

كتاب الصلاة



كتاب الصلاة





طبعة خاصة
بتصريح من دار الشعب

يطلب من :  دار العراق للتراث

● دار الريان للتراث ١٧٧ شارع الهرم ت : ٥٣٦٥٩٩
● مصر الجديدة : ٢٠ شارع الإنجليز . ت : ٢٥٩١٨٩١ / ٢٥٩١٨٩٢

الجامع للحامد القرآن الكريم

٢

الفردوس

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

دار الريان للتراث

نِسْرَة

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ الأقربون جمع أقرب . قال قوم :
 الوصية للأقربين أول من الأجانب ؛ لنص الله تعالى عليهم . حتى قال الضحاك : إن أوصى
 لغير قرابته فقد ختم عمله بمعصية . وروى عن ابن عمر أنه أوصى لأمهات أولاده لكل
 واحدة بأربعة آلاف . وروى أن عائشة وصت لمولاة لها بأثاث البيت . وروى عن سالم
 ابن عبد الله مثل ذلك . وقال الحسن : إن أوصى لغير الأقربين ردت الوصية للأقربين ،
 فإن كانت لأجنبي فمهم ، ولا تجوز لغيرهم مع تركهم . وقال الناس حين مات أبو العالية :
 عجبا له ، أعفته امرأة من رِيَّاح وأوصى بالله لبي هاشم . وقال الشعبي : لم يكن له ذلك ولا
 كرامة . وقال طلوس : إذا أوصى لغير قرابته ردت الوصية إلى قرابته وتقض فعله . وقال
 جابر بن زيد : وقد روى مثل هذا عن الحسن أيضا ، وبه قال إسحاق بن راهوية . وقال
 مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعي وأحمد بن حنبل : من أوصى لغير قرابته
 وترك قرابته محتاجين فيشما صنع ، وفعله مع ذلك جائز ما دام لكل من أوصى له من غنى
 وفقير قريب وعبد مسلم وكافر . وهو معنى ما روى عن عمر وعائشة ، وهو قول ابن عمر
 وابن عباس .

قلت : القول الأول أحسن وأما أبو العالية رضى الله عنه فعليه نظر إلى أن بي هاشم أول
 من معتقه لصحبة ابن عباس وتعليمه إياه وإخاؤه بدرجة العلماء في الدنيا والأخرى . وهذه
 الأئمة وإن كانت ممنوعة فهي الحقيقية ، ومعتقه غايتها أن الحفنة بالأحرار في الدنيا ؛ فحسبها
 ثواب عتقها . والله أعلم .

الثالثة عشرة - ذهب الجمهور من العلماء إلى أن المريض يحجر عليه في ماله .
 وشذ أهل الظاهر فقالوا : لا يحجر عليه وهو كالصحيح . والحديث والمعنى يرد عليهم .
 قال سعد : عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من وجع أشفيت منه على
 نلت ؛ فقلت : يا رسول الله ، بلغ بي ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ولا يرثي إلا بنت

واحدة، أفأفصلق بثلي مالى؟ قال: "لا". قلت: أفأفصلق بشرطه؟ قال: "لا التلث والتلث نشر أنك أن تذر ورثك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يشكفون الناس" الحديث . ومنع أهل الظاهر أيضا الوصية بأكثر من الثلث وإن أجازها الورثة . وأجاز ذلك الكفاية إذا أجازها الورثة وهو الصحيح؛ لأن المريض إنما منع من الوصية بزيادة على الثلث لحق الوارث؛ فإذا أسقط الورثة حقهم كان ذلك جائزا صحيحا، وكان كالمية من عندهم . وروى الثارقطني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة" . وروى عن عمرو بن خارجة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة" .

الرابعة عشرة - واختلفوا في رجوع الميزين للوصية للوارث في حياة الموصي بعد وفاته؛ فقالت طائفة: ذلك جائز عليهم وليس لهم الرجوع فيه. هذا قول عطاء بن أبي رباح وطاوس والثوري والحسن بن صالح وأبي حنيفة والثاني وأحمد وأبي ثور، واختاره ابن المنذر . وقرئ ذلك فقال: إذا أذنوا له في صحته ظهروا أن يرجعوا، وإن أذنوا له في مرضه حين يجب عن ماله فذلك جائز عليهم . وهو قول إسحاق . احتج أهل المقالة الأولى بأن المنع إنما وقع من أجل الورثة؛ فإذا أجازوه جاز . وقد اتفقوا أنه إذا أوصى بأكثر من ثلثه لأجنبي جاز بإجازتهم؛ فكذلك ما هنا . واحتج أهل القول الثاني بأنهم أجازوا شيئا لم يملكوه في ذلك الوقت، وإنما يملك المال بعد وفاته، وقد يموت الوارث المستأذن قبله ولا يكون وارثا وقد يرثه غيره؛ فقد أجاز من لا حق له فيه فلا يلزمه شيء . واحتج مالك بأن قال: إن الرجل إذا كان صحيحا فهو أحق بماله كله يصنع فيه ما شاء، فإذا أذنوا له في صحته فقد تركوا شيئا لم يجب لهم، وإذا أذنوا له في مرضه فقد تركوا ما وجب لهم من الحق؛ فليس لهم أن يرجعوا فيه إذا كان قد أئذنه لأنه قد فات .

الخامسة عشرة - فإن لم ينفذ المريض ذلك كله للوارث الرجوع فيه لأنه لم يفت بالتعديذ فإنه لا يرى . وذكر ابن المنذر عن إسحاق بن راهوية أن قول مالك في هذه المسألة

أشبهه بالسنة من غيره . قال ابن المنذر : وأخف قول مالك والثوري والكوفي والشافعي
عزائي ثورانهم اذا اجتروا ذلك بعد وفاته لهم .

السادسة عشرة — واختفوا في الرجل يوصى لبعض ورثته بمال، ويقول في وصيته:
إن أجازها الورثة فهي له، وإن لم يعيزوه فهو في سبيل الله؛ فلم يعيزوه . فقال مالك : إن لم
يجز الورثة ذلك رجع إليهم . وفي قول الشافعي وأبي حنيفة ومeyer صاحب عبد الرزاق يمضي
في سبيل الله .

السابعة عشرة — لا خلاف في وصية البالغ العاقل غير المجبور عليه، واختف في غيره؛
فقال مالك : الأمر للجمع عليه عندنا أن الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفتق
أحيانا تجوز وصاياهم إذا كان معهم من عقولهم ما يبرفون ما يوصون به . وكذلك الصبي الصغير
إذا كان يعقل ما أوصى به ولم يأت بمنكر من القول فوصيته جائزة ماضية . وقال أبو حنيفة
وأصحابه : لا تجوز وصية الصبي . وقال المزني : وهو قياس قول الشافعي ، ولم أجد
للشافعي في ذلك شيئا ذكره ونص عليه . واختف أصحابه على قولين : أحدهما كقول
مالك ، والثاني كقول أبي حنيفة . ومجتهم أنه لا يجوز طلاقه ولا عاققه ولا يقتص منه
في جناية ولا يحد في قذف؛ فليس كالبالغ المجبور عليه، فكذلك وصيته . قال أبو عمر :
قد اتفق هؤلاء على أن وصية البالغ المجبور عليه جائزة . ومعلوم أنه من يعقل من
الصبيان ما يوصى به لحاله حال المجبور عليه في ماله . وعلة المنع بتغير المال وإتلافه، وتلك
علة مرخصة عنه بالموت ، وهو المجبور عليه أشبه منه بالجنون الذي لا يعقل ، فوجب أن
تجوز وصيته مع الأمر الذي جاء فيه عن عمر رضي الله عنه ، قال مالك : إنه الأمر للجمع
عليه عندهم بالمسنة . وبالله التوفيق . وقال محمد بن شريح : من أوصى من صغير أو كبير
فأصاب الحق فآله قضاء على لسانه ليس للحق مدفع .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ﴿ الْمَعْرُوفُ ﴾ يعني بالعدل، لا وكس فيه ولا شطط،
وكان هذا موكرلا إلى اجتهد الميت ونظر الموصى، ثم تولى الله سبحانه تقدير ذلك على لسان

نبيه عليه السلام، فقال عليه السلام : "الثلث والثلث كثير". وقد تقدم ما للملأء في هذا .
وقال صلى الله عليه وسلم : "إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة
لكم في حسابكم ليجعلها لكم زكاة". أخرجه الدارقطني عن أبي أمامة عن معاذ بن جبل
عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : لا يجوز وصية إلا في الثلث . وإليه ذهب
البخارى واحتج بقوله تعالى : (وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) ، وحكم النبي صلى الله عليه
وسلم بأن الثلث كثير هو الحكم بما أنزل الله؛ فمن تجاوز ما حده رسول الله صلى الله عليه وسلم
وزاد على الثلث فقد أتى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ؛ وكان بفعله ذلك طامعا إذا
كان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عالما . وقال الشافعي : وقوله : "الثلث كثير"
يريد أنه غير قليل .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : (حَقًّا) يعني ثابتا بثبوت نظر وتحصين لاثبوت فرض
ووجوب؛ بدليل قوله : (عَلَى الْمُتَّقِينَ) . وهذا يدل على كونه ندبا؛ لأنه لو كان فرضا لكان
على جميع المسلمين، فلما خص الله من يتقى أى يخاف تقصيرا دلل على أنه غير لازم إلا فيما يتوقع
تقصيره إن مات، فيلزمه فرضا المبادرة بكتبه والوصية به؛ لأنه إن سكنت عنه كان تقصيرا له
وتقصيرا منه . وقد تقدم هذا المعنى . وانتصب « حقا » على المصدر المؤكد، ويجوز في غير
القرآن «حق» بمعنى ذلك حق .

الموفية عشرين - قال الملأء : المبادرة بكتب الوصية ليست مأخوذة من هذه الآية
وإنما هي من حديث ابن عمر . وقامتها اللباسة في زيادة الاستيثاق وكونها مكتوبة مشهودا بها
وهي الوصية المتفق على العمل بها ؛ فلو أشهد المدلول وقاموا بثلث الشهادة لفظا لعمل بها
وإن لم يكتب خطأ ؛ فلو كتبها بيده ولم يشهد قلم يختلف قول مالك أنه لا يعمل بها إلا
ما يكون فيها من إقرار بحق لمن لا يهتم عليه فيلزمه تنفيذ .

الحادية والعشرون - روى الدارقطني عن أنس بن مالك قال : كانوا يكتبون في صدور
وصاياهم «هنا ما أوصى به فلان ابن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

وأن محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يمت من في القبور وأوصى
من ترك بعده من أهله بتقوى الله حتى تماته وأن يصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله
إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بما وصى به إبراهيم بنه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين
فلا تكونن إلا وآتم مسلمون .

قوله تعالى : (فَن بَلِّغْهُمَا بَعْدَ مَا نَمِيعُهُ) فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (فَن بَلِّغْهُ) شرط، وجوابه (فَأَمَّا إِيْمَةُ عَلَى الَّذِينَ)

وما، كافة لإقناع العمل . وإيْمُهُ، رفعه بالإبتداء، على الذين يبدلون، موضع الخبر . والضمير
في « بَلِّغْهُ » يرجع إلى الإيصاء، لأن الوصية في معنى الإيصاء، وكذلك الضمير في « سمعه » وهو
كقوله : (قَدْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) أى وعظ . وقوله : (إِذَا حَضَرَ الْقِسَّةَ) أى
للمال بدليل قوله « منه » . ومثله قول الشاعر :

• ما هذه الصوت •

أى الصيحة . وقال امرؤ القيس :

بهرمة رودة رخصة^(١) • تكرمه البانة المنقطر

والمنفطر المنفتح بالورق وهو أنم ما يكون . ذهب إلى القضب وترك لفظ الخرعية .
و « سمعه » يحتمل أن يكون سمعه من الوصى نفسه . ويحتمل أن يكون سمعه ممن ثبت به
ذلك عنده، وذلك عدلان . والضمير في « إيْمُهُ » عائد على التبديل، أى إثم التبديل عائد على
المبدل لا على الميت؛ فإن الموصى يخرج الوصية عن اللوم وتوجهت على الوارث أو الولي .
وقيل : إن هذا الموصى إذا غير ترك الوصية أو لم يميزها على ما رسم له في الشرع فعليه الإثم .
الثانية — في هذه الآية دليل على أن الدين إذا أوصى به الميت خرج به عن ذمته
وحصل الولي مطلوبوا به ، له الأجر في قضائه وعليه الوزر في تأخيرهِ . وقال القاضي أبو بكر

(١) البرهمة : الريفة الجلد أرمي الماء المترجمة . والرودة : النابة الحسة . والخرعية : القضب

ابن العربي : « وهذا إنما يصح إذا كان الميت لم يفرط في آدائه ، وأما إذا قدر عليه وتركه ثم وصى به فإنه لا يزيله عن ذمته فحريط الولي فيه » .

الثالثة - ولا خلاف أنه إذا أوصى بمالا يجوز مثل أن يوصى بجزء أو خنزير أو شيء من المعاصي أنه يجوز تبديله ولا يجوز إفضاءه ، كما لا يجوز إفضاء ما زاد على الثلث ؛ قاله أبو عمر .

الرابعة - قوله تعالى : (**إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**) صفتان لله تعالى لا ينفى مهما شيء من جنف الموصين وتبديل المتدين .

قوله تعالى : (**فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ أَثَمًا**) فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (**فَمَنْ خَافَ**) من ، شرط . وخاف بمعنى خشي . وقيل : علم . والأصل خوف ، قلبت الواو ألها لتحركها وتحرك ما قبلها . وأهل الكوفة يميلون خاف ليدلوا على الكسرة من فعلت . « من مَوْصٍ » بالتشديد قراءة أبي بكر عن عاصم وحركة والكسائي . وخفف الباقون . والتخفيف أين ؛ لأن أكثر النحويين يقولون مَوْصٍ للتكثير . وقد يجوز أن يكون مثل كرم وأكرم . « جنفا » من جَنَفَ إذا جاز ، والام منه جَنَفٌ وجانف ؛ عن النحاس . وقيل : الجنف الليل . قال الأعشى :

تَجَانَفَ عَنْ هَجْرِ الْعِمَامَةِ نَاقِي • وما قصدتُ من أهلها لسوائكا

وف الصحاح « الجنف » الميل . وقد جنف بالكسر يجنف جنفا إذا مال ؛ ومنه قوله تعالى : (**فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا**) . قال الشاعر :

مُمُّ الْمَوْلَى وَإِنْ جَفَوْا عَلَيْنَا • وَإِنَّا نَيْنُ لِنَأْتِيَهُمْ زُورُ

قال أبو عبيدة : المولى هاهنا في موضع الموال ، أي بنو النعم ، كقوله تعالى : (**ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ** طِفْلًا) . وقال لبيد .

إني امرؤ متت أرومة عامر • ضيبي وقد جنفت على خصومي

قال أبو عبيد : وكذلك البلاء بالهمز هو المائل أيضا . وقال : أجنف الرجل أى جاء بالجَنَفِ ؛ كما يقال : آتَمَ أى آتى بما يُلَمُّ عليه . وأخَسَ أى آتى بخيس . ونَجَافَتْ لَئِمَ أى مال . ورجل أجنف أى منحى الظهر . وَجُنَى (على فصل بضم الفاء وفتح العين) : اسم موضع ، عن ابن السكيت . وروى عن علي أنه قرأ « حيفا » بالهاء والياء أى ظلمها . وقال مجاهد : فمن خاف أى من خشي أن يحف الموصى ويقطع ميراث طائفة ويتمادى الأذية^(١) ، أو يأتيها دون تعدد وذلك هو الجنف دون إثم ، فإن تعدد فهو الجنف فى إثم . فالعنى من وعظ في ذلك وردّ عنه فأصلح بذلك ما بينه وبين ورثته وبين الورثة فى ذاتهم فلا إثم عليه . (إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ) عن الموصى إذا عملت فيه الموعظة ورجع عما أَرَدَ من الأذية . وقال ابن عباس وقتادة والربيع وغيرهم : معنى الآية من خاف أى علم ورأى وأتى عليه بعد موت الموصى إن الموصى جنف وتعدّد أذية بعض ورثته فأصلح ما وقع بين الورثة من الاضطراب والشقاق فلا إثم عليه ، أى لا يحق له إثم المبدل المذكور قَبْلُ . وإن كان فى فعله تبدلٌ ما ولا بدّ ، ولكنه تبدل لمصلحة . والتبدل الذى فيه الإثم إنما هو تبدل الموى .

الثانية - ان الخطاب بقوله : (فَمَنْ خَافَ) لجميع المسلمين ، قيل لم : إن خفتم من موسى ميلا فى الوصية وعدولا عن الحق ووقوعا فى إثم ولم يخرجها بالمعروف ، وذلك بأن يوصى للمال إلى زوج ابنته أو لولد ابنته لينصرف المال إلى ابنته ، أو إلى ابن ابنته ، أو إلى ابن ابنته ، أو إلى ابن ابنته ، فإذا وقع الصلح سقط الإثم عن المصلح . والإصلاح فرض على الكفاية ، فإذا قام أحدهم به سقط عن الباقي وإن لم يفعلوا إثم الكل .

الثالثة - فى هذه الآية دليل على أن الحكم بالظن ؛ لأنه إذا ظن قصد الفساد وجب السعى فى الصلاح ، وإذا تحقق الفساد لم يكن صلحا إنما يكون حكا بالدفع وإبطالا للفساد وحسنا له .

(١) فى الأصول : حارفاً بيان « الأذية » .

وقوله تعالى : (فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ) عطف على خاف ، والكتابة عن الورثة ولم يخرج لم ذكر لأنه قد عرف المعنى ، وجواب الشرط فلا يتم عليه .

الرابعة - لا خلاف أن الصدقة في حال الحياة والصحة أفضل منها عند الموت ؛ لقوله عليه السلام وقد سئل أى الصدقة أفضل فقال : " أن تصدق وأنت صحيح شحيح " الحديث أخرجه أهل الصحيح . وروى التارقطني عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لأن تصدق المرء في حياته بدينهم خير له من أن يتصدق عند موته بماله " . وروى النسائي عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مثل الذي يتفق أو يتصدق عند موته بمثل الذي يهدي بعد ما يشجع " .

الخامسة - من لم يضرب في وصيته كانت كفارة لما ترك من زكاة ؛ رواه التارقطني بن معاوية بن قرة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من حضرته الوفاة فأوصى فكأن وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاة " . فان ضُر في الوصية وهي :

السادسة - فقد روى التارقطني أيضا عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الإضرار في الوصية من الكبائر " . وروى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الرجل أو المرأة يعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار " . وترجم النسائي الصلاة على من جنف في وصيته أخبرنا علي بن حجر أنبأنا هشيم عن منصور وهو ابن زاذان عن الحسن بن سبرة عن عمران ابن حصين رضي الله عنه أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم ؛ فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب من ذلك وقال : " لقد هممت ألا أصلي عليه " [ثم دعا مملوكيه] فجزاهم ثلاثة أجزاء ثم أفرغ بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة . وأخرجه مسلم

بمعناه إلا أنه قال في آخره : وقال له قولاً شديداً . بل قوله : "لقد هممت ألا أصلي عليه" .
قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ الآية . فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ لما ذكر ما كتب على
المكلفين من الفصاض والوصية ذكر أيضاً أنه كتب عليهم الصيام وألزمهم إياه ، وأوجبه عليهم
ولا خلاف فيه . قال صلى الله عليه وسلم : "بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن
محمدًا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج" رواه ابن عمر . ومعناه
في اللغة الإمساك وترك التنقل من حال إلى حال . ويقال لَصِمْتُ صَوْمًا ؛ لأنه إمساك عن
الكلام . قال الله تعالى مخبرا عن مريم : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ أى مكوتا عن الكلام .
والصوم : ركود الريح وهو إمساكها عن الميوب . وصامت النابة على أريها : قامت وثبتت
فلم تمطف . وصام النهار : اعتدل . ومَصَامُ الشمس حيث تستوى في منتصف النهار؛ ومنه
قول النابغة :

خيلُ صيامٍ وخيلُ غيرِ صائِمة ۝ تحت السَّجَّاجِ وحيلُ تَمَلُّكُ النُّجَا

أى خيل ثابتة ممسكة عن الجرى والحركة ، كما قال :

• كَانَتْ الثُّرَيَّا عَقَّتْ فِي مَصَامِهَا •

أى هى ثابتة في مواضعها فلا تنقل . وقوله :

• وَابْكِرَاتُ شَرَحَتْ الصَّاعَةَ •

يعنى التى لا تدور .

وقال امرؤ القيس :

فَدَعَهَا ^(١) وَسَلَّ الْمَمَّ عَنْكَ يَحْسِرَةٌ • دَمُولٌ لَنَا صَامُ النَّهَارِ وَجَهْرًا

أى أبطلت الشمس عن الانتقال والسير فصارت بالإطاء كالتمسكة .

(١) الآرى : خيل تنهز الهابة في محسبها ، ويسمى الأخيه .

(٢) في الأصول . طبع ذا ربا أئيناه من الديوان واللسان .

وقال آخر :

حتى إذا صام النهار واعتدل • وصلى للشمس لماب فتر

وقال آخر :

تماما بوجرة صفر اتلغو • دما نظم غلوم الا صياما

أى قائمة • والشعر في هذا المعنى كثير •

والصوم في الشرع : الإمساك عن المفطرات مع اقتران النية به من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وتعمامه وكراهه باجتناب المحظورات وعدم الوقوع في المحرمات؛ لقوله عليه السلام : "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حيلة في أن يدع طعامه وشربه من أجله" •

الثانية - فضل الصوم عظيم، وتوابعه جسيم، جاءت بذلك أخبار كثيرة صحاح وحيان ذكرها الآمة في مسانيدهم، وسيأتي بعضها ويكتفيك الآن منها في فضل الصوم أن خصه الله بالإضافة إليه كما ثبت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خبرا من ربه : "يقول الله تبارك وتعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به" الحديث. وإنما خص الصوم بأنه له وإن كانت العبادات كلها لأمرين يابن الصوم بهما سائر العبادات، أحدهما - أن الصوم يمنع من ملاذ النفس وشهواتها مالا يمنع منه سائر العبادات • الثاني - أن الصوم يبررين العبد وبين ربه لا يظهر إلا له ؛ فذلك صار مختصا به • وما سواه من العبادات ظاهر ربما فعله نصتاً ورياء فلها صار أخص بالصوم من غيره • وقيل غير هذا •

الثالثة - قوله تعالى : (كَمَا كُتِبَ) الكاف في موضع نصب على التعت، التقدير كتابا كما، أو صوما كما • أو على الخال من الصيام، أى كتب عليكم الصيام مشبها كما كتب على الذين • وقال بعض النحاة : الكاف في موضع رفع فتا للصيام؛ إذ ليس تعريفه بمحض؛ لمكان الإجمال الذي فيه بما فسرته الشريعة، فذلك جاز فتمت بها إذ لا ينعى بها إلا التكرات فهو بمنزلة كتب عليكم صيام • وقد ضعف هذا القول • وما، في موضع خفض، وصلتها (كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ

مِنْ قَلْبِكُمْ) . والضمير في كب يعود على ما . واخطف أهل التاويل في موضع
التشبيه وهي :

الرابعة - فقال الشعبي وقادة وغيرها : لتشييع يرجع الى وقت الصوم وفتر الصوم ؛ فان الله تعالى كتب على موسى وعيسى صوم رمضان فتيروا و زاد اجبارهم عليهم عشرة ايام ؛ ثم مرض بعض اجبارهم فنتذر ان شفاه الله أن يزيد في صومهم عشرة ايام فقبل ؛ فصار صوم النصارى خمسين يوما ؛ فصعب عليهم في الحر فقلوه الى الريع . واختار هذا القول النحاس وقال : وهو أشبه بما في الآية . وفيه حديث يدل على صحته استمع دَعْقَل بن حنظلة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كان على النصارى صوم شهر فرض رجل منهم قالوا : لئن شفاه الله لتريدن عشرة ثم كان ملك آخر فاكل لحما فأوجع فاه فقالوا لئن شفاه الله لتريدن سبعة ثم كان ملك آخر فقالوا لئن هذه السبعة الأيام ويجعل صومنا في الريع قال فصار خمسين " وقال مجاهد : كتب الله جل وعز صوم شهر رمضان على كل أمة . وقيل : أخذوا بالوثيقة فصاموا قبل الثلاثين يوما وبعدها يوما قرنا بعد قرن ، حتى بلغ صومهم خمسين يوما ؛ فصعب عليهم في الحر فقلوه الى الفصل الشمسي . قال النقاش : وفي ذلك حديث عن دَعْقَل بن حنظلة والحسن البصري والسدي .

قلت : ولهذا - والله أعلم - كره صوم يوم الشك والسنة من شوال بإثر يوم الفطر
متصلا به . قال الشعبي : لو صمت السنة كلها لأفطرت يوم الشك ؛ وذلك أن التصاري
فرض عليهم صوم شهر رمضان كما فرض علينا تحولوه الى الفصل الشمسي لأنه فدان كان يوافق
القيظ فتدوا ثلاثين يوما . ثم جاء بعدم قرن فاختدوا بالوثيقة لأنفسهم فصاموا قبل الثلاثين
يوما وبعدها يوما . ثم لم يزل الآخر يستن بسنة من كان قبله حتى صاروا الى خمسين يوما ؛
فذلك قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ . وقيل : التشبيه راجع الى أصل
الشيء به حال من تقدمه لا في الوقت والكيفية . وقيل : التشبيه واقع على صفة الصوم الذي

• (١) الوثيقة : الأحكام في الأمر - والذي في الطبرى فأخذوا بالثقة من أقسام •

كان عليهم من منعهم من الأكل والشرب والنكاح، فإذا حان الإفطار فلا يفعل هذه الأشياء من . وكذلك كان في النصارى أولا وكان في أول الاسلام ثم نسخ الله تعالى قوله : ﴿ اٰحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ اِلٰى نِسَائِكُمْ ﴾ . على ما يأتي بيانه ، قاله السدي وأبو العالية والريبع . وقال معاذ بن جبل وعطاء : التشبيه واقع على الصوم لا على الصفة ولا على العدة وإن اختلف الصيامان بالزيادة والنقصان . المعنى : كتب عليكم الصيام أى في أول الاسلام ثلاثة أيام من كل شهر ويوم عاشوراء ؛ كما كتب على الذين من قبلكم وهم اليهود - في قول ابن عباس - ثلاثة أيام ويوم عاشوراء . ثم نسخ هذا في هذه الأمة بشهر رمضان . وقال معاذ بن جبل : نسخ ذلك « بأيام معدودات » ثم نسخ الأيام برمضان .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ سِتْرُونَ ﴾ « لعل » ترج في حقهم ، كما تقدم . و « سترون » قيل : معناه هنا تضعفون ؛ فانه كلما قل الأكل ضعفت الشهوة ، وكلما ضعفت الشهوة قلت المعاصي . وهذا وجه مجازي حسن . وقيل : لتقوا المعاصي . وقيل : هو على العموم ؛ لأن الصيام كما قال عليه السلام جنة ووجه وسبب تقوى لأنه يمت الشهوات .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ اَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ أياما ، مفعول ثان بكتب ؛ قاله الفراء . وقيل : نصب على الظرف لكتب ، أى كتب عليكم الصيام في أيام . والأيام المعدودات : شهر رمضان ؛ وهذا يدل على خلاف ما روى معاذ ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا اَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ اَيَّامٍ اُتْرَ ﴾ فيه مست عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ مَرِيضًا ﴾ المريض حالتان : إحداهما - ألا يطيق الصوم بحال ؛ فعليه الفطر واجبا . الثانية - أن يقدر على الصوم بضرر ومشقة ؛ فهذا يستحب له الفطر ولا يصوم إلا جاهل . قال ابن سيرين : متى حصل الإنسان في حال يستحق بها اسم المرض صح الفطر قياسا على المسافر لعله السفر وإن لم تدع إلى الفطر ضرورة . قال طريف ابن تمام المطاردى : دخلت على محمد بن سيرين في رمضان وهو يأكل ؛ فلما فرع قال : إنه

رجست أصبى هذه . وقال جمهور من العلماء : إذا كان به مرض يؤله ويؤذيه أو يخاف
تأديه أو يخاف تزيده مع له الفطر . قال ابن عطية : وهذا مذهب حذاق أصحاب مالك وبه
يتأخرون . وأما لفظ مالك فهو المرض الذى يشق على المرء ويبلغ به . وقال ابن خزيمة :
واختلفت الرواية عن مالك فى المرض المبيح للفطر ؛ فقال مرة : هو خوف التلف من الصيام .
وقال مرة : شدة المرض والزيادة فيه والمشقة الفادحة . وهذا صحيح مذهبه وهو مقتضى
الظاهر ؛ لأنه لم يخص مرضا من مرض فهو مباح فى كل مرض ، إلا ما خصه الليل من
الصداع والحى والمرض اليسير الذى لا كلمة معه فى الصيام . وقال الحسن : إذا لم يقدر
فى المرض على الصلاة تأمنا أفطر . وقاله النجاشي . وقالت فرقة : لا يفطر بالمرض إلا من
دعته ضرورة المرض نفسه إلى الفطر ومتى احتمل الضرورة معه لم يفطر . وهذا قول الشافعي
رحمه الله تعالى .

قلت : قول ابن سيرين أصل ثنى فى هذا الباب إن شاء الله تعالى . قال البخارى :
أخبرت بنيسابور علة خفيفة وذلك فى شهر رمضان ؛ فعادنى إسماعيل بن رافويه فى شهر من
أصحابه فقال لى : أنظرت يا أبا عبد الله ؟ فقلت : نعم . فقال : خشيت أن تضعف عن
قبول الرخصة . قلت : حدثنا عبدان عن ابن المبارك عن ابن جريج قال قلت لعطاء : من أى
المرض أفطر ؟ قال : من أى مرض كان ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾
قال البخارى : وهذا الحديث لم يكن عند إسماعيل . وقال أبو حنيفة إذا خاف الرجل على نفسه
وهو صائم إن لم يفطر أن يزداد عنه وجعا أو حاء شدة أفطر .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ اختلف العلماء فى السفر الذى يجوز فيه الفطر
والقصر ، بعد إجماعهم على سفر الطاعة كالجهاد ، ويحصل بهذين صلاته الرحم وطلب
الماش الضرورى . وأما سفر التجارات والمباحات فيختلف فيه بالمتع والإجازة ، والقول بالجواز
أرجح . وأما سفر العاصي فيختلف فيه بالجواز والمنع ، والقول بالمنع أرجح ؛ قاله ابن عطية .
ومسافة الفطر عند مالك حيث تنحصر الصلاة . واختلف العلماء فى قدر ذلك ؛ فقال مالك :

يوم ليلة . ثم رجع فقال : ثمانية وأربعون ميلا - قال ابن خزيمة : وهو ظاهر مذهبه - وقال مرة : ثمان وأربعون ميلا . وقال مرة : ستة وثلاثون ميلا . وقال مرة : مسيرة يوم ليلة . وروى عنه يومان ، وهو قول الشافعي . وفصل مرة بين البر والبحر فقال : في البحر مسيرة يوم وليلة ، وفي البر ثمانية وأربعون ميلا . وفي المنهب ثلاثون ميلا . وفي غير المنهب ثلاثة أميال . وقال ابن عمر وابن عباس والثوري : الفطر في سفر ثلاثة أيام ، حكاه ابن عطية .

قلت : والذي في البخاري : وكان ابن عمر وابن عباس يظن أن يفطران ويصهران في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخا .

الثالثة - اتفق العلماء على أن للمسافر في رمضان لا يجوز له أن يبيت الفطر ، لأن المسافر لا يكون مسافرا بالنية بخلاف المقيم ، وانما يكون مسافرا بالعمل والتهوض ، والمقيم لا يغتفر إلى عمل ، لأنه إذا نوى الإقامة كان مقيا في الحين لأن الإقامة لا تغتفر إلى عمل فاقترعا . ولا خلاف بينهم أيضا في الذي يؤمل السفر أنه لا يجوز له أن يفطر قبل أن يخرج ، فإن أنظر فقال ابن حبيب : إن كان قد تاهب لسفره وأخذ في أسباب الحركة فلا شيء عليه . وحكى ذلك عن أمّ سنج وابن الماجشون . فإن عاقه عن السفر طاق كان عليه الكفارة ، وحسبه أن يخرج من سفره . وروى عيسى عن ابن القاسم أنه ليس عليه إلا قضاء يوم ، لأنه متأول في فطره . وقال أنسب : ليس عليه شيء من الكفارة سافر أو لم يسافر . وقال يحنون : عليه الكفارة سافر أو لم يسافر ، وهو بمنزلة المرأة تقول : غدا تأمني حيفتي ففطر لذلك . ثم رجع إلى قول عبد الملك وأصعب وقال : ليس مثل المرأة ، لأن الرجل يحدث السفر إذا شاء ، والمرأة لا تحدث الحيف .

قلت : قول ابن القاسم وأشهب في نفي الكفارة حسن ، لأنه قيل لا يجوز له فعله والذمة بريشة فلا يثبت فيها شيء إلا يبين ولا يقين مع الاختلاف ، ثم إنه مقتضى قوله تعالى : (أَوْ عَلَى سَفَرٍ) . وقال أبو عمر : هذا أصح أقوالهم في هذه المسألة ، لأنه غير منتهك لحرمه التسوم

بقصد إلى ذلك وإنما هو متاول ، ولو كان الأكل مع نية السفر يوجب عليه الكفارة لأنه كان قبل خروجه ما أسقطها عنه خروجه . تأمل ذلك تجده كذلك إن شاء الله تعالى . وقد روى الدارقطني حدثنا أبو بكر التيسابوري حدثنا إسماعيل بن إسحاق بن مهمل بمصر قال حدثنا ابن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر أخبرني زيد بن أسلم قال : أخبرني محمد بن المنكدر عن محمد ابن كعب أنه قال : أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر وقد رطبت دابته وليس ثياب السفر وقد تقارب غروب الشمس ، فدعا بطعام فأكل منه ثم ركب . فقلت له : سنة ؟ قال : نعم . وروى عن أنس أيضا قال قال لي أبو موسى : ألم أتاك إذا خرجت نرجت صائما ، وإذا دخلت دخلت صائما ؟ فإذا خرجت فأنرج مبطرا وإذا دخلت فادخل مبطرا . وقال الحسن البصري : يفطر إن شاء في يومه يوم يريد أن يخرج . وقال أحمد : يفطر إذا برز عن البيوت . وقال إسحاق : لا ، بل حين يضع رجله في الرجل . قال ابن المنذر : قول أحمد صحيح ، لأنهم يقولون لمن أصبح صهيما ثم احتل : إنه يفطر بقية يومه ، وكذلك إذا أصبح في الحصر ثم خرج إلى السفر فله كذلك أن يفطر . وقالت طائفة : لا يفطر يومه ذلك وإن نهض في سفره . كذلك قال الزهري ومكحول ويحيى الأنصاري ومالك والأوزاعي والثاني وأبو ثور وأصحاب الرأي . واختلفوا إن فعل ، فكلمهم قال بقضى ولا يكفر . قال مالك لأن السفر عن طارئ فكان كالمرض بطرا عليه . وروى عن بعض أصحاب مالك أنه يقضى ويكفر ، وهو قول ابن كنانة والخزومي وحكاه الباجي عن الشافعي ، واختاره ابن العربي وقال به . قال : لأن السفر عن طرأ بعد لزوم العبادة ويخالف المرض والحبس ؛ لأن المرض يبيع له الفطر والحبس يحرم عليها الصوم ، والسفر لا يبيع له ذلك فوجب عليه الكفارة لمثلك حرمة . قال أبو عمر : وليس هذا بشئ ؛ لأن الله سبحانه قد أباح له الفطر في الكتاب والسنة . وأما قولهم لا يفطر ؛ فأنما ذلك استحباب لما عهده فإن أخذ برأيه كان عليه القضاء ، وأما الكفارة فلا وجه لها ، ومن أوجبها فقد أوجب ما لم يوجب الله

ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن ابن عمر في هذه المسألة : يفطر إن شاء في يومه ذلك إذا خرج مسافرا ، وهو قول الشعبي وأحمد وإسحاق .

قلت : وقد ترجم البخاري رحمه الله على هذه المسألة «باب من أفطر في السفر ليراه الناس»
وساق الحديث عن ابن عباس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عسفان ، ثم دعا بماء فرفعه إلى يديه ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان . وأخرجه مسلم أيضا عن ابن عباس وقال فيه : ثم دعا بإناء فيه شراب شربه نهارا ليراه الناس ثم أفطر حتى دخل مكة . وهذا نص في الباب فسقط ما خالفه وبالله التوفيق . وفيه أيضا حجة على من يقول : إن الصوم لا يتعد في السفر . روى عن عمر وابن عباس وأبي هريرة وابن عمر ، قال ابن عمر : من صام في السفر قضى في الحضر . وعن عبد الرحمن بن عوف : الصائم في السفر كالمفطر في الحضر . وقال به قوم من أهل الظاهر ، واحتجوا بقوله تعالى : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ) على ما يأتي بيانه ، وما روى كعب بن طاحم قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «ليس من البر الصيام في السفر» . وفيه أيضا حجة على من يقول : إن من يت الصوم في السفر فله أن يفطر وإن لم يكن له عذر . وإليه ذهب مطروق وهو أحد قولي الشافعي وعليه جماعة من أهل الحديث . وكان مالك يوجب عليه القضاء والكفارة ؛ لأنه كان خيرا في الصوم والفطر ، فلما اختار الصوم وبيته لزمه ولم يكن له الفطر ؛ فإن أفطر عامدا من غير عذر كان عليه القضاء والكفارة . وقد روى عنه أنه لا كفارة عليه ؛ وهو قول أكثر أصحابه إلا عبد الملك فإنه قال : إن أفطر بجماع كفر لأنه لا يقوى بذلك على سفره ولا عذر له ؛ لأن المسافر إنما أيسج له الفطر ليقوى بذلك على سفره . وقال سائر العلماء بالعراق والحجاز : أنه لا كفارة عليه ، منهم الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة . قاله أبو عمر .

الرابعة - واختلف العلماء في الأفضل من الفطر أو الصوم في السفر ، فقال مالك والشافعي في بعض ما روى عنهما : الصوم أفضل لمن قوى عليه . وجعل مذهب مالك التخيير ،

(١) عسفان (بضم السين وسكون اللين المثلين) : قرية بينها وبين مكة ثمانية ماربوط ميل .

وكذلك مذهب الشافعي . قال الشافعي ومن اتبعه : هو غير واجب . وكذلك ابن طيبة ؛
 لحديث أنس قال : سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يصب الصائم على المفطر
 ولا المفطر على الصائم . ترجمه مالك والبخاري ومسلم . وروى عن عثمان بن أبي العاص
 التقي وأنس بن مالك صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم اتهما قالا : الصوم في السفر
 أفضل ؛ لأن قدر عليه . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه .

وروى عن ابن عمر وابن عباس : الرخصة أفضل وقال به سعيد بن المسيب والشمسي
 وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق . فكل هؤلاء يقولون الفطر
 أفضل ؛ لقول الله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَ وَلَا يُرِيدَ بِكُمُ الْعُسْرَ) .

الخامسة - قوله تعالى : (فِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُتِرَ) في الكلام حذف ، أي من يكن
 منكم مريضاً أو مسافراً فأنظر قليلاً . والجمهور من العلماء على أن أهل البلد إذا صاموا تسعة
 وعشرين يوماً وفي البلد رجل مريض لم يصم فإنه يقضى تسعة وعشرين يوماً . وقال قوم منهم
 الحسن بن صالح بن حي : أنه يقضى شهراً بشهر من غير مراعاة عدد الأيام . قال الكيا
 الطبري : وهذا بعيد ؛ لقوله تعالى : (فِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُتِرَ) ولم يقل شهر من أيام أخر .
 وقوله : (فِدَّةٌ) يقضى استيفاء عدد ما أفطر فيه ، ولا شك أنه لو أفطر بعض رمضان
 وجب قضاء ما أفطر بعده . كذلك يجب أن يكون حكم إفطار جميعه في اعتبار مدته .

السادسة - قوله تعالى : (فِدَّةٌ) أرفع عدة على خبر الابتداء ، تقديره فالحكم أو
 فالواجب عدة . ويصح فعله عدة . وقال الكسائي : ويجوز فِدَّةً ، أي فليصم عدة من أيام .
 وقيل : المعنى فعله صيام عدة . فحذف المضاف وأقيمت البدلة مقامه . والبدلة فعلية من البد
 وهي بمعنى الممدود ؛ كالطعن بمعنى المطعون ، تقول : أسمع جسيمة ولا أرى طحنا . ومنه
 عدة المرأة . من أيام أخر ؛ لم ينصرف « أخر » عند سيويه لأنها معدولة عن الألف واللام ؛
 لأن ميل فعل من هذا الباب أن يأتي بالألف واللام ؛ نحو الكبر والفضل . وقال الكسائي :
 هي معدولة عن آخر كما تقول حمراء وحمرة فلذلك لم تنصرف . وقيل : نعت من الصرف لأنها

على وزن جمع وهي صفة لأيام، ولم يحين أخرى فلا يشكل بانها صفة للعدة. وقيل : إن «أثر» جمع أخرى كأنه أيام أخرى ثم كثر قبل : أيام أثر . وقيل : إن نص الأيام يكون مؤنثا فلذلك نص بانثر .

السابعة - اختلف الناس في وجوب متابعتها على قولين ذكرهما الدارقطني في «سننه» فروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : نزلت «عدة من أيام أثر متابعات» ^(١) فقطت «متابعات» . قال : هذا إسناد صحيح . وروى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه» . في إسناده عبد الرحمن ابن إبراهيم ضعيف الحديث . وأسنده عن ابن عباس في قضاء رمضان «صمه كيف شئت» وقال ابن عمر : «صمه كما أفطرته» . وأسنده عن أبي عبيدة بن الجراح وابن عباس وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وعمرو بن العاص . وعن محمد بن المنكدر قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن قطع صيام رمضان فقال : «ذلك إليك أرايت لو كان على أحدكم دين قضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء فاقه أحق أن يعفو ويغفر» . إسناده حسن إلا أنه مرسل ولا يثبت متصلا . وفي موطأ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : بصوم رمضان متابعا من أفطره متابعا من مرض أو في سفر . قال الباقى في «المتقى» : يحتمل أن يريد الإخبار عن الوجوب ، ويحتمل أن يريد الإخبار عن الاستحباب . وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء . وإن فرقه أجراه ؛ وبذلك قال مالك والشافعى . والدليل على صحة هذا قوله تعالى : (قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ مَقَرِّ عَدُوِّهِمْ إِلَى مَقَرِّ دُونِهِ) وإذا أتى بها متفرقة فقد صام عدة من أيام أثر، فوجب أن يحزبه . ابن العربي : إنما وجب التتابع في الشهر لكونه ميعنا وقد عدم التمين في القضاء بخلاف التفريق .

(١) قال الزدقان في شرح الموطأ : من سقطت نسخت قال : وليس بين المؤمنين «متابعات» أى : ليس في المصحف كلمة «متابعات» وقال الدارقطني : إن كلمة «سقطت» انفرد بها عروة .

الثامنة — لما قال تعالى: ﴿فَمِنَ نِّسَاءٍ مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ دل ذلك على وجوب القضاء من غير تعيين زمان، لأن اللفظ مستمر على الأزمان ولا يختص ببعضها دون بعض. وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: يكون على الصوم من رمضان ما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان. الثقل من رسول الله. أو رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية. وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا نص وزائدة بيان للآية. وذلك يدل على دلالة قوله: إنه يجب عليه قضاءه ثاني شوال. ومن لم يصمه ثم مات فهو آثم عنده؛ وبخى عليه أنه لو وجب عليه حتى رقبة فوجد رقبة تباع بغيره فليس له أن يتعدها ويشتري غيرها؛ لأن القرض عليه أن يشتري رقبة يبعدها فلا يحز به غيرها. ولو كانت عنده رقبة فلا يجوز له أن يشتري غيرها ولو مات الذي عنده فلا يطل العتق. كما يطل فحين نذر أن يشتري رقبة بينها فمات يطل نذره، وذلك يفسد قوله. وقال بعض الأصوليين: إذا مات بعد مضي اليوم الثاني من شوال لا يصح على شرط الترمذ. والمصحيح أنه غير آثم ولا مفطر. وهو قول الجمهور، غير أنه يستحب له تمجيل القضاء لئلا تتركه المنية فيبقى عليه القرض.

التاسعة — من كان عليه قضاء أيام من رمضان فضت عليه عتبتها من الأيام بعد الفطر أمكنه فيها صيامه فأنز ذلك ثم جاءه مانع منه من القضاء إلى رمضان آخر فلا إطعام عليه؛ لأنه ليس بمفطر حين فعل ما يجوز له من التأخير. هذا قول البغداديين من المالكيين ويروونه قول ابن القاسم في المدونة.

العاشر — فإن أخر قضاءه عن شعبان الذي هو غاية الزمان الذي يقضى فيه رمضان فهل يلزمه لذلك كفارة أولا؟ فقال مالك والثوري وأحمد وإسحاق: نعم. وقال أبو حنيفة والحسن والتميمي وداود: لا.

قلت: وإلى هذا ذهب البخاري لقوله، ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا وابن عباس أنه يعلم. ولم يذكر الله الإطعام إنما قال: ﴿فَمِنَ نِّسَاءٍ مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾.

قلت : قد جاء عن أبي هريرة مستندا فيمن فرط في قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر قال : يصوم هذا مع الناس ، ويصوم الذي فرط فيه ويظم لكل يوم مسكينا . أخرجه الدارقطني وقال : إسناده صحيح . وروى عنه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال : " يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويظم لكل يوم مسكينا " . في إسناده ابن قانع وابن وجه ضعيفان .

الحادية عشرة — فإن تمادى به المرض فلم يصح حتى جاء رمضان آخر فروى الدارقطني عن ابن عمر أنه يظم مكان كل يوم مسكينا مئذ من حنطة ثم ليس عليه قضاء . وروى أيضا عن أبي هريرة أنه قال : إذا لم يصح بين الرمضين صام عن هذا وأظم عن الثاني ولا قضاء عليه . وإذا صح فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر صام عن هذا وأظم عن الماضي ، فإذا أفطر قضاء . إسناده صحيح . قال علماؤنا : وأقول الصعابة على خلاف القياس قد يحتاج بها . وروى عن ابن عباس أن رجلا جاء إليه فقال : مرضت رمضاني ، فقال له ابن عباس : استمرك مرضك أو صححت بينهما ؟ فقال : بل صححت ، قال : صم رمضاني وأظم سبعا مسكينا . وهذا بدل من قوله : إنه لو تمادى به مرضه لأقضاء عليه . وهذا يشبه مذهبه في الحامل والمرضع أنهما يظمان ولا قضاء عليهما ؛ على ما يأتي :

الثانية عشرة — واختلف من أوجب عليه الإطعام في قدر ما يجب أن يظم ؛ فكان أبو هريرة والقاسم بن محمد ومالك والشافعي يقولون : يظم عن كل يوم مئذ . وقال الثوري : يظم نصف صاع عن كل يوم .

الثالثة عشرة — واختلفوا فيمن أفطر أو جاع في قضاء رمضان ماذا يجب عليه ؛ فقال مالك : من أفطر يوما من قضاء رمضان ناسيا لم يكن عليه شيء غير قضاياه ، ويستحب له أن يتأدى فيه للاختلاف ثم يقضيه ولو أفطره عامدا أثم ولم يكن عليه غير قضاء ذلك اليوم ولا يتأدى ؛ لأنه لا معنى لكفته عما يكف الصائم ها هنا إذ هو غير صائم عند جماعة العلماء .

في قضاءه بقتل - وأما الكفارة فلا خلاف عند مالك وأصحابه أنها لا تجب في ذلك ، وهو قول جمهور العلماء . قال مالك : ليس على من أفطر يوما من قضاء رمضان بإصابته أهله أو غير ذلك كفارة ، وإنما عليه قضاء ذلك اليوم . وقال قتادة : على من جامع في قضاء رمضان القضاء والكفارة . وروى ابن القاسم عن مالك أن من أفطر في قضاء رمضان فله يومان ؛ وكان ابن القاسم يفتي به ثم رجع عنه ثم قال : إن أفطر عمدا في قضاء القضاء كان عليه مكانة صيام يومين ؛ كن أنسد نجه بإصابة أهله ، وجم قابلا فأنسد نجه أيضا بإصابة أهله كان عليه حجتان . قال أبو عمر : قد خالفه في إلحاقهن وهب وعبد الملك وليس يجب القياس على أصل يختلف فيه . والصواب عندى - والله أعلم - أنه ليس عليه في الوجهين إلا قضاء يوم واحد ؛ لأنه يوم واحد أنسد مرتين .

قلت : وهو مقتضى قوله تعالى : (قِيْلَ مَنْ أَكْفَر) فحتى أتى يوم تام بدلا عما أفطره في قضاء رمضان فقد أتى بالواجب عليه ، لا يجب عليه غير ذلك والله أعلم .
الرابعة عشرة - والجمهور على أن من أفطر في رمضان ليلة مات من عتة تلك ، أو سافر مات في سفره ذلك أنه لا شيء عليه . وقال طاووس وقاتدة في المريض يموت قبل أن يصح : يطعم عنه .

الخامسة عشرة - واختلفوا فيمن مات وعليه صوم من رمضان لم يقضه ؛ فقال مالك والشافعي والثوري : لا يصوم أحد عن أحد . وقال أحمد وإسحاق وأبو ثور والليث وأبو عبيد وأهل الظاهر : يصام عنه ؛ إلا أنهم خصصوه بالنذر . وروى مثله عن الشافعي . وقال أحمد وإسحاق في قضاء رمضان : يطعم عنه . احتج من قال بالصوم بما رواه مسلم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من مات وعليه صيام صام عنه وليه" . إلا أن هذا عام في الصوم ، ينخصه ما رواه مسلم أيضا عن ابن عباس قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن أمتي قد ماتت وعليها صوم نذر - وفي رواية صوم شهر - أفام صوم عنها ؟ قال : "أريت لو كان على أمك دين قضيته أكان يؤدى ذلك عنها" قالت :

ثم قال : "نصوى عن أمك" . احتج مالك ومن وافقه بقوله سبحانه : (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ) وقوله : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ) وقوله : (وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا) وبما أخرجه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم هذا من حطة" .

قلت : وهذا الحديث عام فيجمل أن يكون المراد بقوله : "لا يصوم أحد عن أحد" صوم رمضان ، فأما صوم النذر فيجوز ؛ بدليل حديث ابن عباس وغيره ، فقد جاء في صحيح مسلم أيضا من حديث بريدة نحو حديث ابن عباس ، وفي بعض طرقه : صوم شهرين أفاصوم عنها ؛ قال : "صوى عنها" قالت : إنها لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : "حجى عنها" . فقولها : شهرين ، يبعد أن يكون رمضان . والله أعلم . وأقوى ما يمتنع به لما لك أنه عمل أهل المدينة وبعضه القياس الجلي وهو أنه عادة بدنية لا تدخل لال فيها فلا تفعل عن وجبت عليه كالصلاة . ولا ينقض هذا بالجم لأن لال فيه مداخل .

السابعة عشرة - استدلل بهذه الآية من قال : إن الصوم لا يتعقد في السفر وعليه القضاء أبدا ، فإن الله تعالى يقول : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى فعليه عدة ، ولا حذف في الكلام ولا إضمار . وبقوله عليه الصلاة والسلام : " ليس من البر الصيام في السفر " قال : ما لم يكن من البر فهو من الإثم ، فيدل ذلك على أن صوم رمضان لا يجوز في السفر . والجمهور يقولون : فيه عذوف فأفطر ؛ كما تقدم . وهو الصحيح لحديث أنس قال : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم . ورواه مالك عن حميد الطويل عن أنس ، وأخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لست عشرة مضت من رمضان ففنا من صام ومنهم أفطر فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

قوله تعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) الآية فيه خمس مسائل :
 الأول قوله تعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ) قراءة الجمهور بكسر الطاء وسكون الياء ، وأصله يطوقونه قلت الكسرة إلى الطاء وأقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقرأه حميد بن

الأصل من غير اعتلال، والقياس الاعتلال. ومشهور قراءة ابن عباس «يَطُوقُوهُ» بفتح الطاء مخففة وتشديد الواو بمعنى يَكْفُوهُ . وقد روى مجاهد «يَطِيقُوهُ» بالياء بعد الطاء على لفظ يَكِيلُونَهُ وهي باطلة ومحال؛ لأن الفعل مأخوذ من الطوق، فالواو لازمة واجبة فيه ولا مدخل للياء في هذا المثل . قال أبو بكر الأثيري : وأئسفنا أبو حنيفة بن يحيى النحوي لأبي ذؤيب :

فَقِيلَ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّمَا . مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

فأظهر الواو في الطوق، ومع بك أن واضع الياء مكنها يشارك الصواب . وروى ابن الأثيري عن ابن عباس «يَطِيقُوهُ» بفتح الياء وتشديد الطاء والياء مفتوحين بمعنى يطيقونه . يقال : طاق وطاق واطيق بمعنى . وعن ابن عباس أيضا وعائشة وطاوس وعمر بن دينار «يَطُوقُوهُ» بفتح الياء وتشديد الطاء مفتوحة وهي صواب في اللغة ؛ لأن الأصل تنطوقونه فأسكت الهمزة وأدغمت في الطاء فصارت طاء مشددة، وليست من القرآن، خلافا لمن أثبتها قرآنا، وإنما هي قراءة على التصريح. وقرأ أهل المدينة والشام «فدية طعام» مضافا «مساكين» جمعا . وقرأ ابن عباس «طعام مسكين» بالإنفراد فيما ذكر البخاري وأبو داود والنسائي عن عطاء عنه وهي قراءة حسنة ؛ لأنها بينت الحكم في اليوم؛ واختارها أبو عبيد ، وهي قراءة أبي عمرو وحمة والكسائي . قال أبو عبيد : فبينت أن لكل يوم إطعام واحد ؛ فالواحد مترجم عن الجميع وليس الجميع مترجم عن الواحد . وجمع المساكين لا يدري كم منهم في اليوم إلا من غير الآية . وتخرج قراءة الجمع في مساكين لما كان الذين يطيقونه جمع وكل واحد منهم يلزمه مسكين فجمع لفظه ؛ كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ أي اجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة ؛ فليست الثمانون متفرقة في جميعهم، بل لكل واحد ثمانون . قال معاذ أبو علي . واختار قراءة الجمع الثمان قال : وما اختاره أبو عبيد مردود لأن هذا إما يعرف بالبدلالة ؛ فقد علم أن معنى «وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ» أن لكل يوم مسكينا فاختار هذه القراءة برد

جما على جمع - واختار أبو عبيد أن يقرأ « فدية طعام » قال : لأن الطعام هو الفدية ، ولا يجوز أن يكون الطعام فتا لأنه جوهر ولكنه يجوز على البدل ، وأين منه أن يقرأ « فدية طعام » بالإضافة لأن فدية مبهمة تقع للطعام وغيره فصار مثل قولك : هذا ثوب خز .

الثانية - واختلف العلماء في المراد بالآية ، قيل : هي منسوخة . روى البخاري وقال ابن غير حدثنا [الأعمش حدثنا] عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب عبد الله عليه وسلم ترك رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم بمن يطيقه ورخص لهم في ذلك ففسختها وأن تصوموا خير لكم . وعلى هذا قراءة الجمهور « يطيقونه » أي يقدرون عليه لأن فرض الصيام هكذا : من أراد صام ومن أراد أطعم مسكينا . وقال ابن عباس : تركت هذه الآية رخصة للشيخ والعجزة خاصة إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم ، ثم نسخت بقوله (**مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**) فزال الرخصة إلا لمن عجز منهم . قال الفراء : الضمير في « يطيقونه » يجوز أن يعود على الصيام ، أي وعلى الذين يطيقون الصيام أن يطعموا إذا أفطروا ، ثم نسخ بقوله : (**وَأَنْ تَصُومُوا**) . ويجوز أن يعود على القضاء ، أي وعلى الذين يطيقون القضاء فدية . وأما قراءة « يطوقونه » على معنى يكفونه مع المشقة اللاحقة لهم ، كالمرضى والحامل فإنهما يقدران عليه لكن بمشقة تلحقهم في أنفسهم ، فإن صاموا أجزأهم وإن اقتدوا فلهم ذلك . ففسر ابن عباس - إن كان الإسناد عنه صحيحا - « يطيقونه » بيطوقونه ويستكفونه فأدخله بعض الثقل في القرآن . روى أبو داود عن ابن عباس « وعلى الذين يطيقونه » قال : أنجت للبل والمرضع . وروى عنه أيضا « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » قال : كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصوم ، أن يفترا ويطعا مكان كل يوم مسكينا ، والحمل والمرضع إذا خافا على أولادهما أفطرا وأطعما . وخرج القارطبي عنه أيضا قال : رخص للشيخ الكبير أن يفتروا ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه ، هذا إسناد صحيح . وروى عنه أيضا أنه قال : « **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ** » طعام . ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما ، فيطعا مكان

كل يوم مسكينا. وهذا صحيح . وروى عنه أيضا أنه قال لأم ولد له - جلي أو مرضع - :
 أنت من الذين لا يطيقون الصيام ، عليك الجزاء ولا عليك القضاء . وهذا اسناد صحيح .
 وفي رواية كان له أم ولد ترضع من غير شك فاجهدت فأمرها أن تظفر ولا تحضى .
 هذا صحيح .

قلت : فقد ثبت بالأسانيد الصالح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وأنها
 محكمة في حق من ذكر . والقول الأوّل صحيح أيضا إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك
 بمعنى التحصيل فكثيرا ما يطلق المتقدمون النسخ بمعنى . والله أعلم .

وقال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح والضحاك والنخعي والزهرى وربيعة والفرزاعي
 وأصحاب الرأي : الحامل والمرضع فطران ولا إطعام عليهما ؛ بمنزلة المريض يخطر ويقضى . وبه
 قال أبو عبيد وأبو ثور ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي ثور ، واختاره ابن المنذر . وهو قول مالك
 في الحلي إن أنظرت . فأما المرضع إن أنظرت فطليا القضاء والإطعام . وقال الشافعي وأحمد :
 فطران ويطمان ويقضيان ، وأجسموا على أن المشايخ والعجائز الذين لا يطيقون الصيام أو
 يطيقونه على مشقة شديدة أن يظفروا . واختلفوا فيما عليهم ؛ فقال ربيعة ومالك : لا شيء عليهم .
 غير أن مالكا قال : لو أطمعوا عن كل يوم مسكينا كان أحب إلي . وقال أنس وابن عباس
 وقيس بن السائب وأبو هريرة : عليهم الفدية ؛ وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق
 اتباعا لقول الصحابة رضي الله عن جميعهم . وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى
 سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ ﴾ ثم قال : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ . وهؤلاء ليسوا
 بمرضى ولا مسافرين ، فوجب عليهم الفدية . والدليل لقول مالك أن هذا مقطر لمنزلة موجود
 فيه وهو الشيخوخة والكبر فلم يلزمه إطعام كالسافر والمريض . وروى هذا عن الثوري
 وسكحول واختاره ابن المنذر .

الثالثة - واختلف من أوجب الفدية على من ذكر في مقدارها ؛ فقال مالك : مَدَّ يَدِ
 أَبِي صَالٍ إِلَيْهِ وَسَلَّمْ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ أَنْظَرَهُ . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : كفارة كل

يوم صاع تمر أو نصف صاع بر. وروى عن ابن عباس نصف صاع من حنطة . ذكره
البارقطنى . وروى عن أبي هريرة قال : من أدركه الكبر فلم يستطع أن يصوم ففعله لكل
يوم مذ من قسح . وروى عن أنس بن مالك أنه ضعف عن الصوم عاما فصنع جفنة من
طعام ثم دعا بثلثين مسكينا فأشبعهم .

الرابعة - قوله تعالى : (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ) قال ابن شهاب : من أراد
الإطعام مع الصوم . وقال مجاهد : من زاد في الإطعام على اللد . ابن عباس : « فمن تطوع
خيرا » قال : مسكينا آخر فهو خيره . ذكره البارقطنى وقال : إسناده صحيح ثابت . وغير
الثاني صفة تفضيل ، وكذلك الثالث وغير الأول . وقرأ عيسى بن عمرو ويحيى بن وثاب وحزرة
والكسائي « تطوع خيرا » مشددا وجرم العين على معنى يتطوع . الباقون « تطوع » بالهاء
وتخفيف الهاء وفتح العين على الماضي .

الخامسة - قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) أى والصيام خير لكم . وكنا
قرأ آية أى من الإفطار مع القدية وكان هذا قبل النسخ وقيل : وأن تصوموا في السفر
والمرض غير الشاق ، والله أعلم . وعلى الجملة فإنه يقتضى الحض على الصوم أى فاعلموا ذلك
وصوموا .

قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ) إلى قوله (تَسْكُرُونَ) فيه إحدى وعشرون مسألة :
الأولى - قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ) قال أهل التاريخ : أول من صام رمضان نوح
عليه السلام لما نرج من السفينة . وقد تقدم قول مجاهد : كتب الله رمضان على كل أمة .
ومعلوم أنه كان قبل نوح أم ، والله أعلم . والشهر مشتق من الأشهر لأنه مشتهر لا يتعذر
علمه على أحد يريد به ومنه يقال : شهرت السيف إذا سلطه . ورمضان مأخوذ من رمض
الصائم يرمض إذا احترق جوفه من شدة العطش . والرمضاء بمدودة شدة الجرب ومنه الحديث :
« صلاة الأتامين إذا رمضت انفصال محترجه مسلم » ورمض انفصال أن تحرق الرمضاء أخفها

(١) من الجملة التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت الصلوة .

فتبرك من شدة حرها . فرمضان فيا ذكروا واتقوا شدة الحر . فهو مأخوذ من الرمضاء . قال الجوهري : وشهر رمضان يجمع على رمضان وأرمضة ؛ يقال : انهم لما قلوا أسماء التبرير من اللغة القديمة سموها بالأزمنة التي وقعت فيها ، فوافق هذا الشهر أيام رمضاء الحرف نفسى بذلك . وقيل : انما سمي رمضان لأنه يرمض الذنوب أى يحرقتها بالأعمال الصالحة ، من الإرماض وهو الإحراق ؛ ومنه رمضت قدم من الرضاء أى احترقت . وأرمضتى الرضاء أى أحرقتنى ؛ ومنه قيل : أرمضنى الأمر . وقيل : لأن القلوب تأخذ فيه من حرارة الموعظة والفكرة فى أمر الآخرة كما يؤخذ الرمل والجارة من حر الشمس . والرمضاء : الجارة المحمئة . وقيل : هو من رمضت النصل أرمضه وأرمضه رمضا إذا دققته بين حجرين ليرقى ؛ ومنه فصل رميض ومرموض ، عن ابن السكيت ؛ وتسمى لشهرية لأنهم كانوا يرمضون ألسنتهم فى رمضان ليحاربوا بها فى شؤال قبل دخول الأشهر الحرم . وحكى الماوردى أن اسمه فى الجاهلية « نأتى » وأنشد للفضل :

وفى نأتى أجلت لى حومة الوعى * وولت على الأدبار فرسأت خمتا

وشهر بالرفع قراءة الجماعة على الابتداء والخبر « الذى أنزل فيه القرآن » ويرفع على إضمار مبتدأ ، المعنى : المفروض عليكم صومه شهر رمضان ، أو فىا كتب عليكم شهر رمضان . ويجوز أن يكون « شهر » مبتدأ ، و « الذى أنزل فيه القرآن » صفة ، والخبر « فمن شهد منكم الشهر » . وأعيد ذكر الشهر تظليما كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ الْحَاقَّةُ ﴾ . ويجاز أن يدخله معنى الجزاء لأن شهر رمضان وإن كان معرفة فليس معرفة بعينها لأنه شائع فى جميع القابل ؛ قاله أبو على . وروى عن مجاهد وشهر بن حوشب نصب شهر ، ورواه هارون الاور عن أبي عمرو . ومعناه الزموا شهر رمضان أو صوموا . و « الذى أنزل فيه القرآن » نعت له ولا يجوز أن ينصب بتصوموا لئلا يفرق بين الصلة والموصول مجبر أن وهو « خير لكم » الزمانى : يجوز نصبه على البدل من قوله : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ .

الثانية - واختلف حل يقال : « رمضان » دون أن يضاف الى شهر ؛ ففكر ذلك مجاهد وقال : يقال كما قال الله تعالى . وفى الخبر : « لا تقولوا رمضان بل انسبوه كما نسب الله فى القرآن

فقال شهر رمضان . . . وكان يقول : يعني أنه اسم من أسماء الله ؛ وكان يكره أن يجمع لفظة لهذا
 النبي . ويصح ما روى : رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، وهذا ليس بصحيح فإنه من حديث
 أبي بصير صحيح وهو ضعيف . والصحيح جواز إطلاق رمضان من غير إضافة كما ثبت
 في الصحيح وغيرها . وروى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا
 جاء رمضان فتحت أبواب الرحمة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين " وفي صحيح البستي
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا كان رمضان فتحت أبواب الرحمة وغلقت
 أبواب جهنم وملت الشياطين " . وروى عن ابن شهاب عن أنس بن أبي أنس أن أبا
 حذافه أنه سمع أبا هريرة يقول فذكره . قال البستي : أنس بن أبي أنس هذا هو والد مالك
 ابن أنس ، واسم أبي أنس مالك بن أبي عامر من ثقات أهل المدينة ، وهو مالك بن
 أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن جثيل بن عمرو من ذى أصبح من أقبال اليمن .
 وروى النسائي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنا كم رمضان شهر
 مبارك فرض الله عز وجل عليكم صيامه تفتح فيه أبواب السماء وتلق في أبواب جهنم وتلقى
 فيه مردة الشياطين لله فيه ليلة خير من ألف شهر من حرم خيرها فقد حرم " وأخرجه أبو حاتم
 البستي أيضا وقال : قوله " مردة الشياطين " قبيح ؛ لقوله : " صفت الشياطين
 وسلات " . وروى النسائي أيضا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة
 من الأنصار : " إذا كان رمضان فاعمرى فإن عمرة فيه تعدل حجة " وروى النسائي أيضا
 عن عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أن الله تعالى فرض صيام
 رمضان عليكم وسقت لكم قيامه فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا أخرج من ذنوبه كبر . وندته
 أمه " . والآثار في هذا كثيرة ، كلها بإسقاط شهر . وربما أسقطت العرب ذكر الشهر من
 رمضان .

(١) التي في ابن خلكان : غيان بين معجزة وآية تحبها قهطان ويقال غيان بين معجزة وآية معجزة .

(٢) عن ابن خلكان : ٥ ... وقال ابن سعد : هو جثيل بجاء معجزة .

قال الشاعر :

جارية في يدِها القَفْفاضُ • أبيض من أختِ بني إياض

جارية في رمضان للمأضي • تُقَطِّعُ الحديث بالإياض

وفضل رمضان عظيم ، وثوابه جسيم ، يدل على ذلك معنى الاشتقاق من كونه محرقة للذنوب ، وما كتبناه من الأحاديث .

الثالثة - فرض الله صيام شهر رمضان أي مدة حلاله ويسمى الهلال الشهر ، كما جاء في الحديث "إن عُُمِّيَ عليكم الشهر" أي الهلال وميأتى . وقال الشاعر :

أخوان من نجد على همة • والشهر مثل قلامة الظفر

حتى تكامل في استنارته • في أربع زادت على عشر

وفرض علينا عند غمة الهلال إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً ، وإكمال عدة رمضان ثلاثين يوماً ، حتى تدخل في العبادة بيقين ، ونخرج عنها بيقين ، يقال في كتابه : (وَأَتَرْنَا إِلَيْكَ اللَّهُ كَرَّتَيْنِ

لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ) . وروى الأئمة الأثبات عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته فإن عُُمِّيَ عليكم فأكثروا العسد" . في رواية "إن عُُمِّيَ طيكم الشهر

فعدوا ثلاثين" . وقد ذهب مطرف بن عبد الله بن الشَّخِر وهو من كبار التابعين وابن قتيبة من الثوريين فقالا : يُؤَزَلُ على الحساب عند الغيم بتقدير المنازل واعتبار حسابها في صوم

رمضان ، حتى إنه لو كان محمور لروى لقوله عليه السلام : "فإن أُعْمِيَ عليكم فاقْدِرُوا له" أي استدلوا عليه بمنازله ، وقدروا إتمام الشهر بحسابه . وقال الجمهور : معنى "فاقدروا له"

فاكثروا التقدير ، يفسره حديث أبي هريرة "فاكثروا العدة" وذكر الباقوي أنه قيل في معنى قوله "فاقدروا له" أي قدروا للمنازل . وهذا لا تعلم أحداً قال به إلا بعض أصحاب الشافعي

أنه يستعمل في ذلك بقول المتجمعين ، والإجماع حجة عليهم . وقد روى ابن قانع عن مالك في الإمام لا يصوم رؤية الهلال ولا يخطر لرؤيته ، وإنما يصوم ويخطر على الحساب إنه

لا يقتدى به ولا يتبع . قال ابن العربي : وقد زل بعض أصحابنا لحكي عن الشافعي أنه قال :
يعول على الحساب . وهي فترة لا هلاء^(١) لها .

الرابعة - واختلف مالك والشافعي هل يثبت رمضان بشهادة واحد أو شاهدين ،
فقال مالك : لا يقبل فيه شهادة الواحد لأنها شهادة على هلال فلا يقبل فيها أقل من اثنين ،
أصله الشهادة على هلال شوال ودى الحجّة . وقال الشافعي وأبو حنيفة : يقبل الواحد ؛ لما
رواه أبو داود عن ابن عمر قال : تراءت الناس الهلال فأخبرت به رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنى رأيته ؛ فصام وأمر الناس بصيامه . وأخرجه التارططني وقال : تزود به مروان بن محمد
عن ابن وهب وهو ثقة . روى التارططني وأن رجلا شهد عند علي بن أبي طالب على رؤية
هلال رمضان فصام ؛ أحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوما من شعبان
أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان . قال الشافعي : فإن لم تر العامة هلال شهر رمضان ورآه رجل
عقل رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط . وقال الشافعي بعد : لا يجوز على رمضان إلا شاهدان .
قال الشافعي وقال بعض أصحابنا : لا أقبل عليه إلا شاهدين وهو القياس على كل مغيب^{وس} .

الخامسة - واختلفوا فيمن رأى هلال رمضان وحده أو هلال شوال ؛ فروى الربيع
عن الشافعي : من رأى هلال رمضان وحده فليصمه ، ومن رأى هلال شوال وحده فليفطر
وليخف ذلك . وروى ابن وهب عن مالك في الذي يرى هلال رمضان وحده أنه يصوم ؛
لأنه لا ينبغي له أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من شهر رمضان . ومن رأى هلال شوال
وحده فلا يفطر ؛ لأن الناس يتهمون على أن يفطر منهم من ليس مأموئا ، ثم يقول أولئك إذا
ظهر عليهم : قد رأينا الهلال . قال ابن المنذر : وبهذا قال الليث بن سعد وأحمد بن حنبل .
وقال عطاء وإسحاق : لا يصوم ولا يفطر . قال ابن المنذر : يصوم ويفطر .

السادسة - واختلفوا إذا أخبر بخبر عن رؤية بلد ؛ فلا يحل أن يقرب أو يبعد فإن قرب
فالحكم واحد وإن بعد فلا حل كل بلد رؤيتهم ؛ روى هذا عن عكرمة والقاسم وسالم ، وروى

(١) لما : كناية عن ما لا يدرى ، سألها الارتفاع والافتال من الفترة . فإذا أريد الله تعالى به ليل : لا لما .

عن ابن عباس، وبه قال اصحاب، وإليه أشار البخاري حيث يروى «لأهل كل بلد رؤيتهم» .
وقال آخرون . إذا ثبت عند الناس أن أهل بلد قد رأوه فصليم قضاء ما أفطروا . هكذا قال
الليث بن سعد والشافعي . قال ابن المنذر : ولا أعلمه إلا قول المزني والكوفي .

قلت : ذكر الكيا الطبري في كتاب «أحكام القرآن» له : وأجمع أصحاب أبي حنيفة على
أنه إذا صام أهل بلد ثلاثين يوما للرؤية، وأهل بلد تسعة وعشرين يوما أن الذين صاموا
تسعة وعشرين يوما قضاء يوم . وأصحاب الشافعي لا يرون ذلك إذا كانت المطالع في البلدان
يجوز أن تختلف . وحجة أصحاب أبي حنيفة قوله تعالى : (وَتُكُونُوا لِحَدِّهِ) وثبت برؤية
أهل بلد أن العدة ثلاثون فوجب على هؤلاء إكمالها . ومخالفتهم يمتنع بقوله صلى الله عليه وسلم :
«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» الحديث، وذلك يوجب اعتبار عادة كل قوم في بلدهم .
وحكى أبو عمر الإجماع على أنه لا نزاع للرؤية فيما يحد من البلدان كالأندلس من خراسان ،
قال : ولكل بلد رؤيتهم ، إلا ما كان كالصخر الكبير وما تقاربت أقطاره من بلدان المسلمين .
روى مسلم عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعته إلى معاوية بالشام قال : فقدمت
الشام فقضيت حاجتها واستأنف على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة
في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيت الهلال؟
قلت : رأيته ليلة الجمعة . فقال : أنت رأيته؟ قلت : نعم، ورأه الناس وصاموا وصام
معاوية . فقال : لك رأيته ليلة السبت فلا يزال تصوم حتى تكمل ثلاثين أو زاده . قلت :
أو لا تكفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال : لا، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قال علامتنا : قول ابن عباس «هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» كلمة تصرح برفع
ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وبإمره؛ فهو حجة على أن البلاد إذا تباعدت كتباعد الشام من
الحجاز فالواجب على أهل كل بلد أن تعمل على رؤيته دون رؤية غيره ، وإن ثبت ذلك عند
«إمام الأعظم» مالم يحمل الناس على ذلك، فإن حمل فلا تجوز مخالفته . وقال الكيا الطبري :
وله «حكما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» يحتمل أن يكون تأويل فيه قول رسول

الله صلى الله عليه وسلم : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته " . وقال ابن العربي : « واختلف في تأويل [قول] ابن عباس [هذا] ؛ قليل : رده لأنه خبر واحد ، وقيل : رده لأن الألفاظ مختلفة في المطالع ، وهو الصحيح لأن كريما لم يشهد وإنما أخبر عن حكم ثبت بالشهادة ، ولا خلاف في الحكم الثابت أنه يحزى فيه خبر الواحد ، وتظيره ما لو ثبت أنه أهل ليلة الجمعة بأغمت^(١) وأهل^(٢) بأشيلية^(٣) ليلة السبت فيكون لأهل كل بلد رؤيتهم ؛ لأن سهيلا يكشف من أغمت ولا يكشف من أشيلية ؛ وهذا يدل على اختلاف المطالع .

قلت : وأما مذهب مالك رحمه الله في هذه المسئلة فروى ابن وهب وابن القاسم عنه في المجموعة أن أهل البصرة إذا رأوا هلال رمضان ثم بلغ ذلك إلى أهل الكوفة والمدينة واليمن أنه يلزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء . وروى القاضي أبو إسحاق عن ابن الماجشون أنه إن كان ثبت بالبصرة بأسر شائع نافع يستغنى عن الشهادة والتعديل له فانه يلزم فيهم من أهل البلاد القضاء ، وإن كان إنما ثبت عند حاكمهم بشهادة شاهدين لم يلزم ذلك من البلاد إلا ما كان يلزمه حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته ، أو يكون ثبت ذلك عند أمير المؤمنين فيلزم القضاء جماعة المؤمنين . قال : وهذا قول مالك .

السابعة - قرأ جمهور الناس « شهر » بالرفع على أنه خبر ابتداء مضمر ، أى ذلك شهر ، أو المفترض عليكم صيامه شهر رمضان ، أو الصوم أو الأيام . وقيل : ارفع على أنه مفعول لم يتم فاعله بكتب ، أى كتب عليكم شهر رمضان . ورمضان لا ينصرف لأن التون فيه زائدة . ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وخبره « الذى أنزل فيه القرآن » . وقيل : خبره « فن شهد » ، « والذى أنزل » نعت له . وقيل : ارفع على البذل من الصيام . فمن قال : إن الصيام في قوله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ) هى ثلاثة أيام وعاشوراء ، قال هنا بالابتداء . ومن قال : إن الصيام هناك رمضان قال هنا بالابتداء أو بالبذل من الصيام ، أى

(١) الزيادة من « أحكام القرآن » لابن العربي .

(٢) أغمت : ناحية في بلاد البربر من أرض المغرب قرب مراکش .

(٣) أشيلية : مدينة كبيرة عظيمة بالأندلس .

كتب عليكم شهر رمضان . وقرأ مجاهد وشهر بن حوشب «شهر» بالنصب . قال الكسائي : المعنى كتب عليكم الصيام ، وأن تصوموا شهر رمضان . وقال الفراء : أى كتب عليكم الصيام أى أن تصوموا شهر رمضان . قال الطحاوي : «لا يجوز أن ينصب شهر رمضان بتصوموا ، لأنه يدخل في الصلة ثم يفرق بين الصلة والموصول ، وكذلك إن نصبته بالصيام ؛ ولكن يجوز أن تنصبه على الإغراء ، أى الزموا شهر رمضان وصوموا شهر رمضان ، وهذا بعيد أيضا لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيغري به » .

قلت : قوله (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) يدل على الشهر بخلاف الإغراء ، وهو اختيار أبي عبيد . وقال الأخفش : انتصب على الظرف . وحكى عن الحسن وأبي عمرو إدغام الراء في الراء ، وهذا لا يجوز لتلاصق ساكنان ، ويجوز أن تغلب حركة الراء على الهاء فتضم الهاء ثم تسغم ، وهو قول الكوفيين .

الثامنة — قوله تعالى : (الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) نص في أن القرآن نزل في شهر رمضان وهو بين قوله عز وجل : (حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ بَارَكَةٍ) يعنى ليلة القدر ، وقوله : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) . وفي هذا دليل على أن ليلة القدر إنما تكون في رمضان لا في غيره . ولا خلاف أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ ليلة القدر على ما بيناه جملة واحدة ، فوضع في بيت العزة في سماء الدنيا ، ثم كان جبريل صلى الله عليه وسلم ينزل به تنجيًا تنجيًا في الأوامر والنواهي والأنساب وذلك في عشرين سنة . وقال ابن عباس : أنزل القرآن من اللوح المحفوظ جملة واحدة إلى الكتبة في سماء الدنيا ، ثم نزل به جبريل عليه السلام نجوما يعنى الآية والآيتين في أوقات مختلفة في إحدى وعشرين سنة . وقال مقاتل في قوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) قال أنزل من اللوح المحفوظ كل عام في ليلة القدر إلى سماء الدنيا ، ثم نزل إلى السفرة من اللوح المحفوظ في عشرين شهرا ، ونزل به جبريل ن : عشرين سنة .

قلت : وقول مقاتل هذا خلاف ما قل من الإجماع « أن القرآن أنزل جملة واحدة »
واقه أعلم .

وروى واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنزلت صحف إبراهيم
أول ليلة من شهر رمضان والوراثة لست مضين منه والإنجيل لثلاث عشرة والقرآن
لأربع وعشرين » .

قلت : وفي هذا الحديث دلالة على ما يقوله الحسن أن ليلة القدر تكون ليلة أربع وعشرين ؛
وسأني أن شاء الله تعالى بيان هذا .

التاسعة - قوله تعالى : (الْقُرْآنُ) القرآن : اسم لكلام الله تعالى ، وهو بمعنى
المقروء ، كالمشروب يسمى شرابا ، والمكتوب يسمى كتابا ؛ وعلى هذا قيل : هو مصدر قرأ
يقرا قراءة وقرآنا بمعنى : قال الشاعر :

ضحوا بأشعث عنوان السجود به • يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

أي قراءة . وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر أن في البحر شياطين مسجونة لو سمعها سليمان
عليه السلام يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قرآنا ، أي قراءة . وفي التبريل : (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ
قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ شَهِيدًا) أي قراءة الفجر . ويسمى المقروء قرآنا على عادة العرب
في تسميتها المفعول باسم المصدر كتسميتهم للعلوم علما والضروب ضربا والشروب شربا كما
ذكرنا ، ثم اشتهر الاستعمال في هذا واقترب به العرف الشرعي ، فصار القرآن اسما لكلام الله تعالى
إذا قيل : القرآن غير مخلوق يراد به المقروء لا القراءة لذلك . وقد يسمى المصحف الذي
يكتب فيه كلام الله قرآنا توسعا . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا تسافروا بالقرآن إلى
أرض العدو » . أراد به المصحف . وهو مشتق من قرأت الشيء ، جمعه . وقيل : هو اسم
علم لكتاب الله غير مشتق كالوراثة والإنجيل ؛ وهذا يحكى عن الشافعي . والصحيح
الاشتقاق في الجميع وسأني .

العاشر - قوله تعالى : (هُدًى لِلنَّاسِ) هدى في موضع نصب على الحال من
القرآن أي هاديا لهم . « وبنات » عطف عليه . و « الهدى » الإرشاد والبيان ، كما تقدم .

أى بياناً لهم وإرشاداً، والمراد القرآن بجلته من حكم ومتشابه وتامح ومنسوخ؛ ثم شرف بالذكر والتخصيص البيئات منه، معنى الحلال والحرام والمواظع والأحكام. «وينت» جمع ينة من بان الشيء يبين إذا وضح. و«الفرقان» ما فرق بين الحق والباطل أى فصل. وقد تقدم.

الحادية عشرة — قوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ قراءة العامة يجزم اللام. وقرأ الحسن والأعرج بكسر اللام، وهى لام الأمر وحققها الكسر إذا أنزمت؛ فإذا وصلت بشيء فحقها وجهان: الجزم والكسر؛ وإنما توصل بثلاث أحرف: بالفاء كقوله: «فَلْيَصُمْهُ» «فَلْيَعْبُدُوا» «وَالْوَارِثُ» و«وَلْيُؤْتُوا». و«وَلْيَصُومُوا». ثم لِقَضُوا. و«شَهِدَ» بمعنى حضر، وفيه إضمار أى من شهد منكم المصر في الشهر عاقلاً بالغاً صحيحاً مقياً فليصمه، وهو يقال عام فيخصص بقوله: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية. وليس الشهر بفعول وإنما هو ظرف زمان؛ وقد اختلف العلماء في تأويل هذا فقال على بن أبي طالب وابن عباس وسويد بن غفلة وعائشة — أربعة من الصحابة — وأبو حمزة لاحق ابن حنبل وعبيدة السلماني: من شهد، أى من حضر دخول الشهر وكان مقياً أو فله في بلده وأهله فليكل صيامه سافر بعد ذلك أو أقام، وإنما يفطر في السفر من دخل عليه رمضان وهو في سفر. والمعنى عندهم: من أدركه رمضان مسافراً أنظر وعليه عدة من أيام أخر، ومن أدركه حاضراً فليصمه. وقال جمهور الأمة: من شهد أول الشهر وآخره فليصم ما دام مقياً، فإن سافر أنظر؛ وهذا هو الصحيح وعليه تدل الأخبار الثابتة. وقد ترجم البخاري رحمه الله رداً على القول الأول باب «إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر» حديثاً عبد الله بن يوسف قال أنبأنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكعيد أنظر فأنظر الناس. قال أبو عبد الله: والكعيد ما بين عسفان وقديد.

(١) الكعيد (فتح الكاف وكسر الهمزة): موضع بين المدينة ومعمرات أو نحوها، وبين مكة نحو مرحطين.

قلت : قد يحتمل أن يكون قول علي رضي الله عنه ومن وافقه على السفر المندوب كزيارة الإخوان من الفضلاء والصالحين ، أو للمباح في طلب الرزق الزائد على الكفاية . وأما السفر الواجب في طلب القوت الضروري ، أو فتح بلد إذا تحقق ذلك ، أو دفع عدو ، فالمرء فيه غير ولا يجب عليه الإمساك بل الفطر فيه أفضل للتقوى ، وإن كان شهد الشهر في بلده وصام بعضه لحديث ابن عباس وغيره ، ولا يكون في هذا خلاف إن شاء الله ، والله أعلم . وقال أبو حنيفة وأصحابه : من شهد الشهر بشروط التكليف غير مجنون ولا منعى عليه فليصمه ، ومن دخل عليه رمضان وهو مجنون وتماذى به طول الشهر فلا قضاء عليه ؛ لأنه لم يشهد الشهر بصلته يجب بها الصيام . ومن جن أول الشهر وآخره فانه يقضى أيام جنونه . ونصب الشهر على هذا التأويل هو على المفعول الصريح بشهد .

الثانية عشرة — قد تقرر أن فرض الصوم مستحق بالإسلام والبلوغ والعلم بالشهر ؛ فإذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل الفجر لمهما الصوم صبيحة اليوم ، وإن كان بعد الفجر استحب لهما الإمساك ، وليس عليهما قضاء الماضي من الشهر ولا اليوم الذي بلغ فيه أو أسلم . وقد اختلف العلماء في الكافر يسلم في آخر يوم من رمضان ، هل يجب عليه قضاء رمضان كله أو لا ؟ وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه ؟ فقال الإمام مالك والجمهور : ليس عليه قضاء ما مضى لأنه إنما شهد الشهر من حين إسلامه . قال مالك : وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه . وقال عطاء والحسن : يصوم ما بقى ويقضى ما مضى . وقال عبد الملك بن الماجشون : يكف عن الأكل في ذلك اليوم ويقضيه . وقال أحمد وإسحاق مثله . وقال ابن المنذر : ليس عليه أن يقضى ما مضى من الشهر ولا ذلك اليوم . وقال الباží : من قال من أصحابنا أن الكفار غاطبون بشرائع الإسلام — وهو مقتضى قول مالك وأكثر أصحابه — أوجب عليه الإمساك في بقية يومه . ورواه في المدونة ابن نافع عن مالك ، وقاله الشيخ أبو القاسم . ومن قال من أصحابنا ليسوا غاطبين قال : لا يلزمه الإمساك في بقية يومه . وهو مقتضى قول أشهب وعبد الملك بن الماجشون ، وقاله ابن القاسم .

قلت : وهو الصحيح لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ فغاطب المؤمنين دون غيرهم وهذا أوضح فلا يجب عليه الإمساك في بقية اليوم ولا قضاء ما مضى . وتقدم الكلام في معنى قوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ والحمد لله .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ قراءة جماعة « اليسر » بضم السين لثان ، وكذلك « العسر » . قال مجاهد والضحاك : « اليسر » القطر في السفر ، و « العسر » الصوم في السفر . والوجه عموم اللفظ في جميع أمور الدين ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « دين الله يسر » . وقال صلى الله عليه وسلم : « يسروا ولا تعسروا » . واليسر من السهولة ، ومنه اليسار للشيء . وسُميت اليد اليسرى هأولاً ، أولاً لأنه يسهل له الأمر بمعاونتها اليمنى قولان . وقوله : ﴿ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ هو بمعنى قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ . فكرر تأكيداً .

الرابعة عشرة - دلت الآية على أن الله سبحانه يريد بارادة قديمة أزلية زائدة على الذات . هذا مذهب أهل السنة ؛ كما أنه علم يعلم ، قادر بقدرته ، حي بحياته ، سميع بسمع ، بصير بصيرة ، متكلم بكلام . وهذه كلها معان وجودية أزلية زائدة على الذات . وذهب الفلاسفة والشيعة إلى نفيها ، تعالى الله عن قول الزائعين وإبطال المبطلين . والذي يقطع دابر أهل التعطيل أن يقال : لو لم يصدق كونه ذا إرادة لصدق أنه ليس بذى إرادة ، ولو صح ذلك لكان كل ما ليس بذى إرادة ناقصاً بالنسبة إلى من له إرادة ؛ فإن من كانت له الصفات الإرادية فله أن ينخصص الشيء ، وله ألا ينخصصه ؛ فالعقل السليم قضى بأن ذلك كمال له وليس بنقصان ، حتى أنه لو قدر بالوهم سلب ذلك الأمر عنه بعد ، كان حاله أولاً أكمل بالنسبة إلى حاله ثانياً ، فلم يبق إلا أن يكون ما لم ينخصص أنقص مما هو متصف به ، ولا يخفى ما فيه من الخال ؛ فانه كيف يتصور أن يكون المخلوق أكمل من الخالق والخالق أنقص منه ، والبدية تقضى برده وإبطاله . وقد وصف نفسه جل جلاله وقدس أسمائه بأنه يريد فقال تعالى : ﴿ فَعَالِمٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ وقال سبحانه : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ وقال : ﴿ يُرِيدُ

الله أَن يُخَفِّفَ عَنْكَ إِذَا أَرَادَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ . ثم إن هذا العالم على غاية من الحكمة والاعتقان والانتظام والإحكام، وهو مع ذلك جائز وجوده وجائز مدمه، فالذي خصصه بالوجود يجب أن يكون مريدا له قادرا عليه عالما به، فإن لم يكن عالما قادرا لا يصبغ منه صدور شيء، ومن لم يكن عالما وإن كان قادرا لم يكن ماصدا منه على نظام الحكمة والاعتقان، ومن لم يكن مريدا لم يكن تخصيص بعض الجلائز بأحوال وأوقات دون البعض باولى من العكس إذ نسبتها إليه نسبة واحدة . قالوا: وإذا ثبت كونه قادرا مريدا وجب أن يكون حيا، إذ الحياة شرط هذه الصفات، ويلزم من كونه حيا أن يكون سميا بصيرا متكلما؛ فإن لم تثبت له هذه الصفات فانه لاعالة متصف بأضدادها كالعمى والطرش والخرس على ما عرف في الشاهد . والبارئ سبحانه وتعالى يتقدس عن أن يتصف بما يوجب في ذاته قصا .

الخامسة عشرة — قوله تعالى: (وَتَكُونُوا الْيَوْمَ) فيه تأويلان: أحدهما — إكمال مدة الأداء لمن أفطر في سفره أو مرضه . الثاني — مدة الحلال سواء كانت تسعا وعشرين أو ثلاثين . قال جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن الشهر يكون تسعا وعشرين " . وفي هذا رد لتأويل من تأول قوله صلى الله عليه وسلم: " شهرا عيدا لا يتقصان رمضان وذو الحجة " . أنها لا يتقصان عن ثلاثين يوما، أخرجه أبو داود، وتأوله جمهور العلماء على معنى أنهما لا يتقصان في الأجر وتكفير الخطايا سواء كانا من تسع وعشرين أو ثلاثين . السادسة عشرة — ولا اعتبار برؤية هلال شوال يوم الثلاثين من رمضان نهارا بل هو الليلة التي تأتي، هذا هو الصحيح . وقد اختلف الرواة عن عمر في هذه المسألة فروى الذارقطني عن شقيق قال: جاءنا كتاب عمر ونحن يماثقين قال في كتابه: إن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال نهارا فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس . وذكره أبو عمر من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبي وأثل^(١) قال: كتب إلينا عمر فذكره . قال أبو عمر: وروى عن علي بن أبي طالب مثل ما ذكره عبد الرزاق أيضا،

(١) أبو وائل: كنيته وهو شقيق السابق ذكره .

وهو قول ابن مسعود وابن عمر وأبي بن مالك، وبه قال مالك والثاقي وأبو حنيفة ومحمد ابن الحسن والليث والأوزاعي، وبه قال أحمد وإسحاق. وقال سفيان الثوري وأبو يوسف: إن رؤى بعد الزوال فهو ليلة التي تأتي، وإن رؤى قبل الزوال فهو ليلة الماضية. وروى مثل ذلك عن عمر، ذكره عبد الرزاق عن الثوري عن مغيرة عن شبك عن إبراهيم قال: كتب عمر إلى عتبة بن فرقد إذا رأيتم الهلال نهارا قبل أن تزل الشمس لتسام ثلاثين فأنظروا، وإذا رأيتوه بعد ما تزل الشمس فلا تظنوا حتى تمسوا. وروى عن عليّ مثله. ولا يصح في هذه المسئلة شيء من جهة الأستاذ عن عليّ. وروى عن سليمان بن ببيعة مثل قول الثوري، وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب، وبه كان يفتي بقرطبة. واختلف عن عمر بن عبد العزيز في هذه المسئلة؛ قال أبو عمر: والحديث عن عمر يعني ما ذهب إليه مالك والثاقي وأبو حنيفة متصل، والحديث الذي روى عنه بذهب الثوري متقطع والمصير إلى المتصل أولى. وقد احتج من ذهب بذهب الثوري بأن قال: حديث الأعمش مجمل لم يخص فيه قبل الزوال ولا بعده، وحديث إبراهيم مفسر، فهو أولى أن يقال به.

قلت: قد روى مرفوعا معنى ما روى عن عمر متصلا موقوفا روته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما صبح ثلاثين يوما، فرأى هلال شوال نهارا فلم يفطر حتى أمسى. أخرجه الثاقفي من حديث الواقدي وقال: قال الواقدي حدثنا ماوذ بن محمد الأنصاري قال: سألت الزهري عن هلال شوال إذا رؤى باكرا؛ قال سمعت سعيد بن المسيب يقول: إن رؤى هلال شوال بعد أن طلع النجم إلى المصر أو إلى أن تقرب الشمس فهو من الليلة التي تحي. قال أبو عبد الله: وهذا يجمع عليه.

السابعة عشرة - روى الثاقفي عن ربيعي بن خراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: اختلف الناس في آخر يوم من رمضان فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي ر. عليه وسلم بالله لأهلا^(١) الهلال^(٢) أمس عشية؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) الناس

(١) أهل الربيع الهلال رآه. (٢) ريادة عن سنن الباقلي. (٣)

أن يفطروا وأن يندوا الى مصلاتهم . قال التارقطني : هذا إسناد حسن ثابت . قال أبو عمر : لا خلاف عن مالك وأصحابه أنه لا تصل صلاة العيد في غير يوم العيد ولا في يوم العيد بعد الزوال . وحكى عن أبي حنيفة . واختلف قول الشافعي في هذه المسئلة فمرة قال بقول مالك ، واختاره المزني وقال : إذا لم يحز أن تصل في يوم العيد بعد الزوال فالיום الثاني أبعد من وقتها وأخرى ألا تصل فيه . وعن الشافعي رواية أخرى أنها تصل في اليوم الثاني مخي . وقال البيهقي : لا تصل إلا أن ثبت في ذلك حديث . قال أبو عمر : لو قضيت صلاة العيد بعد خروج وقتها لأشبهت الفرائض ، وقد أجمعوا في سائر السن أن لا تقضى هذه مثلها . وقال الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل : يخرجون من الغد ، وقاله أبو يوسف في الإملاء . وقال الحسن بن صالح بن حماد : لا يخرجون في الفطر ويخرجون في الأضحية . قال أبو يوسف : وأما في الأضحية فيصلها بهم في اليوم الثالث . قال أبو عمر : لأن الأضحية أيام عيد وهي صلاة عيد وليس الفطر يوم عيد الا يوم واحد ، فإذا لم تصل فيه لم تقض في غيره ؛ لأنها ليست بفريضة ففرضي . وقال الليث بن سعد : يخرجون في الفطر والأضحية من الغد .

قلت : والقول بالخروج إن شاء الله أحسن للسنة الثانية في ذلك ، ولا يمنع أن يستثنى الشارع من السن ما شاء فإما يقضاه بعد نحرجه وقتة . وقد روى الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس " . صححه أبو محمد ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وابن المبارك . وروى عن عمر أنه فعله .

قلت : وقد قال علماءنا : من ضاق عليه الوقت ومضى الصبح وترك ركعتي الفجر فانه يصلها بعد طلوع الشمس إن شاء . وقيل : لا يصلها حيثئذ ؛ ثم إذا قلنا : يصلها فهل ما يقبله قضاء ، أو ركعتان ينوب له توابعها عن ثواب ركعتي الفجر . قال الشيخ أبو بكر : وهذا الجاري على أصل المذهب وذكر القضاء يجوز .

قلت : ولا يبعد أن يكون حكم صلاة الفطر في اليوم الثاني على هذا الأصل لا سيما مع كونها مرة واحدة في السنة مع ما ثبت من السنة . روى النسائي قال : أخبرني عمرو بن عبد الله قال حدثنا يحيى قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو بشر عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له أن قوما رأوا الهلال فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يفطروا بعد ما ارتفع النهار وأن يخرجوا إلى العيد من الغد . في رواية ويخرجوا لمصلاتهم من الغد .

الثامنة عشرة -- قرأ أبو بكر عن عاصم وأبو عمر - في بعض ما روى عنه - الحسن وقادة والأعرج « ولتكلوا العدة » بالتشديد . والباقون بالتخفيف ، واختار الكسائي التخفيف كقوله عز وجل : ﴿ الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . قال النحاس : وهما لثان بمعنى واحد كما قال عز وجل : ﴿ قَهْلَ الْكَافِرِينَ أَنَّهُمْ رَوْدًا ﴾ . ولا يجوز « ولتكلوا » بأسكان اللام ، والفرق بين هذا وبين ما تقدم أن التقدير ويريد لأن تكلوا ، ولا يجوز حذف أن والكسرة ، هذا قول البصريين . ونحوه قول كثير بن صخر :

• أريد لأتسى ذكرها •

أى لأتس أنسى ، وهذه اللام هي الداخلة على المفعول كالتى في قولك : ضربت لزيد . المعنى ويريد إكمال العدة . وقيل : هي متعلقة بفعل مضمر تقديره ولأن تكلوا العدة رخص لكم هذه الرخصة . وهذا قول الكوفيين وحكاها النحاس عن الفراء . قال النحاس : وهذا قول حسن ، ومثله : ﴿ وَكَذَلِكَ يُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ أى ويكون من المقربين فعلنا ذلك . وقيل : الواو مقحمة . وقيل يحتمل أن تكون هذه اللام لام الأمر والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام . وقال أبو إسحاق إبراهيم بن السرى : هو محمول على المعنى والتقدير : فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكلوا العدة ، قال : ومثله ما أنشدني سيويه :

بذنت وغير آتيت مع اللى • إلا رواكده جمره حيا •

وَمَشَّجَ أَنَا سَوَاءُ قَذَالِهِ • فَبَدَا وَغَيَّبَ سَارَهُ الْمَرْءُ ^(١) ^(٢)

شاده ينشده شيذا جصصه؛ لأن معنى بادت إلا رواكدها رواكده فكانه قال : وبها مشَّجَ أو ثم مشَّجَ .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ) عطف عليه ومعناه الحِضُّ على التكبير في آخر رمضان في قول جمهور أهل التأويل . واختلف الناس في حقه ؛ فقال الشافعي : روى عن سعيد بن المسيب وعروة وأبي سلمة أنهم كانوا يكبرون ليلة الفطر ويحدون قال : وتنبه ليلة النحر بها . وقال ابن عباس : حتى على المسلمين إذا رأوا هلال شوال أن يكبروا . وروى عنه يكبر المرء من رؤية الهلال إلى اقضاء الخطبة ، ويمسك وقت خروج الإمام ويكبر بتكبيره . وقال قوم : يكبر من رؤية الهلال إلى خروج الإمام للصلاة . وقال سفيان : هو التكبير يوم الفطر . زيد بن أسلم : يكبرون إذا خرجوا إلى المصلى فإذا أقيمت الصلاة أقمضى اليد . وهذا مذهب مالك ، قال مالك : هو من حين يخرج من داره إلى حين يخرج الإمام . وروى ابن القاسم وعطي بن زياد أنه إن خرج قبل طلوع الشمس فلا يكبر في طريقه ولا جلوسه حتى تطلع الشمس ، وإن غدا بعد الطلوع فيكبر في طريقه إلى المصلى وإذا جلس ، حتى يخرج الإمام ، والفطر والأضحية في ذلك سواء عند مالك ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يكبر في الأضحية ولا يكبر في الفطر ، والدليل عليه قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ)

(١) في نسخ الأصل وكتاب سيويه وإعراب القرآن للنحاس : « غير » بزاء . والتصريب عن اللسان مادة « ينجح » .

(٢) كذا في كتاب سيويه وإعراب القرآن للنحاس واللسان . وسأوه يريد « ساره » تخفف بحذف الهزنة ومثله حار وأمله حازر ، وشاك وأمله شاك . وفي الأصول : « شاده » بالثين المحببة والذال وهو تصحيف . وهذا يدل أن تفسير المؤلف وضع لكلمة مصحفة .

والآي (جمع آية) وهي علامات الله بالقرآن . والرواكده : الأثافي . والمباها هنا : الغبار . وأزاد بالمشجج وعدا من أوتاد البناء ، وتشيجه ضرب رأسه لثبته . وسواء قذاله : وسله . ويروي مراد قذاله ، وسواد كل شيء شمه . وأراد بالقذال أعلاه . وهو أيضا جماع مؤخر الرأس من الإنسان . والمَرْء : أرض ملبة ذات حمى . (راجع شرح الشرح المندرج) .

ولأن هذا يوم عيد لا يتكرر في العام فسَّ التَّكْبِيرُ في الخروج إليه كالأضحية . وروى
الذَّارِقُطِيُّ عن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيِّ قَالَ : كَانُوا فِي التَّكْبِيرِ فِي الْفِطْرِ أَشَدَّ مِنْهُمْ فِي الْأَضْحَى .
وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْبِرُ يَوْمَ الْفِطْرِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ
مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصْلَى . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا غَدَا يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ يَجْهَرُ
بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَصْلَى ثُمَّ يَكْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْإِمَامَ . وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى التَّكْبِيرِ فِي عِيدِ الْفِطْرِ
مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فَيَا ذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ : وَحَكَى ذَلِكَ الْأَوْرَاقِيُّ
عَنِ النَّاسِ . وَكَانَ النَّافِعِيُّ يَقُولُ : إِذَا رَأَى هَلَالًا شَوَّالَ أَحْبَبْتُ أَنْ يَكْبِرَ النَّاسُ جَمَاعَةً
وَفَرَادَى وَلَا يَزَالُونَ يَكْبِرُونَ وَيُظْهِرُونَ التَّكْبِيرَ حَتَّى يَنْدُوا إِلَى الْمَصْلَى وَحَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ إِلَى
الصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ أَحَبُّ لِيلَةِ الْأَضْحَى لِمَنْ لَمْ يَجِجْ . وَسَبَّأَ حُكْمَ صَلَاةِ الْبَيْدِينَ وَالتَّكْبِيرِ فِيهَا
فِي «صَحِيحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«الْكُوثَرِ» إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

المؤسسة عشرين — وَلَفِظُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ مُلْكٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ؛ وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَكْبِرُ وَيَهْلُ وَيُسَبِّحُ أَثْنَاءَ
التَّكْبِيرِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا وَالْحَمْدُ لَهُ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بَكْرَةً وَأَصِيلًا . وَكَانَ
ابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ
الْحَمْدُ اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَتَّخِذُ فِيهِ حَتًّا . وَقَالَ أَحْمَدُ :
هُوَ وَاسِعٌ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَاخْتَارَ عُلَمَاؤُنَا التَّكْبِيرَ الْمَطْلُوقَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَإِلَيْهِ
أَسِيلٌ .

الحادية والعشرون — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَلَى مَا هَدَانَا ﴾ قِيلَ : لِمَا ضَلَّ بِهِ النَّصَارَى
مَنْ تَبَدَّلَ صِيَامَهُمْ . وَقِيلَ : بَدَلًا عَمَّا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْمَلُ مِنَ التَّفَاهُرِ بِالْآيَةِ وَالظَّاهِرِ
بِالْأَحْصَابِ وَتَمْدِيدِ الْمُنَاقِبِ . وَقِيلَ : لَتَعْظُمُوهُ عَلَى مَا أُرْشِدُكُمْ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرَائِعِ ؛ فَهُوَ عَامٌ .
وَتَقْدَمُ مَعْنَى « وَلِلَّهِ تَسْكُرُونَ » .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ الآية فيه أربع مسائل :

الأولى -- قوله تعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ) المعنى وإذا سألك عن المعبود فأخبرهم أنه قريب يثيب على الطاعة ويحيب العبادي ، وسلم ما يفعل العبد من صوم وصلاة وعير ذلك . واختلف في سبب نزولها ؛ فقال مقاتل : إن عمر رضي الله عنه واقع امرأته بعد ما صلى العشاء فندم على ذلك وبكى ، وجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك ورجع مفتهاً ؛ وكان ذلك قبل نزول الرخصة فزلت هذه الآية : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) . وقيل : لما وجب عليهم في الابتداء ترك الأكل بعد النوم فأكل بعضهم ثم ندم ؛ فزلت هذه الآية في قبول التوبة ونسخ ذلك الحكم على ما يأتي بيانه . وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : قالت اليهود كيف يسمع ربنا دعاءنا وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء سمائة عام وغلظ كل سماء مثل ذلك ؟ فزلت هذه الآية . وقال الحسن : سببها أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أقرب ربنا فتناجيه ، أم بعيد فتأديه ؟ فزلت . وقال عطاء وقتادة : لما نزلت : (وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) قال قوم : في أى ساعة ندعوه ؟ فزلت . الثانية -- قوله تعالى : (فَإِنِّي قَرِيبٌ) أى بالإجابة . وقيل : بالعلم . وقيل : قريب من أوليائي بالانفضال والائتمام .

الثالثة -- قوله تعالى : (أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) أى أقبل عبادة من عبدني ؛ فالدعاء بمعنى العبادة ، والإجابة بمعنى القبول . دليله ما رواه أبو داود عن التميمي بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الدعاء هو العبادة قال ربكم ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ " فسمى الدعاء عبادة ؛ ومنه قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاحِرِينَ) أى دعائي . فأمر بالدعاء وحض عليه وسماء عبادة ، ووعد بأن يستجيب لهم . روى ليث عن شُهر بن حوشب عن عبادة بن الصامت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " أُعْطِيتُ أَمْرِي ثَلَاثًا لَمْ تُطَعْ إِلَّا الْإِنْيَاءُ كَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ نَبِيًّا قَالَ ادْعُنِي أَسْتَجِبْ لَكَ وَقَالَ لَهُمُ الْإِمَّةُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ وَكَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ النَّبِيَّ قَالَ لَهُ مَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَقَالَ لَهُمُ الْإِمَّةُ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَكَانَ اللَّهُ إِذَا بَعَثَ النَّبِيَّ جَعَلَهُ شَهِيدًا

على قومه وجعل هذه الأمة شهداء على الناس". وكان خالد التميمي يقول: عجبت لهذه الأمة في «أدعوني أستجب لكم» أمرهم بالدعاء ووعدهم بالاجابة وليس بينهما شرط. قال له قائل: مثل ماذا؟ قال قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فيها هنا شرط، وقوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ فليس هنا شرط العمل. ومثل قوله: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ فيها هنا شرط. وقوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ليس فيه شرط. وكانت الأمم تنزع الى أنبيائها في حوائجهم حتى تسأل الأنبياء لم ذلك.

فان قيل: فاللداعي قد يدعو فلا يجاب؟ فالجواب أن قوله الحق في الآيتين «أجيب» «أستجب» لا يقتضي الاستجابة مطلقا لكل داع على التفصيل، ولا بكل مطلوب على التفصيل فقد قال ربنا تبارك وتعالى في آية أخرى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُضُّعًا إِنَّهُ لَا يُجِيبُ الْمُتَكِبِينَ﴾ وكل مصر على كبيرة عالمها أو جاهلا فهو متد، وقد أخبر أنه لا يجب للمعتدين فكيف يستجيب له وأنواع الاعتداء كثيرة. وبأى بيانه هنا وفي «الأعراف» إن شاء الله تعالى. وقال بعض العلماء: أجيب ان شئت كما قال: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ فيكون هذا من باب المطلق والمقيد. وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث فأعطى اثنتين ومنع واحدة على ما أتى بيانه في «الأنعام» إن شاء الله تعالى. وقيل: إنما مقصود هذا الإخبار تعريف جميع المؤمنين أن هذا وصف وبهم سبحانه أنه يجيب دعاء الداعين في الجملة، وأنه قريب من البعد يسمع دعاءه وسلم اضطرابه فيجيبه بما شاء وكيف شاء ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ الآية. وقد يجب السيد عبده والوالد له ثم لا يعطيه سؤاله؛ فالإجابة كانت حاصلة لا محالة عند وجود الدعوة؛ لأن أجيب وأستجيب خبر لا ينسخ فيصير الخبر كذبا. يدل على هذا التاويل ماروي ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من فتح له في الدعاء فتحت له أبواب الإجابة". وأوحى الله تعالى الى داود: أن قل للظلمة من عبادي: بدعوني فاني أوجبت على نفسي أن أجيب من دعاني واني اذا أجبتم الظلمة لستم. وقال قوم: إن الله يجيب كل الدعاء، فاما أن يظهر الإجابة في الدنيا، وإما أن يكفر عنه،

وإما أن يدخره في الآخرة ؛ لما رواه أبو سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ممن مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث إما أن يسجل له دعوته وإما أن يدخره وإما أن يكف عنه من السيئة بثلاثها" . قالوا : إذن نكثر ؟ قال : "الله أكثر" . ترجمه أبو عمر بن عبد البر ، وصححه أبو محمد عبد الحق . وهو في الموطأ منقطع السند . قال أبو عمر : وهذا الحديث يخرج في التفسير المسند لقول الله تعالى (ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) فهذا كله من الإجابة . وقال ابن عباس : كل عبد دعا استجيب له ، فإن كان الذي يدعو به رزقا له في الدنيا أعطيه ، وإن لم يكن رزقا له في الدنيا دُخر له .

قلت : وحديث أبي سعيد الخدري وإن كان إذا بالإجابة في إحدى ثلاث فقد دأب على صحة ما تقدم من اجتناب الاعتناء بالمع من الإجابة حيث قال فيه : " ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم " وزاد مسلم " ما لم يستعجل " رواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل " قيل : يا رسول الله ، ما الاستعجال ؟ قال : " يقول قد دعوتُ وقد دعوت فلم أر يستجب لي فيستحسر عند ذلك ويدعُ الدعاء " . وروى البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يستجاب لأحدكم ما لم يسأل يقول دعوت فلم يستجب لي " . قال علماءنا رحمه الله عليهم : يتمثل قوله " يستجاب لأحدكم " الإخبار عن [وجوب ^(١)] وقوع الإجابة ، والإخبار عن جواز وقوعها ؛ فإذا كان معنى الإخبار عن الوجوب والوقوع فإن الإجابة تكون بمعنى الثلاثة الأشياء المتقدمة ، فإذا قال : دعوت فلم يستجب لي . بطل وقوع أحد هذه الثلاثة الأشياء وعبرى الدعاء من جميعها . وإن كان معنى جواز الإجابة فإن الإجابة حيث تكون بفعل مادما به خاصة ، ويمنع من ذلك قول الداعي : قد دعوت فلم يستجب لي ؛ لأن ذلك من باب التهنيط وضعف اليقين والسخط .

(١) يستعسر ، أى يتصلح من الدعاء .

(٢) زيادة عن الموطأ بقية الساق .

قلت : ويمتنع من إجابة الدعاء أيضا أكل الحرام وما كان في معناه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : "الرجل يطل السفر أشتت أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام وشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك" . وهذا استفهام على جهة الاستبعاد على قبول دعاء من هذه صفة ؛ فإن إجابة الدعاء لا بد لها من شروط في الداعي وفي الدعاء وفي الشيء المدعو به ؛ فمن شرط الداعي أن يكون عالما بالآ قادر على حاجته إلا الله وأن الوسائط في قبضته ومسخرة وبسخيره ، وأن يدعو بنية صادقة وحضور قلب ، فإن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه ، وأن يكون مجتنباً لأكل الحرام وألا يمل من الدعاء . ومن شرط المدعو به أن يكون من الأمور الحائزة للطلب والفعل شرعاً ، كما قال : "ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم" . فيدخل في الإثم كل ما يثم به من الذنوب ، ويدخل في الرحم جميع حقوق المسلمين ومظلهمهم . وقال سهل بن عبد الله التستري : شروط الدعاء سبعة : أولاً التضرع والخوف والرجاء والمداومة والخشوع والعموم وأكل الحلال . وقال ابن عطاء : إن للدعاء أركاناً وأجنحة وأسباباً وأوقافاً ؛ فإن وافق أركانه قوى ، وإن وافق أجنحته طار في السماء ، وإن وافق موافقه فاز ، وإن وافق أسبابه أنجح . فأركانه حضور القلب والرأفة والاستكانة والخشوع ، وأجنحته الصدق وموافقته الإحتجار ، وأسبابه الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : شرائطه أربع — أولاً حفظ القلب عند الوحدة ، وحفظ اللسان مع الخلق ، وحفظ العين عن النظر إلى مالا يمل ، وحفظ البطن من الحرام . وقد قيل : إن من شرط الدعاء أن يكون سليماً من الخلق ، كما أشهد بعضهم :

ينادى ربه بالحق ليث = كذلك إذا دعاه لا يجيب

وقيل لا يراهم بن آدم : ما بالنا ندعو فلا يستجاب لنا ؟ قال : لأنكم عرقتم الله فلم تطمؤنه ، وعرقتم الرسول فلم تتبعوا مسخته ، وعرقتم القرآن فلم تعملوا به ، وأكلتم نيم الله فلم تؤدوا كفاً ، وعرقتم الجنة فلم تطلبوها ، وعرقت النار فلم تهربوا منها ، وعرقت الشيطان فلم تجاربه ووافقتهم ، وعرقت الموت فلم تستعدوا له ، ودفنت الأموات فلم تعتبروا ، وتركتهم عيوبكم وانتقم

بيروى الناس . قال علي رضي الله عنه لتوفى الكَلْبِي : يا نوف ، إن الله أوحى إلى داود أن
 مُرَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ آلا يدخلوا بيتا من بيوتى إلا بقلوب طاهرة ، وأبصار خاشعة ، وأيد قتيه ،
 فإنى لا استجيب لأحد منهم ، ولا لأحد من خلق له عنده مظلمة . يا نوف ، لا تكون شاعرا
 ولا عَرِيفًا ولا شرطيا ولا جابيا ولا عشارا ، فإن داود قام في ساعة من الليل فقال : إنها ساعة
 لا يدعو عبدا إلا استجيب له فيها ، إلا أن يكون عَرِيفًا أو شرطيا أو جابيا أو عشارا ، أو
 صاحب عَرْمَطة — وهى الطنبور ، أو صاحب كُوبَة — وهى الطبل . قال علماؤنا : ولا يقل
 الداعى : اللهم أعطني إن شئت ، اللهم اغفرلى إن شئت ، اللهم ارحمنى إن شئت ؛ بل يبرى
 سؤاله ودعائه عن لفظ المشيئة ، ويسأل سؤال من يعلم أنه لا يفعل إلا أن يشاء . وأيضا فإن
 فى قوله : « إن شئت » نوعا من الاستغناء عن مغفرته وعطائه ورحمته ؛ كقول القائل :
 إن شئت أن تعطى كذا فاعمل . لا يستعمل هذا إلا مع الغنى عنه ، وأما المضطر إليه فإنه
 يعزم فى مسأله ويسأل سؤال فقير مضطر إلى ماسأله . وروى الأئمة واللفظ للبخارى عن
 أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعى أحدكم فليعزم المسألة يقولن
 اللهم إن شئت فأعطيني فإنه لا مُسْتَكْرَه له » . وفى الموطأ « اللهم اغفرلى إن شئت ، اللهم
 ارحمنى إن شئت » . قال علماؤنا : قوله « فليعزم المسألة » دليل على أنه ينبغي للؤمن أن يجتهد
 فى الدعاء ويكون على رجاء من الإجابة ، ولا يقنط من رحمة الله لأنه يدعو كريما . قال سفيان
 ابن عيينة : لا يمتنع أحدا من الدعاء ما يجابه من نفسه فإن الله قد أجاب دعاء شر الخلق
 إبليس ، قال : رب فأنظرنى إلى يوم يبعثون . قال فإنك من المنظرين . والدعاء أوقات
 وأحوال يكون الغالب فيها الإجابة ، وذلك كالسحر ووقت القطر ، وما بين الأذان والإقامة ،
 وما بين الظهر والعصر فى يوم الأربعاء ، وأوقات الاضطراب وحالة السهر والمرض ، وعند نزول
 المطر والصيف فى سبيل الله . كل هذا جاءت به الآثار ، وبأقرب بيانها فى مواضعها . وروى

و . (١) العرب التى على أمور طاعة من الناس ويتوزع أمورهم ويبلغها الأمير . والمرطبي (كترك بركهون) :
 هم أعوان الحاكم . والشار : من يقول أخذ امتداد الاموال .

شهرين حَوْسَب أن أم الترداء قالت له : يا شهر، ألا تجد القشعريرة؟ قلت : نعم . قالت : فادع الله فإن الدعاء مستجاب عند ذلك . وقال جابر بن عبد الله : دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفتح ثلاثاً يوم الاثنين ويوم الثلاثاء فاستجيب له يوم الأربعاء بين الصلوتين فعرفت السرور في وجهه . قال جابر : ما نزل بي أمر مهم غليظ إلا توخيت تلك الساعة فادعو فيها فأعرف الإجابة .

الرابعة — قوله تعالى : (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي) قال أبو رجاء الخراساني : فليدعوا لي . وقال ابن عطية : المعنى فليطلبوا أن أجيبهم . وهذا هو باب « استعمل » أي طلب الشيء إلا ما شذ مثل : استغنى الله . وقال مجاهد وغيره : المعنى فليجيبوا لي فيما دعيتهم إليه من الإيمان أي الطاعة والعمل . ويقال : أجاب واستجاب بمعنى؛ ومنه قول الشاعر :

• فلم يستجبه عند ذلك عجيب •

أي لم يجبه . والذين زائدة واللام لام الأمر . وكذا « وليؤمنوا » وحزمت لام الأمر لأنها تجعل الفعل مستقبلاً لا غير، فأشبهت إن التي للشرط . وقيل : لأنها لا تجمع إلا على الفعل . والرشاد خلاف التلويح . وقد رُشِدَ يرشُدُ رُشْداً، ورشِدَ (بالكسر) يرشُدُ رُشْداً لغة فيه . وأرشده الله . والمرشِد : مقاصد الطرق . والطريق الأرشد : نحو الأqvسد . وقول : هو (رشدة) خلاف قولك : لُزنية . وأم راشد : كنية للقارة . وبنو رُشدان : بطن من العرب ؛ عن الجوهري . وقال المروى : الرشد والرشد والرشد : الهدى والاستقامة ؛ ومنه قوله :

(لعلهم يرشُدون) .

قوله تعالى : (أَيْحَلْ لَكُمْ فِيهِ الْبَاطِلُ الرَّفْتُ) إلى قوله : (يَتَّقُونَ) فيه ست وتلاون

مسئلة :

الأولى — قوله تعالى : (أَيْحَلْ لَكُمْ) الآية . لفظ « أحل » يقتضى أنه كان محرماً قبل ذلك ثم نسخ . روى أبو داود عن ابن أبي ليل قال وحدثننا أصحابنا قال : وكان الرجل إذا أفطر نيام قبل أن يأكل لم يأكل حتى يصبح ، قال : بقاء من فأراد أن يأكله فقال : إني

قد نمت . فظن أنها تحتل فاتها . ففاء رجل من الأنصار فأراد طعاما فقالوا : حتى نسفر لك شيئا فنام ؛ فلما أصبحوا نزلت عليه هذه الآية ، وفيها (**أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ**) . وروى البخاري عن البراء قال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل صائما حضر الإفطار فنام قبل أن يطرلم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسى ، وإن قيس ابن صرمة الأنصاري كان صائما - وفي رواية : كان يعمل في النخيل بالهار وكان صائما - فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال لها : أعدت لك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك . وكان يومه يعمل ، فظن به عيناه ففأفاه امرأته فلما رآته قالت : خيبة لك ! فلما اتصف النهار غشي عليه ؛ فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت هذه الآية (**أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ**) ففرحوا فرحا شديدا ، فنزلت : (**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْلِفَ لَكُمْ الْحَبِيطُ** . يس من الحيط الأسود من الفجر) وفي البخاري أيضا عن البراء قال : لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقرون النساء رمضان كله ، وكان رجال يخونون أنفسهم ؛ فأنزل الله تعالى : (**عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ**) . يقال . خان واختان يعني من الخيانة ، أي تخونون أنفسكم بالمباشرة في ليالي الصوم . ومن عصى الله فقد خان نفسه إذ جلب إليها العقاب . وقال القتيبي : أصل الخيانة أن يؤمن الرجل على شيء فلا يؤدي الأمانة فيه . وذكر الطبري : أن عمر رضي الله تعالى عنه رجع من عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد تممر عنه ليلة فوجد امرأته قد نامت فأرادها فقالت له : قد نمت ؛ فقال لها : ماتمت ، فوقع بها . وصنع كعب بن مالك مثله ؛ فنادى عمر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أعذرت إلى الله وإليك ، فإن قمى زينت لي فزافمت أهل ، فهل تجد لي من رخصة ؟ فقال لي : لم تكن حقيقا بذلك يا عمر . فلما بلغ بيته أرسل إليه فأنباه بهذه في آية من القرآن . وذكره النحاس ومكي . وأن عمر نام ثم وقع بامرأته ، وأنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك فنزلت : (**عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ**) الآية .

الثانية - قوله تعالى : (لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ) ليلة تنصب على الطرف ، وهي اسم جنس فذلك أفسدت . والرفث : كناية عن الجماع لأن الله عز وجل كريم بكني ، قاله ابن عباس والسدي . وقال الزجاج : الرفث : كلمة جامدة لكل ما يريد الرجل من أمراته ، وقاله الأزهري أيضا . وقال ابن عرفة : الرفث هاهنا الجماع . والرفث : التصريح بذكر الجماع والإعراب به . قال الشاعر :

وَيُرِينِ مِنْ أَثَرِ الْحَدِيثِ زَوَانِيَا • وَهِنَّ عَنْ رَفَثِ الرِّجَالِ يَفَارِيَا

وقيل : الرفث أصله قول الفحش ، يقال : رفث وأرفث إذا تكلم بالقبيح ، ومنه قول الشاعر :

وَرُبَّ أَسْرَابٍ تَحِيحُ كُتْمًا • عَنْ أَلْفَا وَرَفَثِ التَّكْمِ

وتعدي الرفث إلى في قوله تعالى جنه : (الرَّفْتُ إِلَى فِسَائِكُمْ) . وأنت لا تقول : رفثت إلى النساء ، ولكن جى به محولا على الإفضاء الذي يراد به الملازمة في مثل قوله : (وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) ومن هنا المعنى : (وَإِنَّا خَلَوْنَا إِلَى شَيْطَانِهِمْ) كما تقدم . وقوله : (يَوْمَ يُجَى عَلَيْهِ) أى يوقد ، لأنك تقول : أحبت الحديدية في النار ، ومثاني . ومنه قوله : (فَيَحْدَرِ الَّذِينَ يُمَاهِرُونَ عَنْ أَمْرِهِ) حمل على معنى يغرفون عن أمره أو يرغون عن أمره ، لأنك تقول : خالفت زيدا . ومثله قوله تعالى : (وَكَانَ الْمُؤْمِنِينَ رَاحِبًا) حمل على رعوف في نحو « بالمؤمنين رعوف رحيم » ألا ترى أنك تقول : رؤفت به ولا تقول رحمت به ، ولكن لما واقعته في المعنى نزل مقارنه في التعدي . ومن هذا الضرب قول أبي كثير المثلث :

حملت به في ليلة مزبودة • كرها وعقد نطاقها لم يحل

عدي حملت بالياء ، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه ، كما جاء في التثنية : (حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا) ولكنه قال : حملت به ، لأنه في معنى حملت به .

الثالثة - قوله تعالى : (هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ) ابتداء وخبر ، ورشدت التثنية من عن لأنها بمنزلة فاعل والواو في المذكر . (يَا لِيَأْسُ هُنَّ) اسم اليباس في اليأس ، ثم خبر

استراح كل واحد من الزوجين بصاحبه لباسا ، لا يفتهم الجسد إلى الجسد واستراحهما ولازماه
تسليما بالنوب . وقال النابغة الجعدي :

إذا ما التَّبَجُّعُ نَقِيَ جِذْمَا • تَلَقَّاهُ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسَا
وقال أيضا :

لَبِستُ أَبَاسًا فَانْقَبِيتُ • وَانْقَبِيتُ بَدَأَ لِبَاسَا

وقال بعضهم : يقال لاسر الشيء وداراه : لباس . يقال إن يكون كل واحد منهما مترا
لصاحبه عما لا يصلح كما ورد في الخبر . وقيل : لأن كل واحد منهما مترا لصاحبه لئلا يكون
بينهما من الجراح من أضرار الناس . وقال أبو عبيد وغيره : يقال لراة : هي لباسك ولراشك
وإزارك . قال وجل لعمر بن الخطاب .

أَلَا يَخُفُّ أَبَا حَنِيسٍ رَسُولًا • فَدَى لَكَ مِنْ أَمْرِ نَجَّةٍ لَزَارِي

قال أبو عبيد : أي ضائي . وقيل : تقسى . وقال الربيع : من فرأى لكم ، وأتم
خلف لمن ، مجاهد : أي سكن لكم . أي يسكن بعضكم إلى بعض .

الرابعة - قوله تعالى : (وَلَيْسَ إِلَهُكُم مَّا تُشْرِكُونَ) أي يستأمر بعضكم
بعضا في مقاومة المخلوق من الجراح والأكل بعد النوم في ليالي الصوم ، كقوله تعالى : (فَتَقْتُلُوا
أَنفُسَكُمْ) يعني يقتل بعضكم بعضا . ويحتمل أن يريد به كل واحد منهم في نفسه بأنه يخنونها ،
وسما خائفا لنفسه من حيث كان ضرره عائنا عليه كما تقدم . وقوله : (كَتَّابٌ عَلِيمٌ)
يحتمل معنيين : أحدهما - قبول التوبة من حياتهم لأنفسهم . والآخر - الصغيف منهم
بالرخصة والإباحة ، كقوله تعالى : (وَلَيْسَ أَنْ تَنْحُصُوا كِتَابَ عَلَيْكُمْ) أي خفف عنكم .
وقوله عقيب القتل الخطأ : (لَنْ لَمْ يَجِدْ فِيمَا مُمْسِكِينَ مُتَابِعِينَ تَوْبَةٍ مِنْ اللَّهِ) يعني تخفيفا ،
لأن القاتل خطأ لم يفعل شيئا يلزمه التوبة منه . وقال تعالى : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ
وَأَلْمَاحِزِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَتَوْهُ فِي سَاعَةِ الْمُسْرَةِ) وإن لم يكن من النبي ما يوجب التوبة
منه . وقوله : (فَسَمَّا عَنْكُمْ) يحتمل المنع من الذنب ، ويحتمل التوسعة والتسهيل ، كقول

النبي صلى الله عليه وسلم : «أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله» . يعني تسيله وتوسيته .
فمعنى « علم الله » أى علم وقوع هذا منكم مشاهدة « فتاب عليكم » بعد ما وقع أى خفف
عنكم « وعفا » أى سهل . وتختانون : من الخيانة ، كما تقدم . قال ابن العربي : « وقال
علماء الزهد وكذا فلكن العناية وشرف المترلة ، خان نفسه عمر رضى الله عنه بخلها الله تعالى
شرعة وخفف من أجله عن الأمة فرضى الله عنه وأرضاه » .

قوله تعالى : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ ﴾ كتابة عن الجماع ، أى قد أحل لكم ما حرم عليكم . وسى
الوقاع مباشرة لتلاصق البشريتين فيه . قال ابن العربي : « وهذا يدل على أن سبب الآية جماع
عمر رضى الله عنه لاجوع قيس ؛ لأنه لو كان السبب جوع قيس لقال : فالآن كلوا ؛ ابتداء به
لأنه المهم الذى زلت الآية لأجله » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ قال ابن عباس وبجاهد
والحكم بن عتبة وعكرمة والحسن والسدى والربيع والضحاك : معناه وابتغوا الولد ؛ يدل على
أنه غيب قوله : ﴿ فَالآن بَاشِرُوهُمْ ﴾ . وقال ابن عباس : ما كتب الله لنا هو القرآن .
الرباع : أى ابتغوا القرآن بما أبيع لكم فيه وأمرتم به . وروى عن ابن عباس وساذ بن جبل
أن المعنى وابتغوا ليلة القدر . وقيل : المعنى اطلبوا الرخصة والتوسعة ؛ فانه فتاحة . قال ابن
عطية : وهو قول حسن . قيل : ابتغوا ما كتب الله لكم من الإماء والزوجات . وقرا الحسن
البحرى والحسن بن قرة « وابتعوا » ن الاتباع ، وجوزها ابن عباس ، ورجح « ابتعوا »
من الابتغاء .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ هذا جواب نازلة قيس ، والأول
جواب عمر ، وقد ابتداء بنازلة عمر لأنه المهم فهو المقدم .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبِيثَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَبِيثِ الْأَسْوَدِ مِنَ
الْفَجْرِ ﴾ حتى ، غاية للتبيين ، ولا يصح أن يقع التبيين لأحد ويحرم عليه الأكل إلا وقد
مضى لظهور الفجر قدر . واختلف في الحد الذى يبينه يحب الإمساك ؛ فقال الجمهور :

ذلك الفجر المعترض في الأفق يمتد وبشرة . وهذا جاءت الأخبار ومضت عليه الأمصار .
 روى مسلم عن شجرة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 " لا يمتزجكم من محروم أذان بلال ولا يبيض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا " .
 وحكاه حماد بن عمار بن عيسى قال : يبنى مقرضا . وفي حديث ابن مسعود : " إن الفجر ليس الذي يقول
 هكذا - وجمع أصابعه ثم تكسها إلى الأرض - ولكن الذي يقول هكذا - ووضع المسبحة
 على المسبحة ومد يديه " . وروى التارطقي عن عبد الرحمن بن عباس أنه بلغه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : " ما جفران فاما الذي كأنه ذئب السرطان فإنه لا يحمل شيئا
 ولا يحرمه وأما المستطيل الذي عارض الأفق فقيه تحمل الصلاة ويمرر الطعام " هذا مرسل .
 وقالت طائفة : ذلك بعد طلوع الفجر وتبينه في الطرق والبيوت ؛ وروى ذلك عن عمر
 وحذيفة وابن عباس وطلحة بن علي وعطاء بن أبي رباح والأعشى سليمان وغيرهم أن الإسماعيل
 يجب بتبين الفجر في الطرق وعلى رموس الجبال . وقال مسروق : لم يكن يعتنون الفجر
 بفرمكم إنما كانوا يعتنون الفجر الذي على البيوت . وروى النسائي عن ماسم عن زر قال
 قلنا لحذيفة : أي ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو النهار إلا أن
 الشمس لم تطلع . وروى التارطقي عن طلحة بن علي أن نبي الله قال : " كلوا واشربوا
 ولا يمتزجكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يمرض لكم الآخر " . قال التارطقي : [قيس
 ابن طلحة] ليس بالقوى . وقال أبو داود : هذا مما عجزه أهل الإمامة . قال الطبري : والذي
 قادم إلى هذا أن الصوم إنما هو في النهار ، والنهار عندهم من طلوع الشمس وآخره غروبها ؛
 وقد مضى الخلاف في هذا بين الفريقين . وتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله :
 " إنما هو سواد الليل وبيض النهار " التفسير في ذلك . وقوله " أيا ما معدودات " . وروى

- (١) حتى يستطير ، أي ينتثر ضوءه ويترى في الأفق بجلال المستطيل ، والاستطارة هذه تكون بعد غروب ذلك
 المستطيل . (٢) حماد بن عمار بن عيسى ، هو حماد بن زيد أحد رجال سنة هذا الحديث . (٣) يقول : ظهر .
 (٤) السرطان : الذئب ، وقيل : الأسد . (٥) الكلمة عن سنن التارطقي ، وقيل بن طلحة هذا هو أحد
 رجال سنة هذا الحديث في التارطقي . فراجع .

الذارقطيني عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يمت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له " . ثم روى به عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة بهذا الإسناد ، وكثرت نقات . وروى عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يمت الصيام قبل الفجر فلا صيام له " . روى عبد الله بن أبي بكر وهو من الثقات الرقعة . وروى عن حفصة مرفوعاً من قولها . قى هذين الحديثين دليل على ما قاله الجمهور في الفجر ويمتنع الصيام دون نية قبل الفجر خلافاً لقول أبي حنيفة . وهي :

الثامنة - وذلك أن الصيام من جملة العبادات فلا يصح الإتيان به ، وقد وثقها الشارع قبل الفجر ، فكيف يقال : إن الأكل والشرب بعد الفجر جائز . وروى البخاري ومسلم عن سهل بن سعد قال : أنزلت « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » ولم ينزل « من الفجر » وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في وسطه الخيط الأبيض والخيط الأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له رؤيتهما ، فأزل الله بعد « من الفجر » فعلموا أنه إنما يعني بذلك بياض النهار . وعن عدي بن حاتم قال قلت : يا رسول الله ، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود أما الخيطان ؟ قال : " إنك لمرىض^(١) لفتقاً إن أبصرت الخيطين - ثم قال - لا بل هو سواد الليل وبياض النهار " . أخرجه البخاري . وسمى الفجر خيطاً لأن ما يبدو من البياض يرى مختلاً بالخيط . قال الشاعر :

الخِيطُ الْاَبْيَضُ ضَوْءُ الصَّبْحِ مُتَقَلِّقٌ • وَالخِيطُ الْاَسْوَدُ جَنَحُ اللَّيْلِ مَكْتُمٌ

والخيط في كلامهم عبارة عن اللون . والفجر مصدر فحرت الماء أفرجه فجراً إذا جرى وانبعث ، وأصله الشق ؛ فذلك قبل الطالع من تباشر ضياء الشمس من مطلعها ؛ فجر لا تبعث صومه ، وهو أول بياض النهار الظاهر المستطير في الأفق المنتشر ، تسميه العرب الخيط الأبيض كما بيناه . قال أبو دؤاد الأبادي :

فَلَمَّا أَضَاءَتْ لَنَا سُدَّةٌ^(٢) • وَلَاَحَ مِنْ الصَّبْحِ خَيْطٌ أَنَارَا

(١) الفتق الرقيق ، يبدل به على لغة الري . (٢) السدة (ضم السين وفتحها) : غلة الليل .

وقال آخر :

قد كاد يبدو و بدت تباشره • وسَدَفَ الليل البهيم ساره
وقد تسميه أيضا الصَّدِج ، ومنه قولهم : انصدع الفجر . قال بشر بن أبي خازم أو عمرو
ابن معد يكرب :

ترى السَّرحانَ مَقْرُشًا يديه • كأنَّ بياضَ لَبَنِهِ صَدِجُ
وشبهه الشَّيْخُ بِمَفْرُقِ الرَّاسِ فقال :

إذا ما الليلُ كان الصَّبحَ فيه • أشقَّ كَفَرُوقِ الرِّاسِ التَّهين
ويقولون في الأمر الواضح : هذا كفلق الصبح ، وكاتبلاج الفجر ، وتباشير الصبح .
قال الشاعر :

فَوَرَدَتْ قِيلَ اِنْبِلَاجِ الْفَجْرِ • وَابْنُ ذُكَاةٍ كَامِنٌ فِي كَفْرِ

الثامنة - قوله تعالى : (ثُمَّ اَعْمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) جعل الله جل ذكره الليل طرفا
للاكل والشرب والجماع ، والتهار طرفا للصيام ؛ فبين أحكام الزمانين وغاير بينهما فلا يجوز
في اليوم شيء مما أباحه الليل إلا لمرافق أو مريض ، كما هتَمَّ بيانه . فمن أفطر في رمضان
من غير من ذكر فلا يخلو إما أن يكون عامدا أو ناسيا ؛ فان كان الأول فقال مالك : من
أفطر في رمضان عامدا بأكل أو شرب أو جماع فعليه القضاء والكفارة ؛ لما رواه في موطاء ،
ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان وأمره رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يكفري حتى رقة أو صيلم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا ، الحديث . وهذا
قال الشعبي . وقال الشافعي وغيره : إن هذه الكفارة إنما تختص بمن أفطر بالجماع ، لحديث
أبي هريرة أيضا قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلكتُ يا رسول
الله ، قال : " وما أهلكك " قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، الحديث ، وفيه ذكر
الكفارة على الترتيب . أخرجه مسلم . وحملوا هذه القضية على القضية الأولى فقالوا : هي

(١) ذكاه (بالضم) : اسم الشمس ، ويقال لصبح : ابن ذكاه لأنه من غروبها : الكفر ؛ غلة الليل وسواده .

واحدة ، وهذا غير مسلم به بل هما قضيتان مختلفتان لأن ما هنا مختلف ، وقد ملق الكفارة على من أنظر مجردا عن القيود فلم مطلقا ؛ وبهذا قال مالك وأصحابه والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن المنذر . وروى ذلك عن عطاء في رواية ، وعن الحسن والزهري ، ويلزم الشافعي القول به فإنه يقول : ترك الاستئصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم الحكم . وأوجب الشافعي عليه مع القضاء العقوبة لانتهاك حرمة الشهر .

العاشرة — واختنفوا أيضا فيما يجب على المرأة بطؤها زوجها في رمضان ؛ فقال مالك وأبو يوسف وأصحاب الرأي : عليها مثل ما على الزوج . وقال الشافعي : ليس عليها إلا كفارة واحدة ، وسواء طأعته أو أكرهها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب السائل بكفارة واحدة ولم يفصل . وروى عن أبي حنيفة : إن طأعته فعلى كل واحد منهما كفارة ، وإن أكرهها فعليه كفارة واحدة لا غير . وهو قول سمعون بن سعيد المالكي . وقال مالك : عليه كفارتان . وهو تحصيل مذهبه عند جماعة أصحابه .

الحادية عشرة — واختلفوا أيضا فيمن جامع ناسيا لصومه أو أكل ؛ فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق : ليس عليه في الوجهين شيء لا قضاء ولا كفارة . وقال مالك والليث والأوزاعي : عليه القضاء ولا كفارة . وروى مثل ذلك عن عطاء . وقد روى عن عطاء أن عليه الكفارة إن جامع ، وقال : مثل هذا لا ينفي . وقال قوم من أهل الظاهر : سواء وطئ ناسيا أو عامدا فعليه القضاء والكفارة ؛ وهو قول ابن الماجشون عبد الملك ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل ؛ لأن الحديث الموجب للكفارة لم يفرق فيه بين الناسي والعامد . قال ابن المنذر : لا شيء عليه .

الثانية عشرة — قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : إذا أكل ناسيا نزل أن ذلك قد تطهر بخامع عامدا أن عليه القضاء ولا كفارة عليه . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقيل في المذهب : عليه القضاء والكفارة إن كان قاصدا لمحت حرمة صومه جرأة وتهاوتا . قال أبو عمر : وقد كان يجب على أصل مالك أن لا يكفر ، لأن من أكل

ناسيا فهو عند مفطر يقضى يومه ذلك ؛ فأي حرمة هناك وهو مفطر . وعند غير مالك :
ليس بمفطر كل من أكل ناسيا لصومه .

قلت : وهو الصحيح ، وبه قال الجمهور : إن كل من أكل أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه وإن صومه تام ؛ لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإنا هو رزق الله تعالى [إليه] ولا قضاء عليه - في رواية - ولستم صومه فإن الله أطعمه وسقاه " . أخرجه التلحيطي . وقال : إسناده صحيح وكلهم ثقات . قال أبو بكر الأزم : سمعت أبا عبد الله يسئل عن أكل ناسيا في رمضان قال : ليس عليه شيء لحديث أبي هريرة . ثم قال أبو عبد الله مالك : وزعموا أن مالكا يقول : عليه القضاء ، وضحك . قال ابن المنذر : لا شيء عليه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن أكل أو شرب ناسيا : " يتم صومه " . فأنه فهو صوم تام كامل .

قلت : وإذا كان من أفطر ناسيا لا قضاء عليه وصومه صوم تام فلهذا إذا جامع حامدا للقضاء ، الكفارة - والله أعلم - كن لم يفطر ناسيا . وقد احتج علماءنا على إيجاب القضاء بأن قالوا : المطلوب منه صيام يوم تام لا يقع به نكاح لقوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْقِيلِ) وهذا لم يأت به على إتمام فهو باق عليه ، ولعل الحديث في صوم التطوع نكحت . وقد جاء في صحيح البخاري ومسلم : " من نسي وهو صائم فأكَل أو شرب فليتم صومه " . فلم يذكر قضاء ولا تمريض له ، بل الذي تمريض له سقوط المؤاخاة والأمر بمضي على صومه وإتمامه ، هذا إن كان واجبا فدل على ما ذكرناه من القضاء . فاما صوم التطوع فلا قضاء فيه لمن أكل ناسيا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا قضاء عليه " .

قلت : هذا ما احتج به علماءنا وهو صحيح ، لولا ما صح عن الشارع ما ذكرناه وقد جاء بالنص الصريح وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة " . أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به ابن مردود وهو ثقة من الأنصارى ؛ فزال الاحتمال وارتفع الإشكال ، والحمد لله ذي الجلال والإكرام .

الثلاثة عشرة - لما بين سبحانه محظورات الصيام وهي الأكل والشرب والجماع ولم يذكر المباشرة التي هي اتصال البشرة بالبشرة كالقبلة والجمعة وغيرها، ذلك على صحة صوم من قبل وباشر؛ لأن غوى الكلام إنما يدل على تحريم ما أباحه الليل وهو الأشياء الثلاثة، ولا دلالة فيه على غيرها بل هو موقوف على الليل؛ ولذلك شاع الاختلاف فيه، واختلف علماء السلف فيه، فمن ذلك المباشرة. قال حنبلان: يكره لمن لا يأمن على نفسه ولا يملكها لئلا يكون سببا إلى ما يفسد الصوم. وروى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم؛ وهذا - والله أعلم - خوف ما يحدث عنهما، فإن قبل وسلم فلا جناح عليه، وكذلك إن باشر. وروى البخاري عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم. ومن حكره القبلة للصائم عبد الله بن مسعود وعروة ابن الزبير. وقد روى عن ابن مسعود أنه يقضي يوما مكاته، والحديث حجة عليهم. قال أبو عمر: ولا أعلم أحدا رخص فيها لمن يعلم أنه يتوالت عليه منها ما يفسد صومه؛ فإن قبل فأنتى عليه القضاء ولا كفارة؛ قاله أبو حنيفة وأصحابه والثوري والسنن والشافعي، واختاره ابن المنذر وقال: لا، ليس لمن أوجب عليه الكفارة حجة. قال أبو عمر: ولو قبل فأعذى لم يكن عليه شيء عندهم. وقال أحمد: من قبل فأعذى أو أنتى فعليه القضاء ولا كفارة عليه إلا على من جامع فأولج عامدا أو ناسيا. وروى ابن القاسم عن مالك فيمن قبل أو باشر فأعظ ولم يخرج منه ماء جملة عليه القضاء. وروى ابن وهب عنه لأقضاء عليه حتى يمدى. قال القاضي أبو محمد: واغنى أصحابنا على ألا كفارة عليه. وإن كان ميتا فهل تتركه الكفارة مع القضاء، فلا يظهر أن يكون قبل قبلة واحدة فأترك، أو قبل قائدا ضاود فأترك. فإن كان قبل قبلة واحدة أو باشر أو لمس مرة، فقال أشهب ويحتمل: لا كفارة عليه حتى يكرر. وقال ابن القاسم: يكفر في ذلك كله إلا في النظر فلا كفارة عليه حتى يكرر. ومن قال بوجوب الكفارة عليه إذا قبل أو باشر أو لاعب امرأة أو جامع دون الفرج فأنتى: الحسن البصري وعطاء وابن المبارك وأبو ثور وإسحاق، وهو قول مالك في المدونة. وحجة قول أشهب أن

اللس والقبلة والمباشرة ليست تفتقر في نفسها، وإنما يبق أن تقول إلى الأمر الذي يقع به الفطر، فإذا فعل مرة واحدة لم يقصد الإزالة وإفساد الصوم فلا كفارة عليه كالنظر إليها، وإذا كرر ذلك فقد قصد إفساد صومه فعليه الكفارة كما لو تكرر النظر. قال الهيمى: واتفق جميعهم في الإزالة عن النظر ألا كفارة عليه إلا أن يتابع. والأصل أنه لا تجب الكفارة إلا على من قصد الفطر وانتهاك حرمة الصوم، فإذا كان ذلك وجب أن ينظر إلى عادة من نزل به ذلك، فإن كان ذلك شأنه أن ينزل عن قبلة أو مباشرة مرة، أو كانت عادته مخلفة مرة ينزل، ومرة لا ينزل رأيت عليه الكفارة؛ لأن فاعل ذلك قاصد لا انتهاك صومه أو متعرض له. وإن كانت عادته السلامة فغدر أن يكون منه خلاف العادة لم يكن عليه كفارة، وقد يحتمل قول مالك في وجوب الكفارة لأن ذلك لا يجري إلا ممن يكون ذلك طبعاً. واكتفى بما ظهر منه. وحل أشبه الأمر على الغالب من الناس أنهم يسمون من ذلك، وقولهم في النظر دليل على ذلك.

قلت: ما حكاه من الاتفاق في النظر وجعله أصلاً ليس كذلك؛ فقد حكى الباجي في المتن أن نظر نظرة واحدة يقصد بها اللذة فقد قال الشيخ أبو الحسن: عليه القضاء والكفارة. قال الباجي: وهو الصحيح عندي؛ لأنه إذا قصد به الاستمتاع كان كالقبلة وغير ذلك من أنواع الاستمتاع؛ والله أعلم. وقال جابر بن زيد والثوري والشافعي وأبو نوري وأصحاب الرأي فيمن ردد النظر إلى المرأة حتى أمتى: فلا قضاء عليه ولا كفارة. قال ابن المنذر. قال الباجي: وروى في المدونة ابن نافع عن مالك أنه إن نظر إلى امرأة متجوزة قائلاً فأزول، طهر القضاء دون الكفارة.

الرابعة عشرة - والجهور على صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «وذلك جائز إجماعاً، وقد كان وقع فيه بين الصحابة كلام ثم استقر الأمر على أن من أصبح جنباً فإن صومه صحيح».

قلت: أما ما ذكر من وقوع الكلام فصحيح مشهور، وذلك قول أبي هريرة: من أصبح جنباً فلا صوم له. أخرجه الموطأ وغيره. وفي كتاب النسائي أنه قال لما روي عن أبيه

• أنا قلت، محمد صلى الله عليه وسلم والله قاله . وقد اختلف في رجوعه عنها، وأشهر قوله عند أهل العلم أنه لا صوم له، حكاه ابن المنذر . وروى عن الحسن بن صالح عن أبي هريرة أيضا قول ثالث قال : إذا علم بجماعته ثم نام حتى يصبح فهو مفطر، وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم . روى ذلك عن عطاء وطلوس وعروة بن الزبير . وروى عن الحسين والنخعي أن ذلك يميز في التطوع ويقضى في الفرض .

قلت : فهذه أربعة أقوال للعلماء فمن أصبح جنباً، والصحيح منها مذهب الجمهور لحديث عائشة رضي الله عنها وأمر سامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكره النعير في رمضان وهو جنب من غير حلم فينسل ويصوم . أجريهما البخاري ومسلم، وهو الذي يفهم من ضرورة قوله تعالى : (فَالَّذِينَ بَشُرُوْنَ) الآية؛ فإنه لما مد إباحة الجماع إلى طلوع الفجر بالضرورة يعلم أن النعير يطلق عليه وهو جنب، وإنما يتأتى النسل بعد الفجر . وقد قال الشافعي : ولو كان الله ذكر داخل المرأة فزعم مع طلوع الفجر أنه لا قضاء عليه . وقال المزني : عليه القضاء لأنه من تمام الجماع . والأقول أصح ما ذكرنا وهو قول علمائنا .

الخامسة عشرة - واختلفوا في الحائض تطهر قبل الفجر وتترك التطهر حتى تصبح، بجمهورهم على وجوب الصوم عليها وإجرائه سواء تركته حمداً أو سهواً كالجنب، وهو قول مالك وابن القاسم . وقال عبد الملك : إذا طهرت الحائض قبل الفجر فأنكرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر؛ لأنها في بعضه غير طاهرة وليست كالجنب لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحیضة تنقضه . هكذا ذكره أبو الفرج في كتابه عن عبد الملك . وقال الأوزاعي : تقضي لأنها فطرط في الاغتسال . وذكر ابن الجلاب عن عبد الملك أنها إن طهرت قبل الفجر في وقت يمكنها فيه النسل ففطرط ولم تنسل حتى أصبحت لم يضرها كالجنب، وإن كان الوقت نسيقاً لا تترك فيه النسل لم يميز صومها ويومها يوم فطر . وقاله مالك . وهي كن طلع عليها النعير رضي ما نفي . وقال محمد بن مسلمة في هذه : تصوم وتقضي، مثل قول

الأوزاعي . وروى عنه أنه شذ فأوجب على من طهرت قبل الفجر فغزلت وتوانت
رناخرت حتى تصبح الكفارة مع القضاء .

السادسة عشرة — وإذا طهرت المرأة ليلا في رمضان فلم تدر أكان ذلك قبل الفجر
أو بعده، صامت وقضت ذلك اليوم احتياطا ولا كفارة عليها .

السابعة عشرة — روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أفطر الحاجم والمحجوم".
من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس وحديث رافع بن خديج، وبه قال أحد وإسحاق،
وصحح أجد حديث شداد بن أوس، وصحح علي بن المديني حديث رافع بن خديج. وقال مالك
والشافعي والثوري: لا قضاء عليه إلا أنه يكره له ذلك من أجل التغير. وفي صحيح مسلم
من حديث أنس أنه قيل له: أكنتم تكهون المجاعة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف.
وقال أبو عمر: حديث شداد ورافع وثوبان عندنا منسوخ بحديث ابن عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم احتجم صائما محرما؛ لأن في حديث شداد بن أوس وغيره أنه صلى الله
عليه وسلم مرة عام الفتح على رجل يحجم لثان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال: "أفطر
الحاجم والمحجوم". واحتجم هو صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع وهو محرم صائم؛ فلما كانت
حجة صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فهي تامحة لا محالة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذكره
بعد ذلك رمضان؛ لأنه توفي في ربيع الأول .

الثامنة عشرة — قوله تعالى: (ثُمَّ آمَنُوا الصَّيَامَ إِلَى الْآخِلِ) أمر يقتضي الوجوب من
غير خلاف . ووالى . غاية، فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها فهو داخل في حكمه؛
كقوله: اشترت القدان إلى حاشيته، أو اشترت منك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة
والمبيع شجر، فإن الشجرة داخلة في المبيع؛ بخلاف قولك: اشترت القدان إلى الدار، فإن الدار
لا تدخل في المحدود إذ ليس من جنسه . فشرط تعالى تمام المزمع حتى يقين الليل، كما يجوز
الأكل حتى يقين النهار .

التسعة عشرة - من تمام الصوم استحباب النية دون رضاءها، فإن رضاءها في بعض النهار ونوى الفطر إلا أنه لم يأكل ولم يشرب فجعله في المدة مفطرا وعليه القضاء. وروى كتاب ابن جبيب أنه على صومه، قال: ولا يخرج من الصوم إلا الإنطار بالفعل وليس بالنية. وقيل: عليه القضاء والكفارة. وقال سحنون: إنما يكفر من يئس الفطر، فأما من نواه في نهاره فلا يفطر وإنما يقضى استحسانا. قلت: هذا حسن.

الموفية عشرين - قوله تعالى: (إِلَى اللَّيْلِ) إنا تين الليل من الفطر شرعا أكل أو لم يأكل. قال ابن العربي: وقد سئل الإمام أبو إسحاق الشيرازي عن رجل حلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يفطر على حار ولا بارد؛ فأجاب أنه يزوي الشمس مفطر لا شيء عليه. واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا جاء الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم". وسئل عنها الإمام أبو نصر بن الصباح صاحب الصباغ فقال: لا بد أن يفطر على حار أو بارد. وما أجاب به الإمام أبو إسحاق أولى لأنه مقتضى الكتاب والسنة.

الحادية والعشرون - فإن ظن أن الشمس قد غربت ثم لم يدر ثم طلعت الشمس فعليه القضاء في قول أكثر العلماء. وفي البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: أفطرت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس، قبل الحشام^(١) فأمروا بالقضاء. قال: فلا بد من قضاء. قال عمر بن الخطاب في هذا: الخطيب يسير وقد اجتهدنا [في الوقت] يريد القضاء. وروى عن عمر أنه قال: لا قضاء عليه؛ وبه قال الحسن البصري: لا قضاء عليه كالناسي؛ وهو قول إسحاق وأهل الظاهر. وقول الله تعالى: (إِلَى اللَّيْلِ) يرد هذا القول. والله أعلم.

الثانية والعشرون - فإذا أفطر وهو شاك في غروبها كفر مع القضاء؛ قاله مالك، إلا أن يكون الأغلب عليه غروبها، ومن شك عنه في طلوع الفجر لم يكف عن الأكل؛ فإن أكل مع شكه فعليه القضاء كالناسي، لم يختلف في ذلك قوله. ومن أهل العلم بالمدنية

(٢) زيادة عن الموطأ.

(١) مروي عن مروة، أحد رجال هذه الحديث.

وغيرها من لا يرى عليه شيئا حتى يتبين له طلوع الفجر ، وله قال ابن المنذر . وقال الكاظمي : « وقد ظن قوم أنه إذا أصبح له الفطر إلى أول الفجر قلنا أكل على ظن أن الفجر لم يطلع فقد أكل بانفت الشرع في وقت جواز الأكل فلا قضاء عليه . كذلك قال مجاهد وجابر بن زيد ، ولا خلاف في وجوب القضاء إذا غم عليه الحلال في أول ليلة من رمضان إذا أكل ثم بان أنه من رمضان ، والذي نحن فيه مثله ، وكذلك الأسير في دار الحرب إذا أكل ظنا أنه من شعبان ثم بان خلافه » .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : (إِلَى اللَّيْلِ) فيه ما يقتضي النهي عن الوصال إذ الليل غاية الصيام . وقائه عاتية . وهذا موضع اختلف فيه ؛ فمن واصل عبد الله بن الزبير وإبراهيم التيمي وأبو الجوزاء وأبو الحسن التينوري وغيرهم . كان ابن الزبير يواصل صبيها ، فلما أظفر ثوب السمن والصبغ حتى يفتق أمعاءه ، قال : وكانت تيمس أمعاءه . وكان أبو الجوزاء يواصل سبعة أيام وسبع ليال ولو قبض على ذراع الرجل الشديد لحطماها . وظاهر القرآن والسنة يقتضي المنع ، قال صلى الله عليه وسلم : « إذا غابت الشمس من هاهنا وجاء الليل من هاهنا فقد أظفر الصائم » . نثرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى . ونهى عن الوصال ، فلما أبوا أن يتها عن الوصال واصل بهم يوما ثم أبوا ثم أبوا الحلال فقال : « لو تأخر الحلال لودعكم » كلنكّل لم حين أبوا أن يتها . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي حديث أنس « لو مد لنا الشهر لواصلنا وصالاً يدع للتعففون تعففهم » . نثرجه مسلم أيضا ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إياكم والواصل إياكم والواصل » . تأكيد في المنع لم منه ، أخرجه البخاري . وعلى كراهية الوصال - لما ذكرنا ولما فيه من ضعف القوى وإتلاف الأبدان - جمهور العلماء . وقد حرّمه بعضهم لما فيه من مخالفة الظاهر والتشبيه بأهل الكتاب ، قال صلى الله عليه وسلم : « إن فصل ما بين حيائنا وصيام أهل الكتاب أشك الشكر » . نثرجه مسلم وأبو داود . وفي البخاري عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تواصلوا

(١) كما في صحيح مسلم بإداله الموطأ بحسب القائل . وفي نسخة دار الحديث بالمدية .

فأتاكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر" قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله ، قال :
 "لست كهيئتكم إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقين" . قالوا : وهذا إباحة فتأخير
 الفطر إلى السحر، وهو غاية في الوصال لمن أراد، ومنع من اتصال يوم بيوم؛ وبه قال أحمد
 وإسحاق وابن وهب صاحب مالك . واحتج من أجل الوصال بأن قال : إنما كان النبي عن
 الوصال لأنهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتكفروا
 الوصال وأعل المقامات فيفتروا أو يضعفوا عما كان أضع منه من الجهاد والقوة على العدو، ومع
 حاجتهم في ذلك الوقت وكان هو يلزم في خاصة نفسه الوصال وأعل مقامات الطاعات، فلما
 سألوه عن وصالم أبدي لم يفارقا بيته وبينهم، وأعلمهم أن حاله في ذلك غير حالاتهم فقال :
 "لست مثلكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقني" . فلما بكل الإيمان في قلوبهم واستحكم
 في صدورهم ورجح، وكثر السالمون وظهروا على عدوهم وأصل أولياء الله وأزواج أنفسهم أهل
 المقامات . والله أعلم .

قلت : ترك الوصال مع ظهور الإسلام وقهر الأعداء أولى، وذلك أرفع الدرجات
 وأعل المنازل والمقامات . والدليل على ذلك ما ذكرناه ، وأن الليل ليس بزمان صوم شرعي ،
 حتى لو شرع إنسان فيه الصوم بنية ما أتى به عليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم ما أخبر عن نفسه
 أنه واصل ، وإنما الصحابة ظنوا ذلك فقالوا : إنك تواصل، فأخبر أنه يطعم ويسقي .
 وظاهر هذا الحقيقة، وأنه صلى الله عليه وسلم يؤتي بطعام الجنة وشراها . وقيل : إن ذلك
 يجوز على ما يرد على قلبه من المعاني والطاعات، وإذا احتمل اللفظ الحقيقة والمجاز فالأصل
 الحقيقة حتى يرد دليل يزعمها . ثم لما أبوا أن يتهاوا عن الوصال واصل بهم وهو على عادته كما
 أخبر عن نفسه ، وهم على عادتهم حتى يضعفوا ويقل صبرهم فلا يواصلوا؛ وهذه حقيقة
 التنكيل حتى يدعوا تسميهم وما أرادوه من التشديد على أنفسهم . وأيضا لو تركنا على أن
 المراد بقوله : "أطعم وأسقي" المعنى لكان مفطرا حكما ؛ كما أن من أعقاب في صومه أو شهيد يزور
 مفطر حكما ، ولا فرق بينهما ؛ قال صلى الله عليه وسلم : "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس

ه حابئة في أن يدع طعامه وشرابه . وعلى هذا الحد ما واصل النبي صلى الله عليه وسلم
ولا أمر به ، فكان تركه أولى . وبالله التوفيق .

الرابعة والعشرون - ويستحب للصائم إذا أفطر أن يفطر على رطبات أو تمرات
أو حسوات من الماء ، لما رواه أبو داود عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفطر على رطبات قبل أن يصلي ، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات ، فإن لم تكن تمرات ، حسا
حسوات من ماء . أخرجه الذارقطني وقال فيه : إسناده صحيح . وروى الدارقطني عن ابن عباس
قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال : « لك صمنا وعلى رزقك أفطرتنا فقبل منا
إنت أنت السميع العليم » . وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أفطر :
« ذهب الظما وابست المسروق وثبت الأجر إن شاء الله » . أخرجه أبو داود أيضا ، وقال
الذارقطني : تفرد به الحسين بن واقد إسناده حسن . وروى ابن ماجه عن عبد الله بن الزبير
قال : أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم عند سعد بن معاذ فقال : « أفطر عندكم الصائمون
وأكل طعامكم الأبرار وصليت عليكم الملائكة » . وروى أيضا عن زيد بن خالد الجهني قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من فطر صائما كان له مثل أجرهم من غير أن ينقص
من أجورهم شيئا » . وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « إن للصائم عند فطره لدعوة ما ترد » . قال ابن أبي مليكة : سمعت هبة الله
ابن عمرو يقول إذا أفطر : اللهم إني أسئلك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي .
وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : « للصائم فرحان فرحهما إذا أفطر فرح
يفطره وإذا لقي ربه فرح بصومه » .

الخامسة والعشرون - ويستحب له أن يصوم من شوال ستة أيام ، لما رواه مسلم
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان له كصيام الدهر » . هذا حديث
حسن صحيح من حديث سعد بن سعيد الأنصاري المدني ، وهو ممن لم يخرج له البخاري شيئا .

وقد جاء بإسناد جيد مفسرا من حديث أبي أسماء الرّحبي عن ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " جعل الله الحسنة بعشر أمثالها فشهد رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بعد الفطر تمام السنة " . رواه النسائي . واختلاف في صيام هذه الأيام فكرها مالك في موطأه خوفا أن يلحق أهل الجاهلية بربما ما ليس منه ، وقد وقع ما خافه حتى أنه كان في بعض بلاد خراسان يقومون لسجودها على عادتهم في رمضان . وروى مطرف عن فاطم أنه كان يصومها في خاصة نفسه ، واستحب صيامها الشافعي ، وكرهه أبو يوسف .

السادسة والعشرون - قوله تعالى : (وَلَا تَبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) بين جلّ وتعالى أن الجماع يفسد الاعتكاف ، وأجمع أهل العلم على أن من جامع امرأته وهو متكف عامدا لذلك في فرجها أنه مفسد لاعتكافه ، واختلفوا فيما عليه إذا فعل ذلك ، فقال الحسن البصري والزهري : عليه ما على المواقع أهله في رمضان . فاما المباشرة من غير جماع فإن قصده به التلذذ فهي مكروهة ، وإن لم يقصد لم يكره ، لأن عائشة كانت ترحل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متكف ، وكانت لا محالة تمشي بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها ، فعل بذلك على أن المباشرة بغير شهوة غير محظورة ؛ هذا قول عطاء والشافعي وابن المنذر . قال أبو عمر : وأجمعوا على أن المتكف لا يباشر ولا يقبل . واختلفوا فيما عليه إن فعل ؛ فقال مالك والشافعي : إن فعل شيئا من ذلك فسد اعتكافه ؛ قاله المزني . وقال في موضع آخر من مسائل الاعتكاف : لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحدة ، واختاره المزني قياسا على أصله في الحج والصوم .

السابعة والعشرون - قوله تعالى : (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ) جملة في موضع الحال . والاعتكاف في اللغة الملازمة ؛ يقال : عكف على الشيء إذا لازمه مقبلا عليه . قال الزجاج : عَكَفَ التَّيْبُطُ يَلْعَبُونَ الْقَتَرِيَا .

وقال الشاعر :

وظلّ بنات الليل حولي عتكفا • عكوف البواكي يبين صريح

ولما كان المعتكف ملازما للعمل بطاعة الله مدة اعتكافه لزمه هذا الاسم ، وهو في صرف الشرع ملازمة طاعة مخصوصة في وقت مخصوص على شرط مخصوص في موضع مخصوص . وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وهو قرية من القرب وناقلة من النواقل عمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأزواجه ، ويلزمه إن ألزمه نفسه ، ويكره الدخول فيه لمن يخاف عليه السجدة عن الوفاء بحقوقه .

الثامنة والعشرون - أجمع العلماء على أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد لقول الله تعالى : (فِي الْمَسَاجِدِ) واختفوا في المراد بالمسجد ، فذهب قوم إلى أن الآية نزلت على نزع من المسجد ، وهو ما بناه نبي كالمسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد إيلياء ، روى هذا عن حذيفة بن اليمان وسعيد بن المسيب ، فلا يجوز الاعتكاف ، عنهم في غيرها . وقال آخرون : لا اعتكاف إلا في مسجد تجمع فيه الجماعة ، لأن الإشارة في الآية عنهم إلى ذلك الجف من المساجد ، روى هذا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ، وهو قول عمرو والحكم وحامد والزهرى وأبي جعفر محمد بن علي ، وهو أحد قول مالك . وقال آخرون : الاعتكاف في كل مسجد جائز ، يروى هذا القول عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وغيرهم ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابها . وجميعهم حمل الآية على عمومها في كل مسجد ، وهو أحد قول مالك ، وبه يقول ابن علقمة وداود بن علي والطبري وابن المنذر . وروى للدارقطني عن الضحاك عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " كل مسجد له مؤذن وإمام فلا اعتكاف فيه يصلح " . قال الدارقطني : والضحاك لم يسمع من حذيفة .

التاسعة والعشرون - وأقبل الاعتكاف عند مالك وأبي حنيفة يوم وليلة ، فإن قال : لله على اعتكاف ليلة ، لزمه ليلة ويوم . وكذلك إن نذر اعتكاف يوم ، لزمه يوم وليلة . وقال

يحتون : من نذر اعتكاف ليلة فلا شيء عليه . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن نذر يوماً ، فليته يوم بغير ليلة ، وإن نذر ليلة ، فلا شيء عليه ، كما قال سحنون . قال الشافعي : عليه ما نذر ، إن نذر ليلة قليلة ، وإن نذر يوماً فليوما . قال الشافعي : أقله لحظة ولا حد ولا كثرة . وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : يصح الاعتكاف ساعة . وعلى هذا القول فليس من شرطه صوم ، وروى عن أحمد بن حنبل في أحد قوليه ، وهو قول داود بن علي وابن علقمة ، واختاره ابن المنذر وابن العربي . واحتجوا بأن اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في رمضان ، وعمل أن يكون صوم رمضان لرمضان ولغيره . ولو نوى المعتكف في رمضان بصومه التطوع والقرض بطل صومه عند مالك وأصحابه ، ومعلوم أن ليل المعتكف يلزمه فيه من اجتناب مباشرة النساء ما يلزمه في نهاره . وإن ليلة داخل في اعتكافه ، وأن الليل ليس بموضع صوم ، فكذا نهاره لئلا يفتر إلى الصوم وإن صام فحسن . وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في القول الآخر : يصح إلا بصوم . وروى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم . وفي الموطأ عن القاسم بن محمد وثاق مولى عبد الله بن عمر : لا اعتكاف إلا بصيام ، يقول الله تعالى في كتابه : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ . وقال : فلما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام . قال يحيى ^(١) قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا . واحتجوا بما رواه عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن عمر جعل عليه [أن يتكف] في الجاهلية ليلة أو يوماً [عند الكعبة ^(٢)] فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " اعتكف " . أخرجه أبو داود . وقال التارقطي : تفرد به ابن بديل عن عمرو وهو ضعيف . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا اعتكاف إلا بصيام " . قال التارقطي : تفرد به سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة . وقالوا : ليس من شرط الصوم عندنا أن يكون للاعتكاف ، بل يصح أن يكون الصوم له ولرمضان

(١) يحيى هذا ، هو ابن الإمام مالك رضي الله عنه . وروى عن أبيه نسخة من الموطأ . (٢) الزيادة

ولنذر وغيره؛ فإذا نذره الناذر فأتى ينصرف نذره إلى مقتضاه في أصل الشرع، وهذا كمن نذر صلاة فإنها مؤتممة ولم يكن عليه أن يتطهر لها خاصة بل يحزمه أن يؤديها بطهارة غيرها .

الموفية ثلاثين - وليس اعتكف أن يخرج من اعتكفه إلا لما لا بد له منه، لما روى الأئمة من عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يذني إلى رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان؛ تريد الناقط والبول . ولا خلاف في هذا بين الأئمة ولا بين الأئمة، فإنا نخرج المعتكف لضرورة وما لا بد له منه ورجع في فوره بعد زوال الضرورة بغير شيء ما مضى من اعتكافه ولا شيء عليه . ومن الضرورة المرض بالبين والحيض . واختلفوا في تخرجه لما سوى ذلك، فذهب مالك ما ذكرنا، وكذلك مذهب الشافعي وأبي حنيفة . وقال سعيد بن جبير والحسن والنخعي : يعود المريض ويشهد الجنائز . وروى عن " - وليس بثابت عنه . وفرق أصحاب بين الاعتكاف الواجب والطوع، فقال في الاعتكاف الواجب : لا يعود المريض ولا يشهد الجنائز، وقال في التطوع : يشترط حين يندى حضور الجنائز وعيادة المرضى والجمعة . وقال الشافعي : يصح اشتراط الخروج من اعتكفه لميادة مريض وشهود الجنائز وغير ذلك من حوائجه . واختلف فيه عن أحمد، فنع منه مرة، وقال مرة : أرجو ألا يكون به بأس . وقال الأوزاعي كما قال مالك : لا يكون في الاعتكاف شرط . قال ابن المنذر : ولا يخرج المعتكف من اعتكافه إلا لما لا بد له منه، وهو الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج له .

الحادية والثلاثون - واختلفوا في تخرجه للجمعة، فقالت طائفة : يخرج للجمعة ويرجع إذا سلم، لأنه تخرج إلى فرض ولا ينتقض اعتكافه . ورواه ابن الجهم عن مالك، وبه قال أبو حنيفة، واختاره ابن العربي وابن المنذر . ومشهور مذهب مالك أن من أراد أن يعتكف عشرة أيام أو نذر ذلك لم يعتكف إلا في المسجد الجامع، وإذا اعتكف في غيره لزمه الخروج إلى الجمعة وبطل اعتكافه . وقال عبد الملك : يخرج إلى الجمعة فيشبهها ويرجع مكانه ويصح اعتكافه .

قلت : وهو صحيح لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ فعمم . وأجمع العلماء على أن الاعتكاف ليس بواجب وأنه سنة ، وأجمع الجمهور من الأئمة على أن الجمعة فرض على الأعيان ، ومتى اجتمع واجبان أحدهما أكد من الآخر فتم الأكيد ؛ فكيف إذا اجتمع مندوب وواجب ، ولم يقل أحد بتركه : روج إليها ، فتمن الخروج إليها في معنى حاجة الإنسان .

الثانية والثلاثون - المعتكف إذا أتى كبيرة فسد اعتكافه ، لأن الكبيرة ضد العبادة ؛ كما أن الحدث ضد الطهارة والصلاة ، وترك ما حرم الله عليه أعلى منازل الاعتكاف في العبادة . قاله ابن خوزيمنداد عن مالك .

الثالثة والثلاثون - روى مسلم عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل مُتَكَفِّفًا ، الحديث . واختلف العلماء في وقت دخول المعتكف في اعتكافه ، فقال الأوزاعي بظاهر هذا الحديث ، وروى عن الثوري والليث ابن سعد في أحد قوله ، وبه قال ابن المنذر وطائفة من التابعين . وقال أبو ثور : إنما يفعل هذا من نذر عشرة أيام ، فإن زاد عليها قبل غروب الشمس . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر ، دخل المسجد قبل غروب الشمس من ليلة ذلك اليوم . قال مالك : وكذلك كل من أراد أن يعتكف يوماً أو أكثر ، وبه قال أبو حنيفة وابن الماجشون ، لأن أول ليلة أيام الاعتكاف داخلية فيها وأنه زمن الاعتكاف فلم يتيمض كالיום . وقال الشافعي : إذ قال : فقه على يوم ، دخل قبل طلوع الفجر وخرج بعد غروب الشمس ، خلاف قوله في الشهر . وقال الليث في أحد قوله وزفر : يدخل قبل طلوع الفجر ، والشهر واليوم عندهم سواء . وروى مثل ذلك عن أبي يوسف ، وبه قال القاضي عبد الوهاب وابن الأبيّة إنما تدخل في الاعتكاف على سبيل التبع ، بدليل أن الاعتكاف لا يكون إلا مدوم وليس الليل زمن للصوم ، ثبت أن المتصوّد بالاعتكاف هو النهار دون الليل .

قلت . وحديث عائشة يرد هذا القول وهو المحجة عند التنازع ، وهو حديث ثابت لا خلاف في صحته .

الرابعة والثلاثون - استحب مالك لمن اعتكف العشر الأواخر أن يبيت ليلة الفطر في المسجد حتى يتدفق منه إلى المصل ، ومنه قال أحمد . وقال الثوري والأوزاعي : يخرج إذا غابت الشمس ، ورواه حمويه عن ابن القاسم ، لأن الشرير يول بزوال الشهر والشهر يتقضى بفرور الشمس من تحريم من شهر رمضان . وقال حمويه : إن ذلك على الوجوب ، فإن حرج ليلة الفطر ظل اعتكافه . وقال ابن الماحشون : وهذا يرد ما ذكرنا من إقصاء الشهر ، ولو كان المقام ليلة الفطر من شرط صحة الاعتكاف لما صح اعتكاف لا يتصل ليلة الفطر ، وفي الإجماع على جواز ذلك دليل على أن مقام ليلة الفطر للعتكف ليس شرطاً في صحة الاعتكاف ، فهذه حل كافية من أحكام الصيام والاعتكاف اللاحقة بالآيات ، فيها لمن اقتصر عليها كفاية ، والله الموفق للهداية .

الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ﴾ أي هذه الأحكام حدود الله فلا تخالفوها ، تلك إشارة إلى هذه الأوامر والنواهي . والحدود : الحواجز . والحد : المنع ، ومنه سمي الحديد حديداً ، لأنه يمنع من الوصول الدلاح إلى البلد . ومنى البواب والسحان حناداً ، لأنه يمنع من في الدار من الخروج منها ، ويمنع الخارج من الدخول فيها . ومنعت حدود الله ، لأنها تمنع أن يدخل فيها ما ليس منها ، وأن يخرج منها ما هو منها ، ومنها سميت الحدود في المأصلي ، لأنها تمنع أصحابها من العود إلى أمثالها ، ومنه سميت الحاذ في العدة ، لأنها تمنع من الزينة .

السادسة والثلاثون - قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ ﴾ أي كما بين هذه الحدود يبين جميع الأحكام ليتقوا محاورتها . والآيات : العلامات المادية إلى الحق . ومنه لعلماء : « ترخ في حقهم ، فظاهر ذلك عموم ومعناه خصوص فيمن بشره الله بالهدى بدلالة الآيات التي تنص على أن الله يفضل من يشاء .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ إلى قوله : ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ ﴾ قيل : إنه نزل في ميدان بن أشروع الحضرمي ، ادعى مالا على امرئ القيس الكندي واختصا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فانكر امرؤ القيس وأراد أن يحلف فتركت هذه الآية ، فكف عن اليمين وحكم عبد الله في أرضه ولم يخاصمه .

الثانية - الخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، والمعنى لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق ؛ فيدخل في هذا : القمار والخلع والنصب وجمد الحقوق ، ومالا تطيب به نفس مالكة ، أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس مالكة ؛ كهر البني وسؤلون الكاهن وأثمان الخمر والخسائر وغير ذلك . ولا يدخل فيه الثمن في البيع مع معرفة البائع بحقيقة ما باع لأن الثمن كأنه هبة ، على ما يأتي بيانه في سورة « النساء » . وأضيفت الأموال إلى ضمير النهي لما كان كل واحد منهما متنيا ومنها عنه ؛ كما قال : ﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ . وقال قوم : المراد بالآية « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ » أي في الملاهي والقمار والترب والباطلة ، فيجئ على هذا إضافة المال إلى ضمير المالكين .

الثالثة - من أخذ مال غيره لاعلى وجه إذن الشرع فقد أكله بالباطل ، ومن الأكل بالباطل أن يقضى القاضي لك وأنت تعلم أنك مبطل ؛ فالحرمان لا يصير حلالا بقضاء القاضي لأنه إنما يقضى بالظاهر . وهذا إجماع في الأموال ، وإن كان عند أبي حنيفة قضاؤه ينفذ في الفروج باطنا ، وإذا كان قضاء القاضي لا يغير حكم الباطل في الأموال فهو في الفروج أولى . وروى الأئمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع فمن قطع له من حق أحبه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من نار " في رواية " تلجملها أو يترها " . وعلى النول بهذا الحديث جمهور العلماء وأئمة الفقهاء ، وهو نص في أن حكم الحاكم على الظاهر لا يغير

حكم الباطن، وسواء كان ذلك في الأموال والدماء والفروج، إلا ما حكى عن أبى حنيفة في الفروج، وزعم أنه لو شهد شاهدا زور على رجل بطلاق زوجته وحكم الحاكم بشهادتهما بعدالتهما عنده فإن فرجها يحل لمتزوجها — ممن يعلم أن القضية باطل — بعد العدة . وكذلك لو تزوجها أحد الشاهدين جاز عنده، لأنه لم يَحَلَّ للأزواج في الظاهر كان الشاهد وغيره سواء؛ لأن قضاء القاضي قطع عصمتها، وأحدث في ذلك التحليل والتحرير في الظاهر والباطن جميعا ولولا ذلك ما حلت للأزواج . واحتج بحكم اللعان وقال : معلوم أن الزوجة إنما وصلت إلى فراق زوجها باللعان الكاذب، الذى لو علم الحاكم كذبها فيه لحدها وما فرق بينهما فلم يدخل هذا في عموم قوله عليه السلام : ” فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه “ الحديث .

الرابعة — وهذه الآية متمسك كل مؤلف ومخالف في كل حكم يدعوونه لأنفسهم به لا يجوز، فيستدل عليه بقوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) . فخواجه أن يقال له : لا نسلم أنه باطل حتى تثبت بالدليل ، وحيث يدخل في هذا العموم، فهو دليل على أن الباطل في المعاملات لا يجوز وليس فيها تعيين الباطل .

الخامسة — قوله تعالى : (بِالْبَاطِلِ) الباطل في اللغة : الذاهب الزائل ؛ فباطن : بَطُلٌ يَبْطُلُ بطولا وبطلانا . وجمع الباطل يواطل . والأباطيل جمع البطولة ، وبَطُلَ أى اتبع اللهور . وأبطل فلان إذا جاءه الباطل . وقوله تعالى : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) قال قتادة : هو ابليس ، لا يزيد في القرآن ولا ينقص . وقوله : (وَيَحْمِلُ اللَّهُ الْبَاطِلَ) أى ينشرك . والبطلة : السحرة .

السادسة — قوله تعالى : (وَتَدُلُّوهُمَ إِلَى الْحُكْمِ) الآية . قيل : يعنى الوديمة ومالا تقوم فيه بينة . عن ابن عباس والحسن . وقيل : هو مال اليتيم الذى هو في أيدي الأوصياء، يرفعه إلى الحكماء إذا طرب بد ليقطع مضمه وتقوم له في الظاهر حجة . وقال الزجاج : تسملون ما يوجب ظاهرا الأحكام ، ولا تكون ماعلمت أنه الحق . يقال : أدلى الرجل بحجته أو بالأمر

الناس يرجعوا لانتهاج به، فتبينها بالذي يرسل الدلو في الزرع يقال: أدل دلوه، وأدلاها، ودلاها : أخرجهما . وجمع الدلو والدلاء : أدل ودلاء ودلٌ . والمعنى في الآية : لا تجمعوا بين أكل المال باطل وبين الإدلاء إلى الحكم بالخرج للباطل . وهو كقوله : ﴿ وَلَا تَقْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ . وهو من قبيل قولك : لا تأكل السمك وتترك اللبن . وقيل : المعنى لا تصانوا بأموالكم الحكم وترشوهم ليقضوا لكم على أكثر مهاب . قاله إزاق مجز . قال ابن عطية : وهذا القول يترجح لأن الحكم مظنة الرضا إلا من عهم وهو الأنفل ؛ وأبضا فإن الفظين متساان: تدلوا من إرسال الدلو، والرشوة من الرشاء، كأنه يمد بها ليقضى الحاجة .

قلت : ويقضى هذا قوله : ﴿ وَتَدُلُّوا بِهَا ﴾ . تدلوا، في موضع جرم عطا على تأكلوا كما ذكرنا . وفي مصحف أبي : « ولا تدلوا » تكرار حرف التهي، وهذه القراءة تؤيد جرم تدلوا في قراءة الجماعة . وقيل : تدلوا في موضع نصب على الظرف، والذي يصعب في مثل هذا عند سيوريه أن مضمرة . والماء في قوله « بها » يرجع إلى الأموال، وعلى القول الأول إلى المحبة ولم يمر لها ذكر؛ فعلى القول الثاني لذكر الأموال . والله أعلم . في الصحاح « وأرشوة معروفة، والرشوة بالهم مثله، والجمع رشى ورشى، وقد رشاه رشوه . وارتشى : أخذ الرشوة . واسترشى في حكمة : طلب الرشوة عليه » .

قلت - فالحكام اليوم من الرشا لامظته، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُكُمْ ﴾ . نصب بلام كي . « ربنا » أي قطعة وحرما، صبر على الفريق بالقطعة والعص . والفريق : القطعة من النعم تبتدع معطما . وقيل : في الكلام تهديم وتأخير، التقدير لما كلكوا أموال فريق من الناس . « بالإيم » معناه بالظلم والتمدى . وسى ذلك إنما لما كان الإيم يتعلق بفاعله . « وأتم تعلمون » أي هلكان ذلك وإثمه، وهذه ماله في الجراة والمعصية .

الثامنة - اتفق أهل السنة على أن من أحدا وقع عليه اسم مال قل أو كثر أنه نفس بذلك، وأنه محرم عليه أخذه . خلافا لبعض من المنصر ومن باجه من المعتزلة حيث قالوا :

إن المكلف لا يُفسق إلا بأخذ مائتي درهم ولا يفسق بدون ذلك . وخلافاً لابن الجبائي حيث قال : إنه يفسق بأخذ عشرة دراهم ولا يفسق بدونها . وخلافاً لابن المذيل حيث قال : يفسق بأخذ خمسة دراهم . وخلافاً لبعض قدرية البصرة حيث قال : يفسق بأخذ درهم فما فوق ولا يفسق بما دون ذلك . وهذا كله مردود بالقرآن والسنة وبإتفاق علماء الأمة ، قال صلى الله عليه وسلم : " إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام " الحديث متفق على صحته . قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) إلى قوله : (قُلْ لِحُكْمِ اللَّهِ) فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) هذا مما سأل عنه اليهود واعترضوا به على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ماذا : يا رسول الله ، إن اليهود تنشأنا ويكثرئون مسئلتنا عن الأهلة ، فما بال الحلال يبدو دقيقاً ثم يزيد حتى يستوى ويستدير ، ثم ينقص حتى يعود كما كان ؟ فانزل الله هذه الآية . وقيل : إن سبب نزولها سؤال قوم من المسلمين النبي صلى الله عليه وسلم عن الحلال وما سبب يحاقه ^(١) وكله ومخالفته لحلال الشمس . قاله ابن عباس وقتادة والربيع وغيرهم .

الثانية — قوله تعالى : (عَنِ الْأَهْلِ) الأهلة جمع الهلال ، وجمع وهو واحد في الحقيقة من حيث كونه هلالاً واحداً في شهر غير كونه هلالاً في آخر ، وإنما جمع أحواله من الأهلة ويريد بالأهلة شهورها ، وقد سبب بالحلال عن الشهر لحلوله فيه ؛ كما قال :

أخوان من نجد على ثقة • والشهر مثل قلامة الظفر

وقيل : سمي شهراً لأن الأيدي تشهر بالإشارة إلى موضع الرؤية ويدلون عليه ، يطلق لقب الهلال لليتين من أحر الشهر ، ولتين من أوله . وقيل : ثلاث من أوله . وقال الأصمعي : هو هلال حتى يحجر ويستديره كالخيط الرقيق . وقيل : بل هو هلال حتى يبهير بضوئه السماء ، وذلك ليلة سبع . قال أبو العباس : وإنما قيل له هلال لأن الناس يرضون أصواتهم

(١) الحاق : أن يستدير القمر لتيين فلا يرى عدة ولا مشية .

بالإخيار عنه . ومنه استهل الصبي إذا ظهرت حياته بصراخه . واستهل وجهه فرحا وتبلا
إذا ظهر فيه السرور . قال أبو كبير :

وإذا نظرت إلى أسرة وجهه . برقت كبرق العارض التهلل

ويقال : أهلنا الهلال إذا دخلنا فيه . قال الجوهري : « وأهل الهلال واستهل على ما لم
يسم قاعه . ويقال أيضا : استهل بمعنى تبين . ولا يقال : أهل . ويقال : أهلنا عن
ليلة كذا ، ولا يقال : أهلناه فهل ؛ كما يقال : أدخلناه فدخل ، وهو فيأسه . قال أبو نصر
عبد الرحمن القشيري في تفسيره : ويقال : أهل الهلال واستهل وأهله الهلال واستهلنا .

الثالثة — قال عباؤنا : من حلف ليقضن عمره أو ليقعن كذا في الهلال أو رأس
الهلال أو عند الهلال ففعل ذلك بعد رؤية الهلال يوم أو يومين لم يحسب . وجميع التهور
تصلح لجميع العبادات والمعاملات ، على ما يأتي .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنِ مَوَاتٍ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّ ﴾ عين لوجه الحكمة في زيادة القمر
ونقصاته ، وهو زوال الإشكال في الآجال والمعاملات والأنبياء والحج والعدد والصوم والفطر
ومدة الحمل والإجازات والأكرية إلى غير ذلك من مصالح العباد . ونظيره قوله الحق :
﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَنْ جَعَلْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَسْتَقْبُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ
وَتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّاعَاتِ وَالْجَنَاحَ ﴾ على ما يأتي . وقوله ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً
وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ عَاقِلًا لِّتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّاعَاتِ وَالْجَنَاحَ ﴾ . وإحصاء الأهلة أبسر من
إحصاء الأيام .

الرابعة — وهذا الذي قررناه رد على أهل الظاهر ، وس قال بقولهم : إن المسافة
تجوز إلى الأجل المجهول متين غير معلومة ؛ واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل
اليهود على شطر الزرع والتخل ما بدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من غير توقيت . وهذا
لا دليل فيه ، لأنه عليه السلام قال اليهود : « أقركم^(١) فيها » ما أقركم الله . وهذا أدل دليل

وأوضح سبيل على أن ذلك خصوصاً له، فكأن ينتظر في ذلك القضاء من ربه، وليس كذلك غيره. وقد أحكت الشريعة معاني الإجازات وسائر المعاملات فلا يجوز شيء منها إلا على ما أحكاه الكتاب والسنة، وقال به علماء الأمة.

الخامسة - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْإِنْسَانِ أَن يَتَذَكَّرَ﴾ : جمع الميقات وهو الوقت . وقيل : الميقات منتهى الوقت . وما يأتى لا تصرف لأنه جمع لا نظيره في الآحاد ، فهو جمع ونهاية جمع إذ ليس يجمع فصار كأن الجمع تكرر فيها . وصرفت قوارير في قوله : ﴿قَوَارِيرًا﴾ لأنها وقعت في رأس آية فيؤتى كما تؤن القوارق ، فليس هو توين الصرف الذى يدل على تمكن الاسم .

السادسة - قوله تعالى : ﴿وَالْحَجَّ﴾ : بفتح الحاء قراءة الجمهور . وقرا ابن أبي عمير بالكسر في جميع القرآن ، وفي قوله : ﴿مُنْجِي الْقِيَمَةِ﴾ في آل عمران . قال سيبويه : الحج كالرد والتد ، والحج كالذكر ، فهما مصدران بمعنى . وقيل : الفتح مصدر والكسر الاسم .

السابعة - أفرد سبحانه الخ بالذکر لأنه مما يحتاج فيه إلى معرفة الوقت، وأنه لا يجوز التفتي فيه عن وقته. بخلاف ما رأته العرب فإنها كانت تخرج بالعدد وتبذل الشهور، فأبطل الله قولهم وفعلهم . على ما يأتي بيانه في « رابعة » إن شاء الله تعالى .

الثامنة - استدلل مالك رحمه الله وأبو حنيفة وأصحابهما على أن الإحرام بالجمع يصح في غير أشهر الحج بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى جعل الأهلة كلها ظروفاً لذلك، فصح أن يمرق في جميعها بالحج . وخالف في ذلك الشافعي لقوله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) على ما يأتي . وأن نفي هذه الآية أن بعضها مواقيت للناس ، وبعضها مواقيت للحج ؛ وهذا كما تقول : الجارية لزيد وعمرو ، وذلك بقضى أن يكون بعضها لزيد وبعضها لعمر . ولا يجوز أن يقال : جميعها لزيد وجميعها لعمر . والجواب أن يقال : إن ظاهر قوله : (هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) يقتضي كون جميعها مواقيت للناس وجميعها مواقيت للحج ؛ ولو أراد التبعيض لقال : بعضها مواقيت للناس وبعضها مواقيت للحج . وهذا كما تقول : إن شهر رمضان ميثقات لعصوم زيد وعمرو . ولا خلاف أن المراد بذلك أن جميعه ميثقات لجميع كل واحد منهما .

وما ذكروه من الجارية فصحيح ؛ لأن كونها جماعا لزيد مع كونها جماعا لعمرو مستحيًا ،
وليس كذلك في مسئلتنا ؛ فإن الزمان يصح أن يكون ميقانا لزيد وميقانا لعمرو ؛ فيطل ما قالوه .
التاسعة — لا خلاف بين العلماء أن من باع معلوما من السلع بثمن معلوم إلى أجل معلوم
من شهور السرب أو إلى أيام معروفة العدد أن البيع جائز . وكذلك قالوا في السلم إلى الأجل
المعلوم . واختلفوا في من باع إلى الحصاد أو إلى الدياس أو إلى العطاء وشبه ذلك ؛ فقال
مالك : ذلك جائز لأنه معروف . وبه قال أبو ثور . وقال أحمد : أرجو ألا يكون به بأس .
وكذلك إلى قدوم الفزاة . وعن ابن عمر أنه كان يشاع إلى العطاء . وقالت طائفة : ذلك
غير جائز ؛ لأن الله تعالى وقت المواعيت وجعلها علما لا جلم في بياعتهم ومصالحهم . كذلك
قال ابن عباس ، وبه قال الشافعي والنعمان . قال ابن المنذر : قول ابن عباس صحيح .

العاشرة — إذا روى الملال كثيرا فقال علماءنا : لا يتول على كبره ولا على صغره وإنما
هو ابن ليلته . وروى مسلم عن أبي البختري قال : خرجنا للعمرة فلما نزلنا بطن نخلة قال :
رأينا الملال ؛ فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث . وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين . قال :
فقلنا ابن عباس قلنا : إنا رأينا الملال فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث ، وقال بعض
القوم : هو ابن ليلتين . فقال : أى ليلة وأخوه ؟ قال قلنا : ليلة كذا وكذا . فقال : إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله مده للرؤية" . فهو ليلة وأخوه .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) انصرف
هذا بذكر مواضع الحج لاختلاف وقوع التضييق في وقت السؤال عن الأهلة وعن دخول
البيوت من ظهورها ، فنزلت الآية فيهما جميعا . وكان الأصحاب إذا حجوا وعادوا لا يدخلون
من أبواب بيوتهم ، فإنهم كانوا إذا أحلوا بالحج أو العمرة يلتمسون شرعا ألا يحول بينهم وبين
البيوت جائل ، فإذا خرج الرجل منهم بعد ذلك ، أى بعد إحرامه من بيته فرجع لحاجة
أو رحل من باب الخيرة من أجل منف البيت أن يحول بينه وبين السماء ؛ فكان ينسحب ظهر
بيته إلى الجدران ثم يتوهم في حجرة فإمره بجانبه فنخرج إليه من بيته . فكانوا يرون هذا

من الناس وأبهر كما كانوا يعتقدون أشياء يسكبها فرد عليهم فيها . وبين الرب تعالى أن البر
في امتثال أمره . وقال ابن عباس في رواية أبي صالح : كان الناس في الجاهلية وفي أول
الإسلام إذا أكرم رجل منهم بالخطب كان من أهل المدبر - يعني من أهل البيوت -
قرب في ظهره منه يدخل ومنه يخرج ، أو يصح سلفاً فيصعد منه ويحدر عليه . وإن
كان من أهل القبر - يعني من أهل الخيام - يدخل من خلف الخيمة ، إلا من كان
من المحسنين . وروى الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل زم الحديقة بالعمرة
فدخل حجراً ودخل خلفه رجل أنصاري من بني سلمة ، فدخل وحرق عادة قومه ، فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم : " لم دخلت وأنت قد أحرمت " . فقال : دخلت أنت فدخلت
بدخولك . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " إني أحمس " أي من قوم لا يدينون بذلك .
فقال له الرجل : وأنا ديني بينك . فزلت الآية . وقال ابن عباس وعطاء وقادة . وقيل :
إن هذا الرجل هو قطبة بن عامر الأنصاري .

والمحس : قريش وثقافة وزراعة وتقيف وجشم وهو طائر من صمصة وبنو نصر
ابن معاوية . وتحموا تحملاً تشديدهم في دينهم . والحماسة : الشدة . قال الساج :

وكم قطعنا من فناء حميس^(١) .

أي شداد . ثم اخطوا في تأويلها ؛ قيل ما ذكرنا وهو الصحيح . وقيل : إنه النسيء
وتأخير الحج به ، حتى كانوا يحلون النهر الحلال حرماً بتأخير الحج إليه ، والشهر الحرام حلالاً
بتأخير الحج عنه ؛ فيكون ذكر البيوت على هذا مثلاً لمخالفة الواجب في الحج وشهوره . وسأبى
بيان النسيء في سورة « راحة » إن شاء الله تعالى . وقال أبو عبيدة : الآية ضربٌ مثل ،
المنع ليس البر أن تسألوا الرجال ولكن اتقوا الله واسألوا العلماء . وهذا كما نقول : أتيت هذا
الأمر من باب . وحكى المهدوي ومكي عن ابن الأنباري ، والماوردي عن ابن زيد أن

(١) كما في نسخة من الأصل . وفي مآثر الأصول وهو الرازي : « حميس » . وفي البحر لأبي حيان : « حميس »

(٢) في نسخة الأصل : « قمار » بالراء . والمصوب عن اللسان . والقطعات : الأماكن الحلال العلية .

الآية مثل في جماع النساء، أمر ياتيان في القبل لامن الدين، حتى لساء بيوتا للإيواء وليس كالإيواء إلى البيوت . قال ابن عطية . وهذا جيد مغير نظم الكلام . وقال الحسن : كانوا ينظرون ، فمن سافر ولم تحصل حاجته كان يأتي بيته من وراء ظهره نظراً من الخفية ، فقيل لهم ليس في التطير يريل البر أن تتقوا الله وتتوكلوا عليه .

قلت : القول الأول أصح هذه الأقوال ، لما رواه البراء قال : كان الأنصار إذا حجوا فرجسوا لم يدخلوا البيوت من أبوابها ، قال : فجاء رجل من الأنصار فدخل من بابه ، فقيل له في ذلك ، فزلت هذه الآية : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ وهذا نص في البيوت حقيقة . أخرجه البخاري ومسلم . وأما تلك الأقوال فتؤخذ من وضع آخر لامن الآية ، فأماله . وقد قيل : إن الآية خرجت تنبيه من الله تعالى على أن يأتوا البر من وجهه ، وهو الوجه الذي أمر الله تعالى به ، فذكر إتيان البيوت من أبوابها مثلاً يبين به إلى أن يأتي الأمور من ماؤها الذي ندينها الله تعالى إليه .

قلت : فعل هذا يصح ما ذكر من الأقوال . والبيوت جمع بيت ، وقرئ بضم الباء وكسرها . وتقدم معنى التقوى والفلاح ولعل ، فلا معنى للإعادة .

الثانية عشرة - في هذه الآية بيان أن ما لم يشرعه الله قربة ولا ندب إليه لا يصبر قربة بأن يتقرب له به متقرب . قال ابن حوزة مبداد : إذا أشكل ما هو بر وقربة بما ليس هو بر وقربة أن ينظر في ذلك العمل ؛ فإن كلف له نظير في الفرائض والسفن فيجوز أن يكون ، وإن لم يكن فليس ببر ولا قربة . قال : وبذلك جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر حديث ابن عباس قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب إذا هو يريل قائم في الشمس فقال عنه ، فقالوا : هو أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم

(١) أبو إسرائيل هذا ، رجل من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، اختفى في اسمه . راجع الاستيعاب والإحاطة وأسد القادة في « باب الكنى » .

وبصوم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "مُرُوهُ فَلْيَكْتُمْ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَمْ صِرْهَ " .
فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يحرره مما لا أصل له في شريعته ، وصحح ما كان
قرنه مما له نظير في المرائض والسفن .

قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ به ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا ﴾ هذه الآية أول آية نزلت في الأمر بالقتال . ولا
خلاف في أن القتال كان محظورا قبل الهجرة قوله : ﴿ ادْفَعْ بِأَيْمَنِ جِئَ أَحْسَنُ ﴾ وقوله :
﴿ قَاتِعْ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾ وقوله : ﴿ وَانْهَرُوهُمْ نَهْرًا جَبَلًا ﴾ وقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ ﴾
وما كان مثله . لما نزل مكة . فلما هاجر إلى المدينة أمر بالقتال فقل : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ قاله الربيع بن أنس وغيره . وروى عن أبي بكر الصديق أن أول آية نزلت
في القتال ﴿ أَيْنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا ﴾ . والأول أكثر ، وإن آية الإذن إنما نزلت
في القتال عامة لمن قاتل ولم يقاتل من المشركين . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج
مع أصحابه إلى مكة للعمرة ، فلما نزل الحديبية بقرب مكة - والحديبية أسم بئر ، فسمى ذلك
الموضع باسم تلك البئر - فصد المشركون عن البيت ، وأقام بالحديبية نهرا ، فصالحوه على
أن يرجع من عامه ذلك كما جاء ، على أن تخلى له مكة في العام المستقبل ثلاثة أيام ، وصالحوه
على ألا يكون بينهم قتال عشرين سنة ، ورجع إلى المدينة ، فلما كان من قابل تجهز لعمرة القضاء ،
وخافت المسلمون غدر كفار وكرهوا القتال في الحرم وفي الشهر الحرام ، فنزلت هذه الآية ؛
أي يحل لكم القتال إن قاتلكم الكفار . فالآية متصلة بما سبق من ذكر الحج وإتيان البيوت
من ظهورها ، فكان عليه السلام يقاتل من قاتله ويكف عن كف عنه ، حتى نزل ﴿ اقْتُلُوا
الْمُشْرِكِينَ ﴾ فنسخت هذه الآية . قاله جماعة من العلماء . وقال ابن زيد والربيع : نسخها
« وقاتلوا المشركين كافة » فأمر بالقتال لجميع الكفار . وقال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز
ومجاهد : هي محكمة ، أي قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلونكم ، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان
والرهبان وشبههم . على ما يأتي بيانه . قال أبو جعفر النعمان : وهذا أصح القولين في النسبة

والنظر؛ فاما السنة خذت ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقبولة فكره ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان . رواه الأئمة . واما النظر فإن « نَأَعْلَ » لا يكون في الغالب إلا من اثنين ، كالمقاتلة والمشاعة والخاصة . والقتال لا يكون في النساء ولا في الصبيان ومن أشبههم ، كالرهبان والزُّنَى والشيوخ والأجراء فلا يقتلون . وهذا أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان حين أرسله إلى الشام ؛ إلا أن يكون لهؤلاء إذابة . أخرجه مالك وغيره . وللعلماء فيهم صورت :

الأولى — النساء إن قَاتَلْنَ قُتِلْنَ ؛ قال سحنون : في حالة المقاتلة وبدحا ، لموم قوله : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبِضُوهُمْ ﴾ . والراة آثار عظيمة في القتال ، منها الإمداد بالأموال ، ومنها التحريض على القتال ، وقد يخرجن ناشرات شعورهن نادبات مثيرات معيرات بالفرار ، وذلك يبيع قتلهن ؛ غير أنهن إذا حصلن في الأسر فلا يسترقن أفع لسرعة إسلامهن ورجوعهن عن أديانهن وتسلن فرارهن إلى أوطانهن بخلاف الرجال .

الثانية — الصبيان فلا يقتلون للنهي الثابت عن قتل الترية ، ولأنه لا تكليف عليهم ؛ فإن قاتل قتل .

الثالثة — الرهبان لا يقتلون ولا يسترقون ، بل يترك لهم ما يبشون به من أموالهم ، وهذا إذا انفردوا عن أهل الكفر ، لقول أبي بكر ليزيد : وستجد أقواما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله ، فذرم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له ؛ فإن كانوا مع الكفار في الكائس قتلوا . ولو تربت المرأة ، فروى أشهب أنها لأتُهاج . وقال سحنون : لا يغير القرب حكما . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « والصحيح عندي رواية أشهب ، لأنها داخلة تحت قوله : فذرم وما حبسوا أنفسهم له » .

الرابعة - الزبي، قال مجنون - يقتلون - وقال ابن حبيب : لا يقتلون - والصحيح
أن تعتبر أحوالهم، وإن كانت فيهم إجابة قتلوا، وإلا تركوا وما هم بسبيله من الزمانة وصاروا
مالا على حاطم وحشوة .

الخامسة - الشيوخ، قال مالك في كتاب محمد : لا يقتلون - والذي عليه جمهور
المفتاه : إن كان شيئا كبيرا هربا لا يطبق القتال ، ولا يقطع به في رأي ولا مدافعة فإنه
لا يقتل، وه قال مالك وأبو حنيفة . وللشافعي قولان : أحدهما - مثل قول الجماعة .
والثاني - يقتل هو والراغب . والصحيح الأول لقول أبي بكر ليريد ، ولا يخالف له ثبت
أنه إجماع . وأيضا فإنه من لا يقاتل ولا يمين المدد فلا يجوز قتله كالمراة . فاما إن كان ممن
تخشى مضرة بالحرب أو الرأي والمال، فهذا إذا أسرى يكون الإمام فيه بخرا بين نسة أشياء :
القتل أو الفتن أو الفداء أو الاسترقاق أو عقد النمة على أداء الجزية .

السادسة - السفهاء، وهم الأجراء والفلاحون؛ فقال مالك في كتاب محمد : لا يقتلون .
وقال الشافعي : يقتل الفلاحون والأجراء والشيوخ الكبار إلا أن يسلما أو يؤدوا الجزية .
والأول أصح، لقوله عليه السلام في حديث ربيع بن الربيع^(١) "الحق بخالد بن الوليد فلا يقتل
ذرية ولا عيفا" . وقال عمر بن الخطاب : اتقوا الله في القرية والفلاحين الذين لا ينصبون
لحكم الحرب . وكان عمر بن عبد العزيز لا يقتل حرانا، ذكره ابن المنذر .

الثانية - روى أشهب عن مالك أن المراد بقوله : ﴿ وَتَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ أهل الحُدَيْبِيَّة أسروا بقتال من قاتلهم . والصحيح أنه خطاب لجميع المسلمين،
أمر كل أحد أن يقاتل من قاتله إذ لا يمكن سواه . ألا تراه كيف بينا في سورة «براءة»
بقوله : ﴿ تَاتِلُوا الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ وذلك أن المقصود أولا كان أهل مكة فصيغت
البداهة بهم، فلما فتح الله مكة كان القتال لمن يلى من كان يؤذى حتى يتم الدعوة وتبلغ الكلمة

(١) هكذا في الأصول .

(٢) رباح، ياء موحدة . وقيل : بالياء المثناة من تحت . راجع تهذيب التهذيب في حرف الزاء .

جميع الآفاق ولا يبقى أحد من الكفرة، وذلك باقٍ متباد إلى يوم القيامة، تمتد إلى غاية حتى قوله عليه السلام: "الخليل معفود في نواصيا الخبر إلى يوم القيامة . الأجر والمعم" وقيل : غاية نزول عيسى بن مريم عليه السلام ، وهو موافق للبيت الذي قبله ، لأن نزوله من أشراف الساعة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا ﴾ قبل في تأويله ما قدمناه ، نهى محكمة . فاما المرتدون فليس إلا القتل أو التوبة ، وكذلك أهل الزيغ والضلال ليس إلا السيف أو التوبة . ومن أسرار الاعتقاد بالباطل ثم ظهر عليه فهو كالزندق يقتل ولا يستتاب . وأما الخوارج على أئمة العدل فيجب قتالهم حتى يرجعوا إلى الحق . وقال قوم : المعنى لا تتبعوا في القتال لغير وجه الله ، كالحنية وكعب الذكر ، بل قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم . يعني ديناً وإظهاراً للكلمة . وقيل : لا تعبدوا ، أي لا تقاتلوا من لم يقاتل . فعل هذا تكون الآية مفسوخة بالأمر بالقتال لجميع الكفار ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقْلُوهُمْ حَيْثُ يَتَفَتُّهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فيه خمس مسائل : الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَتَفَتُّهُمْ ﴾ يقال : تَفَتَّفَ يَتَفَتَّفُ تَفَتُّفاً ، ورجل تَفَتَّفَ لَقَفٌ : إذا كان محكماً لما يتناوله من الأمور . وفي هذا دليل على قتل الأسير . وسيأتي بيان هذا في « الأنفال » إن شاء الله تعالى . ﴿ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ أي مكة . قال الطبري : الخطاب للمهاجرين ، والضمير لكفار قريش .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ أي الفتنة التي جلولكم عليها وراموا رجوعكم بها إلى الكفر أشد من القتل . قال مجاهد : أي من أن يقتل المؤمن ، فالقتل أخف عليه من الفتنة . وقال غيره : أي شركهم بالله وكفرهم به أعظم جرماً وأشد من القتل الذي عيروكم به . وهذا دليل على أن الآية نزلت في شأن عمرو بن الحمضري حين قتله واقتد بن عبد الله التيمي في آخر يوم من رجب الشهر الحرام ، حسب ما هو مذكور في سيرة عبد الله ابن جهمي . على ما يأتي بيانه ، قاله الطبري وغيره .

الثالثة - قوله تعالى : (وَلَا تَقْلُوبُوا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يَأْتِيَ لَكُمْ فِيهِ) الآية .
 للعلماء في هذه الآية قولان : أحدهما - أنها منسوخة ، والثاني - أنها محكمة . قال مجاهد :
 الآية محكمة ، ولا يجوز قتال أحد في المسجد الحرام إلا بعد أن يقال ، وبه قال طاووس . وهو
 الذي يقتضيه نص الآية ، وهو الصحيح من القولين ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه . وفي الصحيح
 عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : " إن هذا البلد حرمة الله
 يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة وإنه لم يحل القتال
 فيه لأحد قبل ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة " . وقال
 قتادة : الآية منسوخة بقوله تعالى : (فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ
 وَجَدْتُمُوهُمْ) . وقال مقاتل : نسخها قوله تعالى : (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) ثم نسخ
 هذا قوله : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) . فيجوز الابتداء بالقتال في الحرم . ومما
 احتجوا به أن «رأته» نزلت بعد سورة «البقرة» بستين ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل
 مكة وعليه الفقير^(١) . قيل : إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ؟ فقال : «اقلوه» .

وقال ابن خزيمة : «ولا تقابلوه عند المسجد الحرام» منسوخة لأن الإجماع قد تقرر
 بأن عدوا لو استولى على مكة وقال : لأقاتلكم ، وأمنكم من الحج ولا أخرج من مكة ، لوجب قتاله
 وإن لم يبدأ بالقتال . فكذا وغيرها من البلاد سواء . وإنما قيل فيها : هي حرام ، تعظيما لها ، إلا ترى
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد يوم الفتح وقال : " أحصمهم بالسيف
 حتى تلقاه على الصفا " . حتى جاء العباس فقال : يا رسول الله ، ذهبت فريش ، فلا فريش
 بعد اليوم . ألا ترى أنه قال في تعظيمها : " وَلَا يَلْقَظُ لَقَظَهَا إِلَّا مُنْشِدٌ " . واللقطة بها
 وغيرها سواء . ويجوز أن تكون منسوخة بقوله : (وَاقْتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) . قال
 ابن العربي : «حضرت في بيت المقدس طهره الله بمدرسة أبي عتبة الحنفى ، والقاضى الزينجاني
 يلقي علينا الدرس في يوم الجمعة فينا نحن كذلك إذ دخل علينا رجل بهي المنظر على ظهره أطوار ،

(١) المفرد منه الحفرة والفتاة (كلها بالكسر) : زود يسج بن الدروع على عذر الرأس يمس تحت الفتنة .

فسلم سلام العلماء، وتصدروني صدر المجلس بمسارع الرعاء، فقال القاضي الزنجاني من السعيد ؟
 فقال : رجل سلبه الشطار أسن، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس ، وأنا رجل من أهل
 صاغان من طلبة العلم . فقال القاضي مبادرا سلوه على العادة في إكرام العلماء بمبادرة
 سؤالهم . ووقعت الفرقة على مسألة الكافر إذا اتجا إلى الحرم ، هل يقتل أم لا ؟ فأتني بأنه
 لا يقتل . فسل عن الدليل . فقال قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى
 يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ قرئ « ولا تقتلوه » . ولا تقاتلوه « فإن قرئ « ولا تقاتلوه » فالمسألة نص ،
 وإن قرئ « ولا تقاتلوه » فهو تنبيه ، لأنه إذا نهى عن القتال الذي هو سبب القتل كان
 دليلا يبين ظاهره على قبحه عن القتل . فاعترض عليه القاضي متصرا للنسائي ومالك ،
 وإن لم يرد بهما ، على العادة ، فقال . هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ
 حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ . فقال له الصاغاني هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه ، فإن هذه الآية
 التي اعترضت بها ، عامة في الأماكن ، والتي احتجبت بها خاصة ، ولا يجوز لأحد أن يقول :
 إن العام ينسخ الخاص . فبهت القاضي الزنجاني . وهنا من بدع الكلام . قال ابن العربي :
 « فإن لما الله كافر فلا سبيل إليه ، لنص الآية والسنة الثابتة بالهي عن القتال فيه . وأما
 الزاني والقاتل فلا بد من إقامة الحد عليه ، إلا أن يئدي الكافر بالقتال فيقتل بنص القرآن » .

قلت . وأما ما احتجوا به من قتل ابن حنبل وأصحابه فلا حجة فيه ، فإن ذلك كان
 في الوقت الذي أحلت له مكة وهي دار حرب وكفر ، وكان له أن يريق دماء من شاء من
 أهلها في الساعة التي أحل له فيها القتال . ثبت وضح أن القول الأول أصح ، والله اعلم .

الرابسة - قال بعض العلماء في هذه الآية دليل على أن الباغي على الإمام بخلاف
 الكافر ، والكافر يقتل إذا قاتل بكل حاله ، والباغي إذا قاتل يقاتل بنية الدفع . ولا يتبع مذبح
 ولا يجهز على جريح . على ما يأتي بيانه من أحكام الباغي في «المحجرات» إن شاء الله تعالى .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَبَهَوْا ﴾ أى عن قتالكم بالإيمان فإن الله بعمر لهم جميع ما تقدم ، ويرحم كلا منهم بالمعروف عما أحترم . نظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلدِّينِ كَقَرُّوْا إِنْ يَنْتَبِهَوْا بِعَمْرٍكُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ . وسبأى .

قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ فيه مستثنان :

الأول - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ ﴾ أمر بالقتال لكل مشرك فى كل موضع ، على من رآها ناجحة . ومن رآها عبر ناجحة قال : المعنى قاتلوا هؤلاء الذين قال الله بهم : ﴿ إِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ ﴾ . والأول أظهر ، وهو أمر بقتال مطلق ، لا بشرط أن يبدأ الكفار . دليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ . وقال عليه السلام " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " . فذلك الآية والحديث على أن سب القتال هو الكفر ، لأنه قال : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ أى كفر ، يجعل الفتنة عدم الكفر ، وهذا ظاهر . قال ابن عباس وقتادة والربيع والسدى وغيرهم : الفتنة هنا الشرك ، وما تابعه من أذى المؤمنين . وأصل الفتنة . الاختار والامتناع ، ماخوذ من قَتَتُ القصة إذا ادخلتها فى النار فتميز رديتها من غيرها . وسبأى بيان حاملها إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَبَهَوْا ﴾ أى عن الكفر ، إما بالإسلام كما تقدم فى الآية قبل ، أو بأداء الجزية فى حق أهل الكتاب ، على ما باتى بيانه فى « رابعة » وإلا فقاتلوا وهم ظالمون لاعدوان إلا عليهم . ونسب ما يصنع الظالمين عدوانا من حيث هو جراء عدوان ، إذ الظلم ينصس العدوان ، فسمى جراء العدوان عدوانا ، كقوله : ﴿ وَجَرَاءُ سَيْفَةٍ سَيْفَةٌ مِثْلُهَا ﴾ . والظالمون هم على أحد التأويلين : من بدأ قتال ، وعلى التأويل الآخر : من نعى على كُفر وفتنة . قوله تعالى : ﴿ الشُّهُرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ فيه عشر مسائل .

الأول - قوله تعالى : ﴿ الشُّهُرُ الْحَرَامُ ﴾ قد تقدم اشتقاق الشهر . وسبب نزولها ما روى عن ابن عباس وقتادة ومجاهد ومفسم والسدى والربيع والضحاك وغيرهم قالوا :

نزلت في عمرة القضاء وعام الحديبية في ذى القعدة سنة ست، فصدقه كفار قريش عن البيت فانصرف، ووعد الله سبحانه أنه سيدخله فدخله سنة سبع وقضى نسكه . فزلت هذه الآية . وروى عن الحسن أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أنهيت يا محمد عن القتال في الشهر الحرام ؟ قال : نعم . فأرادوا قتاله ، فزلت الآية . المعنى : إن استلوا ذلك فيه فقاتلهم ، فأباح الله مآلاتهم ، والقول الأول أشهر وعليه الأكثر .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾ الحُرُمَات : جمع حُرْمَةٍ ، كالظلمات جمع ظلمة ، والمحرمات جمع حجرة . وإنما جمعت الحُرُمَات لأنه أراد [حرمة] الشهر الحرام [وحرمة] البلد الحرام ، وحرمة الإحرام . والحُرْمَةُ : ما مُنِعَتْ من انتهاكه . والقصاص : المساواة . أى اقتضت لكم منهم إذ صلتكم سنة ست فقصيت العمرة سنة سبع . فالحرُمَات قِصاص على هذا متصل بما قبله ومتعلق به . وقيل : هو مقطوع منه . وهو ابتداء أمر كان في أول الاسلام ، أى من انتهك حرمتك قلت منه مثل ما اعتدى عليك ، ثم نسخ ذلك بالقتال . وقالت طائفة : ما تسألت الآية من التعدى بين أمة محمد صلى الله عليه وسلم والبنائيات ونحوها لم يفسخ ، وجاز لمن اعتدى عليه في مال أو جرح أن يعتدى بمنى ما اعتدى به عليه إذا خفى ذلك ، وليس بينه وبين الله في ذلك شيء . قاله الشافعي وغيره ، وهى رواية في مذهب مالك . وقالت طائفة من أصحاب مالك : ليس ذلك له ، وأمر القصاص وقف على الحُكْم . والأموال يتناولها قوله صلى الله عليه وسلم : "أَذِ الْإِيمَانَةَ إِلَى مَنْ أَيْمَنَكَ وَلَا تَخْنِ مِنْ خَائِكَ" . ترجمه التارغتملى وغيره . فمن أئتمته من خائيه فلا يجوز له أن يخونه ويصل إلى حقه بما أئتمته عليه ، وهو المشهور من المذهب ، وبه قال أبو حنيفة تسمكاً بهذا الحديث ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْلِيَّهَا ﴾ . وهو قول عطاء الخراساني . قال قدامة بن الحارث : سألت عطاء بن مسرة الخراساني فقلت له : لى على رجل حق ، وقد جحدنى به وقد أعبأ على الية ، أفاقتص من ماله ؟ قال : أرايت لو وقع بياريتك ، فعلمت ما كنت صانعا .

قلت : والصحيح جواز ذلك كيف ما توصل إلى أخذ حقه مالم يمد سارقاً ؛ وهو مذهب الشافعي وحكاية القادري عن مالك ، وقال به ابن المنذر ، واختاره ابن العربي ، وأن ذلك ليس خيانة وإنما هو وصول إلى حق . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً " . وأخذ الحق من الظالم بصره . وقال صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان لما قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح لا يطيني من التقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بشير علمه ، فهل علي جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذ ما يكفيك ويكفي ولدك بالمعروف " . فأباح لها الأخذ والألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها . وهذا كله ثابت في الصحيح . وقوله تعالى : (فَمَنْ آغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَانْقَبُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا آغْتَدَى عَلَيْكُمْ) قاطع في موضع الخلاف .

الثالثة — واختلفوا إذا ظفر له مال من غير جنس ماله ؛ فقيل : لا يأخذ إلا بمكسب الحاكم . والشافعي قولان ، أحدهما الأخذ ، قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله . والقول الثاني : لا يأخذ لأنه خلاف الجنس . ومنهم من قال : يتجزئ قيمة ماله عليه ويأخذ مقدار ذلك . وهذا هو الصحيح لما يناء من الدليل . والله أعلم .

الرابعة — وإذا قرعنا على الأخذ فهل يستبر ما عليه من الديون وغير ذلك ؛ فقال الشافعي : لا ، بل يأخذ ماله عليه . وقال مالك : يستبر ما يحصل له مع القراء في الفليس . وهو القياس والله أعلم .

الخامسة — قوله تعالى : (فَمَنْ آغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَانْقَبُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا آغْتَدَى عَلَيْكُمْ) عموم متفق عليه ، إما بالمباشرة إن أمكن ، وإما بالحكام . واختلف الناس في المكافأة هل تسمى عدواناً أم لا ؛ فن قال : ليس في القرآن مجاز ، قال : المقابلة عدوان ، وهو مدوان مباح ، كما أن الحياز في كلام العرب كذب مباح ؛ لأن قول القائل :

• قالت البتة سمما وطاعة •

وكذلك :

• امتلأ الحوض وقال قطني •

وهكذا :

• شكا إلى جلي طول السرى •

ومعلوم أن هذه الأشياء لا تنطق - وحذ الكتب : إخبار الشيء على خلاف ما هو به • وبين
قال : في القرآن مجاز ، مبنى هنا عدوا على طريق المجاز وتاملة الكلام بمنزلة ؛ كما قال عمرو
ابن كلثوم :

اللا يجهل أحد علينا • فتحهل فوق حهل الجاهلينا

وقال الآخر :

ولى فرس للحلم بالحلم ملجم • ولى فرس للجهل بالجهل مسرج

ومن رام تقوى فإني مقسوم • ومن رام نحوى فإني معوج

يريد أكانى الجاهل والمعوج ، لأنه امتدح بالجهل والاعوجاج •

السادسة - واختلف "ملء ، فمئن استهلك أو أنشد شيئا من الحيوان أو العروص
التي لا تكال ولا توزن؛ فقال الشافى وأبو حنيفة وأصحابهما وجماعة من العلماء . عليه
في ذلك المثل ، ولا يعدل إلى القيمة إلا عند عدم المثل ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتَعْدَى عَلَيْكُمْ
فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يُنْزِلُ مَا أَعْدَى عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ .
قالوا : وهذا عموم في جميع الأشياء كلها ، وعَضُّوا هذا بما نزل به أبو داود قال :

حدثنا مسدد حدثنا يحيى ، وحدثنا محمد بن المنثى حدثنا خالد عن حميد عن أنس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادمها
قَصْعَةً فيها طعام ، قال : فضربت بيدها فكسرت القَصْعَةَ . قال ابن المنثى : فأخذ النبي
صلى الله عليه وسلم الكسرتين فضع إحداها إلى الأخرى ، بفعل جمع فيها الطعام ويقول :
" غارت أمكم " . زاد ابن المنثى "كلوا" فأكلوا حتى جاءت قصعتها التي في يدها . ثم رجعا إلى
لفظ مسدد وقال : "كلوا" وحبس الرسول والقصة حتى قرعوا ، فدفع القصة الضعيفة إلى الرسول
وحبس المكسورة في يده . حدثنا أبو داود قال : حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثنا

فليت العاصري - قال أبو داود : وهو أفلت بن خليفة - عن جصرة بنت دجاجة قالت قالت عائشة رضي الله عنها : ما رأيت صائنا طعاما مثل صفية ؛ صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فبعثت به ، فأخذني أفكل^(١) فكسرت الإثاء ، فقلت : يا رسول الله ، ما كفارة ما صنعت ؟ قال : " إناء مثل إناء وطعام مثل طعام " . وقال مالك وأصحابه : عليه في الحيوان والعروض التي لا تاكل ولا توزن القيمة لا المثل ؛ بدليل تضمين النبي صلى الله عليه وسلم الذي أعق نصف عبده قيمة نصف شريكه ، ولم يضمه مثل نصف عبده . ولا خلاف بين العلماء على تضمين المثل في المعلومات والمشروبات والموزونات ، لقوله عليه السلام : " طعام بطعام " .

السابعة - لا خلاف بين العلماء أن هذه الآية أصل في المائلة في القصاص ؛ فمن قتل نبيا أو قتل بمن مثل ما قتل به ، وهو قول الجمهور . ما لم يقتله بفسق كالقوطية وإسقاء الخمر فيقتل بالسيف . وللشافعية قول : إنه يقتل بذلك ، فيتخذ عود على تلك الصفة ويطعن به في دبره حتى يموت ، ويسقى من الخمر ماء حتى يموت . وقال ابن المجدشون : إن من قتل بالنار أو بالسهم لا يقتل به ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحد بالنار إلا الله " . والسهم كالمطرقة . ونخب الجمهور إلى أنه يقتل بذلك ، لعدم الآية .

الثامنة - وأما القود بالعصا فقال مالك في إحدى الروايتين : إنه إن كان في القتل بالعصا تطويل وتعذيب قتل بالسيف . رواه عنه ابن وهب ، وقاله ابن القاسم . وفي الأخرى : يقتل بها وإن كلف فيه ذلك . وهو قول الشافعي . وروى أشهب وابن نافع عن مالك في الجرح والعصا أنه يقتل بهما إذا كانت الضربة مجبهة ؛ فأما أن يضرب ضربات فلا . وعليه لا يرى بالنيل ولا بالجراحة لأنه من التعذيب . وقاله عبد الملك . قال ابن العربي : « والصحيح من أقوال علمائنا أن المائلة واجبة ، إلا أن تدخل في حد التعذيب فلتترك إلى السيف » . واتفق علمائنا على أنه إذا قطع يده ورجله وفقا عنه قصد التعذيب فعل نه ذلك ، كما فعل النبي صلى

(١) تقدم هذا الاسم في ص ٧٣١ من هذا الجزء بحرفاء ، والصواب ما أنشأه هنا .

(٢) الأفكل (على وزن أفعل) : الرعدة . أي ارتعدت من شدة البرد .

الله عليه وسلم بخله الرءاء . وإن كان في دافقه أو مضاربه . في السيف . وحدثنا
 إلى خلاف هذا كله فقد أوالا : لا قود إلا بسيف . وهو مذهب ابن حنبله والنسائي والشيخ
 واحتجوا على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا قود إلا بمحبة " . وبالنسائي
 عن المثلة . وقوله : " لا يذنب بالنار إلا رب النار " . والصحيح : انذهب إليه الجمهور ، لما رواه
 الأئمة عن أنس بن مالك أن جارية وجد رأسها قد رُض من حمرين ؛ فقالوا : من صنع
 هذا بك ! أفلان ، أفلان ؟ حتى ذكروا يهودياً فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي فاقتر ، فأمر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترَض رأسه : بحجارة . وفي رواية : فقتله رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بين حجرين . وهذا نص صريح صحيح ، وهو يقتضي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ
 فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ . وقوله : ﴿ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اسْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ . وأما استدوا به
 من حديث جابر فحديث ضعيف عند المحققين ، لا يروى من طريق صحيح ، ولو صح قلنا
 بموجبه ، وأنه إذا قتل بمحبة قتل بها . يدل على ذلك حديث أنس : أن يهودياً رَض رأس
 جارية بين حجرين فَرَض رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه بين حجرين . وأما النهي عن
 المثلة ، فنقول أيضاً بموجبه إذا لم يُمِثَل ، قلنا مثل مثله به . يدل على ذلك حديث السريين
 وهو صحيح أخرجه الأئمة . وقوله : " لا يذنب بالنار " صحيح : إذا لم يحرق ، فإن حرق حرق ؛
 يدل عليه عموم القرآن . قال الشافعي : إن طرحه في النار عمدا طرح في النار حتى يموت ؛
 وذكره الوقار في مختصره عن مالك ، وهو قول محمد بن عبد الحكم . قال ابن المنذر :
 وقول كثير من أهل العلم في الرجل يَحْتَمِلُ الرجل : عليه القود . وخالف في ذلك محمد بن الحسن
 فقال : لو خقه حتى مات أو طرحه في برفقات ، أو ألقاه من جبل أو سطح فمات ، لم يكن
 عليه قصاص وكان على عاقلته الدية ؛ فإن كان مروعاً بذلك . — قد خنق غير واحد — فعليه
 القتل . قال ابن المنذر : ولما أفتاد النبي صلى الله عليه وسلم من اليهودي الذي رَض رأس
 الجارية بالجمر كان هذا في معناه ، فلا معنى لقوله .

(١) الوقار (كسحاب) : كتب ذكر أبي يحيى بن إبراهيم الفقيه المصري ، أخذ عن ابن القاسم وابن وهب .

قلت : وحكى هذا القول غيره عن أبي حنيفة فقال : وقد شد أبو حنيفة فقال بمن
قتل ينجى أو بسم أو زدي من جبل أو بر أو بحشة : إنه لا يقتل ولا يقتص منه ، إلا إذا
قتل بمحند حديد أو خشب أو كان معروفا بالحق والتزدي وكان على حاققه الديه . وهذا
منه رد للكتاب والسنة ، وإحداث ما لم يكن عليه أمر الأمة ، وذريعة الى رفع الفصاص الذى
شرعه الله للنفس قليس عنه مناص .

التاسعة - واختلفوا فيمن حبس رجلا وقتله آخر ، فقال عطاء : يقتل القاتل
ويحبس الجاني حتى يموت . وقال مالك : إن كان حبسه وهو يرى أنه يريد قتله قتلا
جسما ، وفى قول الشافعى وأبي ثور والنعمان يعاقب الجاني ، واختاره ابن المنذر .

قلت : قول عطاء صحيح وهو مقتضى التنزيل .

وروى الثارقطنى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا أمسك الرجل
الرجل وقتله الآخر قتل القاتل ويحبس الذى أسكه " . رواه سفيان الثورى عن اسماعيل
ابن أبيه عن نافع عن ابن عمر . ورواه معمر وابن جريح عن اسماعيل مرسل .

المباشرة - قوله تعالى : (فَمَنْ أَغْتَدَى) الاعتداء هو التجاوز ، قال الله تعالى : (وَمَنْ
يَتَّخِذْ حُدُودَ اللَّهِ) أى يتجاوزها . فمن ظلمك فخذ حقه منه بقدر مظلمتك ، ومن شتمك فرد
عليه مثل قوله ، ومن أخذ عرضك فخذ عرضه ، لاستمذى إلى أبويه ولا إلى ابنه أو قرينه ،
وليس لك أن تكذب عليه وإن كذب عليك ، فإن المصية لا تقابل بالمصية ، فلو قال لك مثلا :
يا كافر ، جاز لك أن تقول له : أنت الكافر . وإن قال لك : يا زان ، فقصاصك أن تقول له :
يا كذاب يا شاهد زور . ولو قلت له : يا زان ، كنت كاذبا وأنت في الكذب . وإن مطلق
وهو غنى دون عذر فقل : يا ظالم ، يا كل أموال الناس . قال النبي صلى الله عليه وسلم :
" لى الواجد يجل عرضه وعقوبته " . أما عرضه فيما فسرناه ، وأما عقوبته فالسجن يحبس
فيه . وقال ابن عباس : نزل هذا قبل أن يقوى الإسلام ، فأمر من أودى من المسلمين أن يمازى

بمثل ما أودى به ، أو يصبر أو ينفو . ثم نسخ ذلك قوله : ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ . وقيل :
نسخ ذلك بنصيره إلى السلطان . ولا يحل لأحد أن يقتص من أحد إلا بإذن السلطان .
قوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ﴾ فيه
ثلاث مسائل :

الأولى - روى البخاري عن حذيفة : وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ ، قال : تلت في النفقة . روى يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران قال :
غزونا القُسْطَنْطِينِيَّةَ وعلى الجماعة عبد الرحمن بن الوليد والروم ملصقو ظهورهم بمناط المدينة ،
فحمل رجل على العدو ، فقال الناس : يَا لَإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ ، يلقى يديه إلى التهلكة ! فقال
أبو أيوب : سبحان الله ! أزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما نصر الله نبيه وأظهر دينه .
قلنا : هل سمعتم في أموالنا ؟ فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الآية . والإلقاء
باليدين إلى التهلكة أن تقيم في أموالنا ونصلحها وتدع الجهاد . فلم يزل أبو أيوب مجاهدا
في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية ؛ ففقره هناك . فأخبرنا أبو أيوب أن الإلقاء باليد
إلى التهلكة هو ترك الجهاد في سبيل الله ، وأن الآية تلت في ذلك . وروى مثله عن حذيفة
والحسن وقادة ومجاهد والفضلك .

قلت : وروى الترمذي عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران هذا الخبر بمعناه
فقال : « كذا بمدينة الروم ، فأخرجوا البنا صفا عظيما من الروم ، فخرج اليهم من المسلمين منهم
أو أكثر ، وعلى أهل مصر عقبة بن عامر ، وعلى الجماعة فضالة بن عبيد ، فحمل رجل من المسلمين
على صف الروم حتى دخل فيهم ، فصاح الناس وقالوا : سبحان الله ! يلقى يديه إلى التهلكة .
فقام أبو أيوب الأنصاري فقال : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّكُمْ تَتَأَلَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ هَذَا التَّأْوِيلُ ، وَإِنَّمَا أُنْزِلَتْ
هَذِهِ الْآيَةُ فِيْنَا مَعَاشِرِ الْأَنْصَارِ لَمَّا أَعَزَّهُ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ أَصْرُهُ . قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ تَمَرًا كَوْنُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَكَثُرَ

اصروه ، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ماضع منها . فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم رد عنا ماقلنا : ﴿ وَأَتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ . فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركها النزو . فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله حتى دفن بأرض الروم . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح . وقال حذيفة بن اليمان وابن عباس وعكرمة وعطاء ومجاهد وجمهور الناس : المعنى لا تقفوا بأيديكم بأن تركوا الثقة في سبيل الله وتحافوا العيلة ، فيقول الرجل : ليس عندي ماأهقه . وإلى هذا المعنى ذهب البخاري إذ لم يذكر غيره ، والله أعلم . قال ابن عباس : أتق في سبيل الله ، وإن لم يكن لك إلا سهم أو مستص ، ولا يقول أحدكم : لا أجد شيئاً . ونحوه عن السدي : أتق ولو عقلاً ، ولا تلق بيدك إلى التهلكة تقول : ليس عندي شيء . وقول ثالث قاله ابن عباس ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أمر الناس بالخروج إلى الجهاد قام إليه أناس من الأعراب حاضرين بالمدينة فقالوا : بماذا تجهز ! فواجه ما لنا زاد ولا بطعنا أحد . فقل قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ يعني تصدقوا بأهل المسيرة في سبيل الله ، يعني في طاعة الله . ولا تقفوا بأيديكم إلى التهلكة ، يعني ولا تمسكوا بأيديكم عن الصدقة قتلخوا . وهكذا قال مقاتل . ومعنى قول ابن عباس : ولا تمسكوا عن الصدقة قتلخوا ، أي لا تمسكوا عن الثقة على الضمفاء ، فإنهم إذا تحفخوا عنكم عليكم العدو قتلخوا . وقول راجع — قيل للبراء بن عازب في هذه الآية : أهو الرجل يحمل على الكنية ؟ فقال : لا ، ولكنه الرجل يصيب الذنب فيأق بيديه ويقول : قد بلغت في المعاصي ولا فائدة في التوبة . فيأس من الله فينهك بعد ذلك في المعاصي . فالهلاك : اليأس من الله . وقلة عبيدة السلماني . وقال زيد بن أسلم : المعنى لا تسافروا في الجهاد بخير زاد ، وقد كان فصل ذلك قوم فأذاهم ذلك إلى الإقطاع في الطريق ، [أو لم] أن يكون عالة على الناس . فهذه خمسة أقوال . وسبيل الله هنا : الجهاد ، واللفظ يتناول بدء جميع كُله . والباء في « بأيديكم » زائدة ، التقدير تقفوا بأيديكم .

(١) المنقح (كثير) : فصل عريض أو سهم فيه فصل ، يرمى به الرمح .

ونظيره : ﴿لَمْ يَعْلَمَنَّ اللَّهُ بِرَى﴾ . وقال المبرد : بأيديكم أى بأحكم ، فمعير البعض - الكل ؛ كقوله : ﴿وَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ ؛ بما كسبت يداك . وقيل : هذا ضربٌ مثل ، تقول : فلان أتى بيده فى أمر كذا إذا استسلم ، لأن المسلم فى القتال يلقى سلاحه بيده ، فكذلك فعل كل عاجز فى أى فعل كان . ومنه قول عبد المطلب : « والله إن إلقاء ما بأيدينا لأوت لمعجز » . وقال قوم : التقدير لا تلقوا أنفسكم بأيديكم ؛ كما تقول : لا تنفسد حالك برأيك . وأتلهك (بضم اللام) : مصدر من هلك يهلك هلاكا وهلكا وتهلك . أى لا تأخذوا فيما يهلككم . قاله الزجاج وغيره . أى ان لم تنفقوا عصيتم الله وحلكم . وقيل . إن معنى الآية لا تسكوا أموالكم فيها منكم غيركم ، قتلوا بجرمان منعمة أموالكم . ومعنى آخر : ولا تسكوا فيذهب عنكم الخلف فى الدنيا والآخرة . ويقال : لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ؛ يعنى لا تنفقوا من حرام فيرد عليكم قتلوا . ونحوه عن عكرمة قال : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، قال : لا تيمموا الخبيث منه تنفقون . وقال الطبرى : قوله : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ عام فى جميع ما ذكر لمخوله فيه ، إذ اللفظ يحتمله .

الثانية — اختلف العلماء فى اتحام الرجل فى الحرب وحمله على العدو وحده ؛ فقال القاسم بن مخيمرة والقاسم بن محمد وعبد الملك من علمائنا : لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة ، وكان لله بنية خالصة ؛ فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة . وقيل : إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل ، لأن مقصوده واحد منهم ؛ وذلك بين فى قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُبْذِرُ نَفْسَهُ فِتْنَةً لِّأَنفُسِهِمْ أَلَتَهُ مَرْضَاتٍ أَفَ﴾ . وقال ابن خزيمة بن نناد : فاما أن يحمل الرجل على مائة أو على جملة السكرا أو جماعة اللصوص والحارين والمخارج فلذلك حائلان : إن علم وغلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه وبجو حسن ، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يقتل ولكن سيبتكى نكابة أو سيقل أو يؤثر أثارا ينفع به المسلمون بخائر أيضا . وقد بلغنى أن عسكر المسلمين لما لقي القرس تغرت خيل المسلمين من الفيلة ، فعمد رجل منهم فصنع فيلا من طين وأمس به فرسه حتى ألقه ، فلما أصبح لم يغير

فرسه من الفيل فعمل على القيل الذي كان يقدّمها فقبل له : إنه قاتلك . فقال : لا ضرر إن
أقل ويفتح للمسلمين . وكذلك يوم البجعة لما تحصنت بنو حنيقة بالبدقة ، قال رجل من
المسلمين : ضعوني في الحنفة وألقوني إليهم ، فعملوا وفاتهم وحده وفتح الباب .

قلت : إذا روي أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أرايت إن قُلتُ
في سبيل الله صابراً غصياً؟ قال : "فلك الجنة" . فاقسم في العدو حتى قُتل . وفي صحيح
مسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار
ورجلين من قريش ، فلما رفقوه قال : "من يرزق عبا وله الجنة" أو "هو رفيق في الجنة"
فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قُتل . فلم يزل كذلك حتى قُتل السبعة ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : " ما أنصفنا أصحابنا " . هكذا الرواية « أنصفنا » بسكون
الفاء ، « أصحابنا » بفتح الباء ، أي لم نذلّم للقتال حتى قتلوا . وروى بفتح الفاء ورفع
الباء ، ووجهها أنها ترجع لمن فرغه من أصحابه ، والله أعلم . وقال محمد بن الحسن : لو حمل
رجل واحد على ألف رجل من المشركين وهو وحده ، لم يكن بذلك بأس إذا كان بطمع في نجاة
أو نكاية في العدو ، فإن لم يكن كذلك فهو مكروه ، لأنه عرض نفسه للتلقي في غير منفعة للمسلمين .
فإن كان قصده تجرئة المسلمين عليهم حتى يصنعوا مثل صنيعه فلا يبعد جوازها ، ولأن فيه منفعة
للمسلمين على بعض الوجوه . وإن كان قصده إرهاب العدو وإلحاقه صلابة المسلمين في الدين
فلا يبعد جوازها . وإذا كان فيه نفع للمسلمين فلتفت نفسه لإعزاز دين الله وتوهم الكفر فهو
المقام الشرف الذي مدح الله به المؤمنين في قوله : (إِنْ أَفْتَرَى مِنْ أَمْرٍ فَإِنَّهُ أَرَادَ الْبَرْقَ)
الآية . إلى غيرها من آيات المدح التي مدح الله بها من بذل نفسه . وعمل ذلك ينبغي أن يكون
حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه متى رجأ شخصاً في الدين فبذل نفسه فيه حتى قتل كان

(١) هو البراء بن مالك ، أنصاري بن مالك ، كما في تاريخ الطبري .

(٢) الحنفة (تقدم الحناء على اليمن واليمين) : ترس يثبت من الجلود .

(٣) أفرد يوم أحد ، أي حين انهزم الناس وخلص فيه العدو .

(٤) دح (يكر تايه) : مشي ولحقه .

(٥) أي لم نذلّمهم .

في أعلا درجات الشهداء . قال الله تعالى : ﴿ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَحَ عَلَى مَا أَهْبَأَتْ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ . وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أفضل الشهداء حزة بن عبد المطلب ورجل تكلم بكلمة حق عند سلطان جائر فقتله " . وساق القول في هذا في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسِنُوا ﴾ أي في الإنفاق في الطاعة ، أو أحسنوا الظن بالله في أخلاقه عليكم . وقيل : أحسنوا في أعمالكم باستئصال الطاعات ؛ روى ذلك عن بعض الصحابة . قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فيه سبع مسائل :

الأولى - اختلف العلماء في المعنى المراد بإتمام الحج والعمرة لله ؛ فقبل : أداؤها والإتيان بهما ؛ كقوله : ﴿ فَأَتِمُّوا ﴾ وقوله : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ أي استوا بالصيام ؛ وهذا على مذهب من أوجب العمرة ، على ما يأتي . ومن لم يوجبها قال : المراد إتمامها بعد الشروع فيها ، فإن من أحرم بنفسك وجب عليه المضى فيه ولا يَصْنَعُهُ ، قال معناه الشعبي وابن زيد . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إتمامها أن تُجْزَمَ بهما من دَوْرَةٍ أَهْلَكَ . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ، وفعله عمران بن حصين . وقال سفيان الثوري : إتمامها أن تخرج قاصدا لها لا لتجارة ولا لغير ذلك . ويقوى هذا قوله « لله » . وقال عمر : إتمامها أن يُفْرَدَ كُلُّ واحد منهما من غير تَجَمُّعٍ وقرآن . وقاله ابن حبيب . وقال مقاتل : إتمامها ألا تستحلوا فيها مالا ينفي لكم ؛ وذلك أنهم كانوا يشركون في إحرامهم فيقولون : لِيَكِ الْأَتَمُّ لِيَكِ ، لا شريك لك إلا شريكا هو لك ، تملكه وما ملك . فقال : فاتموا ولا تخطووها بشيء آخر .

قلت : أنا ما روى عن علي وفعله عمران بن حصين في الإحرام قبل المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال به عبد الله بن مسعود وجماعة من السلف ، وثبت أن عمر أهل من إيلياء . وكان الأسود وعلقمة وعبد الرحمن وأبو اسحاق يُحْرِمُونَ من بيوتهم ؛

ورخص فيه الشافعي . وروى أبو داود والدارقطني عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله وسلم : « من أكرم من بيت المقدس بحج أو عمره كان من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ^(١) ورواية « غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » . وخرجه أبو داود وقال : « رحم الله وكما ! أكرم من بيت المقدس » ؛ بنى إلى مكة . « ففى هذا إلهام قبل الميقات ، وكزه مالك رحمه الله أل يحرم أحد قبل الميقات ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وأنه أنكر على عمران بن حصين إراحته من البصرة ، وأنكر عثمان على ابن عمر إراحته قبل الميقات . وقال أحمد وإسحاق : وجه العمل المواقيت ، ومن الحجته لهذا القول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت وعينها فصارت بيانا لمجمل الحج ، ولم ينزل الله عليه وسلم من بيته بحجه ، بل أكرم من ميقاته الذى وقته لأمنه . وما . « صلى الله عليه وسلم فهو الأفضل إن شاء الله . وكذلك صنع جمهور الصحابة والتابعين بعدهم . واحتج أهل المقالة الأولى وأن ذلك أفضل بقول عائشة : ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما . ويجيب أم سلمة مع ما ذكر عن الصحابة في ذلك ، وقد شهدوا إحرام رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة من ميقاته ، وعرفوا مفزاه ومراده ، وعلموا أن إراحته من ميقاته كان يسيرا على أمته .

الثانية - روى الأئمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ^(٢) ، ولأهل الشام الجحفة ^(٣) ، ولأهل نجد قرن ، ولأهل اليمن ^(٤) لم ، من لمن ولبن آتى عطين من غير أهلهم بمن لواد الحج والعمره . ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة

- (١) كشاف الدارقطني . وفي الأصول : « كنية يوم » . (٢) في شرح الموطأ للقرطبي : « ... على عهد الله بن عامر » . وعبد الله بن عامر هذا ، ابن خال عثمان وكان واليا له على البصرة . (٣) ذوالحليفة (مصرفة) : قرية عربية بينها وبين مكة ثمان ميل . (٤) الحفة (بضم الميم وسكون الهاء) : قرية عربية بينها وبين مكة خمس مراحل ، ويضرب منها القرية المعروفة بأربع - براء وموحدة وبين مسجة - فيجمع الإحرام بها . (٥) قرن (بفتح القاف وسكون الراء) : جبل مشرف على عرقات ، وهو على مرحلتين من مكة . (٦) يجمع الجحفة والامم وسكون الميم وضع اللام) : مكان على مرحلتين من مكة .

يأتون منها . وأجمع أهل العلم على القول بظاهر هذا الحديث واستماله ، لا يخالفون شيئا منه .
واختلفوا في ميقات أهل العراق وفيمن وقته ، فروى أبو دارود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق المقيت . قال الترمذي : هذا حديث حسن . وروى أن عمر وقت لأهل العراق ذات عرق . وفي كتاب أبي داود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق . وهذا هو الصحيح ، ومن روى أن عمر وقته ، لأن العراق في وقته افتتحت ، فغفلة منه ، بل وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وقت لأهل الشام بالجمعة . والشام كلها يومئذ دار كفر كما كانت العراق وغيرها يومئذ من البلدان ، ولم تفتح العراق ولا الشام إلا على عهد عمر ، وهذا مالا خلاف فيه بين أهل السير . قال أبو عمر : كل عراقي أو مشرقى أحرم من ذات عرق فقد أحرم عند الجميع من ميقاته ، والمقيت أحوط عندهم وأولى من ذات عرق ، وذات عرق ميقاتهم أيضا بإجماع .

الثالثة — أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل أن يأتي الميقات أنه عرم ، وإنما منع من ذلك من رأى الإحرام عند الميقات أفضل ، كراهية أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع الله عليه ، وأن يتعرض بما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه ، وكلهم ألزمه الإحرام إذا مل ذلك ، لأنه زاد ولم ينقص .

الرابعة — في هذه الآية دليل على وجوب العمرة ، لأنه تعالى أمر بإتمامها كما أمر بإتمام الحج . قال الصبي^(١) بن مبرد : أتيت عمر رضي الله عنه فقلت إني كنت نصرانيا فأسلمت ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبتين علي ، وإني أهلبت بهما جميعا . فقال له عمر : هديت لسنة نبيك . قال ابن المنذر : ولم ينكر عليه قوله : وجدت الحج والعمرة مكتوبتين علي . ووجودهما قال علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس . وروى القادري عن ابن جريح قال : أخبرني نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان

(١) ذات عرق : قرية على مرحلتين من مكة .

(٢) الصبي (بضم الصاد المهملة وفتح الهمزة الواو) المودة وتشديد الياء) .

من استطاع إلى ذلك سبيلا؛ فمن زاد بعدا شيئا فهو خير وتطوع . قال : ولم أسمعه يقول
في أهل مكة شيئا . قال ابن جرير : وأخبرت عن عكرمة أن ابن عباس قال : العمرة واجبة
كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلا . ومن ذهب إلى وجوبها من التابعين : عطاء وطاوس
ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي وسعيد بن جبير وأبو بردة ومسروق وعبد الله بن شاذ
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن الجهم من المالكيين . وقال الثوري : سمعنا
أنها واجبة . وسئل زيد بن ثابت عن العمرة قبل الحج ؛ فقال : صلاتان لا يضررك بأيهما
بدأت . ذكره البارقي . وروى مرفوعا عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بأيهما بدأت " .
وكان مالك يقول : « العمرة سنة ولا تعلم أحدا أوجبت في تركها » . وهو قول النخعي
وأصحاب الزأء فيها حكى ابن المنذر . وحكى بعض القزوينيين والبغداديين عن أبي حنيفة أنه
كان يوجبها كالْحج وبأنها سنة ثابتة . قاله : سعود وجابر بن عبد الله . روى البارقي حديثا
محمد بن القاسم بن زكريا حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حماد
عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : سألت رجلا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الصلاة والزكاة والحج : أوجب هو ؟ قال : " نعم " فسأله عن العمرة : أوجبها هي ؟
قال : " لا وأن تستمر خير لك " . رواه يحيى بن أيوب عن حماد عن ابن المنكدر
عن جابر موقوفا من قول جابر . فهذه حجة من لم يوجبها من السنة . قالوا : وأما الآية فلا
حجة فيها للوجوب ، لأن الله سبحانه إنما قرنهما في وجوب الإتمام لا في الابتداء ، فإنه ابتداء
الصلاة والزكاة فقال : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ . وابتداء بالحج فقال :
﴿ وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ﴾ . ولما ذكر العمرة أمر بإتمامها لا بابتدائها ، فلو حج عشر حجج ،
أو اعتمر عشر عمر لم الإتمام في جميعها ؛ فلما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء .
والله أعلم . واحتج المخالف من جهة النظر على وجوبها بأن قال : عماد الحج الوقوف برفة ،

وليس في العمرة وقوف؛ فلو كانت كسنة الحج لوجب أن تساويه في أهله، كما إن سه الصبي تساوى نورضتها في أهلها.

الخامسة - قرأ الشعبي وأبو حنيفة رفع الناء في العمرة، وهو يدل على عدم الوجوب، وقرأ الجماعة «العمرة» بنصب الناء، وهو يدل على الوجوب. وفي مصحف ابن مسعود «وأتوا الحج والعمرة إلى البيت^(١)» وروى عنه «وأقيموا الحج والعمرة إلى البيت». وقائدة التخصيص بذكر الله هنا أن العرب كانت تخصص الحج للاجتماع والتظاهر والتناضل والتنافر وقضاء الحاجة وحضور الأسواق، وكل ذلك ليس فيه طاعة، ولا حظ بقصد، ولا قرينة بمقتضى: فامر الله سبحانه بالقصد إليه لأداء فرضه وقضاء حقه، ثم سارع في التجارة على ما يأتي.

السادسة - لا خلاف بين العلماء فيمن شهد مناسك الحج وهو لا ينوي حجاً ولا عمرة - والقلم جار له وعليه - أن شهودها بغير نية ولا قصد غير مؤثر عنه، وأن النية تجب فرضاً، لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا﴾ ومن تمام العبادة حضور النية، وهو فرض كالإحرام عنه الإحرام، لقوله عليه السلام لما ركب راحته: «لَيْتَكَ بِحُجَّةٍ وَعَمْرَةٍ مَا». على ما يأتي. وذكر الزبيدي في كتاب البويعي عن الشافعي قال: ولو لم يركب راحته ولا ينو حجاً ولا عمرة لم يكن حاجباً ولا معتبراً، ولو نوى ولم يركب حتى قضى المناسك كان حجه تاماً، واحتج: بنيت النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات». قال: ومن فعل مثل ما فعل علي حين أهل على إهلال النبي صلى الله عليه وسلم أجرته تلك النية؛ لأنها وقعت على نية لغيره قد تقدمت، بخلاف الصلاة.

السابعة - واختلف العلماء في المراحق والبديحة، إن الحج ثم يحتمل هذا ويتيق هذا قبل الوقوف بعرفة، فقال مالك: لا سبيل لها إلى رفض الإحرام ولا لأحد، متمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ومن رفض إحرامه فلا يتم حجه ولا عمرته. وقال أبو حنيفة: جاز للصبي إذا بلغ قبل الوقوف بعرفة أن يحتمل إحراماً؛ فإن تهاذى على حجه ذلك لم يميزه.

(١) قال أبو حنيفة في البحر يبنى أن يحمل هذا كله على التفسير لأنه يخالف لسواد المصنف الذي أجمع عليه المسلمون.

من حجة الإسلام . واحتج بأنه لما لم يكن الحج يحزى عنه ، ولم يكن الفرض لازماً له حين أحرم الحج ثم لزمه حين بان ، استحالة أن يُسقط عن فرض قد تعين عليه بنافلة ويطلب فرضه ، كن دخل في نافلة وأقيمت عليه المكتوبة وخشي فوتها . قطع النافلة ودخل في المكتوبة . وقال الشافعي : إذا أحرم الصبي ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة فوقف بها محرماً أجزاء من حجة الإسلام ، وكذلك العبد . قال : ويؤتى بمزدلفة وبلغ الصبي بها فرجها إلى عرفة بعد العتيق والبلوغ فأدركا الوقوف بها قبل طلوع الفجر أجزت عنهما من حجة الإسلام ، ولم يكن عليهما دم ، ولو احتاطا فأهراقاً دائماً كان أحب إلي ، وليس ذلك بالبين عندي . واحتج في إسقاط تجديد الإحرام بحديث علي رضي الله عنه إذا قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقبل من اليمن مهلاً بالحج : " بيم أهلت " قال قلت : لبيك اللهم بإهلال كإهلال نبيك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فإني أهلت بالحج وسقت الهدى " . قال الشافعي : ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته ، ولا أمره بتجديد نية لإفراد أو تمتع أو قرآن . وقال مالك في النصراني يُسلم عتية عرفة فيحرم بالحج : أجزاء من حجة الإسلام ، وكذلك العبد يعتق ، والصبي يبلغ إذا لم يكونا محرمين ولا دم على واحد منهما ، وإنما يلزم الدم من أراد الحج ولم يحرم من الميقات . وقال أبو حنيفة : يلزم العبد الدم . وهو كالحر عندهم في تجلوز الميقات بخلاف الصبي والنصراني فأنهما لا يلزمهما الإحرام لدخول مكة لسقوط الفرض عنهما . فإذا أسلم الكافر وبلغ الصبي كان حكمهما حكم المكي ، ولا شيء عليهما في ترك الميقات .

قوله تعالى : (فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى - قال ابن العربي : هذه آية مشككة ، عُضلة من العُضَل .

قلت : لا إشكال فيها ونحن نبينها غاية البيان فنقول : الإحصار هو المنع من الوجه الذي تنصده بالعوائق جملة ، بقملة بأى عذر كان ، كأن حصر عدو أو جور سلطان أو مرض أو ما كان . واختلف العلماء في تعيين المانع هنا على قولين : الأول - قال علقمة وعروة

(١) امرأة الماء وامرأة دأمراته . صه . راحة . أراة .

ابن الزبير وغيرهما : هو المرض لا المدق . وقيل : المدق حاصة . قاله ابن عباس وابن عمر
وأنس والثاقبي . قال ابن العربي : وهو اختيار علمائنا . ورأى أكثر أهل اللغة ومحصليها
على أن أحصر عرض المرض ، وحصر نزل به المدق .

قلت : ما حكاه ابن العربي من أنه اختيار علمائنا لم يقل به إلا أشهب وحده ، وخالفه
سائر أصحاب مالك في هذا وقالوا : الإحصار إنما هو المرض ، وأما المدق فإنا يقال فيه : حُصر
حصرًا فهو محصور . قاله الباقي في المتن . وحكى أبو إسحاق الزجاج أنه كذلك عند جميع
أهل اللغة على ما يأتي . وقال أبو عبيدة والكشاف : أحصر المرض وحصر بالمدق .
وفي المجمل لابن فارس على العكس ، فحصر بالمرض ، وأحصر بالمدق . وقالت طائفة : يقال
أحصر فيهما جميعًا من الراعي . حكاه أبو عمر .

قلت : وهو يشبه قول مالك حيث تريم في موطاه « أحصره فيهما فتامله » .

وقال الفقهاء : هما بمعنى واحد في المرض والمدق . قال القشيري أبو نصر : وأدعت
الثاقبة أن الإحصار يستعمل في المدق ، فأما المرض فيستعمل فيه الحصر ، والصحيح أنهما
يستعملان فيهما .

قلت : ما ادعته الثاقبة قد نص الخليل بن أحمد وغيره على خلافه . قال الخليل .
حصرت الرجل حصرا منته وجبته ، وأحصر الحاج عن بلوغ التماسك من مرض أو نحوه .
مكننا قال . جعل الأول ثلاثيا من حصرت ، والثاني في المرض رباعيا ، وعلى هذا نخرج
قول ابن عباس : لا حصر إلا حصر المدق . وقال ابن السكيت : أحصره المرض إذا منعه
من السفر أو من حاجة يريد بها . وقد حصره المدق يحصره إذا ضيقوا عليه فاطلوا به .
وحاصروه محاصرة وحصارا . قال الأخفش : حصرت الرجل فهو محصور ، أي حبسته .
قال : وأحصرني بولي ، وأحصرني مرضي ، أي جعلني أحصر قسي . قال أبو عمرو الشيباني :
حصرتني الشيء ، وأحصرني ، أي حبستني .

قلت : فالأكثر من أهل اللغة على أن حصر في العدو ، وأحصر في المرض ، وقد قيل ذلك في قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ . وقال ابن ميادة : وما هجر ليلى^١ : **وَنَبَاعَدْتُ • عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصِرَكَ شُقُولُ**

وقال الزجاج : الإحصار عند جميع أهل اللغة إنما هو من المرض ، فأما من العدو فلا يقال فيه الإحصار . يقال : **حَصْرًا** ، وفي الأول أحصر إحصارًا ، فدل على ما ذكرناه . وأصل الكلمة من الحبس . ومنه الحصار للذي يحبس نفسه عن البوح بسرته . والحصير : الملاك لأنه كالبحير من وراء الحجاب . والحصير الذي يحبس عليه لاتضام بعض طاقات البردى^٢ إلى بعض كحبس الشيء مع غيره .

الثانية — ولما كان أصل الحصر الحبس قالت الحنفية : المحصر من يصير ممنوعاً من مكة بعد الإحرام بمرض أو عدو أو غير ذلك . واحتجوا بمقتضى الإحصار مطلقاً . قالوا : وذكر الأئمة في آخر الآية لا يدل على أنه لا يكون من المرض ، قال صلى الله عليه وسلم : **”الركام أمان من الجذام“** . وقال : **”مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسُ بِالْجُدِّ أَيْنَ الشَّوْصِ وَالْأَوْصِ وَالْبَلْوَصِ“** . الشووص : وجع السن . والأوص : وجع الأذن . والبلوص : وجع البطن . أخرجه ابن ماجه في سننه . قالوا : وإنما جعلنا حبس العدو حصاراً قياساً على المرض إذا كان في حكمه ، لا بدلالة الظاهر . وقال ابن عمر وابن الزبير وابن عباس والشافعي وأهل المدينة : المراد بالآية حصر العدو ، لأن الآية نزلت في سنة ست في عمرة الحديبية حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مكة . قال ابن عمر : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديته وحلق رأسه . ودل على هذا قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا أَمْنُمُ ﴾ . ولم يقل : برأئهم . والله أعلم .

الثالثة — جمهور الناس على أن المحصر بعدو يحل حيث أحصر ويتحرر هديه إن كان ثم هدي ويتحلل رأسه . وقال قتادة وأبراهيم : بيعت بهديه إن أمكن ، فإذا بلغ محلة صار حلالاً .

(١) البردى (يفتح الموحدة وسكون الراء) : يات بعد سنة الحصر . وبضها وسكون الراء : مريبس أجود الحصر .

وقال أبو حنيفة: دم الإحصار لا يتوقف على يوم النحر، بل يجوز دفعه قبل يوم النحر إذا لم يحل . وخالفه أصحابه فقالوا : يتوقف على يوم النحر، وإن نحر قبله لم يجزه . وبأنى لهذه المسئلة زيادة بيان .

الرابعة - الأكثر من العلماء على أن من أحصر بعد كفر أو مسلم، أو سلطان حبسه في سجين أن عليه الهدى، وهو قول الشافعي، وبه قال أنسب . وكان ابن القاسم يقول : ليس على من صد عن البيت في حج أو عمرة هدى إلا أن يكون سافه معه . وهو قول مالك . ومن حجتها أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نحر يوم الحديبية هدياً قد كان أشعره وقطعه حين أحرم بمكة، فلما لم يبلغ ذلك الهدى عليه للصّد، أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحر، لأنه كان هدياً وجب بالتقليد والإشعار، ونحره فلم يجز الرجوع فيه، ولم ينحره رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل الصّد؛ فذلك لا يجب على من صد عن البيت هدى . واحتج الجمهور بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل يوم الحديبية ولم يحل رأسه حتى نحر الهدى، فدل ذلك على أن من شرط إحلال المحصر ذبح هدى إن كان عبداً، وإن كان فقيراً فبني وجده وقدر عليه لا يحل إلا به . وهو مقتضى قوله : (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَاَسْتَبْرَأْ مِنَ الْهَدْيِ) . وقد قيل : يحل ويهدى إذا قدر عليه ؛ والقولان للشافعي ؛ وكذلك من لا يجد هدياً يشتريه قولان .

الخامسة - قال عطاء وغيره : المحصر يمرض كل محصر صدق . وقال مالك والشافعي وأصحابهما : من أحصره المرض فلا يحل له إلا الطواف بالبيت وإن أقام مسكين حتى ينجى . وكذلك من أخطأ العدد أو خفى عليه الملل . قال مالك : وأهل مكة في ذلك كأهل الأفاق . وإن احتاج المريض إلى دواء تكلوى به واقتدى وبنى على إحرامه لا يحل من شيء، حتى يبرأ من مرضه ؛ فإذا برئ من مرضه مضى إلى البيت فطاف به سبعاً، وسعى بين الصفا والمروة وسأل من سجنه أو عمره . وهذا كله قول الشافعي، وذهب في ذلك إلى ما روى عن عمر

وَأَنَّ عَبَّاسَ وَعَائِشَةَ وَابْنَ عَمْرٍو ابْنَ الزَّيْرِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمُحْصَرِّ بِمَرَضٍ أَوْ خَطَا الْعَمْدَ :
 أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ . وَكَذَلِكَ مَنْ أَصَابَهُ كَسْرٌ أَوْ بَطْنٌ مَنْخَرٌ . وَحُكْمٌ مَنْ كَانَتْ
 هَذِهِ حَالُهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يَكُونَ بِالْخِيَارِ إِذَا خَافَ فَوْتَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةِ لِمَرَضِهِ ، إِنْ شَاءَ
 مَضَى إِذَا أَتَى إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ وَتَحَلَّلَ بِعَمْرَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابِلٍ ، وَإِنْ أَقَامَ
 عَلَى إِحْرَامِهِ وَلَمْ يَوَاقِعْ شَيْئًا عَمَّا نَهَى عَنْهُ الْحَاجُّ فَلَا هُدًى عَلَيْهِ ، وَمَنْ حُجَّ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ مِنْ
 الصَّعَابَةِ عَلَى أَنْ مِنْ أَخْطَا الْعَمْدَ أَنْ هَذَا حُكْمُهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ . وَقَالَ فِي الْمَكِّيِّ
 إِذَا بَقِيَ مَعْصُورًا حَتَّى فَرِغَ النَّاسُ مِنْ حُجَّتِهِمْ : فَإِنَّهُ يُخْرَجُ إِلَى الْحِلِّ فَيَلْبِي وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ
 الْمُتَمَتِّرُ وَيَحِلُّ ، فَإِذَا كَانَ قَابِلَ حُجٍّ وَاهْدَى . وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ فِي إِحْصَارٍ مِنْ أَحْصَارِ
 يَمَكَةَ مِنْ أَهْلِهَا : لَا يَدُلُّهُ مَنْ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةِ وَإِنْ نَشَأَ تَشَاءَ . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ
 ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ الْمَالِكِيُّ قَالَ : قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمُحْصَرِّ الْمَكِّيِّ أَنَّ عَلَيْهِ مَا عَلَى
 الْآتِاقِ مِنْ إِعَادَةِ الْحُجِّ وَالْهَدْيِ خِلَافَ ظَاهِرِ الْكِتَابِ ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ
 أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . قَالَ : وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي هَذَا قَوْلُ الزَّهْرِيِّ فِي أَنَّ الْإِبَاحَةَ
 مِنْ أَفْهَمِ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنَّ يَحِلُّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ
 وَإِنْ قَامَ الْحُجُّ ، فَمَا مِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مَا لَا يَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يُخْصَرُ
 الْمَشَاهِدُ وَإِنْ نَشَأَ تَشَاءَ لِقَرَبِ الْمَسَافَةِ بِالْبَيْتِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : كُلٌّ مِنْ مَنْعٍ مِنْ
 الْوُقُوفِ إِلَى الْبَيْتِ بِسَدٍّ أَوْ مَرَضٍ أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ أَوْ إِضْلَالِ رَاحِلَةٍ أَوْ لَدَغِ هَامَةٍ فَإِنَّهُ يَقِفُ
 مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ وَيَسْتَبْشِرُ بِهَيْدِهِ أَوْ بَنَى هَدْيِهِ ، فَإِذَا نَحَرَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ . كَذَلِكَ قَالَ
 عَمْرُو بْنُ قَتَادَةَ وَالْحَسَنُ وَعِطَاءُ وَالتَّخَنُّسِيُّ وَجَاهِدٌ وَأَهْلُ الرِّقَاعِ لِقَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ
 فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ الْآيَةُ .

السادسة - قال مالك وأصحابه : لا يَنْفَعُ الْحَرَمُ الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ إِذَا خَافَ الْحَصْرَ بِمَرَضٍ
 أَوْ مَدَقٍّ ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمْ . وَالْإِشْتِرَاطُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَهْلٌ : لَيْكَ
 اللَّهُمَّ لَيْكَ ، وَيَحِلُّ حَيْثُ حَبَسْتَنِي مِنَ الْأَرْضِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ

وأبو ثور : لا بأس أن يشترط وله شرطه . وقاله غير واحد من الصحابة والتابعين ، وحديث حديث ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إني أردت الحج ، أشرط؟ قال : "نعم" . قالت : فكيف أقول؟ قال : "قولي ليك اللهم ليك وتحلي من الأرض حيث حبستني" . أخرجه أبو داود والدارقطني وغيرهما . قال الشافعي : لو ثبت حديث ضباعة لم أعد كان عمله حيث حبسه الله .

قلت : قد صححه غير واحد ، منهم أبو حاتم البستي وابن المنذر ، قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لضباعة بنت الزبير : "حجي واشترطي" . وبه قال الشافعي . إذ هو بالراق ، ثم وقف عنه بمصر . المنذر : والبقول الأول أقول . وذكره عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح قال : أخبرني أن طائوساً وعكرمة أخبراه عن ابن عباس قال : جاءت ضباعة بنت الزبير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة ثفيلة وإني أريد الحج ، فكيف تأمرني أن أهل؟ قال : "أهل واشترطي أن تحلي حيث حبستني" . قال : فأدرت . وهذا إسناد صحيح .

السابعة - واختلفت العلماء أيضاً في وجوب القضاء على من أحصر ، فقال مالك والشافعي : من أحصر بعدئذ فلا قضاء عليه لحجه ولا عمرته ، إلا أن يكون ضرورة ^(١) لم يكن حج ، فكون عليه الحج على حسب وجوبه عليه . وكذلك العمرة عند من أوجبها فرضاً . وقال أبو حنيفة : المحصر يمرض أو عذوق عليه حجة وعمره ، وهو قول الطبري . قال أصحاب الرأي : إن كان مهلاً بجح قضي حجة وعمره ، لأن إهرامه بالحج صار عمرة . وإن كان قارناً قضى حجة وعمرتين . وإن كان مهلاً بجمرة قضي عمرة . وسواء غلبهم المحصر يمرض أو عذوق على ما تقدم . واحتجوا بحديث يميون بن مهران قال : خرجت معتمراً عام حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة وبعت مني رجال من قومي يهودي ، فلما انتهيت إلى أهل الشام منعوني أن أدخل الحرم ، فتحررت

(١) قوله : فأدرت . سنه أجرت الحج ولم يحل حتى فرغت منه . (٢) الضرورة (إصدار المهمة) :

الذي لم ييج قط . ويطلق أيضاً على من لم يترجج . وأصله من الضر : الحبس والنع .

الهدى مكانى ثم حالت ثم رجعت؛ فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضى عمرى، فأيت ابن عباس فأنته، فقال: أبطل الهدى. فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يبدلوا الهدى الذى منحوا عام الحديبية في عمرة القضاء. واستدلوا بقوله عليه السلام: "مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى أَوْ عِمْرَةٌ أُخْرَى". رواه عكرمة عن الجراح بن عمرو الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ عَرَجَ أَوْ كُسِرَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى". قالوا: فاعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في العام المقبل من عام الحديبية إنما كان قضاء تلك العمرة. قالوا: ولذلك قيل لها عمرة القضاء. واحتج مالك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر أحدا من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئا ولا أن يعودوا لشيء، ولا حفظ ذلك عنه بوجه من الوجوه، ولا قال في العام المقبل: إن عمرق هذه قضاء عن العمرة التى حُصِرْتُ فيها، ولم ينقل ذلك عنه. قال: وعمرة القضاء وعمرة القضية سواء، وإنما قيل لها ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضى قريشا وصالحهم في ذلك العام على الرجوع عن البيت وقصده من قابل؛ فسميت بذلك عمرة القضية.

الثامنة - لم يقل أحد من الفقهاء فيمن كسر أو عرج أنه يحل مكانه بنفس الكسر غير أبي ثور على ظاهر حديث الجراح بن عمرو، وتابعه على ذلك داود بن علي وأصحابه. وأجمع العلماء على أنه يحل من كسر؛ ولكن اختلفوا فيما به يحل؛ فقال مالك وغيره: يحل بالطواف بالبيت لا يحل غيره. ومن خالفه من الكوفيين يقول: يحل بالنية وفعل ما يحل به على ما يتحقق من منجبه.

التاسعة - لاخلاف بين علماء الأمصار أن الإحصار عام في الحج والعمرة. وقال ابن سيرين: لا إحصار في العمرة، لأنها غير مؤقتة، وأجيب بأنها وإن كانت غير مؤقتة لكن في الصبر إلى زوال العذر ضرر، وفي ذلك نزلت الآية. وحكى عن ابن الزبير أن من أحصره العدو أو المرض فلا يحل له إلا الطواف بالبيت. وهذا أيضا مخالف لنص الخبر عام الحديبية.

ثامسة - الحاصر لا يخلو أن يكون كافرا أو مسلما، فإن كان كافرا لم يحرّقه ولو وثق بالظهور عليه، ويحتمل بموضعه لقوله تعالى: (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) كما تقدم . ولو سأل الكافر جُمْلًا لم يزل أن ذلك وَهْنٌ في الإسلام . فإن كانت مسلما لم يحرّقه بجماله، ووجب التحلل . فإن طلب شيئا ويحتمل عن الطريق سار دفعه، ولم يحز القتال لما فيه من إلتاف المهج، وذلك لا يلزم في أداء العبادات فإن الدين أصبح . وأما بذل الجمل فلما فيه من دفع أعظم الضررين بأهونهما، ولأن الحج مما يفتق فيه المال، فيُعد هذا من النفقة .

الحادية عشرة - والمدن الحاصرة لا يخلو أن يتيقن بقاؤه واستيطانه لقوته وكثرته أولا، فإن كان الأول حلّ المحصر مكانه من ساعته . وإن كان الثاني وهو ما يرجى زواله فهذا لا يكون محصورا حتى يبقى بينه وبين الحج مقدارا يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج، فيحلّ حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون . وقال أنشب : لا يمل من حصر عن الحج بدو حتى يوم النحر ولا يقطع التلبية حتى يروح الناس إلى عرفة . وجه قول ابن القاسم أن هذا وقت يأس من إكمال حجه لمدوّ غالب، بخلافه أن يملّ فيه، أصل ذلك يوم عرفة . ووجه قول أنشب أن عليه أن يأتي من حكم الإحرام بما يمكنه [والترامه له إلى يوم النحر] الوقت الذي يجوز للحاج التحلل بما يمكنه [الاتيان به] فكان ذلك عليه .

قوله تعالى : (فَاسْتَيْسِرْ مِنَ الْقُدْسِ) ما ، في موضع رفع، أي قالوا جب أو ضلّكم ما استيسر . ويحتمل أن يكون في موضع نصب، أي فاتحروا أو فاهدوا . وما استيسر عند جمهور أهل العلم شاة . وقال ابن عمر وعائشة وابن الزبير : ما استيسر حمل دون حمل ، وبقرة دون بقرة لا يكون من غيرهما . وقال الحسن أعلى الهدى بدنة وأوسطه بقرة وأخسه شاة . وفي هذا دليل على ما ذهب إليه مالك من أن المحصر بدو لا يجب عليه القضاء، لقوله : (فَاسْتَيْسِرْ مِنَ الْقُدْسِ) ولم يذكر قضاءه . والله أعلم .

الثانية عشرة - قوله تعالى : (**مِنَ الْهُدَى**) الهدى والهدى لفتان ، وهو ما يهدي إلى بيت الله من بدنة أو غيرها ، والعرب تقول : كم هدى بني فلان ، أى كم إلههم . وقال أبو بكر : سميت هدياً لأن منها ما يهدي إلى بيت الله ، فسميت بما يلحق بعضها ، كما قال تعالى : (**فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْنَ**) نصف ما على المحصنات من اللدب . أراد فإن زنى الإمام فعل الأمة منهن إذا زنت نصف ما على الحرة البكر إذا زنت . فذكر الله المحصنات وهو يريد الأبقار ؛ لأن الإحصان يكون في أكثرهن فسمين بأمر يوجد في بعضهن . والمحصة من الحران هي ذات الزوج ، يجب عليها الرجم إذا زنت ، والرجم لا يتبعض ، فيكون على الأمة نصفه ، فأنكشف بهذا أن المحصنات يراد بهن الأبقار لا أولات الأزواج . وقال الفراء : أهل الحجاز وبني أسد يغفون الهدى ، قال : وتمم وسئل قيس يقولون فيقولون : هدى . قال الشاعر :

حلفتُ ربَّ مكة والمصلِّ • وأعتاقَ المَسيدي مُقَلِّباتِ

قال : وواحد الهدى هدية . ويقال في جمع الهدى : أهلاء .

قوله تعالى : (**وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدَى عَمَلُهُ**) فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (**وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدَى عَمَلُهُ**) الخطاب لجميع الأمة : محصر ومحل . ومن العلماء من يراها للحصرين خاصة ، أى لا تحلقوا من الإحرام حتى يغمر الهدى . والمحل : الموضع الذي يصل فيه ذبحه . فالمحل في حصر المدعو عند مالك والثانبي موضع الحصر ؛ اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية ؛ قال الله تعالى : (**وَالْهُدَى مَكْرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ عَمَلُهُ**) قيل : محبوباً إذا كان محصراً ممنوعاً من الوصول إلى البيت العتيق . وعند أبي حنيفة عمل الهدى في الإحصار الحرم ؛ لقوله تعالى : (**ثُمَّ حَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ**) . وأوجب عن هذا بأن المخاطب به الامن الذي يحل الوصول إلى البيت . فاما المحصر فنخرج من قول الله تعالى : (**ثُمَّ حَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ**) دليل نحر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه هديهم بالحديبية وليست من الحرم . واحتجوا من السنة بحديث ناجية ابن جندب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : اجبت منى

المهدي فأنحره بالحرم . قال : "تكيف تصنع به" قال : أخرجه في الأودية لا يقدرّون عليه ، فانطلق به حتى أنحره في الحرم . وأجيب بأن هذا لا يصح ، وإنما نحر حيث حل ، اقتداء بفعله عليه السلام بالحديبية . وهو الصحيح الذي رواه الأئمة ، ولأن المهدي تابع للمهدي ، والمهدي حل بموضعه ، فالمهدي أيضا يحل معه .

الثانية - واختلف العلماء على ما قرئناه في المحصر هل له أن يحلّ أو يحلّ بشيء من الحِلّ قبل أن ينحر ما استيسر من المهدي ، فقال مالك : السنة الثابتة التي لا اختلاف فيها عندنا أنه لا يجوز لأحد أن يأكل من شعره حتى ينحر هديه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَدَىٰ حِلَّهُ ﴾ . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا حلّ المحصر قبل أن ينحر هديه فعليه دم ، ويعدّ حراما كما كان حتى ينحر هديه . وإن أصاب صيدا قبل أن ينحر المهدي فعليه الجزاء . وسواء في ذلك المؤسر والمسر لا يحلّ أبدا حتى ينحر أو ينحر عنه . قالوا : وأقل ما يهديه شاة لا عيباء ولا مقطوعة الأذنين ؛ وليس هذا عندهم موضع صيام . قال أبو عمر : قول الكوفيين فيه ضعف ، تناقض ؛ لأنهم لا يجوزون المحصر بعدد ولا مرض أن يحلّ حتى ينحر هديه في الحرم . وإذا أجازوا المحصر بمرض أن يبعث يهدي ويراعه حامله يوما ينحره فيه فيحلّ ويحلّ ، فقد أجازوا له أن يحلّ على غير يقين من نحر المهدي وبلوغه ، وحلوه على الإحلال بالظنون . والعلماء متفقون على أنه لا يجوز أن يرميه شيء من فرائضه أن يخرج منه بالظن ؛ والدليل على أن ذلك خلق قولهم : لو عطي بك ذلك المهدي أو ضل أو سرق خلق مرسله وأصاب النساء ومصاد أن يود حراما وعليه جزاء ما صاد ؛ فأباحوا له فساد الحج والزوجة ما يلزم من لم يحلّ من إحرامه . وهذا ما لا خفاء فيه من التناقض وضعف المذهب ، وإتباعنا بنوا مذهبهم هذا كله على قول ابن مسعود ولم ينظروا في خلاف غيره له . وقال الشافعي في المحصر إذا عسر المهدي فيه قولان : لا يحلّ أبدا إلا يهدي . والقول الآخر : أنه ما مبر أن يأتي بما قدر عليه ، فإن لم يقدر على شيء كان عليه أن يأتي به إذا قدر عليه . قال الشافعي : ومن قال هذا قال : يحلّ مكانه ويذبح إذا قدر ؛ فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يحره أن يذبح إلا بها ،

وان لم يقدر دبح حيث قدر . قال ويقال : لا يجزيه إلا هدى . ويقال : اذا لم يجد هدبا كان عليه الإطعام أو الصيام . وإن لم يجد واحدا من هذه الثلاثة أتى بواحد منها اذا قدر . وقال في العبد : لا يجزيه إلا الصوم ، تقوم له الشاة ذراهم ثم الدراهم طعاما ثم بصوم عن كل مدة يوما .

الثالثة - واختلفوا انا نحر المحصر هديه هل له أن يحلق أولا ؛ فقالت طائفة : ليس عليه أن يحلق رأسه ؛ لأنه قد ذهب عنه النفس . واحتجوا بأنه لما سقط عنه الإحصار جميع المناسك كالطواف والسعي - وذلك مما يحل به المحرم من إحرامه - سقط عنه ما يحل به المحرم من أجل أنه محصر . ومن احتج بهذا وقال به أبو حنيفة ومحمد بن الحسن قالا : ليس على المحصر تقصير ولا حلاق . وقال أبو يوسف : يحلق المقصر ، فان لم يحلق فلا شيء عليه . وقد حكى ابن أبي عمير عن ابن سماعة عن أبي يوسف في نوادره أن عليه الحلاق ، والتقصير لا بد له منه . واختلف قول الشافعي في هذه المسئلة على قولين : أحدهما أن الحلاق للمحصر من النسك ؛ وهو قول مالك . والآخر ليس من النسك كما قال أبو حنيفة . والجهة لمالك أن الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة قد مُنِع من ذلك كله المحصر وقد صد عنه ؛ فسقط عنه ما قد حبل بينه وبينه . والحلاق فلم يحل بينه وبينه . هو قادر على أن يفعله ، وما كان قادرا على أن يفعله فهو غير ساقط عنه . ومما يدل على أن الحلاق باق على المحصر كما هو باق على من قد وصل إلى البيت سواء ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ، وما رواه الأئمة من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للحقنين ثلاثا وللقصرين واحدة . وهو الجمعة القاطعة والنظر الصحيح في هذه المسئلة . وإلى هذا ذهب مالك وأصحابه . والحلاق عندهم نسك على الحاج الذي قد أتم حججه ، وعلى من فاته الحج والمحصر بعدد والمحصر بمرض .

الرابعة - روى الأئمة واللفظ لمالك عن نافع عن عتبة الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اللهم ارحم الحقنين " قالوا : والمقصرين يا رسول الله ؛ قال : " اللهم ارحم الحقنين " قالوا : والمقصرين يا رسول الله ؛ قال : " والمقصرين " . قال

عماؤنا : ففي دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للطينين ثلاثا ، والقصرين مرة دليل على أن الخلق في الحج والعمرة أفضل من التقصير ، وهو مقتضى قوله تعالى : (وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ) الآية ، ولم يقل تقصروا . وأجمع أهل العلم على أن التقصير يميز عن الرجال ، إلا شيء ذكره عن الحسن أنه كان يوجب الخلق في أول حجة يحجها الإنسان .

الخامسة - لم تدخل النساء في الخلق ، وإن سنن التقصير ؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ليس على النساء خلق إنما طين التقصير " . ترجمه أبو داود عن ابن عباس . وأجمع أهل العلم على القول به . وراى جماعة أن حلقها رأسها من المثلة ، واختلفوا في قدر ما قصر من رأسها ، فكان ابن عمر والشافعي واحد وإسحاق يقولون : تقصر من كل قرن مثل الأتملة . وقال عطاء : قدر ثلاث أصابع مقبوضة . وقال قتادة : تقصر الثلث أو الربع . وقرئت حفصة بنت سيرين بين المرأة التي قدمت فتأخذ الربع ، وفي الشابة أشارت بأنحتها تأخذ وتقل . وقال مالك : تأخذ من جميع قرون رأسها ، وما أخذت من ذلك فهو يكفها ، ولا يميز عنده أن تأخذ من بعض القرون وتبقى بعضا . قال ابن المنذر : يميز ما وقع عليه اسم تقصير ، وأحوط أن تأخذ من جميع القرون قدر أتملة .

السادسة - لا يجوز لأحد أن يلمس رأسه حتى يخر هديه ؛ وذلك أن سنة الذبح قبل الملاق . والأصل في ذلك قوله تعالى : (وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) . وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بدأ فقصر هديه ثم حلق بعد ذلك ؛ فمن خالف هذا تقدم الحلاق قبل التحرق فلا يخلو أن يقدمه خطأ وجهلا أو عمدا وقصدًا ؛ فإن كان الأكل فلا شيء عليه ؛ رواه ابن حبيب عن ابن القاسم ، وهو المشهور من مذهب مالك . وقال ابن الماجشون : عليه الهدى ؛ وبه قال أبو حنيفة . وإن كان الثاني فقد روى القاضي أبو الحسن أنه يجوز تقديم الخلق على التحرق ؛ وبه قال الشافعي . والظاهر من المذهب المنع ، والصحيح المحواز ؛ لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له والذبح والخلق والرتي والتقديم والتأخير فقال : " لا حرج " رواه مسلم . وخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو أن النبي

صلى الله عليه وسلم سئل عن ذبح قبل أن يحلق، أو حلق قبل أن يذبح فقال :
" لا حرج " .

السابعة - لا خلاف أن حلق الرأس في الحج نكس مندوب إليه ، وفي غير الحج جائز ؛
خلافا لمن قال : إنه مثله . ولو كان مثله ما جاز في الحج ولا غيره ، لأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن المثلة ، وقد حلق رموس بن جعفر بعد أن أتاه قبله بثلاثة أيام ، ولو لم يحز الحلق
ما حلقهم . وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه يحلق رأسه . قال ابن عبد البر : وقد أجمع
العلماء على حبس الشعرو على إباحة الحلق ، وكفى بهذا حجة والله التوفيق .

قوله تعالى : ﴿ قَمَنَ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ
أَوْ نُفْلٍ ﴾ فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ قَمَنَ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾ استدل بعض علماء الشافعية بهذه
الآية على أن المحصر في أول الآية المدو لا المرض ، وهذا لا يلزم ؛ فان معنى قوله : ﴿ قَمَنَ كَانَ
مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ حلق فدية ، أى فدية فدية ، وإن كان هذا واردا في المرض
بلا خلاف ، كان الظاهر أن أول الآية ورد فيمن ورد فيه وسطها وآخرها ، لاتساق الكلام
بعضه على بعض ، وانتظام بعضه ببعض . ورجوع الإحصار في آخر الآية إلى من غوطب
في أولها ؛ فيجب خل ذلك على ظاهره حتى يدل الدليل على الدلول عنه . وما يدل على
ما قلناه سبب نزول هذه الآية ، روى الأئمة واللفظ للثاقفطى « عن كعب بن عُمره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم رآه وقوله يتساقط على وجهه فقال : " أَيُذِيكَ مَوَاطِنُ " قال : نعم .
فأمره أن يحلق وهو بالحديبية ، ولم يبين لهم أنهم يحلقون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة ؛
فأنزل الله الفدية ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطعم ^(١) فرقا بين ستة مساكين ، أو يهدي
شاة ، أو يصوم ثلاثة أيام » . نخرجه البخارى بهذا اللفظ أيضا . فقوله : ولم يبين لهم أنهم

(١) الفرق (بالترك) : سبكال يسع ستة عشر رجلا ، ومن اثنا عشر رجلا ، أو ثلاثة أجمع عد أهل الحجاز .
وفيل : خمسة أساط ، والقط : نصف صاع ، والفرق (بالسكون) : مائة وعشرون رجلا . عن نهاية ابن الأثير .

يحملون بها، يدل على أنهم ما كانوا على يقين من حصر المدوغم؛ فإذا الموجب للفدية الخلق
للأذى والمرض، والله أعلم .

الثانية - قال الأوزاعي في المحرم يصيه أذى في راسه : إنه يميزه أن يكفر بالفدية
قبل الخلق .

قلت : فعلى هذا يكون المعنى : فمن كان منك مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من
صيام أو صدقة أو نسك إن أراد أن يحلق . ومن قدر خلقاً ففدية؛ فلا يعتدى حتى يحلق .
والله أعلم .

الثالثة - قال ابن عبد البر : كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فإنما ذكره
بشأنه، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء . وأما الصوم والإطعام فاختلفوا فيه؛ فجمهور فقهاء
المسلمين على أن الصوم ثلاثة أيام، وهو محفوظ صحيح في حديث كعب بن عُجْرة . وجاء عن
الحسن وعكرمة ونافع أنهم قالوا : الصوم في فدية الأذى عشرة أيام، والإطعام عشرة مساكين .
ولم يقل أحد بهذا من فقهاء الأمصار ولا أئمة الحديث . وقد جاء من رواية أبي الزبير عن
مجاهد عن عبد الرحمن عن كعب بن عُجْرة أنه حدثه أنه كان أهمل في ذى القعدة، وأنه قيل
رأسه فأتى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوقد تحت قدر له؛ فقال له : «كأنك يؤذيك
هوام رأسك» . فقال : أجل . قال : «أحلق وأهد هدياً» . فقال : ما أجد هدياً . قال :
«فاطعم ستة مساكين» . فقال : ما أجد . فقال : «صم ثلاثة أيام» . قال أبو عمر : كان
ظاهر هذا الحديث على الترتيب وليس كذلك، ولو صح هذا كان منتهى الاختيار أولاً فافلاً؛
وعامة الآثار عن كعب بن عُجْرة وردت بلفظ التخير، وهو نص القرآن، وعليه مضى عمل
العلماء في كل الأمصار وقوائم، وبالله التوفيق .

الرابعة - اختلف العلماء في الإطعام في فدية الأذى؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة
واصحابهم : الإطعام في ذلك مثنان مثنان بمدة النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول أبي ثور
وداود . وروى عن الثوري أنه قال في الفدية : من البر نصف صاع، ومن التمر والشعير

والريب صاع . وروى عن أبي حنيفة أيضا مثله ، جعل نصف صاع برّ عئل صاع .
قال ابن المنذر : وهذا غلط ؛ لأن في بعض أخبار كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال به :
" أن تصدق بثلاثة أصوع من تمر على ستة مساكين " . وقال أحمد بن حنبل مرة كما قال
مالك والشافعي . ومرة قال : إن أطعم برّا فقد لكل مسكين ، وإن أطعم تمرّا فنصف صاع .
الخامسة - ولا يجوز أن يندى الساكنين ويغيبهم في كفارة الأذى حتى يعطى كل
مسكين مدين مدين بمقد النبي صلى الله عليه وسلم . وبذلك قال مالك والثوري والشافعي
ومحمد بن الحسن . وقال أبو يوسف : يحزبه أن يغيبهم ويغيبهم .

السادسة - أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من حلق شعره وجزّءه وإتلافه بمحلق
أو نورة أو غير ذلك ، إلا في حالة السلة كما نصّ على ذلك القرآن . واجمعوا على وجوب الفدية
على من حلق وهو محرم بذير علة ، واختلفوا فيما على من فعل ذلك ، أو ليس أو تطيب بغير
عذر عامدا ؛ فقال مالك : بئس ما فعل ! وعليه الفدية ، وهو غير فيها . وسواء عنده العمد
في ذلك والخطأ ، لضرورة وغير ضرورة . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبو نوح :
ليس بخير إلا في الضرورة ؛ لأن الله تعالى قال : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ)
فإذا حلق رأسه عامدا أو ليس عامدا فليعذر فليس بخير وعليه دم لا غير .

السابعة - واختلفوا فيما على من فعل ذلك ناسيا ؛ فقال مالك رحمه الله : العامد والناسي
في ذلك سواء في وجوب الفدية . وهو قول أبي حنيفة والثوري والليث . وللشافعي في هذه
المسئلة قولان : أحدهما - لا فدية عليه . وهو قول داود وإسحاق . والثاني - عليه الفدية .
وأكثر العلماء يوجبون الفدية على المحرم بليس الخيط وتغطية الرأس أو بضمه ، وليس الحلقين
وتقليم الأظفار ومس الطيب وإمالة الأذى ، وكذلك إذا حلق شعر جسده أو أظفاره ، أو حلق
مواضع المحاجم . والمرأة كالرجل في ذلك ، وعليها الفدية في الكحل وإن لم يكن فيه طيب .
والرجل أن يكتمل بالاطيب فيه . وعلى المرأة الفدية إذا غطت وجهها أو لبست الثقبازين ،
(١) النورة (بضم النون) : حجر الكحل ثم غلبت على الأغلاط تضاف إليه من زودنيخ وغيره ؛ يستعمل لازالة الشعر .

والعمد والسمو والجهل في ذلك سواء ؛ وبعضهم يجعل عليهما دماً في كل شيء من ذلك .
وقال داود : لا شيء عليهما في حلق شعر الجسد .

الثامنة - واختلف العلماء في موضع الفدية المذكورة ؛ فقال عطاء : ما كان من دم
فبمكة ، وما كان من طعام أو صلبم حيث شاء ؛ ويخبر ذلك قال أصحاب الرأي . وعن الحسن
أن الدم بمكة . وقال طاووس والشافعي : الإطعام والدم لا يكونان إلا بمكة ، والصوم حيث
شاء ؛ لأن الصيام لا منعة فيه لأهل الحرم ؛ وقد قال الله سبحانه : (هَذَا بِأَلْبَحِ الْكُفَّةِ)
وقد لمساكين جبران يته . فالإطعام فيه منعة بخلاف الصيام ، والله أعلم . وقال مالك :
يفضل ذلك أين شاء ؛ وهو الصحيح من القول ، وهو قول مجاهد . والذبح هنا عند مالك نكس
وليس يهدى لص القرآن والسنة ؛ والنكس يكون حيث شاء ، والمهدي لا يكون إلا بمكة .
ومن جهة أيضا ما رواه عن يحيى بن سعيد في موطأه ، وفيه : فامر علي بن أبي طالب
رضي الله عنه برأسه - يعني رأس حسين - فحلق ثم نكس عنه بالسقياء ففحرقه بيها . قال
مالك قال يحيى بن سعيد : وكان حسين خرج مع عثمان في سفر إلى مكة . فم هذا أوضع دليل
على أن فدية الأذى جائز أن تكون بنير مكة ، وجائز عند مالك في الهدى . نحر في الحرم أن
يعطاء غير أهل الحرم ؛ لأن البنية فيه إطعام مساكين المسلمين . قال مالك : ولما جاز الصوم
أن يؤتى به بنير الحرم جاز إطعام غير أهل الحرم . ثم إن قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا)
الاية ، أوضح الدلالة على ما قلناه ؛ فانه تعالى لما قال : (فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)
لم يقل في موضع دون موضع ، فالظاهر أنه حيث ما فضل أجزاءه . وقال : « لو نكس » فسمى
ما يذبح نسكا ، وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك ولم يسمه هديا ؛ فلا يلزمنا أن
ترد قياسا على الهدى ، ولا أن نعتبره بالهدى مع ما جاء في ذلك عن علي . وأيضاً فإن النبي
صلى الله عليه وسلم لما أمر كعباً بالفدية ما كان في الحرم ؛ فصيح أن ذلك كله يكون خارج
الحرم . وقد روى عن الشافعي مثل هذا في وجه بعيد .

(١) الفيا : يقول بين مكة والمدينة ؛ قيل : هي على يومين من المدينة .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ تُسْكٍ ﴾ النِّسْك : جمع نسيكة ، وهي الذبيحة ينسكها المبدئ لله تعالى . ويجمع أيضا على نسائك . والنسك : العادة في الأصل . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتُمْ تَتَّكِنُونَ ﴾ أي متعبداتنا . وقيل : إن أصل النسك في اللغة الفصل ومنه نَسَكَ ثوبه إذا غسله . فكان المابد غسل نفسه من أدوار الذنوب بالعبادة . وقيل : النُّسْك : مبانك الفضة ، كل سبيكة منها نسيكة . فكان المابد خلص نفسه من دنس الآثام ونسكها .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ مَنَّ مَنَّمَا بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فيه ثلاث عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ ﴾ قيل : معناه بآثام من المرض . وقيل : من خوفكم من المدح المحصر ، قاله ابن عباس وقادة . وهو أشبه باللفظ إلا أن يتخيل الحروف من المرض فيكون الأمن منه ، كما تقدم . والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ مَنَّ مَنَّمَا بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . اختلف العلماء من المخاطب بهذا ؟ فقال عبدالله بن الزبير وعلقمة وإبراهيم : الآية في المحصرين دون الخلل سيلهم . وصورة التمتع عند ابن الزبير : أن يحصر الرجل حتى يفوته الحج ، ثم يصل إلى البيت فيحل بعمره ، ثم يقضى الحج من قابل ، فهذا قد تمتع بما بين العمرة إلى حج القضاء . وصورة التمتع المحصر عند غيره : أن يحصر فيحل دون عمرة ويؤثرها حتى يأتي من قابل فيعتمر في أشهر الحج ويحج من عامه . وقال ابن عباس وجماعة : الآية في المحصرين وغيرهم ممن خلى سبيله .

الثالثة - لا خلاف بين العلماء أن التمتع جائز على ما يأتي تفصيله ، وأن الإفراد جائز ، وأن القرآن جائز ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى كلاً ولم ينكره في حجته على أحد من أصحابه ، بل أجازهم ولم يرضيه منهم صلى الله عليه وسلم . وإنما اختلف العلماء فيما كان به رسول الله صلى الله عليه وسلم محرماً في حجته وفي الأفضل من ذلك ، لاختلاف الآثار الواردة في ذلك ، فقال قائلون منهم مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مفرداً ، والإفراد أفضل من الفران . قال : والمران أفضل من التمتع . وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : خرجنا

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أراد منكم أن يُبلَّ بجمع وعمرة فليقبل ومن أراد أن يُبلَّ بجمع فليبل ومن أراد أن يُبلَّ بعمرة فليبل " . قالت عائشة : فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمع ، وأهل به ناس معه ، وأهل ناس بالعمرة والحج ، وأهل ناس بعمرة ، وكنت فيمن أهل بالعمرة . رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقال بعضهم فيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وأما أنا فأهل بالحج " . وهذا نص في موضع الخلاف ، وهو حجة من قال بالإنفراد وفضله . وحكى محمد بن الحسن عن مالك أنه قال : إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين وتركوا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيها عملا به . واستحب أبو ثور الأفراد أيضا وفضله على التجمع والقرآن . وهو أحد قول الشافعي في المشهور عنه . واستحب آخرون التجمع بالعمرة إلى الحج ، قالوا : وذلك أفضل . وهو مذهب عبيد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وهو أحد قول الشافعي . قال الثوري قطني قال الشافعي : استمرت الأفراد ، والتجمع حسن لا نكرهه . احتج من فضل التجمع بما رواه مسلم عن عمران بن حصين قال : نزلت آية التمتع في كتاب الله — يعني متعة الحج — وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم ينزل آية تنسخ [آية] متعة الحج ، ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ؛ قال رجل رأيته بعد ما شاء . وروى الترمذي حشاشا فقيه بن سعيد عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك ابن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التجمع بالعمرة إلى الحج ؛ فقال الضحاك بن قيس : لا يصح ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى . فقال سعد : بئس ما قلت يا ابن أنس ! فقال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك . فقال سعد : قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه . هذا حديث صحيح . وروى ابن أبي عمير عن الزهري عن سالم قال : أتني بالالس مع ابن عمر في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام فسأله عن التجمع

بأمرة إلى الحج ، فقال ابن عمر : حسن جميل . قال : فإن أباك كان ينهى عنها . فقال :
ويقال ! فإن كان أبي ينهى عنها وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر به ، أفبقول أبي
أخذ ، أم بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ؟ قم عني . أخرجه الثارقي ، وأخرجه أبو عيسى
الترمذي من حديث صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سالم . وروى عن ليث عن طاوس
عن ابن عباس قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من نهى
عنها معاوية . حديث حسن . قال أبو عمر : حديث ليث هذا حديث منكرو ، وهو ليث بن
أبي سليم ضعيف . والمشهور عن عمر وعثمان أنهما كانا يريان عن التمتع ، وإن كان جماعة من
أهل العلم قد زعموا أن النعمة التي نهى عنها عمر وضرب عليها فسخ الحج في العمرة . فاما التمتع
بالعمرة إلى الحج فلا . وزعم من صحح نهى عمر عن التمتع أنه إنما نهى عنه لِيُتَجَمَّعَ البيت مرتين
أو أكثر في العام حتى تكثر عمارته بكثرة الزواجر له في غير الموسم ، وأراد إدخال الزفير على أهل
الحرم بدخول الناس تحفة لمسعود إبراهيم : « وَأَجَلُّ أَظْفَرَةٍ مِنَ النَّاسِ تَبْزِي إِلَى يَتِيمٍ » . وقال
آخرون : إنما نهى عنها لأنه رأى الناس مالوا إلى التمتع ليسارته وخفته ، فخشى أن يضيع
الإفراد والقرآن وهما ستان للنبي صلى الله عليه وسلم . واحتج أحد في اختياره التمتع بقوله
صلى الله عليه وسلم : « لَوْ اسْتَبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَبَرْتُ مَا سَقَتُ الْمَدَى وَبَلَغْتُهَا عَمْرَةً » .
أخرجه الأئمة . وقال آخرون : القرآن أفضل ، منهم أبو حنيفة والثوري . وبه قال المزني
قال : لأنه يكون مؤذيا للقرضين جميعا ، وهو قول إسماعيل . قال إسماعيل : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قارئا ، وهو قول علي بن أبي طالب . واحتج من استحب القرآن وفضله
بما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يواذي
العقيق يقول : « أَنَا فِي اللَّيْلَةِ أَتَى مِنْ رَبِّي فَقَالَ صَلَّى فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْتُ عَمْرَةً
فِي حِجَّةٍ » . وروى الترمذي عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« لَيْكَ بِعَمْرَةٍ وَحِجَّةٍ » . وقال : حديث حسن صحيح . قال أبو عمر : والإفراد إن شاء الله أفضل ؛
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مُفْرَدًا ، فذلك قلنا إنه أفضل . لأن الآثار أصح عنه

في إفراده صلى الله عليه وسلم، ولأن الإفراد أكثر عملاً، ثم العمرة عمل آخر. وذلك كله طاعة والأكثر منها أفضل. وقال أبو جعفر النخاس: المفرد أكثر نبياً من التسع، لإقامته على الإحرام وذلك أعظم ثوابه. والوجه في اتفاق الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أسرنا بالجمع والقرآن جاز أن يقال: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرن، كما قال جيل وعمر: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ﴾. وقال عمر بن الخطاب: رجما ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما أمر بالرجم.

قلت: الأظهر في حجة عليه السلام القرآن، وأنه كان فارنا، لحديث عمرو أنس المذكورين. وفي صحيح مسلم عن بكر عن أنس قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالجمع والعمرة معاً. قال بكر: أخذت بذلك ابن عمر فقال: لي بالجمع وحده؛ فليت أنسا خذته بقول ابن عمر، فقال أنس: ما تملكونا إلا صيانا! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليك عمرة وحجاً». وفي صحيح مسلم أيضاً عن ابن عباس قال: أهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة وأهل أصحابه بحج، فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق المدي من أصحابه، وحل بقتهم. قال بعض أهل العلم: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قارناً، ولذا كان قارناً فقد حج وأحرم، وافقت الأحاديث. وقال النخاس: ومن أحسن ما قيل في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة؛ فقال من رآه: تمتع ثم أهل بجمعة. فقال من رآه: أفرد ثم قال: «ليك بجمعة وعمرة». فقال من سمعه: قرن. فافقت الأحاديث. والدليل على هذا أنه لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أفردت الحج ولا تمتع. وضح عنه أنه قال: «قرنت» كما رواه النسائي عن علي أنه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: «كيف صمتت» قلت: أهملت بإهلاكك. قال: «فإني صمت المدي وقرنت». قال. وقال صلى الله عليه وسلم لأصحابه: «لو استقبلت من أمرى ما استبدت لقطعت كما قطعتم ولكنني صمت المدي وقرنت». وثبت عن حفصة قالت قلت: يا رسول الله، ما بال الناس

قد حلوا من عمرتهم ولم تحلل أنت ؟ قال : " إني لبنت رأسي وسقت هدي فلا أهل حتى اتحر " . وهذا بين أنه كان قارنا لأنه لو كان متمتا أو مفردا لم يتمتع من نحر الهدى .

قلت : ما ذكره النحاس أنه لم يروا أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أفردت الحج فقد تقدم من رواية عائشة أنه قال : " وأما أنا فأهل بالحج " . وهذا معناه : فأنا أفرد الحج . إلا أنه يحتمل أن يكون قد أحرم بالعمرة ؛ ثم قال : فأنا أهل بالحج . وبما بين هذا ما رواه مسلم عن ابن عمر ، وفيه : وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج . فلم يبق في قوله : " فأنا أهل بالحج " دليل على الأفراد . وبقوله عليه السلام : " إني قرنت " . وقول أنس خادمه أنه سمعه يقول : " ليك بحجة وعمرة معا " نص صريح في القرآن لا يحتمل التأويل . وروى الثاقفي عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : إننا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة ، لأنه علم أنه ليس بمحاج بعدها .

الراية - وإذا مضى القول في الإفراد والتثنية والقران وأن كل ذلك جائز بإجماع ، فاتجه بالعمرة إلى الحج عند العلماء على أربعة أوجه ؛ منها وجه واحد مجتمع عليه ، والثلاثة مختلف فيها . فأما الوجه المجتمع عليه فهو التمتع المراد بقول الله جل وعز : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وذلك أن يحرم الرجل بعمرة في أشهر الحج - على ما يأتي بيانها - وأن يكون من أهل الآفاق ، وقدم مكة ففرغ منها ثم أقام حلالا بحكة إلى أن أنشأ الحج منها في عامه ذلك قبل رجوعه إلى بلده أو قبل خروجه إلى ميقات أهل ناحيته ؛ فإذا فعل ذلك كان متمتا وعليه ما أوجب الله على التمتع ، وذلك ما استيسر من الهدى ، يذبحه ويعطيه لساكين يمي أو بحكة ، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام ، وسبعة إذا رجع إلى بلده - على ما يأتي - وليس له صيام يوم التحري بإجماع المسلمين . واختلف في صيام أيام التشريق على ما يأتي . فهذا إجماع أهل العلم قديما وحديثا في المنعة ، ورابطها ثمانية شروط : الأول - أن يجمع بين الحج والعمرة . الثاني - في سفر واحد . الثالث - في عام واحد . الرابع - في أشهر

الحج . الخامس - تقديم العمرة . السادس - ألا يرجعها، بل يكون إحرام الحج بعد التبراع من العمرة . السابع - أن تكون العمرة والحج عن شخص واحد . الثامن - أن يكون من غير أهل مكة . وتأمل هذه الشروط فيما وصفنا من حكم التمتع مجلدا .

والوجه الثاني من وجوه التمتع بالعمرة إلى الحج : القرآن، وهو أن يجمع بينهما في إحرام واحد فيلبيهما جميعا في أشهر الحج أو غيرها؛ يقول ليك بحجة وعمرة معا . فإذا قدم مكة طاف بحجته وعمرته طوافا واحدا وسعى سعيًا واحدا عند من رأى ذلك، وهم مالك والثاقبي وأصحابهما وإسحاق وأبو نور، وهو مذهب عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعطاء بن أبي رباح والحسن وبجاهد وطاوس؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فأهلنا بعمرة، الحديث . ونبه : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا . أخرجه البخاري . وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة يوم التفرغ لم تكن طافتي بالبيت وحاضتي : " يَمْلِكُ طَوَافُكَ لِحَبْلِكَ وَعِمْرَتُكَ " في رواية : " يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّغَا وَالْمَزَوَةِ عَنْ حَبْلِكَ وَعِمْرَتُكَ " . أخرجه مسلم - أو طاف طوافين وسعى سعيين عند من رأى ذلك، وهو أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى . وروى عن علي وابن مسعود، وبه قال الشعبي وجابر بن زيد . واحتجوا بأحاديث عن علي عليه السلام أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف لما طوافين وسعى لما سعيين، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . أخرجهما التارخطلي في سنة وضعفها كلها . وإنما جعل القرآن من باب التمتع، لأن التارخ يتبع بترك التَّصَبُّبِ في السفر إلى العمرة مرة وإلى الحج أخرى، ويتبع بجمعهما، ولم يحرم لكل واحدة من ميقاته، وضم الحج إلى العمرة؛ فدخل تحت قول الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وهذا وجه من التمتع لا خلاف بين العلماء في جوازه . وأهل المدينة لا يميزون الجمع بين العمرة والحج إلا بضياع الهدى، وهو عندهم بدنة لا يجوز دونها، وما يدل على أن القرآن تمتع قول ابن عمر : إنما جعل

(١) يوم النحر (فتح الثوب ونسكت الهاء، وضحا) : اليوم الذي ينحر (يزل) الناس فيه من منى .

القرآن لأهل الآفاق ، وتلا قول الله جل وعز : **ذَٰلِكَ لِمَنِ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** فمن كان من حاضري المسجد الحرام وتمتع أو قرن لم يكن عليه دم قرآن ولا تمتع . قال مالك : **وإجمعت أن مكياً قرن** ، فإن فعل لم يكن عليه هدى ولا صيام . وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في ذلك . وقال عبد الملك بن الماجشون : **إذا قرن المكى الحج مع العمرة كان عليه دم القران من أجل أن الله إنما أسقط عن أهل مكة التمتع والصيام في التمتع** .

الوجه الثالث من التمتع هو الذي توعده عليه عمر بن الخطاب وقال : **تمتعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنهى عنهما وأعاقب عليهما : متعة النساء ومتعة الحج** . وقد تنازع العلماء في جواز هذا بعد هلم جرا ، وذلك أن يحرم الرجل بالحج حتى إذا دخل مكة فسخ حجه في عمرة ، ثم حل وأقام حلالاً حتى يبل بالحج يوم التروية . فهذا هو الوجه الذي تواردت به الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيه أنه أمر الصحابة في حجه من لم يكن معه هدى ولم يسقه وقد كان أحرم بالحج أن يعملها عمرة . وقد أجمع العلماء على تصحيح الآثار بذلك عنه صلى الله عليه وسلم ولم يدعوا شيئا منها ؛ إلا أنهم اختلفوا في القول بها والعمل لعل ؛ بجمهورهم على ترك العمل بها ؛ لأنها عندهم بخصوص حصص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجه تلك . قال أبو ذر : **كانت المتعة لنا في الحج خاصة** . أخرجه مسلم . وفي رواية عنه قال : **« لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة ، يعني متعة النساء ومتعة الحج »** . والعللة في الخصوصية وجه الفائدة فيها ما قاله ابن عباس رضي الله عنه قال : **« كانوا يرون أن العمرة**

- (١) كذا في الأصل . وفي المتن الباقي بحث طويل في هذه المسألة ، فارجع إليه . (٢) يوم التروية ؛ يوم قبل يوم عمرة ، وهو الثامن من ذي الحجة ؛ سمى به لأن الججاج يرتقون فيه من الماء ، ويتوضئون إلى الله ولا ماء بها . (٣) التفسير في كانوا يعود إلى الجاهلية . وقوله : **ويحيطون الحرم صفوا** . المراد الإخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يسون الحرم صفوا ويحلقونه ، ويتوضئون الحرم ، أي يؤمنون تحريمه إلى ما بعد صفركم ثلاثا يتوال عليهم ثلاثة أشهر تحريمه فتيقظ عليهم أمورهم من العادة وغيرها . والدير : المرح الذي يحصل في ظهر الإبل من اصطلاك الأتقاب ؛ قائما كانت تدبر بالسر عليها الحج . وذا الأثر : أي درس وأمضى ، والمراد أثر الإبل ونفطها في سريها ، عفا أزد : لم يزل مرور الأيام . وقال الخطابي : المراد أثر الدير . وهذه الألفاظ قرأ كلها ساكنة الآخرة يوقف عليها ؛ لأن مرادهم الحج . فمن شرح التروية لتصحيح مسلم .

في أشهر الحج من أبحر الفجور في الأرض ويعملون المحرم صغراً ويقولون : إنا رأنا البعير ، وعفا
 الآخر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر . تقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة^(١)
 مهتين بالبحر ، فامرهم أن يعملوها عمرة ، فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله ، أي الحِلِّ^(٢) قال :
 ”الحِلُّ كله“ . أخرجه مسلم . وفي المستند الصحيح لأبي حاتم عن ابن عباس قال : وافقه ما أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فإن هذا
 الحِلَّ من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون : إنا عفا الوبر ورأى القبر وانسلخ صفر ، حلت
 العمرة لمن اعتمر . فقد كانوا يحزمون العمرة حتى ينسلخ ذو الحجة ، فأمروا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عائشة ألا يبتغض ذلك من قولهم . قبي هذا دليل على أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إنما فسخ الحج في العمرة ليرجم أن العمرة في أشهر الحج لا بأس بها . وكان ذلك له ولبن معه
 خاصة ، لأن الله عز وجل قد أمر بإتمام الحج والعمرة كل من دخل فيها أمراً مطلقاً ، ولا يجب
 أن يخالف ظاهر كتاب الله إلا إلى مالا إشكال فيه من كتاب ناسخ أو مسنة مينة . واحتجوا
 بما ذكرناه عن أبي ذر ومحدث الحارث بن بلال عن أبيه قال قلنا : يا رسول الله ، فسخ الحج
 لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قال : ”بل لنا خاصة“ . وعلى هذا جماعة فقهاء الجواز والعراق
 والشام ، إلا شيء يروى عن ابن عباس والحسن والسدي ، وبه قال أحمد بن حنبل . قال أحمد :
 لا أرذ تلك الآثار الواردة المتواترة الصباح في فسخ الحج في العمرة بمحدث الحارث بن بلال
 عن أبيه وبقول أبي ذر . قال : ولم يجمعوا على ما قال أبو ذر ، ولو اجتمعوا كان حجة ، قال : وقد
 خالف ابن عباس أبا ذر ولم يعمل به خصوصاً . واحتج أحمد بالحديث الصحيح : حديث جابر
 الطويل في الحج ، وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ”لو أني استقبلت من أمري
 ما استدبرت لم أسئ الحدي وجمعتها عمرة“ فقام سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُثَيْمٍ فقال : يا رسول الله ،
 ألعابت هذا أم لأيد ؟ فتبكت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى وقال :
 ”دخلت العمرة في الحج مرتين لا بل لأيد أيد“ . لفظ مسلم . وإلى هذا وافقه أعلم مال البخاري^(٣)

(١) ذى صبيحة رابعة من ذى الحجة .

بالإبرام حتى بالجماع ، لمحل خاص .

(٢) قوله : أي الحِل . أي هل هو الحِل العام لكل ما حرم

(٣) قوله : مرتين . أي قاله مرتين .

حيث ترجم « باب من لبى بالجمعة وسماء » وفاق حديث جابر بن عبد الله : فقدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول : إليك بالجمعة فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعلناها عمرة ، وقال قوم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإحلال كان على وجه آخر . وذكر مجاهد ذلك الوجه ، وهو أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يفرضوا الحج أولا ، بل أمرهم أن يتولوا مطلقا وينتظروا ما يؤمرون به ، وكذلك أهل علي بائمين . وكذلك كان إحرام النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدل عليه قوله عليه السلام : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة » فكانه نخرج ينتظر ما يؤمر به ويأمر أصحابه بذلك ، ويدل على ذلك قوله عليه السلام : « أفاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك » وقال قل حجة في عمرة .

والوجه الرابع من المنفعة - منة المحصر ومن صد عن البيت ؛ ذكر يعقوب بن شبة قال حدثنا أبو سامة التيمي عن حنثا وهيب حدثنا إسماعيل بن سويد قال سمعت عبد الله بن الزبير وهو يخطب يقول : أيها الناس ، إنه والله ليس التمتع بالعمرة إلى الحج كما تصنعون ، ولكن التمتع أن يخرج الرجل حاجا فيحلبه عذرا أو أمر يعذبه حتى تذهب أيام الحج ، فيأتي البيت فيطوف ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم يتمتع بحجته إلى العام المقبل ثم يسعى ويسعى . وقد مضى القول في حكم المحصر وما للملءاء في ذلك ميئا والمحمد لله .

فكان من مذهبه أن المحصر لا يحل ولكنه يبقى على إحرامه حتى يذبح عنه الهدي يوم النحر ، ثم يحلق ويبقى على إحرامه حتى يقدم مكة فيتحلل من حجه بعمل عمرة . والذي ذكره ابن الزبير خلاف عموم قوله تعالى : « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَلَا اسْتِيسَارَ مِنَ الْهَدْيِ » بعد قوله : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » ولم يفصل في حكم الإحصار بين الحج والعمرة ، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حين أحصروا بالمدينة حلوا وحل ، وأمرهم بالإحلال .

واختلف الملءاء أيضا لم يسمى التمتع تمتعا ؛ فقال ابن القاسم : لأنه تمتع بكل ما لا يحوز الحرم فعلة من وقت حله في العمرة إلى وقت إنشائه الحج . وقال غيره :

سعى محتما لانه تمتع بإسقاط أحد السفارين . وذلك أن حق العمرة أن تقصد بغيره ،
وحق الحج كذلك ؛ فلما تمتع بإسقاط أحدهما ألزمه الله هديا ؛ كالقارن الذي يجمع بين الحج
والعمرة في سفر واحد ، والوجه الأول أعم ؛ فانه يمتنع بكل ما يجوز فخلد أن يفعله ، وسقط
عنه السفر لنجته من بلده ، وسقط عنه الإحرام من مبقاته في الحج . وهذا هو الوجه الذي كرهه
عمر وابن سمود ، وقالوا أو قال أحدهما ؛ يأتي أحدكم ميتا وذكره بقطر متيا . وقد أجمع
المسلمون على جواز هذا . وقد قال جماعة من العلماء : إنما كرهه عمر لانه أحب أن يزار
البيت في العام مرتين : مرة في الحج ، ومرة في العمرة . ورأى الأفراد أفضل ؛ فكان يامر به
ويبل إليه وينهى عن غيره استحيابا ؛ ولذلك قال : انفصلوا بين محكم وعمرنكم ، فانه أنتم الحج
أحدكم [وأتم] لعمرة أن يستمر في غير أشهر الحج .

الخامسة - اختلف العلماء في من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع الى بلده ومثله ثم حج
من عامه ؛ فقال الجمهور من العلماء : ليس بمنع ولا هدى عليه ولا صيام . وقال الحسن
البصري : هو تمتع وإن رجع الى أهله ، حج أولم يحج . قال لانه كان يقال : عمرة
في أشهر الحج تمتع . رواه هشيم عن يونس عن الحسن . وقد روى عن يونس عن الحسن
ليس عليه هدى . والصحيح القول الأول ، هكنا ذكر أبو عمر حج أولم يحج ولم يذكر
ابن المنذر . قال ابن المنذر : وحجته ظاهر الكتاب قوله عز وجل : **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ**
إِلَى الْحَجِّ . ولم يستثن راجعا الى أهله وغير راجع ، ولو كان لله جل ثناؤه في ذلك مراد ليقته
في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد روى عن سعيد بن المسيب مثل قول
الحسن . قال أبو عمر : وقد روى عن الحسن أيضا في هذا الباب قول لم يأت عليه أيضا
ولا ذهب اليه أحد من أهل العلم . وذلك أنه قال : من أعتمر بعد يوم التحرى تمتع .
وقد روى عن طلوس قولان هما أشد شذونا مما ذكرنا عن الحسن ، أحدهما : أن من
أعتمر في غير أشهر الحج ، ثم أقام حتى دخل وقت الحج ، ثم حج من عامه أنه تمتع . هذا لم يقل به
أحد من العلماء فيه ، ولا ذهب اليه أحد من فقهاء الأصهار ، وذلك - والله أعلم -

أن شهر الحج أحق بالعمرة ؛ لأن العمرة جائزة في السنة كلها ، والحج إنما موضعه شهر معلومة ، فإذا جعل أحد العمرة في أشهر الحج فقد جعلها في موضع كان الحج أولى به ، إلا أن الله تعالى قد رخص في كتابه وعلى لسان رسوله في عمل العمرة في أشهر الحج للتمتع وللقارن ولين شاء أن يفردها ، برحمة منه ، وجعل منها ما استيسر من الهدى . والوجه الآخر قاله في المكي إذا تمتع من مصر من الأمصار فبها الهدى ، وهذا لم يُسنَّ عليه ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿ ذَلِكِ لِيَنبَأَ لِمَ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . والتمتع الجائز عند جماعة العلماء ما أوصفتها بالشرائط التي ذكرناها وبالله توفيقنا .

السادسة - أجمع العلماء على أن رجلا من غير أهل مكة لو قدم مكة معتمرا في أشهر الحج عازما على الإقامة بها ثم أنشأ الحج من عامه لحج أنه تمتع ، عليه ما على للتمتع . وأجمعوا في المكي يحج من وراء الميقات محرمًا بعمرة ، ثم ينشئ الحج من مكة وأهله بمكة ولم يسكن سواها أنه لادم عليه . وكذلك إذا سكن غيرها وسكنها وكان له فيها أهل وفي غيرها . وأجمعوا على أنه إن انتقل من مكة بأهله ثم قدمها في أشهر الحج معتمرا فأقام بها حتى حج من عامه أنه تمتع .

السابعة - وافق مالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري وأبو ثور على أن المتمتع يطوف لعمرة بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ، وعليه بعد أيضا طواف التيمم بحجه وسعى بين الصفا والمروة . وروى عن عطاء وطاوس أنه يكفي سعي واحد بين الصفا والمروة . والأقول المشهور ، وهو الذي عليه الجمهور ، وأما طواف القارن فقد شككنا .

الثامنة - واختلفوا فيما أنشأ عمره في غير أشهر الحج ثم عمل لها في أشهر الحج ؛ فقال مالك : عمرته في الشهر الذي حل فيه . يريد إن كان حل منها في غير أشهر الحج فليس بتمتع . وإن كان حل منها في أشهر الحج فهو تمتع إن حج من عامه . وقال الشافعي : إذا طاف بالبيت في الأشهر الحرم بالعمرة فهو تمتع إن حج من عامه . وذلك أن العمرة إنما تكمل بالطواف بالبيت ، وإنما ينظر إلى كمالها . وهو قول الحسن البصري والحكم بن عيينة وابن شبرمة وسفيان الثوري .

وقال قتادة وأحمد وإسحاق : عمرته للشهر الذي أهل فيه . وروى معنى ذلك عن جابر بن عبد الله . وقال طائوس : عمرته للشهر الذي يدخل فيه الحرم . وقال أصحاب الرأي : إن طاف لما ثلاثة أشواط في رمضان، وأربعة أشواط في شوال فحج من عامه أنه متمتع . وإن طاف في رمضان أربعة أشواط، وفي شوال ثلاثة أشواط لم يكن متمتعا . وقال أبو ثور : إذا دخل في العمرة في غير أشهر الحج فسواء طاف لما في رمضان أو في شوال لا يكون بهذه العمرة متمتعا . وهو معنى قول أحمد وإسحاق : عمرته للشهر الذي أهل فيه .

التاسعة - أجمع أهل العلم على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن يدخل عليها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت، ويكون قارنا بذلك، يلزمه ما يلزم القارن الذي أنشأ الحج والعمرة معا . واختلفوا في إدخال الحج على العمرة بعد أن انتحط الطواف؛ فقال مالك : يلزمه ذلك ويصير قارنا ما لم يتم طوافه . وروى مثله عن أبي حنيفة، والمشهور عنه أنه لا يجوز إلا قبل الأخذ في الطواف، وقد قيل : له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يركع ركعتي الطواف . وكل ذلك قول مالك وأصحابه . فإذا طاف المتمتع شوطا واحدا لعمرة ثم أحرم بالحج صار قارنا، وسقط عنه ما في عمرته ولزمه دم القران . وكذلك من أحرم بالحج في أضعاف طوافه أو بعد فراغه منه قبل ركوعه . وقال بعضهم : له أن يدخل الحج على العمرة ما لم يكمل السعي بين الصفا والمروة . قال أبو عمر : وهذا كله شذوذ عند أهل العلم . وقال أشهب : إذا طاف لعمرة شوطا واحدا لم يلزمه الإحرام به ولم يكن قارنا، ومضى على عمرته حتى يتنحط ثم يحرم بالحج . وهذا قول الشافعي وعطاء، وبه قال أبو ثور .

العاشر - واختلفوا في إدخال العمرة على الحج؛ فقال مالك وأبو ثور وإسحاق : لا تدخل العمرة على الحج، ومن أضاف العمرة إلى الحج فقصت العمرة بشيء . قاله مالك، وهو أحد قولي الشافعي، وهو المشهور عنه بمصر . وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في القديم : يصير قارنا، ويكون عليه ما على القارن ما لم يطف لجمته شوطا واحدا، فإن طاف لم يلزمه؛ لأنه قد عمل في الحج . قال ابن المنذر : ويقول مالك أقول في هذه المسألة .

الجدية عشرة - قال مالك : من أهدى هديا للعمرة وهو متمتع لم يحزه ذلك ، وعنه
 هدير آخر لنته ؛ لأنه إنما يصير متمتعا إذا أنشأ الحج بعد أن حل من عمرته ، وحديث يجب عليه
 الهدى . وقال أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق : لا ينحر هديه إلا يوم النحر . وقال أحمد : إن
 قدم المتمتع قبل المشرك طواف وسمى ونحر هديه . وإن قدم في المشرك ينحر إلا يوم النحر .
 وقاله عطاء . وقال الشافعي : يحل من عمرته إذا طاف وسمى ، ساق هديا أول يسقه .

الثانية عشرة - واختلف مالك والشافعي في المتمتع يموت ، فقال الشافعي : إذا أحرم
 بالحج وجب عليه دم التمتع إذا كان واجداً لذلك . حكاه الرضائي عنه . وروى ابن وهب
 عن مالك أنه سئل عن المتمتع يموت بعد ما يحرم بالحج برفة أو غيرها ، أترى عليه هديا ؟
 قال : من مات من أولئك قبل أن يرى حجرة العقبة فلا أرى عليه هديا . ومن رى الحجرة ثم
 مات قبله الهدى . قيل له : من رأس المال أو من الثلث ؟ قال : بل من رأس المال .
 الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قد تقدم الكلام فيه .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ الى قوله : ﴿ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾
 فيه عشر مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ يعني الهدى ، إما لعدم المال أو لعدم الحيوان .
 صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى بلده . والثلاثة الأيام في الحج آخرها يوم عرفة . هذا
 قول طاوس . وروى عن الشعبي وعطاء ومجاهد والحسن البصري والبخاري وسعيد بن جبير
 وعلقمة وعمرو بن دينار وأصحاب الرأي ، حكاه ابن المنذر . وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة
 بصومها في إحرامه بالعمرة ، لأنه أحد إحرام التمتع ، فجاز صوم الأيام فيه لإحرامه بالحج . وقال
 أبو حنيفة أيضا وأصحابه : يصوم قبل يوم التروية يوما ، ويوم التروية ويوم عرفة . وقال
 ابن عباس ومالك بن أنس : أنه أن يصومها منذ يحرم بالحج الى يوم النحر ، لأن الله تعالى قال :
 ﴿ نَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ فلما صامها في العمرة فقد أتاه قبل وقته فلم يحزه . وقال
 الشافعي وأحمد بن حنبل : يصومهن ما بين أن يهل بالحج الى يوم عرفة . وهو قول ابن عمر .

وعائنة، وروى هذا عن مالك، وهو مقتضى قوله في موطأه؛ ليكون يوم عرفة مفطرا؛
فذلك أتبع السنة، وأقوى على العبادة. وسيأتي. وعن أحمد أيضا جاز أن يصوم الثلاثة قبل أن
يحرم. وقال الثوري والأوزاعي: يصومون من أول أيام العشر. وبه قال عطية. وقال
عروة: يصومها ما دام بمكة في أيام منى، وقاله أيضا مالك وجماعة من أهل المدينة.

وأيام منى هي أيام التشريق الثلاثة التي على يوم النحر. روى مالك في الموطأ عن عائنة
أم المؤمنين أنها كانت تقول: «الصيام لمن تتج بالعمرة إلى الحج لمن لم يجد هديا ما بين أن يبل
بالج إلى يوم عرفة، فإن لم يصم صام أيام منى». وهذا اللفظ يقتضى صحة الصوم من وقت
يحرم بالج للمنتع إلى يوم عرفة، وإن ذلك مبدا، إما لأنه وقت الأداء وما بعد ذلك من أيام
منى وقت القضاء، على ما يقوله أصحاب الشافعي. وإما لأن في تقديم الصيام قبل يوم النحر
إبراء للذمة، وذلك ما مر به. والأظهر من المذهب أنها على وجه الأداء، وإن كان الصوم
قبلها أفضل؛ كوقت الصلاة الذي فيه سعة للأداء وإن كان أوله أفضل من آخره. وهذا هو
الصحيح وأنها أدله لا قضاء؛ فإن قوله: أيام في الحج. يحتمل أن يريد موضع الحج، ويحتمل
أن يريد أيام الحج؛ فإن كان المراد أيام الحج فهذا القول صحيح؛ لأن آخر أيام الحج يوم النحر؛
ويحتمل أن يكون آخر أيام الحج أيام الرى؛ لأن الرى عمل من عمل الحج خالصا وإن لم يكن من
أركانها. وإن كان المراد موضع الحج صامه ما دام بمكة في أيام منى؛ كما قال عروة، وقوى
جدا. وقد قال قوم: له أن يؤخرها ابتداء إلى أيام التشريق، لأنه لا يجب عليه الصيام
إلا بالأيام الهدى يوم النحر. فإن قيل وهي:

الثانية - فقد ذهب جماعة من أهل المدينة والشافعي في الجديد وعليه أكثر أصحابه
إلى أنه لا يجوز صوم أيام التشريق انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام أيام منى؛
فيل له: إن ثبت انتهى فهو عام يختص منه المتمتع بما ثبت في البخاري أن عائنة كانت
تصومها. وعن ابن عمر وعائنة قالا: لم يرخس في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد
الهدى. وقال الذارقطني: إسناده صحيح، ورواه مرفوعا عن ابن عمر وعائنة من طرق ثلاثة

صَحَفَهَا . وإنما رخص في صومها لأنه لم يبق من أيامه إلا بقدرها، وبذلك يتحقق وجوب الصوم لعدم الهدى . قال ابن المنذر : وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه قال : إذا فاته الصوم صام بعد أيام التشريق، وقاله الحسن وعطاء . قال ابن المنذر : وكذلك تقول . وقالت طائفة : إذا فاته الصوم في الشهر لم يحزه إلا الهدى . روى ذلك عن ابن عباس وسعيد ابن جبير وطاوس ومجاهد، وحكاه أبو عمر عن أبي حنيفة وأصحابه عنه فأمله .

الثالثة - أجمع العلماء على أن الصوم لا سبيل للتمتع إليه إذا كان يحسد الهدى ، واختلفوا فيه إذا كان غير واجد للهدى فصام ثم وجد الهدى قبل إكمال صومه ، فذكر ابن وهب عن مالك قال : إذا دخل في الصوم ثم وجد هدياً فأحب إلى أن يهدي ، فإن لم يفعل أجزأه الصيام . وقال الشافعي : يضي في صومه وهو فرضه . وكذلك قال أبو ثور، وهو قول الحسن وقتادة، واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : إذا أيسر في اليوم الثالث من صومه بطل الصوم ووجب عليه الهدى . وإن صام ثلاثة أيام في الحج ثم أيسر كان له أن يصوم السبعة الأيام لا يرجع إلى الهدى ، وبه قال الثوري وابن أبي نعيم وحماد .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةً ﴾ قراءة الجمهور بالخفض على المطف . وقرا زيد ابن علي « سبعة » بالنصب ، على معنى وصوموا سبعة .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ يعني إلى بلادكم . قاله ابن عمر وقتادة والربيع ومجاهد وعطاء، وقاله مالك في كتاب محمد، وبه قال الشافعي . قال قتادة والربيع : هذه رخصة من الله تعالى ، فلا يجب على أحد صوم السبعة إلا إذا وصل وطنه ، إلا أن يشتد أحد ، كما يفعل من يصوم في السفر في رمضان . وقال أحمد وإسحاق : يحزه الصوم في الطريق . وروى عن مجاهد وعطاء . قال مجاهد : إن شاء صامها في الطريق ، إنما هي رخصة . وكذلك قال شكرمة والحسن . والتقدير عند بعض أهل اللغة : إذا رجعت من الحج ، أي إذا رجعت إلى ما كنتم عليه قبل الإحرام من الحل . وقال مالك في الكلب : إذا رجع من منى فلا بأس

أن يصوم . قال ابن العربي : « إن كان تخفيفا ورخصة فيجوز تقديم الرخص وترك الزق^(١) فيها الى الزمعة إجماعا . وإن كان ذلك توقفا فليس فيه نص ، ولا ظاهر أنه أراد اللاد ، وأنها المراد في الأغلب^(٢) » .

قلت : بل فيه ظاهر يقرب الى النص ، بينه ما رواه مسلم عن ابن عمر قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى ، فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج ؛ فكان من الناس من اهل فساق الهدى ، ومنهم من لم يبد ؛ فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : « من كان منكم أهدى فلا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطئ بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلق ثم ليحل بالحج وليهد فين لم يعد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » الحديث . وهذا كالتص في أنه لا يجوز صوم السبعة الأيام إلا في أهله وبلده . والله أعلم . وكذا قال البخاري في حديث ابن عباس : ثم امرنا عشية التروية أن نهل بالحج فافنا فرغنا من المناسك جثنا فطفتا بالبيت وبالصفا والمروة وقد تم حجتنا وعلينا الهدى ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ قَدْ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ قَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ . الى أمصاركم . الحديث ، وساق . قال النحاس : وكان هذا إجماعا .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ قال : كل يكمل مثل نصريصمر ، وكل يكمل مثل عظم يعظم ، وكل يكمل مثل حيد يحميد ، ثلاث لغات . واختلفوا في معنى قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ ﴾ وقد علم أنها عشرة ؛ قال الزجاج : لما جاز أن يتوهم متوهم التخمين ثلاثة أيام في الحج أو سبعة اذا رجع بدلا منها ؛ لأنه لم يقل وسبعة أخرى أزيل فك بالجملة

(١) كما في أحكام القرآن لابن العربي . وفي الأصل : « بدل » .

(٢) عبارة ابن العربي : « ... ولا ظاهر أنه أراد اللاد ، وإنما المراد في الأغلب والأغلبية آفة الحج » .

من قوله « تلك عشرة » ثم قال : « كاملة » . وقال لحسن : كاملة في الثواب كمن أهدى .
وقيل : كاملة في البذل عن الهدى ، يعني العشرة كلها بدل عن الهدى . وقيل : كاملة في الثواب
كمن لم يتجمع . وقيل : لفظها لفظ الإخبار ومعناها الأمر ، أى أكلوها فذلك فرضها . وقال
المبرد : عشرة دلالة على انقضاء العدد ، ثلاثونهم متوهم أنه قد بقي منه شيء ، بعد ذكر السبعة .

وقيل : هو توكيد ، كما نقول : كتبت بيدي . ومنه قول الشاعر :

ثلاث واثنتان فهن خمس * وسادسة تميل إلى شحامي

بقوله : خمس ، تأكيد . ومنه قول الآخر :

ثلاث بالنداء فذاك حسي * وست حين يدركني العشاء

فذاك تسعة في اليوم ربي * وشرب المسرة فوق الرى داء

وقوله : « كاملة » ، تأكيد آخر ، فيه زيادة توصية بصيامها وأن لا ينقص من عددتها ، كما
يقول لمن تأمره بأمر ذي بال : الله الله لا تقصر .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ أى إنما يجب
أنه لا يتجمع عن الغريب الذي ليس من حاضري المسجد الحرام . خرج البخاري « عن ابن عباس
أنه سئل : منعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع وأهلها ، فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة
إلا من قلده الهدى » . طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمُرُوَّةِ وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا الثَّيَابَ . وقال :
« من قلده الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ محله » . ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا
فرغنا من المناسك جئنا فطقتنا بالبيت وبالصفا والمروة فقدمت حجنا وأهليا الهدى ، كما قال الله
تعالى : فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم . إلى أمصاركم ،
الشاة تجزى . فاجتمعوا بسكن في عام من الحج والعمرة ، فإن الله أنزله في كتابه وستة نيه صلى
الله عليه وسلم وأباه للناس غير أهل مكة ، قال الله عز وجل . ذلك لمن لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام . وأشهر الحج التي ذكر الله عز وجل : شوال وذو القعدة وذو الحجة ،

ثم تمتع في هذه لأشهر عليه و زمت إجماع ونسوي نصمي .
والجدال المرء

الثامنة - اللام في قوله «لَمَسَ» بمعنى على، أي وجوب الدم على من لم يكن من أهل مكة بكفوله عليه السلام : «شترطى لهم الولاء» . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ عَلَيْهَا ﴾ أي فعلها . وذلك إشارة إلى التمتع والقرآن للغريب عند أبي حنيفة وأصحابه ، لا تمتع ولا قرآن لحاضري المسجد الحرام عذمه . ومن فعل ذلك كان عليه دم جاية لا يأكل منه ، لأنه ليس دم تمتع . وقال الشافعي : لم تمتع وقرآن . والإشارة ترجع إلى الهدى والمصباح . فلا هدى ولا صيام عليهم . وفرق عبد الملك بن الماحشون بين التمتع والقرآن ، فأوجب الدم في لقرآن وأسقطه في التمتع . على ما تقدم عنه .

التاسعة - واختلف الناس في حاضري المسجد الحرام - بعد الإجماع على أن أهل مكة وما اتصل بها من حاضريه . وقال الطبري : بعد الإجماع على أهل الحرم . قال ابن عطية : وليس كما قال - فقال بعض العلماء : من كان يجب عليه الجمعة فهو حضري ، ومن كان أبعد من ذلك فهو بدوي ، فجعل النقطة من الحضارة والبدواة . وقال مالك وأصحابه : هم أهل مكة وما اتصل بها خاصة . وعند أبي حنيفة وأصحابه : هم أهل المواقيت ومن وراءها من كل ناحية ؛ فمن كان من أهل المواقيت أو من أهل ما وراءها فهم من حاضري المسجد الحرام . وقال الشافعي وأصحابه : هم من لا يلزمه قصر الصلاة من موضعه إلى مكة ، وفكأقرب المواقيت . وعلى هذه الأقوال مذاهب السلف في تأويل الآية .

العاثرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا اللَّهَ ﴾ أي فيها فرضه عليكم . وقيل : هو أمر بالتقوى على العموم ، وتغذبرس شدة عقابه .

قوله تعالى - ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ﴾
أربع عشرة مسألة

الأولى - قوله تعالى : ﴿ اَشْهُجْ اَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ ﴾ لما ذكر الحج والعمرة مبعضه وتعالى في قوله : ﴿ وَاتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ بين اختلافهما في الوقت ، بجميع السنة وقت الإحرام بالعمرة ، ووقت العمرة . وأما الحج فيقع في السنة مرة ، فلا يكون في غير هذه الأشهر . والحج أشهر معلومات ، ابتداء وحبر ، وفي الكلام حذف تقديره : أشهر الحج أشهر ، أو وقت الحج أشهر ، أو وقت عمل الحج أشهر . وقيل : التقدير الحج في أشهر . ويلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر ، ولم يقرأ أحد بنصبها ، إلا أنه يجوز في الكلام النصب على أنه ظرف . قال الفراء : الأشهر رفع ، لأن معناه وقت الحج أشهر معلومات . قال الفراء : وسمعت الكسائي يقول : إنما الصيف شهران ، وإنما الطيلسان ثلاثة أشهر . أراد وقت الصيف ، ووقت الباش الطيلسان ، فحذف .

الثانية - واختلف في الأشهر المعلومات ؛ فقال ابن مسعود وابن عمر وعطاء والزبير وبجاءه والزهرى : أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كله . وقال ابن عباس والسدي والشعبي والنخعي : هي شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة . وروى عن ابن مسعود ، وقاله ابن الزبير . والقولان مرويان عن مالك . حكى الأخير ابن حبيب ، والأول ابن المنذر . وفائدة الفرق تعالى الدم ؛ فن قال : إن ذا الحجة كله من أشهر الحج لم يرتدأ فيها يقع من الأعمال بعد يوم النحر ، لأنها في أشهر الحج . وعلى القول الأخير يتقضى الحج بيوم النحر ، ويلزم الدم فيها عمل بعد ذلك لتأخيره عن وقته .

الثالثة - لم يسم الله تعالى أشهر الحج في كتابه ، لأنها كانت معلومة عندهم . ولفظ الأشهر قد يقع على شهرين وبعض الثالث ، لأن بعض الشهر يتناول منزلة كله ؛ كما يقال : رأيتك سنة كذا ، أو على عهد فلان . ولعله إنما رآه في ساعة منها ، فالوقت يذكر بعضه بأكمله ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أيام نبي ثلاثة " . وإنما هي يومان وبعض الثالث . ويقولون : رأيتك اليوم ، وجئتكم العام . وقيل : لما كان الاثنان وما فوقهما جمع قال : أشهر . والله أعلم .

الرابعة - اختلف في الإحلال بالجماع غير أشهر الجماع؛ فروى عن ابن عباس من سنة الجماع أن يحرم به في أشهر الجماع . وقال عطاء ومجاهد وطاوس والأوزاعي : من أجم بالجماع قبل أشهر الجماع لم يجزه ذلك عن حجه ويكون عمره ؛ كمن دخل في صلاة قبل وقتها فانه لا يجزيه وتكون نافله . وبه قال الشافعي وأبو ثور . وقال الأوزاعي : يحل بعمرة . وقال أحمد بن حنبل : هذا مكروه . وروى عن مالك . والمنتهور عنه جواز الإحرام بالجماع في جميع السنة كلها . وهو قول أبي حنيفة - وقال النخعي : لا يحل حتى يقضى حجه ، لقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ مِنْ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ وقد تقدم القول فيها . وما ذهب إليه الشافعي أصح ، لأن تلك عامة ، وهذه الآية خاصة . ويحتمل أن يكون من باب النص على بعض أشخاص العموم ، لفضل هذه الأشهر على غيرها ؛ وعليه فيكون قول مالك صحيحا ، والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ قَدْ قَرَضَ فِيهِ الْحَجَّ ﴾ أي ألزمه نفسه بالشروع فيه بالنية قصدا باطنا ، وبالإحرام فعلا ظاهرا ، والثانية نطقا مسموعا . قاله ابن حبيب وأبو حنيفة في الثانية . وليست الثانية عند الشافعي من أركان الجماع . وهو قول الحسن بن حي . قال الشافعي : تكفي النية في الإحرام بالجماع . وأوجب الثانية أهل الظاهر وغيرهم . وأصل القرض في اللغة : الحز والقطع ؛ ومنه قرض القوس والثمر والجليل . ففرضية الجماع لازمة لعبد الحر كلزوم الحز للقطع . وقيل : فرض أي أبان ؛ وهذا يرجع إلى القطع ، لأن من قطع شيئا فقد أبانه عن غيره . ومن ، وقع بالابتداء ومعناها الشرط ، والخبر قوله : قرض ، لأن « من » ليست بموصولة ؛ فكانه قال : رجل فرض . وقال : فبين ، ولم يقل فيها ؛ فقال قوم : هما سواء في الاستعمال . وقال المازني أبو عثمان : الجمع الكثير لما لا يقتل بآتي كالواحدة المؤنثة ، والقليل ليس كذلك ؛ تقول : الأجناع انكسرت ، والجذوع انكسرت . ويؤيد ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ ﴾ ثم قال : ﴿ مِنْهَا ﴾ .

(١) فرضة تموس (ضم أوله وسكون ثانيه) : الحز قطع بل الرز . وفرضة البئر : شرب الماء منه . وفرضة

الجليل : ما اتخذ من دمه وجانيه .

السادسة - قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ قال ابن عباس وابن جبير والسدي وقادة والحسن وعكرمة والزهرى ومجاهد ومالك: الرفث الجماع، أى فلا جماع لأنه يفسده. وأجمع العلماء على أن الجماع قبل الوقوف يبرقة مفسد للجماع، وعليه حج قابل والمهدي. وقال عبد الله بن عمر وطاوس وعطاء وغيرهم: الرفث الإفحاش للراءة بالكلام، لقوله: إِنْ أُنْجِلْنَا فَعَلْنَا بِكَ كَذَا، من غير كناية. وقاله ابن عباس أيضاً، وأُتِدَ وهو مُحْرَمٌ:

وَمَنْ يَمْشِيَنَّ بِنَا قَهِيَسًا ۖ إِنْ تَصَدَّقَ الطَّيْرُ نَيْكًا يَلَسًا^{١١١}

فقال له صاحبه حصين بن قيس: أترثت وأنت محرم؟ فقال: إن الرفث ما قيل عند النساء. وقال قوم: الرفث الإفحاش بذكر النساء، كان ذلك بمحضرتين أم لا. وقيل: الرفث كلمة جامعة لما يريد الرجل من أهله. وقال أبو عبيدة: الرفث الفنا من الكلام. وأُتِدَ: وَرَبَّ أَسْرَابٍ حَمِيجٍ كُطِّمَ ۖ عَنِ النَّفَا وَرَثَ التَّكْلِيمِ

يقال: رثت رفث بضم الفاء وكسرهما. وقرأ ابن مسعود «فلا رفوث» على الجمع. قال ابن العربي: المراد بقوله: «فلا رثت» نفيه مشروعا لا موجودا، فإنما نجد الرفث فيه ونشاهده، وخبر الله سبحانه لا يجوز أن يقع بخلاف غيره، وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعا لا إلى وجوده محسوسا، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنَّهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ معناه شرعا لا حيا، فإنما تجرد المطلقات لا يتربصن، فساد النفي إلى الحكم الشرعى لا إلى الوجود الحسى؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ إذا قلنا: إنه وارد في الآدميين - وهو الصحيح - أن معناه لا يمس أحد منهم شرعا، فإن وجد المس فعلى خلاف حكم الشرع؛ وهذه الدقيقة هي التي فاتت السلباء فقالوا: إن الخبر يكون بمعنى التهي، وما وجد ذلك قط، ولا يصح أن يوجد، فإنهما مختلفان حقيقة ومتضادان وصفاً.

السابعة - قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْرَبُوا﴾ بنى جمع المعاصى كلها. قاله ابن عباس وعطاء والحسن. وكذلك قال ابن عمر وجاءه: التمسوق ببيان معاصى الله عز وجل

في حال إخماده ماخ، بقتل الصيد وقس الظفر وأخذ الشعر، وشبه ذلك . وقال ابن زيد .
وما لك : الفسوق الذبح للأختنام؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ فِسْقًا أَحِيلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ . وقال
الصحابك : الفسوق التنازع بالانقباب؛ ومنه قوله : ﴿ يَنْسُ أَلِاسُمُ الْفُسُوقِ ﴾ . وقال ابن
عمر أيضا : الفسوق السباب؛ ومنه قوله عليه السلام : « سبابُ المسلم فسوقٌ وقاله كافر » .
والقول الأول أصح ، لأنه يتناول جميع الأقوال . قال صلى الله عليه وسلم : « من حج فلم
يرفث ولم يفسق رجع بكأً وأبدته أمه » . [قال :] « والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » .
نحجه مسلم وغيره . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « والذي نفسي بيده ما بين السماء
والأرض من عمل أفضل من الجهاد في سبيل الله أوجهة مبرورة لا رفت فيها ولا فسوق ولا
جدال » . وقال الفقهاء : الحج المبرور هو الذي لم يعص الله تعالى فيه أشياء أذاته . وقال
الفراء : هو الذي لم يعص الله سبحانه بعده . ذكر القولين ابن العربي رحمه الله .

قلت : الحج المبرور هو الذي لم يعص الله سبحانه فيه ولا بعده . قال الحسن : الحج المبرور
هو أن يرجع صاحبه زاهدا في الدنيا راعيا في الآخرة . وقيل غيره هذا ، وسأتي .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ فري « فلا رفت ولا فسوق » .
بالرفع والتثنية فيهما . وقرنا بالنصب بشرطين . وأجمعوا على الفتح في « ولا جدال » ، ومن
يقوى قراءة النصب فيها قبله ، ولأن المقصود النهي العام من الرفت والفسوق والجدال ، وليكون
الكلام على نظام واحد في عسوم المنهي كله . وعلى النصب أكثر القراء . والأسماء الثلاثة
في موضع رفع ، كل واحد مع لا . وقوله « في الحج » خبر عن جميعها ، ووجه قراءة الرفع
أن « لا » بمعنى « ليس » فارتفع الاسم بعدها ، لأنه أسمها ، والخبر محذوف تقديره :
فليس رفت ولا فسوق في الحج ؛ دل عليه في الحج الثاني الظاهر وهو خبر « لا جدال » .
وقال أبو عمرو بن العلاء : الرفع بمعنى فلا يكون رفت ولا فيتوق ، أي شيء يخرج من الحج ،
ثم ابتدأ النفي فقال : ولا جدال .

(١) في الأصول : « كبرم ولده » . وقصوب عن صحيح مسلم .

(٢) هذا على أحد قولين للحرثين ، والثاني أن لا حاجة في الاسم النصب وما بعدها شيء .

قلت : فيحتمل أن تكون كان تامة ، مثل قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ فلا تحتاج إلى خبر . ويحتمل أن تكون ناقصة والخبر محذوف ، كما تقدم أمّا . ويموز أن يرض رفث وفسوق بالابتداء ، ولا للثني ، والخبر محذوف أيضا . وقرا أبو جعفرين القعقاع بالرفع في الثلاثة . ورويت عن عاصم في بعض الطرق ، وعليه يكون « في الحج » خبر الثلاثة ، كما قلنا في قراءة النصب ؛ وإنما لم يحسن أن يكون « في الحج » خبر عن الجميع مع اختلاف القراءة ، لأن خبر ليس منصوب وخبر ولا جدال مرفوع ؛ لأن « ولا جدال » مقطوع من الأول وهو في موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد . ويموز « فلا رفث ولا فسوق » تعطفه على الموضع . وأشد التحويين :

لَا تَسْبِ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً ۖ إِتَسَّعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ ^(١)

و يميز في الكلام « فلا رفث ولا فسوقا ولا جدالا في الحج » عطفا على اللفظ على ما كان يجب في لا . قال الفراء : ومثله :

فَلَا أَبَّ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ۖ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ آرَتَكَ وَيَأْزُرَا

وقال أبو رجاء المطاردى : فلا رفث ولا فسوق بالنصب فيهما ، ولا جدال بالرفع والتثنية . وأشد الأخفض :

هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّنَاءَ بَيْنَهُ ۖ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وقيل : إن معنى « فلا رفث ولا فسوق » النهي ، أي لا ترفثوا ولا فسخوا . ومعنى « ولا جدال » الثني ، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ . قال التميمي : وفيه نظر ، إذ قيل : ولا جملال نهى أيضا ، أي لا يجادلوا ، فلم يفرق بينهما .

التاسعة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدْرَأُكَ الْجِدَالُ وَزَنَّهُ فَعَالٌ مِنَ الْمَجَادَلَةِ ۖ وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَدَلِ وَهُوَ الْقِتَالُ ۖ وَتَنَزَّاهُ بِمَجْدُولٍ ۖ وَقِيلَ : هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجِدَالَةِ الَّتِي هِيَ الْأَرْضُ ۖ

(١) البيت لأبي بن العباس السبي . والشاهد فيه : نصب المعلوم ونزوه على إلقاء « لا » الثانية ، وزايدتها لتأكيد الثني ، ولو رفعت « الخلة » على الموضع يلزم .

فكان كل واحد من الخصمين يقاوم صاحبه حتى يئله، فيكون كمن ضرب به الجذالة .
قال الشاعر :

قد أركب الآلة بعد الآلة^(١) وأترك العاجز بالجذالة

* مُتَعَفِّراً لَيْسَتْ لَهُ مَحَالَةٌ *

العاشرة — واختلقت العلماء في المعنى المراد به هنا على أقوال ستة ؛ فقال ابن مسعود وابن عباس وعطاء : الجدال هنا أن تمارى مسلماً حتى تنضبه فيتهى إلى السباب ؛ فأما مذاكرة العلم فلا نهى عنها . وقال قتادة : الجدال السباب . وقال ابن زيد ومالك بن أنس : الجدال هنا أن يختلف الناس ، أيهم صادف موقف إبراهيم عليه السلام ، كما كانوا يفعلون في الجاهلية حين كانت قريش تقف في غير موقف سائر العرب ، ثم يتجادلون بعد ذلك . فاللغى على هذا التأويل : لا جدال في مواضعه . وقالت طائفة : الجدال هنا أن تقول طائفة : الحج اليوم ، وتقول طائفة : الحج غدا . وقال مجاهد وطائفة معه : الجدال الماراة في الشهور حسب ما كانت عليه العرب من النسيء ، كانوا ربما جعلوا الحج في غير ذى الحجة ، ويقف بعضهم بجمع وبعضهم بفرقة ، ويخارون في الصواب من ذلك .

قلت : فعل هذين التأويلين لا جدال في وقته ولا في موضعه ، وهذان القولان أصح ما قيل في تأويل قوله « ولا جدال » ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » الحديث . وسيأتي في « براءة » . يعني رجع أمر الحج كما كان ، أي عاد إلى يومه ووقته . وقال صلى الله عليه وسلم لما حج : « خذوا عني مناسككم » . فبين بهذا مواقف الحج ومواضعه . وقال محمد بن كعب القرظي : الجدال أن تقول طائفة : حجنا أبر من حجكم . ويقول الآخرون مثل ذلك . وقيل : الجدال كان في الفخر بالآباء . والله أعلم .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَتَأْتُوا مَحَلًّا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ شرط وجوابه .
واللغى : إن الله يبارككم على أعمالكم ، لأن المجازاة إنما تقع من العالم بالشيء . وقيل :

(١) الآلة : الحالة ، ولقطة . (٢) هي المزدقة .

هو تحريض وحث على حسن الكلام مكن الفحش ، وعلى البر والتقوى في الأخلاق مكن
المسوق والجبدل . وقيل : جعل فعل تغير عبارة عن ضبط أنفسهم حتى لا يوجد
ما نهوا عنه .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَتَزِدُّوا ﴾ أمر باتخاذ الزاد . قال ابن عمر وعكرمة ومجاهد
وقسادة وابن زيد : نزلت الآية في طائفة من العرب كانت تسمى إلى الحج بلا زاد ، ويقول
مضهم : كيف نخرج بيت الله ولا بطعننا ؛ فكانوا يقولون عالة على الناس ، فنهوا عن ذلك ،
وأمروا بالزاد . وقال عبد الله بن الزبير : كان الناس شكل بعضهم على بعض بالزاد ؛ فأمروا
بالزاد . وكان للنبي صلى الله عليه وسلم في مسيره راحلة عليها زاد ، وقدم عليه ثمانية رجل من
مُرَبَّة ، فلما أرادوا أن ينصرفوا قال : ” يا عمر زود القوم “ . وقال بعض الناس : تزودوا ،
الرفيق الصالح . قال ابن عطية : وهذا تخصيص ضعيف ، والأولى في معنى الآية : وزودوا
لمعادكم من الأعمال الصالحة .

قلت : القول الأول أصح ، فإن المراد الزاد المتخذ في سفر الحج المأكول حقيقة كما ذكرناه ؛
كما روى البخاري عن ابن عباس قال : كان أهل اليمن يبيعون ولا يتردون ويقولون :
نحن المتوكلون . فلما قدموا مكة سألوا الناس ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَتَزِدُّوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ
التَّقْوَى ﴾ وهذا نص فيما ذكرناه وعليه أكثر المفسرين . قال الشعبي : الزاد التمر والسويق .
ابن جبير : الكمك والسويق . قال ابن العربي : « أمر الله تعالى بالتردد لمن كان له مال ،
ومن لم يكن له مال فإن كان ذا حرفة تنفق في الطريق أو سائلا فلا خطاب عليه ، وإنما
خطب الله أهل الأموال الذين كانوا يتركون أموالهم ويخرجون بغير زاد ويقولون : نحن
المتوكلون . والتوكل له شروط ، من قام بها خرج بغير زاد ولا يدخل في الخطاب ، فانه خرج
على الأغلب من الخلق وهم المقصرون عن درجة التوكل العاقلون عن حماقتهم . والله عز وجل
أعلم . قال أبو الفرج الجوزي : وقد لبس إبليس على قوم يدعون التوكل ، فخرجوا بلا زاد
وطنوا أن هذا هو التوكل وهم على غاية الخطأ . قال رجل لأحمد بن حنبل : أريد أن أخرج

إلى مكة على التوكل بنير زاد . فقال له أحد : اخرج في غير الغائلة . فقال : لا ، إلا معهم .
قال : فعلى جُرب الناس توكلت .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ أخبر تعالى أن خير الزاد اتقاء
المنيات ، فأمرهم أن يضموا إلى التزوّد التقوى ، وجاء قوله « فإن خير الزاد التقوى » محولا
على المعنى ؛ لأن معنى وتزوّدوا : اتقوا الله في اتباع ما أمركم به من الخروج بالزاد . وقيل :
يحمل أن يكون المعنى : فإن خير الزاد ما اتقى به المسافر من الملّة أو الحاجة إلى السؤال
والتكفف . وقيل : فيه تنبيه على أن هذه الدار ليست بدار قرار . قال أهل الإشارات :
ذكرهم الله تعالى سفر الآخرة وحثهم على تزوّد التقوى ، فإن التقوى زاد الآخرة .
قال الأعشى :

إذ أنت لم ترسل زاد من التقى • ولايت بعد الموت من قد تزودا
نمت على ألا تكون كشله • وأنت لم ترصد كما كان أرضدا
وقال آخر :

الموت بحر طالع موجه • تذهب فيه حيلة السائح
يا نفس إني قائل فاسمى • مقالة من مشفق تاعم
لا يصحب الإنسان في قبره • غير التقى والمعمل الصالح

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ خصّ أولى الألباب
بالخطاب - وإن كان الأمر يعم الكل - لأنهم الذين قامت عليهم حجة الله وهم قايلا
أوامره والناسخون بها . والألباب : جمع لب . ولَبّ كل شيء : خالصه ؛ ولذلك
قيل للعقل : لب . قال النحاس : سمعت أبا إسحاق يقول قال لي أحمد بن يحيى ثعلب :
أتعرف في كلام العرب شيئا من المضاعف جاء على فعل ؟ قلت : نعم ، حكى سيبويه عن
يونس كَيْبَت ثَلَب . فاستخفته وقال : ما أعرف له نظيرا .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فيه مستلذان :

الأولى — قوله تعالى : (جُنَّاحٌ) أى إثم ، وهو اسم ليس ، أن تبغوا ، في موضع نصب خبر ليس ، أى ، في أن تبغوا . وعلى قول الخليل والكسائي أنها في موضع خفض . ولما أمر تعالى ببتريه الحج عن الرقت والفسوق والجدال رخص في التجارة . المعنى : لا جناح عليكم في أن تبغوا فضل الله . وإبتناء الفضل ورد في القرآن بمعنى التجارة ، قال الله تعالى : (فَاتَّقِشُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) . والدليل على صحة هذا ما رواه البخارى عن ابن عباس قال : كانت عكاظ وجمعة وذو الحجاز أسواقا في الجاهلية فاتموا أن يجتروا في المواسم فزلت : ليس عليكم جناح أن تبغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ^(١) .

الثانية — إذا ثبت هذا ، ففى الآية دليل على جواز التجارة في الحج للحاج مع أداء العبادة ، وأن التقصد الى ذلك لا يكون شركاً ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه ، خلافاً للتقراء أن الحج دون تجارة أفضل ، لمروره عن شوائب الدنيا وتعايق القلب بغيره . روى الدارقطني في سننه عن أبى أمامة التيمى قال قلت لأبن عمر : إني رجل أكرى في هذا الوبه ، وإن ناساً يقولون : إنه لا حج لك . فقال ابن عمر : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله مثل هذا الذى سألتني ، فمكت حتى زلت هذه الآية : « ليس عليكم جناح أن تبغوا فضلا من ربكم » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لك حجا » . قوله تعالى : (فَإِذَا أَقَضْتُمْ) الى . قوله : (الضَّالِّينَ) فيه ست عشرة مسألة .

(١) الذى في البخارى : « كان ذو الحجاز وعكاظ شبرا للناس في الجاهلية ؛ فلما جاء الاسلام كانهم كرموا ذلك حتى زلت ... الخ » . وقوله : في موسم الحج . زادها أبى في قرأته . وعكاظ : نخل في واد به وبين الطائف ولج ، وبه وبين مكة ثلاث ليال . وذو الحجاز خلف عرة . وجمعة بمنزلة الطاهران ، قرب جبل يقال له : الأسفر ، وهو أسفل مكة على قدر يرد منها . وهذه أسواق العرب ، وكان أهل الجاهلية يصبجون بعكاظ يوم حلال ذى القعدة ، ثم يذهبون منه الى جمعة بعد عشرين يوما من ذى القعدة ؛ فإذا رأوا حلال ذى الحجة ذهبوا من جمعة الى ذى الحجاز طيورا به ثمان ليال ، ثم يذهبون الى عرة . ولم تزل هذه الأسواق تامة في الاسلام الى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة لما خرج الحارثى بمكة مع أبى حزة المختار بن عوف ، حافا ناسا أن يقتلوا فركت الى الآن ، ثم ترك ذو الحجاز وجمعة بعد ذلك ، واستموا بالأسواق ؛ كما وبه وسرة . (عن شرح القسطلاني) . (٢) الله يريد بالتقراء الصرفة .

الأول - قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَفَتُبَيِّنُ لَكُمْ آيَاتِنَا أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ (١) . وقال : فاض الإله إذا أملاً حتى ينصب عن نواحيه . ورجل قايض أي متدفق بالمطاء . قال زهير :
 وأبيض قايض يده غمامة * على معنفيه مأتب فواضله (١)
 وحديث مستفيض أي شائع .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَافَاتٍ ﴾ قراءة الجماعة «عرافات» بالتونين . وكذلك لو سميت أمراً بمسلمات ، لأن التونين هنا ليس فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف فتحذفه ، وإنما هو بمثابة التون في مسامين . قال النحاس : هذا الجيد . وحكى سيدييه عن العرب حذف التونين من عرافات ، يقول : هذه عرافات يا هذا ، ورأيت عرافات يا هذا ، بكسر التاء وبضرب التونين . قال : لما جعلوها معرفة حذفوا التونين . وحكى الأخفش والكونيون فتح التاء ، تشبيهاً بتاء فاطمة وطلحة . و ادوا :

تتورتها من أذرعات وأهه * يثرب أدنى دارها تظفر عال
 والقول الأول أحسن ، وأن التونين فيه على حدة في مسلمات ، الكسرة مقابلة الياء في مسامين ، والتونين مقابل التون . وعرافات اسم علم ، سمي بجمع كأذرعات . وقيل : سمي بما حوله ، كأرض سبايب . وقيل : سميت تلك البقعة عرافات ، لأن الناس يتعارفون بها . وقيل : لأن آدم لما حبط وقع بالهند ، وسواء يحنه ، فاجتمعاً بعد طول الطلب بعرفات يوم عرفة وتعارفاً ، فسعى اليوم عرفة ، والموضع عرافات . قاله الضحاك . وقيل غير هذا مما تقدم ذكره عند قوله تعالى : ﴿ وَأَرَأَيْتُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ . قال ابن عطية : والظاهر أن اسمه مر بجل كسائر أسماء البقاع . وعرفة هي تيمان الأراك ، وفيها يقول الشاعر :

تزوَّدت من تيمان عود أراكه * لهندي ولكن من يلقنه هندياً

(١) شياض : الكثير المطاء . المفضون : المائلون ماعده . يقال : غناه وأغناه : إذا أتاه طلب مبرور .
 مأتب : فواضله ، أي غلاياه دائمة لا تنقطع . (٢) جاءني للسان : « وحكى الحارثي في سبب »
 وله سبب : كأنهم جعلوا كل شيء سبباً ، ثم جمعه على هذا . واليبب : القفر والهاجرة . وقيل : الأرض المسورة البعيدة . (٣) كل هذا يحتاج إلى التثبت

وقيل : مأخوذة من العرف وهو الطيب ، قال الله تعالى : ﴿ عَرَفْتَهَا لَمْ ﴾ أى طيبها ،
فهى طيبة بخلاف منى التى فيها القروى والدماء ، فذلك سميت عرفات . ويوم الوقوف :
يوم عرفة . وقال بعضهم : أصل هذين الاسمين من الصبر ؛ يقال : رجل عارف ، إذا كان
صابرا خاشعا . ويقال فى المثل : النفس عرووف وما حملها تحمّل . قال :
• قَصَبْتُ عَارِفَةً لَذِكْ حَرَّةً •^(١)

وقال ذو الرمة :

• عُرُوفٌ لِمَا خَطَّتْ عَلَيْهِ الْمَقَادِرُ •^(٢)

أى صبور على قضاء الله ؛ فسعى بهذا الاسم لخضوع الحاج وتذللهم ، وصبرهم على الدماء
وأشواك البلاء واحتال الشدايد ؛ لإقامة هذه العبادة .

الثالثة — أجمع أهل العلم على أن من وقف بعرفة يوم عرفة قبل الزوال ثم أقاض
منها قبل الزوال أنه لا يتعد بوقوفه ذلك قبل الزوال . واجمعوا على تمام حج من وقف بعرفة
بعد الزوال وأقاض نهارا قبل الليل ؛ إلا مالك بن أنس فإنه قال : لا بد أن يأخذ من الليل
شيئا . وأما من وقف بعرفة بالليل فإنه لا خلاف بين الأمة فى تمام حجه . والجمعة للجمهور
يمطلق قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾ ولم ينخص ليلا من نهار . وحديث عروة بن
مُضَرَّس قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى الموقف من جمع ، فقلت : يا رسول الله ،
جئتكم من جبل طى ، أَكَلْتُ مَطْبِئِي ، وَأَتَيْتُ نَفْسِي ، وَاتَّهَ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ
عليه ، فهل لى من حج يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من صلى معنا

(١) القروى : جمع قروت ، وهو العرجون (الزيل) ما دام فى الكرش .

(٢) البيت لفترة ، وقامه : • ترسو إذا نفس الجبان نطق •

(٣) صدوليت : • إذا خاف شيئا وقره طيبة •

(٤) وولاية الدار على الجبل . وفى بعض كتب الحديث ونهاية ابن الأثير بالماء المهمة القنطرة وسكون الدار
قالا : الترمذى فى سننه : « قوله : من جبل . إذا كان من جبل يقال له جبل ، وإذا كان من ججارة يقال له جبل » .
وقال ابن الأثير فى تفسيره هذا الحديث : « الجبل : للتطيل من الرمل » . وقيل : الضم م ، وجمعة صياح . وقيل :
الحبال فى الرمل كالجبال فى غير الرمل . وقال الخطابي : الجبال ما دون الجبال فى الارتفاع .

صلاة العشاء يتبع وقد أتى عرفات قبل ذلك ليلا أوهارا بعد قصى نغته وتم حجه^(١) . أخرجه غير واحد من الأئمة ، منهم أبو داود والنسائي والترمذي واللفظ له . وقال الترمذي حديث حسن صحيح . وقال أبو عمر : حديث عروة بن مضر الطائي حديث ثابت صحيح ، رواه جماعة من أصحاب الشعبي الثقات عن الشعبي عن عروة بن مضر ، منهم اسماعيل بن أبي خالد وداود بن أبي هند وزكريا بن أبي زائدة وعبد الله بن أبي السَّفر ومطرف ، كلهم عن الشعبي عن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام . وحجة مالك من السنة الثابتة ، حديث جابر الطويل ، نَحَرَهُ مسلم ، وفيه : فلم يزل واقفا حتى غَرَبَت الشمس وذهبت العقرة قليلا حتى غاب القرص . وأفعاله على الوجوب ، لا سيما في الحج ، وقد قال : ” خذوا عني مناسككم “ .

الرابعة — واختلقت الجمهور فيمن أفاض قبل غروب الشمس ولم يرجع ماذا عليه مع صحة الحج فقال عطاء وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وأبو ثور وأصحاب الرأي وغيرهم : عليه دم . وقال الحسن البصري : عليه هَدْى . وقال ابن جرير : عليه بدنة . وقال مالك : عليه حج قابل ، والمهدي يخبره في حج قابل ، وهو كن فاته الحج . فان عاد إلى عرفة حتى يدفع بعد مغيب الشمس ، فقال الشافعي : لا شيء عليه . وهو قول أحمد وإسحاق وداود ، وبه قال الطبري . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : لا يسقط عنه الدم وإن رجع بعد غروب الشمس . وبذلك قال أبو ثور .

الخامسة — ولا خلاف بين العلماء في أن الوقوف بعرفة واجبا لمن قدر عليه أفضل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك وقف إلى أن دَفَعَ منها بعد غروب الشمس ، وأردف أُرَامة بن زيد . وهذا محفوظ في حديث جابر الطويل ، وحديث علي ، وفي حديث ابن عباس

(١) قال صاحب التلخيص المنقح على من الدارقطني : «رواه : وقضى قته . قيل : المراد به أنه أتى بها عليه من المناسك ، والمشهور أن الضحى ما يصنع الحرم عنه له من قعير شر أو حقه ومن الحاة ومنك الاطبا وغيره من خصال العقرة ، ويدخل في ضمن ذلك نحر البدن ، وقضاء جميع المناسك ؛ لأنه لا يقضى الضحى إلا بذلك » وأصل الضحى الروح والنفوس . قاله الشوكاني .

أيضا . قال جابر : ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف ، فغلطن نافته القصواء إلى الصخرات ، وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة ؛ فلم يزل واقفا حتى غرمت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص ، وأردف أسامة بن زيد خلفه ، الحديث . فان لم يقدر على الركوب وقف قائما على رجله ، داعيا ما دام يقدر ، ولا حرج عليه في الجلوس اذا لم يقدر على الوقوف ، وفي الوقوف رابجا مباحات وتعظيم للبح « ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب » . قال ابن وهب في موطاه : قال لي مالك : الوقوف برفة على الدواب والإبل أحب إلى من أن أقف قائما ، قال : ومن وقف قائما فلا بأس ان يستريح .

السابعة - ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد أنه عليه السلام كان إذا أفاض من عرفة يسير المتي فاذا وجد بقوة نص . قال هشام بن عروة : والنص فوق المتي . وهكذا ينبغي على أئمة الحاج قن دونهم ؛ لأن في استعجال السير إلى المزدلفة استعجال الصلاة بها ، ومعلوم أن المغرب لا تصل تلك الليلة إلا مع العشاء بالمزدلفة ، وتلك سبتها ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ظاهر عموم القرآن والسنة الثابتة يدل على أن عرفة كلها موقف ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « ووقفت كلها وعرفة كلها موقف » . رواه مسلم وغيره من حديث جابر الطويل . وفي موطأ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر » . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يتصل من حديث جابر بن عبد الله ، ومن حديث ابن عباس ، ومن

(١) الصلوات : هي حجرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة ، وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات .

(٢) قال ابن الأثير : « وجعل جبل المشاة بين يديه ، أي طريقهم الذي يسلكونه في الزل . وقيل : أراد منهم ويحتملهم في مشيهم كشيء يحمل الزل »

(٣) المتي (عمركة) : سير سريع فسيح واسع الإبل والدابة . والقبوة : الوضع المتسع بين يمين .

حديث علي بن أبي طالب، وأكثر الآثار ليس فيها استثناء بطن عرفة من عرفة، وبطن عسر من المزدلفة؛ وكذلك نقلها الحفاظ الثقات الأئمة من أهل الحديث في حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر. قال أبو عمر: واختلف الفقهاء فيمن وقف بعرفة بعرفة؛ فقال مالك فيما ذكر ابن المنذر عنه: يهريق دما وجهه تام. وهذه رواية رواها خالد بن زرار عن مالك. وذكر أبو المصعب أنه كن لم يقف وجهه فانت، وعليه الحج من قابل إذا وقف بطن عرفة. وروى عن ابن عباس قال: من أفاض من عرفة فلا حج له. وهو قول ابن القاسم وسالم، وذكر ابن المنذر هذا القول عن الشافعي، قال وبه أقول: لا يميزه أن يقف بمكان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يوقف به. قال ابن عبد البر: الاستثناء بطن عرفة من عرفة لم يحمي مجيئا تزم مجنسه، لا من جهة القتل ولا من جهة الإجماع. وحجة من ذهب مذهب أبي المصعب أن الوقوف بعرفة فرض يجمع عليه في موضع معين، فلا يجوز آداؤه إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف. وبطن عرفة يقال بفتح الراء وضما، وهو بطن مسجد عرفة، حتى لقد قال بعض العلماء: إن الجدار الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرفة. وحكى الباجي عن ابن حبيب أن عرفة في الحل، وعرفة في الحرم. قال أبو عمر: وأما بطن عسرة فذكر وكيع: حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع^(١) في بطن عسرة.

السابعة - ولا بأس بالتعريف في المساجد يوم عرفة بغير عرفة، تشبيها بأهل عرفة. روى شعبة عن قتادة عن الحسن قال: أول من صنع ذلك ابن عباس بالبصرة. يعني اجتماع الناس يوم عرفة في المسجد بالبصرة. وقال موسى بن أبي عائشة: رأيت عسرين حُرِّثَ يخطب يوم عرفة وقد اجتمع الناس إليه. وقال الأئمة: سألت أحمد بن حنبل عن التعريف في الأمصار، فيجتمعون يوم عرفة؛ فقال: أرجو ألا يكون به بأس، قد فعله غير واحد، الحسن وبكر وثابت وعبد بن واسع كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة.

(١) الإضاح: سير مثل الخيل. يقال: وضع البيرض وضاً، وأرضه راكباً إذا حمله على

الثامنة - في فضل يوم عرفة . يوم عرفة فضله عظيم وثوابه جسيم ، يكفر الله فيه الذنوب العظام ، ويضاعف فيه الصالح من الأعمال . قال صلى الله عليه وسلم : " صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية " . أخرجه الصحيح . وقال صلى الله عليه وسلم : " أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له " . وروى القارظني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من يوم أكثر أن يستق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو عز وجل ثم يباهي بهم الملائكة يقول ما أراد هؤلاء " . وفي الموطأ عن عبيد الله بن كزير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما رأى الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أدحر ولا أغبط منه في يوم عرفة وما ذاك إلا لما رأى من تزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما رأى يوم بدر " . قيل : وما رأى [يوم بدر] يا رسول الله ؟ قال : " أنا إنه قد رأى جبريل يزعم الملائكة " . قال أبو عمر : روى هذا الحديث أبو النضر اسماعيل بن إبراهيم العجلي عن مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلعة بن عبيد الله بن كزير عن أبيه ، ولم يقل في هذا الحديث عن أبيه غيره وليس بشيء ، والصواب ما في الموطأ . وذكر الترمذي الحكيم في نوادر الأصول - حدثنا حاتم بن نعيم التيمي أبو روح قال حدثنا هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا عبد القاهر بن السري السلسي قال حدثني ابن لكانة بن عباس بن مرداس عن أبيه عن جده عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمنه عشية عرفة بالمنفرة والرحمة ، وأكثر الدعاء ، فأجابه : أني قد فعلت الا ظلم بعضهم بعضا فأما ذنوبهم فيما بيني وبينهم فقد غفرتها . قال : يا رب إني قادر أن تسب هذا المظلوم خيرا من مظلمته وتغفر لهذا الظالم فلم يجبه تلك العشية ؛ فلما كان النداء غداة المزدلفة اجتهد في الدعاء فأجابه : إني قد غفرت لهم ؛ فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقيل له : تبسمت يا رسول الله في ساعة لم تكن تبسم فيها ؟ فقال : " تبسمت "

(١) زيادة عن الموطأ .

(٢) قوله : يزعم الملائكة . بينهم ويسومهم . يصفهم حرب ؛ مكانه يكفهم عن العرق والانتشار .

من عذابه إبليس إله لما علم أن الله قد استجاب لي في أمتي أهوى بدني بالويل والثبور
ويجيئ التراب على رأسه ويفترق^(١)، وذكر أبو عبد الله النبي الحسين بن علي حشا عبد الرزاق حدثنا
مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا
كان يوم عرفة غفر الله للعالمين وإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للتجار وإذا كان يوم نبي
غفر الله للعالمين وإذا كان يوم حجة المني غفر الله للسؤال ولا يشهد ذلك الموقف خلق من قال
لا إله إلا الله إلا غفر له » ، قال أبو عمر : هنا حديث غريب من حديث مالك ، وليس
معوظا عنه إلا من هنا الوجه ، وأبو عبد الله النبي لا أعرفه ، وأهل العلم ما زالوا يسألون أنفسهم
في روايات الزنائب والفضائل عن كل أحد ، إنما كانوا يشتدنون في أساليب الأحكام .

الثامنة — استحب أهل العلم صوم يوم عرفة إلا برفة . روى الأئمة واللفظ للترمذي
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أفطر برفة ، وأرسلت إليه أم الفضل بدين
فسرب . قال : حديث حسن صحيح ، وقد روى عن ابن عمر قال : سمعت مع النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يصمه — يعني يوم عرفة — ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، والعمل
على هنا عند أكثر أهل العلم ، يستحبون الإفطار برفة ليتقوى به الرجل على الصيام ، وقد صام
بعض أهل العلم يوم عرفة برفة . « وأستند عن ابن عمر مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره :
ومع عثمان فلم يصمه ، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهي عنه » . حديث حسن ، وذكره
ابن المنذر . وقال عطاء في صوم يوم عرفة : أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف .
وقال يحيى الأصبغ : يجب الفطر يوم عرفة . وكانت عثان بن أبي العاصي وابن الزبير
وعائشة يصومون يوم عرفة . قال ابن المنذر : الفطر يوم عرفة برفقت أحب إلى أتباعا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والصوم بغير عرفة أحب إلى ؛ لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد سئل عن صوم يوم عرفة فقال : « يكفر السنة الماضية والباقية » .

(١) في نسخة الأصل : « الحسن » . والذي يروى من عبد الرزاق بن هشام الحميري — أحد رجال
هذا السند — هو الحسن بن علي اللؤلؤي الجعفي ، وقيل أبو محمد .

وقد روي عن عطاء أنه قال : من أفطر يوم عرفة ليتقوى على الدعاء فإن له مثل أجر الصائم .

العائنة - في قوله تعالى : (فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرِعِ الْحَرَامِ) أي اذكروه بالدعاء والتلبية عند المشعر الحرام، ويسمى جمعا لأنه يجمع ثم المغرب والعشاء، قاله قتادة . وقيل : لا اجتماع آدم فيه مع حواء وازدلف إليها، أي دانمها، وبه سميت المزدلفة؛ ويجوز أن يقال : سميت بفعل أهلها، لأنهم يزدلفون إلى الله، أي يتقربون بالوقوف فيها . وسُمي مشعرا من الشعار وهو العلامة؛ لأنه معلم للرجع والصلاة والمبيت به، والدعاء عنده من شعائر الحج، ووصف بالحرام لحرمته .

الحادية عشرة - ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا . وأجمع أهل العلم - لا اختلاف بينهم - أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء . واختلفوا فيمن صلاها قبل أن يأتي جمعا؛ فقال مالك : من وقف مع الإمام ودفع بدفعه فلا يصل حتى يأتي المزدلفة فيجمع بينهما . واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد : " الصلاة أمامك " . قال ابن حبيب : من صلى قبل أن يأتي المزدلفة دون غروب مبدئ ما علم؛ بمنزلة من قد صلى قبل الزوال؛ لقوله عليه السلام : " الصلاة أمامك " . وبه قال أبو حنيفة . وقال أشهب : لا إعادة عليه ، إلا أن يصلحها قبل مغيب الشفق فيعيد العشاء وحدها . وبه قال الشافعي ، وهو الذي نصره القاضي أبو الحسن ، واحتج له بأن هاتين صلاتان من الجمع بينهما، فلم يكن ذلك شرطا في صحتهما، وإنما كان على معنى الاستحباب؛ كالجمع بين الظهر والعصر برفقة . واختار ابن المنذر هذا القول، وحكاه عن عطاء ابن أبي رباح وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسعيد بن جبيرة وأحمد وإسحاق وأبي ثور ويعقوب . روى عن الشافعي أنه قال : لا يصل حتى يأتي المزدلفة، فإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاهما .

الثانية عشرة - ومن أسرخ فأتى المزدلفة قبل مغيب الشفق فقد قال ابن حبيب : لا صلاة لمن عجل إلى المزدلفة قبل مغيب الشفق ، لا لإمام ولا غيره حتى يغيب الشفق ؛ لقوله عليه السلام : " الصلاة أمامك " . ثم صلاها بالمزدلفة بعد مغيب الشفق . ومن جهة المني أن وقت هذه الصلاة بعد مغيب الشفق ؛ فلا يجوز أن يؤتى بها قبله ، ولو كان لها وقت قبل مغيب الشفق لما أخرت عنه .

الثالثة عشرة - وأما من أتى عرفة بعد دفع الإمام ، أو كان له عذر بمن وقف مع الإمام فقد قال ابن الموزان : من وقف بعد الإمام فليصل كل صلاة لوقتها . وقال مالك فمن كان له عذريته أن يكون مع الإمام : إنه يصلي إذا غاب الشفق الصلوتين مجتمع بينهما . وقال ابن القاسم فيمن وقف بعد الإمام : إن رجا أن يأتي المزدلفة ثلث الليل فليؤخر الصلاة حتى يأتي المزدلفة ، وإلا صلى كل صلاة لوقتها . فجعل ابن الموزان تأخير الصلاة إلى المزدلفة لمن وقف مع الإمام دون غيره ، وراعى مالك الوقت دون المكان ، واعتبر ابن القاسم الوقت المختار للصلاة والمكان ، فإذا خاف قوات الوقت المختار بطل اعتبار المكان ، وكان مراعاة وقتها المختار أولى .

الرابعة عشرة - اختلف العلماء في هيئة الصلاة بالمزدلفة على وجهين : أحدهما - الأذان والإقامة . والآخر - هل يكون جمعهما متصلا لا يفصل بينهما بعمل ، أو يجوز العمل بينهما وحط الرجال ونحو ذلك ؛ فأما الأذان والإقامة ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والمشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين . أخرجه الصحيح من حديث جابر الطويل . وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وابن المنذر . وقال مالك : يصليهما بأذنين وإقامتين . وكذلك الظهر والعصر برفة ، إلا أن ذلك في أول وقت الظهر بجمع . قال أبو عمر : لا أعلم فيما قاله مالك حديثا مرده إلى النبي صلى الله عليه وسلم يؤيده من الوجوه ، ولكنه روى عن عمر بن الخطاب ، إذا ابن المنذر ابن مسعود . ومن الحجة لما لك في هذا الباب من جهة النظر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في الصلوتين

بمزدلفة وعرفة أن الوقت لها جميعا وقت واحد، وإذا كان وقتها واحدا، وكانت كل صلاة
تصل في وقتها لم تكن واحدة منها أولى بالأذان والإقامة من الأخرى؛ لأن ليس واحدة
منها تقضى، وإنما هي صلاة تصل في وقتها، وكل صلاة صليت في وقتها صحتها أن يؤذن لها
وتقام في الجماعة، وهذا بين. والله أعلم. وقال آخرون: أما الأولى منها فتصل بأذان
وإقامة، وأما الثانية فتصل بلا أذان ولا إقامة، وإنما أمر عمر بالتأذين الثاني؛ لأن الناس
قد تفرقوا للشام فآذن ليجمعهم. قالوا: وكذلك قول لنا تفرق الناس عن الإمام لشاء
أو غيره، أمر المؤذنين فآذنوا ليجمعهم، وإذا أذن أقم. قالوا: فهذا معنى ما روى عن
عمر، وذكرنا حديث عبد الرحمن بن يزيد قال: كان ابن مسعود يجعل المشاء بالمزدلفة
بين الصلاتين وفي طريق أخرى، وصلى كل صلاة بأذان وإقامة. ذكره عبد الرزاق. وقال
آخرون: تصل الصلاتان جميعا بالمزدلفة بإقامة ولا أذان في شيء منها. روى عن ابن عمر وبه
قال الثوري. وذكر عبد الرزاق وعبد الملك بن الصباح عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن
سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بتجمع،
صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة. وقال آخرون: تصل الصلاتان جميعا بين
المغرب والعشاء بتجمع بأذان واحد وإقامة واحدة. وذهبوا في ذلك إلى ما رواه هشام عن يونس
ابن عبيد عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه جمع بين المغرب والعشاء بتجمع بأذان واحد وإقامة
واحدة، لم يجعل بينهما شيئا. وروى مثل هذا مرفوعا من حديث خزيمة بن ثابت، وليس
بالتقوى، وحكى الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي خنيفة أنها تصلان^(١)
بأذان واحد وإقامتين، يؤذن للمغرب ويقام للعشاء فقط. وإلى هذا ذهب الطحاوي لحديث
جابر، وهو القول الأول وعليه المؤول. وقال آخرون: تصل بإقامتين دون أذان لواحدة
منهما. ومن قال ذلك الشافعي وأصحابه وإسحاق وأحمد بن حنبل في أحد قوليه، وهو قول

(١) الجوزجاني (يجمع رواه زوى صحيحة ثم يجرى أخرى) : هذه التبة ال مدية غرامان مما يلج ؛ وهو
أبو سليمان موسى بن سليمان ، صاحب الامام محمد بن الحسن بن فرقد ، أخذ الحق عنه ودروى كتبه .

سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد . واحتجوا بما ذكره عبد الزاق عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء بالمزدلفة جمع بين المغرب والعشاء، صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة لكل واحدة منهما ولم يصل بينهما شيئاً، قال أبو عمر: والآثار عن ابن عمر في هذا القول من أثبت ما روى عنه في هذا الباب، ولكنها محتلة للتأويل، وحديث جابر لم يختلف فيه فهو أول؛ ولا مدخل في هذه المسألة للنظر، وإنما فيها الاتباع .

الخامسة عشرة — وأما الفصل بين الصلاتين بعمل غير الصلاة فنبت عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء بالمزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب، ثم أتاه كل إنسان بعمره في منزله، ثم أقيمت الصلاة فصلاها، ولم يصل بينهما شيئاً . في رواية : ولم يحلوا حتى أقام العشاء الآخرة فصل، ثم حلوا . وقد ذكرنا أنما عن ابن مسعود أنه كان يحل العشاء بين الصلاتين، ففى هذا جواز الفصل بين الصلاتين يجمع . وقد سئل مالك فيمن أتى بالمزدلفة : أبدأ بالصلاة أو يؤخر حتى يحط من راحته ؟ قال : أما الرجل الخفيف فلا بأس أن يبدأ به قبل الصلاة ، وأما الحامل والزوامل فلا أدري ، وليبدأ بالصلاتين ثم يحط عن راحته . وقال أشهب في كتبه : له حط رحله قبل الصلاة ، وحطه له بعد أن يصل المغرب أحب إلى ما لم يضطر إلى ذلك ، لما دابته من الثقل ، أو لغير ذلك من العذر . وأما التنفل بين الصلاتين فقال ابن المنذر : ولا أعلمهم يختلفون أن من السنة ألا يتطوع بينهما الجامع بين الصلاتين ، وفي حديث أسامة : ولم يصل بينهما شيئاً .

السادسة عشرة — وأما المبيت بالمزدلفة فليس ركناً من الحج عند الجمهور . واختلفوا فيما يجب على من لم يبيت بالمزدلفة ليلة النحر ولم يقف يجمع ؛ فقال مالك : من لم يبيت بها ف عليه دم ، ومن قام بها أكثر ليلة فلا شيء عليه ؛ لأن المبيت بها ليلة النحر سنة مؤكدة عند

(١) قوله : ولم يحلوا . هو من الحلال بمعنى ذلك ، أو من الحلال بمعنى قبوله . أى ويكروا على الحلال ، أو ما تروا نام التروال الذى يرده المسافر الفاتح منزله .

مالك، وأصحابه، لا فرض . ونحوه قول عطاء والزهرى وقائدة وسعيد الثورى وأحمد وإسحاق وأبو بور وأصحاب الرأى فيمن لم يت . وقال الشافعى : إن خرج منها بعد نصف الليل فلا شيء عليه ، وإن خرج قبل نصف الليل فلم يعد إلى المزدلفة افتدى ، والفدية شاة . وقال عكرمة والشيبى والنخعى والحسن البصرى : الوقوف بالمزدلفة فرض ، ومن فاته جمع ولم يقف فقد فاته الحج ، ويعمل إحرامه عمره . وروى ذلك عن ابن الزبير وهو قول الأوزاعى . وروى عن الثورى مثل ذلك ، والأصح عنه أن الوقوف بها سنة مؤكدة . وقال حماد بن أبى سليمان : من فاته الإفاضة من جمع فقد فاته الحج ، ولتعمل بعمرة ثم ليحج قابلاً . واحتجوا بظاهر الكتاب والسنة ، فأما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ . وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : " من أدرك جمعاً فوقف مع الناس حتى يفيض فقد أدرك ومن لم يدرك ذلك فلا حج له " . ذكره ابن المنذر . وروى الثارقطنى عن عمرو بن مضرس : قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يجمع فقلت له : يا رسول الله ، هل لى من حج ؟ فقال : " من صلى معنا هذه الصلاة ثم وقف معنا حتى يفيض وقد أفاض ^(١) [قبل ذلك] من عرفات ^(٢) [أو نهاراً] فقد تم حجه وقضى تقته " . فقال الشعبي : من لم يفته يجمع به مرة . وأجاب من احتج بجمهور بأن قال : أما الآية فلا حجة فيها على الوجوب فى الوقوف ولا المبيت ، إذ ليس ذلك مذكوراً فيها ، وإنما فيها مجرد الذكر . وكل قد أجمع أنه لو وقف بمزدلفة ولم يذكر الله أن حجه تام ، فإذا لم يكن الذكر المأمور به من صلب الحج فشهود الموطن أولى بالأى يكون كذلك . قال أبو عمر : وكذلك أجمعوا أن الشمس إذا طلعت يوم النحر فقد فات وقت الوقوف يجمع ، وأن من أدرك الوقوف بها قبل طلوع الشمس فقد أدرك ، ممن يقول إن ذلك فرض ، ومن يقول إن ذلك سنة . وأما حديث عمرو بن مضرس فقد جاء فى بعض طرقه بيان الوقوف بعرفة دون المبيت بالمزدلفة ، ومثله حديث عبد الرحمن بن بصر الدبلى قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ، وأما ما سألت من أهل نجد فسألوه عن الحج ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الحج عرفه ومن

أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه . رواه الفسائي قال : أحسننا إسحاق ابن إبراهيم قال وكعب قال سفيان - يعني الثوري - عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن بصر الدبلي قال : شهدت ، فذكره . ورواه أبو عينة عن بكير عن عبد الرحمن بن بصر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحج عرفات فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك وأيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه ومن تأخر فلا أثم عليه " . وقوله في حديث عروة : " من صلى صلاتنا هذه " . فذكر الصلاة بالمزدلفة ، فقد أجمع العلماء أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصل مع الإمام حتى فاته أن حجه تام . فلما كان حضور الصلاة مع الإمام ليس من صلب الحج ، بل هو وقوف بالموطن الذي تكون فيه الصلاة أخرى أن يكون كذلك . قالوا : فلم يتحقق بهذا الحديث ذلك الفرض إلا بعرفة خاصة .

السادة عشرة - قوله تعالى : (وَأَذْكُرْهُم بِمَا هَدَانَاهُمْ) ذكر الأمر تأكيداً ، كما تقول : أرحم أرحم . وقيل : الأول أمر بالذكر عند المشعر الحرام . والشأن أمر بالذكر على حكم الإخلاص . وقيل : المراد بالثاني تعديد التهمة وأمر بشكرها . ثم ذكرهم بخلاف ضلالتهم ليظهر قدر الإصمام فقال : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِينَ) . والكلف في « كاه » نعت لمصدر محذوف ، وما مصدريه أو كاهة . والمعنى : اذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة ، واذكروه كما علمكم كيف تذكروته لا تمحلوا عنه . وإن ، مخففة من الثقيلة ، يدل على ذلك دخول اللام في الخبر . قاله سيويه . القراء : ثابته بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، كما قال :
شككتك أمتك إن قلت لمسلماً . حلت عليك عقوبة الرحمن .

أو بمعنى قد ، أي قد كنتم ، ثلاثة أحوال . والضمير في « قبله » عائذ إلى الجسدي . وقيل إلى القرآن ، أي ما كنتم من قبل إنزاله إلا ضالين . وإن شئت على النبي صلى الله عليه وسلم ، كتابة عن غير مذكور . والأول أظهر ، والله أعلم .

قوله تعالى : (ثُمَّ أَيْدِيُوا مِنْ حَيْثُ آفَافُ النَّاسِ) فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ قبل : الخطاب للمُحْسِن ، فإنهم كانوا لا يقفون مع الناس بمرقات ، بل كانوا يقفون بالمزدلفة وهي من الحرم . وكانوا يقولون : نحن قطين^(١) الله ، فينبى لنا أن ننظم الحرم ، ولا ننظم شيئا من الحل ، وكانوا مع معرفتهم وإقرارهم أن عرفة موقف إبراهيم عليه السلام لا يخرجون من الحرم ، ويقفون بجمع ويقضون منه ويقف الناس بعرفة ؛ فقبل لهم : أفيضوا مع الجملة . وثم ، ليست في هذه الآية للترتيب ، وإنما هي لمطف جملة كلام هي منها منقطعة . وقال الضحاك : مخاطب بالآية جملة الأمة ، والمراد بالناس إبراهيم عليه السلام ، كما قال : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ وهو يريد واحدا . ويحتمل على هذا أن يؤمروا بالإفاضة من عرفة . ويحتمل أن تكون إفاضة أخرى ، وهي التي من المزدلفة ؛ فتجيء « ثم » على هذا الاحتمال على بابها . وعلى هذا الاحتمال عزل الطبري . والمعنى : أفيضوا من حيث أفاض إبراهيم من مزدلفة ، أى ثم أفيضوا إلى متى ؛ لأن الإفاضة من عرفات قبل الإفاضة من جمع .

قلت : ويكون في هذا حجة لمن أوجب الوقوف بالمزدلفة ، للأمر بالإفاضة منها . والله أعلم . والصحيح في تأويل هذه الآية من القولين القول الأول . روى الترمذي عن عائشة قالت : كانت قريش ومن كان على دينها وهم المحسن يقفون بالمزدلفة يقولون : نحن قطين الله ، وكان من سواهم يقفون برفة ؛ فأنزل الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ . هذا حديث حسن صحيح . وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : المحسن هم الذين أنزل الله فيهم : « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس » . قالت : كان الناس يقضون من عرفات ، وكان المحسن يقضون من المزدلفة ، يقولون : لا نفيض إلا من الحرم ، فلما نزلت : « أفيضوا من حيث أفاض الناس » ، رجعوا إلى عرفات . وهذا نص صريح ، ومثله كثير صحيح ، فلا معول على غيره من الأقوال ، والله المستعان . وقرأ سعيد بن جبير « الناس » وتأويله آدم عليه السلام ؛ لقوله تعالى : ﴿ قَتَيْتَ وَلَمْ تَجِدْ لَهُ عَزَمًا ﴾ . ويجوز عند بعضهم تخفيف الياء

(١) قطين الله ، أى سكان حرمه ؛ والقطين جمع قاطن كالتقطن .

مقبول الناس ، كالمقصر والمحد . أن عطيه أما جواره في العريضة فذكره سيوفه .
وأما حوارده مبروءا به فلا أحفظه . وأمر صالح بالاستغفار لأنها مواطئه ، ومطابق القبول
ومساقط الرحمة . وقالت فرقة : المعنى واستغفروا الله من مملك الذي كان غافلا لسنة إبراهيم
في وقوفكم بفرح من المزدلفة دون عرفه .

الثانية - روى أبو داود عن علي قال : قلنا أصبح - يعني النبي صلى الله عليه وسلم -
وقف على فرح فقال " هذا فرح وهو الموقف وجمع كلها موقف ونحرت هامتا ومنى كلها
منحرة فأبحروا في رحالكم " . فحك المجيب إذا دفعوا من عرفة إلى المزدلفة أن سيتواها ، ثم ينس
بالصبح الإمام بالناس ويقفون بالشعر الحرام . والفرح هو الحل الذي يقف عليه الإمام ،
ولا يزالون يذكرن الله ويدعون إلى قرب طلوع الشمس ، ثم يدفعون قبل الطلوع ، على مخالفة
العرب ، فإنهم كانوا يدفعون بعد الطلوع ويقولون : أشرق نير ، كما تغير ، أي كما تحرب من
التحل فتوصل إلى الإغارة . وروى الناس عن عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر صلى الله عليه وسلم
الصبح ثم وقف فقال : إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون : أشرق
شير . وإن النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم فدفع قبل أن تطلع الشمس . وروى ابن عينة
عن ابن جريح عن محمد بن قيس بن حمزة عن ابن طلوس عن أبيه أن أهل الجاهلية كانوا
يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس ، وكانوا يدفعون من المزدلفة بعد طلوع الشمس ؛
فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ، وعجل هذا أخر الدفع من عرفة ، وعجل الدفع من
المزدلفة مخالفا هذين المشركين .

الثالثة - فإذا دفعوا قبل الطلوع فكيفهم أن يدفعوا على هيئة الدفع من عرفة ، وهو
أن يسير الإمام بالناس سير المتى ، فإذا وجد أحدهم فرجة زاد في السق شيئا . والتقى متى
للدواب معروف لا يجهل . والنص فوق المتى ، كالتجيب أو فوق ذلك . وفي صحيح مسلم

(١) تير (منح الخطة وكمر المرحلة وسكونه) . حصل عظيم بالمزدلفة على يدار القامب منها إلى من .

هذا هو المراد ، والرب جبال أنراهم كل سها تير (عن دهر الراي السيوطي) .

عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما وسئل : كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفة ؟ قال : كان يسير التقي ، فإذا وجد بقوة نص . قال هشام : " وأص فوق الحق . وقد تقدم . ويستحب له أن يحرك في بطن مُحَسَّر قدورية بحجر ، فإن لم يفعل فلا حرج ، وهو من متى . روى الترمذى وغيره عن أبي الزبير عن جابر قال : دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه السكينة وقال لهم : " أَوْضِعُوا فِي وَادِي مُحَسَّر " . وقال لهم : " خذُوا عَنِّي مَنَاسِكُمْ " . فإذا أنوَأْتِي ذلك عدوة يوم النحر ، رموا بحجارة العقبة بها حُجِّي رِبْكَانَا إِنْ قَدَرُوا ، وَلَا يَسْتَحِبُّ الرُّكُوبُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْجَمَارِ ، وَيُرْمُونَهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ كُلُّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ^(١) . عَلَى مَا بَأْنِي بَيَانَهُ . فَإِذَا رَوَّاهَا حَلَّ لَهَا كُلُّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللِّبَاسِ وَالْأَنْثَ كُلَّهُ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطِّيبَ وَالصِّبْدَ عِنْدَ مَالِكٍ وَإِسْحَاقَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الْخَلْفَافِ عَنْهُ . وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَابْنُ عُمَرَ : يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطِّيبَ . وَمَنْ تَطَلَّبَ عِنْدَ مَالِكٍ بَعْدَ الرَّمْيِ وَقَبْلَ الْإِفَاضَةِ لَمْ يَرْعِهِ قَدِيحٌ ، لَمَّا جَاءَ فِي ذَلِكَ . وَمَنْ صَادَ عَنْده بَعْدَ أَنْ رَمَى حَجْرَةَ الْعُقْبَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَفِضَ كَانَ عَلَيْهِ الْجِرَاءُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ : يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

الراسية — ويقطع الحاج التلية بأول حصاة يرميها من حجرة العقبة ، وعلى هذا أكثر أهل العلم بالمدينة وغيرها ، وهو جائز مباح عند مالك . والمشهور عنه قطعها عند زوال الشمس من يوم عرفة ، على ما ذكر في موطأه عن علي ، وقال : هو الأمر عندنا .

قلت : والأصل في هذه الجملة من السنة ما رواه مسلم عن الفضل بن عباس ، وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في عشية عرفة وغداة تجمع للناس حين دفعوا : " عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ " وهو كأف ناقته حتى دخل مُحَسَّرًا — وهو من متى — قال : " عَلَيْكُمْ بِحَصَى

(١) الخذف (بالهاء المعجمة المقنونة والقال المعجمة الساكنة) : ويك حصاة أو نواة تأخذها بين الإبهام والبابية وترمي بها .

(٢) قوله : كاف ناقته . من الكف بمعنى المتع ، أى يمتها الإسراع .

الحنف الذي يرمى به الجمرة . وقال : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي حتى روى
جمرة العقبة - في رواية - والنبي صلى الله عليه وسلم يشير يده كما يشير الإنسان . وفي البخاري
عن عبد الله أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى جعل البيت عن يساره ، ويمى عن يمينه ورمى بسبع
وقال : هكذا روى الذي أنزل عليه سورة البقرة صلى الله عليه وسلم . وروى القارقلاني عن
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا رميت وحلقمت وذبحتم فقد حل لكم كل
شيء إلا النساء وحل لكم الباب والطيب " . وفي البخاري عن عائشة قالت : طيبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين ، حين أحرم ، وحلته حين أمّل قبل أن يطوف ؛
وبسطت يديها . وهذا هو التحلل الأصغر عند العلماء ، والتحلل الأكبر طواف الإفاضة ، وهو
الذي يحل النساء وجميع محظورات الإحرام ، وسيأتي ذكره في سورة الحج ، إن شاء الله تعالى .
قوله تعالى : (فَلَا تَقْضِيَهُمْ مَّا سَأَلُوكُمْ فِيهِ سُلْطَانًا)

الأولى - قوله تعالى : (فَلَا تَقْضِيَهُمْ مَّا سَأَلُوكُمْ) قال مجاهد : المناسك الذابح ومرافقة
الدماء . وقيل : هي شعائر الحج ؛ لقوله عليه السلام : " خذوا عني مناسككم " . المعنى :
فلما قطعتم مفصلاً من مناسك الحج فاذكروا الله واشتوا عليه بآلائه عنكم . وأبو عمر يدرج الكفاح
في الكفاح ، وكذلك « ما سلككم » ، لأنهما مثلاً . وقضيت هنا بمعنى أدبتم وفرغتم ، قال الله
تعالى : (فَلَا تَقْضِيَهُمُ الصَّلَاةَ) أي أدبتم الجمعة . وقد يعبر بالقضاء عما فصل من العبادات
خارج وقتها المحدود لها .

الثانية - قوله تعالى : (فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) كانت عادة العرب إذا قضت
حجها تحف عند الجمرة ، فتضارب الآباء ، وتذكر أيام أسلافها من بسالة وكرم ، وغير ذلك ؛ حتى
أن الواحد منهم يقول : اللهم إن أبي كان عظيم القوّۃ ، عظيم الجفّة ، كثير المال ؛ فاعطني
مثل ما أعطيته . فلا يذكر غير أبيه ؛ فنزل الآية ليلزموا أنفسهم ذكر الله أكثر من التزامهم
ذكر أيام الجاهلية . هنا قول جمهور المفسرين . وقال ابن عباس وعطاء والضحاك والربيع :

(١) الجفّة : أعظم ما يكون من القمع .

معنى الآية واذكروا الله كذا الأطفال أباهم وأمهاتهم : أبه ، أمه ، أى فاستنبوا به والجنوا إليه كما كنتم تعملون فى حال صغركم بآبائكم . وقالت طائفة : معنى الآية اذكروا الله وعظموه وذنبوا عن حرمه ، وادفعوا من أراد الشرك فى دينه ومشاعره ، كما تذكرون آباءكم بالخير إذا غص أحد منهم ، وتحبون جوانبهم وتذبون عنهم . وقال أبو الجوزاء لابن عباس : إن الرجل اليوم لا يذكر آباءه ، فما معنى الآية ؟ قال : ليس كذلك ، ولكن أن تغضب لله تعالى إذا عصى أشد من غضبك لوالديك إذا شتما . والكاف من قوله « كذا كركم » فى موضع نصب ، أى ذكر كركم . أو أشد ، قال الزجاج : أو أشد ، فى موضع خفض عطفا على ذكر كركم ، المعنى : أو كأشد ذكرا ، ولم يصرف لأنه أفضل صفة ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بمعنى أو اذكروه أشد . وذكرا ، نصب على اليان .

قوله تعالى — (فَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا) من ، فى موضع رفع بالابتداء ، وإن شئت بالصفة . يقول ربنا آتنا فى الدنيا ، صلة من ، والمراد المشركون . قال أبو وائل والسدى وابن زيد : كانت عادة الجاهلية أن تدعو فى مصالح الدنيا فقط ، فكانوا يسألون الإبل والغنم والظفر بالعدو ، ولا يطلبون الآخرة ، إذ كانوا لا يعرفونها ولا يؤمنون بها ، فنها عن ذلك الدعاء المخصوص بأمر الدنيا . وجاء النهى فى صيغة الخبر عنهم . ويجوز أن يتناول هذا الوعيد المؤمن أيضا إذا قصر دعواته فى الدنيا ، وعلى هذا قاله فى الآخرة من خلّاق ، أى تخلّاق الذى يسأل الآخرة . والخلاق النصيب . ومن زائدة ، وقد تقدم .

قوله تعالى — (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا) فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ) أى من الناس وهم المسلمون يطلبون خير الدنيا والآخرة . واختلف فى أوّل الحسّتين على أقوال عديدة ، فروى عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أن الحسن فى الدنيا المرأة الحسنة ، وفى الآخرة المحور العين . وقنا عذاب النار ، المرأة السوء .

قلت : وهذا فيه بُدٌّ، ولا يصح عن عليٍّ؛ لأنَّ النار حقيقة في النار المحرقة، وعبارة المرأة عن النار تجوز . وقال قتادة : حسنة الدنيا العافية في الصحة وكفاف المال . وقال الحسن : حسنة الدنيا العلم والعبادة . وقيل غير هذا . والذي عليه أكثر أهل العلم أنَّ المراد بالحسنتين نعم الدنيا والآخرة، وهذا هو الصحيح؛ فإنَّ اللفظ يقتضي هذا كله، وإنَّ حسنة نكرة في سياق الدعاء، فهو محتمل لكل حسنة من الحسنات على البذل، وحسنة الآخرة الجنة بإجماع . وقيل : لم يرد حسنة واحدة، بل أراد أعطاني في الدنيا عطية حسنة، خفف الاسم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَفَنَّا عَذَابَ النَّارِ ﴾ أصل فَنَّا فَنَّا قَوْفًا، حذفت الواو كما حذفت في يقي وبشيء؛ لأنَّها بين ياء وكسرة، مثل يمد . هذا قول البصريين، وقال الكوفيون : حذفت فراقين اللام والمتمدى . قال محمد بن يزيد : هذا خطأ لأنَّ العرب تقول : وَيَمَّ يَرَمُ؛ فيحذفون الواو . والمراد بالآية الدعاء في ألا يكون المرء ممن يدخلها بمعاصيه ونجمرجه الشفاعة . ويحتمل أن يكون دعاء مؤكما لطلب دخول الجنة؛ لتكون الرغبة في معنى النجاة والقوز من الطرفين؛ كما قال أحد الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم : انا إنما أقول في دعائي : اللَّهُمَّ ادْخُلْنِي الجنة واطفئي من النار، ولا أدري ما دَنَدَنْتُكَ وَلَا دَنَدَنَةً معاذ . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «حَوْلَهَا تَدْمَنُ» حَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَةِ وَابْنِ مَاجَةَ أَيْضًا .

الثالثة - هذه الآية من جوامع الدعاء التي عمت الدنيا والآخرة، قيل لأنَّس : ادع الله لنا، فقال : اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ . قالوا : زِدْنَا . قال : مَا تَزِيدُون ! قَدْ مَالَتْ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ . وفي الصحيحين عن أنس قال : كَانَ

(١) الفدية : أن ينكر الرجل الكلام تسع سنه ولا يفهم؛ وهو أرفع من الجنة قلابا .

(٢) في نهاية ابن الأثير واللسان : « حولها » بالثنية . فعل الأول معناه حول مفالئك، أي كلامنا قريب من ملائكت . وعلى الثاني معناه حول الجنة والنار، أي في طلبها مدد . ومع هذا الرجل إذا استغنى في مكان واحد بحيث رزعاها .

أكثر دعوة يدعو بها النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . قال : فكان آتس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها ، فإذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها فيه . وفي حديث عمر أنه كان يطوف بالبيت ويقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، ماله يخبرني غيرها . ذكره أبو عبيد . وقال ابن جريح : بلغني أنه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف هذه الآية : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » . وقال ابن عباس : إن عند الركن ملكاً قائماً منذ خلق الله السموات والأرض يقول آمين ؛ فقولوا : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . وسئل عطاء بن أبي رباح عن الركن اليماني وهو يطوف بالبيت ، فقال عطاء : حدثني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وكل به سيعون بملكاً من » قال اللهم أني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قالوا آمين ، الحديث . نرجه ابن ماجه في السنن ، وسيأتي بكلمة مستدا في « الحج » إن شاء الله .

قوله تعالى : (أُولَئِكَ لَمْ يَصِبْ بِمَا كَانُوا) فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (أُولَئِكَ لَمْ يَصِبْ بِمَا كَانُوا) هذا يرجع الى الفريق الثاني ، فريق الإسلام ؛ أي لم ثواب الحج أو ثواب الدعاء ، فان دعاء المؤمن عبادة . وقيل : يرجع « أولئك » الى الفريقين ؛ فلهذين ثواب عمده ودعائه ، والكافر عقاب شركه وقصر نظره على الدنيا . وهو مثل قوله تعالى : (وَلِكُلِّ دَرَجَاتٌ بِمَا عَمِلُوا) .

الثانية — قوله تعالى : (وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ) من سرع يسرع — مثل عظم يعظم — سريعاً وسريعاً ؛ فهو سريع . الحساب مصدر كالحاسبة . وقد يسمى المحسوب حساباً .

والحساب العتد؛ يقال : حَبَّ يَحُبُّ حِسَابًا وَحِسَابَةً وَحِسَابًا وَحِسَابًا وَحِبَابًا إِلَى عَدِّ :
وَأَشَدُّ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ :

يَا بَجَلْ أَسْقَاكَ بِلَا حِسَابَةٍ • سُقِيََا نَلِكِ حَسَنِ الرَّبَابَةِ
• قَلْبِي نِي بِاللَّيْلِ وَالْحِسَابَةِ •

وَالْحَبُّ مَا عَدَّ مِنْ مَقَاتِرِ الْمَوْتِ • وَيُقَالُ : حَبَبَهُ دِينَهُ • وَيُقَالُ : مَالَهُ ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ
” الْحَسْبُ الْمَالُ وَالْكَرَمُ الْقَوَى “ وَوَاهُ سَمْرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَهُوَ فِي الشَّهَابِ
أَيْضًا • وَالرَّجُلُ حَسِيبٌ ، وَقَدْ حُسِبَ حِسَابَةً بِالضَّمِّ ، مِثْلُ خُطِبَ خُطَابَةً • وَالْمَعْنَى فِي الْآيَةِ
أَنَّ اللَّهَ سَيَحَاسِبُهُ سَرِيعَ الْحِسَابِ ؛ لَا يَمْتَنِجُ إِلَى عَدِّ وَلَا إِلَى عَقْدٍ وَلَا إِلَى إِعْمَالٍ فَكَّرَ كَمَا يَفْعَلُهُ
الْحَسَابُ ؛ وَلَمَّا قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : (وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ) وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
” اللَّهُمَّ مَتَرَلِ الْكَتَابِ سَرِيعَ الْحِسَابِ “ الْحَدِيثُ • فَاقَهُ جَلَّ وَعَزَّ عَالَمُ بِنَا الْعِبَادِ وَعَلَيْهِمْ ،
فَلَا يَمْتَنِجُ إِلَى تَذَكُّرٍ وَتَأَمُّلٍ ، إِذْ قَدْ عَلِمَ مَا لِحَاسِبٍ وَعَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْحِسَابِ عِلْمُ
حَقِيقَتِهِ • وَقِيلَ : سَرِيعَ الْمَجَازَةِ الْعِبَادِ بِأَعْمَالِهِمْ • وَقِيلَ : الْمَعْنَى لَا يَسْتَغْلِظُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ ،
يَحَاسِبُهُمْ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ كَمَا قَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : (مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بِشُكُمْ إِلَّا كَفْتِسٍ وَاحِدَةً) •
قَالَ الْحَسَنُ : حِسَابُهُ أَسْرِعُ مِنْ لَمَحِ الْبَصَرِ • وَفِي الْخَبَرِ : إِنَّ اللَّهَ يَحَاسِبُ فِي قَدْرِ حَلَبِ شَاةٍ • •
وَقِيلَ : هُوَ أَنَّهُ إِذَا حَاسِبَ وَاحِدًا فَقَدْ حَاسِبَ جَمِيعَ الْخَلْقِ • وَقِيلَ لِعَلِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ يَحَاسِبُ اللَّهُ الْعِبَادَ فِي يَوْمٍ ؟ قَالَ : كَمَا يَرْزُقُهُمْ فِي يَوْمٍ • وَمَعْنَى الْحِسَابِ
تَمْرِيفُ اللَّهِ عِبَادَهُ بِمَقَادِيرِ الْجَزَاءِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَتَذَكِيرُهُ إِيَّاهُمْ بِمَا قَدْ نَسَوْهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى :
(يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَمْثَلًا اللَّهُ وَسُوَّهُ) • وَقِيلَ : مَعْنَى الْآيَةِ سَرِيعٌ
يَحْيَى يَوْمَ الْحِسَابِ • فَالْمُقْصَدُ بِالْآيَةِ الْإِنْتِظَارُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ •

(١) هَكَذَا أَرَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي الْمَصْنُوحِ • وَصَوَابُ إِشْنَادِهِ : يَا بَجَلْ أَسْقَيْتَ • أَيْ أَسْقَيْتَ بِلَا حِسَابٍ
• مُعَاوِزٌ وَالزَّيَاةُ (بِالْكَسْرِ) : الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِإِصْلَاحِهِ وَتَرْبِيَتِهِ • وَفِي الْأُمُورِ الزَّيَاةُ • وَالْمُتَلَابَةُ (بِالْكَسْرِ) :
أَنْ تَحْبِبَ الْمَرْأَةُ تَلَبَّ الرِّجُلَ بِاللِّفِّ الْقَوْلَ وَأَعْنِجَهُ •

قلت : والكل محمل ، يأخذ العبد لنفسه في تخفيف الحساب عنه بالأعمال الصالحة ، وإنما يخف الحساب في الآخرة على من حاسب نفسه في الدنيا .

الثالثة - قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ يَمَّا كَسَبُوا ﴾ هو الرجل يأخذ مالا يبيع به عن غيره ، فيكون له ثواب ، وروى عنه في هذه الآية أن رجلا قال : يا رسول الله ، مات أبي ولم يبيع ، أفأج عنه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لو كان على أبيك دين ففوضته إما كان ذلك يميزي " . قال : نعم . قال : " فدين الله أحق أن يقضى " . قال : فهل لي من أجر ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَصِيبْ يَمَّا كَسَبُوا ﴾ يعني من حج عن ميت كان الأجر بينه وبين الميت . قال أبو عبد الله محمد بن حنبل في أحكامه : قول ابن عباس نحو قول مالك ، لأن تحصيل مذهب مالك أن المحجوج عنه يحصل له ثواب النفقة ، والحجة للحاج ، فكأنه يكون له ثواب بدنه وأعماله ، والمحجوج عنه ثواب ماله وإنفاقه ، ولهذا قلنا : لا يختلف في هذا حكم من حج عن نفسه حجة الإسلام أو لم يبيع ، لأن الأعمال التي تدخلها النيابة لا يختلف حكم المستحب فيها بين أن يكون قد أدى عن نفسه أو لم يؤد ، اعتبارا بأعمال الدين والدنيا ، ألا ترى أن الذي عليه زكاة أو كفارة أو غير ذلك يجوز أن يؤدى عن غيره وإن لم يؤد عن نفسه ، وكذلك من لم يراع مصالحه في الدنيا يصح أن ينوب عن غيره في مثلها فتم لنبيه وإن لم تم لنفسه ، ويؤج غيره وإن لم يؤج نفسه .



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : **وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ** ^ط **مَنْ تَجَبَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ آتَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ** ﴿٢٠٢﴾

قوله تعالى : (**وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ**) فيه ست مسائل :

الأولى — قال الكوفيون : الألف والهاء في « معدودات » لأهل السدد . وقال البصريون : هما للقليل والكثير ؛ بدليل قوله تعالى : « **وَمَنْ فِي الْفُرَاتِ آمِنُونَ** » والفرات كثيرة . ولا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات في هذه الآية هي أيام منى ، وهي أيام التشريق ، وأن هذه الثلاثة الأسماء واقعة عليها ، وهي أيام رمى الجمار ، وهي واقعة على الثلاثة الأيام التي يتعمل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر ؛ فقف على ذلك . وقال الثعلبي وقال إبراهيم : الأيام المعدودات أيام العشر ، والمعلومات أيام النحر ؛ وكذا حكى مكي والمهلوي أن الأيام المعدودات هي أيام العشر . ولا يصح لما ذكرناه من الإجماع ، على ما نقله أبو عمر بن عبد البر وغيره . قال ابن عطية : وهذا إما أن يكون من تصحيف النسخة ، وإما أن يريد العشر الذي بعد النحر ؛ وفي ذلك بُدِّ .

الثانية — أمر الله سبحانه وتعالى عباده بذكره في الأيام المعدودات ، وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها ؛ لإجماع الناس أنه لا يفتقر أحد يوم النحر وهو ثاني يوم النحر ، ولو كان يوم النحر في المعدودات لساغ أن يفتقر من شاء متجلا يوم النحر ؛ لأنه قد أخذ يومين من المعدودات . نرجع التارططني والترمذي وغيرها عن عبد الرحمن ابن عيسى الدبلي أن ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو برفقة فسالوه ؛

فامر مناديا فنادى : « أَلَيْحَ عَرَفَةُ فَمِنْ جَاءَ لَيْلَةً جُمِعَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ أَيَّامُ مَنَى الثَّلَاثَةَ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا يَمُ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا يَمُ عَلَيْهِ » أَيْ مَنْ تَعَجَّلَ مِنَ الْحَاجِّ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ مَنَى صَارَ مُقَامُهُ بِمَنَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَبَصِيرَ جَمِيعِ رَمَلِهِ بِقَسْعِ وَارِثَيْنِ حَصَاةً ، وَبَسَقَطَ عَنْهُ رَمَى يَوْمِ الثَّلَاثِ . وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ مِنْهَا إِلَّا فِي آخِرِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ حَصَلَ لَهُ بِمَنَى مُقَامُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مِنْ أَجْلِ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَاسْتَوْفَى الْعَدَدُ فِي الرَّمَى ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . وَمَنْ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ مَنَى ثَلَاثَةٌ - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ - قَوْلُ الْعَرَبِيِّ :

مَا تَقْبِي إِلَّا ثَلَاثَ مَنَى • حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَنَا النَّحْرُ

فَأَيَّامُ الرَّمَى مَعْدُودَاتٌ ، وَأَيَّامُ النَّحْرِ مَعْلُومَاتٌ . وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْدُودَاتِ وَالْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ يَحْمِلُهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ : يَوْمُ النَّحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ ؛ فَيَوْمُ النَّحْرِ مَعْلُومٌ غَيْرُ مَعْدُودٍ ، وَالْيَوْمَانِ بَعْدَهُ مَعْلُومَانِ مَعْدُودَانِ ، وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ مَعْدُودٌ لَا مَعْلُومٌ ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِمَنَى فِي قَوْلِهِ سَبْعَانَهُ وَتَعَالَى : « وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ » وَلَا مِنَ الَّتِي عَيْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ : « أَيَّامُ مَنَى ثَلَاثَةٌ » فَكَانَ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقْتَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ » وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ النَّحْرَ ، وَكَانَ النَّحْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ يَوْمُ الْأَضْحَى وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّابِعِ نَحْرٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ عُلَمَائِنَا ؛ فَكَانَ الرَّابِعُ غَيْرَ مُرَادٍ فِي قَوْلِهِ : « مَعْلُومَاتٍ » لِأَنَّهُ لَا يَنْحَرُ فِيهِ وَكَانَ مِمَّا يُرَى فِيهِ ؛ فَصَارَ مَعْدُودًا لِأَجْلِ الرَّمَى ، غَيْرَ مَعْلُومٍ لِعَدَمِ النَّحْرِ فِيهِ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : وَالْحَقِيقَةُ فِيهِ أَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ مَعْدُودٌ بِالرَّمَى مَعْلُومٌ بِالذَّبْحِ ، لَكِنَّهُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا لَيْسَ مُرَادًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ » . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ : الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ الْعَشْرُ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَآخِرُهَا يَوْمُ النَّحْرِ ؛ لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُمَا فِي ذَلِكَ ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَرَوَى الْبَطْمَاوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ أَيَّامُ النَّحْرِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ وَإِلَيْهِ أَذْهَبَ ؛

لأنه تعالى قال : « وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَرَكَةِ الْأَنْعَامِ » .
وحكى الكرخي عن محمد بن الحسن أن الأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة : يوم الأضحي
ويومان بعده . قال السيكا الطبري : فصل قول أبي يوسف وعنه لافرق بين المعلومات
والمعدودات ؛ لأن المعدودات المذكورة في القرآن أيام التشريق بلا خلاف ولا يشك أحد
أن المعدودات لا تتناول أيام العشر؛ لأن الله تعالى يقول : « فَنَسْجِدَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ
عَلَيْهِ » وليس في المشرحة يتناق يومين دون الثالث . وقد روى عن ابن عباس أن
المعلومات العشر، والمعدودات أيام التشريق؛ وهو قول الجمهور .

قلت : وقال ابن زيد : الأيام المعلومات عشر ذي الحجة وأيام التشريق، وفيه بعد،
لما ذكرناه، وظاهر الآية يفهمه . وجعل الله الذكر في الأيام المعدودات والمعلومات يدل
على خلاف قوله، فلا معنى للاشتغال به .

الثالثة - ولا خلاف أن المخاطب بهذا الذكر هو الحاج، فخطب بالتكبير عند رمي
الجمر وعلى ما رُزق من بركة الأنعام في الأيام المعلومات، وعند أديار الصلوات دون تلبية؛
وهل يدخل غير الحاج في هذا أم لا ؟ فالذي عليه فقهاء الأمصار والمشايخ من الصحابة
والتابعين على أن المراد بالتكبير كل أحد - وخصوصا في أوقات الصلوات - فيكبر عند
أقضاء كل صلاة - كالتصلي وحده أو في جماعة - تكبيرا ظاهرا في هذه الأيام،
اقتداء بالسلف رضي الله عنهم . وفي المختصر : ولا يكبر النساء ذُبر الصلوات . والأقول أشهر،
لأنه يلزمها حكم الإجماع كالرجل؛ قاله في المدونة .

الرابعة - ومن نسي التكبير ياتر صلاة كبر إن كان قريبا وإن تباعد فلا شيء عليه؛
قاله ابن الجلاب . وقال مالك في المختصر : يكبر ما دام في مجلسه، فإذا قام من مجلسه فلا شيء
عليه . وفي المدونة من قول مالك : إن نسي الإمام التكبير فإن كان قريبا قصد تكبر، وإن
تباعد فلا شيء عليه، وإن نسي ولم يكبر والقوم جلوس فليكبروا .

الخامسة - واختلف العلماء في طرق مدة التكبير؛ قال عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس : يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق . وقال ابن مسعود وأبو حنيفة : يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر . وقاله صاحباه قتالا بالقول الأول، قول عمر وعلى رضي الله عنهم؛ فأعفقوا في الابتداء دون الانتهاء . وقال مالك : يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق؛ وبه قال الشافعي، وهو قول ابن عمر وابن عباس أيضا . وقال زيد بن ثابت : يكبر من ظهر يوم النحر إلى آخر أيام التشريق . قال ابن العربي : فأما من قال يكبر يوم عرفة ويقطع العصر من يوم النحر فقد خرج عن الظاهر؛ لأن الله تعالى قال : « فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ » وأيامها ثلاثة؛ وقد قال هؤلاء : يكبر في يومين؛ فتروا الظاهر لنير دليل . وأما من قال يوم عرفة وأيام التشريق، فقال إنه قال : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ » فذكر عرفات داخل في ذكر الأيام؛ هذا كان يصح لو كان قال : يكبر من المغرب يوم عرفة؛ لأن وقت الإفاضة حينئذ؛ فأما قبل فلا يقتضيه ظاهر اللفظ، ويلزمه أن يكون من يوم التروية عند الحلول يعني .

السادسة - واختلفوا في لفظ التكبير؛ فشهور منذهب مالك أن يكبر إثر كل صلاة ثلاث تكبيرات؛ رواه زياد بن زياد عن مالك . وفي المنذهب رواية يقال بعد التكبيرات الثلاث : لا إله إلا الله، والله أكبر لله الحمد . وفي المختصر عن مالك : الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر لله الحمد .

قوله تعالى : (قَدْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِتِمَّ عَلَيْهِ) فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (قَدْ تَجَلَّى) التجليل أبدا لا يكون هنا إلا في آخر النهار، وكذلك اليوم الثالث، لأن الرمي في تلك الأيام إنما وقته بعد الزوال . واجمعوا على أن يوم النحر لا تُرمى فيه غير جمره العقبة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها؛ ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، وكذلك اجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام

التشريق بعد الزوال إلى القروب ؛ واختلفوا فيمن رمى بحجرة العقبة قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق : جازئهم بعد الفجر قبل طلوع الشمس . وقال مالك : لم يسلطنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لأحد يرى قبل أن يطلع الفجر ، ولا يجوز رميها قبل الفجر ؛ فإن رماها قبل الفجر أعادها ؛ وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز رميها ، وبه قال أحمد وإسحاق . ورخصت طائفة في الرمي قبل طلوع الفجر ؛ روى عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت ترمي بالليل وتقول : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أخرجه أبو داود . وروى هذا القول عن عطاء وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد ، وبه قال الشافعي إذا كان الرمي بعد نصف الليل . وقالت طائفة : لا يرى حتى تطلع الشمس ؛ قاله مجاهد والنخعي والثوري . وقال أبو نؤير : إن رماها قبل طلوع الشمس فإن اختلفوا فيه لم يجره ، وإن أجمعوا وكانت فيه ستة أجزاء . قال أبو عمر : أما قول الثوري ومن تابعه فحجته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى الحجرة بعد طلوع الشمس وقال : "خذفوا عني مناسككم" . وقال ابن المنذر : السنة أن لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس ، ولا يجرى الرمي قبل طلوع الفجر ؛ فإن رمى أعاد ، إذ فاعله مخالف لما سنة الرسول صلى الله عليه وسلم لأتمته . ومن رماها بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس فلا إعادة عليه ، إذ لا أعلم أحدا قال لا يجره .

الثانية - روى معمر قال أخبرني هشام بن عروة عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة أن تصبح بمكة يوم النحر وكان يومها . قال أبو عمر : اختلف على هشام في هذا الحديث ؛ فرواه طائفة عن هشام عن أبيه مرسل كما رواه معمر ، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة بذلك مستنابا ، ورواه آخرون عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة مستنابا أيضا ، وكلهم تغلط . وهو يدل على أنها رمت بالحجرة بمنى قبل الفجر ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصبح بمكة يوم النحر ، وهذا لا يكون إلا وقد رمت .

الجمرة بمئى ليل قبل الفجر، والله أعلم . ورواه أبو داود قال خشنا هارون بن عبد الله قال
 حدثنا ابن أبي نديك عن الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله
 عنها أنها قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة التحرفت الجمرة قبل
 الفجر ثم مضت فافاضت، وكان ذلك اليوم^(١) الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عندها . وإذا ثبت فالزمى بالليل جائز لمن فصله ؛ والاختيار من طلوع الشمس إلى زوالها .
 قال أبو عمر : وأجمعوا أنه إن رماها قبل غروب الشمس من يوم التحرق فقد أجزأ عنه
 ولا شئ عليه، إلا ما لكاه فانه قال : استحسب له إن ترك جمرة العقبة حتى أمسى أن يبريق
 دما يحى به من الليل . واختلقوا فيمن لم يرمها حتى غابت الشمس فرماها من الليل أو من
 الغد؛ فقال مالك : عليه دم، واحتج بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لرى الجمرة
 وقتا وهو يوم التحرق، فن رى بعد غروب الشمس فقد رماها بعد خروج وقتها، ومن
 فعل شيئا في الحج بعد وقته فعليه دم . وقال الشافعى : لا دم عليه؛ وهو قول أبي يوسف
 وعمر، وبه قال أبو ثور؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له السائل : يا رسول الله، رميتُ
 بعد ما أمسيْتُ . فقال : «لا حرج» قال مالك : من نسي رى الجمار حتى يمسي فليرم أية
 ساعة ذكر من ليل أو نهار، كما يصل أية ساعة ذكر، ولا يرى إلا ما فاته خاصة، وإن كانت
 جمرة واحدة رماها ثم رى ما رى بعدها من الجمار ؛ فان الترتيب في الجمار واجب، فلا يجوز
 أن يسرع في رى جمرة حتى يكمل رى الجمرة الأولى كركعات الصلاة ؛ هذا هو المشهور
 من المذهب . وقيل : ليس الترتيب بواجب في حجة الرى ؛ بل إذا كان الرى كله في وقت
 الأداء أجزاه .

الثالثة - فإذا مضت أيام الرى فلا رى، فإن ذكر بعد ما يصدر وهو بمكة أو بعد
 ما يخرج منها فعليه الهدى، وسواء ترك الجمار كلها أو جمرة منها أو حصاة من جمرة حتى خرجت
 أيام منى فعليه دم . وقال أبو حنيفة : إن ترك الجمار كلها فعليه دم، وإن ترك جمرة واحدة

(١) زيادة من ابن أبي داود .

يُزَعَلُ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَصَاةٍ مِنَ الْجَهَنَّمَ لَعْنًا مَسْكِينٌ نَصَفَ صَاعٍ، إِلَى أَنْ يَبْلُغَ دَمًا فَيَطْعَمَ مَا شَاءَ، إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَتَصَدَّقُ بِإِنْ تَرَكَ حَصَاةً . وَقَالَ النَّوْزِيُّ : يَطْعَمُ فِي الْحَصَاةِ وَالْحَصَاتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، فَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَةً فَمَاعِدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَقَالَ اللَّيْثُ : فِي الْحَصَاةِ الْوَاحِدَةِ دَمٌ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَالْقَوْلُ الْآخَرُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ : إِنْ فِي الْحَصَاةِ الْوَاحِدَةِ مَدًّا مِنْ طَعَامٍ، وَفِي حَصَاتَيْنِ مُدَّيْنِ وَفِي ثَلَاثِ حَصَايَاتٍ دَمٌ .

الرابعة - ولا سبيل عند الجميع إلى رَمَى مَا فَاتَهُ مِنَ الْجِمَارِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ آخِرِهَا، وَذَلِكَ الْيَوْمُ الرَّابِعُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَلَكِنْ يُمِيزُهُ الدَّمُ أَوْ الْإِطْعَامُ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا .

الخامسة - ولا تجوز الْبَيْتُوتَةُ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا عَنْ مَنَى لِيَالِي التَّشْرِيقِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ الْجَمْعِ إِلَّا لِلرَّءَاءِ وَلِمَنْ وَبَى السَّقَايَةَ مِنْ آلِ الْعَبَّاسِ . قَالَ مَالِكٌ : مِنْ تَرَكَ الْمَيْتَ لَيْلَةً مِنْ لِيَالِي بَنِي مِنْ غَيْرِ الرِّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ . رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْعَبَّاسَ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَمِيتَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كَانَ الْعَبَّاسُ يَنْظُرُ فِي السَّقَايَةِ وَيَقُومُ بِأَمْرِهَا، وَيَسْقِي الْحَاجَّ شَرَابَهَا أَيَّامَ الْمَوْسَمِ؛ فَلَذَلِكَ أُرْخِصَ لَهُ فِي الْمَيْتِ عَنْ مَنَى، كَمَا أُرْخِصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ مِنْ أَجْلِ حَاجَتِهِمْ لِرَعَى الْإِبِلِ وَضُرُورَتِهِمْ إِلَى الْخُرُوجِ بِهَا نَحْوِ الْمَرَامِي الَّتِي تَبْعِدُ عَنْ مَنَى .

وُصِّمَتْ مَنَى «مَنَى» لِمَا بُعِثَ فِيهَا مِنَ الدَّمَاءِ، أَيْ يُرْقَى . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا صُمِّمَتْ مَنَى لِأَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : تَمَنَّ . قَالَ : أَتَرَى الْجَنَّةَ؟ فَصُمِّمَتْ مَنَى . قَالَ : وَإِنَّمَا صُمِّمَتْ جَمْعًا لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ بِهَا حَزْؤُهُ وَأَدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَالْجَمْعُ أَيْضًا هُوَ الْمَزْدَلَّةُ، وَهُوَ الْمُشْتَرَعُ الْحَرَامُ، كَمَا تَقَدَّمَ .

السادسة - وأجمع الفقهاء على أَنَّ الْمَيْتَ لِلْحَاجِّ غَيْرِ الدِّينِ رُخْصَ لَمْ يَلِ لِيَالِي مَنَى بَنَى مِنْ شُعَائِرِ الْجَمْعِ وَنُسْكَه، وَالنَّظَرُ يُوجِبُ عَلَى كُلِّ مَسْقُطٍ لِنُسْكَه دَمًا؛ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْجَمْعِ وَنُسْكَه .

وفي موطن مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر : لا يتيقن أحد من الحاج [لئال من]^(١)
من وراء العقبة . والعقبة التي منع عمر أن يبيت أحد وراعاها هي العقبة التي عند الجمره التي
يرميها الناس يوم النحر مما يلي مكة . رواه ابن نافع عن مالك في المبسوط : قال وقال مالك :
ومن بات وراعاها ليالي من فعله الفدية ؛ وذلك أنه بات بغير منى ليالي منى ، وهو ميت ،
مشروع في الحج فزعم الله بتركه كالليت المزدلفة ، ومعنى الفدية هنا عند مالك الهدى .
قال مالك : هو هدي يساق من الحِلِّ إلى الحرم .

السابعة - روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه^(٢)
أن أبا البَاقِ بن عاصم بن عدي أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرخص لِرِعاء الإبل^١
في البتوة عن منى يوم النحر ثم يرمون الغد ومن يهد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر .
قال أبو عمر : لم يقل مالك بمقتضى هذا الحديث ، وكان يقول : يرمون يوم النحر - يعني
جره العقبة - ثم لا يرمون من الغد ؛ فإذا كان حد النفر وهو الثاني من أيام التشريق وهو
اليوم الذي يتجمل فيه النفر من يريد التجليل أو من يحور له التجليل رموا اليومين لذلك
اليوم واليوم الذي قبله ؛ لأنهم يقضون ما كان عليهم ، ولا يقضى أحد عنده شيئا إلا بعد أن
يجب عليه ؛ هذا معنى ما فسره مالك هذا الحديث في موطنه . وغيره يقول : لا بأس
بذلك كله على ما في حديث مالك ، لأنها أيام رمى كلها ؛ وإنما لم يحز عند مالك للزَّعاء تقديم
الرمي لأن غير الرعاء لا يجوز لهم أن يرموا ؛ في أيام التشريق شيئا من الجمار قبل الزوال ، فإن رمى
قبل الزوال أعادها ؛ ليس لهم التقديم . وإنما رخص لهم في اليوم الثاني إلى الثالث .
قال ابن عبد البر : الذي قاله مالك في هذه المسألة موجود في رواية ابن جُرَيج قال : أخبرني
محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن أبا البَاقِ بن عاصم بن عدي أخبره
أن النبي صلى الله عليه وسلم أُرخص للزَّعاء أن يتعاقبوا فيرموا يوم النحر ثم يدعوا يوما وليلة^(٢)
ثم يرمون الغد . قال علماءنا : ويسقط رمي الجمره الثالثة عن تعجيل . قال ابن أبي زَيْنِين^(٣)

(١) زيادة عن الموطأ . (٢) هو محمد بن عبد الله بن جبر بن أبي زَيْنِين المزي من أهل البصرة ، روى

بذة بالأندلس . (عن النكتة لكتاب الصلاة) .

بربها يوم النفر الأول حين يريد التحجيل . قال ابن السَّوَّاز : يرى التحجيل في يومين بإحدى وعشرين حصاة، كل حجرة بسبع حصيات، فيصير جمع رمية بسبع وأربعين حصاة، لأنه قد رمى حجرة العقبة يوم النحر بسبع . قال ابن المنذر : ويسقط رمي اليوم الثالث .

الثامنة - روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سمعه يذكر أنه أُرخص للرَّعاء أن يرموا بالليل ، يقول في الزمن الأول . قال الباجي : « قوله في الزمن الأول يقتضي إطلاقه زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أول زمان هذه الشريعة ؛ فلي هذا هو مرسل . ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء ؛ فيكون موقوفاً متصلًا^(١) » والله أعلم .

قلت : هو مسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ترجمه الدارقطني وغيره ، وقد ذكرناه في « المتقنبس في شرح موطن مالك بن أنس » ؛ وإنما أبيع لم الرى بالليل لأنه أرفق بهم وأحوط فيما يحاولونه من رمى الإبل ؛ لأن الليل وقت لا ترمى فيه ولا تنتشر ؛ فيرمون في ذلك الوقت . وقد اختلفوا فيمن فاته الرمي حتى غربت الشمس ؛ فقال عطاء : لا رمى بالليل إلا لرعاء الإبل ، فأما التجار فلا . وروى عن ابن عمر أنه قال : من فاته الرمي حتى تنيب الشمس فلا يرم حتى تطلع من الغد ، وبه قال أحمد وإسحاق . وقال مالك : إذا تركه نهاراً رماء ليلاً ، وعليه دم في رواية ابن القاسم ، ولم يذكر الموطأ أن عليه دماً . وقال الشافعي وأبو ثور وسقوب ومحمد : إذا نسي الرمي حتى أمسى يرمى ولا دم عليه . وكان الحسن البصري يرخّص في رمى الجمار ليلاً . وقال أبو حنيفة : يرمى ولا شيء عليه ، وإن لم يذكرها من الليل حتى يأتي الغد فعليه أن يرميها وعليه دم . وقال الثوري : إذا أتم الرمي إلى الليل ناسياً أو متعمداً أهرق دماً .

قلت : أما من رمى من رعاء الإبل أو أهل السَّاقية بالليل فلا دم يجب ، لحديث ؛ وإن كان من غيرهم فالنَّتا . يوجب الدم لكن مع العمد ، والله أعلم .

(١) في الأصل : « موقوفاً مستمداً » والتصويب عن شرح الباجي خطأ .

التاسعة - ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة يوم النحر على راحلته . واسحب مالك وغيره أن يكون الذي يرميها راكباً . وقد كان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمونها وهم مشاة ، ويرى في كل يوم من الثلاثة بإحدى وعشرين حصاة ، يكبر مع كل حصاة ، ويكون وجهه في حال رميه إلى الكعبة ، ويرتب الجمرات ويجمعهن ولا يفرقهن ولا يتكسهن ؛ يبدأ بالجمرة الأولى فيرميها بسبع حصيات رمياً ولا يضعها وضماً ؛ كذلك قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ؛ فإن طرحها طرْحاً جاز عند أصحاب الرأي . وقال ابن القاسم : لا تجزئ في الوجهين جميعاً ، وهو الصحيح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرميها ، ولا يرى عندهم بمحيتين أو أكثر في مرة ؛ فإن فعل عنها حصاة واحدة ، فإذا فرغ منها تقدم أمامها فوقف طويلاً للدعاء بما تيسر . ثم رمى الثانية وهي الوسطى وينصرف عنها ذات الشمال في بطن المسيل ، وبطيل الوقوف عنها للدعاء . ثم رمى الثالثة بموضع جمرة العقبة بسبع حصيات أيضاً ، يرميها من أسفلها ولا يقف عندها ، ولو دماها من فوقها أجزأه ، ويكبر في ذلك كله مع كل حصاة يرميها . وسنة الذكر في رمي الجمار التكبير دون غيره من الذكركم ، ويرميها ماشياً بخلاف جمرة يوم النحر ؛ وهذا كله توقيف رفقه النسائي والدارقطني عن الزهري . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمرة التي على المسجد - مسجد بني - يرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم تقدم أمامها فوقف مستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف . ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم يخطو ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة رافعاً يديه ثم يدعو . ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ثم ينصرف ولا يقف عندها . قال الزهري : سمعت سالم بن عبد الله يحدث بهذا عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : وكان ابن عمر فعله ، لفظ الدارقطني .

العاشرة - وحكم الجمار أن يكون طاهرة غير نجسة ، ولا مما رمى به ؛ فإن رمى بما قد رمى به لم يجزه عند مالك ، وقد قال عنه ابن القاسم . إن كان ذلك في حصاة واحدة أجزأه ، ونزلت ما بن القاسم فأفتاه بهذا .

الحادية عشرة - واستحب أهل العلم أخذها من المزدلفة لا من حصي المسجد، فإن أخذ زيادة على ما يحتاج وبقى ذلك بيده بعد الرمي دفنه ولم يطرحه؛ قاله أحمد بن حنبل وغيره.
 الثانية عشرة - ولا تُفصل عند الجمهور خلافا لطاوس، وقد روى أنه لو لم يفصل الجمار النجسة أو رمى بما قد رمى به أنه أساء وأجزأ عنه. قال ابن المنذر: يكره أن يرمى بما قد رمى به، ويميز أن يرمى به، إذ لا أعلم أحدا أوجب على من فعل ذلك الإعادة، ولا تعلم في شيء من الأخبار التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل الحصاة ولا أمر بفعله، وقد رويناه عن طاوس أنه كان يفعله.

الثالثة عشرة - ولا يميز في الجمار ^(١) المندر ولا شيء غير الحجر؛ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أصحاب الرأي: يميز بالطين اليابس، وكذلك كل شيء رماها من الأرض فهو يميز. وقال الثوري: من رمى بالخرق والمندر لم يعد الرمي. قال ابن المنذر: لا يميز الرمي إلا بالحصاة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عليكم بحصى الخذف"^(٢). وبالحصاة رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الرابعة عشرة - واختلف في قدر الحصاة فقال الشافعي: يكون أصغر من الأتملة طولاً وعرضاً. وقال أبو ثور وأصحاب الرأي: يمثل حصي الخذف، وروينا عن ابن عمر أنه كان يرمي بالجمرة يمثل بهر الغنم؛ ولا معنى لقول مالك: أكبر من ذلك أحب إلى؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سن الرمي بمثل حصي الخذف، ويموز أن يرمى بما وقع عليه اسم حصاة، واتباع السنة أفضل؛ قاله ابن المنذر.

قلت: وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه لمن اهتدى واقتدى. روى النسائي عن ابن عباس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته: "هَاتِ أَقْطُعُ لِي -

(١) المندر (بالضمة): خلع الطين اليابس. وقيل: الطين الذي لا رمل فيه.

(٢) الخذف (فتح الخاء وسكون الدال): ديسك بحصاة أو نواة تأخذها بين سبائك ورمى بها، أو نجمل حدة من خشب ترمى بها بين الإهتام والسبابة. والمراد بحصى الخذف، الحصى المائل إلى الصغر.

فقطعت له حصيات من حصي الخثف، فلما وضعت في يده قال: — بأمثال هؤلاء وإياكم
والضلوف الذين فأنما أهلك من كان قبلكم الضلوف الذين . فدل قوله: " وإياكم والضلوف
في الدين " على كراهة الرى بالجوار الجوار، وأن ذلك من الضلوف والله أعلم .

الخامسة عشرة — ومن بقى في يده حصاة لا يدري من أى الجوار هى جعلها من الأول،
وروى بعدها الوسطى والآخرة؛ فإن طال استأنف جميعا .

السادسة عشرة — قال مالك والشافعي وعبد الملك وأبو ثور وأصحاب الرأى فيمن قدم
جمرة على جمرة: لا يميزه إلا أن يرى على الولاء . وقال الحسن وعطاء وبعض الناس:
يميزه . واحتج بعض الناس بقول النبي صلى الله عليه وسلم: " من قدم فُسْكَيْنِ يَدَى نُسْكَ
فلا حرج — وقال: — لا يكون هذا بأكثر من رجل اجتمعت عليه صلوات أو صيام فقصي
بعضا قبل بعض " . والأول أحوط، والله أعلم .

السابعة عشرة — واختلقوا في رمى المريض والرى عنه؛ فقال مالك: يُرمى عن المريض
والصبى اللذين لا يطيقان الرى، ويحزى المريض حين رميهم فيكبر سبع تكبيرات لكل جمرة
وعليه المحدث، وإذا صح المريض في أيام الرى رَمَى عَنْ قَسِهِ، وعليه مع ذلك ثم عند مالك .
وقال الحسن والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأى: يُرمى عن المريض، ولم يذكروا
حديثاً . ولا خلاف في الصبى الذى لا يقدر على الرى أنه يُرمى عنه؛ وكان ابن عمر يفعل ذلك .
الثامنة عشرة — روى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري قال قلنا: يا رسول الله هذه
الجوار التى يرمى بها كل عام فنحسب أنها تنقص؛ فقال: " إنه ما تقبل منها رُفْعٌ ولولا ذلك
لرايتها أمتال الجبال " .

التاسعة عشرة — قال ابن المنذر: وأجمع أهل العلم على أن لمن أراد الخروج من الحاج
من مَنَى شايخاً الى بلده خارجاً عن الحرم غير مقيم بمكة في السفر الأول أن يغير بعد زوال
الشمس إذا رى في اليوم الذى يلى يوم النحر قبل أن يمسي؛ لأن الله جل ذكره قال: « فَمَنْ
تَجَبَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا يَتَمَّ عَلَيْهِ » فليغير من أراد السفر مادام في شيء من النهار . وقد رويناه عن

التخني والحسن أنهما قالا : من أدركه العصر وهو بمئى من اليوم الثانى من أيام التشريق لم ينفر حتى الند . قال ابن المنذر : وقد يحتمل أن يكونا قالا ذلك استحبابا ؛ والقول الأول به قول ، لظاهر الكتاب والسنة .

الموقية عشرين — واختلفوا في أهل مكة هل ينفرون النفر الأول؛ فروينا عن عمر ابن الخطاب أنه قال : من شاء من الناس كلهم أن ينفروا في النفر الأول ، إلا آل نزيمة فلا ينفرون إلا في النفر الآخر . وكان أحمد بن حنبل يقول : لا يسجني لمن نهر النفر الأول أن يقيم بمكة ، وقال : أهل مكة أخف . وجعل أحمد وإسحاق معنى قول عمر بن الخطاب « إلا آل نزيمة » أى أنهم أهل حرم . وكان مالك يقول في أهل مكة : من كان له عذر فله أن يتميل في يومين ، فإن أراد التخفيف عن نفسه مما هو فيه من أمر الحج فلا ؛ فرأى التجعل لمن يبد قُطره . وقالت طائفة : الآية على العموم ، والرخصة لجميع الناس ، أهل مكة وغيرهم ، أراد الخارج عن مئى المقام بمكة أو الشخص إلى بلده . وقال عطاء : هى للناس عامة . قال ابن المنذر : وهو يشبه مذهب الشافعى ، وبه قول . وقال ابن عباس والحسن وعكرمة ومجاهد وقادة والتخمي : من نهر في اليوم الثانى من الأيام الممدودات فلا حرج ، ومن تأخر إلى الثالث فلا حرج ؛ فمضى الآية كل ذلك مباح ، وعبر عنه بهذا التقسيم اهتماما وتأكيذا ، إذ كان من العرب من يذم للمتجمل وبالعكس ؛ فترلت الآية واقعة مجتأح في كل ذلك . وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وإبراهيم التخمي أيضا : معنى من تسجل فقد غفر له ، ومن تأخر فقد غفر له ؛ واحتجوا بقوله عليه السلام : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من خطايه كيوم ولدته أمه » . قوله : « فلا إثم عليه » حتى عام وتيرة مطلقة . وقال مجاهد أيضا : معنى الآية من تسجل أو تأخر فلا إثم إليه إلى العام المقبل . وأسند في هذا القول ابن . وقال أبو العالقة في الآية : لا إثم عليه لمن اتقى بقية عمره ، والحاج مغفور له الآية ، أى ذهب إثمه كله إن اتقى الله فيما بقى من عمره . وقال أبو صالح وغيره : معنى الآية لا إثم عليه لمن اتقى قتل الصيد وما يجب عليه تجنبه في الحج . وقال أيضا : لمن اتقى في حجه فأتى به تاما حتى كان مبرورا .

الحادية والعشرون - «من» في قوله «فَنَ تَجَلَّ» رفع بالإنداء، والخبر فلا إثم عليه .
ويجوز في غير القرآن فلا إثم عليهم؛ لأن معنى «من» جماعة؛ كما قال جل وعز : «وَمِنْهُمْ
مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ» وكذا «وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» . واللام من قوله «لِيَأْتِيَ» متعلقة
بالفران، التقدير المنفرة لمن أتى؛ وهذا على تفسير ابن مسعود وعلى . قال قتادة : ذكر لنا
أن ابن مسعود قال : إنما جعلت المنفرة لمن أتى بعد انصرافه من الحج عن جميع المعاصي .
وقال الأخفش : التقدير ذلك لمن أتى . وقال بعضهم : لمن أتى بمعنى قتل الصيد في الإحرام
وفي الحرم . وقيل : التقدير الإباحة لمن أتى؛ روى هذا عن ابن عمر . وقيل : السلامة لمن
أتى . وقيل : هي متعلقة بالذكر الذي في قوله تعالى : «وَأَذْكُرُوا» أي الذكر لمن أتى . وقرأ
سالم بن عبد الله «فَلَا آثَمَ عَلَيْهِ» بوصل الألف تخفيفاً؛ والرب قد تستعمله . قال الشاعر :
• إن لم أقاتل فاليسوى برّقا •

ثم أمر الله تعالى بالقوى وذكر بالحشر والوقوف .

قوله سأل : وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٥١﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ) لما ذكر الذين قصرت هممتهم
على الدنيا - في قوله : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا » - والمؤمنين الذين سألوا
خير السارين ذكر المنافقين ؛ لأنهم أظهروا الإيمان وأسرؤا الكفر . قال السدي وغيره من
المفسرين : نزلت في الأخنس بن شريق ، واسمه أبي ، والأخنس لقب لقب به ؛ لأنه خنس
يوم بدر بثلاثمائة رجل من حلفائه من بني زُهرة عن قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على
ما يأتي في « آل عمران » بيانه . وكان رجلاً حلو القول والمنظر ؛ بغاء بعد ذلك إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فأنظر الإسلام وقال : الله يعلم أني صادق ؛ ثم هرب بعد ذلك ، فترى بزرع لقوم

من المسلمين ويُجرّ فأرحق الزرع وعقرَ الحر . قال المهديّ : وفيه نزلت « وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ مِمَّنْ ، هَمَّازٍ مَشَاءٍ نَجِيمٍ » و « وَيُلْ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لِكَمَةٌ » . قال ابن عطية : ما ثبت قط أن الأحنس أسلم . وقال ابن عباس : نزلت في قوم من المنافقين تكلموا في الذين قُتلوا في غزوة الرجيع : عاصم بن ثابت ، وخُبيب ، وغيرهم ، وقالوا : وتَجْ هؤلاء القوم لأنهم قُتلوا في بيوتهم ، ولا هم أدّوا رسالة صاحبهم ؛ فنزلت هذه الآية في صفات المنافقين ، ثم ذكر المستشهدين في غزوة الرجيع في قوله : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشِيرُ قَهْرًا إِتِفَاءً مَّرَضَاتٍ أَفَةٍ » . وقال قتادة ومجاهد وجماعة من العلماء : نزلت في كل مُبطل كُفرا أو ظُففا أو كُذبا أو إضرارا ، وهو يظهر بلسانه خلاف ذلك ؛ فهي عامة ، وهي تشبه ما ورد في الترمذي أن في بعض كتب الله تعالى : إن من عباد الله قوما أَلْسَنُهم أَلَم من العسل وقلوبهم أَمَرٌ مِنَ الصَّبر ، يلبسون للناس جلود الضأن من اللين ، يشترون الدنيا بالدين ، يقول الله تعالى : أَلْبِي يَتَرْتُونَ وَعَلَى يَحْتَرُونَ فَمَن حَلَفْتَ لَا تَجِئَ لَمُ فَتَنَةٍ تَدْعُ الْحَلِيمَ مِنْهُمْ حَيْرَانٌ . ومعنى « وَيُشْهِدُ اللَّهُ » أى يقول : الله يعلم أنى أقول حقا . وقرأ ابن محيىن « وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » بفتح الياء والماء في « يشهد » « الله » بالرفع ، والمعنى يحجيك قوله ، والله يعلم منه خلاف ما قال ، دليله قوله : « وَآلَهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » . وقرأ ابن عباس « وآله يشهد على ما في قلبه » . وقرأه الجماعة أبلغ في الذم ؛ لأنه قُوِيَ على نفسه التزام الكلام الحسن ثم ظهر من باطنه خلافه . وقرأ أبى وابن مسعود « ويستشهد الله على ما في قلبه » وهي حجة لقرائة الجماعة .

التابعة - قال علماءنا: وفي هذه الآية دليل وتنبه على الاحتياط فيما يتعلق بأمر الدين والدنيا، واستبراء أحوال الشهود والقضاء، وأن الحاكم لا يعمل على ظاهر أحوال الناس وما يبدو من إيمانهم وصلاتهم حتى يبحث عن باطنهم؛ لأن الله تعالى بين أحوال الناس، وأن منهم من يظهر قولاً جليلاً وهو ينوي قبيحاً.

فان قيل : هذا يمارضه قوله عليه السلام : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله " الحديث ، وقوله : " فاقضِ له على نحو ما أسمع " فالجواب أن هذا كان في صدر الإسلام ، حيث كان إسلامهم سلامتهم ، وأما وقد عجز الفساد فلا ، قاله ابن العربي .

قلب : والصحيح أن الظاهر يعمل عليه حتى يقين خلافه ؛ لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صحيح البخاري : أيها الناس ، إن الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ؛ فمن أظهر لنا خيرا أنناه وقربناه ، وليس لنا من سريره ، الله يحاسبه في سريره ، ومن أظهر لنا سوءا لم نؤمنه ولم نصدقه ، وإن قال إن سريره حسنة .

الثالثة - قوله تعالى : (وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ) الألد : الشديد الخصومة ؛ وهو رجل ألد ، وامرأة لئلاء ، وهم أهل لئد . وقد لئدت - بكسر اللال - تلذ - بالفتح - لئدا ، أى صرت ألد . ولئدته - بفتح اللال - ألدّه - بضمها - إذا جادلته فغلبته . والألد مشتق من اللدّيتين ، وهما صفحتا العنق ، أى فى أى جانب أخذ من الخصومة غلب . قال الشاعر :

والذي حنق على كائنا • تلى عداوة صدره في مهرج

وقال آخر :

إن تحت التراب عزما وحزما • وخصما ألدنا يفتلي

والخصام فى الآية مصدر خاصم ؛ قاله الخليل . وقيل : جمع خصم ؛ قاله الزجاج ؛ ككلب وكلاب ، وصعب وصعاب ، وضخم وضخام . والمعنى أشدّ المخاصمين خصومة ، أى هو ذو جدال ، إذا كلك وراجمك رأيت لكلامه طلاوة وباطنه باطل . وهذا يدل على أن الجدال لا يجوز إلا بما ظاهره وباطنه سواء . وفى صحيح مسلم عن عائشة قالت قال رسول الله صل الله عليه وسلم : " إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم " .

قوله تعالى : وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴿٢٥﴾

قوله تعالى : (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا) قيل : «تولى وسعى» من فعل القلب ؛ فيجىء «تولى» بمعنى ضل وغضب وأتق فى نفسه . و«سعى» أى سعى بحيلة وإدارة

الساير على الإسلام وأهله ؛ من ابن جريج وغيره . وقيل : عما فعل شخص ؛ فيجىء « تولى » بمعنى ادبر وذهب عنك يا عدو . و « سعى » أى بقديه قطع الطريق وأفسدها ؛ عن ابن عباس وغيره . وكلا السعيين قساد . يقال : سعى الرجل يسعى سعيًا ، أى عدًا ، وكذلك إذا عمل وكسب . وفلان يسعى على عياله أى يعمل في جمعهم .

قوله تعالى : ﴿ وَهَلْكَ ﴾ عطف على لفسد . وفي قراءة أبي « وهلك » وقرأ الحسن وقتادة « وهلك » بالرفع ، وفي رفسه أقوال : يكون مقطوعاً على يسجد . وقال أبو حاتم : هو معطوف على سعى ، لأن معناه يسعى وهلك . وقال أبو إسحاق : وهو هلك . وروى عن ابن كثير « وهلك » بفتح الياء وضم الكاف . « الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ » مرفوعان يهلك ؛ وهى قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وأبي حنيفة وابن محيصن ، ورواه عبد الوارث عن أبي عمرو . وقرأ قوم « وهلك » بفتح الياء واللام ، ورفع الحرف ؛ وهى لغة هلك هلك ؛ مثل ركن يركن ، وأبى يأتى ، وسلى يسلى ، وقلى يقلى ، وشبهه . وللمعنى فى الآية الأخص فى إحراقه الزرع وقته الحمر ؛ قاله الطبري . قال غيره : ولكنها صارت عامة لجميع الناس ، فمن عمل مثل عمله استوجب تلك اللعنة والعقوبة . قال بعض العلماء : إن من يقتل حماراً أو يحرق كدماً استوجب الملامة ، ولحقه الشين الى يوم القيامة . وقال مجاهد : المراد أن الظالم يفسد فى الأرض فيمسك الله المطر فهلك الحرف والنسل . وقيل : الحرف النساء ، والنسل الأولاد ؛ وهذا لأن التفريق يؤدى الى تفريق الكلمة ووقوع القتال ، وفيه هلاك الخلق ؛ قال معناه الزجاج . والسعى فى الأرض المشى بسرعة ؛ وهذه عبارة عن إيقاع الفتنة والتضريب بين الناس ، والله أعلم . وفى الحديث : « إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده » . وسيأتى بيان هذا إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ ﴾ الحرف فى اللعنة : الشق ؛ ومنه المحراث لما يُشق به الأرض . والحرف : كسب المال وجمعه ؛ وفى الحديث : « أُحْرثَ لديك كأنك تمشى »

(١) الكدس (ضم الكاف ونسخها وسكون الدال) : القرعة من الطعام والتموا الدراهم .

أبدا . والحراث الزرع . والحراث الزراع . وقد حَثَّ وأَحَثَّ ؛ مثل زرع وأزدرع .
ويقال : احْرَثَ القرآن ، أى أدْرَسَه . وحَثَّتْ الناقة وأَحْرَثَهَا ، أى سَرَتْ عليها حتى هزنت .
وحَثَّتْ النار حَرَكَتَهَا . والمحراث : ما يُحْرَكُ به تَارُ التَّوْرَى عن الجوهري .
والنسل : ما يخرج من كل أُنْثَى من ولد . وأصله الخروج والقُوط ، ومنه نَسَلَ الشَّعْرُ ،
ورِثُ الطائر ، والمستقبل يُنْثَلُ ؛ ومنه « أَلِ رَبِّهِمْ يَنْبُلُونَ » ، « مِنْ كُلِّ حَذَبٍ
يَنْبُلُونَ » . وقال امرؤ القيس :

فَلْيُثَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَيْلِيلٌ^(١)

قلت : ودَلَّتْ الآية على الحراث وزراعة الأرض ، وغرسها بالأشجار حملا على الزرع ،
وطلب النسل ، وهو نماء الحيوان ، وبذلك يتم قوام الإنسان . وهو يرث على من قال يترك
الأسباب ، وسيأتي بيانه في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) قال العباس بن الفضل : الفساد هو الخراب .
وقال سعيد بن المسيب : قطع الدراهم من الفساد في الأرض . وقال عطاء : إن رجلا كان
يقال له عطاء بن منبه أكرم في جبة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يترعها . قال فتأبى قلت
لعطاء : إنا كنا نسمع أن يشفها ؛ فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

قلت : والآية بصومها تم كل فساد كان في أرض أو مال أو دين ، وهو الصحيح إن شاء
الله تعالى . قيل : معنى لا يحب الفساد أى لا يحبه من أهل الملاح ، أو لا يحبه دينا .
ويحتمل أن يكون المعنى لا يأمر به ، والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسِبْنَاهُ مِنْهُمْ
وَلَيْسَ الْمُهَادِّ^(٢)

(١) مدارك : * وَإِنْ كُنْتَ تَدْرُسُكَ مِنْ خَلْقَةٍ *

يقول : إن كان في خلق ما لا يرضيه فليثاب من ثيابك ، أى انصرف وانصرفي امرئى من امرئك . (عن شرح
الهيرواني) .

هذه صفة الكافر والمناقى الذاهب بنفسه زهواً، ويكره اللؤم أن يوقعه الحرج في بعض هذا . وقال عبد الله : كفى بالمرء إثماً أن يقول له أخوه أتى الله، فيقول : عليك بنفسك ؛ منك يوصيني ! والعزة : القوة والغلبة ؛ من عزه يعزه إذا غلبه . ومنه : «وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ» وقيل : العزة هنا الحجة ؛ ومنه قول الشاعر :

أَخَذْتُهُ عِزَّةً مِنْ جِهْلِهِ • فَتَوَلَّى مُغَضَّبًا فَعَلَّ الضُّجْرُ

وقيل : العزة هنا المنة وشدة النفس ، أى اعترى نفسه واتقى فاقوته تلك العزة في الإثم حين أخذته وأزنته إياه . وقال قتادة : المعنى إذا قيل له مهلاً ازداد إقداماً على المعصية ؛ والمعنى حملته العزة على الإثم . وقيل : أخذته العزة بما يؤممه ، أى ارتكب الكفر للعزة وحمة الجاهلية . ونظيره «بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ» وقيل : الباء في «بالإثم» بمعنى اللام ، أى أخذته العزة والحجة عن قبول الوعد للإثم الذى فى قلبه ، وهو النفاق ؛ ومنه قول عترة يصف عرق الناقة :

وَكُنَّ رُبًّا أَوْ كُحَيْلًا مُعَقَّنًا • حَسَّ الْوَقُودُ بِهِ جَوَابَ قُحْمٍ^(١)

أى حسَّ الوقود له . وقيل : الباء بمعنى مع ، أى أخذته العزة مع الإثم ؛ فعنى الباء ينجذب بحسب التأويلات . وذكر أن يهوديا كانت له حاجة عند هارون الرشيد فاختلف الـ إليه بابه ستة ، فلم يقض حاجته ، فوقف على الباب ؛ فلما خرج هارون سعى حتى وقف بين يديه وقال : أتى الله يا أمير المؤمنين ! فقتل هارون عن دابته وتحراً ساجداً ، فلما رفع رأسه أتمر بماجته فقصبت ؛ فلما رجع قيل له : يا أمير المؤمنين ، نزلت عن دابتك لقول يهودى ! قال : لا ولكن تذكرت قول الله تعالى : « وَإِنَّا قِيلَ لَهُ أَتَى اللَّهُ الْبِرَّ إِذْ أَخَذْتَهُ الْعِزَّةَ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَهٌ » . حسب أى كفيه ماقبة وجزاء ؛ كما تقول للرجل : كفاك ما حل بك ! وأنت تستعظم وتعتظم عليه ماحل . والمهاد جمع المهد ، وهو الموضع المهيأ للنوم ؛ ومنه مهد الصبي ،

(١) الرب (بضم الراء) : الغلاء الخسار . والكحيل (مضارع) : الضبط أو القطران تطل به الأبل . والمقند

(فتح القاف) : الذى أراد محبة حتى أتمه وظل . وحس : أخذ . والقسم (بالضم) : شرب من الأواني .

وسمى جهنم مهادا لأنها مستقر الكفار . وقيل : لأنها بدل لم من المهاد؛ كقوله : « فيشرهم ^{بشركهم} يعذاب إليهم » ونظيره من الكلام قولهم : * نَحْيَةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ * .

قوله تعالى : وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٥٧﴾

« ابتغاء » نصب على المفعول من أجله . ولما ذكر صنيع المنافقين ذكر بعده صنيع المؤمنين . قيل : نزلت في صُيُبٍ فإنه أقبل مهاجرا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعه ^(١) من قريش ، فقتل عن راحته وانتقل ما في كَنَاسَتِهِ ^(٢) وأخذ قوسه وقال : لقد علمت أني من أرواكم ، وأيم الله لا تصلون إلى حتى أرمي بما في كَنَاسَتِي ، ثم أضرب بسيفي ما بيني في يدي منه شيء ، ثم اقلعوا ما شئتم . فقالوا : لا تترك تنهب عنا غنياً وقد جئنا صُملوكا ، ولكن دُلْنَا على مالك بمكة . ونَحْلِي عنك ؛ فماعدوه على ذلك ففعل ؛ فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت : « وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ » الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ربيعُ البيعُ أبا يحيى » ، وتلا عليه الآية ، أخرجه درزين ؛ وقاله سعيد بن المسيب رضي الله عنهما . وقال المفسرون : أخذ المشركون صُبيّا ففدوه ، فقال لهم صبيب : إني شيخ كبير ، لا يضركم أمنكم كنت أم من غيركم ، فهل لكم أن تأخذوا مالي وتدوني وديني ، ففعلوا ذلك ، وكان شرط عليهم راحلةً وشقةً ؛ فخرج إلى المدينة فلقاه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ورجال ؛ فقال له أبو بكر : ربيعُ بيعك أبا يحيى . فقال له صبيب : وبيعك فلا يخسر ، فما ذاك ؟ فقال : أتزلزله فيك كُنا ؛ وقرأ عليه هذه الآية . وقال الحسن : أعزوني فيمن نزلت هذه الآية ، نزلت في المسلم لقي الكافر فقال له : قل لا إله إلا الله ، فإذا قلنا

(١) هذا مجزئ لمدي كرب ، صدقه : * ونحل قد دُلَّتْ لها بجبل * .

(٢) هو صبيب بن سنان بن مالك الرومي ، سبَّه الروم [وهو صغير] فطلب إلى مكة فاشتراه عبد الله بن جُدعان . وقيل : بل هرب من الروم فقدم مكة وسأف ابن جُدعان . وكان صبيب من السابقين الأتولين ، شهد بدرا والمشاهد كلها . توفي بالمدينة سنة ثمان وثلاثين . (من الجرم الزاهرة) . (٢) احتل ما في كَنَاسَتِهِ : أي استخرج ما نياس الهام . والكَنَاسَةُ : جعبة الهام ، تظل من جلود لا خشب فيها ، أو من خشب لا جلود فيها .

عصمت مالك ونفسك؛ فأبى أن يقولها، فقال المسلم : والله لأشترن نفسي لله؛ فتقتل مقاتل حتى قُتل . وقيل : نزلت فيمن أمر بالمعروف ونهى عن المنكر؛ ومن ذلك تأولها عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم، قال علي وابن عباس : اقتل الرجلان، أي قال النبي ^(١) للفسد : اتق الله؛ فأبى المفسد وأخذته العزة، فشرى المُنْتَقِي نفسه من الله وقاتله فاقتلا . وقال أبو الخليل : سمع عمر بن الخطاب إنساناً يقرأ هذه الآية، قال عمر : إنا لله وإنا إليه راجعون فأم رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فقتل . وقيل : إن عمر سمع ابن عباس يقول : اقتل الرجلان عند قراءة القارئ هذه الآية ، فسأله عما قال ففسره له هذا التفسير؛ فقال له عمر : **لله يلاك يا ابن عباس !** وقيل : نزلت فيمن يقتل القتال . حل هشام بن عامر على الصّنف في القُسْطَنِيَّة فقاتل حتى قُتل، فقرا أبو هريرة « ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله »؛ ومثله عن أبي أيوب . وقيل : نزلت في شهلاء غزوة الرّبيع . وقال قتادة : هم المهاجرون والأنصار . وقيل : نزلت في علي رضي الله عنه حين تركه النبي صلى الله عليه وسلم على فراشه ليلة خرج إلى الغار، على ما يأتي بيانه في « برائة » إن شاء الله تعالى . وقيل : الآية عامة ، لتناول كل مجاهد في سبيل الله أو مستشهد في ذاته أو مغيّر مكر . وقد تقدم حكم من حل على الصّنف ، ويأتي ذكر المغيرة للترك وشروطه وأحكامه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

ويشري مائة بيع؛ ومنه « وشروهم بمئة نخس » أي باعوه، وأصله الاستبدال؛ ومنه قوله تعالى : « **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ** » . ومنه قول الشاعر :
وإن كان ربّ الدهر أمضاك في الألى * شرواً هذه الدنيا بيمينته الخلد
وقال آخر :

وشريتُ برداً ليتني * من بعدِ بريدٍ كنتُ هامة

البرد هنا اسم غلام . وقال آخر :

بطلي بها ثمناً فيمنعها * ويقول صاحبها ألا قاتل

(١) في بعض نسخ الأمل : « الفجر » . (٢) راجع المسألة الثانية ج ٢ ص ٣١٢ طبع ثانية .

وبيع النفس هنا هو بذلها لأوامر الله . « ابتداء » مفعول من أجله . ووقف الكسائي على « مرضات » بالتاء ، والياقون بالهاء . قال أبو علي : وقف الكسائي بالتاء إما على لغة من يقول : طلحت وطلعت ؛ ومنه قول الشاعر :

• بل جَوَزْتِهَا كَطَهْرَ الْحَجَفَتِ^(١) •

وإما أنه لما كان المضاف إليه في ضمن اللفظة ولا بد أن ثبت التاء كما ثبت في الوصل ليعلم أن المضاف إليه مراد . والمرضاة الرضا ؛ يقال رضى رضى رضى رضاً ومرضاة . وحكى قوم أنه يقال : شرى بمعنى اشترى ، ويحتاج إلى هذا من تأول الآية في صيب ؛ لأنه اشترى نفسه بالله ولم يبيعها ؛ اللهم إلا أن يقال : إن عَرَضَ صيب على قتالهم بيع نفسه من الله ، فيستقيم اللفظ على معنى باع .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطٰنِ إِنَّهُ لَكُرْءُوٓسٍ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٢٨﴾

لما بين الله سبحانه الناس إلى المؤمنين وكافر ومناقب فقال : كونوا على ملة واحدة ؛ واجتمعوا على الاسلام وآمنوا عليه . قال السلم هنا بمعنى الاسلام ؛ قاله مجاهد ، ورواه أبو مالك عن ابن عباس . ومنه قول الشاعر الكندي :

دعوتُ عشيرتي للسلم لما • رأيتهم توتلوا مدبرينا

أى إلى الاسلام لما ارتدت كندة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مع الأشعث بن قيس الكندي ، ولأن المؤمنين لم يؤمروا قط بالدخول في المسألة التي هي الصلح ، وإنما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم أن يمتنع السلم إذا جنحوا له ، وأما أن يتدبى بها فلا ؛ قاله الطبري . وقيل : أمر من آمن بأفواههم أن يدخلوا فيه بقلوبهم . وقال طاوس ومجاهد : ادخلوا في أمر الدين . سفيان الثوري : في أنواع البر كلها . وقرأ « السلم » بكسر السين .

(١) الجفة (بالشريكان) بتقديم الحاء على الجيم : القرس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عَظَب .

قال الكسائي: السِّلْمُ والسَّلْمُ بمعنى واحد، وكذا هو عند أكثر لُصَرِّين، وهما جميعاً يقمان للإسلام والمسالمة. وقرئ أبو عمرو بن العلاء بينهما، فقراها هما: «ادخلوا في السِّلْمِ» وقال هو الإسلام. وقرأ التي في «الأطفال» والتي في سورة «مجد» صلى الله عليه وسلم «السَّلْمُ» بفتح السين، وقال: هي بالفتح المسالمة. وأنكر المبرد هذه التفرقة. وقال عاصم الجحدري: السَّلْمُ الإسلام، والسَّلْمُ الصلح، والسَّلْمُ الاستسلام. وأنكر محمد بن يزيد هذه التفرقات وقال: اللغة لا تؤخذ هكذا، وإنما تؤخذ بالمعنى لا بالقياس؛ ويحتاج من فرق إلى دليل. وقد حكى البصريون: بنو فلان سَلِمَ وسَلِمَ، بمعنى واحد. قال الجوهري: والسَّلْمُ الصلح، بفتح وبكسر، ويذكر ويؤنث؛ وأصله من الاستسلام والافتقاد؛ ولذلك قيل للصلح: سَلِمَ. قال زهير:

وقد قلنا إن تُدْرِكَ السَّلْمَ واسعاً * بمالٍ ومعروفٍ من الأمر تَلِمَ

ورجح الطبري حل اللفظة على معنى الإسلام بما تقدم. وقال حذيفة بن اليمان: في هذه الآية الإسلام ثمانية أسهم: الصلاة سهم، والزكاة سهم، والصوم سهم، والحج سهم، والعمرة سهم، والجهاد سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم؛ وقد خاب من لا سهم له في الإسلام. وقال ابن عباس: نزلت الآية في أهل الكتاب؛ والمعنى يأيا الذين آمنوا بموسى وعيسى أدخلوا في الإسلام بمحمد صلى الله عليه وسلم كافة. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «والذي نفسُ محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصراني ثم [يموت] لم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار». و«كافة» معناه جميعاً، فهو نصب على الحال من السلم أو من ضمير المؤمنين؛ وهو مشتق من قولهم: كففت أى منعت، أى لا يمنع منك أحد من الدخول في الإسلام. والكف المنع؛ ومنه كُفَّةُ القميص — بالضم — لأنها تمنع الثوب من الانتشار؛ ومنه كِفَّةُ الزبان — بالكسر — التي تجمع الموزون وتمنع أن ينتشر؛ ومنه كَفَّ الإنسان، الذي يمنع

منافعة ومضاهة؛ وكل مستدير كُفَّة، وكل مستطيل كُفَّة . ورجل مكفوف البصر، أى منع عن النظر؛ فالجماعة تُسمى كافة لامتناعهم عن التفرق . (وَلَا تَتَّبِعُوا) هـى . (خُطُواتِ) مفعول ، وقد تقدّم . وقال مقاتل : استأذن عبد الله بن سلام وأصحابه بأن يقرءوا التوراة فى الصلاة وأن يعملوا ببعض ما فى التوراة ؛ فترلت « وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ » فإن اتباع الشَّيْطَانِ أولى بعد ما بُعث محمد صلى الله عليه وسلم من خطوات الشيطان . وقيل : لا تسلكوا الطريق الذى يدعوكم إليه الشيطان ؛ (إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) ظاهر المداوة؛ وقد تقدّم .

قوله تعالى : فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢١﴾

أى تحييم عن طريق الاستقامة . وأصل الزلل فى القدم ، ثم يستعمل فى الاعتقادات والآراء وغير ذلك ؛ يقال : زلَّ يَزِلُّ زَلًّا وَزَلَّالًا وَزُلُولًا ، أى دَحَضَتْ قَدَمُهُ . وقرأ أبو السَّمال العدوى « زَلَلْتُمْ » بكسر اللام ، وهما لفتان . وأصل الحرف من الزلق ، والمعنى ضَلَمْتُمْ وَغَبَّيْتُمْ عن الحق . (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ) أى المعجزات وآيات القرآن ، إن كان الخطاب للؤمنين ، فإن كان الخطاب لأهل الكافرين فالبيّنات ما ورد فى شرعهم من الإعلام بمحمد صلى الله عليه وسلم والتعريف به . وفى الآية دليل على أن عقوبة العالم بالذنب أعظم من عقوبة الجاهل به ، ومن لم تبلغه دعوة الإسلام لا يكون كافرا بترك الشرائع . وحكى النقاش أن كعب الأحبار لما أسلم كان يتعلم القرآن ، فأقرأه الذى كان يعلمه « فأعلموا أن الله غفور رحيم » فقال كعب : إني لأستكر أن يكون هكذا ؛ ومرة بهما رجل فقال كعب : كيف قرأ هذه الآية ؟ فقال الرجل : « فأعلموا أن الله عزير حكيم » فقال كعب : هكذا يبنى . و« عزير » لا يمتنع عليه ما يريد . « حكيم » فيا فعله .

(١) راجع المائة الثالثة ج ٢ ص ٢٠٨ طبة ثانية .

(٢) راجع المائة الرابعة ج ٢ ص ٢٠٩ طبة ثانية .

قوله تعالى : هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَفُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ ﴿١١﴾

يعني التاركين الدخول في السلم؛ وهل يراد به هنا المنجد، أي ما ينظرون إلا أن يأتيهم الله
في ظلال من الغمام والملائكة . نظرت وانتظرت به بمعنى . والنظر الانتظار . وقرأ قتادة وأبو جعفر
يزيد بن القعقاع والضحاك « في ظلال من الغمام » . وقرأ أبو جعفر « والملائكة » بالخفض
عطفًا على الغمام، وتقديره مع الملائكة؛ تقول العرب : أقبل الأمير في العسكر، أي مع العسكر .
« ظُلَلٍ » جمع ظُلة في التكسير؛ كظُلة وظُلْم وفي التسليم ظُللات ؛ وأشد سيويه :
إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظُلَلِهَا « سَوَاقِطٌ مِنْ حُرُوقٍ كَانَتْ أَظْهَرًا
وُظُلَاتٍ . وظلال جمع ظل في الكثير، والقيل أظلال . ويجوز أن يكون لظلال جمع ظُلة،
مثل قوله : قُلة وقُلال؛ كما قال الشاعر :

• مزموجة بماء القلال •

قال الأخفش سعيد : والملائكة بالخفض بمعنى وفي الملائكة . قال : والرفع أجود؛
كما قال : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ » ، « وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا » .
قال الفراء : وفي قراءة عبد الله « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلال من الغمام » .
قال قتادة : الملائكة بمعنى تأتيهم لقبض أرواحهم ؛ ويقال يوم القيامة ، وهو أظهر . قال
أبو العالية والربيع : تأتيهم الملائكة في ظلال من الغمام ، ويأتيهم الله فيما شاء . وقال الزجاج :
التقدير في ظلال من الغمام ومن الملائكة . وقيل : ليس الكلام على ظاهره في حقه سبحانه، وإنما
المعنى يأتيهم أمر الله وحكمه . وقيل : أي بما وعدهم من الحساب والعذاب في ظلال ؛ مثل
« فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا » أي بخذلانه إياهم ؛ هذا قول الزجاج، والأوّل قول الأخفش
سعيد . وقد يحتمل أن يكون معنى الإتيان راجعًا إلى الجزاء؛ فسمي الجزاء إتيانًا كما سمي

(١) البيت همدى . ومعنى أظهر : صار في وقت الظهيرة . وصف سيره في المجاورة إذا استكن الوحش من حر

مس واحدًا لما راعى بكمسه . (٢) القلال (بالكسر جمع قلة بالنسبة) : الجرة ؛ وقيل : هو إيا . لعرب كالجرة .

التخويف والتعذيب في قصة نمرود إيتنا فقال : « فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ التَّوَاغِيثِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ
السَّفْكُ مِنْ قُوَّهِمْ » . وقال في قصة النضير : « فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ
فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ » ، وقال : « وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ تَرْدٍ آتَيْنَاهَا » . وإنما احتمل
الإتيان هذه المعاني لأن أصل الإتيان عند أهل اللغة هو القصد إلى الشيء ؛ فمعنى الآية :
هل ينظرون إلا أن يظهر الله تعالى فضلا من الأعمال مع خلقه من خلقه يقصد إلى مجازاتهم
ويقضي في أمرهم ما هو قاض ؛ وكما أنه سبحانه أحدث فضلا سماه نزولا واستواء كذلك يحدث
فعلا يسميه إيتنا ؛ وأصله بلا آلة ولا علة ، سبحانه ! وقال ابن عباس في رواية أبي صالح :
هذا من المكنوم الذي لا يُفسر . وقد سكت بعضهم عن تأويلها ، وتأولها بعضهم كاذرنا .
وقيل : بمعنى الباء ، أى يأتهم بظلال ، ومنه الحديث : « يأتهم الله في صورة » أى بصورة
استحسان لهم . ولا يجوز أن يحمل هذا وما أشبهه مما جاء في القرآن والخبر على وجه الانتقال
والحركة والزوال ، لأن ذلك من صفات الأجرام والأجسام ، تعالى الله الكبير المتعال ،
ذو الجلال والإكرام عن مماثلة الأجسام علوا كبيرا . والغلام : السحاب الرقيق الأبيض ؛
سُمي بذلك لأنه ينم ، أى يستر ؛ كما تقدم . وقرأ معاذ بن جبل « وقضاء الأمر » . وقرأ يحيى
ابن يعمر « وقضى الأمور » بالجمع . والجمهور « قَضَى الْأَمْرُ » فالمعنى وقع الجزاء وعذب
أهل المعصية . وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي « ترجع الأمور » على بناء الفعل للفاعل ،
وهو الأصل ؛ دليله « أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ » ، « إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ » . وقرأ الباقر
« ترجع » على بناءه للفعل ، وهى أيضا قراءة حسنة ؛ دليله « ثُمَّ تَرَدُّونَ » ، « ثُمَّ رُدُّوا
إِلَى اللَّهِ » ، « وَتِلْكَ رُتَبَاتُ إِلَى رَبِّي » . والقراءتان حستان بمعنى ، والأصل الأولى ، وبناءه
للفعل تروى ورفع ، والأمور كلها راجعة إلى الله قبل وبعد . وإنما نبه بذكر ذلك في يوم
القيامة على زوال ما كان منها إلى الملوك في الدنيا .

قوله تعالى : **سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَرَّاءَاتَيْنَهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يُبَدِّلُ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** (١١)

(سَلِّ) من السَّوَالِ بتخفيف الهَمْزة، فلما تحركت السين لم يحتج الى ألف الوصل .
وقيل : إن العرب في سقوط ألف الوصل في « سَلِّ » وشبوتها في « وأسأل » وجهين :
أحدهما - حذفها في أحدهما وشبوتها في الأخرى، وجاء القرآن بهما، فأتبع خط المصحف في إثباته للهَمْزة وإسقاطها . والوجه الثاني - أنه يختلف إتيانها وإسقاطها باختلاف الكلام للمستعمل فيه، فنحذف الهَمْزة في الكلام المتبداً، مثل قوله : « سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ »، وقوله : « سَلِّمُوا إِلَهُكُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ » . وثبتت في العطف، مثل قوله : « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ »، وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » قاله علي بن عيسى . وقرا أبو عمرو في رواية ابن عباس عنه « أسال » على الأصل . وقرا قوم « أسل » على نقل الحركة إلى السين وإبقاء ألف الوصل، على لغة من قال : الأَحر . و « كَرَّاءَاتَيْنَهُمْ » في موضع نصب، لأنها مفعول ثانٍ لآتيناهم . وقيل : بفعل مضمر، تقديره كم آتيناهم . ولا يجوز أن يتقدمها الفعل لأن لها صدر الكلام .
(مِنْ آيَةٍ) في موضع نصب على التمييز على التقدير الأول، وعلى الثاني مفعول ثانٍ لآتيناهم، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر في آتيناهم، وبصيرفيه فائد على كم، تقديره : كم آتيناهم، ولم يعرب وهي اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيه معنى الاستفهام، وإذا فرق بين كم وبين الاسم كان الاختيار أن تأتي بمن كما في هذه الآية، فإن حذفنا نصب في الاستفهام والخبر، ويجوز الخفض في الخبر، كما قال الشاعر :

كَمْ يَجُودُ مُعْرِفٌ نَالُ الْعُلَا * وَكِرِيمٌ يُحْسِلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

والمراد بالآية كم جامع في أمر يجد عليه السلام من آية مُعْرِفَةٍ به دلت عليه . قال مجاهد والحسن وغيرهما : يعني الآيات التي جاء بها موسى عليه السلام من خلق البحر والظلال والنام والعصا واليد وغير ذلك . وأمر الله تعالى نبيه بسؤالهم على جهة التفرع لم والتوبيخ .

قوله تعالى : (وَمَنْ يُدِلَّ نِعْمَةً اللَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ) لفظ عام لجميع العامة ، وإن كان المشار اليه بنى إسرائيل ؛ لكنهم يدلوا ما في كتبهم وجمودا أمر عهد صلى الله عليه وسلم ؛ فاللفظ منسحب على كل مدلل نعمة الله تعالى . وقال الطبري : النعمة هنا الإسلام ؛ وهذا قريب من الأول . ويدخل في اللفظ أيضا كفار قريش ؛ فإن بعث عهد صلى الله عليه وسلم فيهم نعمة عليهم ، فيدلوا قبولها والشكر عليها كفرا .

قوله تعالى : (فَإِنَّ اللَّهَ تَسْدِيدُ الْعِقَابِ) خبر يتضمن الوعد . والعقاب مأخوذ من العَقِب ؛ كأن المعاقب يمضي بالمجازاة له في آثار عَقِبِهِ ؛ ومنه عَقِبَةُ الرَّاكَبِ (١) وَعُقْبَةُ الْقَدْرِ (٢) في الصَّحاح والمُعْقِبَةُ أيضا ؛ نبي من المرقى رده مستجير القدر إذا ردها . فالعقاب والعقوبة يكونان عِقِبَ الذَّنْبِ ؛ وقد عاقبه بذنبه .

قوله تعالى : (زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ ءَاتَوْا قُورُقُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) (٣)

قوله تعالى : (زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا) على ما لم يسم فاعله . والمراد رؤساء قريش . وقرا مجاهد وسعيد بن قيس على بناء الفاعل . قال النحاس : وهي قرارة شاذة ؛ لأنه لم يتقدم للفاعل ذكر . وقرا ابن أبي عملة « زُيْنَتْ » بإظهار العلامة ؛ وجاز ذلك لكون التائيد غير حقيق ؛ والمزين هو خالقها ومخترعها وخالق الكفر ، وزينها أيضا الشيطان بوسوسته وإغوائه . وخص الذين كفروا بالذكر لقبولهم الترين بجملة ، وإقبالهم على الدنيا وإغراضهم عن الآخرة بسببها . وقد جعل الله ما على الأرض زينة لها ليلو الخلق أيهم أحسن عملا ؛ فالْمُؤْمِنُونَ الذين هم على سنن الشرع لم تفتنهم الزينة ، والكفار تملكهم لأشهم لا يستقدون

(١) عَقِبَةُ الرَّاكَبِ (بضم فسكون) : الموضع يركب منه .

(٢) عُقْبَةُ الْقَدْرِ : ما الترقى في أسفلها من تابل وغيره .

غيرها . وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين قدم عليه بالمال : أَلَمْ يَأْتِ لَنَا نَسْتَجِيعُ إِلَّا أَنْ يَفْرَحَ بِمَا زَيْتَ لَنَا .

قوله تعالى : ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ إشارة إلى كفار قريش ، فإنهم كانوا يظلمون حالم من الدنيا وينبتطون بها ، ويسخرون من أتباع محمد صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج : في طلبهم الآخرة . وقيل : لفقرهم وإقلالهم ؛ كلال وصُهب وابن مسعود وغيرهم ؛ رضي الله عنهم . فنبه سبحانه على خفض منزلتهم لتبجح فعلهم بقوله : «وَالَّذِينَ آمَنُوا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . وروى علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استبدل مؤمناً أو مؤمنة أو حَقَّرَهُ لفقره وقلة ذات يده شهره الله يوم القيامة ثم فضحه ومن بهت مؤمناً أو مؤمنة أو قال فيه ما ليس فيه أقامه الله تعالى على تل من نار يوم القيامة حتى يخرج مما قال فيه وإن عظم المؤمن أعظم عند الله وأكرم عليه من ملك مقرب وليس شيء أحب إلى الله من مؤمن تائب أو مؤمنة تائبة وإن الرجل للمؤمن يعرف في السماء كما يعرف الرجل أهله وولده " . ثم قيل : معنى «وَالَّذِينَ آمَنُوا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أى في الدرجة ؛ لأهم في الجنة والكفار في النار . ويحتمل أن يراد بالفوق المكان ؛ من حيث إن الجنة في السماء ، والنار في أسفل السافلين . ويحتمل أن يكون التفضيل على ما يتضمنه زعم الكفار ؛ فإنهم يقولون : وإن كان معاداً فلنا فيه الحظ أكثر مما لكم ؛ ومنه حديث خباب ^(١) مع العاص بن وائل ، قال خباب : كان لي على العاص بن وائل دين فأتيتُه اغراضه ؛ فقال لي : لن أقضيك حتى تكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم . قال : فقلت له : إني لن أكفر به حتى تموت ثم بُعثت . قال : وإني لمبعوثٌ من بعد الموت ، فسوف أقضيك إذا رجعتُ إلى مالي وولدي الحديث . وسيأتى بتامه إن شاء الله تعالى . ويقال : سَخِرَتْ منه وسَخِرَتْ به ، وسَخِكتَ منه وسَخِكتَ به ، وهَزِنتَ منه وبه ؛ كل ذلك يقال ، حكاه الأخفش . والاسم السخرية والسخرى والسخرى ،

(١) حباب (يختص الله وتشديد الاء) : بن الأرت ؛ شهد بدرًا ، وكان نيا في المعاطبة ومن المهاجرين الأولين .

(٢) منه قوله تعالى : «أَفَرَأَيْتَ الْقَى كَفَرًا يَأْتِيَا ...» آية ٧٧ سورة «مرح» .

وفرى بهما قوله تعالى : « لَتَنَزِّلَنَّ عَنْهُمْ سَحَابًا مَّغِيًّا » وقوله : « فَاتَّخِذُوا لَهُمْ حُجْرًا » .
ورجل شجرة . يُسَخَّرُ منه ، وسُخَّرَ - بفتح الخاء - يُسَخَّرُ من الناس . وفلان شجرة يتسخر
في العمل ، يقال : سَخَّرَ شَجَرَةً ، وسَخَّرَ تَسْخِيرًا كلفه عملا بلا أجره .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ قال الضحاك : يعنى من غير تَبِعَةٍ
في الآخرة . وقيل : هو إشارة الى هؤلاء المستضعفين ، أى يرزقهم علو المثلثة ؛ فالآية تنبيه
على عظيم النعمة عليهم . وجعل رزقهم بغير حساب من حيث هو دائم لا ينفائى ، فهو
لا ينسد . وقيل : إن قوله « بِغَيْرِ حِسَابٍ » صفة لرزق الله تعالى كيف يصرف ، إذ هو جلت
قدرته لا يُنْفِقُ بَدَدٌ ، ففضله كله بغير حساب ، والذي بحساب ما كان على عمل قدمه العبد ؛
قال الله تعالى : « جَزَاءُ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا » . والله أعلم . ويحتمل أن يكون المعنى بغير
احتساب من المرزوقين ، كما قال : « وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ » .

قوله تعالى : ﴿ كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ
وْمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا
فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا
بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾

قوله تعالى : ﴿ كَانِ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ أى على دين واحد . قال أبى بن كعب
وابن زيد : المراد بالناس بنو آدم حين أخرجهم الله نسباً من ظهر آدم فأذوا له بالوحدانية .
وقال مجاهد : الناس آدم وحده ؛ وتسمى الواحد بلفظ الجمع لأنه أصل النسل . وقيل : آدم
وحوا . وقال ابن عباس وقتادة : المراد بالناس القرون التى كانت بين آدم ونوح ، وهى عشرة
كانوا على الحق حتى اختلفوا فبعث الله نوحاً فمن بعده . وقال ابن أبى خيثمة : منذ خلق الله
آدم عليه السلام إلى أن بعث محمداً صلى الله عليه وسلم خمسة آلاف سنة وثمانمائة سنة . وقيل

أكثر من ذلك، وكان بينه وبين نوح ألف سنة ومائتا سنة - وعاش آدم تسعمائة وستين سنة، وكان الناس في زمانه أهل ملة واحدة، متمسكين بالدين، نصابهم الملائكة، وداموا على ذلك إلى أن رفع إدريس عليه السلام فاختلفوا. وهذا فيه نظر، لأن إدريس بعد نوح على الصحيح. وقال قوم منهم الكلبي والواقدي: المراد نوح ون في السفينة، وكانوا مسلمين ثم بعد وفاة نوح اختلفوا. وقال ابن عباس أيضا: كانوا أمة واحدة على الكفر؛ يريد في مدة نوح حين بعث الله. وعنه أيضا: كان الناس على عهد إبراهيم عليه السلام أمة واحدة، كانوا كفارا، وولد إبراهيم في جاهلية فبعث الله إبراهيم وغيره من النبيين. فـ «كان» على هذه الأقوال على بابها من الماضي المضى. وكل من قدر الناس في الآية مؤمنين قدر في الكلام فاختلفوا فبعث؛ ودل على هذا الخلف «وَمَا آخَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ» أي كان الناس على دين الحق فاختلفوا فبعث الله النبيين، «بشّرين من أطاع ومنذرين من عصى». وكل من قدّم كفارا كانت بعثة النبيين إليهم. ويحتمل أن تكون «كان» للثبوت، والمراد الإخبار عن الناس الذين هم الجنس كله. أنهم أمة واحدة في خلوهم عن الشرائع وجعلهم بالحقائق لولا أن الله عليهم وتفضل بالرسول إليهم، فلا يختص «كان» على هذا التأويل بالماضي فقط، بل معناه معنى قوله: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا».

و «أمة» مأخوذة من قولهم: أئمت كذا، أي قصده في معنى «أمة» مقصدهم واحد؛ ويقال للواحد: أمة، أي مقصده غير مقصد الناس؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في قس بن ساعدة: «يُحْمَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَةٌ وَحَدَهُ». وكذلك قال في زيد بن عمرو بن نُبَيْل، والأمة الغامة، كأنها مقصد سائر البدن. والإمة (بالكسر): النعمة؛ لأن الناس يقصدون قصدًا. وقيل: إمام، لأن الناس يقصدون قصد ما يقبل؛ عن النحاس. وقرأ أبي بن كعب: «كان البشر أمة واحدة». وقرأ ابن مسعود: «كان الناس أمة واحدة فاختلفوا فبعث».

قوله تعالى: (فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ) وجعلتهم مائة وأربعة وعشرون أئمة، وأرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، والمذكورون في القرآن بالاسم العظم ثمانية عشر، وأرسل الرسل آدم؛

واختلفوا في عيسى فجعله اليهود لقبره ، وجعلته النصارى رباً ؛ فهدى الله المؤمنين بأن جعلوه عبد الله . وقاله الفراء : هو من المقلوب — واختاره الطبري — قال : وتقديره فهدى الله الذين آمنوا الحق لما اختلفوا فيه . قال ابن عطية : « ودعاه الى هذا التقدير خوف أن يحتمل اللفظ أنهم اختلفوا في الحق فهدى الله المؤمنين لبعض ما اختلفوا فيه ، وعساه غير الحق في نفسه . نحا الى هذا الطبري في حكايته عن الفراء ، وأكدها القلب على لفظ كتاب الله دون ضرورة تدفع الى ذلك عجز وسوء نظر ؛ وذلك أن الكلام يخرج على وجهه ووصفه ، لأن قوله : « فهدى » يقتضي أنهم أصابوا الحق ، وتم المعنى في قوله « فيه » وتبين بقوله : « من الحق » إذ جنس ما وقع الخلاف فيه ، قال المهدوي : وقدم لفظ الاختلاف على لفظ الحق اهتماماً ، العناية إنما هي بذكر الاختلاف . قال ابن عطية : وليس هذا عندي بقوى . وفي قراءة عبد الله بن مسعود : لما اختلفوا عنه من الحق « أى عن الإسلام . و (بإذنه) قال الزجاج : معناه بعلمه . قل الناس : وهذا غلط ، والمعنى بأمره ، وإذا أذنت في الشيء فقد أمرت به ؛ أى فهدى الله الذين آمنوا بأن أمرهم بما يجب أن يستعملوه . وفي قوله : « وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » رد على المعتزلة في قولهم : إن العبد يستبد بهداية نفسه .

قوله تعالى : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿١١١﴾

قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ) حسبت معناه ظنتم . قال قتادة والسدي واكثر المفسرين : نزلت هذه الآية في غزوة الخندق حين أصاب المسلمين ما أصابهم من الجهد والشدة ، والحز والبرد وسوء العيش وأنواع الشدائد ؛ وكان كما قال الله تعالى : « وَبَلَّغْتَ الْقُلُوبَ الْحَنَاجِرَ » . قال : نزلت في حرب أُحُد ؛ نظيرها — في آل عمران — « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ » . وقالت فرقة : نزلت الآية تسلياً للهاجرين حين تركوا ديارهم

وأموالهم بأيدي المشركين ، وآخروا رضا الله ورسوله ، وأظهرت اليهود المداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسرّ قوم من الأغنياء النفاق ؛ فانزل الله تعالى تطيبا لقلوبهم «أَمْ حَسِبْتُمْ» و«أَمْ» هنا مقطعة ، بمعنى بل ؛ وحكى بعض اللغويين أنها قد تجيء بمثابة ألف الاستفهام ليندأ بها ، و«حسبتم» تطلب مفعولين ؛ فقال النحاة : «أن يدخلوا» تسد مسد المفعولين . وقيل : للمفعول الثاني محذوف ؛ أحسبتم دخولكم الجنة واقفا . و«لما» بمعنى لم . و«مثل» متناه شبه ؛ أى ولم تتحسّنوا بمثل ما استحسن به من كان قبلكم فتصبروا كما صبروا . وحكى النشربى ^(١) أن «مثل» يكون بمعنى صفة ، ويجوز أن يكون المعنى ولما يصيبكم مثل الذى أصاب الذين من قبلكم ، أى من البلاء . قال وهب ^(٢) : وجد فيما بين مكة والطائف سبعون نيا موقى ، كان سبب موتهم الجوع والقمل ، ونظير هذه الآية «الْم أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» على ما بآى ، فاستدعاهم تعالى إلى الصبر ، ووعدهم حل ذلك بالنصر فقال : «أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ» . والزلازل : شدة التحريك ، تكون فى الأشخاص وفى الأحوال ؛ يقال : زلزل الله الأرض زلزلة و زلزالا - بالكسر - فزلزلت إذا تحركت واضطربت ؛ فنى «زُلْزِلُوا» خُوفُوا وحُرِّكُوا . والزَّلْزَال - بالفتح - الاسم . والزَّلَازِل : الشدائد . وقال الزجاج : أصل الزَّلْزَلَة من زَلَّ الشيء عن مكانه ؛ فإذا قلت : زلزلته فمعناه كرت زلله من مكانه . ومذهب سيبويه أن زلزل رباعى كدحرج . وقرأ نافع «حتى يقول» بالرفع ، والباقون بالنصب . ومذهب سيبويه فى «حتى» أن النصب فيها بعدها من جهتين والرفع من جهتين ؛ تقول : سرت حتى أدخل المدينة - بالنصب - على أن السر والدخول جميعا قد مضيا ، أى سرت إلى أن أدخلها ، وهذه غايه ؛ وعليه قراءة من قرأ بالنصب . والوجه الآخر فى النصب فى غير الآية سرت حتى أدخلها ، أى كى أدخلها . والوجهان فى الرفع سرت حتى أدخلها ، أى سرت فأدخلها ، ^(١) فى بعض نسخ الأصل : «وحكى البصريون» . ^(٢) ينفر الله لوجه .

وقد مضيا جميعا، أى كنت سرت فدخلت . ولا تعمل حتى ها هنا بإضمار أن، لأن بعدما
جمه ؛ كما قال الفرزدق :

« فَيَاغِبَّا حَتَّى كُتِبَ نَسِييُ^(١) » .

قال الخامس : « فعل هذا القراءة بالرفع أين وأصح معنى ، أى وزلزلوا حتى الرسول
يقول، أى حتى هذه حاله ؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على
الغاية ليس فيه هذا المعنى » . والرسول هنا شَمِياً في قول مقاتل، وهو البَيع . وقال الكلبي :
هذا في كل رسول بُعث إلى أمته وأُجهد في ذلك حتى قال : متى نصر الله ؟ . وروى عن
الضحاك قال : يعنى محمدا صلى الله عليه وسلم، وعليه يدل نزول الآية، والله أعلم . والوجه الآخر
في غير الآية سرت حتى أدخلها ، على أن يكون السير قد مضى والدخول الآن . وحكى
سيبويه : مريض حتى لا يرجونه ، أى هو الآن لا يرجئى ؛ ومثله سرت حتى أدخلها
لا أنزع . وبالرفع قرأ مجاهد والأعرج وابن محيصن وشيبة . وبالنصب قرأ الحسن
وأبو جعفر وابن أبي عمير وشبل وغيرهم . قال مكي : وهو الاختيار، لأن جماعة القراء
عليه . وقرأ الأعمش « وزلزلوا ويقول الرسول » بالواو بدل حتى . وفي مصحف ابن مسعود
« وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول » . وأكثر التأولين على أن الكلام إلى آخر الآية من قول الرسول
والمؤمنين ، أى بلغ الجهد بهم حتى استبطنوا النصر ؛ فقال الله تعالى : « أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ
قَرِيبٌ » . ويكون ذلك من قول الرسول على طلب استعجال النصر لا على شك وأرتياب .
والرسول اسم جنس . وقالت طائفة : في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: حتى يقول الذين آمنوا
متى نصر الله ؛ فيقول الرسول : ألا إن نصر الله قريب ؛ فقدم الرسول في الرتبة لمكانته، ثم
قدم قول المؤمنين لأنه المتقدم في الزمان . قال ابن عطية : وهذا تحمُّق، وحمل الكلام على

(١) ونعم البيت : « كان إذا هَتَلْتَل أو مجانح » .

١٥ كليب بن رزق هط بدير، وجعلهم من الضمة بحيث لا يباينون له لشره . ونهشل ومجانح : هط الفرزدق،
وهما ابنا دارم (عن شرح الشواهد) .

وجهه غير متغير . ويحتمل أن يكون « ألا إن نصر الله قريب » إخبارا من الله تعالى مؤثقا بعد تمام ذكر القول .

قوله تعالى : (زُيِّنَ لَكَ نَصْرُ اللَّهِ) رفع بالابتداء على قول سيويه ، وعلى قول أبي البباس رفع بفعل ، أى متى يقع نصر الله . و« قريب » خبر « إن » . قال النحاس : ويجوز في غير القرآن « قريبا » أى مكانا قريبا . و« قريب » لا تنبيه العرب ولا تجمعه ولا يؤنثه في هذا المعنى ؛ قال الله عز وجل : « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » . وقال الشاعر :
 له الوليلُ إن أُنسى ولا أُمُّ حاشمٍ * قريب ولا بَسَاسَةٌ بُنَى يَنْكُرَا
 فإن قلت : فلان قريب لى شئت وجمعت ؛ فقلت : قريون وأقرباء وقرباء .

قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلَوْلَ الَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)
 فيه أربع مسائل :

الأول - قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ) إن خففت الهمزة أثبتت حركتها على السين فنصحتها وحذفت الهمزة فقلت : يسألونك . ونزلت الآية في عمرو بن الجموح ، وكان شيئا كبيرا فقال : يا رسول الله إن مالى كثير ، فماذا أنصبتق ، وعلى من أنفق ؟ فقلت « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ » .

الثانية - قوله تعالى : (مَاذَا يُنْفِقُونَ) « ما » في موضع رفع بالابتداء ، و« ذا » الخبر ، وهو بمعنى الذى ، وحذفت الماء لطول الأسم ، أى ما الذى ينفقونه ؛ وإن شئت كانت « ما » في موضع نصب بـ« ينفقون » و« ذا » مع « ما » بمثابة شئ واحد ولا يحتاج الى ضمير ، ومضى كانت استما مركبا فهى في موضع نصب ؛ إلا ما جاء في قول الشاعر :

(١) هو أمرؤ هتيس ؛ كما في ديوانه .

وماذا عسى الواشون أن يتخذوا • سوى أن يقولوا إني لك عاشق

فإن «عسى» لا تعمل فيه؛ فـ«ماذا» في موضع رفع وهو مركب، إذ لا صلة لهذا •

الثالثة — قيل : إن السائلين هم المؤمنون ، والمعنى يسألونك ما هي الوجوه التي ينفقون فيها ، وأين يضعون ما لزم إفاقته • قال السدي : نزلت هذه الآية قبل فرض الزكاة ثم نسختها الزكاة المفروضة • قال ابن عطية : ووجه المهدوي على السدي في هذا؛ فنسب إليه أنه قال : إن الآية في الزكاة المفروضة ثم نسخ منها والدان • وقال ابن جريج وغيره : هي نذبة ، والزكاة غير هذا الإنفاق ؛ فبطل هذا لا نسخ فيها ، وهي مبيّنة لمصارف صدقة التطوع ، فواجب على الرجل النقي أن ينفق على أبويه المحتاجين ما يصلحها في قدر حالهما من حاله ، من طعام وكسوة وغير ذلك • قال مالك : ليس عليه أن يزوجه أباه ، وعليه أن ينفق على امرأة أبيه ؛ كانت أمه أو أجنبية ، وإنما قال مالك : ليس عليه أن يزوجه أباه لأنه رآه يفتني عن التزوج غالبا ، ولو احتاج حاجة ماسة لوجب أن يزوجه ؛ لولا ذلك لم يوجب عليه أن ينفق عليهما • فأما ما يتعلق بالمبادات من الأموال فليس عليه أن يعطيه ما يحج به أو يفرض ، وعليه أن يخرج عنه صدقة الفطر؛ لأنها مستحقة بالنفقة والإسلام •

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا أَقْتُمُ ﴾ « ما » في موضع نصب بها أقتُم « وكذا « وما تفقروا » وهو شرط والجواب « فبالوالدين » ، وكذا « وما تفعلوا من خير » شرط ، وجوابه « فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » وقد مضى القول في التيمم والمسكين وابن السبيل • ونظير هذه الآية قوله تعالى : « قَاتِلْ ذَا الْقُرْبَى حَتَّى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ » • وقرأ علي بن أبي طالب « فملاوا ، بالياء على ذكر الغائب ، وظاهر الآية الخبر ، وهي تتضمن الوعد بالمجازاة •

قوله سال : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾

(١) راجع المدة الخامسة وما بعدها ص ١٤ طبة ثانية •

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (كُتِبَ) معناه فرض ، وقد تقدم مثله . وقرأ قوم « كتب عليكم القتلى » وقال الشاعر :

كُتِبَ القتلى والقتال علينا • وعلى الغنائيات جزّ الذبول

هذا هو فرض الجهاد ، بين سبحانه أن هذا مما أُتِحَ بنا به وجُعِلَ وَصْلَةٌ إلى الجنة . والمراد بالقتال قتال الأعداء من الكفار ، وهذا كان معلوما لهم بقرائن الأحوال ، ولم يؤخذ للنبي صلى الله عليه وسلم في القتال مدة إقامة بمكة ؛ فلما هاجر أُذِنَ له في قتال من يقاتله من المشركين فقال : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا » ثم أُذِنَ له في قتال المشركين عامة . واختلفوا من المراد بهذه الآية ؛ فقيل : أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان القتال مع النبي صلى الله عليه وسلم فرض عين عليهم ؛ فلما استقرّ الشرع صار على الكفاية ؛ قاله عطاء والأوزاعي . قال ابن جريح : قلت لعطاء : أوجب الفزوع على الناس في هذه الآية ؟ فقال : لا ، إنما كُتِبَ على أولئك . وقال الجمهور من الأئمة : أوّل فرضه إنما كان على الكفاية دون تعيين ، غير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استغفرهم تعيين عليهم التغيير لوجوب طاعته . وقال سعيد بن المسيب : إن الجهاد فرض على كل مسلم في عينه أبدا ؛ حكاه الماوردي . قال ابن عطية : والذي استمر عليه الإجماع أن الجهاد على كل أمة محمد صلى الله عليه وسلم فرض كفاية ، فإذا قام به من قام من المسلمين سقط عن الباقي ؛ إلا أن يزل العدو بساحة الإسلام فهو حينئذ فرض عين ، وسبأ هذا ميثاقا في سورة « براءة » إن شاء الله تعالى . وذكر المهدي وغيره عن الثوري أنه قال : الجهاد تطوع . قال ابن عطية : وهذه العبارة عندى إنما هي على سؤال سائل وقد قيم بالجهاد ؛ فقيل له : ذلك تطوع .

الثانية - قوله تعالى : (وَهُوَ كَرِهَ لَكُمْ) ابتداء وخبر ، وهو كره في الطباع . قال ابن عرفة : الكره المشقة ، والكره - بالفتح - ما أكرهت عليه ؛ هذا هو الاختيار ،

ويجوز الضم في معنى الفتح فيكرتان لنتين؛ يقال: كرهت الشيء، كرهها وكُرها وكَرَاهة، وأكرهته عليه إكراهاً. وإنما كان الجهاد كرهاً لأن فيه إخراج المال ومفارقة الوطن والأهل، والتعرض بالجسد للشجاج والجراح وقطع الأطراف وذهاب النفس؛ فكانت كراهيتهم لذلك: لا أنهم كرهوا فرض الله تعالى. وقال عكرمة في هذه الآية: إنهم كرهوه ثم أحبوه وقالوا: سمعنا وأطعنا؛ وهذا لأن امتثال الأمر يتضمن مشقة، لكن إذا عُرِفَ الثواب هان في جنبه مَقَاسَةُ المشقات.

قلت: ومثاله في الدنيا إزالة ما يؤلم الإنسان ويخاف منه؛ كقطع عضو وقطع خرس وقصيد وجمامة ابتداء العافية ودوام الصحة، ولا نعيم أفضل من الحياة الدائمة في دار الخلد والكرامة في مقعد صدق.

الثالثة - قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ قيل: «عسى» بمعنى قد؛ قاله الأصب. وقيل: هي واجبة. و«عسى» من الله واجبة في جميع القرآن إلا قوله تعالى: «عسى وبه» إن طَلَفَكَ أَنْ يُبَيِّتَهُ». وقال أبو عبيدة: «عسى» من الله إيجاب، والمعنى عسى أن تَكْرَهُوا ما في الجهاد من المشقة وهو خير لكم في أنكم تُقْلِبُونَ وَتُظْفَرُونَ وَتَنْتُمُونَ وَتُؤْجِرُونَ، ومن مات مات شهيداً، وعسى أن تحبوا الدعة وترك القتال وهو شر لكم في أنكم تُقْلِبُونَ وتُدْلُونَ ويذهب أمركم.

قلت: وهذا صحيح لا غبار عليه؛ كما اتفق في بلاد الأندلس، تركوا الجهاد وجئوا عن القتال وأكثروا من الفرار؛ فاستول العدو على البلاد، وأتى بلاد؟ وأسروا وقتلوا وسبيوا واسرقوا، فلما نهوا إليه راجعون! ذلك بما قدمت أيدينا وكسبت! وقال الحسن في معنى الآية: لا تَكْرَهُوا الملمات الواصة؛ قُرْبُ امرئ تكراهه فيه نجاتك، ولُرْبُ امرئ تحبه فيه عطفك؛ والتد أبو سعيد الضرير:

رُبَّ امرئ يَتَّقِيهِ = بَرَّ امرئاً تَرْتَضِيهِ

خَفِيَ المحبُّبُ منه = وَبَدَا المَكْرُوهُ فِيهِ

قوله تعالى : **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ**
وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ
اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ
دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَبِمَتْ وَهُوَ كَافِرٌ
فَأُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ (١١٧)

فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (**يَسْأَلُونَكَ**) تقدم القول فيه . وروى جرير بن عبد الحميد
وعمد بن فضال عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ما رأيت قوما
خيرا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ما سأله إلا عن ثلاث عشرة مسألة كلهن
في القرآن : « يسألونك عن المحيض » ، « يسألونك عن الشهر الحرام » ، « يسألونك عن النامي » ،
ما كانوا يسألون إلا عما يفهمهم . قال ابن عبد البر : ليس في الحديث من الثلاث عشرة
مسألة إلا ثلاث . وروى أبو اليسار عن جندب بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
رهطا وبعث عليهم أبا عبيدة بن الحارث أو عبيدة بن الحارث ؛ فلما ذهب لينطلق بكى صباة
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فبعث عبد الله بن جحش ، وكتب له كتابا وأمره ألا يقرأ
الكتاب حتى يبلغ مكان كذا وكذا ، وقال : ولا تكررتم أصحابك على المسير ؛ فلما بلغ المكان قرأ
الكتاب فاسترجع وقال : سمعنا وطاعة لله ولرسوله ، قال : فرجع رجلان ومضى بقيتهم ، فلقوا
ابن الحضرمي فقتلوه ، ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب ؛ فقال المشركون : قتلتم في الشهر
الحرام ؛ فأنزل الله تعالى : « **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهِرِ الْحَرَامِ** » الآية . وروى أن سبب نزولها أن
رجلين من بني كلاب لقيا عمرو بن أمية الضمري وهو لا يعلم أنهما كانا عند النبي - صلى الله عليه

وسلم وذلك في أول يوم من رجب فقتلوا؛ فقالت قريش: قتلها في الشهر الحرام؛ فزلت الآية. والقول بأن تولوا في قصة عبد الله بن جحش أكثر وأشهر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه مع تسعة رهط، وقيل ثمانية، في جمادى الآخرة قبل بدر بشهرين، وقيل في رجب. قال أبو عمر - في كتاب الدرر له - : ولما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب كُرز ابن جابر - وصُرف تلك الخرجة بيد الأولى - أقام بالمدينة بقية جمادى الآخرة ورجب، وبعث في رجب عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي ومعه ثمانية رجال من المهاجرين، وهم أبو حذيفة بن عتبة، وعُكاشة بن محصن، وعُتْبة بن غَزْوَان، وسُهَيْل بن بَيْضَاء القهري، وسعد بن أبي وقاص، وعامر بن ربيعة، وواقد بن عبد الله التيمي، وخالد بن بكير اللخمي. وكتب لعبد الله بن جحش كتاباً، وأمره ألا ينظر فيه حتى يسري ويؤمن ثم ينظر فيه [قيمى لي أمره به] ولا يستكره أحداً من أصحابه، وكان أميرهم، ففعل عبد الله بن جحش ما أمره به، فلما فتح الكتاب وقرأه وجد فيه : «إننا نظرت في كتابي هذا فأمض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بها قريشاً، وتعلم لنا من أخبارهم». فلما قرأ الكتاب قال : سمعاً وطاعة؛ ثم أخبر أصحابه بذلك، وبأنه لا يستكره أحداً منهم، وأنه ناهض لوجهه بمن أطاعه، وأنه إن لم يطلع أحد مضي وحده؛ فمن أحب الشهادة فليتنص، ومن كره الموت فليرجع. فقالوا : كلنا نرغب فيما نرغب فيه، وما منا أحد إلا وهو سميع مطيع (رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونهضوا معه؛ فسلك على الحجاز، وشرّد لسعد بن أبي وقاص وعُتْبة بن غَزْوَان حمل كانا يستقبانه فتخافا في طلبه، ونفذ عبد الله بن جحش مع سائرهم لوجهه حتى نزل بنخلة؛ فثرت بهم عير لقريش تحمل زبياً وتجارة فيها عمرو بن الحضرمي - واسم الحضرمي عبد الله بن عبد من الصدف، والصدف بطن من حضرموت - وعثمان بن عبد الله بن المنيرة، وأخوه نوفل ابن عبد الله بن المنيرة المزويان، والحكم بن كيسان مولى بني المنيرة؛ فتشاور المسلمون وقالوا : نحن في آخر يوم من رجب الشهر الحرام؛ فإن نحن قاتلناهم هتكا حرمة الشهر الحرام، وإن

تركاهم الليلة دخلوا الحرم ، ثم اتفقوا على قتلهم ، فرمى واقد بن عبد الله التيمي عمرو بن الحضرمي فقتله ، وأسروا عثان بن عبد الله والحكم بن كيسان ، وأُتِلَتْ نوفل بن عبد الله ، ثم قدموا باليعرب والأسيرين ، وقال لهم عبد الله بن جحش : اعزلوا عما غنمنا انتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ؛ فكان أول خمس في الإسلام ، ثم نزل القرآن : « وَأَعْلَوْا أَيْمَانَكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَحْسَهُ » فأقر الله ورسوله فعل عبد الله بن جحش ورضيه وسنته للأمة الى يوم القيامة ؛ وهي أول غنيمة غنمت في الإسلام ، وأول أمير ، وعمرو بن الحضرمي أول قتل . وانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام ، فسقط في أيدي القوم ؛ فأنزل الله عز وجل : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » الى قوله : « ثُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ » . وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم الفداء في الأسيرين ؛ فاما عثان بن عبد الله فمات بمكة كافرا ، واما الحكم بن كيسان فاسلم وأقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى استشهد ببئر معونة ، ورجع سعد وعتبة الى المدينة سالمين . وقيل : إن انطلق سعد ابن أبي وقاص وعتبة في طلب بغيرهما كان عن إذن من عبد الله بن جحش ، وإن عمرو بن الحضرمي وأصحابه لما راوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هابوهم ؛ فقال عبد الله ابن جحش : إن القوم قد فرغوا منكم ، فأحلقوا رأس رجل منكم فليعرض لهم ، فاذا راوه مخلوقا امنوا وقالوا : قوم غمار ! باس عليكم ، وتشاوروا في قتالهم ، الحديث . وقامت اليهود وقالوا : واقد وقديت الحرب ، وعمرو عرت الحرب ، والحضرمي حضرت الحرب . وبث أهل مكة في فداء أسيرهم ؛ فقال : لأهدمهم حتى يقدم سعد وعتبة ، وإن لم يقدما قتلناهما بهما ؛ فلما قديما فاداهما ؛ فاما الحكم فاسلم وأقام بالمدينة حتى قتل يوم بئر معونة شهيدا ، واما عثان فربح الى مكة فمات بها كافرا ، واما نوفل فضرب بطن فرسه يوم الأحزاب ليدخل الخندق على المسلمين فوقع في الخندق مع فرسه فتحطما جميعا فقتله الله تعالى ؛ وطلب المشركون جيفته بالثمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حذوه فانه خيث الحيفة خيث الدية » ؛ فهذا سبب نزول قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ » . وذكروا ابن إسحاق أن قتل

عمرو بن الحضرمي كان في آثريوم من رجب، على ما تقدم. وذكر الطبري عن السدي وغيره أن ذلك كان في آثريوم من جمادى الآخرة، والأول أشهر؛ على أن ابن عباس قد ورد عنه أن ذلك كان في أول ليلة من رجب، والمسلمون يظنونها من جمادى. قال ابن عطية: وذكر صاحب بن عباد في رسالته للمروفة بالأسدية أن عبد الله بن جحش سمى أمير المؤمنين في ذلك الوقت لكونه مؤمراً على جماعة من المؤمنين.

التانية - واختلف العلماء في نسخ هذه الآية، فالجمهور على نسخها، وأن قال المشركين في الأشهر الحرم مباح. واختلفوا في نسخها؛ فقال الزهري: نسخها. وقالوا المشركين كافة. وقيل: نسخها غزو النبي صلى الله عليه وسلم تقيفاً في الشهر الحرام، واغزاه أبا عامر إلى أوطاس في الشهر الحرام. وقيل: نسخها بيعة الرضوان على القتال في ذي القعدة، وهذا ضعيف؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغه قتل عثمان بمكة وأنهم عازمون على خربه بايع حبيذ المسلمين على دفعهم لا على الابتداء بقتالهم. وذكر البيهقي عن عمرو بن الزبير من غير حديث محمد بن إسحاق في أثر قصة الحضرمي: فازل الله عز وجل: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ» الآية قال: فحلتهم الله في كتابه أن القتال في الشهر الحرام حرام كما كان، وأن الذي يستحلون من المؤمنين هو أكبر من ذلك من صدمهم عن سبيل الله حين يسجنونهم ويعذبونهم ويمسئونهم أن يهاجروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكفرهم بالله وصدتهم المسلمين عن المسجد الحرام في الحج والمعرة والصلاة فيه، وإخراجهم أهل المسجد الحرام وهم سكانه من المسلمين، وقتلتهم إياهم عن الدين؛ فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم عقل ابن الحضرمي وحرم الشهر الحرام كما كان يحرمه، حتى أنزل الله عز وجل: «بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». وكان عطاء يقول: الآية محكمة، ولا يجوز القتال في الأشهر الحرم، ويحلف على ذلك؛ لأن الآيات التي وردت بعدها عامة في الأئمة، وهذا

(١) هو أمير عام الأشعرى، ابن عم أبي موسى الأشعرى.

(٢) أوطاس: رواد في ذيار هوازن، وفيه كانت لغة حنين. واجبع طبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام في غزوة حنين.

(٣) في بعض النسخ: «يستجوبهم». (٤) عقل القتل: أعلم، ورواه عنه بعد قوله.

خاص والعام لا يفسخ الخاص بإفراق . وروى أبو الزبير عن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل في الشهر الحرام إلا أن يفتري ^(١) .

الثالثة - قوله تعالى : (قَاتِلْ فِيهِ) « قتال » بدل عند سيويه بدل اشتغال ، لأن السؤال اشتغل على الشهر وعلى القتال ، أى يسألك الكفار تعجباً من هتك حرمة الشهر ؛ فسألهم عن الشهر إنا كان لأجل القتال فيه . قال الزجاج : للمعنى يسألونك عن القتال في الشهر الحرام . وقال الفتي : يسألونك عن القتال في الشهر الحرام هل يجوز ؟ فأبدل قتالا من الشهر ؛ وأنتد سيويه :

فما كان قيسٌ هُلكَ هُلكَ واحدٌ . ولكنه بُيأتُ قومٌ تهذماً ^(٢)

وقرأ عكرمة « يسألونك عن الشهر الحرام قتل فيه فيه قتل » بغير ألف فيهما . وقيل : للمعنى يسألونك عن الشهر الحرام وعن قتال فيه ؛ وهكذا قرأ ابن مسعود ؛ فيكون مخفوضاً بمن على التكرير ، قاله الكسائي . وقال الفراء : هو مخفوض على نية عن . وقال أبو عبيدة : هو مخفوض على الجوار . قال النحاس : لا يجوز أن يُربَّ الشيء على الجوار في كتاب الله ولا في شيء من الكلام ، وإنما الجوار غلط ؛ وإنما وقع في شيء شاذ ، وهو قولهم : هذا جحر ضب تحريب ؛ والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية : هذان جحرا ضب تحريان ، وإنما هذا بمثلة الإثناء ، ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا ، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها . قال ابن عطية : وقال أبو عبيدة : هو خفض على الجوار ؛ وقوله هذا خطأ . قال النحاس : ولا يجوز إضمار عن ؛ والقول فيه أنه بدل . وقرأ الأعرج « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » بالرفع . قال النحاس : وهو غلط في العربية ، والمعنى فيه يسألونك عن الشهر الحرام أجاز قال فيه ؟ فقوله : « يسألونك » بدل على الاستعظام ؛ كما قال آخره القيس :

(١) كذا في تفسير الصخر الرازي وكثير من كتب التفسير وفي الأصول : « إلا أن يفتري أو يفتروا » - وفي الطبري :

« إلا أن يفتري أو يفتروا حتى إذا حضر ذلك أقام حتى يذبح » . (٢) البيت لبدة بن العليب ، وفيه

قيس بن ناصم المغيرة ، وكان سيد أهل الرورس نعيم . (من كتاب سيويه ج ١ ص ٧٧ طبع بولاق) .

أَصْلَاحَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِصْصَهُ • كَلَّحَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
والمعنى : أترى برقًا ، خفف ألف الاستفهام ؛ لأن الألف التي في «أصاح» تدل عليها وإن
كانت حرف نداء ، كما قال الشاعر :

• تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أَمْ تَتَيَكَّرُ •

والمعنى : أتروح ، خفف الألف لأن أم تدل عليها .

الرابعة - قوله تعالى : (قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ) ابتداء وخبر ، أى مستنكر ؛ لأن تحريم
القتال في الشهر الحرام كان ثابتاً يومئذ إذ كان الابتداء من المسلمين . والشهر في الآية اسم
جنس ، وكانت العرب قد جعل الله لها الشهر الحرام قواماً تمتلئ عنده ، فكانت لا تسفك دماً ،
ولا تُبْرِئ في الأشهر الحرم ، وهى وجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ؛ ثلاثة سرد وواحد فرد .
وسألت لهذا مزيد بيان في «المائدة» إن شاء الله تعالى .

الخامسة - قوله تعالى : (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) ابتداء (وَكُفِّرُوا) عطف على
«صد» (وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) عطف على سبيل الله (وَأَخْرَجُ أَهْلَهُ مِنْهُ) عطف على صد ، وخبر
الابتداء (أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ) أى أعظم إثمًا من القتال في الشهر الحرام ؛ قاله المبرد وغيره . وهو
الصحيح ، لطول منع الناس عن الكعبة أن يطاف بها . وَكُفِّرُوا أى بالله ، وقيل :
«وكفريه» أى باللعن والمسجد الحرام . «وأخرج أهله منه أكبر» أى أعظم حقيرة عند الله من
القتال في الشهر الحرام . وقال التزاء : «صد» عطف على «كبير» . «والمسجد» عطف على الملاء
في به ؛ فيكون الكلام نسفاً متصلًا غير منقطع . قال ابن عطية : وذلك خطأ ؛ لأن المعنى
يسوق الى أن قوله : «وكفريه» أى بالله عطف أيضاً على «كبير» . ويحى من ذلك أن إخراج
أهل المسجد منه أكبر من الكفر عند الله وهذا بين فساد . ومعنى الآية على قول الجمهور :

(١) الرميض : لعل البرق . قوله : كَلَّحَ الْيَدَيْنِ . أراد تحركة اليدين وتقليهما . والمجي : ما ارتفع من السحاب .
وقيل : هو الذى يترى اعراض الجبل قبل أن يلقى السحاب . والمكَلَّل من السحاب : الملقح بالبرق . ويقال :
هو الذى حوله قطع من السحاب . (٢) الثلاثة السرد : ذو القعدة وذو الحجة والمحرم . والفرد للتاج . والواحد
الفرد : وجب ؛ ومصارف فرداً لأنه يأى يده شعبان وشهر رمضان وشوال .

إنكم يا كفار قريش تستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام، وما تفعلون أتم من الصّد عن
سبيل الله لمن أراد الإسلام، ومن كفركم باقه وإخراجكم أهل المسجد منه؛ كما فعلتم بمرمول الله
صلى الله عليه وسلم وأصحابه أكبر جرماً عند الله . وقال عبد الله بن جحش رضى الله عنه :

تَمُوتُونَ قَتْلًا فِي الْحَرَامِ عَظِيمَةً • وَأَعْظَمُ مِنْهُ لَوْ رَأَى الرَّشِدَ زَانِدًا
صُدُّوكُمْ عَمَّا يَقُولُ مُحَمَّدٌ • وَكُفِّرَ بِهِ وَاقَهُ رَأَى شَاهِدًا
وإِخْرَاجَكُمْ مِنْ مَسْجِدِ اللَّهِ • لِئَلَّا يُرَى اللَّهُ فِي الْبَيْتِ سَاجِدًا
فَإِنَّا وَإِنْ عَيَّرْتُمَا بَقْتُلَهُ • وَارْجَفَ بِالْإِسْلَامِ بَاغٌ وَحَاسِدٌ
سَقَيْنَا مِنْ آيِنِ الْحَضَرَى رِمَاحَنَا • بِخَيْلَةٍ لَنَا أَوْقَدَ الْحَرْبَ وَاقِدًا
دَمًا وَأَيْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَثَلٌ بَيْنَنَا • يُنَازِمُهُ غُلٌّ مِنَ الْقَيْدِ مَا يَنْدُ

وقال الزهري ومجاهد وغيرهما : قوله تعالى : « قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَيْدٌ » منسوخ بقوله : « وقاتلوا
المشركين كافة » وبقوله : « اقتلوا المشركين » . وقال عطاء : لم ينسخ، ولا يبنى القتال
في الأشهر الحرم؛ وقد تقدم .

السادسة - قوله تعالى : (وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ) قال مجاهد وغيره : الفتنه هنا
الكفر، أى كفركم أكبر من قتلنا أولئك . وقال الجمهور : معنى الفتنه هنا فتنهم المسلمين
عن دينهم حتى يهلكوا، أى أن ذلك أشد اجتراما من قتلهم في الشهر الحرام .

السابعة - قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُونَ) ابتداء وخبر من الله تعالى، وتعذير من المؤمنين
من شر الكفرة . قال مجاهد : يبنى كفار قريش . و« يردوكم » نصب بحتى، لأنها غاية مجزئة .

الثامنة - قوله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ) أى يرجع من الإسلام الى الكفر (فَأُولَئِكَ
يَحْبِطُ) أى بطلت وفسدت ؛ ومنه الحبط وهو فساد يلحق للمواشى في بطونها من كثرة
أكلها الكلأ فتفسخ أجوافها ، وربما تموت من ذلك ؛ فالآية تهديد للمسلمين ليتوبوا على دين
الإسلام .

الثامنة - واختلف العلماء في المرتد هل يستتاب أم لا؟ وهل يحبط عمله بنفس الردة أم لا، إلا على الموافقة على الكفر؟ وهل يورث أم لا؟ فهذه ثلاث مسائل:

الأولى - قالت طائفة: يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل. وقال بعضهم: سائة واحدة. وقال آخرون: يستتاب شهرا. وقال آخرون: يستتاب ثلاثا، على ما روى عن عمر وعثمان، وهو قول مالك رواه عنه ابن القاسم. وقال الحسن: يستتاب مائة مرة، وقد روى عنه أنه يقتل دون استتابة، وبه قال الشافعي في أحد أقواله، وهو أحد قولَي طاووس وعبيد بن عمير. وذكر يحنون أن عبد العزيز بن أبي سَمة المَلاحون كان يقول: يقتل المرتد ولا يستتاب؛ واحتج بحديث معاذ وأبي موسى، وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث أبا موسى إلى اليمن أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه قال: انزل، وألقي إليه سادة، وإذا رجل عنده موتى، قال: ما هذا؟ قال: هذا كان يهوديا فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهود. قال: لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله؛ فقال: اجلس. قال: [نعم] لا أجلس حتى يُقتل، قضاء الله ورسوله - ثلاث مرات - فأمر به فقتل؛ خرج به مسلم وضيقه. وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن المرتد يُمرض عليه الإسلام فإن أسلم وإلا قُتل مكانه، إلا أن يطلب أن يُؤجل، فإن طلب ذلك أُجل ثلاثة أيام؛ والمشهور عنه وعن أصحابه أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب. والزندقي عندهم المرتد سواء. وقال مالك: ويقتل الزنادقة ولا يستابون. وقد مضى هذا أول «البقرة». واختلفوا فيما نخرج من كفر إلى كفر؛ فقال مالك وجمهور الفقهاء: لا يُتمرض له؛ لأنه انتقل إلى ما لو كانت عليه في الابتداء لأثر عليه. وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه يقتل؛ لقوله عليه السلام: "من بدل دينه فاقلبوه" ولم يخص مسلما من كافر. وقال مالك: معنى الحديث من خرج من الإسلام إلى الكفر، وأما من خرج من كفر إلى كفر فلم يُمن بهذا الحديث؛ وهو قول جماعة من الفقهاء. والمشهور عن الشافعي ما ذكره المزني والربيع أن المبدل ليس منه من أهل الأئمة يلحظه الإمام

(١) زيادة عن صحيح مسلم. (٢) راجع ج ١ ص ١٩٨ طبع ثانية وثالثة.

بأرض الحرب ويُخرج من بلده ويستحلّ ماله مع أموال الحربين إن غلب على الدار ؛ لأنه إنما جعل له النّعمة على الذين كان عليه في حين عقد العهد . واختلفوا في المرتدة ؛ فقال مالك والأوزاعي والشافعي والليث بن سعد : قُتِلَ كما قُتِلَ المرتد سواء ؛ وحجبتهم ظاهراً الحديث : " من بدل دينه قَاتِلُوهُ " . و « مَنْ » يصلح للذكر والأنثى . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : لا تقتل المرتدة ؛ وهو قول ابن شُبْرُمَةَ ، وإليه ذهب ابن عُثَيْمَةَ ، وهو قول عطاء والحسن . واحتجوا بأن ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من بدل دينه قَاتِلُوهُ " ثم إن ابن عباس لم يقتل المرتدة ، ومن روى حديثاً كان أعلم بتأويله ؛ وروى عن عليّ مثله . ونهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . واحتج الأولون بقوله عليه السلام : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان ... " فتم كل من كفر بعد إيمانه ؛ وهو أصح .

المباشرة — قال الشافعي : إن من ارتد ثم عاد إلى الإسلام لم يحبط عمله ولا تحججه الذي فرغ منه ؛ بل إن مات على الرّدة خفيت تحبط أعماله . وقال مالك : تحبط بنفس الرّدة ؛ ويظهر الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم ؛ فقال مالك : يلزمه الحج ، لأن الأول قد حبط بالرّدة . وقال الشافعي : لا إعادة عليه ، لأن عمله باق . واستظهر علماؤنا بقوله تعالى : « لَنْ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ » . قالوا : وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد أمته ؛ لأنه عليه السلام يستحيل منه الرّدة شرعاً . وقال أصحاب الشافعي : بل هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق التغليظ على الأمة ، وبيان أن النبي صلى الله عليه وسلم على شرف مرتته لو أشرك لحبط عمله ؛ فكيف أتم ! لكنه لا يشرك بفضل مرتبته ؛ كما قال : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ » . وذلك لشرف منزلتين ؛ وإلا فلا يتصور إيمان منهنّ صيانة لزوجهنّ المكرم المعظم ؛ ابن العربي . وقال علماؤنا : إنما ذكر الله الموافقة شرطاً لها هنا لأنه علّق عليها الخلود في النار جزاء ؛ فمن وآق على الكفر خلّد الله في النار بهذه الآية ، ومن أشرك حبط عمله بالآية الأخرى ، فهما آستان

مفيدان لعينين وحكيمن متنابرين . وما خوطب به عليه السلام فهو لأمنه حتى يشت
اختصاصه ، وما ورد في أزواجه فإنما قبل ذلك فيهن ليئن أنه لو تصور لكان هتكان
أحدهما الحرمۃ اللّٰتين والثاني لحرمۃ النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكلّ هتكَ حُرْمَة عقاب ؛
ويُنزل ذلك منزلة من عمى في الشهر الحرام أو في البلد الحرام أو في المسجد الحرام ،
يضاعف عليه العذاب بعد ما هتكَ من الحرمات . والله أعلم .

الحادية عشرة — وهي اختلاف العلماء في ميراث المرتد ؛ قال علي بن أبي طالب
والحسن والشَّعْبِيّ والحَكَمُ والليث وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه : ميراث المرتد لورثته من
المسلمين . وقال مالك وربيعة وابن أبي لئلي والشافعي وأبو نور : ميراثه في بيت المال .
وقال ابن شُبَّمة وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي في إحدى الروايتين : ما اكتسبه المرتد بعد
الردة فهو لورثته المسلمين . وقال أبو حنيفة : ما اكتسبه المرتد في حال الردة فهو له ،
وما كان مكتسباً في حالة الاسلام ثم ارتد يرثه ورثته المسلمين ؛ وأما ابن شُبَّمة وأبو يوسف
ومحمد فلا يُفصلون بين الأمرين ؛ ومطلق قوله عليه السلام : " لا وِراثَة بين أهل ملتين " ^(١)
يدل على بطلان قولهم . وأجمعوا على أن ورثته من الكفار لا يرثونه ، سوى عمر بن عبد العزيز
فانه قال : يرثونه .

الثانية عشرة ^(٢) — قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا**
فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ^(٣)

قال جُنْدُب بن عبد الله وعمرو بن الزبير وغيرهما : لما قتل واقد بن عبد الله التميمي
عمرو بن الحضرمي في الشهر الحرام توقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أخذ ثمنه الذي
وفى في فرضه له عبد الله بن جحش وفي الأسيرين صفّ المسلمين عبد الله بن جحش وأصحابه
حتى شقّ ذلك عليهم فلتاغم الله عز وجل بهذه الآية في الشهر الحرام وفزع عنهم ، وأخبر
أن لم ثواب من هاجر وغزا ، فالإشارة إليهم في قوله : « إن الذين آمنوا » . ثم هي باقية في كل

(١) يلاحظ أن هذه المسألة من تهمة باطل الآية الباطنة .

من فصل ما ذكره الله عز وجل . وقيل : أنت لم تكونوا أصابوا وذراً فليس لهم أجر ،
فأزل الله « إن الذين آمنوا والذين هاجروا » إلى آخر الآية .

والهجرة معناها الانتقال من موضع إلى موضع ، وقصد ترك الأهل إشارة للثاني . والمهجر
ضد الوصول . وقد هجرة هجرة وهجرنا ، والاسم الهجرة . والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك
الأولى للثانية . والتهاجر القاطع . ومن قال : المهاجرة الانتقال من البادية إلى الحاضرة فقد
أوهى ، بسبب أنت ذلك كان الأغلب في العرب ، وليس أهل مكة مهاجرين على قوله .
« وجاهد » مفاعلة من جاهد إذا استخرج الجهد ، مجاهدة وجهاد . والاجتهاد والتجاهد :
بذل الوسع والمجهود . والجهاد (بالفتح) : الأرض الصلبة . و « يرجون » معناه يطمعون
ويستقربون . وإنما قال : « يرجون » وقد مدحهم لأنه لا يعلم أحد في هذه الدنيا أنه صائر
إلى الجنة ولو بلغ في طاعة الله كل مبلغ ، لأمرين : أحدهما - لا يدري بما يتم له . والثاني -
لئلا يشك على عمله . والرجاء تنم ، والرجاء أبدا معه خوف ولا بدء ، كما أن الخوف معه رجاء ،
والرجاء من الأمل ممدود ؛ يقال : رجوت فلانا رجوا ورجاء ورجاءة ، يقال : ما أيتنن
إلا رجاءة الخير . وترجيته وأرجيته ورجيته وكله بمعنى رجوته ، قال بشر مخاطب بنته :

فرجى الخير وأتظري إياي • إذا ما القارظ السرى آبا

ومالي في فلان رجية ، أى ما أرجو . وقد يكون الرجو والرجاء بمعنى الخوف ، قال الله تعالى :
« مآلکم لا ترجون لله وقاراً » أى لا تحافون عظمة الله ، قال أبو ذؤيب :

إذا لسمعت النحل لم يرج لسمها • وخالفها في بيت ثوب عوامل

أى لم يخف ولم يباي . والرجا - مقصور - : ناحية البر وحافها ، وكل ناحية رجاً .
والموام من الناس يخشون في قولهم : يا عظيم الرجاء فيقصرون ولا يمتدون .

(١) يريد أن المسلمين وأهل البر لما خرج الله عنهم ما كانوا فيه من أمر قتل ابن الحنظلي في الشهر الحرام
بأزال قوله تعالى : « يا أولئك عن الشهر الحرام » الآية ، غشوا أنه إنما نفي عنهم الإثم فقط ولا أبر لم قطعوا فيه
فقالوا : يا رسول الله أطلع أن تكون لنا غزوة تسمى فيها أبر المجاهدين ؟ روى رواية : أن لم يكونوا أصابوا وذراً
فلا أبر لم ؟ فأزل الله قوله تعالى : « إن الله ين آمنوا والذين هاجروا » الآية فوضعهم الله في ذلك على أعظم وجه .
(٢) خالفها (إلى الماء المنسية) : سلبها إلى عليها وهي غائبة قد سحرت ترى . يرى : « خالفها » بإلغا المدة ،
أى لازمتها . والروب : الدحل ، وهو جمع راب ، لأنها ترى ثم تنوب إلى موضعها .

قوله تعالى : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَيْرُ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكَ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٢٠﴾

قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) . فيه تسع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ) السائلون هم المؤمنون ؛ كما تقدم . والخمر مأخوذة من تَمَرْنَا سَمَرًا ، ومنه تَمَر المرأة . وكل شيء غطى شيء قد تَمَره ؛ ومنه «تَمَرُوا أَيْتَكُمْ» . فالخمر تَمَر العقل ، أى تَغْطِيهِ وتستره ؛ ومن ذلك الشجر الملقب يقال له : التمر (بفتح الميم) لأنه يَغْطِي ما تحته ويستتره ؛ يقال منه : أُنْتَمَرَتِ الأرض كَثُرَ تَمَرُهَا ؛ قال الشاعر :

أَلَا يَزِيدُ وَالضَّمَاكُ سِيرًا • قَدْ جَاوَزْتَا تَمَرَ الطَّرِيقِ

أى سيرًا مَدِينًا قَدْ جَاوَزْتَا الْوَهْدَةَ الَّتِي يَسْتَرُ بِهَا الذَّبُّ وَغَيْرُهُ . وقال البجّاج يصف جيشًا يمشى برايات وجيوش غير مستخف :

فِي لَامِعِ الْعَيَانِ لَا يَمِشِي الْخَمْرُ • يُوجِّهُ الْأَرْضَ وَيَسْتَأْذِنُ الشَّجَرُ^(١)

ومنه قولهم : دخل في تَمَارِ النَّاسِ وَتَمَارِهِمْ ؛ أى هَوًى مَكَانِ خَافٍ . فلما كانت الخمر تستر العقل رَزَا عَلَيْهِ مُبَيَّتٌ بِذَلِكَ . وقيل : إنما سميت الخمر تَمَرًا لأنها تُرَكَّتْ حَتَّى أُدْرِكَتْ ؛ كما يقال : قد اخْتَمَرَ الْعَجِينُ ، أى بَلَغَ إِدْرَاكَهُ . وَتَمَرُ الرَّأْيِ ، أى تَرَكَّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهِ الْوَجْهَ . وقيل : إنما سُمِّيَتِ الْخَمْرُ تَمَرًا لِأَنَّهَا تَخَالِطُ الْعَقْلَ ، مِنَ الْخَامَرَةِ وَهِيَ الْخَالِطَةُ ؛ ومنه قولهم : دخلت في تَمَارِ النَّاسِ ، أى اخْتَلَطْتُ بِهِمْ . فالمراد الثلاثة متقاربة ؛ فالخمر تُرَكَّتْ وَتَمَرَتْ حَتَّى أُدْرِكَتْ ، ثُمَّ خَالَطَتِ الْعَقْلَ ، ثُمَّ تَمَرَتْ ؛ وَالْأَصْلُ الْمَرُ .

(١) راجع ص ٢٧ من هذا الجزء . (٢) العيان (جمع عياب) : الرايات . وقوله : «يوجه الأرض» أى لا يمر بشيء إلا بسبب جهة واحدة ؛ فيكون وجهه مع وجهه حيث يذهب . وقوله : «يستأذن الشجر» أى يمر بالمرئى من مراعى الأبل والبرغ وسائر الشجر فيستأذنه ؛ أى يذهب من كثرة .

والنجر : ماء العنب الذي غلى أو طبخ ؛ وما خامر العقل من غيره فهو في حكمه ، لأن إجماع العلماء أن القمار كله حرام . وإنما ذكر الميسر من بينه بفعل كذا قياسا على الميسر ؛ والميسر إنما كان قمارا في الجزر خاصة ؛ فكذلك كل ما كان كالنجر فهو بمنزلة .

الثانية - وابتهور من الأئمة على أنه ما أسكر كثيره من غير نمر العنب فحرم قليله وكثيره ، والحد في ذلك واجب . وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة : ما أسكر كثيره من غير نمر العنب فهو حلال ^(١) ، وإذا سكر منه أحد دون أن يتعمد الوصول إلى حد السكر فلا حد عليه ؛ وهذا ضعيف يرده النظر والخبر ؛ على ما يأتي بيانه في « المائدة والنحل » إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قال بعض المفسرين : إن الله تعالى لم يدع شيئا من الكرامة والبر إلا أعطاه هذه الأمة ، ومن كرامته وإحسانه أنه لم يوجب عليهم الشرائع دفعة واحدة ، ولكن أوجب عليهم مرة بعد مرة ؛ فكذلك تحريم النجر . وهذه الآية أول ما نزل في أمر النجر ، ثم بعده : « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » ثم قوله : « وَإِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْمَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَبِهُونَ » ثم قوله : « وَإِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ » على ما يأتي بيانه في « المائدة » .

الرابعة - قوله تعالى : (وَالْمَيْسِرُ) الميسر : قمار العرب بالأزلام . قال ابن عباس : كان الرجل في الجاهلية يخطر الرجل على أهله وماله فأخيهما قصر صاحبه ذهب بماله وأهله ؛ فنزلت الآية . وقال مجاهد وعبد بن سيرين والحسن وابن المسيب وعطاء وقنادة ومعاوية ابن صالح وطاوس وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن عباس أيضا : كل شيء فيه قمار من ترد وشطرنج فهو الميسر ، حتى لعب الصبيان بالجووز والكتاب ؛ إلا ما أبيع من الزمان في الخيل والقرعة في إنراز الحفوق ؛ على ما يأتي . وقال مالك : الميسر ميسران : ميسر اللهو ؛

وبمير الفجار، فمن ميسر القهوي الترد والشطرنج والملاهي كلها، وبمير القهار : ما يتقاطر الدار
عليه . قال علي بن أبي طالب : الشطرنج ميسر العجم . وكل ما قوس به فهو ميسر عند مالك
وقهه من العلماء . وسيأتي في « يونس » زيادة بيان لهذا الباب إن شاء الله تعالى .

والميسر مأخوذ من الميسر، وهو وجوب الشيء لصاحبه؛ يقال : ميسرني كذا إذا وجب
فهو ميسر ميسراً وبميسراً . والياسر : اللاعب بالقِداح، وقد ميسر ميسراً، قال الشاعر :

فَاعِثُهُمْ وَأَمْسِرْ بِمَا يَسْرُوا بِهِ • وَإِذَا هُمْ تَزَلُّوا بِفَتْكَ فَانْزِلْ

وقال الأزهرى : الميسر : الجزور الذى كانوا يتقامرون عليه ؛ مسمى ميسراً لأنه يمزأ
أجزاءه ؛ فكانه موضع التجزئة، وكل شيء جرائته فقد ميسره . والياسر : الجازر ؛ لأنه يمزى
لحم الجزور . قال : وهذا الأصل فى الياسر ؛ ثم يقال للضاربين بالقِداح والمتقامرين على الجزور :
ياسرون ؛ لأنهم يازرون إذ كانوا سبياً لذلك . وفى الصّاح : وميسر القوم الجزور أى اجترروها
واقسموا أعضاها . قال تميم بن وثيل اليربوعي :

أَقُولُ لِمِ الشَّعْبِ إِذْ يَمْسِرُونَنِي • أَلَمْ تَيَاسُوا إِلَى ابْنِ قَارِيسَ زَهْدِمَ^(٢)

كان قد وقع عليه سياء فضرب عليه بالسهام . ويقال : ميسر القوم إذا قامروا . ورجل ميسر
وياسر بمعنى، والجمع أيسار؛ قال النابغة :

أَنِ أُنَمِّمُ أَيْسَارِي وَأَسْتَحْ • مَتْنِي الْإِبَادِي وَأَتَكُؤُ الْجَفْنَةَ الْآتَمَا^(٣)

وقال طرفة :

وَهُمْ أَيْسَارُ تَلَهَاتِ إِنْهَا • أَغْلَتِ الشُّوَّةُ أَبْدَاءَ الْجَزُورِ^(٤)

وكان من طغوى بنجرها ممدوحاً عندهم؛ قال الشاعر :

وَنَاجِيَةٌ تَحْرُثُ لِقَوْمٍ صَدِيقِ • وَمَا تَدِينُ أَيْسَارُ الْجَزُورِ

(١) عند قوله تعالى : فذلّم الله ربكم الحق فإذا بهد الحق الاضلال ... آية ٣٢ (٢) تياسروا

(من يفسر) مسمى علم . وزهدم (يكفر) : اسم فارس . قوله : «متنى الأبادى» مراد به مدرو

مرتين أو ثلاثاً . (٤) الشوّة (واحدة شاء) والعرب تحبيل الشاة مجاعة ؛ لأن الناس يلزمون فيه البيوت

ولا يخرجون للاحتجاج . وأبداء (جمع بد) : خير عظم فى الجزور . وقيل : هزيع تصيب فيها .

الخامسة - روى مالك في الموطأ عن داود بن حصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: كان من مبسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشانين، وهذا مجهول عند مالك وجمهور أصحابه في الجنس الواحد، حيوانه بطعمه؛ وهو عنده من باب المزانية والنزول والقيار، لأنه لا يدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى أو أقل أو أكثر، وبيع اللحم باللحم لا يجوز مضافاً؛ فكذلك بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المنقّب في جلده إذا كان من جنس واحد، والجنس الواحد عنده الإبل والبقر والغنم والقطا، والوعول وسانر الوحوش، وذوات الأربع المأكولات كلها عنده جنس واحد، لا يجوز بيع شيء من حيوان هذا الصنف والجنس كله بشيء واحد من لحمه بوجه من الوجوه؛ لأنه عنده من باب المزانية، كبيع الزبيب بالنعيب والزيتون بالزيت والشيرج بالسهم، ونحو ذلك. والطير عنده كله جنس واحد، وكذلك الحيتان من سمك وغيره. وروى عنه أن الجراد وحده صنف. وقال الشافعي وأصحابه والليث ابن سعد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان على حال من الأحوال من جنس واحد كان أم من جنسين مختلفين؛ على عموم الحديث. وروى عن ابن عباس أن جزوراً ثجرت على عهد أبي بكر الصديق فقسمت على عشرة أجزاء؛ فقال رجل: أعطوني جزءاً منها بشاة؛ فقال أبو بكر: لا يصلح هذا. قال الشافعي: ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفاً من الصمامة. قال أبو عمر: قد روى عن ابن عباس أنه أجاز بيع الشاة باللحم؛ وليس بالقوي. وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كره أن يُباع حية ميتة؛ يعني الشاة المذبوحة بالقائمة. قال سفيان: ونحن لا نرى به بأساً. قال المزني: إن لم يصح الحديث في بيع الحيوان باللحم فالقياس أنه جائز، وإن صح بطل القياس وأتبع الأثر. قال أبو عمر: وللكوفيين في أنه جائز بيع اللحم بالحيوان جميع كثيرة من جهة القياس والاعتبار؛ إلا أنه إننا صح الأثر بطل

(١) المزانية: بيع الرطب في موسم النخل بالتمر. وعنده لك: كل جزاف لا يملكه ولا عدده ولا وزنه يبيع بمس من مكيل وموزون وسدود؛ أو يبيع معلوم مجهول من جنسه؛ أو يبيع مجهول مجهول من جنسه.

(٢) النزر: بيع السلك في الماء والطين في المراء. وقيل: ما كان له ظاهر يفر المشتري وباطن مجهول. وقال الأزهري: دخل في بيع النزر البيع المجهولة التي لا يحيط بكميتها المتباينة حتى تكون مطروحة.

القياس والنظر . وروى مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالعم . قال أبو عمر : ولا أعلم يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثابت ، وأحسن أسانيد مرسل سعيد بن المسيب على ما ذكره مالك في موطنه ، وإليه ذهب الشافعي ، وأصله أنه لا يقبل المراسيل إلا أنه زعم أنه افتقد مراسيل سعيد فوجدتها أو أكثرها صحاحا . فذكره بيع أنواع الحيوان بأنواع الهوم على ظاهر الحديث وعمومه ؛ لأنه لم يأت أثر يخصه ولا إجماع . ولا يجوز عنده أن يخص النص بالقياس . والحيوان عنده اسم لكل ما يبين في البر والماء وإن اختلفت أجناسه ؛ كالطعام الذي هو اسم لكل ما كُول أو مشروب ؛ فأعلم .

السادسة - قوله تعالى : (قُلْ فِيهِمَا) يعني الخمر والميسر (إثم كبير) إثم الخمر ما يصدر عن الشارب من الخاصمة والمشامة وقول الفحش والزور ، وزوال العقل الذي يعرف به ما يجب لحالته ، وتعطيل الصلوات والتعوق عن ذكر الله ، إلى غير ذلك . وروى النسائي عن عثمان رضي الله عنه قال : اجتنبوا الخمر فإنها إثم الخبائث ، إنه كان رجل من كان قللكم تعبده فلعنته امرأة غريبة ، فأرسلت إليه جاريتها فقالت له : إنا ندعوك للشهادة ؛ فأنطلق مع جاريتها فطعنتك كما دخل بابا أفقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضيت عندها غلام . وبأطية خمر ؛ فقالت : إني والله ما دعوتك للشهادة ، ولكن دعوتك لتقع علي ، أو تنرب من هذه الخمر كأسا أو تقتل هذا الغلام . قال : فاسقني من هذه الخمر ؛ كأسا فسقت كأسا . قال : زيدوني ؛ فلم يرم حتى وقع عليها ، وقتل النفس ؛ فاجتنبوا الخمر ، فإنها والله لا يجمع الإيمان وإدمان الخمر ؛ إلا لبوشك أن يخرج أحدهما صاحبه ؛ وذكره أبو عمر في الاستيعاب . وروى أن الأعشى لما توجه إلى المدينة لئلم فقيه بعض المشركين في الطريق فقالوا له : أين تذهب ؟ فأخبرهم بأنه يريد عدا صلى الله عليه وسلم ؛ فقالوا : لا تصل إليه ، فإنه يأمر بك بالصلاة ؛ فقال : إن خدمة الرب واجبة . فقالوا : إنه يأمرك بإعطاء المال إلى الفقراء . فقال :

(١) يرم (بفتح الهمزة وكسر الراء من دام يرم) : أي ظم يرح .

اصطناع المددوف واجب . قيل له : إنه ينهى عن الزنا . فقال : هو فحش وقبيح في البتل ،
وقد صرت شيخا فلا أحتاج إليه . قيل له : إنه ينهى عن شرب الخمر . فقال : أما هذا
فإنى لا أصبر عنه ! فرجع وقال : أشرب الخمر سنة ثم أرجع إليه ، فلم يصل الى مثله حتى
سقط عن البعير فأتكسرت عنقه فمات . وكان قيس بن عاصم الميموني شربا لما في الجاهلية
ثم حرمها على نفسه ؛ وكان سبب ذلك أنه غمز عكة أبنته وهو سكران ، وسب أبويه ، ورأى
العمر تكلم بشيء ، وأعطى الخمار كثيرا من ماله ؛ فلما إفاق أخبر بذلك فخرمها على نفسه ؛
وفيا يقول :

رأيت الخمر صالحة وفيها * خصال تُفسد الرجل الحليما
فلا والله أشربها صحيفا * ولا أشتى بها أبدا سقيا
ولا أعطى بها ثمتا حيا * ولا أدعو لها أبدا نديما
فإن الخمر تفضح شاربها * وتجنهم بها الأسر العظيما

قال أبو عمر : وروى ابن الأعرابي عن الفضل الضبي أن هذه الأبيات لأبي عجين الثقفي
قالها في تركه الخمر ، وهو القائل رضى الله عنه :

إذا مت فادفني الى جنب كريمة * تُروى عظامي بعد موتى عروفتها
ولا تدفني بالقلعة فإني * أخاف اذا ما ميت أن لا أدفوها

وجله عمر الحد عليها مرارا ، ونفاه الى جزيرة في البحر ؛ فلحق بسعد فكتب اليه عمر أن يجبه
نفسه ؛ وكان أحد الشجعان بهم ؛ فلما كان من أمره في حرب القادسية ما هو معروف حلّ
قبرده وقال : لا تجلدك على الخمر أبدا . قال أبو عجين : وأنا والله لا أشربها أبدا ؛ فلم يشربها
بعد ذلك . في رواية : قد كنت أشربها إذ بقام على الحد [وأطهر منها] ، وأما إذ بهرجتي^(١)
فوالله لا أشربها أبدا . وذكر المشيم بن عاصي أنه أخبره من رأى قبر أبي عجين بأثر عجان ٣٤

(١) العكة : ما اضلّ وتغى من لحم البتل سنا . (٢) الدم (يعني قنّح مع البية) : الفارصلا .

الذي لا يدري من أين يرقى له من شدة لاسه . (٣) زيادة عن كتاب « الاستنباب » .

(٤) البرج (من سانية) : الزن ١١١ ح . أم أهله تسمى بإسقاط الهمزة على .

أر قال : في نواحي جُزيان ، وقد نبئت عليه علامة أصول كرم وقد طالت وأثمرت ، وهي مبروشة على قبره ؛ مكتوب على قبره « هذا قبر أبي عجين » قال : فجعلت أصعب وأذكرك قوله :

• انا مت فادقني الى جنب كرمه •

ثم إن الشارب يصير ضحكة للعلاء فيلعب ببوله وعذركه ، وربما يمسح وجهه ، حتى يرى بعضهم يمسح وجهه ببوله ويقول : اللهم أجعلني من التوازين وأجعلني من المتطهرين .
ورؤي بعضهم والكلب يلحس وجهه وهو يقول له : أكرمك الله .

وأما القار فيورث العداوة والبغضاء ؛ لأنه أكل مال الغير بالباطل .

السابعة — قوله تعالى : (وَمَنافِعُ النَّاسِ) أما في الخمر فربح التجارة ؛ فانهم كانوا يعلبونها من الشام برخص فيبيعونها في الجاز بربح ؛ وكانوا لا يرون المأكسة فيها ؛ فيشتري طالب الخمر الخمر بالثمن التالي . هذا أصح ما قيل في متصفها ، وقد قيل في منافعها ؛ إنها تخضم الطعام ، وتقرى الضعف ، وتعين على الباه ، وتسخر البخل ، وتسجع الجبان ، وتصفى اللون ، إلى غير ذلك من اللذة بها . وقد قال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

ونشرها فنتركها ملوكاً • وأسداً ما ينهنا اللقاء

إلى غير ذلك من أفراسها . وقال آخر :

فإذا شربت فإني • رب الخمر والبدن

وإذا صحوت فإني • رب الشوية والبعير

ومنفعة الميسر مصير الشيء إلى الإنسان في القمار بغير كد ولا تعب ؛ فكانوا يشترون الجزور ويضربون بسهامهم فمن خرج سهمه أخذ نصيبه من اللحم ولا يكون عليه من الثمن شيء ، ومن بقي سهمه أخراً كان عليه ثمن الجزور كله ولا يكون له من اللحم شيء . وقيل : منفعة التوسعة إلى المماحج فإن من قر منهم كان لا يأكل من الجزور وكان يفترقه في المحتاجين .

وسهام الميسر أحد عشر سهماً؛ منها سبعة لها حظوظ وفيها فروض على عدد الحظوظ، وهي :
 « الفُدَّ » وفيه علامة واحدة وله نصيب وعليه نصيب إن خاب . الثاني - « التَّوَامُ » وفيه
 علامتان وله وعليه نصيبان . الثالث - « التَّزْيِيبُ » وفيه ثلاث علامات على ما ذكرنا .
 الرابع - « الحُلْسُ » وله أربع . الخامس - « النَّافِزُ » والنَّافِزُ أيضاً وله خمس . السادس -
 « المُسْبِلُ » وله ست . السابع - « المُعَلَّى » وله سبع . فذلك ثمانية وعشرون فرضاً ، وأنصباء
 الجزور كذلك في قول الأعمشى . وبقى من السهام أربعة ، وهي الأغفال لا فروض لها
 ولا أنصباء ، وهي : « المُصْتَرُّ » و « المُضَعَّفُ » و « المُنْبِيعُ » و « السَّفِيحُ » . وقيل :
 الباقية الأغفال الثلاثة : « السَّفِيحُ » و « المُنْبِيعُ » و « الوَغْدُ » تزداد هذه الثلاثة لتكثر السهام
 على الذي يُجِيلُهَا ^(١) فلا يجد إلى الميل مع أحد سويلاً . ويسمى المجيلُ المَقْبِضُ والضاربُ والضريبُ ،
 والجمع الضَّرْبَاءُ . وقيل : يُحْمَلُ خلقه رقيب لثلاث يحمي أحداً ، ثم يمتو الضريب على ركبته ،
 ويلتحف بثوب ويخرج رأسه ويدخل يده في الرَّبَاةِ ^(٢) فيخرج . وكانت عادة العرب أن
 تضرب الجزور بهذه السهام في الشَّوْطَةِ وضيق الوقت وكلَّب البَرْدَ على الفقراء ؛ يُسْتَرَى ^(٣) الجزورُ
 ويضمن الأسارى منها ويرضى صاحبها من حقه ؛ وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يفعل
 ذلك منهم ، ويسمونه « الْبَرَمَ » قال مقيّم بن نُورٍ :
 ولا برماً تهدي النساء ليرسه . إذا القشع من برد الشتاء تقمقماً ^(٤)

ثم تحرق وتقسم على عشرة أقسام . قال ابن عطية : وأخطأ الأعمشى في قسمة الجزور ،
 فذكر أنها على قدر حظوظ السهام ثمانية وعشرون قسماً ، وليس كذلك ؛ ثم يضرب على العشرة
 فمن فاز سهمه بأن يخرج من الرَّبَاةِ متقدماً أخذ أنصباء وأعطاهم الفقراء . والرَّبَاةُ (بكسر الراء) :
 شبهة بالكثرة تُجمع فيها سهام الميسر ؛ وداً سموها جميع السهام ربابة ؛ قال أبو ذؤيب يصف
 الجمار وأنته :

(١) يجليها : هو من أحال بجبل فجالة إذا حركها ، أى يضع يده في المرملة ويحركها مرتين أو ثلاثاً .
 (٢) الأداة بالفتح : الضرب بها وإساقها عند القمار . (٣) يسترى : يذكر المؤلف رحمه الله تعالى معنى الربابة .
 (٤) البرم (مختلج) : أى يخلع مع القوم في الميسر . والقشع : بيت من حلف .

وكانت ربابةً وكانه • يسرُّ يفيض على القلح ويصدع^(١)

والرابة أيضا : العهد والميثاق ؛ قال الشاعر :

وكنْتُ أمراً أفضت إليك ربابتي • وقبلك ربيتي فضعت رُبوب^(٢)

وفي أحيان ربما قاموا لأنفسهم ثم يرم الثمن من لم يقرضه ؛ كما هُتَم • ويسب هذه
السيرة فقراء الحى ؛ ومنه قول الأعشى :

المطعمو الضيف إذا ما شئوا • وأبلا علو الفسوت على الباسر

ومنه قول آخر :

بأيديهم • مقرومة ومفاتي • يعود بأرزاق العفاة منيحها^(٣)

و « المنيع » في هذا البيت المستمتع ؛ لأنهم كانوا يستعمرون السهم الذي قد أتلست وكثرفوزه ،
فذلك المنيع المندوح . وأما المنيع الذي هو أحد الأغفال فذلك إنما يوصف بالكثر ، وإياه
أراد الأخطل^(٤) بقوله :

ولقد عطفن على فزارة عطفة • كَرَّ المنيع وجُنَّ ثم بجلا

وفي الصحاح : « والمنيع سهم من سهام الميسر بما لا نصيب له إلا أن يمنح صاحبه شيئاً » .
ومن الميسر قول لبيد^(٥) :

(١) يفيض : يدفع ، ومنه الأفاقة . وصدعت النى : أظهرته وبيته • (٢) هو طهفة بن عبدة ؛ كما
في ديوانه • (٣) ربيتي أى ملكنتى أرباب من المالك فضمت حتى صرت إليك • والربوب (جمع رب) :
الملك • (٤) هو عمر بن قبة ؛ كما في تاج العروس واللسان ، مادة « غن » • (٥) المقرومة :
المرسومة بالعلامات . والمفاتي : فدادح الميسر • وقيل : المفاتي من صوت فدادح الميسر التى يكون لها الفوز ، وليست
المفاتي من أحاسنها ، وهى التى تنقل الخطر فتوجه للقائم الفائز ؛ كما يطلق الزمن لمستهفه • (من اللسان)
(٦) كذا في الأصول • والقفاة : الأضياف وطلاب المعروف . والفى في اللسان وتاج العروس : « البيال » •
(٧) في الأصول : « رير » والتصويب عن ديوان الأخطل • والبيت من قصيدة هجو بها جرباً ماطها :
• كذبتك عينك أم رأيت بواسط •

راجع ديوانه ص ٤١ طبع بيروت .

(٨) كذا في الأصول . والفى في كتاب « الميسر وفدادح » لابن نية والمفضليات أنه الرنث الأكبر ، وهو
من قصيدة ٤ ، ماطها :
• ألابان بيرانى ولست بمانف •

راجع المفضليات ص ٧٤ طبع أوروبا .

إذا يَسَرُّوا لم يُورَثِ الْيُسْرِينَهُمْ * فَوَاحِشٌ يُنْتَىٰ ذِكْرُهَا بِالْمَصَافِيهِ
فهذا كله نفع الميسر، إلا أنه أكل المال بالباطل .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْسِهِمَا ﴾ أعلم الله جل وعز أن الإثم أكبر من النفع وأعوذ بالضرر في الآخرة ؛ فالإثم الكبير بعد التحريم ، والمنافع قبل التحريم .
وقرأ حزة والكسائي « كثير » بالياء المثلثة ؛ وحجتها أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن الحمر ولمن معها عشرة : بالثاء ومبتاعها والمشتراة له وعاصرها والمصورة له وساقها وشاربها وحاملها والمحمولة له وأكل منها . وأيضاً بجمع المنافع يحسن معه جمع الآثام . و « كثير » بالياء المثلثة يعطى ذلك . وقرأ باقي القراء وجمهور الناس « كبير » بالياء الموحدة ، وحجتهم أن الذنب في القمار وشرب الخمر من الكبائر ؛ فوصفه بالكبير الين . وأيضاً فأغفاهم على « أكبر » حجة ل « كبير » بالياء بواحدة . وأجمعوا على رفض « أكثر » بالياء المثلثة ، إلا في مصحف عبد الله ابن مسعود فإن فيه « قل فيهما إثم كثير وإثمهما أكثر » بالياء مثلثة في الحرفين .

التاسعة - قال قوم من أهل النظر : حرمت الخمر بهذه الآية ؛ لأن الله تعالى قد قال : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمُهَا » فأخبرني هذه الآية أن فيها إثماً فهو حرام . قال ابن عطية : ليس هذا النظر بجيد ، لأن الإثم الذي فيها هو الحرام ، لا هي بعينها على ما يقتضيه هذا النظر .

قلت : وقال بعضهم : في هذه الآية ما دل على تحريم الخمر لأنه سماه إثماً ، وقد حرّم الإثم في آية أخرى وقسوله عز وجل : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمُهَا » . وقال بعضهم : الإثم أراد به الخمر ؛ بدليل قول الشاعر :

شربُ الإثم حتى ضلّ عقلُ * كذاكَ الإثمُ يذهب بالعقول

قلت : وهذا أيضاً ليس بجيد ، لأن الله تعالى لم يسم الخمر إثماً في هذه الآية ، وإنما قال : « قل فيهما إثم كبير » ولم يقل : قل هما إثم كبير . وأما آية « الأعراف » وبيتُ
أشهر فبات الكلام فيها هناك ميّناً ، إن شاء الله تعالى . وقد قال قتادة : إنما في نسخة

الآية دُمُ الغمر، فأما التحريم فيعلم بآية أخرى وهي آية « المائدة » وعلى هذا أكثر المفسرين .

قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَعْفَى كَذَلِكَ بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ . فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (قُلِ الْمَعْفَى) قراءة الجمهور بالنصب . وقرأ أبو عمرو وحده بالرفع . واختلف فيه عن ابن كثير . وبالرفع قراءة الحسن وقادة وابن أبي إسحاق . قال النحاس وغيره : إن جعلت « ذا » بمعنى الذي كان الاختيار الرفع ، على معنى : الذي ينفقون هو المعفو ؛ جاز بالنصب . وإن جعلت « ما » و « ذا » شيئا واحدا كان الاختيار بالنصب ، على معنى : قل ينفقون المعفو ؛ جاز الرفع . وحكى الحويون : ماذا تسألت : أنحو أم شعرا ؟ بالنصب والرفع ، على أنهما جيدان حسنان ؛ إلا أن التفسير في الآية على النصب .

الثانية - قال العلماء : لما كان السؤال في الآية للمفتة في قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ » سؤالاً عن النفقة إلى مَنْ تُصرف ؛ كما بيناه ودل عليه الجواب ، والجواب نخرج على وفق السؤال ؛ كأن السؤال الثاني في هذه الآية عن قدر الانفاق ؛ وهو في شأن عمرو بن الجوح - كما تقدم - فإنه لما نزل « قُلْ مَا أَقْفَعُ مِنْ خَيْرٍ قَالُوا الَّذِينَ » قال : كم أغني ؟ فنزل « قل المعفو » والمعفو : ما سهل ويسر وقُضِل ، ولم يشق على الخلق إخراجاً ومته قول الشاعر :

خُذِي الْمَعْفَى مَتَى تَسْتَدِينِي مَوَدَّتِي * وَلَا تَسْطِيقِي فِي سَوَرَتِي حِينَ أَنْغَضُبُ

فالمنى : أنفقوا ما أفضل عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة ؛ هذا أولى ما قيل في تأويل الآية ، وهو معنى قول الحسن وقادة وعطاء والسدي والقرطبي محمد بن كعب وأبو أبي اللي وغيرهم ، قالوا : المعفو ما قُضِل عن المال ؛ ونحوه عن ابن عباس . وقال مجاهد : صدقة عن ظهر غنى ، وكذا قال عليه السلام : « خير الصدقة ما أُنْفِقَتْ عَنْ غِنًى » وفي حديث (١) وهو قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْغَنَاءُ » والميسر ... آية ٦٠ (٢) قال ابن الأنبر :

« والظاهر قد زاد في مثل هذا إنباط الكلام ونحوها ؛ كأن صدقة مستعدة ال ظهور قوي من المال » .

آخر: «غير الصدقة ما كان عن ظهر غنى». وقال قيس بن سعد: هذه الزكاة المفروضة. وقال جمهور العلماء: بل هي نفقات التطلع، وقيل: هي منسوخة. وقال الكلبي: كان الرجل بعد نزول هذه الآية إذا كان له مال من ذهب أو فضة أو زرع أو ضرع نظر إلى ما يكفيه وعياله لنفقة سنة وأصحب أسكبه وتصدق بساتره، وإن كان ممن يعمل بيده أسك ما يكفيه وعياله يوما وتصدق بالباقي، حتى نزلت آية الزكاة المفروضة فنسخت هذه الآية وكل صدقة أمروا بها. وقال قوم: هي عسكة، وفي المال حق سوى الزكاة. والظاهر يدل على القول الأول.

الثالثة - قوله تعالى: (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ) قال المفضل بن سالم: أى فى أمر النفقة. (لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ. فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) فتحبسون من أموالكم ما يصلحكم فى معاش الدنيا وتنفقون الباقي فيما ينفعكم فى العقبى. وقيل: فى الكلام تهديد وتأخير، أى كذلك يبين الله لكم الآيات فى أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون فى الدنيا وزوالها وفنائها فترهون فيها، وفى إقبال الآخرة وبقيتها فترغبون فيها.

قوله تعالى: فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبَتْكُمْ إِنْ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾

فيه ثمان مسائل:

الأول - روى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال: لما أنزل الله تعالى: «وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتَامَىٰ إِلَّا بِالْبَيِّنَاتِ حَتَّىٰ يَصِلَ إِلَىٰ آبَائِهِمْ» و«إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ غُلَامًا» الآية، انطلق من كان عنده يتم فعزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيحبس له، حتى يأكله أو يفسد؛ فأشد ذلك عليهم؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ» الآية، فأنظروا طعامهم وشرابهم

بشرايه ؛ لفظ أبى داود . والآية متصلة بما قبل ؛ لأنه اقترن بذكر الأموال الأخرى يحفظ
أموال اليتامى . وقيل : إن السائل عبد الله بن رواحة . وقيل : كانت الحرب تشام
ببلاسة أموال اليتامى في مؤاكلتهم ؛ فزلت هذه الآية .

الثانية — لما أذن الله جل وعز في مخالطة الأيتام مع قصد الإصلاح بالنظر إليهم
وفهم كان ذلك دليلا على جواز التصرف في مال اليتيم ؛ تصرف الوصي في البيع والقسمة
وغير ذلك ؛ على الإطلاق لهذه الآية . فإذا كفل الرجل اليتيم وحازه وكان في نظره جاز عليه
فعله وإن لم يقدمه وآل عليه ؛ لأن الآية مطلقة والكفالة ولاية عامة . لم يؤثر عن أحد من
الخلفاء أنه قدم أحدا على يتيم مع وجودهم في أزمته ، وإنما كانوا يقتصرون على
كونهم عندهم .

الثالثة — تواترت الآثار في دفع مال اليتيم مضاربة والتجارة فيه ؛ وفي جواز خلط
ماله بماله ؛ دلالة على جواز التصرف في ماله بالبيع والشراء إذا وافق الصلاح ؛ وجواز دفعه
مضاربة ، إلى غير ذلك على ما ذكره مبيننا . واختلف في عمله هو قرأنا ؛ فنعنه أشهب ؛
وقامه على منعه من أن يبيع لهم من نفسه أو يشتري لها . وقال غيره : إذا أخذه على جزء
من الربح بنسبة قراض مثله فيه أمضى ؛ كشرائه شيئا لليتيم يتقرب^(١) فيكون أحسن لليتيم .
قال محمد بن عبد الحكم : وله أن يبيع له بالدين إن رأى ذلك نظرا . قال ابن كنانة : وله أن
يُسقف في عرس اليتيم ما يصلح من صبيح وطيب ؛ ومصلحته بقدر حاله وحال من يزوج إليه ،
وبقدر كثرة ماله . قال : وكذلك في ختانه ؛ فإن خشي أن يتهم رفع ذلك إلى السلطان فيأمره
بالقصد ؛ وكل ما فعله على وجه النظر فهو جائز ؛ وما فعله على وجه المخاطبة وسوء النظر فلا يجوز .
ودل الظاهر على أن ولي اليتيم يملك أمر الدنيا والآخرة . ويستأجر له ويؤجر ممن يعلمه
الضمانات . وإذا وهب لليتيم شيء فلوصى أن يقبضه لما فيه من الإصلاح . وسياق لهذا
مزيد بيان في « النساء » إن شاء الله تعالى .

(١) يتقرب : أى مع تقرب ، وهو أنه ينظر في أمر المشتري يرضه إلى السوق لمرقة عنه .

الرابعة - وليا ينفقه الوصي والكفيل من مال اليتيم حالتان : حالة يمكنه الإشهاد عليه ، فلا يقبل قوله إلا بيمينه . وحالة لا يمكنه الإشهاد عليه فقوله مقبول بغير يمينه ؛ فهما اشترى من المقار وما جرت العادة بالتوثق فيه لم يقبل قوله بغير يمينه . قال ابن خزيمة متناد : ولذلك فرق أصحابنا بين أن يكون اليتيم في دار الوصي فينفق عليه فلا يكلف الإشهاد على فقته وكسوته ؛ لأنه يتعذر عليه الإشهاد على ما يأكله ويلبسه في كل وقت ؛ ولكن إذا قال : أنفقت نفقة تشبه قيل منه ؛ وبين أن يكون عند أمه أو حاضنته فيدعي الوصي أنه كان ينفق عليه ، أو كان يعطي الأم أو الحاضنة النفقة والكسوة فلا يقبل قوله على الأم أو الحاضنة إلا بيمينه أنها كانت تفيض ذلك له مشاهرة أو مساناة .

الخامسة - واختلف العلماء في الرجل ينفق نفسه من قيمته ، وهل له أن يشتري لنفسه مال يقيم أو يقيمه ؛ فقال مالك : ولاية النكاح بالكفالة والحضانة أقوى منها بالقرابة ؛ حتى قال في الأعراب الذين يسلون أولادهم في أيام المجاعة : إنهم ينكحونهم إنكاحهم ؛ فاما إنكاح الكافل والحاضن لنفسه فيأتي في « النساء » بيانه ، إن شاء الله تعالى . وأما الشراء منه فقال مالك : يشتري في مشهور الأقوال ؛ وكذلك قال أبو حنيفة : له أن يشتري مال الطفل اليتيم لنفسه بأكثر من ثمن المثل ؛ لأنه إصلاح دل عليه ظاهر القرآن . وقال الشافعي : لا يجوز ذلك في النكاح ولا في البيع ؛ لأنه لم يذكر في الآية التصرف ؛ بل قال : « إصلاح لهم خير » من غير أن يذكر فيه الذي يجوز له النظر ، وأبو حنيفة يقول : إذا كان الإصلاح خيرا فيجوز تزويجه ويجوز أن يزوجه منه . والشافعي لا يرى في التزوج إصلاحا إلا من جهة دفع الحاجة ، ولا حاجة قبل البلوغ . وأحمد بن حنبل يجوز الوصي التزوج لأنه إصلاح . والشافعي يجوز بحد التزوج مع الوصي ، وللاب في حق ولده الذي مات أمه أنه لا يحكم هذه الآية . وأبو حنيفة يجوز لائق الوصي التزوج بظاهر القرآن . وهذه المذاهب نشأت من هذه الآية ؛ فإن ثبت كون التزوج إصلاحا فظاهر الآية يقتضي جوازه . ويجوز أن يكون معنى قوله تعالى : « ويستأنسك عن الناس » أي يسألك القوام على الناس الكاندن لم . وذلك لئلا يعلم منه عين الكافل والقيم وما يشترط فيه من الأوصاف .

فإن قيل : يلزم ترك مالك عليه في الهبة والذرائع إذ جوز له الشراء من يمينه .
 فالجواب أن ذلك لا يلزم ، وإنما يكون ذلك ذريعة فيما يؤدي من الأفعال المحظورة إلى محظورة
 منصوص عليها ؛ وأما ما هنا فقد أدب الله سبحانه في صورة المخالطة ووكل المأذنين في ذلك
 إلى أمانتهم بقوله : « **وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ** » وكل أمر يخوف وكل الله سبحانه
 المكلف إلى أمانته لا يقال فيه : إنه يتدرع إلى محظوره فيمتنع منه ؛ كما جعل الله النساء
 مؤتمعات على فروجهن ، مع عظيم ما يترتب على قولن في ذلك من الأحكام ، ويرتبط به من
 الحيل والحكمة والأنساب ؛ وإن جاز أن يكذب . وكان طاموس إذا سئل عن شيء من أمر
 النبی قرأ : « **وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ** » . وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال
 اليتيم أن يجمع نضماؤه فينظرون الذي هو خير له ؛ ذكره البخاري ، وفي هذا دلالة على جواز
 الشراء منه لنفسه ؛ كما ذكرنا . والقول الآخر أنه لا ينبغي للولي أن يشتري مما تحت يده شيئا ؛
 لما يلحقه في ذلك من التهمة إلا أن يكون البيع في ذلك بيع سلطان في ملأ من الناس .
 وقال محمد بن عبد الحكم : لا يشتري من التركة ، ولا باس أن يفسد من يشتري له منها إذا
 لم يعلم أنه من قبله .

السادسة — قوله تعالى : (**وَإِنْ تَحَالَفْتُمْ فِي خَوَانِكُمْ**) هذه المخالطة تكلل بالمثل
 بالمثل كالتربا بالتر . وقال أبو عبيد : مخالطة النبی أن يكون لأحدهم المال ويشق على
 كافلة أن يفرد طعامه عنه ، ولا يحسد بئنا من خلقه بعباله فيأخذ من مال اليتيم ما يرى أنه
 كافيه بالتحرى فيجعله مع نفقة أهله ؛ وهذا قد يقع فيه الزيادة والتقصان ؛ بغت هذه الآية
 الناحضة بالترخصة فيه . قال أبو عبيد : وهذا عندي أصل لما يفعله الرقلاء في الأسفار فاتهم
 بتخارجون التفقات بينهم بالسوية ، وقد يتفاوتون في قلة الطعام وكثرته ، وليس كل من
 مملوؤه تطلب نفسه بالفضل على رفيقه ؛ فلما كان هذا في أموال النبی وأما كان في غيرهم
 أوسع ، ولولا ذلك لعل أن يضيق فيه الأمر عن الناس .

البابة - قوله تعالى: ﴿فَاَخْوَانَكُمْ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أى فهم اخوانكم؛ والقاء جواب الشرط. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَعْلَمُ الْفُسْءَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ تحذير، أى يعلم الفساد لأموال اليتامى من المصلح لها؛ فيجازى كلاً على إصلاحه وإنساده.

الثامنة - قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبَكُمْ﴾ روى الحكم عن ميسم عن ابن عباس «ولو شاء الله لأعتكم» قال: لو شاء لجل ما أصبهم من أموال اليتامى مؤثماً. وقيل «لأعتكم»: لأهلككم؛ عن الزجاج وأبي عبيدة. وقال القتيبي: لضيق عليكم وشدة، ولكنه لم يشأ إلا التسهيل عليكم. وقيل: أى لكفكم ما يشتد عليكم أداؤه وأثمتكم في مخالطتهم؛ كما فعل بن ك^١ قبلكم، ولكنه خفف عنكم. والعنت: المشقة، وقد عنت وأعنت غيره. ويقال للعظم الجبور إذا أصابه شيء فهاضه: قد أعنته، فهو عنت ومعت، وعنت الدابة تمت عتاً: إذا حدثت في قوائمها كسر بعد جبر لا يمكنها معه جرى. وأمة عنت: شاقة المقصد. وقال ابن الأثير: أصل العنت التشديد؛ فإذا قالت العرب: فلان يعنت فلانا ويعنت فرادها يُشد عليه ويلزمه ما يصعب عليه أداؤه؛ ثم قلت إلى معنى المساك. والأصل ما وصفنا.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ أى لا يمتنع عليه شيء (حكيم) يتصرف في ملكه بما يريد، لا يحجر عليه جل وتعال علواً كبيراً.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِوَلَامَةِ اللَّهِ﴾ مؤمنة خير من مشركه ولو أعجبكم ولا تتبعوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه وبين آياته للناس لعلهم يتذكرون (٢٢١)

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِوَلَامَةِ اللَّهِ﴾ مؤمنة خير من مشركه ولو أعجبكم (في سبع مسائل)

الأولى - قوله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا) قراءة الجمهور بفتح الناء . وقُرئت في النادر بالضم ؛ كأنَّ المعنى أن المتزوج لها أنكحها من نفسه . ونكح أصله الجماع ، ويستعمل في التزوج تجوزاً وأكسباً ، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية - لما أذن الله سبحانه وتعالى في مخالطة الأيتام ومخالطة النكاح بين أن مالهة المشركين لا تصح . وقال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مرثد النَّزَوِيّ . وقيل : في مرثد ابن أبي مرثد ، واسمه تَكَازِبُ بنُ حُصَيْنِ النَّزَوِيّ ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكةً سيراً ليُخرج رجلاً من أصحابه ؛ وكانت له بركة امرأةٌ يحبها في الجاهلية ؛ يقال لها « عَنَاق » فجاءه ؛ فقال لها : إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية ؛ قالت : فترجوني ؛ قال : حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأستاذنه فنهاه عن التزوج بها ؛ لأنه كان مسلماً وهي مشركة . وسيأتي في « النور » بيانه إن شاء الله تعالى .

الثالثة - واختلف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقالت طائفة : حرم الله نكاح المشركين في سورة « البقرة » ثم نسخ من هذه الجملة نساء أهل الكتاب ؛ فأحلهم في سورة « المائدة » . ورؤي هذا القول عن ابن عباس ، وبه قال مالك بن أنس وسفيان بن سعيد الثوري ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي . وقال قتادة وسعيد بن جبير : لفظ الآية العموم في كل كافرة ، والمراد بها الخصوص في الكتابيات ؛ ويثبت الخصوص آية « المائدة » ولم يتناول العموم قط الكتابيات . وهذا أحد قولَي الشافعي ، وعلى القول الأول يتناول العموم ، ثم نُسخت آية « المائدة » بعض العموم . وهذا مذهب مالك رحمه الله ، ذكره ابن حبيب قال : ونكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله الله تعالى مستنقلاً مذموم . وقال إسماعيل بن إبراهيم الحريزي : ذهب قوم لجأوا الآية التي في « البقرة » هي النافذة ، والتي في « المائدة » هي المنسوخة ؛ فزعموا نكاح كل مشركة كناية أو غير كناية . قال النحاس : ومن الجهة لقائل هذا مما صح منه ما حدثناه محمد بن ريان قال : حدثنا محمد بن رُمح قال حدثنا

أَلَيْتَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ الرَّجُلِ النَّصْرَانِيَّةَ أَوْ الْيَهُودِيَّةَ قَالَ:
حَرَّمَ اللَّهُ الْمَشْرَكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِنَ الْإِسْلَامِ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَقُولَ الْمَرْأَةُ رُبُّهَا
عِيسَى، أَوْ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ! . قَالَ النَّاسُ: وَهَذَا قَوْلٌ خَارِجٌ عَنْ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ
بِهِمْ الْحُجَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ بِتَحْلِيلِ نِكَاحِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكُفْرِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْبَاقِينَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ
عُثْمَانُ وَطَلْحَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ وَحَذِيفَةُ . وَمِنَ الْتَابِعِينَ مَسْعُودُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ
وَالْحَسَنُ وَجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ وَعِكْرَمَةُ وَالتَّحْنُفِيُّ وَالضَّمَالِيُّ وَفَقَّاهُ الْأَنْصَارِ عَلَيْهِ . وَأَيْضًا فَيَمْتَنِعُ
أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ سُورَةِ «البقرة» فَاتَّةٌ لِلآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ «المائدة» لِأَنَّ «البقرة»
مِنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ، وَ«المائدة» مِنْ رَمَازِلِهَا . وَإِنَّمَا الْآخِرُ يَنْسَخُ الْأَوَّلَ، وَأَمَّا حَدِيثُ
ابْنِ عُمَرَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ رَجُلًا مُتَوَقِّفًا، فَلَمَّا سَمِعَ الْآيَتَيْنِ، فِي وَاحِدَةٍ
التَّحْلِيلَ، وَفِي أُخْرَى التَّحْرِيمَ وَلَمْ يَلْقَ النَّسْخَ تَوَقَّفَ؛ وَلَمْ يُؤْخِذْ عَنْهُ ذِكْرُ النَّسْخِ وَإِنَّمَا
تَقُولُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يُؤْخِذُ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ بِالتَّوْبِيلِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
فِي بَعْضِ مَا رَوَى عَنْهُ: إِنَّ الْآيَةَ عَامَةٌ فِي الرِّثَايَاتِ وَالْمُجُوسِيَّاتِ وَالْكَافِيَّاتِ، وَكُلٌّ مِنْ عِلَلٍ غَيْرِ
الْإِسْلَامِ حَرَامٌ، فَغُلِيَ هَذَا فِي آيَةِ الْآيَةِ الَّتِي فِي «المائدة» وَيَنْظُرُ إِلَى هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمَوْطَأِ:
وَلَا أَعْلَمُ إِسْرَافًا أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَقُولَ الْمَرْأَةُ رُبُّهَا عِيسَى» . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ قُرْقٍ بَيْنَ طَلْعَةِ
ابْنِ عَسِيدٍ اللَّهُ وَحَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ وَبَيْنَ كِتَابَتَيْنِ وَقَالَ: «تُطَلَّقُ يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا تَنْضَبُ؛
فَقَالَ: لَوْ جَازَ طَلَاكِهَا لَجَازَ نِكَاحُهَا! وَلَكِنْ أَفْزَقَ بَيْنَكُمَا صَفَرَةُ قَتَاةٍ» . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ:
وَهَذَا لَا يَسْتَدِجِدُ جِدًّا وَاسْتَدَمَّتْ أَنْ عَمْرُو أَرَادَ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لَهُ حَذِيفَةُ: أَتَزْعِمُ أَنَّهَا حَرَامٌ
فَأَخْلَى سَبِيلَهَا يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: لَا أَزْعِمُ أَنَّهَا حَرَامٌ، وَلَكِنِّي أَخَافُ أَنْ تَعَاوَلُوا الْمَوَسَّاتِ
مِنْهُمْ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُ هَذَا . وَذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذَرِ جَوَازَ نِكَاحِ الْكَافِيَّاتِ عَنْ عَمْرِو
ابْنِ الْخَطَّابِ، وَمَنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْبَاقِينَ فِي قَوْلِ النَّاسِ . وَقَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ:
وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ أَنَّهُ حَرَّمَ ذَلِكَ . وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَأَمَّا الْآيَتَانِ فَلَا
تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ الشَّرْكِ لَا يَتَنَاوَلُ أَهْلَ الْكُفْرِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى «مَا يَرُدُّ

الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُقَرَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ»، وقال: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ قَزَقَ بَيْنَهُمْ فِي اللَّفْظِ؛ وَظَاهَرُ الْعُطْفِ يَقْضِي مَنَاقِبَةً بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَأَيْضًا فَاسْمُ الشَّرِكِ عَمُومٌ وَلَيْسَ بِنَصٍّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ» نَصٌّ؛ فَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ الْمُحْتَمَلِ وَبَيْنَ مَا لَا يُحْتَمَلُ. فَانْ قِيلَ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» أَيْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَكُمْ وَأَسْلَمُوا؛ كَقَوْلِهِ: «وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ» الْآيَةِ. وَقَوْلُهُ: «مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَانِعَةٌ» الْآيَةِ. قِيلَ لَهُ: هَذَا خِلَافُ نَصِّ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» وَخِلَافُ مَا قَالَهُ الْجَاهِلُونَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْكِلُ عَلَى أَحَدٍ جَوَازُ التَّرْوِجِ مِمَّنْ أَسْلَمَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ. فَإِنْ قَالُوا: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أُولَئِكَ يَدْخُلُونَ إِلَى النَّارِ» جَعَلَ الْعِلَّةَ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِهِنَّ الدَّخَاءَ إِلَى النَّارِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا أَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ» لِأَنَّ الْمُشْرِكَ يَدْعُو إِلَى النَّارِ؛ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُطَرَّدَةٌ فِي جَمِيعِ الْكُفَرِ؛ فَالْإِسْلَامُ خَيْرٌ مِنَ الْكُفْرِ مُطْلَقًا؛ وَهَذَا يَنْبَغِي.

الرابعة — وأما نكاح أهل الكتاب إذا كانوا حرباً فلا يَحِلُّ؛ وَمِثْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ» إِلَى قَوْلِهِ: «صَاغِرُونَ». قَالَ الْمُحَدِّثُ: حَدَّثْتُ بِذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ التَّخَنُجِيَّ فَأَعْجَبَنِي. وَكَرِهَ مَالِكٌ تَرْجِيحَ الْحَرْبِيَّاتِ؛ لِعِلَّةِ تَرْكِ الْوَلَدِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلِتَصْرِفَهَا فِي الْخَيْرِ وَالْخَيْرِ.

الخامسة — قوله تعالى: «وَلَا أَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ» إِبْخَارٌ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَةَ الْمَلُوكَةَ خَيْرٌ مِنَ الْمُشْرِكَةِ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتُ الْحَسَبِ وَالْمَالِ. «وَلَوْ أَنَّجَبْتِكُمْ فِي الْجَسَنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ هَذَا قَوْلُ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ. وَنَزَلَتْ فِي خُصَاءٍ وَلَيْدَةٍ سَوْدَاءَ كَانَتْ لِحَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ؛ فَقَالَ لَهَا حَذِيفَةُ: يَا خُصَاءُ، قَدْ ذُكِرْتَ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى مَعَ سَوَادِكَ وَدَهَامَتِكَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرَكَ فِي كِتَابِهِ؛ فَانْعَمْتُهَا حَذِيفَةُ وَتَرَوَّجَهَا. وَقَالَ السُّدِّيُّ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ سَوْدَاءُ

فلطمها في غضب ثم يدم، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فقال : " ما هي بأعبد الله " قال : تصوم وتصلّي وتحمس للوضوء وتشهد الشهادتين ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هذه مؤمنة " . فقال ابن رواحة : لأعتقنها ولا تزوجنّها ؛ ففعل ؛ فظمن عليه ناس من المسلمين وقالوا : نكح أمّة ؛ وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى المشركين ، وكانوا ينكحونهم رغبة في أحسابهم ؛ فزلت هذه الآية . والله أعلم .

السادسة - واختلف العلماء في نكاح إماء أهل الكتاب ؛ فقال مالك : لا يجوز نكاح الأمّة الكأبية . وقال أشهب في كتاب محمد ، فيمن أسلم ونكحت أمّة كأبية ؛ إنه لا يفرق بينهما . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز نكاح إماء أهل الكتاب . قال ابن العربي : درسنا الشيخ أبو بكر الشافعي بمدينة السلام قال : احتج أصحاب أبي حنيفة على جواز نكاح الأمّة [الكأبية] بقوله تعالى : « وَلَا أَمَّةٌ مِّمَّنْ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » . ووجه الدليل من الآية أن الله سبحانه خاير بين نكاح الأمّة المؤمنة والمشركة ؛ فلو لا أن نكاح الأمّة المشركة جائز لما خاير الله تعالى بينهما ؛ لأن الخايرة إنما هي بين الجائزين لا بين جائز ومجتنع ، ولا بين متضادين . والجواب أن الخايرة بين الضدين تجوز لثمة وقرآنا ؛ لأن الله سبحانه قال : « أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا » . وقال عمر في رسالته لأبي موسى : « الرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل » . جواب آخر : قوله : « وَلَا أَمَّةٌ » لم يرد به الرق المملوك وإنما أراد به الأدمية ؛ والآدميات والآدميون بأجمعهم عبيد الله وإماؤه ؛ قاله القاضي بالبصرة أبو العباس الجرجاني .

السابعة - واختلفوا في نكاح نساء المجوس ؛ فنفى مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وإسحاق من ذلك . وقال ابن حنبل : لا يمجني . وروى أن حذيفة بن اليمان تزوج مجوسية ، وأن عمر قال له : طلقها . وقال ابن القصار : قال بعض أصحابنا : يجب على أحد القولين أن لم يكتبا أن يجوز ما كنهم . وروى ابن وهب عن مالك أن الأمّة المجوسية لا يجوز أن تؤطا بملك البين ، وكذلك الوثنيات وغيرهن من الكفارات ؛ وعلى هذا جماعة العلماء ،

(١) عبارة ابن العربي في « أحكام القرآن » له : « احتج أبو حنيفة » . (٢) زيادة عن ابن العربي .

إلا ما رواه يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن عطية وعمرو بن دينار أنها سئلت عن نكاح الإمام المجوسيات؛ فقالا: لا بأس بذلك. وتأولوا قول الله عز وجل: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ». فهذا عندهما على عقد النكاح لا على الأمة المشتركة؛ واحتجاً بسنن أوطاس؛ وأن الصحابة نكحوا الإمامة منهم يملك اليمين. قال النحاس: وهذا قول شاذ؛ أما سبى أوطاس فقد يجوز أن يكون الإمام أسلمن بفاز نكاحهن، وأما الاحتجاج بقوله: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ» فغلط؛ لأنهم حملوا النكاح على العقد؛ والنكاح في اللغة يقع على العقد وعلى الوطء؛ فلما قال: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ» حرم كل نكاح يقع على المشركات من نكاح ووطء. وقال أبو عمر بن عبد البر: وقال الأوزاعي: سألت الزهري عن الرجل يشتري المجوسية أيتها؟ فقال: إذا شهدت أن لا إله إلا الله وطمنا. وعن يونس عن ابن شهاب قال: لا يحل له أن يطاها حتى تُسلم. قال أبو عمر: قول ابن شهاب: «لا يحل له أن يطاها حتى تُسلم» هذا وهو أعلم الناس بالمنازي والبيد دليل على فساد قول من زعم أن سبى أوطاس وطمنا ولم يُسلمن. روى ذلك عن طائفة منهم عطية وعمرو بن دينار قالا: لا بأس بوطء المجوسية؛ وهذا لم يثبت إليه أحد من الفقهاء بالأمصار. وقد جاء عن الحسن البصري - وهو ممن لم يكن غزوه ولا غزاه نحيته إلا القُرس وما وراهم من خراسان، وليس منهم أحد أهل كتاب - ما يُبين لك كيف كانت السيرة في نسائهم إذا سُين قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا هشام عن يونس عن الحسن قال: قال رجل له: يا أبا سعيد كيف كنتم تصنعون إذا سبيتموهن؟ قال: كنا نوجهها إلى القبلة ونأمرها أن تُسلم وتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ ثم تأمرها أن تفتسل. وإذا أراد صاحبها أن يصيبها لم يُصِبها حتى يستبرئها. وعلى هذا تأويل جماعة العلماء في قول الله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ» أنهن الوثنيات والمجوسيات؛ لأن الله تعالى قد أحل الكليات بقوله: «وَالْمُحْذَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ» يعني المغائف؛ لأن من شهر زناها من

المسلات . ومنهم من كره نكاحها ووطأها ولك الإيماء لم يكن منهم توبة ؛ لما في ذلك من إفساد النَّسَب .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَدَّ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكَحُوا ﴾ أى تزوجوا المسلمة من المشرك . واجمعت الأئمة على أن المشرك لا بطل المومنة بوجبه ؛ لما في ذلك من الغضاظة على الإسلام . والقراء على ضم التاء من « تنكحوا » .

الثانية - في هذه الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي . قال محمد بن علي ابن الحسين : النكاح بولي في كتاب الله ؛ ثم قرأ « وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ » . قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » . وقد اختلف أهل العلم في النكاح بغير ولي ؛ فقال كثير من أهل العلم : لا نكاح إلا بولي ؛ روى هذا الحديث عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة رضى الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن المبارك والشافعي وعبد الله بن الحسن وأحمد وإسحاق وأبو عبيد .

قلت : وهو قول مالك رضى الله عنهم أجمعين وأبي ثور والطبري . قال أبو عمر : حجة من قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » . روى هذا الحديث شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم سراً ؛ فن يقبل المراسيل يلزمه قبوله ، وأما من لا يقبل المراسيل فيلزمه أيضاً ؛ لأن الذين وصلوه من أهل الحفظ والثقة . ومن وصله إسرائيل وأبو عوانة كلاهما عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإسرائيل ومن تابعه حفاظ ، والحافظ تقبل زيادته ، وهذه الزيادة بعضها أصول ؛ قال الله عز وجل :

« فَلَا تَنْصَلُوهُمْ أَنْ يَبْكَحَ الرَّوَّاجِينَ » . وهذه الآية نزلت في معقل بن يسار إذ عضل أخته عن مراجعة زوجها ، قاله البخارى . ولولا أن له حقا في الإنكاح ما بُيِّنَ عن العضل .

قلت : وما يدل على هذا أيضا من الكتاب قوله : « فَأَنْكِحُوهُمْ بِأَنِّهِمْ أَهْلِينَ » وقوله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » فلم يخاطب تعالى بالنكاح غير الرجال ؛ ولو كان إلى النساء لذكرن .

وساقي بيان هذا في « النور » . وقال تعالى حكاية عن شعيب في قصة موسى عليهما السلام : « إِنْ أُرِيدُ أَنْ أَتَكَلِّمَكَ » على ما يأتى بيانه في سورة « القصص » . وقال تعالى : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ » ؛ فقد تعاضد الكتاب والسنة على أن لا نكاح إلا بولي . قال الطبري : في حديث حفصة عين تأملت وعقد عمر عليها النكاح ولم تعده هي بإطلاق قول من قال : إن للمرأة البالغة المالكه لنفسها تزويج فيها وعقد النكاح دون وليها ؛ ولو كان ذلك لما لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع خطبة حفصة لنفسها إذا كانت أولى بنفسها من أبيها ، وخطبها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها ؛ وفيه بيان قوله عليه السلام : « الْأَمُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » أن معنى ذلك أنها أحق بنفسها في أنه لا يعقد عليها إلا برضاها ، لا أنها أحق بنفسها في أن تعقد عقد النكاح على نفسها دون وليها . وروى الدارقطني عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا » . قال : حديث صحيح . وروى أبو داود من حديث سفيان عن الزهري عن عمرو بن عاصم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا أَمْرَاةٌ نُكِّحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ — ثَلَاثَ مَرَّاتٍ — فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْطَّلَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » . وهذا الحديث صحيح . ولا اعتبار بقول ابن عثمة عن ابن جريح أنه قال : سألت عنه الزهري فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد عن ابن جريح غير ابن عثمة ؛ وقد رواه جماعة عن الزهري لم يذكرُوا ذلك ، ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة ؛ لأنه قد قلله عنه فقالت منهم شأبان بن موسى وهو ثقة إمام

وجعفر بن ربيعة ؛ فلونسيه الزهري لم يصره ذلك ؛ لأن النسيان ؛ يحصم منه آبن آدم ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " نَسِيَ آدَمُ فَنَسِيَ ذَرْيَتَهُ " . وكان صلى الله عليه وسلم ينسى ؛ فمن سواه آخرى أن ينسى ؛ ومن حفظ فهو حجة على من نسي ؛ فإذا روى الخبر ثقة فلا يصره نسيان من نسيه ؛ هذا لو صح ما حكى ابن علية عن ابن جريج ، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يزوجوا عليها .

قلت : وقد أخرج هذا الحديث أبو حاتم محمد بن حبان التيمي - البُني في المسند الصحيح له - على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ، ولا ثبوت جرح في ناقلها - عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عمروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشابروا فالسلطان ولي من لا ولي له " . قال أبو حاتم : لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري هذا : " وشاهدي عدل " إلا ثلاثه أنس : سويد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث وعبد الله بن عبد الوهاب الجعفي عن خالد بن الحارث وعبد الرحمن بن يونس الأزقي عن يحيى بن يونس ؛ ولا يصح في الشاهدين غير هذا الخبر . وإذا ثبت هذا الخبر فقد صرح الكتاب والسنة بأن لا نكاح إلا بولي ؛ فلا معنى لما خالفهما . وقد كان الزهري والشعبي يقولان : إذا زوجت المرأة نفسها كفوا بشاهدين فذلك نكاح جائز . وكذلك كان أبو حنيفة يقول : إذا زوجت المرأة نفسها كفوا بشاهدين فذلك نكاح جائز وهو قول زفر . وإن زوجت نفسها غير كف ؛ فالكناح جائز ، ولا وليه أن يزقوا بينهما . قال ابن المنذر : وما ما قاله الثعلبي فخالف للسنة ، خارج عن قول أكثر أهل العلم . والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . وقال أبو يوسف : لا يجوز النكاح إلا بولي ؛ فإن سلم الولي جاز ، وإن أبي أن يسلم والزوج كف . أجاز القاضى . وإنايم النكاح في قوله حين يميزه القاضى ؛ وهو قول محمد بن الحسن ؛ وقد كان محمد بن الحسن يقول : يأمر القاضى الولي بإجازه ؛ فإن لم يفعل استأنف عقدا . ولا خلاف بين أبي حنيفة وأصحابه أنه إذا أذن لها

وليها ففقدت النكاح بنفسها جاز. وقال الأوزاعي: إذا ولّت المرأة رجلاً فزوجها كفؤاً فالنكاح جاز، وليس الولي أن يفرق بينهما ؛ إلا أن تكون عريسة تزوجت مؤلّ ؛ وهذا نحو مذهب مالك على ما يأتي . وحمل القائلون بمذهب الزهري وأبي حنيفة والشعبي قوله عليه السلام: "لا نكاح الا بولي" على الكمال لاعل الوجوب ؛ كما قال عليه السلام: "لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد" و "لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة" . واستدلوا على هذا بقوله تعالى : «فَلَا تَقْرَبُوا مَنْ أَنْكِحَ آبَاؤُكُمْ» ، وقوله تعالى : «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ بِالْمَعْرُوفِ» ، وبما روى الدارقطني عن سمالك بن حبيب قال : جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فقال : امرأة أنا وليها تزوجت بغير إذني ؟ فقال علي : ينظر فيما صنعت ، فإن كانت تزوجت كفؤاً أبرأنا ذلك لها ، وإن كانت تزوجت من ليس لها بكفء جعلنا ذلك إليك . وفي الموطأ أن عائشة رضي الله عنها تزوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب ، الحديث . وقد رواه ابن جريح عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكحت رجلاً هو المنذر بن الزبير امرأة من بنى أخيها فضررت بينهم بغيره ، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ؛ ثم قالت : ليس على النساء إنكاح . فالوجه في حديث مالك أن عائشة فزرت المهر وأحوال النكاح ، وتولى العقد أحد عصبتيها ، ونسب العقد إلى عائشة لما كان تحريره إليها .

الثالثة — ذكر ابن خزيمة متناً : وأختلفت الرواية عن مالك في الأولياء ؛ من هم ؟ فقال مرة : كل من وضع المرأة في منصب حسن فهو وليها ، سواء كان من العصبية أو من ذوى الأرحام أو الأجنبي أو الإمام أو الوصي . وقال مرة : الأولياء من العصبية ؛ فمن وضعها منهم في منصب حسن فهو ولي . وقال أبو عمر : قال مالك فيما ذكر ابن القاسم عنه : إن المرأة إذا زوجها غير وليها ؛ إذنها فإن كانت شريفة لها في الناس حلال كان وليها بالخيار في فسخ النكاح وإقراره ، وإن كانت ذليلة كالعقبة والسوداء والسعاية والمسلمانية ، ومن

(١) قال مالك : هم قوم من القبط يقدمون من مصر إلى المدينة . (٢) السطاية : البني .

(٣) في الأصول : «الإسلامية» وتصوب من شرح الخرشى وحاشية الهدى .

لا حال لها جاز نكاحها ؛ ولا خيار أوليها لأن كل واحد كُفَّ لها ؛ وقد روى عن مالك أن الشريعة والذنية لا يزوجهما إلا وليها أو السلطان ؛ وهذا القول اختاره ابن المنذر ، قال : وأما تفريق مالك بين المسكينة والتي لها قدرٌ فقيرٌ جائز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد سوى بين أحكامهم في الدماء فقال : « المسلمون سَكَافُو دِمَائِهِمْ » . وإذا كانوا في الدماء سواء فهم في غير ذلك شيء واحد . وقال إسماعيل بن إسحاق : لما أمر الله سبحانه بالنكاح جعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض فقال تعالى : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ » والمؤمنون في الجملة هكذا يرث بعضهم بعضا ؛ فلو أن رجلا مات ولا وارث له كان ميراثه لجماعة المسلمين ؛ ولو جئني جناية لقتل عنه المسلمون ، ثم تكون ولاية أقرب من ولاية ، وقربا أقرب من قربا . وإذا كنت المرأة بموضع لا سلطان فيه ولا ولي لها فلها نصيب أمرها إلى من يوثق به من جيرانها ؛ فيزوجها ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الناس لا بد لهم من التزوج ، وإنا يعملون فيه بأحسن ما يمكن ؛ وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال : إنه يزوجه من تُسند أمرها إليه ، لأنها ممن تضعف عن السلطان فأشبهت من لا سلطان بحضرتها ؛ فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها ؛ فإما إذا صيرت أمرها إلى رجل وترك أولياءها فلها أخذت الأمر من غير وجهه ، وفعلت ما ينكره الحاكم عليها والمسلمون ؛ فيفسخ ذلك النكاح من غير أن يعلم أن حقيقته حرام ؛ لما وصفنا من أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، ولما في ذلك من الاختلاف ؛ ولكن يفسخ لتناول الأمر من غير وجهه ، ولأنه أخوط للعروج ولتحصيلها ؛ فإذا وقع الدخول وتناول الأمر وولدت الأولاد كان صوابا لم يميز الفسخ ؛ لأن الأمور إذا تفاوتت لم يرد منها إلا الحرام الذي لا يترك فيه ؛ ويُسببه ما فات من ذلك بحكم الحاكم إذا حكم بحكم لم يفسخ إلا أن يكون خطأ لا شك فيه . وأما الشافعي وأصحابه فالنكاح عندهم بغير ولي مفسوخٌ أبدا قبل الدخول وبعده ، ولا يتوارثان إن مات أحدهما . والولي عندهم من فرائض النكاح ؛ لقيام الدليل عندهم من الكتاب والسنة : قال الله تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَاتِي مِنْكُمْ » كما قال : « فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ » ، وقال مخاطبا للأولياء :

« فَلَا تَصْلُوهُنَّ » . وقال عليه السلام : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِرِئْ » . ولم يفرقوا بين دَنِيَّةِ الحلال والشرقة ، لإجماع العلماء على أن لا فرق بينهما في الدَّماء ؛ لقوله عليه السلام . « الْمُسْلِمُونَ سَكَاتٌ دِمَاؤُهُمْ » . وسائر الأحكام كذلك . وليس في شيء من ذلك فرق بين الرِّفيع والوضيع في كَلْب ولا سُنَّة .

الرابعة — واختلفوا في النكاح يقع على غير ولى ثم يُميزه الولي قبل الدخول ؛ فقال مالك وأصحابه إلا عبد الملك : ذلك جائز ، إذا كانت إجازته لذلك بالقرب ؛ وسواء دخل أو لم يدخل . هذا إذا عقد النكاح غير ولى ولم ينفقه المرأة بنفسها ؛ فإن زوّجت المرأة نفسها وعقدت عُقْدَةَ النكاح من غير ولى قريب ولا بعيد من المسلمين فإن هذا النكاح لا يُقَرَّ أبداً على حال وإن تناول وولدت الأولاد ؛ ولكنه يُنقِض الولد إن دخل ، ويسقط الحد ؛ ولا بد من فسخ ذلك النكاح على كل حال . وقال ابن نافع عن مالك : الفسخ فيه بغير طلاق .

الخامسة — واختلف العلماء في منازل الأولياء وترتيبهم ؛ فكان مالك يقول : أولهم البنون وإن سفلوا ، ثم الآباء ، ثم الإخوة للأب والأم ، ثم للأب ، ثم بنو الإخوة للأب والأم ، ثم بنو الإخوة للأب ، ثم الأجداد للأب وإن علوا ، ثم العمومة على ترتيب الإخوة ، ثم بنوهم على ترتيب بنى الإخوة وإن سفلوا ، ثم المولى ثم السلطان أو قاضيه . والوصي مقدم في إنكاح الأيتام على الأولياء ، وهو خليفة الأب ويكفيه فاشبه حاله لو كان الأب حياً . وقال الشافعي : لا ولاية لأحد مع الأب ؛ فإن مات فالجد ، ثم أبُ أبي الجد ؛ لأنهم كلهم آباء . والولاية بعد الجد للإخوة ، ثم الأقرب . قال المزني : قال في الجد : من أنقرض بأم كان أولى بالنكاح ؛ كالميراث . وقال في القديم : هما سواء .

قلت : وروى المدنيون عن مالك مثل قول الشافعي ، وأن الأب أولى من الابن ؛ وهو أحد قولَي أبي حنيفة ؛ حكاه الباجي . وروى عن المغيرة أنه قال : الجد أولى من الإخوة ؛ والمشهور من المذهب ما تقدمناه . وقال أحمد : أحقهم بالمرأة أن يزوجه أبوها ، ثم الابن ، ثم الأخ ، ثم ابنه ، ثم العم . وقال إسحاق : الابن أولى من الأب ؛ كما قاله مالك ، واختاره ابن المنذر ؛ لأن عمر بن أم سلمة زوجه بإذنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قلت : أخرجه النسائي عن أم سلمة وترجم له « إنكاح الابن أمه » .

قلت : وكثيرا ما يستدل بهذا علماؤنا وليس بشيء ، والدليل على ذلك ما ثبت في الصحاح أن عمر بن أبي سلمة قال : كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة ؛ فقال : « يا غلام سم الله وكل بينك وكل ما يليك » . وقال أبو عمر في كتاب الاستيعاب : عمر بن أبي سلمة يكنى أبا حفص ، ولد في السنة الثانية من الهجرة بأرض الحبشة . وقبل : إنه كان يوم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين .

قلت : ومن كان سنه هذا لا يصلح أن يكون وليا ، ولكن ذكر أبو عمر أن لأبي سلمة من أم سلمة أبنا آخر اسمه سلمة ، وهو الذي عقد لرسول الله صلى الله عليه وسلم على أمه أم سلمة ، وكانت سلمة أسن من أخيه عمر بن أبي سلمة ، ولا أحفظ له رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عنه عمر أخوه .

السادسة - واختلفوا في " ريل المرأة الأبعد من الأولياء . كذا وقع ، والأقرب عبارة أن يقال : اختلف في المرأة يزوجه من أوليائها الأبعد والأقرب حاضرا ؛ فقال الشافعي : النكاح باطل . وقال مالك : النكاح جائز . قال ابن عبد البر : إن لم ينكر الأبعد شيئا من ذلك ولا رده نفع ، وإن أنكره وهى تب أو يكر بالثبوت ولا وصى لها فقد اختلف قول مالك وأصحابه وجماعة من أهل المدينة في ذلك ؛ فقال منهم قائلون : لا يرد ذلك وينفذ ؛ لأنه نكاح انقصد بإذن ولي من القصد والسحية . ومن قال هذا منهم لا ينفذ قال : إنما جاءت الرتبة في الأولياء على الأفضل والأولى ، وذلك مستحب وليس بواجب . وهذا تحصيل مذهب مالك عند أكثر أصحابه ، وإياه اختار إسماعيل بن إسحاق وأتباعه . وقيل : ينظر السلطان في ذلك ويسأل الولي الأقرب على ما ينكره ، ثم إن رأى إمضاء أمضاءه ، وإن رأى أن يرد رده . وقيل : بل للأبعد رده على كل حال ، لأنه حق له . وقيل : له رده وإجازته ما لم يطل مكثها وتلد الأولاد ؛ وهذه كلها أقاويل أهل المدينة .

(١) في بعض نسخ الأصل : « والأبعد » . يقال : فلان أبعد من فلان : أى أقرب منه إلى جده الأكبر

السابعة - فلو كان الولي الأقرب محبوسا أو سفيا تزوجها من يده من أولياتها، وعد كالميت منهم؛ وكذلك إذا غاب الأقرب من أولياتها غيبة بعيدة أو غيبة لا يرجى لها عودة سريعة تزوجها من يده من الأولياء . وقد قيل : إذا غاب أقرب أولياتها لم يكن للذي يليه تزويجها، وتزوجها الحاكم، والأئمل قول مالك .

الثامنة - وإذا كان الوليان قد استويا في التمسك وناب أحدهما وقضت المرأة عقد نكاحها إلى الحاضر لم يكن للغائب إن قدم نكحه . وإن كانا حاضرين فقضت أمرها إلى أحدهما لم يزوجه إلا بإذن صاحبه ؛ فإن اختلفا نظر الحاكم في ذلك، وأجاز عليها رأى أحسنهما نظرا لها؛ رواه ابن وهب عن مالك .

التاسعة - وأما الشهادة على النكاح فليست بركن عند مالك وأصحابه ؛ ويمكن من ذلك شهرته والإعلان به، ونرجع عن أن يكون نكاح مير . قال ابن القاسم عن مالك : لو زوج بيته، وأمرهم أن يكتبوا ذلك لم يحز النكاح ؛ لأنه نكاح مير . وإن تزوج بغيره حتى غير استمرار جاز ، وأشهدا فيا يستقبلان . وروى ابن وهب عن مالك في الرجل يزوج المرأة بشهادة رجلين ويستكهما قال : يُفَرَّقُ بينهما بتطليقة ولا يجوز النكاح، ولما صدقها إن كان أصابها ، ولا يعاقب الشاهدان . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهم : إذا تزوجها بشاهدين وقال لها : آكتما جاز النكاح . قال أبو عمر : وهذا قول يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي صاحبنا ، قال : كل نكاح تشهد عليه رجلان فقد خرج من حد السر ؛ وأظنه حكاه عن الليث ابن سعد . والسر عند الشافعي والكوفيين ومن تابعهم : كل نكاح لم تشهد عليه رجلان فصاعداً ويفسخ على كل حال .

قلت : قول الشافعي أصح للحديث الذي ذكرناه . وروى عن ابن عباس أنه قال : لا نكاح إلا بشاهدي عدلي وولي مرشد ؛ ولا يخالف له من الصمامة فيما عدته . واحتج مالك

(١) التمسك (بمعنى التماسك وسكون العين وضع المال المهمة ونحوها) : الهرب من البلد الأكبر . وقيل : مراعاة القرابة في النسب .

لأنه أن لليوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد؛ وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض اليوع، والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الأشهاد أخرى ألا يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرائضه، وإنما الغرض الإعلان والظهور لحفظ الأنساب. والإشهاد يصلح بعد العقد للتداعي والاختلاف فيما ينقذ بين المتكفين؛ وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أعلنوا النكاح". وقول مالك هذا قول ابن شهاب وأكثر أهل المدينة. الماشرة - قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ أي مملوك. (خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) أي حبيب. ﴿وَلَوْ أَجْنَبُ﴾ أي حسيبه وماله؛ حسب ما تقدم. وقيل المعنى: ولرجل مؤمن، وكذا ولأمة مؤمنة، أي ولا امرأة مؤمنة، كما يتناه. قال صلى الله عليه وسلم: "كل رجل لكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله". وقال: "لا تمتعوا إماء الله مساجد الله". وقال تعالى: «نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ». وهذا أحسن ما أحل عليه القول في هذه الآية، وبه يرتفع النزاع ويحول الخلاف؛ والله الموفق.

الحادية عشرة - قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾ إشارة للشركين والمشركين. ﴿يَدْعُونَ إِلَى التَّنَازُلِ﴾ أي إلى الأعمال الموجبة للتنازل؛ فإن صحبتهم ومعاشرتهم توجب الانحطاط في كثير من موامع تربيتهم النسل. ﴿وَأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْخِنَةِ﴾ أي إلى عمل أهل الجنة. ﴿بِإِذْنِهِ﴾ أي بإمره؛ قاله الزجاج.

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾

فيه أربع عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ عن السدّي: أنت السائل ثابت ابن الدحداح. وقيل: أسيد بن حضير وعباد بن بشر؛ وهو قول الأكثرين. وسببه فيما قال

قادة وغيره : أن العرب في المدينة وما والاها كانوا قد استنوا بسنة بني إسرائيل في تجنب
مؤاكلة الحائض ومساكنتها؛ فزلت هذه الآية. وقال مجاهد: كانوا يتجنبون النساء في الحيض،
ويأتوهن في أديارهن مدة زمن الحيض؛ فزلت. وفي صحيح مسلم عن انس: أن اليهود كانوا
إذا حاضت المرأة فيهم لم يأكلوها ولم يجامعوهن في البيوت؛ فقال أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى
فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ » إلى آخر الآية؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء »
إلا النكاح» فبلغ ذلك اليهود فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئا إلا خالفنا
فيه ؛ فجاء أسيد بن الحضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله إن اليهود تقول كذا وكذا ،
أفلا نجتمعن؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا أنه وجد عليهما ؛ ففرجا فاستقبلهما
هدية من لبن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل في آثارهما فسقاها ؛ ففروا أنه لم يجد
عليهما . قال علماءنا : كانت اليهود والمجوس يتجنب الحائض ؛ وكانت التمارى يجامعون
الحائض ؛ فأمر الله بالقصد بين هذين .

الثانية — قوله تعالى : (**عَنِ الْحَيْضِ**) الحيض : الحيض، وهو مصدر، يقال :
حاضت المرأة حيضا ومحاضا وحيضا، فهي حائض، وحائضة أيضا؛ عن الفراء . وأشد :
• كحائضة يُزنى بها غير طاهرة .

ونساء حيض وحوائض . والحِيْضَةُ : المرة الواحدة . والحِيْضَةُ (بالكسر) الاسم ، [والجمع]
الحيض . والحِيْضَةُ أيضا : الحِرْقَةُ التي تستغير بها المرأة . قالت عائشة رضي الله عنها :
لَيْتَنِي كُنْتُ حِيْضَةً مُلْقَاةً . وكذلك الحِيْضَةُ ، والجمع الحائض . وقيل : الحيض عبارة عن
الزمان والمكان ، وعن الحيض نفسه؛ وأصله في الزمان والمكان مجاز في الحيض . وقال
الطبري : الحيض اسم للحيض؛ ومثله قول رؤبة في العيش :
إليك أشكو شدة المعيش . ومرة أعوام تتقن ريشي

- (١) وجد عليهما : غضب . ومثاره يشبه الجلم وكردا - (٢) الاستكثار : أن تعد المرأة قريبا بمنزلة
مرسنة ، أو طاعة تحتسب بها وتوثق طرفها في شيء . تشدد على زملها فخشع ميلان الدم .

وأصل الكلمة من السيلان والانفجار؛ يقال : حاض السيل وفاض، وحاضت الشجرة أى سالت وطوبتها، ومنه الحيض، أى الحوض؛ لأن الماء يفيض إليه أى يسيل؛ والعرب تدخل الواو على الباء والياء على الواو؛ لأنهما من حيز واحد. قال ابن عرفة : الحيض والحيض اجتماع الدم إلى ذلك الموضع ؛ وبه سُمي الحوض لاجتماع الماء فيه ؛ يقال : حاضت المرأة وتحيضت وتدرست وعمرت وطمئت ، تبيض حيضاً ومخاضاً ويحيض ويحيض إذا سال الدم منها في أوقات معلومة ، فإذا سال في غير أيام معلومة ومن غير عرق الحيض قلت : استحيضت ، فهي مستحاضة . ابن العربي . ولها ثمانية أسماء : الأول - حائض . الثاني - عاريك . الثالث - فارك . الرابع - طامس^(١) . الخامس - دارس . السادس - كابر . السابع - ضاحك . الثامن - طامث . قال مجاهد في قوله تعالى : « فضحكت » بمعنى حاضت . وقيل في قوله تعالى : « فلما رأته أكبرته » بمعنى حاضن . وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

الثالثة - أجمع العلماء على أن المرأة ثلاثة أحكام في رؤيتها الدم الظاهر السائل من فرجها ؛ فمن ذلك الحيض المعروف ، ودمه أسود خائر تعلوه حرمة ؛ ترك له الصلاة والصوم ؛ لا خلاف في ذلك . وقد يتصل ويتقطع ؛ فإن اتصل فالحكم ثابت له ، وإن انقطع فزالت الدم يوماً والطهر يوماً ، أو زالت الدم يومين والطهر يومين أو يوماً فلما ترك الصلاة في أيام التمث ، وتنسل عند انقطاعه وتصل ؛ ثم تفق أيام التمث وتلغى أيام الطهر المتخللة لها ، ولا تحسب بها طهراً في عدة ولا استبراء . والحيض خلقه في النساء وطبع معتاد معروف منهن . روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقمعي أو فطير إلى المصلى فتر على النساء فقال : « يا معشر النساء تصدقن فإني أرى بينكن أكثر أهل النار » - فقلن : وبم يا رسول الله ؟ قال - تكثرن اللعن وتكفرن الشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن - قلن : وما نقصان عقولنا وديننا يا رسول الله ؟ قال - ليس شهادة المرأة مثل حبة شهادة الرجل - قلن : بل ؛ قال : فذلك من نقصان

(١) كذا في الأصول وأحكام القرآن لابن العربي .

عقلها ليس إذا حاضت لم تُصلِّ ولم تَصُمْ — قلن : بلى يا رسول الله ؛ قال — وذلك من نقصان دينها “ .

وأجمع العلماء على أن الحيض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؛ لحديث مُعَاذَةَ قَالَتْ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟ قَالَتْ : أُمْرُؤُهُ^(١) أَيْ ؟ قُلْتُ : لَسْتُ بِمُجْرَوِّدَةٍ ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ . قَالَتْ : كَانَ يَصِيئُ ذَلِكَ فَوُضِعَ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا فَوُضِعَ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ ؛ خَرَجَهُ مُسْلِمٌ . فَإِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا كَانَ طَهْرًا مِنْ الْفَسْلِ ؛ عَلَى مَا يَأْتِي .

الرابعة — واختلف العلماء في مقدار الحيض ؛ فقال فقهاء المدينة : إن الحيض لا يكون أكثر من خمسة عشر يوماً ؛ وجائز أن يكون خمسة عشر يوماً فما دون ، وما زاد على خمسة عشر يوماً لا يكون حيضاً وإنما هو استحاضة ؛ هذا مذهب مالك وأصحابه . وقد رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا وَقْتُ لِقَلِيلِ الْهِضِّ وَلَا لِكَثْرِهِ إِلَّا مَا يُوْجَدُ فِي النِّسَاءِ ؛ فَكَأَنَّهُ تَرَكَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ وَرَجَعَ إِلَى عَادَةِ النِّسَاءِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ : أَقَلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْماً ؛ وَهُوَ أَكْثَرُ اخْتِلَافِ الْبُغْطَادِيِّينَ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمَا وَالثَّوْرِيِّ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الْبَابِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ عِدَّةَ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ثَلَاثَ حَيَضٍ ، وَجَعَلَ عِدَّةَ مَنْ لَا يَحِيضُ مِنْ كِبَرٍ أَوْ صِغَرٍ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ؛ فَكَانَ كُلُّ قِسْمٍ عَرَضًا مِنْ شَهْرٍ ، وَالشَّهْرُ يَجْمَعُ الطَّهْرَ وَالْحَيْضَ . فَإِذَا قَلَّ الْحَيْضُ كَثُرَ الطَّهْرُ ، وَإِذَا كَثُرَ الْحَيْضُ قَلَّ الطَّهْرُ ، فَلَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْماً وَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِإِزَائِهِ أَقَلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْماً لِكُلِّ فِي الشَّهْرِ الْوَاحِدِ حَيْضٌ وَطَهْرٌ ، وَهُوَ الْمُنْتَمِزُ فِي الْأَغْلَبِ مِنْ خِلَافَةِ النِّسَاءِ وَحَيْثُمَنْ مَعَ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ وَالْسُّنَّةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْماً . وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ : إِنَّ ذَلِكَ مُرَدُّهُ إِلَى عُرْفِ النِّسَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مَا تَقَصَّ عَنْهُ هَؤُلَاءِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ اسْتِحْضَاءٌ ، لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا عِنْدَ أَوَّلِ ظَهْرِهِ ؛

(١) المروية : طائفة من المتوابع نسبوا إلى «درواء» وهو موضع قريب من الكوفة ، وم الذين قالهم على رضي الله عنه ، وكان عدهم من التشديد في الدين ما هو معروف ؛ فلبارات عائشة هذه المرأة تشدد في أمر الحيض شبهها بالمروية . وقيل : أولادتها خلفت السنة ونجرت عن الجملة .

لأنه لا يُعلم مبلغ مدته . ثم على المرأة قضاء صلاة تلك الأوقات ، وكذلك ما زاد على عشرة أيام عند الكوفيين . وعند الجازين ما زاد على خمسة عشر يوما فهو استحاضة ، وما كان أقل من يوم وليلة عند الشافعي فهو استحاضة ؛ وهو قول الأوزاعي والطبري . ومن قال أقل الحيض يومٌ وليلةً واكثره خمسة عشر يوما عطاء بن أبي رباح وأبو ثور وأحمد بن حنبل . قال الأوزاعي : وعدنا امرأة تحيض غُدوةً وتطهر عشيةً . وقد أئنا على ما للعلماء في هذا الباب — من أكثر الحيض وأقله وأقل الطهر ، وفي الاستظهار ، والجمعة في ذلك — في المتبس في شرح موطن مالك بن أنس . « فإن كانت يكرًا مبتدأةً فإنها تجلس أول ما ترى الدم في قول الشافعي خمسة عشر يوما ، ثم تنسل وتعيد صلاة أربعة عشر يوما . وقال مالك : لا تقضي الصلاة ويمسك عنها زوجها . على بن زياد عنه : تجلس قدر ليلاتها ؛ وهذا قول عطاء والثوري وغيرهما . ابن حنبل : تجلس يوما وليلة ، ثم تنسل وتصل ولا يأتها زوجها . أبو حنيفة وأبو يوسف : تدع الصلاة عشرا ، ثم تنسل وتصل عشرين يوما ، ثم ترك الصلاة بعد العشرين عشرا ؛ فيكون هذا حالها حتى يقطع الدم عنها . أما التي لها أيام معلومة فإنها تستظهر على أيامها المعلومة بثلاثة أيام ؛ عن مالك : ما لم تتجاوز خمسة عشر يوما . الشافعي : تنسل إذا انقضت أيامها بشر استظهار .

والثاني من السماء : دم النفاس عند الولادة ؛ وله أيضا عند العلماء حدٌ محدود اختلفوا فيه ؛ فقيل : شهران ؛ وهو قول مالك . وقيل : أربعون يوما ؛ وهو قول الشافعي . وقيل غير ذلك . وطهرها عند انقطاعه . والنسل منه كالنسل من الجنابة . قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ودم الحيض والنفاس يمتنان أحد عشر شيئا ؛ وهي وجوب الصلاة وصحة فعلها وفعل الصوم دون وجوبه — وفائقة الفرق لزوم القضاء للصوم ونفيه في الصلاة — والجماع في التزويج وما دونه والعدة والطلاق والطواف ومس المصحف ودخول المسجد والاعتكاف فيه ؛ وفي قراءة القرآن روايتان .

وَالَّذِينَ مِنَ الدُّمَاءِ دَمٌ لَيْسَ بِعَادَةٍ وَلَا طَعْمٌ مِنْهُنَّ وَلَا خِلْفَةٌ وَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ أَقْطَعُ، سَأَلَهُ
 دَمٌ أَحْمَرًا لَا أَقْطَعُ لَهُ إِلَّا عِنْدَ الْبُرَّةِ مِنْهُ؛ فَهَذَا حُكْمُهُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مِنْهُ طَاهِرَةً لَا يَجْتَمِعُ مِنْ
 صَلَاةٍ وَلَا صُومٍ؛ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَاتِّفَاقٍ مِنَ الْأَثَرِ الْمَرْفُوعَةِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّهُ دَمٌ عِرْقِي
 لَا دَمٌ حَيْضٍ. رَوَى مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ:
 قَالَتْ قَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَيْشٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَطْهَرُ! أَفَادْعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ تَدْعِي الصَّلَاةَ فَإِذَا
 ذَهَبَ قَدْرُهَا فَأَغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي». وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ الْفَائِظُ مَا يَفْتَرِكُ
 أَحْكَامَ الْحَائِضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ، وَهُوَ اصِّحُّ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ يَرُدُّ مَا رُوِيَ عَنْ عَقِيبَةَ
 ابْنِ عَامِرٍ وَمَكْحُولٍ أَنَّ الْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي عِنْدَ كُلِّ وَقْتٍ صَلَاةٍ، وَتَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ذَاكِرَةً لِلَّهِ
 عَزَّ وَجَلَّ جَالِسَةً. وَفِيهِ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تُصَلِّي، وَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا طَوَائِفَ مِنَ
 الْخَوَارِجِ يَرَوْنَ عَلَى الْحَائِضِ الصَّلَاةَ. وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا يَزِمُهَا غَيْرُ ذَلِكَ النَّسْلِ
 الَّذِي تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضِهَا، وَلَوْ لَزِمَهَا غَيْرُهُ لَأَمْرُهَا بِهِ. وَفِيهِ رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَيْهَا لِكُلِّ
 صَلَاةٍ. وَلِقَوْلِ مَنْ رَأَى عَلَيْهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْ النَّهَارِ يُصَلِّ وَاحِدَةً، وَصَلَاتِي اللَّيْلِ يُصَلِّ
 وَاحِدَةً وَتَغْتَسِلُ لِلصَّبْحِ. وَلِقَوْلِ مَنْ قَالَ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهَرٍ إِلَى طَهَرٍ. وَلِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
 مَنْ طَهَرَ إِلَى طَهَرٍ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَفِيهِ رَدُّ
 لِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْإِسْتِظْهَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَلِمَتْ أَنَّ حَيْضَهَا قَدْ
 أَذْبَرَتْ وَذَهَبَتْ أَنْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَلَمْ يَأْمُرْهَا أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لانتظار حَيْضٍ يَحْيَى
 أَوْ لَا يَحْيَى؛ وَالْإِحْطَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي عَمَلِ الصَّلَاةِ لَا فِي تَرْكِهَا.

الخامسة — قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ أي هو شيء يتأذى به المرأة وغيرها،
 أي برائحة دم الحيض. والأذى كناية عن القدر على الجملة، ويطلق على القول المكروه؛
 ومنه قوله تعالى: «لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» أي بما تسمعه من المكروه. ومنه قوله
 تعالى: «وَدَعُ أَثَانَهُمْ» أي أدنى الملتصقين لا يُجَازِمُهُمْ إِلَّا أَنْ تَوَمرَ بِهِمْ. وفي الحديث:

”وَأَمِيطُوا عَنِ الْأَذَى“ يعني د «الأذى» الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، يُحْلَى عنه يوم أُسْبُوهُ؛ وهي العقيقة . وفي حديث الإمام : ”وأدناها إمطة الأذى عن الطريق“ أي تحيته، يعني الشوك والمجر، وما أشبه ذلك مما يتأذى به المسافر . وقوله تعالى : «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ» وسيأتي .

السادسة — استدل من منع وطء المستحاضة بسلان دم الإستحاضة ؛ فقالوا : كل دم فهو أذى ؛ يجب غسله من التوب والبدن ؛ فلا فرق في المباشرة بين دم الحيض والاستحاضة لأنه كله رجس . وأما الصلاة فرخصة وردت بها السنة كما يصلي بلس البول ، هذا قول إبراهيم النخعي وسليان بن يسار والحكم بن عيينة وعاصم الشعبي وابن سيرين والزهري . واختلف فيه عن الحسن ، وهو قول عائشة : لا يأتيها زوجها ؛ وبه قال ابن علية والمغيرة ابن عبد الرحمن ، وكان من أعلى أصحاب مالك ، وأبو مصعب ، وبه كان يفتي . وقال جمهور العلماء : المستحاضة تصوم وتصلّي وتطوف وتقرأ ، ويأتيها زوجها . قال مالك : جُلُّ أهل الفقه والعلم على هذا ، وإن كان دمها كثيرا ؛ رواه عنه ابن وهب . وكان أحمد يقول : أَحَبُّ إِلَيَّ أَلَّا يَطْلُمَا إِلَّا أَنْ يَطُولَ ذَلِكَ بِهَا . وعن ابن عباس في المستحاضة : لا بأس أَنْ يَصِيْبَهَا زَوْجُهَا وَإِنْ كَانَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى عَقْبِهَا . وقال مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ“ . فلذا لم تكن حيضة فما يمنعه أَنْ يَصِيْبَهَا وَهِيَ تُصَلِّي ! قال ابن عبد البر : لما حَكَّمَ اللهُ عز وجل في دم المستحاضة بأنه لا يمنع الصلاة وتعبد فيه بعبادة غير عبادة الحائض وجب ألا يُحَكَّمْ لَهُ بِنْيٌ مِنْ حَكْمِ الْحَيْضِ إِلَّا فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ غَسَلِهِ كَسَائِرِ الدَّمَاءِ .

السابعة — قوله تعالى : (فَاَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ) أي في زمن الحيض ، إن حملت الحيض على المصدر ، أَوْقِ عِلَّ الْحَيْضِ إِنْ حَمَلَتْهُ عَلَى الْأَسْمِ . ومقصود هذا النهي تركُ الجمعة . وقد اختلف العلماء في مباشرة الحائض وما يُسْتَبَاحُ مَتَاهَا ؛ فروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني أنه يجب أَنْ يَتَرَلَّ الرَّجُلُ فِرَاشَ زَوْجَتِهِ إِنْ حَاضَتْ . وهذا قولٌ شاذٌّ خارجٌ عن

قول العلماء، وإن كان عموم الآية يقتضيه فالسنة السابقة بجملة؛ وقد وقعت على ابن عباس خاتمه ميمونة وقالت له: أراغب أنت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم! وقال مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة عظيمة من العلماء: له منها ما فوق الإزار؛ لقوله عليه السلام للسائل حين سأله -: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال -: "تشد عليها إزارها ثم تأنك بأعلاها"، وقوله عليه السلام لما نثت حين حاضت: "شدي على نصيك إزارك ثم عودي إلى مضجيك". وقال الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يجنب موضع الدم؛ لقوله عليه السلام: "اصنعوا كل شيء إلا التكاثر". وقد تقدم. وهو قول داود، وهو الصحيح من قول الشافعي. وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يحل لي من أمرأتي وهي حائض؟ فقالت: كل شيء إلا الفرج. قال العلماء: مباشرة الحائض وهي مكررة على الاحتياط والقطع للزينة، ولأنه لو أباح لخذها كان ذلك منه ذريعة إلى موضع الدم المحرم بلإجماع؛ فأمر بذلك احتياطاً، والمحرم نفسه موضع الدم؛ فتفق بذلك معاني الآثار، ولا تضاد، وبالله التوفيق.

الثامنة - واختلفوا في الذي يأتي أمرأته وهي حائض ماذا عليه؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: يستغفر الله ولا شيء عليه؛ وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد، وبه قال داود. وروى عن محمد بن الحسن: يتصدق بنصف دينار. وقال أحمد: يتصدق بدينار أو نصف دينار. قال أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد عن يقم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: "يتصدق بدينار أو نصف دينار". أخرجه أبو داود وقال: هكذا الرواية الصحيحة قال: دينار أو نصف دينار؛ واستحبه الطبري. فإن لم يفعل فلا شيء عليه؛ وهو قول الشافعي - ينفذ. وقالت فرقة من أهل الحديث: إن وطئ في الدم فعليه دينار، وإن وطئ في انقطاعه فنصف دينار. وقال الأوزاعي: من وطئ امرأته وهي حائض تصدق بمسحى دينار؛ والطريق لهذا كله في «سنن أبي داود والدارقطني» وغيرهما. وفي كتاب الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً

أصغرَ نصف دينار . قال أبو عمر : حجة من لم يوجب عليه كثارة إلا الاستغفار والتوبة
اضرابُ هذا الحديث عن ابن عباس ، وأن مثله لا تقوم به حجة ، وأن الذمة على البراءة ،
ولا يجب أن تثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطمئن عليه ، وذلك
معدوم في هذه المسئلة .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ قال ابن السري : سمعت
شائشاً في مجلس النظر يقول : إذا قيل لا تقرب (بفتح الراء) كان معناه : لا تلبس بالقل ،
وإن كان بضم الراء كان معناه : لا تدن منه . وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم
في رواية حفص عنه « يَطْهُرْنَ » بسكون الطاء وضم الهاء . وقرأ حزة والكسائي وعاصم
في رواية أبي بكر والمفضل « يَطْهُرْنَ » بتشديد الهاء والطاء وقضجها . وفي مصحف أبي وعبد الله
« يَطْهُرْنَ » . وفي مصحف أنس بن مالك « ولا تقربوا النساء في محضنهن واعتزلوهن حتى
يَطْهُرْنَ » . ورجح الطبري قراءة تشديد الطاء وقال : هي بمعنى يستن ، لإجماع الجميع
على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم حتى تطهر . قال : وإنما الخلاف
في الطهر ما هو ؛ فقال قوم : هو الاغتسال بالماء . وقال قوم : هو وضوء كوضوء الصلاة .
وقال قوم : هو غسل الفرج ، وذلك محلها لزوجها وإن لم تنتقل من الحيضة ، ورجح أبو علي
الفارسي قراءة تخفيف الطاء ، إذ هو ثلاثي مضاف لطمئت وهو ثلاثي .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ إِذَا طَافَ طَافَ ﴾ يعني بالماء ، وإليه ذهب مالك وجمهور
العلماء ، وأن الطهر الذي يحل به جماع الحائض التي يذهب عنها الدم هو تطهرها بالماء كطهور
الجنب ، ولا يجزئ من ذلك تيمم ولا غيره ، وبه قال مالك والشافعي والطبري ومحمد بن مسلمة
وأهل المدينة وغيرهم . وقال يحيى بن بكير ومحمد بن كعب القرظي : إذا طهرت الحائض
وتيممت حيث لاماء حلت لزوجها وإن لم تنتقل . وقال مجاهد وعكرمة وطاوس : انقطاع
الدم محلها لزوجها ، ولكن إن شربا . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن انقطع دمها
بعد مضي عشرة أيام جاز له أن يطاف قبل الفل ، وإن كان انقطاعه قبل العشرة

لم يحز حتى تقتل أو يدخل عليها وقت صلاة . وهذا تحكُّم لا وجه له ؛ وقد حكوا للحائض
 بعد انقطاع دمها بحكم الحيس في السنة وقالوا : لزوجها عليها الرجعة ما لم تقتل من الحيضة
 الثالثة ؛ فعلى قياس قولهم هذا لا يجب أن تُوطأ حتى تقتل ، مع موافقته أهل المدينة .
 ودليلنا أن الله سبحانه علّق الحكم فيها على شرطين : أحدهما - انقطاع الدم ، وهو قوله
 تعالى « حَتَّى يَطْهُرَ » . والثاني - الاغتسال بالماء ، وهو قوله تعالى : « حَتَّى يَطْهُرَ »
 أى يضمن النسل بالماء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَأَتُوا آلِيَنَامِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ »
 الآية ؛ فماتى الحكم وهو حواجز دفع المال على شرطين : أحدهما - بلوغ المكلف النكاح .
 والثاني - إتيان الرشد ، وكذلك قوله تعالى في المطلقة : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ
 زَوْجًا غَيْرَهُ » ثم جاءت السنة باشتراط السُّبُلَةِ ؛ فوقف التحليل على الأمرين جميعاً ، وهو انعقاد
 النكاح ووجود الوطء . احتج أبو حنيفة فقال : إن معنى الآية النائية في الشرط هو المذكور
 في النابة قبلها ؛ فيكون قوله : « حَتَّى يَطْهُرَ » مخففاً هو بمعنى قوله « يَطْهُرَ » مشدداً به ،
 ولكنه جمع بين اللتين في الآية ؛ كما قال تعالى : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ مَحَبِّ
 الْمُطْهَرِينَ » . قال الكُتَيْب :

وما كانت الأنصار فيها أدلةً . ولا غياً فيها إذ الناس غُيْبٌ

وأيضاً فإن القراءتين كالآيتين فيجب أن يُحمل بهما ؛ ونحن نحمل كل واحدة منهما على
 معنى ، فنحمل المخففة على ما إذا انقطع دمها للأقل ، فإننا لا نجوز وطأها حتى تقتل ، لأنه
 لا يؤمن عوده . ونحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دمها للأكثر ؛ فيجوز وطؤها وإن
 لم تقتل . قال ابن العربي : وهذا أقوى ما لم ؛ فالجواب عن الأول : أن ذلك ليس من
 كلام الفصحاء ولا السن البلغاء ؛ فإن ذلك يقتضي التكرار في التعداد ، وإذا أمكن حمل اللفظ
 على فائدة مجردة لم يحمل على التكرار في كلام الناس ؛ فكيف في كلام العلم الحكيم ؛ وعن
 الثاني : أن كل واحد منهما محمول على معنى دون معنى الآخر ؛ فيلزمهم إذا انقطع الدم
 ألا ينكح لما بحكم الحيض قبل أن تقتل في الرجعة ، وهم لا يقولون ذلك كما بيناه ؛ فهي إذا سائضٌ

والحائض لا يجوز وطؤها اتفاقاً. وأيضاً فإن ما قالوه يقتضي إباحه الوطء عند انقطاع الدم للأكثر، وما قلناه يقتضي الحظر، وإذا تناقض ما يقتضي الحظر وما يقتضي الإباحة وتقلب باعثهما قلب باعث الحظر، كما قال ما عثماني في الجمع بين الأختين يملك الميمن، أحلتها آية وحرمتها لئرى، والتحرير أولى. والله أعلم.

الحادية عشرة - اختلف علماءنا في الكفاية هل تجبر على الاغتسال أم لا، فقال مالك في رواية ابن القاسم: نعم؛ ليحل للزوج وطؤها، قال الله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ» يقول بالماء، ولم يخص مسلة من غيرها، وروى أشهب عن مالك أنها لا تجبر على الاغتسال من الحيض؛ لأنها غير معتقدة لذلك؛ لقول الله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» وهو الحيض والحمل، وإمامنا - أب الله عز وجل بذلك المؤمنات وقال: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» وهذا كان يقول محمد بن عبد الحكم.

الثانية عشرة - وصفة غسل الحائض صفة غسلها من الجنابة، وليس عليها قهص شعرها في ذلك؛ لما رواه مسلم عن أم سلمة قالت قلت: يا رسول الله إني أشد ضغفراً رأسي أفأقضيه لنسل الجنابة؟ قال: «لا إنما يكفيك أن تمسح على رأسك ثلاث خبثات ثم تقضين عليك الماء فتطهرين» وفي رواية: أفأقضيه للحيضة والجنابة؟ فقال: «لا» زاد أبو داود: «وأغمرى قروناً عند كل خبث».

الثالثة عشرة - قوله تعالى: (فَاتَوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) أى بجامعهم. وهو أمر إباحة، وكفى بالإتيان عن الوطء، وهذا الأمر يقرب ما قلناه من أن المراد بالبطهر النسل بالماء؛ لأن صيغة الأمر من الله تعالى لا تقع إلا على الوجه الأكمل. والله أعلم.

و «من» بمعنى في، أى في حيث أمركم الله تعالى وهو القبل، ونظيره قوله تعالى: «أَرُونِي مَاذَا حَقَّقُوا مِنَ الْأَرْضِ» أى في الأرض، وقوله: «إِذَا بُدِئَ اللَّيْلُ سَلَاةً مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أى في يوم الجمعة. وقيل المعنى أى من الوجه الذى أذن لكم فيه. أى من غير صوم و احرام

واعتكف ؛ قاله الأصم . وقال ابن عباس وأورزين : من قَبَلَ الطهر لا من قَبَلَ الحيض ؛
وقاله الضحاك . وقال محمد بن الحنفية : المعنى من قبل الحلال لا من قبل الزنا .

الرابعة عشرة - نزله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ اختلف فيه ؛
ف قيل : التَّوَّابُونَ من الذنوب والشرك . والمتطهرون أى بالماء من الجنابة والأحداث ؛ قاله
عطاء وغيره . وقال مجاهد : من الغيوب ؛ وعنه أيضا : من إتيان النساء في أدبارهن .
ابن عطية : كأنه نظر إلى قوله تعالى حكاية عن قوم لوط : « أَنْزَلْنَاهُمْ مِنْ قَرْيَتِهِمْ فَأَنزَلْنَاهُمْ
أَنْفُسًا يَتَطَهَّرُونَ » . وقيل : المتطهرون الذين لم يَنْبُوا .

فإن قيل : كيف قدم بالله كذا الذى أذن على من لم يذنب ؛ قيل : قدمه لتلايف
التائب من الرحمة ولا يجب المتطهر بنفسه ؛ كما ذكر في آية أخرى : « قَدْ جَاءَكُمْ ظِلُّكُمْ فَاغْتَسِبُوا
مِنْهُم مَّقْصِدٌ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ » على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَاتُوا حَرَمَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِمُوا
لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَلَكُوتُهُ وَيُبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٦﴾

فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ) روى الأئمة واللفظ لمسلم عن جابر
ابن عبد الله قال : كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دُبُرِها في قُبُلِها كان الولد
أَحْمَلُ ؛ فَنَزَلَتِ الْآيَةُ : « نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَاتُوا حَرَمَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ » زاد في رواية عن الزهري :
إن شاء محبة وإن شاء غير محبة غير أن ذلك في صتام واحد . ويروى في صتام واحد بالسين ؛ قاله
الترمذي . وروى البخاري عن نافع قال : كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ؛
فأخذت عليه يداً ؛ فقرأ سورة « البقرة » حتى أتته إلى مكان قال : أندري فم أنزلت ؟

(١) محبة : أى متعبة على وجهها ؛ فتدبره السجود .

(٢) أخذت عليه : أى أسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلب .

قلت : لا . قال : نزلت في كذا وكذا ، ثم مضى . وعن عبد الصمد قال : حدثني أبي قال حدثني
أبوب عن نافع عن ابن عمر « قَاتُوا حُرَّتَكُمْ أَيْ شَيْئَكُمْ » قال : يَأْتِيهَا فِي قُبَاهَا . قال الميمني :
يعني الفرج . وروى أبو داود عن ابن عباس قال : إن ابن عمر والله يفرله أوهم ، إنما كان هذا
الحلّى من الأنصار ، وهم أهل وثق ، مع هذا الحلّى من يهود ، وهم أهل كتاب ، وكانوا يرون لهم
فضلا عليهم في العلم ، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم ، وكان من أمر أهل الكتاب ألا يأتوا
النساء إلا على حرف ، وذلك أستر ما تكون المرأة ؛ فكان هذا الحلّى من الأنصار قد أخذوا بذلك
من فعلهم ، وكان هذا الحلّى من قريش يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحاً مُتَكَرِّراً وَيَتَلَذَّذُونَ مِنْهُنَّ مُقْبِلَاتٍ
وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْبَاتٍ ؛ فلما قدم المهاجرون المدينة تَوَجَّحَ رجل منهم امرأة من الأنصار ؛
فذهب يصنع بها ذلك فأكرهته عليه ، وقالت : إنما كنا نؤتي على حرف ؛ فأصنع ذلك وإلا
فأجتنبي ؛ حتى شَرِيَّ أَمْرُهَا ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأنزل الله عز وجل :
« قَاتُوا حُرَّتَكُمْ أَيْ شَيْئَكُمْ » أي مقبلات ومدبرات ومستلبات ، يعني بذلك موضع الولد . وروى
الترمذي عن ابن عباس قال : جاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول
الله هلكت ! قال : « وما أهلك » قال : خولت رجلى الليلة ؛ قال : فلم يردّ عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيئا ؛ قال : فأوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية :
« نِسَاءُكُمْ حُرَّتٌ لَكُمْ قَاتُوا حُرَّتَكُمْ أَيْ شَيْئَكُمْ » أَقِيلْ وَأَدِرْ وَأَتَّقِ الدُّبْرَ وَالْحَيْضَةَ . قال : هذا
حديث حسن صحيح . وروى النسائي عن أبي النضر أنه قال لنافع مولى ابن عمر : قد أكثر
عليك القول ! إنك تقول عن ابن عمر : أنه أتى بآن يؤتى النساء في أديارهن . قال نافع : لقد
كذبوا على ! ولكن سأخبرك كيف كانت الأمور : إن ابن عمر عرض على المصحف يوما
وأنا عنده حتى بلغ : « نِسَاءُكُمْ حُرَّتٌ لَكُمْ » ؛ قال نافع : هل تدري ما أمر هذه الآية ؟
إنما كنا مشر قريش نجبي النساء فلما دخلنا المدينة وكنا نساء الأنصار أردنا منهن ما كنا نريد

(١) شرح الرسل جلوسه : إذا وطئها فأنه على طهارة .

(٢) شري أمرها (من باب رعى) : علم وتقام ولها به . (٣) الذي في صحيح الترمذي : « حسن عرس » .

(٤) قدم من « المدينة » من هذا الخبر ، فأنظره .

من نساء؛ فاذعن قد كرهن ذلك وأعطته، وكان نساء الأنصار إنا يؤمن على جنوبين؛
فأزل الله سبحانه : « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ » .

الثانية - هذه الأحاديث نص في إباحة الحلال والميتات كلها إذا كان الوطء في موضع
الحَرْث ؛ أي كيف شتم من خليف ومن قُذِّم وباركةً ومستقيمةً ومضطجعةً ؛ فاما الإتيان
في غير المأني فما كان مباحا، ولا يساح ! وذكر الحَرْث يدل على أن الإتيان في غير المأني محرم .
و « حَرْث » تشبيه ؛ لأنَّه مُزْدَرَج الثَّرى ؛ فلفظ « الحَرْث » يعطى انت الإباحة لم تقع
إلا في الفرج خاصةً لذهو المزدوج . وأنتد تطلب :

• إنا الأرحام أرضون لنا عثرات • فملينا الزرع فيها وعلى الله النبات

ففرج المرأة كالأرض ، والنطفة كالبنر ، والولد كالنبات ؛ فالحرث بمعنى المحتر . ووحد
الحَرْث لأنه مصدر ؛ كما يقال : رجلٌ صومٌ ، وقومٌ صومٌ .

الثالثة - قوله تعالى : (أَنْتُمْ) معناه عند الجمهور من الصباغة والتابعين
وأمة الفتوى : من أي وجه شتم مقبلة ومديرة ، كما ذكرنا آنفا . و « أَنْتُمْ » نجيء سؤالا وإخبارا
عن أمر له جهات ؛ فهو أعم في اللغة من « كيف » ومن « أين » ومن « متى » ؛ هذا هو
الاستعمال العربي في « أَنْتُمْ » . وقد فسر الناس « أَنْتُمْ » في هذه الآية بهذه الألفاظ . وفسرها
سيبويه بـ « كيف » و « من أين » باجتماعهما . وذهبت فرقة ممن فسرهما بـ « أين » إلى أن
الوطء في الدبر مباح ؛ ومن نسب إليه هذا القول : سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد
ابن كعب القرظي وعبد الملك بن الماجشون . وحكى ذلك عن مالك في كتاب له يسمى
« كتاب السر » . وحدثنا أصحاب مالك وشايخهم يذكرون ذلك الكتاب ؛ ومالك أجل من
أن يكون له « كتاب سر » . ووقع هذا القول في التَّيْسَةِ . وذكر ابن العربي أن ابن شعبان
أسند جواز هذا القول إلى زمرة كثيرة من الصباغة والتابعين ، وإلى مالك من روايات كثيرة
في كتاب « جماع النسوان وأحكام القرآن » . وقال ليكا الطبري : وروى عن محمد بن كعب
القرظي أنه كان لا يرى بذلك بأسا ؛ ويتأول فيه قول الله عز وجل : « أَنْتُمْ الَّذِينَ كَرَأْتُمْ » .

الْعَالَمِينَ . وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ ، وَقَالَ : فَقَدِيرُهُ يَتْرُكُونَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ ؛ وَلَوْ لَمْ يُبَحْ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَرْوَاجِ لَمَا صَحَّ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ الْمُبَاحُ مِنَ الْمَوْضِعِ الْآخَرِ مِثْلَهُ ؛ حَتَّى يَقَالَ : تَعْمَلُونَ ذَلِكَ وَتَتْرَكُونَ مِثْلَهُ مِنَ الْمُبَاحِ . قَالَ الْكَيَّا : وَهَذَا فِيهِ فِطْرٌ ، إِذْ مَنَعَهُ ؛ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ مِمَّا فِيهِ تَسْكِينٌ شَهْوَتِكُمْ ؛ وَلِذَلِكَ الْوَقَاعُ حَاصِلَةٌ بَيْنَهُمَا جَمِيعًا ؛ فَيَجُوزُ التَّوْبِيخُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى . وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَأَذَّا تَطْهَرْنَ فَأُتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » مع قَوْلِهِ : « فَأُتُوا حُرَّتِكُمْ » مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْمَأْتَى اخْتِصَاصًا ، وَأَنَّهُ مَقْصُودٌ عَلَى مَوْضِعِ الْوَلَدِ .

قَالَ : هَذَا هُوَ الْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي الرِّقَاءِ الَّتِي لَا يُوَصَّلُ إِلَى وَطَنِهَا أَنَّهُ عَيْبٌ تُرَدُّ بِهِ ؛ إِلَّا شَيْئًا جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ وَجْهِ لَيْسَ بِالتَّسْوِئِ أَنَّهُ لَا تُرَدُّ الرِّقَاءُ وَلَا غَيْرُهَا ؛ وَالْفَقَهَاءُ كَانَهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ هُوَ الْمَبْتَنَى بِالنِّكَاحِ ، وَفِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدُّبْرَ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ وَطَنٍ ، وَلَوْ كَانَ مَوْضِعًا لِلْوَطَنِ مَارَدَتْ مِنْ لَا يُوَصَّلُ إِلَى وَطَنِهَا فِي الْفَرْجِ . وَفِي إِجْمَاعِهِمْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ السَّقِيمَ الَّتِي لَا تَلِدُ لَا تَرُدُّ . وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا بَيَّنَّاهُ . وَمَا نُسِبَ إِلَى مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ مِنْ هَذَا بَاطِلٌ وَهُمْ مُبْرَأُونَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ إِبَاحَةَ الْإِيتَانِ مَخْصُصَةٌ بِمَوْضِعِ الْحَرْثِ ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَأُتُوا حُرَّتِكُمْ » ؛ وَلِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي خَلْقِ الْأَرْوَاجِ بَثُّ النُّسْلِ ؛ فَفِيهِ مَوْضِعُ النُّسْلِ لَا يَنَالُهُ مَالِكُ النِّكَاحِ ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ . وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّهُ عِنْدَنَا وَلَا تَقُطُّ الذَّكَرُ سَوَاءً فِي الْحُكْمِ ؛ وَلِأَنَّ الْقَسْدَ وَالْأَذَى فِي مَوْضِعِ النِّجْوَةِ أَكْثَرُ مِنْ دَمِ الْخَيْضِ ، فَكَانَ أَشْنَعَ . وَأَمَّا صِحَامُ الْبُولِ فَفِيهِ صِحَامُ الرَّحِمِ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي قَبْسِهِ : قَالَ لَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ نَعْرُ الْإِسْلَامَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ فَقَبْلَهُ الْوَقْتُ وَإِمَامُهُ الْفَرَجُ أَشْبَهَ شَيْءَ نَجَسَةٍ وَثَلَاثِينَ ؛ وَأَخْرَجَ يَدَهُ عَاقِدًا بِهَا . وَقَالَ : مَسَّاكُ الْبُولِ مَا تَحْتَ الثَّلَاثِينَ ، وَمَسَّاكُ الذَّكَرِ وَالْفَرْجِ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ النِّجْسَةُ ؛ وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْفَرْجَ حَالَ الْخَيْضِ لِأَجْلِ النِّجَاسَةِ الْبَارِضَةِ ، فَأَوَّلَى أَنْ يَحْرُمَ الدُّبْرُ لِأَجْلِ النِّجَاسَةِ الْأَلَزِمَةِ . وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَبِي دِينَارٍ : أَخْبَرَنَا أَنَّنَا سَامِعٌ بِمِصْرَ

يُحَدِّثُونَ عَنْهُ أَنَّهُ يُحِبُّ ذَلِكَ ؛ فَفُضِرَ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَبَادَرَ إِلَى تَكْذِيبِ النَّاسِ فَقَالَ : كَذَبُوا عَلَيَّ ، كَذَبُوا عَلَيَّ ، كَذَبُوا عَلَيَّ ! ثُمَّ قَالَ : أَلَسْتُمْ قَوْمًا عَرَبِيًّا ؟ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى : « نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ » ؟ وَهَلْ يَكُونُ الْحَرْثُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْمَنِيِّ ! وَمَا اسْتَدِلَّ بِهِ الْخَالِفُ مَنْ أَنَّ قَوْلَهُ عَنْ وَبِل : « أَنِّي شَتَمْتُ » شَامِلٌ لِلسَّالِكِ بِحُكْمِ عَمُومِهَا فَلَا تَجَنَّبُ فِيهَا ، إِذْ هِيَ مَخْصُصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَبِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ حَسَنَةٍ شَهِيرَةٍ وَوَاهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَا عَشَرَ صَحَابِيًا يَتَّبِعُونَ مُخْتَلَفَةً ؛ كَالْمَاءِ مُتَوَارِدَةٍ عَلَى تَحْرِيمِ إِنْتِلَافِ النِّسَاءِ فِي الْأَدْبَارِ ؛ ذَكَرَهَا أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ ، وَأَبُو دَوَادٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ جَمَعَهَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ بِطَرَفِهَا فِي جُزْءِ سَمَاءِ « تَحْرِيمِ الْحُلِيِّ الْمَكْرُوهِ » . وَلِشَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ جُزْءٌ سَمَاءُ « إِظْهَارُ إِدْبَارِ » مِنْ أَجَازِ الْوَطْءِ فِي الْأَدْبَارِ .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُنْبَجِّ وَالصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَبْنِي لِمَنْ يَأْتِيهِ الْيَوْمَ الْآخِرُ أَنَّ يُرْجَى فِي هَذِهِ التَّائِلَةِ عَلَى زَلَّةٍ عَالِمٍ بَعْدَ أَنْ تَصَحَّ عَنْهُ . وَقَدْ حُدِّثْنَا مِنْ زَلَّةِ الْعَالِمِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو خَلَّافٍ هَذَا ، وَتَكْفِيرُ مَنْ ضَلَّ ؛ وَهَذَا هُوَ الْإِتِّاقُ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ كَذَبَ نَافِعٌ مَنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ؛ كَمَا ذَكَرَ النَّسَائِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَأَنْكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَاسْتَعْظَمَهُ ، وَكَذَّبَ مِنْ نَسَبِ ذَلِكَ إِلَيْهِ . وَرَوَى الْقَدَائِمِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَسَارٍ إِلَى الْحَبَابِ قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَمْرِو : مَا تَقُولُ فِي الْجَوَارِي حِينَ أُحْمَضُ لَهُنَّ ؟ قَالَ : وَمَا التَّحْمِيزُ ؟ فَذَكَرْتُ لَهُ الدُّبْرَ ؛ فَقَالَ : هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ! وَأَسْنَدَ عَنْ نَزِيمَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ » . وَمِثْلُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُلَاقٍ . وَأَسْنَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ آتَى أَمْرَأَةً فِي دُبُرِهَا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تِلْكَ الْوَطْئَةُ الصُّغْرَى » .

(١) التحميم : أن يأتي الرجل المرأة في غير ما أتاه الذي يكون موضع الولد .

بني إتيان المرأة في دبرها . وروى عن طاوس أنه قال : كان بدء عمل قوم لوط إتيان النساء في أديبارهن . قال ابن المنذر : وإذا ثبت الشيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استثنى به عما سواه .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ أي قدموا ما ينفعكم غداً ، فقدموا للفقول ، وقد صرح به في قوله تعالى : « وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ » قالني قدموا لأنفسكم الطاعة والعمل الصالح . وقيل : ابتغاء الولد والنسل ؛ لأن الولد خير الدنيا والآخرة ؛ فقد يكون شفيهاً وجنة . وقيل : هو التزوج بالمعاقف ؛ ليكون الولد صالحاً طامعاً . وقيل : هو تقدم الأقران ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قدم ثلاثة من الولد لم يلقوا الجنة لم تسمه النار إلا بحيلة القسم » الحديث . وسأني في « مريم » إن شاء الله تعالى . وقال ابن عباس وعطاء : أي قدموا ذكر الله عند الجماع ؛ كما قال عليه السلام : « لو أن أحدكم إذا أتى امرأته قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما ولد لم يضره شيطان أبداً » . أخرجه مسلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ تحذير ﴿ وَعَلِمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ﴾ خبر يقتضي المباعدة في التحذير ، أي فهو مجازيكم على البر والإثم . وروى ابن عينة عن عمرو بن دينار قال : سمعت سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول : « إنكم ملائكة حفاة عراة مشاة غرلاً » - ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « واتقوا الله واعلموا أنكم ملائكة » أخرجه مسلم بمعناه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَتَبَرَّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ تابيس لفاعل البر ومبتغى سنن الهدى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَقُولُوا وَتُضِلُّوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢٢٤)

(١) الأفرط (جمع فرط) : هم الأولاد الذين ماوا قبل أن يلقوا الملم .

(٢) التبرل (سم تكون جمع الأعرل) : وهو الألف الذي لم يحسن .

فيه أربع مسائل :

الأول — قال العلماء : لما أمر الله تعالى بالإتيان وصحبة الأيتام والنساء بحيل الممارسة قال : لا تمتنعوا عن شيء من المكالم تسلاً بآنا حلفنا ألا نفعل كذا ؛ قال معاذ ابن عباس والنخعي ومجاهد والزيغ وغيرهم . قال سعيد بن جبير : هو الرجل يحلف إلا برب ولا يصل ولا يصالح بين الناس ؛ فيقال له : بر ؟ فيقول : قد حلفت . وقال بعض المتأولين : للمعنى ولا تحلفوا بالله كاذبين إذا أردتم البر والتقوى والإصلاح ؛ فلا يحتاج إلى تحذير « لا » بعد « أن » . وقيل : المعنى لا تستكثروا من اليمين بالله فإنه أهيب للقلوب ؛ ولهذا قال تعالى : « وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ » . « وَذَمَّ مَنْ كَثَرَ الِئِمِينَ فَقَالَ تَعَالَى : « وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلْفٍ مِنْهُمْ » . والعرب تمدح بقلة الأيمان ؛ حتى قال قائلهم :

قليل الألياً حافِظُ يمينه • وإن صدرت منه الأليَةُ برت

وعلى هذا « أن تبروا » معناه : أقروا الأيمان لما فيه من البر والتقوى ؛ فإن الإنكار يكون معه الحنث وقلة رعي لحق الله تعالى ؛ وهذا تأويل حسن . مالك بن أنس : بلغني أنه الحليف بالله في كل شيء . وقيل : المعنى لا تجعلوا اليمين مبنية في كل حق وباطل . وقال الزجاج وغيره : معنى الآية أن يكون الرجل إذا طلب منه فعل خير اعتزل بالله فقال : على يمين ؛ وهو لم يحلف . القتيبي : المعنى إذا حلفتم على ألا تفعلوا أرحامكم ولا تصمتوا ولا تصلحوا ؛ وعلى أشباه ذلك من أبواب البر فكفروا باليمين .

قلت : وهذا حسن لما بيناه ، وهو الذي يدل عليه سبب النزول ؛ على ما تبيته في المسألة بعد هذا .

الثانية — قيل : نزلت بسبب الصديق إذ حلف ألا ينفق على مسطح حين تكلم في عائشة رضي الله عنها ؛ كما في حديث الإفك ؛ وسأني بيانه في « النور » ؛ عن ابن جريج . وقيل : نزلت في الصديق أيضاً حين حلف ألا يأكل مع الأضياف . وقيل : نزلت في عبد الله بن رواحة حين حلف ألا يكلم بشير بن النخاع وكان خنته على أخته ؛ والله أعلم .

الثالثة - قوله تعالى : (عُرْضَةً لِّأَعْيُنِكُمْ) أى نصباً ؛ عن الجوهري . وفلان عُرْضَةٌ ذاك ، أى عُرْضَةٌ لذلك ، أى مَقْرُونٌ له قَوْيٌ عليه . والعُرْضَةُ : المِئمة . قال :
* هم الأنصار عُرْضَتُهَا اللِّقاءُ *

وفلان عُرْضَةٌ للناس : لا يزالون يقعون فيه . وجعلتُ فلاناً عُرْضَةً لكننا أى نصبته له .
وقيل : العُرْضَةُ من الشَّتَّةِ والقَزَّةِ ؛ ومنه قولهم المرأة : عُرْضَةٌ للكنكح ؛ إذا صلحت له وقويت عليه ؛ وفلان عُرْضَةٌ : أى قُوَّةٌ على السفر والحرب ؛ قال كعب بن زهير :

من كلِّ نَصَاخَةِ النَّفَرِ إِذَا عَرِقَتْ * عُرْضَتُهَا طَائِسُ الْأَعْلَامِ مَجْهُولٌ

وقال عبد الله بن الزبير :

فَهَذِي لِأَيَّامِ الْحُرُوبِ وَهَذِهِ * لِلْهَوَى وَهَذِي عُرْضَةٌ لَارْتِمَانَا

أى سُدَّة . وقال آخر :

* فَلَا تَجْمَلُنِي عُرْضَةً لِلْوَيْمِ *

وقال أوس بن حنجر :

وَأَدْمَاءٌ مِثْلُ الْفُضْلِ يَوْمَا عَرَضَتْهَا * (رَحِلِي فِيهَا هِرَّةٌ وَتَقَادُفٌ

المعنى : لا تجملوا اليمين بالله قُوَّةً لِأَتَعَسَّكُمْ وَعُدَّةً فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْبِرِّ .

الرابعة - قوله تعالى : (أَنْ تَبْرُوا وَتَتَّقُوا) مبتدأ وخبره محذوف ، أى البر والتقوى والإصلاح أولى وأمثل ؛ مثل «طاعةٌ وقولٌ مبروف» ، عن الزجاج والنحاس . وقيل : عمله النصب ، أى لا تمتنعك اليمين بالله عز وجل البر والتقوى والإصلاح ؛ عن الزجاج أيضاً .
وقيل : مفعول من أجله . وقيل : معناه أَنْ لَا تَبْرُوا ؛ حَذَفَ «لَا» ؛ كقوله تعالى :
«يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» أى لئلا تضلُّوا ؛ قاله الطبري والنحاس . ووجه رابع من وجوه
التعريب : كراهة أَنْ تَبْرُوا ؛ ثم حذفت ؛ ذكره النحاس والمهدوي . وقيل : هو في موضع خفض

على قول الخليل والكساى؛ التقدير: في أن تهروا، فاضمرت «في» وخففت بها. (وسمى)
أى لأقوال العباد. (عليه السلام) بينهم.

قوله تعالى: لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُورِ إِنِّي أَدْرَأُكُمْ بِمَا
كُنتُمْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٢٥﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى — قوله تعالى: (وَالْفُتُورِ) الفُتُورُ: مصدر لما يفتو ويُنِي، ولْيُنِي يَنْتِي لَمَّا إِذَا آتَى
بِمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ، أَوْ بِمَا لَا خَيْرَ فِيهِ، أَوْ بِمَا يَنْتِي إِلَيْهِ؛ وفي الحديث: «إِنَّا قُلْتُ
لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لفتوت». ولغة أبي هريرة «قد لفتيت»
وقال الشاعر:

وَرَبِّ أَسْرَابٍ حَمِيحٍ كُنْتُ لِمِ * عَنْ الْفَتَا وَرَفَّتِ التَّكَلُّمِ
وقال آخر:

ولست بما أخوذ بفتو قوله * إذا لم تَمُتْ عاقبات العزائم

الثانية — واختلف العلماء في اليمين التي هي لَفْتُو؛ فقال ابن عباس: هو قول
الرجل في درج كلامه واستعماله في المحاورة: لا والله، وبلى والله؛ دون قصيد اليمين.
قال المروزي: لَفْتُو اليمين التي اتفق العلماء على أنها لَفْتُو هو قول الرجل: لا والله، وبلى والله؛
في حديثه وكلامه غير معتقد اليمين ولا مريبها. وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب
أن عروة حدثه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: أيمان الله ما كانت
في المرأة والمهزل والمزاحة والحديث الذي لا يستغنى عليه القلب. وفي البخاري عن عائشة
رضي الله عنها قالت: نزل قوله تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُورِ إِنِّي أَدْرَأُكُمْ بِمَا
كُنتُمْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ». في قول الرجل: لا والله، وبلى والله. وقيل: الله ما يحلف به على الظن؛ فيكون بخلافه؛ قاله مالك،

(١) هو العجاج كان ديوانه. (٢) هو العمري كان في الفخاض ص ٣٤٤ طبع أوروبا.

حكاه ابن القاسم عنه ، وقال به جماعة من السلف . قال أبو هريرة : إذا حلف الرجل على الشيء ، لا يظنه إلا أنه إياه ؛ فإذا ليس هو ، فهو اللغو ، وليس فيه كفارة ؛ ونحوه عن ابن عباس . وروى أن قوما تراجعوا القول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يرمون بحضرة ؛ فحلف أحدهم لقد أصبتُ وأخطأتُ يافلان ؛ فإذا الأمر بخلاف ذلك ؛ فقال الرجل : حنث يارسول الله ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أيمان الرءاة لغو لا حنث فيها ولا كفارة" . وفي الموطأ قال مالك : أحسن ما سمعتُ في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء ، يستيقن أنه كذلك ثم يوجد الأمر بخلافه ؛ فلا كفارة فيه . والذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه فيه آثم كاذب ليرضى به أحدا أو يعتذر لمخلوق أو يقطع به مالا فهذا أعظمُ من أن يكون فيه كفارة ؛ وإنما الكفارة على من حلف ألا يفعل الشيء المباح فعله ثم يفعله ؛ أو أن يفعله ثم لا يفعله ؛ مثل إن حلف ألا يبيع ثوبه بعشرة دراهم ثم يبيعه بمثل ذلك ، أو حلف ليرشيق غلامه ثم لا يشرقه . وروى عن ابن عباس - إن صح عنه - قال : لغو اليمين أن تحلف وأنت غضبان ؛ وقال طلوس . وروى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا يمين في غضب" أخرجه مسلم . وقال سعيد بن جبير : هو تحريم الحلال ؛ فيقول : مالي على حرام إن فعلت كذا والحلال على حرام ؛ وقاله مكحول التمشق ؛ ومالك أيضا ؛ إلا في الزوجة فإنه أزم فيها التحريم إلا أن يخرجها الخالف بقلبه . وقيل : هو يمين المعصية ؛ قاله سعيد بن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن وعروة وعبد الله ابن الزبير ؛ كالذي يُقسم ليرشيق الخمر أو ليقطعن الرحم فيه ترك ذلك الفعل ولا كفارة عليه ؛ ومجتهم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليتركها فإن تركها كفارتها" أخرجه ابن ماجه في سننه ، وسيأتي في « المائدة » أيضا . وقال زيد بن أسلم : لغو اليمين دعاء الرجل على نفسه : أعني الله بصره ، أذهب الله ماله ، هو يهودي ، هو مشرك ، هو نسيء إن فعل كذا . مجاهد : هما الرجلان يتبايعان فيقول أحدهما : والله لا أبيعك بكذا ، ويقول الآخر : والله لا أشتريه بكذا . النجاشي : هو الرجل يحلف ألا يفعل الشيء ثم يفتي يفعله .

وقال ابن عباس أيضا والضحاك : لقوا اليمين هي المكفرة، أي إذا كُفرت اليمين سقطت وصارت لغوا، ولا يؤاخذ الله بتكفيرها والرجوع إلى الذي هو خير . وحكى ابن عبد البر قولاً : أن اللغو إيمان المكروه . قال ابن العربي : أما اليمين مع النسيان فلا شئ في إلغائها ؛ لأنها جاءت على خلاف قصده ؛ فهي لغو محض .

قلت : وبين المكروه بتأنيده . وسأني حكم من حلف مكرهاً في « النحل » إن شاء الله تعالى . قال ابن العربي : وأما من قال إنه يمين المصيبة فباطل ؛ لأن الحالف على ترك المصيبة تتعقد يمينه عادةً ، والحالف على فعل المصيبة تتعقد يمينه معصية ؛ ويقال له : لا تفعل وكفر ؛ فإن أقدم على الفعل أثم في إقدامه وتركه . وأما من قال : إنه دعاء الإنسان على نفسه إن لم يكن كذا فيترك به كذا ؛ فهو قول لغو ؛ في طريق الكفارة ولكنه منعقد في القصد ، مكروه ، ورناء يؤاخذ به ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يدعون أحدكم على نفسه فربما صادف ساعة لا يسأل الله أحد فيها شيئاً إلا أعطاه إياه » . وأما من قال إنه يمين الغضب فإنه يرتد حلف النبي صلى الله عليه وسلم غاضباً إلا بجمل الأشعرين وحملهم وكفر عن يمينه . وسأني في « براءة » : قال ابن العربي : وأما من قال : إنه اليمين المكفرة فلا يتعلق له بحكمي ؛ وضعفه ابن عطية أيضاً وقال : قد رفع الله عن رجل المؤاخاة بالإطلاق في اللغو ، فحقيقته لا إثم فيه ولا كرامة ، والمؤاخاة في الإيمان هي بقوبة الآخرة في اليمين التماس المصيرة ، وفيما ترك تكفيره مما فيه كفاره ، وبقوبة الدنيا في الزام الكفارة فيضعف القول بأنها اليمين المكفرة ، لأن المؤاخاة قد وفقت فيها ، وتخصيص المؤاخاة بأنها في الآخرة فقط تحكم .

الثالثة — قوله تعالى : (فِي آيَاتِكُمُ) الإيمان جمع يمين ، واليمين الحلف ، وأصله أن العرب كانت إذا تحالفت أو تعاهدت أحد الرجل يمين صاحبه يمينه ، ثم كثر ذلك حتى سُمي

(١) في قوله تعالى : (ولا على البر إذا ما أتوك لتحملهم ... الآية ٩٢) .

(٢) أي المصيرة هي التي أزم بها الحلف وحسن طه . وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم ، وقيل لها : « مصورة » وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصور ، لأنه ما صار من فعلها ؛ أي حسن ، ورجعت الصورة وأُمرت إلى اليمين مجازاً .

الْحَلِيفُ وَالْمَهْدُ قَسَمٌ بَيْنَا . وقيل : يمين فعيل من اليمين ، وهو البركة ؛ سماها الله تعالى بذلك لأنها تحفظ الحقوق . ويمين تذكر وتوثق ، وتجمع إيمان وأيمان ؛ قال زهير :

فَتُجْمَعُ أَيْمَنُ مَنَّا وَمَنْكُمُ ^(١) .

الرابعة - قوله تعالى : (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) مثل قوله : « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » . وهناك يأتي الكلام فيه مستوفى ، إن شاء الله تعالى . وقال زيد ابن أسلم : قوله تعالى : « ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم » هو في الرجل يقول : هو مشرك إن فعل ، أى هذا اللغو ، إلا أن يسجد للإشراك قبله ويكسبه . و (غَفُورٌ حَلِيمٌ) صفتان لاقتنان بما ذكر من طرح المؤاخذه ؛ إذ هو باب رفق وتوسعة .

قوله تعالى : لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٢٢٢) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(٢٢٣) فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ) « يؤلون » معناه يحلفون ، والمصدر إيلاء وإيلاء والوعدة والإلوة . وقرأ أبو وابن عباس « للذين يُقسمون » . ومعلوم أن « يقسمون » تفسير « يؤلون » . وقرأى « للذين ألوا » يقال : ألى يؤلى إيلاء ، وتألّى تألياً ، وأتلى أتلاء ، أى حلف ؛ ومنه « ولا تأتلى أولوا الفضل منكم » ؛ وقال الشاعر

فَالْيَبْتُ لَا أَتْلُكَ أَحَدُو قَصِيدَةٍ • تَكُونُ وَإِيَاهَا مِثْلًا بِسِيْدِي
وقال آخر :

فَلَيْلُ الْأَلْيَاءِ حَافِظٌ لِيَمِينِهِ • وَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْإِلَاءَةُ بُرْتُ
وقال ابن جرير :

أَيُّهُ بِالْمَعْلَاطِ يَرْجِي • بِهَا التَّجَاهُ بَيْنَ أَجْوَارِ الْعَلَا

(١) هذا ما روته تمام :

« بقسمة تجموعها الله ما » .

قال عبد الله بن عباس - كان إيلاء - أكلة السنة والسنتين وأكثر من ذلك، يقصدون بذلك إيلاء المرأة عند المساء، فوق لهم أربعة أشهر، فمن آل ماقل من ذلك فليس بإيلاء حكيم .

قلت : وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم وطلق . وسبب إيلائه سؤال نسائه إياه من الثقة ما ليس عنده، كذا في صحيح مسلم . وقيل : إن زينب ردت عليه هديته، فغضب صلى الله عليه وسلم فألى منهن، ذكره ابن ماجه .

الثانية - ولمزم الإيلاء كل من يلزمه الطلاق؛ فالحر والعبد والسكران يلزمه الإيلاء . وكذلك المرأة . المؤلى عليه إذا كان بالغاً غير مجنون، وكذلك الخبيث إذا لم يكن مجبواً، والشيخ إذا كان فيه رتمق ونشاط . واختلف قول الشافعي في المجبوب إذا آلى، فنفى قول : لا إيلاء له . وفي قول : صحح إيلاءه؛ والأصح وأقرب إلى الكتاب والسنة، فإن النبي هو الذي يسقط اليمين، والنبي بالقول لا يسقطها؛ فإذا بقيت اليمين المانعة من الحنث بين حكم الإيلاء . وإيلاء الآخرين بما يفهم عنه من كتابة أو إشارة مفهومة لازم له؛ وكذلك الأعجمي إذا آلى من نسائه .

الثالثة - واختلف العلماء فيما يقع به الإيلاء من اليمين؛ فقال قوم : لا يقع الإيلاء إلا باليمين بالله تعالى وحده لقوله عليه السلام : "من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت" . وبه قال الثامي في الحديد . وقال ابن عباس : كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء؛ وبه قال الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز وسعيد بن جابر وأهل العراق، والشافعي في القول الآخر، وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر والقاضي أبو بكر بن العربي . قال ابن عبد البر : وكل يمين لا يقدر صاحبها على جماع أمراته من أجلها إلا ما ن يحنث فهو يمين مؤل، إذا كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر؛ فكل من حلف بالله أو بصفة من صفاته أو قال : أقسم بالله، أو أقسم بالله، أو على عهد الله وكهاله وميثاقه وذمته فإنه يلزمه الإيلاء . فإن قال : أقسم أو أقسم بالله، ذكر الله، فحين لا بدحس عليه الإيلاء، إلا أن يكون أراد به الله . وبود

ومن قال إنه بمن يدخل عليه؛ وسيأتي بيانه في « المائة » إن شاء الله تعالى . فإن حلف بالصيام ألا يطأ امرأته فقال : إن وطئت فلي-صيام شهر أو سنة فهو مؤول . وكذلك كل ما يلزمه من حج أو طلاق أو عتق أو صلاة أو صدقة . والأصل في هذه الجملة عموم قوله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْلُونَ » ولم يفرق ؛ فإذا آلى بصدقة أو عتق عبد معين أو غير معين لزم الإيلاء .

الرابعة - فإن حلف بالله ألا يطأ واستثنى فقال : إن شاء الله فإنه يكون موليا ؛ فإن وطئها فلا كفارة عليه في رواية ابن القاسم عن مالك . وقال ابن الماجشون في المبسوط : ليس بمؤول ؛ وهو أصح لأن الاستثناء يحل اليمين ويجعل الحالف كأنه لم يحلف ؛ وهو مذهب فقهاء الأنصار ؛ لأنه بين بالاستثناء أنه غير عازم على الفعل . ووجه ما رواه ابن القاسم مبنى على أن الاستثناء لا يحل اليمين ، ولكنه يؤثر في إسقاط الكفارة ؛ على ما يأتي بيانه في « المائة » فلما كانت يمينه باقية منعقدة لزمه حكم الإيلاء وإن لم تحب عليه كفارة .

الخامسة - فإن حلف بالنبي أو الملائكة أو الكعبة ألا يطأها ؛ أو قال هو يهودي أو نصراني أو زاني إن وطئها ؛ فهذا ليس بمؤول ، قاله مالك وغيره . قال الباقى : ومعنى ذلك عندي أنه أوردته على غير وجه القسم ، وأما لو أوردته على أنه مؤول بما قاله من ذلك أو غيره ففى المبسوط أن ابن القاسم سئل عن الرجل يقول لامرأته : لا مرحباً ، يريد بذلك الإيلاء يكون موليا . قال قال مالك : كل كلام نوى به الطلاق فهو طلاق ؛ وهذا والطلاق سواء .

السادسة - واختلف العلماء في الإيلاء المذكور في القرآن ؛ فقال ابن عباس : لا يكون موليا حتى يحلف ألا يمسها أبدا . وقالت طائفة : إذا حلف ألا يقرب امرأته يوما أو أقل أو أكثر لم يطأ أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء ؛ روى هذا عن ابن مسعود والنخعي وابن أبي ليل والحكم وحادي بن أبي سليمان وقادة ، وبه قال إسحاق . قال ابن المنذر : وأنكر هذا القول كثير من أهل العلم . وقال الجمهور : الإيلاء هو أن يحلف ألا يطأ أكثر من أربعة أشهر ؛ فإن حلف على أربعة فمادونها لا يكون موليا ؛ وكانت عندهم يميناً محضاً لو وطئ في هذه

المدة لم يكن عليه شيء كسائر الأيمان؛ هذا قول مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور. وقال الثوري والكوفيون: الإيلاء أن يحلف على أربعة أشهر فصاعداً؛ وهو قول عطاء. قال الكوفيون: جعل الله التبرع في الإيلاء أربعة أشهر كما جعل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً، وفي العدة ثلاثة قروء؛ فلا تبرع بعد. قالوا: فيجب بعد المدة سقوط الإيلاء، ولا يسقط إلا بالقيء، وهو الجماع في داخل المدة. والطلاق بعد انقضاء الأربعة أشهر. واحتج مالك والشافعي فقالا: جعل الله للولي أربعة أشهر؛ فهي له بكاملها لا اعتراض لزوجه عليه فيها؛ كما أن الدين المأجل لا يستحق صاحبه المطالبة به إلا بعد تمام الأجل. ووجه قول إصناخل - في قليل الأمد يكون صاحبه به مولياً إذا لم يطل - القياس على من حلف على أكثر من أربعة أشهر فإنه يكون مولياً؛ لأنه قصد الإضرار باليمين؛ وهذا المعنى موجود في المدة القصيرة.

السابعة - واختلفوا أن من حلف ألا يطل امرأته أكثر من أربعة أشهر فأنقضت الأربعة أشهر ولم تطلبه أمرأته ولا رفعت إلى السلطان ليوقفه لم يلزمه شيء عند مالك وأصحابه وأكثر أهل المدينة؛ ومن علمائنا من يقول: يلزمه باقضاء الأربعة أشهر طلاقاً رجعيةً. ومنهم ومن غيرهم من يقول: يلزمه طلاقاً بآنة باقضاء الأربعة أشهر. والصحيح ما ذهب إليه مالك وأصحابه؛ وذلك أن المولى لا يلزمه طلاق حتى يوقفه السلطان بمطالبة زوجته له ليفيء فراجع امرأته بالوطء ويكفر يمينه أو يطلق، ولا يتركه حتى يفيء أو يطلق. والقيء: الجماع فيمن يمكن مجامعتها. قال سليمان بن يسار: كان تسعة رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوقفون في الإيلاء؛ قال مالك: وذلك الأمر عندنا؛ وبه قال الليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، واختاره ابن المنذر.

الثامنة - وأجل المولى من يوم حلف لا من يوم تخاصمه أمرأته وترفعه إلى الحاكم؛ فإن خاصمته ولم ترض بامتناعه من الوطء ضرب له السلطان أجل أربعة أشهر من يوم حلف؛

(١) في بعض الأصول: «كان تسعة عشر رجلاً».

فإن وطئ، فقد فاء إلى حق الزوجة وكفر عن يمينه ، وإن لم يقم طلاق عليه طلاقاً رجعية قال مالك : فإن راجع لا تصح رجعة حتى يطا في المنة . قال الأجهري : وذلك أن الطلاق إنما وقع لدفع الضرر؛ فمضى لم يطأ فالضرر باق، فلا معنى للرجعة إلا أن لا يكون له عذر يمنعه من الوطء فتصح رجعته ؛ لأن الضرر قد زال ، وامتناعه من الوطء ليس من أجل الضرر وإنما هو من أجل العذر .

السابعة - واختلف العلماء في الإيلاء في غير حال النضب؛ فقال ابن عباس : لا إيلاء إلا بنضب ، وروى عن علي بن أبي طالب في المشهور عنه ، وقاله الألب والشمسي والحسن وعطاء ، كلهم يقولون : الإيلاء لا يكون إلا على وجه مفاضة ومشارة وخرج ومناكدة ألا يياممها في فرجها إضراراً بها ؛ وسواء كان في ضمن ذلك إصلاح ولد أم لم يكن . فإن لم يكن عن غضب فليس بإيلاء . وقال ابن سيرين : سواء كانت البين في غضب أو غير غضب هو إيلاء ؛ وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والشافعي وأصحابه وأحمد ، إلا أن مالكا قال : ما لم يرد إصلاح ولد . قال ابن المنذر : وهذا أصح ؛ لأنهم لما أجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الأيمان سواء في حال النضب والرضا كان الإيلاء كذلك . قلت : ويدل عليه عموم القرآن ؛ بتخصيص حالة النضب يحتاج إلى دليل ولا يؤخذ من وجه يكره . والله أعلم .

العاشرة - قال عبد الوفا : ومن امتنع من وطء امرأته بنير يمين حلقها إضراراً بها أمر بوطئها ؛ فإن أبي وأقام على امتناعه مضراً بها فزق بينه وبينها من غير ضرب أجل . وقد قيل : يضرب أجل الإيلاء . وقيل : لا يدخل على الرجل الإيلاء في جهريته من زوجته وإن أقام سنين لا يشاها ، ولكنه يعظم ويؤمر بتقوى الله تعالى في ألا يمسكها إضراراً .

الحادية عشرة - واختلفوا فيمن حلف ألا يطأ امرأته حتى تقطع ولدها لئلا يتولد^(١) ولدها ؛ ولم يرد إضراراً بها حتى يتقضى أمد التضاع لم يكن لزوجه عند مالك مطالبة لتقصده

(١) القتل (منه الميم وسكون الفين وضحا) : أن تضع المرأة ولدها وهي حامل .

إصلاح الولد . قال مالك : وقد يلغى أن على بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إبلاء ،
وبه قال الشافعي في أحد قولي ، والقول الآخر يكون موليًا ، ولا اعتبار برضاع الولد ؛
وبه قال أبو حنيفة .

الثانية عشرة - وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعي وأحمد
ابن حنبل إلى أنه لا يكون موليًا من حلف الابطا زوجته في هذا البيت أو في هذه النار
لأنه يحذف السبيل إلى وطنها في غير ذلك المكان . قال ابن أبي ليلى وإسحاق : إن تركها
أربعة أشهر بانت بالإبلاء ؛ إلا ترى أنه يوقف عند الأشهر الأربعة ، فإن حلف الابطاها
في مصر أو بلده فهو مول عند مالك ؛ وهنا إنما يكون في سفر يتكلف المشقة والكلفة دون
جته أو مزرعته القريبة .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : (مِنْ نِسَائِهِمْ) يدخل فيه الحرائر والذميات والإماء
إذا تزوجن . والعبد يلزمه الإبلاء من زوجته . قال الشافعي وأحمد وأبو ثور : إبلاؤه مثل
إبلاء الحر ؛ وحجتهم ظاهر قوله تعالى : «الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ» فكان ذلك لجميع الأزواج .
قال ابن المنذر : وبه أقول . وقال مالك والزهري وعطاء بن أبي رباح وإسحاق : أجله
شهران . وقال الحسن والنعني : إبلاؤه من زوجته الأمة شهران ، ومن الحرة أربعة أشهر ؛
وبه قال أبو حنيفة . وقال الشعبي : إبلاء الأمة نصف إبلاء الحرة .

الرابعة عشرة - قال مالك وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي والنعني وغيرهم :
المدخول بها وغير المدخول بها سواء في لزوم الإبلاء فهما . وقال الزهري وعطاء والثوري :
لا إبلاء إلا بعد الدخول . وقال مالك : ولا إبلاء من صغيرة لم تنبت ، فإن آتى منها فلبت
لزم الإبلاء من يوم بلوغها .

الخامسة عشرة - وأما الذمة فلا يصح إبلاؤه ؛ كما لا يصح ظهاره ولا طلاقه ؛
وذلك أن نكاح أهل الشرك ليس عندنا بنكاح صحيح ، وإنما لهم شبهة يد ، ولأنهم لا يكفون
الشرائع فيلزمهم كفارات الأيمان ، فلو تراضوا بينا في حكم الإبلاء لم ينبغ لما كنا أن يحكم

بينهم ، ويذهبون الى حكماتهم ؛ فان جرى ذلك مجرى النظم بينهم حكم بحكم الإسلام ؛ كما لو ترك المسلم وطء زوجته ضرارا من غير يمين .

السادسة عشرة - قوله تعالى : (**تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ**) التَّبِصُّ : التَّانُّرُ ؛ مقلوب للتَّصْبَرُ ؛ قال الشاعر :

تَبِصُّ بِهَا رَبِّبَ الْمُتَوَكِّلِ لَمَّا هُ تَطْلُقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا

وأما فائدة توقيت الأربعة الأشهر فيا ذكر ابن عباس عن أهل الجاهلية كما تقدم فنع الله من ذلك وجعل للزوج مدة أربعة أشهر في نأديب المرأة بالمعجر ؛ لقوله تعالى : « **وَأَتَجَرَّوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ** » وقد آلى النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه شهرا ناديا لمن . وقد قيل : الأربعة الأشهر هي التي لا تستطيع ذات الزوج أن تصبر عنه أكثر منها ؛ وقد روى أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كان يطوف ليلة بالمدينة فسمع امرأة تُنشد :

إِلَّا طَالَ هَذَا اللَّيْلُ وَأَسْوَدَ جَانِبُهُ * وَأُزْفِنِي أَنْ لَا حَيْبَ الْأَعْبَةِ
فَوَافِهِ لَوْلَا إِنْهُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ * لَزُعْنَعُ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
عَقَافَةُ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكْفِيْنِي * وَإِكْرَامَ بَعْلِي أَنْ تُثَالِ مَرَاكِبُهُ

فلما كانت من الفد استدعى عمرُ تلك المرأة وقال لها : أين زوجك ؟ فقالت : بعثت به الى العراق ! فاستدعى نساءً فسألن عن المرأة كم مقدار ما تصبر عن زوجها ؟ فقلن : شهرين ، وَيَقِلُّ صَبْرُهَا فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَيَنْقُذُ صَبْرُهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، بِفَعْلٍ عَمْرٍ مَدَّةَ غَزْوِ الرَّجُلِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ؛ فإذا مضت أربعة أشهر استرد الغازين ووجه بقوم آخرين ؛ وهذا والله أعلم يُقَوَّى اختصاص مدة الإيلاء بأربعة أشهر .

السابعة عشرة - قوله تعالى : (**فَإِنْ فَأَعُوا**) معناه وجعوا ؛ ومنه « **حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ** » ومنه قيل للظل بعد الزوال : **قِيءٌ** ؛ لانه رجع من جانب المشرق الى جانب المغرب ؛ يقال : **فَاءَ قِيءٌ** فيئة وفيوءا . وإنه لسريع الفئة ، ينشئ الرجوع . قال :

نَفَسَاتٌ وَلَمْ تَقْضِ الَّذِي أَقْبَلْتَ لَهُ * وَمِنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ مَا لَيْسَ قَاضِيَا

الثامنة عشرة - قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن النفي الجماعُ لا عذر له؛ فإن كان له عذر مرض أو سجن أو شبه ذلك فإن اجتماعه صحيح وهي أسرائه؛ فإن زال العذر قبلدومه من سفره أو إفاقته من مرضه، أو انطلاقه من سجنه فإبي الوطءُ تَزَوَّجَ بينهما إن كانت المنة قد انقضت؛ قاله مالك في المنة والميسوط . وقال عبد الملك : وتكون بانئا منه يوم انقضت المنة، فإن صدق عذره بالنية إذا أمكنه حكم بصدقه فيما مضى؛ فإن أكذب بما أكذبه من النية بالامتناع حين القدرة عليها حل أمره على الكذب فيها واللَّدَدُ، وأمضيت الأحكام على ما كانت تجب في ذلك الوقت . وقالت طائفة : إذا شهدت بيعة بقيته في حال العذر أجزأه؛ قاله الحسن وعكرمة والنخعي؛ وبه قال الأوزاعي . وقال النخعي أيضا : يصح النفي بالقول والإشهاد فقط، ويسقط حكم الإيلاء؛ أرايت إن لم ينتشر للوطء؛ قال ابن عطية : ويرجع هذا القول إن لم يطا إلى باب الضرر . وقال أحمد ابن حنبل : إذا كان له عذر يفي بقلبه؛ وبه قال أبو قلابة . وقال أبو حنيفة : إن لم يقدر على الجماع فيقول : قد فُتت إليها . قال الكيال الطبري : أبو حنيفة يقول فيمن آل وهو مريض وبينه وبينها مدة أربعة أشهر، وهم رقاء أو صغيرة أو هو محبوب؛ إنه إذا فاه إليها بلسانه ومضت المنة والعذر قائم فنلك في صحيح؛ والشافعي يخالفه على أحد مذهبيه . وقالت طائفة : لا يكون النفي إلا بالجماع في حال العذر وغيره؛ وكذلك قال سعيد بن جبير، قال : وكذلك إن كان في سفر أو سجن .

التاسعة عشرة - أوجب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وجهور النساء الكفارة على المؤل إذا فاه بجماع أسرائه . وقال الحسن : لا كفارة عليه؛ وبه قال النخعي؛ قال النخعي : كانوا يقولون إذا فاه لا كفارة عليه . وقال إسحاق : قال بعض أهل التأويل في قوله تعالى « فإن فاعوا » معنى لليمين التي حثوا فيها؛ وهو مذهب في الأيمان لبعض التسابيح فيمن حلف على رأ أو تقوى أو باب من الخير ألا يفعله فإنه يفعله ولا كفارة عليه .

والجدة له قوله تعالى : « فَإِنْ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ، ولم يذكر كفارة ؛ وأيضاً فإن هدا يتركب على أن لقوا اليمين ما حلف على معصية ، وترك وطء الزوجة معصية .

قلت : وقد يُستدل لهذا القول من السنة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها فإن تركها كفارتها » نرحبه ابن ماجه في سننه . وسيأتى لهذا مزيد بيان في آية الإيمان إن شاء الله تعالى . وحجة الجمهور قوله عليه السلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » .

الموفية عشرين - إذا كفر عن يمينه سقط عنه الإيلاء ؛ قاله علماؤنا . وفي ذلك دليل على تقديم الكفارة على الخنث في المذهب ، وذلك إجماع في مسألة الإيلاء ، ودليل على أبي حنيفة في مسألة الإيمان ؛ إذ لا يرى جواز تقديم الكفارة على الخنث ؛ قاله ابن العربي .

الحادية والعشرون - قلت : بهذه الآية استدلل محمد بن الحسن على امتناع جواز الكفارة قبل الخنث فقال : لما حكم الله تعالى للأول بأحد الحكيمين من فء أو عزيمة الطلاق ؛ فلو جاز تقديم الكفارة على الخنث لبطل الإيلاء بنفيه أو عزيمة طلاق ؛ لأنه إن حث لا يلزمه بالخنث شيء ، ومتى لم يلزم الخنث بالخنث شيء لم يكن مؤيلاً . وفي جواز تقديم الكفارة إسقاط حكم الإيلاء بغير ما ذكر الله ، وذلك خلاف الكتاب .

الثانية والعشرون - قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

العزيمة : تخيم العقد على الشيء ؛ يقال : عزم عليه يعزم عزماء (بالضم) وعزيمة وعزيمة وعزماءنا ، واعتزم اعتزاماً ، وعزمت عليك لتفعلن ، أى أقسمت عليك . قال شمر : العزيمة والعزم ما عقدت عليه نفسك من أمر أنك فاعله . والطلاق من طَلَّقت المرأة تَطْلُقُ (على وزن نصر ينصرف) طلاقاً ؛ فهو طالق وطالقه أيضاً . قال الأعشى :

• أيا جارتنا هني فإنك طالقة •

ويجوز طَلَّقَتْ (بضم اللام) مثل عظم عظم، وأنكره الأخفش . والطلاق حلُّ عُنْدَةِ النكاح .
وأصله الانطلاق . والمطلقات الخِيَالُ . والطلاق : التخلي ، يقال : نجمة طالقة ، وناقَة
طالقة أى مهملة قد تركت في المرمى لا قيد عليها ولا راعى . وعبر طَلَّقَ (بضم الطاء واللام)
غير مقيّد ، والجمع أطلاق . وحُيس فلان في السجن طَلَّقاً أى سبر فيد . والطلاق من الإبل :
التي يتركها الراعى لنفسه لا يحتلبها على الماء ، يقال : استطلق الراعى ناقه لنفسه . فسُمِّيت المرأة
الخُلَى سببها بما سُمِّيت به النجمة أو الناقة المهمل أمرها . وقيل : إنه مأخوذ من طَلَّقَ الفرس ،
وهو ذهابه شوطاً لا يمنع ، فسُمِّيت المرأة الخَلَّة طالقة لا تمنع من نفسها بعد أن كانت ممنوعة .

الثالثة والعشرون - في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ دليل على أنها لا تطلق
بمضى . مدة أربعة أشهر ، كما قال مالك ، ما لم يقع إنشاء تطليق بعد المدة ، وأيضاً فإنه قال :
« سميع » وسميع يقتضى مسموعاً بعد المضى . وقال أبو حنيفة : « سميع » لإبلائه ، « علم » بمنزله
الذى دل عليه مضى أربعة أشهر . وروى سماعيل بن أبي صالح عن أبيه قال : سألت اثني
عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يؤلى من أمراته ، فكلمهم
يقول : ليس عليه شيء حتى تمضى أربعة أشهر فيوقف ، فإن فاء وإلا طلق . قال القاضي
ابن العربي : وتحقيق الأمر أن تقدير الآية عندنا : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة
أشهر فإن فاعوا » بعد انقضائها « فإن الله غفور رحيم » وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم .
وتقديرها عندهم : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا » فيها « فإن الله
غفور رحيم » . وإن عزموا الطلاق « بترك القينة فيها ، يريد مدة التربص فيها » فإن الله سميع
عليم . ابن العربي : وهذا احتمال متساوٍ ، ولأجل تساويه توقفت الصحابة فيه .

قلت : وإذا تساوى الاحتمال كان قول الكوفيين أقوى قياساً على المعتزلة بالشهور
والأشهر ، إذ كل ذلك أجلُّ ضربه الله تعالى ، فأقضائه انقطعت العصمة وأبينت من غير
حلاف ، ولم يكن لزوجها سبيل عليها إلا بإذنها ، فكذلك الإيلاء ، حتى لو نسي النسيء وانقضت
المدة لوقع الطلاق ، والله أعلم .

الرابعة والمثرون - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ دليل على أن الأمة ملك للمثرون لا يكون فيها إيلاء، إذ لا يقع عليها طلاق، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٢٨)

قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فيه خمس مسائل:

الأولى - قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ لما ذكر الله تعالى الإيلاء وأن الطلاق قد يقع فيه بين تعالى حكم المرأة بعد الطلاق. وفي كتاب أبي داود والنسائي عن ابن عباس قال في قول الله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» الآية، وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق بها وإن طلقها ثلاثاً، فنسخ ذلك وقال: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» الآية. والمطلقات لفظ عموم، والمراد به الخصوص في المدخول بهن، وخرجت المطلقة قبل البناء بآية «الأحزاب»: «فَأَلْفَمْنَاهُنَّ مِنْ عِدَّةِ نِكَاحِهِنَّ» على ما يأتي. وكذلك الحامل بقوله: «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ». والمقصود من الأقراء الاستبراء؛ بخلاف مدة الوفاة التي هي عبادة. وجعل الله عِدَّةَ الضمنية التي لم تحيض والكبيرة التي قد نثت الشهوة على ما يأتي. وقال قوم: إن العموم في المطلقات يتناول هؤلاء ثم تسخن، وهو ضعيف؛ وإنما الآية فيمن تحيض خاصة. وهو عرف النساء وغلبه معظمهن.

الثانية - قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ التربص الانتظار؛ على ما قلناه. وهذا خبر والمراد الأمر؛ كقوله تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ» وجمع رجل عليه ثياب، وحسبك درهم، أي أكثف بدرهم؛ هذا قول أهل اللسان من غير خلاف بينهم فيما ذكر ابن السجري. ابن العربي: وهذا باطل؛ وإنما هو خبر عن حكم الشرع؛ فإن وجدت مصمه

لا تربع فليس من الشرع، ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى على خلاف خبره .
وقيل : معناه ليربصن، تخذف اللام .

الثالثة — قرأ جمهور الناس « قرو » على وزن فاعول ، اللام همزة . ويروى عن
نافع « قُرُو » بكسر الواو وشذها من غير همز . وقرأ الحسن « قَرَّه » بفتح القاف وسكون
الراء والتنوين . وقروء جمع أفرؤ وأقراء ، والواحد قرء بضم القاف ؛ قاله الأصمعي . وقال
أبو زيد : « قَرَّه » بفتح القاف ؛ وكلاهما قال : أقرأت المرأة إذا حاضت ؛ فهي مُقَرَّيْ . وأقرأت
طهرت . وقال الأخفش : أقرأت المرأة إذا صارت صاحبة حيض ؛ فإذا حاضت قلت :
قرأت ، بلا ألف . يقال : أقرأت المرأة حيضة أو حيضتين . والقرء : أقطاع الحيض .
وقال بعضهم : ما بين الحيضتين . وأقرأت حاجتك : دنت ، عن الجوهري . وقال أبو عمرو
أبن السلاء : من العرب من يُسمي الحيض قرءا ، ومنهم من يُسمي الطهر قرءا ، ومنهم من
يجمعهما جميعا ؛ فيُسمي الطهر مع الحيض قرءا ؛ ذكره النحاس .

الرابعة — واختلف العلماء في الأقراء ؛ فقال أهل الكوفة : هي الحيض ، وهو قول
عمر وعليّ وابن مسعود وأبي موسى وبجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي . وقال أهل
البحر : هي الأطهار ؛ وهو قول عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت والزهرى وأبان بن عثمان
والشافعي . فن جعل القرء اسما للحيض سمّاه بذلك ؛ لاجتماع الدم في الرحم ، ومن جعله
اسما للطهر فلاجتماعه في البدن ؛ والذي يحقق لك هذا الأصل في القرء الوقت ؛ يقال : هبت
الريح لقرئها وقارئها أي لوقتها ؛ قال الشاعر ^(١) :

كِرِهْتُ الْقَرَّ عَقْرِي شَيْلٌ * اَنَا هَبْتُ لِقَارئِهَا التَّيَاحُ ^(٢)

ف قيل للحيض : وقت ، وللطهر وقت ؛ لأنهما يرجعان لوقت معلوم ؛ وقال الأعشى في الأطهار :
أني كل عام أنت جاثم غزوة * تشد لأقصاها عزيمتنا
مُورِثة عزّا وفي الحى رفة * لما ضاع فيها من قروءنا نكا

(١) هو مالك بن الحارث المخزومي (عن النحاس) .

(٢) القفر : اسم موضع . وشيل : جذبر بين جدائه الجبل .

وقال آخر في الحيض :

يَأْرُبُ ذِي يَضَعُ عَلَى قَارِضٍ • لَهُ قَرُوهُ كَقَرُوهِ الْحَائِضِ

يعنى أنه طعنه فكأن له دم كدم الحائض . وقال قوم : هو مأخوذ من قرء الماء في الحوض ، وهو جمعه ؛ ومنه القرآن لا اجتماع المائى . ويقال لا اجتماع حروفه ؛ ويقال : ما قرأت الناقة سَلَّ قَطُّ ، أى لم يجتمع في جوفها ؛ وقال عمرو بن كلثوم :

فِرَاعَى عَيْطِلِ أَدْمَاءَ بَكْرِ • هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَهْرَأْ جَنِينًا

فكان الرحم يجمع الدم وقت الحيض ، والجسم يجمعه وقت الطهر . قال أبو عمرو بن عبد البر : قول من قال : إن القرء مأخوذ من قولهم : قرئت الماء في الحوض ليس بشيء ؛ لأن القرء مهور وهذا غير مهور .

قلت : هذا صحيح بنقل أهل اللغة : الجوهرى وغيره . واسم ذلك الماء قَرَى (بكسر القاف مقصور) . وقيل : القرء ، الخروج إما من طهر إلى حيض أو من حيض إلى طهر ؛ وعلى هذا قال الشافعى في قول : القرء الانتقال من الطهر إلى الحيض ؛ ولا يرى الخروج من الحيض إلى الطهر قرءا . وكان يلزم بحكم الاشتقاق أن يكون قرءا ، ويكون معنى قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُرُوءٍ » . أى ثلاثة أدوار أو ثلاثة انتقالات ، والمطلقة متصرفة بمحالتين فقط ؛ فارة تتقل من طهر إلى حيض ، وفارة من حيض إلى طهر فيستقيم معنى الكلام ؛ ودلالته على الطهر والحيض جميعا فيصير الاسم مشتركا . ويقال : اذا ثبت أن القرء الانتقال فخرجها من طهر إلى حيض غير مراد بالآية أصلا ، ولذلك لم يكن الطلاق في الحيض طلاقا سنيا مأمورا به ، وهو الطلاق للسنة ؛ فان الطلاق للسنة ما كان للطهر ، وذلك يدل على كون القرء مأخوذا من الانتقال ؛ فانما كان الطلاق في الطهر سنيا فتقدير الكلام : فعدتهن ثلاثة انتقالات ؛ فأولها الانتقال من الطهر الذى وقع فيه الطلاق ، والذى هو الانتقال من حيض إلى طهر لم يجعل قرءا ؛ لأن اللغة لا تدل عليه ، ولكن عرفنا بدليل آخر ؛ أن الله تعالى لم يرد الانتقال من حيض إلى طهر ؛ فانما خرج أحدهما عن أن يكون

مراداً بـي الآخر هو الانتقال من الطهر الى الحيض مراداً؛ فكل هذا عنتها ثلاثة استقالات،
أولها الطهر، وكل هذا يمكن استيفاء ثلاثة أقراء كاملة اذا كان الطلاق في حالة الطهر، ولا يكون
ذلك حلاً على الجواز بوجه ما . قال اليك الطبري : وهذا نظر دقيق في غاية الانجاء لمذهب
الشافعي ، ويمكن أن يذكر في ذلك سر لا يبعد فهمه من دقائق حكم الشريعة ، وهو أن
الانتقال من الطهر الى الحيض إنما جعل قرناً لدلالته على براءة الرحم ، فإن الحامل لا تحيض
في النكاح فيحيضها علم براءة رحمها . والانتقال من حيض الى طهر بخلافه ؛ فإن الخائض
يجوز أن تحبل في أعقاب حيضها ، واذا تمادى أمد الحامل وقوى الولد انقطع دمها ؛ ولذلك
تمتدح العرب بحمل نساها في حالة الطهر، وقد مدحت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقول الشاعر :

ومعيراً من كل غير حِيضِيَّة • وفسادِ مَرَضِيَّةٍ وداءِ مُقْبِلِ

يعني أنت أمة لم تحمل به في قية حيضها . فهذا ما للعلماء وأهل اللسان في تاويل القرء .
وقالوا : قرأت المرأة قرناً إذا حاضت أو طهرت . وقرأت أيضاً إذا حملت . وانقضوا على
أن القرء الوقت ، فإذا قلت : والمطلقات يربصن بأنفسهن ثلاثة أوقات ، صارت الآية
مفسرة في العدد محتملة في المعداد ، فوجب طلب اليان للمدود من غيرها ؛ فدللنا قول الله
تعالى : « فَطَلْقُوهُنَّ لِئَلَيْسَ لَهُنَّ » ولا خلاف أنه يؤمر بالطلاق وقت الطهر فيجب أن يكون
هو المعتبر في العدة ؛ فإنه قال : « فطلقوهن » يعني وقتاً تمتد به ، ثم قال تعالى : « وَأَحْصُوا
الْيَدَّةَ » . يريد ما تمتد به المطلقة وهو الطهر الذي تطلق فيه ؛ وقال صلى الله عليه وسلم
لعمر : « مَرَّةً فَلْيُاجِعْهُمَا ثُمَّ يُسَكِّهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَحِضْ ثُمَّ تَطْهَرُ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ
تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءَ » . أخرجه مسلم وغيره . وهو نص في أن زمن الطهر هو الذي يُسمى عدة ،
وهو الذي تطلق فيه النساء . ولا خلاف أن من طلق في حال الحيض لم تمتد بذلك الحيض ؛
ومن طلق في حال الطهر فإنها تمتد عند الجمهور بذلك الطهر ؛ فكان ذلك أولى . قال أبو بكر

ابن عبد الرحمن: ما أدركنا أحدا من فقهاءنا إلا يقول بقول عائشة في أن الأقراء هي الأطهار .
 فإذا طلق الرجل في طهر لم يطل فيه اعتدت بما بقي منه ولو ذاعة ولو لحظة ، ثم استقبلت
 طهرا ثانيا بعد حيضة ، ثم ثلثا بعد حيضة ثالثة ؛ فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت
 للأزواج ونجست من العدة . فإن طلق مُطلق في طهر قد مس فيه لزمه الطلاق وقد أساء ،
 واعتدت بما بقي من ذلك الطهر . وقال الزهري في امرأة طُلق في بعض طهرها : إنها
 تعتد بثلاثة أطهار سوى بقية ذلك الطهر . قال أبو عمر : لا أعلم أحدا ممن قال : الأقراء
 الأطهارُ يقول هذا غير ابن شهاب الزهري ؛ فإنه قال : تُغني الطهر الذي طُلق فيه ثم
 تعتد بثلاثة أطهار ؛ لأن الله عز وجل يقول : « ثلاثة قروء » .

قلت : فعلى قوله لا تحمل المطلقة حتى تدخل في الحيضة الرابعة ؛ وقول ابن القاسم
 ومالك وجهور أصحابه والشافعي وعلماء المدينة : إن المطلقة إذا رأت أول قطعة من الحيضة
 الثالثة خرجت من العصمة ، وهو مذهب زيد بن ثابت وعائشة وابن عمر ، وبه قال أحمد
 ابن حنبل ، وإليه ذهب داود بن علي وأصحابه . والجهة على الزهري أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أذن في طلاق الطاهر من غير جماع ، ولم يقل أول الطهر ولا آخره . وقال أشهب :
 لا تنقطع العصمة والميراث حتى يُحقق أنه دم حيض ؛ لئلا تكون دفعة دم من غير الحيض .
 احتج الكوفيون بقوله عليه السلام لفاطمة بنت أبي حبيش حين شكت إليه التمث : « إنما
 ذلك عرق فانظري فإذا أتى قرؤك فلا تصلي وإذا مر القرء فطهري ثم صلي من القرء إلى القرء » .
 وقال تعالى : « وَاللَّائِي يَرْسَنَ مِنَ الْحَيْضِ مَنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » . فجعل
 المايوس منه الحيض ؛ فدل على أنه هو البتة ، وجعل البوض منه هو الأشهر إذا كان معدوما .
 وقال عمر بن حفصه الصحابي : عدة الأمة حيضتان ، نصف عدة الحرة ، ولو قدرت على أن
 أجعلها حيضة ونصفا لفعلت ؛ ولم ينكر عليه أحد . فدل على إجماع منهم ؛ وهو قول
 عشرة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة ، وحسبك ما قالوا ! وقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ
 يَرْسَنَ بِأَفْئِدَتِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » يدل على ذلك ؛ لأن المعنى يترقبن ثلاثة أقراء ، يريد كوامل ،

وهذا لا يمكن أن يكون إلا على قولنا بأن الأقراء الحيض ؛ لأن من يقول : إنه الطهر يجوز أن تمتد بطهرين وبعض آخر ؛ لأنه إذا طلق حال الطهر اعتدت عنده بقية ذلك الطهر قراء . وعندنا تستأنف من أول الحيض حتى يصدق الاسم ؛ فإذا طلق الرجل المرأة في طهر لم يطاق فيه استقبلت حيضة ثم حيضة ثم حيضة ؛ فإذا انقضت من الثالثة خرجت من المدة .

قلت : هذا يرده قوله تعالى : « تَحَرَّاهُ عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » فاثبت الماء في « ثمانية أيام » ، لأن اليوم مذكور وكذلك القراء ؛ فدل على أنه المراد . ووافقنا أبو حنيفة على أنها إذا طالقت حائضا أنها لا تمتد بالحيضة التي طلقت فيها ولا بالطهر الذي بعدها ، وإنما تمتد بالحيض الذي بعد الطهر . وعندنا تمتد بالطهر ، على ما بيناه . وقد استجاز أهل اللغة أن يعبروا عن البعض باسم الجميع ؛ كما قال تعالى : « الْحَجَّ أَشْهُرٌ مُعْتَمَرَاتٌ » والمراد به شهران وبعض الثالث ؛ فكذلك قوله : « ثلاثة قروء » . والله أعلم . وقال بعض من يقول بالحيض : إذا ظهرت من الثالثة انقضت العدة بعد الفسل وبطلت الرجعة ؛ قاله سعيد بن جبير وطاوس وابن شبرمة والأوزاعي . وقال شريك : إذا فزلت المرأة في الفسل عشرين سنة فلزوجها عليها الرجعة ما لم تنفسل . وروى عن إسحاق بن راهوية أنه قال : إذا طلعت المرأة في الحيضة الثالثة بانت واقطعت رجعة الزوج ، إلا أنها لا يحمل لها أن تتزوج حتى تنفسل من حيضتها . وروى نحوه عن ابن عباس ؛ وهو قول ضعيف ، بدليل قول الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ » على ما يأتي . وأما ما ذكره الشافعي من أن نفس الاستقبال من الطهر إلى الحيضة يسمى قراء فثابتهه تقصير العدة على المرأة ، وذلك أنه إذا طلق المرأة في آخر ساعة من طهرها فدخلت في الحيضة عتبه قراء ، وبفس الانتقال من الطهر الثالث انقطعت العصمة وحلت . والله أعلم .

الخامسة - والجمهور من العلماء على أن عدة الأمة التي تحيض من طلاق زوجها حيفتان . وروى عن ابن سيرين أنه قال : ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرة ، إلا أن

تكون مضت في ذلك سنة؛ فإن السنة أحق أن تنج . وقال الأعمى عبد الرحمن بن كيسان
وداود بن علي وجماعة أهل الظاهر: إن الآيات في عدة الطلاق والوفاة بالأشهر والأقراء عامة
في حق الأمة والحرة؛ فعلة الحرة والأمة سواء . واحتج الجمهور بقوله عليه السلام :
"طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان" . رواه ابن جريج عن عطاء عن مظاهر بن أسلم عن
أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "طلاق الأمة
تطليقتان وقرؤها حيضتان" فأضاف إليها الطلاق والعدة جميعاً ؛ إلا أن مظاهر بن أسلم انفرد
بهذا الحديث وهو ضعيف . وروى عن ابن عمر : أيهما رُقِ قص طلاقه؛ وقالت به فرقة
من العامة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِيهِنَّ ﴾ فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِيهِنَّ ﴾ أي من
الحيض ؛ قاله عكرمة والزهرى والنخعي . وقيل : الحمل ؛ قاله عمرو بن عباس . وقال
بجاهد : الحيض والحمل معا ؛ وهذا على أن الحمل محبض . والمعنى المقصود من الآية
أنه لما دلوا أمر العدة على الحيض والأطهار ولا اطلاع عليهما إلا من جهة النساء جعل
القول قولها إذا ادعت انقضاء العدة أو عدمها، وجعلهن مؤتمنات على ذلك؛ وهو مقتضى
قوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِيهِنَّ » . وقال سليمان بن يسار :
ولم يؤمر أن تنفخ النساء فتتظرن إلى فروجهن، ولكن وكل ذلك اليهن إذا كن مؤتمنات .
ومعنى التهي عن الكتان التهي عن الإضرار بالزوج وإذهاب حقه؛ فإنا قالت المطلقة :
حضت؛ وهي لم تحض، ذهبت بحقه من الارتجاع . وإذا قالت : لم أحض؛ وهي قد
حاضت، ألزمته من النفقة . ألم يلزمه فأضرت به، أو تقصد بكذبها في قبي الحيض ألا ترجع
حتى تنقضي العدة ويقطع الشرع حقه . وكذلك الحامل تكتم الحمل؛ لتقطع حقه من
الارتجاع . قال قتادة : كانت عاداتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليُحقن الولد بالزوج
الجديد، قبي ذلك تزلت الآية . وحكي أن رجلاً من أشجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : يا رسول الله ، إني طَلَقْتُ أَمْرَأَتِي وهي حَيْضٌ ، وَاسْتُ أَمِنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ فَيَصِيرَ وَلَدِي لِي نِيرِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ ، وَرَدَّتْ أَمْرَأَةُ الْأَنْثِيمِيِّ عَلَيْهِ .

الثانية — قال ابن المنذر : وقال كلٌّ مَنْ حَفِظَتْ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ : قَدْ حَضَّتْ ثَلَاثَ حَيَضٍ وَاقْتَضَتْ عِدَّتِي : إِنَّمَا لَا تَصِلُ وَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ : قَدْ اسْتَغْنَتْ سَقَطَا قَدْ اسْتَبَانَ خَلْفُهُ . وَاخْتَفَوْا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي تَصِلُ فِيهَا الْمَرْأَةُ ؛ قَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَتْ انْقَضَتْ عِدَّتِي فِي أَمْدٍ تَقْضِي فِي مِثْلِهِ الْمُدَّةُ قَبْلَ قَوْلِهَا ؛ فَإِنْ أَخْبَرَتْ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فِي مِثْلِهِ تَمَعٌ ثَلَاثًا فَقُولَانِ . قَالَ فِي الْمُدَّةِ : إِذَا قَالَتْ حَضَّتْ ثَلَاثَ حَيَضٍ فِي شَهْرٍ صَدَقَتْ إِذَا صَدَّقَهَا النِّسَاءُ ، وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : قَالُونَ ! أَيْ أَصَبْتُ وَأَحْسَنْتُ . وَقَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ : لَا تَصِلُ إِلَّا فِي شَهْرٍ وَنِصْفٍ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ؛ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ : أَقَلُّ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي سَبْعَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا ، وَفَإِنْ أَقَلَّ الطَّهَرُ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا ، وَأَقَلَّ الْحَيْضُ يَوْمًا . وَقَالَ التَّيْمَانِيُّ : لَا تَصِلُ فِي أَقَلِّ مِنْ سِتِينَ يَوْمًا ؛ وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ .

قوله تعالى : (إِنْ كُنْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) هذا وعيدٌ عظيمٌ شديدٌ لتأكيد تحريم الكتمان ، وإيجابٌ لأداء الأمانة في الإخبار عن الرَّحْمِ بِحَقِيقَةِ مَا نَبِهَ . أَيْ فَيَسِيلُ الْمُؤْمِنَاتُ إِلَّا يَكْتُمْنَ الْحَقَّ ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ : « إِنْ كُنْ يَؤْمِنُ بِاللَّهِ » عَلَى أَنَّهُ أَسْبَحَ لِمَنْ لَا يَؤْمِنُ أَنْ يَكْتُمَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِمَنْ لَا يَؤْمِنُ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِهِ : إِنْ كُنْتَ أَشْيَ فَلَ تَظْلِمْنِي ؛ أَيْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْجِزَكَ الْإِيمَانُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ .

قوله تعالى : (وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) فِيهِ أَحَدِي عَشْرَةَ مِثَالَةً :

الأولى — قوله تعالى : (وَبَعُولَتُهُنَّ) الْبَعُولَةُ جَمْعُ الْبَعْلِ ، وَهُوَ الزَّوْجُ ؛ مِمَّا يَلَا لَعَلَّاهُ عَلَى الزَّوْجَةِ بِمَا قَدْ مَلَكَهُ مِنْ زَوْجَتِهَا ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « أَتَقْرَّبُونَ بِلِلَّهِ أَيْ رَبِّهَا ؛ لِمَلَاوِهِ فِي الرِّبَوِيَّةِ ؛ قَالَ : بَعْلٌ وَبَعُولَةٌ ؛ كَمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ الدَّكْرِ : دَكَرٌ وَدُكُورَةٌ ؛ وَفِي جَمْعِ الْفُضْلِ : فُضْلٌ وَفُضُولَةٌ ؛ وَهَذِهِ الْمَاءُ زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِثَابِتِ الْجَمَاعَةِ ، وَهُوَ شَائِعٌ لَا يَنْقَاسُ عَلَيْهِ ، وَبِهِتَرُ فِيهَا

السباع ؛ فلا يقال في لعب : لعوبة . وقيل : هي ماء تأتيت دخلت على فصول . والبوالة أيضاً مصدر البعل . وبعل الرجل يتبع (مثل منع يمنع) بؤلة ، أى صار بعلًا . والمباعدة والبعل : الجماع ؛ ومنه قوله عليه السلام لأيام التشريق : "إنها أيام أكل وشرب وينال" وقد تقدم . فالرجل بعل المرأة ، والمرأة بعلته . وباعل مباحلة إذا باشرها . وقلائ بعل هذا ؛ أى مالكة وربة . وله محامل كثيرة تأتي إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ أَحَقُّ رَدِّهِنَّ ﴾ أى بمراجعتن ؛ فالمرجعة على ضربين : مراجعة في العدة على حديث ابن عمر . ومراجعة بعد العدة على حديث ثعلب ؛ وإذا كان هذا فيكون في الآية دليل على تخصيص ما شمله العموم في المسماة ؛ لأن قوله تعالى : «وَالْمُطَلَّاتُ يَرِيعُنَّ بَأْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» عام في المطلقات ثلاثاً ؛ وفيها دونها لا خلاف فيه . ثم قوله : «وبعولتهن أحق» حكم خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث . وأجمع العلماء على أن الحرة إذا طلق زوجها الحرة وكانت مدخولاً بها تطلق أو تطليقتين أنه أحق برجعتها ما لم تنقض عتقها وإن كرهت المرأة . فإن لم يراجعه المطلق حتى انقضت عتقها فهي أحق بنفسها وتفسير أجنبية منه ؛ لا تحمل له إلا بخطبة ونكاح مستأنف بولي وإشهاد ، ليس على سنة المراجعة . وهذا إجماع من العلماء . قال المهلب : وكل من راجع في العدة فإنه لا يلزمه شيء من أحكام النكاح غير الإشهاد على المراجعة فقط . وهذا إجماع من العلماء ؛ لقوله تعالى : «إِذَا بَلَغَ الْبَيْنُ أُمَّلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَنَتِكُمْ» فذكر الإشهاد في الرجعة ولم يذكره في النكاح ولا في الطلاق . قال ابن المنذر : وفيما ذكرناه من كتاب الله مع إجماع أهل العلم كفاية عن ذكر ما روى عن الأوائل في هذا الباب ؛ والله تعالى أعلم .

الثالثة - واختلفوا فيما يكون به الرجل مراجعاً في العدة ؛ فقال مالك : إذا وطئها في العدة وهو يريد الرجعة وجعل أن يشهد فهي رجعة . وينبغي للمرأة أن تمنعه الوطء حتى يشهد ؛ به قال إمامنا ، لقوله عليه السلام : "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" .

فإن وطئ في العدة لا ينوي الرجعة فقال مالك : يرجع في العدة ولا ينوي حتى يستبرأ منه مائه الفاسد . قال ابن القاسم : فإن اقتصعت عدتها لم ينكحها هو ولا غيره في بقية مدة الاستبراء ، فإن فعل فسبح نكاحه ، ولا يتأبد نكاحها عليه لأن الماء ماؤه . وقالت طائفة : إذا جامعها فقد راجعها ؛ هكذا قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سيرين والزهري وعطاء وطاوس والثوري . قال : ويشهد به قال أصحاب الرأي والأوزاعي وابن أبي ليلى ؛ حكاه ابن المنذر . وقال أبو عمر : وقد قيل : وطؤها مراجعة على كل حال ، نواها أو لم ينوها ؛ ويروى ذلك عن طائفة من أصحاب مالك ، واليه ذهب الأثير . ولم يختلفوا فيمن باع جاريته بالخيار أن له وطأها في مدة الخيار ، وأنه قد ارتجعها بذلك إلى ملكه ، واختار نقض البيع بفعله ذلك . وللطائفة الرجعية حكم من هذا . والله أعلم .

الرابعة - من قبل أو باشر ينوي بذلك الرجعة كانت رجعة ، وإن لم ينو بالقبلة والمباشرة الرجعة كان آثماً ، وليس بمراجع . والسنة أن يشهد قبل أن يطأ أو قبل أن يقبل أو يباشر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وطئها أو لمسها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة فهي رجعة ؛ وهو قول الثوري ، وينبغي أن يشهد . وفي قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور لا يكون رجعة ؛ قاله ابن المنذر . وفي المتنبي : قال : ولا خلاف في صحة الارتجاع بالقول ؛ فاما بالفعل نحو الجماع والقبلة فقال القاضي أبو محمد : يصح بها وبسائر الاستمتاع للذة . قال ابن المأزني : ومثل الجسة اللذة ، أو أن ينظر إلى فرجها أو ما قارب ذلك من محاسنها إذا أراد بذلك الرجعة ؛ خلافاً للشافعي في قوله : لا تصح الرجعة إلا بالقول ؛ وحكاها ابن المنذر عن أبي ثور وجابر بن زيد وأبي قلاب .

الخامسة - قال الشافعي : إن جامعها ينوي الرجعة أو لا ينوي فليس برجعة ؛ ولها عليه مهر مطلق . وقال مالك : لا شيء لها ؛ لأنه لو ارتجعها لم يكن عليه مهر ، فلا يكون الرداء دون الرجعة أو نوى المهر من الرجعة . وقال أبو عمر : ولا أعلم أحداً أوجب عليه مهر المثل غير الشافعي ، وليس قوله بالقوى ؛ لأنها في حكم الزوجات وترته ورتبها ؛ فكيف يجب

مهر المثل في وطء امرأة حكما في أكثر أحكامها حكم الزوجة ! إلا أن الشبهة في قول الشافعي قوية ؛ لأنها عليه محزمة إلا ببيعة لها . وقد أجمعوا على أن الموطوءة بشبهة يجب لها المهر ، وحسبك بهذا !

السادسة - واختلفوا هل يسافر بها قبل أن يجمعها ؛ فقال مالك والشافعي : لا يسافر بها حتى يراجعها . وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه إلا زُفر فإنه روى عنه الحسن ابن زياد أن له أن يسافر بها قبل الرجعة ، وروى عنه عمرو بن خالد : لا يسافر بها حتى يراجع .

السابعة - واختلفوا هل له أن يدخل عليها ويرى شيئا من محاسنها ، وهل تُزَنُّ له وتُشَرَّفُ ؟ فقال مالك . لا يخلو معها ، ولا يدخل عليها إلا بإذن ، ولا ينظر إليها إلا وعليها ثيابها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها ، ولا يبيت معها في بيت وينقل عنها . وقال ابن القاسم : رجع مالك عن ذلك فقال : لا يدخل عليها ولا يرى شعرها . ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أنها تُزَنُّ له وتُطَيَّبُ وتُبَسُّ الحُلْيُ وتُشَرَّفُ . وعن سعيد بن المسيَّب قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة فإنه يستأذن عليها ، وتُبَسُّ ما شاءت من الثياب والحُلْيِ ؛ فإن لم يكن لها إلا بيت واحد فليجعل بينهما سترًا ، ويسلم إذا دخل ؛ ونحوه عن قتادة ، ويُسرَّعها إذا دخل بالنِّتَمِ والتنجس . وقال الشافعي : المطلقة طلاقًا تملك رجعتها محزمة على مطلقها بتحريم المبتوتة حتى يراجع ، ولا يراجع إلا بالكلام . على ما تقدم .

الثامنة - أجمع العلماء على أن المطلق إذا قال بعد انقضاء العدة : إنى كنت راجعك في العدة وإنك أن تقول قولك مع يمينها ، ولا سبيل له إليها ؛ غير أن النِّهَان كان لا يرى يمينًا في النكاح ولا في الرجعة ؛ وخالفه أصحابه فقالوا كقول سائر أهل العلم . وكذلك إذا كانت الزوجة أمة واختلف المولى والجارية ، والزوج يدعى الرجعة في العدة بعد انقضاء العدة

وَأَنْكَرْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ الْأُمِّ وَإِنْ كَذَبَهَا مَوْلَاهَا ؛ هَذَا قَوْلُ الشَّامِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَالْعَيْنَانِ .
وَقَالَ يَعْقُوبُ وَجَدَ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا .

الثامنة — لَفْظُ الرِّدِّ يَحْتَضِرُ زَوَالَ الْعَصَةِ ؛ إِلَّا أَنْ عُلَمَاءَنَا قَالُوا : إِنْ الرِّجْعَةُ عَزْمَةٌ الْوَطءُ ؛ فَيَكُونُ الرِّدُّ عَائِدًا إِلَى الْحُلِّ . وَقَالَ الْإِثْبَانُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهَا — فِي أَنَّ الرِّجْعَةَ عَمَلَةٌ الْوَطءِ ، وَأَنَّ الطَّلَاقَ فَائِدَتُهُ تَنْقِصُ الْعِدَّةَ الَّتِي جُعِلَ لَهُ خَاصَّةً ، وَأَنَّ أَحْكَامَ الزَّوْجِيَّةِ بَاقِيَةٌ لَمْ يَحُلْ مِنْهَا شَيْءٌ — قَالُوا : وَأَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً فَالْمَرَأَةُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ سَاطِرَةً فِي سَبِيلِ الزَّوَالِ بِإِهْضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ فَالرِّجْعَةُ رَدٌّ عَنْ هَذِهِ السَّبِيلِ الَّتِي أَخَذَتْ الْمَرَأَةُ فِي سَلُوكِهَا ، وَهَذَا رَدٌّ عَجَازِيٌّ ، وَالرِّدُّ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ رَدٌّ حَقِيقٌ ؛ فَإِنْ هُنَاكَ زَوَالٌ مُسْتَجِزٌ وَهُوَ تَحْرِيمُ الْوَطءِ ؛ فَوَقَعَ الرِّدُّ عَنْهُ حَقِيقَةً ، وَاقِعُهُ أَكْمَلُ .

العاشر — لَفْظُ « أَحَقَّ » يُطْلَقُ عِنْدَ تَعَارُضِ حَقَّيْنِ ، وَيُرِجَّحُ أَحَدُهُمَا ؛ فَالْمُنَى حَقُّ الزَّوْجِ فِي مَدَّةِ التَّرْبِصِ أَحَقُّ مِنْ حَقِّهَا بِنَفْسِهَا ؛ فَإِنَّمَا تَمَّاكَ نَفْسُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْأَيُّ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » . وَفَدَّ هَقَمٌ .

الحادية عشرة — الرَّجُلُ مُتَوَبُّ إِلَى الْمَرَاةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قَصِدَ الْإِصْلَاحَ بِإِصْلَاحِ حَالِهِ مَعَهَا ، وَإِزَالَةَ الْوَحْشَةِ بَيْنَهُمَا ؛ فَأَمَّا إِذَا قَصِدَ الْإِضْرَارَ وَتَطَوَّلَ الْعِدَّةُ وَالْقَطْعُ بِهَا عَنْ الْخِلَاصِ مِنْ رِبْطَةِ النِّكَاحِ فَتُحْزَمُ ؛ لقوله تعالى : « وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا » ثُمَّ مِنْ فَعَلِ ذَلِكَ فَالرِّجْعَةُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ وَظَلَمَ نَفْسَهُ ؛ وَلَوْ عَلِمْنَا نَحْنُ ذَلِكَ الْمَقْصِدَ طَلَقْنَا عَلَيْهِ .
قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لِّلَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ ﴾ أَيُّ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الرِّجَالِ مِثْلُ مَا لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنِّي لَا أَتَرَى لَأَمْرًا أَيْ كَمَا تَحَرَّيْنِ لِي ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ اسْتَنْظَفَ^(١) كُلَّ حَقٍّ الَّذِي لِي عَلَيْهَا فَتَسْتَوْجِبَ حَقَّهَا الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَلَمْ يَكُنْ لِّلَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ » أَيُّ زِينَةٍ مِنْ غَيْرِ مَاثِمٍ . وَعَنْهُ أَيْضًا : أَيُّ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَسَنِ الصَّحْبَةِ

(١) اسْتَنْظَفْتُ الشَّيْءَ : إِذَا أَخَذْتَهُ كَلَهُ .

والشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن .
وقيل : إن لمن على أزواجهن ترك مضاوتهن كما كان ذلك عليهن لأزواجهن ، قال الطبري :
وقال ابن زيد : تتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله عن وجل فيكم ؛ والمعنى متقارب .
والآية تم جميع ذلك من حقوق الزوجة .

الثانية - قول ابن عباس : « إني لأتربن لامرأتى » قال العلماء : أما زينة الرجال
فلي تفاوت أحوالهم ، فإنهم يعملون ذلك على اللبى والوفاق ، فربما كانت زينة تليق في وقت
ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخ ولا تليق بالشباب ؛ الا ترى
أن الشيخ والكهل اذا حَفَّ شاربه ليق به ذلك وزانه ، والشاب اذا فصل ذلك سمج ومقت
لأن الفية لم تغير بعد ، فاذا حَفَّ شاربه في أول ما خرج وجهه سمج ، واذا وقوت لحينه
وحَفَّ شاربه زانه ذلك ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أمرني ربي
أن أغشى لحيتي وأغشى شارى » . وكذلك في شأن الكسوة ؛ ففى هذا كله ابتغاء الحقوقي ، فلانما
يعمل اللائق والوفاق ليكون عند امرأته في زينة تسمرها ويعفها عن غيره من الرجال . وكذلك
الكمل من الرجال منهم من يليق به ومنهم من لا يليق به . فاما الطيب والسواك والخلال والزمى
بالنن وفضول الشعر والتطهير وقلم الأظفار فهو بين موافق للجميع . والخضاب للشيخ والنظام
لجميع من الشباب والشيخ زينة ؛ وهو حتى الرجال على ما يأتي بيانه في سورة « النحل » .
ثم عليه أن يتوخى أوقات حاجتها الى الرجال فيعفها وينفيها عن التطلع الى غيره . وإن رأى
الرجل من نفسه عجزا عن إقامة حقها في مضجعتها أخذ من الأدوية التي تريد في باهه وتقوى
شهوته حتى يعفها .

الثالثة - قوله تعالى : (وَالرِّجَالُ عَلَىٰ دَرَجَةٍ) أى مترة . ومدرجة الطريق :
قارعة ؛ والأصل فيه الطل ؛ يقال : درجوا ، أى طأوا وأعمرهم ؛ ومنها الدرجة التي يرتقى عليها .
ويقال : رجل بين الرجلين ، أى القزة . وهو أرجل الرجلين ، أى أقواما . وفرس رجيل ،

أى قوتى، ومنه الرجل، لقوتها على المشى، فزيادة درجة الرجل بفعله وقوته على الإلقاء وبالذية والميراث والمجاهد . وقال حيد : الدرجة الحمية ؛ وهذا إن صح عنه فهو ضعيف لا يقتضيه لفظ الآية ولا منهاها . قال ابن العربي : فطوى لبيد أسك عما لا يسل ، وخصوصا فى كتاب الله تعالى ! ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء ؛ ولولم يكن إلا أن المرأة خلفت من الرجل فهو أصلها . وله أن يتمتع من التصرف إلا بإذنه ؛ فلا تصوم إلا بإذنه ولا تمنع إلا معه . وقيل : الدرجة الصداق ؛ قاله الشعمى . وقيل : جواز الأدب . وعلى الجملة فدرجة تقتضى التفضيل ، وتُدعى بأن حق الزوج عليها أوجب من حقها عليه ؛ ولهذا قال عليه السلام : "ولو أمرت أحدا بالسجود لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها" . وقال ابن عباس : الدرجة إشارة إلى حصّ الرجال على حسن العشرة ، والتوسع للنساء فى المال والمثلن ؛ أى أن الأفضل يبنى أن يتعامل على نفسه . قال ابن عطية : وهذا قول حسنٌ بارعٌ . قال الماوردي : يحتل أنها فى حقوق النكاح ؛ له رفع العقد دونها ؛ ويلزمها إيجابته إلى الفراش ، ولا يلزمه إيجابتها .

قلت : ومن هذا قوله عليه السلام : "أيما امرأة دناها زوجها إلى فراشه فابت عليه لعنتها الملائكة حتى تُصبح" . (وَأَنَّ عَيْرُ) أى منع السلطان لا معتبر عليه . (حَكِيم) أى عالم مصيب فيما يفعل .

قوله تعالى : **الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** (٢٢١)

قوله تعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) فيه سبع مسائل :

الأول - قوله تعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) يُدْرِكُ أن أحل الجاهلية لم يكن عندهم الطلاق عدداً ، وكانت عندهم العدة مساومة مقنونة ؛ وكان هذا في أول الاسلام برهة ، يطلق الرجل أمرأته ما شاء من الطلاق ؛ فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء ؛ فقال رجل لأمرأته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : لا أريك ولا أدعك تحلين ؛ قالت : وكيف ؟ قال : أطلقك فإذا دنا مضى عفتك راجعتك . فشكت المرأة ذلك إلى عائشة ؛ فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأذن الله تعالى هذه الآية بيانا لعدم الطلاق الذي لزم فيه أن يرجع دون تجديده مهر وولي ونسخ ما كانوا عليه . قال معناه عمرو بن الزبير وقائدة وابن زيد وغيرهم . وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم : المراد بالآية التعريف بسنة الطلاق ؛ أي من طلق اثنين فليتيق الله في الثالثة ، فإما تركها غير مظلومة شيئا من حقها ، وإما أمسكها محسنا عشرتها ؛ والآية تتضمن هذين المعنيين .

الثانية - الطلاق هو حل العصمة المتعقدة بين الأزواج بالفاظ مخصوصة . والطلاق مباح بهذه الآية وبغيرها ، وقوله عليه السلام في حديث ابن عمر : " فإن شاء أمسك وإن شاء طلق " وقد طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها ؛ فخرج ابن ماجه . وأجمع العلماء على أن من طلق أمرأته طاهرا في طهر لم يحسبها فيه أنه مطلق للسنة وللعدة التي أمر الله تعالى بها ، وأن له الرجعة إذا كانت مدخولا بها قبل أن تنقضى عفتها ؛ فإذا انقضت فهو خاطب من الخطأ . فدل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الطلاق مباح غير محظور . قال ابن المنذر : وليس في المنع خبر يثبت .

الثالثة - روى الدارقطني « حدثني أبو العباس محمد بن موسى بن عليّ البزاز عن يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك الحمصي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا معاذ ما خلق الله شيئا مل وبه الأرض أحب إليه من العناق ولا خلق الله تعالى شيئا على وجه الأرض أحب إلى من الطلاق فإذا قال الرجل لملاوكة أنت حر إن شاء الله فهو حر "

ولا استثناء له وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله فله استثنائه ولا طلاق عليه .
 حدثنا محمد بن موسى بن علي - حدثنا حميد بن الربيع حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا إسماعيل بن
 عياش بإسناده نحوه . قال حميد قال لي يزيد بن هارون : وأى حديث لو كان حميد بن مالك
 الخنسي معروفا ! قلت : هو جدي ! قال يزيد : سررتني سررتي ، الآن صار حديثا ! . قال
 ابن المنذر : ومن رأى الاستثناء في الطلاق طائوس وحاد والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .
 ولا يجوز الاستثناء في الطلاق في قول مالك والأوزاعي ، وهو قول الحسن وقتادة في الطلاق
 خاصة . قال : وبالفقول الأول أقول .

الرابعة - قوله تعالى : (فَمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ) ابتداء ، والخبر أمثل أو أحسن ؛
 ويصح أن يرتفع على ابتداء خبر مجنون ؛ أي فعليكم إيساك بمعروف . أو قال واجب عليكم
 إيساك بما يعرف أنه الحق . ويجوز في غير القرآن « فَمَا سَاكَا » على المصدر . ومعنى
 « بإحسان » أي لا يظلمها شيئا من حقها ، ولا يتعدى في قول . والإيساك : خلاف الإطلاق .
 والتسريح : إرسال الشيء ؛ ومنه تسريح الشعر ؛ ليخلص البعض من البعض . وتسريح المسائية ؛
 أرسلها . والتسريح يحتمل لفظه معنيين : أحدهما - تركها حتى تتم العدة من الطلقة الثانية ،
 وتكون أمك لنفسها ؛ وهذا قول السدي والضحاك . والمعنى الآخر أن يطلقها ثالثة فيسرحها ؛
 هذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما ؛ وهو أصح لوجوه ثلاثة :

أحدها - ما رواه الدارقطني عن أنس أن رجلا قال : يا رسول الله ، قال الله تعالى :
 « الطلاق مرتان » فلم صار ثلاثا ؟ قال : « إيساك بمعروف أو تسريح بإحسان » - في رواية -
 هي الثالثة . ذكره ابن المنذر .

الثاني - أن التسريح من ألفاظ الطلاق ؛ ألا ترى أنه قد قرئ « وإن عزمو السراح » .
 الثالث - أن قول فعليا يعطى أنه أحدث فعلا مكررا على الطلقة الثانية ؛ وليس في الترك
 أحداث فعل يعبر عنه بالفعيل . قال أبو عمر : « وأجمع العلماء على أن قوله تعالى : « أو تسريح
 بإحسان » هي الطلقة الثالثة بعد الطلقتين ؛ وإياها عني بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
 تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَسْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . وأجمعوا على أن من طلق امرأته طلقة أو طلقتين فله

مراجعتها؛ فإن طلقها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . فكان هذا من محكم القرآن الذي لم يختلف في تأويله . وقد روى من أخبار العدول مثل ذلك أيضاً : حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أؤيت قول الله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » فأين الثالثة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ورواه الثوري وغيره عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين مثله .

قلت : وذكر اليك الطبري هذا الخبر وقال : إنه غير ثابت من جهة النقل ؛ ورجح قول الضمك والسدي وأن الطلقة الثالثة إنما هي مذكورة في سياق الخطاب في قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فالثالثة مذكورة في صلة هذا الخطاب ، مفيدة للينونة الموجبة للتحريم إلا بعد زوج ؛ فوجب حمل قوله : « أو تسريح بإحسان » على فائدة مجتدة ، وهو وقوع الينونة بالثنتين عند انقضاء العدة ، وعلى أن المقصود من الآية بيان عدد الطلاق الموجب للتحريم ، ونسخ ما كان جائزاً من إيقاع الطلاق بلا عدد محصور ؛ فلو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » هو الثالثة لما أبان عن المقصد في إيقاع التحريم بالثلاث ؛ إذ لو اقتصر عليه لما دل على وقوع الينونة المحرمة بها إلا بعد زوج ؛ وإنما علم التحريم بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فوجب ألا يكون معنى قوله : « أو تسريح بإحسان » الثالثة ؛ ولو كان قوله : « أو تسريح بإحسان » بمعنى الثالثة كان قوله عقيب ذلك : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الرابعة ؛ لأن القاء للتعقيب ، وقد اقتضى طلاقاً مستقبلاً بعد ما تقدم ذكره ؛ فثبت بذلك أن قوله : « أو تسريح بإحسان » هو تركها حتى تنقضي عدتها .

الخامسة - ترجم البخاري على هذه الآية « باب من أجاز الطلاق الثلاث بقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وهذا إشارة منه إلى أن هذا

(١) في بعض الأصول : « الترمذي » والصواب عن كتاب « الاستذكار » لأبي عمر بن عبد البر .

التعديد إنما هو فسخة لم، فمن ضيق على نفسه لزمه . قال علماؤنا : وافق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة؛ وهو قول جمهور السلف . وشذ طاوس وبعض أهل الظاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة؛ ويرى هذا عن محمد بن إسحاق والنجاشي بن أوطاة . وقيل عنهما : لا يلزم منه شيء؛ وهو قول مقاتل . ويمكن عن داود أنه قال لا يقع . والمشهور عن النجاشي بن أوطاة وجمهور السلف والأئمة أنه لازم وانفص ثلاثا . ولا فرق بين أن يقع ثلاثا مجتمعة في كلمة أو متفرقة في كلمات؛ فأما من ذهب إلى أنه لا يلزم منه شيء فاحتج بديل قوله تعالى : « وَأَلْطَلَقْتُ بِرَبِّكَ بَيْنَ يَدَيْكَ » . وهذا يعم كل مطلقة إلا ما خص منه؛ وقد تقدم . وقال : « الطلاق مرتان » . والثالثة « فإمسك بعروة » أو تسريح بإحسان . ومن طلق ثلاثا في كلمة فلا يلزم؛ إذ هو غير المذكور في القرآن . وأما من ذهب إلى أنه واقع واحدة فاستدل بأحاديث ثلاثة : أحدها - حديث ابن عباس من رواية طاوس وأبي الصبيان وعكرمة . وثانيها - حديث ابن عمر على رواية من روى أنه طلق امرأته ثلاثا ، وأنه عليه السلام أمره برجعتها واحتسبت له واحدة . وثالثها - أن زكّانة طلق امرأته ثلاثا فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجعتها؛ والرجعة تقضى وقوع واحدة . والجواب عن الأحاديث ما ذكره الطحاوي أن سعيد بن جبيرة ومجاهدا وعطاء وعمر بن دينار ومالك بن الحويرث ومحمد بن إياس بن البكير والنعمان ابن أبي عياش رووا عن ابن عباس فيمن طلق امرأته ثلاثا أنه قد عصى ربه وبانت منه أمراته ، ولا ينكحها إلا بعد زوج . وفيها رواه هؤلاء الأئمة عن ابن عباس مما يوافق الجماعة ما يدل على وفن رواية طاوس وغيره؛ وما كان ابن عباس ليخالف الصحابة إلى رأى نفسه . قال ابن عبد البر : ورواية طاوس وهم غلط لم يعزج عليها أحد من فقهاء الأمصار بالنجاشي والثمام والبراق والمشرق والمغرب؛ وقد قيل : إن أبا الصبيان لا يعرف من موالى ابن عباس . قال القاضي أبو الوليد الباجي : « وعندى أن الرواية عن ابن عباس بذلك صحيحة، فقد رواه عنه الأئمة : معمر وابن جريح وغيرهما ؛ وابن طاوس إمام . والحديث الذي يشيرون إليه هو

ما رواه ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر بن الخطاب ثلاث واحدة ؛ فقال عمر رضي الله عنه : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو أمضيناه عليهم ! فأمضاه عليهم . ومعنى الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاقاً واحدة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات ؛ وبدل على صحة هذا التأويل أن عمر قال : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فأنكر عليهم أن أحدثوا في الطلاق استعجال أمر كانت لهم فيه أناة ؛ فلو كان حالم ذلك في أول الإسلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله ، ولا غاب عليهم أنهم استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة . وبدل على صحة هذا التأويل ما روى عن ابن عباس من غير طريق أنه أتى بلزوم الطلاق الثلاث لمن أوقعها مجتمعة ؛ فإن كان هذا معنى حديث ابن طاوس فهو الذي قلناه ، وإن حل حديث ابن عباس على ما يتأول فيه من لا يبعأ بقوله فقد رجع ابن عباس إلى قول الجماعة وانعقد به الإجماع . ودليلنا من جهة القياس أن هذا طلاق أوقعه من يملكه فوجب أن يلزمه . أصل ذلك إذا أوقعه مفرقاً »

قلت : ما تأوله الباجي هو الذي ذكر معناه اليك الطبري عن علماء الحديث ؛ أي أنهم كانوا يطلقون طلاقاً واحدة هذا الذي يطلقون ثلاثاً ، أي ما كانوا يطلقون في كل مرة طلاقاً ؛ وإنما كانوا يطلقون في جميع المدة واحدة إلى أن تبين وتنقضي المدة . وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : معناه أنت الناس كانوا يقتصرون على طلاق واحدة ، ثم أكتروا أيام عمر من إيقاع الثلاث . قال القاضي : وهذا هو الأشبه بقول الراوي : إن الناس في أيام عمر استعجلوا الثلاث فمُجِّل عليهم . معناه ألزهم حكماً . وأما حديث ابن عمر فإن الدارقطني روى عن أحمد بن حنبل عن طريق بن ناصح عن معاوية بن عمار النخعي عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض ؛ فقال لي : أتعرف ابن عمر ؟ قلت : نعم ؛ قال : طلق امرأتى ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم [وهي حائض^(١)]

(١) زيادة عن سائر الروايات .

فردّها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السّنة . فقال الثّارقيّ : كلهم من الشّعبة؛ والمحمّوظ
 أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض . قال عبدة الله : وكان تطلقه إياها في الحيض
 واحدة غير أنه خالف السّنة . وكذلك قال صالح بن كيسان وموسى بن عقبة وإسماعيل
 ابن أمية وليث بن سعد وابن أبي ذئب وابن جريح وجابر وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة
 عن نافع : أن ابن عمر طلق تطلقه واحدة . وكذا قال الزّهري عن سالم عن أبيه ويونس
 ابن جبير والشّاميّ والحسن . وأما حديث رُكّانة فقيل : إنه حديث مضطرب منقطع ،
 لا يستند من وجه يحتاج به ، رواه أبو داود من حديث ابن جريح عن بعض بنى أبي رافع ،
 وليس فهم من يحتاج به عن عكرمة عن ابن عباس . وقال فيه : إن رُكّانة بن عبد يزيد
 طلق امرأته ثلاثاً ، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ارجعها» . وقد رواه أيضاً
 من طرق عن نافع بن عُجَير أن رُكّانة بن عبد يزيد طلق امرأته البتّة فاستحلّه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما أراد بها ؟ خلف ما أراد إلا واحدة؛ فردّها إليه . فهذا اضطراب
 في الاسم والفعل ، ولا يحتاج بشيء من مثل هذا .

قلت : قد أخرج هذا الحديث عن طريق الثّارقيّ في سنّته ، قال في بعضها : «حدثنا
 محمد بن يحيى بن مرداس حدثنا أبو داود السجستانيّ حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وأبو نؤير
 إبراهيم بن خالد الكلبيّ وآخرون قالوا : حدثنا محمد بن إدريس الشافعيّ حدثني عمي محمد بن
 عليّ بن شافع عن عبد الله بن عليّ بن السائب عن نافع بن عُجَير بن عبد يزيد : أن رُكّانة
 ابن عبد يزيد طلق امرأته سُمَيّة المزينة البتّة ، فأخبر النبيّ صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال :
 والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والله ما أردتُ
 إلا واحدة ؟ » قال رُكّانة : والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، فطلقها الثانية في زمان عمر بن الخطاب ، والثالثة في زمان عثمان . قال أبو داود :
 هذا حديث صحيح . فالذي صحّ من حديث رُكّانة أنه طلق امرأته البتّة لا ثلاثاً ، وطلاق
 البتّة قد اختلف فيه على ما يأتي بيانه فנסقط الاحتجاج بغيره . والله أعلم . قال أبو عمر :

رواية الشافعي لحديث رُكَّاة عن عمه أمّ، وقد زاد زيادة لا ترتبها الأصول؛ فوجب قبلها لغةً تأقّلها، والشافعي وعمه وجَّهه أهل بيت رُكَّاة، كلَّهم من بني المطلب بن عبد مناف، وهم أعلم بالقصة التي عرّضت لهم .

فصل - ذكر أحمد بن محمد بن مُنَيْتِ الطَّلِيل - هذه المسألة في وثاقه فقال :
الطلاق ينقسم على ضربين : طلاق سِتَّة ، وطلاق بِدْعَةٍ . فطلاق السِتَّة هو الواقع على الوجه الذي ندب الشرع إليه . وطلاق البدعة قبيضة، وهو أن يطلقها في حيض أو قَاس أو ثلاثا في كلمة واحدة ؛ فإن فعل لزمه الطلاق . ثم اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق ، كم يلزمه من الطلاق ؛ فقال علي بن أبي طالب وابن مسعود : يلزمه طائفة واحدة وقاله ابن عباس وقال : قوله ثلاثا لا معنى له لأنه لم يطلق ثلاث مرّات وإنما يجوز قوله في ثلاث إذا كان مجزا عما مضى فيقول : طلقت ثلاثا فيكون مجزا عن ثلاثة أفعال كانت منه في ثلاثة أوقات ، كرجل قال : قرأت أمس سورة كذا ثلاث مرّات فذلك يصح ، ولو قرأها مرة واحدة فقال : قرأتها ثلاث مرّات كان كاذبا . وكذلك لو حلف بالله ثلاثا يردّد الحلف كانت ثلاث إيمان ، وأما لو حلف فقال : أحلف بالله ثلاثا لم يكن حلف إلا يمينا واحدة والطلاق مثله . وقاله الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف . وروينا ذلك كله عن ابن وضّاح ، وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زُبَيْع شيخ هدى ومحمد بن قتيّ بن غلدة ومحمد بن عبد السلام الحسنيّ فريد وقته وقفيه عصره وأصبح بن الحباب وجماعة سوام . وكان من حجة ابن عباس أن الله تعالى فرق في كتابه لفظ الطلاق فقال عز اسمه : « الطلاق مرّتان » يريد أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك بالمعروف وهو الرجعة في اللّغة . ومعنى قوله : « أو تسيرج بإحسان » يريد تركها بلا ارتجاع حتى تنقضي عتبتها ؛ وفي ذلك إحسان إليها إن وقع تدم بينهما ؛ قال الله تعالى : « لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بِهِ ذَلَاكُم مَّرْءًا » . يريد التدم على الفرقة والرغبة في الرجعة ؛ وموقع الثلاث غير حسن ؛ لأن فيه ترك المنسودة التي وسع الله بها ونبّه عليها ؛ فذكر الله سبحانه الطلاق مفرقا يدل على أنه إذا جمع أنه لفظ

واحد ، وقد يخرج قياس من غير ما مسألة من المذونة ما يدل على ذلك ؛ من ذلك قول الإنسان : مالي صدقة في المساكين أنت الثلث يحزيه من ذلك . وفي الإشراف لأبن المنذر : وكان سعيد بن جبير وطاوس وأبو الثناء وعطاء وعمرو بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة .

قلت : وربما اعتلوا فقالوا : غير المدخول بها لا عدة عليها ؛ فإذا قال : أنت طالق ثلاثا فقد بانت بنفس فراغه من قوله : أنت طالق ؛ فيرد «ثلاثا» عليها وهي باتن فلا يؤثر شيئا ؛ ولأن قوله : أنت طالق مستقل بنفسه ؛ فوجب ألا تقف البيوتة في غير المدخول بها على ما يريد بعده ؛ أصله إذا قال : أنت طالق .

السادسة - استدل الشافعي بقوله تعالى : «أَوْ تَصْرِحْ بِإِحْسَانٍ» وقوله : «وَسِرْهُنَّ» على أن هذا اللفظ من صريح الطلاق . وقد اختلف العلماء في هذا المعنى ؛ فذهب القاضي أبو محمد إلى أن الصريح ما تضمن لفظ الطلاق على أي وجه ؛ مثل أن يقول : أنت طالق ؛ أو أنت مطلقة ؛ أو قد طلقك ؛ أو الطلاق له لازم . وما عدا ذلك من ألفاظ الطلاق مما يستعمل فيه فهو كناية ؛ وهذا قال أبو حنيفة . وقال القاضي أبو الحسن : صريح القاطط الطلاق كثيرة ، وبعضها أين من بعض : الطلاق والترح والفرق والحرام والخالية والبرية . وقال الشافعي : الصريح ثلاثة ألفاظ ؛ وهو ما ورد به القرآن من لفظ الطلاق والترح والفرق ؛ قال الله تعالى : «أَوْ قَارِصُوهُنَّ يَمْرُوفٍ» وقال : «أَوْ تَصْرِحْ بِإِحْسَانٍ» وقال : «فَطْلَقُوهُنَّ لِعَلَّتِهِنَّ» .

قلت : وإذا نفرد هذا فالطلاق على ضربين : صريح وكناية ؛ فالصريح ما ذكرنا . والكناية ما عداه . والفرق بينهما أن الصريح لا يقتصر إلى نية ؛ بل بمجرد اللفظ يقع الطلاق . والكناية تقتصر إلى نية . والحجة بان قال : إن الحرام والخالية والبرية من صريح الطلاق كثره استدلنا في الطلاق حتى عرفت به ؛ فصارت بيته واضحة في إيقاع الطلاق ؛ كالنائط الذي وضعه لظمن من الأرض ، ثم استعمل على وجه المجاز في إتيان قضاء الحاجة ، فكان فيه أين

وأظهر وأشهر منه فيما وضع له ، وكذلك في مسائلنا . مثله . ثم إن عمر بن عبد العزيز قد قال : « لو كان الطلاق ألفاً ما أجتأ الله منه شيئاً » ، فن قال : البتة ، فقد روى النجاشي في « إتحاف المحررين » . وقد روى الدارقطني عن علي قال : الخلية والبرية والبينة والباطن والحرام ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ألبنة ثلاث ، من طريق فيه لين ، نرجه الدارقطني . وسيأتي عند قوله تعالى : « وَلَا تَتَّبِعُوا آيَاتَ اللَّهِ هُزُوًا » إن شاء الله تعالى .

السابعة - لم يختلف العلماء فيمن قال لامرأته : قد طلقك ، أنه من صريح الطلاق في المدخول بها وغير المدخول بها ، فن قال لامرأته : أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر من ذلك . فإن نوى اثنتين أو ثلاثاً لزمه ما نواه ، فإن لم ينو شيئاً فهي واحدة تملك الرجعة . ولو قال : أنت طالق ، وقال : أردت من وثاق لم يقبل قوله ولزمه ، إلا أن يكون هناك ما يدل على صدقه . ومن قال : أنت طالق واحدة ، لا رجعة لي عليك فقوله : « لا رجعة لي عليك » باطل ، وله الرجعة لقوله واحدة ، لأن الواحدة لا تكون ثلاثاً ، فثبت نوى بقوله : « لا رجعة لي عليك » ثلاثاً فهي ثلاث عند مالك .

واختلفوا فيمن قال لامرأته : قد فارقك ، أو سرتك ، أو أنت خلية ، أو برية ، أو بائن ، أو حبلك على غاربك ، أو أنت على حرام ، أو ألحقني بأهلك ، أو قد وهبتك لأهلك ، أو قد خليت سبيلك ، أو لا سبيل لي عليك ، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : هو طلاق بائن . وروى عن ابن مسعود قال : إذا قال الرجل لامرأته : استغلي بأمرِك ، أو أمرِك لك ، أو ألحقني بأهلك فقبلوها فواحدة بائنة . وروى عن مالك فيمن قال لامرأته : قد فارقك ، أو سرتك ، أنه من صريح الطلاق ، كقوله : أنت طالق . وروى عنه أنه كناية يرجع فيها إلى نية قائلها ، وبأسا ، أو أراد من العدد ، مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها . قال ابن الموار : وأصح قوليه في التي لم يدخل بها أنها واحدة ، إلا أن ينوي أكثر ، وقاله ابن القمام وابن عبد الحكم . وقال أبو يوسف : هي ثلاث ، ومثله خلقك ، أو لا ملك لي عليك .

وأما سائر الكليات فهي ثلاث عند مالك في كل من دخل بها لا يُنوي فيها قائلها ، ويُنوي في غير المدخول بها . فإن حلف وقال أردت واحدة كان خاطباً من الخطاب ، لأنه لا يُجلى المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا بينها ولا يربها إلا ثلاث تطليقات . والتي لم يدخل بها يُخْلِها ويُربها ويُبينها الواحدة . وقد رُوِيَ عن مالك وطائفة من أصحابه وهو قول جماعة من أهل المدينة أنه يُنوي في هذه الألفاظ كلها ويلزم من الطلاق ما نوى . وقد رُوِيَ عنه في آئنة خاصة من بين سائر الكليات أنه لا يُنوي فيها لا في المدخول بها ولا في غير المدخول بها . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه : له نيته في ذلك كله ، فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فهي واحدة بائنة وهي أحق بنفسها . وإن نوى اثنتين فهي واحدة . وقال زُفر : إن نوى اثنتين فهي اثنتان . وقال الشافعي : هو في ذلك كله غير مُطلق حتى يقول : أردت بخرج الكلام مني طلاقاً فيكون ما نوى . فإن نوى دون الثلاث كان رجعيّاً ، ولو طلقها واحدة بائنة كانت رجعية . وقال إسحاق : كل كلام يُسبِّه الطلاق فهو ما نوى من الطلاق . وقال أبو ثور : هي تطليقة رجعية ولا يُسأل عن نيته . وروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرى طلاقاً بائناً إلا في خُلْع أو إيلاء وهو المحفوظ عنه ، قاله أبو عبيد . وقد ترمي البخاري . باب إذا قال فارتكك أو سرتكك أو البرية أو الخلية أو ما عُني به الطلاق فهو على نيته . وهذا من إشارة إلى قول الكوفيين والشافعي وإسحاق في قوله : « أو ما عُني به من الطلاق » والوجه في ذلك أن كل كلمة تحتمل أن تكون طلاقاً أو غير طلاق فلا يجوز أن يلزم بها الطلاق إلا أن يقول المتكلم : إنه أراد بها الطلاق فيلزمه ذلك بإقراره ، ولا يجوز إبطال النكاح لأنهم قد أجمعوا على صحته بيقين . قال أبو عمر : واختلف قول مالك في معنى قول الرجل لامرأته : اعتدي ، أو قد خَلَيْتِ ، أو حَبَلَكِ على غارِبِك ؛ فقال مرة : لا يُنوي فيها وهي ثلاث . وقال مرة : يُنوي فيها كلها ، في المدخول بها وغير المدخول بها ؛ وبه أقول .

قلت : ما ذهب إليه الجمهور ، وما رُوِيَ عن مالك أنه يُنوي في هذه الألفاظ ويمك عليه ذلك هو الصحيح ، لما ذكرناه من الدليل ، ولحديث الصحيح الذي خرجه أبو نود

وابن ماجه والذَّاهِبِيُّ وغيرهم عن يزيد بن ركانة : أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سبيعة
 أَلَّتْهَ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ؛ فَقَالَ : " اللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً " ؟ فقال ركانة :
 والله ما أردتُ إلا واحدة ؛ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قال ابن ماجه :
 سمعت أبا الحسن الطَّنَافِئِي يَقُولُ : ما أشرف هذا الحديث ! وقال مالك في الرجل يقول
 لامرأته : أنت على كالمية والدم ولحم الخنزير : أراها البتة وإن لم تكن له نية ، فلا تحل
 إلا بعد زوج . وفي قول الشافعي : إن أراد طلاقا فهو طلاق وما أراد من عدد الطلاق ؛
 وإن لم يرد طلاقا فليس بشئ ، بعد أن يحلف . وقال أبو عمر : أصل هذا الباب في كل كناية
 عن الطلاق ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال — التي تَرُوجُهَا حين قالت :
 أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ — : " قَدْ عَذَّبْتَ بِمَا ذُكِرَ بِهَا لَكَ " . فكان ذلك طلاقا . وقال كعب
 ابن مالك لامرأته حين أمره رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاعْتِمَالِهَا : الحنئ بأهلك فلم يكن
 ذلك طلاقا ؛ فدلَّ على أن هذه اللفظة مفتقرة إلى النية ، وأنها لا يَفُضُّ فِيهَا إِلَّا بِمَا يَنْوِي الِالْفِظُ
 بِهَا ، وكذلك سائر الكنايات المحتملات للفرق وغيره . والله أعلم . وأما الألفاظ التي ليست
 من ألفاظ الطلاق ولا يكتفي بها عن الفرق فأكثر العلماء لا يوقعون بشئ منها طلاقا وإن قصد به
 النكاح . وقال مالك : كل من أراد الطلاق بأي لفظ كان لزمه الطلاق ، حتى بقوله : كُفِّي
 وأشربي وقومي وأفعدى ؛ ولم يتابع مالكا على ذلك إلا أصحابه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَاخُذُوا بِنِيٍّ آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ
 اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتُدُّوهَُا
 وَمَنْ يَمْتُدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَاخُذُوا بِنِيٍّ آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ « أن ،
 في موضع رفع بـ « يحل » . والآية خطاب للزَّوْجِ ، نُهَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ
 الْمُضَاوَاةِ ؛ وهذا هو الخُلْعُ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِيتْرَادِ الرَّجُلِ بِالضَّرَرِ ؛ وَخَصَّ بِالذِّكْرِ مَا آتَى

الأزواج نسلم، لأن العرف من الناس أن يطلب الرجل عند الشقاق والفساد ما يخرج من يده لما صداقا وجهازا؛ فلذلك خصّ بالذكر . وقد قيل : إن قوله « ولا يحل » فصل يفترض بين قوله تعالى : « الطلاق مرتان » وبين قوله : « فإن طلقها » .

الثانية — والجمهور على أن أخذ القدية على الطلاق جائز . وأجمعوا على تحظر أخذ مالها إلا أن يكون النشوز وفساد المشرة من قبلها . وحكى ابن المنذر عن الثمان أنه قال : إذا جله الظلم والنشوز من قبله وخالفه فهو جائز ماض وهو آثم ، لا يحل له ما صنع ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال ابن المنذر : وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله، وخلاف الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلاف ما أجمع عليه أهل العلم من ذلك ، ولا أحسب أن لو قيل لأحد : اجهد نفسك في طلب الخطأ ما وجد أمرا أعظم من أن ينطق الكتاب بتحريم شيء ثم يقابله مغاليل بالخلاف نصا ، فيقول : بل يجوز ذلك ، ولا يجبر على رد ما أخذه . قال أبو الحسن بن طلال : وروى ابن القاسم عن مالك مثله . وهذا القول خلاف ظاهر كتاب الله تعالى ، وخلاف حديث امرأة ثابت ، وسيأتي .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ حرم الله تعالى في هذه الآية ألا يأخذ إلا بعد الخوف ألا يقيا حدود الله . وأكد التحريم بالوعيد لمن تمتدى الحد . والمعنى أن يظن كل واحد منهما بنفسه ألا يقيم حق النكاح لصاحبه حسب ما يجب عليه فيه لكراهة يتقدمها ، فلا حرج على المرأة أن تمتدى ، ولا حرج على الزوج أن يأخذ . والمخاطب الزوجين . والضمير في « أن يخافا » لهما ، و « ألا يقيا » مفعول به . و « خفت » يمتدئ الى مفعول واحد . ثم قيل : هذا الخوف هو بمعنى العلم ، أى أن يعلما ألا يقيا حدود الله ، وهو من الخوف الحقيقي ، وهو الإشفاق من وقوع المكروه ، وهو قريب من معنى الظن . ثم قيل : « إِنْ أَنْ يَخَافَا » استثناء منقطع ، أى لكن إن كان منهن نشوز فلا جناح عليكم في أخذ القدية . وقرأ حمزة « إِنْ أَنْ يَخَافَا » بضم الباء على ما لم يسم فاعله . والفاعل محذوف وهو الولاية والحكام ، واختاره أبو حنيفة . قال : لقوله عز وجل « فإن خفت »

قال : فجعل الخوف لغير الزوجين ، ولو أراد الزوجين لقال : فإني خافا ، وفي هذا حجة لمن جعل الخلع إلى السلطان .

قلت : وهو قول سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين . وقال شعبة : قلت لقنادة : عن أخذ الحسن الخلع إلى السلطان؟ قال : عن زياد ، وكان واليا لعمر وعلي ، قال النحاس : وهذا معروف عن زياد ، ولا معنى لهذا القول لأن الرجل إذا خالع أمرأته فانما هو على ما يرضيان ، ولا يبره السلطان على ذلك ؛ ولا معنى لقول من قال : هذا إلى السلطان . وقد أنكر اختيار أبي عبيد ورد ، وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف ، لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى . أما الإعراب فإن عبد الله بن مسعود قرأ « إلا أن يخافا » تخافوا ؛ فهذا في العربية إذا رُدَّ إلى ما لم يسم فاعله قيل : إلا أن يخاف . وأما اللفظ فإن كان على لفظ « يخافا » وجب أن يقال : فإن خيف . وإن كان على لفظ « فإن خفتم » وجب أن يقال : إلا أن تخافوا . وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال : لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتاكموهن شيئا ، إلا أن يخاف غيركم ولم يقل جل وعز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية ؛ فيكون الخلع إلى السلطان . قال الطحاوي : وقد صح عن عمر وعثمان وابن عمر جوازه دون السلطان ؛ وكما جاز الطلاق والكاح دون السلطان فكذلك الخلع ؛ وهو قول الجمهور من العلماء .

الرابعة — قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَحْيَا) أى على أن لا يقيا . (حُدُودَ اللَّهِ) أى فيما يجب عليهما من حسن الصحبة وجبل العشرة . والمخاطبة للحكم والمتوسطين لئلا هذا الأمر وإن لم يكن حاكما . وترك إقامة حدود الله هو استخفاف المرأة بحق زوجها ، وسوء طاعتها إياه ؛ قاله ابن عباس وملك بن أنس وجمهور الفقهاء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقوم معه : إذا قالت المرأة لا أطيع لك أمرا ، ولا أغتسل لك من جنابة ، ولا أبر لك قسما ، حل الخلع . وقال الشعبي : « ألا يقيا حدود الله » ألا يعطيا الله ؛ وذلك أن المناضبة تدعو إلى ترك الطاعة . وقال عطاء بن أبي رباح : محل الخلع والأخذ أن تقبل

المرأة لزوجهما : إني أكرهك ولا أحبك ، ونحو هذا (فلا جناح عليهما فيما أفعلت به) .
 روى البخاري من حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أنث
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق
 ولا دين ولكن لا أطيقه ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتؤذين عليه
 حديثه » ؟ قالت : نعم . وأخرجه ابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن
 بحلة بنت سألوا أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : والله ما أعيب على ثابت في دين
 ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بشيء ! فقال لها النبي صلى الله عليه
 وسلم : « تؤذين عليه حديثه » ؟ قالت : نعم . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ
 منها حديثه ولا يزداد . فيقال : إنها كانت تُبغضه أشد البغض ، وكان يحبها أشد الحب ،
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بطريق الخلع ، فكان أول خلق في الإسلام . روى
 عكرمة عن ابن عباس قال : أول من خال في الإسلام أخت عبد الله بن أبي ، أنت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، لا يمتنع رأسي ورأسه أبدا ، إني رفعت جانب
 الحياء فوابته أقبل في عذة إذ هو أشد من سوادنا وأقصرهم قامه ، وأفجعهم وجها ! فقال :
 « تؤذين عليه حديثه » ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدت ، ففرق بينهما . وهذا الحديث أصل
 في الخلع ، وعليه جمهور الفقهاء . قال مالك : لم أزل أسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر
 المجمع عليه عندنا ، وهو أن الرجل إذا لم يضرب المرأة ولم يمس إليها ، ولم تؤت من قبله ،
 وأصبته فراقه فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما أفعلت به ، كما فصل النبي صلى الله عليه وسلم
 في امرأة ثابت . وإن كان النشوز من قبله بأن يضيق عليها ويضربها ردة عليها ما أخذ منها .
 وقال عتبة بن أبي الصبيان : سألت بكر بن عبد الله المزني عن الرجل يريد أمراته أن تحالنه
 فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا . قلت : فأين قول الله عز وجل في كتابه « فإن خفتم
 ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما أفعلت به » ؟ قال : نسخت . قلت : فأين جعلت ؟
 قال : في سورة « النساء » : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ

فَقَطَّارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَاخُذُوهُ هَيْتَانَا وَإِنَّمَا سُنَّتُهُ . قال النحاس : هذا قول شاذ، خارج عن الإجماع لشذوذه؛ وليست إحدى الآيتين دافعةً للأخرى فيقع النسخ؛ لأن قوله « فإن خفتم » الآية ؛ ليست بمزالةً بترك الآية ؛ لأنهما إذا خافا هذا لم يدخل الزوج في « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » لأن هذا للرجال خاصة . وقال الطبري : الآية مُحْكَمَةٌ ، ولا معنى لقول بكر : إن أرادت هي العطاء فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها .

الخامسة - تمسك بهذه الآية من رأى اختصاص الخلع بحالة الشقاق والضرر، وأنه شرط في الخلع ، وعضد هذا بما رواه أبو داود عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن ثعلبة ففرضها فكسر فقضىها ؛ فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فاشتكت إليه ؛ فعدا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا فقال : « خذ بعض مالها وفارقها » . قال : ويصلح ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم » . قال : فأتى أصدقها حديثين ومها يدها ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « خذها وفارقها » فآخذها وفارقها . والذي عليه الجمهور من الفقهاء أنه يجوز الخلع من غير اشتكائه ضرر ؛ كأدل عليه حديث البخاري وغيره . وأما الآية فلا حجة فيها ؛ لأن الله عز وجل لم يذكرها على جهة الشرط ، وإنما ذكرها لأنه الغالب من أحوال الخلع ؛ فنخرج القول على الغالب ؛ والذي يقطع العذر ويوجب العلم قوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ قَسًا فَاكْلُوهُ هَيْتًا مَرِيئًا » .

السادسة - لما قال الله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » دل على جواز الخلع بأكثر مما أنه لاها . وقد اختلف العلماء في هذا ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وأبو ثور : يجوز أن تغتدى منه بما تراضيا عليه ، كان أقل مما أعطاه أو أكثر منه . وروى

(١) في الأصول : « بهن » . والمصوب عن سنن أبي داود . والنسخ (ضم) التزويج ونحوها وسكون الفين) :

أصل الكف ، وقيل : هو العلم الذي على طرفة .

(٢) في الأصول : « مع ما يدها » والمصوب عن سنن أبي داود .

عن عثمان بن عفان وابن عمر وقصة والنضى . واحتج قصة بقوله : « قَلْبُكَ مَلِكٌ »
 فيما أَقْبَلَتْ بِهِ . وقال مالك : ليس من مكارم الأخلاق ولم أر أحدا من أهل العلم يذكره
 ذلك . وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري أنه قال : كانت اختي تحت رجل من
 الأنصار تزوجها على حديفة ، فكان بينهما كلام ، فارفعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : « زَيْنَ عَلَيْهِ حَدِيثُهُ وَيُطْلَقُ » ؟ قالت : نعم ، وأزيد . قال : « رَضِيَ عَلَيْهِ حَدِيثُهُ
 وَزَيْدِيهِ » . وفي حديث ابن عباس « وإن شاء زدتك ولم ينكره » . وقالت طائفة : لا يأخذ منها
 أكثر مما أعطاهما ؛ كذلك قال ملاوس وعطاء والأوزاعي ؛ قال الأوزاعي : كان القضاة
 لا يميزون أن يأخذ إلا ما ساق إليها ؛ وبه قال أحمد وإسحاق . واحتجوا بما روي ابن جريج :
 أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينة بنت عبد الله بن أبي
 ابن سؤل ، وكان أصلها حديفة فكرهته ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَهَا الزَّيْنَةُ فَلَا
 وَلَكِنْ حَدِيثُهَا » ، فقالت : نعم . فأخذها وختل سبيلها . فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال :
 قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ سمع أبو الزبير من غير واحد ؛ أخرجه الدارقطني .
 وروى عن عطاء مرسلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَأْخُذُ مِنَ الْخَيْلَةِ أَكْثَرُ
 مِمَّا أُعْطَاهَا » .

السابعة — الخلع عند مالك رضي الله عنه على ثمرة لم يبد صلاحها وعلى جميل شارد
 أو عبد أبي أو جتين في بطن أمه أو نحو ذلك من وجوه القدر جائز ؛ بخلاف البيوع والنكاح .
 وله المطالبة بذلك كله ؛ فإن سلم كان له ، وإن لم يسلم فلا شيء له . والطلاق نافذ على حكمه .
 وقال الشافعي : الخلع جائز وله مهر مثلها ؛ وحكاه ابن خزيمة متنادا عن مالك قال : لأن
 عقود المعاوضات إذا تضمنت بدلا فاسدا وفاتت رُجْع فيها إلى الواجب في أمثلها من البدل .
 وقال أبو ثور : الخلع باطل . وقال أصحاب الرأي : الخلع جائز ؛ وله ما في بطن الأمة ، وإن
 لم يكن فيه ولد فلا شيء له . وقال في « المبسوط » عن ابن القاسم : يجوز بما يجره نخله
 العام ، وما يلد غنمه العام خلا فلا يجبي حنيفة والشافعي ؛ والحجة لما ذهب إليه مالك

وابن القاسم عموم قوله تعالى : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » . ومن جهة القياس أنه مما يملك بالهبة والوصية ؛ فجاز أن يكون عَوْضًا في الخلع كالملوم ؛ وأيضًا فإن الخلع طلاق ، والطلاق يصح بغير عَوْض أصلا ؛ فإن صحَّ على غير شيء ، فَلَا بُدَّ يَصَحُّ بفاسد العيوض أَوَّلَى ؛ لأن أسوأ حال المبتول أن يكون كالمسكوت عنه . ولما كان النكاح الذي هو عقيدٌ تحليل لا يفسده فاسد العيوض فَلَا بُدَّ لا يفسد الطلاق الذي هو اعتلافٌ وجَلُّ عقيدٍ أَوَّلَى .

الثامنة - ولو اختلفت منه برضاع أنها منه حولين جاز . وفي الخلع بنفقتها على الابن بعد الحولين مدة معلومة قولان : أحدهما - يجوز ؛ وهو قول الخزومي ؛ واختاره مختون . والثاني - لا يجوز ؛ رواه ابن القاسم عن مالك ، وإسناد شرطه الزوج فهو باطل موضوع عن الزوجة . قال أبو عمر : من أجاز الخلع على الجمل الشارح والعبد الآبى ونحو ذلك من التقرير لزمه أن يجوز هذا . وقال غيره من القرويين : لم يمنع مالك الخلع بنفقة ما زاد على الحولين لأجل التردد ، وإنما منعه لأنه حق يختص بالأب على كل حال فليس له أن ينقله إلى غيره ؛ والفرق بين هذا وبين نفقة الحولين أن تلك النفقة وهى الرضاع قد تجب على الأثم حال الزوجية وبعد الطلاق إذا أعسر الأب ؛ فجاز أن تُنْقَلْ هذه النفقة إلى الأثم ؛ لأنها محل لها . وقد احتج مالك في « المبسوط » على هذا بقوله تعالى : « وَالْأَوْدَانُ يَرْضَعُنَّ أَوْلَادَهُمْ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ » .

التاسعة - فإن وقع الخلع على الوجه المباح بنفقة الابن فأتى المصبي قبل انقضاء المدة فهل للزوج الرجوع عليها ببقية النفقة ؛ فروى ابن المواز عن مالك : لا ينبغي بئى . وروى عنه أبو الفرج : يقيمها ؛ لأنه حق ثبت له في ذمة الزوجة بالخلع فلا يسقط بموت المصبي ؛ كما لو خالها بمال متعلق بذمتها . ووجه الأول أنه لم يشترط لنفسه مالا يتنزه ، وإنما اشترط كفاية مؤنة ولده ؛ فإذا مات الولد لم يكن له الرجوع عليها بئى ؛ كما لو تنازع رجل بالإفراق على صبي سنة فأتى المصبي لم يرجع عليه بئى ؛ لأنه إنما قصد بتطوعه تحلل مؤنته . والله أعلم . قال مالك : لم أر أحدا يبيع بمنزل هذا ؛ ولو أتبعه لكان له في ذلك قول .

واغفقوا على أنها إن ماتت فغصة الولد في ماله ؛ لأنه حتى نكحت فيه قبل موتها فلا يسقط بموتها .

السايرة — ومن اشترط على امرأته في الخلع حقة حلها وهي لا شيء لها فله الغصة إذا لم يكن لها مال تُنفق منه ؛ وإن أيسرت بعد ذلك أتبعها بما أتفق وأخذ منها . قال مالك : ومن الحق أن يكلف الرجل غصّة ولده وإن اشترط على أنه يغفقه إذا لم يكن لها ما تنفق عليه .

الجلادية عشرة — واختلف العلماء في الخلع هل هو طلاق أو فسخ ؛ فروى عن عثمان وعلى وابن مسعود وجماعة من التابعين ؛ هو طلاق ؛ وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليهِ . فمن نوى بالخلع تطليقتين أو ثلاثاً لزمه ذلك عند مالك . وقال أصحاب الرأي : إن نوى الزوج ثلاثاً كانت ثلاثاً ، وإن نوى اثنتين فهو واحدة بائنة . وقال الشافعي في أحد قوليهِ : إن نوى بالخلع طلاقاً وسماً فهو طلاق ؛ وإن لم ينو طلاقاً ولا سماً لم تنفـق فرقة ؛ قاله في القديم . وقوله الأول أحب إلى . المزي : وهو الأشح عنكم . وقال أبو ثور : إذا لم يُسم الطلاق فالخلع فرقة وليس بطلاق ، وإن سمي تطليقة فهي تطليقة ؛ والزواج أملاك برجعتها مادامت في العدة . ومن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق إلا أن ينويه ابن عباس وطاوس وعكرمة وإسحاق وأحمد . واحتجوا بالحديث عن ابن عتبة عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص سأل : رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أيتزوجها ؟ قال : نعم لينكحها ، ليس الخلع بطلاق ؛ ذكر الله عز وجل الطلاق في أول الآية وآخرها ، والخلع فيما بين ذلك ؛ فليس الخلع بشيء . ثم قال : «الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان» . ثم قرأ «فإن طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» . قالوا . ولأنه لو كان طلاقاً لكان بعد ذكر الطلقتين ثالثاً ، وكان قوله : «فإن طلقها» بعد ذلك دالاً على الطلاق الرابع ؛ فكان يكون التحريم منعلاً بأربع تطليقات . واحتجوا أيضاً بما رواه الترمذي وأبو داود والنسائي عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس

اختلفت من زوجها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تمتد بحبضة . قال الترمذي : حديث حسن غريب . وعن الربيع بنت معوذ بن عفراء أنها اختلفت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تمتد بحبضة . قال الترمذي : حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تمتد بحبضة . قالوا : فهذا يدل على أن الخلع فسخ لا طلاق ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَقْسَمَيْنِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » ولو كانت هذه مطلقة لم يقتصر بها على قرء واحد .

قلت : من طلق امرأته تطليقتين ثم خالعهما ثم أراد أن يزوجها فله ذلك - كما قال ابن عباس - وإن لم تنكح زوجا غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقا قال : لم يميز أن يجمعها حتى تنكح زوجا غيره ؛ لأنه بالخلع كُتبت الثلاث ؛ وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . قال القاضي إسماعيل بن إسحاق : كيف يجوز القول في رجل قالت له امرأته : طلقني على مال فطلقها إنه لا يكون طلاقا ، وهو لو جعل أمرها بيدها من غير شيء ، فطلقت نفسها كان طلاقا ! . وأما قوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » فهو معطوف على قوله تعالى : « الطلاق مرتان » ؛ لأن قوله : « أو تشرح بإحسان » إنما يعني به أو تطليق . فلو كان الخلع معطوفا على التطليقتين لكان لا يجوز الخلع أصلا إلا بعد تطليقتين وهذا لا يقوله أحد . وقال غيره : ما تأولوه في الآية غلط فإن قوله : « الطلاق مرتان » أفاد حكم الاثنين إذا أوقعهما على غير وجه الخلع ، وأثبت معهما الرجة بقوله : « فإسالك بمروء » ثم ذكر حكمهما إذا كان على وجه الخلع فعاد الخلع إلى الاثنين المتقدم ذكرهما ؛ إذ المراد بذلك بيان الطلاق المطلق والطلاق بموضع ، والطلاق الثالث بموضع كان أو غير موضع فإنه يقطع الحل إلا بعد زوج .

قلت : هذا الجواب عن الآية ، وأما الحديث فقال أبو داود - لما ذكر حديث ابن عباس في الحبضة - : هذا الحديث رواه عبد الرزاق عن معمر بن عمرو عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرعلا . وحدثننا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : عدة المطلقة عدة المطلقة . قال أبو داود : والعمل عندنا على هذا .

قلت : وهو مذهب مالك والثاني واحد وإسحاق والثوري وأهل الكوفة . قال الترمذي : وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

قلت : وحدث ابن عباس في الحيضة مع غرابته كما ذكره الترمذي ، وإرماله كما ذكر أبو داود فقد قيل فيه : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عنتها حيضة ونصفاً ، أخرجه الذارقطني من حديث معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس : إن امرأة ثابت بن قيس اختلت من زوجها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عنتها حيضة ونصفاً ، والراوى عن معمر هنا في الحيضة والنصف هو الراوى عنه في الحيضة الواحدة ، وهو هشام بن يوسف أبو عبد الرحمن الصنعاني البجلي ، نرج له البخاري وحده . فالحديث مضطرب من جهة الإسناد والمعن ، فسقط الاحتجاج به في أن الخلع فسخ ، وفي أن مدة المطلقة حيضة ، وفي قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » نصاً في كل مطلقة مدخول بها كما تقدم . قال الترمذي : « وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : عدة المختلعة حيضة ، قال إسحاق : وإن ذهب ناهب إلى هذا فهو مذهب قوي » . قال ابن المنذر : قال عثمان بن عفان وابن عمر : عنتها حيضة ، وبه قال أبان بن عثمان وإسحاق . وقال علي بن أبي طالب : عنتها عدة المطلقة . ويقول عثمان وابن عمر أقول ، ولا يثبت حديث علي .

قلت : قد ذكرنا عن ابن عمر أنه قال : عدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو صحيح . الثانية عشرة — واختلف قول مالك فيمن قصد إيقاع الخلع على غير عوض ، فقال عبد الوهاب : هو خلع عند مالك ، وكان الطلاق بائناً . وقيل عنه : لا يكون بائناً إلا بوجود العوض ، قاله أنسب والثاني ؛ لأنه طلاق عري عن عوض واستيفاء عدد نكاح رجعي كما لو كان بلفظ الطلاق . قال ابن عبد البر : وهذا أصح قوله عندي وعند أهل العلم في النظر . ووجه الأثر أن عدم حصول العوض في الخلع لا يخرج منه مقتضاه ، أصل ذلك إذا خالع فجر أو ختير . الثالثة عشرة — المختلعة هي التي تختلع من كل الذي لها . والمقتضية أن تختل ببعضه وتأخذ ببعضه . والمباينة هي التي بارات زوجها من قبل أن يدخل بها فتقول : قد أبرأتك

فبارئى ؛ هذا قول مالك . وروى عيسى بن دينار عن مالك : المارية هي التي لا تأخذ شيئا ولا تُعطى . والمخلعة هي التي تعطى ما أعطاهما وتريد من مالها . والمفتدية هي التي تقتدى ببعض ما أعطاهما وتمسك بعضه ؛ وهذا كله يكون قبل الدخول وبعده ؛ فما كان قبل الدخول فلا علة فيه . والمصالحة مثل المارية . قال القاضي أبو محمد وغيره : هذه الألفاظ الأربعة تعود إلى معنى واحد وإن اختلفت صفاتها من جهة الإيقاع ، وهي طلاق بائنة ستمها أو لم يُسمها ؛ لا رجعة له في العدة ، وله تكاحها في العدة وبعدها برضاها بولي وصداق قبل زوج وبعده ؛ خلافا لأبي ثور ؛ لأنها إنما أعطته العوض لتملك نفسها . ولو كان طلاق الخلع رجسياً لم تملك نفسها ؛ فكان يجمع للزوج العوض والمعرض عنه .

الرابعة عشرة - وهذا مع إطلاق العقد نافذ ؛ فلو بذلت له العوض وشرط الرجعة ؛ فيها روايتان رواهما ابن وهب عن مالك : إحداهما ثبوتها ؛ وبها قال سحنون . والأخرى فيها . قال سحنون : وجه الرواية الأولى أنها قد انقضا على أن يكون العوض في مقابلة ما يسقط من عدد الطلاق ، وهذا جائز . ووجه الرواية الثانية أنه شرط في العقد ما يمنع المقصود منه فلم يثبت ذلك ؛ كما لو شرط في عقد النكاح أن لا أطا .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَثِلُوهَا ﴾ لما بين تعالى أحكام النكاح والفراق قال : « تلك حدود الله » التي أمرت بامتناعها ؛ كما بين تحريمات الصوم في آية أخرى فقال : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا » فقسم الحدود قسمين ؛ منها حدود الأمر بالامتناع ، وحدود النهي بالاجتناب ؛ ثم أخبر تعالى فقال : « وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ »

قوله تعالى : فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يَبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٢٢٠)

قوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدِّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — اخرج بعض مشايخ خراسان من الحنفية بهذه الآية على أن المختلعة بلحقها الطلاق ؛ قالوا : فشرع الله سبحانه صريح الطلاق بعد المفاداة بالطلاق ؛ لأن الفاء حرف تعقيب ؛ فيبعد أن يرجع إلى قوله : « الطلاق مرتان » لأن الذي تحل من الكلام يمنع بناء قوله « فإن طلقها » على قوله « الطلاق مرتان » بل الأقرب عوده على ما يليه كما في الاستثناء ، ولا يعود إلى ما تقدمه إلا بدلالة ؛ كما أن قوله تعالى : « وَرَبَّائِكُمُ الَّذِينَ فِي جُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ » فصار مقصورا على ما يليه غير عائد على ما تقدمه حتى لا يشترط الدخول في أنهاء النساء .

وقد اختلف العلماء في الطلاق بعد الخلع في العدة ؛ فقالت طائفة : إذا خالع الرجل زوجته ثم طلقها وهي في العدة لمحقها الطلاق ما دامت في العدة ؛ كذلك قال سعيد بن المسيب وشريح وطارس والنخعي والأشعري والحكم وحماد والثوري وأصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن الطلاق لا يلزمها ؛ وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعكرمة والحسن وباجبر بن زيد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ؛ وهو قول مالك إلا أن مالكا قال : إن انفصلت منه على أن يطلقها ثلاثا متتابعات نسفا حين طلقها فذلك ثابت عليه ، وإن كان بين ذلك فترات فما أتبعه بعد الصيات فليس بشيء ، وإنما كان ذلك لأن نسق الكلام بعضه على بعض متصلا يوجب له حكما واحدا ، وكذلك إذا انفصل الاستثناء باليمين بالله أترؤبت له حكم الاستثناء ، وإذا انفصل عنه لم يكن له تعالى بما تقدم من الكلام .

الثانية — المراد بقوله تعالى : « فَإِنْ طَلَّقَهَا » الطلقة الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وهذا مجمع عليه لا خلاف فيه .

واختلفوا فيما يكتن من النكاح ، وما الذي يبيح التحليل ؛ فقال سعيد بن المسيب ومن وافقه : مجزئ العقد كاف . وقال الحسن بن أبي الحسن : لا يكتن مجزئ الوطء حتى

يكون إزال . وذهب الجمهور من العلماء والكافة من الفقهاء إلى أن الوطء كاف في ذلك ، وهو كفء الغناين الذي يوجب الحدة والتسل ، ويقصد الصوم والحج ويخص الزوجين ويوجب كمال الصداق . قال ابن العربي : ما مرّت بي في الفقه مسألة أعسرّ منها ، وذلك أن من أصول الفقه أن الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها ؟ فإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لزمنا أن نقول بقول سعيد بن المسيّب . وإن قلنا : إن الحكم يتعلق بأواخر الأسماء لزمنا أن نشترط الإزال مع منيب الحشفة في الإحلال ، لأنه أحر ذوق المسيلة على ما نقله الحسن . قال ابن المنذر : ومعنى ذوق المسيلة هو الوطء ؛ وعلى هذا جماعة العلماء إلا سعيد ابن المسيّب فقال : أما الناس فيقولون : لا تحل للأزول حتى يحامها الثاني ؛ وأنا أقول : إذا تزوجها تزوجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالا فلا بأس أن يزوجها الأزول . وهذا قول لا نعلم أحدا واقفه عليه إلا طائفة من الخوارج ؛ والسنة مستغنى بها عما سواها .

قلت : وقد قال بقول سعيد بن المسيّب سعيد بن جبير ؛ ذكره النحاس في كتاب «معاني القرآن» له . قال : وأهل العلم على أن النكاح هاهنا الجماع ؛ لأنه قال : «زوجا غيره» فقد تقدّمت الزوجية فصار النكاح الجماع ؛ إلا سعيد بن جبير فإنه قال : النكاح هاهنا التزوج الصحيح إذا لم يُرد إحلالا .

قلت : وأظنهما لم يلتزما حديث المسيلة أو لم يصح عندهما فأخذنا بظاهر القرآن ، وهو قوله تعالى : «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» والله أعلم . روى الأئمة واللفظ للدّرْقُطْنِي عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا لا تحلّ له حتى تنكح زوجا غيره وينوق كلّ منهما عسيلة صاحبه» . قال بعض علماء الحنفية : من عقد على منذهب سعيد بن المسيّب فللقاضي أن يفسخه ؛ ولا يعتبر فيه خلافه لأنه خارج عن إجماع العلماء . قال علماؤنا : ويفهم من قوله عليه السلام : «حتى ينوق كلّ منهما عسيلة صاحبه» استراؤهما في إدراك لذة الجماع ، وهو حجة لأحد القولين عندنا في أنه لو وطئها نائمة أو مُنْثَى عليها لم تحل لطلقتها ؛ لأنها لم تنق المسيلة إذ لم تدركها .

الثالثة — روى النسائي عن عبد الله قال : لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواثمة والمستوشمة والواصلة والمستوصلة وآكل الربا ومؤكله والمحلل والمحلل له . وروى للترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غيره . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم ، وهو قول الفقهاء من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، وصحت الجارود يذكر من وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغي أن يرى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسخها فلا يأتى له حتى يتزوجها بنكاح جديد .

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف العلماء في نكاح المحلل ؛ فقال مالك : المحلل لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا ؛ فإن أصابها ظها مهر مثلها ، ولا تحللها إصابته لزوجها الأول ؛ وسواء علما أو لم يعلما إذا تزوجها ليحلها ، ولا يقتر على نكاحه ويفسخ ؛ وبه قال الثوري والأوزاعي . وفيه قول ثان روى عن الثوري في نكاح الخيار والمحلل أن النكاح جائز والشرط باطل ؛ وهو قول ابن أبي ليلى في ذلك وفي نكاح المتعة . وروى عن الأوزاعي في نكاح المحلل : بفس ما صنع والنكاح جائز . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : النكاح جائز إن دخل بها ، وله أن يمسخها إن شاء . وقال أبو حنيفة مرة هو وأصحابه : لا تحل للأول إن تزوجها ليحلها . ومرة قالوا : تحل له بهذا النكاح إذا جامعها وطلقها . ولم يختلفوا في أن نكاح هذا الزوج صحيح ، وأن له أن يقيم عليه . وفيه قول ثالث — قال الشافعي : أنا قال أتزوجك لأحلّك ثم لا نكاح بيننا بعد ذلك فهذا ضرب من نكاح المتعة ، وهو فاسد لا يقتر عليه ويفسخ ؛ ولو وطئ على هذا لم يكن تحليلا . فان تزوجها تزوجا مطلقا لم يشترط ولا اشترط عليه التحليل للشافعي في ذلك قولان في كتابه القديم : أحدهما

مثل قول مالك، والآخر مثل قول أبي حنيفة، ولم يختلف قوله في كتابه الجديد للمصري أن النكاح صحيح إذا لم يشترط، وهو قول داود.

قلت: وحكى الماوردي عن الشافعي أنه إن شرط التحليل قبل العقد صح النكاح وأحلها للأول، وإن شرطاه في العقد بطل النكاح ولم يحلها للأول، قال: وهو قول الشافعي. وقال الحسن وإبراهيم: إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل ففسد النكاح، وهذا تشديد. وقال سالم والقاسم: لا بأس أن يترجها ليحلها إذا لم يعلم الزوجان وهو ماجور، وبه قال ربيعة ويحيى بن سعيد، وقاله داود بن علي إذا لم يظهر ذلك في اشتراطه في حين العقد.

الرابعة - مدار جواز نكاح التحليل عند علمائنا على الزوج النكاح، وسواء شرط ذلك أو نواه، ومتى كان شيء من ذلك ففسد نكاحه ولم يتر عليه، ولم يحل وطؤه المرأة لزوجها. وعلم الزوج المطابق وجهه في ذلك سواء. وقد قيل: إنه ينبغي له إذا علم أن النكاح لما لذلك تزوجها أن يتبرأ من مراجعتها، ولا يحلها عند مالك إلا نكاح رغبة لحاجة إليها، ولا يقصد به التحليل، ويكون وطؤه لها وطأ مباحا، لا تكون صائمة ولا محرمة ولا في حيضتها، ويكون الزوج بالنا مسلما. وقال الشافعي: إذا أصابها بنكاح صحيح وغيب الحشفة ففرجها فقد ذاقا المسيلة، وسواء في ذلك قوى النكاح وضعفه، وسواء أدخله بيده أم بيدها، وكان من صبي أو مراهق أو مجبوب بقى له ما يفي به كما ينبغي غير المحصى. وسواء أصابها الزوج محرمة أو صائمة، وهذا كله - على ما وصف الشافعي - قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسين بن صالح، وقول بعض أصحاب مالك.

الخامسة - قال ابن حبيب: وإن تزوجها فإن أعجبته أمسكها، وإلا كان قد احتسب في تحليلها الأجر لم يجز، لما خالط نكاحه من نية التحليل، ولا تحل بذلك للأول.

السادسة - وطء السيد لأمته التي قد بت زوجها طلاقها لا يحلها، إذ ليس بزواج، روى عن علي بن أبي طالب، وهو قول عبيدة ومسروق والشعبي وإبراهيم وجابر بن زيد وسليمان بن يسار وحاذ بن أبي سليمان وأبي التزاد، وعليه جماعة فقهاء الأمصار. وروى عن

عثمان وزيد بن ثابت والوزير خلّاف ذلك ، وأنه يحلها إذا غشيها سيدها غشيانا لا يريد بذلك خادمة ولا إحلالا ، وترجع إلى زوجها بنخبة وصلح . والقول الأول أصح ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والسيد إنما تسلط بملك اليمين وهذا واضح .

السابعة - في موطن ما لك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليان بن يسلم مولا عن رجل زوج عبدا له جارية له فطلقها البعد البتة ثم وهبها سيدها له هل تحل له يملك اليمين؟ فقالوا : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

الثامنة - روى عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته ثمة مملوكة فاشتراها وقد كان طلقها واحدة ؛ فقال : تحل له يملك يمينه ما لم يبت طلاقها ؛ فإن بت طلقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره . قال أبو عمر : وعلى هذا جماعة العلماء وأئمة الفتوى : مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وكان ابن عباس وعطاء وطاوس والحسن يقولون : إذا اشتراها الذي بت طلقها حلت له يملك اليمين ؛ على عموم قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . قال أبو عمر : وهذا خطأ من القول ؛ لأن قوله عز وجل : « أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » لا يبيح الأمهات ولا الأخوات ، فكذلك سائر الخزمات .

التاسعة - إذا طلق المسلم زوجته الثمة ثلاثا فتكحها ذمي ودخل بها ثم طلقها ؛ فقالت طائفة : الذمي زوج لها ، ولما أن ترجع إلى الأول ؛ هكذا قال الحسن وسفيان والثوري^(١) والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : وكذلك قول ؛ لأن الله تعالى قال : « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » والنصراني زوج . وقال مالك وربيعة : لا يحلها .

العاشرة - النكاح الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثا في قول الجمهور : مالك والثوري والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد ؛ كلهم يقولون : لا تحل الزوج الأول إلا بنكاح صحيح ؛ وكان الحكم يقول : هو زوج . قال ابن المنذر : ليس بزوج ،

(١) في بعض الأصول : « ... وسفيان الثوري يرون ولو سلف » .

لأن أحكام الأزواج في الطَّهَارِ والإِيلَاءِ وَالْإِمَانِ غير ثابتة بينهما . وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن المرأة إذا قالت للزوج الأول : قد تزَّوجْتُ ودخل على زوجي وصدَّقها أنها تحلُّ للأوَّل . قال الشافعي : والورع ألا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كذَّبتة .

الحادثة عشرة - جاء عن عمر بن الخطاب في هذا الباب بتقليظ شديد وهو قوله : لا أوتى بمخل ولا عخل له إلا رجعتما . وقال أبو عمر : التحليل سفاح ؛ لا يزالان زانين ولو أقاما عشرين سنة . قال أبو عمر : لا يحتمل قول عمر إلا التغليظ ؛ لأنه قد صرح عنه أنه وضع الحدَّ عن الواطئ فرجاً حراماً قد جهل تحريره وعذره بالجهالة ؛ فالتأويل أولى بذلك ، ولا خلاف أنه لا رجوع عليه .

قوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُحْيَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُتَوَمَّعُ بِهَا) فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا) يريد المترجع الثاني . (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا) أي المرأة والزَّوج الأول ؛ قاله ابن عباس ، ولا خلاف فيه . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحرة إذا طلق زوجها ثلاثاً ثم اقضت عنتها ونكحت زوجاً آخر ودخل بها ثم فارقتها واقضت عنتها ثم نكحها الأول أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات .

واختلفوا في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم يترجع غيره ثم يرجع إلى زوجته الأول ؛ فقالت طائفة : تكون على ما بقي من طلاقها ؛ وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبو هريرة . وروى ذلك عن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وبه قال عبيدة السلماني ومسيب بن المسيب والحسن البصري ومالك وسفيان الثوري وابن أبي ثعلبي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو نوح ومحمد بن الحسن وابن نصر . وفيه قول ثان وهو أن النكاح جديد والطلاق جديد ؛ هذا قول ابن عمر وابن عباس ،

وبه قال عطاء، والنخعي وشريح والنعمان ومقرب . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو معاوية وكثير عن الأعمش عن إبراهيم قال : كان أصحاب عبد الله يقولون : أيهم الزوج الثلاث ، ولا يهيم الواحدة والاثنين ! . قال : وحدنا خصص عن حجاج عن طلحة عن إبراهيم أن أصحاب عبد الله كانوا يقولون : يهيم الزوج الواحدة والاثنين كما يهيم الثلاث ؛ إلا عيلة فانه قال : هي على ما بقي من طلاقها ؛ ذكره أبو عمر . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول . وفيه قول ثالث وهو : إن كان دخل بها الأخير فطلاق جديد ونكاح جديد ، وإن لم يكن دخل بها فلي ما بقي ؛ هذا قول إبراهيم النخعي .

الثانية - قوله تعالى : (**إِنْ ظَنَنْتُمْ أَنْ عِيَا حُدُودَ اللَّهِ**) شرط . قال طائوس : إن ظننا أن كل واحد منهما يحن عشرة صاحبه . وقيل : حدود الله فرائضه ؛ أي إذا علمنا أنه يكون بينهما الصلاح بالنكاح الثاني . فتي علم الزوج أنه يميز عن فقة زوجته أو صداقها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه فلا يحل له أن يتزوجها حتى يبين لها ، أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها . وكذلك لو كانت به علة تمنع من الاستمتاع كان عليه أن يبين ؛ كإلا يميز المرأة من نفسه . وكذلك لا يجوز أن يفرقا بنسب يتبعه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها . وكذلك يجب على المرأة إذا علمت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة تمنع الاستمتاع من جنون أو جذام أو برص أو داء في الفرج لم يميز لها أن تنزه ، وعليها أن تبين له ما بها من ذلك ؛ كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب . ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيبا فلا الرذ ؛ فإن كان العيب بالرجل فلها الصداق إن كان دخل بها ، وإن لم يدخل بها فلها نصفه . وإن كان العيب بالمرأة رددا الزوج وأخذ ما كان أعطاه من الصداق . وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني بياضة فوجد بكنتها برصا فرتها وقال : **"دَلَسْتُ عَلَى"** .

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة الميّن إذا سلّمت نفسها ثم تَوَقَّعَ بينهما بالعتّة؛ فقال مرة : لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق ؛ وهذا يبنى على اختلاف قوله : يَمَّ فَتَسِيحُ الصداق بالتسليم أو بالدخول ؟ قولان .

الثالثة - قال ابن خُوَزَيْمَةَ متناد : واختاب أصحابنا هل على الزوجة خِدمة أو لا ؟ فقال بعض أصحابنا : ليس على الزوجة خدمة ؛ وذلك أن المقد يتناول الاستمتاع لا الخدمة ؛ ألا ترى أنه ليس بعقد إجارة ولا تَمَلْكُ رَقبة وإنما هو عقد على الاستمتاع ، والمستحق بالمقد هو الاستمتاع دون غيره ؛ فلا تطالب بأكثر منه ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : « فَإِنْ أَمْنَكُم مِّنَ النَّاسِ فَلَا يَجْعَلُ النَّاسُ عَلَى النَّاسِ مَلًّا » . وقال بعض أصحابنا : عليها خدمة مثلها ؛ فإن كانت شريفة المحل ليسار أبوة أو تَرْفَعُ فعلها للدير للزَّهْدِ وأمر الخادم . وإن كانت متوسطة الحال فعليها أن تَغْرِشَ الفراش وتغمر ذلك . وإن كانت دون ذلك فعليها أن تَقُمَ البيت وتطبخ وتغسل . وإن كانت من نساء الكُرد والذُّبُل والحِمْيَر في بلدن كُفَّت ما يكلفه نساؤهم ؛ وذلك أن الله تعالى قال : « وَلَمَّا مَثَلُ الَّذِينَ بِالْمَعْرُوفِ » . وقد جرى عُرْفُ المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرناه ؛ ألا ترى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يتكفون الطحين والخبز والطيخ وفرش الفراش وتهريب الطعام وأشباه ذلك ، ولا تعلم امرأة امتنعت من ذلك ، ولا يسوغ لها الامتناع ، بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك ، ويأخذونهن بالخدمة ؛ فلولا أنها مَسْتَحَقَّةٌ لما طالوهن .

الرابعة - قوله تعالى : (وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) حدود الله : ما منع منه . والحذ مانع من الاجترار على الفواحش . وأحدت المرأة : امتنعت من الزينة . ورجل محدود : ممنوع من الخيل . واليزاب حداد أى مانع . وقد تقدم هذا مستوفى . وإنا قال : « لقوم يعلمون » لأن الجاهل إذا كثرت له أمره ونهيه فإنه لا يحفظه ولا يتعاهده . والعالم يحفظ ويتعاهد ؛ فلهذا المعنى خاطب العلماء ولم يخاطب الجاهل .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَتَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
أَوْ مَرْحُومٍ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُنْكِيهِنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ
وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١١﴾

فيه ست مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ) معنى « بلن » قارين ؛ بإجماع من العلماء .
ولأن المعنى يضطر إلى ذلك ؛ لأنه بعد بلوغ الأجل لا خيار له في الإمساك . وهو في الآية
التي بعدها بمعنى التناهي ؛ لأن المعنى يقتضى ذلك ، فهو حقيقة في الثانية مجاز في الأولى .

الثانية — قوله تعالى : (فَأَتَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) الإمساك بالمعروف هو القيام بما يجب لها
من حق على زوجها ؛ ولذلك قال جماعة من العلماء : إن من الإمساك بالمعروف أن الزوج
إذا لم يجد ما ينفق على الزوجة أن يطلقها ؛ فإن لم يفعل خرج عن حد المعروف ، فيطلق عليه
الحاكم من أجل الضرر اللاحق لها من بقائها عند من لا يقدر على نفقتها ، والجوع لا صبر عليه ؛
وهذا قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ويحيى القطان وعبد الرحمن
ابن مهدي ، وقاله من الصحابة عمرو بن عبد الله وأبو هريرة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب
وقال : إن في ذلك سنة . ورواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقالت طائفة :
لا يفرق بينهما ، ويلزمها الصبر عليه ، وتعلق الثقة بنفقه بحكم الحاكم ، وهذا قول عطاء
والزهري ، وإليه ذهب الكوفيون والثوري ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ثَوْفُ عُسْرَةٍ
فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقال : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » الآية ؛ فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ،
فلا يجوز أن يكون الفقر سببا للفرقة ، وهو مندوب معه إلى النكاح . وأيضاً فإن النكاح بين
الزوجين قد انعقد بإجماع فلا يفرق بينهما إلا بإجماع مثله ، أو بسنة عن الرسول صلى الله عليه وسلم

لا معارض لها . والحجة الأولى قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري : " نقول المرأة إما أن تطعنني وإما أن تطلقني " فهذا نص في موضع الخلاف . والفرقة بالإعسار عندنا طلاق رجعية خلافا للشافعي في قوله إنها طلاق بائنة ؛ لأن هذه فرقة بعد البناء لم يستكمل بها عقد الطلاق ولا كانت إيموس ولا لضرر بالزوج فكانت رجعية ؛ أصله طلاق المؤل .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ سَرَّحُوهُنَّ مَعْرُوفٍ ﴾ يعني فطلقوهن ؛ وقد تقدم . ﴿ وَلَا يُكْسِرُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ روى مالك عن ثور بن زيد الددلي أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يرجعها ولا حاجة له بها ولا يريد إيسا كها ؛ كما يطول بذلك الدعة عليها ويضارها ؛ فانزل الله تعالى : « وَلَا يُكْسِرُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ بَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ » يعظمهم الله به . وقال الزجاج : « فقد ظلم نفسه » يعني عرض نفسه للعذاب ، لأن إتيان ما نهى الله عنه تعرض للعذاب الله . وهذا الخبر موافق للخبر الذي نزل بترك ما كان عليه أهل الجاهلية من الطلاق والارتجاع حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : « الطلاق مرتان » . فأفادنا هذان الخبران أن نزول الآيتين المذكورتين كان في معنى واحد متقارب وذلك حبس الرجل المرأة ومراجعتها لما قاصدا إلى الإضرار بها ؛ وهذا ظاهر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا ﴾ معناه لا تأخذوا أحكام الله تعالى في طريق الهزء فانها جد كتمانها ؛ فمن هزأ فيها لزمته . قال أبو الدرداء : كان الرجل يطلق في الجاهلية ويقول : إنما طلقت وأنا لاعب ؛ وكان يمتن ويكبح ويقول : كنت لاعبا ؛ فزلت هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : " من طلق أو حرر أو نكح أو أنكح فزعم أنه لاعب فهو جائز " . رواه معمر قال : حدثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء فذكره بمعناه . وفي موطأ مالك أنه بلغه أن رجلا قال لابن عباس : إني طلقت امرأتى مائة مرة فإذا ترى علي ؟ فقال ابن عباس : طلقت منك ثلاث ، وسبع وتسمون اتخذت بها آيات الله هزوا . وخرج الزارقاني عن حديث إسماعيل بن أمية القرشي عن علي قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا طلق البتة منصف وقال : " تتخذون آيات الله هزوا أو دين الله هزوا

ولما من طلق أليمة الزمناه ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . « إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث . وروى عن عائشة أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يقول : والله لا أوزيك ولا أمدك . قالت : وكيف ناك ؟ قال : إذا كنت ترضين مدتك واجعتك ؟ فقلت : « وَلَا تَحْذَرُوا آيَاتِ اللَّهِ هُرُؤًا » . قال علماءنا : والأقوال كلها داخلة في معنى الآية ؛ لأنه يقال لمن سخر من آيات الله : احتفها هُرُؤًا . وبال ذلك لمن كفر بها ، ويقال ذلك لمن طرحها ولم يأخذ بها وعمل بشيها ؛ فعلى هذا تدخل هذه الأقوال في الآية . وآيات الله : دلالته وأمره ونهيه .

الخامسة — ولا خلاف بين العلماء أن من طلق هازلا أن الطلاق يلزمه . واختلفوا في غيره على ما يأتي بيانه في « برائة » إن شاء الله تعالى . ونخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث يجمعن جد ومنهن جد النكاح والطلاق والزوجة » . وروى عن علي بن أبي طالب وأبن مسعود وأبي النضر كلهم قالوا : ثلاث لا لعب فيهن ولا لعب فيهن جاد : النكاح والطلاق والبتاق . وقبل : للمعنى لا تتركوا أوامر الله فتكونوا مقصرين لأعين . ويدخل في هذه الآية الاستغفار من التنب قولاً مع الإصرار ضلاً ؛ وكذا كل ما كان في هذا المعنى فأعلمه .

السادسة — قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ أي بالإسلام وبيان الأحكام . ﴿ والملكة ﴾ : هي السنة المنيعة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم مراد الله فيما لم ينص عليه في الكتاب . ﴿ يَعْظُمُ بِهِ ﴾ أي ينجونكم . ﴿ وَأَقْوُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْئًا عَلِيمٌ ﴾ فقيم .

قوله تعالى : وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَبْلُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٢١﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ** » ^(١) روى أن معقل بن يسار كانت أخته بنت أبي البلاح فطلقها وتركها حتى أتته . . . عتقها ، ثم ندم فخطبها فرفضت وأبى أخوها أن يزوجه وقال : **وَجِئْتِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ إِنْ تَزَوَّجْتِيهِ فَتَرَلْتَ الْآيَةَ** . قال مقاتل : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم معقلا فقال : « **إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا فَلَا تَمْنَعْ أَخْكَ عَنْ أَبِي الْبَلَّاحِ** » فقال : آمنت بالله وزوجتها منه . وروى البخاري عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها حتى انقضت منها فخطبها فأبى معقل فترلت : « **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ** » . وأخرجه أيضا الدارقطني عن الحسن قال : حدثني معقل بن يسار قال : كانت لي أخت فخطبت إلى فكنت أمتعها الناس ، فأبى ابن عم لي فخطبها فأنكحها إياه ، فاصطحبها ما شاء الله ثم طلقها طلاقا رجعا ثم تركها حتى انقضت عتقها فخطبها مع الخطاب ؛ فقلت : منعتها الناس وزوجتك إياها ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت منها فلما خطبت إلى أتيتني فخطبها مع الخطاب ! لا أزويك أبدا ! فأنزل الله أو قال أنزلت : « **وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ** » فكفرت عن يميني وأنكحها إياه . في رواية للبخاري : « **فَجِئْتِي مِنْ ذَلِكَ أَنَا وَقَالَ خَلَا عَنْهَا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ثُمَّ يَخْطُبُهَا ! فَاَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ ؛ فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه الآية فترك الحية واتهاد لأمر الله تعالى . وقيل : هو معقل بن سنان (بالنون) . قال الضحاح : رواه الثاقفي في كتبه عن معقل بن يسار أو سنان . وقال الطحاوي : هو معقل بن سنان .**

الثانية — إذا ثبت هذا ففي الآية دليل على أنه لا يجوز النكاح بغير ولي لأن أخت معقل كانت ثيبا ، ولو كانت الأرملة لم يكن لها زوجة نفسها ، ولم تنجس إلى ولها معقل . فالخطاب إذا في قوله تعالى : « **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ** » للأولياء ، وأن الأمر إليهم في التزوج

(١) في الأصول : « **أَنْ يَنْكِحَنَّ** » وهو تحريف .

مع رضاعن . وقد قيل : إن الخطاب في ذلك للأزواج ، وذلك بأن يكون الاجتماع مضارة
عَضَلًا عن نكاح الغير بتطويل العتة عليها . واحتج بها أصحاب أبي حنيفة على أن تزوج المرأة
نفسها قالوا : لأن الله تعالى أضاف ذلك إليها كما قال : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْنِهِ حَتَّى تَبْتَاعَ
زَوْجًا بِفَرَمِهِ » ولم يذكر الولي . وقد هُذِمَ القول في هذه المسألة مستوفى : والأوّل أصح
لما ذكرناه من سبب القول . والله أعلم .

الثالث - قوله تعالى : (فَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ أَجَلَهُنَّ) بولغ الأجل في هذا الموضع : تابعه ،
لأن ابتداء النكاح إنما يتصور بعد اقضاء العتة . و « تعضلون » معناه تحبسونه .
وحكى الخليل : دجاجة مُعْضِلٌ : قد احتبس بيضها . وقيل : العضل التضيق والمنع وهو
رجع إلى معنى الحبس ؛ يقال : أردتُ امرأة فعضلتني عنه أى منعتني عنه وضيقت لى .
وأعضل الأمر : إذا ضاقت عليك فيه الحيل ؛ ومنه قولهم : إنه مُعْضِلٌ مِنَ الْعُضَلِ إذا كان
لا يُقَدَّر على وجه الحيلة فيه . وقال الأزهري : أصل العضل من قولهم : عَضَلْتُ الناقةَ إذا
نُسِبَ ولدها فلم يسهل خروجه . وعَضَلْتُ الدجاجة : نُسِبَ بيضها . وفي حديث معاوية : -
« مُعْضِلَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ » ؛ أى مسألة صعبة ضيقة الخارج . وقال طارص : لقد وردت عُضْلُ
أفضية ما قام بها إلا ابن عباس . وكل مُشْكِل عند العرب مُعْضِلٌ ؛ ومنه قول
الشافعي :

إذا لمعضلات تصدقني • كشفت حقائقها بالنظر

ويقال : أعضل الأمر إذا أشد . وداءُ عضال أى شديد غير البرء أعيا الأطباء .
ومَضَل فلانُ أيمه أى منها ؛ يَضِلُّها وَيَعِضِلُّها (بالضم والكسر) لنتان .

الرابعة - قوله تعالى : (ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ) ولم يقل « ذلك » لأنه محمول
على معنى الجمع . ولو كان « ذلك » بجزاء مثل (ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ) والله يعلم ؛ أى ما لكم
فيه من الصلاح . (وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ذلك .

قوله تعالى : **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ** وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ وَلاَ وَلَدٌهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُولَدُ لَهُ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً أَنْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٣﴾

فيه ثمان عشرة مسألة :

الأول - قوله تعالى : **(وَالْوَالِدَاتُ)** ابتداء . **(يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)** في موضع الخبر . **(حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)** ظرف زمان . ولما ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الولد لأن الزوجين قد يفرقان وتم ولد ، فالآية إذا في المطلقات اللاتي هن أولاد من أزواجهن ؛ قاله السدي والضحاك وغيرهما ، أي من أحق برضاع أولادهن من الأجنبية لانهن أختي وأرقي ، واتراع الولد الصغير إضرار به وبها ؛ وهذا يدل على أن الولد وإن قُطِع فالأم أحق بمحضاته لفضل حوّه وشفقتها ؛ وإنما تكون أحق بالمضاعة إذا لم تزوج على ما يأتي . وعلى هذا يشكّل قوله : **«وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ»** لأن المطلقة لا تستحق الكسوة إذا لم تكن رجعية بل تستحق الأجرة إلا أن يُجَلَّ على مكارم الأخلاق فيقال : الأولى ألا تنقص الأجرة عما يكفيها لقوتها وكسوتها . وقيل : الآية عاتق في المطلقات اللواتي هن أولاد في الزوجات . والأظهر أنها في الزوجات في حال بقاء النكاح ؛ لانهن المستحقات للنفقة والكسوة ؛ والزوجة تستحق النفقة والكسوة أرضعت أولم تُرضع ؛ والنفقة والكسوة مقابلة التحكين ، فإذا اشتغلت بالإرضاع لم يكمل التحكين ؛ فقد يتوهم أن النفقة تسقط فأزال ذلك بهم بقوله تعالى : **«وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ»** أي الزوج رزقهن وكسوتهن في حال الرضاع لأنه اشتغال في مصالح الزوج ؛ فصارت كما لو سافرت لحاجة الزوج فإذا نه فان النفقة لا تسقط .

الثانية - قوله تعالى : (يَرْضَعْنَ) خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الودائع ، وعلى جهة التنبؤ لبعضهن على ما يأتي . وقيل : هو خبر عن المشروعية كما تقدم .

الثالثة - واختلف الناس في الرضاع هل هو حق للأُم أو هو حق عليها ؛ واللفظ محتمل لأنه لو أراد التصريح بكونه عليها لقال : وعلى الودائع رضاع أولادهن . كما قال تعالى : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ » ولكن هو عليها في حال الزوجية ، وهو عُرف يلزم إذ قد صار كالشرط ، إلا أن تكون شريعة ذلت ترفيع فرقتها ألا تَرْضَعْ وذلك كالشرط . وعليها إن لم يقبل الولد غيرها واجب ، وهو عليها إذا عدم اختصاصها به . فإن مات الأب ولا مال للصبي فذهب مالك في « المدونة » أن الرضاع لازم للأُم بخلاف الفقهاء . وفي كتاب ابن الجلاب : رضاعه في بيت المال . وقال عبد الوهاب : هو فقير من فقراء المسلمين . وأما المطلقة طلاق ينيوة فلا رضاع عليها ، والرضاع على الزوج إلا أن تنهيه ؛ فهي أحق بأجرة المثل ؛ هذا مع يسر الزوج فإن كان مُعِلِّعاً لم يلزمها الرضاع إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتُجَبَّرُ حينئذٍ على الإرضاع . وكل من يلزمها الإرضاع فإن أصابها عند يمنها منه عاد الإرضاع على الأب . ورُوي عن مالك أن الأب إذا كان مُعِلِّعاً ولا مال للصبي - أن الرضاع على الأم ؛ فإن لم يكن لها لبن ولها مال فالإرضاع عليها في مالها . قال الشافعي : لا يلزم الرضاع إلا والداً أو جدّاً وإن علّاً ؛ وسبأني ما للعلماء في هذا عند قوله تعالى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » . يقال : رَضَعَ يَرْضَعُ رَضَاعَةً وَرَضَاعاً ، وَرَضَعَ يَرْضَعُ رِضَاعاً وَرَضَاعَةً (يكسر الراء في الأول وفتحها في الثاني) واسم الفاعل راضع فيهما . والرضاعة . الأَوَمُ (مفتوح الراء لا غير) .

الرابعة - قوله تعالى : (حَزَنَيْنِ) أي سكين ، من حل الشيء إذا أهلب فالحول متقلب من الوقت الأوّل إلى الثاني . وقيل : سُمِّيَ الحام حَوْلًا لاستحالة الأمور فيه في الأغلب . (كَاتِبَيْنِ) قَسِدَ بالكال لأن الثنايل قد بقول : أقيمت عند ثلاث حولين وهو يريد حولا وبعض حول آخر ؛ قال الله تعالى : « قَسِدَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ » وإنما يستعمل

في يوم وبعض الثاني . وقوله تعالى : « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتماً فإنه يجوز إطعام قبل الحولين ، ولكنه تحميد لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع ، فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من حولين . وإن أراد الأب القَطْمَ قبل هذه المدة ولم ترض الأم لم يكن له ذلك . والزيادة على الحولين أو التصان إنما يكون عند عدم الإضرار بالمولود وعند رضا الوالدين . وقرا مجاهد وابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة » بفتح التاء ورفع « الرضاعة » على إسناد الفعل إليها . وقرا أبو حيوة وابن أبي عمير والجارود بن أبي سبرة بكسر الراء من « الرضاعة » وهي لغة كالخضارة والخضارة . وروى عن مجاهد أنه قرأ « الرضعة » على وزن الفعلة . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « أن يكمل الرضاعة » . النحاس : لا يعرف البصريون « الرضاعة » إلا بفتح الراء ، ولا « الرضاع » إلا بكسر الراء ، مثل القتال . وحكى الكوفيون كسر الراء مع الماء وفتحها بغيره .

الخامسة . اتفق مالك رحمه الله تعالى ومن تابعه وجماعة من العلماء من هذه الآية أن الرضاعة المحرمة الجارية مجرى النسب إنما هي ما كان في الحولين لأنه باقضاء الحولين تمت الرضاعة ، ولا رضاعة بعد الحولين معتبرة . هذا قوله في موطنه ، وهي رواية محمد بن عبد الحكم عنه ، وهو قول عمر وأبن عباس ، وروى عن ابن مسعود ، وبه قال الزهري وقائدة والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور . وروى ابن عبد الحكم عنه الحولين وزيادة أيام يسيرة . عبد الملك : كالتشر ونحوه . وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال : الرضاع الحولين والشهرين بعد الحولين . وحكى عنه الوليد بن مسلم أنه قال : ما كان بعد الحولين من رضاع شهر أو شهرين أو ثلاثة فهو من الحولين ، وما كان بعد ذلك فهو عبث . وحكى عن الثمان أنه قال : وما كان بعد الحولين إلى ستة أشهر فهو رضاع ، والصحيح الأول لقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وهذا يدل على أن لاحقاً لما ارتضع المولود بعد الحولين . وروى سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » . قال الدارقطني : لم يستند عن ابن عينة خير الحليم بن حبل ، وهو ثقة حافظ .

قلت : وهذا المبرج الآية والمعنى ينفي رضاعة الكبير وأنه لا شهرة له . وقد روى عن عائشة القول به . وبه يقول الليث بن سعد من بين العلماء . وروى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يرى رضاع الكبير . وروى عنه الرجوع عنه . وسيأتى في سورة « النساء » مبيناً إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال جمهور المفسرين : إن هذين الحولين لكل ولد . وروى عن ابن عباس أنه قال : هى فى الولد يمكث فى البطن ستة أشهر ، فإن مكث سبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهراً ، فإن مكث ثمانية أشهر فرضاعه اثنان وعشرون شهراً ، فإن مكث تسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهراً لقوله تعالى : « وَحَلَهُ وَفَصَّالَهُ تَلَاثُونَ شهراً » . وعلى هذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع ويأخذ الواحد من الآخر .

السابعة — قوله تعالى : (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ) أى وعلى الأب . ويجوز فى العربية « وعلى المولود لهم » كقوله تعالى : « وَيَتِمُّونَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » لأن المعنى وعلى الذى ولده و « الذى » يُعبر به عن الواحد والجمع كما تقدم .

الثامنة — قوله تعالى : (رَزَقْنَاهُ وَكَسَوْنَاهُ) الرزق فى هذا الحكم الطعام الكافى ، وفى هذا دليل على وجوب ثقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه . وسمّاه الله سبحانه للام لأن الغناء يصل إليه بواسطتها فى الرضاع كما قال : « وَإِنْ كُنْ أُولَايَ حِمْلٍ فَأَقِغُوا عَلَيْنَ » لأن الغناء لا يصل إلا بسببها .

وأجمع العلماء على أن على المرأة ثقة ولده الأطفال الذين لا مال لهم . وقيل صلى الله عليه وسلم لمند بنت عتبة وقد قالت له : إن أبا عفيان رجل شحيح وإنه لا يطينى من الثقة ما يكفينى ويكنى بختى إلا ما أخذت من ماله بنير علمه فهل على فى ذلك جُنَاح ؟ قال — : « خِذْى مَا يَكْفِيكَ وَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ » . والكسوة : اللباس . وقوله : « بِالْمَعْرُوفِ » أى بالمعارف فى عُرف الشرع من غير تفرط ولا إفراط . ثم بين تعالى أن الإحاق على قدر غنى الزوج ومتنصها من غير تقدير مد ولا غيره بقوله تعالى : « لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا »

على ما يأتي بسانه في الطلاق إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى أى لا تكلف المرأة ، صبر على
التفتير في الأجرة ولا يكلف الزوج ما هو إصراف بل يُراعى التصد .

التاسعة - في هذه الآية **وَاللَّيْلِ عَلَى أَنْ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ**، فهي في الغلام إلى الباء ،
وفي الجارية إلى النكاح ، وذلك حق لها ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : إذا بلغ
الولد ثمان سنين وهو من التمييز خبرين أبويه فإنه في تلك الحالة تتحرك همه لتعلم القرآن
والأدب ووظائف العبادات ، وذلك يستوى فيه الغلام والجارية . وروى النسائي وغيره
عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت له : زوجي يريد أن
ينهب بأبني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا أبوك وهذه أمك فخذ أيهما شئت " **فأخذ بيد أمه** . وفي كتاب أبي داود عن أبي هريرة قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن ينهب بأبني ، وقد
سفاقي من بئر أبي عتبة ، وقد فعني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " استئما عليه " فقال
زوجها : من يئمانني في ولدي ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هذا أبوك وهذه أمك
فخذ بيد أحدهما شئت " فأخذ بيد أمه فأطلقت به . ودلتنا ما رواه أبو داود عن الأوزاعي
قال : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة جاءت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وتدني له سيئاء ،
ويجرى له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن يتزوجه مني ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" أنت أحق به ما لم تنكحي " . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن
الزوجين إذا اختلفا ولهما ولد أن الأم أحق به ما لم تنكح . وكذا قال أبو عمر : لا أعلم خلافا
بين السلف من العلماء في المرأة المطلقة إذا لم تتزوج أنها أحق بولدها من أبيه مادام طفلا
صغيرا لا يميز شيئا إذا كان عندها في حرز وكفاية ولم يثبت فيها فسق ولا تبرج .

ثم اختلفوا بعد ذلك في تخيره إذا ميز وعقل بين أبيه وأمه وفيمن هو أولى به ؛
قال ابن المنذر : وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في آية حمزة للحالة من غير تغيير .

روى أبو داود عن عليّ قال : خرج زيد بن حارثة الى مكة فقدم بابتة حزة، فقال جعفر : أنا أخذها أنا أحقُّ بها ، ابنة عَمِّي وخالتها عندي والخالة أُمُّ . قال عليّ : أنا أحقُّ بها ، ابنة عَمِّي وعندي آتة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي أحقُّ بها . فقال زيد : أنا أحقُّ بها ، أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثنا قال : " وأما الجارية فاقضي بها لجعفر تكون مع خالتها وإنما الخالة أُمُّ " .

العاشرة — قال ابن المنذر : وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا حق للآثم في الولد إذا تزوجت .

قلت : كذا قال في كتاب الإشراف له . وذكر القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة له عن الحسن أنه لا يسقط حقها من الحضانة بالتزوج . وأجمع مالك والشافعي والنعمان وأبو نور على أن الجدة أمُّ الأمِّ أحقُّ بحضانة الولد . واختلفوا إذا لم يكن لها أمُّ وكان لها جَدَّة هي أمُّ الأب ؛ فقال مالك : أمُّ الأب أحقُّ إذا لم يكن للصبي خالة . وقال ابن القاسم قال مالك : وبلغني ذلك عنه أنه قال : الخالة أولى من الجدة أمُّ الأب . وفي قول الشافعي والنعمان : أمُّ الأب أحقُّ من الخالة . وقد قيل : إن الأب أولى بابنه من الجدة أمُّ الأب . قال أبو عمر : وهذا عندي إذا لم يكن له زوجة أجنبية . ثم الأخذ بعد الأب ثم العمة . وهذا إذا كان كل واحد من هؤلاء مأمونا على الولد ، وكان عنده في حرز وكفاية ؛ فإذا لم يكن كذلك لم يكن له حق في الحضانة ، وإنما يُنظر في ذلك الى من يحوط بالصبي ومن يحسن إليه في حفظه وتعلمه الخبير . وهذا على قول من قال إن الحضانة حق الولد ؛ وقد روى ذلك عن مالك وقال به طائفة من أصحابه ؛ وكذلك لا يرون حضانة لعاجزة ولا لضعيفة عاجزة عن القيام بحق الصبي لمرض أو زمانة . وذكر ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك أن الحضانة للآثم ثم الجدة للآثم ثم الخالة ثم الجدة للأب ثم أخت الصبي ثم عمة الصبي ثم ابنة الصبي ثم الأب . والجدة للأب أولى من الأخت والأخت أولى من العمة والعمة أولى ممن بعدها وأولى من جميع الرجال الأولياء . وليس لأبنة الخالة ولا لأبنة العمة ولا لبنات أخوات الصبي من حضانتهم شيء . فإذا كان الحاضن لا يخاف منه هل الطفل

تضييع أو دخول فساد كانت حاصلا له أبدا حتى يبلغ الحلم . وقد قيل : حتى ينمو ، وحتى تترج الجارية ؛ إلا أن يريد الأب قلة سفر وإبطان فيكون حقيقا أحق بولده من أمه وغيرها إن لم ترد الانتقال . وإن أراد الخروج لجارة لم يكن له ذلك . وكذا أولاد الصبي الذين يكون ماله إذا انتقلوا للإستيطان . وليس للأثم أن تنقل ولدها عن موضع سكنى الأب إلا فيما يقرب نحو المسافة التي لا تقصر فيها الصلاة . ولو شرط عليها في حين انتقاله عن بلدها أنه لا يترك ولده عندها إلا أن يتم نفقته ومشوته ستين معلومة فإن التزم ذلك لزمها ؛ فإن مات لم تتبع بذلك ورتها في تركتها . وقد قيل : ذلك دين يؤخذ . تركتها ، والأول أصح إن شاء الله تعالى ؛ كما لو مات الولد أو كما لو صالحها على نفقة الحمل والرضاع فأسقطت لم تتبع بشيء من ذلك .

الحادية عشرة - إذا تزوجت الأثم لم يترع منها ولدها حتى يسئل بها زوجها عند مالك . وقال الشافعي : إذا نكحت فقد انقطع حقها . فإن طلقها لم يكن لها الرجوع فيه عند مالك في الأشهر عندنا من مذهبه . وقد ذكر القاضي إسماعيل وذكره ابن خزيمة عندنا أيضا عن مالك أنه اختلف قوله في ذلك ؛ فقال مرة : يرد إليها . وقال مرة : لا يرد . قال ابن المنذر : فإذا خرجت الأثم عن البلد الذي به ولدها ثم رجعت إليه فهي أحق بولدها في قول الشافعي وأبي نود وأصحاب الرأي . وكذلك لو تزوجت ثم طلق أو توفي عنها زوجها رجعت في حقها من الولد .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب ؛ فإن طلقها الزوج أو مات عنها كان لها أخذه لزوال العذر الذي له جاز تركه .

الثانية عشرة - فإن تركت المرأة حضنة ولدها ولم ترد أخذه وهي فارغة غير مشغولة بزواج ثم أرادت بعد ذلك أخذه فظن لها ؛ فإن كان تركها له من عندها كان لها أخذه ، وإن كانت تركته رفقاً له ومقتاً لم يكن لها بعد ذلك أخذه .

(١) الانتار : مقطوع من الصبي ونبتها . وفي بعض الأصول : حتى « يميز » .

(٢) كما في الأصول ، ولده ماله الميم .

الثانية عشرة — واختطفوا في الزوجين يَتَرَقَّان بطلاق والزوجة ذُعْبَة ؛ فقالت طائفة : لا فرق بين الذُعْبَة والمسلمة وهي أحق بولدها ؛ هذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي وابن القاسم صاحب مالك . قال ابن المنذر : وقد روينا حديثا مرفوعا موافقا لهذا القول ؛ وفي إسناده مقال . وفيه قول ثان أن الولد مع المسلم منهما ؛ هذا قول مالك وسوار وعبد الله بن الحسن . وحكى ذلك عن الشافعي . وكذلك اختطفوا في الزوجين يَتَرَقَّان ؛ أحدهما حرٌّ والآخر مملوك ؛ فقالت طائفة : الحُرُّ أولى ؛ هذا قول عطاء والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك : في الأب إذا كان حرا وله ولد حرٌّ والأُمُّ مملوكة : إن الأُمُّ أحق به إلا أن تُباع فتقتل فيكون الأب أحق به .

الرابعة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَةً بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ﴾ المعنى : لا تأبى الأُمُّ أن ترضعه إضرارا بابيه أو تطلب أكثر من أجزائها ، ولا يحل للأب أن يبيع الأُمُّ من ذلك مع رغبتها في الإرضاع ؛ هذا قول جمهور المفسرين . وقرأ فاعص وعاصم وحزة والكسائي « تُضَارُّ » بفتح الراء المشددة وموضعه جزم على التبي ؛ وأصله تضارر على الأصل ، فادغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين ؛ وهكذا يفعل في المضاعف إذا كان قبله فتح أو ألف ؛ تقول : عَصَّ يارجل ، وضارَ فلانا يارجل . أى : يُتْرَع الولد منها إذا رضيت بالإرضاع وألقها الصبي . وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم وجماعة « تُضَارُّ » بالرفع عطفا على قوله : « تكلف نفس » وهو خبر والمراد به الأُمُّ - وروى يونس عن الحسن قال يقول : لا تضار زوجها ، قول : لا أرضعه ؛ ولا يضارها فيترعه منها وهي تقول : أنا أرضعه . ويحتمل أن يكون الأصل « تُضَارُّ » بكسر الراء الأولى ؛ ورواها أبان عن عاصم ، وهي لغة أهل الحجاز . فـ « والدة » فاعله ؛ ويحتمل أن يكون « تضارر » فـ « والدة » مفعول ما لم يسم فاعله . وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قرأ « لا تُضَارُّ » براءين الأولى مفتوحة . وقرأ أبو جعفر بن القعقاع « تضار » بكسر الراء وتخفيفها . وكذلك « لا يضار كاتب » وهذا سيد لأن المثلين إذا اجتمعا وهما أصليان لم يمز

حذف أحدهما للتخفيف ؛ فاما الإدغام واما الإظهار . وروى عنه الإسكان والتشديد .
وروى عن ابن عباس والحسن « لا تضار » بكسر الراء الأولى .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ) هو معطوف على قوله : « وَعَلَى
المولود » واختلفوا في تأويل قوله : « وعلى الوارث مثل ذلك » فقال قتادة والنسائي والحسن
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه : هو وارث الصبي أن لومات . قال بعضهم : وارثه من الرجال
خاصة يلزمه الإرضاع ؛ كما كان يلزم أبا الصبي لو كان حياً ؛ وقاله مجاهد وعطاء . وقال قتادة
وغيره : هو وارث الصبي من كان من الرجال والنساء ، ويلزمهم إرضاعه على قدر موارثهم منه .
وبه قال أحمد وإسحاق . وقال القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق في كتاب « معاني القرآن »
له : فاما أبو حنيفة فانه قال : تجب نفقة الصغير ورضاعه على كل ذي رحم محرم ، مثل أن يكون
رجل له ابن أخت صغير محتاج وابن عم صغير محتاج وهو وارث ؛ فان النفقة تجب على الخال
لابن أخته التي لا يرثه ، وتسقط عن ابن العم لعمه الوارث . قال أبو إسحاق : فقالوا
فولاي ليس في كتاب الله ولا تعلم أحدا قاله . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وصاحبيه أنهم قالوا :
الوارث الذي يلزمه الإرضاع هو وارثه إذا كان ذا رحم محرم منه ؛ فان كان ابن عم وغيره
ليس بذو رحم محرم فلا يلزمه شيء . وقيل : المراد عصبية الأب عليهم النفقة والكسوة .
قال الضمك : إن مات أبو الصبي وللصبي مال أخذ رضاعه من المال ، وإن لم يكن له مال
أخذ من العصبية ؛ وإن لم يكن للعصبية مال أجبرت الأثم على رضاعه . وقال قيسمة بن ذؤيب
والضحك وبشر بن نصر قاضي عمر بن عبد العزيز : الوارث هو الصبي نفسه ؛ وتأولوا قوله :
« وَعَلَى الْوَارِثِ » المولود ، مثل ما على المولود له ، أي عليه في ماله إذا ورث أباه إرضاع نفسه .
وقال سفیان : الوارث هنا هو الباقي من والدي المولود بعد وفاة الآخر منهما ؛ فإن مات الأب
فعلی الأثم كفاية الطفل إذا لم يكن له مال ، ويشاركها العاصب في إرضاع المولود على قدر
حظه من الميراث . وقال ابن خزيمة متناد : ولو كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام
القيام به من بيت المال ؛ فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين ، الأخص به

فَالْأَخْصَ ؛ وَالْأَمَّ أَخْصَ بِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهَا إِرْضَاعُهُ وَالْقِيَامُ بِهِ ، وَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ وَلَا مِلَّ أَحَدٍ .
 وَالرَّضَاعُ ١- ب . وَالتَّفَقُّهُ اسْتِحْجَابٌ ؛ وَوَجْهُ الاسْتِحْجَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأُولَئِكَ يُرْضَعْنَ
 أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » وَوَاجِبٌ عَلَى الْأَزْوَاجِ الْقِيَامُ بِهِنَ ؛ فَإِذَا تَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ لِمَنْ
 بَعَثَ الزَّوْجَ أَوْ إِعْسَارُهُ لَمْ يَسْقُطِ الْحَقُّ عَنْهُنَّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِدَّةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِنَّ وَالتَّفَقُّهُ وَالسَّكْنَى
 عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ ؛ وَإِذَا تَعَدَّرَتِ التَّفَقُّهُ لِمَنْ لَمْ يَسْقُطِ الْعِدَّةُ عَنْهُنَّ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ
 عَنْ مَالِكٍ فِي الْأُسْدِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَلْزِمُ الرَّجُلَ تَفَقُّهُ أَخٍ وَلَا ذِي قُرَابَةٍ وَلَا ذِي رَحِمٍ مِنْهُ . قَالَ .
 وَقَوْلُ أَبِي عَزْرٍ وَجَلَّ « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » هُوَ مَنْسُوخٌ . قَالَ النَّعَّاسُ : هَذَا لَفْظُ
 مَالِكٍ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا النَّاسِخُ لَهَا وَلَا عِبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، وَلَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِمْ
 يَبَيِّنُ ذَلِكَ ؛ وَالَّذِي يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ لَهَا عَنْدهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَهَا أَجُوبَ اللَّهُ تَعَالَى لِلزَّوْجِ
 عَنْهَا زَوْجَهَا مِنْ مَالِ الْمَتَوَقَّى تَفَقُّهُ حَوْلَ وَالسَّكْنَى ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ وَرَفَعَهُ ؛ نَسَخَ ذَلِكَ أَيْضًا
 عَنِ الْوَارِثِ .

قُلْتُ : فَكَيْفَ هَذَا تَكُونُ التَّفَقُّهُ عَلَى الصَّبِيِّ نَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ ، لَا يَكُونُ عَلَى الْوَارِثِ مِنْهَا شَيْءٌ ؟
 عَلَى مَا يَأْتِي . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : قَوْلُهُ « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ
 هِيَ مَنْسُوخَةٌ ؛ وَهَذَا كَلَامٌ قَسَمْتُ مِنْهُ قُلُوبَ الْغَافِلِينَ ، وَتَحَارَفِيهِ الْبَابُ الشَّاذِينَ ، وَالْأَمْرُ فِيهِ
 قَرِيبٌ ! وَذَلِكَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ كَانُوا يَسْمَوْنَ التَّخْصِصَ نَسْخًا
 لِأَنَّهُ رُفِعَ لِبَعْضِ مَا يَتَوَلَّاهُ الْعَمُومُ مَسَاحَةً ، وَجَرَى ذَلِكَ فِي أَلْسِنِهِمْ حَتَّى أَشْكَلَ ذَلِكَ عَلَى
 مَنْ بَعْدَهُمْ ؛ وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ؛
 فَنِ الْبَاسِ مِنْ رَدِّهِ إِلَى جَمِيعِهِ مِنْ إِيْحَابِ التَّفَقُّهُ وَتَحْرِيمِ الْإِضْرَارِ ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ ،
 وَمِنْ السَّلَفِ قَتَادَةُ وَالْحَسَنُ وَبُسَيْدٌ إِلَى عَمْرٍ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : إِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ
 « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » لَا يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى تَحْرِيمِ الْإِضْرَارِ ؛
 وَالْمَعْنَى : وَعَلَى الْوَارِثِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْأَمِّ مَا عَلَى الْآبِ ؛ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، فَمَنْ ادَّعَى
 أَنَّهُ يَرْجِعُ الْمَطْفُ فِيهِ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فَضْلِيهِ الدَّلِيلُ .

قلت : قوله « وهذا هو الأصل » يريد في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور، وهو صحيح؛ إذ لو أراد الجميع الذي هو الإرضاع والإهاق وعدم الضرر لقال وعلى الوارث مثل هؤلاء؛ فدل على أنه معطوف على المنع من المضارة؛ وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضي عبد الوهاب، وهو أن المراد به أن الوالدة لا تضار ولها في أن الأب إذا بذل لها أجرة المثل ألا ترضعه، ولا مولود له يولده في أن الأم إذا بذلت أن ترضعه بأجرة المثل كان لها ذلك؛ لأن الأم أرفق وأحق عليه، ولها خير له من لبن الأجنبية . قال ابن عطية : وقال مالك رحمه الله وجميع أصحابه والشعبي أيضا والزهرى والصحاحك وجماعة من العلماء : المراد بقوله « مثل ذلك » ألا تضار؛ وأما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه . وروى ابن القاسم عن مالك أن الآية تضمنت أن الرزق والكسوة للوارث، ثم نسخ ذلك بالإجماع من الأمة في ألا يضار الوارث؛ والخلاف هل عليه رزق وكسوة أم لا . وقرأ يحيى بن يعمر « وعلى الورثة » بالجمع، وذلك يقتضي العموم؛ فإن استدلوا بقوله عليه السلام . « لا يقبل الله صدقةً من فم رَجَمٍ محتاجٍ » قيل لهم الرحم عموم في كل ذي رحم، محرماً كان أو غير محرم، ولا خلاف أن صرف الصدقة إلى ذي الرحم أولى لقوله عليه السلام : « لجعلها في الأقربين » فحمل الحديث على هذا، ولا حجة فيه على ما رآموه؛ والله اعلم . وقال النحاس : وأما قول من قال « وعلى الوارث مثل ذلك » ألا يضار فقول حسن؛ لأن أموال الناس محظورة فلا يخرج شيء منها إلا بدليل قاطع . وأما قول من قال على ورثة الأب فاجبة أن النفقة كانت على الأب فورثه أول من ورثة الأبن . وأما حجة من قال على ورثة الأبن فيقول كما يرثونه يقومون به . قال النحاس : وكان محمد بن جرير يختار قول من قال الوارث هنا الأبن؛ وهو وإن كان قولاً غريباً فالاستدلال به صحيح والحجة به ظاهرة لأن ماله أولى به . وقد أجمع الفقهاء إلا من شذ منهم أن رجلاً لو كان له ولد طفل وللولد مال والأب موسر أنه لا يجب على الأب نفقة ولا رضاع، وأن ذلك من مال الصبي . فإن قيل قد قال الله عز وجل « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن »؛ قيل : هذا الضمير للموت، ومع هذا فإن الإجماع

حَدَّثَنَا لَآيَةُ مَبِينٌ لَهَا ، لَا يَمِيعُ سَلَامُ الْخُرُوجِ عَنْهُ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَمُنُّ مِنَ الْأَوْرَيْنِ
فَحُجَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأُمِّ تَضْيِيعُ وَلَدِهَا وَقَدْ مَاتَ مِنْ كَانَ يَنْفِقُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا ، وَقَدْ تَرَجَمَ الْبُخَارِيُّ
عَلَى رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ «بَابٌ - وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ شَيْءٍ» وَسَاقَ حَدِيثَ
أُمِّ سَلَمَةَ وَهَذَا ، وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ لَهَا أَبْنَاءٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ ،
فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهَا أَنَّ مَا فِي ذَلِكَ إِجْرًا ، فَتَلَّى هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ تَفَقُّةَ
بَنِيهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ لَمْ يَقُلْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَسْتُ بِتَارِكِهِمْ .
وَأَمَّا حَدِيثُ هَذَا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَقَهَا عَلَى اخْتِزَانِهَا وَتَفَقُّةِهَا وَبَنِيهَا مِنْ مَالِ
الْأَبِ ، وَلَمْ يُوْجِبْهَا عَلَيْهِمْ كَمَا أُوجِبَ عَلَى الْأَبِ ، فَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ
الْأُمَّهَاتِ تَفَقُّاتُ الْأَبْنَاءِ فِي حَيَاةِ الْآبَاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَلْزِمُهُنَّ بِمَوْتِ الْآبَاءِ . وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ
إِنَّ التَّفَقُّةَ وَالْكُسُوفَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَحُجَّتُهُ أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ
مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا . قَالَ النُّحَاسُ : وَقَدْ عُرِضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَا مِنْ إِجْمَاعٍ وَلَا مِنْ مُسْتَهْجَةٍ ، بَلْ لَا يُعْرَفُ مِنْ قَوْلِ سُبُوحٍ مَا ذَكَرْنَاهُ . فَأَمَّا الْقُرْآنُ
فَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَارِثِ التَّفَقُّةُ وَالْكُسُوفُ
فَقَدْ خَالَفُوا ذَلِكَ فَقَالُوا : إِذَا تَرَكَ خَالَهُ وَابْنُ عَمِّهِ فَالتَّفَقُّةُ عَلَى خَالِهِ وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ عَمِّهِ شَيْءٌ ،
فَهَذَا مُخَالَفٌ نَصِّ الْقُرْآنِ لِأَنَّ الْخَالَ لَا يَرِثُ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ فِي قَوْلِ أَحَدٍ ، وَلَا يَرِثُ وَحْدَهُ فِي قَوْلِ
كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَالَّذِي احْتَجَّجُوا بِهِ مِنَ التَّفَقُّةِ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ
عَلَى خِلَافِهِ .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ الضمير في «أرادا» للوالدين .
و «فِصَالًا» معناه فطاما عن الرضاع ، أى عن الاغذاء بليّن أنه الى غيره من الأقوات .
والفِصَالُ وَالْفِصْلُ : الفِطَامُ ، وَأَصْلُهُ التَّفْرِيقُ ، فَهُوَ تَفْرِيقُ بَيْنِ الْحَبِيٍّ وَاللَّدَى ، وَمِنْهُ مِثْمَى
الْفِصِيلِ ، لِأَنَّهُ مَفْصُولٌ عَنْ أُمِّهِ . ﴿عَنْ تَرَايَضَ مِنْهُمَا﴾ أَيْ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ . ﴿فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهِمَا﴾ أَيْ فِي فَصْلِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمَّا جَعَلَ مَدَّةَ الرِّضَاعِ حَوْلَيْنِ يَنْ أَنْ فِطَامَهُمَا

هو الفطام ، وفصلها هو الفصل ليس لأحد عنه مَنع ؛ إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد ؛ فذلك جائز بهذا البيان . وقال قتادة : كان الرضع واجبا في الحولين وكان يحرم الفطام قبله ، ثم خُفف وأُيسع الرضاع أقل من الحولين بقوله : « فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا » الآية . وفي هذا دليل على جواز الاجتهاد في الأحكام بإباحة الله تعالى للوالدين التشاور فيما يؤدى إلى صلاح الصفة ؛ وذلك موقوف على غالب ظنونهما لا على الحقيقة واليقين . والتشاور : استخراج الرأى ، وكذلك المشاورة . والمشورة كالمعونة . وسُرت العسل : استخرجته . وسُرت الدابة وسورتها أى أجريتها لاستخراج حليبها . والشُّوار : متاع البيت ؛ لأنه يظهر للنظر ، والشارة : هيئة الرجل ، والإشارة : انخراج ما فى فسك وإظهاره .

السابعة عشرة — قوله تعالى : (وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ) أى لأولادكم غير الوالدة ؛ فانه إرجاع . قال النحاس : التقدير فى العربية أن تسرعوا أجنبية لأولادكم ؛ مثل « كَأُولَئِهِمْ أَوْ زَوْجِهِمْ » أى كالوالد لهم أو وزوجهم ؛ وحذفت اللام لأنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما مجرّف ؛ وأنشد سيوطه :

أَمْرُكَ الخبير فافعل ما أَمَرْتَ بِهِ * فقد تركتك ذا مال وذنا تُسَبِّ

ولا يجوز : دعوت زيدا ، أى دعوت لزيد ؛ لأنه يؤدى الى التليس ، فيعتبر فى هذا النوع السماع .

قلت : وعلى هذا يكون فى الآية دليل على جواز اتخاذ الظئر إذا انقضى الآباء والأمهات على ذلك . وقد قال عكرمة فى قوله تعالى « لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ » مماته الظئر ؛ حكاه ابن عطية . والأصل أن كل أم يلزمها رضاع ولدها كما أخبر الله عز وجل ؛ فأمر الزوجات بإرضاع أولادهن ، وأوجب لمن على الأزواج النفقة والكسوة والزوجة قائمة ؛ فلو كان الرضاع على الأب لذكره مع ما ذكره من رزقهن وكسوتهن ؛ إلا أن مالكا رحمه الله دون فقهاء الأمصار استثنى الحسية فقال : لا يلزمها رضاعة ؛ فأخرجها من الآية وخصصها بأصل من أصول الفقه وهو العمل بالعادة . وهذا أصل لم يتفقن له إلا مالك . والأصل البديع فيه أن

هذا أمر كان في الجاهلية في ذوى الحسب وجاء الإسلام فلم يغيره؛ وتماذى ذؤ القنوة والأحساب على تفرغ الأمهات لثمة بفتح الضاء للراضع إلى زمانه فقال به وإلى زماننا فتحققناه شرعا .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : (إِنْ سَأَلْتُمْ) يعنى الآباء، أى سلمت الأجرة إلى المرمضة الظئر؛ قاله سفيان . مجاهد : سلمت إلى الأمهات أبرهن بحساب ما أرضعن إلى وقت إرادة الاسترضاع . وقرأ الستة من السبعة « ما آتيت » بمعنى ما أعطيت . وقرأ ابن كثير « ما آتيت » بمعنى ما جتم وفعلم؛ كما قال زهير :

وما كان من خير أتوه فأنما . توارثه آباء أبائهم قبل

قال قتادة والزهرى : المعنى سلمت ما آتيت من إرادة الاسترضاع ، أى سلم كل واحد من الأيوين ورضى؛ وكان ذلك على اتفاق منهما وقصد خير وإرادة معروف من الأمر . وعلى هذا الاحتمال فيدخل في الخطاب سلمت الرجال والنساء . وعلى القولين المتقدمين الخطاب للرجال . قال أبو على : المعنى إذا سلمت ما آتيت فقه أو إعطاء؛ فحذف المضاف وأقيم الضمير مقامه، فكان التقدير : ما آتيتوه، ثم حذف الضمير من الصلة؛ وعلى هذا التأويل فالخطاب للرجال لأنهم الذين يطمون أبر الرضاع . قال أبو على : ويحتمل أن تكون « ما » مصدرية، أى إذا سلمت الإتيان ، والمعنى كالأول ، لكن يستغنى عن الصفة من حذف المضاف ثم حذف الضمير .

قوله تعالى : وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٢٥﴾
فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) لما ذكر عز وجل مدة الطلاق وأصل بذكرها ذكر الإرضاع ذكر مدة الوفاة أيضا ؛ لئلا يتوهم أن مدة الوفاة مثل مدة الطلاق .

« والذين » أى والرجال الذين يموتون منكم . (وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا) أى يتركون أزواجاً ، أى ولم زوجات ؛ فالزوجات يترهّن ، قال معناه الزجاج واختاره النحاس . وحذف المبتدأ فى الكلام كثير ؛ كقوله تعالى : « قُلْ أَفَأَنْتُمْ تُبَشِّرُونَ ذَلِكُمُ النَّارَ » أى هو النار . وقال أبو علي الفارسي : تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يترهّن بهم ؛ وهو كقولك : السمن متوانٍ بدرهم ، أى متوان منه بدرهم . وقيل : التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يترهّن ؛ بفحات العبارة فى غاية الإيجاز . وحكى المهدوي عن سيويه أن المعنى : وفيما يُتلى عليكم الذين يتوفون . وقال بعض نحاة الكوفة : الخبر عن « الذين » متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهم يترهّن ؛ وهذا اللفظ معناه الخبر عن المشروعية فى أحد الوجهين كما تقدم .

الثانية - هذه الآية فى علة الموتى عنها زوجها ، وظاهرها العموم ومعناها الخصوص . وحكى المهدوي عن بعض العلماء أن الآية تناولت الحوامل ثم نُسخ ذلك بقوله « وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » . وأكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة لقوله عز وجل : « وَالَّذِينَ يُتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَانًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ » لأن الناس أقاموا برهة من الإسلام إذا توفى الرجل وتلف امرأته حاملاً أوصى لما زوجها بنفقة سنة وبالسكنى ما لم يخرج فترجى ؛ ثم نُسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر والميراث . وقال قوم : ليس فى هذا نسخ وإنما هو قصصان من الحول ؛ كصلاة المسافر لما قصت من الأربع إلى الاثنين لم يكن هذا نسخاً . وهذا غلط بين ؛ لأنه إذا كان حكماً أن تمتد سنة إذا لم تخرج فإن خرجت لم تمتنع ، ثم أزيل هذا ولمتها العدة أربعة أشهر وعشراً . وهذا هو النسخ ، وليست صلاة المسافر من هذا فى شيء . وقالت عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد فى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر بحالها ؛ وسيأتى .

الثالثة - مدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها عند جمهور العلماء . وروى عن علي بن أبي طالب وابن عباس أن تمام عنتها آخر الأجلين ؛ واختاره يحنون من ملابنا .

وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن هذا . والحجة لما روى عن علي وابن عباس وروى الجمع بين قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ وَيَقُولُونَ آمَنُوا بِمَا بِرَبِّهِمْ أَرَبْعَةَ أَشْهُرٍ » وعنه « وبين قوله : « وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وذلك أنها إذا فعلت أقصى الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين ، وإن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بآية عدة الوفاة ، والجمع أولى من الترجيح بانفاق أهل الأصول . وهذا نظر حسن لولا ما يهتكم عليه من حديث سبيعة الأسلمية وأنها نصبت بعد وفاة زوجها بلال ، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تترجح ، أخرجه الصحيح . فبين الحديث أن قوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » محمول على عمومته في المطلقات والنسوة عن أزواجهن ، وأن عدة الوفاة مخصصة بالمائل من الصنفين ، ويعتد هذا بقول ابن مسعود : ومن شاء باهله أن آية النساء القصوى نزلت بعد آية عدة الوفاة . قال علمائنا : وظاهر كلامه أنها ناسخة لما وليس ذلك مراده والله أعلم . وإسماعيلي أنها مخصصة لها ، فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها . وكذلك حديث سبيعة متأخر عن عدة الوفاة ، لأن قصة سبيعة كانت بعد حجة الوداع ، وزوجها هو سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وهو من شهد بدرًا ، توفي بمكة حيثئذ وهي حامل ، وهو الذي رقى له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن توفي بمكة ، وولدت بعده بنصف شهر . وقال البخاري : بأربعين ليلة . وروى مسلم من حديث عمر بن عبد الله بن الأرقم أن سبيعة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالت : فأفانني بأني قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالترجح إن بدلني . قال ابن شهاب : ولا أرى بأسا أن تترجح حين وضعت وإن كانت في دمه ، غير أن زوجها لا يفرها حتى تطهر ، وعلى هذا جمهور العلماء وأئمة الفقهاء . وقال الحسن والشعبي والنخعي وحماد : لا تنكح النساء ما دامت في دم نفاسها . فأشترطوا شرطين : وضع الحمل ، والطهر من دم النفاس . والحديث مجبة عليهم ، ولا حجة لهم في قوله : « نفاسا تلت من نفاسها تجملت للخطاب » كما في صحيح مسلم وأبي داود ؛ لأن « تلت » وإن كان أصله طهرت من دم نفاسها

— على ما قاله الخليل — فيحتمل أن يكون المراد به ماها تملّت من آلام فاسها؛ أي استقلت من أوجاعها . ولو سلم أن معناه ما قال الخليل فلا حجة فيه؛ وإنما الحجة في قوله عليه السلام لسبيعة: "قد تملّت حين وضعت" فإوقع الخلل في حين الوضع وعلقه عليه، ولم يقل إذا انقطع دمك ولا إذا طهرت؛ فصح ما قاله الجمهور .

الرابعة — ولا خلاف بين العلماء على أن أجل كلّ حامل مطلقاً يملك الزوج رجعتها أو لا يملك، حرة كانت أو أمة أو مدبرة أو مكّبة إن تصح حملها .

واختلفوا في أجل الحامل المتوفى عنها كما تقدّم، وقد أجمع الجميع بلا خلاف بينهم أن رجلا لو توفى وترك امرأة حاملا فاقضت أربعة أشهر وعشر أنها لا تحلّ حتى تلد؛ فعلم أن المقصود الولادة .

الخامسة — قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ التّربص: التّأني والتّصبر عن النكاح، وترك الخروج عن مسكن النكاح وذلك بالأّ تمارقه ليلا . ولم يذكر الله تعالى السكنى للتوفى عنها في كتابه كما ذكرها للطلق بقوله تعالى: «أَسْكُونُ» وليس في لفظ العدة في كتاب الله تعالى ما يدل على الإحداد، وإنما قال: «يتربصن» فبينت السنة بجميع ذلك . والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متظاهرة بأن التّربص في الوفاة إنما هو بإحداد، وهو الامتناع من الزينة وليس المصبوغ الجليل والطيب ونحوه، وهذا قول جمهور العلماء . وقال الحسن ابن أبي الحسن: ليس الإحداد بشيء، إنما تربص عن الزوج، ولها أن تربّص وتطّيب؛ وهذا ضعيف لأنّه خلاف السنة على ما نبّهته إن شاء الله تعالى . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفريرة بنت مالك بن سنان وكانت متوفى عنها: "أمكئ في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله" قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا؛ وهذا حديث ثابت أخرجه مالك عن مسعود بن إسماعيل بن كعب بن عُجرة، رواه عنه مالك والثوري ووهيب بن خالد وحمام ابن زيد وعيسى بن يونس وعدد كثير وابن عينة والقطن وشعبة، وقد رواه مالك عن ابن شهاب

(١) في الأصول: «وهب» والتّصريح عن شرح الموطأ وتهذيب التهذيب .

وَحَسْبُكَ ! قَالَ الْبَاحِيُّ : لَمْ يَرَوْعَهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ أَخَذَ بِهِ عَثَانُ بْنُ خُثَّانٍ . قَالَ أَبُو عَمْرِو : وَقَضَى بِهِ فِي اعْتِدَادِ التَّوَقُّفِ عَنْهَا فِي بَيْتِهَا ، وَهُوَ حَلِيتٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ طُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ أَنَّ التَّوَقُّفَ عَنْهَا زَوْجَهَا عَلَيْهَا أَنْ تَمْتَدَّ فِي بَيْتِهَا وَلَا تَخْرُجَ عَنْهُ ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ قَهْقَاهِ الْأَمْصَارِ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ . وَكَانَ دَاوُدُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ التَّوَقُّفَ عَنْهَا زَوْجَهَا لَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَمْتَدَّ فِي بَيْتِهَا وَتَمْتَدَّ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ لِأَنَّ السَّكْنَى إِنَّمَا وَرَدَ بِهَا الْقُرْآنُ فِي الْمَطْلُوعَاتِ ؛ وَمَنْ حُجِّمَتْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ . قَالُوا : وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا زَوَّيَهُ امْرَأَةٌ ضَرِيعَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِجَلِّ السُّلَمِ ، وَإِلْحَابُ السَّكْنَى لِلْحَبَابِ حَكْمٌ ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِنَصِّ كَلِمَةِ اللَّهِ أَوْ سَمْعِ الْإِجْمَاعِ . قَالَ أَبُو عَمْرِو : إِنَّمَا السُّنَّةُ قَاتِبَةٌ بِحَمْدِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَسُتَقْنَى عَنْهُ بِالسُّنَّةِ ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ إِذَا نَزَلَ فِي مَسْأَلَةٍ كَانَتْ الْمَجْهُورَةُ فِي قَوْلٍ مِنْ وَاقِفَةِ السُّنَّةِ ، وَبِإِثْبَاتِ التَّوَقُّفِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ مِثْلَ قَوْلِ دَاوُدَ ؛ وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَعَطَاءُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » وَلَمْ يَقُلْ يَمْتَدْنَ فِي بَيْتِهِنَّ وَلَتَمْتَدَّ حَيْثُ شَاءَتْ ؛ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : خَرَجَتْ عَائِشَةُ بِأَخْتِهَا أُمِّ كَلْبُومَ — حِينَ قُتِلَ عَنْهَا زَوْجُهَا طَلَمَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ — إِلَى مَكَّةَ فِي عُمْرَةٍ ، وَكَانَتْ تُخْفِي التَّوَقُّفَ عَنْهَا بِالْخُرُوجِ فِي عَقْبِهَا . قَالَ : وَحَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : أَبِي النَّاسِ ذَلِكَ عَلَيْهَا . قَالَ وَحَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخَذَ الْمُتَرَخِّصُونَ فِي التَّوَقُّفِ عَنْهَا زَوْجَهَا بِقَوْلِ عَائِشَةَ ، وَأَخَذَ أَهْلُ الزُّورِ وَالزَّيْعَمُ بِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ . وَفِي الْمَوْطَأِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَرُدُّ التَّوَقُّفَ عَنْهُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ مِنَ الْبَيْدَاءِ بِمَنْعِهِنَّ الْحُجَّ . وَهَذَا مِنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ اجْتِهَادٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى اعْتِدَادَ الْمَرْأَةِ بِمِثْلِ زَوْجِهَا التَّوَقُّفَ عَنْهَا لِأَزْمَانِهَا ؛ وَهُوَ مُقْتَضَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ، فَلَا يَحُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي حُجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ حَتَّى تَقْضِيَ حَقَّهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : تَرُدُّ مَا لَمْ تُحْرِمَ .

السادسة — إِذَا كَانَ الزَّوْجُ يَمْلِكُ رَقَبَةَ الْمُسْكَنِ فَإِنَّ الزَّوْجَةَ الْعَقَّةَ فِيهِ ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ : مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ لِحَدِيثِ الْبَرِّمَةِ . وَهَلْ يَحُوزُ بَيْعُ الْفَارِ

إذا كانت ملكاً بالتوقيف وأراد ذلك الورثة؛ فالذي عليه جمهور أصحابنا أن ذلك جائز، ويشترط فيه العدة المرأة. قال ابن القاسم: لأنها أحق بالسكنى من المرأة. وقال محمد بن عبد الحكم: البيع فاسد لأنها قد ترتب فتمتد عتقها. وجه قول ابن القاسم: أن الغالب السلامة، والرؤية نادرة، وذلك لا يؤثر في فساد العقود؛ فإن وقع البيع فيه بهذا الشرط فارتأى قال مالك في كتاب محمد: هي أحق بالمقام حتى تنقضي الرؤية؛ وأحب إلي أن يكون للشقراء الخيار في فسخ البيع أو امضائه ولا يرجع بشيء؛ لأنه دخل على العدة المعتادة، ولو وقع البيع بشرط زوال الرؤية كان فاسداً. والصحاحيون: لا حاجة للشقراء، وإن تمتد الرؤية إلى خمس سنين؛ لأنه دخل على العدة والعدة قد تكون خمس سنين؛ ونحو هذا روى أبو زيد عن ابن القاسم.

السابعة - فإن كان للزوج السكنى دون الرقبة فلها السكنى في مدة العدة، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي؛ لقوله عليه السلام للمرأة وقد علم أن زوجها لا يملك رقبة المسكن: "امسكني في بيتك حتى يبلغ الكلب أجله". لا يقال إن المنزل كان لها فذلك قال لها: "امسكني في بيتك" فإن معمرًا روى عن الزهري أنها ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها قُتل، وأنه تركها في مسكن ليس لها وأستاذته؛ وذكر الحديث. ولنا من جهة المعنى أنه ترك داراً يملك سكانها ملكاً لا تيمه عليه فيه؛ فلم أن تمتد الزوجة فيه؛ أصل ذلك إذا ملك رقبته.

الثامنة - وهذا إذا كان قد أدى الكراء، وأما إذا كان لم يؤد الكراء فالذي في المدونة أنه لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسراً؛ لأن حقها إنما يتحقق بما يملكه من السكنى ملكاً تاماً، والمالم ينقد عرضه لم يملكه ملكاً تاماً. وإنما ملك العوض الذي بيده، ولا حق في ذلك للزوجة إلا بالميراث دون السكنى؛ لأن ذلك مال وليس بسكنى. وروى محمد عن مالك أن الكراء لازم لليت في ماله.

التاسعة - قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة: "امسكني في بيتك حتى يبلغ الكلب أجله" يحمل أنه أمرها بذلك لما كان زوجها قد أدى كراء المسكن، أو كان أسكن فيه

إلى وفاته، أو أن أهل المنزل ألحوا لها العدة فيه بركاء أو غير كراء، أو ما شاء الله تعالى من ذلك مما رأى به أن القام لازم لها فيه حتى تنقضي عتتها .

العاشرة - وأختفوا في المرأة يأتها نقي زوجها وهي في بيت فديت زوجها، فامرما بالرجوع إلى مسكنه وقراره مالك بن أنس، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز. وقال سعيد بن المسيب والنخعي: تمتد حيث أتاها الخبر، لا تبرح منه حتى تنقضي العدة. قال ابن المنذر: قول مالك صحيح، إلا أن يكون قلها الزوج إلى مكان قلزم ذلك المكان.

الحادية عشرة - ويجوز لها أن تخرج في حوائجها من وقت انتشار الناس بكرة إلى وقت هدهم بعد العدة، ولا تبيت إلا في ذلك المنزل. وفي البخاري - ومسلم عن أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا تحب امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ولا تكتمل ولا تمس طيبا إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار ». وفي حديث أم حبيبة: « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » الحديث. الإحداد: ترك المرأة الزينة كلها من اللباس والطيب والخلى والكحل والحضاب بالحناء ما دامت في قتها، لأن الزينة داعية إلى الأزواج فنهت عن ذلك قطعا للزنا وحماية لحرمات الله تعالى أن تتفك. وليس دهن المرأة رأسها بالزيت والشحج من الطيب في شيء. يقال: امرأة حاد وحيد. قال الأصمعي: ولم تعرف « حدت ». وفاعل « لا يحل » المصدر الذي يمكن صياغته من « تحب » مع « أن » المرادة؛ فكانه قال: الإحداد.

الثانية عشرة - وصفه عليه السلام المرأة بالإيمان يدل على صحة أحد القولين عندنا في الكفاية الموقوف عنها زوجها إنما لا إحداد عليها؛ وهو قول ابن كثة وابن قانع، ورواه أشهب عن مالك، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر. وروى عنه ابن القاسم أن عليها الإحداد

(١) العصب (يغص العين وسكون العباد المهملين): من يرد العين يصب غزلا، أي يربط ثم يصنع ثم يصب مصبوغا فخرج موشيا لبقا، ما عصب منه أبيض ولم يصبغ، وإنما يصبغ الذي دون العمة.

(٢) النبذة: الشيء البصر. القسط والأظفار: نواتن من البخور.

كالمسلمة ؛ وبه قال الآث والشافعي وأبو ثور وعامة أصحابنا ؛ لأنه حكم من أحكام العدة
فلزمت الكفاية للمسلم كالزوم المسكن والعدة .

الثالثة عشرة - وفي قوله عليه السلام : " فوق ثلاث إلا على زوج " دليل على تحريم
إحدا الملمات على غير أزواجهن فوق ثلاث ، وإباحة الإحدا عليهم ثلاثا تبدأ بالعد من
الليلة التي تستقبلها إلى آخر ثالثها ؛ فإن مات حميمها في بقية يوم أو ليلة ألفت وحسبته
من الليلة التالية .

الرابعة عشرة - هذا الحديث يحكم عموميه يتناول الزوجات كلهن المتوفى عنهن أزواجهن
فيدخل فيه الإمام والحرار والجن والصفار ؛ وهو مذهب الجمهور من العلماء . وذهب
أبو حنيفة إلى أنه لا إحدا على أمة ولا على صغيرة ؛ حكاه عنه القاضي أبو الوليد الباجي .
قال ابن المنذر : أما الأمة الزوجة فهي داخلة في جملة الأزواج وفي عموم الأخبار ؛ وهو
قول مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ؛ ولا أحفظ في ذلك عن أحد خلافا ،
ولا أعلمهم يختلفون في الإحدا على أم الولد إذا مات سيدها ؛ لأنها ليست بزوجة والأحاديث
إنما جاءت في الأزواج . قال الباجي : الصغيرة إذا كانت ممن يعقل الأمر والنهي وتلزم
ما حُد لها أمرت بذلك ، وإن كانت لا تدرك شيئا من ذلك لصغرها فروى ابن مزيّن عن
عيسى يُعْتَبَرُ أهلها جميع ما تجتنبه الكبيرة ، وذلك لازم لها . والدليل على وجوب الإحدا على
الصغيرة ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله امرأة عن بنت لها توفى عنها زوجها
فأشكت عيبتها أفكحلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا " مرتين أو ثلاثا ؛ كل
ذلك يقول " لا " ولم يسأل عن سيّئها ؛ ولو كان الحكم يفتقر بالصغر والكبر لسأل عن سيّئها
حتى يبين الحكم ، وتأخير البيان في مثل هذا لا يجوز ، وأيضا فإن كل من لزمها العدة بالوفاة
لزمها الإحدا كالكبرة .

الخامسة عشرة - قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا أن الخضاب داخل في جملة الزينة
النهي عنها . وأجمعوا على أنه لا يجوز لها لباس الثياب للصبغة والمصفرة ، إلا ما صيغ

بالسواد فإنه رخص فيه عروة بن الزبير ومالك والشافعي، وكرهه الزهري وقال: لا تلبس ثوب عصب وهو خلاف الحديث. وفي المدونة قال مالك: لا تلبس رقيق عصب البين، ووسع في غليظه. قال ابن القاسم: لأن رقيقه يمتزج الثياب المسبنة، وتلبس رقيق الثياب وظيظه من الحرير والكأن والقطن. قال ابن المنذر: ورخص كل من أحفظ عنه في لباس البياض. قال القاضي عياض: ذهب الشافعي إلى أن كل صبغ كان زينة لا تمتعه الحاد رقيقا كان أو غليظا، ونحوه للقاضي عبد الوهاب قال: كل ما كان من الألوان يترين به النساء لأزواجهن فلتمتنع منه الحاد. ومنع بعض مشايخنا المتأخرين جلد البياض الذي يترين به، وكذلك الرفيع من السواد. وروى ابن المواز عن مالك: لا تلبس حليا وإن كان حديدا، وفي الجملة أن كل ما تلبسه المرأة على وجه ما يستعمل عليه الحلي من التجميل فلا تلبسه الحاد. ولم ينص أصحابنا على الجواهر والياقيات والزمرد وهو داخل في معنى الحلي، والله أعلم.

السادة عشرة - وأجمع الناس على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها إلا الحسن فإنه قال: ليس بواجب، واحتج بما رواه عبد الله بن شاذان عن الهاد عن أسماء بنت عميس قالت: لما أصيب جعفر بن أبي طالب قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تسلي ثلاثا ثم اصنعي ما شئت". قال ابن المنذر: كان الحسن البصري من بين سائر أهل العلم لا يرى الإحداد، وقال: المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويختصمان ويصنعان ماشاءا. وقد ثبتت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالإحداد، وليس لأحد بلفته إلا التسليم، وأهل الحسن لم تلبسه، أو بلفته فتأولها بحديث أسماء بنت عميس أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تُجِدَ على جعفر وهي أمراته، فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحل. قال ابن المنذر: وقد دفع أهل العلم هذا الحديث بوجوه، وكان أحمد بن حنبل يقول: هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به، وقاله إسحاق.

(١) تسلي: البس ثياب الإحداد السود، وهي السلاب (كتاب).

السابعة عشرة - ذهب مالك والشافعي إلى أن لا إحداد على مطلقة رجعية كانت أو بائة واحدة أو أكثر؛ وهو قول ربيعة وعطاء . وذهب الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد إلى أن المطلقة ثلاثا عليها الإحداد ؛ وهو قول سميد ابن المسيب وسليمان بن يسار وابن سيرين والحكم بن عتيبة . قال الحكم : هو عليها أوكد واشد منه على التوثق منها زوجها ؛ ومن جهة المعنى أنهما جميعا في جهة يحفظ بها النسب . وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : الاحتياط أن تنق المطلقة الزينة . قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يخل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحْدَ على ميت فرق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " دليل على أن المطلقة ثلاثا والمطلق حتى لا إحداد عليها .

الثامنة عشرة - أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقا يملك رجعتها ثم توفى قبل اقتضاء العدة أن عليها عدة الوفاة وترته . واختلفوا في عدة المطلقة ثلاثا في المرض ؛ فقالت طائفة : تعد عدة الطلاق ؛ وهذا قول مالك والشافعي ويعقوب وأبي عبيد وأبي ثور . قال ابن المنذر : وبه تقول ؛ لأن الله تعالى جعل عدة المطلقات الأقرء ، وقد أجمعوا على المطلقة ثلاثا لو ماتت لم يرثها المطلق ، وذلك لأنها غير زوجة ؛ وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها . وقال الثوري : تعد بأفتى العديتين . وقال الثعالب ومحمد : عليها أربعة أشهر وعشرا تستكمل في ذلك ثلاث حيض .

التاسعة عشرة - واختلفوا في المرأة يلقاها وفاة زوجها أو طلاقه ؛ فقالت طائفة : المتفق الطلاق والوفاة من يوم يموت أو يطلق ؛ هذا قول ابن عمرو وابن مسعود وابن عباس ، وبه قال مسروق وعطاء وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر . وفيه قول ثان وهو أن عتبتها من يوم يلقاها الخبر ؛ روى هذا القول عن علي ، وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء الخراساني وجلاس ابن عمرو . وقال سميد من المسند وعمر بن عبد العزيز : إن قامت بينة فعدها من يوم مات أو طلق ، وإن لم تقم بينة من يوم يأتيها الخبر ؛ والصحيح الأول لأنه تعالى علق العدة

بالوفاة أو العلاق، ولأنها لو علمت بموته فتركت الإحداد انقضت العدة، فإذا تركته مع عدم العلم فهو أحمق؛ ألا ترى أن الصغيرة تنقض عتتها ولا إحداد عليها. وأيضاً فقد أجمع العلماء على أنها لو كانت حاملاً لا تعلم طلاق الزوج أو وفاته ثم وضعت حملها أن عتتها منقضية. ولا فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المختلف فيها. ووجه من قال بالعدة من يوم يلغها المنبر أن العدة عبادة بترك الزينة وذلك لا يصح إلا بقصد ونية، والقصد لا يكون إلا بعد العلم. وانه أعلم. الموفية عشرين - مدة الوفاة ثلثم الحزوة والأمة والصغيرة والكبيرة والتي لم تبلغ الخيض والتي حاضت والإيسة من الخيض والكتائية دخل بها أو لم يدخلها إذا كانت غير حامل - [وعدة جميعهن إلا الأمة] أربعة أشهر وعشرة أيام؛ لعموم الآية في قوله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». وعدة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران ونحوه ليل. قال ابن العربي: نصف عدة الحرة إجماعاً، إلا ما يُحكى عن الأصم فإنه سوى فيها بين الحرة والأمة وقد سبقه الإجماع، لكن لضعفه لم يسمع. قال الباجي: ولا تعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت عنه أنه قال: عتتها عدة الحرة.

قلت: قول الأصم صحيح من حيث النظر؛ فإن الآيات الواردة في عدة الوفاة والطلاق بالأشهر والأقراء عامة في حق الأمة والحزوة؛ فعدة الحرة والأمة سواء على هذا النظر؛ فإن العمومات لا فصل فيها بين الحزوة والأمة؛ وكما استوت الأمم والحزوة في النكاح فكذلك تستوى معها في العدة. وانه أعلم. قال ابن العربي: وروى عن مالك أن الكتائية تمتد بثلاث حيض إذا بها يبرأ الرحم؛ وهذا منه فاسد جداً، لأنه أخرجهما من عموم آية الوفاة وهي منها وأدخلها في عموم آية الطلاق وليست منها^(١).

قلت: وعليه بناء ما في المدونة لا عدة عليها إن كانت غير مدخول بها؛ لأنه قد علم براءة رحمها، وهذا يقتضي أن تروج مسلماً أو غيره إثر وفاته؛ لأنه إذا لم يكن عليها عدة الوفاة ولا استبراء للدخول فقد حلت للأزواج.

(١) الزيادة عن الباجي.

(٢) هذه عبارة ابن العربي كما وردت في أحكام القرآن. وقد وردت مضطربة في الأصول.

الحادية والعشرون - واختفوا في عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها ؛ فقالت طائفة :
 عنتها أربعة أشهر وعشر ؛ قاله جماعة من التابعين منهم سعيد والزهرى والحسن البصرى
 وغيرهم ، وبه قال الأوزاعى وإسحاق . روى أبو داود والدارقطنى عن قبيصة بن ذؤيب عن
 عمرو بن العاص قال : لا تطسوا علينا سنة نيتاً صلى الله عليه وسلم ، عدة المتوفى عنها أربعة أشهر
 وعشر ؛ يعنى في أم الولد ؛ لفظ أبى داود . وقال الدارقطنى : موترف وهو الصواب ، وهو
 مرسل لأن قبيصة لم يسمع من عمرو . قال ابن المنذر : وضعف أحد وأبو عبيد هذا الحديث .
 وروى عن علي وابن مسعود أن عنتها ثلاث حيض ؛ وهو قول عطاء وإبراهيم النخعى
 وسفيان الثورى وأصحاب الرأى ؛ قالوا : لأنها عدة نكح في حال الحرية فيجب أن تكون
 عدة كاملة ؛ أصله عدة الحرية . وقال مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور : عنتها حيضة ؛
 وهو قول ابن عمر . وروى عن طاوس أن عنتها نصف عدة الحرية المتوفى عنها ؛ وبه قال
 قتادة . قال ابن المنذر : ويقول ابن عمر أقول ؛ لأنه الأقل مما قيل فيه وليس فيه سنة
 تتبع ولا إجماع يعتمد عليه . وذكر اختلافهم في عنتها في العتق كهو في الوفاة سواء ، إلا أن
 الأوزاعى جعل عنتها في المتى ثلاث حيض .

قلت : أصح هذه الأقوال قول مالك ؛ لأن الله سبحانه قال : « والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء » فشرط في تربص الأقراء أن يكون عن طلاق ؛ فانتفى بذلك أن يكون
 ممن غيره . وقال : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
 وَعَشْرًا » فلتق وجوب ذلك بكون المترتبة زوجة ؛ فدل على أن الأمة بمجملاتها . وأيضاً
 فإن هذه أمة موطوعة بمالك الإيمن فكان استبراءها بحيضة ؛ أصل ذلك الأمة .

الثانية والعشرون - إذا ثبت هذا فهل عدة أم الولد استبراء أم حيض أو عدة ؛ فالذى
 ذكره أبو محمد في موطئه أن الحيضة استبراء وليست بعدة . وفي المدونة أن أم الولد عليها
 العدة ، وأن عنتها حيضة كعدة الحرية ثلاث حيض . وقائدة الخلاف أنا إذا قلنا هى عدة فقد

قال مالك لا أحب أن تواعد أحدا ينكحها حتى تحيض حيضة . قال ابن القاسم : وبلغني عنه أنه قال : لا تبيت إلا في بيتها؛ فأثبت لمدة استبرائها حكم العدة .

الثالثة والعشرون — أجمع أهل العلم على أن نفقة المطلقة ثلاثا أو مطلقة للزوج عليها رجعة وهي حامل واجبة؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » .

واختلفوا في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها ؛ فقالت طائفة : لا نفقة لها ؛ كذلك قال جابر بن عبد الله وابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعبد الملك ابن يعلى ويحيى الأنصاري وربيعة ومالك وأحمد وإسحاق ، وحكى أبو عبيد ذلك عن أصحاب الرأي . وفيه قول ثان وهو أن لها النفقة من جميع المال ؛ روى هذا القول عن علي وعبد الله ، وبه قال ابن عمر وشريح وابن سيرين والشعبي وأبو العالية والبخاري وجلاس بن عمرو وحماد بن أبي سليمان وأيوب السخيتي وسفيان الثوري وأبو عبيد . قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول ؛ لأنهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي . مثل أولاده الأطفال وزوجته ووالديه تسقط عنه ؛ فكذلك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه . وقال القاضي أبو محمد : لأن نفقة الحمل ليست بدَيْن ثابت فتتلق بماله بعد موته ، بدليل أنها تسقط عنه بالإعسار فيأن تسقط بالموت أولى وأحرى .

الرابعة والعشرون — قوله تعالى : (وَأَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا) اختلف العلماء في الأربعة الأشهر والعشر التي جعلها الله ميقاتا لعدة المتوفى عنها زوجها ، هل تحتاج فيها إلى حيضة أم لا ؛ فقال بعضهم : لا تبرأ إذا كانت ممن توطأ إلا بحيضة تأتي بها في الأربعة الأشهر والعشر ، وإلا فهي مستترابة . وقال آخرون : ليس عليها أكثر من أربعة أشهر وعشر ، إلا أن تستريب نفسها رية بينة ؛ لأن هذه المدة لابد فيها من الحيض في الأغلب من أمر النساء إلا أن تكون المرأة ممن لا تحيض أو ممن عرفت من نفسها أو عرفت منها أن حيضتها لا تأتيها إلا في أكثر من هذه المدة .

الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَعَشْرًا ﴾ روى وكيع عن أبي جعفر الرزقي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية أنه سئل : لم حُتَّ العشرُ إلى الأربعة الأشهر ؟ قال : لأن الروح تنفخ فيها ، وسيأتي في « الحج » بيان هذا إن شاء الله تعالى . وقال الأصمعي : وقال إن ولد كل حامل يرتكض في نصف حملها فهي مُركضة . وقال غيره : أركضت فهي مُركضة ، وأتشد :

وَمُرْكُضَةٌ صِرِيحٌ أَبُوهَا . تَهَانٌ لَهَا الْعَلَامَةُ وَالْعَلَامُ^(١)

وقال الخطابي : قوله « وعشرا » يريد - والله أعلم - الأيام بلياليها . وقال المبرد : إنما أنت العشر لأن المراد به المدة . المعنى وعشر مُدَد ، كل مدة من يوم وليلة ، فالليلة مع يومها مدة معلومة من الدهر . وقيل : لم يقل عشرة تعلياً لحكم الليالي إذ الليلة أسبق من اليوم والأيام في ضمها . « وعشرا » أخف في اللفظ ، فتُغلب الليالي على الأيام إذا اجتمعت في التاريخ ، لأن ابتداء الشهر بالليل عند الاستهلال ، فلما كان أول الشهر الليلة غلب الليلة ، يقول : صمنا نحسا من الشهر ، فتُغلب الليالي وإن كان الصوم بالأنهار . وذهب مالك والشافعي والكوفيون إلى أن المراد بها الأيام والليالي . قال ابن المنذر : فلو عقد عاقد عليها النكاح على هذا القول وقد مضت أربعة أشهر وعشر ليل كان باطلا حتى يمضي اليوم العاشر . وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا أهضى لها أربعة أشهر وعشر ليل حلت للأزواج ، وذلك لأنه رأى العدة مبهمة فتُغلب التأنيث وتأولها على الليالي . وإلى هذا ذهب الأوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الأصم من المتكلمين . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « أربعة أشهر وعشر ليل » .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ الْبُغْلُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى - أضاف تعالى الإيجل إلى ما هو محدود مضروب في أمرهن ، وهو عبارة عن انقضاء العدة .

(١) البيت لأوس بن عطاء المجببي وصف فرسا . والصريح : نسبة إلى الصريح وهو مخل من خيل العرب يعرف . (عن السان)

الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ خطاب لجميع الناس ، والتأنيب بهذا الحكم هو للحكام والأولياء . ﴿ فَيَا قَعْلَن ﴾ يريد به التزوج لما دونه من الترين وأطراح الإحداد . ﴿ بالمعروف ﴾ أى بما أذن فيه الشرع من اختيار أعيان الأزواج وتقدير الصداق دون مباشرة العقد لأنه حق للأولياء كما تقدم .

الثالثة - فى هذه الآية دليل على أن للأولياء منعه من التبرع والتشوف للزوج فى زمان العدة . وفيها رد على إسحاق فى قوله : إن المطلقة إذا طعت فى الحيضة الثالثة بانت وأقطعت رجعة الزوج الأول إلا أنه لا يحل لها أن تترج حتى تقسئ . وعن شريك أن لزوجها الرجعة ما لم تقسئ ولو بعد عشرين سنة ؛ قال الله تعالى : « فَإِذَا بَلَغَ الْأَجِلُونَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَيَا قَعْلَن فَيَأْتِيَنَّهُنَّ » وبلغ الأجل هنا اقضاء العدة بدخولها فى التيم من الحيضة الثالثة ولم يذكر غسلا ؛ فإذا اقضت عدتها حلت للأزواج ولا جناح عليها فيما فعلت من ذلك . والحديث عن ابن عباس لو سمح يحتمل أن يكون منه على الاستعجاب ، والله اعلم .

قوله تعالى : وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْتُمْ سَتَدْرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾

فونه تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ أى قوله (معروف) فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ ﴾ أى لا إثم . والجناح الإثم ، وهو أصح فى الشرع . وقيل : بل هو الأمر الشاق ، وهو أصح فى اللغة ؛ قال النجاشي :

إذا تسألو براكها خليطاً ، تذكر ما لديه من الجناح

وقوله : (عَلَيْكُمْ قِيَامٌ عَرَضٌ) مخاطبة لجميع الناس ، والمراد بحكمها هو الرجل الذي في نفسه
تزوج منقذ ، أي لا وُزِرَ عليكم في التعريض بالخطبة في عدة الوفاة . والتعريض : ضد
الصريح ، وهو إيهام المعنى بالشيء المحتمل له ولغيره وهو من عَرَضَ الشيء وهو جانبه ؛ كأنه
يخبر به على الشيء ولا يظهره . وقيل : هو من قولك عَرَضْتَ الرجل ، أي أهديت إليه
نعمة ، وفي الحديث : إن ربنا من المسلمين عَرَضُوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر نياها
يضاً ؛ أي أهدوا لها . فالعريض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلاماً يفهم معناه .

الثانية - قال ابن عطية : أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص
في تزوجها وتبني عليه لا يجوز . وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رقت وذکر
جامع أو محريض عليه لا يجوز وكذلك ما أشبهه . ويجوز ما عدا ذلك . ومن أعظمه قريبا
إلى الصريح قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس : " كوني عند أم شريك
ولا تسبقيني بنفسك " . ولا يجوز التعريض لخطبة الرجعة إجماعاً لأنها كالزوجة . وأما
من كانت في عدة اليئونة فالصحيح جواز التعريض لخطبتها والله أعلم . وروى في تفسير
التعريض ألفاظ كثيرة جماعها يرجع إلى قسمين : الأول - أن يذكرها لوليها يقول له
لا تسبقيني بها . والثاني - أن يشير بذلك إليها دون واسطة ؛ فيقول لها : إني أريد التزويج ؛
أو إنك لجميلة ، إنك لصالحة ، إن الله لسائق إليك خيراً ، إني فيك لأعجب ، ومن يرغب عنك !
إنك لنافقة ، وإن حاجي في النساء ، وإن يُقدَّرَ الله أمراً يكن . هذا هو تمثيل مالك
وآبن شهاب . وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول : لا تسبقيني بنفسك ، ولا بأس أن يهدي
ليها ، وأن يقوم بشغلها في العدة إذا كانت من شأنه ؛ قاله إبراهيم . وجائز أن يمدح نفسه
ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج ؛ وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ، قالت
سكينة بنت حنظلة : استأذن علي بن محمد بن علي - ولم تنقض عتق من مهلك زوجي فقال : قد عرفت
قراي من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراي من علي - وموضع في العرب . قلت :

(١) حققت الأيم : إذا كثرت خطاياها ، ونف فيها .

غفر الله لك يا أبا جعفر ! إنك رجل يؤخذ عنك ، تخطئني في مدق ! قال : إنما أخبرتك بقرابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي . وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متأينة من أبي سلمة فقال : "لقد ملئت أبن رسول الله وخبرته وموضعي في قومي" كانت تلك خطبة ؛ أخرجه التارخطني . والهدية إلى الملتنة جائزة ، وهي من التعريض ؛ قاله مَنحون وكثير من العلماء وقاله إبراهيم . وكزه بجاهد أن يقول لها : لا تسبقني بنفسك وراه من المواجهة سرا . قال القاضي أبو محمد بن عطية : وهذا عندي على أن يتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أنه على جهة الرأي لها فيمن يزوجها لا أنه أرادها لنفسه وإلا فهو خلاف لقول النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالثة - قوله تعالى : (مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ) الخِطْبَةُ (بكسر الخاء) : فعل المخاطب من كلام وقصد واستطاف بفعل أو قول . يقال : خطبها يحطبها خطباً وخطبة . ورجل خطاب كثير التصرف في الخطبة ؛ ومنه قول الشاعر :

يرج باليتين خطابُ الكُتَبِ • يقول إني خاطب وقد كُتِبَ
• وإِنَّمَا يَحْطَبُ عَسَا مِنْ حَلْبِ •

والخطيب : المخاطب . والخطيبي : الخطبة . قال عدي بن زيد يذكر قصيد جديمة الأبرش لخطبة الزَّمَاء :

لِخَطِيْبِي الَّتِي غَدَرَتْ وَخَانَتْ • وَهِيَ نَوَاتِ غَائِلَةٍ يَلِينَا

والخطب : الرجل الذي يحطب المرأة ؛ ويقال أيضاً : هي خطبة وخطبة التي يحطبها . والخطبة فعلٌ يجلسه وقعدة . والخطبة (بضم الخاء) هي الكلام الذي يقال في النكاح وغيره . قال النحاس : والخطبة ما كان لها أول وآخر ، وكذا ما كان على فعله نحو الأكلة والضنطة .

الرابعة - قوله تعالى : (أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَفْسَحِكُمْ) معناه سترتم واضمرتم من التزوج بها بعد انقضاء عتبتها . والإكنا : السر والإخفاء ؛ يقال : كُنْتُه وأكُنْتُه بمعنى واحد ، وقيل :

(١) الكتب بضم قمع جمع كنة ، وهي كل قليل جمته من طعام أولين أو غير ذلك . والنس (بضم النون) : الفاح الضخم . يريدان الرجل يعني . فله الخلية وهو يريد القوي . قال ابن الأعرابي يقال الرجل إذا جاء يطلب اللهوى - له الخلية : لأنه ليطلب كنية - (عن اللسان) .

كنته أى صته حتى لا تصبه آفة وإن لم يكن مستورا؛ ومنه بيض مكنون وكر مكنون .
وأكنته أسرته وسرته . وقيل : كَنَنْتُ الشيء (من الأجرام) إذا سترته بثوب أو بيت
أو أرض ونحوه . وأكننت الأمر فى قسى . ولم يسمع من العرب « كَنَنْتُ فى قسى » .
ويقال : أَكَنَّ البيت الإنسان؛ ونحو هذا . فرفع الله الجناح عن من أراد تزوج المعتنة مع
التعريض ومع الإكثان، ونهى عن المواصلة التى هى تصریح بالتزويج وبناء عليه واتفاق على
وعد . وروى عن لعنه تعالى بقية النفوس وطمحينها وضعف البشر عن ملكها .

الخامسة - استدلَّت الشافعية بهذه الآية على أن التعريض لا يجب فيه حد؛ وقالوا :
لما رفع الله تعالى الحرج فى التعريض فى النكاح دل على أن التعريض بالقذف لا يوجب
الحد؛ لأن الله سبحانه لم يجعل التعريض فى النكاح مقام التصريح . قلنا : هذا ساقط
لأن الله سبحانه وتعالى لم يأذن فى التصريح بالنكاح فى الحطبة وأذن فى التعريض الذى
يُفهم منه النكاح فهذا دليل على أن التعريض يُفهم منه القذف؛ والأعراض يجب صياقتها،
وذلك يوجب حد المعرض لئلا يظنق القسفة إلى أخذ الأعراض بالتعريض الذى يُفهم
منه ما يُفهم بالتصريح .

السادسة - قوله تعالى : (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ) أى إنا سراً وإنا إعلانا
فى قوسكم وبالسكيم؛ فرخس فى التعريض دون التصريح . الحسن معناه متخطبونهن .

السابعة - قوله تعالى : (وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا) أى على سر غنظ الحرف
لأنه مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر .

واختلف العلماء فى معنى قوله تعالى : « سِرًّا » فقيل : معناه نكاحاً، أى لا يقل الرجل لهذه
المعتلة تزويجى؛ بل يعرض إن أراد، ولا يأخذ ميثاقها وعهدها إلا بتكج غيره فى استمرار
وخفية؛ هذا قول ابن عباس وابن جبير ومالك وأصحابه والشعبي ومجاهد وعكرمة والسدي
وبجمهور أهل العلم . « وسرّاً » على هذا التأويل نصب على الحال، أى متسترين . وقيل :
السريزنا، أى لا يكونن سكم مراداً على أننا فى العدة ثم التزوج بعدها . قال معناه جابر بن

زيد وأبو يحزّز لاحق بن حُصَيْن والحسن بن أبي الحسن ودة والنخعي والضحاك وأن
السر في هذه الآية الزنا ، أى لا توامها وهنّ زنا ، واختاره الطبري ؛ ومنه قول الأعشى :
فَلَا تَنْ جَارَةً إِنْ سَرَهَا • عَلَيْكَ حَرَامٌ فَاتَكَبَحْنَ أَوْ تَابَدَا
وقال الحطّيب :

وَيَحْرُمُ سِرُّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ • وَيَا كُلُّ جَارِحٍ أَنْفَ الْقِصَاصِ

وقيل : السرّ الجماع ، أى لا تصفوا أنفسكم لمن بكثرة الجماع ترغيبا لمن في النكاح فإن ذكر
الجماع مع غير الزوجة فحش ؛ هذا قول الشافعي . وقال امرؤ القيس :
الَا زَعَمْتُ بِسَابَةِ الْيَوْمِ أَنِّي • كَثُرْتُ وَأَلَّا يُحْسِنَ السِّرَّ أَمَتَالِي
وقال رؤبة :

• فَكَفَّ عَنْ إِسْرَارِهَا بَعْدَ الْعَسَقِ •

أى كفّ عن جماعها بعد ملازمته لذلك . وقد يكون السرّ عقدة النكاح ، سراً كان أوجها ،
قال الأعشى :

فَلَنْ يَطْلُبُوا سِرَّهَا لِلنِّفَى • وَلَنْ يُسَلِّمُوهَا لِإِزْهَادِهَا

وأراد أن يطلبوا نكاحها لكثرة مالها ولن يسلموها لقلّة مالها . وقال ابن زيد : معنى قوله
«ولكن لا توامدوهنّ سراً» أى لا تشكوهنّ وتكتمون ذلك ؛ فإذا حلت أظهرتموه ودخلتم
بين ؛ وهذا هو معنى القول الأوّل ؛ فابن زيد على هذا قائل بالقول الأوّل ، وإنما شدّ في أن
سمّى العقد مواعدة ، وذلك قاتق . وحكى مكى والنمليّ عنه أنه قال : الآية منسوخة بقوله
تعالى : « وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ » .

الثامنة — قال القاضي أبو محمد بن عطية : أجمعت الأمة على كراهة المواعدة في العدة
للرأفة في نفسها ولالأب في ابنته البكر والليلد في أمته . قال ابن الموّاز : وأما الوليّ الذي
لا يملك الجبر فأكراهه وإن نزل لم أفسخه . وقال مالك رحمه الله فيمن يواعد في السنة ثم
يتزوج بعدها : فراقها أحبّ إلى ، دخل بها أو لم يدخل ، وتكون طليقة واحدة ؛ فإذا

حلت خطبها مع الخطّاب ؛ هذه رواية ابن وهب . وروى أشهب عن مالك أنه يفرّق بينهما إيجاباً ؛ وقاله ابن القاسم . وحكى ابن الحارث مثله عن ابن الماجشون ، وزاد ما يقتضى أن التحريم يتأبّد . وقال الشافعي . إن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ولم يعقد النكاح حتى تنقضي العتبة فالنكاح ثابت والتصريح لها مكروه ؛ لأن النكاح حدث بعد الخطبة ؛ قاله ابن المنذر .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ استثناء مقطوع بمعنى لكن ؛ كقوله إلا خطأ أى لكن خطأ . والقول المعروف هو ما أبيع من التعريض . وقد ذكر الضحاك أن من القول المعروف أن يقول للعتة : احبسى على نفسك فإن لى بك رغبة ؛ فتقول هى : وأنا مثل ذلك ؛ وهذا شبه المواءمة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ فيه تسع مسائل : الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِمُوا ﴾ قد تقدّم القول فى معنى العزم ؛ يقال : عزم الشيء وعزم عليه . والمعنى هنا : لا تزموا على عقدة النكاح . ومن الأمر البين أن القرآن أنصح كلاماً ؛ فما ورد فيه فلا معترض عليه ، ولا يشك فى صحته وفصاحته ؛ وقد قال الله تعالى : « وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ » وقال هنا ٦ « وَلَا تَزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ » والمعنى : لا تزموا على عقدة النكاح فى زمان العتبة ثم حذف على ما تقدّم . وحكى سيبويه : ضرب فلان الظاهر والبطن ؛ أى على . قال سيبويه : والحذف فى هذه الأشياء لا يخاص عليه . قال النحاس : ويجوز أن يكون « ولا تعقدوا عقدة النكاح » ؛ لأن معنى « تزموا وتعقدوا » واحد . ويقال : « تزموا » بضم الزاى .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ يريد تمام العتبة . والكتاب هنا هو الحد الذى جُمِعَ والقدر الذى رسم من المدة ؛ سماه كتاباً إذ قد حده وفرضه كتاب الله كما قال : « كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » وكما قال : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » . فالكتاب . الفرض ، أى حتى يبلغ الفرض أجله ؛ كتب عليكم الصيام أى فرض . وقيل :

في الكلام حذف ، أي حتى يبلغ فرض الكلب أجله ؛ فالكلب على هذا التأويل بمعنى القرآن . وعلى الأول لا حذف فهو أولى ، والله أعلم .

الثالثة - حرم الله تعالى عقد النكاح في العدة بقوله تعالى : « وَلَا تَزَوَّجُوا عِقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ » وهذا من الحكم الجَمْع على تأويله أن بلوغ أجله انقضاء العدة . وإباح التريض في العدة بقوله : « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ » الآية . ولم يختلف العلماء في إباحة ذلك ، واختلفوا في ألفاظ التريض على ما تقدم . واختلفوا في الرجل يخطب امرأة في عنتها جاهلا ، أو يواعدها ويقعد بعد العدة ؛ وقد تقدم هذا في الآية التي قبلها . واختلفوا إن عزم المُقَدَّة في العدة وعُزْر عليه ففسخ الحاكم نكاحه ؛ وذلك قبل الدخول وهي :

الرابعة - فقول عمر بن الخطاب وجماعة من العلماء أن ذلك لا يؤيد تحريما ، وأنه يكون خاطبا من الخطاب ؛ وقاله مالك وابن القاسم في المدونة في آخر الباب الذي يليه « ضرب أجل المفقود » . وحكى ابن الجلاب عن مالك رواية أن التحريم يتأبد في العقد وإن فسخ قبل الدخول ؛ ووجهه أنه نكاح في العدة فوجب أن يتأبد به التحريم ؛ أصله إذا بنى بها . وأما إن عقد في العدة ودخل بعد انقضائها وهي :

الخامسة - فقال قوم من أهل العلم : ذلك كالدخول في العدة ؛ يتأبد التحريم بينهما . وقال قوم من أهل العلم : لا يتأبد بذلك تحريم . وقال مالك : يتأبد التحريم . وقال مرة : وما التحريم بذلك بالبين ، والقولان له في المدونة في طلاق السنة . وأما إن دخل في العدة وهي :

السادسة - فقال مالك والليث والأوزاعي : يُفَرَّق بينهما ولا تحمل له أبدا . قال مالك والليث : ولا يملك العيين ؛ مع أنهم جوزوا التزوج بالزنى بها . واحتجوا بأن عمر ابن الخطاب قال : لا يمتنعان أبدا . قال سعيد : ولها مهرها بما استعمل من فرجها ؛ أخرجه مالك في موطنه ومباقي . وقال الثوري والكوفيون والشافعي : يُفَرَّق بينهما ولا يتأبد

التحريم بل يفسخ بينهما ثم تعتد منه ، ثم يكون خاتماً من الخطاب . واحتجوا بإجماع العلماء على أنه لو زنى بها لم يحرم عليه تزويجها ؛ فكذلك وطؤها إياها في العدة . قالوا : وهو قول علي ؛ ذكره عبد الرزاق . وذكر عن ابن مسعود مثله ؛ وعن الحسن أيضا . وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق أن عمر رجع عن ذلك وجعلها يميناً . وذكر القاضي أبو الوليد الباجي في المتقى فقال : لا يخلو النكاح في العدة إذا بنى بها أن يبنى بها في العدة أو بعدها ؛ فإن كان بنى بها في العدة فإن المشهور من المذهب أن التحريم يتأبد ، وبه قال أحمد بن حنبل . وروى الشيخ أبو القاسم في تفريره أن في التي يتزوجها الرجل في مئة من طلاق أو وفاة عالماً بالتحريم روايتين ؛ إحداها — أن تحريمه يتأبد على ما تقدمناه . والثانية — أنه زان وعليه الحد ، ولا يلحق به الولد ، وله أن يتزوجها إذا انقضت عدتها . وبه قال الشافعي وأبو حنيفة . ووجه الرواية الأولى وهي المشهورة ما ثبت من قضاء عمر بذلك ، وقامه بذلك في الناس ، وكانت قضاياها تسير وتشتد وتقتل في الأمصار ولم يعلم له مخالف ؛ فثبت أنه إجماع . قال القاضي أبو محمد : وقد روى مثل ذلك عن علي بن أبي طالب ، ولا يخالف لما مع شهرة ذلك وانتشاره ؛ وهذا حكم الإجماع . ووجه الرواية الثانية أن هذا وطء ممنوع فلم يتأبد تحريمه ؛ كالأزواج نفسها أو تزوجت مئة أوزنت . وقد قال القاضي أبو الحسن : إن منهب مالك المشهور في ذلك ضعيف من جهة النظر . والله أعلم . واستند أبو عمر : حدثنا عبد الوارث بن مفيان حدثنا قاسم بن أصبغ عن محمد ابن إسماعيل عن نعم بن حماد عن ابن المبارك عن أشعث عن الشعبي عن مسروق قال : بلغ عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقيف في عدتها فأرسل إليها ففزع بينهما وعاقبهما وقال : لا تسكحها أبداً وجعل صداقها في بيت المال ؛ وفشا ذلك في الناس فبلغ علياً فقال : يرحم الله أمير المؤمنين ! ما بال الصداق وبيت المال ! إنما جعلنا فينبغي للإمام أن يردّها إلى السنة . قيل : فما تقول أنت فيها ؟ فقال : لها الصداق بما استعمل من فرجها ، ويفزع بينهما ولا جلد عليهما ، وتكلى عدتها من الأول ثم تعتد من

الثاني عدة كاملة ثلاثة أقراء ثم يخطبها إن شاء . فبلغ ذلك عمر فخطب الناس فقال :
أيها الناس ، ردوا الجاهلات إلى السنة . قال الكيكا الطبري : ولا خلاف بين الفقهاء أن من
عقد على امرأة نكاحا وهي في عدة من غيره أن النكاح فاسد . وفي اتفاق عمر وعلى على قى
الحدة عنها ما يدل على أن النكاح الفاسد لا يوجب الحدة ؛ إلا أنه مع الجهل بالتحريم
متفق عليه ومع العلم به مختلف فيه . واختلفوا هل تمتد منهما جميعا ، وهذه مسألة
المدتين وهي :

السابعة - فروى المدنيون عن مالك أنها تم بقية عتها من الأول وتساوق عدة
أخرى من الآخر ؛ وهو قول الآيث والحسن بن حي والشافعي وأحمد وإسحاق . وروى عن
على كما ذكرنا ، وعن عمر على ما يأتي . وروى محمد بن القاسم وابن وهب عن مالك أن
عدتها من الثاني تكفيها من يوم فرق بينه وبينها ، سواء كانت بالحمل أو بالأقراء أو بالشهور ؛
وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة . وجهتهم الإجماع على أن الأول لا ينكحها في بقية
العدة منه ؛ فدل على أنها في عدة من الثاني ولولا ذلك لنكحها في عتها . أجاب الأولون
فقالوا : هذا غير لازم لأن منع الأول من أن ينكحها في بقية عتها إنما وجب لما يتلوا
من عدة الثاني ؛ وهما حقان قد وجبا عليها لزوجين كسائر حقوق الآدميين لا يدخل أحدهما
في صاحبه . وخرج مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طليعة
الأمدية كانت تحت رشيد الثفني فطلقها فنكحت في عتها فضرها عمر وضرب زوجها
بالخففة ضربات وفرق بينهما ؛ ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إنما امرأة نكحت
في عتها فإن كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عتها من
الزوج الأول ، ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب ؛ وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت
بقية عتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان [بدا . قال مالك] : وقال سعيد بن
المسيب : ولها مهرها بما استحل من فرجها . قال أبو عمر : وأما طليعة هذه فهي طليعة

بنت عبيد الله أخت طلحة بن عبيد الله التيمي، وفي بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى طليحة الأسيدي وذلك خطأ وجهل، ولا أعلم أحدا قاله .

الثامنة - قوله « فضرها عمر بالمخفقة وضرب زوجها ضربات » يريد على وجه العقوبة لما ارتكبه من المحذور وهو النكاح في العدة . وقال الزهري : فلا أدري كم بلغ ذلك الجلد . قال : وجلد عبد الملك في ذلك كل واحد منهما أربعين جلدة . قال : فقتل عن ذلك قيسة بن ذؤيب قتال : لو كنتم خفتم بخلدتم عشرين ! وقال ابن حبيب في التي تروى في العدة فيمسها الرجل أو يقبل أو يباشر أو يغير أو ينظر على وجه الآلة أن على الزوجين العقوبة وعلى الولي وعلى الشهود ومن علم منهم أنها في عدة، ومن جهل منهم ذلك فلا عقوبة عليه . وقال ابن الموزان : يحل الزوجان الحد إن كانا تهما ذلك، فيحمل قول ابن حبيب على من علم بالعدة، ولعله جهل التحريم ولم يتعمد ارتكاب المحذور فألك الذي يعاقب؛ وعلى ذلك كان ضرب عمر المرأة وزوجها بالمخفقة ضربات . وتكون العقوبة والأدب في ذلك بحسب حال المعاقب . ويحمل قول ابن الموزان على أنهما علما التحريم واتحرا ارتكاب المحذور جرأة وإقداما . وقد قال الشيخ أبو القاسم : إنهما روايتان في العدة؛ إحداهما يحد . والثانية يعاقب ولا يحد .

التاسعة - قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ) هذا نهاية التحذير من الوقوع فيما نهى عنه .

قوله تعالى : لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَرَّ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقَرَّضُوا مِنْ فَرِيضَةٍ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٣﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ) هذا أيضا من أحكام المطلقات ؛ وهو ابتداء إخبار برفع الحرج عن المطلق قبل البناء والجماع ، فرض مهر أو لم

يفرض؛ ولما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التزوج لمعنى الدوق وقضاء الشهوة وأمر بالتزوج لطلب المدونة والتماس نواب الله وتصيد دوام الصحة وقمع في نفوس المؤمنين أن من طلق قبل البناء قد واقع جزاء من هذا المكروه؛ فتركت الآية رافعة للجناح في ذلك إذا كان أصل النكاح على المقصد الحسن. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه لا طلب لجميع المهر بل عليكم نصف المفروض لمن فرض لها وللمتعة لمن لم يفرض لها. وقيل: لما كان أمر المهر مؤكدا في الشرع فقد يُتوهم أنه لا بد من مهر إما مسمى وإما مهر المثل؛ فرفع الحرج عن المطلق في وقت التطليق وإن لم يكن في النكاح مهر. وقال قوم: «لا جناح عليكم» معناه في أن ترسلوا الطلاق في وقت الحيض، بخلاف المدخول بها إذ غير المدخول بها لا عدة عليها.

الثانية - المطلقات أربع: مطلقة مدخول بها مفروض لها وقد ذكر الله حكما قبل هذه الآية، وأنه لا يتردد منها شيء من المهر، وإن عتبتها ثلاثة فروع، ومطلقة غير مفروض لها ولا مدخول بها فهذه الآية في شأنها ولا مهر لها، بل أمر الرب تعالى بإساعها، وبين في سورة «الأحزاب» أن غير المدخول بها إذا طُلق فلا عدة عليها، وسأقي. ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها ذكرها بعد هذه الآية إذ قال: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً»، ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها ذكرها الله في قوله: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ»؛ فذكر تعالى في هذه الآية والتي بعدها مطلقة قبل المسيس وقبل الفرض، ومطلقة قبل المسيس وبعد الفرض؛ فجعل للاولى المتعة، وجعل للثانية نصف الصداق لما لحق الزوجة من دحض العقد، ووضم الحل الحاصل للزوج بالمقد؛ وقابل المسيس بالمهر الواجب.

الثالثة - لما قسم الله تعالى حال المطلقة هنا قسمين: مطلقة مسمى لها المهر، ومطلقة لم يسم لها دل على أن نكاح التفويض جائز، وهو كل نكاح عقد من غير ذكر الصداق، ولا خلاف فيه، ويفرض بعد ذلك الصداق، فإن فرض التحق بالمقد وجاز، وإن لم يفرض لها وكان الطلاق لم يجب صداق إجماعا؛ قاله التماسي أبو بكر بن العربي. وحكي

المَهْدِيُّ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيانٍ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَكُنْ قَرْضٌ لَهَا أَجَبَ عَلَى نَصْفِ صَدَاقِ مِثْلِهَا . وَإِنْ فُرِضَ بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَقَبْلَ مَرَعِ الطَّلَاقِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَنْتَصِفُ بِالطَّلَاقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ بِالْمَقْدِ ، وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ قَوْلِهِ : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » وَخِلَافُ الْقِيَاسِ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ الْفُرْضَ بَعْدَ الْعَقْدِ يُلْحَقُ بِالْعَقْدِ فَيُجِبُ أَنْ يَنْتَصِفَ بِالطَّلَاقِ ؛ أَصْلُهُ الْفُرْضُ الْمَقْتَرَنُ بِالْمَقْدِ .

الرَّاسِخَةُ - إِنْ وَقَعَ الْمَوْتُ قَبْلَ الْفُرْضِ فَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ « أَنَّهُ مِثْلُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ يَفْرِضْ لَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ ؛ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا ، لَا وَكَسٍ وَلَا شَطَطٌ ، وَعَلَيْهَا الْعَتَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ ؛ فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَيَانَ الْأَشْجَبِيُّ فَقَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَرَّوَعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِثْلَ مِثْلِ الذِّى قَضَيْتَ ؛ تَرَحَّبَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ ١ - . رَاجِحًا ؛ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ : إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً لَا يَدْخُلُ بِهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا حَتَّى مَاتَ قَالُوا : لَهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا وَعَلَيْهَا الْعَتَّةُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . قَالَ : وَلَوْ ثَبِتَ حَدِيثُ بَرَّوَعِ بِنْتِ وَاشِقِ لَكَانَتْ الْحُجَّةُ فِيمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ بِمَصْرَ بَعْدَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ ، وَقَالَ بِحَدِيثِ بَرَّوَعِ بِنْتِ وَاشِقِ » .

قُلْتُ - اخْتَلَفَ فِي ثَبَاتِ حَدِيثِ بَرَّوَعِ ؛ فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ فِي شَرْحِ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ : وَأَمَّا حَدِيثُ بَرَّوَعِ بِنْتِ وَاشِقِ فَقَدَرْتُهُ حِفَاطَ الْحَدِيثِ وَأُتَمَّةَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ : وَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمَدِينَةِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُ وَابْنَ الْمُنْذَرِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ : وَقَدْ ثَبِتَ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهِ يَقُولُ . وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَذَكَرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ

وما لك والشافئ مثل قول علي وابن زيد وابن عباس وابن عمر . وفي المسألة قول ثالث وهو انه لا يكون ميراث حتى يكون مهره . قاله مسروق .

قلت : ومن الجدة لما ذهب اليه مالك أنه فراق في نكاح قبل الفرض فلم يجب فيه صداق ؛ أصله الطلاق ؛ لكن إذا صح الحديث فالقياس في مقابله فاسد . وقد حكى أبو محمد عبد الحميد عن المذهب ما يوافق الحديث ، والحمد لله . وقال أبو عمر : حديث بروة رواه عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ، الحديث . وفيه : قام معقل ابن سنان . وقال فيه ابن مهدي عن الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فقال معقل بن يسار ، والصواب عندئذ قول من قال معقل بن سنان لا معقل بن يسار ؛ لأن معقل بن يسار رجل من مُزَيْنَة ، وهذا الحديث إنما جاء في أسرة من أُنْجَيْجٍ لأم مُزَيْنَة ؛ وكذلك رواه داود عن الشعبي عن علقمة ؛ وفيه : قال ناس من أُنْجَيْجٍ ، ومعقل بن سنان قُتِلَ يوم الحِزَّة ؛ وفي يوم الحِزَّة يقول الشاعر :

أَلَا تَلَكُمُ الْأَنْصَارُ تَبْكِي سَرَاتَهَا • وَأُنْجَيْجٌ تَبْكِي مَعْقِلَ بْنَ سِنَانٍ

الخامسة - قوله تعالى : (« مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ») « ما » بمعنى الذي ، أى إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن . و « تمسوهن » قرئ بفتح التاء من الثلاثي ، وهي قراءة نافع وابن كثير وإبي عمرو وعاصم وابن عامر . وقرأ حمزة والكسائي « تماسوهن » من المقابلة ؛ لأن الوطء تم بهما ؛ وقد يرد في باب المقابلة فاعل بمعنى فعل ؛ نحو طارقت النمل ، وعاقبت اللص . والقراءة الأولى تقتضي معنى المقابلة في هذا الباب بالمعنى المفهوم من المس ؛ ورتبها أبو علي لأن أفعال هذا المعنى جاءت ثلاثية على هذا الوزن ، جاء : نَكَحَ وَفَدَّ وَفَرَّقَ ^(١) وضرب الفصل ؛ والقراءتان حسنتان . و « أو » في « أو تفرضوا » قيل هو بمعنى الواو ؛ أى ما لم تمسوهن ولم تفرضوا لهن ؛ كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِمَا عَمِلُوا أَسَاسًا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِبَيْعَتِهِمْ لَكُمْ وَكَانُوا صِرَافًا كَاذِبِينَ » وقوله : « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى ويزيدون .

(١) فُتِلَ (بالدال المهملة والتاء) . وقيل بالذال المعجمة والفتاح (وهي بمعنى سفد) .

وقوله : « وَلَا تَطْعَ مِنْهُمَ آيْمًا أَوْ كَفُورًا » أي وكفورا . وقوله : « وَإِنْ كُنتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمُ مِنَ الْغَائِطِ » معناه وجاء أحد منكم من الغائط وأتم مرضى أو مسافرون . وقوله : « إِلَّا مَا حَلَّتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْخَوَابَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِغَلَمٍ » وما كان مثله . ويتضح هذا بأنه تعالى عطف عليها بعد ذلك المفروض لما يقال : « وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً » . فلو كانت الأول لبيان طلاق المفروض لها قبل المسيس لما كثره .

السادسة - قوله تعالى : (وَتَمَوَّهُنَّ) معناه أعطوهن شيئا يكون متاعا لهن . وحمله ابن عمر وعلى بن أبي طالب والحسن بن أبي الحسن وسعيد بن جبير وأبو قلابه والزهرى وقادة والضحاك بن مزاحم على الوجوب . وحمله أبو عبيد ومالك بن أنس وأصحابه والقاضى شريح وغيرهم على التنب . تمسك أهل القول الأول بمقتضى الأمر . وتمسك أهل القول الثانى بقوله تعالى : « حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ » و « عَلَى الْمُتَّقِينَ » ولو كانت واجبة لأد بها على الخلق أجمعين . والقول الأول أولى لأن عمومات الأمر بالإمتاع في قوله : « وَتَمَوَّهُنَّ » وإضافة الإمتاع إليهن بلام التملك في قوله : « وَلِلطَّلَقَاتِ مَتَاعٌ » أظهر في الوجوب منه في التنب . وقوله : « عَلَى الْمُتَّقِينَ » تأكيد لإيجابها لأن كل واحد يجب عليه أن يتق الله في الإشراف به ومعاصيه ؛ وقد قال تعالى في القرآن : « هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ » .

السابعة - واختلفوا في الضمير المتصل بقوله « وَتَمَوَّهُنَّ » من المراد به من النساء ؛ فقال ابن عباس وابن عمر وحار بن زيد والحسن والشافعى وأحمد وعطاء وإسحاق وأصحاب الرأى : المتعة واجبة للطلقة قبل الباء والغرض ومنذوبة في حق غيرها . وقال مالك وأصحابه : المتعة مندوب إليها في كل مطلقة وإن دخل بها ، إلا في التي لم يدخل بها وقد فرض لها غسبها ما فرض لها ولا متعة لها . وقال أبو ثور : لها المتعة ولكل مطلقة . وأجمع أهل العلم على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها لا شيء لها غير المتعة . قال الزهرى : يفرض لها بها القاضى . وقال جمهور الناس : لا يقضى بها لها .

قلت : هذا الإجماع إنما هو في الحُرَّة ، أما الأَمَّة إذا طُلقت قبل الفرض والميسر فالجمهور على أن لها المَنَّة . وقال الأوزاعي والثوري : لا مَنَّة لها لأنها تكون لسيدها وهو لا يستحق مَالاً في مقابلة تَأْدَى مملوكته بالطلاق . وأما ربط مذهب مالك فقال ابن شعبان : المَنَّة بإزاء غَم الطلاق ، ولذلك ليس لَلْمَنَّة والمُبَارَاة والمَلَاعَنَة مَنَّة قبل البناء ولا بعده لأنها هي التي اختارت الطلاق . وقال الترمذی وعطاء والنخعي : لَلْمَنَّة مَنَّة . وقال أصحاب الرأي : لَلَاعَة مَنَّة . قال ابن القاسم : ولا مَنَّة في نكاح مفسوخ . قال ابن المَوَاز : ولا فيما يدخله الفسخ بعد صحة العقد ؛ مثل ملك أحد الزوجين صاحبه . قال ابن القاسم : وأصل ذلك قوله تعالى : « وَلِلطَّالِقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » فكان هذا الحكم مختصاً بالطلاق دون الفسخ . وروى ابن وهب عن مالك أن الخيرة لها المَنَّة بخلاف الأَمَّة تعتق تحت العبد فتختار هي نفسها ، فهذه لا مَنَّة لها . وأما الحرة تُخَيَّر أو تُمْلِك أو يَرْجَح عليها أَمَّة فتختار هي نفسها في ذلك كُلِّه فلها المَنَّة ؛ لأن الزوج سبب للفرق .

الثامنة — قال مالك : ليس لَمَنَّة عندنا حَدٌّ معروف في قلبها ولا كبيرها . وقد اختلف الناس في هذا ؛ فقال ابن عمر : أدنى ما يَجْزِي في المَنَّة ثلاثون درهماً أو شبيهاً . وقال ابن عباس : أرفع المَنَّة خادم ثم كسوة ثم نفقة . عطاء : أوسطها الذرع والجار والمُحَفَّة . أبو حنيفة : ذلك أدناها . وقال ابن مُحَرَّر : على صاحب الديوان ثلاثة دنانير ، وعلى العبد المَنَّة . وقال الحسن : يُمَتَّع كُلُّ بَقْدَرِه ، هذا بخادم وهذا بأثواب وهذا بشوب وهذا بنفقة ؛ وكذلك يقول مالك بن أنس ، وهو مفتضى القرآن فإن الله سبحانه لم يَغْدَرها ولا حَدَّدَهَا وإنما قال : « عَلَى الْمُؤْسَجِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ » . ومَتَّع الحسن بن عليّ بعشرين ألفاً وزِقَاق من صلل . ومَتَّع شُرَيج بخمسمائة درهم . وقد قيل : إن حالة المرأة معتبرة أيضاً ؛ قاله بعض الشافعية قالوا : لو اعتبرنا حال الرجل وحددنا له منه أنه لو تزوج امرأة من إحداهما شريفة والأخرى دَنِيَّة ثم طلقهما قبل الميسر ولم يُسَمَّ لهما أن يكونا منساويتين في المَنَّة فيجب للدَنِيَّة ' يجب للشريفة وهذا خلاف ما قال الله تعالى : « مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ » ويلزم منه أن

الموسر العظيم اليسار إذا تزوج امرأة دنية أن يكون مثلها؛ لأنه إذا طلقها قبل الدخول والفرس لزمت المتعة على قدر حاله ومهر مثلها؛ فتكون المتعة على هذا أضعاف مهر مثلها؛ فتكون قد استحققت قبل الدخول أضعاف ما تستحقه بعد الدخول من مهر المثل الذي فيه غاية الابتذال وهو الوطء . وقال أصحاب الرأي وغيرهم : مُتَّة التي تُطْلَق قبل الدخول والفرس نصف مهر مثلها لا غير؛ لأن مهر المثل مستحق بالعقد والمتعة هي بعض مهر المثل؛ فيجب لما كما يجب نصف المسمى إذا طلق قبل الدخول ، وهذا يرده قوله تعالى : « عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ » وهذا دليل على رفض التعديد؛ والله بمخاتق الأمور عليم . وقد ذكر التلجي حديثا قال : نزلت « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ » الآية ، في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بني حنيفة ولم يسم لها مهرًا ثم طلقها قبل أن يمسها فنزلت الآية ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَتَّعَهَا وَلَوْ بَقْلَسُوْبِك » . وروى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخثيمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أصيب علي وبُويغ الحسن بالخلافة قالت : لَيْتَنِيكَ الْخَلِيفَةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فقال : يُقْتَلُ عَلِيٌّ وَتُظْهِرِينَ الشَّيْءَ !^(١) إذ هي فانت طالق ثلاثا . قال : تَلَقَّعْتُ بِسَاجِهَا وَقَعَدْتُ حَتَّى أَقْضَيْتُ عَدَّتَهَا ؛ فَبَعَثْتُ إِلَيْهَا بِعَشْرَةِ آلَافٍ مُتَّةً ، وَبَقِيَّةَ مَا بَقِيَ لَهَا مِنْ سِدَاقِهَا . فقالت :

• مَتَاعٌ قَلِيلٌ مِنْ حَبِيبٍ مُفَارِقٍ •

فلما بلغته قولها بكى وقال : لولا أني سمعت جدي - أو حدثني أبي أنه سمع جدي - يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثا متبينة أو ثلاثا عند الأقراء لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعها . وفي رواية : أخبره الرسول فبكى وقال : لولا أني أبنت الطلاق لها لراجعها ، ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند كل طهر تطليقة أو عند رأس كل شهر تطليقة أو طلقها ثلاثا جميعا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره » .

(١) في بعض الأصول : « بجلبابها » . والساج : العيلان الضخم الطيظ . وقيل هو العيلان المسور

التاسعة - من جهل للتمعة حتى مضت أعوام فليدفع ذلك إليها وإن تزوجت، ولكل ورثتها إن مات؛ رواه ابن الماز عن ابن القاسم . وقال أصبغ : لا شيء عليه إن مات لأنها تسلية للزوجة عن الطلاق وقد فات ذلك . ووجه الأول أنه حق ثبت عليه وينقل عنها إلى ورثتها كإثبات الحقوق، وهذا يشعر بوجوبها في المذهب، والله أعلم .

العاشرة - قوله تعالى : (عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ) دليل على وجوب التمتع . وقرأ الجمهور «الموسع» بسكون الواو وكسر السين، وهو الذي اتسعت حاله؛ يقال: فلان ينفق على قدره، أى على وسعه . وقرأ أبو حنيفة بفتح الواو وشد السين وفتحها . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر «قدره» بسكون اللام في الموضعين . وقرأ ابن عامر وحزرة والكسائي وعاصم في رواية حفص بفتح الدال فيهما . قال أبو الحسن الأخفش وغيره : هما بمعنى، لثان فصيحتان؛ وكذلك حتى أبو زيد، يقول : خذ قدركنا وقدر كذا، بمعنى . ويقرا في كتاب الله : « قَالَتْ أُرِيدُ بِقَدَرِهَا » وقديرها، وقال تعالى : « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » ولو حركت اللام لكان جائزا . و « الْمُقْتِرُ » المقلل القليل المال . و « متاعا » نصب على المصدر، أى متعهن متاعا بالمعروف، أى بما عرف في الشرع من الاقتصاد .

الحادية عشر - قوله تعالى : (حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ) أى يحق ذلك عليهم حقا؛ يقال: حققت عليه القضاء وأحققت، أى أوجبت؛ وفي هذا دليل على وجوب التمتع مع الأمر بها؛ فقوله : « حقا » تأكيد للوجوب . ومعنى « على المحسنين، وعلى المتقين » أى على المؤمنين، إذ ليس لأحد أن يقول : لست بمحسن ولا متق، والناس مأمورون بأن يكونوا جميعا محسنين متقين؛ فيحسنون بإداء فرائض الله ويتجنبون معاصيه حتى لا يدخلوا النار؛ فواجب على الخلق أجمعين أن يكونوا محسنين متقين . و « حقا » صفة لقوله « متاعا » أو نصب على المصدر، وذلك أدخل في التأكيد للأمر؛ والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٢٧﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - اختلف الناس في هذه الآية ؛ فقالت فرقة منها مالك وغيره : إنها مخرجة المطلقة بعد الفرض من حكم التمتع إذ يناولها قوله تعالى : «ومتَّعوهن» . وقال ابن المسيب : نسخت هذه الآية الآية التي في «الأحزاب» لأن تلك تضمنت تمتيع كل من لم يدخل بها . وقال قتادة : نسخت هذه الآية الآية التي قبلها .

قلت : قول سعيد وقاتدة فيه نظر ، إذ شروط النسخ غير موجودة والجمع ممكن . وقال ابن القاسم في المدونة : كان المتاع لكل مطلقة بقوله تعالى : «وَالْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ» ولغير المدخول بها بالآية التي في سورة «الأحزاب» فاستثنى الله تعالى المفروض لما قبل الدخول بها بهذه الآية ، وأثبت للفروض لها نصف ما فرض فقط . وقال فريق من العلماء منهم أبو ثور : المنة لكل مطلقة عموماً ، وهذه الآية إنما بيّنت أن المفروض لها تأخذ نصف ما فرض لها ، ولم يُمن بالآية إسقاط متعتها بل لها المنة ونصف المفروض .

الثانية - قوله تعالى : (فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) أى فالواجب نصف ما فرضتم ، أى من المهر فالنصف للزوج والنصف للزوجة بإجماع . والنصف الجزء من اثنين ؛ فيقال : نصف الماء المذبح أى بلغ نصفه . ونصف الإزار السابق ؛ وكل شيء بلغ نصف غيره فقد نصفه . وقرأ الجمهور «فَنِصْفُ» بالرفع . وقرأت فرقة «فَنَصْفُ» بنصب الفاء ؛ المعنى فادفعوا نصف . وقرأ علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت «فَنُصْفُ» بضم النون في جميع القرآن وهي لغة . وكذلك روى الأصمعي قراءة عن أبي عمرو بن العلاء يقال : نُصِفَ ونُصِفَ ونُصِيبُ ،

لثلاث ثلاث في النصف؛ وفي الحديث: "لو أن أحدكم أخفق مثل أُخْدِ ذُها ما بلغ مَدَّ أحدهم ولا يَصِفُه" أي نصفه . والنَّصِيفُ أيضا القِتَاعُ .

الثالثة - إذا أصدقها ثم طلقها قبل الدخول وتَمَّ الصداق في يدها يَقتُل مالِك : كلَّ عَرَضٍ أصدقها أو عِدَّ قَبْازَها لما جِئَا وقصانه بينهما، وتَوَاهُ طَهِمَا ^(١) جميعا ليس على المرأة منه شيء . فإذا أصدقها عِدَّتْ ذُها أو وَرَقًا فاشتريت به عبدا أو دارا أو اشتريت به منه أو من غيره طَبِيبًا أو شُورًا أو غير ذلك مما لها التَصَرُّفُ فيه لجهازها وصَلاحِ شأنها في شأنها معه . فذلك كله بمنزلة ما لو أصدقها إياه، وتَوَاهُ وقصانه بينهما . وإن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا نصفه، وليس عليها أن تَرْمَ له نصف ما قبضته منه، وإن اشترت به أو منه شيئًا تَحْتَصِرُ به فعلها أن تَرْمَ له نصف صداقها الذي قبضت منه، وكذلك لو اشترت من غيره عبدا أو دارا مَالَيْنِ الذي أصدقها ثم طلقها قبل الدخول رَجِعَ عليها بنصف الألف .

الرابعة - لا خلاف أن من دخل بزوجه ثم مات عنها وقد سَمَّاهَا أن لها ذلك المسمى كاملا والميراث وطُليها العدة .

واختلفوا في الرجل يَحْتَلُو المرأة ولم يجامعها حتى فارقتها؛ فقال الكوفيون ومالك : عليه جميع المهر وعليها العدة لخبر ابن مسعود قال : قضى الخلفاء الراشدون فيمن أغلق بابا أو أرضى سِتْرًا أن لها الميراث وطُليها العدة؛ وروى مرفوعا نَحَرَجْهُ النَّارِقُطْنِي وسيأتي في « النساء » . والشافعي لا يوجب مهرًا كاملا، ولا عدة إذا لم يكن دخول لظاهر القرآن . قال شريح لم أسمع الله تعالى ذكر في كتابه بابا ولا سِتْرًا، إذا زعم أنه لم يمسها فلها نصف الصداق؛ وهو مذهب ابن عباس . وسيأتي ما لعلمائنا في هذا في سورة « النساء » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وَقَدْ أَقْبَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ » .

الخامسة - قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ الْوَيْفُ الَّذِي يَدِيهِ عَقْدَةُ الزَّكَاجِ) الآية . « إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ » استثناء منقطع لأن عفوهم عن النصف ليس من جنس أخذهم . و « يَتَّخِذُ »

معناه يترك ويصنف، ووزنه يفعل. والمعنى إلا أن يترك النصف الذي وجب لمن عند الزوج، ولم تقط التون مع « أن » لأن جمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، فهي ضمير وليست بلامة إعراب فلذلك لم تقط، ولأنه لو سقطت التون لاشتبه بالذكر. والعافيات في هذه الآية كل امرأة تملك أمر نفسها، فاذن الله تعالى لمن في إسقاطه بعد وجوبه إذ جعله خالص حقهن فيتصرفن فيه بالإمضاء والإسقاط كيف شئن، إذا ملكن أمر أنفسهن وكن بالنات عاقلات راشدات. وقال ابن عباس وجماعة من الفقهاء والتابعين: ويموز عفو البكر التي لا ولي لها؛ وحكاها شُحُنُون في المدونة عن غير ابن القاسم بعد أن ذكر لابن القاسم أن وضعها نصف الصداق لا يموز. وأما التي في جراب أو وصى فلا يموز وضعها لنصف صداقها قولاً واحداً، ولا خلاف فيه فيما أعلم.

السادسة - قوله تعالى: (أَوْ يَفْعُو الَّذِي يَدُهُ) معطوف على الأول مبنى وهذا معرب. وقرأ الحسن « أَوْ يَفْعُو » ساكنة الواو، كأنه استعمل الفتحة في الواو. واختلف الناس في المراد بقوله تعالى: « أَوْ يَفْعُو الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ » فروى الدارقطني عن جبير ابن مطعم أنه تزوج امرأة من بني نصر فطلقها قبل أن يدخل بها فأرسل إليها بالصداق كاملاً وقال: أنا أحق بالعفو منها، قال الله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَفْعُوَنَّ أَوْ يَفْعُو الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» وأنا أحق بالعفو منها. وتأول قوله تعالى: «أَوْ يَفْعُو الَّذِي يَدُهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» يعني نفسه في كل حال قبل الطلاق وبعده، أي عقدة نكاحه؛ فلما أدخل اللام حذف الماء كقوله: « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى » أي مأواه. قال الثايب:

لهم شِمْعَةٌ لم يُعطها الله غيرهم . من الجود والأحلام غير عوازب

أي أحلامهم. وكذلك قوله: «عُقْدَةُ النِّكَاحِ» أي عقدة نكاحه. وروى الدارقطني مرفوعاً من حديث قُتَيْبَةَ بن سعيد حدثنا ابن أبي عمير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَلِيَ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الزَّوْجُ». وأسند هذا عن علي وابن عباس وسعيد بن المسيب وشريح. قال: وكذلك قال نافع بن جبير ويحمد بن كعب وطاوس ومجاهد

والتَّعْبِيَّ وسعيد بن جبيرة، زاده و مجاهد و الثوري، واختاره أبو حنيفة وهو الصحيح من قول
 الثاني، كلهم لا يرى سبيلا للولي على شيء من صدقاتها للإجماع على أن الولي لو أبرأ الزوج
 من المهر قبل الطلاق لم يحز فكذلك بعده. وأجمعوا على أن الولي لا يملك أن يهب شيئا من ماخا،
 والمهر ماخا. وأجمعوا على أن من الأولياء من لا يجوز عنهم وهم بنو النعم وبنو الإخوة، فكذلك
 الأب، وانه أعلم. ومنهم من قال هو الولي، أسنده الدارقطني أيضا عن ابن عباس قال :
 وهو قول إبراهيم وعقمة والحسن، زاد غيره وعكرمة وطاوس وعطاء وأبي الزناد وزيد بن أسلم
 وربيعة ومحمد بن كعب وابن شهاب والأسود بن يزيد والتَّعْبِيَّ وقائدة ومالك والثَّعْبِيَّ
 في التَّعْدِيمِ. فيجوز للأب العفو عن نصف صداق ابنته البكر إذا طُلِّقت، بلغت المحض
 أم لم تبلغه. قال عيسى بن دينار : ولا ترجع بنتي منه على أيها، والدليل على أن المراد الولي
 أن الله سبحانه وتعالى قال في أول الآية : « وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمُوهُنَّ
 لَمْ يَكُنَّ قَرِيبَةً قِصْفٌ مَا قَرَضْتُمْ » فذكر الأزواج وخاطبهم بهذا الخطاب، ثم قال : « إِلَّا أَنْ
 يَمُوتَنَّ » فذكر النسوان، « أَوْ يَمُوتَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » فهو ثالث فلا يرد إلى الزوج المنتقم
 إلا لو لم يكن لغيره وجود وقد وجد وهو الولي فهو المراد. قال معناه مكِّي وذكره ابن العربي.
 وأيضاً فإن الله تعالى قال : « إِلَّا أَنْ يَمُوتَنَّ » ومعلوم أنه ليس كل امرأة تنفر، فإن الفسرية
 والمحجور عليها لا عفو لها، فيبين الله القسمين فقال : « إِلَّا أَنْ يَمُوتَنَّ » أي إن كنت لذلك أحلا،
 « أَوْ يَمُوتَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ » وهو الولي لأن الأمر فيه إليه. وكذلك روى ابن وهب
 وأشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك أنه الأب في ابنته البكر والسيد في أمته.
 وإنما يجوز عفو الولي إذا كان من أهل السداد، ولا يجوز عفوهُ إذا كان سفهاً. فإن قيل :
 لا نسلم أنه الولي بل هو الزوج، وهذا الاسم أولى به لأنه أملك للمقد من الولي على ما تقدم.
 فالجواب - أنا لا نسلم أن الزوج أملك بالمقد من الأب في ابنته البكر، بل أب البكر يملكه
 خاصة دون الزوج، لأن للمعقود عليه هو بضع البكر ولا يملك الزوج أن يعقد على ذلك بل الأب
 يملكه. وقد أجاز شرح عفو الأخ عن نصف المهر؛ وكذلك قال عكرمة : يجوز عفو ابنتي

عقد عُقْدَةُ النِّكَاحِ بينهما ، كانَ عَمَّا أَوْ أَبَا أَوْ أُمًّا ، وَإِنْ كَرِهَتْ . وَقَرَأَ أَبُو نَيْكٍ وَالشَّعْبِيُّ
«لَوْ يَغْفُو» بِإِسْكَانِ الْوَاوِ عَلَى التَّشْدِيدِ بِالْأَلْفِ ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ «أَبَى اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَاتُمْ وَلَا أَبِ

السَّابِغَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ابْتَدَلَهُ وَخَبِرَ ، وَالْأَصْلُ
تَعْفُوا أَسْكَنتِ الْوَاوِ الْأَوَّلَى لِتَحُلَّ حَرَكَتُهَا ثُمَّ حَذَفَتْ لَانْتِهَاءَ السَّاكِنِينَ ، وَهُوَ خَطَابُ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَغَلَبَ الذَّكُورُ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى ، أَيْ أَقْرَبُ إِلَى التَّقْوَى . وَقَرَأَ
الْجُمْهُورُ «تَعْفُوا» بِالتَّاءِ بَاثْنَيْنِ مِنْ فَوْقِ . وَقَرَأَ أَبُو نَيْكٍ وَالشَّعْبِيُّ «وَأَنْ يَغْفُوا» بِالْيَاءِ ،
وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ .

قُلْتُ : وَلَمْ يَقْرَأْ «وَأَنْ تَعْفُوا» بِالتَّاءِ فَيَكُونُ لِلنِّسَاءِ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ «وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ»
بِضْمِ الْوَاوِ ؛ وَكَسَرُهَا بِحِجِّي بْنِ يَعْمَرَ . وَقَرَأَ عَلِيٌّ وَمُجَاهِدٌ وَأَبُو حَيَّوَةَ وَابْنُ أَبِي عَبَّاسٍ «وَلَا تَسْأُوا
الْفَضْلَ» وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُمَكِّنَةٌ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ مُوضِعُ تَسْأَسَ لَا نِسْيَانَ إِلَّا عَلَى التَّشْدِيدِ . قَالَ مُجَاهِدٌ :
الْفَضْلُ إِتِمَامُ الرَّجُلِ الصَّدَاقَ كُلَّهُ ، أَوْ تَرْكُ الْمَرْأَةِ النَّصَفَ الَّذِي لَهَا .

الثَّامِنَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ خَبِرَ فِي ضَمْنِهِ الْوَعْدُ لِلْحَسَنِ
وَالْحَرَمَانِ لغيرِ الْحَسَنِ ، أَيْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عَفْوُكُمْ وَاسْتِقْضَاؤُكُمْ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ

قَتِينٌ

فِي ثَمَانِ مَسَائِلَ :

الأَوَّلَى - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿حَافِظُوا﴾ خَطَابٌ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَالْآيَةُ أَمْرٌ بِالْحَافِظَةِ عَلَى
إِقَامَةِ الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا بِجَمْعِ شُرُوطِهَا . وَالْحَافِظَةُ هِيَ الْمُدَاوِمَةُ عَلَى النِّتْيَةِ وَالْمُواظِبَةُ عَلَيْهِ .

(١) فِي الْأَعْوَالِ : «عَلَى النَّسَبِ الْإِلَاقُ» . وَبَعَادَةُ الْكُتُوفِ : «وَقَرَأَ الْحَسَنُ (أَوْ يَغْفُو الَّذِي) بِسُكُونِ الْوَاوِ ،
وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فِي مُوَضِعٍ الصَّبَقُ ، مَا بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَُا اخْتَارَهَا » .

«الوسطى تأييد الأوسط . ووسط الشيء خيره وأعدله؛ ومنه قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » ^(١) وقد تقدم . وقال أعرابي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

يَا أَوْسَطَ النَّاسِ طَرَأَ فِي مَنَاجِرِهِمْ • وَأَكْرَمَ النَّاسِ أُمَامَةَ رَبِّهِ وَأَبَا

وَوَسَطَ فَلَانُ الْقَوْمِ يَسْطُهُمْ أَيْ ضَارَ فِي وَسْطِهِمْ . وأفرد الصلاة الوُسْطَى بالله ذكر وقد دخلت قبل في عموم الصلوات تشريفا لها ؛ كقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ » ، وقوله : « فَبِمَا قَا كَهَتْ وَتَحَلَّى وَرَمَانٌ » . وقرأ ابن جرير الواسِطَى « والصلاة الوُسْطَى » بالنصب على الإغراء ، أى والزمو الصلاة الوسطى ، وكذلك قرأ الخَلَوَاتَى . وقرأ قَالُونَ عن نافع « الوُسطَى » بالصاد لمجاورة الطاء لما لآنها من حيز واحد ، وهما لفتان كالصراط ونحوه .

الثانية — واختلف الناس في تعيين الصلاة الوسطى على عشرة أقوال :

الأول — أنها الظهر لأنها وسط النهار على الصحيح من القولين أن النهار أوله من طلوع الفجر كما تقدم ، وانما بدأنا بالظهر لأنها أول صلاة صُليَتْ في الإسلام . ومن قال إنها الوسطى زيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعائشة رضى الله عنهم . وما يدل على أنها وُسْطَى ما قاله عائشة وحفصة حين أمَلَتَا « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر » بالواو . وروى أنها كانت أشق على المسلمين لأنها كانت تحجب في الهجرة وهم قد تفهموا أعمالهم في أموالهم . وروى أبو داود عن زيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالمهاجرة ولم تكن تُصَلِّ صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ، فقلت : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين . وروى مالك في موطنه وأبو داود الطيالسي في مسنده عن زيد بن ثابت قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر؛ زاد الطيالسي : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّيها بالمحير .

(١) تراجع المسألة الأولى ج ٢ ص ١٥٣ طبعه ٤٠٠ هـ : (٢) فيه : أنجب حتى انقطع .

الثاني - أنها المصرا لأن قبلها صلاتي نهار وبعدها صلاتي ليل . قال الناس : وأجود من هذا الاحتجاج أن يكون إنما قيل لها وَسَطَى لأنها بين صلاتين إحداهما أوّل ما فُرض والأخرى الثانية مما فُرض . ومن قال إنما وسطى على بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ، وهو اختيار أبي حنيفة وأصحابه ، وقالة الشافعي وأكثر أهل الأثر ، وإليه ذهب عبد الملك بن حبيب واختاره ابن العربي في قيسه وابن عطية في تفسيره وقال : وعلى هذا القول الجهور من الناس وبه أقول . واحتجوا بالأحاديث الواردة في هذا الباب خرجها مسلم وغيره ، وأنصأ حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الصلاة الوسطى صلاة العصر " خرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . وقد أئنا زيادة على هذا في المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس .

الثالث - أنها المغرب ؛ قاله قيسبة بن أبي ذؤيب في جماعة . والحجة لم أنها متوسطة في عدد الركعات ليست بأقلها ولا أكثرها ولا تُقصر في السفر ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤخرها عن وقتها ولم يجعلها ، وبعدها صلاتا جهرا وقبلها صلاتا سرا . وروى من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح الله بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بنى الله له قصرا في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر الله ذنب عشرين سنة - أو قال - أربعين سنة " .

الرابع - صلاة العشاء الآخرة لأنها بين صلاتين لا تقصران ، وتجن في وقت نوم ويستحب تأخيرها وذلك شاق فوقع التأكيد في المحافظة عليها .

الخامس - أنها الصبح لأن قبلها صلاتي ليل يحجر فيهما وبعدها صلاتي نهار يسر فيهما ، ولأن وقتها يدخل والناس نيام ، والقيام اليها شاق في زمن البرد لشدة البرد وفي زمن الصيف لقصر الليل . ومن قال إنما وسطى على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، أخرجه

الموطأ بلائاً، وأخرجه الترمذى عن ابن عمر وابن عباس تليقاً، وروى عن جابر بن عبد الله وهو قول مالك وأصحابه، وإليه تميل الشافعى فيما ذكر عنه التفسيرى، والصحيح عن علي أنها العصر، وروى عنه ذلك من وجه معروف صحيح. وقد استدل من قال إنها الصبح بقوله تعالى: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» ببنى فيها، ولا صلاة مكتوبة فيها فَنُوت إلا الصبح. قال أبو رجاء: صلى بنا ابن عباس صلاة السداة بالبصرة فقنت فيها قبل الركوع ورفع يديه، فلما فرغ قال: هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا الله تعالى أن نقوم فيها قانتين. وقال أنس: قنت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح بعد الركوع، وسياق حكم الفنون وما للعلماء فيه في «آل عمران» عند قوله تعالى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ».

السادس — صلاة الجمعة لأنها خُصت بالجمع لها والخطبة فيها وجُعِلت عيداً؛ ذكره ابن حبيب ومكي. وروى مسلم عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخفون عن الجمعة: «لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخفون عن الجمعة بيوتهم».

السابع — أنها الصبح والعصر معاً؛ قاله الشيخ أبو بكر الأبهري واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «يتماقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث، ورواه أبو هريرة. وروى جرير بن عبد الله قال: كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها» ببنى العصر والفجر، ثم قرأ جرير «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا». وروى عماره بن رؤبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» ببنى

(١) أى قال مالك في الموطأ أنه لله عنها. (٢) التعليق: رواية الحديث من غير سند.

(٣) آية ١٢٨ (٤) قال القرطبي: «تضامون» بتشديد الميم وتختفيها، فز شدادها فتح الصاد، ومن سدها ضم الدال، ومعنى المتضام لا تضامون وتختلفون في التوصل إلى رؤيته، ومعنى التختف أنه لا يلجهم صبح، وهو المقتضى والاضمح.

الفجر والعصر . وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ " .
كَلِمَةٌ ثَابِتَةٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ . وَتَمَيُّنًا الْبَرْدَيْنِ لِأَنَّهُمَا يُعْمَلَانِ فِي وَقْتِ الْبَرْدِ .

الثامن - أَنَّهَا التَّمَنَّةُ وَالصَّبِيحُ . قَالَ أَبُو الْقَرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : اسْمَعُوا وَلَقِّنُوا مَنْ خَلْفَكُمْ حَافِظُوا عَلَى هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ - بِمَعْنَى فِي جَمَاعَةٍ - الْعِشَاءُ وَالصَّبِيحُ ، وَلَوْ تَعَامَلُونَ مَا فِيهِمَا لَا يُتِمُّوهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى مِرَاقِفِكُمْ وَرُكْبِكُمْ ، وَقَالَ عُمَرُ وَعِثَانُ . وَرَوَى الْأَئِمَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّمَنَّةِ وَالصَّبِيحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا - وَقَالَ - إِنَّهُمَا أَشَدُّ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ " وَجَعَلَ لِمُصَلِّي الصَّبِيحِ فِي جَمَاعَةٍ قِيَامَ لَيْلَةٍ وَالتَّمَنَّةِ نِصْفَ لَيْلَةٍ ؛ فَذَكَرَهُ مَالِكٌ مَوْفُوفًا عَلَى عِثَانَ وَرَفَعَهُ مُسْلِمٌ ، وَخَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامُ نِصْفِ لَيْلَةٍ وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ " وَهَذَا خِلَافُ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَمُسْلِمٌ .

التاسع - أَنَّهَا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ بِجَمَلَتِهَا ؛ قَالَهُ مَعَاذُ بَنِ جَبِيلَ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ » يَتِمُّ الْفَرْضُ وَالنَّقْلُ ، ثُمَّ خَصَّ الْفَرْضَ بِالذِّكْرِ .

العاشر - أَنَّهَا غَيْرُ مَعْنِيَةٍ ؛ قَالَهُ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَقَالَهُ الرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ ؛ فَخَبَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّلَوَاتِ كَمَا خَبَأَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ فِي رَمَضَانَ ، وَكَأَنَّهَا سَاعَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَسَاعَاتُ اللَّيْلِ الْمُسْتَجَابِ فِيهَا الدُّعَاءُ يَقُومُوا بِاللَّيْلِ فِي الظَّلَامَاتِ لِمُنَاجَاةِ عَالَمِ الْخَلْقِيَّاتِ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ أَنَّهَا مُبْهَمَةٌ غَيْرُ مَعْنِيَةٍ مَارُودَةٍ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ فَتَزَلَّتْ : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى » فَقَالَ رَجُلٌ : هِيَ إِذَا صَلَاةُ الْعَصْرِ ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ : قَدْ أَحْبَبْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ . وَلَيْزِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا بَعْدَ أَنْ عُيِّنَتْ نُسَخَ تَرْتِيبًا وَأُبْهِمَتْ فَارْتَمَعَ التَّرْتِيبُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هَذَا اخْتِزَارٌ مُسْلِمٌ لِأَنَّهُ آتَى بِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ ،

وقال به غير واحد من العلماء المتأخرين، وهو الصحيح أن شاء الله تعالى لتعارض الأدلة وعدم الترجيح، فلم يبق إلا المحافظة على جميعها وأداؤها في أوقاتها، والله أعلم .

الثالثة - وهذا الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت « وصلاة العصر » المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفا قرآنا . قال علماءنا : وإنما ذلك كالتفسير من النبي صلى الله عليه وسلم، يدل على ذلك حديث عمرو ابن رافع قال : أمرتني حفصة أن أكتب لها مصحفا الحديث . وفيه : فأملت عليّ « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي العصر وقوموا لله قانتين » وقالت : هكذا سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها . فقولها « وهي العصر » دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر الصلاة الوسطى من كلام الله تعالى بقوله هو « وهي العصر » . وقد روى نافع عن حفصة « وصلاة العصر » كما روى عن عائشة وعن حفصة أيضا « صلاة العصر » بنبروار . قال أبو بكر الأنباري : وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلانه وصحة ما في الإمام مصحف جماعة المسلمين . وعليه حجة أخرى وهو أن من قال : والصلاة الوسطى وصلاة العصر جعل الصلاة الوسطى غير العصر ؛ وفي هذا دفعٌ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه عبد الله قال : شغل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب عن صلاة العصر حتى أصفرت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة أجوافهم وقبورهم نارا » الحديث .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ دليل على أن الوتر ليس بواجب ؛ لأن المسلمين اتفقوا على أعداد الصلوات المفروضات أنها تنقص عن سبعة وتزيد على ثلاثة ؛ وليس الثلاثة والسبعة فردا الا خمسة ، والأزواج لا وسط لما ثبت أنها خمسة . وفي حديث الإسراء « هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى » .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ معناه في صلاتكم . واختلف الناس في معنى قوله « قانتين » فقال الشعبي : طائعين ؛ وقاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبير .

وقال الضمك : كل قنوت في القرآن فإنما يعني به الطاعة . وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « وإن أهل كل دين فهم اليوم يقومون عاصين قنيل لهذه الأمة فقوموا لله طامعين » . وقال مجاهد : معنى قانتين خاشعين . والقنوت طول الركوع والخشوع وغض البصر وخفض الجناح . وقال الربيع : القنوت طول القيام ؛ وقاله ابن عمر وقرا « أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ أَنَا اللَّيْلُ سَاجِدًا وَقَائِمًا » . وقال عليه السلام : « أفضل الصلاة طول القنوت » خرجه مسلم وفيه . وقال الشاعر :

قَانِتَاهُ بِسُوءِ رَبِّهِ • وَعَلَى عَمْدٍ مِنَ النَّاسِ أَعْتَلُ

وقد تقدم^(١) . وروى ابن عباس « قانتين » أي داعين . وفي الحديث : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رِغْلٍ وَدَكْرَانٍ^(٢) . قال قوم : معناه دعا ، وقال قوم : معناه طول قيامه . وقال السدي : قانتين ساكتين ؛ دليله أن الآية نزلت في المنع من الكلام في الصلاة وكان ذلك مبأحا في صدر الإسلام ؛ وهذا هو الصحيح لما رواه مسلم وفيه عن عبد الله ابن مسعود قال : كنا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرْدُ عَلَيْنَا ، فَلَا رَجْعَ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرْدْ عَلَيْنَا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَمَا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرْدُ عَلَيْنَا ؟ فَقَالَ : « إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا » . وروى زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت : « وقوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونُهِينَا عَنْ الْكَلَامِ . وقيل : إن أصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء . ومن حيث كان أصل القنوت في اللغة الدوام على الشيء جاز أن يُسَمَّى مَدِيمِ الطَّاعَةِ قَانِتًا ، وكذلك من أطال القيام والقراءة والدعاء في الصلاة ، أو أطال الخشوع والسكوت ، كل هؤلاء فاعلون للقنوت .

السادسة - قال أبو عمر : أجمع المسلمون طُرًّا أَنْ الْكَلَامَ مَاحِدًا فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ يَفْسِدُ الصَّلَاةَ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ

(١) راجع المائة الخامسة - ٢ ص ٨٦ طعة ثانية .

(٢) رِغْلٌ وَدَكْرَانٌ : فِيلَانِ مِنْ سُلَيْمٍ وَإِمَادَا عَلَيْهِمَا قَتْلُهُمَا الْقُرْآنَ .

الأوزاعي أنه قال : من تكلم لإحياء نفس أو مثل ذلك من الأمور الجسام لم يفسد صلاته بذلك . وهو قول ضعيف في النظر؛ لقول الله عز وجل : « وَفُؤُومُوا لِقَاءَ رَبِّكُم » وقال زيد ابن أرقم : كما تتكلم في الصلاة حتى زلت : « وفوموا لله قاتنين » الحديث . وقال ابن مسعود : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله أحدث من أمره ألا تتكلموا في الصلاة » . وليس الحادث الجسم الذي يجب له قطع الصلاة وسأجله يمنع من الاستئناف . فمن قطع صلاته لما يراه من الفضل في إحياء نفس أو مال أو ما كان بسبيل ذلك استأنف صلاته ولم يمين . هذا هو الصحيح في المسألة إن شاء الله تعالى .

السابعة — واختلفوا في الكلام ساهيا فيها ؛ فذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أن الكلام فيها ساهيا لا يفسدها ، غير أن مالك قال : لا يفسد الصلاة تعدد الكلام فيها إذا كان في شأنها وإصلاحها ؛ وهو قول وبيحة وابن القاسم . وروى شيوخنا عن ابن القاسم عن مالك قال : لو أن قوما صلى بهم الإمام ركعتين وسلم ساهيا فسبحوا به فلم يفقه فقال له رجل من خلفه ممن هو معه في الصلاة : إنا لم نتم قاتيم صلاتك ؛ فالتفت إلى القوم فقال : أحمق ما يقول هذا ؟ فقالوا ، نعم قال : يصلي بهم الإمام ما يمين من صلاتهم ويصلون معه بقية صلاتهم من تكلم منهم ومن لم يتكلم ، ولا شيء عليهم ، ويفعلون في ذلك ما قبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي الـ^(١)يدين . هذا قول ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك ، وهو المشهور من مذهب مالك وإياه تقلد إسماعيل بن إسحاق واحتج له في كتاب رده على محمد بن الحسن . وذكر الحارث بن مسكين قال : أصحاب مالك كلهم على خلاف قول مالك في مسألة ذي الـ^(٢)يدين إلا ابن القاسم وحده فانه يقول فيها يقول مالك ، وغيرهم يأتونه ويقولون : إنما كان هذا في صدر الإسلام ، فأما الآن فقد عرف الناس صلاتهم فن تكلم فيها أعادها ؛ وهذا هو قول المراقين : أبي حنيفة وأصحابه والثوري فأنهم ذهبوا إلى أن الكلام في الصلاة يفسدها على أي حال كان سهوا أو عمدا لصلاة كان أو لغير ذلك ؛ وهو قول إبراهيم النخعي

(١) ذي الـ^(١)يدين اسمه إسماعيل ، وقد كان يصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنين — وكانت رواية — فقال له ذي الـ^(٢)يدين : أفصرت الصلاة أم نبيت يا رسول الله ؟ ... الخ .

وعطاء الحسن وحساد بن أبي سليمان وقناة . وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث
أبي هريرة هذا في قصة ذي الدين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ، قالوا : وإن
كان أبو هريرة متأخر الإسلام فإنه أرسل حديث ذي الدين كما أرسل حديث من أدركه
الفجر جنباً فلا صوم له ، قالوا : وكان كثير الإرسال . وذكر علي بن زياد قال حدثنا أبو قرة
قال سمعت مالكا يقول : يُستحب إذا تكلم الرجل في الصلاة أن يعود لما ولا يئني . قال :
وقال لنا مالك إنما تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم أصحابه معه يومئذ لأنهم ظنوا
أن الصلاة قصُرت ولا يجوز ذلك لأحد اليوم ، وقد روى سُحنون عن ابن القاسم في رجل صلى
وحده ففرغ عند نفسه من الأربع ، فقال له رجل إلى جنبه : إنك لم تصل إلا ثلاثاً ، فالتفت
إلى آخر فقال : أحق ما يقول هذا ؟ قال نعم ، قال : تفسد صلاته ولم يكن ينبغي له أن
يكلمه ولا أن يلتفت إليه . قال أبو عمر : فكأنوا يفرقون في هذه المسألة بين الإمام مع
الجماعة والمفرد فيجوزون من الكلام في شأن الصلاة للإمام ومن معه ما لا يجوزونه للمفرد ؛
وكان غير هؤلاء يحملون جواب ابن القاسم في المفرد في هذه المسألة وفي الإمام ومن معه على
اختلاف قوله في استعمال حديث ذي الدين كما اختلف قول مالك في ذلك . وقال الشافعي
وأصحابه : من تعدد الكلام وهو يعلم أنه لم يتم الصلاة وأنه فيها أفسد صلاته ، فإن تكلم ساهياً
أو تكلم وهو يظن أنه ليس في الصلاة لأنه قد أكملها عند نفسه فإنه يئني . واختلف قول
أحد في هذه المسألة فذكر الأثر عن أنه قال : ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاحها
لم تفسد عليه صلاته ، فإن تكلم لغير ذلك فسدت ؛ وهذا قول مالك المشهور . وذكر الحرقي^(١)
عنه أن مذهبه فيمن تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ، إلا الإمام خاصة فإنه إذا تكلم لمصلحة
صلاته لم تبطل صلاته . واستثنى سُحنون من أصحاب مالك أن من سلم من اثنتين في الرابعة
نوفع الكلام هناك لم تبطل الصلاة ، وإن وقع في غير ذلك بطلت الصلاة . والصحيح
ما ذهب إليه مالك في المشهور تمسكاً بالحديث وحمله على الأصل الكلي من تعدد الأحكام

(١) الخرق (بكر الخاء المعجمة وفتح الراء) : أو القاسم عمر بن الحسين شيخ الحنابلة .

وعوم الشريعة ودفعاً لما يتوهم من الخصوصية إذ لا دليل عليها . فإن قال قائل : قد جرى الكلام و الصلاة والسهو أيضاً وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : " التسييح للرجال والتصفيق للنساء " فلم لم يُسبحوا ؟ فيقال : لَمَلْ في ذلك الوقت لم يكن أمرهم بذلك ، ولئن كان كما ذكرت فلم يسبحوا لأنهم تَوَهَّمُوا أن الصلاة قُصُرَتْ ؛ وقد جاء ذلك في الحديث قال : وخرج سراعاً الناس فقالوا : أَقْصُرْتَ الصلاة ؟ فلم يكن بُدَّ من الكلام لأجل ذلك . والله أعلم .

وقد قال بعض المخالفين : قول أبي هريرة « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » يحتمل أن يكون مراده أنه صلى بالمسلمين وهو ليس منهم ؛ كما روى عن التزالي بن سبرة أنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا وإياكم كَأَنَّا نَدْعِي بنى عبد مناف وأتم اليوم بنو عبد الله ونحن بنو عبد الله " وإنما عني به أنه قال ذلك لقومه وهذا بعيد ؛ فانه لا يجوز أن يقول صلى بنا وهو إذ ذلك كافر ليس من أهل الصلاة ويكون ذلك كذباً ، وحديث البراء هو كان من جملة القوم وسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم مامع . وأما ما أذعته الحنفية من النسخ والإرسال فقد أجاب عن قولهم علماءنا وغيرهم وأبطالوه ، وخاصة الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في كتابه المسمى بـ « التمهيد » وذكر أن أبا هريرة أسلم عام خيبر وقدم المدينة في ذلك العام ومحب النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أعوام ، وشهد قصة ذى البدين وحضرها وإنها لم تكن قبل بدر كما زعموا ، وأن ذا البدين قُتل في بدر . قال : وحضور أبي هريرة يوم ذى البدين محفوظ من رواية الحفائظ الثقات ، وليس تقصير من قصر عن ذلك بحجة على من علم ذلك وحفظه وذكره .

الثامنة - القنوت : القيام ، وهو أحد أقسامه فيما ذكر أبو بكر بن الأنبارى . وأجمعت الأئمة على أن القيام في صلاة الفرض واجب على كل صحيح قادر عليه ، مفرداً كان أو إماماً . وقال صلى الله عليه وسلم : " إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قليلاً " الحديث ،

(١) السرايا (فتح السنين والازاء و يجوز تسكين الاء) : أرأيت الناس الذين ينافقون الئى . ويقولون بالله بركة .

أخرجه الأئمة، وهو بيان لقوله تعالى : «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» . واختلقوا في المأموم الصحيح
يُصَلِّي قاعدا خلف إمام مريض لا يستطيع القيام، فأجازت ذلك طائفة من أهل العلم
بل جمهورهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الإمام : «وإذا صلى جالسا فصلوا جلوبا أجمعين»
وهذا هو الصحيح في المسألة على ما نبهت آغا إن شاء الله تعالى . وقد أجاز طائفة من العلماء
صلاة القائم خلف الإمام المريض لأن كلاً يؤدي فرضه على قدر طاقته تأسيًا برسول الله
صلى الله عليه وسلم إذ صلى في مرضه الذي توفى فيه قاعدا وأبو بكر إلى جنبه قائما يصلي بصلاته
والناس قيام خلفه، ولم يُشر إلى أبي بكر ولا إليهم بالجلوس، وأكل صلاتهم بهم جالسا وهم قيام،
ومعلوم أن ذلك كان منه بعد سقوطه عن فرسه، فعلم أن الآخر من فعله تابع للآخر . قال
أبو عمر : ومن ذهب إلى هذا المذهب واحتج بهذه الحجة الشافعي وداود بن علي، وهي رواية
الوليد بن مسلم عن مالك . قال : وأحب إلى أن يكون إلى جنبه من يعلم الناس بصلاته،
وهذه الرواية غريبة عن مالك . وقال بهذا جماعة من أهل المدينة وغيرهم وهو الصحيح
إن شاء الله تعالى لأنها آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والمشهور عن مالك
أنه لا يؤتم القيام أحد جالسا، فإن أتمهم قاعدا بطلت صلاته وصلاتهم لأن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : «لا يؤتمن أحد بعدى قاعدا» . قال : فإن كان الإمام عيلا تمت صلاة
الإمام وفدت صلاة من خلفه . قال : ومن صلى قاعدا من غير علة أعاد الصلاة؛ هذه
رواية أبي مصعب في مختصره عن مالك، وعليها فيجب على من صلى قاعدا الإعادة في الوقت
وبعد . وقد روى عن مالك في هذا أنهم يبيدون في الوقت خاصة، وقول محمد بن الحسن
في هذا مثل قول مالك المشهور . واحتج لقوله ومذهبه بالحديث الذي ذكره أبو مصعب،
أخرجه الذارقطني عن جابر عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يؤتمن أحد
بعدى جالسا» . قال الذارقطني : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي وهو متروك الحديث
مُرْسَل لا تقوم به حجة . قال أبو عمر : جابر الجعفي لا ينجح بنى يرويه مُسْتَدَف ككيف
بما يرويه مُرْسَلًا؟ قال محمد بن الحسن : إذا صلى الإمام المريض جالسا يقوم أصحابه ومريض

جلوساً فصلاته وصلاة من خلفه ممن لا يستطيع القيام صحيحة جائزة، وصلاة من صلى خلفه ممن حكمه القيام باطله . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : صلاته وصلاتهم جائزة . وقالوا : لو صلى وهو يروي يقوم وهم يركعون ويسجدون لم تجزهم في قولهم جميعاً وأجزأت الإمام صلاته . وكان زُفر يقول : تجزئهم صلاتهم لأنهم صلّوا على فرضهم وصلّى إمامهم على فرضه، كما قال الشافعي .

قلت : أما ما ذكره أبو عمر وغيره من العلماء قبله وبه من أنها آثر صلاة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد رأيت لغيرهم خلاف ذلك من جمع طرق الأحاديث في هذا الباب وتكلم عليها وذكر اختلاف الفقهاء في ذلك ، ونحن نذكر ما ذكره ملخصاً حتى يتبين لك الصواب إن شاء الله تعالى . وصحة قول من قال إن صلاة المأموم الصحيح قاعدة خلف الإمام المريض جائزة ، فذكر أبو حاتم محمد بن حبان البستي في المستدرج الصحيح له عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من أصحابه فقال : "الستم تملكون أنى رسول الله اليكم" ؟ قالوا : بلى ، تنهد أنك رسول الله ! قال : "الستم تملكون أنه من أطاعني فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتي" ؟ قالوا : بلى ، تنهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله ومن طاعة الله طاعتك . قال : " فإن من طاعة الله أن تطيعوني ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم فإن صلّوا قعوداً فصلّوا قعوداً " . في طريقه عتبة بن أبي الصهباء وهو ثقة ، قاله يحيى بن معين . قال أبو حاتم : في هذا الخبر بيان واضح أن صلاة المأمومين قعوداً إذا صلّى إمامهم قاعدة من طاعة الله جلّ وعلا التي أمر الله بها عباده ، وهو عندى ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته ؛ لأن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أقوا به : جابر بن عبد الله وأبى هريرة وأُسَيد بن حُضَير ونُفَيس بن قَهْد ، ولم يرو عن أحد من الصحابة الذين شهدوا حبوط الوحي والتزيل وأعيذوا من التحريف والتبديل خلاف لما رواه الأربعة لا يستناد متصل ولا مشتق ؛ فكانت الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلّى قاعدة كان على المأمومين أن يسلموا قعوداً . وبه قال جابر بن زيد والأوزاعي ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وإسحاق (١) نهية إجماعاً وفق آثره والله

ابن إبراهيم وأبو أيوب سليمان بن داود أناشي وأبو خيثمة وابن أبي شيبة ومحمد بن إسماعيل ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل محمد بن نصر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة . وهذه السنة رواها عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك وعائشة وأبو هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبو أمامة الباهلي . وأزل من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعدا إذا صلى إمامه جالسا المغيرة بن مقسم صاحب النخعي ، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه . وأغل شيء أحجوا به فيه شيء . رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يؤمن أحد بعدى جالسا " وهذا لو صح إسناده لكان مرسلا ، والمرسل من الخبر وما لم يروى في الحكم عندهنا ، ثم إن أبا حنيفة يقول : ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء ولا فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، وما أبته بشيء قط من رأى إلا جاءني فيه بحديث ، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها ، فهذا أبو حنيفة يخرج جابرا الجعفي ويكذب صدق قول من اتحل من أصحابه مذهبه . قال أبو حاتم : وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه بخاتم الأخبار فيها جملة ومختصرة ، وبعضها مفصلة معينة ، ففي بعضها : جاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يأمم بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بأبي بكر . وفي بعضها : بغلس عن يسار أبي بكر وهذا مفسر . وفيه : فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس قاعدا وأبو بكر قائما . قال أبو حاتم : وأما إجمال هذا الخبر فإن عائشة حكى هذه الصلاة إلى هذا الموضع ، وآخر القصة عند جابر ابن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالفعود أيضا في هذه الصلاة كما أمرهم به عند سقوطه عن فرسه ، أنبأنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال أنبأنا يزيد بن موهب قال حدثني الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال : اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصليا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال : فالتفت البنا فرأنا قياما فأشار إلينا فقمنا فصليا بصلاته فمدا . فلما سلم قال : " كدتم أنتم تفعلوا فعل فارس والروم

يَقُومُونَ عَلَىٰ مَوَاقِفِهِمْ وَهُمْ قَاعِدُونَ فَلَا تَقْعُدُوا إِنْ تَخَوَّفْتُمْ أَنْ يَنْتَحِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا قَامُوا فَصَلُّوا يَوْمَئِذٍ فَاصْلُوا قُعُودًا . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : فَتَىٰ هَذَا التَّلَايفِ الْمَفْسُورِينَ وَأَضَحَّ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَعَدَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ وَتَحَوَّلَ أَبُو بَكْرٍ مَأْمُومًا يَقْتَدِي بِصَلَاتِهِ وَيَكْبِرُ لِيَسْمَعَ النَّاسَ التَّكْبِيرَ لِيَقْتَدُوا بِصَلَاتِهِ أَمَرَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ بِالْقُعُودِ حِينَ رَأَوْهُمْ قِيَامًا ، وَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ أَمَرَهُمْ أَيْضًا بِالْقُعُودِ إِذَا صَلَّى لِإِبَائِهِمْ قَاعِدًا . وَقَدْ شَهِدَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَلَاتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَقَطَ عَنْ فَرْسِهِ بِجُحُشٍ شَقَّ الْأَعْيُنَ ، وَكَانَ سَقُوطُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ آخِرَ سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْمُهْجَرَةِ ، وَشَهِدَ هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي عِلَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ هَذَا التَّارِيخِ فَأَدَّى كُلَّ خَبَرٍ بِقُفْلِهِ ؛ إِلَّا تَرَاهُ يَذْكُرُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ : رَفَعَ أَبُو بَكْرٍ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ لِيَقْتَدِيَ بِهِ النَّاسُ ، وَتِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ عِنْدَ سَقُوطِهِ عَنْ فَرْسِهِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ لِيَسْمَعَ النَّاسُ تَكْبِيرَهُ عَلَى صَخْرٍ مُجْمَرَةٍ عَائِثَةٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ رَفَعَهُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِلَّتِهِ ، فَلَمَّا صَغَّ مَا وَصَفْنَا لَمْ يَمِزْ أَنْتَ نَجْعَلُ بَعْضَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَأْسِخًا لِبَعْضٍ ؛ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ كَانَتْ خُرُوجُهُ إِلَيْهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، وَكَانَتْ فِيهَا إِمَامًا وَصَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا وَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ . وَأَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّاهَا آخِرَ عَمَرِهِ فَكَانَتْ خُرُوجُهُ إِلَيْهَا بَيْنَ بَرَّةٍ وَثَوْبَةٍ وَكَانَ فِيهَا مَأْمُومًا وَصَلَّى قَاعِدًا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَحِّيًا بِهِ . رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْقَوْمِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَحِّيًا بِهِ قَاعِدًا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ ؛ فَصَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَاتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً لَا صَلَاةَ وَاحِدَةً . وَإِنْ فِي خَبَرٍ عَنِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَرِيدُ أَحَدُهُمَا الْمَبَاسَ وَالْآخَرَ عَلِيًّا . وَفِي خَبَرٍ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ : ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِصَّةً تَخْرُجُ بَيْنَ بَرَّةٍ وَثَوْبَةٍ ، إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى تَلْبِيهِ تَخَطُّانَ فِي الْحَصَى وَأَنْظُرُ إِلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ ؛ الْحَدِيثُ . فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا كَانَتَا صَلَاتَيْنِ لَا صَلَاةَ وَاحِدَةً . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ

ابن إسحاق بن خزيمة قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا بدل بن الحبر قال حدثنا شعبة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه . قال أبو حاتم : خالف شعبة بن الجراح زائدة بن قدامة في متن هذا الخبر عن موسى بن أبي عائشة فجعل شعبة النبي صلى الله عليه وسلم مأموما حيث صلى قاعدا والقوم قيام ، وجعل زائدة النبي صلى الله عليه وسلم إماما حيث صلى قاعدا والقوم قيام ، وهما متفقان حافظان . فكيف يجوز أن يجعل إحدى الروايتين اللتين تضادتا في الظاهر في فعل واحد تامخا لأمر مطلق متقدم ! فمن جعل أحد الخبرين تامخا لما تقدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وترك الآخر من غير دليل ثبت له على صحته سوغ تلخصه أخذ ما ترك من الخبرين وترك ما أخذ منهما . ونظير هذا النوع من الشئ خبر ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ، وخبر أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهما حلالان فضاد الخبران في فصل واحد في الظاهر من غير أن يكون بينهما تضاد عندنا ؛ فجعل جماعة من أصحاب الحديث الخبرين اللذين رويَا في نكاح ميمونة متعارضين ، وذهبوا إلى خبر عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ينكح الأيم ولا ينكح " فأخذوا به ، إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رويتا في نكاح ميمونة ، وتركوا خبر ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكحها وهو محرم ؛ فمن فعل هذا لزمه أن يقول : تضاد الخبران في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في عتله على حسب ما ذكرناه قبل ، فيجب أن يجهى إلى الخبر الذي فيه الأمر بسلاة المأمومين قمودا إذا صلى إمامهم قاعدا فيأخذ به ، إذ هو يوافق إحدى الروايتين اللتين رويتا في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في عتله وترك الخبر المنفرد منهما كما فصل ذلك في نكاح ميمونة . قال أبو حاتم : زعم بعض المراقبين ممن كان يتحلل مذهب الكوفيين أن قوله : " وإذا صلى قاعدا فصلوا قمودا " أراد به وإذا تشهد قاعدا فتشهدوا قمودا أجمعون خفف الخبر عن عموم ما ورد الخبر فيه بغير دليل ثبت له على تأويله .

قوله تعالى : فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَلًا أَوْ رُكْبَانًا إِذَا أُمِرْتُمْ فَاذْكُرُوا أَنَّهُ كَذَبَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٢٨﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ) من الخوف الذى هو الفزع . (فَرِجَلًا) أى فصلوا رجلا . (أَوْ رُكْبَانًا) معطوف عليه . والرجال جمع راعل أو رجل من قولهم : رجل الإنسان يَرِجُلُ رجلا إذا عدم المركوب ومشى على قدميه . فهو رجل ورجل ورجل - (بضم الجيم) وهى لغة أهل الحجاز ؛ يقولون : مشى فلان الى بيت الله حافيا رجلا ؛ حكاه الطبري وغيره - وَرُجْلَانِ وَرَجِيلٌ وَرَجُلٌ ، ويجمع على رِجَالٍ وَرُجَالٍ وَرَجَالَةٍ وَرُجَالِي وَرُجْلَانِ وَرَجَلَةٍ وَرَجَلَةٍ (بفتح الجيم) وَأَرْجِلَةٌ وَأَرَجِلٌ وَأَرَجِيلٌ . والرجل الذى هو اسم الجنس يُجمع أيضا على رجال .

الثانية - لما أمر الله تعالى بالقيام له فى الصلاة بخن فُتوت وهو الوقار وسكينة وهذو الجوارح وهذا على الحالة الثابتة من الأمن والطمأنينة ذكر حالة الخوف الصارئة أحيانا ، وبين أن هذه العبادة لا تسقط عن العبد فى حال ، ورخص لميده فى الصلاة رجلا على الأقدام وركبانا على الخيل والإبل ونحوها ، إيماء وإشارة بالرأس حينما توجه به هذا قول العلماء ، وهذه هى صلاة القَدِّ الذى قد ضايقه الخوف على نفسه فى حال المسابقة أو من سَجَّ يطلبه أو من عدو ينجبه أو سبل يحمله ، وبالجمله فكل أمر يخاف منه على روحه فهو مبيح ما تضمنته هذه الآية .

الثالثة - هذه الرخصة فى ضمنها إجماع العلماء أن يكون الإنسان حينما توجه من السُّمُوت ويتقلب ويتصرف بحسب نظره فى نجاته نفسه .

الرابعة - واختلف فى الخوف الذى يجوز فيه الصلاة رجلا وركبانا ؛ فقال الثانى : هو إطلال العدو عليهم فيتراعون مما والمسلمون فى غير حصن حتى يرمى السلاح من الرمي

أكثر من أن يقرب العدو فيه منهم من الطعن والضرب ، أو يأتي من يصدق خبره فيخبره
 بأن العدو قريب منه ومسيرهم جاذب إليه ؛ فإن لم يكن واحد من هذين المعينين فلا يجوز له
 أن يصلي صلاة الخوف . فإن صلوا بالجهر صلاة الخوف ثم ذهب العدو لم يبدوا ، وقيل :
 يبدون ؛ وهو قول أبي حنيفة . قال أبو عمر : فالحال التي يجوز للتائب أن يصلي راجلا
 أو راكبا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها هي حال شدة الخوف . والحال التي وردت الآثار
 فيها هي غير هذه وهي صلاة الخوف بالإمام واتهام الناس وليس حكمها في هذه الآية ، وهذا
 يأتي بيانه في سورة « النساء » ^(١) إن شاء الله تعالى . وقرئ مالك بين خوف العدو المقاتل وبين
 خوف السبع ونحوه من جمل صائل أو سئل أو ما الأغلب من شأنه الهلاك فانه استحسب من
 غير خوف العدو الإعادة في الوقت إن وقع الأمن . وأكثر فقهاء الأمصار على أن الأمر سواء .
 الخامسة - قال أبو حنيفة : إن القتال يفسد الصلاة ؛ وحديث ابن عمر يرد عليه ،
 وظاهر الآية أقوى دليل عليه ، وسيأتي هذا في « النساء » إن شاء الله تعالى . قال الشافعي :
 لما رخص تبارك وتعالى في جواز ترك بعض الشروط دلّ ذلك على أن القتال في الصلاة
 لا يفسدها ، والله أعلم .

السادسة - لا نقصان في عدد الركعات في الخوف عن صلاة المسافر عند مالك
 والشافعي وجماعة من العلماء . وقال الحسن بن أبي الحسن وقتادة وغيرهما : يصلي ركعة
 إيماء . روى مسلم عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة
 على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة .
 قال ابن عبد البر : انفرد به بكير بن الأخنس وليس بحجة فيما ينفرد به ، والصلاة أولى
 ما احتيط فيه ، ومن صلى ركعتين في خوفه وسفره خرج من الاختلاف إلى اليقين . وقال الضحاك
 ابن مزاحم : يصلي صاحب خوف الموت في المسافة وغيرها ركعة فإن لم يقدر فليكبّر تكبيرتين .
 وقال إسحاق بن راهوية : فإن لم يدر إلا على تكبيرة واحدة أجزأت عنه ؛ ذكره ابن المنذر .

(١) في قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأنت لم الصلاة ... » آية ١٠٢

قوله تعالى : (فَأَذِئْتُمْ فَأَذِئْتُمْ كَرُّوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمْتُمْ) أى ارجعوا الى ما أمرتم به من إتمام الأركان . وقال مجاهد : « أذمت » خرجتم من دار السفر الى دار الإقامة ؛ ورد العنبرى على هذا القول . وقالت فرقة : « أذمت » زال خوفكم الذى أبلجكم إلى هذه الصلاة .

السابعة — واخطف العلماء من هذا الباب فى بناء الخلاف إذا أمِنَ ؛ فقال مالك : إن صلى ركعة آمناً ثم خاف ركب ويّتى ، وكذلك إن صلى ركعة راجعاً وهو خائف ثم أمِنَ ثم ركب ويّتى ، وهو أحد قول الشافعى ، وبه قال المازنى . وقال أبو حنيفة : إذا افتتح الصلاة آمناً ثم خاف استقبل ولم يركب ، فإن صلى خائفاً ثم أمِنَ يركب . وقال الشافعى : يبنى التازل ولا يبنى الراكب . وقال أبو يوسف : لا يبنى فى شيء من هذا كله .

الثامنة — قوله تعالى : (فَأَذِئْتُمْ فَأَذِئْتُمْ كَرُّوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمْتُمْ) قيل : معناه اشكروه على هذه النعمة فى تعليمكم هذه الصلاة التى وضع بها الإجزاء ، ولم تفككم صلاة من الصلوات وهو الذى لم تكونوا تعلمونه . فالكاف فى قوله « كما » بمعنى الشكر ؛ تقول : افعل بي كما فعلت بك كذا مكافاة وشكراً . و « ما » فى قوله « ما لم » مفعولة بعلمكم .

التاسعة — قال علماؤنا : الصلاة أصلها اللقاء ، وحالة الخوف أولى بالداء فلهذا لم تسقط الصلاة بالخوف ، فإذا لم تسقط الصلاة بالخوف فأتى ألا تسقط بغيره من مرض أو نحوه ، فأمر الله سبحانه وتعالى بالمحافظة على الصلوات فى كل حال من صحة أو مرض وحضر أو سفر وقدره أو عجز وخوف أو أمن لا تسقط عن المكلف بحال ، ولا ينطرق الى فرضيتها اختلال . وسيأتى بيان حكم المريض فى آخر « آل عمران » إن شاء الله تعالى . والمقصود من هذا أن فعل الصلاة كيف أمكن ، ولا تسقط بحال حتى لو لم يتفق فعلها إلا بالإشارة بالعين لم فعلها ، وبهذا تميزت عن سائر العبادات كلها ، تسقط بالأعذار ويترخص فيها بالترخص . قال ابن العربى : ولهذا قال علماؤنا : وهى مسألة عظيمة إن تارك الصلاة يقتل لأنها أشبهت الإيمان الذى لا يسقط بحال ، وقالوا فيها : إحدى دعائم الإسلام لا تجوز

النباة عنها يبدن ولا مال ، فيقتل تاركها ، أصله الشهادتان . وسبأى ما للعلماء في تارك الصلاة في « براءة »^(١) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِتْرَاجٍ فَإِنْ تَحَرَّجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴿١٧﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا)** ذهب جماعة من المفسرين في تأويل هذه الآية أن المتوفى عنها زوجها كانت تجلس في بيت المتوفى عنها حولا ويُنْفَق عليها من ماله ما لم يخرج من المنزل ، فإن خرجت لم يكن على الورثة جُنَاحٌ في قطع النفقة عنها ؛ ثم نسخ الحول بالأربعة الأشهر والعشر ، ونُسخت النفقة بالرُّجْع والثمن في سورة « النساء » ؛ قاله ابن عباس وقتادة والضحاك وابن زيد والزيغ . وفي الشكوى خلاف للعلماء ، روى البخاري عن ابن الزبير قال : قلت لعنان هذه الآية في « البقرة » : **« وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا »** - إلى قوله - **« غَيْرَ إِتْرَاجٍ »** قد نسختها الآية الأخرى فلم تكنها أو تدعها ؟ قال : يا ابن أخي لا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ . وقال الطبري عن مجاهد : إن هذه الآية مُحْكَمَةٌ لا نسخ فيها ، والعمدة كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشرا ، ثم جعل الله لمن وصية منه سُكَّتِي سبعة أشهر وعشرين ليلة ، فإن شاعت المرأة سكنت في وصيتها وإن شاعت خرجت ، وهو قول الله عز وجل : **« غَيْرَ إِتْرَاجٍ فَإِنْ تَحَرَّجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ »** . قال ابن عطية : وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه إلا ما قوله الطبري مجاهدا رحمه الله تعالى ، وفي ذلك نظر على الطبري . وقال القاضي عياض : والإجماع منعقد على أن الحول منسوخ

(١) في قوله تعالى : « فَاذَا انْشَأَخَ الْأَشْهُرُ... » آية .

(٢) هكذا في صحيح البخاري . والذي في الأصول : « ... فلم تكنها ؟ قال : تدعها يا ابن أخي ... الخ » . قوله « أو تدعها » أي تركها في المصحف ، وذلك من الرازي ، وكان ابن الزبير ظن أن الذي نسخ حكمه لا يكتب .

وأن عدتها أربعة أشهر وعشر . قال غيره : معنى قوله « وَصِيَّةٌ » أى من الله تعالى تحبب علم النساء بمد وفاة الزوج بلزوم البيوت سنة ثم نسخ .

قلت : ما ذكره الطبري عن مجاهد صحيح ثابت ، خرج البخاري قال : حدثنا إسحاق قال حدثنا روح قال حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » قال : كانت هذه العدة تمتد عند أهل زوجها واجبا فأزل الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » الى قوله — من معروف — قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وَصِيَّةٌ ، إن شاعت سكنت في وصيتها وإن شاعت خرجت ، وهو قول الله تعالى : « غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ » إلا أن القول الأول أظهر لقوله عليه السلام : « إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمى بالبرة عند رأس الحول » الحديث . وهذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم عن حالة التوفى عن أزواجهن قبل ورود الشرع ، فلما جاء الإسلام أمرهن الله تعالى بملازمة البيوت حولا ثم نسخ بالأربعة الأشهر والعشر . هذا مع وضوحه في السنة الثابتة المنقولة بأخبار الأحاد إجماع من علماء المسلمين لا خلاف فيه ، قاله أبو عمر قال : وكذلك سائر الآيات ، فقوله عز وجل : « وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ » مفسوخ كله عند جمهور العلماء ثم نسخ الوصية بالسكنى للزوجات في الحول ، إلا رواية شاذة مهجورة جاءت عن ابن أبي نجيح عن مجاهد لم يتابع عليها ، ولا قال بها فيما زاد على الأربعة الأشهر والعشر أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فيما علمت . وقد روى ابن جرير عن مجاهد مثل ما عليه الناس ، فانهقد الإجماع وارفع الخلاف ، والله التوفيق .

الثانية — قوله تعالى : (وَصِيَّةٌ) قرأ نافع وابن كثير والكاشي وعاصم في رواية أبي بكر « وَصِيَّةٌ » بالرفع على الابتداء ، وخبره « لِأَزْوَاجِهِمْ » . ويحتمل أن يكون المعنى عليهم وصية ، ويكون قوله « لِأَزْوَاجِهِمْ » صفة . قال الطبري قال بعض النحاة : المعنى كتب عليهم وصية ،

(١) أى أمرا واجبا .

(٢) في الأصول : « ... ومن بعدهم من الخلفين جاء به » .

ويكون قوله «لا تزواجهم» صفة . قال : وكذلك هي في قرأة عبد الله بن مسعود . وقرأ أبو عمرو وحزرة وابن عامر «وصية» بالنصب ، وذلك حمل على الفعل ، أى تليو صوا وصية . ثم الميت لا يوصى ولكنه أراد إذا قرئوا من الوفاة . و «لا تزواجهم» على هذه القراءة أيضا صفة . وقيل : المعنى أوصى الله وصية . (متاعا) أى متعوهن متاعا ، أو جعل الله لمن ذلك متاعا لدلالة الكلام عليه . ويجوز أن يكون نعبا على الحال أو بالمصدر الذى هو الوصية ؛ كقوله «أو أطعم في يوم ذى مسغبة» . يتيماء . والمتاع ها هنا متعة ستمها .

الثالثة - قوله تعالى : (غير إخراج) معناه ليس لأولياء الميت ووارثي المتزل إخراجها . و «غير» نصب على المصدر عند الأخفش ، كأنه قال لا إخراجا . وقيل : نصب لأنه صفة التساع . وقيل : نصب على الحال من المؤصين ، أى متعوهن غير محرجات . وقيل : بقرع الخلفاء ، أى من غير إخراج .

الرابعة - قوله تعالى : (فَإِنْ تَخَيَّرْتُمَا أَيْتَا) . معناه باختيارهن قبل الحول . (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) أى لا حرج على أحد ، ولئى أو حاكم أوفيه ، لأنه لا يجب عليها المقام فى بيت زوجها حولا . وقيل : أى لا جناح فى قطع النفقة عنهن ، أولا جناح عليهن فى التشرف إلى الأزواج إذ قد انقطعت عنهن مرافقتهن أيها الورثة ، ثم عليها ألا تترج قبل إقضاء العدة بالحول ، أولا جناح فى ترجيحين بعد إقضاء العدة لأنه قال «من معروف» وهو ما يوافق الشرع . (وَاللَّهُ عَزِيزٌ) صفة تقتضى الوعيد بالنسبة لمن خالف الحد فى هذه النازلة فانخرج المرأة وهى لا تريد الخروج . (حَكِيمٌ) أى محكم لما يريد من أمور عباده .

قوله تعالى : وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتْنَعٌ بِالْمَعْرُوفِ^ط حَقًّا عَلَى الْمُتَحِينَ^(١١١)
كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^(١١٢)

اختلف الناس فى هذه الآية ؛ فقال أبو ثور : هى تحكمة والمتمعة لكل مطلقة ؛ وكذلك قال الزهرى حتى للأمة يطلقها زوجها . وكذلك قال مسعود بن جبير : لكل مطلقة متمعة ،

وهو أحد قول الشافعي لهذه الآية . وقال مالك : لكل مطلقه اثنتين أو واحدة حتى بها أم لا :
 متى لما صدقا أم لا المنة ، إلا المطلقة قبل البناء وقد سمي لما صدقا فحبها نصفه ، ولو لم
 يكن سمي لما كان لما المنة كانت أقل من صدق المثل أو أكثر ، وليس لهذه المنة حد ،
 حكاه عنه ابن القاسم . وقال ابن القاسم في إرخاء السور من المدونة : جعل الله تعالى المنة
 لكل مطلقه بهذه الآية ثم استثنى في الآية الأخرى التي قد فرض لما ولم يدخل بها فأخرجها
 من المنة ، وزعم ابن زيد أنها نسخها . قال ابن عطية : ففزع ابن القاسم من لفظ النسخ
 إلى لفظ الاستثناء والاستثناء لا يتجه في هذا الموضع بل هو نسخ محض كما قال زيد بن أسلم ،
 وإذا التزم ابن القاسم أن قوله : « وللطائفات » يعم كل مطلقه لزمه القول بالنسخ ولا بد .
 وقال عطاء بن أبي رباح وغيره : هذه الآية في الثببات ألوان قد جُوع من ، إذ تقدم في غير
 هذه الآية ذكر المنة للوأي لم يدخل بين ، فهذا قول بأن التي قد فرض لما قبل الميس لم
 تدخل قط في العموم . فهذا يبي على أن قوله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 تَمْسُوهُنَّ » مخصصة لهذا الصف من النساء ، متى قبل إن العموم تناولها فذلك نسخ
 لا تفصيل . وقال الشافعي في القول الآخر : لا منة إلا التي طلقت قبل الدخول وليس ثم
 ميسر ولا فرض ، لأن من استحققت شيئا من المهر لم يحتج في حقها إلى المنة . وقول الله
 عز وجل في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم : « فَمَالَيْنَ أُمْتَعَكُنَّ » محمول على أنه تطوع
 من النبي صلى الله عليه وسلم لا وجوب له . وقوله : « فَمَالَيْنَ أُمْتَعَكُنَّ مِنْ يَدَيْ تَعَدُّنَّهَا
 مَسْمُومٌ » محمول على غير المفروضة أيضا . قال الشافعي : والمفروض لها المهر إذا طلقت
 قبل الميسر لا منة لما لأنها أخذت نصف المهر من غير جريان وطء ، والمدخل بها إذا
 طلقت فإنها المنة . لأن المهر يقع في مقابلة الوطء والمنة بسبب الابتذال بالقد . وأوجب
 الشافعي المنة للمختلعة والمبارنة . وقال أصحاب مالك : كيف يكون للفتية منة وهي تعطى ،
 فكيف تأخذ متاعا ! لا منة لخسارة الفراق من مختلعة أو مفترقة أو مبارنة أو معالجة أو ملائمة
 أو معتقة لخسارة الفراق ، دخل بها أم لا ، سمي لما صدقا أم لا ، وقد مضى هذا مبينا .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَزَجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ
الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿١٢٢﴾

فيه ست مسائل :

الأول قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ) هذه رؤية القنب بمعنى ألم تعلم ، والمعنى عند سيوبه
نَسَّه إلى أمر الدين . ولا يحتاج هذه الرؤية إلى مفعولين . وقرا أبو عبد الرحمن السلمي
« ألم تر » بجزم الراء ، وحذفت الهمزة حذفاً من غير إلقاء حركة لأن الأصل ألم تره . وقصة
هؤلاء أنهم قوم من بني إسرائيل وقع فيهم الوباء وكانوا بقرية يقال لها « دَاوْرْدَان » (١) فخرجوا
منها هارين فزلوا واديا فأماتهم الله تعالى . قال ابن عباس : كانوا أربعة آلاف خرجوا فراراً
من الطاعون وقالوا : نأتى أرضاً ليس بها موت ، فأماتهم الله تعالى ، فترجم نبي فدعا الله
تعالى فأحياهم . وقيل : إنهم ماتوا ثمانمائة أيام . وقيل سبعة ، والله أعلم . قال الحسن :
أماتهم الله قبل آجالهم عقوبة لهم ، ثم منهم إلى بقية آجالهم . وقيل : إنما فعل ذلك بهم
مُعْجَزةً لِنَبِيِّهِمْ مِنْ أَنْبِيائِهِمْ ، قيل كان اسمه شَمْعُون . وحكى النقاش أنهم فزوا من الحمى .
وقيل : إنهم فزوا من الجهاد لما أمرهم الله به على لسان جِرْقِيلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، تخافوا
الموت فالتفتل في الجهاد فخرجوا من ديارهم فراراً من ذلك . فأماتهم الله ليعزفهم أنه
لا يخيم من الموت شيء ، ثم أحياهم وأمرهم بالجهاد بقوله تعالى : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ؛
قاله الضحاك . قال ابن عطية : وهذا القصص كله لئلا يأسى ، وإنما الإلزام من الآية
أن الله تعالى أمر نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بإخبارا في عبارة التنبيه والتوقيف عن قوم من
النشر فخرجوا من ديارهم فراراً من الموت فأماتهم الله تعالى ثم أحياهم ليروا هم وكل من خلف
من بعدهم أن الإمامة إنما هي سد الله تعالى لا بيد غيره ، فلا معنى لخوف خائف ولا لاعتذار

(١) داوردان (هنت الورور وسكون الراء وآتوره تون) : من وراى شرق واسط بينهما فخرج . (معجم بافوت) .

مُذْتَرَّ. وجعل الله تعالى هذه الآية مقدمة بين يدي أمر المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالجهاد؛ هذا قول الطبري وهو ظاهر وصف الآية .

قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ قال الجمهور : هي جمع ألف . قال بعضهم : كانوا ستمائة ألف . وقيل : كانوا ثمانين ألفا . ابن عباس : أربعين ألفا . أبو مالك : ثلاثين ألفا . السدي : سبعة وثلاثين ألفا . وقيل : سبعين ألفا ؛ قاله عطاء بن أبي رباح . وعن ابن عباس أيضا أربعين ألفا وثمانية آلاف ؛ رواه عنه ابن جريج . وعنه أيضا ثمانية آلاف ، وعنه أيضا أربعة آلاف ، وقيل ثلاثة آلاف . والصحيح أنهم زادوا على عشرة آلاف لقوله تعالى : « وَهُمْ أُلُوفٌ » وهو جمع الكثرة ، ولا يقال في عشرة فسادها أُلُوف . وقال ابن زيد في لفظة أُلُوف : إنما معناها وهم مؤلفون ، أي لم تخرجهم فرقة قومهم ولا فتنة بينهم إنما كانوا مؤلفين ، خالفت هذه الفرقة خرجت فرارا من الموت وإتقاء الحياة برعهم فأماهم الله في مناجم برعهم . فالألف على هذا جمع ألف ؛ مثل جالس وجلوس . قال ابن العربي : أماهم الله تعالى [مدة] عقوبة لهم ثم أحياهم ؛ ومينة العقوبة بعدها حياة ، ومينة الأجل لا حياة بعدها . قال مجاهد : إنهم لما أحيوا رجعوا إلى قومهم يُعرفون^(١) أنهم كانوا موتى [سمخنة الموت على وجوههم ، ولا يلبس أحد منهم ثوبا إلا عاد كفتا ديمما حتى ماتوا لآجالهم التي كتبت لهم . ابن جريج عن ابن عباس : وبقيت الراحة على ذلك السبط من بني إسرائيل إلى اليوم . وروى أنهم كانوا بواسط العراق . ويقال : إنهم أحيوا بعد أن أُنْتَوُوا ؛ فذلك الراحة موجودة في نسلهم اليوم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ أي لحذر الموت ؛ فهو نصب لأنه مفعول له . و « مَوْتُوا » أمر تكوين ، ولا يبعد أن يقال : نودوا وقيل لهم موتوا . وقد حكى أن ملكين صاحبا بهم : موتوا فأتوا ؛ فالعنى قال لهم الله بواسطة الملكين موتوا ، والله أعلم .

(١) زيادة عن كتاب أحكام القرآن لابن العربي . (٢) زيادة عن الطبري .

(٣) القسم : النفس والوساة .

الثالثة - أصبح هذه الأقوال وأشهرها أنهم خرجوا فرارا من الوباء؛ رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : خرجوا فرارا من الطاعون فأتوا، فدعى الله نبي من الأنبياء أن يخرج حتى يبيدوه فأحياهم الله . وقال عمرو بن دينار في هذه الآية : وقع الطاعون في قريتهم فخرج أناس وبقى أناس ومن نرجح أكثر من بقي ، قال : فتجا الذين خرجوا ومات الذين أقاموا ؛ فلما كان في الثانية خرجوا بإجمعهم إلا قليلا فأماتهم الله ودواهم ، ثم أحياهم فخرجوا إلى بلادهم وقد توالدت ذريتهم . وقال الحسن : خرجوا حذارا من الطاعون فأماتهم الله ودواهم في ساعة واحدة وهم أربعون ألفا .

قلت : وعلى هذا ترتب الأحكام في هذه الآية ؛ فروى الأئمة واللفظ البخاري من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الوباء فقال : " رجز وعذاب عذب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المزة ويأتي الأخرى فمن سمع به بأرض فلا يقدم عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فرارا منه " . وأخرجه أبو عيسى الترمذي فقال : حدثنا قتيبة أنبأنا حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الطاعون فقال : " بقية رجز أو عذاب أرسل على طائفة من بني إسرائيل فإذا وقع بأرض وأتم بها فلا تخرجوا منها وإذا وقع بأرض واستم بها فلا تهبطوا عليها " قال : حديث حسن صحيح . ويمتنع في هذه الأحاديث عمل عمرو والصحابة رضوان الله عليهم لما رجوا من سرع حين أخبرهم عبد الرحمن بن عوف بالحديث ، على ما هو مشهور في الموطأ وغيره . وقد كره قوم الفرار من الوباء والأرض السقيمة . روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : الفرار من الوباء كالفرار من الزحف . وقصة عمر في خروجه إلى الشام مع أبي عبيدة معروفة ، وفيها أنه رجع . وقال الطبري : في حديث سعد دلالة على أن كل مرة توفى المكروه قبل نزولها ، وتجنب الأشياء المخوفة قبل مجيئها ، وإن عليه الصبر وترك الجزع بعد نزولها ؛ وذلك أنه عليه

السلام نبي من لم يكن في أرض الوباء عن دحرغا إذ وقع بها . ونهى من هو بها عن الخروج منها بعد وقوعه فيها فرارا منه . فكذلك الواجب أن يكون حكم كل متى من الأمور غوائلها، سبيله في ذلك سبيل الطاعون . وهذا المعنى نظير قوله عليه السلام : " لا تمنوا لقاء العدو وسألوا الله العافية فإذا لقيتموهم فأصابوا " .

قلت : وهذا هو الصحيح في الباب، وهو مقتضى قول الرسول عليه السلام وعليه عمل أصحاب البررة الكرام، وقد قال عمر لأبي عبيدة محمداً عليه السلام قال له : أفراراً من قَدَرِ الله ! فقال عمر : لو غيرك فالها يا أبا عبيدة ! نعم ، نفر من قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله . المعنى : أي لا يحصى للانسان عما قدره الله له وعليه، لكن أمرنا الله تعالى بالخز من المخاوف والمهلكات ، وباستفراغ الوسع في التوق من المكروهات . ثم قال له : أرايت لو كانت لك إبل فحبطت وإديا له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جذبة ، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله . فرجع عمر من موضعه ذلك إلى المدينة . قال الكيكا الطبري : ولا تعلم خلافاً أن الكفار أرقطاع الطريق إذا فصلوا بلدة ضعيفة لا طاقة لأهلها بالفاصلين فلهم أن يتحصنوا من بين أيديهم ، وإن كانت الآجال المقررة لا تزيد ولا تنقص . وقد قيل : إنما نهى عن الفرار منه لأن الكائن بالموضع الذي الوباء فيه لعلة قد أخذ يحظ منه لاشتراك أهل ذلك الموضع في سبب ذلك المرض العام ، فلا فائدة لفراره بل يضيف إلى ما أصابه من مبادئ الوباء مشقات السفر فتضاعف الآلام ويكثر الضرر فيهلكون بكل طريق ويطرحون في كل فجوة ونضيق ، ولذلك يقال : ما فرأى أحد من الوباء فسلم ؛ حكاه ابن المثنى . ويكنى في ذلك موعظة قوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا » ولعله إن فر ونجا يقول : إنما نجوت من أجل خروجي عنه فيسوء اعتقاده . وبالجملة فالفرار منه ممنوع لما ذكرناه ولما فيه من تخلة البلاد، ولا تخلو من مستضعفين يصعب عليهم الخروج منها ، ولا يتأتى لهم ذلك ،

وَيَتَذَوَّنُ بِخُزَّاءِ الْبِلَادِ مِنَ الْمَاسِمِ الدِّينِ كَانُوا أَرْكَامًا لِلْبِلَادِ وَمَعُونَةً لِلْمُسْتَغْنَمِينَ . وَإِنَّا كَانُوا بَاءً
بَارِضٌ فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَخْذًا بِالْحَزْمِ وَالْحَذَرِ وَالتَّحَرُّزِ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرَرِ ، وَدَقًّا لِلْأَوْهَامِ
الْمَشْوِشَةِ بِنَفْسِ الْإِنْسَانِ ؛ وَفِي السُّخُولِ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ ، وَنَاكَ لَا يَمُوزُ فِي حَكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ
صِيَانَةُ النَّفْسِ عَنِ الْمَكْرُوهِ وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْإِعْتِقَادِ بَأَن يَقُولُ : لَوْلَا دُخُولِي
فِي هَذَا الْمَكَانِ لَمَا نَزَلَ بِي مَكْرُوهٌ . فَهَذِهِ فَائِذَةُ النَّبِيِّ عَنْ دُخُولِ أَرْضِهَا الطَّاعُونَ أَوَ الْخُرُوجِ
مِنْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الطَّاعُونَ قَتْنَةٌ عَلَى الْقِيمِ وَالْقَارِزِ ؛ أَمَّا الْقَارِزُ فَيَقُولُ :
بِفَرَارِي نَجُوتٍ ، وَأَمَّا الْقِيمُ فَيَقُولُ : أَقَمْتُ قَتْنَةً ؛ وَالْيَ نَحْنُ هَذَا أَشَارَ مَالِكٍ حِينَ سَمِعَ مِنْ
كَرَاهَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْنُونِ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِكَرَاهَةٍ ، وَمَا أَرَى مَا جَاءَ مِنَ النَّبِيِّ عَنْ ذَلِكَ
إِلَّا خِيفَةٌ أَنْ يُفْرَمَهُ أَوْ يُخَيَّفَهُ شَيْءٌ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ ؛ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَبَاءِ :
” إِنَّا سَمِعْنَا بِهِ فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ وَإِنَّا وَقَعْنَا بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “ .
وَسُئِلَ أَيْضًا عَنِ الْبَلَدَةِ يَقَعُ فِيهَا الْمَوْتُ وَأَمْرَاضٌ ، هَلْ يَكْرَهُ الْخُرُوجَ مِنْهَا ؟ فَقَالَ : مَا أَرَى بِأَمَّا
خُرُوجَ أَوْ أَقَامَ .

الرابعة - في قوله عليه السلام : ” إِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بَارِضٌ وَأَتَمَّ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ “
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَمُوزُ الْخُرُوجَ مِنْ بَلَدَةِ الطَّاعُونَ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الْفِرَارِ مِنْهُ ، إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ
لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ ، وَكَذَلِكَ حَكْمُ الدَّاخِلِينَ إِذَا أَقْبَنَ أَنَّ دُخُولَهُ لَا يَجْلِبُ إِلَيْهِ قَدَرًا لَمْ يَكُنْ اللَّهُ
قَدْرَهُ لَهُ ؛ فَيَبَاحُ لَهُ الدُّخُولُ إِلَيْهِ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ عَلَى هَذَا الْحَذَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ عَالِمٌ .

الخامسة - في فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعُونَ وَبَيَانِهِ . الطَّاعُونَ وَزَنَهُ فَاعُولٌ مِنَ الطَّنِّ ،
غَيْرُ أَنَّهُ لَمَّا حُدِّلَ بِهِ عَنْ أَصْلِهِ وَضِعَ دَلَالًا عَلَى الْمَوْتِ الْعَامِّ بِالْوَبَاءِ ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ . وَيُرْوَى
مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” قَتْنَةٌ أَمْتِي بِالطَّنِّ
وَالطَّاعُونَ “ قَالَتْ : الطَّنُّ قَدْ عَرَفْنَاهُ لَمَّا الطَّاعُونَ ؟ قَالَ : ” عُنَّةٌ كَعُنَّةِ الْبَعِيرِ تَخْرُجُ فِي الْمَرَاتِ^(١)

(١) القدة : طاعون الإبل ، وقيل اسم من . (٢) المرات : ما سفل من البطن فأتاحت من المراتع

التي ترفق جلودها ، واحدها مرق . وقال الجوهري : لا واحد لها .

والإبط . قال العلماء : وهذا الوفاء قد يرسله الله قسمة وعقوبة على من يشاء من العباد
 من عبيده وكفرتهم ، وقد يرسله شهادة ورحمة للصالحين ؛ كما قال معاذ في طاعون عمواس^(١) :
 إنه شهادة ورحمة لكم ودعوة نبيكم ، اللهم أعط معاذنا وأهله نصيبهم من رحمتك . فظن
 في كفه رضى الله عنه . قال أبو قلابة : قد عرفت الشهادة والرسالة ولم أعرف مادعوة نبيكم
 نسألت عنها قليل : دعا عليه السلام أن يجعل فناء أمته بالظعن والطاعون حين دعا ألا يجعل
 بأس أمته بينهم فبينما قدما بهذا . وروى من حديث جابر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال : ” الفأز من الطاعون كالفأز من الزحف والصابر فيه كالصابر في الزحف “ . وفي البخاري
 عن يحيى بن يعمر عن عائشة أنها أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون
 فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم : ” أنه كان عذابا يعثقه الله على من يشاء فجعله الله رحمة
 للمؤمنين فليس من عبثه يقع الطاعون فيمكث في بلده صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب
 الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد “ . وهذا تفسير لقوله عليه الصلاة والسلام : ” الطاعون
 شهادة والمطعون شهيد “ أى الصابر عليه المحتسب أجره على الله العالم أنه لن يصيبه إلا ما كتب
 الله عليه ؛ ولذلك تنبأ معاذ أن يموت فيه لعله أن من مات فهو شهيد . وأما من جزع من
 الطاعون وكرهه وتر منه فليس بدخول في معنى الحديث ، والله اعلم .

السادسة - قال أبو عمر : لم يلقني أن أحدا من حملة العلم قرأ من الطاعون
 إلا ما ذكره ابن المنائي أن علي بن زيد بن جندعان هرب من الطاعون إلى البسالة فكان يجمع
 كل جمعة ويرجع ؛ فكان إذا جم أصحابه : قرأ من الطاعون ! فات بالبسالة . قال :
 وهرب عمرو بن عبيد ورباط بن نوح إلى الرابية فقال إبراهيم بن علي الفقيمي في ذلك :
 ولما استغفر الموت كل مكتئب • صَبَرْتُ ولم يصبر رباط ولا عمرو

(١) عمواس (روى بكسر الهمزة وسكون ثانيه ، وروى بفتح الهمزة وثانيه وآخره من همزة) : كورة من فلسطين
 بالقرب من بيت المقدس ، ومنها كان ابتداء الطاعون في أيام عمر رضي الله عنه ثم فشا في أرض الشام فاتت به خلق
 كثير لا يحصى من الصحابة رضي الله عنهم ومن غيرهم ، وذلك في سنة ١٨ للهجرة .

(٢) البسالة (فتح الهمزة وتثنية ثانيه) : موضع قريب من المدائن ، وهي أول مرحلة لأهل المدينة إذا أرادوا مكة .
 وقيل : هي من طل والروضة في طريق مكة إلى المدينة . (عن شرح القاموس) .

وذكر أبو حاتم عن الأصمعي قال : هَرَبَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ الطَّاعُونَ فَرَكِبَ حِمَارًا لَهُ وَمَضَى بِأَهْلِهِ نَحْرَ سَقَوَانَ ، فَسَمِعَ حِمَارًا يَجِدُو خَلْفَهُ :

لَنْ يُسَبِّقَ إِلَهَ عَلَى حِمَارٍ • وَلَا عَلَ ذِي مَنَعَةٍ طَيَّارٍ
أَوْ يَأْتِيَ الْخَنَفَ عَلَى مَقْدَارٍ • قَدْ يُصْبِحُ إِلَهُ أَمَامَ السَّارِي

وذكر المدايني قال : وَقَعَ الطَّاعُونَ بِمِصْرَ فِي وَلايَةِ عَبْدِ الرَّزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ فَنَجَّاهُ هَارِبًا مِنْهُ فَتَرَلْ قَرْيَةً مِنْ قُرَى الصَّعِيدِ يُقَالُ لَهَا « سَكْرٌ » • فَقَدِمَ عَلَيْهِ حِينَ تَرَلَهَا رَسُولُ لَبِيدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ • فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ : مَا أَتَيْتَكَ ؟ فَقَالَ لَهُ : طَالِبُ بْنُ مَدْرَكٍ • فَقَالَ : أَوَّه ! مَا أَرَانِي رَاجِعًا إِلَى الْعِسْطَاطِ ! فَتَاتَ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ •

قوله تعالى : وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٤١﴾
هَذَا خُطَابٌ لِأَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ • وَهُوَ الَّذِي يَتَوَى بِهِ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا • وَسُئِلَ اللَّهُ كَثِيرَةً فَهِيَ عَامَةٌ فِي كُلِّ سَبِيلٍ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي » • قَالَ مَالِكٌ : سُئِلَ اللَّهُ كَثِيرَةً ، وَمِنْ سَبِيلٍ إِلَّا يُقَاتَلُ عَلَيْهَا أَوْ فِيهَا أَوْ لَهَا ، وَأَعْظَمُهَا دِينَ الْإِسْلَامِ ، لَا خِلَافَ فِي هَذَا • وَقِيلَ : الْخُطَابُ لِلَّذِينَ أَحْيَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكِ • وَالْوَاوُ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ « وَقَاتِلُوا » مَاطِفَةٌ عَلَى الْأَمْرِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَفِي الْكَلَامِ مَتْرُوكٌ تَعْدِيرُهُ وَقَالَ لَهُمْ قَاتِلُوا • وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مَاطِفَةٌ جَمْلَةٌ كَلَامٌ عَلَى جَمْلَةٍ مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا سَاجِدَةٌ إِلَى إِضْمَارٍ فِي الْكَلَامِ • قَالَ النُّعْمَانُ : « وَقَاتِلُوا » أَمْرٌ

(١) سَقَوَانَ (بالضمة) : مَا عَلَى قَدْرِ مَرَجَةٍ مِنْ بَابِ الْمَرِيدِ بِالْبَصَرَةِ • (مَعْمُورٌ يَأْتِي) •

(٢) سَكْرٌ (وَزَانُ زَمْزَمٍ) : مَوْضِعٌ بِشَرْقِةِ الْعَبِيدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِصْرَ وَمَنَا ، كَانَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ يَنْجِي إِلَيْهِ كَثِيرًا • (عَنْ يَأْقُوتَ) • وَهَدُودٌ فِي الْأَسْوَلِ : « سَكْرٌ » بِالْوَاوِ وَهُوَ تَحْرِيفٌ •

(٣) أَوَّه : كَلِمَةٌ يَقُولُهَا الرَّجُلُ عِنْدَ الشَّكَاةِ وَالْتَوَجُّعِ وَهِيَ سَائِكَةُ الْوَاوِ مَكْسُورَةُ الْهَاءِ ، وَرَبَّمَا تَلَوَا الْوَاوَ أَهًا قَالُوا : « أَهْ مِنْ كَلَامٍ » ، وَرَبَّمَا شَدُّوا الْوَاوَ وَكَسَرُوهَا وَسَكَّرُوا الْهَاءَ قَالُوا : « أَوَّه » ، وَبَعْضُهُمْ يَضَعُ الْوَاوَ مَعَ التَّشْدِيدِ يَقُولُ : « أَوَّه » • (عَنْ التَّهَلُّةِ) •

من الله تعالى للذين لا يهتدوا كما هرب هؤلاء . (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) أى يسمع قولكم إن قتلتم مثل ما قال هؤلاء ويسلم مرادكم به . وقال الطبرى : لا وجه لقول من قال إن الأمر بالقتال للذين أحيوا . والله أعلم .

قوله تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٠﴾
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) لما أمر الله تعالى بالجهاد والقتال على الحق، إذ ليس شيء من الثروة إلا ويموز القتال عليه وعنه وأعظمها دين الإسلام كما قال مالك، حرض على الإخفاق في ذلك. فدخل في هذا الخبر المقاتل في سبيل الله فإنه يُقْرِضُ به رجاء الثواب كما فصل عثمان رضى الله عنه في جيش العسرة . و«مَنْ» رفع بالابتداء، و«ذَا» خبره، و«الَّذِي» نعت ل«ذَا»، وإن شئت بدل. ولما تركت هذه الآية بادر أبو الدُّمْدُمِاح إلى التصديق بماله ابتغاء ثواب ربه . أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام المحدث القاضي أبو عامر يحيى بن عامر بن أحمد بن منيع الأشعرى نسبا ومذهباً بقرطبة أعانها الله في ربيع الآخر عام ثمانية وعشرين وستمائة قراءة متى عليه قال: أخبرنا أبي إجازة قال قرأت على أبي بكر عبد المزي بن خلف بن مدين الأزدي عن أبي عبد الله بن سعد بن سماع عليه قال حدثنا أبو الحسن على بن مهران قال حدثنا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة التيسابورى سنة ست وستين وثلاثمائة قال أنبأنا عمى أبو زكريا يحيى بن زكريا قال حدثنا محمد بن معاوية ابن صالح قال حدثنا خلف بن خليفة عن محمد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله

(١) ببين العسرة : ببين غزوة تبوك، سمي بها لأنه كان في زمان عسرة من الفاس وشدة من الحر وجلب البلاد؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الفاس بالجهاد وحض أهل الفاس إلى مكة في سبيل الله، فأمن عثمان رضى الله عنه في ذلك ثقة عطية . قال ابن منيع : حدثني من أتى به أن عثمان أقر ألف دينار غير الإبل والواد وما يتلحق بذلك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اللهم ارض عن عثمان فاني عنه راض " .

(٢) في بعض الأصول : «أبو عامر يحيى بن أحمد بن منيع الأشعرى» .

ابن مسعود قال : لما نزلت « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا » قال أبو الدحداح : يا رسول الله : أو إن الله تعالى يريد منا القرض ؟ قال : « نعم يا أبا الدحداح » ! قال : أرني يدك فنأوله ؟ قال : فإني أقرضت الله حائطا فيه ستمائة نخلة . ثم جاء بعشي حتى أتى الحائط وأتم الدحداح فيه وبالله ؛ فناداها : يا أم الدحداح ؛ قالت : ليك ؛ قال : انزعي ، قد أقرضت ربّي عز وجل حائطا فيه ستمائة نخلة . وقال زيد بن أسلم : لما نزل « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا » قال أبو الدحداح : فذاك أبي وأمي يا رسول الله ! إن الله يستقرضنا وهو غني عن القرض ؟ قال : « نعم يريد أن يدخلكم الجنة به » . قال : فإني إن أقرضت ربّي قرضا يضمن لي به وليصيّتي التحلحة معي الجنة ؟ قال : « نعم » قال : فلو لي يدك ؛ فنأوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يده . فقال : إن لي حديقتين إحداها بالسافلة والأخرى بالعالية ، والله لا أملك غيرهما قد جعلتهما قرضا لله تعالى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعل إحداهما لله والأخرى دَعْمًا مِمِّيشَةً لَكَ ولعِيالك » . قال : فأشهدك يا رسول الله أني قد جعلت خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ستمائة نخلة . قال : « إنا يحضر بك الله به الجنة » . فانطلق أبو الدحداح حتى جاء أم الدحداح وهي مع صبياتها في الحديقة تدور تحت النخل فانسا يقول :

هَذَاكَ رَبِّي مُسَبِّلُ الرِّشَادِ • إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالسَّادِ

يَبْنِي مِنَ الْحَائِطِ بِالْوِدَادِ • فَقَدْ مَضَى قَرْضًا إِلَى التَّادِ

أَقْرَضَهُ اللَّهُ عَلَى اعْتِمَادِي • بِالطَّوْعِ لِأَمْنٍ وَلَا أَرْتَدِ

إِلَّا رَجَاءَ الضَّعْفِ فِي الْمَعَادِ • فَأَرْجِيهِ بِالنَّفْسِ وَالْأَوْلَادِ

وَالْبِرِّ لَا شَكَّ غَيْرُ زَادِ • قَسَمَهُ الْمَرْءُ إِلَى الْمَعَادِ

قالت أم الدحداح : ربح يمعك ! بارك الله لك فيما أشرت ! وأجابته أم الدحداح وانشأت تقول :

بَشْرَكَ أَهْ بِخَيْرٍ وَفَرَحَ • مِثْلُكَ أَدَّى مَا لَدَيْهِ وَتَصَحَّ

قَدْ مَتَّعَ اللَّهُ عِيَالِي وَمَتَّحَ • بِالْمَعْوَةِ السَّودَاءِ وَالزَّهْوِ الْبَالِحِ

وَالْبَعْدُ يَسْعَى وَلَهُ مَا قَدْ كَدَحَ • طَوَّلَ الْيَالِي وَعَلَيْهِ مَا أُجْتَرَحَ

ثم أقبلت أم الدحلج على سرياً^(١) بائناً^(٢) ما في أنفوسهم وسفّض ما في ألبهيم حتى أنضت إلى الحائط الآخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كم من علق رتاح ودار فباح لأبي الدحلج » .

الثانية — قال ابن العربي : « أقسم الخلق بحكم الخالق وحكمته وقدرته ومشيبته وقضائه وقدره حين سمعوا هذه الآية أقساماً ففرقوا فرقا ثلاثة : الفرقة الأولى الرذلى قالوا : إن ربّ مجد محتاج فقير اليان ونحن أغنياء ، فهذه جهالة لا تخفى على ذى لب ، فردّ الله عليهم بقوله : « لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاءُ » . الفرقة الثانية لما مات هذا القول آثرت الشّع والبخل وقدمت الرغبة في المال ، فإضقت في سبيل الله ولا فكنت أسيراً ولا أعانداً ، لنا نكسلاً عن الطاعة وركوفاً إلى هذه الدار . الثالثة لما سمعت بادرت إلى أمثاله وآثر ريب منهم بسرعة بماله كأبي الدحلج وغيره » .

الثالثة — قوله تعالى : (قَرْضًا حَسَنًا) القرض : اسم لكل ما يُتمسّ عليه إيلزاء . وأقرض فلان فلاناً أى أعطاه ما يتجازه ، قال الشاعر وهو ليّد :

وإنما جُوزيت قَرْضًا فَأَجِزْهُ * إنما يجزى ألقى ليس الجمل

والقرض بالكسر لغة فيه حكاهما الكسائي . واستقرضت من فلان أى طلبت منه القرض فأقرضني . وأقرضت منه أى أخذت القرض . وقال الزجاج : القرض في اللغة البلاء الحسن والبلاء السيئ ، قال أمية :

كلّى أمرئ سوف يجزى قَرْضَه حَسَنًا * أو سَيِّئًا وَمَيْدِيًا يَسْئَلُ مَا دَانَا
وقال آخر :

يُجَاوِزُ الْقُرُوضُ بَامْتَالِهَا * فَبِالْخَيْرِ خِيَا وَبِالشَّرِّ شَرَا

وقال الكسائي : القرض ما أسلفت من عمل صالح أو سيئ . وأصل الكلمة القطع ؛ ومنه القِرَاض . وأقرضته أى قطعت له من مالى قطعة يُجَاوِزُ عليها . وأقرض القوم : انقطع

(١) المذيق (فتح فسكون) : النذق . وبكسر فسكون : المرجون بما فيه من الخارج . ورداح تيلة .

(٢) البائح (بالفتح والتخفيف) : الراعي .

أثروهم وعلكوا . والقرض ههنا : أئتم ، ولولاه لقال إقراضاً . واستدعاء القرض في هذه الآية إنما هو تأنيس وتقریب للناس بما يفهمونه ، والله هو الثني الحيد ؛ لكنه تعالى شبه إعطاء المؤمن في الدنيا بما يرجو به ثوابه في الآخرة بالقرض كما شبه إعطاء النفوس والأموال في أخذ الجنة بالبيع والشراء ، حسب ما يأتي بيانه في « براعة » . وقيل المراد بالآية الحث على الصدقة وإفناق المال على الفقراء المحتاجين والتوسعة عليهم ، وفي سبيل الله بنصرة الدين . وكفى الله سبحانه عن التفتير بنفسه العلية المترفة عن الحاجات ترغياً في الصدقة ، كما كفى عن المريض والجائع والمطشان بنفسه المقدسة عن التفاض والالام . ففي صحيح الحديث إخباراً عن الله تعالى : « يا ابن آدم مَرِضْتُ فلم تُصَدِّقْني وأَسْطَمْتُ فلم تُطْعِمْنِي واستسْقَيْتَ فلم تُسْقِنِي » قال : يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟! قال : « استسقاك عبيدي فلان فلم تسقه أما إنك لو سقيته وجددت ذلك عندي » . وكذا فيما قبل ، أخرجه مسلم والبخاري وهذا كله : يخرج التشريف لمن كفى عنه ترغياً لمن خوطب به .

الرابعة - يجب على المستقرض رد القرض ، لأن الله تعالى بين أن من أنفق في سبيل الله لا يضع عند الله بل رد الثواب قطعاً وأهم الجزاء . وفي الخبر : « الصدقة في سبيل الله تُضَاعَفُ إلى سبعمائة ضعف وأكثر » على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ » الآية . وقال هاهنا « فَيُضَاعَفُهُ لَهُ أَضَاعَافًا كَثِيرَةً » ، وهذا لا نهاية له ولا حد .

الخامسة - ثواب القرض عظيم لأن فيه توسعة على المسلم وتقریباً عنه . نخرج ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرَ فَعَلْتُ لِبُخَيْرِ مَنْ مَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ » . قال : حدثنا محمد بن خلف السقلافي حدثنا يعلی حدثنا سليمان بن يسير

عن تيس بن روى قال : كان سليمان بن أذنان يُقرض علقمة ألف درهم إلى عطائه ، فلما خرج عطائه تقاضاها منه واشتد عليه قضاءه ، فكان علقمة غضب فبكث أنهرام إياه فقال : أقرضني ألف درهم إلى عطائي ، قال : نعم وكرامة ! يا أُمُّ عُبَيْة هل لي تلك الخريطة المختومة التي عندك ، قال : بقات بها فقال : أما والله إنها لأدراهمك التي قضيتي ما جرت منها درهما واحدا ، قال : قلله أبوك ؟ ما حملك على ما فعلت بي ؟ قال : ما سمعت منك ، قال : ما سمعت مني ؟ قال : سمعتك تذكر عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من مُسلم يُقرض مُسْلما قَرْضاً مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصِدْقِهَا مَرَّةً " قال : كذلك إني أني ابن مسعود .

السادسة - قرض الأدي للواحد واحد ، أى يرد عليه مثل ما أقرضه . واجمع أهل العلم على أن استقراض الدينار والدرهم والخنطة والشعير والتمر والزبيب وكل ما له مثل من سائر الأطعمة جائز . وأجمع المسلمون نقلا عن تبعهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف ربا ولو كان قبضة من علف - كما قال ابن مسعود - أوجه واحدة . ويجوز أن يرد أفضل مما يستلف إن لم يشترط ذلك عليه ، لأن ذلك من باب المعروف استدلالا بحديث أبي هريرة في البكر : " إن خياركم أحسنكم قضاء " رواه الأئمة : البخاري ومسلم وغيرهما . فأتى صلى الله عليه وسلم على من أحسن القضاء ، وأطلق ذلك ولم يقبله بصفة . وكذلك قضى هو صلى الله عليه وسلم في البكر وهو الفتي المختار من الإبل جملا خيارا رباعيا ، والخيار : المختار . والرباعي هو الذي دخل في السنة الرابعة لأنه يُلقي فيها رباعيته وهي التي تلي الثنايا وهي أربع رباعيات ، تحفة الباء . وهذا الحديث دليل على جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب الجمهور ، ومنع من ذلك أبو حنيفة وقد تقدم .

السابعة - ولا يجوز أن يُهدى من استقرض هدية للقرض ، ولا يبل للقرض قبولها إلا أن يكون عاتقها ذلك ؛ بهذا جاءت السنة : خرج ابن ماجه حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا عتبة بن حميد الضبي عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي قال :

(١) ذ القاموس وشعره : سليمان بن أذنان (من أذن).

سألت أنس بن مالك عن الرجل مَنَ يُقرض أخاه المالَ فيُهدى إليه؟ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أقرض أحدكم أخاه قرضاً فأهدى له أو حمله على دابته فلا يقبلها ولا يركبها إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك".

الثامنة - القرض يكون من المال - وقد بينا حكمه - ويكون من العرض ؛ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : "أبيحز أحدكم أن يكون كأبي صمغم كان إذا خرج من بيته قال اللهم إني قد تصدقت بقرضى على عبادك" . وروى عن ابن عمر : أقرض من عرضك ليوم فقرك ؛ يعنى من سبك فلا تأخذ منه حقاً ولا تُهم عليه حنأ حتى تأتى يوم القيامة مؤفر الأجر . وقال أبو حنيفة : لا يجوز الصلئ بالعرض لأنه حق الله ؛ وروى عن مالك . ابن العربى : وهذا فاسد، قال عليه السلام فى الصحيح : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام" الحديث . وهذا يقتضى أن تكون هذه المحرمات الثلاث تجزى تجزى واحداً فى كونها باحترامها حقاً للأدى .

التاسعة - قوله تعالى : (حَسَنًا) قال الواقدى : محتسباً طيبة به نفسه . وقال عمرو ابن عثمان الصدى : لا يمين به ولا يؤذى . وقال سهل بن عبد الله : لا يستغنى قرضه عوضاً . العاشرة - قوله تعالى : (فِيضَاعُهُ لَهُ) قرأ عامر وغيره «فيضاعفه» بالالف ونصب الفاء . وقرأ ابن عامر ويعقوب بالتشديد فى العين مع سقوط الألف ونصب الفاء . وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وشيبة بالتشديد ورفع الفاء . وقرأ الآخرون بالالف ورفع الفاء . فن رفعه نسقه على قوله : «يقرض» وقيل : على تقدير حو بضاعفه . ومن نصب بخواباً للاستفهام بالفاء . وقيل : بإضمار «أن» والتشديد والتخفيف لثتان . دليل التشديد «أضمافاً كثيرة» لأن التشديد للتكثير . قال الحسن والسدى : لا نعلم هذا التضييف إلا لله وحده ، لقوله تعالى : «وَيُؤْتِ مَنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» . قال أبو هريرة : هنا فى نفقة الجهاد ، وكما تحسب والنبي صلى الله عليه وسلم ، أظهرنا نفقة الرجل على نفسه ورفقائه وظهوره باقى الف .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَتَّبِعُ وَيَسْطُرُ ﴾ هذا عام في كل شيء، فهو القابض الباسط، وقد آتينا عليهما في « شرح الأسماء الحسنى في الكتاب الأسنى » .
 ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ وعيد، فيجازى كلًّا بعمله .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿١٢١﴾

ذكر في التحريض على القتال قصة أخرى جرت في بني إسرائيل . والملاء : الأشراف من الناس، كانوا محتلون شرقا . وقال الزجاج : سموا بذلك لأنهم مملكون مما يجاجون إليه منهم . والملاء في هذه الآية القوم؛ لأت المعنى يقتضيه . والملاء : أسم للجمع كالقوم والرمط . والملاء أيضا : حسن الخلق، ومنه الحديث « أحسنوا للملاء فكلكم سيروى » نرجه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مُوسَى ﴾ أى من بعد وفاته . ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ أَهْبِثْ لَنَا مَلِكًا ﴾ قيل : هو شمويل بن بال بن علقمة ويعرف بأبن المجوز . ويقال فيه : شمعون ، قاله السدى : وإنما قيل : ابن المجوز لأن أنه كانت عجوزا فسألت إله الولد وقد كبرت وعَظِمَتْ فوجهه الله تعالى لها . ويقال له : شمعون لأنها دعت الله أن يرزقها الولد فسمي دعاءها فولدت غلاما سمته « شمعون » ، قول : سمع الله دعائى ، والسين تصير شيئا بلسنة العبرانية، وهو من ولد يعقوب . وقال مقاتل : هو من نسل هارون عليه السلام . وقال قتادة : هو يوشع بن نون . قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأن مدة داود هي من بعد موسى بقرون من

(١) كذا في ج و ز و ح - وفى د : قال . وفى ا : بان . وفى هـ فى الطبري رأين عليه : « بال » .

الناس ، ويوشع هو قتي موسى . وذكر الحاسبي أن اسمه إسماعيل ، والله أعلم . وهذه الآية هي خبر عن قوم من بني إسرائيل ظلمهم ذلة وعظيمة فطلبوا الإذن في الجهاد وأن يؤمروا به ، فلما أمروا كبح أكرهم وصبر الأقل فنصرهم الله . وفي الخبر أن هؤلاء المذكورين هم الذين أمسوا ثم أحيوا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ تَهَاجَرُوا بِاللَّسْرِ وَالْهَرَجِمْ وَقَرَاءَةُ جَهْمُورِ الْقَرَاءِ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ . وَقَرَأَ الضَّحَاكُ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلٍ بِالْيَاءِ وَرَفَعَ الْفَعْلَ ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِلْكَسْرِ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ و « عَسَيْتُمْ » بالفتح والكسر لثلاثين ، وبالثانية قرأ نافع ، والباقيون بالأولى وهي الأشهر . قال أبو حاتم : وليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة . قال مكي في اسم الفاعل : عيس ، فهذا يدل على كسر السين في الماضي . والفتح في السنين هي اللثة الغاشية . قال أبو علي : ووجه الكسر قول العرب : هو عيس بذلك ، مثل حير وثيج ، وقد جاء فعل وقيل في نحو تم ونيم ، وكذلك عسيت وعيسيت ، فإن أسند الفعل إلى ظاهر قياس عسيت أن يقال : عيسى زيد ، مثل رضى زيد ، فإن قيل فهو القياس ، وإن لم يقل ، فسانع أن يؤخذ بالثنتين تستعمل إحداها موضع الأخرى . ومعنى هذه المقالة : هل أنتم قريب من التولى والفرار ؟ ﴿ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ الْأَنْفَاتُورَا ﴾ قال الزجاج : « الْأَنْفَاتُورَا » في موضع نصب ، أى هل عسيت مقاتلة . ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا إِلَّا تَهَاجَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال الأخفش : « أن » زائدة . وقال الفراء : هو محمول على المعنى ، أى وما متنا ، كما تقول : مالك ألا تصل ؟ أى ما متك . وقيل : المعنى : أى شئ لنا في ألا تصل في سبيل الله ! قال النحاس : وهذا أجودها . « وأن » في موضع نصب . ﴿ وَقَدْ أُخْرِجْتَا مِنْ دِيَارِنَا ﴾ قيل ، وكذلك ﴿ وَأَبْنَيْنَا ﴾ أى بسبب ذنوبنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمْ ﴾ أى فرض عليهم ﴿ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا ﴾ أخبر تعالى أنه لما فرض عليهم القتال وتولوا الحقيقة ورجعت أفكارهم إلى مباشرة الحرب وأن تقومهم

(١) يقال : رجل كبح وكأح إذا هين عن القتال . وقيل : هو الذى لا يعنى في عزم ولا جهاد وهو الذى لا يكس على غيره .

ربما قد ذهب « تَوَلَّوْا » أى اضطربت نيأتهم وقَرَّتْ عزائمهم، وهذا شأن الأمم المتنعمة المائلة إلى الدعة لئلا ينجي الحرب أوقات الألفة فإذا حضرت الحرب كَثَّتْ واقادت لطمعها . وعن هذا المعنى نبى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لا تلتصقوا لقاء العدو وسلا الله العافية فإذا لقيتموهم فأثبتوا » رواه الإمامة . ثم أخبر الله تعالى عن قليل منهم أنهم تَبَيَّنوا على النية الأولى واستمرت عزيمتهم على القتال في سبيل الله تعالى .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا) أى إجابكم إلى ما سألتم ، وكان طالوت سقاء . وقيل : دباغا . وقيل : مكاريبا ، وكان عالما فلذلك رفعه الله على ما يابى : وكان من سبط بنيامين ولم يكن من سبط النبوذة ولا من سبط الملك ، وكانت النبوذة في بني لاوى ، والملك في سبط يهوذا فلذلك أنكروا . قال وهب بن منبه : لما قال الملأ من بني إسرائيل لشمويل بن يال ما قالوا ، سأل الله تعالى أن يبعث إليهم ملكا ويؤله عليه ؛ فقال الله تعالى له : أنتظر إلى اقترن الذى فيه الدُّعْنُ في يترك فإذا دخل عليك رجل فنش التحنُّ الذى في القرن ، فهو ملك بني إسرائيل فأدخلك رأسه منه وملكه عليهم . قال : وكان طالوت دباغا نفوح في ابتداء دابة أشلها ، فقصده شمويل عسى أن يدعو له في أمر الدابة أو يمدعه فرجاء ، فنش الدُّعْنُ على ما زعموا ، قال : فقام إليه شمويل فأخذه ودعنه منه رأس طالوت ، وقال له : أنت ملك بني إسرائيل الذى أمرنى الله تعالى بتقديعه ، ثم قال لبني إسرائيل : « إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا » . وطالوت وجالوت أشيمان أعجيان معزبان ؛ ولذلك

(١) القرون (بالترك) : الجملة من جلود تكون مشقوفة ثم تحرق . (٢) نى : صوت .

(٣) في هـ و ج : فيا زعمون .

لم ينصرفا ، وكذلك داود ، والجمع طوالت وجوالت ودواويد ، ولو سميت رجلا بطاوس
وراقود^(١) أصرفت وإن كانا أعجميين . والفرق بين هذا والأول أنك تقول : الطاوس ،
تدخل الألف واللام فيمكن في العربية ولا يمكن هذا في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ أَتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا ﴾ أى كيف يمكننا ونحن أحق بالملك منه ؟ .
جروا على ستمهم في تعذيبهم الأتية وحيدهم عن أمر الله تعالى فقالوا : «أتى» أى من أى جهة ،
ف«أتى» في موضع نصب على الظرف ، ونحن من سبط الملوك وهو ايس كذلك وهو فقير ، فتركوا
السبب الأقوى وهو قدر الله تعالى وقضائه السابق حتى أحسح عليهم نبيهم بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ
أَصْفَقَاهُ ﴾ أى اختاره وهو الحجة الفاطمة ، وبين لهم مع ذلك تعليل اصطفاها طالوت ، وهو
بسطة في العلم الذى هو ملاك الإنسان ، والجمع الذى هو موعنه في الحرب وعذته عند انتقامه ،
فتمتت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة ، وأنها مستحقة بالعلم والدين والقرعة لا بالنسب ،
فلا حظ للنسب فيها مع العلم وفضائل النفس ، وأنها متقدمة عليه ، لأن الله تعالى أخبر أنه اختاره
عليهم لعلمه وقوته ، وإن كانوا أشرف منسبا . وقد مضى في أول السورة من ذكر الإمامة
وشروطها ما يكتفى وينبئ . وهذه الآية أصل فيها . قال ابن عباس : كان طالوت يومئذ
أعلم رجل في بني إسرائيل وأجله وأتمه ، وزيادة الجسم مما ييب العدو . وقيل : سمى
طالوت لطلوه . وقيل : زيادة الجسم كانت بكثرة . ساقى الخير والشجاعة ، ولم يرد عظم
الجسم ، ألم تر إلى قول الشاعر :

تَرَى الرَّجُلَ الْيَحِيفَ قَتَدَرِيهِ * وَفِي أَنْوَابِهِ أَسَدٌ مَصُورٌ^(٢)
وَيُعْجِبُكَ الطَّرِيرُ فَبَيْتِلِيهِ * فَيُطْلِفُ ظَنُّكَ الرَّجُلَ الطَّرِيرَ^(٣)
وَقَدْ عَظُمَ الْبَعِيرُ بِمِرْلَبٍ * فَلَمْ يَسْتَغْنِ بِالْعَظْمِ الْبَعِيرُ^(٤)

(١) الزانود : الذن الكبير ، أو هودن طويل الأنفيل ، والجمع الزوايد مغرب .

(٢) تراجع المسألة الرابعة وما يسطح ١ ص ٢٦٤ (٣) هو الباس بن مرداس ، كما في الحاشية ونحوها .

(٤) في اللسان في مادة مزه : « مزير » . والمزير : الشديد القلب القوي الماخذ ، والمصور : الشديد القوى

يقترن ويكسر . (٥) الطرين : ذوالرأ ، والطر : ق ه : فاقنى بجمه .

قلت : ومن هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم لأزواجه : "أسرعن لحافى ، أطولكن يداً" فكانت زينب أظن موتاً لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق ؛ ترجمه مسلم . وقال بعض المأثورين : المراد بالعلم علم الحرب ، وهذا تخصيص الموعوم من غير دليل . وقد قيل : زيادة العلم بأن أوحى الله إليه ، وعلى هذا كان طائفة نبياء ، وسياى .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ ﴾ ذهب بعض المأثورين إلى أن هذا من قول الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : هو من قول تنبؤيل وهو الأظهر . قال لم ذلك لما علم من تنهيه وجدالم في الحجج ، فأراد أن يتم كلامه بالقسط الذى لا اعتراض عليه فقال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ ﴾ . وإضافة ملك الدنيا إلى الله تعالى إضافة مملوك إلى ملك . ثم قال لم على جهة التضييق والتنبيه من غير سؤال منهم : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ » . ويحتمل أن يكونوا سألوه الدلالة على صدقه في قوله : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَثَّ لَكُمْ طَائِفَاتٍ مِّلْكًا » . قال ابن عطية : والأول أظهر بماق الآية ، والثانى أشبه بأخلاق بنى إسرائيل الذميمة ، وإليه ذهب الطبرى .

قوله تعالى : وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٥١﴾

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ أى إتيان التابوت ، والتابوت كان من شأنه نيا ذكر أنه أنزل الله على آدم عليه السلام . فكان عنده إلى أن وصل إلى يعقوب عليه السلام ، فكان في بنى إسرائيل يعلون به من قائلهم حتى عصروا فقلبو على التابوت فغلظهم عليه العاقبة : جالوت وأصحابه في قول السدى ، وسلبوا التابوت منهم .

قلت : وهذا أدل دليل على أن العصيان سبب الخذلان ، وهذا بين . قال النحاس : والآية في التابوت على ما روى أنه كان يسمع فيه أنين ، فإذا ممحوا ذلك ساروا لحربهم ،

وإذا عدأ الآتين لم يسيروا ولم يسير التابوت . وقيل : كانوا يضعونه في مأزق الحرب فلا تزال تغلب حتى عصوا فلبوا وأخذ منهم التابوت وذل أمرهم ؛ فلما رأوا آية الاضطلام وذهاب الذكر ، أتف بعضهم وتكلموا في أمرهم حتى اجتمع ملؤهم أن قالوا لنبي الوقت : آيت لنا ملكا ؛ فلما قال لهم : ملككم طالوت راجعوه فيه كما أخبر الله عنهم ؛ فلما قطعهم بالبحر سألوه البينة على ذلك ، في قول الطبري . فلما سألوا نبيهم البينة على ما قال ، دعا ربه ففرل بالقوم الذين أخذوا التابوت داء ، نسبه ، على خلاف في ذلك . قيل : وضعوه في كنيسة لم فيها أصنام فكانت الأصنام تصبح منكوسة . وقيل : وضعوه في بيت أصنامهم تحت الصنم الكبير فأصبحوا وهو فوق الصنم ؛ فأخذوه وشقوه إلى رجله فأصبحوا وقد قُطعت يدا الصنم ورجلاه وألقيت تحت التابوت ؛ فأخذوه وجعلوه في قرية قوم فأصاب أولئك القوم أوجاع في أعناقهم . وقيل : جعلوه في صحراء قوم فكانوا يصيهم البأسور ؛ فلما عظم بلازمهم كئها كان ، قالوا : ما هذا إلا لهذا التابوت ! فلزده إلى بني إسرائيل فوضعوه على عجلة بين ثورين وأرسلوها في الأرض نحو بلاد بني إسرائيل ، وبعث الله ملائكة تسوق البقرتين حتى دخلتا على بني إسرائيل ، وهم في أمر طالوت فأيقنوا بالنصر ؛ وهذا هو حل الملائكة للتابوت في هذه الرواية . وروى أن الملائكة جاءت به تحمله وكان يوشع بن نون قد جعله في البرية ، فروى أنهم رأوا التابوت في الهواء حتى نزل بينهم ؛ قاله الربيع بن خيثم . وقال وهب بن منبه : كان قدر التابوت نحوا من ثلاثة أذرع في ذراعين . الكلبي : وكان من عود شمسار^(١) الذي يتخذ منه الأمشاط . وقرأ زيد بن ثابت « التابوت » وهي لفته ، والناس على قراءته بالتاء وقد هُدم . وروى عنه « التابوت » ذكره النحاس . وقرأ حميد بن قيس « يحمله » بالياء . قوله تعالى : ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ لِّرَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ ﴾^(٢) اختلف الناس في السكينة والبقية ؛ فالسكينة نصية مأخوذة من السكون والوقار والطمأنينة . فقوله « فِيهِ سَكِينَةٌ » أي هو سبب سكون

(١) الاضطلام : الاستئصال والإبادة . (٢) في ز ، وأبن عطية : « الناسور » بالنون .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الطبري : الثورين . (٤) في - و أ و ج بالثين المحببة والميم والسين

المهله . والقي في « والبحر بالمحبين » فيها ميم وفي نسخ أسماء النبات « شمسار » ص ٣٤

قلوبكم فيا اختلفتم فيه من امر طالوت؛ ونظيره « فَأَزَلَّ اللَّهُ سَيِّئَتَهُ عَلَيْهِ » أي أنزل عليه ماسكن [٢] قلبه . وقيل : أراد أن الثابت كان سبب سكون قلوبهم ، فأيما كانوا مسكونا إليه ولم يفترأوا من الثابت إذا كان معهم في الحرب . وقال وهب بن منبه : السكينة روح من الله تتكلم ، فكانوا إذا اختلفوا في أمر نطق بجان ما يريدون ، وإذا صاحت في الحرب كان الظفر لهم . وقال علي بن أبي طالب : هي ريح هفافة لها وجه كوجه الإنسان . وروى عنه أنه قال : هي ريح تنجس لها رأسان . وقال جماعة : حيوان كالخيزل لها جناحان وذنب ولعنيه شعاع ، فإذا نظر إلى الجيش انهمز . وقال ابن عباس : طُلت من ذهب من الجنة ، كان يُفسل فيه قلوب الأنبياء ، وقاله السدي . وقال ابن عطية : والصحيح أن الثابت كانت فيه أشياء فاضلة من بقايا الأنبياء وآثارهم ، فكانت النفوس تسكن إلى ذلك وتأنس به وتقوى .

قلت : وفي صحيح مسلم عن البراء قال : كان رجل يقرأ سورة « الكهف » وعنده فرس مربوط بسنطين فتفتته سحابة فجعلت تدور وتدور وجعل فرسه يغير منها ، فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : « تلك السكينة تنزل للقرآن » . وفي حديث أبي سعيد الخدري : أن أسيد بن الحضير بينا هو ليلة يقرأ في مريده الحديث . وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تلك الملائكة كانت تسمع لك ولو قرأت لأصعبت يراها الناس ما تستر منهم » أخرجه البخاري ومسلم . فأخبر صلى الله عليه وسلم عن نزول السكينة مرة ، ومرة عن نزول الملائكة ، فدل على أن السكينة كانت في تلك الظلة ، وأنها تنزل أبدا مع الملائكة . وفي هذا حجة لمن قال إن السكينة روح أو شيء له روح ؛ لأنه لا يصبح استماع القرآن إلا لمن يعقل ، والله أعلم .

قوله تعالى : (وَجِبَتْ) اختلفت في البقية على أقوال ، قيل : عصا موسى وعصا هارون وروضاض الألواح ؛ لأنها انكسرت حين ألقاها موسى ، قاله ابن عباس . زاد عكرمة :

- (١) راجع ج ٨ ص ١٤٨ (٢) الزيادة من ز (٣) هفافة : مريية المرووق ميريية .
(٤) ريح تنجس : شديدة المرووق غير استواء .
(٥) الثنن : الحبل ، وجهه أشطان .
(٦) المرية (كسر فكون قفتح) : الموضع الذي يمس فيه القمر . (٧) روضاض التي (بضم الراء) : هفافة .

ولا شفاعاً بالنصب من غير تنوين، وكذلك في سورة «إبراهيم» «لا يبيع فيه ولا خلال»^(١)
وفي «الطور» «لا لقو فيها ولا تأتم»^(٢) وأنشد حسان بن ثابت :
أَلَا طِمَآنٌ وَلَا فُرْمَانٌ عَادِيَةٌ * إِلَّا تَجْتَنُّوْكُمْ عِنْدَ النَّسَائِرِ^(٣)
والتف الاستفهام غير منبئة فعل «لا» كفولك : ألا رجل عندك ، ويموز ألا رجل
ولا امرأة كما جاز في غير الاستفهام فأعلمه . وقرأ الباقون جميع ذلك بالرفع والتنوين ،
كما قال الراعي :

وَمَا صَرْنُكَ حَتَّى قُلْتَ مُعْلَنَةً * لَا نَافِقٌ لِي فِي هَذَا وَلَا بَحْلٌ

ويروي «وما هجرك» فالفتح على التثنية العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف ،
كأنه جواب لمن قال : هل فيه من يبيع ؟ فسال سؤالا عاما فأجيب جوابا عاما بالتثنية ، و«لا»
مع الاسم المنفي بمنزلة اسم واحد في موضع رفع بالابتداء والخبر فيه . وإن شئت جعلته
صفة ليوم ، ومن رفع جعل «لا» بمنزلة ليس . وجعل الجواب غير عام ، وكأنه جواب
من قال : هل فيه يبيع ؟ بإسقاط من ، فأتى الجواب غير مفيد عن رفعه ، والمرفوع مبتدأ
أو اسم ليس و«فيه» الخبر . قال مكي : والاختيار الرفع لأن أكثر النقاد عليه ، ويموز في غير
القرآن لا يبيع فيه ولا خلة ، وأنشد سيدييه لرجل من مدحج :

هَذَا لَعْمُكُمْ الصُّغَارَ بَعِيْته * لَا أُمُّ لِي إِذْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

ويموز أن تبنى الأول وتنصب الثاني وتنونه فتقول : لا رجل فيه ولا امرأة ، وأنشد
سيدييه :

لَا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خَلَّةً * أَكْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فلا زائدة في الموضعين ، الأول عطف على الموضع والثاني على اللفظ . ووجه خامس أن
ترفع الأول وتنفي الثاني كفولك : لا رجل فيها ولا امرأة ، قال أئمة :

فَلَا لَقَوْ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا * وَمَا قَالُوا بِهِ أَبَدًا مُقْسِمَ

(١) راجع ج ٩ ص ٣٦٦ = (٢) راجع ج ١٧ ص ٦٦ (٣) يقول هذا البي الخارث بن كعب
ومنهما الشاعر وكان يحاييه بفهام أهل نهم وحرص على الطعام لا أمل غارة وقال . والهادية : المستطيلة . ويروي
غادية (بالسين المجددة) وهي التي تهدو للثارة ، وعادية أم لأنها تكون بسادة وغيرها . (عن شرح التواهد للشنبري).

عذر من صغر أو كبر أو مرض . والابتلاء الاختبار . والنهر والنهر لثان . واشتقاقه من
السعة ، ومنه النهار وقد تقدم . قال قتادة : النهر الذي ابتلاه الله به هو نهر بين الأردن
وفلسطين . وقرأ الجمهور « نهر » بفتح الميم . وقرأ مجاهد وحيد الأعرج « نهر » بإسكان
الماء . ومعنى هذا الابتلاء أنه اختبار لهم ، فمن ظهرت طاعته في ترك الماء علم أنه مطيع
فيا عدا ذلك ، ومن غلبته شهوته [في الماء] وعصى الأمر فهو في العصيان في الشدائد
أحرى ، فروى أنهم أتوا النهر وقد نالهم عطش وهو في غاية السذوبة والحسن ، فاذلك
رخص للطعين في الغربة ليرتفع عنهم أذى العطش بعض الارتفاع وليكسروا نزاع النفس
في هذه الحال . ومن أن الغربة كافة ضرر العطش عند الحزمة الصابرين على شطف العيش
الذين همهم في غير الزاهية ، كما قال عمرو :

« وأحسوا قراح الماء والماء بارد » .

قلت : ومن هذا المعنى قوله عليه السلام : « حَسْبُ الْمَرْءِ قُنْيَاتُ بَيْعِهِ صَلَاحٌ » . رتال
بعض من يتعاطى غوامض المعاني : هذه الآية مثل ضربه الله الدنيا فشبهها الله بالنهر والشاوب
منه والمائل إليها والمستكثر منها ، والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها ، والمنصرف
بيده غرفة بالأخذ منها قدر الحاجة ، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة .

قلت : ما أحسن هذا لولا ما فيه من التحريف في التأويل والخروج عن الظاهر ،
لكن معناه صحيح من غير هذا .

الثانية - استدلل من قال إن طالوت كان نيا بقوله : « إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ » وأن
الله أوحى إليه بذلك والهمة ، وجعل الإمام ابتلاء من الله لهم . ومن قال لم يكن نيا قال :
أخبره نبيهم شمويل بالوحى حين أخبر طالوت قومه بهذا ، وإنما وقع هذا الابتلاء لتمييز الصادق
من الكاذب . وقد ذهب قوم إلى أن عبد الله بن حذافة السهمي صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم إنما أمر أصحابه بإيقاد النار والدخول فيها تجربة لطاعتهم ، لكنه حمل مزاحه
على تخشين الأمر الذي كفهم ، وسيأتي بيانه في « النساء » إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى: (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) شرب قيل معناه كَرَعَ . ومعنى «فَلَيْسَ مِنِّي» أي ليس من أصحابي في هذه الحرب ، ولم يخرجهم بذلك عن الإيمان . قال السدي : كانوا ثمانين ألفا ، ولا محالة أنه كان فيهم المؤمن والمنافق والمجذ والمكسلان ، وفي الحديث "من غشنا فليس منا" أي ليس من أصحابنا ولا على طريقتنا وهدينا . قال : إذا حاولت في أسد يفورا • فإنني لستُ منك ولستُ مِنِّي وهذا مهج في كلام العرب ، يقول الرجل لأبيه إذا سلك غير أسلوبه : لستُ مِنِّي .

الرابعة - قوله تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي) يقال : طعمت الشيء أي ذقته . وأطعمته الماء أي أذقته ، ولم يقل ومن لم يشربه لأن من عادة العرب إذا كروا شيئا أن يكرروه بلفظ آخر ، ولغة القرآن أفصح اللغات ، فلا عبرة بقدرح من يقول : لا يقال طعمت الماء .

الخامسة - استدل علماؤنا بهذا على القول بسد الذرائع ؛ لأن أدنى التوق يدخل في لفظ الطعم ، فإذا وقع النهي عن الطعم فلا سبيل إلى وقوع الشرب ممن يتجنب الطعم ؛ ولهذا المباعدة لم يأت الكلام «ومن لم يشرب منه» .

السادسة - لما قال تعالى : (وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ) دل على أن الماء طعام وإن كان طعاما كان قوتا لبقائه وأتيت الأبدان به فوجب أن يجري فيه الربا ، قال ابن العربي : وهو الصحيح من المذهب . قال أبو عمر قال مالك : لا بأس ببيع الماء على الشط بالماء متفاضلا وإلى أجل ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد بن الحسن : هو مما يكال ويوزن ، فمل هذا القول لا يجوز عنده التفاضل ، وذلك عنده فيه ربا ؛ لأن علته في الربا الكيل والوزن . وقال الشافعي : لا يجوز بيع الماء متفاضلا ولا يجوز فيه الأجل ، وعلمه في الربا أن يكون ما كولا جنسا .

(١) هو الحاجة للدينار ، يقول هذا الحديث بن حصن الغزالي ، وكان قد دعاه وقهره إلى مقاطعة بني أسد وعض عليهم فأبى عليه وتوعده بهم ، وأراد بالصجور تقض الخلف . (عن شرح الشواهد) .

(٢) الموهج : الطريق الواضح الرابع العاشر .

السابعة - قال ابن السري قال أبو حنيفة : من قال إن شرب عبدي فلان من الثمرات فهو حر فلا يمتق إلا أن يكرع فيه ، والكرع أن يشرب الرجل فيه من الثمر ، فإن شرب بيده أو اعترف بالإماء منه لم يمتق ؛ لأن الله سبحانه فرق بين الكرع في الثمر وبين الشرب باليد . قال : وهذا طرد ؛ لأن شرب الماء يطلق على كل هيئة وصفة في لسان العرب من غُرِفَ باليد أو كَرَعَ بالتم انطلاقا واحدا ، فإذا أُجِدَّ الشرب المحلوف عليه لغة وحقيقة حث ، فأعلمه .

قلت : قول أبي حنيفة أصح ، فإن أهل اللغة فرقوا بينهما كما فرق الكتاب والسنة . قال الجوهري وغيره : وكَرَعَ في الماء كُرُوعا إذا تناوله بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكنفه ولا بإمائه ، وفيه لغة أخرى « كَرَعَ » يكسر الراء [يكرع] كَرَمًا . والكَرْع : ماء السماء يكرع فيه . وأما السنة فذكر ابن ماجه في سننه : حدثنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا ابن فضيل عن ليث عن سعد بن عامر عن ابن عمر قال : مررنا على بركة فخطا نكرع فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تَكْرَعُوا ولكن اغموا أيديكم ثم اشربوا فيها فإنه ليس إماء أطيب من اليد » وهذا نص . وليث بن أبي سليم خرج له مسلم وقد ضُفِّفَ .

الثامنة - قوله تعالى : (إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ) الاعتراف : الأخذ من الشيء باليد وبآلة ، ومنه المنرفة ، والعرْف مثل الاعتراف . وقرئ « غُرْفَة » بفتح الغين وهي مصدر ، ولم يقل اعتراف ؛ لأن معنى العرف والاعتراف واحد . والمنرفة المرة الواحدة . وقرئ « غُرْفَة » بضم الغين وهي الشيء المُعْتَرَف . وقال بعض المفسرين : النرفة بالكف الواحد والمنرفة بالكفَّين . وقال بعضهم : كلاهما لثان بمعنى واحد . وقال علي رضي الله عنه : الأَكْفُ أَنْظَفُ الآتية ، ومنه قول الحسن :

لا يدلفون إلى ماء بآنية * إلا اعترافا من النُدُون بالزاح

الديلف : اللثي الرويد .

قلت : ومن أراد الحلال الصِّرف في هذه الأزمان دون شبهة ولا استراء ولا ارتياب فليشرب بكفِّيه الماء من العيون والأنهار المستخرجة بالحرَّيَّان آتاء الليل و [آتاء] النهار ، مبتغياً بذلك من الله كسب الحسنات ووضع الأوزار والتَّقَوُّق بالأُتعة الأبرار ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من شرب بيده وهو يقدر على إتياء يريد به التواضع كتب الله له بعدد أصابعه حسنات وهو إتياء عيسى بن مريم عليهما السلام إذ طرح القدح فقال آف هذا مع الدنيا " .
نحوه ابن ماجه من حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشرب على بطوننا وهو الكَرَع ، وثنا أن نتعرف بإلبد الواحدة ، وقال : " لا يبلغ أحدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب بإلبد الواحدة كما يشرب القوم الذين يحيط الله عليهم ولا يشرب بالليل في إتياء حتى يحركه إلا أن يكون إتياء مُتَحَسِّراً ومن شرب بيده وهو يقدر على إتياء ... " الحديث كما تقدم ، وفي إسناده بَقِيَّةُ بن الوليد ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال أبو زرعة : إذا حدث بَقِيَّةُ عن الثقات فهو ثقة .

الاسعة : قوله تعالى : ﴿ فَتَنَّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ قال ابن عباس : شربوا على قدر يقينهم ، فشرب الكفار شرب الهَيْسَم وشرب الماصون دون ذلك ، وانصرف من القوم ستة وسبعون ألفاً وبنى بعض المؤمنين لم يشرب شيئاً وأخذ بعضهم الترفقة ، فأما من شرب فلم يرو ، بل يترج به العطش ، وأما من ترك الماء لحسنت حاله وكان أجلد ممن أخذ الترفقة .
العاشر - قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ ﴾ الماء تمود على النهر ، و « هو » توكيد .
والذين في موضع رفع عطفاً على المضمر في « جاوزه » يقال : جاوزت المكان مجاوزة وجوازاً .
والجواز في الكلام ما جاز في الاستعمال ونقد واستمر على وجهه . قال ابن عباس والسدى : جاز معه في النهر أربعة آلاف رجل فيهم من شرب ، فلما نظروا إلى جالوت وجنوده وكأوا مائة ألف كلهم شاكون في السلاح رجع منهم ثلاثة آلاف وستمائة وبضعة وثمانون ، فعلى هذا القول قال المؤمنون الموقنون بالبعث والرجوع إلى الله تعالى عند ذلك وهم مدة أهل

(١) كما في « وجود » : أطراف .

(٢) الميم : الإبل التي يصيبها داء فلا ترى من الماء ، وأحدها أهم ، والأخى هيم .

يدرو: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ». وأكثر المفسرين: على أنه إنما جاز معه النهر من لم يشرب بحملة، فقال بعضهم: كيف نطبق المدغم كثرتهم! فقال أولوا العزم منهم: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ». قال البراء بن عازب: «مَّا تَحَدَّثَ أَنَّ عَقَّةَ أَهْلِ بَدْرٍ كَمَتَهُ إِسْحَابُ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبَضْعَةُ عَشْرِ رِجَالًا — وَفِي رِوَايَةٍ: وَثَلَاثَةُ عَشْرِ رِجَالًا — وَمَا جَاوَزَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ».

الحادية عشرة — قوله تعالى: (قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ) والظن هنا بمعنى اليقين، ويجوز أن يكون شكًا لا علمًا، أي قال الذين يتوهمون أنهم يُقتلون مع طالوت فيلقون الله شهداء، فوقع الشك في القتل.

قوله تعالى: (كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً) الآية: الجامعة من الناس والقطعة منهم؛ من فَاوَتْ رأسه بالسيف وفَاتَيْتَهُ أَي قَطَعْتَهُ. وفي قولهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ» الآية، تحريش على القتال واستثمار الصبر واقتداءً بمن صدق ربه.

قلت: هكذا يجب علينا نحن أن فعل! لكن الأعمال القبيحة والنيات الفاسدة نمت من ذلك حتى ينكسر العدد الكبير ما تقدم البسير من المدغم كما شاهدناه غير مرة، وذلك بما كسبت أيدينا! وفي البخاري: وقال أبو الرداء: «إِنَّمَا تَقَاتِلُونَ بِأَعْمَالِكُمْ. وَفِيهِ مُسْتَدٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «هَلْ تَرْزُقُونَ وَتَنْصَرُونَ إِلَّا بِضِعْفَانِكُمْ». فَأَلْأَعْمَالُ فَاسِدَةٌ وَالضُّعْفَانُ مُهْمَلُونَ وَالصَّبْرُ قَلِيلٌ وَالْإِعْتَادُ ضَعِيفٌ وَالتَّقْوَى زَائِلَةٌ! قال الله تعالى: «أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاقِبُوا» وَأَخْرَأَ اللَّهُ وقال: «وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا» وقال: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ» وقال: «وَلْيَنْصَرِ اللَّهُ مِنْ بَيْنِهِمْ» وقال: «إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاتَّقُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ». فهذه أسباب النصر وشروطه وهي معدومة عندنا غير موجودة قينا، فإنا لله وإنا إليه راجعون على ما أصابنا وحل بنا! بل لم يبق من الإسلام إلا ذكره، ولا من الدين إلا رُحْمُهُ لظهور الفساد ولكثرة الطغيان وقلة الرشاد حتى استولى المدغم شرقًا وغربًا برا وبحرا، وعتت الفتن وعظمت المنن ولا عاصم إلا من رحم! . .

(١) راجع ج ٤ ص ٢٢٢ (٢) راجع ج ٦ ص ١٢٧ (٣) راجع ج ١٠ ص ٢٠٢

(٤) راجع ج ١٢ ص ٧٦ (٥) راجع ج ٨ ص ٢٢

قوله تعالى : وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥﴾

« بَرَزُوا » صاروا في البراز وهو الأفح من الأرض المتسع . وكان جالوت أمير الهافة ومليكهم ظله ميل . ويقال : إن البربر من نسله ، وكان فيما روى في ثلاثمائة ألف فارس . وقال عكرمة : في تسعين ألفا ، ولما رأى المؤمنون كثرة عدوهم تضرعوا إلى ربهم ، وهنا كقوله : « وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ » إلى قوله : « وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْنِرْنَا دُثُوبَنَا » الآية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي العدو يقول في القتال : « اللهم بك أصول وأجول » وكان صلى الله عليه وسلم يقول إذا لقي العدو : « اللهم إني أعوذ بك من شرورهم وأجلك في غورهم » ودعا يوم بدر حتى سقط رداؤه عن منكبيه يستنجز الله وعده على ما يأتي بيانه في « آل عمران » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : (فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ) أي فأنزل الله عليهم النصر ، « فَهَزَمُوهُمْ » : فكسروهم . والمزيم : الكسر ، ومنه يقاء متهزيم ، أي انتفى بعضه على بعض مع الجفاف ، ومنه ما قيل في زمزم : إنها هزيمة جبريل ، أي هزمها جبريل برجله فخرج الماء . والمزيم : ما تكسر من يابس الحطب .

قوله تعالى : (وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ) وذلك أن طالوت الملك اختاره من بين قومه لقتال جالوت ، وكان رجلا قصيرا مسقما مصفارا أصفر أزرق ، وكان جالوت من أشد الناس وأقوامهم وكان يهزم الجيوش وحده ، وكان قتل جالوت وهو رأس الهافة على يده . وهو داود .

(١) كما في موجوده ، ون : ١ : الأنسج . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٢٨ فابعد و ص ١٩٠ فابعد .

(٣) قد : ويستنجز ، ون : ١ : لا : يستنجز ، وما أتيته في ز .

ابن إسمي^(١) - بكسر الهمزة، ويقال : داود بن زكريا بن رشوى ، وكان من سبط هودا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ، وكان من أهل بيت المقدس جمع له بين النبوة والملك بعد أن كان راعيا وكان أصغر إخوته وكان يرعى غنما ، وكان له سبعة إخوة في أصحاب طالوت ؛ فلما حضرت الحرب قال في نفسه : لأذهبن إلى رؤية هذه الحرب ، فلما نهض في طريقه مر بمجير فتداه : يا داود خذني فني تقتل جالوت ، ثم ناداه مجير آخر ثم آخر فآخذها وجعلها في غيلاته وسار ، فخرج جالوت يطلب مبارزا ففكح^(٢) الناس عنه حتى قال طالوت : من يبرز إلي ويقتله فانا أزوجه ابنتي وأحكمه في مالي ؛ فباء داود عليه السلام فقال : أنا أبرز إليه وأقتله ، فأزدراه طالوت حين رآه لصغر سنه وقصره فرقه ، وكان داود أزرق قصيرا ؛ ثم نادى ثانية وثالثة فخرج داود ، فقال طالوت له : هل جرّبت نفسك بنى ؟ قال نعم ؛ قال بئانا ؟ قال : وقع ذئب في غنمى فضربته ثم أخذت رأسه فقطعت من جسده . قال طالوت : الذئب ضعيف ، هل جرّبت نفسك في غيره ؟ قال : نعم ، دخل الأسد في غنمى فضربته ثم أخذت بلحيه فشققتهما ، أتتني هذا أشد من الأسد ؟ قال لا ؛ وكان عند طالوت درع لا تستوي إلا على من يقتل جالوت ، فأخبره بها وألقاها عليه فأستوت ؛ فقال طالوت : فأركب فرسى وخذ سلاحى ففعل ؛ فلما مشى قليلا رجع فقال الناس : جبن الفتي ! فقال داود : إن الله إن لم يقتله لى ويؤمّن عليه لم ينفعنى هذا الفرس ولا هذا السلاح ، ولكنى أحب أن أقاتله على عادى . قال : وكان داود من أرمى الناس بالمقلاع ، فزل وأخذ غيلته فقلدها وأخذ مقلاعه وخرج إلى جالوت ، وهو شاك في سلاحه على رأسه بيضة فيها ثلاثمائة وطل ، فها ذكر الماوردى وغيره ؛ فقال له جالوت : أنت يا فتى تخرج إلى ؟ قال نعم ؛ قال : هكنا كما تخرج إلى الكلب ! قال نعم ، وأنت أهون . قال : لأطعن لحك اليوم للظير والسباع ؛ ثم تدانوا وقصد جالوت أن يأخذ داود بيده استخفافا به ، فدخل داود يده إلى الحجارة ، فرؤى أنها التأمّت فصارت حجرا واحدا ، فأخذه فوضعه في المقلاع وسمى الله

(١) كما في الأصول ، والى في البحر وغيره : إسمي . (٢) كح : جبن وضعف .

وأداره ورماه فأصاب به رأس جالوت قتلته ، وحز رأسه وجعله في غيلائته ، وأختلط الناس وحمل أصحاب طالوت فكانت المزيمة . وقد قيل : إنما أصاب بالبحر من اليضة موضع أنفه ، وقيل : عينه ونخرج من قناه ، وأصاب جماعة من عسكره قتلهم . وقيلو : إن البحر ففتت حتى أصاب كل من في السكش منه ، وكان كالبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وسلم هوازن يوم حُنين ، والله أعلم . وقد أكثر الناس في قصص هذه الآي ، وقد ذكرت لك منها المقصود والله المأمود .

قلت : وفي قول طالوت : « من يزرله ويقتله فاني أزوجه ابني وأحكه في مالي » معناه ثابت في شرعنا ، وهو أن يقول الإمام : من جاء برأس فله كذا ، أو أسير فله كذا على ما يأتي بيانه في « الأفعال » (١) إن شاء الله تعالى . وفيه دليل على أن المبارزة لا تكون إلا بإذن الإمام ، كما يقوله أحد وإسحاق وغيرهما . واختلف فيه عن الأوزاعي فحكي عنه أنه قال : لا يحمل أحد إلا بإذن إمامه . وحكي عنه أنه قال : لا بأس به ، فإن نهي الإمام عن البراز فلا يبارز أحد إلا بإذنه . وأباح طائفة البراز ولم تذكر بإذن الإمام ولا بنير إذنه ؛ هذا قول مالك . سئل مالك عن الرجل يقول بين الصنين : من يبارز ؟ فقال : ذلك إلى نية إن كان يريد بذلك الله فارجو ألا يكون به بأس ، قد كان يفعل ذلك فيما مضى . وقال الشافعي : لا بأس بالمبارزة . قال ابن المنذر : المبارزة بإذن الإمام حسن ، وليس على من بارز بنير إذن الإمام حرج ، وليس ذلك بمكروه لأن لا أعلم خبرا يمنع منه .

(وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ) قال السدي : أتاه الله ملك طالوت ونيرة شمعون . والذي مله هو صنعة البروع ومنطق الطير وغير ذلك من أنواع ما علمه صلى الله عليه وسلم . وقال ابن عباس : هو أن الله أعطاه سلسلة موصولة بالهجرة والتفلك ورأسها عند صومعة داود ؛ فكان لا يتحدث في الهواء حدث إلا صلصلت السلسلة فيعلم داود ما حدث ، ولا يسمها ذوعاة إلا برئ ؛ وكانت علامة دخول قومه في الدين أن يمسوها بأيديهم ثم يسبحون أكتفهم على صدورهم ، وكانوا يتحكون إليها بعد داود عليه السلام إلى أن رفعت .

(١) في « وز : منيه ، وفي : « وقأ عينه » . (٢) راجع ص ٧٦٣

قوله تعالى : ﴿عَمَّا يَتَأَخَّرُ﴾ أى عما شاء ، وقد يوضع المستقبل موضع الماضي ، وقد تقدم .
قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ فيه مسألتان :

الأولى — قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ كذا قراءة الجماعة ، إلا نافعاً فإنه قرأ « دِفَاعٌ » ويموز أن يكون مصدرًا لفعل كما يقال : حبست الشيء حباباً ، وآبَ إِيَّاهُ ، ولقيته لقاءً ، ومثله كتبه كتاباً ، ومنه « تَجَابَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » . النحاس : وهذا حسن ؛ فيكون دفاع ودفع مصدرين للدفع وهو مذهب سيوريه . وقال أبو حاتم : دافع ودفع بمعنى واحد ؛ مثل طرفت النمل وطارقت : أى خَصَفَتْ إحداها فوق الأخرى ، والخصف : الخرز . واختار أبو عبيدة قراءة الجمهور « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ » . وأنكر أن يقرأ « دِفَاعٌ » وقال : لأن الله عز وجل لا يتألم أحد . قال مكي : هذا وهم توهّم فيه باب المفاعلة وليس به ، واسم « الله » في موضع رفع بالفعل ، أى لولا أن يدفع الله . و « دِفَاعٌ » مرفوع بالابتداء عند سيبويه . « النَّاسُ » مفعول ، « بَعْضُهُمْ » بدل من الناس ، « بَعْضُ » في موضع المفعول الثاني عند سيبويه ، وهو عنده مثل قولك : ذهبت بزيد ، فزيد في موضع مفعول فاعله .

الثانية — واختلف العلماء في الناس اللدفع بهم الفساد من هم ؟ فقيل : هم الأبدال وهم أربعون رجلاً كلما مات واحد بدل الله آخر ، فإذا كان عند القيامة ماتوا كلهم ؛ اثنان وعشرون منهم بالشام وثمانية عشر بالعراق . وروى عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الأبدال يكونون بالشام وهم أربعون رجلاً كلما مات منهم رجل أبدل الله مكانه رجلاً يسقى بهم النيث وينصر بهم على الأعداء ويصرف بهم عن أهل الأرض البلاء » ذكره الترمذي الحكيم في « نوافذ الأصول » . وخرج أيضاً عن أبي الدرداء قال : إن الأنبياء كانوا أوتاد الأرض ، فلما انقطعت النبوة أبدل الله مكانهم قرناً من لمة محمد صلى الله عليه وسلم يقال لهم الأبدال ، لم يفضلوا الناس بكثرة صوم ولا صلاة ولكن بحسن الخلق وصدق الورع وحسن النية وسلامة القلوب لجميع المسلمين والنصيحة لهم ابتغاء مرضاة الله بصبر وحلم ولب
(١) كذا في ج ، وليس في نسخة الأصول : تخم ، وفيها بدل الثانية مسالة . (٢) ج ٥ ص ١٢٢

وتواضع في غير مائة ، فهم خلفاء الأنبياء قوم اصطفاهم الله لنفسه واستخلصهم بعلمه لنفسه ،
 وهم أربعمائة صديقاً منهم ثلاثون رجلاً على مثل يقين إبراهيم خليل الرحمن ، يدفع الله بهم
 المكروه عن أهل الأرض والبلايا عن الناس ، وبهم يطفون ويرزقون ، لا يموت الرجل منهم
 حتى يكون الله قد أنشأ من خلفه . وقال ابن عباس : ولولا دفع الله العدو يموت المسلمون
 لغلب المشركون قتلوا المؤمنين وترى البلاد والمساجد . وقال سفيان الثوري . هم الشهود
 الذين تُستخرج بهم الحقوق . وحكى مكي أن أكثر المفسرين على أن المعنى : لولا أن الله
 يدفع بمن يصلي عن لا يصلي وعن لا يتقى عن لا يتقى لأهلك الناس بذنوبهم ، وكذا ذكر النحاس
 والتميمي أيضاً . [قال التلميذ ^(١)] وقال سائر المفسرين : ولولا دفاع الله المؤمنين الأبرار عن الفجار
 والكفار لفست الأرض ، أي هلكت . وذكر حديثاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 " إن الله يدفع العذاب بمن يصلي من أمي عن لا يصلي وعن لا يزكي عن لا يزكي وعن لا يصوم
 عن لا يصوم ^(٢) وعن لا يحج عن لا يحج وعن لا يجاهد عن لا يجاهد ، ولو اجتمعوا على ترك هذه
 الأشياء ما أنظرهم الله طرفة عين - ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
 النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ " . وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله
 ملائكة تنادي كل يوم لولا عباد رُكِعَ وأطفال رُضِعَ وبهائم رُفِعَ لصَبَّ عليكم العذاب صبا "
 أخرجه أبو بكر الخطيب بمعناه من حديث الفضيل بن عياض . حدثنا منصور عن إبراهيم عن
 علقمة عن عبد الله قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لولا فيكم رجال خُتِعَ وبهائم
 رُفِعَ وصبيان رُضِعَ لصَبَّ العذاب على المؤمنين صبا " . أخذ بعضهم هذا المعنى فقال :

لولا عبادٌ لله لُكِعَ • وصبيّة من النّساء رُضِعَ
 وهُمَلَاتُ في القلّة رُفِعَ • صَبَّ عليكم العذاب الأوجع

وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله ليصلح بصلاح الرجل ولده
 وولد ولده وأهل دويرته ودويرات حوله ولا يزالون في حفظ الله ما دام فيهم " . وقال قتادة :
 يتلى الله المؤمن بالكافر ويماني الكافر بالمؤمن . وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم :

«إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ بِالْمُؤْمِنِ الصَّالِحِ مِائَةَ مِائَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَجِيرَانِهِ الْبَلَاءَ». ثم قرأ ابن عمر «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» . وقيل : هذا الدفع بما شرع على ألسنة الرسل من الشرائع ، ولولا ذلك لسلب الناس وتناجوا وهلكوا ، وهذا قول حسن فإنه عموم في الكف والدفع وغير ذلك فأنمله . ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ . بين سبحانه أن دفعه بالمؤمنين شر الكافرين فضل منه ونعمة .

قوله تعالى : تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ الْحَقُّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾

(تِلْكَ) ابتداء (آيَاتُ اللَّهِ) خبره ، وإن شئت كان بدلا والخبر (تَتْلُوهَا عَلَيْكَ الْحَقُّ) . (وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ، خبر إن أى وإنك لمرسِل . تَبَّه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن هذه الآيات التي يخدم ذكرها لا يسلمها إلا نبي مرسل .

قوله تعالى : تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾

قوله تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ) قال : «تلك» ولم يقل : ذلك مراعاة لتأنيث لفظ الجماعة ، وهي رفع بالابتداء . و«الرُّسُلُ» متع ، وخبر الابتداء الجملة . وقيل : الرسل عطف بيان ، و(فَضَّلْنَا) الخبر . وهذه آية مشككة والأحاديث ثابتة بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لَا تَخَيَّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ» و«لَا تَفْضَلُوا بَيْنَ أَنْبِيَائِ اللَّهِ» رواها الأئمة الثقات ، أى لا تهللوا : فلان خير من فلان ، ولا فلان أفضل من فلان . يقال : خير فلان بين فلان وفلان ، وفضل

(مشددا) إذا قال ذلك . وقد اختلف العلماء في أوّل هذا المعنى ، فقال قوم : إن هذا كان قبل أن يوحى إليه بالتفضيل ، وقبل أن يعلم أنه سيّد ولد آدم ، وأن القرآن ناسخ للنع من التفضيل . وقال ابن قتبية : إنما أراد بقوله : " أنا سيّد ولد آدم " يوم القيامة ؛ لأنه الشافع يومئذ وله لواء الحمد والخوض ، وأراد بقوله : « لا تخيروني على موسى » على طريق التواضع ؛ كما قال أبو بكر : ولستم ولست بخصمكم . وكذلك معنى قوله : " لا يقل أحد أنا خير من يونس بن متى " على معنى التواضع . وفي قوله تعالى : « وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ »^(١) ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه ؛ لأن الله تعالى يقول : ولا تكن مثله ؛ فدلّ على أن قوله : " لا تفضّلوني عليه " من طريق التواضع ، ويجوز أن يريد لا تفضّلوني عليه في العمل فلمله أفضل عملا مني ، ولا في البليّ والأتقان فإنه أعظم محنة مني . وليس ما أعطاه الله لنبيّا محمد صلى الله عليه وسلم من السؤدد والتفضّل يوم القيامة على جميع الأنبياء والرسل بعمله بل بتفضيل الله إياه واختصاصه له ، وهذا التأويل اختاره المذهب . ومنهم من قال : إنما نهى عن الخوض في ذلك ، لأن الخوض في ذلك ذريعة إلى الجدال وذلك يؤدّي إلى أن يذكر منهم ما لا ينبغي أن يذكر ويقلّ احترامهم عند المارة . قال شيخنا : فلا يقال : النبيّ أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان ولا غير ؛ كما هو ظاهر النهي لما يتوهم من النقص في المفضّل ؛ لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى ؛ فإن الله تعالى أخبر بأن الرسل متفاضلون ، فلا تقول : نبيّا خير من الأنبياء ولا من فلان النبيّ اجتنبنا لما نهى عنه وتأدّب به وعصا بأعتقاد ما تضمنته القرآن من التفضيل ، والله بحقائق الأمور عليم .

قلت : وأحسن من هذا قول من قال : إن النع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا غاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطفات والمجيزات المتباينات ، وأما النبوة في نفسها فلا تفاضل وإنما تفاضل بأمور أترزائدة عليها ؛ ولذلك منهم رُسل وأولوا عزّم ، ومنهم من أُنْجِدَ خيلا ، ومنهم من كَلَّمَ الله

ورفع بعضهم درجات؛ قال الله تعالى : « وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا » وقال : « نَحْنُ الرَّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

قلت : وهذا قول حسن ، فإنه جمع بين الآي والأحاديث من غير نسخ ، والقول بتفضيل بعضهم على بعض إنما هو بامتناع من الفضائل وأعطى من الوسائل ، وقد أشار ابن عباس إلى هذا فقال : إن الله فضل عدا على الأنبياء وعلى أهل السماء ، فقالوا : سمى بأبن عباس فضله على أهل السماء ؟ فقال : إن الله تعالى قال : « وَمَنْ قُلَّ مِنْهُمْ إِنْ إِلَهُ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْفَالِغِينَ » . وقال لمحمد صلى الله عليه وسلم : « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ » . قالوا : فما فضله على الأنبياء ؟ قال قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ » وقال الله عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ » فأرسله إلى الجن والإنس وذكره أبو محمد النابغى في مسنده . وقال أبو هريرة : أخبرني آدم نوح وإبراهيم وموسى وعبد صلى الله عليهم وسلم ، وهم أولو العزم من الرسل ، وهذا نص من ابن عباس وأبي هريرة في التبيين ، ومعلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يرسل ، فإذن من أرسل فضل على غيره بالرسالة واستوتوا في النبوة إلى ما يقاه الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إمامهم ، وهذا بما لا يخفى فيه ، إلا أن ابن عطية أباح عبد الحق قال : إن القرآن يقتضى التفضيل ، وذلك في الجملة دون تعيين أحد مفضل ، وكذلك هي الأحاديث ؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي » وقال : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » ولم يبين ، وقال عليه السلام : « لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرُ مَنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى » وقال : « لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى » . وقال ابن عطية : وفي هذا نهى شديد عن تعيين المفضل ، لأن يونس عليه السلام كان شاباً وتُفسخ تحت أعْيَاءِ النبوة . فإذا كان التوقيف لمحمد صلى الله عليه وسلم فغيره أخرى .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٧٨ (٢) راجع ج ١١ ص ٢٧٢ (٣) راجع ج ١٦ ص ٣٦٠

(٤) راجع ج ١٦ ص ٢٤٠ (٥) راجع ج ١٤ ص ٣٠٠

(٦) يقال : فسح البرح تحت الحمل الثقيل إذا لم يقبله .

قلت : ما اخترته أولى إن شاء الله تعالى ؛ فإن الله تعالى لما أخبر أنه فضل بعضهم على بعض جعل بين بعض المتفاضلين ويذكر الأحوال التي فضلوا بها فقال : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَأَتَيْنَا عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ الْبَنَاتِ » وقال تعالى : « وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ » ، « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْعَالَمِينَ » وقال تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا » وقال : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَرَبِّ نُوحٍ » فتم ثم خص وبدأ بحمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا ظاهر .

قلت : وهكذا القول في الصحابة إن شاء الله تعالى ، اشتركوا في الصفة ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم الله من المواهب والوسائل ، فهم مغاضلون بتلك مع أن الكل شتمهم الصفة والبدالة والثناء عليهم ، وحسبك بقوله الحق : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ » إلى آخر السورة . وقال : « وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَعْلَاهَا » ثم قال : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ » وقال : « لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ » فتم وخص ، وفق عنهم الشين والنقص ، رضى الله عنهم أجمعين ونفعنا بهم آمين .

قوله تعالى : « مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ فِي الْمَكَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام » وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آدم أتى من رسل هو ؟ فقال : « نعم نبي مكلم » . قال ابن عطية : وقد تأول بعض الناس أن تكليم آدم كان في الجنة ، فعل هذا تنقيحاً لخاصية موسى . وحذفت الماء لطول الاسم ، والمعنى من كليم الله .

قوله تعالى : « وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ » قال النحاس : بعضهم هنا على قول ابن عباس والشعبي ومجاهد عبد صلى الله عليه وسلم ، قال صلى الله عليه وسلم : « يمتد إلى الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأحللت لي الغنائم وأعطيته »

(١) راجع ج ٦ ص ١٧ (٢) راجع ج ١٧ ص ٢٦٢ و ٢٢٩ (٣) راجع ج ١١ ص ٢٩٥
(٤) راجع ج ١٢ ص ١٦٣ (٥) راجع ج ١٤ ص ١٢٦ (٦) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢ و ٢٨٨ و ٢٧٤ (٧) الرعب : الخوف والفرع . كان أعداء النبي صلى الله عليه وسلم قد أدركه حال في طريق الخوف ، فإذا كان به و بينهم مسيرة شهر . (عن النهاية) .

الشفاعة . ومن ذلك القرآن وانشقاق القمر وتكليمه الشجر وإطعامه الطعام خلقا عظيما من محميات ودور شاه أتم متعب بعد جفاف ، وقال ابن عطية معناه ، وزاد : وهو أعظم الناس أمة وختم به النبيون إلى غير ذلك من الخلق العظيم الذي أعطاه الله . ويحتمل اللفظ أن يراد به محمد صلى الله عليه وسلم وغيره ممن عظمت آياته ، ويكون الكلام تأكيدا . ويحتمل أن يريد به رفع أدريس المكان الملقى ، ومراتب الأنبياء في السماء كما في حديث الإسراء ، وسيأتي . ويثبت عيسى هي إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وخلق الطير من الطين كما نص عليه في التذليل . (وأيدناه) قويناه . (بروح القدس) جبريل عليه السلام ، وقد تقدم .

قوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَيْنِهِمْ) أى من بعد الرسل . قيل : الضمير لموسى وعيسى ، والاثنان جمع . وقيل : من بعد جميع الرسل ، وهو ظاهر اللفظ . وقيل : إن القتال إنما وقع من الذين جاءوا بعلمهم وليس كذلك المعنى ، بل المراد ما اقتل الناس بعد كل نبي ، وهذا كما تقول : اشتريت خيلا ثم بنتها ، بفأزلك هذه العبارة وأنت إنما اشتريت فرسا وبنته ثم آخر وبنته ثم آخر وبنته ، وكذلك هذه التوازل إنما اختلف الناس بعد كل نبي فبنهم من آمن ومنهم من كفر بينا وحسدا وعلى حطام الدنيا ، وذلك كله بقضاء وقدر وإرادة من الله تعالى ، ولو شاء خلاف ذلك لكان ولكنه المستأثر بالحكمة في ذلك الفعل لما يريد . وكسرت النون من « وَلَكِنْ اخْتَفَوْا » لاختفاء الساكنين ، ويموز حذفها في غير القرآن ، وأشد سيويه :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْطِيعُهُ • وَلَاكِ أَسْفَى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَانْفِيلَ

(فَبَيْنَهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ) « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء والصفة .

قوله تعالى : يَأْتِيَهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا مِمَّا رَزَقْنَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٤﴾

(١) ٢٤ ص ٢٤ (٢) البيت للتباض ، وصف أنه أصطب دثبا في ثلاثة مئة لا ماء فيها ، وزعم أن الله رب عليه قال : لست بأت ما دعوتني إليه من الصحة ولا أصطبه لأتق وحشي وأنت إنسى ولكن أسفنى إن كان ماؤك تاملنا عن ذلك (عن شرح التواضع للتخوى) .

قال الحسن : هي الزكاة المفروضة . وقال ابن جرير وسعيد بن جبير : هذه الآية تجمع الزكاة المفروضة والتطوع . قال ابن عطية . وهذا صحيح ، ولكن ما تقدم من الآيات في ذكر القتال وأن الله يدفع بالمؤمنين في صدور الكافرين يرجح منه أن هذا التأييد إنما هو في سبيل الله ، ويقوى ذلك في آخر الآية قوله : « وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ » أى فكافوهم بالقتال بالأقوى وإتقان الأمور .

قلت : وعلى هذا التأويل يكون إتيان الأموال مرة واجبا ومرة ندبا بحسب تعيين الجهاد وعدم تتيهه . وأمر تعالى عباده بالإتيان مما رزقهم الله وأنهم به طعمه ، وحذرهم من الإسبال إلى أن يحىء يوم لا يمكن فيه بيع ولا شراء ولا استدراك نفقة ، كما قال : « فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصُبُّدُقٌ ^(١) » . والخلة : خالص المودة ، ما خونة من تحلل الأسرار بين الصديقين . والخلة والخلة والخلة : الصداقة والمودة ، قال الشاعر :

وكيف توأصل من أصبحت • خلائه ككاتب مرحب

وأبو مرحب كنية الظل ، ويقال : هو كنية عرقوب الذى قبل فيه : مواعيد عرقوب . والخلة (بالضم أيضا) : ما خلا من النيت ، يقال : الخلة خبر الإبل والمخض فاكهتها . والخلة (بالفتح) : الحاجة والفقر . والخلة : ابن نحاس ، عن الأصمعي . يقال : أتاهم بغرم كأنه فرس خلة ^(٢) . والأخي خلة أيضا . ويقال لبيت : اللهم أصلح خلتى ، أى التهمة التى تراك . والخلة : الخمرة الحامضة . والخلة (بالكسر) : واحدة خيل السيوف ، وهى بطائن كانت تفتى بها أجناف السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، وهى أيضا سيور تُلبس ظهر سبتي ^(٣) القوس . والخلة أيضا : ما بين بين الأسنان . وسأى في « النساء » اشتقاق الخليل ومعناه . فأخبر الله تعالى ألا خلة في الآخرة ولا شفاعة إلا بإذن الله . وحقيقته رحمة منه تعالى شرف بها الذى أذن له أن يشفع . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو : لا يبيع فيه ولا خلة

(١) راجع ج ١٨ ص ١٣٠ (٢) هو الزكاة المفروضة ، كما في السان .

(٣) الفرز (بكسر الفاء والهمزة وسكون الراء) : عظم ظيل الحمير ، وهو خف البير ، كما في اللغة .

(٤) سبة القوس : ما عطف من طرفها . (٥) راجع ج ٥ ص ٣٩٩

«لَا شِفَاعَةَ» بالنصب من غير تنوين، وكذلك في سورة «إبراهيم» «لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ»^(١)
وفي «الطور» «لَا تَلْقَوْا فِيهَا وَلَا تَأْتِمُّ»^(٢) وأنشد حسان بن ثابت :

أَلَا طِفَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَهُ • إِلَّا تَبْشُرُكُمْ عِنْدَ النَّاسِرِ^(٣)

والف الاستفهام غير مغيرة عمل «لا» كقولك : ألا رجل عندك ، ويموز ألا رجل
ولا امرأة كما جاز في غير الاستفهام فأعلمه . وقرأ الباقون جميع ذلك بالرفع والتنوين ،
كما قال الراعي :

وَمَا صَرَّيْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُلَيْتَهُ • لَا تَأْتِي لِي فِي هَذَا وَلَا جَلِي

ويروي «وما هجرتك» فالفتح على النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك النصف ،
كأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ؟ فسال سؤالا عاما فأجيب جوابا عاما بالنفي . و«لا»
مع الأسم المنى بمنزلة أعم واحد في موضع رفع بالأبتداء ، والخبر «فيه» . وإن شئت جعلته
صفة ليوم ، ومن رفع جعل «لا» بمنزلة ليس . وجعل الجواب غير عام ، وكأنه جواب
من قال : هل فيه بيع ؟ بإسقاط من ، فأتى الجواب غير منفرد عن رفعه ، والمرفوع مبتدأ
أو اسم ليس و«فيه» الخبر . قال مكي : والاختيار الرفع ، لأن أكثر القراء عليه ، ويموز في غير
القرآن لا يبيع فيه ولا خلة ، وأنشد سيويه لرجل من مدحج :

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّخَارَ بَعِثَهُ • لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ

ويموز أن تنبى الأول وتنصب الثاني وتنونه تقول : لا رجل فيه ولا امرأة ، وأنشد
سيويه :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَةَ • أَلَسَّعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

فلا زائدة في الموضعين ، الأول عطف على الموضع والثاني على اللفظ . ووجه خامس أن
ترفع الأول وتنبي الثاني كقولك : لا رجل فيها ولا امرأة ، قال أمية :

فَلَا تَلْقَوْا وَلَا تَأْتِمُّ فِيهَا • وَمَا قَالُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمَ

(١) راجع ج ٩ ص ٣٦٦ = (٢) راجع ج ١٧ ص ٦٦ (٣) يقول هذا النحوي الحارث بن كعب
ومهم النجاشي وكان ياجيه يلهم أهلهم على العلم لا أهل غارة وقال . والنادية : المتأخلة . ويروي
غادية (بالنن المجدبة) وهي التي تنذر القارة ، وغادية أم لأنها تكون بالنداء وغيرها . (عن شرح الشواهد لششمي) .

وهذه الخمسة الأوجه جارية في قولك : لا حول ولا قوة إلا بالله، وقد تقدم هذا والحمد لله .
 (وَالْكَافِرُونَ) ابتداء . (هُمْ) ابتداء ثان ، (الظَّالِمُونَ) خبر الثاني، وإن شئت كانت
 « هم » زائدة للفصل و« الظالمون » خبر « الكافرون » . قال عطاء بن دينار : والحمد لله
 الذي قال : « والكافرون هم الظالمون » ولم يقل والظالمون هم الكافرون .

قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ
 وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
 إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ
 إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا
 وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾

قوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) هذه آية الكرسي سيدة آي القرآن وأعظم آية ،
 كما تقدم بيانه في الفاتحة، ونزلت ليلًا بعد ما النبي صلى الله عليه وسلم زينا فكتبها ، روى عن محمد
 ابن الحنفية أنه قال : لما نزلت آية الكرسي نزل كل صنم في الدنيا ، وكذلك نزل كل ملك في الدنيا
 وسقطت التيجان عن رؤوسهم ، وهربت الشياطين يضرب بعضهم على بعض إلى أن أتوا إليس
 فأخبروه بذلك فأمرهم أن يمشوا عن ذلك ، فباعوا إلى المدينة فبلغهم أن آية الكرسي قد نزلت .
 وروى الأئمة عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا المنذر أتدرى
 أى آية من كتاب الله ملك أعظم ؟ " قال قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : " يا أبا المنذر
 أتدرى أى آية من كتاب الله ملك أعظم ؟ " قال قلت : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ » فضرب
 في صدرى وقال : " ليلتك العلم يا أبا المنذر " . زاد الترمذى الحكيم أبو عبد الله : " فوالذى
 ضمى بيده إن لهذه الآية لسانا وشفتين يقدسان الملك عند ماق العرش " . قال أبو عبد الله :
 فهذه آية أنزلها الله جل ذكره ، وجعل ثوابها لغارها عاجلا وآجلا ، فأما في الساجل فهي حارسه
 لمن قرأها من الآفات ، وروى لنا عن توفى الكالى أنه قال : آية الكرسي تدعى في التوراة

وَلَيْتَ اللهُ . يريد يدعى قارئها في ملكوت السموات والأرض عزيزاً، قال : فكان عبد الرحمن ابن عوف إذا دخل بيته قرأ آية الكرسي في زوايا بيته الأربع، معناه كأنه يتمسك بذلك أن تكون له حارساً من جوانبه الأربع، وأن تنفي عنه الشيطان من زوايا بيته . وروى عن عمر أنه صارع جنيًّا فصرعه عمر رضى الله عنه ، فقال له الجنى : خلّ عني حتى أعليك ما تمنعون به مناء، فخلّ عنه وسأله فقال : إنكم تمنعون من آية الكرسي .

قلت : هذا صحيح، وفي الخبر : من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة كان الذي يتولى قبض روحه ذو الجلال والإكرام، وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى يستشهد . وعن علي رضي الله عنه قال : سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول وهو على أعواد المنبر : "من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يمنه من دخول الجنة إلا الموت ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجار جهارته وإلبيات حوله". وفي البخاري عن أبي هريرة قال : وكنتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة ومضآن، وذكر قصة وفيها : فقلت يا رسول الله، زعم أنه يأتني كلمات ينفعني الله بها تغلبت سبله، قال : "ما هي؟" قلت قال لي : إذا أويت إلى فراشك فأقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الله لا إله إلا هو الحى القيوم . وقال لي : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أما إنه قد صدق وهو كذوب تدغم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة؟" قال : لا، قال : "ذاك شيطان". وفي مسند الترمذي أبي محمد قال الشعبي قال عبد الله بن مسعود : لقي رجل من أصحاب عهد صلى الله عليه وسلم رجلاً من الجن فصارعه فصرعه الإنسي، فقال له الإنسي : إلى أراك ضليلاً خجيتاً كأن دُرَيْبَيْكَ دُرَيْبُ كَلْبٍ فَكَذَلِكَ أَنْتَ مِثْرُ الْجِنِّ، أم أنت من بينهم كذلك؟ قال : لا والله! إلى منهم لضلّيع ولكن عاودنى الثانية فإن صرعتنى علمتكَ شيئاً ينفعك، قال نعم، فصرعه، قال :

(١) الضمير في « كانوا » راجع إلى الصحابة . قال القسطلاني : « وكان الأصل أن يقول " كما " لكنه على طريق الالتفات، وقيل هو مودع من كلام بعض رواة » .

تقرأ آية الكرسي: «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ»؟ قال: نعم؛ قال: فإني لأقرأها في بيت إلا تخرج منه الشيطان له خبيج فكبح الجارثم لا يدخله حتى يصبح. أخرجه أبو نعيم عن أبي عامر التقي عن الشعبي. وذكره أبو عبيدة في ضرب حديث عمر حذثاه أبو معاوية عن أبي عامر التقي عن الشعبي عن عبد الله قال: قيل لعبد الله: أهو عمر؟ فقال: ما عسى أن يكون إلا عمر! قال أبو محمد الدرامي: الضليل: البقي، والشحيت: المهزول، والفيلج: جيد الأضلاع، والخبيج: الرج. وقال أبو عبيدة: الخبيج: الضراط، وهو الخبيج أيضا بالخاء. وفي الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ حم - المؤمن - إلى إله المصير وآية الكرسي حين يصبح حفظ بهما حتى يمسي، ومن قرأهما حين يمسي حفظ بهما حتى يصبح» قال: حديث غريب. وقال أبو عبد الله الترمذي الحكيم: يروى أن المؤمنين تدبوا إلى المحافظة على قراءتها دبر كل صلاة. عن أنس رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أوحى الله إلى موسى عليه السلام من داوم على قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة أعطيته فوق ما أعطى الشاكرين وأجر النبيين وأعمال الصديقين وبسطت عليه يميني بالرحمة ولم يمنعه أن أدخله الجنة إلا أن يأتيه ملك الموت» قال موسى عليه السلام: يا رب من معي بهذا يداوم عليه؟ قال: «إني لا أعطيه من عبادي إلا النبي أو صديق أو رجل أحبه» أو رجل أريد قتله في سبيل. وعن أبي بن كعب قال قال الله تعالى: «يا موسى من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة أعطيته ثواب الأنبياء» قال أبو عبد الله: معناه عندي أعطيته ثواب عمل الأنبياء، فأما ثواب النبوة فليس لأحد إلا للأنبياء. وهذه الآية تضمنت التوحيد والصفات الملائكية، وهي تحسون كلمة، وفي كل كلمة تحسون بركة، وهي تحمل ثلث القرآن، وورد بذلك الحديث، ذكره ابن عطية. و«الله» مبتدأ، و«لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» مبتدأ ثان وخبره محذوف تقديره معبود أو موجود. و«إِلَّا هُوَ» بدل من موضع لا إله. وقيل: «الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» ابتداء وخبر، وهو مرفوع محمول على المعنى، أي ما إله إلا هو، ويموز في غير القرآن لَا إِلَهَ إِلَّا إِيَّاهُ، نصب على

(١) في الأصول: «... أعطيه ثواب الشاكرين» والصواب عن كتاب «السر القديس» في تفسير آية الكرسي: «

(٢) في ٥: اجتبه

الاستثناء . قال أبو ذر في حديثه الطويل : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى آية أنزل الله عليك من القرآن أعظم ؟ فقال : " اللهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " . وقال ابن عباس : أشرف آية في القرآن آية الكرسي . قال بعض العلماء : لأنه يكرر فيها اسم الله تعالى بين مضمرة وظاهرة ثمان عشرة مرة .

(الْحَيُّ الْقَيُّومُ) نعت لله عز وجل ، وإن شئت قلت كلف بدلا من « هو » ، وإن شئت كان خبرا بعد خبر ، وإن شئت على ما مر مبتدأ . ويجوز في غير القرآن التنبه على الملاح ، و « الحى » اسم من أسمائه الحسنى يسمى به ، ويقال : إنه اسم الله تعالى الأعظم . ويقال : إن عيسى ابن مريم عليه السلام كان إذا أراد أن يحيى الموتى يدعو بهذا الدعاء : يا حى يا قيوم . ويقال : إن أصف بن برخيا لما أراد أن يأتى بعشر بقرى إلى سليمان دعا بقوله يا حى يا قيوم . ويقال : إن بنى إسرائيل سألوا موسى عن اسم الله الأعظم فقال لهم : أيا هيا شرا هيا ، يعنى يا حى يا قيوم . ويقال : هو دعاء أهل البحر إذا خافوا الغرق يدعون به . قال الطبري عن قوم : إنه يقال حى قيوم كما وصف نفسه ، ويُسَمَّى ذلك دون أن يُنظر فيه . وقيل : سمى نفسه حيا لصرته الأمور مصاريفها وتقديره الأشياء مقاديرها . وقال قتادة : الحى الذى لا يموت . وقال السدي : المراد بالحى الباقي . قال ليبد :

فإننا ترى اليوم أصبحت سالما • فلتست باحيا من كلاب وجعفر

وقد قيل : إن هذا الاسم هو اسم الله الأعظم . (الْقَيُّومُ) من قام ؛ أى القائم بتدبير ما خلق ؛ عن قتادة . وقال الحسن : معناه القائم على كل نفس بما كسبت حتى يجازيها بعملها ، من حيث هو عالم بما لا يخفى عليه شيء منها . وقال ابن عباس : معناه الذى لا يحول ولا يول ؛ قال أُمَيَّة بن أبي الصلت :

لم تُخلِ السَّيِّئُ والنَّجْوُ • والشمس معها قَرَيُّومُ
فقدرة مُهَيِّمِ قَيُّومُ • والحشر والجنَّة والتَّسمُ
إِلَّا لأمر شأنه عَظُمُ •

قال البيهقي : ورأيت في « عيون التفسير » لإسماعيل الضرير في تفسير القيوم قال : ويقال هو الذي لا ينام ، وكأنه أخذ من قوله عز وجل عقيه في آية الكرسي : « لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ » . وقال الكلبي : القيوم الذي لا يبدى له ^(١) ، ذكره أبو بكر الأنباري . وأصل قيوم قيوم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء ، ولا يكون قيوم فعولا ؛ لأنه من الواو فكان يكون قووما . وقرأ ابن مسعود وعلقمة والأعشى والنخعي « الحى القيوم » بالالف ، وروى ذلك عن عمر . ولا خلاف بين أهل اللغة أن القيوم أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة . والقيام متقول عن القوام إلى القيام ، صرف عن الفعل إلى التفعيل ، كما قيل للصواع الصياغ ؛ قال الشاعر :

إن ذا العرش لذي يَرْزُقُنا ^(٢) من وحى عَلَيَّسُمُ قَيُّومُ

ثم تقي عز وجل أن تأخذه سنة ولا نوم . والسنة : التماس في قول الجبيع . والتماس ما كان من الميم فإذا صار في القلب صار نوما ؛ قال عدي بن الرقاع يصف امرأة بفتور النظر :

وَسَنَانُ أَقْصَدِهِ التَّماسُ قَرَّتْ ^(٣) في عينه سِنَةٌ وليس بنائم

وفرق المفضل بينهما فقال : السنة من الرأس ، والتماس في العين ، والنوم في القلب . وقال ابن زيد : الوَسَنان الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل ، حتى ربما جرد السيف على أخله . قال ابن عطية : وهذا الذي قاله ابن زيد فيه نظر ، وليس ذلك بمفهوم من كلام العرب . وقال السدي : السَّنة : رَجح النوم الذي يأخذ في الوجه فينفس الإنسان .

قلت : وبالجمله فهو قُور يَتَرى الإنسان ولا يَخْفِد معه عقله . والمراد بهذه الآية أن الله تعالى لا يدركه خلل ولا يحققه ملل بحال من الأحوال . والأصل في سِنَةٍ وسَنَةٌ حذف الواو

(١) في الأصول : « لا يدل له » وهو صواب عن الحسن . (٢) في به : الملق .

(٣) هذا البيت في مصنف علي ، وقيل هذا البيت :

لولا الحياء وأن رأسي قد صا ^(٤) فيه المنيب ثورت أم القاسم

وكأها وسط النباه أغارها ^(٥) عينه أحمر من يافز جاسم

(٤) روى الترم في عينه : خالطها .

كما حذفت من يسين ، واليوم هو المستقل الذي يزول معه الله في حق البشر . والواو العطف و « لا » تؤكد .

قلت : والناس يذكرون في هذا الباب عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي عن موسى على المنبر قال : « وقع في نفس موسى هل يام الله جل شأه فارسل الله إليه ملكاً فأرآه ثلاثاً ثم أعطاه قارورتين في كل يد قارورة وأمره أن يحتفظ بهما قال فجعل ينام وتكاد ينام فالتفتان ثم يستيقظ فينحى أحدهما عن الأخرى حتى ينام نومة فاصططقت يده فالتفت القارورتان — قال — ضرب الله له مثلاً أن لو كان ينام لم تمسك السماء والأرض » ولا يصح هذا الحديث ، ضعفه غير واحد منهم البيهقي .

قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ أى بالملك فهو مالك الجميع وربه . وجاءت العبارة بـ « ما » وإن كان في الجملة من يعقل من حيث المراد الجملة والموجود . قال الطبري : نزلت هذه الآية لما قال الكفار : ما نعبد أوثاناً إلا ليقربونا إلى الله زلفى .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ « مَنْ » رفع بالابتداء و « ذاء » خبره ، و « الذي » نعت له و « ذاء » وإن شئت بدل ، ولا يجوز أن تكون « ذاء » زائدة كما زيلت مع « ما » لأن « ما » مبهمة فزيلت « ذاء » معها لتبهما بها . وتقرر في هذه الآية أن الله يذن لمن يشاء في الشفاعة ، وهم الأنبياء والعلماء والمجاهدون والملائكة وغيرهم ممن أكرمهم وشرفهم الله ، ثم لا يشفعون إلا لمن أرتضى ، كما قال : « وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى » قال ابن عطية : والذي يظهر أن العلماء والصالحين يشفعون فيمن لم يصل إلى النار وهو من المترفين ، أو وصل ولكن له أعمال صالحة . وفي البخاري في « باب بقاء من أبواب الرؤية » : إن المؤمنين يقولون : ربنا إن إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا . وهذه شفاعة فيمن يقرب أمره ، وكما يشفع الطفل المحبطين على باب الجنة . وهذا إنما هو في قراباتهم وسماهم . وإن الأنبياء يشفعون فيمن

(١) الذي في كتف الله أن القمل من باب « فرح » .

(٢) في آية عطية : تمسك . وفي « ج » : تمسك . (٣) راجع ج ١١ ص ٣٨١

(٤) المحبطين : اللازق بالأرض . وفي الحديث « إن الغلط يظل محبباً على باب الجنة » قال ابن الأثير : المحبطين (بالهمز وتركه) : الخشب المنبطل . انتهى . ولعل : هو انتع انتاع طلبة لا انتاع إياه .

حصل في النار من عصاة أهمهم بذوب دون قرى ولا معرفة إلا بنفس الإيمان ، ثم سقى شفاعا أرحم الراحمين في المستقرين [في الخطايا و] الذنوب الذين لم تعمل فيهم شفاعا الأنياء . وأما شفاعا محمد صلى الله عليه وسلم في تسجيل الحساب فخاصة له .

قلت : قد بين مسلم في صحيحه كيفية الشفاعا بيانا شافيا ، وكأنه رحمه الله لم يقرأ وأن الشافعين يدخلون النار ويخرجون منها أناسا استوجبوا العذاب ؛ فلي هذا ليعد أن يكون المؤمنين شفاعتان : شفاعا فيمن لم يصل إلى النار ، وشفاعة فيمن وصل إليها ودخلها ؛ أجازنا الله منها . فذكر من حديث أبي سعيد الخدري : ” ثم يضرب الجسر على جهنم ويحل الشفاعا ويقولون اللهم سلم سلم — قيل : يا رسول الله وما الجسر ؟ قال : دَحْضُ مِزْلَةٍ فيها خطاطيف وكلايب وحسكة تكون تحتها شوكها يقال لها السعدان فيمن المؤمنون كطرف العين والكرنح والكرنح كالطير وكأجويد الخيل والركاب فتأجج مسلم وتخدش مرسل ومكدوس^(١٦) في نار جهنم حتى إذا خلص المؤمنون من النار فولد حتى يسده ما من أحد منكم بأشد مناشدة لله في استيفاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار ، يقولون ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون ، فيقال لهم أخرجوا من عرقم ، فتحرم صومهم على النار فيخرجون خلقا كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقية وإلى ركبتيه ثم يقولون ربنا ما بيني فيها أحد ممن أمرت به ، فيقول عز وجل أرجعوا فن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه ، فيخرجون خلقا كثيرا ، ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا ممن أمرت به ، ثم يقول أرجعوا

(١) في ٥ - (٢) قال الثوري : هو بنو بن «دحض» وقال مفتوحة والحا ساكنة ، و «مزلة» فتح الميم وفي الأولى لثان التثنية والفتح والكسر ، والدحض والمزلة بمعنى واحد وهو الموضع الذي تزل به الأقدام ولا تستقر .

(٢) الحسكة (الخربك) : واحدة الحسك وهو نبات له ثمرة شدة تنطق بأصوات البهائم يصل من الحديد على مثله ، وهو آلات السكر بين حوله لثنت في وصل من يدوسها من الخيل والناس القارضين له . والسعدان منه سبول الأرض وهو من الخيل مرأى الإبل مادام رطبا . (٣) الركاب : الإبل التي يداوطها ، ولا واحد لها من أنظها . (٤) مخدوش مرسل أي مجروح مطلق من القيود .

(٥) مكدوس أي مدفوع في جهنم . قال ابن الأثير : ونكس الإنسان إذا دفع من وراءه فسقط . ويرى بالشين المعبدة من الكدش وهو السوق الشديد ، والطرز والجر أيضا .

فمن وجدتم في قلبه مثقال حبيب دينار من خير فأنجزوه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها أحدا من أمرنا، ثم يقول أوجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأنجزوه، فيخرجون خلقا كثيرا ثم يقولون ربنا لم نذر فيها خيرا — وكان أبو سعيد يقول: إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقربوا إن شئتم «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» — " فيقول الله تعالى : شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرثم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط قد عادوا سمعهم^(١) وذكر الحديث . وذكر من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أقول يا رب أئذن لي فبمن قال لا إله إلا الله قال ليس ذلك لك — أو قال ليس ذلك إليك — وعزني وكبريائي وعظمتي [وجبريائي] لأخرجن من قال لا إله إلا الله " . وذكر من حديث أبي هريرة عنه عليه الصلاة والسلام : " حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج بر من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه عن يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار يعرفونهم بأثر السجود تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود " الحديث بطوله .

قلت : قدلت هذه الأحاديث على أن شفاعة المؤمنين وغيرهم إنما هي لمن دخل النار وحصل فيها، أجارتنا الله منها ! ويقول ابن عطية : « ممن لم يصل أو وصل » يحتمل أن يكون أخذه من أحاديث أثر ، والله أعلم . وقد تخرج ابن ماجة في سننه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يُصَفُّ للناس يوم القيامة صُفُوفًا — وقال ابن خزيمة أهل الجنة — فيمر الرجل من أهل النار على الرجل فيقول يا فلان أما تذكر يوم استقيت فسيفك شربة ؟ قال فيشفع له ويمر الرجل على الرجل فيقول أما تذكر يوم تناولك طهورا ؟ فيشفع له — قال ابن خزيمة — ويقول يا فلان أما تذكر يوم بشيت لحاجة كذا وكذا فذهبت لك ؟ فيشفع له " .

(١) راجع - ٥٠ ص ١٩١ (٢) الحم (بضم الحاء وفتح الميم الأول المحفنة) : الحم ، الواحدة حنة ككلمة .
(٣) في ٥ و ٦ و ٧ .

وأما شفاعات نبيّا عبد الله عليه وسلم فاختلف فيها ؛ قيل ثلاث ، وقيل اثنان ،
وقيل : خمس ، يأتي بيانها في « سبحان » ^(١) إن شاء الله تعالى . وقد أتينا عليها في كتاب
« التذكرة » والحمد لله .

قوله تعالى : (يَتْلُمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ) الضميران عائدان على كل من يغفل عن
تضمنته قوله : « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » . وقال مجاهد : « مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ »
الدنيا « وَمَا خَلْفَهُمْ » الآخرة . قال ابن عطية : وكل هذا صحيح في نفسه لا بأس به ؛ لأن ما بين
اليدين هو كل ما تقدم الإنسان ، وما خلفه هو كل ما يأتي بعده ؛ وبغير قول مجاهد قال
السدي وضربه .

قوله تعالى : (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) العلم هنا بمعنى المعلوم ، أي
ولا يحيطون بشيء من معلوماته ؛ وهذا كقول الخضر لموسى عليه السلام حين قر العصفور
في البحر : ما قص عليّ وعلمك من علم الله إلا كما قص هذا العصفور من هذا البحر .
فهذا وما شاكه راجع إلى المعلومات ؛ لأن علم الله سبحانه وتعالى الذي هو صفة ذاته
لا يقبض ^(٢) . ومعنى الآية لا معلوم لأحد إلا ما شاء الله أن يعلمه .

قوله تعالى : (رَمَعَ كُرْسِيُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ذكر ابن عساکر في تاريخه عن عليّ
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكرسي لؤلؤة والقلم لؤلؤة وطول
القلم سبعةائة سنة وطول الكرسي حيث لا يعلمه إلا الله » . وروى حماد بن سلمة عن عاصم بن
بهذلة - وهو عاصم بن أبي النجود - عن يَزِيدَ بن حُبَيْش عن ابن مسعود قال : بين كل سماءين
مسيرة خمسمائة عام وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين العرش
مسيرة خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش يعلم ما أتم فيه وعليه . يقال :
كُرْسَى وكُرْسِيّ والجمع الكراسي . وقال ابن عباس : كرسية علمه . ووجه الطبري ، قال :
« منه الكرّاسة التي تضم العلم ؛ ومنه قيل للعلماء : الكراسي » ؛ لأنهم المعتمد عليهم ؛ كما
يقال : أوثاد الأرض .

(١) راجع ج ١٠ ص ٢٠٩ (٢) في ٥ : لا يتخير . (٣) في ٥ وب وجه : حيث لا يعلمه المارن .

قال الشاعر :

يَخْفَ بِهِمْ بِضُ الْوُجُوهِ وَغَضَبُهُ * كَرَّاسِي بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تُتَوُّبُ

أى علماء مجادلات الأمور . وقيل : كُرْسِيَّ قدرته التى يسلك بها السموات والأرض ، كما تقول : اجعل لهذا الحائط كرسيا ، أى ما يعمده . وهذا قريب من قول ابن عباس فى قوله « وَبَسَّعَ كُرْسِيَّهُ » قال البيهقى : وروينا عن ابن مسعود وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس فى قوله « وبسع كرسية » قال : علمه . وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور مع العرش . وروى إسرائيل عن السدى عن أبى مالك فى قوله « وَبَسَّعَ كُرْسِيَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » قال : إن الصخرة التى عليها الأرض السابعة ومنتهى الخلق على أرجائها ، عليها أربعة من الملائكة لكل واحد منهم أربعة وجوه : وجه إنسان ووجه أسد ووجه نور ووجه نسر ؛ فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات ، ورؤسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش واهو واضع كرسية فوق العرش . قال البيهقى : فى هذا إشارة إلى كرسين : أحدهما تحت العرش ، والآخر موضوع على العرش . وفى رواية أسباط عن السدى عن أبى مالك ، وعن أبى صالح عن ابن عباس ، وعن مرة المحدثين عن ابن عباس ، وعن مرة المحدثين عن ابن مسعود عن فاس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله « وَبَسَّعَ كُرْسِيَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » فإن السموات والأرض فى جوف الكرسي والكرسي بين يدي العرش . وأرباب الإلحاد يحملونها على عظم الملك وجلالة السلطان ، ويتكبرون وجود العرش والكرسي وليس بشيء . وأهل الحق يخبرونهم ؛ إذ فى قدرة الله متسع فيجب الإيمان بذلك . قال أبو موسى الأشعري : الكرسي موضع القدمين وله أطياف كأطياف الرسل .^(١)

قال البيهقى : قد رويناه أيضا فى هذا عن ابن عباس وذكرنا أن معناها فيما يرى أنه موضوع من العرش موضع القدمين من السرير ، وليس فيه إثبات المكان لله تعالى . وعن ابن ربيعة عن أبيه قال : لما قدم جعفر من الحبشة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أعجب شيء رأيت » ؟ قال : رأيت امرأة على رأسها يتكلم طير فتر فارس فأذناه ففعلت تجمع

(١) ليس فى جوابه عن ابن مسعود .
 (٢) كما فى بوطاس . وفى دودا ويزود .
 (٣) كما فى جواب ، وأذناه ، روى به وأماه .

طعامها ، ثم التفت إليه فقالت له : ويل لك يوم يضع الملك كرسيه فيأخذ للظلم من الظالم ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقا لقولها : " لا قُدستُ أنة " — أو كيف تقدس أمة — لا يأخذ ضيعفها حقّه من شديدها " . قال ابن عطية : في قول أبي موسى « الكرمي موضع القدمين » يريد هو من عرش الرحمن كوضع القدمين من أسرة الملوك ، فهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه كنسبة الكرمي إلى سرير الملك . وقال الحسن : أبى الحسن : الكرمي هو العرش نفسه ؛ وهذا ليس بمرضى ، والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرمي مخلوق بين يدي العرش والعرش أعظم منه . وروى أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ، أى ما أنزل عليك أعظم ؟ قال : " آية الكرمي " — ثم قال — يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرمي إلا كلفة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرمي كفضل الفلاة على الحلقة . أخرجه الأجرى وأبو حاتم البستي في صحيح مسنده والبيهقي وذكر أنه صحيح . وقال مجاهد : ما السموات والأرض في الكرمي إلا بمنزلة حلقة ملقاة في أرض فلاة . وهذه الآية منبئة عن عظم مخلوقات الله تعالى ، ويستفاد من ذلك عظم قدرة الله عز وجل إذ لا يؤدّه حفظ هذا الأمر العظيم .

و (يُؤدّه) معناه يُثقله ؛ يقال : آدَى الشيء بمعنى أثقلني وتحملت منه المشقة ، وبهذا فسر اللفظة ابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم . قال الزجاج : يظاّر أن تكون الهاء لله عز وجل ، ويظاّر أن تكون للكرمي ؛ وإذا كانت للكرمي فهو من أمر الله تعالى . و (العليّ) يراد به علو القدر والمثالة لا طول المكان ؛ لأن الله متّعه عن التميّز . وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا : هو العليّ عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه . قال ابن عطية : وهذا قول جهل بمجسمين ، وكان الوجه ألا يمكّي . وعن عبيد الرحمن بن قُرط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به سمع تسبيحا في السموات العلى : سبحان الله العليّ الأعلى سبحانه وتعالى . والعلّي والعالّي : الفاهر الغالب للأشياء ؛ يقول العرب : علا فلان فلانا أى غلبه وقهره ؛ قال الشاعر :

فَلَسَا عَلَوْنَا وَأَسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ • تَرَكَّاهُمْ صَرَخِي لِغَيْرِ وَكَايِرِ

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ » . و (الْعَظِيمُ) صفة بمعنى عظيم القدر والخطر والشرف ، لا على معنى عظم الأجرام . وحكى الطبري عن قوم أن العظيم معناه للعظم ، كما يقال : العتيق بمعنى المقتى ، وأشد بيت الأعشى :
فَكَانَ الْخَمْرَ الْعَتِيقَ مِنَ الْأَسْرِ . يَغِيظُ مَمْزُوجَةً بِمَاءِ زُلَالٍ

وحكى عن قوم أنهم أنكروا ذلك وقالوا : لو كان بمعنى مُعْظَم لوجب ألا يكون عظيماً قبل أن يخلق الخلق وبعد فناءهم ؛ إذ لا معظم له حينئذ .

قوله تعالى : لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ ارْشَادُ مَنْ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالْأَطْلُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾

قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) . فيه سائلان :

الأول - قوله تعالى : (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) الذين في هذه الآية المعتد والملة بقرينة قوله : (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) . والإكراه الذي في الأحكام من الإيمان واليوع والمبات وغيرها ليس هذا موضعه ، وإنما يحى في تفسير قوله : « لَا مَنْ أَكْرَاهُ » . وقرا أبو عبد الرحمن « قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » وكذا روى عن الحسن والشعبي ؛ يقال : رَشَدَ يَرشُدُ رُشْدًا ، وَرَشَدَ يَرشُدُ رُشْدًا ؛ إذا بلغ ما يُحِبُّ . وغوى ضده ؛ عن النحاس . وحكى ابن عطية عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قرأ « الرشاد » بالأنف . وروى عن الحسن أيضا (الرُّشْدُ) بضم الراء والشين : (لَقِيَ) مصدر من غَوَى يَغْوِي إذا ضلَّ في معتد أو رأى ؛ ولا يقال لَقِيَ في الضلال على الإطلاق .

(١) راجع ١٢ ص ٢٤٨ (٢) الإسفط ضرب من الأشربة : فارسيّ عرب .

(٣) راجع ١٠ ص ١٨٠

الثانية - اختلف العلماء في [معنى] هذه الآية على ستة أقوال :

(الأول) قيل إنها منسوخة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام وقاطعهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ؛ قاله سليمان بن موسى ، قال : فسختها « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . وروى هذا عن ابن مسعود وكثير من المفسرين .

(الثاني) ليست بمنسوخة وإنما نزلت في أهل الكتاب خاصة ، وأنهم لا يكونون على الإسلام إذا أتوا الجزية ، والذين يكونون أهل الأوثان فلا يقبل منهم إلا الإسلام فهم الذين نزل فيهم « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » . هذا قول الشعبي وقسادة والحسن والضحاك . والحجة لهذا القول ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول ليجوز نصرانية : أسلمني أيتها المجوز تسلمني ، إن الله بعث محمدا بالحق . قالت : أنا مجوز كبيرة والموت إلى قريب ! فقال عمر : اللهم أشهد ، وعلا « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » .

(الثالث) ما رواه أبو داود عن ابن عباس قال : نزلت هذه في الأنصار ، كانت تكون المرأة مقلداً فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده ؛ فلما أجلبت بنو النضير كان فيهم كثير من أبناء الأنصار فقالوا : لاندع أبناءنا ! فأنزل الله تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَتَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » . قال أبو داود : والمقلات التي لا يعيش لها ولد . في رواية : إنما فعلنا ما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، وأما إذا جاء الله بالإسلام فنكرهم عليه فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » من شاء الحق بهم ومن شاء دخل في الإسلام . وهذا قول سعيد ابن جبير والشعبي وبجاءه إلا أنه قال : كان سبب كونهم في بني النضير الاسترضاع . قال النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسنادها ، وأن مثله لا يؤخذ بالرأي .

(الرابع) قال السدي : نزلت الآية في رجل من الأنصار يقال له أبو حصين كان له أبنان ، فقدم تجار من الشام إلى المدينة يحملون الزيت ، فلما أرادوا الخروج أتاهم أبنا الحصين فدعوهما إلى النصرانية فتنصرا ومضيا معهم إلى الشام ، فأتى أبوهما رسول الله صلى الله عليه وسلم مشكيا أمرهما ، ورغب في أن يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ردهما فنزلت : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ »

ولم يؤمر يومئذ بقتال أهل الكتاب ، وقال : « أبعدهما الله هما أول من كفر » ! فوجد أبو الحصين في نفسه على النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يبعث في طلبهما فأنزل الله جل ثناؤه « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُخَرِّجُوكَ^(١) فِيمَا شَرَّ بَيْنِهِمْ » ، الآية ثم إنه نسخ « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » فأمر بقتال أهل الكتاب في سورة « براءة » . والصحيح في سبب قوله تعالى : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » حديث الزبير مع جاره الأنصاري في السقي ، على ما يأتي في « النساء » بيانه إن شاء الله تعالى . وقيل : معناها لا تقولوا لمن أسلم تحت السيف مجبراً مكراً ، وهو القول الخالص . وقول سادس ، وهو أنها وردت في السبي متى كانوا من أهل الكتاب لم يجبروا إذا كانوا كباراً ، وإن كانوا مجوساً صغاراً أو كباراً أو اثنين فأنهم يجبرون على الإسلام ؛ لأن من سباهم لا يضع بهم مع كونهم اثنين ؛ ألا ترى أنه لا توكل ذبايحهم ولا توطأ نسائهم ، ويدينون بأكل الميتة والنجاسات وغيرها ، ويستفندهم المساك لم يستفندوا عليه الانتفاع بهم من جهة الملك بفازله الإجمار . ونحو هذا روى ابن القاسم عن مالك . وأما انشعب فإنه قال : هم على دين من سباهم ، فإذا امتنعوا أجبروا على الإسلام ، والصغار لا دين لهم فذلك أجبروا على السخول في دين الإسلام لئلا يذهبوا إلى دين باطل . فاما سائر أنواع الكفر متى بطلوا الجزية لم نكفهم على الإسلام سواء كانوا عرباً أم عجمياً قريشاً أو غيرهم . وسيأتي بيان هذا وما للعلماء في الجزية ومن قبل منه في « براءة »^(٢) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِآيَاتِهِ) جزم بالشرط . والطاغوت مؤنثة من طغى يَطْغَى . — وحكى الطبري يَطْنُو — إذا جاوز الحد بزيادة عليه . ووزنه فعلاوت ، ومذهب سيويه أنه اسم مذكر مفرد كأنه اسم جنس يقع للقليل والكثير . ومذهب أبي علي أنه مصدر كَهَيُوتٌ وَجَبُوتٌ ، وهو يوصف به الواحد والجمع ، وقلبت لامه إلى موضع العين وعينه موضع اللام كَبَيْدٌ وَجَدَبٌ ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما قبلها فقلبت طاغوت ؛ واختار هذا القول النحاس . وأصل طاغوت في اللغة مأخوذة من الطغيان يؤدّي معناه من غير اشتقاق ، كما قيل : لآلٍ من اللؤلؤ . وقال المبرد : هو جمع . وقال ابن عطية : وذلك

(١) راجع ج ٢٦١ ص ٢٦١ (٢) راجع ج ٨ ص ١٠٩ (٣) فبوجوبه : وإن كانوا صغاراً لم يجبروا .

مردود . قال الجوهرى : والطاغوت الكاهن والشیطان وكل رأس فى الضلال ، وقد يكون واحدا قال الله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ »^(١) . وقد يكون جمعا قال الله تعالى : « أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ » والجمع الطواغيت . « وَيُؤْمِنُ بِآيَةِ عِطْفٍ » (قَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) جواب الشرط ، وجمع الوثقى مثل الفضلى والفضلى ، فالوثنى فعل من الوثاقة ، وهذه الآية تشبيه . واختلفت عبارة المفسرين فى الشئ المشبه به ؛ فقال مجاهد : العروة الإیمان . وقال السدى : الإسلام . وقال ابن عباس وسعيد بن جبیر والضحاك : لا إله إلا الله ؛ وهذه عبارات ترجع إلى معنى واحد . ثم قال : « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » قال مجاهد : أى لا يفسد الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، أى لا يزيل عنهم اسم الإیمان حتى يكفروا . والانفصام : الأنكسار من غير ينوثة . والفصم : كسرى ينوثة ؛ وفى صحيح الحديث « فَيَفْصِمُ عَنْهُ الْوَحْىَ وَإِنْ جِئْتَهُ لِيَفْصِدَ عَرَفًا » أى يقطع . قال الجوهرى : فسم الشئ كسره من غير أن يبين ، تقول : فصمته فاقصم ؛ قال الله تعالى « لَا أَنْفِصَامَ لَهَا » وتقصم مثله ؛ قال ذوالرمة يذكر غزالا يشبهه بملج فصة :

كَأَنَّهُ دَمْلُجٌ مِنْ فَصَّةٍ تَبَهُ^(٢) . فى قلب من جوارى الحمى مقصوم

وإنما جملة مقصوما لتبته وأتجناه إذا نام . ولم يقل « مقصوم » بالالف فيكون بائنا بأشين . وأقصم المطر : أقلع . وانقصمت عنه الحمى . ولما كان الكفر بالطاغوت والإیمان بالله مما ينطق به اللسان ويعتقده القلب حسن فى الصفات (سمیع) من أجل النطق (علیم) من أجل المتعد .

قوله تعالى : اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ^(٣)

(١) راجع ص ٢٦٢ و ٢٨٠ (٢) فى : الإبلان . (٣) اله (يخرج النور والباطل) كل شئ مقط من إنسان تشبه ولم يهتد إليه . شبه التزال وهو قائم بملج فصة قد طرحت ونسى . وفى الحيوان : غدارى .

قوله تعالى : ﴿ اِنَّهٗ وَلِىُّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا ﴾ الولي بمعنى قائل . قال الخطابي : الولي الناصر ينصر عباده المؤمنين ، قال الله عن جبريل : ﴿ اِنَّهٗ وَلِىُّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمٰتِ اِلَى النُّوْرِ ﴾ ، وقال : « ذٰلِكَ يَآ اِنَّهٗ مَوْلٰى الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَاَنَّ الْكَافِرِيْنَ لَا مَوْلٰى لَهُمْ » . قال قتادة : الظلمات الضلالة ، والنور الهدى ، ومعناه قال الضحاك والربيع . وقال مجاهد وعبد بن أبي لُبابة : قوله « اِنَّهٗ وَلِىُّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا » نزلت في قوم آمنوا بعيسى فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم كفروا به ، فذلك إخراجهم من النور إلى الظلمات . قال ابن عطية : فكان هذا المعتد أحرز بورا في المعتد نخرج منه إلى الظلمات ، ولفظ الآية مستثنى عن هذا التخصيص ، بل هو مترتب في كل أمة كآخرة آمن بعضها كالعرب ، وذلك أن من آمن منهم فآله وليه أخرجه من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، ومن كفر بعد وجود النبي صلى الله عليه وسلم الداعي المرسل فسيطرته مغيبه ، كأنه أخرجه من الإيمان إذ هو [معه] مدد وأهل للدخول فيه ، وحكم عليهم بالدخول في النار لكفرهم ، عدلا منه ، لا يسأل عما يفعل . وقرا الحسن « اُولَآئِهُمُ الطَّٰغُوٓتُ » يعنى الشياطين ، والله اعلم .

قوله تعالى : اَلَمْ تَرَ اِلَى الَّذِى حَاجَّ اِبْرٰهِيْمَ فِى رَيْبَةٍ اَنْ اٰتٰهُ اَللّٰهُ اَلْمَلٰٓئِكُ اِذْ قَالَ اِبْرٰهِيْمُ رَبِّىْ اَلَّذِىْ يُبْعِثُ وَاَمَاتُ قَالَ اَنَا اَحْيِىْ وَاَمَاتُ قَالَ اِبْرٰهِيْمُ فَاِنَّ اَللّٰهَ يَآئِىْ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَلَا تُفَاتِلُ ۚ يٰۤاِبْرٰهِيْمُ ۚ فَبَيَّتَ اَلَّذِى كَفَرَ وَاَللّٰهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّٰلِمِيْنَ ﴿٢٤٨﴾
فيه مسألتان .:

الأولى — قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ تَرَ ﴾ هذه ألف التوقيف ، وفي الكلام معنى التعجب ، أى اعجبوا له . وقال الفراء : « ألم تر » بمعنى هل رأيت ، أى هل رأيت الذى حاج إبراهيم ، وهل رأيت الذى مر على قرية ، وهو الممرود بن كوش بن كنعان بن سام بن نوح ملك زمانه

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٢٤ (٢) في هوب ورجع وابن حليه : فكان هذا القول .

(٣) الزيادة في ج . (٤) أى الضمير . (٥) تورد بعض النسخ وابدال المعجمة . شباب .

وصاحب النار والبُعوضة ! هذا قول ابن عباس ومجاهد وقادة والزبيح والسدي وابن إسحاق وزيد بن أسلم وغيرهم . وكان إهلاكه لما قصد المحاربة مع الله تعالى بأن فتح الله تعالى عليه بابا من البعوض فستروا عين الشمس وأكلوا عتكره ولم يتركوا إلا العظام ، ودخلت واحدة منها في دماغه فأكله حتى صارت مثل القارة فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه بطريقة عتيده لذلك ، فبقى في البلاء أربعين يوما . قال ابن جريج : هو أول ملك في الأرض . قال ابن عطية : وهذا مردود . وقال قتادة : هو أول من تحبر وهو صاحب الصرح بيأبل . وقيل : إنه ملك الدنيا بأجمعها ، وهو أحد الكافرين ، والآخر يختصر . وقيل : إن الذي حاج إبراهيم غمروذ بن فالح بن عابر بن شاخ بن أرفخشذ بن سام ، حكى جميعه ابن عطية . وحكى السهلي أنه الغمروذ بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح وكان ملكا على السواد وكان ملكه الضحاك الذي يعرف بالازدهاق واسمه بيوراسب بن أندراست وكان ملك الأقاليم كلها ، وهو الذي قتله أفريدون بن أمثيان ، وفيه يقول حبيب :
وكانه الضحاك من قتياله في المالمين وأنت أفريدون^(١)

وكان الضحاك طاغيا جبارا ودام ملكه ألف عام فيما ذكروا . وهو أول من صلب وأول من قطع الأيدي والأرجل ، ولغمروذ ابن لصلية يسمى « كوشا » أو نحو هذا الاسم ، وله ابن يسمى غمروذ الأصغر . وكان ملك غمروذ الأصغر عاما واحدا ، وكان ملك غمروذ الأكبر أربعائة عام فيما ذكروا . وفي قصص هذه الحاجة روايتان : إحداهما أنهم خرجوا إلى عيد لهم فدخل إبراهيم على أصنامهم فكسرها ، فلما رجعوا قال لهم : أتعبدون ما تحنون؟ فقالوا : فمن تعبد؟ قال : أعبد [ربي] الذي يحيي ويميت . وقال بعضهم : إن غمروذ كان يحترق الطعام فكانوا إذا احتاجوا إلى الطعام يشترونه منه ، فإذا دخلوا عليه سجدوا له ، فدخل إبراهيم فلم يسجد له ، فقال : مالك لا تسجد لي ! قال : أنا لا أتعبد إلا لربي . فقال له غمروذ : من ربك ؟ قال إبراهيم : ربي الذي يحيي ويميت . وذو كزيد بن أسلم أن الغمروذ هذا قد

(١) كذا في الأصول جيها ، والصحيح ما في الهجرى : فبينا الله عليهم فأكلت لحومهم وشرب دماهم .

(٢) في البحر : « ملك الأرض مؤمنان مسلمين وذو القرنين وكافران غمروذ ويختصر » .

(٣) أي سواد العراق ، وفي : السودان . (٤) ابن أوس أبو تمام . (٥) من « وب » .

يا أيها الناس باليسيرة^(١)، فكلما جاء قوم يقول: من ربكم وإلهم؟ فيقولون أنت؛ فيقول: ميروهم. وجاء إبراهيم عليه السلام يطار فقال له: من ربك وإلهم؟ قال إبراهيم: ربي الذي يحيي ويميت؛ فلما سمعهم عمروذ قال: أنا أحيي وأميت؛ فعارضه إبراهيم بأمر الشمس فبُهِتَ الذي كفر، وقال لا تميموه؛ فرجع إبراهيم إلى أهله دون شيء، فتر على كَتِيبٍ رمل كالذي قال فقال في نفسه: لو ملأت غمراتي من هذا لثنا دخلت به فرج الصبيان حتى أنظر لهم، فذهب بذلك فلما بلغ منزله فرح الصبيان وجعلوا يلعبون فوق التمرارين وثم هو من الإعياء؛ فقالت أسرته: لو صنعتُ له طعاما يجده حاضرا إذا أتته، ففتحت إحدى التمرارين فوجدت أحسن ما يكون من الحواري^(٢) فخرته، فلما قام وضعته بين يديه فقال: من أين هذا؟ فقالت: من البقيع الذي سَقَت. فعلم إبراهيم أن الله تعالى يسر لهم ذلك.

قلت: وذكر أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي صالح قال: انطلق إبراهيم النبي عليه السلام يطار فلم يقدر على الطعام، فتر يسهله حمراء فأخذ منها ثم رجع إلى أهله فقالوا: ما هذا؟ فقال: حنطة حمراء، فقتحوها فوجدوها حنطة حمراء، قال: وكان إذا زرع منها شيئا جاء منه به من أصلها إلى فرعها حباً متراكباً. وقال الترمذ وغيره في هذا القصص: إن التمرود لما قال أنا أحيي وأميت أحضر رجلين فقتل أحدهما وأرسل الآخر فقال: قد أحييت هذا وأميت هذا؛ فلما رد عليه بأمر الشمس بُهِتَ. وروى في الخبر: أن الله تعالى قال وعزني وجلالي لا تقوم الساعة حتى أتني الشمس من المغرب ليعلم أني أنا القادر على ذلك. ثم أمر عمروذ بإبراهيم فألقاه في النار، وهكذا عادة الجبارة فإنهم إذا عارضوا شيء وعجزوا عن الحجة اشتغلوا بالعنفوة، فأجابه الله من النار، على ما يأتي. وقال السدي: إنه لما خرج إبراهيم من النار أدخلوه على الملك. ولم يكن قبل ذلك دخل عليه - فكله وقال له: من ربك؟ فقال: ربي.

(١) المرة: جلب الطعام، قاله ابن سيده.

(٢) الحواري (ضم الحاء) وتشد الراء وضع الراء: البقيع الأبيض، وهو باب البقيع وأجرده وأغصه.

(٣) السلة (بكر السين): رمل شتى ليس بالحقن الثام. والسلة (فتح السين) قبض المزة، وهو

(٤) راجع ١١٠ ص ٢٠٣

ما غلبت الأرض.

الذى يحيى ويميت . قال الفروذ : أنا أحيى وأميت ، وأنا أخذ أربعة نفر فأدخلهم بيتاً ولا يطعمون شيئاً ولا يسقون حتى إذا جاءوا أخرجتهم فأطعمت اثنين غنياً وترك اثنين فاناً . فعارضه إبراهيم بالشمس فُبِيت . وذكر الأصوليون في هذه الآية أن إبراهيم عليه السلام لما وصف ربه تعالى بما هو صفة له من الإحياء والإماتة لكنه أمر له حقيقة ومجاز ، قصد إبراهيم عليه السلام إلى الحقيقة ، وقَرِيعَ نمرود إلى المجاز ومَوَّه على قومه ؛ فلم له إبراهيم تسليم الجدل وانتقل معه من المثال وجاءه بأمر لا مجاز فيه (فُبِيتَ الَّذِي كَفَرْتُ) أى أقطعت حجته ولم يمكنه أن يقول أنا الآتى بها من المشرق ؛ لأن نوى الألباب يكذبونه .

الثانية - هذه الآية تدل على جواز تسمية الكافر ملكاً إذا آناه الله الملك والعز والرفعة فيه الدنيا ، وتدلل على إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجج . وفي القرآن والسنة من هذا كثير لمن تأمله ؛ قال الله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » ^(١) . « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ » ^(٢) أى من حجة . وقد وصف خصومة إبراهيم عليه السلام قومه وردّه عليهم في عبادة الأوثان كما في سورة « الأنبياء » وغيرها . وقال في قصة توح طيه السلام : « قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُنتَ مِثْلَهُنَا » ^(٣) الآية إلى قوله : « وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ » . وكذلك مجادلة موسى مع فرعون إلى غير ذلك من الآتى . فهو كله تعليم من الله عز وجل السؤال والجواب والمجادلة في الدين ؛ لأنه لا يظهر الفرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض حجة الباطل . وجادل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب وأهلهم بعد الحجّة ^(٤) ، على ما يأتي بيانه في « آل عمران » . وتحتاج آدم وموسى فطيه آدم بالحجة . وتجادل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السقيفة وتناقضوا وهزروا وتناظروا حتى صدر الحق في أهله ، وتناظروا بعد مباينة أبى بكر في أهل الرقة ، إلى غير ذلك مما يكثر إيراد . وفي قول الله عز وجل : « فَلَمْ تَحْجُوا فِيهَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ » ^(٥) دليل على أن الاحتجاج بالعلم مباح شائع لمن تدبر . قال المُرزقي صاحب الشافعي : ومن حق المناظرة أن يراد بها الله عز وجل وأن يُقبل منها ما تبين . وقالوا :

(١) راجع ج ٢ ص ٧٤ (٢) راجع ج ٨ ص ٣٦٦ (٣) راجع ج ٩ ص ٢٧

(٤) المباحة الملاحة . ومعنى المباحة أن يجمع القوم إذا اختلفوا في شيء ، فيقولوا لعله الله على العالم . راجع ج ٤ ص ١٠٢ و ١٠٨ (٥) في ب : نظروا . (٦) في د : سأل .

لا تصح المناظرة ويظهر الحق بين المتناظرين حتى يكونوا متفارين أو متوسلين في مرتبة واحدة من الدين والعقل والفهم والإنصاف، وإلا فهو مرء ومكارة .

قراءات ... قرأ علي بن أبي طالب « أَلَمْ تَرَ » يجزم الراء، والجهور بحريكها، وحذفت الياء ليجزم . « أَنْ أَنَاءُ اللَّهُ الْمَلَكُ » في موضع نصب، أي لأن أَنَاءُ الله، أو من أجل أن أَنَاءُ الله . وقرا جمهور القراء « أَنْ أُخِي » بطرح الألف التي بعد النون من « أَنَاءُ » في الوصل، وأثبتها نافع وابن أبي أويس، إذا لقبتا همزة في كل القرآن إلا في قوله تعالى : « إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ » فإنه يطرحها في هذا الموضع مثل سائر القراء لقله ذلك، فإنه لم يقع منه في القرآن إلا ثلاثة مواضع أجراها مجرى ما ليس بعده همزة لقلته خفف الألف في الوصل . قال النحويون : ضمير الحكم الاسم فيه الهمزة والنون، فإذا قلت : أنا أو أَنَاءُ فالألف والماء لبيان الحركة في الوقف، فإذا اتصلت الكلمة بشيء سقطنا؛ لأن الشيء الذي اتصل به الكلمة يقوم مقام الألف، فلا يقال : أنا فعلت بإثبات الألف إلا شاذًا في الشعر كما قال الشاعر :

أنا سيف المشيرة فأعرفوني • حينما قد تَنَزَّيْتُ السَّامَا ^(١)

قال النحاس : على أن ناقصا قد أثبت الألف فقرا (أَنَا أُخِي وَأُيَيْتُ) ولا وجه له . قال مكي : والألف زائدة عند البصريين ، والأسم المضمرة عنهم الهمزة والنون وزيدت الألف لتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون : والاسم عند الكوفيين « أَنَا » بكسرة ؛ فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل ، وإنما حذف الألف من حذفها تخفيفا ؛ ولأن الفتحة تدل عليها . قال الجوهري : وأما قولهم « أَنَا » فهو اسم مكنى وهو للكلم وحده ، وإعني على الفتح فرقا بينه وبين « أَنْ » التي هي حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف، فإن توسطت الكلام سقطت إلا في لغة رديئة ؛ كما قال :

أنا سيف المشيرة فأعرفوني • حينما قد تَنَزَّيْتُ السَّامَا ^(٢)

(١) راجع ٧ ص ٢٣٦ (٢) كما في رواية دق بوجه : حينما . مرة، وحينما . أخرى .
دق في التاج : حينما . (٣) في السنين : إثبات الألف وملا ورواقلة تميم .
(٤) في ابن طلبة : أنا شيخ . راجع مرابن مجدل .

وَبَهَّتَ الرَّجُلُ وَبَهَّتْ وَبَهَّتْ إِنْهَا انْقَطَعَ وَصَكَتَ مَتَحِيْرًا عَنْ النَّحَاسِ وَغِيْرِهِ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : وَحَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْمَعْنَى « بَهَّت » فَتَحَ الْبَاءَ وَالْهَاءَ . قَالَ ابْنُ جَنِّي قَرَأَ أَبُو حَيَّوَةَ : « قَبِهَتْ الَّذِي كَفَرَ » فَتَحَ الْبَاءَ وَضَمَّ الْهَاءَ ، وَهِيَ لَفْظٌ فِي « بَهَّت » بِكسر الهاء . قَالَ : وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ « فَبِهَتْ » فَتَحَ الْبَاءَ وَالْهَاءَ عَلَى مَعْنَى فَبِهَتْ إِبْرَاهِيمُ الَّذِي كَفَرَ ؛ فَالَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ . قَالَ : وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَهَتْ بِفَتْحِهَا لَفْظٌ فِي بَهَّتْ . قَالَ : وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ « فَبِهَتْ » بِكسر الهاء كَقِرْفٍ وَدَيْشٍ . قَالَ : وَالْأَكْثَرُونَ بِالضَّمِّ فِي الْهَاءِ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « فَبِهَتْ » بِفَتْحِهَا أَنَّهُ بِمَعْنَى سَبٍّ وَقَذْفٍ ، وَأَنْ تَمْرُودُ هُوَ الَّذِي سَبَّ حِينَ انْقَطَعَ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ حِيلَةٌ .

قوله تعالى : **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَرِهْتَ لَيْتَ لَيْتَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَأَبْسَنَهُ وَانْظُرْ إِلَى حَارِكَ وَلِيَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾**

قوله تعالى : (**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**) « أَر » اللطف حملا على المعنى والتقدير عند الكسائي والقراء : هل رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه ، أو كالذي مر على قرية . وقال المبرد : المعنى ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه ، ألم تر من هو ! كالذي مر على قرية . فاضتر في الكلام من هو . وقراء أبو سفيان بن حسين « **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ** » فَتَحَ الْوَاوَ ، وَهِيَ وَאוُ اللطف دخل عليها ألف الاستفهام الذي معناه التعرير . وسميت القرية قرية لاجتماع الناس فيها من قوليهم : قَرِيتُ الْمَاءِ أَيِ جَمَعْتُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَرِيدَةَ

(١) فِي جَوْهَرٍ : بِكَرْفٍ ، أَيْ انْقَطَعَ حَازِقَةٌ وَهِيَ عَصَا تُعْرَقُ فِي الرِّيلِ - (٢) رَاجِعٌ ص ٤٠٩

وناجية بن كعب وقائدة وابن عباس والربيع وعكرمة والضحاك: الذي مرَّ على القرية هو عَزْرَبُ.
وقال وهب بن منبه وعبد الله بن عُيَيْد بن عمير وعبد الله بن بكر بن مضر: هو إرمياء وكان نبيا.
وقال ابن إسحاق: إرمياء هو الخضر، وحكاه النقاش عن وهب بن منبه. قال ابن عطية:
وهذا كما تراه، إلا أن يكون اسما وافق اسما لأن الخضر معاصر لموسى، وهذا الذي مرَّ على
القرية هو بعده بزمان من سبط هارون فإرواه وهب بن منبه.

قلت: إن كان الخضر هو إرمياء فلا يبعد أن يكون هو؛ لأن الخضر لم يزل حيا من
وقت موسى حتى الآن على الصحيح في ذلك، على ما يأتي بيانه في سورة الكهف^(١). وإن
كان مات قبل هذه القصة فعون ابن عطية صحيح، والله أعلم. وحكى النقاش ومكي عن مجاهد
أنه رجل من بني إسرائيل غير مسمي. قال النقاش: ويقال هو غلام لوط عليه السلام. وحكى
السَّهْلِيُّ عن القَتَيْبِيِّ هو شعبًا في أحد قوليه. والذي أحياءه بعد خرابها كوثك الفارسي والقرية
المذكورة هي بيت المقدس في قول وهب بن منبه وقائدة والربيع بن أنس وغيرهم. قال: وكان مقبلا
من مصر وطعامه وشرايه المذكوران تين^(٢) أخضر^(٣) وعنب وركوة من نمر. وقيل من عصير. وقيل:
قَلْبُ ماء هي شرايه. والذي أدخل بيت المقدس حيث أخذ مختصر وكان وليا على العراق لَهْرَاسِبِ
ثم لَيْسَانَسِبِ بن لَهْرَاسِبِ والد اسْتَبْدِيَاد. وحكى النقاش أن قوما قالوا: هي المَوْحَكَةُ^(٤). وقال
ابن عباس في رواية أبي صالح: إن مختصر غزا بني إسرائيل فسبى منهم أناسا كثيرة بقاء بهم فوهم
عَزْرَبُ بن شَرْخِيَا وكان من علماء بني إسرائيل بقاء بهم إلى بابل، فخرج ذات يوم في ساجة له
إلى دير هِرَقْل على شاطئ الدجلة، فقتل تحت ظل شجرة وهو على حمل له، فربط الحمار تحت
ظل الشجرة ثم طاف بالقرية فلم يربها ما كان على خاوية على عروشها فقال: أتى يحيى هذه
الله بعد موتها. وقيل: إنها القرية التي خرج منها الألوف حذر الموت؛ قاله ابن زيد. وعن
أبي زيد أيضا أن القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا،
مرَّ رَمِلٌ عليهم وهم عظام^(٥) تلوح فوقهم ينظر فقال: أتى يحيى هذه الله بعد موتها! فأما الله

(١) راجع ج ١١ ص ١٦ (٢) الزيادة من ب و ج و د هـ (٣) الزكوة: إزاء مغير بن جـ

يشرب فيه الماء، ودلو مغيرة (٤) قَبْ بَاء: استنكاد (٥) من هـ

مائة عام . قال : ابن عطية : وهذا القول من ابن زيد منافض لألفاظ الآية ، إذ الآية إنما تضمنت قرية خاوية لا أنيس فيها ، والإشارة بـ «هذه» إنما هي إلى القرية . وإحرازها إنما هو بالمعارة ووجود البناء والسكان . وقال وهب بن منبه وقسادة والضيحاك والربيع وعكرمة : القرية بيت المقدس لما خربها بختنصر البابلي . وفي الحديث الطويل حين أحدث بنو إسرائيل الأحداث وقف إرميا أو عزير على القرية وهي كائس العظم وسط بيت المقدس ، لأن بختنصر أمر جنده بنقل التراب إليه حتى جعله كالجبل ، ورأى إرميا البيوت قد سقطت حيطانها على سُفُفها فقال : أُنِّي يحْيِي هذه الله بعد موتها .

والعرش : سقف البيت . وكل ما يتبأ يُظال أو يُكْتَن فهو عرش ؛ ومنه عرش النذالية ؛ ومنه قوله تعالى : « وَنِمَّا يَرِثُونَ ^(١) » . قال السُّدِّي : يقول هي ساقطة على سفُفها ، أي سقطت السُّفُف ثم سقطت الحيطان عليها ؛ واختاره الطبري . وقال غير السُّدِّي : معناه خاوية من الناس والبيوت قائمة ؛ وخاوية منها خالية ؛ وأصل الخواء الخلو ؛ يقال : خَوْتُ الدار وخَوَيْتُ نَحْوِي خَوَاءً (ممدود) وخَوِيًّا : أَقَوْتُ ، وكذلك إذا سقطت ؛ ومنه قوله تعالى : « فَبَكَتْ يَبُوتُهُمْ خَاوِيَةً يَأْتِيهِمْ خَوَاءً ^(٢) » أي خالية ، ويقال ساقطة ؛ كما يقال : « قَهِيَ خَاوِيَةً عَلَى عُرُوشِهَا ^(٣) » أي ساقطة على سُفُفها . والخواء الجوع للوايطن من الغذاء . وخَوْتُ المرأة وخَوِيَتْ أيضا خَوِيَتْ أي خلا جوفها عند الولادة . وخَوِيَتْ لما تحوَّرت إذا عملت لما خَوِيَتْ تأكلها وهي طعام . والخَوِيءُ البطن السهل من الأرض على فعل . وخَوِيَ البعير إذا جاف بطنه عن الأرض في يروكه ، وكذلك الرجل في مجوده .

قوله تعالى : (أُنِّي يحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا) معناه من أي طريق وبأي مسبب ، وظاهر اللفظ السؤال عن إحياء القرية بمارة وسكان ، كما يقال الآن في المدن الخربة التي بعد أن تممر وتسكن : أُنِّي تعمّر هذه بعد خرابها . فكان هذا تلطف من الواقف المعتمر على مدينته التي عهد فيها أهلها وأحبته . وضرب له المثل في نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه ، والمثال الذي ضرب له في نفسه يحتمل أن يكون على أن سؤاله إنما كان على إحياء الموق من بني آدم ،

(١) راجع ١٠٠ ص ١٢٣ (٢) راجع ١٢ ص ٢١٦ (٣) كذا في كل الأصول ، والصواب قال ، إذ هذه آية . راجع ١٢ ص ٧٣

أَيُّ أَيِّ يَحْيَى اللَّهُ مَوْتَاهَا . وقد حكى الطبري عن بعضهم أنه قال : كان هذا القول شكاً في قدرة الله تعالى على الإحياء ؛ فلذلك ضرب له المثل في نفسه . قال ابن عطية : وليس يدخل شك في قدرة الله تعالى على إحياء قرية يحلب العارة إليها وإنما يتصور الشك [من جاهل] في الوجه الآخر ، والصواب ألا يتأول في الآية شك .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اللَّهُ فَيَأْتِيهِ عَالِمٌ ﴾ « مائة » نصب على الظرف . والعالم : السنة ؛ قال : ينون عوم وهو ما كيد للأول ؛ كما قال : بينهم شغلٌ شاعِلٌ . وقال المصباح :
• مِنْ مَرَّ أَعْوَامَ السَّنِينَ الْعُومُ •

وهو في التقدير جمع عالم ، إلا أنه لا يفرد بالذكور ؛ لأنه ليس باسم وإنما هو توصيد ، قاله الجوهري . وقال النقاش : العام مصدر كالعوم ؛ سُمِّيَ به هذا القدر من الزمان لأنها عومة من الشمس في الفلك . والعوم كالسبح ؛ وقال الله تعالى : ﴿ كُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ ﴾ . قال ابن عطية : هذا بمعنى قول النقاش ، والعالم على هذا كالقول والقال ، وظاهر هذه الإمامة أنها يخرج الروح من الجسد . وروى في قصص هذه الآية أن الله تعالى بعث لها ملكاً من الملوك يعمرها ويحشد في ذلك حتى كان كمال عمارتها عند القاتل . وقد قيل : إنه لما مضى لموته سبعون سنة أرسل الله ملكاً من ملوك فارس عظيماً يقال له « كوشك » فعمرها في ثلاثين سنة .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَبْعَثُ ﴾ معناه إحياء ، وقد تقدم الكلام فيه .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ اختلف في القاتل له ؛ كم لبثت ؛ قيل : الله جل وعز ؛ ولم يقل له إن كنت صادقاً كما قال لللائكة على ما تقدم . وقيل : سمع هانفاً من السماء يقول له ذلك . وقيل : خاطبه جبريل . وقيل : نوح . وقيل : رجل مؤمن ممن شاهدته من قومه عند موته وعمر إلى حين إحيائه فقال له : كم لبثت .

قلت : والأظهر أن القاتل هو الله تعالى ؛ لقوله ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لحمًا ﴾ والله أعلم . وقرأ أهل الكوفة « كَمْ لَبِثْتَ » بإدغام اللام في التاء لتقربها منها .
(١) زيادة من ابن عاتية . (٢) راجع ١١ ص ٢٨٢ (٣) فيه : ويعدهما . (٤) في : من البه .

في الخروج ، فإن خرجهما من طرف اللسان وأصول الثياب وفي لهما مهموسان . قال النحاس : والإظهار أحسن لبيان خروج الماء من فمهم . ويقال : كان هذا السؤال بواسطة الملك على جهة التقرير . و « كم » في موضع نصب على الظرف .

(قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) إنما قال هذا على ما عنده وفي ظنه ، وعلى هذا لا يكون كاذبا فيما أخبر به ؛ ومثله قول أصحاب الكهف « قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (١) وإنما لبثوا ثلاثمائة سنة وتسع سنين — على ما يأتي — ولم يكونوا كاذبين لأنهم أخبروا عما عندهم ، كأنهم قالوا : الذي عندنا وفي ظنوننا أننا لبثنا يوما أو بعض يوم . ونظيره قول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي القرنين : « لم أفصر ولم أنس » . ومن الناس من يقول : إنه كذب على معنى وجود حقيقة الكذب فيه ولكنه لا مؤاخذه به ، وإلا فالكذب الإخبار عن الشيء ، على خلاف ما هو عليه وذلك لا يختلف بالعلم والجهل ، وهذا بين في نظر الأصول . فعل هذا يجوز أن يقال : إن الأتباء لا يعصمون عن الإخبار عن الشيء ، على خلاف ما هو عليه إما لم يكن عن قصد ، كما لا يعصمون عن السهو والنسيان . فهذا ما يتعلق بهذه الآية ، والقول الأول أصح . قال ابن جرير وقائدة والربيع : أماته الله غدوة يوم ثم بُعث قبل التروب فظن هذا اليوم واحدا فقال : لبثت يوما ، ثم رأى بقية من الشمس فغشى أن يكون كاذبا فقال : أو بعض يوم . قيل : بل لبثت مائة عام ؛ ورأى من غارة القرية وأخبارها ومبانيها ما دلّه على ذلك .

قوله تعالى : (فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ) وهو الثين الذي جمعه من أشجار القرية التي مرّ عليها . (وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ) وقرأ ابن مسعود « وهذا طعامك وشرايك لم يتسَنَّ » . وقرأ طلحة بن مُصَرِّف وغيره « وانظر لطعامك وشرايك لثائة سنة » . وقرأ الجمهور بإثبات الماء في الرمل إلا الأخوان (٢)

(١) الحروف الميمونة عشرة أحرف يجتمع فيها فكك « ح غ خ ص ف ك » قال ابن جني : فأما حروف الميم فإن الصوت الذي يخرج منها قس وليس من صوت الميم وإنما يخرج مثلا وليس كصغ الزاي والظاء .

(٢) راجع ج ١٠ ص ٣٧٤

(٣) عبارة البحر : وقرأ حمزة وللكسائي بحذف الماء في الرمل على أنها ماء السكت وقرأ باقي السبعة بإثبات الماء في الرمل والوقف . في ب و هـ وج : الأخوان ، وصوابه الأخوين .

فإنهما يحدفانها، ولا خلاف أن الوقف عليها بالماء . وقرأ طلحة بن عتراف أيضا «لم يسن»
«وانظر» ادغم اللام في السين؛ فعل قراءة الجمهور الماء أصلية، وحذفت الضمة للزوم، ويكون
«يَسَنُّ» من السَّنة أى لم يَتَغَيَّرِ السَّنُون . قال الجوهري: ويقال سُنُون، والسَّنة واحدة
السنين، وفي نقصانها قولان: أحدهما الواو، والآخر الهاء . وأصلها سنة مثل الجنة؛ لأنه
من سَنَتِ النخلة وتَسَنَّتْ إذا أنت عليها السَّنُون . ونخلة سَأ، أى تعمل سنة ولا تحمل
أخرى؛ وسَنَاهُ أيضا، قال بعض الأنصار^(١):

فَلَيْسَتْ بِسَنَاهٍ وَلَا رُجِيَّةٍ^(٢) • وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّيْنِ الْجَوَانِحِ^(٣)

وَأَسَنَّتْ عِنْدَ بَنِي فَلَانٍ أَقْتَمَ عَندهم، وتَسَنَّتْ أيضا . واستأجرته سانة وصانته أيضا .
وفي التصغير سُنَّة وسَنَّة . قال التماس: من قرأ «لم يسن» و«انظر» قال في التصغير:
سُنَّةٌ وحذفت الألف للزوم، ويقف على الماء فيقول: «لم يسنه» تكون الهاء لبيان الحركة .
قال المهدوي: ويحوز أن يكون أصله من سَانَيْتُه مسانعة، أى عاملته سنة بعد سنة، أو من
سانته [بالماء]؛ فإن كان من سانيت فاصله يسنى فمقطعت الألف للزوم؛ وأصله من الواو
بدليل قولهم سنوات والهاء فيه السكت، وإن كان من سانيت فالماء لام الفعل؛ وأصل سنة
على هذا سَنَّة . وعلى القول الأول سَنَوَة . وقيل: هو من أين الماء إذا تغير، وكان يجب
أن يكون على هذا يَسَنُّ . أبو عمرو الشيباني: هو من قوله «سَنُون» فالمنى^(٤)
لم يتغير . الزجاج، ليس كذلك؛ لأن قوله «سَنُون» ليس معناه متغير وإنما معناه مصبوب
على سَنَّة الأرض . قال المهدوي: وأصله على قول الشيباني «يسنن» فأبدلت إحدى

(١) هو سديد بن الصامت (عن الحسن) . (٢) نخلة رجيّة (كثرة رجيّة) وشقّة الجيم، وكلاما نسب
قادر، ورجحنا أن تضم أعذاتها (عراجها) إلى سفلاتها ثم تشد بالواو فلا ينفذها الراج . وقيل: هو أن يوضع
الشوك حول الأقدام فلا يصل إليها أكل فلا تترك، وذلك إذا كانت غيرة طرفة . (٣) العرايا (واحدتها
عريّة) : النخلة يمر بها صاحبها رجلا محتاجا . (٤) في الأصول: «المواضع» والقصوب من كتيب اللغة
وقيل هذا البيت:

أدين وما دىخ عليكم ينسرم • ولكن على التميم الجلاد القرواح

والجواخ: السنون النداد التي ينجح المال . (٥) من ٥ . (٦) راجع ج ١٠ ص ٢١

النزول بآء كراهة التضييف فصار يتسنى ، ثم سقطت الألف للجزم ودخلت الهاء للسكت .
وقال مجاهد : « لَمْ يَتَسَبَّهْ » لم يتن . قال النحاس : أضغ ما قبل فيه أنه من السنة ، أى لم تتغيره
السنة . ويحتمل أن يكون من السنة وهى الجذب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا
آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ ^(١) » وقوله عليه السلام : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُمْ سِنِينَ كَسِينِ يَوْسُفَ » .
يقال منه : اسْتَقَّتْ الْقَوْمُ أَى اجْدَبُوا ؛ فيكون المعنى لم يتغير طعامك القحوط والجذوب ،
أو لم تتغيره السنين والأعوام ، أى هو باق على طراوته وغضارته .

قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى حَارَكٍ) قال وهب بن منبه وغيره : وأنظر إلى اتصال عظامه
وإحيائه جزأ جزأ . وروى أنه أحياه الله كذلك حتى صار عظاما ملتصقة ، ثم كساه لحما
حتى بكل حمرا ، ثم جاءه ملك ففزع فيه الروح فقام الحمار ينقى ؛ على هذا أكثر المفسرين .
وروى عن الضحاك وهب بن منبه أيضا أنهما قالوا : بل قيل له : وأنظر إلى حمارك قائما في مربطه
لم يصبه شيء مائة عام ؛ وإنما العظام التى نظر إليها عظام نفسه بعد أن أحيا الله منه عينه
ورأسه ، وسائر جسده ميت ، قالوا : وأعنى الله العيون عن أرباء وحمارة طول هذه المدة .
قوله تعالى : (وَلَتَجْصَلَنَّ آيَةُ لِلنَّاسِ) قال الفراء : إنما أدخل الواو في قوله « وَلَتَجْصَلَنَّ »
دلالة على أنها شرط لفعل بعده ، معناه « وَلَتَجْصَلَنَّ آيَةُ لِلنَّاسِ » ودلالة على البعث بعد الموت
جعلنا ذلك . وإن ثبت جعلت الواو مقحمة زائدة . وقال الأعمش : موضع كونه آية هو
أنه جاء شابا على حاله يوم مات ، فوجد الأبناء والحفدة شيوخا . عكرمة : وكان يوم مات ابن
أربعين سنة . وروى عن علي رضوان الله عليه أن عذرا خرج من أهله وخلف أمر أنه حامل ،
وله خمسون سنة فأما الله مائة عام ، ثم بعثه فرجع إلى أهله وهو ابن خمسين سنة وله ولد من
مائة سنة فكان ابنه أكبر منه بخمسين سنة . وروى عن ابن عباس قال : لما أحيا الله عذرا
ركب حمارة فأتى محله فانكر الناس وأنكروه ، فوجد في منزله عجوزا عمياء كانت أمة لهم ، خرج
عنه عذرا وهى بنت عشرين سنة ، فقال لها : أهذا منزل عذري ؟ فقالت نعم ! ثم بكى
وقالت : فارقتا عذري منذ كذا وكذا سنة ! قال : فأتا عذرا ؛ قالت : إن عذرا فقدناه منذ

مائة سنة . قال : فافه أمانى مائة سنة ثم بعثى . قالت : فزيركان مستجاب الدعوة للريض وصاحب البلا ، فيصينى ، فادع الله يد على بصرى ؛ فذعا الله ومسح على عينيها بيده فصحت مكانها كأنها أنشطت من عقال . قالت : أشهد أنك عزير ! ثم انطلقت إلى ملائكة إسرائيل وفيهم ابن لعزير شيخ ابن مائة وعمانية وعشرين سنة ، وبنو بنه شيوخ ، فقالت : يا قوم ، هذا والله عزير ! فاقبل إليه ابنه مع الناس فقال ابنه : كانت لاني شاة سوداء مثل الليل بين كنفه ؛ فنظرها فإذا هو عزير . وقيل : جاء وقد هلك كل من يعرف ، فكان آية لمن كان حيا من قومه إذ كانوا مرقنين بحاله سمعا . قال ابن عطية : وفي إسناده هذه المذمة ثم إحيائه بعدها أعظم آية ، وأمره كله آية غار الدهر ، ولا يحتاج إلى تحصيل بعض ذلك دون بعض . قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِئُهَا ﴾ فقرأ الكوفون وابن عاصم بالزاي والبايون بالراء ، وروى آبان عن عاصم « نُشْرُهَا » بفتح النون وضم الشين والراء ، وكذلك قرأ ابن عباس والحسن وأبو حنيفة ؛ قيل : هما لفتان في الإحياء بمعنى ؛ كما يقال : رجع ورجعته ، وغاض الماء وغضته ، وخسرت الدابة وخسرتها ؛ إلا أن المعروف في اللغة أنشأه الموتى فنشروا ، أى إحيائهم الله بخيوا ؛ قال الله تعالى : « ثُمَّ إِنَّا نَأْتِيهِمْ^(١) فَنُشْرُهُمْ^(٢) مِثْلَ نُشْرِهِمْ » ويكون نشروها مثل نشر الثوب . نشر الميت ينشرونه أى عاش بعد الموت ؛ قال الأعشى :

حتى يقول الناس مما رأوا • يا نجيا لبت النشير

فكان الموت طي للمظام والأعضاء ، وكان الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نشر . وأما قراءة « نُشْرُهَا » بالزاي فمعناه نزعها . والنشر : المرتفع من الأرض ؛ قال :

ترى الثعلب الحولى فيها كأنه • إذا ما علا تنشرا حصان بعل

قال مكي : المعنى : أنظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء ؛ لأن النشر الارتفاع ؛ ومنه المرأة النشوز ، وهى المرقعة عن موافقة زوجها ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا^(٣) » أى ارفعوا وانضموا . وأيضا فإن القراءة بالراء بمعنى الإحياء ، والمظام لا نجيا على الاقتراد حتى ينضم بعضها إلى بعض ، والزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هو

بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل دون النظام على أفرادها ، ولا يقال : هذا عظم حتى ، وإنما المعنى فانظر إلى النظام كيف رزقها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . وقرأ النخعي « تَشْرُهَا » بفتح التاء وضمة الشين والراء ؛ وروى ذلك عن ابن عباس وقادة . وقرأ أبي بن كعب « تنشيا » بالياء .

والكسوة : ما وارى من الثياب ، وشبه اللحم بها . وقد استعاره ليد للإسلام فقال :

• حتى اكتسيت من الإسلام مِرْبَالاً •

وقد تقدم أول السورة .^(١)

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ بقطع الألف . وقد روى أن الله جل ذكره أحيا بضه ثم أواه كيف أحيا باقي جسده . قال قتادة : إنه جعل ينظر كيف يوصل بعض عظامه إلى بعض ؛ لأن أول ما خلق الله منه رأسه وقيل له : انظر ، فقال عند ذلك : « أعلم » بقطع الألف ، أي أعلم هذا . وقال الطبري : المعنى في قوله « فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ » أي لما أتضح له عيانا ما كان مستترا في قدرة الله عنده قبل عيانه قال : أعلم قال ابن عطية : وهذا خطأ ؛ لأنه أزم ما لا يقتضيه اللفظ ، وفسر على القول الشاذ والاحتمال الضعيف ، وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبري ، بل هو قول يسته الاعتبار ؛ كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئا غريبا من قدرة الله تعالى : لا إله إلا الله ونحو هذا . وقال أبو علي : معناه أعلم هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته .

قلت : وقد ذكرنا هذا المعنى عن قتادة ، وكذلك قال مكِّي رحمه الله ، قال مكِّي : إنه أخبر عن نفسه عندما عين من قدرة الله تعالى في إحيائه الموتى ، فتبين ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير ، أي أعلم [أنا] هذا الضرب من العلم الذي لم أكن أعلمه على معانية ؛ وهذا على قراءة من قرأ « أعلم » بقطع الألف وهم الأكثر من القراء . وقرأ حمزة والكسائي بوصل الألف ، ويحتمل وجهين : أحدهما قال له الملك : أعلم ، والآخر هو أن

(١) في الأصول وابن عطية : العانة المروءة المشهورة بأثباته ومداحه : • الحمد لله إذ لم يأتني أجل •

(٢) رابع ج ١ ص ١٥٢ (٣) في ج ٤ ب ٥٥٤

يَرْجُلُ نَحْصَهُ مَقَرَّةُ الْخَاطِبِ الْأَخْبِيِّ الْمُنْفَضِلِ ؛ قَالَتُنِي فَلَا تَتَيْنِ لَهُ قَالَ لَفِيهِ : أَعْلَى يَأْتَسِرُ
هَذَا الْعِلْمُ الْيَقِينُ الَّذِي لَمْ تَكُنْ تَعْلَمِينَ مَعَانِيَهُ ؛ وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى :

- وَدَعَّ هَرِيرَةً إِذَا الرُّكْبُ مُرْتَجِلٌ^(١)
- أَلَمْ تَقْتَمِضْ هَيْتَاكَ لِسَلَّةِ أَرْمَدَا^(٢)

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَتَأَسَّ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

« تَذَكَّرْ مَنْ أَيْ وَمَنْ أَيْنَ شُرْبُهُ • يُؤَامِرُ قَتْلَهُ كَيْدِي الْمَجْمَعَةِ الْأَيْلِ^(٣) »

قَالَ مَكِّي : وَيَسَدُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنْ اللَّهِ جَلِي ذِكْرُهُ بِالْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَظْهَرَ إِلَيْهِ قُدْرَتَهُ ،
وَأَرَادَ أَمْرًا أَقْبَنَ صَحْتَهُ وَأَقْرَبَ الْقُدْرَةَ فَلَا مَعْنَى لِأَنَّهُ بِأَمْرِهِ اللَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ بِأَمْرِهِ نَفْسَهُ
بِذَلِكَ وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ . وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِالْعِلْمِ عَلَى
مَعْنَى الزَّمْ هَذَا الْعِلْمُ لِمَا عَابَتْ وَتَيَقَّنَتْ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي حَرْفِهِ : قِيلَ أَعْلَمُ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مَوَاقِفُ
لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ « أَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ » وَ « أَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ » وَ « وَأَنْظُرْ إِلَى
أَلْفِ نَظَامٍ » فَكَذَلِكَ وَ « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ » وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُهَا « قِيلَ أَعْلَمُ » وَيَقُولُ
أُخْرَى إِبْرَاهِيمُ ؟ إِذْ قِيلَ لَهُ : « وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ » . فَهَذَا بَيِّنٌ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ لَهُ لِمَا عَابَتْ مِنَ الْإِنْخِصَاءِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ قَالَ أَوَلَمْ
تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ
يَا إِبْرَاهِيمُ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا
وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ^(٤)

اختلف الناس في هذا السؤال هل صدر من إبراهيم عن شك أم لا ؟ فقال الجمهور : لم
يكن إبراهيم عليه السلام شاكًا في إحياء الله الموتى قط وإنما طلب المأينة ، وذلك أن النفوس

- (١) البنان بلا عني ، وبجر الأزل : رجل تطلق وداعاً أباه الرجل . والثاني بجزء : وداعك ما عاد إليكم المبدأ .
- (٢) أقيصة (متع مسكون) : القطة الضخمة من الإبل ، وقيل : هي ما بين الثلاثين والمائة . ودليل أهل
- (ككت) : حذف . ملحة الإبل .

مستشفة إلى رؤية ما أخبرت به، ولهذا قال عليه السلام: «ليس الخبر كالمعاينة» رواه ابن عباس لم يروه غيره، قاله أبو عمر. قال الأخفش: لم يُرد رؤية القلب وإنما أراد رؤية العين. وقال الحسن وقادة وسعيد بن جبيرة والربيع: ما لم يزداد يقيناً إلى يقينه. قال ابن عطية: وترجم الطبري في تفسيره فقال: وقال آخرون سال ذلك ربه، لأنه شك في قدرة الله تعالى. وأدخل تحت الترجمة عن ابن عباس قال: ما في القرآن آية أرجى عندي منها. وذكر عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فقال: رب أرني كيف تحيي الموتى. وذكر حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم» الحديث، ثم رجع الطبري هذا القول.

قلت: حديث أبي هريرة ترجمه البخاري ومسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطعنن ظني ورحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن ما لبث يوسف لأجبت الناعي». قال ابن عطية: وما ترجم به الطبري عندي مردود، وما أدخل تحت الترجمة متأول، فأما قول ابن عباس: «هي أرجى آية» فمن حيث فيها الإدلال على الله تعالى وسؤال الإحياء في الدنيا وليست مظنة ذلك، ويجوز أن يقول: هي أرجى آية لقوله «أولم تؤمن» أي إن الإيمان كاف لا يحتاج معه إلى تقيير وبحث. وأما قول عطاء: «دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس» فمناه من حيث المعاينة على ما تقدم. وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نحن أحق بالشك من إبراهيم» فمناه أنه لو كان شاكاً لكان نحن أحق به ونحن لا نشك إبراهيم عليه السلام أخرى ألا يشك؛ فالحديث مبني على نفي الشك عن إبراهيم، والذي روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ذلك محض الإيمان» إنما هو في الخواطر التي لا تثبت، وأما الشك فهو توقف بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، وذلك هو المنع عن التحليل عليه السلام. وإحياء الموتى إنما ثبت بالسمع وقد كان إبراهيم عليه السلام أعلم به، بذلك على ذلك قوله «رَبِّ اأَبْدِي يُحْيِي وَيُمِيتُ» فالشك يبعد على من

ثبت قدمه في الإيمان فقط فكيف بمرتبة النبوة والخلة، والأنبياء معصومون من الكبر ومن الضمائر التي فيها رذيلة إجماعاً. وإذا تأملت سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تسط شكاً، وذلك أن الاستفهام بكيف إنما هو سؤال عن حالة شيء موجود متقرر الوجود عند السائل والمسئول؛ نحو قولك: كيف علم زيد؟ وكيف تسج التوب؟ ونحو هذا. ومتى قلت: كيف توبك؟ وكيف زيد؟ فإنما السؤال عن حال من أحواله. وقد تكون «كيف» خبراً عن شيء شانه أن يستفهم عنه بكيف، نحو قولك: كيف شئت فكن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدء الوحى. و«كيف» في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء متقرر، ولكن لما وجدنا بعض المنكرين لوجود شيء قد يعبرون عن إنكاره بالاستفهام عن حالة لذلك الشيء. يعلم أنها لا تصح، فيلزم من ذلك أن الشيء في نفسه لا يصح؛ مثال ذلك أن يقول مدح: أنا أرفع هذا الجبل؛ فيقول المكذب له: أرني كيف ترفعه! فهذه طريقة مجاز في العبارة، ومعناها تسليم جملته، كأنه يقول: افرض أنك ترفعه، فأرني كيف ترفعه! فلما كانت عبارة التحليل عليه السلام بهذا الاشتراك المجازي، خلص الله له ذلك وحمله على أن بين له الحقيقة فقال له: «أولم تؤمن قال بلى» فكل الأمر وتخلص من كل شك، ثم ملأ عليه السلام سؤاله بالطمانينة.

قلت: هذا ما ذكره ابن عطية وهو بالغ، ولا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم مثل هذا الشك فإنه كفر. الأنبياء متفوقون على الإيمان بالبعث. وقد أخبر الله تعالى أن أنبياءه وأوليائه ليس للشيطان عليهم سبيل فقال: «إِن عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» وقال اللعين: إلا عبادك منهم المخلصين؛ وإذا لم يكن له عليهم سلطة فكيف يشككهم، وإنما سأل أن يشاهد كيفية جمع أجزاء الملقى بعد تفرقها وإصبال الأعصاب والجلود بعد تفرقها؛ فأراد أن يترق من علم اليقين إلى علم البقين؛ فقله: «أرني كيف» طلب مشاهدة الكيفية. وقال بعض أهل المعاني: إنما أراد إبراهيم من ربه أن يريه كيف يحيي التلويح؛ وهذا قاسد

مرود بما تعقبه من البيان ، ذكره الماوردي ، وليست الألف في قوله « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ »
ألف استفهام وإنما هي ألف إعجاب وتقرير كما قال جرير :

• السَّمُ خَيْرٌ مِنْ رَكْبِ الْمَطَايَا •

والواو والواو الحال . و « تُؤْمِنُ » معناه إيماناً مطلقاً ، دخل فيه فضل إحياء الموتى .

(قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي) أى سألته ليطمئن قلبي بحصول الفرق بين المعلوم بهما
والمعلوم عياناً . والطمأنينة : اعتدال وسكون ، فطمأنينة الأعضاء معروفة ، كما قال عليه
السلام : « ثم أركع حتى تطمئن رأكماً » الحديث . وطمأنينة القلب هي أن يسكن فكره
في الشيء المعتد . والفكر في صورة الإحياء غير محذور ، كما لنا نحن اليوم أن تفكر فيها إذ هي فكر
فيها غير فساد الخليل أن يابن فيذهب فكره في صورة الإحياء . وقال الطبري : معنى « ليطمئن
قلبي » ليوقن ، وحكى نحو ذلك عن سعيد بن جبير ، وحكى عنه يزيد بن قيس ، وقاله إبراهيم
وقتادة . وقال بعضهم : لأزاد إيماناً مع إيماني . قال ابن عطية : ولا زيادة في هذا المعنى
تمكن إلا السكون عن الفكر وإلا فاليقين لا يتيمض . وقال السدي وابن جبير أيضاً : أولم
تؤمن بأنك خليق ؟ قال : بلى ولكن ليطمئن قلبي بالخلقة . وقيل : دعا أن يريه كيف يحيي
الأنف ليعلم هل تستجاب دعوته ، فقال الله له : أولم تؤمن أني أحيي دعاءك ، قال : بلى
ولكن ليطمئن قلبي أنك تحيي دعائي .

واختلف في المترك له على ذلك ؛ فقيل : إن الله وعده أن يتخذ خليلاً فأراد آية على
ذلك ، قاله السائب بن زيد . وقيل : قول النمرود : أنا أحى وأميت . وقال الحسن : رأى
جيفة نصفها في البر وتوزعها السباع ونصفها في البحر وتوزعها دواب البحر ، فلما رأى تفريقها
أحب أن يرى انضمامها فقال ليطمئن قلبه برؤية كيفية الجمع كما رأى كيفية التفريق ؛ فقيل له :
(خُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ) قيل : هي الديك والطاووس والحمام والغراب ، ذكر ذلك ابن إسحاق
عن بعض أهل العلم ، وقاله مجاهد وابن جريج وعطاء بن يسار وابن زيد . وقال ابن عباس
: مكان الغراب الكركي ، وعنه أيضاً مكان الحمام النسر . فأخذ هذه الطير حسب ما أمر وذكأها

(١) في بدو هوب . (٢) في بوب : فذهب فكرة . بجهة الجمع . (٣) في ب : فتسبب .

(٤) كذا في دواب وهو الغراب كافي الذهب والاستيعاب ، وفي بدو : زيد . (٥) في : المختار .

ثم قتلها قطعا صبغوا ، وناطط لحوم البعوض إلى لحوم البعوض مع الدم والریش حتى يكون
 أعجب ، ثم جعل من ذلك المجموع المختلط جزءا على كل جبل ، ووقف هو من حيث يرى
 تلك الأجزاء وأمسك رجوس الطير في يده ، ثم قال : تالين بإذن الله ، فطاربت تلك الأجزاء
 وطار الدم إلى الدم والریش إلى الریش حتى التأت مثل ما كانت أولا وبقيت بلا رجوس ، ثم كرر
 النداء بفأته سعيًا ، أى عدوا على أرجلتي . ولا يقال للطائر : « سى » إنا طار إلا على التثنية ؛
 قاله النحاس . وكان إبراهيم إذا أشار إلى واحد منها بشير رأسه تباعد الطائر ، وإذا أشار إليه
 برأسه قُرب حتى لنى كل طائر رأسه ، وطاربت بإذن الله . وقال الزجاج : المعنى ثم أجعل
 على كل جبل من كل واحد جزءا . وقرا أبو بكر عن عاصم وأبو جعفر « جُرْأ » على فُطْر .
 وعن أبي جعفر أيضا « جُرْأ » مشددة الزاى . الباقون مهموز مخفف ، وهي لذات ، ومعناه
 النصب . (يَا أَيُّهَا سَعِي) نصب على الحال . و (حُضْرَتُنْ) معناه قطعتهن ؛ قاله ابن عباس
 ومجاهد وأبو عبيدة وابن الأنبارى ؛ يقال : صار لشيء يَصُورُه أى قطعه ؛ وقاله ابن السكيت .
 وعن ابن الأسود الدؤلى : هو بالسريانية التقطيع ؛ قال توبة بن الحُسَير يصغف :

فلما جذبت الحبل أطقت نسوة • بأطراف عيدان شديد سيورها •
 فادنت لى الأسباب حتى بلغت • بنهضى وقد كاد ارتقائى بصورها •

أى يقطعها . والصُّور : القطع . وقال الضحاك وعكرمة وابن عباس فى بعض ما روى عنه :
 أنها لفظة بالنبطية معناه قطعتهن . وقيل : المعنى أُمِلُّهُنْ إِلَيْكَ ، أى اصطنعن وآجمنهنْ إِلَيْكَ ؛
 يقال : رجل أَصَوْر إذا كان مائل المقت . ونقول : إنى إِلَيْكُمْ لِأَصُور ، ببنى مشنفا مائلا .
 وأمرأة صَوْرَاء ، والجمع صور مثل أسود وسود ؛ قال الشاعر :

الله يعلم أَنَا فى ظُنُنَا • يوم الفراق إلى جيراننا صُورُ

نقوله « إِلَيْكَ » على تأويل التقطيع متعلق بـ « وَخُدْ » ولا حاجة إلى مضمر ، وعلى تأويل الإنالة
 والضم متعلق بـ « حُضْرَتُنْ » وفى الكلام متروك : فأمِلُّهُنْ إِلَيْكَ ثم قطعتهن . وفيها خمس قراءات :
 ثتان فى السج وهما ضم الصاد وكسرها وتخفيف الراء . وقرا قوم « فُصْرُنْ » بضم الصاد

وشدّ الراء المفتوحة ، كأنه يقول فشدهن ؛ ومنه صرّة الدنانير . وقرأ قوم « فصرهن » بكسر الصاد وشدّ الراء المفتوحة ، ومعناه صيجهن ؛ من قولك : صرّ الباب وألقم إنا صوت ؛ حكاه النقاش . قال ابن جني : هي قراءة غريبة ، وذلك أن فعل بكسر العين في المضاعف المتعدّي قليل ، وإنما يابه فعل بضم العين ؛ كشّد يشدّ ونحوه ، لكن قد جاء منه ثم الحديث يمه ويّمه ، وهو الحرب يهرها ويهرها ؛ ومنه بيت الأعشى :

لِيَعْتَوِرَنَّ الْقَوْلُ حَتَّى يَهْرَهُ ^(١)

إلى غير ذلك في حروف قليلة . قال ابن جني : وأما قراءة عكرمة بضم الصاد فيحتمل في الراء الضم والفتح والكسر [كذا وشدّ] والوجه ضم الراء من أجل صفة الماء من بعد .

القراءة الخامسة « صرهن » بفتح الصاد وشدّ الراء مكسورة ؛ حكاهما المهدوي وغيره عن عكرمة ، بمعنى فاحضهن ؛ من قولهم : صرّ يصري إذا حبس ؛ ومنه الشاة المصرة . وهنا اعتراض ذكره السأوردي [وهو] يقال : فكيف أجيب إبراهيم في آيات الآخرة دون موسى في قوله « رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ » ؟ فنه جوابان : أحدهما أن ما سأله موسى لا يصح مع بقاء التكليف ، ومأثله إبراهيم خاص بقاء التكليف . الثاني أن الأحوال تختلف فيكون الأصلح في بعض الأوقات الإجابة ، وفي وقت آخر المنع فيما لم يتقدم فيه إذن . وقال ابن عباس : أمر الله تعالى إبراهيم بهذا قبل أن يولده وقبل أن يزل عليه الصحف ، والله أعلم .

قوله تعالى : مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ مَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ^(٢)

فيه خمس مسائل :

الأول - لما قص الله سبحانه ما فيه من البراهين ، حث على الجهاد ، وأعلم أن من جاهد بعد هذا البرهان الذي لا يأتي به إلا نبيّ فله في جهاده الثواب العظيم . وروى البيهقي

(١) الذي في الديوان : يستدرجك القول حتى تهزه . وتعلم أن تلك ليست بمجرم

(٢) الزيادة من « دواب وروان عليه » . (٢) من « دواب ورج » .

(٤) وأصح - ٢٧٨ ص ٢٧٨ . (٥) في ب : فقيه .

في صحيح مسنده عن ابن عمر قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « رب زد أمي » فزلت « مَنْ ذَا الَّذِي يْقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضَاعًا كَثِيرَةً »
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رب زد أمي » فزلت « إِنَّمَا يُؤَيِّتُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ
 حِسَابٍ » . وهذه الآية لفظها بيان مثال لشرف النفقة في سبيل الله وحسنها ، وضمنها التحريص
 على ذلك . وفي الكلام حذف مضاف تقديره مثل نفقة الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله
 كمثل حبة . وطريق آخر : مثل الذين ينفقون أموالهم كمثل زارع زرع في الأرض حبة
 فانبتت الحبة سبع سنابل ، يعني أخرجت سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة ؛ فشبّه المصدق
 بالزارع وشبّه الصدقة بالبذر فيعطيه الله بكل صدقة له سبعمائة حسنة ، ثم قال تعالى :
 (وَلَهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ) يعني على سبعمائة ؛ فيكون مثل المصدق مثل الزارع ، إن كان
 حاذقا في عمله ؛ ويكون البذر جيدا وتكون الأرض عامرة يكون الزرع أكثر ؛ فكذلك
 المصدق إذا كان صالحا والمال طيبا ويضمه موضعه فيصير الثواب أكثر ؛ خلافا لمن
 قال : ليس في الآية تضعيف على سبعمائة ، على ما نبتت إن شاء الله .

الخاتمة — روى أن هذه الآية نزلت في شأن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف
 رضي الله عنهما ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حث الناس على الصدقة
 حين أراد الخروج إلى غزوة تبوك جاءه عبد الرحمن بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله ،
 كانت لي ثمانية آلاف فأسكت لنفسى ولعالي أربعة آلاف ، وأربعة آلاف أقرضتها لربى ،
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيها أسكت وفيها أعطيت » . وقال
 عثمان : يا رسول الله على جهاز من لا جهاز له ؛ فزلت هذه الآية فيهما . وقيل : نزلت في نفقة
 الطرّح . وقيل : نزلت قبل آية الزكاة ثم نُسخت بآية الزكاة ، ولا حاجة إلى دعوى النسخ ؛
 لأن الإتيان في سبيل الله مندوب إليه في كل وقت . وسُئل الله كثيرة وأعظمها الجهاد
 تكون كلمة الله هي العليا .

الثالثة - قوله تعالى : (كَتَلَّ حَبَّةٌ) الحبة اسم جنس لكل ما يزرعه ابن آدم ويقتاه ، وأشهر ذلك القمح فكثيرا ما يراد بالحَبِّ ؛ ومنه قول المتنبي :
أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ لِلذَّهْرِ أَطْعَمَهُ * وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وحبة القلب : سويلاؤه ، ويقال ثمرته وهو ذلك . والحبة (بكسر الحاء) : بنور البقول مما ليس بقوت ؛ وفي حديث الشفاعة : " فينبئون كما تنبت الحبة في حبل السبل " ^(١) والجمع حَبَب . والحبة (بضم الحاء) الحَبُّ ؛ يقال : نَمَّ حُبَّةً وَكَرَّمَهُ . والحَبُّ الحبة ، وكذلك الحَب (بالكسر) . والحَب أيضا الحبيب ؛ مثل يَدُنْ وَخِدَيْنِ . وسبلة فُتِلَةٌ من أسبل الزرع إذا صار فيه السبيل ، أى استرسل بالسبيل كما يسترسل البستر بالإسبال ، وقيل : معناه صار فيه حَبٍّ مستور كما يستر الشيء بإسبال السترة عليه . والجمع سنابل . ثم قيل : المراد سبيل الدُّخَانِ فهو الذى يكون في السبلة منه هذا العدد .

قلت : هذا ليس بشيء فإن سبيل الدُّخَانِ يحى في السبلة منه أكثر من هذا العدد بضعفين وأكثر ، حل ما شاهدناه . قال ابن عطية : وقد يوجد في سبيل القمح ما فيه مائة حبة ، فأما في سائر الحبوب فأكثر ولكن المثال وقع بهذا القدر . وقال الطبري في هذه الآية : إن قوله (فِي كُلِّ سَبْلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ) معناه إن وجد ذلك ، وإلا فعلى أن يفرضه ، ثم نقل عن الضحاك أنه قال : هـ فِي كُلِّ سَبْلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ هـ معناه كل سبلة أنبتت مائة حبة . قال ابن عطية : بفعل الطبري قول الضحاك نحو ما قال ، وذلك غير لازم من قول الضحاك . وقال أبو عمرو الداني : وقرأ بعضهم « مائة » بالنصب على تقدير أنبتت مائة حبة .

قلت : وقال يعقوب الحصري : وقرأ بعضهم « في كل سبلة مائة حبة » حل : أنبتت مائة حبة ؛ وكذلك قرأ بعضهم « وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابَ جَهَنَّمَ » على « وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ » ^(٢) وأعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم . وقرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي « أنبتت سبع سنابل » بإدغام التاء في السين ؛ لأنهما مهموستان ، ألا ترى أنهما يتعاقبان . وأنشد أبو عمرو :

(١) حبل السبل : ما يميل من النساء والطين . (٢) في هـ . (٣) راجع ج ١٨ ص ٢١١

يَا لَيْتَ اللَّهَ بَنَى السَّعْلَةَ ^(١) * عمرو بن ميمون لثام الناس ^(٢)

أراد الناس فحول السين ثاء . الباقون بالإظهار على الأصل لأيهما كلمتان :

الرابعة - ورد القرآن بأن الحسة في جميع أعمال البر بعشر أمثالها ، واقتضت هذه الآية أن تقف الجهاد حسمها بسبعائة ضعف . واختلف العلماء في معنى قوله (وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ) فقالت طائفة : هي مائة مؤكدة لما تقدم من ذكر السبعائة ، وليس ثم تضعيف فوق السبعائة . وقالت طائفة من العلماء : بل هو إعلام بأن الله تعالى يضاعف لمن يشاء أكثر من سبعائة ضعف .

قلت : وهذا القول أصح لحديث ابن عمر المذكور أول الآية . وروى ابن ماجه حدثنا هارون بن عبد الله الجمال حدثنا ابن أبي قُديك عن الخليل بن عبد الله عن الحسن [عن] علي بن أبي طالب وأبي الدرداء وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن عمرو وباهر ابن عبد الله وعمران بن حصين كلهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبعائة درهم ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأتقى في وجهه فله بكل درهم سبعائة ألف درهم - ثم تلا [هذه الآية] ^(٣) - والله يضاعف لمن يشاء الله ^(٤) " . وقد روى عن ابن عباس أن التضعيف [يتمى] ^(٥) لمن شاء الله إلى ألفي ألف . قال ابن عطية : وليس هذا بثبت الإسناد عنه .

الخلاصة - في هذه الآية دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس والمكاسب التي يشتغل بها البهائم ؛ ولذلك ضرب الله به المثل فقال : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي حَيَاةِ نَفْسِهِمْ كَمَثَلِ الرَّبْحَانِ الَّتِي تُبْعَثُ فِي حَيَاةِ نَفْسِهَا كَمَثَلِ الْفَرَسِ الْفَاحِشِ الَّذِي يَرْفَعُ ذَنْبَهُ إِذَا رَفَعَهُ » . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم : "ما من مسلم ينوس غرسا أو يزرع زرعاً فباكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة" . وروى هشام بن عروة

(١) السعلاة : أخطب الفيلان . فإذا كانت المرأة نبيذة الرجل سبى الخلق شئت بالسعلاة .

(٢) الذي في كتب اللغة (مادة ن و ت) : « عمر بن يربوع » . (٣) عن جرير ، وابن ماجه ، وفي

في السنن : وأبي هريرة . (٤) في ابن ماجه : « في وجه ذلك » . (٥) عن جرير وجرير .

عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتسوا الرزق في خبايا الأرض »
يعني الزرع ، أخرجه الترمذی . وقال صلى الله عليه وسلم في الثنل : « هي الرخاخات في الوحل
المطعمات في الخُل » . وهذا خرج نخرج المدح . والزراعة من فروض الكفاية فيجب على
الإمام أن يحبر الناس عليها وما كان في مستأمن من غرس الأشجار . ولقي عبد الله بن عبد الملك
أبن شهاب الزهري فقال : دُتني على مال أباليه ، فأنشأ ابن شهاب يقول :

أقول لعبد الله يوم لقيناه • وقد شد أحلاس المطي مشرقا
تبع خبايا الأرض وأدع ملكها • لعلك يوما إن تجلب قرظا
فيؤتيك مالا واسما ذا مائة • إذا ما بياها الأرض غارت تدقا

وحكى عن المعتضد أنه قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المنام يتأولني مِسْما
وقال : خذها فلها مفاتيح خزائن الأرض .

قوله تعالى : **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَذَكَّرُونَ**
مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ (٣١)

فيه ثلاث مسائل :

الأول — قوله تعالى : **(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)** قيل : إنما ترك في عثمان
أبن عفان رضي الله عنه . قال عبد الرحمن بن سُمرة : جاء عثمان بالف دينار في جيش الفسرة
فصحبها في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرايته يدخل يده فيها ويقلها ويقول : « ما صر
أبن عفان بما عمل بعد اليوم اللهم لا تنس هذا اليوم لعمري » . وقال أبو سعيد الخدري :
رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه يدعو لعمري يقول : « يا رب عثمان إني رضيت
عن عثمان فأرض عنه » . فما زال يدعو حتى طلع الفجر فتركت : **وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ**
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَذَكَّرُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى • الآية .

الثانية - لما تقدم في الآية التي قبل ذكر الإحسان في سبيل الله على العموم بين في هذه الآية أن ذلك الحكم والثواب إنما هو لمن لا يتبع إغاثته متأولاً أدنى؛ لأن المتى والأذى مبطان لتواب الصدقة كما أخبر تعالى في الآية بمد هذا، وإنما على المرء أن يريد وجه الله تعالى وثوابه بإغاثته على المتفق عليه، ولا يرجو منه شيئاً ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه؛ قال الله تعالى: «لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً»^(١) . ومتى اتفق ليريد من المتفق عليه جزء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله؛ فهذا إذا اختلف فله فيه من بإغاثته وأدى . وكذلك من اتفق مضطراً دافع غرم إثم لسانه لفتق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء محتمل فهذا لم يرد وجه الله . وإنما يقبل ما كان عطاءه له وأكثر قصده ابتناء ما عند الله؛ كالمتى حكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أمراًياً أتاه فقال :

يَا عُمَرُ الْخَيْرُ جُرَيْتِ الْجَنَّةِ • أَكُسُ بَيْتِي وَاتَّقِنِي

وَكُنْ لَنَا مِنَ الزَّمَانِ جَنَّةً • أَتُسَمِّ بِاللهِ لَتَمْلِكُنِي

قال عمر : إِنْ لَمْ أَقْصَلْ يَكُونُ مَاذَا ؟ ! قَالَ :

• إِنَّا أَبَا حَفِصٍ لَأَنْهَجْتِ •

قال : إِذَا نَجَبْتَ يَكُونُ مَاذَا ؟ ! قَالَ :

تَكُونُ عَنْ حَالِي تَسَالَتْ • يَوْمَ تَكُونُ الْأُطْيَاطُ هَتَّةً

وَمَوْقِفُ الْمَسْئُولِ يَنْهَتُهُ • إِنَّا إِلَى نَارٍ وَإِنَّا جَنَّةُ

(١) عبارة ابن حبان كافى تفسيره : « ... وذلك أن المتفق في سبيل الله إنما يكون على أحد ثلاثة أوجه : إما أن يريد وجه الله تعالى ويرجو ثوابه فهذا لا يرجو من المتفق عليه شيئاً، ولا ينظر من أحواله في حال سوى أن يراعى استحقاقه . وإما أن يريد من المتفق عليه جزء بوجه من الوجوه فهذا لم يرد وجه الله ، بل تنظر هذه الحال من المتفق عليه . وهذا هو الذي من اختلف فله من بإغاثته وأدى .

وبما أن يتفق مضطراً دافع غرم إثم لسانه لفتق عليه أو لقرينة أخرى من اعتناء محتمل فهذا لم يرد وجه الله ، وإنما يقبل ما كان عطاءه له وأكثر قصده ابتناء ما عند الله؛ كالمتى حكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أمراًياً أتاه فقال : يَا عُمَرُ الْخَيْرُ جُرَيْتِ الْجَنَّةِ • أَكُسُ بَيْتِي وَاتَّقِنِي . قال عمر : إِنْ لَمْ أَقْصَلْ يَكُونُ مَاذَا ؟ ! قَالَ : • إِنَّا أَبَا حَفِصٍ لَأَنْهَجْتِ • .

(٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٨

فبكى عمر حتى اخضت لحيتة ، ثم قال : يا غلام ، أعطاه قبيصى هذا لذلک اليوم لا لشيء !
 والله لا أملك غيره . قال المازردى : وإذا كان العطاء على هذا الوجه خاليا من طلب جزاء
 وشكر وعرفان عن آمنتان ونير كان ذلك أشرف للباذل وأهنا للقابل . فاما المعطى إذا التمس
 بطلانه الجزاء ، وطلب به الشكر والثناء ، كان صاحب ثمة ورياء ، وفي هذين من اللطم ما ينافى
 للسخاء . وإن طلب الجزاء كان تاجرا مريحا لا يستحق حمدا ولا مدحا . وقد قال ابن عباس
 في قوله تعالى : « وَلَا تَمَنَّوْا لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَي لَا تَعْطُوا عَطِيَّةً تَتَمَسَّ بِهَا أَفْضَلُ مِنْهَا » . ونهب
 ابن زيد إلى أن هذه الآية إنما هي في الذين يخرجون في الجهاد بل ينفقون وهم قومود ،
 وأن الآية التي قبلها هي في الذين يخرجون بأنفسهم ، قال : ولذلك شرط على هؤلاء ولم يشترط
 على الأولين . قال ابن عطية : وفي هذا القول نظراء لأن التحكم فيه ياد .

الثالثة - قوله تعالى : (مَا وَلَا آدَى) المَنَّ : ذكر النعمة على معنى التعديدها والتفريع
 بها ، مثل أن يقول : قد أحسنت إليك وقسنتك وشبهه . وقال بعضهم : المَنَّ : التحدث بما أعطى
 حتى يبلغ ذلك المعطى فيؤديه . والمَنَّ من الكبار ، ثبت ذلك في صحيح مسلم وغيره ، وأنه أحد
 الثلاثة الذين لا ينظر الله إليهم ولا يزكهم ولم يذهب إليهم ؛ وروى النسائي عن ابن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة
 المترجلة تشبه بالرجال والذئب » ، وثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والمدين النمر والمثان
 بما أعطى . وفي بعض طرق مسلم : « المثنان هو الذي لا يعطى شيئا إلا مئة » . والآدى : السب
 والتشكى ، وهو أعم من المَنَّ ؛ لأن المَنَّ جزء من الآدى لكنه نص عليه لكثرة وقوعه . وقال
 ابن زيد : لئن ظننت أن سلامك يتغل على من أنفقت عليه تريد وجه الله فلا تسلم عليه . وقالت
 له امرأة : يا أبا أسامة دلى على رجل يخرج في سبيل الله حقا فإنهم يأكلون
 الفواكه فإن عندي أمهما وجبة . فقال : لا بارك الله في أسهمك وجعبتك فقد آذيتهم قبل أن
 تعطيه . قال عمارنا رحمة الله عليهم : فمن أنفق في سبيل الله ولم يُعْطَ مائة ولا آدى كقوله :
 ما أشد الحاحا ! وقلنا الله منك ! وأمثال هذا فقد تضمن الله له بالأجر ، والأجر الجنة ،

وفي عنه القول بعد موته لما يستقبل، والحزن على ما سلف من دنياه؛ لأنه يتبسط بآثره
 قال: «لَمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ». وكفى بهذا فضلا وشرفا
 للنفقة في سبيل الله تعالى. وفيها دلالة لمن فضل النبي على التقدير حسب ما يأتي بيانه
 إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ
 غَنِيٌّ حَلِيمٌ» (١٣٧)

فيه ثلاث مسائل:

الأولى — قوله تعالى: «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ» ابتداءً والتبعية محذوف، أي قول معروف أولى
 وأمثل؛ ذكره النحاس والمهدوي. قال النحاس: ويجوز أن يكون «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ» خبر
 ابتداء محذوف، أي الذي أمرتم به قَوْلٌ معروف. والقول المعروف هو الدعاء والتأليس
 والترجئة بما عند الله، خير من صدقة هي في ظاهرها صدقة وفي باطنها لا شيء؛ لأن ذكر
 القول المعروف فيه أجر وهذه لا أجر فيها. قال صلى الله عليه وسلم: «الكلمة الطيبة صدقة»
 وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق. أخرجه مسلم. فبتلقى السائل بالبشر والترحيب،
 ويقابله بالطلاقة والتفريب؛ ليكون شكورا إن أعطى ومغذورا إن منع. وقد قال بعض
 الحكماء: ألقى صاحب الحاجة بالبشر فإن عدمت شكره لم تعدم عذره. وحكى ابن لُكَّا
 أن أبا بكر بن تُوَيْدٍ قصد بعض الوزراء في حاجة لم يقضها وظهر له منه خيبر فقال:

لا تدخلك خيبرة من سائل * فلنير دهرك أن ترى ممسولا
 لا تجيبن بالرد وجه مؤمل * فبقأ عرك أن ترى مأمولا
 تلقى الكريم فتستدل ببشره * وترى العيوس على اللثم دليلا
 وأعلم بأنك عن قليل صائر * خبرا فكن خيرا يروق بحملا

(١) هو أبو الحسن محمد بن محمد؛ فرد البصرة ومصدر أدبائها. (عن يتيمة الهرمج ٢ ص ١١٦).

وروى من حديث عمر رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا سأل السائل فلا قطعوا عليه مسأله حتى يفرغ منها ثم ردوا عليه . بوقار ولين أو ببذل يسير أو رد جميل فقد باتمكم من ليس بالأس ولا جاق ينظرون ضيقكم فيما خولكم الله تعالى " .

قلت : دليله حديث أبرص وأقرع وأعمى ، نخرجه مسلم وغيره . وذلك أن ملكا تصور في صورة أبرص مرة وأقرع أخرى وأعمى أخرى امتحانا للشؤل . وقال بشر بن الحارث : أيت طبا في المنام قتلت : يا أمير المؤمنين ! قل لي شيئا ينفعني الله به ؛ قال : ما أحسن عطف الأغنياء على الفقراء رغبة في ثواب الله تعالى ، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء ثقة بموعد الله . فقلت : يا أمير المؤمنين زدني ؛ فوَلَّى ودو يقول :

فَدَكَنْتَ مَيِّتًا فَصَرْتُ حَيًّا * وَعَمِ قَلِيلٌ تَصِيرَتَيْنَا

فَأَخْرَبَ بِلَادَ الْفَنَاءِ يَتَا * وَأَبْنِ بِلَادَ الْبَقَاءِ يَتَا

الثانية - قوله تعالى : (وَمَغْفِرَةٌ) المغفرة هنا : الستر لخلّة وسوء حالة المحتاج ؛ ومن هذا قول الأعرابي - وقد سأل قوما بكلام فصيح فقال له قائل : يمين الرجل ؟ فقال له : اللهم غفرا ! مَوْءُ الْاِكْتِسَابِ يمنع من الاقتساب . وقيل : المعنى تجاوز عن السائل إذا ألح وأغلظ وجبى خير من الصدق عليه مع المن والأذى ؛ قال مئة القماش . وقال النحاس : هذا مشكل بينه الإعراب . « مغفرة » رفع بالابتداء والخبر (خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ) . والمعنى والله أعلم وفيل يؤدي إلى المغفرة خير من صدقة يقدمها أذى ، وتهديره في العربة وفعل مغفرة . ويجوز أن يكون مثل قولك : فضل الله عليك أكبر من الصدقة التي تمنى بها ، أى غفران الله خير من صدقتك هذه التي تمنون بها .

الثالثة - قوله تعالى : (وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ) أخبر تعالى عن غناه المطلق أنه غنى عن صدقة العباد ؛ وإنما أمر بها ليحبهم ، وعن حلمه بأنه لا يبالغ بالعقوبة من من وأذى بصدقته .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى
كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَنُفِلَ
كَثْرَتُ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ رَبَّابٌ فَاصْبِرْ . وَإِلَّ فَرَّكَرْ صِلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى
شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٥﴾
فيه ثلاث مسائل :

الأول — قوله تعالى : ﴿الْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ قد تقدم معناه . ومبر تعالى عن عدم القبول
وحرمان الثواب بالإبطال ، والمراد الصدقة التي يُمنُّ بها ويُؤذى ، لا غيرها . والعقيدة إن
السيئات لا تبطل الحسنات ولا تحبطها ، فالتن والأذى في صدقة لا يبطل صدقة غيرها .
قال جمهور العلماء في هذه الآية : إن الصدقة التي يعلم الله من صاحبها أنه يئن أو يؤذى
بها فلانها لا تقبل . وقيل : بل قد جعل الله لذلك عليها أمانة فهو لا يكتسبها ، وهذا حسن .
والعرب يقول لما يُمنُّ به : يَدُّ سَوْدَاءَ . ولما يُعطى عن غير مسألة : يَدُّ بَيْضَاءَ . ولما يُعطى
عن مسألة : يَدُّ خَضْرَاءَ . وقال بعض البلغاء : مَنْ مَنَّ بِمَعْرُوفِهِ سَقَطَ شُكْرُهُ ، وَمَنْ أُعْجِبَ
بِمَعْلِهِ حَبِطَ أَجْرُهُ . وقال بعض الشعراء :

وَصَاحِبٌ سَلَقْتُ مِنْهُ إِلَى يَدِّ • أَبْطَأَ طَلِبُهُ مُكَافَأَتِي فَصَادَنِي

لَمَّا تَيَقَّنَ أَنَّ الدَّهْرَ حَارِبِي • أَبْدَى لِلْعُدَاةِ فِيمَا كَانَ أَوْلَانِي

وقال آخر :

أَفْسَلْتُ بِالْمَنِّ مَا أَسْلَيْتَنِي حَسَنِي • لَيْسَ الْكَرِيمُ إِذَا أَسَدَى بَتَانِي

وقال أبو بكر الوراق فأحسن :

أَحْسَنُ مِنْ كُلِّ حَسَنٍ • فِي كُلِّ وَقْتٍ وَزَمَنٍ

صَنِيعَةٌ مَرْبُوبَةٍ • خَالِبَةٌ مِنَ التَّنِ

وسمع ابن سيرين رجلا يقول لرجل : قلت إليك ، وفلت : فقال له : اسكت فلا خير في المعروف إذا أُحْيِيَ . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إياكم والآثان بالمعروف فإنه يبطل الشكر ويعني الأجر - ثم تلا - لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى " .
 الثانية - قال علماؤنا رحمته الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطى الرجل صدقته الواجبة فأمر به لئلا يتناص منهم الحمد والثناء ، ويظهر منه عليهم ويكافئوها عليها فلا تخلص لوجه الله تعالى . واستحب أن يعطيا الأجانب ، واستحب أيضا أن يؤتى غيره فتريقها إذا لم يكن الإمام عدلا ، ولئلا تحبط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من الممولى . وهذا بخلاف صدقة التطوع السرى لأن ثوابها إذا حبط سلم من الوعيد وصار في حكم من لم يفعل ، والواجب إذا حبط ثوابه توجه الوعيد عليه لكونه في حكم من لم يفعل .

الثالثة - قوله تعالى : (كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ) الكفاف في موضع نصب ، أى إبطال « كالذى » فهي نعت للصدر المحذوف . ويجوز أن تكون موضع الحال . مثل الله تعالى الذى يمن ويؤدى بصدقته بالذى ينفق ماله رياء الناس لا لوجه الله تعالى ، وبالكافر الذى ينفق ليقال جواد وليتقى عليه بأنواع الثناء . ثم مثل هذا المنفق أيضا بصَفْوَانٍ عليه تراب فيظنه الظان أرضا منبتة طيبة ، فإذا أصابه وابل من المطر لذهب عنه التراب وبقي صلبا ؛ فكذلك هذا المرائى . فالمن والأذى والرياء تكشف عن النية في الآخرة فيبطل الصدقة كما يكشف الوابل عن الصَّفْوَانِ ، وهو الحجر الكبير الأملس . وقيل : المراد بالآية إبطال الفضل دون الثواب ، فالقاصد بنفقة الرياء غير متأب كالكافر ؛ لأنه لم يقصده وجه الله تعالى فيستحق الثواب . وخالف صاحب المن والأذى القاصد وجه الله المستحق ثوابه وإن كرر عطاءه أو بطل فضله . وقد قيل : إنما يبطل من ثواب صدقته من وقت منتهى وإينائه ، وما قبل ذلك يكتب له ويضاعف ؛ فإذا من وأذى أقطع التضعيف ؛ لأن الصدقة تُرَبَّى لصاحبها حتى تكون أعظم من الجبل ، فإذا خرجت من يد صاحبها خالصة على الوجه المشروع ضوعفت ، فإذا جاء المن بها والأذى وقف بها هناك وانقطع زيادة التضعيف عنها ؛ والقول الأول أظهر والله أعلم .

وَالصَّفَوَانُ جَمْعٌ وَاحِدُهُ صَفْوَانَةٌ قَالَهُ الْأَخْفَشُ . قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ ؛ مِثْلَ
 حَجَرٍ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : صَفْوَانٌ وَاحِدٌ وَجَمْعُهُ صِفْوَانٌ وَصِفْنِي وَصِفْنِي ، وَأَنكَرَهُ الْمَعْرُوفِيُّ وَقَالَ :
 إِنَّمَا صِفْنِي جَمْعٌ صَفَا كَقِفَا وَقِفْنِي ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى الصَّفَوَاءُ وَالصَّفَمَاءُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ^(١١) . وَقَرَأَ
 سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ وَالزَّهْرِيُّ « صَفْوَانٌ » بِحَرَكَةِ الْفَاءِ ، وَهِيَ لُتَّةٌ . وَحِكْمِي فُطِرْبُ صِفْوَانٌ .
 قَالَ النَّحَّاسُ : صِفْوَانٌ وَصَفْوَانٌ يَمُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَاعًا وَيَمُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَ
 بِهِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (عَلَيْهِ تَرَابٌ قَاصِبَةٌ وَأَيْلٌ) وَإِنْ كَانَ يَمُوزُ تَذْكِيرُ الْجَمْعِ
 إِلَّا أَنْ الشَّيْءَ لَا يَخْرُجُ عَنْ بَابِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ ؛ فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ فِي الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ
 عَلَى حَقِيقَةِ النَّظَرِ ، وَلَكِنْ صِفْوَانٌ جَمْعٌ صَفَا ، وَصَفَا بِمَعْنَى صِفْوَانٌ ، وَنَظِيرُهُ رَزَلٌ وَرِزْلَانٌ وَأَخْ
 وَإِخْوَانٌ وَكَرَّاءٌ وَكَرَّوَانٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنَا يَوْمٌ وَلِكِرَّوَانٍ يَوْمٌ . تَطْلُبُ الْبَاسَاتُ وَلَا تَطْلُرُ

وَالضَّعِيفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كِرَّوَانٌ جَمْعٌ كِرَّوَانٌ ؛ وَصِفْنِي وَصِفْنِي جَمْعٌ صَفَا مِثْلَ عَصَا . وَالْوَابِلُ :
 الْمَطَرُ الشَّدِيدُ . وَقَدْ وَبَلَتْ السَّمَاءُ بَيْلًا ، وَالْأَرْضُ مَوْبُولَةٌ . قَالَ الْأَخْفَشُ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 « أَخَذْنَاهُ أَخَذًا وَيْلًا » أَيْ شَدِيدًا . وَضَرْبٌ وَيْلٌ ، وَعَذَابٌ وَيْلٌ أَيْ شَدِيدٌ . وَالصَّلْدُ :
 الْأَمْلَسُ مِنَ الْحِجَارَةِ . قَالَ الْكَسَائِيُّ : صَلْدٌ يَصْلَدُ صَلْدًا بِحَرَكَةِ الْلامِ فَهُوَ صَلْدٌ بِالْإِسْكَانِ ؛
 وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَنْبِتُ شَيْئًا ؛ وَمِنْهُ جَبِينٌ أَصْلَدٌ وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِرَوْثَةَ .
 « بَرَأَى أَصْلَادَ الْجَبِينِ الْأَجْلَدِ » ^(١٢)

قَالَ النَّحَّاسُ : الْأَصْلَدُ الْأَجْرَدُ بِلُغَةِ هَذَيْلٍ . وَمَعْنَى (لَا يَقْدِرُونَ) يَعْنِي الْمَرَاتِي وَالْكَانَرُ وَالْمَاتِ
 (عَلَى شَيْءٍ) أَيْ عَلَى الْإِسْتِفَاعِ بِشَوَابِ شَيْءٍ مِنْ إِتَاقِهِمْ وَهُوَ كَسْبُهُمْ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ ؛ إِذْ كَانَ
 لِنَعِيرِ اللَّهِ ، فَفِيهِ عَنِ الثَّقَةِ بِالْكَسْبِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَصَلُوا بِهَا الْكَسْبَ . وَقِيلَ : ضَرْبٌ هَذَا مِثْلًا
 لِلْمَرَاتِي فِي إِطْلَالِ ثَوَابِهِ ، وَلصَاحِبِ الْمَنْ وَالْأَدْنَى فِي إِطْلَالِ فَضْلِهِ ؛ ذَكَرَهُ الْمَعْرُوفِيُّ .

(١) رَاجِعُ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ بِد ٢ ص ١٧٩ (٢) الرُّوْلُ (بِالتَّحْرِيكِ) : حَابَةٌ عَلَى خَلْقَةِ الْغُبِّ إِلَّا أَنَّهَا أَكْثَرُ
 مِنْ تَكُونِ فِي الرِّبَالِ وَالْمَعَارِي ، وَالرُّوْلُ تَنْخَبُثُ الرُّوْلُ وَتَسْتَقْفَرُهُ فَلَا تَأْكُلُ . (٣) رَاجِعُ بِد ١٩ ص ٤٧
 (٤) إِلَهٌ : أَشَدُّ مِنَ الْجَمْعِ وَهُوَ ذُعَابُ النَّارِ مِنْ مَقَامِ الْجَبِينِ .

قوله تعالى : وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ رِيحٌ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَكَاتَتْ أَكْثُهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٦٥﴾

قوله تعالى : (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ) « ابْتِغَاءَ » مفعول من أجله . « وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » عطف عليه . وقال مكي في المشكل : كلامها مفعول من أجله . قال ابن عطية : وهو مردود ، ولا يصح في « تَثْبِيتًا » أنه مفعول من أجله ؛ لأن الإتيان ليس من أجل التثيبت . و « ابْتِغَاءَ » نصب على المصدر في موضع الحال ، وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله ، لكن النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو « تَثْبِيتًا » عليه . ولما ذكرنا تعالى صفة صدقات القوم الذين لا خلق لصدقاتهم ، ونهى المؤمنين عن مواصلة ما يشبه ذلك بوجه ما ، عطف في هذه الآية بذكر تقفات القوم الذين تركوا صدقاتهم إذ كانت على وفق الشرع ووجهه . و « ابْتِغَاءَ » معناه طلب . و « مَرْضَاتِ » مصدر من رَضِيَ يَرْضَى . « وَتَثْبِيتًا » معناه أنهم يتثبتون أين يضعون صدقاتهم ؛ قاله مجاهد والحسن . قال الحسن : كان الرجل إذا هم بصدقة تنبت ، فإن كان ذلك لله أمضاه وإن خالطه شك أمسك . وقل : معناه تصديقا وثبينا ؛ قاله ابن عباس . وقال ابن عباس أيضا وقتادة : معناه واحتسابا من أنفسهم . وقال الشعبي والسدي وقتادة أيضا وابن زيد وأبو صالح وغيرهم : « وَتَثْبِيتًا » معناه وثيقنا أي أن نفوسهم لها بصائر فهي تثبتهم على الإتفاق في طاعة الله تعالى تثبينا . وهذه الأقوال الثلاث أصوب من قول الحسن ومجاهد ؛ لأن المعنى الذي ذهبوا إليه إنما عبارته « وَتَثْبِيتًا » مصدر على غير المصدر . قال ابن عطية : وهذا لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإنصاح بالفعل المتقدم ؛ كقوله تعالى : « وَاقِهِ أَنْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ ثَبَاتًا » ، « وَتَثْبِيتًا إِلَيْهِ تَبِيلًا » . وأما إذا لم يقع إنصاح بفعل فليس لك أن تأتي بمصدر في غير معناه ثم تقول : أحمله على معنى كذا وكذا ، لعل لم يتقدم له ذكر . قال ابن عطية : هذا مهج كلام العرب فيما علمته . وقال النحاس :

لو كان كما قال مجاهد لكان وستنا من تثبت ككرمت مكرما، وقول قتادة: احصاها، لا يعرف إلا أن يراد به أن أقسمم تثبتهم محسبة، وهذا بعيد. وقول الشعبي حسن، أي تثبتا من أقسمهم لم على إضاق ذلك في طاعة الله عز وجل؛ يقال: تثبت فلان في هذا الأمر؛ أي صححت عزيمته، وقويت فيه رايه، أثبتة تثبتا، أي أقسمهم موقنة بوعد الله على تثبيتهم في ذلك. وقيل: «وَتَثَبَّتَا مِنْ أَقْسِمِهِ» أي يقولون بأن الله تعالى ثبت عليهما، أي وثبتنا من أنفسهما لثوابها، بخلاف المنافق الذي لا يحسب التواب.

قوله تعالى: ﴿كَتَلَىٰ جَنَّةٍ يَرْوَاهُ﴾ الجنة: البستان، وهي قطعة أرض تثبت فيها الأشجار حتى تغطيها، فهي مأخوذة من لفظ الحنّ والجنين لاستثمارهم. وقد تقدم. والروية: المكان المرتفع ارتفاعا يسيرا، معه في الأغلب كثافة تراب، وما كان كذلك فنباته أحسن، ولذلك خص الروية بالذكر. قال ابن عطية: ورياض الحزن ليست من هذا كما زعم الطبري، بل تلك هي الرياض المنسوبة إلى نجد؛ لأنها خير من رياض تامة، ونبات نجد أظفر، ونسيمه أبرد وأرق، ونجد يقال لما حزن. وقابا يصلح هواء تامة إلا بالليل، ولذلك قالت الأعرابية: «زوى كليل تامة». وقال السدي: «روية» أي برودة، وهو ما انخفض من الأرض، قال ابن عطية: وهذه عبارة قلقة، ولفظ الروية هو مأخوذ من ربا يربو إذا زاد. قلت: عبارة السدي ليست بشيء؛ لأن بناء «وب» معناه الزيادة في كلام العرب؛ ومنه الربو للشمس العالي. ورا يربو إذا أخذ الزيو. ورا القوس إذا أخذ الريو من عدو أو فزع. وقال الفراء في قوله تعالى: «أَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً» أي زائدة؛ كقولك: أربيت إذا أخذت أكثر مما أعطيت. ورويت في بني فلان ورويت أي نشأت فيهم. وقال الخليل: الروية أرض مرتفعة طيبة وخص الله تعالى بالذكر التي لا يجري فيها ماء من حيث السرف في بلاد العرب، فمثل لم ما يحسونه ويدركونه. وقال ابن عباس: الروية المكان المرتفع الذي لا تجري فيه الأنهار؛ لأن قوله تعالى ﴿أَنبَاهَا وَابِلٌ﴾ إلى آخر الآية يدل على أنها ليس فيها ماء جار، ولم يرد جنس التي تجري فيها الأنهار؛ لأن الله تعالى قد ذكر روية

ذات قرار ومعين . والمعروف من كلام العرب أن الربوة ما ارتفع عما جاوره سواء جرى فيها ماء أو لم يجر . وفيها خمس لفات « رَبْوَةٌ » بضم الراء، وبها قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي ونافع وأبو عمرو . و « رَبْوَةٌ » بفتح الراء، وبها قرأ عاصم وابن عامر والحسن . و « رَبْوَةٌ » بكسر الراء، وبها قرأ ابن عباس وأبو إسحاق السبسي . و « رَبَاوَةٌ » بالفتح، وبها قرأ أبو جعفر وأبو عبد الرحمن؛ وقال الشاعر :

مَنْ مُتَرَلٍّ فِي رَوْضَةٍ رَبَاوَةٍ • يَنْ النَّخِيلَ إِلَى بَقْعِ الْغَرْقَدِ؟

و « رَبَاوَةٌ » بالكسر، وبها قرأ الأشهب العقيلي . قال الفراء : ويقال رَبَاوَةٌ وَرَبَاوَةٌ، وكلاهما من الرابية، وفعله رَبَا يَرَبُو .

قوله تعالى : (أَصْلَهَا) يعني الربوة . (وَأَيْلٌ) أى مطر شديد؛ قال الشاعر ^(١)

مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْحَزْنِ مُعْبِئَةٌ • خَضِرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا وَأَيْلٌ هَاطِلٌ

(فَأَتَتْ) أى أعطت . (أَكْثَلَهَا) بضم الهمزة : الثمر الذى يؤكل؛ ومنه قوله تعالى : « تَوَفَّى أَكْثَلَهَا كُلَّ حِينٍ » . ^(٢) والثى المأكول من كل شئ يقال له أَكْلٌ . والأَكْثَلَةُ : القصة؛ ومنه الحديث : « فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْتَوْهَا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْثَنِينَ »؛ ^(٣) يعنى لقمة أو لقمتين، ترجمه سلم . وإضافته إلى الجنة إضافة اختصاص، كسرج الفرس وباب الدار . وإلا فليس الثمر ما تأكله الجنة . وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو « أَكْثَلَهَا » بضم الهمزة ومسكون الكاف، وكذلك كل مضاف [إلى] مؤنث، وفارقهما أبو عمرو فنيا أضيف إلى مذكر مثل أَكْلُهُ أو كان غير مضاف إلى شئ مثل « أَكْلِي تَحِيَّطٌ » ^(٤) فنقل أبو عمرو ذلك وخفّاه . وقرأ عاصم

(١) هواشي ميون : والى في دياره والطبرى واللسان والناج (زن) : سبل عطل .

(٢) راجع ج ٩ ص ٢٥٥ (٣) المشفوة : القليل؛ وأما الماء الذى كثرت عليه الشفاه حتى قل . وقيل :

أراد أن كان مكتورا عليه ، أن كثرت أكله . النهاية . (٤) في الأصول : « عطشه مع ... » والتصويب

عن صحيح سلم . (٥) الزيادة من ابن عطية لازمة . (٦) راجع ج ١٤ ص ٢٨٥

وَأَن تَأْمُرُوا حِمْرَهُ وَالْكَأَنَى فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالتَّخْفِيلِ . وَيُقَالُ : أَكَلْتُ وَأَكُلُ كُلُّ بَعْضِي .
(ضَعْفَيْنِ) أَي أَنْطَقْتُ ضَعْفَيْنِ ثَمَرٍ غَيْرَهَا مِنَ الْأَرْضَيْنِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : حَمَلْتُ مَرَّتَيْنِ
فِي السَّنَةِ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ : أَي أَخْرَجْتُ مِنَ الزَّرْعِ مَا يُخْرِجُ غَيْرَهَا فِي سَنَتَيْنِ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّمْ يُمْسِكْهَا وَأَبْلُ فَطَلَّ ﴾ تَأْكِيدٌ مِنْهُ تَعَالَى لِمَدْحِ هَذِهِ الزَّرْعَةِ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا
وَأَبْلُ فَإِنَّ الطَّلَّ يَكْفِيهَا وَيَنْوِبُ مَنَابِ الْوَابِلِ فِي إِسْرَاجِ الثَّمَرَةِ ضَعْفَيْنِ ، وَذَلِكَ لِكَرَمِ الْأَرْضِ
وَطَيِّبِهَا . قَالَ الْمُبَرِّدُ وَغَيْرُهُ : تَقْدِيرُهُ فَطَلَّ يَكْفِيهَا . وَقَالَ الرَّجَاجُ : قَالَتِي يَصْبِيهَا طَلٌّ .
وَالطَّلُّ : الْمَطَرُ الضَّعِيفُ الْمُسْتَدِيرُ مِنَ الْقَطْرِ الْخَفِيفِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ مُشْهُورُ اللَّفْظِ .
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ : الطَّلُّ : النَّدى . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهُوَ تَحْوِيزٌ وَتَشْبِيهُ . قَالَ النَّسَّاسُ :
وَحَكَى أَهْلُ اللَّفْظِ وَبَلَّتْ وَأَوْبَلَتْ ، وَطَلَّتْ وَأَطَلَّتْ . وَفِي الصَّحَاحِ : الطَّلُّ أَضْعَفُ الْمَطَرِ وَالْجَمْعُ
الطَّلَالُ ؛ يَقُولُ مِنْهُ : طَلَّتِ الْأَرْضُ وَأَطَلَهَا النَّدى فَبُهِىَ مَطْلُولَةٌ . قَالَ السَّائِبِيُّ : وَزَرَعَ
الطَّلَّ أَضْعَفُ مِنَ زَرْعِ الْمَطَرِ وَأَقَلُّ رِيحًا ، وَفِيهِ — وَإِنْ قُلْ — تَمَاسُكٌ وَنَفْعٌ . قَالَ بَعْضُهُمْ :
فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، وَمَعْنَاهُ كَتَلَ جَنَّةَ بَرِيَّةٍ أَصَابَهَا وَأَبْلُ فَإِنَّ لَمْ يُمْسِكْهَا وَأَبْلُ فَطَلَّ فَآتَتْ
أَكْلَهَا ضَعْفَيْنِ . يَعْنِي أَخْضَرَتْ أَوْ رَأَتْ الْبُسْتَانَ وَخَرَجَتْ ثَمَرُهَا ضَعْفَيْنِ .

قلت : التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَصَوِّبُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ . فَشَبَّهَ تَعَالَى نَمُوَ نَفَقَاتِ
هَؤُلَاءِ الْمُخْلِصِينَ الَّذِينَ يُرِي اللَّهُ صِدْقَاتِهِمْ كَثْرِيَّةَ النَّفَقِ وَالْفَصِيلِ^(١) بِنَمُوِ نَبَاتِ الْجَنَّةِ بِالزَّرْعَةِ
الْمُرْصُونَةِ ؛ بِخِلَافِ الصُّفَوَانِ الَّذِي انْكَشَفَ عَنْهُ تَرَابُهُ فَبَقِيَ صُلْدًا . وَخَرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبِ
طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِمِيزَانٍ فَيَرِيهَا كَمَا يَرِي أَحَدُكُمْ قُلُوبَهُ أَوْ فَصِيلَهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ
أَوْ اعْظَمُ » خَرَجَهُ الْمَوْطَأُ أَيْضًا .

قوله تعالى : ﴿ وَأَلَّهُ يَمَّا تَمَّ لَوْ نَبِيْرٌ ﴾ وَعِدَ وَعِيدٌ . وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ « يَعْمَلُونَ » بِالْيَاءِ
كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ النَّاسَ أَجْمَعُ ، أَوْ يُرِيدُ الْمُتَّقِينَ فَقَطْ ؛ فَهُوَ وَعْدٌ مُحْضٌ .

(١) البقر : بَشْمُ النَّفَقِ وَفِيهَا مَعَ ضَمِّ اللَّامِ ، وَيَكُونُ مَعَ كَوْنِ (اللام) : الْمُهْرُ الْمُنِيرُ ، وَقِيلَ : هُوَ النَّظْمُ
مِنْ أَوْلَادِ ذَاتِ الْخَافِرِ .

قوله تعالى : أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن تَجِيلٍ وَأَعْتَابٍ
تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصْلِهِ الْكِبَرُ وَلَهُ
ذُرِّيَّةٌ ضِعْفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ
لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : (أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن تَجِيلٍ وَأَعْتَابٍ) الآية . حكى الطبري
عن السدي أن هذه الآية مثل آخر لفظة الرياء ، ورجح هو هذا القول .

قلت وروى عن ابن عباس أيضا قال : هذا مثل ضربه الله للرائين بالأعمال يبتليها
يوم القيامة أحوج ما كان إليها ، كتل رجل كانت له جنة وله أطفال لا ينعمونه فكبر وأصاب
الجنة إعصار أي ريح عاصف فيه نار فاحترقت ففقدوا أحوج ما كان إليها . وحكى عن
أبي زيد أنه قرأ قول الله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْغُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأُذَى» الآية ،
قال : ثم ضرب في ذلك مثلا فقال : «أَيُّودُ أَحَدُكُمْ» الآية . قال ابن عطية : وهذا أيمن
من الذي رجع الطبري ، وليست هذه الآية بمثل آخر لفظة الرياء ، هذا هو مقتضى سياق
الكلام . وأما بالمعنى في غير هذا السياق فتشبه خال كل متناق أو كان عمل عملا وهو يحسب
أنه يحسن صنعا فلما جاء إلى وقت الحاجة لم يجد شيئا .

قلت : قد روى عن أبي عباس أنها مثل لمن عمل لغير الله من متناق وكافر . على ما يأتي ،
إلا أن الذي ثبت في البخاري عنه خلاف هذا . نخرج البخاري عن عبيد بن عمير قال قال
عمر بن الخطاب يوما لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيم ترون هذه الآية تزلت «أَيُّودُ
أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن تَجِيلٍ وَأَعْتَابٍ» ؟ قالوا : الله وزوله أعلم ؛ فنضب عمر وقال :
قولوا : نعلم أولا نعلم ! فقال أبو عباس : في نفسي منها شيء ، يا أمير المؤمنين ؛ قال : يا ابن أخي
قل ولا تحقر نفسك ؛ قال أبو عباس : ضربت مثلا لعمل . قال عمر : أي عمل ؟ قال
أبو عباس : لعمل رجل غني يعمل بطاعة الله ثم بعث الله عنه وجبل له الشيطان فعمل

في المصاحي حتى أحرق عمله . في رواية : فإذا في عمره وأقرب أجله ختم ذلك بعمل من أعمال الشفاء . فرضي ذلك عمر . وروى ابن أبي مليكة أن عمر تلا هذه الآية . وقال : هذا مثل شرب للإنسان يعمل عملاً صالحاً حتى إذا كان عند آخر عمره أحوج ما يكون إليه عمل عمل السوء . قال ابن عطية : فهذا نظير يحمل الآية على كل ما يدخل تحت ألقائها ؛ ونحو ذلك قال مجاهد وقادة والربيع وغيرهم . وخص النخيل والأعناب بالذكر لشرفهما وفضلهما على سائر الشجر . وقرا الحسن « جَنَّاتٌ » بالجمع . (تجرى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) تقدم ذكره . (لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) يريد ليس شيء من الثمار إلا وهو فيها نابت .

قوله تعالى : (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ) عطف ما مضى على مستقبل وهو « تَكُونُ » وقيل : « يَبْذُهُ » فقيل : التفسير وقد أصابه الكبر . وقيل إنه محمول على المعنى ؛ لأن المعنى أيود أحدكم إن لو كانت له جنة . وقيل : الواو وإو الحال ، وكذا في قوله تعالى « وَلَهُ » .

قوله تعالى : (فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ) قال الحسن : « إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ » ريح فيها برد شديد . الزجاج : الإعصار في اللغة الريح الشديدة التي تهب من الأرض إلى السماء كالممود ، وهي التي يقال لها : الزوبعة . قال الجوهري : الزوبعة رئيس من رؤساء الجن ؛ ومنه سُمِّيَ الإعصار زوبعة . ويقال : أم زوبعة ، وهي ريح تثير الثبار وترفع إلى السماء كأنها عمود . وقيل : الإعصار ريح تثير عجايباً وعدو برق . المهدوي : قيل لها إعصار لأنها تلتف كالنوب إذا عَصِر . ابن عطية : وهذا ضعيف .

قلت : بل هو صحيح ؛ لأنه المشاهد المحسوس ، فإنه يعبد عموداً مُتَنَفِّئاً ، وقيل : إنما قيل للريح إعصار ؛ لأنه يعصر السحاب ، والسحاب مُعْصِرَاتٌ ؛ إنما لأنها حوامل فهي كالمعصر من النساء . ولما لأنها تنعصر بالرياح . وحكى ابن سيده : أن المعصرات فسرهما قوم بالرياح لا بالسحاب . ابن زيد : الإعصار ريح عاصف وتسمى شديدة ؛ وكذلك قال السدي : الإعصار الريح والتار السُموم . ابن عباس : ريح فيها سموم شديدة . قال ابن عطية : ويكون

(١) الممر : التي هي عرصة الحمل من النساء .

ذلك في شدة الحر ويكون في شدة البرد ، وكل ذلك من قبح جهنم ونجسها ، كما تضمن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من قبح جهنم » و « إن النار اشتكت إلى ربها » الحديث . وروى عن ابن عباس وغيره : أن هذا مثل ضرب به الله تعالى للكافرين والمنافقين ، كهشة رجل غرس بستانا فأكثر فيه من الثمر فأصابه اليبس وله فزيرة ضعفاء - يريد صبيانا بنات وغلما - فكانت مبيته ومبيته ذريته من ذلك البستان ، فأرسل الله على بستانه ريحا فيها نار فأحرقته ، ولم يكن عنده قوة فيغرسه ثانية ، ولم يكن عنده فيه خير فيعودون على أيهم . وكذلك الكافر والمنافق إذا ورد إلى الله تعالى يوم القيامة ليست له كزرة يثبت قيرد ثانية ، كما ليست عند هذا قوة فيغرس بستانه ثانية ، ولم يكن عنده من اقتدر إليه عند كبر سنه وضعف ذريته غنى عنه .

(كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون) يريد كي ترجوا إلى عظمي وروبويتي ولا تتخافوا من دوى أولياء . وقال ابن عباس أيضا : تتفكرون في زوال الدنيا وفنائها وإقبال الآخرة وبقيتها .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أُنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاخِلِيهِ إِلَّا أَنْ تُنْفِصُوا فِيهِ وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٢٧) فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفِقُوا) هذا خطاب لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم . واختلف العلماء في المعنى المراد بالإففاق هنا ، فقال علي بن أبي طالب وعبيدة السلماني وأبو سيرين : هي الزكاة المفروضة ، نهى الناس عن إلقاء التزدي فيها بدل الجيد . قال أبو عبيدة : والقاهر من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية في التطوع ، ندبوا إلى

أَلَا يَتَطَوَّعُوا إِلَّا بِنَحْوِ جِدِّهِ . والآية نعم الوجهين ، لكن صاحب الزكاة تلقى بأنها ما أوربها والأمر على الوجوب ، وبأنه تنهى عن الردى ، وذلك بخصوص بالفرض ، وأما التطوع فكذلك أن يتطوع بالقليل فكذلك أنه أن يتطوع بتناول في القدر ، ودرهم خير من ثمرة . تمسك أصحاب التذنب بأن لفظة أفضل صالح للتذنب صلاحية للفرض ، والردى . منهى عنه في الفعل كما هو منهى عنه في الفرض ، والله أحق من اختياره . وروى البراء أن رجلا علق قنود حشيف^(١) ، فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « خُصِمَا عُلِقَ » فتركت الآية ، أخرجه الترمذى وسياق بكمله . والأمر على هذا القول على التذنب ، نديرا إلى ألا يتطوعوا إلا بحمد عتار . وجمهور المتأولين قالوا : معنى « مِنْ طَلِيَّاتٍ » من جيد وعثار « مَا كَسَبْتُمْ » . وقال ابن زيد : من حلال « مَا كَسَبْتُمْ » .

الثانية — الكسب يكون بتعب بدني وهى الإجارة وسياق حكما ، لو مقابلة في تجارة وهو البيع وسياق بيان . والميراث داخل في هذا ؛ لأن غير الوارث قد كسبه . قال سهل بن عبد الله : وسئل ابن المبارك عن الرجل يريد أن يكتسب وينوى باكتسابه أن يصل به الرجم وأن يجاهد ويسل الخيرات ويدخل في آفات الكسب لهذا الشأن . قال : إن كان معه قوام من العيش بمقدار ما يكف نفسه عن الناس ترك هذا أفضل ؛ لأنه إذا طلب حلالا وأغنى في حلال سئل عنه وعن كسبه وعن إخفاقه ، وترك ذلك زهد فإن الزهد في ترك الحلال .

الثالثة — قال ابن خزيمة متناد : ولهذا الآية جاز لواله أن يأكل من كسب ولده ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أولادكم من طيب أكسابكم فكلوا من أموال أولادكم هنيئا » .

الرابعة — قوله تعالى : (وَمِمَّا أُنْتَجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) بنى النبات والمعادن والركاز ، وهذه أبواب ثلاثة تضمنتها هذه الآية . أما النبات فروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : حيرت أمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس فيها دون خمسة

(١) القنود : اللذان وهو عقود النخلة : الشارب من ثمره . والمخنف : الترييف قيل الفنج يكون رديا وليس له لم . (٢) في جواب : يخفى .

أَوْسَى زَكَاةً. وَالْوَسَى مَتُون صَاعًا، فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ مِنَ الْخِطَّةِ وَالشَّعِيرِ وَالنَّوْزِ وَالزَّبِيبِ. وَلَيْسَ فِيهَا أَتَبْتُ الْأَرْضَ مِنَ الْخَضِرِ زَكَاةً. وَقَدْ أَحْجَجَ قَوْمٌ لِأَيِّ حَقِيقَةٍ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا أَخْرِجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» وَإِنْ ذَلِكَ عَمُومٌ فِي قَلِيلٍ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرِهِ وَفِي مَوَازٍ الْأَصْنَافِ، وَرَأَوْا ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوَجُوبِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي «الْأَنْعَامِ» ^(١) مَسْتُوفٍ. وَأَمَّا الْمَعْدِنُ فَرَوَى الْأَثَمَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَعْيَاةُ بِرَحْمَةِ جِبَارٍ وَالْبَثْرُ جِبَارٍ وَالْمَعْدِنُ جِبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ». قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لِمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ» دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْحَكَمَ فِي الْمَعْدَنِ غَيْرَ الْحَكَمِ فِي الرِّكَازِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَعْدَنِ وَالرِّكَازِ بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ، وَلَوْ كَانَ الْحَكَمُ فِيهِمَا سَوَاءً لَقَالَ وَالْمَعْدِنُ جِبَارٌ وَفِيهِ الْخَمْسُ، فَلَمَّا قَالَ «وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ» عَلِمَ أَنَّ حَكَمَ الرِّكَازِ غَيْرَ حَكَمِ الْمَعْدَنِ فِيَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالرِّكَازُ أَصْلُهُ فِي اللَّفْظِ مَا أُرْتِكَزَ بِالْأَرْضِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوْاهِرِ، وَهُوَ عِنْدَ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النَّدْوَةِ الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْمَعْدَنِ مَرَكُزَةٌ بِالْأَرْضِ لِأَنَّهَا بِمَعْمَلٍ وَلَا يَسْتَعْنِي وَلَا تَصْبُغُ، فِيهَا الْخَمْسُ؛ لِأَنَّهُ رِكَازٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّدْوَةَ فِي الْمَعْدَنِ حَكْمُهَا حَكَمُ مَا يُشْتَكَلَفُ فِيهِ الْعَمَلُ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَعْدَنِ فِي الرِّكَازِ؛ وَالْإِذْلُ تَحْصِيلُ مَذْجِهِ وَعَلَيْهِ تَتَوَيَّ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بِنَ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الرِّكَازُ قَالَ: «الرِّكَازُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ». عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذَا مَتْرُوكٌ الْحَدِيثُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَصِحُّ، ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٢). وَدَفَّنَ الْجَاهِلِيَّةُ لِأُمُومِهِمْ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ رِكَازٌ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ

(١) رَاجِعْ ج ٧ ص ٤٧ (٢) الْمَعْيَاةُ : الْبَيْعَةُ . وَجِبَارٌ : حِدْرٌ . وَالْمَعْدِنُ : الْمَكَانُ مِنَ الْأَرْضِ يُخْرَجُ مِنْهُ نَحْوُ مِنَ الْجَوْاهِرِ وَالْأَجْسَادِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالنَّعْصِ وَالْإِسْمَاعِيلِ وَالْكَوْبَرِ وَغَيْرِهَا ؛ مِنْ عَدَنِ بِالْمَكْنِ إِذَا أُنَامَ بِهِ . وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ تِلْكَ الْبَيْعَةَ فَصِيبٌ مِنْ أَثْلَانِهَا أَوْ ثِنْتَا بِرَحْمَةِ حِدْرٍ ، وَكَذَلِكَ الْبَيْعَةُ الْعَادِيَّةُ يَنْسُطُ فِيهَا إِنْسَانٌ نِهَالٌ قَدَمُهُ حِدْرٌ ، وَالْمَعْدِنُ إِذَا أَنْهَارَ عَلَى مَنْ يَحْفَرُهُ فَتَقْدَمُ حِدْرٌ . رَاجِعْ مَعَاجِمَ الْقَدَمِ وَكُتُبَ السِّنَنِ . (٣) النَّدْوَةُ (يَنْخَنُ نَكَرُونَ) : الْقِطْعَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَوْجَدُ فِي الْمَعْدَنِ . (٤) فِي ٥ : دَفْنٌ .

دفنه قبل الإسلام من الأموال الطرية ، وأما ما كان من ضرب الإسلام فحكمه عندهم حكم القنطة .

الخامسة - واختلفوا في حكم الركاز إذا وجد؛ فقال مالك : ما وجد من دفن الجاهلية في أرض العرب أو في قبائ الأرض التي ملكها المسلمون بشر حرب فهو لواجد فيه الخمس ، وأما ما كان في أرض الإسلام فهو كالقنطة . قال : وما وجد من ذلك في أرض العترة فهو للجماعة الذين افتتحوها دون واجده ، وما وجد من ذلك في أرض السلب فإنه لأهل تلك البلاد دون الناس ، ولا شيء للواجد فيه إلا أن يكون من أهل الدار فهو له دونهم . وقيل : بل هو لجملة أهل الصلح . قال إسماعيل : وإنما حكم للركاز بحكم الفينة لأنه مالٌ بأكبر وجده مسلم فأنزل منزلة من قاطعه وأخذ ماله ؛ فكان له أربعة أحماسه . وقال ابن النسيم : كان مالك يقول في الرروض والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يوجد ركازاً : إيت فيه الخمس ثم رجع فقال : لا أرى فيه شيئاً ، ثم آخر ما فارقناه أن قال : فيه الخمس . وهو الصحيح لمعوم الحديث وعليه جمهور الفقهاء . وقال أبو حنيفة ومحمد في الركاز يوجد في الدار : إنه لصاحب الدار دون الواجد وفيه الخمس . وخالفه أبو يوسف فقال : إنه للواجد دون صاحب الدار ؛ وهو قول الثوري . وإن وجد في القلعة فهو للواجد في قولهم جميعاً وفيه الخمس . ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العترة ، وسواء عندهم أرض العرب وغيرها ، وجاز عندهم لواجده أن يحتبس الخمس لنفسه إذا كان شجاعاً وله أن يعطيه للساكنين . ومن أهل المدينة وأصحاب مالك من لا يفرق بين شيء من ذلك وقالوا : سواء وجد الركاز في أرض العترة أو في أرض الصلح أو أرض العرب أو أرض الحسب إذا لم يكن ملكاً لأحد ولم يتبعه أحد فهو لواجده وفيه الخمس على عموم ظاهر الحديث ، وهو قول الليث وعبد الله بن نافع والشافعي وأكثر أهل العلم .

السادسة - وأما ما يوجد من المادن ويخرج منها فاختلف فيه ؛ فقال مالك وأصحابه : لا شيء فيما يخرج من المادن من ذهب أو فضة حتى يكون عشرين مثقالاً ذهباً أو ثمانين

أوراق فضة ، فإذا بلغت هذا المقدار وجبت فيها الزكاة ، وما زاد فبحساب ذلك ما دام في المدين نيل ، فإن أقطع ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فإنه تجدد فيه الزكاة مكانه . والركاز عندهم بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة في حينه ولا يُنظر به حولا . قال سُحنون في رجل له معادن : إنه لا يضم ما في واحد منها إلى غيرها ولا يركب إلا عن مائتي درهم أو عشرين دينارا في كل واحد . وقال محمد بن مسلمة : يضم بعضها إلى بعض ويركب الجميع كالزرع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : المعدن كالركاز ، فما وجد في المعدن من ذهب أو فضة بعد إخراج الخس اعتبر كل واحد منهما ، فمن حصل بيده ما يجب فيه الزكاة زكاة تمام الحول إن أتى عليه حول وهو نصاب عنده ؛ هذا إذا لم يكن عنده ذهب أو فضة وجبت فيه الزكاة . فإن كان عنده من ذلك ما يجب فيه الزكاة ضم إلى ذلك وزكاه . وكذلك عندهم كل فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها وتركب لحول الأصل ، وهو قول الثوري . وذكر المزي عن الشافعي قال : وأما الذي أنا واقف فيه فما يخرج من المعدن ، قال المزي : الأولى به على أصله أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة يركب بحوله بعد إخراجها . وقال الليث بن سعد : ما يخرج من المعدن من الذهب والفضة فهو بمنزلة الفائدة يستأنف به حولا ، وهو قول الشافعي . فيما حصله المزي من مذهبه ، وقال به داود وأصحابه إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " أخرجه الترمذي والدارقطني . واحتجوا أيضا بما رواه عبد الرحمن بن أسلم عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبا في تربتها ، بعثها على رضى الله عنه من اليمن . قال الشافعي : والمؤلفة قلوبهم حقهم في الزكاة ؛ فتبين بذلك أن المعدن مستأثر بالزكاة . وحجة مالك حديث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعدن ^(١) فبقيته ^(٢) وهي من ناحية الصرع ، فذلك المعدن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة . وهذا

(١) هي تصغير ذهب ، وأدخل الماء فيها لأن الذهب يذوب ، واقرئت الثلاث إذا صغر الخن في تصغير الماء نحو شمية . وقيل : هو تصغير على نية القسمة منها فصرها على قسمتها . (٢) القليلة (بالحريك) : منسوبة إلى قيل موضع من ساحل البحر على خمسة أيام من المدينة . والصرع (بضم صكون) : قرية من نواحي اليردة عن يار الغيا بينا وبين المدينة ثمانية يرد على طريق مكة ، وقيل أربع ليال ، بها منير ونخل ومياه كثيرة .

حديث متقطع الإسناد لا ينجح بمثله أهل الحديث، ولكنه عمل يعمل به عندهم في المدينة .
ورواه القزويني عن ربيعة عن الحارث بن بلال المزني عن أبيه . ذكره البزوري، ورواه
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقطع
بلال بن الجراح المادنة القليلة جليسا وغوريا . وحيث يصلح لزرع من قدس ولم يقطعه
حتى مسلم ؛ ذكره البزار أيضا ، وكثير يجمع على ضعفه . هذا حكم ما أخرجه الأرض ،
وسبق في سورة « النحل » حكم ما أخرجه البحر إذ هو قسم الأرض . وبأى في « الأنبياء »
معنى قوله عليه السلام : « السحابة تجر حبار » كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : (وَلَا تَجْمَعُوا الْحَقِيقَتَيْنِ مِمَّا تَتَّقُونَ) تجمعا معناه قصدوا ،
وسبق الشواهد من أشعار العرب في أن التيمم القصد في « النساء » إن شاء الله تعالى .
ونزلت الآية على أن المكاسب فيها طيب وخيث . وروى النسائي عن أبي أمامة بن سهل
ابن حنيفة في الآية التي قال الله تعالى فيها : « وَلَا تَجْمَعُوا الْحَقِيقَتَيْنِ مِمَّا تَتَّقُونَ » قال :
هو الجمرور ولون حقيق ؛ فهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ في الصدقة .
وروى الدارقطني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بصدقة بفاء رجل من هذا السهل بكافس - قال صفيان : بفتح الشيش -
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جاء بهذا ؟ » ! وكان لا يجيب أحد بشيء إلا أنسب
إلى الذي جاء به . فنزلت : « وَلَا تَجْمَعُوا الْحَقِيقَتَيْنِ مِمَّا تَتَّقُونَ » . قال : ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن الجمرور ولون الحقيق أن يؤخذ في الصدقة - قال الزهري : لونين من

(١) الجلس (فتح فكون) : كل مرتفع من الأرض . والقنور : ما اعتقض منها .

(٢) القدس (بضم قاف وسكون الدال) : جبل معروف . وقيل : هو الوضع المرتفع الذي يصلح للزراعة .

(٣) راجع ج ١٠ ص ٨٥ (٤) راجع ج ١٤ ص ٢١٥ (٥) راجع ج ٥ ص ٢٢١

(٦) الجمرور (بضم الجيم وسكون السين وراء مكورة) : ضرب ردى من التمر يحمل ولبا مغفرا لا خير فيه .

وحقيق (بضم الحاء المهملة وضع الاء) : نوع ردى من التمر منسوب إلى ابن حقيق وهو اسم رجل .

(٧) السهل (بضم السين وضع الماء مشددة) : الرطب الذي لم يتم إدراره وقوته .

تم المدينة - وأخرجه الترمذي من حديث البراء ومعه، وسياق . وحكى الطبري والنحاس أن في قراءة عبدالله « وَلَا تَأْتُوا » ومما لفتنا . وقرا مسلم بن جندب « وَلَا تَجْمُوا » بضم التاء وكسر الميم . وقرا ابن كثير « تَجْمُوا » بتشديد التاء . وفي اللفظة لغات ، منها « أَتَمْتُ الشَّيْءَ » خففت الميم الأولى و « أَتَمَّهُ » بشدحها ، و « يَجْمُهُ وَتَجْمُهُ » . وحكى أبو عمرو أن ابن مسعود قرأ « وَلَا تَجْمُوا » بهجرة بعد التاء المضمومة .

الثامنة - قوله تعالى : (مَنِ تَتَّقُونَ) قال الجرجاني في كتاب « نظم القرآن » : قال فريق من الناس : إن الكلام تم في قوله تعالى « النَّبِيِّتِ » ثم ابتدا خبر آخر في وصف الخبيث فقال : « مَنِ تَتَّقُونَ » وأتم لا تأخذونه إلا إذا أغضمت أى تساهمت ، كأن هذا المعنى عتاب للناس وتفرج . والضمير في « منه » عائد على الخبيث وهو الدون والردى . قال الجرجاني : وقال فريق آخر : الكلام متصل إلى قوله « مَنِ تَتَّقُونَ » ؛ فالضمير في « منه » عائد على « مَا كَسَبْتُمْ » ويحى « تَتَّقُونَ » كأنه في موضع نصب على الحال ؛ وهو كقولك : أنا أخرج أجاهد في سبيل الله .

التاسعة - قوله تعالى : (وَلَسْتُ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُخِضُوا فِيهِ) أى لست بأخذه في ديونكم وحقوقكم من الناس إلا أن تساهلوا في ذلك وتتركوا من حقوقكم ، وتكروهونه ولا ترضونه . أى فلا تفعلوا مع الله ما لا ترضونه لأنفسكم ؛ قال معناه البراء بن عازب وابن عباس والضحاك . وقال الحسن : معنى الآية : ولست بأخذه ولو وجدتموه في السوق يساع إلا أن يهضم لكم من ثمنه . وروى نحوه عن علي رضي الله عنه . قال ابن عطية : وهذا القولان يشبهان كون الآية في الزكاة الواجبة . قال ابن العربي : لو كانت في القرض لما قال « وَلَسْتُ بِأَخْذِيهِ » لأن الردى والمليح لا يجوز أخذه في القرض بحال ، لا مع تقدير الإغراض ولا مع عدمه ، وإنما يؤخذ مع عدم إغراض في النفل . وقال البراء بن عازب أيضا نعماء : « وَلَسْتُ بِأَخْذِيهِ » لو أهدى لكم « إِلَّا أَنْ تُخِضُوا فِيهِ » أى تستحي من المهدي فتقبل منه ما لا حاجة لك به ولا قدر له في نفسه . قال ابن عطية : وهذا يشبه كون الآية في التطوع . وقال ابن زيد : ولست بأخذه الحرام إلا أن تخمضوا في مكروهه .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تُنْمِضُوا فِيهِ﴾ كذا قراءة الجمهور ، من أغمض
الرجل في أمر كذا إذا تساهل فيه ورضى ببعض حقه وتجاوز ؛ ومن ذلك قول الطير تاح :
لَمْ يَفْتَسْ بِالْوَرَقِ قَوْمٌ وَالَّذِي لَأَنْفَسٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وقد يحتمل أن يكون متروكا إما من تنميض العين ؛ لأن الذي يريد الصبر على مكروه يغمض
عينه - قال :

إِلَى كَمْ وَكَمْ أَشْيَاءَ مِنْكَ تُرِيْبُنِي • أَغْمَضُ عَنْهَا لَسْتُ عَنْهَا بِذِي عَمَى

وهذا كالإغمضاء عند المكروه . وقد ذكر اللغاش هذا المعنى في هذه الآية وأشار إليه مكّي -
. وإنا من قول العرب : أغمض الرجل إذا أتى غامضا من الأمر ؛ كما تقول : أغمض أي أتى
عثمان ، وأغرق أي أتى العراق ، وأجبد وأغور أي أتى نجد والفر الذي هو تهامة ، أي فهو
يطلب التأويل على أخذه . وقرا الزهرى بفتح التاء وكسر الميم مخففا ، وعنه أيضا « تُنْمِضُوا »
بضم التاء وفتح الثين وكسر الميم وشدتها . فالأولى على معنى تهضموا سومها من البائع منكم
فيعطكم . والثانية ، وهي قراءة قتادة فيما ذكر الناس ، أي تأخذوا بنقصان . وقال أبو عمرو
الذاني : معنى قراءة الزهرى حتى تأخذوا بنقصان . وحكى مكّي عن الحسن « إِلَّا أَنْ
تُنْمِضُوا » مشددة الميم مفتوحة . وقرا قتادة أيضا « تُنْمِضُوا » بضم التاء وسكون النون
وفتح الميم مخففا . قال أبو عمرو الذاني : معناه إلا أن يغمض لكم ؛ وحكاه الناس عن
قتادة نفسه . وقال ابن جني : معناها تَوَجَّلُوا قد غمضتم في الأمر بتأولكم أو تساهلكم
وجرتم على غير السابق إلى التفوس ، وهذا كما تقول : أحمدت الرجل وجده عمودا ، إلى غير
ذلك من الأمثلة . قال ابن عطية : وقراءة الجمهور تخرج على التجاوز وعلى تنميض العين ؛
لأن أغمض بمرأة غمض . وعلى أنها بمعنى حتى تأتوا غامضا من التأويل والنظر في أخذ ذلك ؛
إما لكونه حراما على قول ابن زيد ، وإما لكونه مهتدى أو مأخوذا في دين على قول غيره .

وقال المتهوون: ومن قرأ تَمِضُوا فإلني تَمِضُونَ أعين بشاركم عن أخذ. قال الجوهرى: وغَضَّتْ عن فلان إذا تساحت عليه في بيع أو شراء وأَغْمَضَتْ، وقال تعالى: «وَلَسْتُ بِأَعِذُّهُ إِلَّا أَنْ تَمِضُوا فِيهِ». يقال: أَغْمَضْتُ لِي نِيًّا بَعْنِي، كأنك تريد الزيادة منه لؤده. والخط من ثمة. و«أَنْ» في موضع نصب، والتقدير إلا بَأَنْ.

الحادية عشرة - قوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ» نَبه سبحانه وتعالى على صفة النسي، أى لا حاجة به إلى صدقاتكم، فمن تقرب وطلب متوبةً فليعمل ذلك بما له قدر وبِأَلِّ، فإنما يقدم لنفسه. و«حَمِيدٌ» معناه محمود في كل حال. وقد أتينا على مبانى حذبن الإسمين في «الكتاب الأسنى» والحمد لله. قال الزجاج في قوله: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ»: أى لم يأمركم أَنْ تَصَدَّقُوا من عَزَ وَلَكِنَّه بَلَا أَخْبَارَكُمْ فهو حميد على ذلك على جميع نعمه.

قوله تعالى: «الشَّيْطَانُ يَدْعُوكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمُ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَدْعُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (٢١٨)

فيه ثلاث مسائل:

الأولى - قوله تعالى: «الشَّيْطَانُ» تَدْعُمُ معنى الشيطان واشتقاقه فلا معنى لإعادته. و«يَدْعُكُمْ» معناه يَحْذَرُكُمْ «الْفَقْرَ» أى بالفقر لا تُشْفِقُوا: فهذه الآية متصلة بما قبل، وأن الشيطان له مدخل في التنبؤ للإنسان عن الإفاق في سبيل الله، وهو مع ذلك يأمر بالفحشاء وهي المماضى والإفاق فيها. وقيل: أى بَأَنْ لَا تَصَدَّقُوا فاحصوا وتقاطعوا. وقرئ «الْفَقْرَ» بضم الفاء، وهى لغة. قال الجوهرى: «والْفَقْرَ» فى التَّفَرُّقِ، مثل الضَّعْفِ والضعف.

الثانية - قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَدْعُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا» الوعد فى كلام العرب إذا أطلق فهو فى الخير، وإن قيد بالوعود ما هو قد يفتقر بالخير وبالشر كالإشارة. فهذه الآية مما يقيد فيها الوعد بالمعنيين جميعاً. قال ابن عباس: فى هذه الآية اثنتان من الله تعالى واثنتان من الشيطان. وروى الترمذى عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « إِنْ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةٌ يُبْرِنُ أَدَمَ وَلِلَّاهِ لَمَّةٌ نَامَا لَمَةُ الشَّيْطَانِ فَيُصَادُّ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبُ
بِالْحَقِّ وَأَمَّا لَمَةُ الْمَلِكِ فَيُصَادُّ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقُ بِالْحَقِّ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ وَجَدَ
الْإِخْرَى فَلْيَتَوَقَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ — ثُمَّ قَرَأَ — الشَّيْطَانُ يَدُوكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » .
قال : هذا حديث حسن صحيح . ويجوز في غير القرآن « وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ » بحذف الباء ؛
وَأَشَدُّ سَبِيحَهُ :

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَافْضَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ . . . فَقَدْ تَرَكْتَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ
وَالْمُنْفَرَةَ هِيَ السَّبْتُ عَلَى عِبَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . وَالْفَضْلُ هُوَ الرِّزْقُ فِي الدُّنْيَا وَالتَّوَسُّعُ وَالتَّعَمُّقُ
فِي الْآخِرَةِ ؛ وَيَكُلُّ قَدْ وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى .

الثالثة — ذكر النقاش أن بعض الناس تأخَّرَ هذه الآية في أن الفقر أفضل من
الغنى ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يُعِدُّ الْعَبْدَ مِنَ الْخَيْرِ ، وَهُوَ يَخْشَوْهُ الْفَقْرُ يُعِدُّ مَتَهُ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ :
وَلَيْسَ فِي آيَةِ حِجَّةٍ قَاطِعَةٍ بَلِ الْمَارِضَةُ بِهَا قُوَّةٌ . وَرَوَى أَنَّ فِي التَّوْرَةِ « عِبْدِي أَتَقَى مِنْ
رِزْقِي أَسْطُطَ عَلَيْكَ فَضْلِي فَإِنْ يَدِي مَبْسُوطَةٌ عَلَى كُلِّ يَدٍ مَبْسُوطَةٌ » . وَفِي الْقُرْآنِ مُصَدِّقُهُ
وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَمَا أَفْقَمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ » . ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ .
(وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ . وَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يُعْطِي مَنْ سَمِعَهُ وَيَعْلَمُ
حَيْثُ يَضَعُ ذَلِكَ ، وَيَعْلَمُ الْغَيْبَ وَالشَّهَادَةَ . وَهِيَ إِسْمَانِ مِنْ أَسْمَائِهِ ذَكَرْنَاهَا فِي جُمْلَةِ الْأَسْمَاءِ
فِي « الْكِتَابِ الْأَوَّلِيِّ » وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

قوله تعالى : يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ
خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٢٨﴾

(١) (بفتح اللام) : الحكمة والخبرة تنع في القلب . أَرَادَ إِلَهُ الْمَلِكِ أَوْ الشَّيْطَانَ بِهِ وَالْقُرْبُ مَتَهُ ، فَكَانَ
مِنْ خَطَرَاتِ الْخَيْرِ نَهْمُ الْمَلِكِ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطَرَاتِ الشَّرِّ نَهْمُ الشَّيْطَانِ . (عَنْ تَابِئِ بْنِ الْأَثَرِ) .

(٢) كَلَامُ الْأَمْرِ . وَالَّذِي فِي سَفَرِ التَّوْحِيدِ : « ... حَسَنٌ غَرِيبٌ » .

(٣) رَابِعٌ ج ١٤ ص ٣٠٧ (٤) رَابِعُ الْمَسَالِقِ لِخَامَةِ ج ٢ ص ٨٤

قوله تعالى : ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي يعطيا لمن يشاء من عباده . وأختلف العلماء في الحكمة هنا ؛ فقال للسدي : هي النبوة . ابن عباس : هي المعرفة بالقرآن فقيهه وحسنه وعمله ومتشابهه وغريبه ومقدمه ومؤخره . وقال قتادة ومجاهد : الحكمة هي الفقه في القرآن . وقال مجاهد : الإحاطة في القول والفعل . وقال ابن زيد : الحكمة العقل في الدين . وقال مالك بن أنس : الحكمة المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له . وروى عنه ابن القاسم أنه قال : الحكمة التفكير في أمر الله والاتباع له . وقال أيضا : الحكمة طاعة الله والقفص في الدين والعمل به . وقال الريس بن أنس : الحكمة الخشية . وقال إبراهيم النخعي : الحكمة الفهم في القرآن ؛ وقاله زيد بن أسلم . وقال الحسن : الحكمة الورع .

قلت : وهذه الأقوال كلها ماعدا قول السدي والربيع والحسن قريب بعضها من بعض ؛ لأن الحكمة مصدر من الإحكام وهو الإحاطة في قول أو فعل ؛ فكل ما ذكر فهو نوع من الحكمة التي هي الجنس ؛ فكتاب الله حكمة ، وسنة نبيه حكمة ، وكل ما ذكر من التفضيل فهو حكمة . وأصل الحكمة ما يمنع به من السفه ؛ فقليل للعلم حكمة ؛ لأنه يمنع به ، وبه يعلم الإمتناع من السفه وهو كل فعل قبيح ؛ وكذا القرآن والعقل والفهم . وفي البخاري : "من يُرد الله به خيرا يفقهه في الدين" وقال هنا . سَجَنَ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أَوْقَى خَيْرًا كَثِيرًا ، وكرر ذكر الحكمة ولم يضمها اعتناء بها ، وتنبها على شرفها وفضلها حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى : ﴿قَبِلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا﴾ . وذكر القاري أبو محمد في مسنده : حدثنا مروان بن محمد حدثنا زائدة النسائي قال أخبرنا ثابت بن عجلان الأنصاري قال : كان يقال : إن الله ليريد العذاب بأهل لأرض فإذا سمع تعليم المعلم الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم . قال مروان : يعني بالحكمة القرآن .

قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أَوْقَى خَيْرًا كَثِيرًا وَلَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلَ الْآثَابِ﴾
يقال : إن من أعطى الحكمة والقرآن فقد أعطى أفضل ما أعطى من جمع علم كتب الأولين

من الصحف وغيرها لأنه قال لا أول لك : « وَمَا أَوْثَقْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » . وسُمي هذا خيرا كثيرا لأن هذا هو جوامع الكلم . وقال بعض الحكماء : من أعطى العلم والقرآن ببنى أن يعرف نفسه ، ولا يتواضع لأهل الدنيا لأجل دنياهم ؛ فإنما أعطى أفضل ما أعطى أصحاب الدنيا لأن الله تعالى سَمَّى الدنيا متاعا قليلا فقال : « قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ » وسَمَّى العلم والقرآن « خيرا كثيرا » . وقرأ الجمهور « وَمَنْ يُؤْتَ » على بناء الفعل للمفعول . وقرأ الزمخشري ويقرب * « وَمَنْ يُؤْتَ » بكسر التاء على معنى ومن يؤت الله الحكمة ، فالفاعل اسم الله عز وجل . و « مَنْ » مفعول أول مقسّم ، والحكمة مفعول ثان . والألباب : العقول ، واحدا لبَّ وقد تقدّم .

فوله تعالى : وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذِيرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا
وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٢٢﴾

شرط وجوبه ، وكانت النذور من سيرة العرب تكثر منها ؛ فذكر الله تعالى النوعين ، ما يفعله المرء متبرعا ، وما يفعله بعد إلزامه لنفسه . وفي الآية معنى الوعد والوعيد ، أى من كان خالص النية فهو مُتَاب ، ومن أنفق رياء أو لمعنى آتيرما يكسبه المن والاذى ونحو ذلك فهو ظالم ، يذهب فعله باطلا ولا يجد له ناصرًا فيه . ومعنى « يَعْلَمُهَا » يُحْصِيهَا ؛ قاله مجاهد . ووحّد الضمير وقد ذكر شيئين ، فقال النحاس : التقدير (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ) لأن الله يعلمها ، (أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذِيرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا) ثم حذف . ويجوز أن يكون التقدير : وما أنفقتم فإن الله يعلمه وتعود الهاء على « ما » كما أشهد سيويه [لأمرئ القيس] :

فَوُضِّحَ بِالْمِقْرَاءِ لَمْ يَسْفُ وَتَمَّهَا ■ لِمَا تَسَجَّتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَتَمَّهَا ^(٥٠)

ويكون « أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذِيرٍ » معطوفا عليه . قال ابن عطية : ووحّد الضمير في « يعلمه » وقد ذكر شيئين من حيث أراد ما ذكر أو نص .

(١) راجع إلى ص ٤٢٣ (٢) راجع إلى ص ٢٨١ (٣) راجع إلى الملة الرابعة عشرة ص ١١٢

(٤) الزيادة في ب - (٥) د توضيح والقرآن : رمضان ، ومما عطف على « حرم » في البيت قبله .

قلت : وهذا حسن : فإن الضمير قد يراد به جميع المذكور وإن كثر . ولأنه حقيقة البرارة عنه أن تقول : هو ما أوجبه المكلف على نفسه من العبادات مما لو لم يوجهه لم يلزمه ؛ تقول : نذر الرجل كذا إذا التزم فعله ، ينذر (بضم النال) وينذر (بكسر ها) . وله أحكام يأتي بيانها في غير هذا الوضع إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا
الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرٌ** (٢٧١)

ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الآية في صدقة التطوع ؛ لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار ، وكذلك سائر العبادات الإخفاء أفضل في تطوعها لانتفاء الرياء عنها ، وليس كذلك الواجبات . قال الحسن : إظهار الزكاة أحسن ، وإخفاء التطوع أفضل ؛ لأنه أدل على أنه براد الله عز وجل به وحده . قال ابن عباس : جعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها يقال بسبعين ضعفا ، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفا . قال : وكذلك جميع الفرائض والتواقل في الأشياء كلها .

قلت : يمثل هذا لا يقال من جهة الرأي وإنما هو توقيف ؛ وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » (٢٧٢) وذلك أن الفرائض لا يدخلها رياء والتواقل عرضة لذلك . وروى النسائي عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الذي يمهر بالقرآن كالذي يمهر بالصدقة والذي يُسر بالقرآن كالذي يُسر بالصدقة » . وفي الحديث : « صدقة السر تطفي غضب الرب » .

قال ابن العربي : « وليس في تفضيل صدقة العلانية على السر ، ولا تفضيل صدقة السر على العلانية حديث صحيح ولكنه الإجماع الثابت ؛ فأتا صدقة الغل فالقرآن ورد مصرحا

(١) راجع ١٩ ص ١٢٥ (٢) عبارة مسلم كافي صحيحه ... فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة » .

بأنها في السر أفضل منها في الجهر ^(١) بيد أن علماءنا قالوا : إن هذا على الغالب مخرجه ،
والتحقيق فيه أن الحال [في الصدقة ^(٢)] تختلف بمال المئطى [لها] ^(٣) والمعطى إياها والناس
الشاهدين [لها] ^(٤) . أما المعطى فله فيها فائدة إظهار السنة وثواب القدوة .

قلت : هذا لمن قويت حاله وحسنت نيته وأمين على نفسه الرياء ، وأما من ضعف عن
هذه المرتبة فالسر له أفضل .

وأما المعطى إياها فإن السر له أسلم من احتقار الناس له ، أو نسبته إلى أنه أخذها مع
التنقي عنها وترك التسف ، وأما حال الناس فالسر عنهم أفضل من العلانية لهم ، من جهة أنهم
ربما طعنوا على المعطى لها بالرياء وعلى الآخذ لها بالاكستناء ، ولم فيها تحريك القلوب
إلى الصدقة ؛ لكن هذا اليرم قليل .

وقال يزيد بن أبي حبيب : إنما نزلت هذه الآية في الصدقة على اليهود والنصارى ،
فكانت يأمر بقسم الزكاة في السر . قال ابن عطية : وهذا مردود ، لا سيما عند السلف
الصالح ، فقد قال الطبري : أجمع الناس على أن إظهار الواجب أفضل .

قلت : ذكر اليعك الطبري أن في هذه الآية دلالة على قول إخفاء الصدقات مطلقاً
أولاً ، وأنها حق الفقير وأنه يجوز لرب المال تفريقها بنفسه ، على ما هو أحد قولي الشافعي .
وعلى القول الآخر ذكروا أن المراد بالصدقات ها هنا التطوع دون الفرض الذي إظهاره أولاً
لئلا يلحقه هُمة ؛ ولأجل ذلك قيل : صلاة التقل فرأى أفضل ، والجماعة في الفرض أبعد عن
الهُمة . وقال المتهدي : المراد بالآية فرض الزكاة وما تطوع به ، فكان الإخفاء أفضل
في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم ساءت ظنون الناس بعد ذلك ، فاستحسن العلماء ^(٥) إظهار
الفرائض لئلا يُظن بأحد المنع . قال ابن عطية : وهذا القول مخالف للأثر ، ويشبه في زماننا
أن يحسن السر بصدقة الفرض ، فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عُرضة للرياء . وقال
ابن خزيمة منقاد : وقد يجوز أن يراد بالآية الواجبات من الزكاة والتطوع ؛ لأنه ذكر الإخفاء

(١) الزيادة عن ابن العربي . (٢) في ب : الناس .

ومدحه والإظهار ومدحه ، فيجوز أن يتوجه إليهما جميعا . وقال القشاش : إن هذه الآية نسخها قوله تعالى : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْقِيلِ وَالْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً » الآية .

قوله تعالى : (فَنِعْمًا هِيَ) نساء على إبداء الصدقة ، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك . ولذلك قال بعض الحكماء : إذا اصطنعت المعروف فأستره ، وإذا اصططح إليك فأنشره . قال دجيل الخزاعي :

إذا انتقموا أعلنوا أمرهم • وإن أتموا أتموا بأكتام

وقال سهل بن هارون :

خُلِّ إذا جتته يوما لتسأله • أعطاك ما لم يكن كفاه واعتذرا
يُخَيِّ صانعه والله يُظهِرها • إن الجميل إذا أخفته ظهرها

وقال العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تمجيده وتصفيره وسره ؛ فإذا أعجلته هينته ، وإذا صغره عظمت ، وإذا سترته أتمته . وقال بعض الشعراء فأحسن :

زاد معروفك عندى عظمًا • أنه عندك مستورٌ خفيّر
فَنَسَاهُ كُلُّ لَمْ تَأْتِهِ • وهو عند الناس مشهور خطير

واختلف الفراء في قوله « فَنِعْمًا هِيَ » فقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش وعاصم في رواية حفص وابن كثير « فَنِعْمًا هِيَ » بكسر النون والمين . وقرأ أبو عمرو أيضا ونافع في غير رواية ورش وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل « فَنِمًا » بكسر النون وسكون المين . وقرأ الأعمش وابن عامر وحزرة والكسائي « فَنِمًا » بفتح النون وكسر المين ، وكلهم سكن الميم . ويجوز في غير القرآن فَنِمَ ما هـ . قال النحاس : ولكنت في اللؤاد متصل فَنِمَ الإذغام . وحكى الجويون في « نِمَ » أربع لغات : نِمَ الرجلُ زيدٌ ، هذا الأصل . ونِمِمَ الرجل ، بكسر النون لكسر المين . ونِمَ الرجل ، بفتح النون وسكون المين ، والأصل نِمِمَ حذف الكسرة لأنها قليلة . ونِمِمَ الرجل ، وهذا أفصح اللغات ، والأصل فيها نِمِمَ . وهى تقع في كل مدح ، تخففت وقلبت كسرة المين على النون وأسكنت المين ، فن قرأ « فَنِعْمًا هِيَ » فله تقديران : أحدهما أن يكون جاء به على لغة من يقول نيم . والتقدير الآخر أن يكون على

اللغة الجيدة، فيكون الأصل نعيم، ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين. قال النحاس: فأتانا الذي حكى عن أبي عمرو وأوقع من إسكان العين فقال: حكى عن محمد بن زيد أنه قال: أما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا ياء. وقال أبو علي: من قرأ بسكون العين لم يستقم قوله؛ لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين وإنما يجوز ذلك عند النحويين إذا كان الأول حرف مد، إذ الذي يصير عوضاً عن الحركة، وهذا نحو دابة وضوال ونحوه. ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختصها كأخذة بالإخفاء في «بَارِكُكُمْ» - و«يَأْمُرُكُمْ» فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع وخفاءه. قال أبو علي: وأما من قرأ «نِعْمًا» ففتح التون وكسر العين فلما جاء بالكلمة على أصلها ومنه قول الشاعر:

مَا أَقَلَّتْ قُلُوبُنَا إِسْمَاءَ ۝ فِيمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُرِّ

قال أبو علي: و«ما» من قوله تعالى: «نِعْمًا» في موضع نصب، وقوله «هي» تفسير للفاعل المضمر قبل الذكر، والتقدير نعم شيئاً إبداءها، والإبداء هو الخصوص بالمدح إلا أن المضاعف حذف وأقيم المضاعف إليه مقامه. ويدل على هذا قوله «فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ» أي الإخفاء خير، فكما أن الضمير هنا للإخفاء لا للصدقات فكذلك، أولاً الفاعل هو الإبداء وهو الذي اتصل به الضمير، فحذف الإبداء وأقيم ضمير الصدقات مثله. «وَأِنْ تُحَقُّوْهَا» شرط، فلذلك حذفت التون. «وَتَوْتُوْهَا» عطف عليه. والجواب «فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ». «وَيُكْفِّرُ» اختلف القراء في قراءته؛ فقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وقناة وابن أبي إسحاق «وَيُكْفِّرُ» بالنون وفتح الراء. وقرأ [فأفع] وحزمة والكسائي بالنون والجزم في الراء؛ وروى مثل ذلك أيضاً عن عاصم. وروى الحسين بن علي الجعفي عن الأعمش «يُكْفِّرُ» بنصب الراء. وقرأ ابن عامر بالياء وفتح الراء؛ ورواه حفص عن عاصم، وكذلك روى عن الحسن، وروى عنه بالياء والجزم. وقرأ ابن عباس «وَيُكْفِّرُ» بالياء وكسر اللام وحزم الراء. وقرأ

(١) كما في النحاس، والذي في نسخ الأصل: ولا ياتيه. (٢) وروى: قدس. بالإفراد واجب بفتح زايته ص ١٠١. (٣) في الأصول: الأعمش، والصواب ما أنبأناه من البحر وابن عليه وغيرهما.

عكرمة « وَتُكْفَّرُ » بالتاء وفتح الفاء وحزم الراء . وحكى المهدوي عن ابن مهران أنه قرأ « وَتُكْفَّرُ » بالتاء ورفع الراء . وحكى عن عكرمة وشهر بن حوشب أنهما قرآ بتاء ونصب الراء . فهذه تسع قراءات أيديها « وَتُكْفَّرُ » بالنون والرفع . هذا قول الخليل وسيبويه . قال النحاس قال سيبويه : والرفع ها هنا الوجه وهو الجيد ؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء يجري مجراه في غير الجزاء . وأجاز الجزم بحمله على المعنى ؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتؤثروها الفقراء يكن خيراً لكم وتكفروا عنكم . وقال أبو حاتم : قرأ الأعمش « يُكْفَّرُ » بالياء دون الواو قبلها . قال النحاس : والذي حكاه أبو حاتم عن الأعمش بنير الواو جزماً يكون على البذل كأنه في موضع الفاء . والذي روى عن عاصم « وَيُكْفَّرُ » بالياء والرفع يكون معناه وَيُكْفَرُ الله ؛ هذا قول أبي عبيد . وقال أبو حاتم : معناه يَكْفُرُ الإيعطاء . وقرأ ابن عباس « وَتُكْفَّرُ » يكون معناه وتكفَّر الصدقات . وبالجملة فما كان من هذه القراءات بالنون فهي نون العظمة ، وما كان منها بالتاء فهي الصدقة فاعلمه ؛ إلا ما روى عن عكرمة من فتح الفاء فإن التاء في تلك القراءة إنما هي للسبب ، وما كانت منها بالياء فانه تعالى هو المكفَّر ، والإيعطاء في خفاء مكفَّر أيضاً كما ذكرنا ، وحكاه مكي . وأما رفع الراء فهو على وجهين : أحدهما أن يكون الفعل خبر ابتداء تقديره ونحن تكفَّر أو هي تكفَّر ، أعني الصدقة ، أو والله يكفَّر . والثاني القطع والاستئناف لا تكون الواو الماطفة للاشتراك لكن تعطف جملة كلام على جملة . وقد ذكرنا معنى قراءة الجزم . فاما نصب « وَتُكْفَّرُ » فضعيف وهو على إضمار أن ويجاز على بُعد . قال المهدوي : وهو مشبه بالنصب في جواب الاستفهام ، إذ الجزاء يجب به الشيء . لوجوب غيره كاستفهام . والجزم في الراء أنصح هذه القراءات ، لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء . وأما الرفع فليس فيه هذا المعنى .

قلت : هذا خلاف ما اختاره الخليل وسيبويه . و « مِنْ » في قوله « مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ » للتمييز المحض . وحكى الطبري عن قرقة أنها زائدة . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ . (وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) وعد وعيد .

قوله تعالى : لَيْسَ عَلَيْكَ هُدُوسُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ
وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِسُكُمْ وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا أَنْتَغَاءُ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا
مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ ﴾ هذا الكلام متصل بذكر الهدى ، فكأنه بين فيه جواز الصدقة على المشركين . روى سعيد بن جبير مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في سبب نزول هذه الآية أن المسلمين كانوا يتصدقون على قفر أهل النخعة ، فلما كثر قفر أهل المسلمين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تتصدقوا إلا على أهل دينكم " . فزلت هذه الآية مبيحة للصدقة على من ليس من دين الإسلام . وذكر التفاسير أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصدقات بخاء يهودي فقال : أعطني . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ليس لك من صدقة المسلمين شيء " . فذهب اليهودي غير بعيد فقلت : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » ^(١) فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه ، ثم نسخ الله ذلك بآية الصدقات . وروى ابن عباس أنه قال : كان ناس من الأنصار لهم قرايات من بني قريظة والنضير ، وكانوا لا يتصدقون عليهم رغبة منهم في أن يسلموا إذا احتاجوا ، فزلت الآية بسبب أولئك . وحكى بعض المفسرين أن أسماء ابنة أبي بكر الصديق أرادت أن تصل جدّها أبا حنيفة ثم امتنعت من ذلك لكونه كافراً فزلت الآية في ذلك . وحكى الطبري أن مقصد النبي صلى الله عليه وسلم بمنع الصدقة إنما كان ليُسلّموا ويدخلوا في الدين ، فقال الله تعالى : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » . وقيل : « لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ » [ليس متصلاً] بمأقُول ، فيكون ظاهراً في الصدقات وصرفها إلى الكفار ، بل يحتمل أن يكون معناه ابتداء كلام .

الثانية — قال علماؤنا : هذه الصدقة التي أوجبت لهم حسب ما تضمنته هذه الآثار هي صدقة التطوع ، وأما المفروضة فلا يُجزئ دفعها لكافر ، لقوله عليه السلام : « أُسْرَتْ أ. أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَأَوْدَعَهَا فِي فَرَائِكِهِمْ » . قال ابن المنذر : أجمع [كل] من أحفظ عنه ^(٢) (١) في ٥ : دطه . (٢) في ٢ : ووب وى : متصلاً . دليل على سقوط : ليس ، أو غير متصل . (٣) في ٢ : .

من أهل العلم أن الذي لا يُعطى من زكاة الأموال شيئا ، ثم ذكر جماعة ممن نصّ على ذلك ولم يذكروا خلافا . وقال المُنْهَدِي : رُخِّصَ للمسلمين أن يُعطوا المسلمين من قرباتهم من صدقة الفريضة لهذه الآية . قال ابن عطية : وهذا مردود بالإجماع . والله أعلم . وقال أبو حنيفة : تصرف إليهم زكاة الفطر . ابن العربي : وهذا ضعيف لا أصل له . ودليلنا أنها صدقة طهورة واجبة فلا تصرف إلى الكافر كصدقة الماشية والعين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أغنؤهم عن سؤال هذا اليوم " يعني يوم الفطر .

قلت : وذلك لتشاغلهم باليد وصلاة العيد وهذا لا يتحقق في المشركين . وقد يجوز صرفها إلى غير المسلم في قول من جعلها سنة ، وهو أحد القولين عندنا ، وهو قول أبي حنيفة على ما ذكرنا ، فنظرنا إلى عبسوم الآية في البر وإطعام الطعام وإطلاق الصدقات . قال ابن عطية : وهذا الحكم متصور للمسلمين مع أهل ذمتهم ومع المستقرئين من الحربيين .

قلت : وفي التبريل « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِينَتِهِمْ وَأَسِيرًا » ^(١) والأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركا . وقال تعالى : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ » ^(٢) . فظواهر هذه الآيات تقتضي جواز صرف الصدقات إليهم جملة ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم خصّ منها الزكاة المفروضة بقوله عليه السلام لِمَاعِذ : « خُذِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَرَدِّهَا عَلَى فَقَرَائِهِمْ » ^(٣) . واتفق العلماء على ذلك على ما تقدم . فيدفع إليهم من صدقة الطوق إذا احتاجوا ، والله أعلم . قال ابن العربي : فاما المسلم المعاصي فلا خلاف أن صدقة الفطر تصرف إليه إلا إذا كان يترك أركان الإسلام من الصلاة والصيام فلا تدفع إليه الصدقة حتى يتوب . وسائر أهل المعاصي تصرف الصدقة إلى تركيها لدخولهم في اسم المسلمين . وفي صحيح مسلم أن رجلا تصدق على غني وسارق وزانية وقُتِلَت صدقته ، على ما يأتي بيانه في آية الصدقات .

الثالثة - قوله تعالى : « وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » أي يرشد من يشاء . وفي هذا ردّ على القدرية وطوائف من المعتزلة ، كما تقدم .

(١) في ابن عطية : متصور للمسلمين اليوم مع الخ . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٢٥

(٣) راجع ج ١٨ ص ٨٨ (٤) راجع ج ٨ ص ١٦٧

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ شرط وجوابه . والخير في هذه الآية المال ؛ لأنه قد اقترن بذكر الإيتاق ؛ فهذه القرينة تدل على أنه المال ، وبني لم يفتن بما يدل على أنه المال فلا يلزم أن يكون بمعنى المال ؛ نحو قوله تعالى : « خَيْرٌ مَسْكَرًا »^(١) وقوله : « مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ »^(٢) إلى غير ذلك . وهذا يحترز من قول عكرمة : كل خير في كتاب الله تعالى فهو المال . وحكى أن بعض العلماء كان يصنع كثيرا من المعروف ثم يخلف أنه ما فعل مع أحد خيرا ، فقبل له في ذلك يقول : إنما فعلت مع نفسي ؛ ويتلو « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ » . ثم بين تعالى أن النصفة المتدب قبولها إنما هي ما كان ابتغاء وجهه . و « ابتغاء » هو على المفعول له . وقيل : إنه شهادة من الله تعالى للمصاحبة رضي الله عنهم أنهم إنما ينفقون ابتغاء وجهه ؛ فهذا يخرج مخرج التفضيل والثناء عليهم . وعلى التأويل الأول هو اشتراط عليهم ، ويتناول الاشتراط غيرهم من الأمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص : « إني أنفق نفقة تجزي بها وجه الله تعالى إلا أشرت بها حتى ما يجمل في في أمراك » .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْفَ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾ « يَوْفَ إِلَيْكُمْ » تأكيد وبيان لقوله : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ » وإن ثواب الإيتاق يؤتى إلى المتقين ولا يؤخسون منه شيئا فيكون ذلك البخس ظاهرا لهم .

قوله تعالى : لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ^(٣) فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ اللام متعلقة بقوله « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ » وقيل : بحذف تقديره الإيتاق أو الصدقة للفقراء . قال السدي ومجاهد وغيرهما : للراد يسؤلاه .
 (١) راجع ج ١ ص ٢١ (٢) راجع ج ٢ ص ٢٠ (٣) كما في السمين والبحر .
 وفي الأصول كلها : مفعول به . وليس بشئ .
 (٤) رواية البخاري : في في أمراك .

التقراء فقراء المهاجرين من قريش وغيرهم ، ثم تناول الآية كل من دخل تحت صفة التقراء غابراً الدهر . وإنما خص فقراء المهاجرين بالذكر لأنه لم يكن هناك سواهم وهم أهل الصفة وكانوا نحواً من أربعمائة رجل ، وذلك أنهم كانوا يقدمون فقراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يأتوا ولا مال فبُيت لهم صفة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبل لم : أهل الصفة . قال أبو ذر : كنت من أهل الصفة وكنا إذا أُمسيتنا حضرنّا باب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمر كلّ رجل فينصرف برجل ويبقى من بقي من أهل الصفة عشرة أو أقل فيؤتى النبي صلى الله عليه وسلم بعشائه وتتعتّى معه . فإذا فرغنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ناموا في المسجد " . وخرج الترمذى عن البراء بن عازب « ولا تيمموا الخبيث منه تُتفقون » قال : نزلت فينا معشر الأنصار كنا أصحاب نخل ، قال : فكان الرجل يأتي من نخله على قدر كثرته وقته ، وكان الرجل يأتي بالقنّ والقنّوين فيعلقه في المسجد ، وكان أهل الصفة ليس لهم طعام ، فكان أحدهم إذا جاع أتى القنّ فيضربه بعصاه فيسقط من البُسْر والتمر فياكل ، وكان ناس ممن لا يرغب في الخير يأتي بالقنّ فيه الثيب والحشّ ، والقنّ قد انكسر فيعلقه في المسجد ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُتفقون وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ » . قال : ولو أن أحدهم أُهْدِيَ إليه مثل ما أعطاه لم يأخذه إلا على إغماض وحياء . قال : فكان بعد ذلك يأتي الرجل بصالح ما عنده . قال : هذا حديث حسن غريب صحيح . قال عليّ بن أبي حمزة . وكانوا رضي الله عنهم في المسجد ضرورة ، وأكلوا من الصدقة ضرورة ، فلما فتح الله على المسلمين استفتوا عن تلك الحال ونحوها ثم ملكوا وأمرهم . ثم بين الله سبحانه من أحوال أولئك التقراء المهاجرين ما يوجب الحثّ عليهم بقوله تعالى : « الَّذِينَ أَحْبَسُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » والمعنى حبسوا ومُنّوا . قال قتادة وابن زيد : معنى « أَحْبَسُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » حبسوا أنفسهم عن التصرف في معاشهم خوف العدو ، ولهذا قال تعالى : « لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ » لكون البلاد كلها كفراً مطّيقاً .

وهذا في صدر الإسلام، فلمنح من الاكتساب بالجهاد، وإنكار الكفار عليهم إسلامهم يمنع من التصرف في التجارة بفقوا فقراء . وقيل : معنى « لَا يَسْتَعِيلُونَ ضَرَاءَ فِي الْأَرْضِ » أي لما قد ألزموا أنفسهم من الجهاد . والأوّل أظهر . والله أعلم .

الثانية — قوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » أي أنهم من الاقتباس وترك المسألة والتوكل على الله بحيث يظنهم الجاهل بهم أغنياء . وفيه دليل على أن اسم الفقر يجوز أن يطلق على من له كسوة ذات قيمة ولا يمنع ذلك من إعطاء الزكاة إليه . وقد أمر الله تعالى بإعطاء هؤلاء القوم، وكانوا من المهاجرين الذين يقاتلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرضى ولا عثمانيين . والتعفف تعقل، وهو بناء مبالغة من عَفَّ عن الشيء إذا أمسك عنه وتتر عنه طلبه، وبهذا المعنى فسر قتادة وغيره . وفتح السين وكسرها في « يَحْسَبُهُم » لثنا . قال أبو علي : والفتح أقيس، لأن العين من الماضي مكسورة فإبائها أن تأتي في المضارع مفتوحة . والقراءة بالكسر حسنة، لحجى السمع به وإن كان شاذاً عن القياس . و « مِنْ » في قوله « مِنَ التَّعَفُّفِ » لا ابتداء الناية . وقيل لبيان الجنس .

الثالثة — قوله تعالى : « تَعْرِفُهُمْ بِسْمَاهُمْ » فيه دليل على أن السّما أثراً في اعتبار من يظهر عليه ذلك، حتى إذا رأينا مينا في دار الإسلام وعليه زُناز وهو غير غنّون لا يدين في مقابر المسلمين، ويقدم ذلك على حكم النار في قول أكثر العلماء، ومنه قوله تعالى : « وَلَنَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » . فدلّت الآية على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزى في الجمّل . وأنفق العلماء على ذلك، وإن اختلفوا بعده في مقدار ما يأخذ إذا احتاج . فأبو حنيفة اعتبر مقدار ما يجب فيه الزكاة، والثاني اعتبر قوت سنة، ومالك اعتبر أربعين درهماً، والثالث لا يصرف الزكاة إلى المكتسب .

والسّما (مقصورة) : العلامة، وقد تمدّ فقال السّماء . وقد اختلف العلماء في تعيينها هنا؛ فقال مجاهد : هي الخشوع والتواضع . السّدى : أثر الفاقة والحاجة في وجوههم وقلة (١) كذا في ج . راجع للمرى . وبقى الأصول : قتلهم . (٢) الزّناز (بضم الزاى وتشدّ التون) : مابته الذي على وسطه . (٣) راجع ج ١٦ ص ٥١ : (٤) في ج : زين .

النعمة . ابن زيد : وثمة ثيابهم . وقال قوم وحكاه مكي : أثر السجود . ابن عطية : وهذا حسن ، وذلك لأنهم كانوا متفرغين متوكّلين لا شغل لهم في الأغلب إلا الصلاة ، فكان أثر السجود عليهم .

قلت : وهذه السيا التي هي أثر السجود اشترك فيها جميع الصحابة رضوان الله عليهم بإخبار الله تعالى في آخر « الفتح » بقوله : « سَيَأْتِي فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ » ^(١) فلا فرق بينهم وبين غيرهم ، فلم يبق إلا أن تكون السياء أثر الخصاصاة والحاجة ، أو يكون أثر السجود أكثر ، فكانوا يعرفون بصفرة الوجوه من قيام الليل وصوم النهار . والله أعلم . وأما الخشوع فذلك مجله القلب وبشرك فيه الفنى والفقر ، فلم يبق إلا ما اخترناه ، والموفق الإله .

الرابعة — قوله تعالى : « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَافًا » مصدر في موضع الحال ،

أي ملحقين ، يقال : الحف وأحفى وألح في المسألة سواء ، ويقال :

• وَلَيْسَ لِلْحَيْفِ مِثْلُ الرَّدِّ ^(٢) •

وأشتاق الإحلاف من الخاف ، سمي بذلك لاشتغاله على وجوه الطلب في المسألة كاشتغال الخاف

من التغطية ، أي هذا السائل يمس الناس بسؤاله فيلحفهم ذلك ؛ ومنه قول ابن أحر :

فَطَلَّ يَحْفُهُنَّ بِحَفِّهِ ^(٣) • وَلَيَحْفُهُنَّ حَفِّهَا قَتِينًا

يصف ذكر النعام يحضن بيضا يحتاجه ويعمل جناحه لها كالخاف وهو رفيق مع تحنه .

وروى النسائي ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس

المسكين الذي ترذه التمرة والتمرثان واللقمة واللقمتان إنما المسكين المتعفف أقروا إن شتم

« لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَافًا » .

الخامسة — وأختلف العلماء في معنى قوله « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَافًا » على قولين ؛

فقال قوم مهم الطبرى والزجاج : إن المعنى لا يسألون البتة ، وهذا على أنهم متعففون عن

(١) راجع ج ١٦ ص ٢٩٢ (٢) هذا مجزيت لبشار بن برد ومدره كافي دبراه والسان :

• المزبلى والمصطفى •

(٣) فففنا الماز : جناحاه •

المسألة عِقَّة تاتية؛ وعلى هذا جمهور المفسرين؛ ويكون التعفف صفة ثابتة لهم، أى لا يسألون الناس إلحاحاً ولا غير إلحاح. وقال قوم: إن المراد تنهى الإلحاف، أى إنهم يسألون غير إلحاف، وهذا هو السابق لفتحهم، أى يسألون غير ملحين. وفى هذا تنبيه على سوء حالة من يسأل الناس إلحافاً. وروى الأئمة واللفظ لمسلم عن معاوية بن أبى سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تُلْحِضُوا فِي الْمَسْأَلَةِ قَوَائِمَ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلُهُ مَتَى شِئْ وَأَنَا لَهُ كَارِهِ فَيُبَارِكُ لَهُ فَيَأْخُذَ بِهِ» . وفى الموطأ: «عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد أنه قال: تركت أنا وأهلي ببيع الترقد فقال لى أهل: أذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسأله لنا شيئاً نأكله؛ وجعلوا يذكرون من حاجتهم؛ فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلاً يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لَا أُجِدُّ مَا أُعْطِيكَ» فتولى الرجل عنه وهو مُقْتَبِعٌ وهو يقول: لَتَمُرَّ بِكَ نَتِيعٌ مِنْ شَيْءٍ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ يُضْضِبُ عَلَى الْإِجْدِ مَا أُعْطِيَ مِنْ سَأَلٍ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَةٌ أَوْ عِدْلُهَا قَدْ سَأَلَ الْخَلْقَ». قال الأسدي: قُلْتُ لِلْفَحْةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أُوقِيَةٍ — قَالَ مَالِكٌ: وَالْأُوقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا — قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ قَصِمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ». قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك وتابعه هشام بن سعد وغيره، وهو حديث صحيح، وليس حكم الصباحي إذا لم يُسَمَّ تحكُّمٌ من دونه إذا لم يُسَمَّ عند العلماء ولا ارتفاع الجرعة عن جميعهم وثبوت الصلاة لهم. وهذا الحديث يدل على أن السؤال مكروه لمن له أوقية من فضة؛ فمن سأل وله هذا الحد والمد والقدر من الفضة أو ما يقوم مقامها ويكون عدلاً منها فهو مُلْحِقٌ، وما علمت أحداً من أهل العلم إلا وهو يكره السؤال لمن له هذا المقدار من الفضة أو عدلها من الذهب على ظاهر هذا الحديث. وما جاء من غير مسألة بخلافه أن يأكله

(١) بيع الترقد: مغيرة مشورة بالهبة. (٢) الحديث كان الطيبة الحذية. وفى الأصول: قد الحف.

(٣) القصة (بفتح اللام وكسر الحاء): القصة ذات لبن القرية العهد بالتاج.

(٤) ق: ب: وزيت. (٥) فى الأصول: «الصاحب».

إن كان من غير الزكاة ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً ، فإن كان من الزكاة ففيه خلاف يأتي
بنيان في آية الصدقات ^(١) إن شاء الله تعالى .

السادسة — قال ابن عبد البر : من أحسن ما روى من أجوبة الفقهاء في معاني
السؤال وكراهيته ومذهب أهل الورع فيه ما حكاه الأثرم عن أحمد بن حنبل وقد سئل عن
المسألة متى تحل قال : إذا لم يكن عنده ما يُشفيه ويشبهه على حديث سهل بن الحنظلية .
قيل لأبي عبد الله : فإن اضطُر إلى المسألة ؟ قال : هي مباحة له إذا اضطُر . قيل له : فإن
تمت ؟ قال : ذلك خير له . ثم قال : ما أظن أحدا يموت من الجوع ! الله ياتيه برزقه .
ثم ذكر حديث أبي سعيد الخدري ^(٢) "مَنْ أَسْتَفَّعَ أَخَاهُ اللَّهُ" . وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال له : "تصف ؟" قال أبو بكر : وسمعت يسأل عن الرجل لا يجد شيئاً يسأل
الناس أم يأكل الميتة ؟ فقال : أيا كل الميتة وهو يجد من يسأله ، هذا شنيع . قال : وسمعت
يسأله هل يسأل الرجل لغيره ؟ قال لا ، ولكن يمرض ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
حين جاءه قوم حقة عراً محتاجي الثمار فقال : "تصنعوا" ولم يقل أعطوهم . قال أبو عمر :
قد قال النبي صلى الله عليه وسلم "أشفعوا توبوا" . وفيه إطلاق السؤال لغيره . والله أعلم .
وقال : "ألا رجل يتصدق على هذا ؟" قال أبو بكر : قيل له — يعني أحمد بن حنبل —
فالرجل يذكر الرجل فيقول : إنه محتاج ؟ فقال : هذا تعريض وليس به بأس ، إنما المسألة أن
يقول أعطه . ثم قال : لا يعجبنى أن يسأل المرء نفسه فكيف لغيره ؟ والتعريض هنا أحب إلي .
قلت : قد روى أبو داود والشمس وغيرهما أن القرامطة ^(٣) قال لرسول الله صلى الله عليه
وسلم : أسأل يا رسول الله ؟ قال : "لا وإن كنت سائلاً لأبذ فأسأل الصالحين" . فأباح
صلى الله عليه وسلم سؤال أهل الفضل والصلاح عند الحاجة إلى ذلك ، وإن أوقع حاجته

(١) وأصح به ٨ ص ١٦٧ (٢) أجنب فلان ثوباً إذا لبسه . والشارح (بكر التوفيق جمع ثوب) وهي كل
ثقة عظيمة من آثار الأعراب ، كأنها أخذت من لون الثمر لما فيها من السواد والياض . أراد أنه جاء قوم لا يبي
أز غطلة من صرف (عن نهاية ابن الأثير) .

(٣) هو من بني قرامس بن مالك بن كاهة (عن الاستيعاب) .

باقه فهو أعلى . قال إبراهيم بن آدم : سؤال الحاجات من الناس هي الحجاب بينك وبين الله تعالى ، فأقول حاجتك من علك الشر والنعم ، ولكن مفرغك إلى الله تعالى يكفيك الله ما سواه وتميش مسرورا .

السابعة — فإن جاءه شيء من غير سؤال فله أن يقبله ولا يردّه ، إذ هو رزق رزقه الله . روى مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن الخطاب بمطاء فرده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لم ردّته ؟ " فقال : يا رسول الله ، أليس أخبرتنا أن أحدنا خير له ألا يأخذ شيئا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما ذاك عن المسألة فأما ما كان من غير مسألة فإنما هو رزق رزقه الله " . فقال عمر بن الخطاب : والذي نفسي بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا يأبني بشيء من غير مسألة إلا أخذته . وهذا نص . وخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه وغيرهما عن ابن عمر قال سمعت عمر يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم يُعطني المطاء فأقول : أعطه أقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا قلت : أعطه أقر إليه مني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل تخذه ومالا فلا تقيمه نفسك " . زاد النسائي — بعد قوله " خذ " — فتمزله أو تصدق به . وروى مسلم من حديث عبد الله ابن السعدي المالكي عن عمر فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وتصدق " . وهذا يصحح لك حديث مالك المُرسل . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ما أتاك من غير مسألة ولا إشراف " أي الإشراف أراد ؟ قال : أن تستشره وتقول : لله يبعث إلى قلبك . قيل له : وإن لم يتحضر ، قال نعم إنما هو بالقلب . قيل له : هذا شديد قال : وإن كان شديدا فهو هكذا . قيل له : فإن كان الرجل لم يؤدني أن يرسل إلى شيئا إلا أنه قد عرض بطني قلت : عسى أن يبعث إلى . قال : هذا إشراف ، فأما إذا جاءك من غير أن تحسبه ولا خطر على قلبك فهذا الآن ليس فيه إشراف . قال أبو عمر : الإشراف في اللغة رفع الرأس إلى المظموع

عنده والمطروح فيه، وأن يهش الإنسان ويتعرض . وما قاله أحمد في تأويل الإشراف
تضييق وتشديد وهو عندى بعيد ، لأن الله عز وجل جاوز لهذه الأمة عما حدثت به أنفسهم
ما لم ينطق به لسان أو تعمده جارحة . وأما ما اعتقده القلب من المصاى ما خلا الكفر
فليس بشئ، حتى يعمل به ؛ وخطرات النفس تتجاوز عنها بإجماع .

الثامنة - الإلحاح في المسألة والإلحاف فيها مع الفنى عنها حرام لا يحل : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : " من سأل الناس أموالهم تكثرأ فلان يسأل جراً فليستقل أو ليستكثر " رواه
أبو هريرة خرجه مسلم . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال المسألة
يأحدم حتى يأتي الله وليس في وجهه مُرعة ^(١) لم " رواه مسلم أيضا .

التاسعة - السائل إن كان محتاجا فلا بأس أن يكرر المسألة ثلاثا إغذارا وإنذارا
والأفضل تركه . فإن كان المسئول يعلم بذلك وهو قادر على ما سأله وجب عليه الإعطاء ،
وإن كان جاهلا به فيعطيه مخافة أن يكون صادقا في سؤاله فلا يفلح في رده .

العاشرة - فإن كان محتاجا إلى ما يُقيم به بُنة كالتجمل بثوب يليسه في العيد والجمعة
فذكر ابن العربي : « سمعت يمام الخليفة يفتاد رجلا يقول : هذا أخوك يحضر الجمعة معكم
وليس عنده ثياب يُقيم بها سنة الجمعة . فلما كان في الجمعة الأخرى رأيت عليه ثيابا آخر ،
فقلت لى : كساء إياها أبو الطاهر البرسي أخذ الثاء ^(٢) » .

قوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِيلِ وَالنَّهَارِ مِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ
أُجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ^(٣)
فيه مسألة واحدة :

روى عن ابن عباس وأبي ذر وأبي أمامة وأبي الدرداء وعبد الله بن بشر النافقي والأوزاعي
أنها نزلت في علف الخليل المربوطة في سبيل الله . وذكر ابن سعد في الطبقات قال : أخبرت
عن محمد بن شعيب بن شابور قال أنبأنا سعيد بن سنان عن يزيد بن عبد الله بن حبيب عن
(١) المرأة (بضم الميم وإسكان الواو) التطة . قال القاضي جاس : قيل سئله بأقرب يوم فقامه ذبلا سائلا لوجهه
عند الله . وقيل : هو مل طاهره ، فيبشر وجهه عظم لا ألم عليه ، عنوة له وعلة له بدنه حين طلب ومال يورثه .
(٢) في أحكام ابن العربي : رأيت عليه ثيابا جندا قتيلا كساء إياها فلان لأخذ الثاء بها .

أُيِّدَ عَنْ جَدِّهِ عَرَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ
 أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »
 قَالَ : « هُمْ أَصْحَابُ الْخَلِيلِ » . وَهَذَا الْإِسْنَادُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِلْمُنْفِقِ عَلَى
 الْخَلِيلِ كِبَاسُطُ يَدِهِ بِالْصَّدَقَةِ لَا يَقْبُضُهَا وَأَبْوَالُهَا وَأُرْوَاتُهَا [عِنْدَ اللَّهِ] يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ الْمَسْكُ » .
 وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَانَتْ مَعَهُ أَرْبَعَةُ
 دِرَاهِمٍ فَتَصَبَّقَ بِدِرْهَمٍ لَيْلًا وَبِدِرْهَمٍ نَهَارًا وَبِدِرْهَمٍ سِرًّا وَبِدِرْهَمٍ جَهْرًا ، ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ :
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . ابْنُ جُرَيْجٍ : نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ فَعَلَّ ذَلِكَ ،
 وَلَمْ يَتِمَّ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرُهُ . وَقَالَ ثَنَادُهُ . هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْمُنْفِقِينَ مِنْ غَيْرِ تَبْذِيرٍ وَلَا تَقْتِيرٍ .
 وَمَعْنَى « بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَدَخَلَتْ الْعَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَهُمْ » لِأَنَّ
 فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْجَزَاءِ . وَقَدْ تَقَرَّرَ . وَلَا يَحْجُوزُ زَيْدٌ فَيَنْطَلِقُ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي
 يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا »
 وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ
 مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا
 خَالِدُونَ (٢٧٥) يَحْتَقِ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ
 أَثِيمٍ (٢٧٦) إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا
 الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٢٧٧)
 يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨)
 فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ
 أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩)

الآيات الثلاث تضمنت أحكام الربا وجواز عقود المبيعات ، والوعيد لمن استحل الربا وأصر على فعله . وفي ذلك ثمان وثلاثون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا) ياكلون يأخذون ، فبعبارة الأخذ بلا كل ؛ لأن الأخذ إنما يراد للأكل . والربا في اللغة الزيادة مطلقا ؛ يقال : ربا الشيء يربو إذا زاد ، ومنه الحديث : " فلا والله ما أخذنا من لقمة إلا ربا من تحتها " يعني الطعام الذي دعا فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة ؛ نخرج الحديث مسلم رحمه الله . وقياس كتابته بالياء للكسرة في أوله ، وقد كتبه في القرآن بالواو . ثم إن الشرع قد تصرف في هذا الإطلاق فقصره على بعض موارد ؛ فزعه أطلقه على كسب الحرام ؛ كما قال الله تعالى في اليهود : « وَأَخْنِمْ الرَّبَّاءَ » وقد نبهوا عنه ^(١) . ولم يرد به الربا الشرعي الذي حكم بتحريمه عليا وإنما أراد المال الحرام ؛ كما قال تعالى : « سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْالُونَ لِلْحَيَاتِ » ^(٢) يعني به المال الحرام من الرشا ، وما استحلوه من أموال المؤمنين حيث قالوا : « لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ » ^(٣) . وعلى هذا فيدخل فيه النهي عن كل مال حرام بائى وجه اكتسب . والربا الذي عليه عُرف الشرع شيطان : تحريم النساء ، والتفاضل في العقود وفي المعلومات على ما نبهته . وغالب ما كانت العرب تفعله ، من قولها للفرس : أنقص أم تربي ؟ فكان الترميم يزيد في عدد المال ويصير الطالب عليه . وهذا كله محرم باتفاق الأمة .

الثانية — أكثر البيوع المنوعة إنما تجب منعها لمعنى زيادة إما في عين مال ، وإما في منفعة لأحدهما من تأخير ونحوه . ومن البيوع ما ليس فيه معنى الزيادة ؛ كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وكالبيع ساعة البناء يوم الجمعة ؛ فإن قيل لفاعلها ؛ أكل الربا فتجوز وتشبه .

الثالثة — روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمِلْحُ بالمِلْحِ " مثلا يمثل يذا يسد فن زاد أو استراد فقد أربى الآخذ والمُعطى فيه سواء " .

(١) كما في نيل الأصول ، وموله : ثمان وثلاثون مسألة ، تضمن الآيات الخمس . (٢) يريد الإمامة .

(٣) راجع بد ٦ ص ١٨٢ و ٢٢٦ (٤) راجع بد ٤ ص ١١٥ (د) في سهو ووجد : العقود .

وفي حديث جعدة بن الصامت : " فإذا أخضقت هذه الأصناف فيعوا كيف شتم إذا كان يدا بيد " . وروى أبو داود عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر مدي بمدي ^(١) والشعير بالشعير مدي بمدي والتمر بالتمر مدي بمدي والمملح بالمملح مدي بمدي فمن زاد أو أزداد فقد أربى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب أكثرهما يدا بيد . وأما نسيئة فلا ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يدا بيد . وأما نسيئة فلا " . وأجمع العلماء على القول بمقتضى هذه السنة وعليها جماعة فقهاء المسلمين إلا في البر والشعير فإن مالكا جعلهما صنفا واحدا ، فلا يجوز منهما اثنان بواحد ، وهو قول الليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام ، وأضاق مالك إليهما السلت ^(٢) . وقال الليث : السلت والدخن والذرة صنف واحد ، وقاله ابن وهب .

قلت : وإذا ثبتت السنة فلا قول معها . وقال عليه السلام : " فإذا أخضقت هذه الأصناف فيعوا كيف شتم إذا كان يدا بيد " . وقوله : " البر بالبر والشعير بالشعير " دليل على أنها نوعان مختلفان كخالفه البر للتمر ؛ ولأن صفاتهما مختلفة وأسمائهما مختلفة ، ولا اعتبار بالميت والمحصد إذا لم يعتبره الشرع ، بل فصل وبين ؛ وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وأصحاب الحديث .

الراسية — كان معاوية بن أبي سفيان يذهب إلى أن النهي والتعريم إنما ورد من النبي صلى الله عليه وسلم في الدينار المضروب والدرهم المضروب لا في البر من الذهب والفضة المضروب ، ولا في المصوغ المضروب . وقد قيل إن ذلك إنما كان منه في المصوغ خاصة ، حتى وقع له مع عبادة ما أخرجه مسلم وغيره ، قال : غزونا وعلى الناس معاوية فبينما غنائم كثيرة ، فكان مما غنمنا آتية من فضة فأمر معاوية رجلا يبيعنا في أعطيات الناس

(١) أي مكال بمكال . والودي (يضم الميم وسكون الهمزة والياء) . قال ابن الأعرابي : هو مكال خمر لأهل الشام وأهل مصر ، والمعلج أمعاء . وقال ابن بري : الذي مكال لأهل الشام يقال له الجريب يبع نخعة وأربعين رطلا ، وهو غير المد (بالم المضومة والياء المشددة) . قال الجوهري : الله مكال وهو رطل وثلاث مائة من أهل الجاز والشافعي ، ورطلان عند أهل العراق وأبي حنيفة . (٢) السلت : ضرب من الشعر ليس له نسر .

فتنازع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت ذلك فقام فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنهي عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمالح بالمالح إلا سواء بسواء عينا بين من زاد أو ازداد فقد أربى ؛ فوذ الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية فقام خطيبا فقال : ألا ما بأل رجال يتحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد كنا نشهدهم ونصحبهم فلم نسمعها منه ! فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال : لتحدثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كره معاوية — أو قال وإن رغب — ما أبالي ألا أصحبه في جنته في ليلة سوداء . قال حماد هذا أو نحوه . قال ابن عبد البر : وقد روي أن هذه القصة إنما كانت لأبي الدرداء مع معاوية . ويحتمل أن يكون وقع ذلك لما معه ، ولكن الحديث في العرف محفوظ لعبادة ، وهو الأصل الذي عول عليه العلماء في باب « الربا » . ولم يحتفظوا أن فصل معاوية في ذلك غير جائز ، وغير نكير أن يكون معاوية خفي عليه ما قد عليه أبو الدرداء وعبادة فإنهما جليلان من قهات الصحابة وكرامهم ، وقد خفي على أبي بكر وعمر ما وجد عند غيرهم ممن هو دونهم ، فمعاوية أخرى . ويحتمل أن يكون مذهبه كذهب ابن عباس ، فقد كان وهو بحرق في العلم لا يرى الله رم بالدرهمين بأسا حتى صرفه عن ذلك أبو سعيد . وقصة معاوية هذه مع عبادة كانت في ولاية عمر . قال قيسبة بن ثؤيب : إن عبادة أنكر شيئا على معاوية فقال : لا أملكك بأرض أنت بها ودخل المدينة . فقال له عمر : ما أفدملك ؟ فأخبره . فقال : أرجع إلى مكانك ، ففتح الله أرضا لست فيها ولا أملاك ! وكتب إلى معاوية « لا إمارة لك عليه » .

الخامسة — نرى الأئمة واللفظ للتأريظ عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البتار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما من كانت له حاجة يورق فليصرفها بذهب وإن كانت له حاجة يذهب فليصرفها يورق هاء وهاء » . قال العلماء فقول

(١) هو حماد بن زيد أحد رجال هذا الحديث .

(٢) قال ابن الأثير : « هو أن يقول كل واحد من الشيئين «ها» فيعطيه ما في يده ، بين معاينة في الجلس . وقيل مناه هاء وهاء ، أي خذ واضع . قال الخطيب : أصحاب الحديث يروونه «ها وها» ساكنة الألف ، =

عليه السلام : "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما" إشارة إلى جنس الأصل المضروب؛ دليل قوله : "الفضة بالفضة والذهب بالذهب" الحديث . والفضة البيضاء والسوداء والذهب الأحمر والأصفر كل ذلك لا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل سواء بسواء على كل حال ؛ على هذا جماعة أهل العلم على ما بينا . واختلفت الرواية عن مالك في الفلوس فالجها بالدراهم من حيث كانت ثمناً للأشياء ، ومنع من إلحاقها مرة من حيث إنها ليست ثمناً في كل بلد وإنما يختص بها بلد دون بلد .

السادسة — لا اعتبار بما قد روى عن كثير من أصحاب مالك وبعضهم يرويه عن مالك في التاجر يحفره الخروج . وبه حاجة إلى دراهم مضروبة أو دنانير مضروبة ، يأتي دار الضرب بفضته أو ذهبه فيقول للضراب ؛ خذ فضتي هذه أو ذهبي وخذ قدر عمل بك وادفع إلى دنانير مضروبة في ذهبي أو دراهم مضروبة في فضتي هذه لأن غفور يخرج وأخاف أن يفوتني من أخرج منه ، أن ذلك جائز للضرورة ، وأنه قد عمل به بعض الناس . وحكاه ابن العربي في نفسه عن مالك في غير التاجر ، وأن مالكا خفف في ذلك ؛ فيكون في الصورة قد باع فضته التي زنتها مائة وخمسة دراهم أجره بمائة وهذا غرض الرأيا . والذي أوجب جواز ذلك أنه لو قال له : إضرب لي هذه وقاطمه على ذلك بأجرة ، فلبس ضربها قبضا منه وأعطاه أجرتها ؛ فالتى فعل مالك أولا هو الذي يكون آخرا ، ومالك إنما نظر إلى المال فركب عليه حكم الحلال ، وأباه سائر الفقهاء . قال ابن العربي : والحجة فيه لماك يثبته . قال أبو عمر رحمه الله : وهذا هو عين الرأيا الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : "من زاد أو ازداد فقد أربى" . وقد رد ابن وهب هذه المسألة على مالك وأنكرها . وزعم الأبيّرج أن ذلك من باب الرقي لطلب التجارة ولئلا يفوت السوق ، وليس الرأيا إلا على من أراد أن يربى من يقصد إلى ذلك ويقتنيه . ونسب الأبيّرج أصله في قطع الدراهم ، وقوله :

= والعراب مدما ونصحا ، لأن أهلها حاك ، أى خذ لحقت الكاف وروحت منها المدة والمسة ، يقال لواحد ماء ولثنتين ماءزا ولجميع هازم . وغير المتكافى يميز فيها الكون على حذف العوض وتزله مرة «ها» التي لثنيه . وفيها ثلاث انتهى .»

فمن باع ثوبا بدينية وهو لا نية له في شرائه ثم يبيده في السوق يباع : إنه لا يجوز له ابتاعه منه بدون ما باعه به وإن لم يقصد إلى ذلك ولم يبتغ به ومثله كثير، ولو لم يكن الربا إلا على من قصده ما حرم إلا على الفقهاء . وقد قال عمر : لا يتجر في سوقنا إلا من فقّه وإلا أكل الربا . وهذا بين لمن رزق الإنصاف وألم رشد .

قلت : وقد بالغ مالك رحمه الله في منع الزيادة حتى جعل المتوهم كالحق ، فنع ديناراً ودرهما بدينار ودرهم سداً للثمنية وحسباً للتوهمات ؛ إذ لولا توهم الزيادة لما تبادلا . وقد علل منع ذلك بتعدد المساواة عند التوزيع ؛ فإنه يلزم منه ذهب وفضة بذهب . وأوضح من هذا منعه التفاضل المعنوي ، وذلك أنه منع ديناراً من الذهب العالي وديناراً من الذهب الدون في مقابلة العالي والنقي الدون ، وهذا من دقيق نظره رحمه الله ؛ فدل أن تلك الرواية عنه منكّرة ولا تصح ، والله أعلم .

السابعة - قال الخطابي : التبرّ قطع النعيب والفضة قبل أن تضرب وتطبع دراهم أو دنانير ، واحداً بدينية . والعين : المضروب من الدراهم أو الدنانير . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع مثقال ذهب حزين بمثقال وشيء من غير مضروب . وكذلك حرم التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها ، وذلك معنى قوله : " تيرها وعيها سواء " .

الثامنة - أجمع العلماء على أن التمر بالتمر ولا يجوز إلا مثلاً بمثل . واختلفوا في بيع التمرة الواحدة بالتمرين ، والحبة الواحدة من القمح بحبّين ؛ فمنه الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري ، وهو قياس قول مالك وهو الصحيح ؛ لأن ما جرى الرأى فيه بالتفاضل في كثيره دخل قلبه في ذلك قياساً ونظراً . احتج من أجاز ذلك بأن مستهلك التمرة والتمرين لا تجب عليه القيمة ، قال : لأنه لا مكيل ولا موزون يفاضل فيه التفاضل .

التاسعة - أعلم رحمك الله أن مسائل هذا الباب كثيرة وفروعه متشعبة ، والذي يربط لك ذلك أن تنظر إلى ما اعتبره كل واحد من العلماء في علة الربا ؛ فقال أبو حنيفة :

عله ذلك كونه ميلا أو موزونا جنسا، فكل ما يدخله الكيل أو الوزن عنده من جنس واحد، فإن بيع بعضه ببعض متفاضلا أو نسيئا لا يجوز؛ فتح يبيع التراب بعضه ببعض متفاضلا؛ لأنه يدخله الكيل، وأجاز الخبز قوصا بقرصين؛ لأنه لم يدخل عنده في الكيل الذي هو أصله، فخرج من الجنس الذي يدخله الربا إلى ما عداه. وقال الشافعي: العلة كونه مطعوما جنسا. هذا قوله في الجدي؛ فلا يجوز عنده بيع الدقيق بالخبز ولا بيع الخبز بالخبز متفاضلا. ولا نسيئا، وسواء أكان الخبز خميرا أو فطيرا. ولا يجوز عنده بيعه ببيضتين، ولا رقانة برمانتين، ولا بطيخة ببطيختين لا يدا يبد ولا نسيئة؛ لأن ذلك كله طعام ما كول. وقال في القديم: كونه ميلا أو موزونا. واختلفت عبارات أصحابنا المالكية في ذلك؛ وأحسن ما في ذلك كونه مقننا مدخرا للعيش غالبا جنسا؛ كالحنطة والشعير والتمر والمالح المنصوص عليها، وما في منها كالأرز والذرة والدخن والسمسم، والقطاني كالقول والمذس واللوبياء والحبص، وكذلك الحموم والألبان والخلول والزيت، والتمار كالعنب والزبيب والزيتون، واختلف في التين، ويلحق بها العسل والسكر. فهذا كله يدخله الربا من جهة النساء. وجائزه التفاضل لقوله عليه السلام: "إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يبد". ولا ربا في رطب القواكه التي لا تبقى كالنخاع والبطيخ والزمان والكثير والقيث والخيار والباذنجان وغير ذلك من الخضروات. قال مالك: لا يجوز بيع البيض بالبيض متفاضلا؛ لأنه مما يتخر، ويجوز عنده مثلا بمثل. وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: جائز بيعه ببيضتين وأكثر؛ لأنه مما لا يتخر، وهو قول الأوزاعي.

البشارة — اختلف النحاة في لفظ «الربا» فقال البصريون: هو من ذوات الواو؛ لأنك تقول في شئته: ربوان؛ قاله سيويه. وقال الكوفيون: يكتب بالياء، وتشبه بالياء؛ لأجل البكثرة التي في أوله. قال الزجاج: ما رأيت خطأ أقبح من هذا ولا أشنع إلا يكفرهم الخطأ في الخط حتى يخطئوا في التنية وهم يقرعون «وَمَا آتَيْنُ مِنْ رَبٍّ لِنَبِّئُ فِي أُمُورِ النَّاسِ» قال محمد بن يزيد: كُتِبَ «الربا» في المصحف بالواو فرقا بينه وبين الزنا، وكان الربا أولى منه بالواو؛ لأنه من ربا يرو.

الحادية عشرة - قوله تعالى : (لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)
الجملة خبر الابتداء وهو « الَّذِينَ » . والمعنى من يقومون ؛ قاله ابن عباس ومجاهد وابن جبر
وقادة والربيع والضحاك والسدي وابن زيد . وقال بعضهم : يجعل معه شيطان يخطفه .
وقالوا كلهم : يبعث كالجنون عقوبة له وتحقيرا عند جميع أهل المحشر . ويُقَوَّى هذا التأويل
المُجمَع عليه أن في قراءة ابن مسعود « لا يقومون يوم القيامة إلا كما يقوم » . قال ابن عطية :
وأما الفاظ الآية فكانت تحمل تشبيه حال القائم بمرص وجَّعَ إلى تجارة الدنيا بقيام المجنون ،
لأن الطمع والرغبة تستغزوه حتى تضطرب أعضاؤه ؛ وهذا كما تقول لمسرع في شيء يخلط في هيئة
حركاته إيمان فزع أو غيره : قد جُنَّ هذا ! وقد شبه الأعمش ناقته في نشاطها بالجنون في قوله :
وتُصْبِحُ عَنْ غَيْبِ السَّرى وكأنتما . ألمَّ بها من طائف الجن أُولئِكَ^(١)

وقال آخر :

• لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أُولئِكَ •

لكن ما جاءت به قراءة ابن مسعود وتظاهرت به أقوال المفسرين بضعف هذا التأويل .
و « يَخْبِطُهُ » يتغلبه من خبط يخبط ؛ كما تقول : تملكه وتعبده . فجعل الله هذه العلامة
لأكلة الربا ؛ وذلك أنه أرباه في بطونهم فانقلهم ، فهم إذا خرجوا من قبورهم يقومون
ويسقطون . ويقال : إنهم يبعثون يوم القيامة قد انتفخت بطونهم كالخبياتي ، وكلما قاموا
سقطوا والناس يمشون عليهم . وقال بعض العلماء : إنما ذلك شعار لهم يرفقون به يوم القيامة
ثم العذاب من وراء ذلك ؛ كما أن النال يجمع بما علَّ يوم القيامة بشرة يشر بها ثم العذاب
من وراء ذلك . وقال تعالى : « يَأْكُلُونَ » والمراد يكسبون الربا ويفعلونه . وإنما خص
الأكلة بالذكور لأنه أقوى مقاصد الإنسان في المسال ؛ ولأنه دأب على الجشع وهو أشد الحرص ؛
يقال : رجل جشع بين الجشيع وقوم جشعون ؛ قاله في المجمل . فأقيم هذا البعض من تواجع
الكسب مقام الكسب كله ؛ فاللباس والسكنى والادخار والإفلاق على العيال داخل في قوله :
« الَّذِينَ يَأْكُلُونَ » .

(١) في ابن عطية : مجارة الربا . الأخرى : شبه الجنون .

الثانية عشرة - في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصَّرع من جهة الحق، وزعم أنه من فعل الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه مس، وقد مضى الرد عليهم فيما تقدم من هذا الكتاب . وقد روى النسائي عن أبي اليسر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فيقول : " اللهم إني أعوذ بك من الردى والمدم والفرق والحريق وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مذبراً وأعوذ بك أن أموت لغيري " . وروى من حديث محمد بن المثنى حدثنا أبو داود حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : " اللهم إني أعوذ بك من الجنون والجذام والبرص وسبي الأسقام " . والمس : الجنون؛ قال : مس الرجل وألس، فهو مموس والمؤس إذا كان مجنوناً ؛ وذلك علامة الربا في الآخرة . وروى في حديث الإسراء : " فأنطلق في جبريل فررت رجال كثير كل رجل منهم بطنه مثل الليث الضخم متصددين على ساطع آل فرعون وأل فرعون يعرضون على النار بكرة وعشاً فيقولون مثل الإبل المهيومة يتخبطون الحجارة والشجر لا يسمعون ولا يقولون فلما أحس بهم أصحاب تلك البطون قاموا فتميل بهم بطونهم فيصرعون ثم يقوم أحدهم فيميل به بطنه فيصرع فلا يستطيعون برحاً حتى ينشاهم آل فرعون فيطئونهم مقبلين ومدبرين فذلك غلبهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة وآل فرعون يقولون اللهم لا تقم الساعة أبداً فإن الله تعالى يقول : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ » - قلت - يا جبريل من هؤلاء ؟ قال : « هؤلاء الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » . والمس الجنون وكذلك الآولئ والألس والزرد .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) معناه عند جميع المتأولين في الكفار، ولم يقل : « فله مأساة » ولا يقال ذلك للمؤمن عاص بل ينقص بيمينه (١) المهيوم : المساب بدء الميام، وهو داء يصيب الإبل من ماء تشربه يستقما تقيم في الأرض لا ترمي . وقيل : هو داء يصيبها فتلث فلا تروى : وقيل : داء من ثلثة التلث . (٢) راجع به ١٥ ص ٢١٨ (٣) كذا في الأصول وابن علية ولم ينسها وفيه اللهم إلا ما ورد : إن الشيطان يريد ابن آدم بكل ريبة ، أي بكل طلب ومراءاة والرغبة اسم من الإرادة . النهاية .

ويرد فعله وإن كان جاهلاً؛ فذلك قال صلى الله عليه وسلم: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ". لكن قد يأخذ العصاة في الربا بطرف من وعيد هذه الآية .

الرابعة عشرة - قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ أي إنما الزيادة عند حلول الأجل آخرًا كتل أصل الثمن في أول العقد، وذلك أن العرب كانت لا تصرف ربا إلا ذلك؛ فكانت إذا حل دينها قالت للتسليم: إما أن تحضي وإما إن ترابي، أي تريد في الدين . فحرم الله سبحانه ذلك ورد عليهم قولهم بقوله الحق: « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » وأوضح أن الأجل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدى أنظر إلى الليسرة . وهذا الربا هو الذى نسخه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يوم عرفة لما قال: "إلا إن كل ربا موضوع وإن أول ربا أضعه ربانا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله". فبدأ صلى الله عليه وسلم بعمه وأخص الناس به . وهذا من سنن العدل للإمام أن يفيض العدل على نفسه وخاصته فيستفيض حيثئذ في الناس .

الخامسة عشرة - قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ هنا من عموم القرآن، والألف واللام للجنس لا للمهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع إليه؛ كما قال تعالى: « وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفِيرٌ » ثم استثنى « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » . وإذا ثبت أن البيع عام فهو مخصص بما ذكرناه من الربا وغير ذلك مما انتهى عنه ومنع العقد عليه؛ كالجمر والميتة وحبل الحبلة^(١٢) وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة النبوية عنه . ونظيره « أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » وسائر الظواهر التي تقتضى العمومات ويدخلها التخصيص، وهذا مذهب أكثر الفقهاء . وقال بعضهم: هو من مجمل القرآن الذى فسر بالمجمل من البيع والمحرّم فلا يمكن أن يستعمل في إحلال البيع وتحريمه إلا أن يقتصر به بيان من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإن دلّ على إباحة البيوع في الجملة دون التفصيل . وهذا فرق ما بين العموم والمجمل .

(١) راجع ج ٢٠ ص ١٧٨ (٢) المجمل (بالتحرير) صدر سمي به المحمول كاسم الجمل، وإنما دخلت عليه التاء للإشارة بمعنى الأثرة فيه؛ فالجمل الأزل يراد به ما في طون التوق من الجمل، والثاني جمل ما في بطن التوق . وإنما انتهى عنه لمعين: أحدهما أنه غرر، وبيع شئ لم يتلق بهد، وهو أن يبيع ما سوف يجمعه الجنين الذى في بطن الثاة على نفسه برآن تكون أنثى؛ فهو بيع نتاج الناج . وقيل أراد بجمل الحيلة أن يبيع إلى أجل ينج فيه الجمل الذى في بطن الثاة؛ فهو أجل مجهول ولا يصح (عن نهاية ابن الأثير) . (٢) راجع ج ٨ ص ٧١

فالمعوم يدل على إباحة البيع في الجملة والتفصيل ما لم يخص بدليل . والمجمل لا يدل على إباحته في التفصيل حتى يقترب به بيان . ولأول أصح . والله أعلم .

السادسة عشرة - البيع في اللغة مصدر باع كذا بكذا، أى دفع عرضاً وأخذ مَوْصُلاً . وهو يفنى بانها وهو المالك أو من يُتْرَك منزله ، ومُتباعاً وهو الذى يبذل الثمن ، ومبيعا وهو الممنون وهو الذى يُبْذَل في مقابلته الثمن . وعلى هذا فأركان البيع أربعة : البائع والمتابع والثمن والمُتَمَن . ثم المفاوضة عند العرب تختلف بحسب اختلاف ما يضاف إليه ؛ فإن كان أحد المفاوضين في مقابلة الرقبة سُمي بيما ، وإن كان في مقابلة منفعة رقية فإن كانت منفعة بُعيع سُمي نكاحاً ، وإن كانت منفعة غيرها سُمي إجارة ، وإن كان عتياً بعين فهو بيع التقد وهو الصرف ؛ وإن كان بدين مؤجل فهو السلم ، وسيأتى بيانه في آية الدين . وقد مضى حكم الصرف ، وبأن حكم الإجارة في « القصص » وحكم المهر في النكاح في « النساء » كل في موضعه إن شاء الله تعالى .

السابعة عشرة - البيع قبول وإيجاب يقع باللفظ المستقبل والماضى ؛ فالماضى فيه حقيقة المستقبل كتابة ، ويقع بالصرح والكتابة المفهوم منها قتل الملك . فسواء قال : بعتك هذه السلعة بشرة فقال : اشتريتها ، أو قال المشتري : اشتريتها وقال البائع : بعْتُكَ ، أو قال البائع : أنا أبيعك بشرة فقال المشتري : أنا أشتري أو قد اشتريت ، وكذلك لو قال : خذها بشرة أو أعطيتكها أو دونكها أو بورك لك فيها بشرة أو سلمتها إليك - وهما يريدان البيع - ونبت كنهه بيع لازم . ولو قال البائع : بعتك بشرة ثم رجع قبل أن يقبل المشتري فقد قال : ليس له أن يرجع حتى يسمع قبول المشتري أو رده ؛ لأنه قد بذل ذلك من نفسه وأوجبه عليها ، وقد قل ذلك له ؛ لأن العقد لم يتم عليه . ولو قال البائع : كنت لاعباً ، فقد اختلفت الرواية عنه ؛ فقال مرة : يلزمه البيع ولا يلحق إلى قوله . وقال مرة : ينظر إلى قيمة السلعة .

(١) رابع ص ٢٦٦ من هذا الجزء . (٢) رابع ج ١٣ ص ٧٢ فاهم . (٣) رابع ج ٢ ص ٢٣ و ٩٩ (٤) قوله قد قال ؛ يعني مالكا كما يأتي قوله : قد اختلفت الرواية عنه الخ .

فإن كان الثمن يشبه قيمتها فالبيع لازم ، وإن كان متفاوتا كعبد بدينار ودينار ، علم أنه لم يُرد به البيع ، وإنما كان هازلا فلم يلزمه .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (الأنكاف والآلآم هنا للعهد ، وهو ما كانت العرب تفعله كما بيناه ، ثم تناول ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى عنه من البيع الذي يدخله الربا وما في معناه من البيوع المنهى عنها .

التاسعة عشرة - عقد الربا مفسوخ لا يجوز بحال ، لما رواه الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : جاء بلال بن رباح^(١) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أين هذا ؟" فقال بلال : من تمر كان عنده ردي ، فبعت منه صاعين بصاع لمطم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : "أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تستري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتريه" وفي رواية "هذا الربا فردوه ثم يبعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا" . قال علماؤنا : قوله : "أوه عين الربا" أي هو الربا المحرم قسه لا ما يشبهه . وقوله : "فردوه" يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه ، وهو قول الجمهور ، خلافا لأبي حنيفة حيث يقول : إن بيع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ، ممنوع بوصفه من حيث هو ربا ، فيسقط الربا ويصح البيع . ولو كان على ما ذكرنا ففسخ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع ولصح الصفقة في مقابلة الصاع .

للموفة عشرين - كل ما كان من حرام بين فُسخ فعل المبتاع رد السلعة بعينها . فإن تلفت بيده رد القيمة فيما له القيمة ، وذلك كالعقار والروض والحيوان ، والمثل فيما له مثل من موزون أو متكيل من طعام أو عرض . قال مالك : يُرد الحرام اللين فالت أولم يفت ، وما كان مما كره الناس رد إلا أن يفتوت فيترك .

(١) البرقي (فتح الموحدة وسكون الراء في آخره ، مشددة) : ضرب من التمر أحمر صفرة كثير اللحم . (وهو ما كالتراة) غيب الخلاصة .

(٢) زراجع هاشم ٣ ص ٢٣٦ من هذا الجزء .

الحادية والعشرون - قرأتعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ قال جعفر بن محمد الصادق رحمه الله : حرم الله الربا ليقارض الناس : وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قَرْضُ مَرْتَمِينَ يَبْدُلُ صَدَقَةَ مَرَّةٍ » أخرجه البزار ، وقد بقتم هذا المعنى مستوفى . وقال بعض الناس : حرمه الله لأنه متلفه للأموال مهلكة للناس . وسقطت علامة التانيث في قوله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ » لأن تانيث « الموعظة » غير حقيق وهو بمعنى وعظ . وقرأ الحسن : « فَمَنْ جَاءَهُ » بإثبات العلامة .

هذه الآية تلها عائشة لما أخبرت بفعل زيد بن أرقم . روى الدارقطني عن السالية بنت أنس قالت : خرجت أنا وأم حُجَّة إلى مكة فدخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلمنا عليها ، فقالت لنا : من أنتم ؟ قلنا من أهل الكوفة ، قالت : فكانها أحرصت عنا ، فقالت لها أم حُجَّة : يا أم المؤمنين ! كانت لي جارية وإني بنتها من زيد بن أرقم الأنصاري فبأنما درهم إلى عطائه وإنه أراد بيعها فاشتبتها منه بستائة درهم قدما . قالت : فأبكت مليا فقالت : بشما شريت وما اشتريت ! فأبني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب . فقالت لها : أرايت إن لم أخذ منه إلا رأس مالي ؟ قالت : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعِهَا فَلَهُ مَا تَلَقَّى » . السالية هي زوج أبي إسحاق الهمداني الكوفي السيبتي أم يونس بن أبي إسحاق . وهذا الحديث أخرجه مالك من رواية ابن وهب عنه في بيوع الآجال ، فإن كان منها ما يؤدي إلى الوقوع في المحذور منع منه وإن كان ظاهره فيما جازا ، وخالف مالكا في هذا الأصل بجمهور الفقهاء وقالوا : الأحكام مبنية على الظاهر لا على الظنون . ودلنا القول بهذا الترائم ؛ فإن سلم وإلا استدلتنا على صحتها . وقد تقدم . وهذا الحديث نص ؛ ولا نقول عائشة « أبني زيدا أنه قد أبطل جهاده إلا أن يتوب » إلا بتوقيف ؛ إذ مثله لا يقال بلأى فإن إبطال الأعمال لا يتوصل إلى معرفتها إلا بالوحي كما تقدم . وفي صحيح مسلم عن الثَّانِي بن بَسِير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمورٌ مشتهيات لا يملكهن كثير من الناس فمن أتى الشهوات استبرا لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرى

حول الحى يوشك أن يوقع فيه ألا وإن نكل ملك حى آلا وإن حى الله عماره^(١) . وجه دلالته أنه منع من الإقدام على التشبهات غشاة الوقوع في المحرمات وذلك سد للذريعة . وقال صلى الله عليه وسلم : " إن من الكبار شتم الرجل والديه " قالوا : وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : " يسب أباه الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه " . فجعل التمرض لسب الآباء كسب الآباء . ولعن صلى الله عليه وسلم اليهود إذ أكلوا ثمن ما نهوا عن أكله . وقال أبو بكر في كتابه : لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة . ونهى ابن عباس عن دراهم بدرهم بينهما جريرة^(٢) . وأخفق العلماء على منع الجمع بين بيع وسلف ، وعلى تحريم قليل النحر وإن كان لا يسير ، وعلى تحريم الخلوة بالأجنبية وإن كان عينا ، وعلى تحريم النظر إلى وجه المرأة الشابة إلى غير ذلك مما يكثروا يعلم على القطع والنيات أن الشرع حكم فيها بالمنع ؛ لأنها ذرائع المحرمات . والربا أحق ما حثت مراهته ومثلت طرائقه ، ومن أباح هذه الأسباب فليح حفر البئر ونصب الحبال لهلاك المسلمين والمسلمات ، وذلك لا يقوله أحد . وأيضا فقد اتفقت على منع من باع بالينة إذا عُرِف بذلك وكانت عادته ، وهى فى معنى هذا الباب . والله الموفق للصواب .

الثانية والعشرون - روى أبو داود عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تبايعتم بالينة وأخذتم البقر ورضيتم بالزروع وتركتم الجهاد سخط الله عليكم ذلا لا يرفع عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم " . فى إسناده أبو عبد الرحمن الخراساني . ليس بمشهور . وفسر أبو عبيد المروى العينة فقال : هى أن يبيع من رجل سلعة بئن معلوم إلى أجل مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذى باعها به . قال : فإن اشترى بمضرة طالب العينة سلعة من آخر بئن معلوم وقبضها ثم باعها من طالب العينة بئن أكثر مما اشترى إلى أجل مسمى ، ثم باعها المشتري من البائع الأول بالتقد بأقل من الثمن

(١) الحديث أنباء كان يجمع سلم طبع الآشقة ص ٥٦ . وفى ب ودود : يوشك أن يراهه .

(٢) كما فى د و أ ع و ب ود : جريره ، والذى يعبر أن الحى : دراهم بدرهم معناه قد يكون فيه خاضل ، وفل الأصل : فيها بديهة . أى فيها خاضل لما بين الجدي ولقد تم من الفرق .

(٣) فى أ على الحاشى : فى إسناده أبو عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحاق بن أسيد زبيل مصر لا ينجح ، وفيه أيضا علماء الخراساني ، وفيه : قال لم يذكره الشيخ وفى الله عن ليس مشهور .

فهذه أيضا عينه، وهي أحسن من الأولى، وهو جائز عند بعضهم. وصحبت عينه لحضور التقد لصاحب البيت، وذلك أن العين هو المال الحاضر والمشتري إنما يشتريها ليهما بين حاضر يصل إليه من فوره.

الثالثة والعشرون — قال علماؤنا: فمن باع سلعة بثلث إلى أجل ثم ابتاعها بثلث من جنس الثمن الذي باعها به، فلا يخلو أن يشتريها منه بتقد، أو إلى أجل دون الأجل الذي باعها إليه، أو إلى أمد منه، بمثل الثمن أو بأقل منه أو بأكثر؛ فهذه ثلاث مسائل: ولما الأول والثانية فإن كان بثلث الثمن أو أكثر جاز، ولا يجوز بأقل على مقتضى حديث عائشة؛ لأنه أعلى ستامة لياخذ ثمانية والسلعة لنحو، وهذا هو الرأى بينه. وأما الثالثة إلى أمد من الأجل، فإن كان اشتراها وحدها أو زيادة فيجوز بثلث الثمن أو أقل منه، ولا يجوز بأكثر؛ فإن اشترى بعضها فلا يجوز على كل حال لا بثلث الثمن ولا بأقل ولا بأكثر. ومسائل هذا الباب حصرتها علماؤنا في سبع وعشرين مسألة، وملازمها على ما ذكرناه، فاعلم.

الرابعة والعشرون — قوله تعالى: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ أي من أمر الرأى لا تباعه عليه منه في الدنيا ولا في الآخرة؛ قاله السدي وغيره. وهذا حكم من الله تعالى لمن أسلم من كفار قريش وثقيف ومن كان يتغير هنالك. وسلف: ممتا تقدم في الزمن وانقضى.

الخامسة والعشرون — قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ فيه أربع تأويلات: أحدها أن الضمير عائد إلى الرأى، بمعنى وأمر الرأى إلى الله في إمرار تحريره أو غير ذلك. والآخر أن يكون الضمير عائدا على ما سلف، أي أمره إلى الله تعالى في الصفو عنه وإسقاط التبعة فيه. والثالث أن يكون الضمير عائدا على ذي الرأى، بمعنى أمره إلى الله في أن يثبتته على الانتهاء أو يبيده (٢١) إلى المعصية في الرأى. واختار هذا القول النحاس، قال: وهذا قول حسن بين، أي وأمره إلى الله في المستقبل إن شاء تبه على التحريم وإن شاء أباحه. والرابع أن يعود الضمير على المنتهى؛ ولكن بمعنى التأييس له وبسط أمه في الخير؛ كما تقول: وأمره إلى طاعة وغيره، وكما تقول: وأمره في نحو وإقبال إلى الله تعالى وإلى طاعته.

(١) في مذهب: لحصول. (٢) كذا في ابن عطية ومذهب وجه، وفي حوا: أمره إلى الله في أن يثبتته... أريد به على المعصية في الرأى.

السادسة والعشرون - قوله تعالى : (وَمَنْ عَادَ) يعني إلى فعل الريا حتى يموت ؛ قاله صفيان . وقال غيره : مَنْ عاد فقال إنما البيع مثل الريا فقد كفر . قال ابن عطية : إن قدرنا الآية في كافر فالخلود خلود ثابت حقيقي ، وإن لخطئها في مسلم عاص فهذا خلود مستعار على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : مُلْكُ خالد ، عبارة عن دوام ما لا يئق على التأييد الحقيقي : السابعة والعشرون - قوله تعالى : (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا) يعني في الدنيا أي يذهب بركته وإن كان كثيرا . روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الربا وإن كثرت صافيته إلى قُلْ " . وقيل : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » يعني في الآخرة . وعين ابن عباس في قوله تعالى : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا » قال : لا يقبل منه صدقة ولا حجاً ولا جهاداً ولا صلة . والْمَحْقُ : النقص والتهاب ، ومنه محاق القمر وهو انتفاضه . (وَرَبِّي الْمُدْقَاتِ) أي يُجَمِّعُ في الدنيا بالبركة ويكثر ثوابها بالتضعيف في الآخرة . وفي صحيح مسلم : " إن صدقة أحدكم لتقع في يد الله قريباً له كما يُرَبِّي أحدكم فلوله أو فضيله حتى يحى يوم القيامة وإن القملة لعل قدر أحد " . وقرأ ابن الزبير « يَمْحَقُ » بضم الياء وكسر الحاء مشددة « رَبِّي » بفتح الراء وتشديد الياء ، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك .

الثامنة والعشرون - قوله تعالى : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) ووصف كفار بأثيم مبالغة ، من حيث اختلف اللفظان . وقيل : لإزالة الاشتراك في كفار ؛ إذ قد يقع على الزارع الذي يستر الحب في الأرض ؛ قاله ابن قزوين .

وقد تقدم القول في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ) . وخص صلاة والزكاة بالذكر وقد تضمنتا عمل الصالحات تترافعا لما وتبين على قدرهما إذ هما رأس الأعمال ؛ الصلاة في أعمال البدن ، والزكاة في أعمال المال . التاسعة والعشرون - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) ظاهره أنه أبطل من الربا ما لم يكن مقبوضا وإن كان معقودا قبل

نزول آية التحريم، ولا يتعقب بالنسخ ما كان مقبوضا . وقد قيل : إن الآية نزلت بسبب
تقيف بموكانوا عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم على أن ملهم من الربا على الناس فهو لهم ،
وما للناس عليهم فهو موضوع عنهم ، فلما أن جاءت آجال رباهم بنوا إلى مكة للاقتضاء ،
وكانت الديون لبي عيدة وهم بنو عمرو بن عير من تقيف ، وكانت على بني المنيرة الخزوميين .
فقال بنو المنيرة : لانسط شيئا فإن الربا قد رُفِع . ورفضوا أمرهم إلى عتاب بن أسيد ، فكتب
به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزلت الآية فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى عتاب ، فسلمت بها تقيف فكتفت . وهذا سبب الآية على اختصار مجموع ما روى
ابن إسحاق وابن جرير والسدي وغيرهم . والمعنى اجعلوا بينكم وبين عذاب الله وقايةً بترككم
ما بين لكم من الربا وصفحكم عنه .

المؤيفة ثلاثين — قوله تعالى : (**إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**) شرط محض في تقيف على بابه ،
لأنه كان في أول دخولهم في الإسلام . وإذا قدرنا الآية فيمن قد تقدر إيمانه فهو شرط
بجائز على جهة المبالغة ، كما تقول لمن تريد إقامة نفسه : إن كنت رجلا فاقبل كذا . وحكي
النقاش عن مقاتل بن سليمان أنه قال : **إِنَّ** « **وَأَنَّ** » في هذه الآية بمعنى « **إِذَا** » . قال ابن عطية :
وهذا مردود لا يعرف في اللغة . وقال ابن قورق : يمتثل أن يريد « **يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا** » بمن
قبل محمد عليه السلام من الأنبياء « **وَدُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا** » **إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** » بحمد صلى الله عليه
وسلم ! إذ لا ينفع الأول إلا بهذا . وهذا مردود بما روى في سبب الآية .

الحادية والثلاثون — قوله تعالى : (**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**) هذا
وعيد إن لم يتدروا الربا ، والحرب داعية القتل ، وروى ابن عباس أنه يقال يوم القيامة لا كل
الربا : خذ سلاحك للحرب . وقال ابن عباس أيضا : من كان مقيما على الربا لا يترع عنه حتى
على إمام المسلمين أن يستنيبه ، فإن نزع وإلا ضرب عقه . وقال قتادة : أوعده الله أهل
الربا بالقتل فجعلهم يهرجوا ^(١) أيما ^(٢) يقفروا . وقيل : المعنى إن لم تقهروا فاتم حرب لله ولرسوله ، أي

(١) أي إثارة فقه . (٢) الهرج : التضياع . (٣) فقه : أخذه أو خربته أو ماله .

أعداء . وقال ابن خزيمة : ولو أن أهل بلد اصطالحوا على الربا استحلوا كانوا امرئتين ،
والحكم فيهم كالحكم في أهل الردة ، وإن لم يكن ذلك منهم استحلوا جاز للإمام محاربتهم ،
فلا ترى أن الله تعالى قد أذن في ذلك فقال : « فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وقرا
أبو بكر عن عاصم « فَأَذِنُوا ، على معنى فاعلموا غيركم أنكم على حربهم .

الثانية والثلاثون - ذكر ابن بكير قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال :
يا أبا عبد الله ، إني رأيت رجلا سكرانا يتعاقر يريد أن يأخذ القدر ؛ قلت : أصبأت طالق
إن كان يدخل جوف ابن آدم أشراً من الخمر . فقال : أرجع حتى أنظر في مسألك . فأتاه
من الغد فقال له : أرجع حتى أنظر في مسألك فأتاه من الغد فقال له : امرأتك طالق ؛
إني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أرسيت أشراً من الربا ؛ لأن الله أذن فيه بالحرب .^(١)

الثالثة والثلاثون - دللت هذه الآية على أن أكل الربا والعمل به من الكبائر ولا خلاف
في ذلك على ما بينته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يأتي على الناس زمان
لا يبقى أحد إلا أكل الربا ومن لم يأكل الربا أصابه غيابه » وروى الدارقطني عن عبد الله
ابن حنظلة غسيل الملائكة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لندمهم رباً أشد عند الله تعالى
من سنت وثلاثين زينة في الخطيئة » وروى عنه عليه السلام أنه قال : « الربا تسعة وتسعون
باباً أدناها كإتيان الرجل بأمه » يعني الزنا بأمه . وقال ابن مسعود أكل الربا وموكله وكتابه
وشاهده ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . وروى البخاري عن أبي بصير قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الدماء وعن الكلب وكسب البني ولعن أكل الربا وموكله
والواشعة والمستوشمة والمصور . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في جوهوب : أشد . (٢) في الاستيعاب أن حنظلة غسيل القليل قتل يوم أحد شهيداً لله أبو سفيان .
كان قد ألبس بأمه في حين نروجه إلى أحد تم جيم عليه من الخمر ما أساء القليل وأجبه عنه ، فلما قتل شهيداً
أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الملائكة غسكه . (٣) أي أجرة الجاهل ، وأطلق عليه الثمن تحزوا .
(٤) أشد الملائكة كما في صحيح البخاري راجع المسفلين ج ١ ص ٢٢٠

قال : « اجتنبوا السبع المُرِقات . - وفيها - وأكل الربا » . وفي مصنف أبي داود عن ابن مسعود قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكتابه وشاعده .

الرابعة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ يَتِمَّ ظَنُّكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » الآية . روى أبو داود عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع : « ألا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وذكر الحديث . فردم تعالى مع التوبة إلى رؤوس أموالهم وقال لم : « لَا تَظْلِمُونَ » في أخذ الربا « وَلَا تَظْلَمُونَ » في أن يمسك بشيء من رؤوس أموالكم فنذهب أموالكم . ويحتمل أن يكون « لَا تَظْلَمُونَ » في مطلق ؛ لأن مطلق الشيء ظلم ؛ فاللهي أنه يكون القضاء مع وضع الربا ، وحكنا سنة الصلح ، وهذا أشبه شيء بالصلح . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أشار إلى كعب بن مالك في دين ابن أبي حنزة بوضع الشطر فقال كعب : نعم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للآخر : « قُمْ فَأَقْضِهِ » . فلقى العلماء أمره بالقضاء سنة في المصالحات ، وسأى في « النساء » بيان الصلح وما يجوز منه وما لا يجوز ، إن شاء الله تعالى .

الخامسة والثلاثون - قوله تعالى : « وَإِنْ يَتِمَّ ظَنُّكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ » تأكيد لإبطال ما لم يقبض منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه . فاستدل بعض العلماء بذلك على أن كل ما طرأ على البيع قبل القبض مما يوجب تحريم العقد أبطل العقد ؛ كما إذا اشترى مسلم سيديا ثم أحم المشتري أو البائع قبل القبض بطل البيع ؛ لأنه طرأ عليه قبل القبض ما أوجب تحريم العقد ؛ كما أبطل الله تعالى ما لم يقبض ؛ لأنه طرأ عليه ما أوجب تحريمه قبل القبض ، ولو كان مقبوضا لم يؤثر . هذا منذهب أبي حنيفة ، وهو قول لأصحاب الشافعي . ويستدل به على أن هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان العقد خلافا لبعض السلف ؛ وروى هذا الخلاف عن أحمد . وهذا إنما يتشكى على قول من يقول : إن العقد في الربا كان في الأصل منقضا ، وإنما بطل بالإسلام الطارئ قبل

القبض . وأما من منع انفاد الريا في الأصل لم يكن هذا الكلام صحيحا ؛ وذلك أن الريا كان محرما في الأديان ، والذي فعلوه في الجاهلية كان عادة المشركين ، وأن ما قبضوه منه كان بمثابة أموال وصلت إليهم بالنصب والسلب فلا يترضى له ، فلي هذا لا يصح الاستبعاد على ما ذكره من المسائل . واشتمال شرائع الأنبياء قبلنا على تحريم الريا مشهور مذكور في كتاب الله تعالى ؛ كما حكي عن اليهود في قوله تعالى : « وَأَخْذِهِمُ الرِّيَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ » . وذكر في قصة شيب أن قومه أنكروا عليه وقالوا : « أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَأُنَّا نَفْعَلُ فِي آَمَؤَانِنَا مَا نَشَاءُ »^(١) ، فلي هذا لا يستقيم الاستدلال به . نعم ، فهم من هذا أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يترضى عليها بالفسخ إن كانت معقودة على فساد .

السادسة والثلاثون - ذهب بعض الفلاة من أرباب الورع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز ثم أخرج منه مقدار الحرام المخطط به لم يبق ولم يطب ؛ لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال والذي بقي هو الحرام . قال ابن العربي : وهذا غلو في الدين ؛ فإن كل ما لم يتميز بالمقصود منه ماله لا عنه ، ولو تلف لتمام المثل مقامه والاختلاط إلتاف تمييزه ؛ كما أن الإهلاك إلتاف لحيته ، والمثل قائم مقام القاهب ، وهذا بين حسا بين معنى . والله أعلم .

قلت : قال علماءنا إن سبيل التوبة مما بيده من الأموال الحرام إن كانت من رباً فليردّها على من أربى عليه ، ويطلبه إن لم يكن حاضرا ، فإن أيس من وجوده فليصتق بذلك عنه . وإن أخذه بظلم فليقبل كذلك في أمر من ظلمه . فإن التمس عليه الأمر ولم يدر كم الحرام من الحلال مما بيده ، فإنه يتجزى قدر ما بيده مما يجب عليه رده ، حتى لا يشك أن ما يبقى قد خلص له ، فيرده من ذلك الذي أزال عن يده إلى من عُرف من ظلمه أو أربى عليه . فإن أيس من وجوده تصتق به عنه . فإن أحاطت المظالم ببلته وعلم أنه وجب عليه من ذلك ما لا يطيق إداؤه أبداً لكثرة قوته أن يُزيل ما بيده أجمع إما إلى المساكين وإما إلى ما فيه

(١) ذ : بالمبة فلا يترضى له ، فلا معنى له ، وإنما لا يترضى له لأن الإسلام يجب ما قبله . وفي ج : بالتب .

(٢) راجع ج ٦ ص ١٢ (٣) راجع ج ٩ ص ٨٦ و ٨٧

صلاح المسلمين، حتى لا يبقى في يده إلا أقل ما يخرجه في الصلاة من اللباس وهو ما يستر
للصورة وهو من سرته إلى ركبته، وقوت يومه؛ لأنه الذي يجب له أن يأخذه من مال غيره
إذا اضطر إليه؛ وإن كرد ذلك من يأخذه منه. وفارق ما هنا للفلس في قول أكثر العلماء،
لأن للفلس لم يصر إليه أموال الناس باعتداء بل هم الذين صيروها إليه بفتركه له ما يؤاويه
وما هو هيئة لباسه. وأبو عبيد وغيره يرى ألا يترك للفلس من اللباس إلا أقل ما يخرجه
في الصلاة وهو ما يؤاويه من سرته إلى ركبته، ثم كلما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن يده ولم
يمسك منه إلا ما ذكرنا، حتى يعلم هو ومن يعلم حاله أنه أدى ما عليه.

السابعة والثلاثون — هذا للوعيد الذي وعد الله به في الرأب من الحاربة، قد ورد عن
النبي صلى الله عليه وسلم مثله في الحاربة. وروى أبو داود قال: أخبرني يحيى بن معين قال
أخبرنا ابن رجاء^(١) قال ابن خنيم حدثني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "مَنْ لَمْ يَذَرِ الْحَارِبَةَ فَلْيُؤَذِّنْ بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ".
وهنا دليل على منع الحاربة وهي أخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع، ويسمى المزارعة.
وأجمع أصحاب مالك كلهم والشافعي وأبو حنيفة وأتباعهم وداود، على أنه لا يجوز دفع
الأرض على الثلث والربع، ولا على جزء مما تخرج؛ لأنه مجهول؛ إلا أن الشافعي وأصحابه
وأبا حنيفة قالوا يجوز كراه الأرض بالطعام إذا كان معلوماً لقوله عليه السلام: "فأنا شيء
معلوم مضمون فلا بأس به" نرجحه مسلم. وإليه ذهب محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،
ومنعه مالك وأصحابه؛ لما رواه مسلم أيضاً عن رافع بن خديج قال: كنا نحاقل بالأرض
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنكحنا بالثلث والربع والطعام المسمى، فجاءنا
ذات يوم رجل من عموقي فقال: هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمير كان لنا فناء،
وطواغية الله ورسوله أقنع لنا، هنا أن نحاقل بالأرض فنكحنا على الثلث والربع والطعام
المسمى، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزارعها^(٢)، وكرهنا وما سوى ذلك. قالوا:

(١) كذا في ب، د. وهو الصواب كما في سنن أبي داود، وفي أ، ب، ج: أبو داود.

(٢) كذا في أ: وهو ما نهى عنه، والذي في ب، ج، د، هـ: يزرعها أو يزارعها. أي أمكن غيره من
زرعها وهذا في سنن الحديث "من كنت له طيرة أوزعها أو يزارعها".

فلا يجوز كراه الأرض بشيء من الطعام ما كولا كان أو مشروبا على حال؛ لأن ذلك في معنى بيع الطعام بالطعام نسبيا . وكذلك لا يجوز عندكم كراه الأرض بشيء مما يخرج منها وإن لم يكن طعاما ما كولا ولا مشروبا، سوى الخشب والتصنب والحطب؛ لأنه عندكم في معنى المزانية^(١) . هذا هو المحفوظ عن مالك وأصحابه . وقد ذكر ابن جني عن المغيرة بن عبد الرحمن الخزرجي^(٢) للدين^(٣) أنه قال : لا بأس باكره الأرض بطعام لا يخرج منها . وروى يحيى بن عمر بن المنيرة أن ذلك لا يجوز؛ كقول سائر أصحاب مالك . وذكر ابن حبيب أن ابن كنانة كان يقول : لا تكرر الأرض بشيء إذا أعيد فيها نبت، ولا بأس أن تكرر بما سوى ذلك من جميع الأشياء مما يؤكل وما لا يؤكل نخرج منها أو لم يخرج منها؛ وبه قال يحيى بن يحيى، وقال : إنه من قول مالك . قال : وكان ابن نافع يقول : لا بأس أن تكرر الأرض بكل شيء من طعام وغيره نخرج منها أو لم يخرج، ماعدا الحنطة وأخواتها فإنها المحاطة للمنبى عنها . وقال مالك في الموطأ : فأما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث والرابع مما يخرج منها فذلك مما يدخله التبرء؛ لأن الزرع قبل مرة ويكثر أخرى، وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراه وما؛ وإنما مثل ذلك مثل رجل استأجر أجرا لسفر بشيء معلوم، ثم قال الذي استأجر لأجير : هل لك أن أعطيك عشرة ما أربح في سفرى هذا إجارة لك . فهذا لا يحل ولا يفتى . قال مالك : ولا يفتى لرجل أن يؤجر نفسه ولا أرضه ولا سفينة ولا دابة إلا بشيء معلوم لا يزول . وبه يقول الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما . وقال أحمد بن حنبل والليث والثوري والأوزاعي والحسين بن علي وأبو يوسف ومحمد : لا بأس أن يعطى للرجل أرضه على جزء

(١) المزانية : كل شيء من الجراف التي لا يملكه ولا وزنه ولا عدده يتبع شيء من التكل أو الوزن أو العدد . وقد أن يقول الرجل لرجل يكون له الطعام المسمى الذي لا يملكه من الحنطة أو القمح أو ما أشبه ذلك من الأطعمة . أو يكون الرجل للثمن من الخبز أو القمح أو القصب أو الصفر أو الكرف أو الكنان أو ما أشبه ذلك من السلع لا يملك شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدده . فيقول الرجل لرجل تلك السلعة : كل سفنك هذه أرس من يملكها أوزن من ذلك جزوا أو أعد منها ما كان يند فاقص من كيلك وكذا ماعا ، تسية يسيا . أو وزنك وكذا ماعا أو أعد منها ما كان يند فاقص من ذلك فضل غرمة حتى أوتيك تلك التسية ، وما زاد على تلك التسية فهو لغيرك ما قص من ذلك ، على أن يكون لي ما زاد . وليس ذلك فيما ولكم الحنطة ، والقز والبقار يدخل هذا . وقيل : المزانية اسم لبيع التبرء بالخرقة ، وطلب كل جنس يابسه ، ويجهول به معلوم (من الموطأ) .

(٢) الحنطة : بيع الزرع قبل موصلحه . وقيل : بيع الزرع في سنه بالحنطة . وقيل : المزانية على تصيب معلوم بالثلث أو الربع أو أقل من ذلك أو أكثر . وقيل : أكثره الأرض بالحنطة . (٣) في ج : منوك .

ما تخرجه نحو الثالث والرابع؛ وهو قول ابن عمر وطاوس . واحتجوا بقصة خير وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهلها على شطر ما تخرجه أرضهم وثمارهم . قال أحمد : حديث رافع بن خديج في النبي عن ركاء المزارع مضطرب الألفاظ ولا يصح ، والقول بقصة خير أول وهو حديث صحيح . وقد أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى الرجل مقينته ودابته ، كما يعطى أرضه بجزء مما يرزقه الله في العلاج بها . وجعلوا أصلهم في ذلك القراض المجمع عليه على ما يأتي بيانه في « المزمّل » إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى : « وآخرون يقربون في الأرض ينتنون من فضيل الله » وقال الشافعي في قول ابن عمر : كما تخأبر ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، أي كما نكري الأرض ببعض ما يخرج منها . قال : وفي ذلك نسخ لسنة خير .

قلت : وما يصحح قول الشافعي في النسخ ما رواه الأئمة واللفظ للتألفظي عن جابر أنه النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزانية والمخاربة وعن الثنبا إلا أن تعلم . صحيح . وروى أبو داود عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخاربة . قلت : وما المخاربة ؟ قال : أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو رُج .

الثامنة والثلاثون — في القراضات . فقرأ المجهور « ما تبي » بتحرك الباء ، وسكتها الحسن ؛ ومثله قول جرير :

هو الخليفة فأرضوا ما رضى لكم • ماضى الزعيمة ما في حُكِّه جنف

وقال عمر بن أبي ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم • يا أشبه الناس كل الناس بالقرير
بأن لأجل أن أئسي مقاليه • حباً لرؤية من أشتيت في الصور

(١) القراض (بكر التاف) عند المالكية هو ما يسي بالمخاربة من الحقة ؛ وهو إعطاء القارض (بكر الزاد) وهو رب المال) القارض (ضخ الزاد وهو العامل) مالا لينبره على أن يكون له من سلوم من الرج .
(٢) رابع ١٩ ص ٥٤ (٣) ثنيا : هي أن يشتري في عند البيع شيء مجهول بنفسه . وقيل : هو أن يباع شيء بجاه ؛ فلا يجوز أن يشتري منه شيء أقل أو أكثر . وتكون « ثنيا » في المزارعة أن يشتري بعد التلف أو الثلث بكل سلوم . (من الثابتة) .

أصله «مارضى» وه أن أميى فاسكنها وهو في الشعر كثير . ووجهه أنه شبه الياء بالألف
فكما لا تفصل الحركة إلى الألف فكذلك لا تفصل هنا إلى الياء . ومن هذه اللغة أُحِبَّ أَنْ
أَدْعُوكَ ، واشتهى أَنْ أَقْضِيكَ^(١) ، بِأَسْكَانِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وَقَرَأَ الْحَسَنُ « مَا بَقَى » بِالْأَلْفِ ،
وهي لغة طي ، يقولون هجارية : جَارَةٌ ، وَلِلنَّاصِبَةِ : نَاصِةٌ ؛ وَقَالَ الشَّاعِرُ :

لَمَعْرَكَ لَا أَخْتَنِي الْقَصْعُكُ مَا بَقَى • عَلَى الْأَرْضِ قَيْسَى يَسُوقُ الْبَاعِرَا

وقرأ أبو السَّيَالِ مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الْقُرَاءِ « مِنْ الرَّوِّ » بِكَسْرِ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَضَمِّ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ .
وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ عَنَانَ بْنُ جُنَى : شَذَّ هَذَا الْحَرْفُ مِنْ أَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا الْخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرِ إِلَى
الضَمِّ ، وَالْآخَرُ وَقُوعُ الْوَاوِ بَعْدَ الضَّمِّ فِي آخِرِ الْأَمْرِ . وَقَالَ الْمُهْدَوِيُّ : وَجْهٌ أَنَّ نَقَمَ الْأَلْفِ
فَاتَّقَى بِهَا نَحْوَ الْوَاوِ الَّتِي الْأَلْفُ مِنْهَا وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُلَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ
اسْمٌ آخَرُ وَאו سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ . وَأَمَّا الْكِسَاءِيُّ وَحِزَّةٌ « الرِّبَا » لِمَكَانِ الْكُسْرِ فِي الرَّاءِ .
الْبَاقُونَ بِالْفَتْخِ لِفَتْحَةِ الْيَاءِ . وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ جَاهِمٍ وَحِزَّةٌ « قَادُتُوا » عَلَى مَعْنَى قَادُوا غَيْرَكُمْ ،
فَنَزَفَ الْمَفْعُولَ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ « قَادُتُوا » أَيْ كُونُوا عَلَى إِذْنٍ ؛ مِنْ قَوْلِكَ : إِنِّي عَلَى عِلْمٍ ؛
حَكَاهُ أَبُو حَيْدٍ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ . وَحَكَى أَهْلُ الْلُغَةِ أَنَّهُ يُقَالُ : أَذْنْتُ بِهِ إِذْنًا ، أَيْ طَلَسْتُ بِهِ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُفْسِّرِينَ : مَعْنَى « قَادُتُوا » فَاسْتَقْبَلُوا الْحَرْبَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ
بِمَعْنَى الْإِذْنِ . وَرَجَّحَ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ قِرَاءَةَ الْمَذَّ قَالَ : لِأَنَّهُمْ إِذَا أَمَرُوا بِإِعْلَامِ غَيْرِهِمْ عَنْ لَمِ يَتَهُ
مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا عِلَالَةً . قَالَ : فَقِي إِعْلَامُهُمْ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ فِي عَلَيْهِمْ إِعْلَامُهُمْ . وَرَجَّحَ
النُّطْبَرِيُّ قِرَاءَةَ الْقَصْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ بِهِمْ . وَإِنَّمَا أَمَرُوا عَلَى قِرَاءَةِ الْمَذَّ بِإِعْلَامِ غَيْرِهِمْ ، وَقَرَأَ جَمِيعُ
الْقُرَاءِ « لَا تُظْلِمُونَ » بِفَتْحِ التَّاءِ « وَلَا تُظْلَمُونَ » بِضَمِّهَا . وَرَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ عَاصِمٍ
« لَا تُظْلِمُونَ » « وَلَا تُظْلَمُونَ » بِضَمِّ التَّاءِ فِي الْأَوَّلِ وَفَتْحِهَا فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْمَكْسَرِ . وَقَالَ
أَبُو عَلِيٍّ : تَرْجِيحُ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ بِأَنَّهَا تَنَاسَبَ قَوْلُهُ : « وَإِنْ جِئْتُمْ » فِي إِسْتَادِ الْعَمَلِينَ إِلَى الْفَاعِلِ ؛
فِيحْيَى « تُظْلِمُونَ » بِفَتْحِ التَّاءِ أَشْكَلَ بِمَا قَبْلَهُ .

(١) فِي ج : أَرَمِيكَ . (٢) فِي ج : رُبَّ : جَلَرَاءُ ، تَامَاءُ . (٣) فِي ب : أَوْ عَل .

قوله تعالى : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا
خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٠﴾
فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) لما حكم جل وعز لأرباب الربا
برعوس أموالهم عند الواجدين المال، حكم في ذى العسرة بالنظرة إلى حال الميسرة ؛ وذلك
أن حيفا لما طلبوا أموالهم التي لم على بنى المنيرة شكوا العسرة - يعنى بنى المنيرة - وقالوا :
ليس لنا شئ، وطلبوا الأجل إلى وقت ثلثهم؛ فتركت هذه الآية « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » .
الثانية - قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » مع قوله « وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ
أَمْوَالِكُمْ » يدل على ثبوت المطالبة لصاحب الدين على المدين وجواز أخذ ماله بغير رضاء .
ويدل على أن الفرم متى امتنع من إداء الدين مع الإمكان كان ظالماً؛ فإن الله تعالى يقول :
« فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ » بفعل له المطالبة برأس ماله . فإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه
الدين لا محالة وجوب قضائه .

الثالثة - قال المهدوى وقال بعض العلماء : هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية
من بيع من أعسر . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به في صدر الإسلام . قال
ابن عطية : فإن ثبت فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو نسخ وإلا فليس بنسخ . قال الطحاوى :
كان الحرياع في الدين أذل الإسلام إنما لم يكن له مال يقضيه عن نفسه حتى نسخ الله ذلك
فقال جل وعز : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » . واحتجوا بحديث رواه الدارقطنى
من حديث مسلم بن خالد الزنجى - أخيراً زيد بن أسلم عن ابن السيلاني ^(١) عن سرق قال :
كانت لرجل على مالٌ - أو قال دينٌ - فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلم يصب لي مالا فباعني منه ، أو باعني له . أخرجه البزار بهذا الإسناد أطول منه . ومسلم
ابن خالد الزنجى وعبد الرحمن بن السيلاني لا يحتج بهما . وقال جماعة من أهل العلم :

(١) في الأصول إلا نسخة : ب : « عن ابن السيلاني » وهو تحريف . راجع تهذيب التهذيب .

قوله تعالى : «فَنِظْرَةٌ إِلَى مِيسَرَةٍ» عامة في جميع الناس، فكل من أعسر انظر؛ وهذا قول أبي هريرة والحسن وعامة الفقهاء . قال النحاس : وأحسن ما قيل في هذه الآية قول عطاء والضحاك والربيع بن خيثم . قال : هي لكل مُعْسرٍ يُنْظَرُ في الدنيا والدين كله . فهذا قول يجمع الأقوال؛ لأنه يجوز أن تكون ناصحة عامة نزلت في الربا ثم صار حكم غيره حكما، ولأن القراءة بالرفع بمعنى وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين . ولو كان في الربا خاصة لكان النصب الوجه، بمعنى وإن كان الذي عليه الربا ذا عسرة . وقال ابن عباس وشريح : ذلك في الربا خاصة؛ فاما الدين وسائر المعاملات فليس فيها نِظْرَةٌ بل يؤدي إلى أهلها أو يحبس فيه حتى يُوفَّيه؛ وهو قول إبراهيم . واحتجوا بقول الله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» الآية . قال ابن عطية : فكان هذا القول يترتب إذا لم يكن قفراً مُدْقِعاً، وأما مع التمدد والفقير الصريح فالحكم هو النِظْرَةُ ضرورة .

الرابعة - من كثرت ديونه وطلب غرماؤه ما لم يملكه أن يملكه عن كل ماله ويترك له ما كان من ضرورته . روى ابن قاضي عن مالك أنه لا يترك له إلا ما يؤاويه . والمشهور أنه يترك له كونه المتادة ما لم يكن فيها فضل، ولا يُتَرَقَّ منه رداؤه إن كان ذلك مُزَوَّيا به . وفي ترك كسوة زوجته وفي بيع كتبه إن كان عالما خلاف . ولا يترك له مسكن ولا خادم ولا نوب جمعة ما لم تقل قيمتها؛ وعند هذا يحرم حبسه . والأصل في هذا قوله تعالى : «وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» . روى الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار أبتاعها فكثر دينه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» . وفي مصنف أبي داود : فلم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم غرماء على أن خلق لهم ماله . وهذا نص؛ فلم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس الرجل، وهو معاذ بن جبل كما قال شريح، ولا بملازمته، خلافا لأبي حنيفة فإنه قال : يلزم لإمكان أن يظهر له مال، ولا يكلف أن يكتسب لما ذكرنا . والله توفيقنا .

الخامسة - ويجبس المفلس في قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم حتى يتبين عدته . ولا يجبس محمد مالك إن لم يثبت أنه غيب ماله ولم يتبين لعدته . وكذلك لا يجبس إن صحَّ عشره على ما ذكرنا .

السادسة - فإن بُعِث مال المفلس ثم تلف قبل وصوله إلى أربابه وقبل البيع، فعلى المفلس ضمانه، ودينُ النرماء ثابت في ذمته . فإن باع الحاكم ماله وقبض منه ثم تلف الثمن قبل قبض النرماء له، كان عليهم ضمانه وقد برئ المفلس منه . وقال محمد بن عبد الحكم : ضمانه من المفلس أبدا حتى يصل إلى النرماء .

السابعة - المئيرة ضيق الحال من جهة عدم المال؛ ومنه جيش العسرة . والنظرة التأخير . والمئيرة مصدر بمعنى اليسر . وارفع « ذو » بكان التامة التي بمعنى وجد وحدث ؛ هذا قول سيويه وأبي علي وغيرهما . وأنشد سيويه :

فَدَى لِنِي دُفْلُ بْنُ شَيْبَانَ قَتِي . إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبِ أَشْهَبِ^(١)

ويجوز النصب . وفي مصحف أبي بن كعب « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » على معنى وإن كان المطلوب ذا عسرة . وقرأ الأعمش « وَإِنْ كَانَ مُفْسِرًا فَيَنْظَرُهُ » . قال أبو عمرو الفأسي عن أحمد بن موسى : وكذلك في مصحف أبي بن كعب . قال النحاس ومكي والقياس : وعلى هذا يختص لفظ الآية بأجل الربا، وعلى من قرأ « ذو » فهي عامة في جميع من عليه دين، وقد تقدم . وحكى المهدوي أن في مصحف عثمان « فَإِنْ كَانَ - بالفاء - ذو عسرة » . وروى المصمعي عن حجاج الرزاز قال : في مصحف عثمان « وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ » ذكره النحاس . وقراءة الجاعة « نَظَرُهُ » بكسر الفاء . وقرأ مجاهد وأبو رجا والحسن « فَتَنْظَرُهُ » بسكون الظاء، وهي لغة تميمية وحم الذين يقولون : [في] كَرَمٌ زَيْدٌ بمعنى كَرَمَ زَيْدٌ، ويقولون كَبِدٌ في كَيْدٍ . وقرأنا

(١) البيت نقاس العُدَّة، واسمه سهر بن عثمان . أراد : وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على نة على . وأراد باليوم يوما من أيام الحرب ، وصنفه بثلاثة بقله كالليل تدويه الكواكب ، ونسب إلى الشبهة . بكثرة السلاح المتبذل فيه ، وإيا بكثرة اللجوج . ودفل بن شيان من بني بكر بن وائل ، وكان نقاس نازلا فيهم ، رُحِّلَهُ من قريش من ثائفة وهم من منهم . (عن شرح النوادر للشنبري) . (٢) عن ب .

وحده «ميسرة» بضم السين، والجهور بفتحها، وحكى النحاس عن مجاهد وعطاء «فانظرة»
 — على الأمر — إلى ميسر هي «بضم السين وكسر الراء وإثبات الياء في الإدراج» وقرأ
 «فانظرة» قال أبو حاتم لا يجوز فانظرة، إنما ذلك في «التمل» لأنها امرأة تكلمت بهذا
 لنفسها، من نظرت تنظر فهي فانظرة؛ وما في «البقرة» فن التأخير، من قولك: أنظرتك
 بالدين، أي أنثرتك به، ومنه قوله: «فانظرنني إلى يوم يبعثون»^(١) . وأجاز ذلك أبو إسحاق
 الزجاج وقال: هي من أسماء المصادر؛ كقوله تعالى: «ليس يوقننها كاذبة»^(٢) . وكقوله
 تعالى: «تظن أن يفعل بها فاقرة»^(٣) وكذا «حاشية العين»^(٤) وغيره.

الثامنة — قوله تعالى: «وَأَنْ تَصَدَّقُوا»^(٥) ابتداء، وخبره (خير) . ندب الله تعالى بهذه
 الألفاظ إلى الصدقة على الميسر وجعل ذلك خيرا من — إنظاره — قاله السدي وابن زيد
 والضحاك . وقال الطبري: وقال آخرون: معنى الآية وأن تصدقوا على النبي والتفقير خير لكم
 والصحيح الأول، وليس في الآية مدخل للنبي .

التاسعة — روى أبو جعفر الطحاوي عن بريدة بن الحبيب قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم: «من أنظر ميسرا كان له بكل يوم صدقة» ثم قلت: بكل يوم مثله صدقة؟
 قال فقال: «بكل يوم صدقة ما لم يحل الدين فإذا أنظره بعد الحيل فله بكل يوم مثله صدقة» .
 وروى مسلم عن أبي مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حوسب رجل من
 كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يحل الناس وكان مومرا فكان يأمر
 غلبانه أن يتجاوزوا عن الميسر قال قال الله عز وجل نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه» .
 وروى عن أبي قتادة أنه طلب غريبا له خوارى عنه ثم وجده فقال: إني ميسر . فقال: آله؟
 قال: آله . قال: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من سره أن يخيه الله
 من كرب يوم القيامة فليخس عن ميسر أو يرضع عنه»^(٦) ، وفي حديث أبي اليسر الطويل — واسمه

(١) راجع ج ١٢ ص ١٩٦ (٢) ج ١٠ ص ٢٧ (٣) ج ١٧ ص ١٩٤ (٤) ج ١٩ ص ١٠٨

(٥) ج ١٥ ص ٢٠٢ (٦) قراءة تقع الإدغام . (٧) قوله: «قال آله قال آله»

قال السدي: «الأول بهزة تعددة على الاستفهام، والثاني بلام، والثالث بها مكسرة» قال القاسم:

وورثناه بنحسها وما وأكثر أهل العربية لا يجيزون الكسر . (٨) الطبري: صفة الحديث .

كعب بن عمرو - أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله " . ففى هذه الأحاديث من الترتيب ما هو منصوص فيها بحديث أبي قتادة يدل على أن رب الدين إنما علم عسرة [غريمه ^(١)] أو ظنا حرمته عليه مطالبته ، وإن لم تثبت عسرة عند الحاكم . وإنظار المعسر تأخيرها إلى أن ييسر . والوضع عنه إسقاط الدين من ذمته . وقد جمع المعنيين أبو اليسر لفرعها حيث سماها عنه الصحيفة ^(٢) . وإن وجدت قضاء فاقبض وإلا فانت في حل ^(٣) .

قوله تعالى : **وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** ^(٤)

قيل : إن هذه الآية نزلت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بتسع ليل ثم لم ينزل بعدها شيء ، قاله ابن جرير . وقال ابن جرير ومقاتل : تسع ليل . وروى بثلاث ليل . وروى أنها نزلت قبل موته بثلاث ساعات ، وأنه عليه السلام قال : " أجملوها بين آية ليل وآية الدين " . وحكى مكى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " جاءني جبريل فقال أجملها على رأس مائتين ومائتين آية " .

قلت : وحكى عن أبي بن كعب وأبن عباس وقتادة إن آخر ما نزل : « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » إلى آخر الآية ^(٥) . والقول الأول أعرف وأكثر وأصح وأشهر . ودواه أبو صالح عن ابن عباس قال : آخر ما نزل من القرآن (**وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**) فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم : « يا محمد ضمها على رأس مائتين ومائتين من البقرة » . ذكره أبو بكر الأنباري في « كتاب الرد » ؛ وهو قول ابن عمر رضي الله عنه أنها آخر ما نزل ، وأنه عليه السلام ما ش بعدها أحد عشر يوما ، على ما يأتي بيانه في آخر سورة « إذا جاء نصر الله والفتح » ^(٦) . إن شاء الله تعالى . والآية وعظيمة

(١) زيادة في وجوب وط (٢) راجع صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩٤ طبعه بلاق .

(٣) راجع ج ٢ ص ٢٠٩

(٤) راجع ج ٨ ص ٣٠١

الناس وأمر بخص كل إنسان . و « يَوْمًا » منصوب على الموصول لآمل الظرف . « تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » من فته . وقرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ؛ مثل « إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ » واعتبارا بقراءة أبي « يَوْمًا تَصِيرُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » . والباقيون يضم التاء وفتح الجيم ؛ مثل « ثُمَّ رَدُّوا إِلَى اللَّهِ » . « وَلَنْ رُدُّدْتُ إِلَى رَبِّي » واعتبارا بقراءة عبد الله « يَوْمًا تَرُدُّونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » وقرأ الحسن « يَرْجَعُونَ » بالياء ، على معنى يرجع جميع الناس . قال ابن جني : كأن الله تعالى رفق بالمؤمنين على أن يواجههم بذكر الرجعة ، إذ هي مما ينظر لها القلوب فقال لهم : « وَأَقْبُوا يَوْمًا » ثم رجع في ذكر الرجعة إلى التوبة وفقًا بهم . وجهور العلماء على أن هذا اليوم المحذر منه هو يوم القيامة والحساب والتوفية . وقال قوم : هو يوم الموت . قال ابن عطية : والأول أصح بحكم الألفاظ في الآية . وفي قوله « إِلَى اللَّهِ » مضاعف عذوف ، تحذيره إلى حكم الله وفصل قضائه . « وَهُمْ » وذل معنى « كُلُّ » لآمل اللفظ ، إلا على قراءة الحسن « يَرْجَعُونَ » فقوله « وَهُمْ » رذ على ضمير الجماعة في « يَرْجَعُونَ » . وفي هذه الآية نص على أن الثواب والعقاب متعلق بكسب الأعمال ، وهو رد على الجبرية ، وقد تقدم .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُّوهُ وَلَيَكْتُبَنَّ يَمْنُكَ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَتَّبِ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَيْهِ اللَّهُ فَلَيَكْتُبَنَّ وَلَيَمْلِلَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَسْخَسُ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلَ هُوَ فَلَيَمْلِلَنَّ وَلَيُهِ بِالْعَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّاهِدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ

اللَّهِ وَأَقِمْ لِلشَّهَادَةِ وَأَذِّنْ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِنَجْوَةٍ حَاضِرَةٍ
تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِنَّا تَبَايَعْتُمْ
وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاقْرَأُوا اللَّهَ
وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾

فيه اثنتان وخمسون مسألة :

الأول — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ ﴾ الآية . قال سعيد بن
المسبب : بلغني أن أحدث القرآن بالعرض آية الدين . وقال ابن عباس : هذه الآية نزلت
في السلم خاصة . معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية ، ثم هي تناول جميع المداينات
إجماعا . وقال ابن خزيمة : إنها تضمنت ثلاثين حكما . وقد استدلل بها بعض علمائنا
على جواز التأجيل في الفروض ، على ما قال مالك ؛ إذ لم يفصل بين القرض وسائر القسود
في المداينات . وخالف في ذلك الشافعية وقالوا : الآية ليس فيها جواز التأجيل في سائر
الديون ، وإنما فيها الأمر بالإشهاد إذا كان ديناً مؤجلاً ، ثم يعلم بدلالة أخرى جواز التأجيل
في الدين وامتناعه .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ وَيَذِّنْ ﴾ تأكيد ، مثل قوله « وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ » .
« فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » . وحقيقة الدين عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين
فيها قديما والآخر في الدقة نسيئة ، فإن العين عند العرب ما كان جاضرا ، والدين ما كان غائبا ؛
قال الشاعر :

وَدَعَيْنَا بِدُرْهَمَيْنَا طِلَاءً • وَشِوَاهُ مَعْجَلًا غَيْرَ دَيْنٍ

وقال آخر :

لَتَرَى بَيْنَ الْمَتَايَا حَيْثُ شَأْنٌ • إِذَا لَمْ تَرَى بَيْنَ فِي الْحُفَرَيْنِ

إِذَا مَا أَوْقَعُوا حَطْبًا وَآرَا • فَذَلِكَ أَلَوْتُ قَدْ غَابَ دَيْنٌ

وقد بين الله تعالى هذا المعنى بقوله الحق « إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى » .

(١) كتاب البرية الأصول ، الإقنية : فمدين جيرة . (٢) راجع ج ١ ص ٤١٩ (٣) راجع ج ١ ص ٢٥٠

الثالثة - قوله تعالى : ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ قال ابن المنذر: دل قول الله «إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى» على أن السَّلم إلى الأجل المجهول غير جائز، ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى كتاب الله تعالى، ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يستلقون في الثمار الستين والثلاث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أسلف في تمر فليساف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» رواه ابن عباس، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وقال ابن عمر: كان أهل الجاهلية يتبايئون لحَمِ الجُزور إلى حبل الحبلية، وحبل الحبلية: أن تتج الناقة ثم تحمل التي تُجث. فتهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السَّلم الجائر أن يُسلم الرجل إلى صاحبه في طعام معلوم موصوف، من طعام أرض عاقلة لا يخطئ مثلها، بكل معلوم، إلى أجل معلوم بدنانير أو دراهم معلومة، يدفع بمن ما أسلم قبل أن يفترقا من مقامهما الذي تبايأ فيه، وسميا المكان الذي يُقبض فيه الطعام. فلما فعل ذلك وكان جائز الأمر كان سَلما صحيحا لا أعلم أحدا من أهل العلم يبطله.

قلت: وقال علماءنا: إن السَّلم إلى الحصاد والحداد والقيروز والمهرجان جائز، إذ ذلك يختص بوقت وزمن معلوم.

الرابعة - حد ماؤنا رحمة الله عليهم السَّلم فقالوا: هو بيع معلوم في الذبقة معصوري بالفضية بين حاضرة أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم. فتقيده بمعلوم في الذبقة فيد التحوذ من المجهول، ومن السَّلم في الأعيان المينة، مثل الذي كانوا يستلقون في المدينة حين قدم عليهم النبي عليه السلام فإنهم كانوا يستلقون في ثمار نخيل باعيناها، فنهاهم عن ذلك لما فيه من الضرر، إذ قد تُخلف تلك الأثمار فلا تُثمر شيئا.

وقولهم «محصور بالصفة» تجوز عن المعلوم على الجملة دون التفصيل، كما لو أسلم في تمر أو نياح أو حنظل ولم يبين نوعها ولا صفتها المصبة.

وقولهم «بين حاضرة» تجوز من الدين بالدين. وقولهم «أو ما هو في حكمها» تجوز من اليومين والثلاثة التي يجوز تأخير رأس مال السَّلم فيه، فإنه يجوز تأخيرها عندنا ذلك القدر، بشرط

وبشر شرط لقرب ذلك ، ولا يجوز اشتراطه عليها . ولم يُجز الشافعي ولا الكوفي تأخير رأس مال السلم عن القصد والاتراق ، ورواوا أنه كالصرف . ودلينا أن البائن غنفلان بأخص أوصافهما ؛ فإن الصرف بأبه ضيق كُتِر فيه الشروط بخلاف السلم فإن شوائب المعاملات عليه أكثر . والله أعلم .

وقولهم « إلى أجل معلوم » محرز من السلم الحلال فإنه لا يجوز على المشهور وسيأتي . ووصف الأجل بالمعلوم محرز من الأجل المجهول الذي كانوا في الجاهلية يسألون إليه .

الخامسة - السلم والسلف بمجارتان عن معنى واحد وقد جاءا في الحديث ؛ غير أن الاسم الخاص بهذا الباب « السلم » لأن السلف يقال على القرض . والسلم بيع من البيع الجائزة بالاتفاق ، مستثنى من نفيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . وأرخص في السلم ؛ لأن السلم لما كان بيع معلوم في القدمة كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ؛ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري القمرة ، وصاحب القمرة محتاج إلى ثمنها قبل إيلائها ليُتَقَِّقه عليها ، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجة . وقد سماه الفقهاء بيع الماويح ، فإن جاز حالا بطلت هذه الحكمة ولزعت هذه المصلحة ، ولم يكن لاستثنائه من بيع ما ليس عندك فائدة . والله أعلم .

السادسة - في شروط السلم المتفق عليها والمختلف فيها وهي تسعة : سنة في المسلم فيه ، وثلاثة في رأس مال السلم . أما السنة التي في المسلم فيه فإن يكون في القدمة ، وأن يكون موصوفا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند عمل الأجل . وأما الثلاثة التي في رأس مال السلم فإن يكون معلوم الجنس ، مقدرا ، وهذا الشروط الثلاثة التي في رأس المال متفق عليها إلا النقد حسب ما تقدم . قال ابن العربي : وأما الشرط الأول وهو أن يكون في القدمة فلا إشكال في أن المقصود منه كونه في القدمة ؛ لأنه مُدَايَنَةٌ ، ولولا ذلك لم يُسْرِعْ ديناً ولا قصد الناس إليه رجاء ورقها . وعلى ذلك القول اتفق الناس . ^(١)بيد أن مالكا قال ؛ لا يجوز السلم في الممين إلا بشرطين :

(١) كما في موطأ ، واللفظ في أحد : الممين .

أحدهما أن يكون قرية مأمونة، والثاني أن يشترع في أخذه كاللبن من الشاة والرطب من النخلة، ولم يقل ذلك أحد سواه . وهاتان المسألتان صحيحتان في الدليل؛ لأن التعيين أمتنع في السلم بخلاف المزابنة والقرر؛ لئلا يتمدد عند المحل . وإذا كان الموضع مأمونا لا يتمدد وجود ما فيه في الغالب جاز ذلك؛ إذ لا يتيقن ضمان العواقب على القطع في مسائل الفقه؛ ولا بد من احتمال القرر اليسير، وذلك كثير في مسائل الفروع، تصادها في كتب المسائل . وأنا السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة، وهي مبينة على قاعدة المصلحة؛ لأن المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مأمونة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء؛ لأن النقد قد لا يحضره ولأن السعر قد يختلف عليه، وصاحب النخل واللبن محتاج إلى النقد؛ لأن الذي عنده غروص لا يتصرف له . فلما اشتركا في الحاجة رخص لما في هذه المعاملة قياسا على الرأيا وغيرها من أصول الحاجات والمصالح . وأنا الشرط الثاني وهو أن يكون موصوفاً فتفق عليه، وكذلك الشرط الثالث . والتقدير يكون من ثلاثة أوجه : الكل، والوزن، والعسد، وذلك ينبت على العرف؛ وهو إما عرف الناس وإما عرف الشرع . وأما الشرط الرابع وهو أن يكون مؤجلاً فاختلف فيه؛ فقال الشافعي : يجوز السلم الحال، ومنه الأكثر من العلماء . قال ابن العربي : واضطربت المسالكية في تقدير الأجل حتى رتدوا إلى يوم؛ حتى قال بعض علمائنا: السلم الحال جائز . والصحيح أنه لا بد من الأجل فيه؛ لأن المبيع على ضربين : معجل وهو العين، ومؤجل . فإن كان حالاً ولم يكن عند المسلم إليه فهو من باب : بيع ما ليس عندك ، فلا بد من الأجل حتى يخلص كل عقد على صفته وعلى شروطه، وتتزل الأحكام الشرعية منازلها . وتحديدده عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها . وقرول الله تعالى : « إلى أجل مسمى » وقوله عليه السلام : « إلى أجل معلوم » يتنى عن قول كل قائل .

قلت - الذى أجازه علمائنا من السلم الحال ما يختلف فيه البلدان من الأسعار، فيجوز السلم فيما كان بينه وبينه يوم أو يومان أو ثلاثة . فأما في البلد الواحد فلا؛ لأن سعره واحد،

واﷲ أعلم . وأما الشرط الخامس وهو أن يكون الأجل معلوما فلا خلاف فيه بين الأمة ، لوصف الله تعالى ونبيه الأجل بذلك . واغرد مالك دون الفقهاء بالأمصار يجوز البيع إلى الجذاذ والحصاد؛ لأنه رآه معلوما . وقد مضى القول في هذا عند قوله تعالى : **وَسْأَلُوكَ عَنِ الْإِهْلَةِ^(١)** . وأما الشرط السادس وهو أن يكون موجودا عند المحل فلا خلاف فيه بين الأمة أيضا ؛ فإن أقطع المبيع عند محل الأجل بأمر من الله تعالى انسخ العقد عند كافة العلماء .

السابعة — ليس من شرط السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للسلم فيه خلافا لبعض السلف ، لما رواه البخاري عن محمد بن الجليل قال : بعني عبد الله بن شداد وأبو ردة إلى عبد الله بن أبي أوفى فقالا : سلمه هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون في الحنطة ؟ فقال عبد الله : **كَا تُسَلِّفُ^(٢) أَهْلَ الشَّامِ** في الحنطة والشعير والزيت في كل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسلم عن ذلك . ثم بعثني إلى عبد الرحمن بن أبيزى فسألته فقال : كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ولم نسلمهم لهم حث أم لا ؟ . وشرط أبو حنيفة وجود المسلم فيه من حين العقد إلى حين الأجل ، مخافة أن يطلب المسلم فيه فلا يوجد فيكون ذلك غررا ؛ وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : المرأى وجوده عند الأجل . وشرط الكوفيون والثوري أن يذكر موضع القبض فيما له حمل ومؤنة وقالوا : السلم فاسد إذا لم يذكر موضع القبض . وقال الأوزاعي : هو مكروه . وعندنا لو سكتوا عنه لم يفسد العقد ، ويتبين موضع القبض ؛ وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث ؛ لحديث ابن عباس فإنه ليس فيه ذكر المكان الذي يقبض فيه السلم ، ولو كان من شروطه لينه النبي صلى الله عليه وسلم كما بين الكل والوزن والأجل ؛ ومثله حديث ابن أبي أوفى .

(١) راجع ٢ ص ٢٤١ (٢) البيهقي (فتح الثون وكر المرحدة وآثر طاعة مهمة) أهل الزراعة .
ونحن : قوم يزلون البلاء ؛ وربما لا احتاجهم إلى استخراج المياه من الباطن لكثرة حاجتهم للقلحة . - وقيل :
مصارى الشام الذين عمروها . (عن القسطلاني) .

الثامنة — روى أبو داود عن سعد (يعني الطائي) عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَّا غَيْرَهُ» . قال أبو محمد عيد الحق بن عطية : هو العوفي^(١) ولا يخرج أحد بمحدثه ، وإن كان الأجل قد رَوَّاهُ عنه . قال مالك : الأمر عندنا فيمن أسلف في طعام بسعر معلوم إلى أجل مسمى خَلَّ الأجل فلم يجد المُبْتَاع عند البائع وفاءً مما ابتاعه منه فأقاله ، أنه لا ينبغي له أن يأخذ منه إلا وِيقَه أو حَبَّه أو الثمن الذي دفع إليه بعينه ، وأنه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقضيه منه ، وذلك أنه إذا أخذ غير الثمن الذي دفع إليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى . قال مالك : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفى .

التاسعة — قوله تعالى : (فَآكُتُبُوهُ) يعني الدين والأجل . ويقال : امر بالكتابة ولكن المراد الكتابة والإشهاد ؛ لأن الكتابة بنسب شهود لا تكون حجة . ويقال : أمرنا بالكتابة لكيلا ننسى . وروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الله عز وجل « إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ » إلى آخر الآية : « إن أول من يجد آدم عليه السلام إن الله أراه ذريته فرأى رجلاً أزهر ساطعاً نوره فقال يارب من هذا قال هذا ابنك داود قال يارب فما عمره قال ستون سنة قال يارب زده في عمره فقال لا إلا أن تزيد من عمرك قال وما عمري قال ألف سنة قال آدم فقد وهبُ له أربعين سنة قال فكذب الله عليه كتاباً وأشهد عليه ملائكته فلما حضرته الوفاة جاءته الملائكة قال إنه بقي من عمري أربعون سنة قالوا إنك قد وهبنا لأبيك داود قال ما وهبت لأحد شيئاً قال فأخرج الله تعالى للكلب وشهد عليه ملائكته — في رواية : وأنتم لداود مائة سنة ولآدم عمره ألف سنة . نثرجه الترمذي أيضاً . وفي قوله « فَآكُتُبُوهُ » إشارة ظاهرة إلى أنه يكتبه بجميع صفته الميَّنة له

(١) العوفي : لقب عطية بن سعد .

المُعرَّبة عنه ؛ للاختلاف المذموم بين المتعاملين ، المعرَّبة للحاكم ما يحكم به عند ارتضاعها إليه . والله أعلم .

العاشره - ذهب بعض الناس إلى أن كُتِبَ الدين واجبٌ على أربابها ، فرفض بهذه الآية ، فيما كان أوقرضا ؛ لئلا يقع فيه نسيان أو جُحود ، وهو اختيار الطبري . وقال ابن جرير : « من اذنان فليكتب ، ومن باع فليشهد . » وقال الشعبي : كانوا يرون أن « قوله فَإِنَّ آمِينَ » ناسخ لأمره بالكُتْب . وحكى نحوه ابن جرير ، وقاله ابن زيد ، وروى عن أبي سعيد الخدري . وذهب الربيع إلى أن ذلك واجب بهذه الألفاظ ، ثم خففه الله تعالى بقوله : « فَإِنْ آمَنَ بِعُضُكُم بِمَعْصَا » . وقال الجمهور : الأمر بالكُتْب ندبٌ إلى حفظ الأموال وإزالة الريب ، وإذا كان الترميم تقياً فإيضاره الكُتْب ، وإن كان غير ذلك فالكُتْب تَقَاتٌ في دينه وحاجة صاحب الحق . قال بعضهم : إن أشهدت حُرْمَةً ، وإن أَشْمَنْتَ فَي حِلٍّ وَسَعَةٍ . ابن عطية : وهذا هو القول الصحيح . ولا يترتب نسخٌ في هذا ؛ لأن الله تعالى ندب إلى الكُتْب فيما للره أن يهيه ويتركه بإجماع ، فندبه إنما هو على جهة الحِطَّة للناس .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابٌ بِالْعَدْلِ ﴾ قال عطاء وغيره : واجب على الكاتب أن يكتب ؛ وقاله الشعبي ، وذلك إذا لم يوجد كاتب سواه فواجب عليه أن يكتب . السدي : واجب مع الفراغ . وحُذفت اللام من الأول وأُثبتت في الثاني ؛ لأن الثاني غائب والأول للمخاطب . وقد ثبتت في المخاطب ؛ ومنه قوله تعالى : « فلتفرحوا^(١) باناء . » وتحذف في الغائب ؛ ومنه :

محمدٌ قد فسك كلُّ قيس . إذا ما خُفَّت من شيء تَبَايَا

الثانية عشرة - قوله تعالى : « بِالْعَدْلِ » أي بالحق والمعدلة ، أي لا يُكتب لصاحب الحق أكثر مما قاله ولا أقل . وإنما قال « بَيْنَكُمْ » ولم يقل أحدكم ؛ لأنه لما كان الذي له الدين يتهم في الكتابة الذي عليه الدين وكذلك بالعكس شرع الله سبحانه كتاباً غيرهما يكتب بالعدل لا يكون في قلبه ولا قلبه مؤادة لأحدهما على الآخر . وقيل : إن الناس لما كانوا يتماثلون

(١) تَقَاتٌ : قلة وذكا . (٢) راجع ج ٨ ص ٢٥٤ (٣) في « وجرد اِرط » « مردانه » .

حتى لا يشذ أحدكم عن المماثلة، وكان منهم من يكتب ومن لا يكتب، أمر الله سبحانه أن يكتب بينهم كاتب بالعدل .

الثالثة عشرة - الباء في قوله تعالى «وَالْعَدْلُ» متعلقة بقوله : «وَلْيَكْتُبْ» وليست متعلقة بدو كسرها^(١)، لأنه كان يلزم ألا يكتب وثيقة إلا بالعدل في نفسه، وقد يكتبها الصبي والعبد والمتحوط إذا أقاموا قضيئها^(٢) . أما المتصبون لكتبتها فلا يجوز للولاة أن يتركهم إلا عدولا مرضيين . قال مالك رحمه الله تعالى : لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون ؛ لقوله تعالى : «وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ» .

قلت : فالباء على هذا متعلقة بـ «كاتب» أي يكتب بينكم كاتب عدل ؛ فـ «وَالْعَدْلُ» في موضع الصفة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : «وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ» نهي الله الكاتب عن الإباء . واختلف الناس في وجوب الكتابة على الكاتب . والشهادة على الشاهد ؛ فقال الطبري والريعي : واجب على الكاتب إذا أمر أن يكتب . وقال الحسن : ذلك واجب عليه في الموضع الذي لا يقدر على كتاب غيره ، فيضر صاحب الدين إن امتنع ؛ فإن كان كذلك فهو فريضة ، وإن قدر على كتاب غيره فهو في سعة إذا قام به غيره . السدي : واجب عليه في حال فراغه ، وقد تقدم . وحكي المهدوي عن الريعي والضحاك أن قوله «وَلَا يَأْبَ» منسوخ بقوله «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ» .

قلت : هذا يخفى على قول من رأى أو ظن أنه قد كان وجب في الأول على كل من اختاره المتبايعان أن يكتب ، وكان لا يجوز له أن يمتنع حتى نسخ قوله تعالى : «وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ» وهذا بعيد ، فإنه لم يثبت وجوب ذلك على كل من أراد المتبايعان كلثا من

(١) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة ، فحى ب : «والمنحط» وحى د ، هـ ، يـ : «والمنحط» وحى ا ، «والمسحوط» وحى ط : المسحود . وأيضا اضطرب رسمها في تفسير ابن علية ؛ فحى البيهري : «والمسحوط» وحى ز «والمسحرة» ولعل مرادها «والمسحوط» . (٢) وردت هذه الجملة في الأصول وتفسير ابن علية والبحر لأبي حيان هكذا : «أما أن المتصين لكتبة لا يجوز... الخ» وهي بهذه الصورة غير واضحة .

كان . ولو كانت الكتابة واجبة مأموح الاستعجال بها ؛ لأن الإجابة على فعل الفروض باطله ، ولم يخلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثيقة . ابن العربي : والصحيح أنه أمر إرشاد فلا يكتب حتى يأخذ حقه . وأبي يابى شاذ ، ولم يحسن إلا قتل يفتلى وأبي يابى وعيسى بن عيسى وجهي الخراج يبي ، وقد تقدم .

الخامسة عشرة - قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا لَمْ يُلَخِّصْ لَهُمُ اللَّهُ لِقَاءَهُ إِذْ يُبْعَثُونَ﴾. **وَأَنْ يُكْتَبَ**، المعنى كتباً عليه الله. ويحتمل أن تكون متعلقة بما في قوله «وَلَا يَأْبَ» من للمنى، أى كما أنتم عليه بسم الكتابة فلا يَأْبَ هو ويُفَضِّل كما أفضَل الله عليه. ويحتمل أن يكون الكلام على هذا المعنى تاماً عند قوله «وَأَنْ يُكْتَبَ» ثم يكون «كَأَنَّمَا لَمْ يُلَخِّصْ لَهُمُ اللَّهُ لِقَاءَهُ» ابتداء كلام، وتكون الكاف متعلقة بقوله «وَلْيَكْتَبَ».

السادسة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَيُثْلِلِ الَّذِينَ عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ وهو المديون المطلوب يُثْرَى على نفسه بلسانه ليُعلم ما عليه . والإِثْلَالُ والإِثْلَالُ لثَنان ، أَثْلَ وَأَثْلٌ ؛ فَاثِلٌ لَنَفْسِهِ لِحُلِّ الْإِجْزَاءِ وَجِبِ اسْمُهُ . وَتَمَّ بِقَوْلِهِ : أَلَمَيْتُ . وَجَاءَ الْفَرْدَانِ بِاللَّثَنِينِ ؛ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « فَهِيَ تَمْلِي عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ^(١٧) » . وَالْأَصْلُ أَلَمَيْتُ ، أُبْدِلُ مِنَ الْأَلَمِ بِأَنَّهُ أَخْفَ . فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ عَلَيْهِ الْحَقُّ بِالْإِثْلَالِ ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِسَبَبِ إِفْرَادِهِ . وَأَمْرُهُ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ فِيمَا يَمِيلُ ، وَهِيَ عَنْ أَنْ يَخْضَ شَيْئًا مِنَ الْحَقِّ . وَالْيَخْضُ الْقَصَصُ . وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلَا يَمِيلُ لِمَنْ أَنْ يَكُنْ مِنْ مَخَاقِقِ اللَّهِ قَرِيبًا ^(١٨) » .

السابعة عشرة - قوله تعالى : (فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا) قال بعض الناس : أى صغيرا . وهو خطأ فإن السفيه قد يكون كبيرا على ما يأتى بيانه . هـ أو ضَعِيفًا أى كبيرا لا عقل له . (أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ) جعل الله الذى عليه الحق أربعة أصناف : مستقل بنفسه يُمِلُّ ، وثلاثة أصناف لا يُمِلُّون وتقع نوازلم في كل زمن ، وكون الحق يقرب لم في جهات سوى المعاملات كاللوازم إذا قُسمت وغير ذلك ، وهم السفيه والضعيف والذى لا يستطيع أَنْ يُمِلَّ . فالسفيه المهمل الذى لا يحسن الأخذ لنفسه ولا الإعطاء

(١) عسى اليل أعظم . ف جوده : عني بشئ ، وق أو ج : عسى عسى . والتصويب من اللان .

(۲) راجع ج ۱۳ ص ۲ (۲) راجع ص ۱۱۸ من هذا الجزء.

منها، مشبه بالثوب السفيه وهو الخفيف النسيج . والبيضاء اللسان يسمى سفيا؛ لأنه لا تكاد تنطق البذاءة إلا فى جهال الناس وأصحاب العقول الخفيفة . والعرب تطلق السند على ضعف العقل تارة وعلى ضعف البدن أخرى؛ قال الشاعر :

تَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامًا • وَيَجْهَلُ الدَّمْعُ مَعَ الْحَالِمِ

وقال ذو الرمة :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِيَاحٌ تَسْفَهَتْ • أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ الدَّوَامِ

أى استضعفها واستلثها خفركها . وقد قالوا : الضعف بضم الضاد فى البدن وبفتحها فى الرأى ، وقيل : هما لغتان . والأول أصح ، لما روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رجلا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يتناع وفى عقله ضعف فأتى أهله نعى الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نعى الله ، أُجْبِرْ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَتَاعُ وَفَى عَقْلُهُ ضَعْفٌ . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فيها عن البيع ؛ فقال : يا رسول الله ، إني لا أصبر عن البيع ساعة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن كنت غير تارك البيع فقل هاوها ولا خلافة " . وأخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى السلى الترمذى من حديث أنس وقال : هو صحيح ، وقال : إن رجلا كان فى عقله ضعف ؛ وذكر الحديث . وذكره البخارى فى التاريخ وقال فيه : " إذا بايعت فقل لا خلافة وأنت فى كل صلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال " . وهذا الرجل هو حَبَّانُ بْنُ مُتَقَدِّ بْنِ عمرو الأنصارى والله يحبى ورواه ابن حبان . وقيل : هو متقد جد يحمي ورواه شيخى مالك ووالده حبان ، أتى عليه مائة وثلاثون سنة ، وكان شج فى بعض معاربه مع النبي صلى الله عليه وسلم مأمومة خُيِّلَ مِنْهَا عَقْلُهُ ولسانه : وروى الذارقطنى قال : كان حَبَّانُ بْنُ مُتَقَدِّ رجلا ضعيفا ضرر البصر وكان قد سُفِّعَ فى رأسه مأمومة ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما يشتري ثلاثة أيام ، وكان قد قُتِلَ لِسَانُهُ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بَيْعٌ وَقُلْ لَا خِلَافَةَ " فكنك

(١) الخلافة : المعادة . وقوله عليه السلام : " هاوها " بتقديم الكلام عليه فى ص ٢٥٠ من هذا الجزء .

(٢) حَبَّانُ بالفتح . (٣) شجة أمه ومأمومة : بلسان الرأس . (٤) سفح فلان فلانا : قلبه وضربه .

إسمه يقول : لَا خِطَابَةَ لَخِطَابَةٍ . أخرجه من حديث ابن عمرو . الخليفة : لتدعية ، ومنه قولهم : « إِنْ لَمْ تَغْلِبْ فَأَغْلِبْ » .

الثامنة عشرة — اختلف العلماء فيمن يُخَدِّع في البيوع لقلة خبره وضعف عقله فهل يحجر عليه أولا ؟ فقال بالبحر عليه أحد وإسحاق . وقال آخرون : لا يحجر عليه . والقولان في المذهب ، والصحيح الأول ، لهذه الآية ، وقوله في الحديث : « يَأْتِي اللَّهُ أَهْمَ عَلَى فُلَانٍ » . وإنما ترك البحر عليه لقوله : « يَأْتِي اللَّهُ إِنْ لَا أَصْبِرَ عَلَى الْبَيْعِ » . فأباح له البيع وجعله خاصا به ؛ لأن من يُخَدِّع في البيوع يفتني أن يحجر عليه لاسيما إذا كان ذلك لثبيل عقله . ومما يدل على الخصوصية ما رواه محمد بن إسحاق قال : حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال : حو جدي معقذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته أفة في رأسه فكسرت لسانه وفازعته عقله ، وكان لا يدع التجارة ولا يزال يفتن ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال : « إِذَا بَيْتَ فُلَّانٌ لَخِطَابَةٍ ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ تَبْتَاعُهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَايْمِكَ وَإِنْ سَخِطْتَ فَأَرْدَعَهَا عَلَى صَاحِبِهَا » . وقد كان عمر عمرًا طويلا ، عاش ثلاثين ومائة سنة ، وكان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه حين فشا الناس وكثروا ، يفتاح البيع في السوق ويرجع به إلى أهله وقد عُيِّنَ غَنِيًّا فِيمَا ، فيلومونه ويقولون له تباع ؟ فيقول : أنا بالخيار ، إِنْ رَضِيتُ أَخَذْتُ وَإِنْ سَخِطْتُ رَدَدْتُ ، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا ، فبِذَلِكَ السَّلْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا مِنَ النَّدَى وَبَعْدَ النَّدَى ، فيقول : والله لا أقبئها ، قد أخذت سلعتي وأعطيتني دراهم ؟ قال فيقول : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَعَلَنِي بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا . فكان يمر الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للآخر : ويحك ! إنه قد صدقني إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ جَعَلَهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا . أخرجه الترمذي . وذكره أبو عمر في الاستيعاب وقال : ذكره البخاري في التلخيص عن عَاشٍ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ .

(١) في لسان العرب : « مَنْ قَالَهُ بِالْقِسْمِ فَتَاءٌ فَتَاءُ . وَمَنْ قَالَ بِالْكَسْرِ فَتَاءٌ فَتَاءٌ تِلْكَ شَيْءٌ مِمَّا يَدْعَى بِهِ شَيْءٌ ، كَأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ غَيْبِ الْخَارِجَةِ . قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : مَعْنَاهُ إِذَا أَعْيَاكَ الْأَمْرُ مَطَالِبًا فَطَلِبْ غَدَاةً » .

(١) التاسعة عشرة - قوله تعالى : (أَوْضَيْفًا) الضعيف هو المدخول العقل الناقص القطرة العاجز عن الإملاء ، إما لضعفه أو لخمره أو جهله بأداء الكلام ، وهذا أيضا قد يكون وليه أبا أو وصيا . والذي لا يستطيع أن يُمَلِّ هو الصغير ، ووليّه وصيه أو أبوه والنائب عن موضع الإشلاد ، إما لمرض أو لغير ذلك من المذر . ووليّه وكيله . وأما الأخرس فيسوغ أن يكون من الضعفاء ، والأولى أنه عن لا يستطيع . فهذه أصناف ثمينة ؛ وسيأتي في « النساء » بيانها والكلام عليها إن شاء الله تعالى .

الموقية عشرين - قوله تعالى : (فَلْيُمْلِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ) ذهب الطبري إلى أن الضمير في « وَلِيَّهُ » عائد على « الحق » وأسند في ذلك عن الربيع ، وعن ابن عباس . وقيل : هو عائد على « الذي عليه الحق » وهو الصحيح . وما روى عن ابن عباس لا يصح . وكيف تشهد البينة على شيء وتُدخل مالا في ذمّة السفيه بإملاء الذي له الدين ! هذا شيء ليس في الشريعة . إلا أن يريد قائله : إن الذي لا يستطيع أن يُمَلِّ لمرض أو كبر سنّ لتقل لسانه عن الإملاء أو لخمره ، وإذا كان كذلك فليس على المريض ومن تقل لسانه عن الإملاء لخمره وليّ عند أحد العلماء ، مثل ما ثبت على الصبيّ والسفيه عند من يحجر عليه . فإذا كان كذلك فليُمْلِلْ صاحب الحق بالعدل ويُسمع الذي يجز ، فإذا كمل الإملاء أَفْرِيهِ . وهذا معنى لم تَمِنْ الآية إليه : ولا يصح هذا إلا فيمن لا يستطيع أن يُمَلِّ لمرض ومن ذكر معه .

الحادية والعشرون - لما قال الله تعالى : (فَلْيُمْلِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ) دل ذلك على أنه مؤيد فيما يُورده ويُصدره فيقتضى ذلك قبول قول الراهن مع بيمته إذا اختلف هو والمرتهن في مقدار الدين والرهن قائم ، فيقول الراهن رهنّت بنجسين والمرتهن يدعى مائة ، فالقول قول الراهن والرهن قائم ، وهو مذهب أكثر الفقهاء : سفيان الثوريّ والثاقلبيّ وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ؛ واختاره ابن المنذر قال : لأن المرتهن مدّج للفصل ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدّعي واليمين على المدّعى عليه » . وقال مالك : القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن ولا يصدق على أكثر من ذلك . فكانه يرى أن الرهن وبيمته شاهد

(١) كذا في « دوج » ، والمطبعة : البينة والبيعة . وفي « د » : البينة .

(٢) كذا في « دوج » ، في « د » : لته . (٣) راجع به ص ٢٨

لِزَيْنٍ يَقُولُ تَمَالَى قَيْلِيلُ الَّذِي عَلَى الْحَقِّ رُدُّ عَلَيْهِ . فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ هُوَ الرَّاهِنُ وَتَمَالَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ . وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ اللَّهَ تَمَالَى جَعَلَ الرَّهْنَ بَدَلًا عَنِ الشَّهَادَةِ وَالْكَفَالَةِ ، وَالشَّهَادَةُ دَالَّةٌ عَلَى صِدْقِ الْمَشْهُودِ لَهُ . فَيَأْتِيهِ وَيُنَاقِضُهُ قِيَمَةُ الرَّهْنِ ، فَإِنَّا نُلْغِي قِيَمَتَهُ فَلَا وَثِيقَةَ فِي الزِّيَادَةِ . قِيلَ لَهُ : الرَّهْنُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قِيَمَتَهُ تَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَقْدَارَ الدِّينِ ، فَإِنَّهُ وَجَاهُ الرَّهْنِ الشَّيْءُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ . نَعَمْ لَا يَقْتَضِي الرَّهْنَ غَالِبًا عَنْ مَقْدَارِ الدِّينِ ، فَأَمَّا أَنْ يُلَاقِئَهُ فَلَا . وَهَذَا الْقَائِلُ يَقُولُ : يَصْدُقُ الْمُرْتَبِعُ مَعَ الْيَمِينِ فِي مَقْدَارِ الدِّينِ إِلَى أَنْ يَسَاوِيَ قِيَمَةَ الرَّهْنِ . وَلَيْسَ الْمَرْفُوعُ عَلَى ذَلِكَ فَرِيضًا قِصَصِ الدِّينِ عَنِ الرَّهْنِ وَهُوَ الْغَالِبُ ، فَلَا حَاصِلَ لِقَوْلِهِمْ هَذَا .

الثَّانِيَةُ وَالْعَشْرُونَ — وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلِيِّ قِيَمَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِفْرَارَهُ جَائِزٌ عَلَى قِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمْلَأَهُ فَقَدْ هَذَقَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ فِيمَا أَمْلَأَهُ .

الثَّالِثَةُ وَالْعَشْرُونَ — وَتَصَرَّفَ السَّغْبَةُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ دُونَ إِذْنِ وَلِيِّهِ فَاصْدُ إِطْلَاعًا مَفْسُوحٌ أَبَدًا لَا يَوْجِبُ حَكْمًا وَلَا يُؤْثِّرُ شَيْئًا . فَإِنَّ تَصَرُّفَ سَفِيهِ وَلَا حِجْرَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ خِلَافٌ لِأَمْرِ بَيَانِهِ فِي « النِّسَاءِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الرَّابِعَةُ وَالْعَشْرُونَ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ الْإِسْتِشْهَادُ طَلَبُ الشَّهَادَةِ . وَاخْتَلَفَ النَّاسُ هَلْ هِيَ فَرِضٌ أَوْ نَدْبٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَدْبٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا بَيَانَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الخَامِسَةُ وَالْعَشْرُونَ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ رَبُّهُ اللَّهُ مَسْبُوحَانِ الشَّهَادَةِ بِحُكْمِهِ فِي الْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ وَالْبَدْنِيَةِ وَالْجُدُودِ وَجَعَلَ فِي كُلِّ قَوْمٍ شَهِيدَيْنِ إِلَّا فِي الزُّنَا ، عَلَى مَا بَيَّنَّا بَيَانَهُ فِي سُورَةِ « النِّسَاءِ » . وَشَهِيدٌ بِنَاءٌ مُبَالَغَةٌ ؛ وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى مَنْ قَدْ شَهِدَ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُدْلَاةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

السادسة وَالْعَشْرُونَ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ نَصٌّ فِي رَفْضِ الْكُفَرَاءِ وَالصَّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ ، وَأَمَّا الْعَمِيدُ فَالْإِلْفُظُ يُقَاتَلُ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : الْمُرَادُ الْأَحْرَارَةُ وَإِخْتَارُهُ الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ رَأًطَنَبٌ فِيهِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي شَهَادَةِ الْعَمِيدِ ، فَقَالَ شُرَيْحٌ وَعُمَانُ الْبَيْهَقِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ

(١) فِي « رَا : الْعَمِيدُ - وَالْعَمَارَةُ بِالْأَيْتَانِ مِنْ « وَجْهِ » (٢) وَاجِبٌ ٥ ص ٢٩٠ د ٨٢

وأبو نور : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً ، وظبوا لفظ الآية . وقال مالك وأبو حنيفة والثالثي وجهور العلماء : لا يجوز شهادة العبد ، وظبوا قص الرق ، وأجازها الشعبي والنخعي في النسي البسر . والصحيح قول الجمهور ؛ لأن الله تعالى قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَكُمْ » وساق الخطاب إلى قوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » فظاهر الخطاب يتناول الذين يتدافعون ، والعبيد لا يملكون ذلك دون إذن السادة . فإن قالوا : إن خصوص أول الآية لا يمنع التعلق بعلوم آخرها . قبل لم : هذا يخصه قوله تعالى : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » على ما يأتي بيانه . وقوله « مِنْ رِجَالِكُمْ » دليل على أن الأعمى من أهل الشهادة ، لكن إذا علم شيئاً ، مثل ما روى عن ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال : « تَرَى هَذِهِ الشَّمْسُ قَاسِدَةً عَلَى مِثْلِهَا أَوْ دَعِ » . وهذا يدل على اشتراط معاينة الشاهد لما يشهد به ، لا من يشهد بالاستدلال الذي يجوز أن يخطئ . نعم يجوز له وطء أسرته إذا عرف صوتها ؛ لأن الإقدام على الوطء جائز بظنة الظن ؛ فلَوَزَّتْ إِلَيْهِ اسْرَاةً وقيل : هذه أسراتك وهو لا يسرفها جازله وطؤها ، ويحل له قبول هدية جامعه بقول الرسول . ولو أخبره غيره عن زيد بإقرار أو بيع أو قذف أو غصب لما جازله إقامة الشهادة على الخبر عنه ؛ لأن سبيل الشهادة اليقين ، وفي غيرها يجوز استمال غالب الظن ؛ ولذا قال الشافعي وابن أبي ليل وأبو يوسف : إذا علمه قبل السعي جازت الشهادة بعد العمى ، ويكون النفي الحائل بينه وبين المشهود عليه كالتيبة والموت في المشهود عليه . فهذا مذهب هؤلاء . والذي يمنع أداء الأعمى فيما يحل بصيرا لا وجه له ، وتصح شهادته بالنسب الذي ثبت بالخبر المستفيض ، كما يخبر عما توارثه من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومن العلماء من قبل شهادة الأعمى فيما طريقه الصوت ؛ لأنه رأى الاستدلال بذلك يترقى إلى حد اليقين ، ورأى أن اشتباه الأصوات كاشتباه الصور والألوان . وهذا ضعيف يلزم منه جواز الاعتماد على البصوت البصير . قلت : مذهب مالك في شهادة الأعمى على البصوت جائزة في الطلاق وغيره إذا عرف الصوت . قال ابن قاسم : قلت لما لك : قال رجل يسمع جاره من وراء الحائط ولا يراه ،

يُصْعِقُ بِطَلْقِ أَمْرَاتِهِ فَيَمْنِدُ عَلَيْهِ وَقَدْ عُرِفَ الصَّوْتُ؟ قُلْ قَالَ مَالِكُ : شهادته جائزة . وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشريح الكندي والثَّعْبِيُّ وعطاء بن أبي رباح ويحيى ابن سعيد وروبعة وإبراهيم النخعي ومالك والليث .

للسابعة والعشرون — قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) المني إن لم يأت الطالب برجلين فبأت رجل وامرأتين ، هذا قول الجمهور . « فرجل » رفع بالابتداء ، « وامرأتان » عطف عليه والخبر محذوف . أي فرجل وامرأتان يقومان مقامهما . ويجوز للنصب في غير القرآن ، أي فاستشهدوا رجلا وامرأتين . وحكى سيويه : إن خنجراً فخنجرأ . وقال قوم : بل للمني فإن لم يكن رجلاً ، أي لم يوجد فلا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال . قال ابن عطية : وهذا ضيف ، فلفظ الآية لا يعطيه ، بل الظاهر منه قول الجمهور ، أي إن لم يكن المستشهد رجلين ، أي إن اعتقل ذلك صاحب الحق أو قصده لغيرهما فليستشهد رجلاً وامرأتين . فجعل تعالى شهادة المرأتين مع الرجل جائزة مع وجود الرجلين في هذه الآية ، ولم يذكرها في غيرها ، فأجيزت في الأموال خاصة في قول الجمهور ، بشرط أن يكون معهما رجل . وإنما كان ذلك في الأموال دون غيرها ، لأن الأموال أكثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها فيجعل فيها التوثيق تارة بالكتابة وتارة بالإشهاد وتارة بالزمن وتارة بالضمان ، وأدخل في جميع ذلك شهادة النساء مع الرجال ، ولا يتوهم عاقل أن قوله تعالى « إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ » يشمل على دين المهر مع البضع ، وعلى الصلح على دم العمد ، فإن تلك الشهادة ليست شهادة على الدين ، بل هي شهادة على التكاح . وأجاز العلماء شهادتين منفردات فيما لا يطلع عليه غيره من الضرورة . وعلى مثل ذلك أجازت شهادة الصبيان في الجراح فيما بينهم للضرورة .

وقد اختلف العلماء في شهادة الصبيان في الجراح وهي :

الثامنة والعشرون — فأجازها مالك ما لم يختلفوا ولم يفرقوا . ولا يجوز أقل من شهادة اثنين منهم على صغير لكبير ولكبير على صغير . ومن كان يفتى بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح عبد الله بن الزبير . وقال مالك : وهو الأمر عندنا المنع عليه . ولم يجز الثاني .

وأبو حنيفة وأصحابه شهادتهم؛ لقوله تعالى « مِنْ رِجَالِكُمْ » وقوله « يَمُنُّ بَرُؤُونَ » وقوله « قَدَرَى عَقَلٍ مِنْكُمْ » وهذه الصفات ليست في الصبي .

التاسعة والعشرون — لما جعل الله سبحانه شهادة امرأتين بدل شهادة رجل وجب أن يكون حكمهما حكمه؛ فكأنه أن يحلف مع الشاهد عندنا، وعند الشافعي كذلك، يجب أن يحلف مع شهادة امرأتين بمطلق هذه البرؤية . وخالف في هذا أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا اليقين مع الشاهد وقالوا : إن الله سبحانه قسم الشهادة وعقدها، ولم يذكر الشاهد واليمين، فلا يجوز القضاء به؛ لأنه يكون قسما زائدا على ما قسمه الله، وهذه زيادة على النص، وذلك نسخ . ومن قال بهذا القول الثوري والأوزاعي وعطاء والحكم بن عتيبة وطائفة . قال بعضهم : الحكم باليمين مع الشاهد منسوخ بالقرآن . وزعم عطية أن أول من قضى به عبد الملك بن مروان، وقال : الحكم : القضاء باليمين والشاهد بدعة، وأول من حكم به معاوية . وهذا كله غلط وظن لا ينشئ من الحق شيئا، وليس من حق وجهل كمن أثبت وعلم ! وليس في قول الله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » الآية، ما يؤيد به قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد؛ ولا أنه لا يتوصل إلى الحقوق ولا تستحق إلا بما ذكر فيها لا غير، فإن ذلك يبطل بنكول المطلوب وبين الطالب، فإن ذلك يستحق به المال إجماعا وليس في كتاب الله تعالى، وهذا قاطع في الرد عليهم . قال مالك : فمن الجملة على من قال ذلك القول أن يقال له : أرايت لو أن رجلا آذى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه ؟ فإن حلف بطل ذلك الحق عنه، وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق، أن حقه الحق، وثبت حقه على صاحبه . فهذا بما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا بيلد من البلدان، فبأي شيء أخذ هذا وفي أي كتاب الله وجهه ؟ فمن أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد . قال علماؤنا : ثم العجب مع شهرة الأحاديث وصحتها بدعوا من عمل بها حتى تقضوا حكمه واستقصروا رأيه، مع أنه قد عمل بذلك الخلفاء الأربعة وأبى بن كعب ومعاوية وشريح وعمر بن عبد العزيز — وكتب به إلى عماله —

(١) في ٥ : أصح . (٢) راجع ١٨ من ١٥٧ . (٣) في ط : اليقين .

(٤) في ٥ : راجع ٥٥ . (٥) في ط و ٥ : عليه .

وإياس بن معاوية وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو الزناد وربيعة؛ ولذلك قال مالك : وإنه
ليكني من ذلك ما مضى من عمل السنة ، أرى هؤلاء تنقض أحكامهم ، ويحكم يديهم !
هذا إغفال شديد ، ونظر قير شديد . روى الأئمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قضى باليمين مع الشاهد . قال عمرو بن دينار : في الأموال خاصة ؛ رواه سيف بن سليمان
عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس . قال أبو عمر : هذا أصح إسناد لهذا
الحديث ، وهو حديث لا مطن لأحد في إسناده ، ولا خلاف بين أهل المعرفة بالحديث
في أن رجاله ثقات . قال يحيى القطان : سيف بن سليمان ثبت ، ما رأيت أحفظ منه .
وقال النسائي : هذا إسناد جيد ، سيف ثقة ، وقيس ثقة . وقد خرج مسلم حديث
ابن عباس هذا . قال أبو بكر البزار : سيف بن سليمان وقيس بن سعد ثقات ، ومن بعدهما
يُستثنى عن ذكرهما لشهرتهما في الثقة والمدالة . ولم يأت من أحد من الصحابة أنه أنكر
اليمين مع الشاهد ، بل جاء عنهم القول به ، وعليه جمهور أهل العلم بالمدينة . واختلف فيه
عن عمرو بن الزبير وابن شهاب ؛ فقال معمر : سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد
فقال : هذا شيء أحدثه الناس ، لا بد من شاهدين . وقد روى عنه أنه أزل ما ولي القضاء
حكم بشاهد ويمين ؛ وبه قال مالك وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد
وأبو ثور وداود بن علي وجماعة أهل الأثر ، وهو الذي لا يجوز عندي خلافه ، لتواتر الآثار به
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أهل المدينة قَرَباً بعد قرن . وقال مالك : يُقضى باليمين مع
الشاهد في كل البلدان ، ولم يحتج في موطنه لمسألة غيرها . ولم يُتَّخَفْ عنه في القضاء باليمين
مع الشاهد ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرها ، ولا يعرف المالكيون في كل
بلد غير ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس ؛ فإن يحيى [بن يحيى] زعم أنه لم ير الليث يفتي
به ولا يذهب إليه . وخالف يحيى مالكا في ذلك مع مخالفته السنة والعمل بدار الهجرة .
ثم اليمين مع الشاهد زيادة حكم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كنهيه عن نكاح
" رَأَتْ عَلَى عَمَّتِهَا مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وكنهيه عن

أكل لحوم الجمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع مع قوله : « قُلْ لَا أُبَدِّعُ » . وكالسح على الخفين ، والقرآن إنما ورد بفعل الرجلين أو مسجهما ؛ ومثل هذا كثير . ولو جاز أن يقال : إن القرآن نسخ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، لجاز أن يقال : إن القرآن في قوله عز وجل : « وَأَحْلُ اللَّهُ السَّيِّعَ وَحَرَّمَ الرَّيَّا » وفي قوله : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » فاسخ لنهي عن المزانية وبيع القدر وبيع المالم يثنى ، إل سائر ما نهى عنه في البيوع ، وهذا لا ينسخ لأحد ؛ لأن السنة مينة للكتاب . فإن قيل : إن ما ورد من الحديث قضية في حين فلا عموم . قلنا : بل ذلك عبارة عن تعديد هذه القاعدة ؛ فكأنه قال : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم باليمين مع الشاهد . وما يشهد لهذا التأويل ما رواه أبو داود في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق ، ومن جهة القياس والنظر أنا وجدنا اليمين أقوى من المراتين ؛ لأنهما لا تدخل لما في اللسان واليمين تدخل في اللسان . وإذا حثت السنة فاقول بها يجب ، ولا تحتاج السنة إلى ما يتأبها ؛ لأن من خالفها محجوج بها . وبالله التوفيق .

الموتبة ثلاثين — وإذا قزر وثبت الحكم باليمين مع الشاهد ، قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب : ذلك في الأموال وما يتعلق بها دون حقوق الأبدان ؛ للإجماع على ذلك من كل قائل باليمين مع الشاهد . قال : لأن حقوق الأموال أخفض من حقوق الأبدان ؛ بدليل قبول شهادة النساء فيها . وقد اختلف قول مالك في جراح العمى ، هل يجب القود فيها بالشاهد واليمين ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما أنه يجب به التخيير بين القود والدية . والأخرى أنه لا يجب به شيء ؛ لأنه من حقوق الأبدان . قال : وهو الصحيح . قال مالك في الموطأ : وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ؛ وقاله عمرو بن دينار . وقال المازري : يقبل في المال المحض من غير خلاف ، ولا يقبل في النكاح والطلاق المحضين من غير خلاف . وإن كان مضمون الشهادة

(١) راجع ج ٧ ص ١١٥ (٢) راجع ج ٥ ص ١٥١ (٣) في ط و د : من يتأبها .

(٤) في ه و ط : بدالة . (٥) المازري : أبرجده الله محمد بن علي بن عمر بن محمد القيس القفية

الملك ؛ توفي سنة ست وثلاثين ونسبته للمازري بفتح الميم وبعده ألف ثم ذى فتحة وقد كرت أعضائه راء ، هذه القصة إلى « نازره وهي بلدة بجزيرة صقلية » (عن ابن خلكان) .

ما ليس بمالك، ولكنه يؤدى إلى المال، كالشهادة بالوصية والنكاح بعد الموت، حتى لا يظلم من ثبوتها إلا المال إلى غير ذلك، حتى قبوله اختلاف، فمن رأى للمال قبله كما يقبله في المال، ومن رأى الحال لم يقبله. وقال المهديون: شهادة النساء في الحدود غير جائزة في قول عامة الفقهاء، وكذلك في النكاح والطلاق في قول أكثر العلماء؛ وهو مذهب مالك والشافعي وغيرهما؛ وإنما يشهدون في الأموال. وكل ما لا يشهدون فيه فلا يشهدون على شهادة غيرهن فيه، كان معين رجل أو لم يكن، ولا يفتان شهادة إلا مع رجل تفلن عن رجل وامرأة. ويقضى باتنتين متهم في كل ما لا يحضره غيرهن كالولادة والاستيلاء ونحو ذلك. هذا كله مذهب مالك، وفي بعضه اختلاف.

الحادية والثلاثون — قوله تعالى: ﴿يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ في موضع رفع على الضمة لرجل وامرأتين. قال ابن بكير وغيره: هذه مخاطبة للحكام. ابن عطية: وهذا غير نيل، وإنما الخطاب لجميع الناس، لكن المتكلم بهذه القضية إنما هم الحكام، وهذا كثير في كتاب الله يسم الخطاب فيما يتكلم به البعض.

الثانية والثلاثون — لما قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ» دل على أن في الشهود من لا يرضى، فيجىء من ذلك أن الناس ليسوا بمجولين على العدالة حتى تثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام؛ وهذا قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسق ظاهر فهو عدل وإن كان مجهول الحال. وقال شريح وعثمان التيمي وأبو نوح: هم عدول المسلمين وإن كانوا عبيدا.

قلت — فعمموا الحكم؛ ويلزم منه قبول شهادة البيدوي على القروي إذا كان عدلاً مرضياً وبه قال الشافعي ومن وافقه، وهو من رجالنا وأهل ديننا. وكونه بديوا يكتونه من بلد آخر والسمومات في القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوى بين البيدوي والقروي؛ قال الله تعالى: «يَمُنُّ تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ» وقال تعالى: «وَأَشْهِدُوا قُبَىٰ عَدْلَ بَيْنِكُمْ» في «مكة» خطاب للمسلمين. وهذا يقتضي قطعاً أن يكون معنى العدالة زائداً على الإسلام ضرورة؛ لأن الصيغة زائدة

على الموصوف، وكذلك «يَمْنُ تَزْوَن» مثله، خلاف ما قال أبو حنيفة، ثم لا يعلم كونه مرضيا حتى يُختبر حاله، فيلزمه ألا يكفى بظاهر الإسلام. وذهب أحمد بن حنبل ومالك في رواية ابن وهب عنه إلى رد شهادة البديوي على القروي لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية». والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلا مرضيا، على ما يأتي بيانه في «النساء»^(١) و«براءة»^(٢) إن شاء الله تعالى. وليس في حديث أبي هريرة فرق بين القروي في الحضر أو السفر، ومتى كان في السفر فلا خلاف في [قبوله]^(٣).
قال طحايا: العدالة هي الاعتدال في الأحوال الدينية، وذلك يتم بأن يكون مجتبا للكفاية محافظا على مروهته، وعلى ترك الصفات، ظاهر الأمانة غير مغفل. وقيل: تصفاه السريرة واستقامة السيرة في ظن المعدل، والمضى متقارب.

الثالثة والثلاثون — لما كانت الشهادة ولاية عظيمة ومرتبة منيفة، وهي قبول قول الغير على الغير، شرط تعالى فيها الرضا والعدالة. فمن حكم الشاهد أن تكون له شوائب يتفرد بها وفضائل يفتقر بها حتى تكون له منزلة على غيره، توجب له تلك المنزلة رتبة الاختصاص بقبول قوله، ويحكم بشغل فمة المطلوب بشهادته. وهذا أدل دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والملاحظات عند ملابئنا على ما خفي من المعاني والأحكام. وسيأتي لهذا في سورة «يوسف» زيادة بيان إن شاء الله تعالى. وفيه ما يدل على تخويف الأمر إلى اجتهد الحكماء، فرجبا غفوس في الشاهد غفلة أو روية فردة شهادته لذلك.

الرابعة والثلاثون — قال أبو حنيفة: يكفى بظاهر الإسلام في الأموال دون الحدود. وهذه متناقضة تسقط كلامه وتُهد عليه سرامه؛ لأننا نقول: حق من الحقوق. فلا يكفى في الشهادة عليه بظاهر الدين كالحدود، قاله ابن العربي.

الخامسة والثلاثون — وإذا قد شرط الله تعالى الرضا والعدالة في اللدانية كما بينا فاشتراطها في النكاح أنزى، خلافا لأبي حنيفة حيث قال: إن النكاح يستقل بشهادة قاسقين. ففتى

(١) راجع ص ١١٢ (٢) راجع ص ٨٠ ص ٢٢٢ (٣) كما في ط. وابن أبي الأسمول:

فلا خلاف في قوله. (٤) راجع ص ٩٦ ص ١٧٢ فبابه ص ٢٤٠

الاحتياط المأمور به في الأموال من التكاثر ، وهو أولى لما يتعلق به من الحلق والحُرمة والحاجة والنسب .

قلت : قول أبي حنيفة في هذا الباب ضعيف جداً ؛ لشرط الله تعالى الرضا والعدالة ، وليس يعلم كونه مرضياً بمجرد الإسلام ، وإنما يعلم بالنظر في أحواله حسب ما تقدم . ولا يفتقر بظاهر قوله : أنا مسلم . فربما انطوى على ما يوجب رد شهادته ؛ مثل قوله تعالى : « وَمَنْ النَّاسَ مِنْ يُحِبُّكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ » إلى قوله « وَهُوَ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ » . وقال : « وَإِذَا رَأَيْتُمْ تُحِبُّكَ أَجْسَامُهُمْ ^(١) » الآية .

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ لِحَدِثَتُمْ ﴾ قال أبو عبيد : معنى تَقُولَ تَتَمَسَّى . والضلal عن الشهادة إما هو نسيان جزء منها وذكر جزء ، ومعنى المرء جيران بين ذلك ضاللاً . ومن تَمَسَّى الشهادة بجملة فليس يقال : ضل فيها . وقرأ حزة « إن » بكسر المعجمة على معنى الجزاء ، والقاء في قوله « قَدْ ذَكَرْتُ » جوابه ، ووضع الشرط وجوابه رفع على الصفة للرايتين والربل ، وارتفع « ذَكَرْتُ » على الاستئناف ؛ كما ارتفع قوله « وَمَنْ عَادَ قِيلَتْ لَهُ مِنْهُ » هذا قول سيويه . ومن فتح « أن » فهي مفعول له والعامل فيها عذوف . واتصّب « قَدْ ذَكَرْتُ » على قراءة الجماعة عطفاً على الفعل المنصوب بأن . قال النحاس : ويجوز « تَضَلَّ » بفتح التاء والقضاد ، ويجوز تَضَلَّ بكسر التاء وفتح الضاد . فمن قال : « تَضَلَّ » جاء به على لغة من قال : ضَلَّ تَضَلَّ . وعلى هذا نقول تَضَلَّ فكسر التاء لئلا على أن الماضي قَطِط . وقرأ الجحدري وعيسى ابن عمر « أَنْ تَضَلَّ » بضم التاء وفتح الضاد بمعنى تَنَسَّى ، وهكذا حكى عنهما أبو عمرو الداني . وحكى النقاش عن الجحدري ضم التاء وكسر الضاد بمعنى أَنْ تَضَلَّ الشهادة . تقول : أَضَلَّتْ الفرس والبهيرو إذا خفا لك ودعها فلم تجدهما .

السابعة والثلاثون — قوله تعالى : ﴿ قَدْ ذَكَرْتُ ﴾ خُفِّفَ الذال والكاف ابن كثير وأبو عمرو ؛ وعليه فيكون المعنى أن تَرْدُهَا ذَكَرْتُ في الشهادة ؛ لأن شهادة المرأة نصف شهادة ؛ فإذا شهدتا صار مجموعهما كشهادة ذَكَرْتُ ؛ قاله سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء . وفيه

(١) راجع ص ١٤ من هذا الجزء . (٢) راجع ص ١٨ ص ١٢٤ (٣) راجع ص ٦ ص ٢٠٢

(٤) كما في ط وجـ . (٥) في جـ : ربل .

بعد، إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي منتهى النسيان إلا الذِّكْر، وهو معنى قراءة الجماعة
« فذِّكْر » بالتشديد، أى تنبُّها إذا غفلت ونسيت .

قلت : وإليها ترجع قراءة أبى عمرو، أى إن نَسَّ إحداها فذِّكْرُما الأخرى ؛ يقال :
تَذَكَّرْتُ الشيءَ وأذْكُرُّهُ غيرى وذَكَّرْتُهُ بمعنى ؛ قاله فى الصحاح .

الثامنة والثلاثون - قوله تعالى : (وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) قال الحسن :
جمعت هذه الآية أمرين ، وهما ألا تأبى إذا دُعيت إلى تحصيل الشهادة ، ولا إذا دُعيت إلى
إدائها ؛ وقاله ابن عباس . وقال قتادة والربيع وابن عباس : أى لِيُحْمَلَهَا وإبانتها فى الكتاب .
وقال مجاهد : معنى الآية إذا دُعيت إلى أداء شهادة وقد حَصَلَتْ عندك . وأسند النقاش
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر الآية بهذا ؛ قال مجاهد : فأما إذا دُعيت لشهادة أو لا
فإن شئت فاذبح وإن شئت فلا ؛ وقاله أبو مجلز وعطاء وإبراهيم وابن جبير والسدى
وابن زيد وغيرهم . وعليه فلا يجب على الشهود الحضور عند المتعاقدين أو إتمام على المتدينين أن
يحضروا عند الشهود ؛ فإذا حضروا وسألاهم إثبات شهادتهم فى الكتاب فهذه الحالة التى يجوز
أن تزد بقوله تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » لإثبات الشهادة فإن ثبتت شهادتهم
ثم دعوا لإقامتها عند الحاكم فهذا الدعاء هو بحضورهما عند الحاكم ، على ما بآتى . وقال
ابن عطية : والآية كما قال الحسن جمعت أمرين على جهة التنبؤ ؛ فالمسلمون منذورون إلى
مدونة إخوانهم ، فإذا كانت القسمة لكثرة الشهود والأمن من تعطيل الحق فالدعوى مندوب ،
وله أن يَخْتَلَفَ لأدنى عُدْر ، وإن تَخَلَّفَ لتفسير عذر فلا إثم عليه ولا ثواب له . وإذا كانت
الضرورة ويخيف تعطيل الحق أدنى خوف قوى التئيب وقرب من الوجوب ، وإذا علم أن
الحق يذهب ويتأخر بتأخر الشاهد عن الشهادة فوجب عليه القيام بها ، لا سيما إن كانت عَصْلَةً
وكان الدعاء إلى أدائها ، فإن هذا الطرف أكد ؛ لأنها قِلَادة فى الحق وأمانة تقتضى الأداء .

قلت : وقد يستلوح من هذه الآية دليل على أن جائزا للإمام أن يُعَيِّنَ الناس شهودا ويعمل
لهم من بيت المال كفياتهم ، فلا يكون لهم شغل إلا بحمل حقوق الناس حفظا لما ، وإن لم

(١) ذب : وعليه لا يجب الخ . (٢) ذب : الحكام . (٣) ذب : ابن عباس .
ابن عطية . (٤) ذب : الموقوف . (٥) ذب : لغو .

يكن ذلك ضاعت الحقوق وبطلت . فيكون المعنى ولا ياب الشهداء إذا أخذوا حقوقهم أن يجيئوا . والله أعلم . فإن قيل : هذه شهادة بالأجرة ؛ قلنا : إنما هي شهادة خالصة من قوم استوفوا حقوقهم من بيت المال ، وذلك كأرزاق القضاة والولاة وجميع المصالح التي ترقى للمسلمين وهذا من جملة ما . والله أعلم . وقد قال تعالى : « وَالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا » ^(١) « ففرض لهم . التاسعة والثلاثون — لما قال تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِنْ مَا دُعُوا » دل على أن الشاهد هو الذي يمشى إلى الحاكم ، وهذا أمر نهي عليه الشرع وعمل به في كل زمان وفهمته كل أمة ، ومن أمثالهم : « فِي يَمِينِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ » .

الموفية أربعين — وإذا ثبت هذا فالعبد خارج عن جملة الشهداء ، وهو يخص عموم قوله : « مِنْ رِجَالِكُمْ » لأنه لا يمكنه أن يجيب ، ولا يصح له أن يأتي ؛ لأنه لا استقلال له بنفسه ، وإنما يتصرف بإذن غيره ، فانحط عن منصب الشهادة كما انحط عن مثل الولاية . نعم ! وكما انحط عن فرض الجمعة والجهاد والحج ، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الحادية والأربعون — قال علماءنا : هذا في حال الدعاء إلى الشهادة . فأما من كانت عنده شهادة لرجل لم يعلماها مستحقها الذي يفتح بها ، فقال قوم : إذا دُعا نذب لقوله تعالى : « وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِنْ مَا دُعُوا » ^(٢) ففرض الله الأداء عند الدعاء ؛ فإنما لم يدع كان ندبا ؛ لقوله عليه السلام : « خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » ^(٣) رواه الأئمة . والصحيح أن إدارتها فرض وإن لم يسألها إذا خاف على الحق ضياعه أو فوته ، أو بطلاق أو عتق على من يحمل أرقام على تصرفه على الاستمتاع بالزوجة واستخدام العبد إلى غير ذلك ؛ فيجب على من يحمل شيئا من ذلك أداء تلك الشهادة ، ولا يحق أدائها على أن تسأل منه فريض الحق ؛ وقد قال تعالى : « وَاقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ » ^(٤) وقال : « إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » ^(٥) . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالما أو مظلوما » . فقد تعين عليه نصره بأداء الشهادة التي له عنده إحياء لحقه الذي أماته الإنكار .

(١) في ج : تعين المسلمين . (٢) رابع : ٨ من ١٧٨ (٣) رابع : ١٨ من ١٥٩

(٤) رابع : ١٦١ من ١٢٢

الثانية والأربعون - لا إشكال في أن من وجبت عليه شهادة على أحد الأوجه التي ذكرناها فلم يؤدها أنها جُرعة في الشاهد والشهادة؛ ولا فرق في هذا بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين؛ هذا قول ابن القاسم وغيره . وذهب بعضهم إلى أن تلك الشهادة إن كانت بحق من حقوق الآدميين كان ذلك جُرعة في تلك الشهادة نفسها خاصة، فلا يصلح له أداؤها بعد ذلك . والصحيح الأول؛ لأن الذي يوجب جرعة إنما هو نسقه بامتناعه من القيام بما وجب عليه من غير عذر، والنسق يسلب أهلية الشهادة مطلقا، وهذا واضح .

الثالثة والأربعون - لا تناقض بين قوله عليه السلام: "خير الشهادة التي يأتي بشهادته قبل أن يُسأَل" وبين قوله عليه السلام في حديث عمران بن حصين: "إن خيركم قوري ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" - ثم قال عمران: فلا أدري أقل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا - ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يُؤتمنون ويتذرون ولا يؤنثون ويظهر فيهم النفاق^(١) إخراجهما الصحيحان . وهذا الحديث محمول على ثلاثة أوجه: أحدها أن يراد به شاهد الزور، فإنه يشهد بما لم يستشهد، أي بما لم يجعله ولا حمله . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب بباب الجابية فقال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كفاى فيكم ثم قال: "يا أيها الناس اتقوا الله في أحوالكم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يشو الكذب وشهادة الزور" . الوجه الثاني أن يراد به إحدى عمله الشره على نفسه بما يشهد به، فينادى بالشهادة قبل أن يُسأَل؛ فهذه شهادة مردودة؛ فإن ذلك يدل على حوى غالب على الشاهد . الثالث ما قاله إبراهيم النخعي وأبو أيوب طرق بعض هذه الحديث: كانوا يفتخرون بما يفتخرون عن العهد والشهادات .

الرابعة والأربعون - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَاوْا أَنْ تَكْتُمُوهُ صِفَتًا أَوْ كَيْفًا إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ "تَسْمَاوْا" معناه تملأوا . قال الأخفش: يقال سَمِيتُ أَبَاهُمْ سَامًا وَسَامَةً وَسَامًا [وَسَامَةً] وَسَامًا وكذا قال الشاعر:

سَمِيتُ تَكَلِّفَ الْحَيَاةِ وَجَعِي بِشَيْءٍ • ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالِكُ - بِسَامٍ

(١) حقه رواية مسلم . (٢) فتحه ورواه دوط . (٣) في جر والسان .

« أَنْ تَكُونُوا » في موضع نصب بالفعل . « صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا » حالان من الضمير في « تَكُونُوا » وقدم الصغير اعترافاً به . وهذا انتهى عن السأمة إنما جاء لتردد اللامية عنهم تخفيف طبعهم أن يَمْلَأُوا الكُتُبَ ، ويقول أحدهم : هذا قليل لا احتاج إلى كُتُبِهِ ، فأكد تعالى التحفيض^(١) في القليل والكثير . قال ملائنا : إلا ما كان من قيراط ونحوه لثوابه وعدم تشوف النفس إليه إقراراً وإنكاراً .

الخامسة والأربعون — قوله تعالى : (ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ) معناه اعدل ، يعني أن يُكْتَبَ القليل والكثير ويُسَدَّدَ عليه . (وَأَقْرَبُ لِلشَّهَادَةِ) أي أيسر وأحفظ . (وَأَذْنُ) معناه اقرب . و (تَرَاهُا) تَشْكُرُا .

السادسة والأربعون — قوله تعالى : « وَأَقْرَبُ لِلشَّهَادَةِ » دليل على أن الشاهد إذا رأى الكتاب ولم يذكر الشهادة لا يؤذيها لما دخل عليه من الرية فيها ، ولا يؤذي إلا ما يسلّم ، لكنه يقول : هذا خطي ولا أذكر الآن ما كتبت فيه . قال ابن المنذر : أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يخاف أن يشهد الشاهد على خطئه إذا لم يذكر الشهادة . واحتج مالك على جواز ذلك بقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا » . وقال بعض العلماء : لما نسب الله تعالى الكتابة إلى العدالة وسماه أن يشهد على خطئه وإن لم يتذكر . ذكر ابن المبارك عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه في الرجل يشهد على شهادة فيسأها قال : لا بأس أن يشهد إن وجد علامته في الصلح أو خط يده . قال ابن المبارك : استحسن هذا جداً ، وفيها جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حكم في أشياء غير واحدة بالدلائل والشواهد ، وعن الرسل من قبله ما يدل على صحة هذا المذهب . والله أعلم . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الإحقاق » إن شاء الله تعالى .

السابعة والأربعون — قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا سِوَى سِلْعَةٍ) « أَنْ » في موضع نصب استثناء ليس من الأول . قال الأخفش [أبو سعيد] : أي إلا أن تقع تجارة ، فكان بمعنى وقع وحديث . وقال غيره : « تُدِيرُونَهَا » الخبر ، وقرأ عاصم وحده « وَتِجَارَةً »

(١) كذا في جرد ، وفي ب و ا و ح و ط : التحسين . (٢) راجع ١٦٤ ص ٢٤٤

(٣) راجع ١٦٦ ص ١٨١ فائدة . (٤) قراءة قانع . (٥) من ب .

على خبر كان واسمها مضمر فيها . . . حَاشِرَةٌ ، تمت لتجارة ، والتفدير إلا أن تكون التجارة تجارة ، أو إلا أن تكون المبايعة تجارة ؛ هكذا قدره مكي وأبو علي الفارسي ؛ وقد تقدم نظائره والاستشهاد عليه . ولما علم الله تعالى مسفة الكتاب عليهم نص على ترك ذلك ورفع الجناح فيه في كل مبايعة بقصد ، وذلك في الأغلب إنما هو في قليل كالطموم ونحوه لاني كثير كالأملأك ونحوها . وقال السدي والضحاك : هذا فيما كان يدا بيد .

الثامنة والأربعون - قوله تعالى : (تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ) يقتضي التفاضل واليسوية بالمقبوض . ولما كانت الرِّبَاع والأَرْض وكثير من الحيوان لا يقبل البيئونة ولا يناب عليه ، حُبِنَ الكَتَبُ فيها ولحق في ذلك مبايعة الدين ؛ فكان الكتاب توثيقاً لما عسى أن يطرا من اختلاف الأحوال وتغير القلوب . فأما إذا خلاصلا في المعاملة وحاشا وإن كل واحد منهما بما ابتاعه من صاحبه ، فيقول في المادة خوف التنازع إلا بأسباب غامضة . وبته الشرع على هذه المصالح في حالي النسبة والبقد وما يناب عليه وما لا يناب ، بالكتاب والشهادة والرمز . قال الشافعي : البيوع ثلاثة : بيع بكتاب وشهود ، وبيع بريهان ، وبيع بأمانة ؛ وقرأ هذه الآية . وكان ابن عمر إذا باع بقصد أشهد ، وإذا باع بخسنة كتب .

التاسعة والأربعون - قوله تعالى : (وَأَشْهَدُوا) قال الطبري : معناه وأشهدوا على صغير ذلك وكبيره . واختلف الناس هل ذلك على الوجوب أو الندب ؛ فقال أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك ومعيد بن المسيب وجابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي وابنه أبو بكر : هو على الوجوب ؛ ومن أشدَّهم في ذلك عطاء قال : أشهد إذا بيعت وإذا اشتريت بدم أو نصف درهم أو ثلث درهم أو أقل من ذلك ؛ فإن الله عز وجل يقول : (وَأَشْهَدُوا) . وعن إبراهيم قال : أشهد إذا بيعت وإذا اشتريت ولو دمتجة بقل . ومن كان يذهب إلى هذا ويرتجعه الطبري ، وقال : لا يحل لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يشهد ، وإلا كان مخالفاً لكتاب الله عز وجل ، وكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يكتب ويشهد إن

وجيد كتابا . ونهب النبي والحسن إلى أن ذك على النَّدْب والإرشاد لامل الحَمِّ .
 ويُحكي أن هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وزعم ابن السري أن هذا قول الكوفة ،
 قال : وهو الصحيح . ولم يحك عن أحد ممن قال بالجوب إلا الضحاك . قال وقد باع
 النبي صلى الله عليه وسلم وكتب . قال : ونسفة كتابه : " بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا
 ما اشترى العلاء بن خالد بن هولة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اشترى منه عبدا
 — أو أمة — لا داء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم للمسلم " . وقد باع ولم يُشهد ، واشترى
 ورهن دِرْعَه عند يهودي ولم يُشهد . ولو كان الإِشهاد أمرا واجبا لوجب مع الرحمن
 لحوف المنازعة .

قلت : قد ذكرنا الوجوب عن غير الضحاك . وحديث العلاء هذا أخرجه التارغوثي
 وأبو داود . وكان إسلامه بعد الفتح وخين ، وهو القائل : فالتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم خين فلم يُظهِرنا الله ولم ينصرنا ، ثم أسلم فحسن إسلامه . ذكره أبو عمر ، وذكر حديثه
 هذا ، وقال في آخره : « قال الأنصبي : سألت سعيد بن أبي عروبة عن الثالثة فقال :
 الإباقي والسرقة والزنا ، وسأله عن الخبثة فقال : بيع أهل عهد المسلمين » . وقال الإمام
 أبو محمد بن عطية : والوجوب في ذلك قلبي ، إنا في الدقائق قصص شاق ، وأما ما كثر
 فرما يقصد التاجر الاستئلاف بترك الإِشهاد ، وقد يكون عادة في بعض البلاد ، وقد يستحي
 من العالم والرجل الكبير الموقر فلا يُشهد عليه ؛ فيدخل ذلك كله في الائتمان ويسمى الأمر
 بالإِشهاد ندبا ؛ لما فيه من المصلحة في الأغلب ما لم يقع عذر يمنع منه كما ذكرنا . وحكى
 المهدي والنحاس ومكي عن قوم أنهم قالوا : « ولشِدُوا إِنَّا تَبَايَعْتُمْ » منسوخ بقوله :
 « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا » . وأسند النحاس عن أبي سعيد الخدري ، وأنه لا « يَأْتِيَا
 الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَلَايْتُمْ يَتَذَكَّرُ إِلَى أَجَلٍ مُنْعَى فَأَكْتُبُوهُ » إلى قوله « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا
 فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمَرَ بِمَتْنِهِ » ، قال : نسخت هذه الآية ما قبلها . قال النحاس : وهذا قول
 الحسن والحكم وعبد الرحمن بن زيد . قال الطبري : وهذا لا معنى له ؛ لأن هذا حكم غير

(١) الله : ما دل عليه من عيب يتحقق أربعة باطل لا ترى . ولشك من الزاوي كافي الاستنباط . وفيه :
 " بيع المسلم للمسلم " . كافي في وجوب روا ، وفيه : " بيع المسلم للمسلم " . (٢) كذا في طوله وبيروني
 وابن حبان . وفي أوامد : والثاني .

الأول، وإنما هذا حكم من لم يجد كتابا قال الله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا - أَيْ فَلَمْ يَطَالِبْهُ بَرَهٌ - فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ » . قال : ولو جاز أن يكون هذا ناسخا للأول لحاز أن يكون قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ حَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْ الْغَائِطِ ^(١) » الآية ناسخا لقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا قَدَّمْنَا إِلَيْكُمُ الْإِسْلَامَ » الآية ولحاز أن يكون قوله عز وجل : « مَنْ لَمْ يَجِدْ قِسْمِيَّامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ » ناسخا لقوله عز وجل : « فَتَجَرِ رُوقَةً مَوْثِقَةً » وقال بعض العلماء : إن قوله تعالى « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا » لم يبين تأخر نزوله عن صدر الآية المشتملة على الأمر بالإشهاد، بل وردا معا . ولا يجوز أن يرد النسخ والمنسوخ معا جميعا في حالة واحدة . قال : وقد روى عن ابن عباس أنه قال لما قيل له : إن آية الدين منسوخة قال : لا والله إن آية الدين عككة ليس فيها نسخ قال : والإشهاد إنما جعل للطبائفة، وذلك أن الله تعالى جعل لوثيق الدين طرقا، منها الكتاب، ومنها الرهن، ومنها الإشهاد . ولا خلاف بين علماء الأمصار أن الرهن مشروخ بطريق الدنب لا بطريق الوجوب . فيعلم من ذلك مثله في الإشهاد . وما زال الناس يتبايئون حضرا وسفرا وبراء وجمرا وسهلا وجبلا من غير إشهاد مع علم الناس بذلك من غير تكبر؛ ولو وجب الإشهاد ما تركوا التكبر على تركه .

قلت : هذا كله استدلال حسن؛ وأحسن منه ما جاء من صريح السنة في ترك الإشهاد، وهو ما أخرجه الدارقطني عن طارق بن عبد الله الحاربي قال : « أقبلنا في ركب من الربدة وجنوب الربدة حتى زدنا قريبا من المدينة ومما ظنينة لنا . فبينما نحن قعود إذ أتانا رجل عليه ثوبان أبيضان فسلم فرحنا عليه ، فقال : من أين [أقبل] القوم؟ فقلنا : من الربدة وجنوب الربدة . قال : ومما جعل أحمر؟ فقال : يعمون جملكم هذا؟ فقلنا نعم . قال بكم؟ قلنا : بكذا وكذا صاعا من تمر . قال : فما استوضعتا شيطا وقال : قد أخذته ، ثم أخذ برأس الجبل حتى

.. (١) راجع ج ٥ ص ١٠٤ وص ٨٠ وص ٢١٤ وص ٢٢٧ (٢) الربدة (بالجرس) : من قرى المدينة على ثلاثة أبدال فريسة من ذات عرق على طريق الجبل إذا دخلت من غير تربة مكة؛ وهذا الموضع غير أبي ذر الثفاري رضى الله عنه ، وكان قد نزع إليها متابعا لثمان بن عفان رضى الله عنه فأقام بها إلى أن مات سنة ٢٧ (عن سمع البدان لأبوت) . (٣) من الدارقطني .

دخل المدينة فوارى عتاءً فتلأومنا بيننا وقتنا : أعطيتكم جلكم من لا تعرفونه ! قالت الطليعة : لا تلأوموا فقد رأيت وجه رجل ما كان ليخفيكم ، ما رأيت وجه رجل أشبه بالقمر ليلة البدر من وجهه . فلما كان العشاء ^(١) أنا رجل فقال : السلام عليكم ، أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، وإنه أمركم أن تأكلوا من هنا حتى تشبعوا ، وتكألوا حتى تستوفوا . قال : فأكلنا حتى شبعنا ، وأكنا حتى استوفينا . وذكر الحديث الزهري عن حمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي ، الحديث . وفيه : فطعن الأعرابي يقول : فلم شاهدا يشهد أني بك — قال : خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد سمته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال : «سم تشهد ؟ » فقال : بتصديقك يا رسول الله . قال : بفعل رسول الله . صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشفادة زبيلين . أخرجه النسائي وغيره .

الموفية خمسين — قوله تعالى : (وَلَا يُضَارَّ كَتَبٌ وَلَا شَهِيدٌ) فيه ثلاثة أقوال : الأول — لا يكتب الكتاب ما لم يمل عليه ، ولا يزيد الشاهد في شهادته ولا ينقص منها . قلله الحسن وقادة وطاوس وابن زيد وغيرهم .

وروى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء أن المني لا يمتنع الكتاب أن يكتب ولا الشاهد أن يشهد . « وَلَا يُضَارَّ » على هذين القولين أصله يضار ويكسر الزاء ، ثم وقع الإدغام ، وفتحت الزاء في الجزم تلحق الفتحة . قال النحاس : ورايت أبا إسحاق يميل إلى هذا القول ، قال : لأن بعده « وَإِنْ قَعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ » فالأولى أن تكون ، من شهد بشرا الحق أو حرق في الكتابة أن يقال له : فاسق ، فهو أول بهذا من مال شاهدا أن يشهد وهو مشغول . وقرأ عمر بن الخطاب وابن عباس وابن أبي إسحاق يضار ويكسر الزاء الأولى .

وقال مجاهد والضحاك وطاوس والسدي وزوي عن ابن عباس : معنى الآية « وَلَا يُضَارَّ كَتَبٌ وَلَا شَهِيدٌ » بأن يدعى الشاهد إلى الشهادة والكتاب إلى الكتب وهما مشغولان ، فإذا اعتذرا بغيرهما أخرجهما ^(٢) وأذاهما ، وقال : خالفنا أمر الله ، وغير هذا من القول

(١) كذا في الله ارتقى ، وفي الأصول جيبا : الشئ . (٢) الثاني قول ابن عباس والثالث قول مجاهد والضحاك . (٣) في جـ وبـ وط : ترج .

فيضّرهما . وأصل « يضار » على هذا يضارّ بفتح الراء ، وكذا قرأ ابن مسعود « يضارر »
يفتح الراء الأولى ؛ فنبى الله سبحانه عن هذا ؛ لأنه لو أطلقه لكان فيه شغل لما عن أمر
دينهما ومعانيهما . ولقظ المضارة ؛ إذ هو من اثنين ، يقتضى هذه المعاني . والكاتب والشيد
على القولين الأولين رفع بفعلهما ، وعلى القول الثالث رفع كل المفعول الذى لم يسم فاعله .

- الحادية والخمسون - قوله تعالى : (وَإِنْ تَعْلَمُوا) يعنى المضارة ، (فَإِنَّ فَسْقَكُمْ)
أى معصية ؛ عن سفيان الثوري . فالكاتب والشاهد يصيبان بالزيادة أو النقصان ، وذلك
من الكذب المؤدّى فى الأموال والأبدان ، وفيه إبطال الحق . وكذلك إذا يتبهما إذا كانا
مشغولين بمعصية وخروج عن الصواب من حيث المخالفة لأمر الله . وقوله « يَكُ » تقديره
فسوق حال يَكُ .

الثانية والخمسون - قوله تعالى : (وَأَتُوا اللَّهَ وِصَالَكُمْ اللَّهُ وَفَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) وعد
من الله تعالى بأن من أتاه عليه ، أى يعمل فى قلبه نورا يفهم به ما لى إليه ؛ وقد يعمل الله
فى قلبه ابتداء فرقا ، أى يفصلا يفصل به بين الحق والباطل ؛ ومنه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِنْ تَتَّبِعُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » . والله أعلم .

قوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً
فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ
وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَاهُ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)

فيه أربع وعشرون مسألة :

الأولى - لما ذكر الله تعالى التنب إلى الإتيان والكاتب لمصلحة حفظ الأموال
والأديان ، عقب ذلك بذكر حال الأعذار المأتمنة من الكتب ، وجعل لها الرهن ، ونص من

(١) راجع ج ٧ ص ٢٩٦ (٢) اعتدنا أربع لما فى ٨ و ٩ راجع تمام الحادية والشرين قوله :
تمرضت هنا ثلاث مسائل تحت أربع وعشرين . (٣) كذا فى الأصول وابن علية . والأديان : الطاعات ،
وعدم أداء الحقوق فسوق من أمر الله . والله : الأديان ، راجع تفسير قوله تعالى : « فسوق يَكُ » .

أحوال العذر على السفر الذي هو غالب الأعذار، لا سيما في ذلك الوقت لكثرة النزو، ويدخل في ذلك بالمتى كل عذر. فرب وقت يتمدّد فيه الكاتب في الحضر كأوقات أشغال الناس وبالليل، وأيضا فانحرف على خراب ذمة التزم عذر يوجب طلب الرهن. وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم دِرْعَهُ عند يهودى طلب منه سَلَفُ الشعر فقال: إنما يريد عد أن يذهب بمالى. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كذب إني لأمين في الأرض أمين في السماء ولو اتخني لأدّيت أذهبوا إليه بدرعى» فأتت دِرْعَهُ مرهونة صلى الله عليه وسلم، على ما باتى بيانه آخفاً.

الثانية: قال جمهور من العلماء: (١) الرهن في السفر بنص التزويل، وفي الحضر ثابت بسمعة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا صحيح. وقد بينّا جوازه في الحضر من الآية بالمعنى، إذ قد ترتب الأعذار في الحضر، ولم يرو عن أحد منه في الحضر سوى مجاهد والضحاك وداود، متمسكين بالآية. ولا حجة فيها، لأن هذا الكلام وإن كان خرج مخرج الشرط فالمراد به غالب الأحوال. وليس كون الرهن في الآية في السفر مما يحظر في غيره. وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ورهنه دِرْعاً له من حديد. وأخرجوه الناس من حديث ابن عباس قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودِرْعُهُ مرهونة عند يهودى ثلاثين صاعا من شعير لأهله.

الثالثة: — قوله تعالى: (وَلَمْ يَجِدُوا كِتَابًا) قرأ الجمهور «كتابا» بمعنى رجل يكتب. وقرأ ابن عباس وأبو مجاهد والضحاك وعكرمة وأبو المألية «وَلَمْ يَجِدُوا كِتَابًا». قال أبو بكر الأنباري: فسر مجاهد فقال: معناه فإن لم يجدوا مداداً بمعنى في الإسفار. وروى عن ابن عباس «كُتَابًا». قال الضحاك: هذه القراءة شاذة والمألية على خلافها، وقلنا يخرج شيء عن قراءة المسامة إلا وفيه مَقْصِدٌ، ونسقى الكلام على كُتَبٍ، قال الله عز وجل قبل هذا: «وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابًا بِالْبَيْتِ» وَكُتِبَ يَقْتَضِي جماعاً. قال ابن عطية: كُتَابًا بِحَسْنٍ من حيث

(١) في ب: الجمهور من العلماء، وفي ب: جمهور العلماء.

لكل نازلة كاتب، قليل الجماعة : ولم تجدوا كتابا . وحكى المهدوي عن أبي العلية أنه قرأ
« كُتِبَ » وهذا جمع كتاب من حيث التوازل مختلفة . وأما قراءة أبي وابن عباس « كُتِبَ »
فقال النحاس ومكي : هو جمع كاتب كقائم وقائم . مكي : للمعنى وإن ميسرت اللواة والقلم
والصحيفة . وتبقى وجود الكاتب يكون بضم أى آله أتفق، وتبقى الكاتب أيضا يقتضى ضم
الكاتب ؛ فالتقاء هاتين حسنتان إلا من جهة خط المصحف .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ وقرأ أبو عمرو وابن كثير « فَرُهْنٌ » بضم الراء
والماء، وروى عنهما تخفيف الماء . وقال الطبري : تَأْوِلُ قوم أن « رُهْنًا » بضم الراء والماء
جمع رِهَانٍ، فهو جمع جمع، وحكاها الزجاج عن الفراء . وقال المهدوي : « فَرِهَانٌ » ابتداء والخبر
محذوف، والمعنى فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ يكفى من ذلك . قال النحاس : وقرأ عاصم بن أبي النجود
« فَرُهْنٌ » بإسكان الماء، وروى عن أهل مكة . والباب في هذا « رِهَانٌ » ؛ كما يقال : بئل
وبئال، وكبش وكبش ؛ ورُهْنٌ سبيله أن يكون جمع رِهَانٍ ؛ مثل كُتِبَ وكُتِبَ . وقيل :
هو جمع رَهْنٍ ؛ مثل سَقَفٌ وسَقَفٌ، وحَلَقٌ وحَلَقٌ، وفَرَشٌ وفَرَشٌ، وتَرَشٌ وتَرَشٌ، وشبهه .
« ورُهْنٌ » بإسكان الماء سبيله أن تكون النجمة حذفت لثباتها . وقيل : هو جمع رهن ؛ مثل
سهم حَشَرٌ، أى دقيق، وسهام حَشَرٌ . والأول أولى؛ لأن الأول ليس بمتن وهذا مت .
وقال أبو علي الفارسي : وتكسر « رَهْنٌ » على أقل العدد لم أعلمه جاء ، فلوجاء كان قياسه
أَمْثَلًا ككَلْبٍ وَأَكْبُ ؛ وكأنهم استغنوا بالقليل عن الكثير، كما استغنى ببناء الكثير عن بناء
القليل في قولهم : ثلاثة شُوع ، وقد استغنى ببناء القليل عن الكثير في وَسَنٍ وَأَرْسَانٍ ؛
فَرُهْنٌ يجمع على بنامين وهما قُصْلٌ وقُصْلٌ . الأخفش : قُصْلٌ على قُصْلٍ قبيح وهو قليل شاذ ،
قال : وقد يكون « رُهْنٌ » جمعا للرِهَانِ، كأنه يجمع رَهْنٌ على رِهَانٍ ، ثم يجمع رِهَانٌ على رُهْنٍ ؛
مثل فِرَاشٍ وفُرُش .

(١) في ج : مُرَ وتشر وبه فَرَاهُجٌ « مُرَاهِبٌ » أى رحته « أو يبرو يبر : لأن السين غير مفتوحة .

وقد أ : تشر بالثين وسهولة . وقد : جهر بالياء . والله أعلم .

الخامسة — معنى الرهن: احتباس العين وثيقة بالحق ليستوفى الحق من ثمنها أو من ثمن منافعتها عند تمذر أخذها من التزيم؛ هكذا حذو العلماء، وهو في كلام العرب بمعنى الدوام والاستمرار، وقال ابن سيده: ورهنه أى أدامه؛ ومن رهن بمعنى دلم قول الشاعر:

الحُبُّ وَالْحُمُّ لَمْ يَأْمِنُ * وَفَهْوَةٌ رَأَوْفَهَا مَا يَكُبُّ

قال الجوهري: ورهن الشيء رهنًا أى دلم. وأرهنته لدم الطعام والشراب أدته لدم، وهو طعام رامن، والرامن: اللاتب، والرامن: المهزول من الإبل والناس؛ قال:

إِنَّا تَرَى جِسْمِي خَلَا قَدْ رَهَنَ * هَزَلًا وَمَا يَجِدُ الرَّجُلُ فِي السَّمَنِ

قال ابن عطية: ويقال في معنى الرهن الذى هو الوثيقة من الرهن: أرهنته إرهانا؛ وحكاها بعضهم. وقال أبو عل: أرهنته في المغالاة، وأما في الفرض والبيع فوهنت. وقال أبو زيد: أرهنه في السلة إرهانا؛ غلبت بها؛ وهو في السلة خاصة. قال:

عَيْدِيَّةٌ أَرَهَنْتُ فِيهَا الدَّنَائِرُ *

يصف ناقة. والعيد بطن من مهرة وإبل مهرة موصوفة بالنجاسة. وقال الزجاج: يقال في الرهن: رهنه وأرهنه؛ وقاله ابن الأعرابي والأخفش: قال عبد الله بن مام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَارَهُمْ * نَجَوْتُ وَأَرَهَنْتُهُمْ مَالِكَا

قال ثعلب: الرواة كافة على أرهنهم، على أنه يجوز رهنه وأرهنه، إلا الأصمعي فإنه رواه وأرهنهم، على أنه عطف بفعل مستقبل على فعل ماضٍ، وشبهه بقولهم: قتت وأصكت وجهه، وهو مذهب حسن؛ لأن الواو والواو الحال؛ بفعل أصكت حالا للفعل الأتت على معنى قتت صاكا وجهه، أى تركته مقبيا عندهم؛ لأنه لا يقال: أرهنه الشيء، وإنما يقال: رهنه. وقول:

رهنه لسانى بكذا، ولا يقال فيه: أرهنه. وقال ابن السكيت: أرهنه فيها بمعنى أسلفت. والمرتين: الذى يأخذ الرهن. والشيء مرهون ورهين، والأثنى رهينة. ورهنه فلانا على كذا مرهنة: خاطرته. وأرهنه به ولدى إرهانا: أخطرته به خطرا. والرهينة واحدة.

(١) حر مهرة بن جيان أبو قيلة ومحق عظيم. ومد واليت: يطوى ابن سلى بن ركب هذا *

الرهنان، كله عن الجمهورين. ابن عطية: ويقال بلا خلاف في البيع والقرض: رهنْتُ رهنًا، ثم سمي بهذا المصدر للشيء المدفوع بقول: رهنْتُ رهنًا، كما تقول رهنْتُ ثوبًا.

السادسة - قال أبو علي: ولما كان الرهن بمعنى الثبوت، والدوام فن تم بطل الرهن عند الفسخ إذا خرج من يد المرتن إلى الراهن بوجه من الوجوه؛ لأنه فارق ما جعل [باختيار المرتن^(١)] له.

قلت - هذا هو المعتمد عندنا في أن الرهن متى رجع إلى الراهن باختيار المرتن بطل الرهن؛ وقاله أبو حنيفة، غير أنه قال: إن رجع ببارية أو ودعية لم يبطل. وقال الشافعي: إن رجوعه إلى يد الراهن مطلقا لا يبطل حكم القبض المتقدم؛ ودليلا «فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ»، فإذا خرج عن يد القابض لم يصدق ذلك اللفظ عليه لغة، فلا يصدق عليه حكما، وهذا واضح. السابعة - إذا رهنه قولاً ولم يقبضه فعلا لم يوجب ذلك حكما؛ لقوله تعالى: «فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ». قال الشافعي: لم يعمل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض، فإذا علمت الصفة وجب أن يعدم الحكم، وهذا ظاهر جدا. وقالت المالكية: يلزم الرهن بالعقد ويجبر الراهن على دفع الرهن ليحوزه المرتن؛ لقوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ^(٢)» وهذا عقد، وقوله «بِالْعَهْدِ^(٣)» وهذا عهد. وقوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» وهذا شرط، فالقبض عند شرط في كمال فائدته. وعندهما شرط في لزومه وجهته.

الثامنة - قوله تعالى: «مَقْبُوضَةٌ» يقتضي يتنونه المرتن بالرهن. وأجمع الناس على صحة قبض المرتن، وكذلك على قبض وكيله. وأختلفوا في قبض عدل يوضع الرهن على يديه؛ فقال مالك وجميع أصحابه وجمهور العلماء: قبض العدل قبض. وقال ابن أبي ليلى وقتادة والحكم وعطاء: ليس قبض، ولا يكون مقبوضا إلا إذا كان عند المرتن، ورأوا ذلك تعبدًا. وقول الجمهور أصح من جهة المعنى؛ لأنه إذا صار عند العدل صار مقبوضا لغة وحقيقة؛ لأن العدل نائب عن صاحب الحق ويمثله الوكيل؛ وهذا ظاهر.

التاسعة - ولو وضع الرهن على يد عدل فضاء لم يضمن المرتن ولا الموضوع على يده؛ لأن المرتن لم يكن في يده شيء يضمنه. والموضوع على يده أمين والأمين غير ضامن. (١) الزيادة فيه. (٢) راجع ٦٦ ص ٣١. (٣) راجع ١٠ ص ٢٩٦ (٤) كتابه، وفي غيرها: يده.

العاشرة — لما قال تعالى : «مقبوضة» قال علمائنا : فيه ما يقتضى بظاهره ومطلقه جواز رهن المشاع ^(١) . خلافا لأبي حنيفة وأصحابه ، لا يجوز عندهم أن يرهنه ثمت دار ولا نصفها من عبيد ولا سيف ، ثم قالوا : إذا كانت لرجلين على رجل مال هما فيه شريكان فلهما بذلك أرضا فهو جائز إذا قبضها . قال ابن المنذر : وهذا إجازة رهن المشاع ، لأن كل واحد منهما مرتين نصف دار ^(٢) . قال ابن المنذر : رهن المشاع جائز كما يجوز بيعه .

الحادية عشرة — ورهن مائى الذمة جائز عند علمائنا ، لأنه مقبوض خلافا لما منع ذلك ؛ ومثاله رجلان تعاملتا لأحدهما على الآخر دين فرهنه دينه الذى عليه . قال ابن خزيمة : متداد ؛ وكل عرض جاز بيعه جاز رهنه ، ولهذا العلة يجوزنا رهن مائى الذمة ؛ لأن بيعه جائز ، ولأنه مال قمع الوثيقة به بخلاف أن يكون رهنا ، قايما على سلعة موجودة . وقال من منع ذلك : لأنه لا يتحقق إقباضه ، والتبضع شرط فى لزوم الرهن ؛ لأنه لا بد أن يستوفى الحق منه عند المحل ، ويكون الاستيفاء من ماله لا من عينه ولا يتصور ذلك فى الدين .

الثانية عشرة — روى البخارى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الركوب يركب بنفقة» إذا كان مرهونا ولبن الذى يشرب بنفقته إذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة . وأخرجه أبو داود وقال بدله «يشرب» فى الموضعين : «يحب» . قال الخطايب : هذا كلام مبهم ليس فى نفس اللفظ بيان من يركب ويحب ، هل الزامن أو المرتين أو العدل الموضوع على يده الرهن ؟ .

قلت : قد جاء ذلك مبيها مفسرا فى حديثين ، وبسببهما اختلف العلماء فى ذلك ؛ فروى الدارقطنى من حديث أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا كانت النابة مرهونة فكل المرتين عليها ولبن الذى يشرب وعلى الذى يشرب نفقته» . أخرجه عن أحمد ابن على بن العلاء حدثنا زياد بن أيوب حدثنا هشام حدثنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة . وهو قول أحمد وإسحاق : أن المرتين يتنفع من الرهن بالحلب والركوب بقدر النفقة . وقال أبو ثور : إذا كان الزامن يتنفع عليه لم يتنفع به المرتين . وإن كان الزامن لا يتنفع عليه وتركه

(١) فى ٥ : للماع . (٢) كذا فى الأصول ، ينهى : نصف أرض .

في يد المرتهن فأنفق عليه فله ركوبه واستفداه العبد . وقاله الأوزاعي - واليئ . الحديث الثاني نثره البار قطني أيضا ، وفي إسناده مقال ويأتي بيان - من حديث إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن المقبري^(١) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يثنق الرهن ولصاحبه غنمه وعليه غرمه " . وهو قول الشافعي والشافعي وابن سيرين ، وهو قول مالك وأصحابه . قال الشافعي : منفعة الرهن للراهن ، وثقتة عليه ، والمرتهن لا ينفع بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة . قال الخطابي : وهو أولى الأقوال وأصحها ، بدليل قوله عليه السلام : " لا يثنق الرهن من صاحبه الذي وهب له غنمه وعليه غرمه " [^(٢)] قال الخطابي : وقوله : " من صاحبه أي لصاحبه " [^(٣)] . والعرب تضع « من » موضع الآدمي كقولهم :

• أَيْنَ أُمُّ أَوْفَى دِمْنَةٍ لَمْ تُكَلِّمْ •

قلت : قد جاء صريحا " لصاحبه " فلا حاجة للتأويل . وقال الطحاوي : كان ذلك وقت كون الربا مباحا ، ولم يثبت عن قرض جر منفعة ، ولا عن أخذ الشيء بالشيء ، وإن كانا غير متساويين ، ثم حرم الربا بعد ذلك . وقد أجمعت الأمة على أن الأئمة المرهونة لا يجوز للراهن أن يطاعا ، فكذلك لا يجوز له خدمتها . وقد قال الشافعي : لا ينفع من الرهن شيء . فهذا الشافعي روى الحديث وأتى بخلافه ، ولا يجوز عنده ذلك إلا وهو متسوخ . وقال ابن عبد البر وقد أجمعوا أن لبن الرهن وظهوره للراهن . ولا يخلو من أن يكون احتلاب المرتهن له بإذن الراهن أو ينسب إليه ، فإن كان ينسب إليه ففي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يمتثلن أحد ماشية أحد إلا بإذنه " ما يردّه ويقضى بنسخه . وإن كان بإذنه ففي الأصول المجتمع عليها في تحريم الجهول والفرد وبيع ما ليس بملك وبيع ما لم يثنق ، ما يردّه أيضا ، فإن ذلك كان قبل نزول تحريم الربا . والله أعلم .

(١) كذا في كل الأصول ، والصواب كما في الدرر تنقي : عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وسأقترن .

(٢) غن الرهن : من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعلن ملك المرتهن الرهن فأطاعه الإسلام . (من الزاوية) .

(٣) الزيادة من جود وودع . هذه رواية غير المتقدمة للدارقطني .

(٤) في جود وودع : الرهن .

وقال ابن خوزيمندل : ولو شرط المرتن الاستفاح بالرهن فذلك حلالان : إن كان من قرض لم يجز ، وإن كان من بيع أو إجارة جاز ؛ لأنه يصير ^(١) يائما للبيعة بالتمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة فكانه بيع وإجارة ، وأما في القرض فلا أنه يصير قرضا بجر منفعة ؛ ولأن موضوع القرض أن يكون قربة ، فإذا دخله نفع صار زيادة في الجنس وذلك ربا .

الثالثة عشرة — لا يجوز غلق الرهن ، وهو أن يشترط المرتن أنه له بجمعه إن لم يات به عند أجله . وكان هذا من فصل الجاهلية فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لا يئق الرهن » حكنا قديمه برفع القاف على الخبر ، أي ليس يئق الرهن . تقول : أغلقت الباب فهو مغلق . وغلق الرهن أن يد مرته إذا لم يئك ؛ قال الشاعر :

أجارتنا من مجتمع يتفرق • ومن يك رهنه الجوانث يئق

وقال زهير :

وفارتك رهن لا فكك له • يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا

الرابعة عشرة — روى الدارقطني من حديث صفيان بن عينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يئق الرهن له غنمه وعليه غرمه » . زياد بن سعد أحد الحفاظ الثقات ، وهذا إسناد حسن . وأخرجه مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يئق الرهن » . قال أبو عمر : وهكذا رواه كل من روى للموطأ عن مالك فيما علمت ؛ إلا ممن بن عيسى فإنه وصله ، ومن ثمة ؛ إلا أني أخشى أن يكون الخطأ فيه من علي بن عبد الحميد النضاري عن مجاهد بن موسى عن من بن عيسى . وزاد فيه أبو عبد الله ^(٢) عمرو بن الأثيري بإسناده : « له غنمه وعليه غرمه » . وهذه اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها ؛ فرفعها ابن أبي ذئب ومسلم وغيرهما . ورواه ابن وهب وقال : قال يونس قال ابن شهاب : وكان سعيد بن المسيب يقول : الرهن بمن رهنه ، له غنمه وعليه غرمه ؛ فأخبر ابن شهاب أن هذا من قول سعيد لا عن النبي صلى الله عليه وسلم . إلا أن معمرا ذكره عن

(١) في : أ : تابا . (٢) في : « ومنافع الرهن معلومة » . (٣) في : ب : يئك .

(٤) في : ط : ابن عمرو بن العاصم عن التميمي .

ابن شهاب مرفوعاً، ومعمّر أثبت الناس في ابن شهاب . وتاجه على رصفه يحيى بن أبي أنيسة ويحيى بن إسحاق القوي . وأصل هذا الحديث عند أهل العلم بالثقل مُرسَلٌ، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعلّونها . وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم وإن اختلفوا في تأويله ومعناه . ورواه الدارقطني أيضاً عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن معمر بن أبي هريرة مرفوعاً، قال أبو عمر: لم يسمعه إسماعيل عن ابن أبي ذئب وإنما سمعه من عباد بن كثير عن ابن أبي ذئب، وعباد عندهم ضعيف لا يُتَّبَعُ به . وإسماعيل عندهم أيضاً غير مقبول الحديث إذا حدث عن غير أهل بلده؛ فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ففي حديثه خطأ كثير واضطراب .

الخامسة عشرة — ثَمَاءُ الرهن داخل معه إن كان لا يتميز كالسمن، أو كان ثَمَلًا كالرلادة والتاج؛ وفي معناه قَبِيل النخل، وما عدا ذلك من غلة وثمرة ولبن وصوف فلا يدخل فيه إلا أن يشترطه . والفرق بينهما أن الأولاد تبع في الزكاة للأمهات، وليس كذلك الأصواف والأبناؤ وثمر الأشجار؛ لأنها ليست تبعاً للأمهات في الزكاة ولا هي في صُورها ولا في معناها ولا تقوم معها، فلها حكم نفسها لا حكم الأصل خلاف الولد والتاج . والله أعلم بصواب ذلك .

السادسة عشرة — وَرَهْنٌ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِهَالِهِ جَائِزًا لَمْ يُقْلَسْ، ويكون المرهْنُ أحق بالرهن من النرماء؛ قاله مالك وجماعة من الناس . وروى عن مالك خلاف هذا — وقاله عبد العزيز بن أبي سَامة — أن النرماء يدخلون معه في ذلك وليس بشيء؛ لأن من لم يُجِجِر عليه فنصراته صحيحة في كل أحواله من بيع وشراء، والنرماء عاملوه على أنه يبيع ويشترى ويَقْبِضُ، لم يختلف قول مالك في هذا الباب، فكذلك الرهن . والله أعلم .

السابعة عشرة — قوله تعالى: ﴿لَئِنْ آمَنَ بِعَصَاكَ مَعْصَا﴾ الآية . شرط رُبط به وصية الذي عليه الحق بالأداء وترك المطلق . يعني إن كان الذي عليه الحق أميناً عند صاحب الحق وثقةً فَلْيُؤَدِّ لَهُ ما عليه أتمن . وقوله (فَلْيُؤَدِّ) من الأداء مَهْمُوزٌ، وهو جواب الشرط [ويجوز تخفيف همزة تنقلب الهمزة واوا ولا تنقلب ألفا ولا تجعل بين بين؛ لأن الألف لا يكون

ما قبلها إلا مفتوحاً . وهو أمر معناه الوجوب ، بقرينة الإجماع على وجوب أداء الديون ، وثبوت حكم الحاكم به وجوبه القراء عليه ، وبقرينة الأحاديث الصباح في تحريم مال الغير .
الثامنة عشرة — قوله تعالى : (**أَمَاتَهُ**) الأمانة مصدر سمى به الشيء الذي في الذمة ، وأضافها إلى الذي عليه الدين من حيث لما إليه نسبة ؛ كما قال تعالى : « **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ** » .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : (**وَلَيَبْقَىٰ إِلَهُكُمُ**) أى في الآياتكم من الحق شيئا .
وقوله : (**وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ**) تفسير لقوله : « **وَلَا يُضَارِرُ** » بكسر الهمزة . نهي الشاهد عن أن يضر بكتان الشهادة ، وهو نهي على الوجوب بعدة قرائن منها الوعيد . وموضع النهي هو حيث يخاف الشاهد ضياع حق . وقال ابن عباس : على الشاهد أن يشهد حيثما استشهد ، ويغير حيثما استغبر ، قال : ولا تقل أخبر بها عند الأمير بل أخبر بها لعله يرجع ويرعى .
وقرأ أبو عبد الرحمن « **وَلَا يَكْتُمُوا** » بالياء ، جملة نهيًا للثائب »

المقوية عشرين — إذا كان على الحق شهود معين عليهم أدائها على الكفاية ، فإن أداها اثنان وأجبرا الحاكم بهما مسقط الفرض عن الباقيين ، وإن لم يجتبرا بها تعين للمنى إليه حتى يقع الإثبات . وهذا يعلم بدعاء صاحبها ، فإذا قال له : أحبي حتى بأداء ما عندك لى من الشهادة تعين ذلك عليه »

الحادية والعشرون — قوله تعالى : (**وَمَنْ يَكْتُمهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ**) خص القلب بالذكر إذ الكتم من أفعاله ، وإذ هو المضمة التي بصلاحها يصلح الجسد كله كما قال عليه السلام :
فعب بالبعض عن الجملة ، وقد تقدم . [في أول السورة ^(١٦)] وقال النجاشي : لما عزم على ألا يؤدّيها وترك أداها باللسان رجع المأمم إلى الوجهين جميعاً . فقوله : « **آتَمٌ قَلْبُهُ** » مجاز ، وهو آكد من الحقيقة في التلذذ على الوعيد ، وهو من بدع البيان ولطيف الإعراب عن الممانى . يقال : آتم القلب سبب مسخه ، والله تعالى إذا مسخ قلباً جملة متافقا وطبع عليه ، نموذجاً بالله منه [وقد تقدم في أول السورة ^(١٧)] . و « **قلبه** » رفع به « **آتم** » و « **آتم** » خبر
(١) راجع به ص ٢٧ (٢) الزيادة من جرط . راجع به ص ٦٨٨ (٣) من ط ٤

«إِنَّهُ» ، وإن شئت رفعت آخراً بالابتداء ، و«قلبه» فاعل يستسد الخبر والجملة خبر إن .
 وإن شئت رفعت آخراً على أنه خبر الابتداء سوى به الباخيز . وإن شئت كان «قلبه» بدلا
 من «آثم» بدل البعض من الكل . وإن شئت كان بدلا من المضمر الذي في «آثم» .
 وتعرضت هنا ثلاث مسائل نسيئة أربع وعشرين .

الأولى - أعلم أن الذي أمر الله تعالى به من الشهادة والكتابة لمراعاة صلاح ذات البين
 ونفي التنازع المؤدى إلى فساد ذات البين ؛ لتلايئسول له الشيطان جهود الحق وتجاوز ماحذله
 للنسب ، أو ترك الإقتصار على المقدار المستحق ؛ ولأجله حرم الشرع البياعات المجهولة التي
 اعتيادها يؤدى إلى الاختلاف ونسب ذات البين وإيقاع التضامن والبيان . فمن ذلك ما حرمه
 الله من الميسر والقيمار وشرب الخمر بقوله تعالى : «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ
 وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» الآية . فمن تأدب بأدب الله في أوامره وزواجره حاز صلاح
 الدنيا والآخرة ؛ قال الله تعالى : «وَلَوْ أَنَّهُمْ قَفَلُوا مَا يُوعَظُونَ لَكُنَّا فَخْرًا لَهُمْ» الآية .

الثانية - روى البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من
 أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله» . وروى
 النسائي عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها استدانت ، فقيل : يا أم المؤمنين ،
 تستدينين وليس عندك وفاء ؟ قالت : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 «من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عليه» . وروى الطحاوي وأبو جعفر الطبري
 والحارث بن أبي أسامة في مسنده عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 «لا تخفوا الأئس بعد آئمتها» قالوا : يا رسول الله ، وما ذاك ؟ قال : «الدين» .
 وروى البخاري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء ذكره : «اللهم إني أعوذ بك
 من الهم والحزن والعجز والكسل والجبن والبخل والدين وغلبة الرجال» . قال العلماء :
 ضلح التين هو الذي لا يجد دائه من حيث يؤديه . وهو مأخوذ من قول العرب : حمل مضطجع
 أى تمبل ، ودابة مضطجع لا تقوى على الحمل ؛ قاله صاحب العين . وقال صلى الله عليه وسلم :

«الَّذِينَ سَبَّحُوا اللَّهَ» . وروى عنه أنه قال : «الَّذِينَ هَمُّ بِاللَّيْلِ وَمِثْلَهُ بِالنَّهَارِ» . قال علماءنا : وإنما كان شَيْئاً وَمِثْلَهُ لَمْ يَفِدْ مِنْ شغل القلب والبال والهمَّ اللازم في فضائه ، والنزأل للفرح عند لقائه ، وتَجَمَّلَ مِنْهُ بِالْأَخِيرِ إِلَى حِينَ أَوَانِهِ . وربما يمد من نفسه الغضب ، فيُخَلِّفُ ، أو يَحْدَثُ التَّوْبَةَ بِسَبِّهِ فَيَكْذِبُ ، أو يَحْفَلُ لَهُ فَيَحْنَثُ ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . ولهذا كان عليه السلام يَتَوَذَّعُ مِنَ الْمَائِمِ وَالْمَغْرَمِ ، وَهُوَ الَّذِينَ . قيل له : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَكْثَرُ مَا تَتَوَذَّعُ مِنَ الْمَغْرَمِ ؟ فقال : «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَثَّتْ فِكْذِهِ وَوَعْدَ فَاخْلَفَ» . وأيضا فربما قد مات ولم يقض الدين فيترتب به ؛ كما قال عليه السلام : «تَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ مَرْتَبَةٌ فِي قَبْرِهِ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» . وكل هذه الأسباب مَنَاتٌ فِي الدِّينِ تَذْهَبُ بِهَا وَتَقْصُرُ بِهَا . والله أعلم .

الثالثة : لما أمر الله تعالى بالكُفِّ وَالْإِنْتِهَادِ وَأَخَذَ الزَّهْرَانَ كَانَ ذَلِكَ تَمَازُجاً قَاطِعاً عَلَى مِرَاعَةِ حِفْظِ الْأَمْوَالِ وَتَحْتِهَا ، وَرَدَا عَلَى الْجَهْلَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ وَوَعَايَا الَّذِينَ لَا يَرُونَ ذَلِكَ ، فَيَخْرُجُونَ عَنْ جَمِيعِ أَمْوَالِهِمْ وَلَا يَتَرَكُونَ كِفَايَةً لَأَنْفُسِهِمْ وَعِلَالِهِمْ ؛ ثُمَّ إِذَا احتاج وانقر عياله فهو إما أَنْ يَتَمَرَّضَ لِمَنْ الْإِخْوَانُ أَوْ لَصِدْقَتِهِمْ ، أَوْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَرْبَابِ الدُّنْيَا وَيُظْلِمَهُمْ ، وَهَذَا أَفْعَلُ مَذْمُومٌ مَتَّبِعِي عَنْهُ . قال أبو الفرج الجوزي : ولست أعجب من التَّوَحُّدِيِّينَ الَّذِينَ فَعَلُوا هَذَا مَعَ قَلَّةِ عَلَيْهِمْ ، إِنَّمَا أَتَعَجَّبُ مِنْ أَقْوَامٍ لَمْ يَلْمِ عَقْلٌ كَيْفَ حَثَّوْا عَلَى هَذَا ، وَأَمَرُوا بِهِ مَعَ مُضَادَّتِهِ لِلشَّرْعِ وَالْعَقْلِ . فذكر الخياشي في هذا كلاماً كثيراً ، وشيئاً أبو حامد الطوسي ونصره . والحارث عتلى أعز من أبي حامد ؛ لِأَنَّ أَبَا حَامِدٍ كَانَ أَقْبَهُ ، غِرَانِ دَخُولِهِ فِي التَّصَوُّفِ أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ نَصْرَةٌ مَا دَخَلَ فِيهِ . قال الخياشي في كلام طويل له : ولقد بلغني أنه لما توفي عبد الرحمن بن عوف قال ناسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا نَخَافُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِيمَا تَرَكَ . فقال كُتِبَ : سبحان الله ! وما تخافون على عبد الرحمن ؟ كَسَبَ طَيِّباً وَأَتَقَى طَيِّباً وَتَرَكَ طَيِّباً ، فَلْيَنْجِ ذَلِكَ أَبَا ذَرٍّ تَفْرُجُ مُضْطَبّاً يَرِيدُ كِبَا ، فَتَرْجِي سِيرَ فَاخْذِهِ بِيَدِهِ ، ثُمَّ أَنْطَلَقَ يَطْلُبُ كِبَا ؛ فَقِيلَ لَكُمب : إِنَّ أَبَا ذَرٍّ يَطْلُبُكَ . تَفْرُجُ هَارِباً حَتَّى

(١) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد الزاهد الحامسي ؛ وَبِمِ الْخَاشِي كَثْرَةُ عَابِدِيهِ لِقُرْبِهِ . (عن أنساب السامانيين) .
(٢) أراد كِبَا الْأَحْبَارِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : بَابُ الْيُودِيَّةِ ، وَهَذَا غَيْرُ صَاحِبِ عَلَى مَا بَانَ فِي ص ١٨ ؛ وَمَا تَمَكَّنَ بِهِ بَعْضُ الْمَلَاحِظَةِ الْإِسْحَاقِيِّينَ . (٣) الهى : عظم الخلق وهو الذي عليه الأسيان .

دخل على عثمان يستغيث به وأخبره الخبر. فاقبل أبوذر يقص الأثر في طلب كعب حتى انتهى إلى دار عثمان، فلما دخل قام كعب بفلس خلف عثمان غاربا من أبي ذر، فقال له أبوذر: يا ابن اليهودية، تزعم ألا بأس بما تركه عبد الرحمن! لقد نرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال: "الأكثرون هم الأفلون يوم القيامة إلا من قال هكنا وهكذا". قال المجاسي: فهذا عبد الرحمن مع فضله يوقف في عرصة [يوم] القيامة بسبب ما كسبه من حلال والتعفف وصنائع المدورف فيمنع السعي إلى الجنة مع الفقراء وصار يحبو في آثارهم حبوا، إلى غير ذلك من كلامه. ذكره أبو حامد وشيخه وقواه بحديث ثعلبة، وأنه أعطى المال فنع الزكاة. قال أبو حامد: فمن راقب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده، وإن صرف إلى الخيرات؛ إذ أقل ما فيه اشتغال الحمة بإصلاحه عن ذكر الله. فيليني الريد أن يخرج عن ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته، فابق له درهم يخلصت إليه قلبه فهو محبوب عن الله تعالى. قال الجوزي: وهذا كله خلاف الشرع والعقل، وسوء فهم المراد بالمال، وقد شرفه الله وعظم قدره وأمر بحفظه، إذ جعله قواما للآدمي وما جعل قواما للآدمي الشريف فهو شريف؛ فقال تعالى: «وَلَا تَوْنُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا». ونهى جل وعز أن يسلم المال إلى غير رشيد فقال: «فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رِشْبًا فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ». ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال، قال لسعد: "إنك أن تذر ورثك أغنيا خير من أن تنذرهم حالة يتكفون الناس". وقال: "ما تعنى مال كمال أبي بكر". وقال لمدبرين الماس: "يتم المال الصالح للرجل الصالح". ودعا لأنس، وكان في آخر دعائه: "اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه". وقال كعب: (٥) يا رسول الله، إن من توبني أن أخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله. فقال: "أميك عليك بعض مالك فهو خير لك". قال الجوزي: هذه الأحاديث مخترجة في الصراح، وهي مل خلاف

(١) أي إلا من صرف المال على الناس في وجهه البر والصدقة. قال ابن الأثير: «الرب يجعل القول عبارة عن جميع الأنفال وتنقله على الكلام واللسان» فنقول: قال يده أي أخذ، وقال بره أي مضى، وقال بوجه أي ربه. وكل ذلك على المجاز والاتساع. (٢) من به. (٣) في به. كلامهم. (٤) راجع به ص ٢٧. (٥) حواشي مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا راجع به ٨ ص ٢٨٦. فيه: إن من توبة الله على الخ.

ما تعقده المتصوفة من أن إختار المال حجاب وعقوبة، وأن حبه ينافي التوكل، ولا ينكر أنه يخاف من فقته، وأن خلقا كثيرا اجتنبوه لخوف ذلك، وأن جمعه من وجهه ليز،^(١) وأن سلامة القلب من الاقتان به قتل، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يسد، قلها خيف فقته. فاما كسب المال فإن من اقتصر على كسب البتة من حلها فذلك أمر لا يذم منه، وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال نظر في مقصوده؛ فإن قصد نفس للمفاخرة والمباهاة فيس المقصود، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته، وأذخر لحوائث زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح أُنِيب على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات. وقد كانت نيات خلق كثير من الصحابة في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم بجمعه؛ فحرصوا عليه وسألوا زيادته. ولما أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوف أرضا أخرج القرس حتى قام ثم رمى سوطه، فقال: «أعطوه حيث بلغ سوطه». وكان سعد بن عباد يقول في دعائه: اللهم وسع علي. وقال أخوه يوسف: «وَرَدَّادُ كُلِّ بَيْعٍ». وقال شعب لموسى: «إِنَّ أَلَمْتَ عَشْرًا ابْنَ عَيْنِكَ». وإن أيوب لما عوف بنز عليه رجل من جراد من ذهب؛ فأخذ يخفي في ثوبه ويستكر منه؛ فقيل له: أما شيت؟ فقال: يا رب فقير يشبع من فضلك؟ وهذا أمر مكرور في الطياع. وأما كلام المحاسبي: نخطأ يدل على الجهل بالعلم، وما ذكره من حديث كعب وأبي ذر فعال، من وضع الجهال وخفيت عدم سمته عنه لثوقه بالقوم. وقد روى بعض هذا وإن كان طريقه لا يثبت؛ لأن في سنده ابن لمية وهو مطعون فيه. قال يحيى: لا يحتج بحديثه. والصحيح في التاريخ أن أبا ذر توفي سنة خمس وعشرين، وعبد الرحمن بن عوف توفي سنة اثنين وثلاثين، فقد عاش بعد أبي ذر سبع سنين. ثم لفظ ما ذكره من حديثهم يدل على أن حديثهم موضوع، ثم كيف تقول الصحابة: إنا نخاف على عبد الرحمن! أوليس الإجماع منقادا على إباحة [جمع] المال من حله، فما وجه الخوف مع الإباحة؟ أو ياذن الشرع في شيء، ثم يعاقب

(١) كفا في دوابها، وفي جرد - يرد - (٢) الحذر (بضم فكرك) والإحظار: ارتفاع القرس في عدو. (٣) رابع ج ٩ ص ٢٢٢ (٤) رابع ج ١٣ ص ٢٦٧ (٥) الزيل (بكر فكرك): القطعة العظيمة من الجراد. (٦) من ب وجوه.

ابن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال: لم تنسخ، ولكن إذا جمع الله الخلائق يقول: "إني أخبركم بما كنتم في أنفسكم" فاما المؤمنون فيخبرهم ثم ينفر لهم، واما أهل الشك والريب فيخبرهم بما أخفوه من التكذيب، فذلك قوله: «يُخَاسِبُكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ» وهو قوله عز وجل: «وَلَكِن يَأْخُذُكُمْ بِمَا كُنتُمْ قُلُوبُكُمْ» من الشك والتناق. وقال الضحاك: يماثله الله يوم القيامة بما كان يسره ليعلم أنه لم يخف عليه. وفي الخبر: "إن الله تعالى يقول يوم القيامة هذا يوم تُبْلَى فيه السرائر وتخرج الضمائر وأن كُتُبِي لم يكتبوا إلا ما ظهر من أعمالكم وأنا المطلع على ما لم يطلعوا عليه ولم يُخبروه ولا كتبوه فانا أخبركم بذلك وإحاسبكم عليه فاعجز لمن أشاء وأعذب من أشاء" نفقة. للمؤمنين ويضرب الكافرين، وهذا أصح ما في الباب، يدل عليه حديث التَّجْوِي على ما يأتي بيانه، [لا يقال]: (١) فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله يجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به"، فإنا نقول: ذلك محمول على أحكام الدنيا؛ مثل الطلاق والعناق والبيع التي لا يلزمه حكمها ما لم يتكلم به، والذي ذكر في الآية فيها يؤخذ العبد به بينه وبين الله تعالى في الآخرة. وقال الحسن: الآية حكمة ليست بمنسوخة. قال الطبري: وقال آخرون نحو هذا المعنى الذي ذكر عن ابن عباس؛ إلا أنهم قالوا: إن العذاب الذي يكون جزاء لما حُطِر في النفوس وصحبه الفكر إنما هو بمصائب الدنيا وآلامها وسائر مكارهاها. ثم أسند عن عائشة نحو هذا المعنى؛ وهو (القول الخامس): «ورج الطبري أن الآية حكمة غير منسوخة: قال ابن عطية: وهذا هو الصواب، وذلك أن قوله تعالى: «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه» معناه مما هو في وُسْعكم وتحت كسبكم، وذلك استصحاب المتقصد والتفكر؛ فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الخواطر أشقَّت الصعابة والنبي صلى الله عليه وسلم، فبين الله لهم ما أراد بالآية الأخرى، وخصصها ونص على حكمة أنه لا يكلف قضا إلا وسعها، والخواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع، بل هي أمر غالب وليست مما يكتسب؛ فكان في هذا البيان فرجهم وكشف كُرْبهم، وبقي الآية حكمة لا تلغ فيها: وما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر والأخبار لا يدخلها النسخ؛ فإن ذهب ذاهب إلى تصدير النسخ فلانما يترتب له في الحكم الذي لحق الصعابة حين فزعوا من الآية، وذلك أن قول النبي صلى الله عليه وسلم: (٢) فرائض كآيات - (٣) راجع ص ٩٩ من هذا الجزء - (٤) هذه الزيادة من جوده و (٥) ذب ربه وجردوا بين عليه: وقال الآية - وله وجه -

عليه وسلم لم : « قولوا سمعنا وأطعنا » يحيى منه الأمر بأن يشترأ على هذا ولتبروه وينظروا
 لطف الله في القرآن . فإذا قرأ هذا الحكم فصحيح وقوع النسخ فيه ، وتسمية الآية حينئذ
 قوله تعالى : « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَلْبِثُوا مِائَتِينَ » فهذا لفظه الخبر ولكن معناه
 التبرؤ وهذا وأثبتوا عليه وأصبروا بحسبه ، ثم نسخ بعد ذلك . واجمع الناس فيما علمت على
 أن هذه الآية في الجهاد منسوخة بصبر المائة المائتين . قال ابن عطية : وهذه الآية
 في « البقرة » أشبه شيء بها . وقيل : في الكلام إضمار وتخييد ، تخديره بحاسبكم به الله إن شاء ،
 وعلى هذا فلا نسخ . وقال النحاس : ومن أحسن ما قيل في الآية وأشبه بالظاهر قول
 ابن عباس : إنها عاقبة ، ثم أدخل حديث ابن عمر في التجوى ، أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما ،
 واللفظ لحلم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يَدْنَى الْمُؤْمِنِ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ] ^(١)
 مَنْ رُبَّه جَل وَعَزْ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَفَّهُ فَيَقْرُرَهُ بِذَنُوبِهِ فَيَقُولُ هَلْ تَعْرِفُ فَيَقُولُ [أَيْ رَبِّ] رَبِّ
 أَعْرِفُ قَالَ فَإِنِّي قَدْ صَبَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُطْبِئُ صَحْفَةً حَسَنَاتِهِ
 وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَتَأَدَّى بِهِمْ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ » . وقد
 قيل : إنها نزلت في الذين يتولون الكافرين من المؤمنين ، أى وإن تملنوا ما في أنفسكم
 أيها المؤمنون من ولاية الكفار أو تسروها بحاسبكم به الله ، قاله الواقدى ومقاتل . واستدلوا
 بقوله تعالى في (آل عمران) « قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُ — مِنْ وَلَايَةِ الْكَافِرِ —
 يَعْلَمَهُ اللَّهُ » يدل عليه ما قبله من قوله : « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » ^(٢)
 قلت : وهذا فيه بعد ، لأن سياق الآية لا يقتضيه ، وإنما ذلك بين في « آل عمران »
 والله أعلم . وقد قال سفيان بن عيينة : لم يثن أن الأتباء عليهم السلام كانوا يأتون قومهم بهذه
 الآية « يَهْدِي فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » .
 قوله تعالى : (فَيَقْرُرُ لَمْ يَسَاءَ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَسَاءَ) قرأ ابن كثير وفتح وأبو عمرو وحزرة
 والكاسي « فَيَقْفَرُ — وَيُعَذِّبُ » بالجزم عطف على الجواب . وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع

(١) في ب و ط : ويقرأ وفي عطية : يسوا . (٢) ارجع ج ٨ ص ٤٤

(٣) كما في ابن عطية . وفي ب و ج و هـ : وابنوا . (٤) الزيادة من صحيح مسلم . (٥) ارجع ج ٤ ص ٥٧

فيهما على المطع، أى فهو ينفر ويغضب. وروى عن ابن عباس والأعرج وأبى العالية وعاصم
البحرديّ بالنصب فهما على إضمار « أن » . وحقيقته أنه عطف على المنى ؛ كما في قوله
تعالى : « فَيَضَافُهُ لَهُ » ^(١) وقد تقدم . والمطف على اللفظ أجود للشاكلة ؛ كما قال الشاعر :

ومنى ما يج منك كلاماً • يتكلم فيجيك بعقل

قال النحاس : وروى عن طلحة بن مصرف « يحاسبك به الله ينفر » بغير فاء على البديل .
ابن عطية : وبها قرأ الجعفيّ وعتاد . وروى أنها كذلك في مصحف ابن مسعود . قال
ابن جني : هي على البديل من « يحاسبك » وهي تفسير المحاسبة ؛ وهذا كقول الشاعر :

رويتا بني شيان بعض وعيدكم • تلاقوا غدا خيل على سقون
تلاقوا جياداً لا تجد عن الرعوى • إذا ما عدت في المازق المتناين

فهذا على البديل . وكرر الشاعر الفعل ؛ لأن الفائدة فيما يليه من القول . قال النحاس : وأجود
من الجزم لو كان بلا فاء الرفع ؛ يكون في موضع الحال ؛ كما قال الشاعر :

تتى ثأته تشو إلى ضوئه ناره • تجد خوار عندنا خير موقد

قوله تعالى : « آمَنَ الرُّسُلُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ
كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا يَفْرِقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ
وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ » ^(٢) لَا يَكْلِفُ اللَّهُ
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » ^(٣)

(١) راجع ص ٢٢٧ من هذا الجزء .

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ . [روى عن الحسن وعياض والضمك : أن هذه الآية كانت في قصة المعراج ، وهكذا روى في بعض الروايات عن ابن عباس ، وقال بعضهم : جميع القرآن نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم إلا هذه الآية فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي سمع ليلة المعراج ، وقال بعضهم : لم يكن ذلك في قصة المعراج ؛ لأن ليلة المعراج كانت بمكة وهذه السورة كلها مدنية ، فاما من قال : إنها كانت ليلة المعراج قال : لما صعد النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ في السموات في مكان مرتفع ومعه جبريل حتى جاوز مدرة المنتهى فقال له جبريل : إني لم أجاوز هذا الموضع ولم يجرس بالمجازة أحد هذا الموضع غيرك فجاوز النبي صلى الله عليه وسلم حتى بلغ الموضع الذي شاء الله ، فأشار إليه جبريل بأن سلم على ربك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : التَّحِيَّاتُ لله والصلوات والطيبات . قال الله تعالى : للسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون لأمة حَظٌّ في السلام فقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقال جبريل وأهل السموات كلهم : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . قال الله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾ على معنى الشكر أي صدق الرسول ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يشارك أمة في الكرامة والفضيلة فقال : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا يَفِرُّ بَيْنَ أَيْدِي رَسُولِهِ ﴾ يعني يقولون آمنا بجميع الرسل ولا نتكبر بأحد منهم ولا نفرق بينهم كما فرقت اليهود والنصارى ، فقال له ربه كيف يقولكم بأى الذى أنزلنا؟ وهو قوله : ﴿ إِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي بُحْبُوحِكُمْ ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " قالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير " معنى المرجع . فقال الله تعالى عند ذلك " لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا " معنى طاقها ويقال : إِلَّا دُونَ طاقها . ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ من الخير ﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ من الشر ، فقال جبريل عند ذلك : سَلِّ تَطْعَةً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ لَنَا فِتْنَةً ﴾ معنى إن جعلنا ﴿ أَوْ آخِطَاءًا ﴾ معنى إن تعمدنا ، ويقال : إن علمنا بالنيان

وَالخَطَا . فقال له جبريل : قد أعطيت ذلك قد رفع من أمتك الخطأ والنسيان . فسل شيئاً آخر فقال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا » بئى قهلاً « وَكَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا » وهو أنه حرّم عليهم الطّيّبات بظلمهم ، وكانوا إذا أذنبوا بالليل وجدوا ذلك مكتوباً على بهم ، وكانت الصلوات عليهم تخمين ، تخفف الله عن هذه الأمة وحطّ عنهم بعد ما فرض تخمين صلاة . ثم قال : « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ » يقول : لا تشقلنا من العبل ما لا نطبق فصعبنا ، ويقال : ما تنقّ علينا لأنهم لو أمروا بتخمين صلاة لكانوا يطبقون ذلك ولكنه يشق عليهم ولا يطبقون الإدامة عليه « وَاعْفُ عَنَّا » من ذلك كله « وَاعْفِرْ لَنَا » ونجاوز عنا ، ويقال : « وَاعْفُ عَنَّا » من المسخ « وَاعْفِرْ لَنَا » من الخسف « وَارْحَمْنَا » من القذف لأن الأثم الماضية بعضهم أصابهم المسخ وبعضهم أصابهم الخسف وبعضهم القذف ثم قال : « أَنْتَ مَوْلَانَا » بئى ولينا وحافظنا « فَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » فاستجبت دعوته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نصرت بالرب سيرة شهر » ويقال إن الشّزاة : إذا خرجوا من ديارهم بالنيسة الخالصة وضربوا بالبطيل وقع الرعب والهيبة في قلوب الكفار سيرة شهر في شهر ، علموا بخروجهم أولم يسلّموا ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع أوحى الله هذه الآيات ؛ ليعلم أنه بذلك . ولهذا الآية تفسير آخر ؛ قال الزجاج : لما ذكر الله تعالى في هذه السورة فرض الصلاة والزكاة وبين أحكام الحج وحكم الحيض والطلاق والإيلاء وأفاضل الأنبياء وبين حكم الربا . ذكر تعظيمه سبحانه بقوله سبحانه وتعالى : « قَدْ مَاتَ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » ثم ذكر تصديق نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ذكر تصديق المؤمنين بجميع ذلك فقال : « آمَنَ الرُّسُلُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » أي صدق الرسول بجميع هذه الأشياء التي جرى ذكرها . كذلك المؤمنون كايهم صدّقوا بالله وملائكته وكتبه ورسله .

(١) هذه الزيادة لا توجد في الأصول إلا في نسخة ب يوسيد بن منيا ، وفي نسخ ط توجد لها وعليها اعتدلتها وهي كما يرى شاذة في مقدمتها أول الكلام إذا المجمع عليه سلفاً وخلفاً أن القرآن نزل به الروح الأمين جبرئيل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم « نزل به الروح الأمين على نبيك » وهذا هو القرآن وكون هذه الآية تماماً نبيناً حلوات الله عليه ليلة الميراج بجانب ما تواتر ، وكون أشد عجافاً إذا علمت أن الإسراء كان في الخامسة بعد البعث ، وقيل : بئى قبل الهجرة والبقرة مدنية بالإجماع . وقد روت أحاديث في صحيح مسلم ، وسنن أحمد وابن مردويه تزيد ما ذكره القرطبي . بيد أن القرآن يحمل تلك الروايات على شرب من القاريلى متى سمعت سناً وبتاً .

وَقِيلَ سِبْغُ نَزْلِهَا إِلَى قَبْلِهَا وَهِيَ «لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُخَيِّبُكُمْ بِهِ اللَّهُ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» فَإِنَّهُ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرَّكْبِ فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، كَلَّمْنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُ: الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْجِهَادَ [وَالصَّدَقَةَ]، وَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَا تُطِيقُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكَاثِبِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا بَلْ قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» فَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ. فَلَمَّا أَقْرَأَهَا الْقَوْمُ ذَلَّتْ بِهَا السُّتُومُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي إِثْرِهَا: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَقُولُ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ». فَلَمَّا قِيلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَنْ وَجَلٍ: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لِمَا مَكَتَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ»^(١) «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» قَالَ: «نعم» «رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْ لَنَا صِرَافًا حَمَلَةً عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» قَالَ: «نعم» «رَبَّنَا وَلَا تَجْعَلْنَا مَالًا طَائِفَةً لَنَا بِهِ» قَالَ: «نعم» «وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» قَالَ: «نعم». «أُخْرِجْهُ مُسْلِمًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

قَالَ عَلَاؤُنَا: قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى «قَدْ فُتِلَتْ» وَهَذَا قَالَ: «نعم» دَلِيلٌ عَلَى قَوْلِ الْحَدِيثِ بِالْمُنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَلَمَّا تَقَرَّرَ الْأَمْرُ عَلَى أَنَّ قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، مَدَحَهُمُ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَرَفَعَ الْمَشَقَّةَ فِي أَمْرِ الْخَوَاطِرِ عَنْهُمْ؛ وَهَذِهِ ثَمَرَةُ الطَّاعَةِ وَالِاتِّقَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا جَرَى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ضِدَّ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبِهِمْ وَتَحْمِيلِهِمُ الْمَشَقَّاتِ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ وَالْإِنْجِلَاءِ إِذْ قَالُوا: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؛ وَهَذِهِ ثَمَرَةُ الْبَصِيَانِ وَالتَّجَرُّدِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِعَادَاةُ اللَّهِ مِنْ قِيَمِهِ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ. وَفِي الْحَلِيقِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيلَ لَهُ: إِنْ يَثَّ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ شِمَاسٍ (١) مِنْ صَبِيحِ سَلَمٍ - (٢) فِي الْأُمُورِ بِدَفْعِهِ: «مَا اكْتَسَبْتَ» قَالَ: نَمَّ. وَيَسْتَفِيدُ مِنْ صَبِيحِ سَلَمٍ (٢) ص ٤٢١

يُزَمَّرُ لَيْلَةَ بِمَصَابِيحٍ - قَالَ : « فَلَعَلَّهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ » فَسُئِلَ ثَابِتٌ قَالَ : قُرَأَتْ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ « آمَنَ الرَّسُولُ » نَزَلَتْ حِينَ شَقِيَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَوَعَّدُهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ عَاقِبَتِهِمْ عَلَى مَا اخْفَتَهُ قَوْمُهُمْ ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « فَلَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ » قَالُوا : بَلْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ثَنَاءً عَلَيْهِمْ « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ » فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْ يُؤْمِنَا » .

الثانية - قوله تعالى : (آمَنَ) أى صدَّق ، وقد تقدَّم . والذي أنزل هو القرآن .
وقرأ ابن مسعود « وآمن المؤمنون كل آمن بالله » على اللفظ ، ويجوز في غير القرآن « آمنوا » على المعنى . وقرأ نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَكُفِّيهِ) على الجمع . وقرأوا في « التحريم » كتابه ، على التوحيد . وقرأ أبو عمرو وهنات في « التحريم » « وَكُفِّيهِ » على الجمع . وقرأ حمزة والكسائي « وَكُتِبَ » على التوحيد فيهما . فمن جمع أراد جمع كتاب ، ومن أفراد أراد المصدر الذي يجمع كل مكتوب كان نزوله من عند الله . ويجوز في قراءة من وسَّد أن يراد به الجمع ، يكون الكتاب إسماً للجنس فتستوى القراءة ؛ قال الله تعالى : « قَبِمَتْ اللَّهُ الْأَبْنَاءُ بِشِيرِينَ وَمُنِيرِينَ وَأُنْزِلَ مَعَهُمُ الْكِتَابُ » . قرأت الجماعة « وَرُسُلُهُ » بضم السين ، وكذلك « رُسُلًا وَرُسُلَكُمْ وَرُسُلًا » ؛ إلا إيا عمرو فروى عنه تخفيف « رُسُلًا وَرُسُلَكُمْ » ، وروى عنه في « رُسُلًا » بالتثنية والتخفيف . قال أبو علي : من قرأ « رُسُلًا » بالتثنية فذلك أصل الكلمة ، ومن خفف فكما يخفف في الآحاد ؛ مثل عُنُقٍ وَطُنْبٍ . وإذا خفف في الآحاد فذلك أحرى في الجمع الذي هو أنقل ؛ وقال منناه مكي . وقرأ جمهور الناس « لَا تُفَرِّقُ » بالنون ، والمعنى يقولون لا تفرق ؛ خَفِيفُ الْقَوْلِ ، وَحَدَفُ الْقَوْلِ كثير ؛ قال الله تعالى : « وَاللَّائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ » . سَلَامٌ عَلَيْهِمْ : أى يقولون سلام عليكم . وقال : « وَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا » أى يقولون

ربنا ، وما كان مثله . وفراً سعيد بن جبير ويحيى بن يعمر وأبو زرعة بن عمرو بن جرير
وبقريب « لا يفرق » بالياء ، وهذا على لفظ كل . قال هارون : وهى ف حرف ابن مسعود
« لا يفرقون » . وقال « بين أحد » على الأفراد ولم يقل آساد ؛ لأن الأحد يتناول الواحد
والجميع ؛ كما قال تعالى : « قَاتِلْهُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُمْ حَاجِزِينَ » ذ « حاجزين » صفة لأحد ؛ لأن
معناه الجمع . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما أحلت الفتيان لأحد سود العروس غيركم » وقال رؤبة :
إِذَا أَمْرُ النَّاسِ دَبَّتْ دِينُكَ * لَا يَرَهُونَ أَحَدًا مِنْ دُونِكَ
ومعنى هذه الآية : أن المؤمنين ليسوا كاليهود والنصارى فى أنهم يؤمنون ببعض
ويكفرون ببعض .

الثالثة - قوله تعالى : (وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) فيه حذف ، أى سمعنا سماع قائلين .
وقيل : سمع بمعنى قيل ؛ كما يقال : سمع الله من حمده ، فلا يكون فيه حذف . وعلى الجملة فهذا
القول يقتضى المدح لقائله . والطاعة قبول الأمر . وقوله (غُفْرَانُكَ) مصدر كالغفران
والخمران ، والعامل فيه فعل مقدر ، تقديره : اغفر غفراك ؛ قاله الزجاج . وغيره : طلب
أو أسأل غفراك . (وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ) إقرار بالبعث والوقوف بين يدى الله تعالى . وروى
أن النبى صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه هذه الآية قال له جبريل : « إن الله قد أحل النساء
عليك وعلى أمته قبل قطعه » فقال إلى آخر السورة .

الرابعة - قوله تعالى : (لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) الكف هو الأمر بما ينق
عليه . وتكلفت الأمر تحشمته ؛ حكاه الجوهري . والوسع : الطاقة والحمدة . وهذا
مخبر بجزء . نص الله تعالى على أنه لا يكف العباد من وقت نزول الآية عبادة من أعمال القلب
أد الجوارح إلا وهى فى وسع المكلف وفى مقتضى إدراكه وبهتة ؛ وبهذا انكشفت الكربة عن
المسلمين فى تأويل أمر الخواطر . وفى معنى هذه الآية ما حكاه أبو هريرة رضى الله عنه قال :
ما وددت أن أحدا ولدتهى أنه إلا جعفر بن أبى طالب ؛ فإن تبعته يوما وأنا جائع فلما بلغ

(٢) ف ط : فالتين .

(١) راجع ج ١٨ ص ٢٧٦

(٣) كذا فى ابن عطية وهى عبارة - وفى الأصول : تم .

منزله لم يجد فيه سوى نجي ستم قد بقي فيه أثاره فشقه بين أيدينا، فجعلنا طلق ما فيه من
السمن والرب وهو يقول :

ما كلف الله نفساً فوق طاقتها • ولا تجود يد إلا بما تحيد

الخامسة - اختلف الناس في جواز تكليف ما لا يطاق في الأحكام التي هي في الدنيا،
بعد اتفاقهم على أنه ليس واقفاً في الشرع، وأن هذه الآية آذنت بدمه؛ قال أبو الحسن
الأشعري وجماعة من المتكلمين : تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، ولا ينجم ذلك شيئاً من
عقائد الشرع، ويكون ذلك أمانة على تذيب المكلف وقطاً به، وينظر إلى هذا تكليف
المعمور أن يقدر شعيرة. واختلف الفقهاء في جوازه هل وقع في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم
أو لا؟ فقالت فرقة : وقع في نزلة أبي لحب، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة، ومن
جعلها أنه لا يؤمن؛ لأنه حكم عليه بقب اليقين وصلى النار، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن؛ فقد
كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن. وقالت فرقة : لم يقع قط. وقد حكي الإجماع على ذلك.
وقوله تعالى : « سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ الْعَرْشُ ذُو الْعَرْشِ الْمَلِكُ الْيَوْمَ »^(١) يتعدى إلى
مفعولين أحدهما محذوف؛ تقديره عبادة أو شيئاً. فافقه سبحانه بلطفه وإعناهما علينا وإن
كان قد كلفنا بما يشق ويتغل كشيء الواحد للعشرة، وهجرة الإنسان وخروجه من وطنه
ومفارقة أهله ووطنه وعادته، لكنه لم يكلفنا بالمشقة المتغلة ولا بالأمور المؤتلة؛ كما كلف
من قبلنا بقتل أنفسهم وقرض موضع البول من ثيابهم وجلودهم، بل سهل ورتق ووضع
عنا الإحسر والأغلال التي وضعها على من كان قبلنا. فقه الحمد والمنة، والفضل والنعمة.

السادسة - قوله تعالى : (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) يريد من الحسنات
والسيئات. قاله السدي. وجماعة المفسرين لا خلاف بينهم في ذلك؛ قاله ابن عطية. وهو
مثل قوله : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَمَلَهَا »^(٢). والمخاطب
ونحوها ليست من كسب الإنسان. وجاءت العبارة في الحسنات : « لَهَا » من حيث هي بما

(١) الرب (بالهمزة) : ديس الترابنا طبع. (٢) راجع ج ٢٠ ص ٢٢٤ (٣) راجع ج ٧ ص ١٠٦

بَفَرَحِ الْوَرْدِ يَكْبَهُ وَيَسْرِهَا، فَضَافَ إِلَى مَلِكِهِ . وَجَاءَتْ فِي الْبَيْتِ بِدَعْلَمِهَا مِنْ حَيْثُ
 هِيَ أَتَتْهُ وَأَوْزَارُ وَمَتَحَلَّاتٌ صَبِيحَةٌ ؛ وَهَذَا كَمَا يَقُولُ : لِي مَالٌ وَعَلَى دِينٍ . وَكَرِهَ فِعْلَ الْكَسْبِ
 خَالَفَ بَيْنَ التَّصْرِيفِ حَسْبَ لِنَقَطِ الْكَلَامِ ؛ كَمَا قَالَ : « قَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْلَهُمْ رُؤْيَاهُ » . قَالَ
 ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَيُظْهِرُنِي فِي هَذَا أَنَّ الْحَسَنَاتِ هِيَ مِمَّا تَكْتَسِبُ دُونَ تَكَلُّفٍ ، إِذْ كَسَبَهَا عَلَى
 جَاءَةِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَتَمَ شَرْعُهُ ؛ وَالْبَيْتَاتُ تَكْتَسِبُ بِنَاءَ الْمُبَالَغَةِ ، إِذْ كَسَبَهَا يَتَكَلَّفُ فِي أَسْرَافِهَا
 تَرْقُ حِجَابُ نَهْيِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَخْطَأُ إِلَيْهَا ؛ فَيَحْسُنُ فِي الْآيَةِ بِنَاءُ التَّصْرِيفِ إِحْرَازًا ، لِهَذَا الْمَعْنَى .
 الْبَابَةُ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ أَتَمَّتْ عَلَى أَسْمَالِ الْعِبَادِ كِتَابًا وَكِتَابًا ؛
 وَلِذَلِكَ لَمْ يَطْلُقُوا عَلَى ذَلِكَ لَا خَلْقَ وَلَا خَلْقِي ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مِنْ مُجَرَّدَةِ الْمُبْتَدَعَةِ .
 وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَتَمَّتْ ذَلِكَ عَلَى الْعَبْدِ ، وَأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَجَازِ الْمُخَصَّصِ . وَقَالَ الْمُهَذَّبِيُّ وَغَيْرُهُ :
 وَقَبْلَ مَعْنَى الْآيَةِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ أَحَدٌ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَهَذَا صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ
 مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ .

الثامنة - قَالَ الْكَلْبُ الطَّبْرِيُّ : قَوْلُهُ تَعَالَى : فَمَا مَا كُتِبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْتَسَبَتْ «
 يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَهُ بِمَقْتَلٍ أَوْ بَحْتٍ أَوْ تَقْرِيقٍ فَلَهُ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ قَصَاصًا أَوْ دِيَّةً ؛ خِلَافًا
 لِمَنْ جَعَلَ دِيَّتَهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَذَلِكَ يَخَالَفُ الظَّاهِرَ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَقُوطَ الْقَصَاصِ عَنْ
 الْأَبِّ لَا يَقْتَضِي سَقُوطَهُ عَنْ شَرِيكِهِ . وَيَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِذَا مَكَتَتْ مَجْنُونًا
 مِنْ نَفْسِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْعَرَبِيُّ : « ذَكَرَ عَلَمَاؤُنَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي أَنَّ الْقَوْدَ وَاجِبٌ
 عَلَى شَرِيكِ الْأَبِّ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ، وَعَلَى شَرِيكِ الْخَطَايِ ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَكْتَسَبَ الْقَتْلَ . وَقَالُوا : إِنْ اشْتَرَاكَ مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ
 مَعَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ لَا يَكُونُ شُبْهَةً فِي دَرَجَةٍ مَا يُدْرَأُ بِالشُّبْهِةِ » .

التاسعة - قَوْلُهُ تَعَالَى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) الْمَعْنَى : أَعْفُ عَنْ إِيْمٍ
 مَا يَقَعُ مِنَّا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رَفَعُ عَنْ أَسْتَى الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ

وما استكرهوا عليه" أى إثم ذلك . وهذا لم يختلف فيه أن الإثم مرفوع، وإثما اختلف
فيا يتعلق على ذلك من الأحكام، هل ذلك مرفوع لا يلزم منه شيء أو يلزم أحكام ذلك كله؟
اختلف فيه . والصحيح أن ذلك يختلف بحسب الوقائع، فممن لا يسقط بافلاق كالنكرات
والهيات والصلوات المفروقات . وقسم يسقط بافلاق كالنكاح والطلاق بكلمة الكفر .
وقسم ثالث يختلف فيه كمن أكل ثيابا في رمضان أو حنث ماعيا، وما كان مثله مما يقع
خطأ ونسياناً، ويرى ذلك في الفروع .

العاشرة - قوله تعالى : (رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا) أى ثقلاً . قال مالك والربيع :
الإصر الأجر، فليط الصعب . وقال سعيد بن جبير : الإصر شدة العمل، وما غلظ على
بنى إسرائيل من البول ونحوه . قال الضحاك : كانوا يحملون أمورا شلدا، وهذا نحو قول مالك
والربيع، ومنه قول النابغة :

يا مانع الضم أن يثني سرتهم . والحامل الإصر عنهم بعد ما عرفوا^(١)

عطاء : الإصر المسخ فردة وخنازير، وقوله ابن زيد أيضا . ومنه أيضا أنه القنب الذى
ليس فيه توبة ولا كفارة . والإصر فى اللغة العهد، ومنه قوله تعالى : « وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ
إِصْرِي » . والإصر : الضيق والذنوب والآثام . والحيل الذى تربط به الأحمال ونحوها،
يقال : أصر بأمر أصرا حبسه . والإصر (بكسر الميم) من ذلك قال الجوهري :
والموضع مأصر ومأصر والجع مأصر، والمامة تقول معاصر . قال ابن خزيمة : « وما جعل
أن يستدل بهذا الظاهر فى كل عبادة أدعى الختم مثيلها، فهو نحو قوله تعالى : « وَاجْعَلْ
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الدِّينُ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا تُسَمِّرُوا » .
الهم شق على من شق على أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت : ونحوه قال البيهقي الطبري قال : يحتاج به فى نهي الحرج والضيق المتأخر
للحقيقة السمة، وهذا بين .

(١) كما فى جميع الأصول، إلا ما كان فى شراء الصراية : غرقا .

(٢) رابع ج ١٢ ص ٦٦

(٣) رابع ج ١ ص ١٢٤

المادية عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلْكُمَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ قال قتادة : مثابه
لا تستند علينا كما شئتم على من كان قبلا . الضمك : لا تحملنا من الأعمال ما لا تطيق ؛
وقال نحوه ابن زيد . ابن جرير : لا تمسحنا قردة ولا حنظير . وقال مسلم بن سبور :
الذي لا طاقة لنا به : الغلبة ؛ وحكاه النقاش عن مجاهد وعطاء . وروى أن أبا البرداء كان
يقول في دعائه : وأعوذ بك من غلبة ليس لما علة . وقال السدي : هو التخليط والأغلال
التي كانت على بني إسرائيل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَغْفُ عَنَّا ﴾ أي عن ذنوبنا . غفوت عن ذنبه إذا تركه ولم يتابعه .
﴿ وَأَغْفِرْ لَنَا ﴾ أي امسح على ذنوبنا . والغفر : الستر . ﴿ وَأَرْحَمْنَا ﴾ أي تفضل برحمة مبسدة
منك علينا . ﴿ أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ أي ولينا وناصرتنا . ونخرج هذا خرج التلميح لخلق كيف يدعون .
روى عن معاذ بن جبل أنه كان إذا فرغ من قراءة هذه السورة قال : آمين . قال ابن عطية :
هنا يظن به أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان ذلك فكذلك ، وإن كان بقياس
على سورة الحمد من حيث هنالك دعاء وهما دعاء الحسن . وقال علي بن أبي طالب : ما أظن
أن أحدا عقل وأدرك الإسلام يتام حتى يقرأهما .

قلت : قد روى مسلم في هذا المعنى عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ” من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة « البقرة » في ليلة كَفَتَا ” .
قيل : من قيام الليل ؛ كما روى عن ابن عمر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
” أنزل الله على آيتين من كنوز الجنة ختم بهما سورة البقرة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق
الخلق بالف عام من قراهما بعد المشاء مرتين أجزأته من قيام الليل « آمن الرسول » إلى آخر
البقرة ” . وقيل : كفتهما من شر الشيطان فلا يكون له عليه سلطان . وأست أبو عمرو
الداني عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” إن الله جل وعز
كتب كتابا قبل أن يخلق السموات والأرض باقي عام فأنزل منه هذه الثلاث آيات

(١) الفلة : (بضم اللين المحبة) : هيان شهوة الكناخ وتلم من باب تعب اشتد شهوة .

التي ختم بين البقرة من قراهن في بيته لم يقرب الشيطان بيته ثلاث ليل . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أُوتِيَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَثَرَتِ تَحْتَ الْعَرْشِ لَمْ يُزَيِّنْ نَجَى قَبْلِي » . وهذا صحيح . وقد تقدم في القاعة نزول الملك بها مع القاعة .
والحمد لله

مضجحه .

أبو إسحاق إبراهيم أطفيش

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : **الـم** (١) **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** (٢)
فيه خمس مسائل :

الأول — قوله : **(الـم . الله لا إله إلا هو الحي القيوم)** هذه السورة مدنية بإجماع .
وحكى النقاش أن اسمها في التوراة طيبة . وقرأ الحسن وعمر بن عبد وطاسم بن أبي النجود
وأبو جعفر الرضائي^(١) **«الـم . الله»** يقطع ألف الوصل ، على تقدير الوقف على **«الـم»** كما
يقدرُونَ الوقف على أسماء الأعداد في نحو واحد ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وهم واصلون .
قال الأخفش سعيد : ويجوز **«الـم الله»** بكسر الميم لالتقاء الساكنين . قال الزجاج : هذا
خطأ ، ولا يحوله العرب لثقله . قال النحاس : **«القرأة [الأولى قراءة] العائنة»** وقد تكلم
فيها النحويون القدماء ؛ فذهب سيويه إن للميم تُحْت لالتقاء الساكنين ، واختاروا لما فتح
لَفَّ يجمعون بين كسرة وياء وكسرة قبلها . وقال الكسائي : حروف التهجّي إذا لحقت ألف
وصل فحذفت ألف الوصل حرّكتها بحركة الألف فقلت : **الـم الله** ، و**الـم أذكر** ، والم
اقتربت . وقال الفراء : الأصل **«الـم الله»** كما قرأ الرضائي فالتفت حركة الحزمة على الميم . وقرأ
عمر بن الخطاب **«الحي القيوم»** . وقال خازن : في مصحف عبد الله **«الحي القيوم»** . وقد تقدّم
ما للعلماء [من أراءهم] في الحروف التي في أوائل السور في أول **«البقرة»** . [و] من حيث جاء
في هذه السورة **«الله لا إله إلا هو الحي القيوم»** جملة قائمة بنفسها فتصوّر تلك الأقوال كلها .

(١) في الفهارس وشرحه (مادة رأس) : «د بنو قاسم (الشم) : بن من عامر بن معة . قال الأزهري :
وكان أبو عمر الزاهد يقول في أبي جعفر الرضائي أحد الفراء والمحدثين أنه الرضائي ، يفتح الراء والواو من غير حمز ،
منسوب إل رواس قبيلة من سليم ، وكان يكر أن يقول الرضائي بالحزمة كما يقوله المحدثون وغيرهم . قلت : وبنى
بأبي جعفر هذا محمد بن سادة الرضائي . ذكر نلب أنه أنزل من وضع نحو الكوفيين ، وله تصانيف » .

(٢) الكلمة عن إعراب القرآن للنحاس . (٣) زيادة يقتضيا السياق . (٤) راجع ج ١ ص ١٥٤
لمحة ثانية أو ثالثة .

الثانية - روى الكسائي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى المشاء فاستنح
«آل عمران» فقرأ «الآسم» الله لا إله إلا هو الحي القيوم» فقرأ في الركعة الأولى بمائة آية،
وفي الثانية بالمائة الباقية. قال علماؤنا: ولا يقرأ سورة في ركعتين، فإن فعل إجراءه. وقال
مالك في المجموعة: لا بأس به، وما هو بالشأن.

قلت: الصحيح جواز ذلك. وقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالأعراف في المغرب
تزوفا في ركعتين. نزهة الناس أيضا، وصححه أبو محمد عبد الحق، وسألت.

الثالثة - هذه السورة ورد في فضلها آثار وأخبار؛ فمن ذلك ما جاء أنها أمان من
الحيات، وكثرة الصلوك، وأنها تحتاج عن قارئها في الآخرة، وتكتب لمن قرأ آخرها في ليلة قيام
ليلة، إلى غير ذلك. ذكر البخاري أبو محمد في مسنده حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال
حدثني عبيد الله الأصبجي قال: حدثني مسمر قال حدثني جابر، قبل أن يقع فيما وقع فيه، عن
الشعبي قال قال عبد الله: «يتم كثر الصلوك سورة «آل عمران» يقوم بها في آخر الليل. حدثنا
محمد بن سعيد حدثنا عبد السلام عن الجريري عن أبي السليل^(١) قال: أصاب رجل دما قال:
فأوى إلى وادي جنة. وإذا لا يمشي فيه أحد إلا أصابته جنة، وعلى شفير الوادي راهبان؛
فلما أمسى قال أحدهما لصاحبه: هلك والله الرجل! قال: فانتح سورة «آل عمران»
قالا: فقرأ سورة طيبة لعله سينجو. قال: فاصبح سليما. وأسد عن مكحول قال: من قرأ
سورة «آل عمران» يوم الجمعة صلت عليه الملائكة إلى الليل. وأسد عن عثمان بن عفان
قال: من قرأ آخر سورة «آل عمران» في ليلة كتب له قيام ليلة. في طريقه ابن أبي ليحة.
وخرج مسلم عن التراس بن تيمان الكلابي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يؤتى

(١) هو جابر بن زيد بن الحارث البجلي. توفي سنة ١٢٨ هـ. قال ابن سعد: كان يلدس وكان ضعيفا جدا في دأبه
ودرايته. وقال السبيل: كان ضعيفا بطرق التبع. وقال أبو بدو: كان جابريج به مرة في السنة مرة فيبذ
ويحط في الكلام. قل ما حكمه كان في ذلك الوقت. وقال الأصبجي مينا ما وقع فيه بأنه ما كان من تغير عقله.
(من تهذيب التهذيب). (٢) الجريري: يضم الياء وفتح الراء الأولى وكسر الثانية وسكون ياء بينهما، وهو
سعيد بن الحسن. نسب إلى جرير بن مباد. (من تهذيب التهذيب). (٣) أبو السليل: جند الدمشقي
وكسر الهمزة هو ضرب (بالصغير) بن قنبر، وقال قيل. (من تهذيب التهذيب).

بالقرآن يوم القيامة وأعليه الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة وآل عمران - وضرب
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أمثال ما نسيهن يسد^(١)، قال : - كأنها غمامتان
أو غمامتان مودودان بينهما شَرْق^(٢)، أو كأنهما جِرْقَانِ من طير صَوَافٍ مُتَحَابَّانِ عن صاحبهما .
ونُزِجَ أيضا عن أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " اقْرَءُوا
الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِصَحَابِهِ اقْرَءُوا الزَّهْرَ أَوْ يَنْبُتِ الْبَقَرَةُ وَسُورَةُ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهَا
يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهَا غَيَّاتَانِ أَوْ كَأَنَّهَا فَرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ مُتَحَابَّانِ
عَنْ أَصْحَابِهِمَا اقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فَإِنَّ أَخَذَهَا بَرَكَةٌ وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ " . قال
معاوية : بلغني أَنَّ الْبَطْلَةَ السَّحَرَةُ^(٣) .

الرابعة - للعلماء في تسمية « البقرة وآل عمران » بالزَّهْرِ أَوْ يَنْبُتِ الْبَقَرَةُ ثلاثة أقوال :

الأول - إنها التَّيْنَتَانِ ، مأخوذ من الزَّهَرِ وَالزَّهْرَةُ ؛ فَإِنَّمَا لَهْدَايَتُهُمَا قَارِئُهُمَا بِمَا يَزُهرُ لَهُ
من أنوارهما أي من معانيهما .

وإثنا لي يترتب على قراءتهما من النور التام يوم القيامة ، وهو القول الثاني .

الثالث - سميت بذلك لأنهما اشتركتا فيما تضمنته أسم الله الأعظم ؛ كما ذكره أبو داود
وغیره عن أسماء بنت يزيد أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اِسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ
الْآيَتَيْنِ وَالْحُكْمُ لِلَّهِ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " أخرجه ابن ماجه أيضا . والغام : السحاب الملتف ، وهو النياية إذا كانت
قريبا من الرأس ، وهي الظلة أيضا . والمعنى : أن قارئهما في ظِلِّ نَوَابِجِهَا ؛ كما جاء " إن
الْمُؤْمِنِينَ فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ " . وقوله : " مُتَحَابَّانِ " أي يَخْلُقُ اللَّهُ مِنْ يَخْلُقُ عَنْهُ شَوْابِهَا مَلَائِكَةً
كما جاء في بعض الحديث : " إِنْ مَنْ قَرَأَ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْآيَةُ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعِينَ
مَلَكًا يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " . وقوله : " يَنْبُتُهَا شَرْقٌ " قيد بسكون الراء ونحتها ،

(١) الترق : الضرب . وسكون الراء فيه أشهر من ضحا . (٢) في الأصول : « فزنان » بالفاء .

والضرب عن صحيح مسلم . والفرق : القطة . والمزقة والمزقة : الجاعة من كل شيء .

(٣) هو معاوية بن ملاح أحد رجاله من هذا الحديث .

وهو تنبيه على الضياء؛ لأنه لما قال : "سوداوان" قد يُتوهم أنهما مُظلمتان، فنفى ذلك بقوله "بينهما شرق". وبني بكونهما سوداوان أى من كاتهما التى من سبها حالاً بين من تحتها وبين حرارة الشمس وشدة الاله . والله أعلم .

الخامسة - صدر هذه السورة نزل بسبب وفد تجران فيا ذكر محمد بن إسماعيل عن محمد ابن جعفر بن الزبير، وكانوا نصارى وقدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة في ستين راجاً، فهم من أشراطهم أربعة عشر رجلاً، في الأربعة عشر ثلاثة نفر اليهم يرجع أمرهم : العاقب أمير القوم وفدو آرائهم وأسمه عبد المسيح، والبد تيمالم وصاحب تجتمعهم وأسمه الأيم، وأبو حارثة بن طقمة أحد بكرين وائل أسقفهم وعلمهم؛ فدخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أثر صلاة العصر، عليهم ثياب الجبرات جُبَّ وأردية . فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ما رأينا وفداً مثلهم جمالاً وجلالة . وحانت صلاتهم ققاموا فصلوا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المشرق. فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "دعوم" . ثم أقاموا بها أياماً يظفرون رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيسى ويزعمون أنه ابن الله، إلى غير ذلك من أقوال شائعة مضطربة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم بالبراهين الساطعة وهم لا يصرون. ونزل فيهم صدر هذه السورة إلى نيف وثمانين آية؛ إلى أن آل أمرهم إلى أن دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المباحلة^(١)، حسب ما هو مذكور في سيرة ابن إسحاق وغيره .

قوله تعالى : نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٢٤﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٢٥﴾

(١) السيد والعاقب هما من رؤسائهم وأصحاب مراتبهم، والعاقب يترى السيد . (٢) التال (بالكسر) : الهجا والفتيات والحلم في الفتنة . (٣) الجبرات (بالكسر الحاء) : وقع الإاء جمع حيرة : ضرب من الثياب البانية . (٤) يامل القوم بعضهم صفوا وباطلوا وابتلوا : تلاعوا . ومعنى المباحلة أن يجتمع القوم إذا اختلصوا في شيء . فيقولوا : لمة الله على العالم منّا . (٥) راجع سيرة ابن هشام ص ١٠١ طبع أوروبا .

قوله تعالى : (تَزَلَّ عَلَيكَ الْكِتَابُ) يعني القرآن (بِالْحَقِّ) أى بالصدق، وقيل : بالجملة الغالبة . والقرآن نزل نجوماً : شيئاً بعد شيء؛ فذلك قال « تَزَلَّ » والنزول مرة بعد مرة .
والتوراة والإنجيل نزلا دفعة واحدة؛ فذلك قال « أُنْزِلَ » . والباء في قوله « بِالْحَقِّ » في موضع الحال من الكتاب، والباء متعلقة بمحذوف، التقدير آتياً بالحق . ولا تستلحق تَزَلَّ، لأنه قد تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر، ولا يستلحق إلى ثالث، و« مُصَدِّقًا » حال مؤكدة غير متعلقة؛ لأنه لا يمكن أن يكون غير مصدق، أى غير موافق؛ هذا قول الجمهور . وقدتر فيه بعضهم الاستقبال، على معنى أنه مصدق لنفسه ومصدق لغيره .

قوله تعالى : (لِمَا يَنْ يَدِيهِ) يعني من الكتب المتصلة . والتوراة ممتاها الضياء والنور؛ مشتقة من وَرَى الزُّنْد وَوَرَى لَنْتَان إذا خرجت ناره . وأصلها تَوْرِيَّةٌ على وزن تَفْعَلَة، التاء زائدة، وتحركت الباء وقبلها فتحة فُتِلَتْ ألفها . ويجوز أن تكون تَفْعَلَة تنقل الراء من الكسر إلى الفتح؛ كما قالوا في جارية : جَارَة، وفي ناصية ناصية؛ كلاهما عن الفراء . وقال الخليل : أصلها قَوْعَلَة؛ فالأصل وَوْرِيَّةٌ، قُيِلَت الواو الأولى تاء كما قُيِلَت في تَوْرَج، والأصل وَوَجَّعَ قَوْعَلٌ من وَبَلَّت، وقُيِلَت إليه ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها . وبناء قَوْعَلَة أكثر من تَفْعَلَة.
وقيل : التوراة مأخوذة من التَّوْرِيَّة، وهى التمرىض بالشىء، والكتبان لغيره؛ فكان أكثر التوراة معاريض وتلويحات من غير تصريح وإيضاح؛ هذا قول المؤرِّج . والجمهور على القول الأول لقوله تعالى : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلنَّبِيِّينَ » معنى التوراة . والإنجيل إِنْجِيلٌ من النَّجِيل وهو الأصل، ويجمع على أَنْجِيل، وتوراة على تَوَارٍ؛ فالإنجيل أصل لعلوم وحكم . ويقال : لمن الله تاجيلاً، بنى والديه، إذ كانا أصله . وقيل : هو من تَجَلَّتْ الشىء إذا استخرجته؛ فالإنجيل مستخرج به علوم وحكم؛ ومنه سُمِّي الولد والنسل تَجَلًّا لخروجه؛ كما قال :

إلى مَشْرِئ لم يُورث اللزَم جَدُّهم * إصاغهم وكل فخل لهم نجل

(١) هى لجة طائية، يقولون فى مثل جارية جارة وناحية ناصية وكاسية كاساة ..

(٢) التورج : كأس الخمر أو الخمر الذى يباع فيه .

والتَّجَلَّى الماء الذي يخرج من التَّو. واستجلبت الأرض، وبها تَجَلَّى لنا خريج منها الماء، فسَمَّى الإنجيلُ به؛ لأنَّ الله تعالى أخرج به تَارِماً من الحقِّ عافياً. وقيل: هو من التَّجَلَّى في العين (بالتَّحريك) وهو مَسْعَاً؛ وطعنة تَجَلَّى، أي واسمة؛ قال: رُبَّمَا ضَرَبَهُ بِسَيْفِ صَبِيلٍ * مِنْ بَصَرِي وَطَعْنَةِ تَجَلَّى
فسَمَّى الإنجيلُ بذلك؛ لأنَّه أصلُ أخرجهم لم يوسعه عليهم نوراً وضياءً. وقيل: التَّجَلَّى التَّزَعُّعُ؛ وسَمَّى إنجيلاً لتنازع الناس فيه. وحكى شيراز عن بعضهم: الإنجيلُ كلُّ كتاب مكتوب وافر السطور. وقيل: تَجَلَّى عمل وصنع؛ قال:

• وَأَجَلُّ فِي ذَاكَ الصَّبِيحِ كَمَا تَجَلَّى •

أي أَفْعَلُ وَأَصْنَعُ. وقيل: التَّوارة والإنجيل من اللغة السَّريانية. وقيل: الإنجيل بالسَّريانية أنكليون؛ حكاه التَّعليق. قال الجوهري: الإنجيلُ كتاب عيسى عليه السلام يذكرُ وُفُوتَ؛ فمن أنْت أراد الحقيقة، ومن ذَكَرَ أراد الكتاب. قال غيره: وقد يسمَّى القرآنُ إنجيلاً أيضاً؛ كما روى في قصَّة مُنَاجَاةِ موسى عليه السلام أنه قال: "يَا رَبُّ أَرَى فِي الْإِبْرَاحِ أَقْوَاماً أَنَا جِلُّهُمْ فِي صُدُورِهِمْ فَاجْلُهُمْ أَتَى". فقال الله تعالى له: "هَؤُلَاءِ أُمَّةٌ أَحَدُ صَلَّيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" وإنما أراد بالإنجيل القرآن. وقرأ الحسن «وَالْإِنْجِيلَ» بفتح الحَمْزَةِ، والباقيون بالكسر مثل الإكليل، لثَنان. ويحتمل أن يكون مما عرَّضته العرب من الأسماء الأعجمية؛ ولا مثال له في كلامها.

قوله تعالى: (مِنْ قَبْلِ) يعني القرآن (هُدًى لِلنَّاسِ) قال ابنُ فُورَك: (١) التقدير هُدى للناس المتقين. دليله في البقرة «هُدًى لِلْمُتَّقِينَ» فردَّ هذا العامُّ إلى ذلك الخلاص. و«هُدًى» في موضع نصب على الحال. (وَالْقُرْآنُ) القرآن. وقد تقدَّم.

قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢﴾

(١) ابنُ فُورَك (بضم الفاء وسكون الواو وضع الراء) هو أبو بكر بن محمد بن الحسن بن فُورَك، المتكلم الأصولي الأديب السعدي الراعظ الأمهاني، توفي سنة ست وأربعمائة. (عن ابنِ خُلَكَّانِ).

هذا خبرٌ عن علمه تعالى بالأشياء على التفصيل، ومثله في القرآن كثير . فهو العالم بما كان وما يكون وما لا يكون، فكيف يكون عيسى إلهًا أو ابنٌ إله وهو نَحْنُ عليه الأشياء! .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣١﴾

فيه مسائل :

الأولى — قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ) أخبر تعالى عن تصويره للبشر في أرحام الأنثى . وأصل الرحم من الرحمة ، لأنها بما يتراحم به . واشتقاق الصورة من صَارَه إلى كذا إذا مالَه ؛ فالصورة مائلة إلى شَيْءٍ وهيئة . وهذه الآية تعظيم لله تعالى ، وفي ضمنها الردُّ على نصارى تَجْرَان ، وأن عيسى من المصوِّرين ، وذلك مما لا ينكره عاقل . وأشار تعالى إلى شرح التصوير في سورة « الحج » و « المؤمنین » . وكذلك شرحه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود ، على ما يأتي هناك إن شاء الله تعالى . وفيها الردُّ على الطباعيين أيضا إذ يعملونها فاعلةً مستبقة . وقد مضى الرد عليهم في آية التوحيد . وفي مُسْنَد ابن سنجر — واسمه محمد بن سنجر — حديث " إن الله تعالى يخلق عظام الجنين وغضاريفه من مَنِي الرجل وشحمته ولحمه من مَنِي المرأة " . وفي هذا أدل دليل على أن الولد يكون من ماء الرجل والمرأة ، وهو صريح قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » . وفي صحيح مسلم من حديث ثوبان وفيه : أن اليهودي قال للنبي صلى الله عليه وسلم : وبشت أسألك عن شيء ، لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبيُّ أورجل أو رجلان . قال : " ينفعك إن حدثتك " ؟ .

(١) في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ مِنْ بَيْتٍ ... » آية .

(٢) في قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ ... » الآيات ١٢-١٤ .

(٣) في قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ جِيعًا » ج ١ ص ٢٥١ طبعة ثانية وثالثة .

(٤) القصاريف : جمع غشروف (بضم الغين) وهو كل عظم رخص يؤكل ، وهو ما دون الأنف ، وتُنْقَضُ

الكسف (القسم الرقيق على طرفها) ، ودرس الأضلاع ، ورعاية الصدر (عظم في الصدر مشرف على البطن) ، وداخل قوف الإنسان .

قَالَ : أَسْمِعْ بِأَذْنِي ، جَنَّتْ أَسَاكَ عَنْ الْوَلَدِ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضٌ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ فَإِذَا اجْتَمَعَا نَمَلًا مِثْلُ الرَّجُلِ مِثْلُ الْمَرْأَةِ أَذْكُرَا بِأَذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّا عَلَاءُ مِثْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ الرَّجُلِ أَتَنَا بِأَذْنِ اللَّهِ الْحَدِيثِ . وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ آخِرُ «الشُّوَرَى» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الثانية - قوله تعالى : (كَيْفَ يَسَاءُ) يعنى من حُسْنٍ وَقَبِيحٍ وَسَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَطُولٍ وَقَصَرٍ وَسَلَامَةٍ وَعَاطَةِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّقَاءِ وَالسَّعَادَةِ . وَذَكَرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ أَنَّ الْقُرَظَاءَ اجْتَمَعُوا إِلَيْهِ لِيَسْمَعُوا مَا عِنْدَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنِّي مَشْغُولٌ عَنْكُمْ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ، فَلَا أَخْفِزُغُ لِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ . فَقِيلَ لَهُ : وَمَا ذَلِكَ الشَّغْلُ ؟ قَالَ : أَحَدُهَا أَنِّي أَتَفَكَّرُ فِي يَوْمِ الْمِيثَاقِ حَيْثُ قَالَ : "هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أَبَالِي" . فَلَا أَدْرِي مِنْ أَى هَؤُلَاءِ كُنْتُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ . وَالثَّانِي حَيْثُ صُوِّرْتُ فِي الرَّحِمِ فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي هُوَ مُوَكَّلٌ عَلَى الْأَرْحَامِ : "يَا رَبِّ شَقِيٌّ هُوَ أَمْ سَعِيدٌ" فَلَا أَدْرِي كَيْفَ كَانَ الْجَوَابُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ . وَالثَّلَاثُ حِينَ يَقْبِضُ مَلَكُ الْمَوْتِ رُوحِي فَيَقُولُ : "يَا رَبِّ مَعَ الْكُفْرِ أَمْ مَعَ الْإِيمَانِ" فَلَا أَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ الْجَوَابُ . وَالرَّابِعُ حَيْثُ يَقُولُ : "وَأَمَّا زَوْجَا الْيَوْمِ أَيُّهُمَا الْمُخْرِمُونَ" فَلَا أَدْرِي فِي أَى الْفَرِيقَيْنِ أَكُونُ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) أَى لَا خَالِقَ وَلَا مَصُورَ ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَيْنِي أَيْضًا مَصُورًا وَهُوَ مَصُورٌ . (الْمُرِزُّ) الَّذِي لَا يُعَالَبُ ، (الْحَكِيمُ) ذُو الْحِكْمَةِ أَوِ الْمُحْكِمُ ، وَهَذَا أَخْصَرُ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّصَوُّيرِ .

قوله تعالى : هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ تُحْكِمُكَ مِنْ أَمْرِ الْكِتَابِ وَأُخْرَى مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾

فيه تنبع مسائل :

الأولى - نخرج مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراشخون في العلم يقولون آتاه كل من عند ربنا وما يدكرؤا إلا أولوا الآل كالب » قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين تنجم الله فاحذروهم » . وعن أبي غالب قال : كنت أمشي مع أبي أمامة وهو على حمالة ، حتى إذا انتهى إلى درج مسجد دمشق فإذا رهوس منصوبة ؛ فقال : ما هذه رهوس ؟ قيل : هذه رهوس خوارج يحيا بهم من العراق . فقال أبو أمامة : كلاب النار كلاب النار ! شر قتلى تحت ظل السماء ، طوبى لمن قتلهم وقتلوه - يقولها ثلاثا - ثم بكى . فقلت : ما سيحك يا أبا أمامة ؟ قال : رحمة لهم ، إنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه ، ثم قرأ «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات » إلى آخر الآيات . ثم قرأ « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَهَرَّقُوا وَاتَّخَذُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » . فقلت : يا أبا أمامة ، هم هؤلاء ؟ قال نعم . قلت : أمي . فقوله يرايك أم شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إني إذا لجرى ، إني إذا لجرى ! بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا أربع ولا خميس ولا ست ولا سبع ، ووضع أصبعه في أذنيه ، قال : « وَإِلَّا نَقُصُّمَنَّا - فإلما ثلاثا - » ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة واحدة في الجنة وسائرهم في النار وتريدن عليهم هذه الأمة واحدة واحدة في الجنة وسائرهم في النار » .

الثانية - اختلف العلماء في المحكمات والمتشابهات على أقوال عديدة ؛ فقال جابر بن عبد الله ، وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما : المحكمات في آي القرآن ما جُرف تأويله وفيهم معناه وتفسيره . والمتشابه ما لم يكن لأحد إل علمه سبيل مما استأثرت تعالى بعلمه

دون خلقه . قال بعضهم : وذلك مثل وقت قيام الساعة ، وخروج يأجوج ومأجوج والدجال وعيسى ، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور .

قلت : هذا أحسن ما قيل في التشابه . وقد قدمنا في أوائل سورة البقرة عن الربيع ابن خنيم أن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه بعلم ما شاء ، الحديث . وقال أبو عثمان : المحكم فائحة الكتاب التي لا تميز الصلاة إلا بها . وقال محمد بن الفضل : سورة الإخلاص ، لأنه ليس فيها إلا التوحيد فقط . وقيل : القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ » . وقيل : كله متشابه ؛ لقوله : « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » .

قلت : وليس هذا من معنى الآية في شيء ؛ فإن قوله تعالى : « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ » أى في النظم والرصف وأنه حق من عند الله . ومعنى « كِتَابًا مُتَشَابِهًا » أى يشبه بعضه بعضا ويصدق بعضه بعضا . وليس المراد بقوله « آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ » « وَأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ » هذا المعنى ؛ وإنما التشابه في هذه الآية من باب الاحتمال والاشتباه ، من قوله « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا » أى التيسر علينا ، أى يحتمل أنواعا كثيرة من البقر . والمراد بالمحكم ما في مقابلة هذا ، وهو مالا التباس فيه ولا يحتمل إلا وجهها واحدا . وقيل : إن التشابه ما يحتمل وجوها ، ثم إذا رُدَّت الوجوه إلى وجه واحد وأُظِلَّ الباقي صار المتشابه محكما . فالحكم أبدا أصلُ رَدِّ إليه التروع ؛ والمتشابه هو التروع . وقال ابن عباس : المحكمات هو قوله في سورة الأنعام « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ » إل ثلاث آيات ، وقوله في بني إسرائيل : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَإِلَّا إِلَهِينَ إِحْسَانًا » . قال ابن عطية : وهذا عندي مثال أعطاه في المحكمات . وقال ابن عباس أيضا : المحكمات ناسخه وخبره وفرائضه وما يؤمن به ويسئل به ، والمتشابهات المنسوخات ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به . وقال ابن مسعود وغيره : المحكمات الناسخات ، والمتشابهات المنسوخات ؛ وقاله قتادة والربيع والضحاك . وقال محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات هي التي فيها حجة الرب

وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تصرف ولا تحريف عما وضعن عليه .
 والمتشابهات لمن تصرف وتحريف وتأويل ، ابتل الله فبين العباد ؛ وقاله مجاهد وابن إسحاق .
 قال ابن عطية : وهذا أحسن الأقوال في هذه الآية . قال النحاس : أحسن ما قيل
 في المحكمات والمتشابهات أن المحكمات ما كان قائما بنفسه لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره ؛
 نحو «لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» «وَإِنِّي لَنَفَارُ لِيَن تَابَ» . والمتشابهات نحو «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ
 جَمِيعًا» يرجع فيه إلى قوله جل وعلا : «وَإِنِّي لَنَفَارُ لِيَن تَابَ» وإلى قوله عز وجل :
 «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» .

قلت : ما قاله النحاس يبين ما اختاره ابن عطية ، وهو الجارى على وضع اللسان ؛
 وذلك أن المحكم اسم مفعول من أحكم ، والإحكام الإتيان ؛ ولا شك في أن ما كان واضح
 المعنى لا إشكال فيه ولا تردد ، إنما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها ؛
 ومتى اختلف أحد الأمرين جاء التشابه والإشكال . والله أعلم . وقال ابن خزيمة متباد : التشابه
 وجوه ، والذي يتعلق به الحكم ما اختلف فيه العلماء أى الآيتين نسخت الأخرى ؛ بقول
 علي وابن عباس في الحامل المتوفى عنها زوجها تمتد أقصى الأجلين . فكان عمر وزيد بن ثابت
 وابن مسعود وغيرهم يقولون وضع الحمل ، ويقولون : سورة النساء القصص نسخت أربعة أشهر
 وعشرا . وكان علي وابن عباس يقولان لم تنسخ . وكأختلافهم في الوصية للوارث هل
 نسخت أم لم تنسخ . وكما مرص الآيتين أيها أولى أن تهتم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد
 شرائطه ؛ كقوله تعالى : «وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» يقتضى الجمع بين الأقارب من ملك اليمين ،
 وقوله تعالى : «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» يمنع ذلك . ومنه أيضا تمارض
 الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم وتمارض الأقيسة ، فذلك المتشابه . وليس من التشابه
 أن تقرأ الآية بقرائنين ويكون الاسم مخملا أو مجعلا يحتاج إلى تفسير ؛ لأن الواجب منه قدر
 ١ . يتناول الاسم أو جميعه . والقراءتان كالآيتين يجب العمل بموجبهما جميعا ؛ كما قرئ :

(١) سورة النساء القصص هي سورة الثلاث . ومرادها هنا «وآراءات الأحوال أجلهن أن يمتن حملهن» الآية ؛

«وَأَسْحُرُوا بِرُحُوسِكُمْ وَأَرْسِلْكُمْ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْمَائِدَةِ» ^(١) إن شاء الله تعالى .

الثالثة - روى البخاري ^(٢) عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس : إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي . قال : ما هو ؟ قال : « فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ » وقال : « وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ » وقال : « وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ حَدِيثًا » وقال : « وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فقد كتموا في هذه الآية . وفي التنازهات « أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ... إِلَى قَوْلِهِ : دَحَاهَا » فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض ، ثم قال « أُنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ... إِلَى : طَائِفِينَ » فذكر في هذا خلق الأرض قبل خلق السماء . وقال : « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » . « وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا » . « وَكَانَ اللَّهُ سَمِيمًا بَصِيرًا » فكانه كان ثم مضى . قال ابن عباس : « فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ » في النسخة الأولى ، ثم يفتح في الصور فصيق مَنْ في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يسألون ؛ ثم في النسخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يسألون . وأنا قوله : « مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » « وَلَا يَكْتُمُونَ لِلَّهِ حَدِيثًا » فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم ، وقال المشركون : نعالوا هول : لم تكن مشركين ؛ تختم الله على أفواههم فتتعلق جوارحهم بأعمالهم ؛ فعند ذلك هُرب أن الله لا يكتم حديثاً ، وعنده يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . وخلق الله الأرض في يومين ، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات في يومين ، ثم دحا الأرض أي بسطها فانخرج منها الماء والمرعى ، وخلق فيها الجبال والأنهار والآكام وما بينهما في يومين آخرين ؛ فذلك قوله : « وَالْأَرْضُ بَدَا ذَلِكَ دَحَاهَا » . خلقت الأرض وما فيها في أربعة أيام ، وخلقت السماء في يومين . وقوله : « وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » ^(٣) سمى نفسه

(١) في قوله قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمَ إِلَى الصَّلَاةِ ... » آية ٦

(٢) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري في كتاب التفسير (سورة السجدة) . وبين رواية صحيح البخاري وما ورد في الأصول اختلاف في بعض الكلمات .

(٣) هو تافع بن الأوزن الذي سار بعد ذلك رأس الأزارقة من التراجيح . (عن شرح القسطلاني) .

(٤) هذه عبارة صحيح البخاري . وفي الأصول : « يَنْتِ قَسَهُ ذَلِكَ ... » .

ذلك، أى لم يزل ولا يزال كذلك ؛ فإن الله لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذى أراد . ويحك ! فلا يَخْتَلِفْ عليك القرآن ؛ فإن كلاً من عند الله .

الرابعة - قوله تعالى : (وَأُتْرُ مُثَلِّهَاتٌ) لم تصرف « أتر » لأنها مُثَلَّتْ عن الألف واللام ، لأن أصلها أن تكون صفة بالآلف واللام كالكبر والصغر ؛ فلما عدلت عن مجرى الألف واللام مُنِعَتِ الصرف . أبو عبيد : لم يصرفوها لأن واحدا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وأبكر ذلك المبرد وقال : يجب على هذا ألا ينصرف غَضَابٌ وعِطَاشٌ . الكسائي : لم تصرف لأنها صفة . وأنكره المبرد أيضاً وقال : إن بُدِأَ وحُطِّا صفتان وهما منصرفان . سيويه : لا يجوز أن تكون أتر معدولة عن الألف واللام ؛ لأنها لو كانت معدولة عن الألف واللام لكان معرفة ، ^(١) الآ ترى أن سحر معرفة في جميع الأقاويل لما كانت معدولة [عن السحر] ، وأمس في قول من قال : ذهب أمس معدولاً عن الأمس ؛ فلو كان أتر معدولاً أيضاً عن الألف واللام لكان معرفة ، وقد وصفه الله بالنكرة .

الخامسة - قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ) الذين رفع بالابتداء ، والخبر « فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ » . والزيج الميل ؛ ومنه زاحت الشمس ، وزاغت الأبرار . ويقال : زاع يزغ زينا إذا ترك للتصد ؛ ومنه قوله تعالى : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ » . وهذه الآية تعم كل طائفة من كافر وزنديق وجاهل وصاحب بدعة ، وإن كانت الإشارة بها في ذلك الوقت الى نصارى تجران . وقال قتادة في تفسير قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ » : إن لم يكونوا الحزورية ^(٢) وأنواع الخوارج فلا أدري من هم . قلت : قد مر هذا التفسير عن أبي أمامة مرفوعاً ، وحسبك .

السادسة - قوله تعالى : (فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أُفْتَاءَ الْفِتْنَةِ) أُفْتَاءَ تَأْرِيْلِهِ قال شيخنا أبو العباس رحمة الله عليه : مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَحْتَلُونَ أَنْ يَقْبَعُوهُ وَيَجْمَعُوهُ طَلَبًا لِلتَّشْبِيكِ

(١) أى إذا أردت به سحر ليلك . فان نكرة مرفوعة .

(٢) راجع الماشقة ٢٠٢ ص ٢٥١ طبع الثانية .

في القرآن وإضلال العوام. كما فعله الزنادقة والقرابة الطاعنون في القرآن؛ أو طلباً لاستفاد ظواهر المتشابه، كما فعله المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسمٌ مجسمٌ وصورةٌ مصورة ذاتٌ وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع، تعالى الله عن ذلك!؛ أو يتبعوه على جهة إبداء تأويلاتها وإيضاح معانيها، أو كما فعل صبيح^(١) حين أكثر على عمر في السؤال. فهذه أربعة أقسام:

الأول - لاشك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استئابة.

الثاني - القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصُور، ويُستابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد.

الثالث - اختصوا في جواز ذلك بناء على الخلاف في جواز تأويلها. وقد عُرف أن مذهب السلف ترك التعرض لتأويلها مع قطعهم باستحالة ظواهرها، فيقولون أيروها كما جاءت. وذهب بعضهم إلى إبداء تأويلاتها وحلها على ما يصح حمله في اللسان عليها من غير قطع بتعين مجمل منها.

الرابع - الحكم فيه الأدب البليغ، كما فعله عمر بصيغ. وقال أبو بكر الأنباري: وقد كان الأئمة من السلف يُقابون من يدال عن تفسير الحروف المشكوكات في القرآن، لأن السائل إن كان يبنى بسؤاله تحليل البدعة وإثارة الفتنة فهو حقيق بالتكثير وأعظم التعزير، إن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العتاب بما أجترم من الذنب، إذ أوجب للنافعين المصلدين في ذلك الوقت سبيلاً إلى أن يقصدوا ضغطة المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن عن مناسج التبريل وحقائق التأويل. فن ذلك ما حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي أنبأنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن يزيد بن حازم عن سليمان بن يسار أن صبيح بن عسل

(١) القرامطة: فرقة من الزنادقة الملاحدة أتباع الفلاسفة من القرس الذين يتفقدون نبوة زرادشت ومزدك وماني؛ وكانوا يجرئون المحرمات. (راجع عقد البيان للبي في حوادث سنة ٢٧٨ هـ).

(٢) صبيح (وزان أمير) بن شريك بن المسود بن طاهر بن قنص بن عدل (بكسر اللين) بن عمرو بن يربوع التيمي، وقد نسب إلى جهة الأهل يقال: صبيح بن عدل. (راجع القاموس وشرحه مادة «صبح وعسل»).

قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَجَلَّ يَسَالٍ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَعَنْ أَشْيَاءَ ؛ فَلَمَّ فَلَاحَ عَمْرُؤُىِ اللّٰهَ عَنْهُ نَبِيتُ
 إِلَهِهِ عَمْرَاقُضْرَهُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ مَرَّاجِينَ مِنْ عَرَّاجِينَ الْتَمَلَّ . فَلَمَّا حَضَرَ قَالَ لَهُ عَمْرُ : مَنْ
 أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيحٌ . قَالَ عَمْرُؤُىِ اللّٰهَ عَنْهُ : وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَمْرُ ؛ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ
 فَضَرَبَ رَأْسَهُ بِمِرْجُونٍ فَشَجَّهُ ، ثُمَّ تَأَخَّرَ ضَرْبَهُ حَتَّى سَالَ دَمُهُ عَلَى وَجْهِهِ ؛ فَقَالَ : حَسْبُكَ
 يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! فَقَدْ وَفَّقَهُ ذَهَبٌ مَا كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي . وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي أَدَبِهِ ،
 وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي « التَّارِيخَاتِ » . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلْهَمَهُ التَّوْبَةَ وَقَضَاهَا فِي قَلْبِهِ فَتَابَ وَحَسُنَتْ
 تَوْبَتُهُ . وَمَعْنَى « ابْتِغَاءُ الْفِتْنَةِ » طَلَبُ الشَّهَادَاتِ وَاللِّبْسِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يُحْسِلُوا ذَنَابَهُمْ
 وَيَرْدُّوا النَّاسَ إِلَى زَيْنِهِمْ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّسَّاجُ : مَعْنَى « ابْتِغَاءُ تَأْوِيلِهِ » أَنَّهُمْ طَلَبُوا تَأْوِيلَ
 بَيْتِهِمْ وَأَحْيَاهُمْ ، فَأَعْلَمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ أَنَّ تَأْوِيلَ ذَلِكَ وَقْتَهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ : وَالْبَدِيلُ
 عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « مَلَّ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ » - أَيْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يَرِيعُدُونَ
 مِنَ الْبَيْتِ وَالنُّشُورِ وَالْمَسْزَابِ - يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ - أَيْ تَرَكُوهُ - قَدْ جَاءَتْ
 رُسُلٌ مِنَّا بِالْحَقِّ » أَيْ قَدْ رَأَيْنَا تَأْوِيلَ مَا أَنْبَأْنَا بِهِ الزَّلْزَلِ . قَالَ : فَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ :
 « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » أَيْ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَتَى الْبَيْتُ إِلَّا اللَّهُ .

السَّابِقَةُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) يُقَالُ : إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْيَهُودِ مِنْهُمْ
 حُجَيْبُ بْنُ أَخْطَبٍ دَخَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا : بَشَّرْنَا أَنْهُ نَزَلَ عَلَيْكَ « الْآم » ،
 فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فِي مَقَالِكَ فَإِنَّ مَلِكَ أُمَّتِكَ يَكُونُ إِحْدَى وَسَبْعِينَ سَنَةً ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فِي حِسَابِ
 الْجُمْلِ وَاحِدٌ ، وَالْآمُ ثَلَاثُونَ ، وَلِلمَّ أَرْبَعُونَ ، فَقِيلَ « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . وَالتَّأْوِيلُ يَكُونُ
 بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ ، كَقَوْلِكَ : تَأْوِيلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى كَذَا . وَيَكُونُ بِمَعْنَى مَا يُؤَوَّلُ الْأَمْرُ إِلَيْهِ .
 وَاسْتِفَافَهُ مِنْ آلِ الْأَمْرِ إِلَى كَذَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ ، أَيْ صَارَ . وَأَوَّلُهُ تَأْوِيلُهُ أَيْ صَبْرُهُ . وَقَدْ حَتَمَ
 بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا : هُوَ إِبْدَاءُ احْتِمَالٍ فِي الْقَفْظِ مَقْصُودٌ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْهُ . فَالتَّفْسِيرُ بَيَانُ
 الْقَفْظِ ، كَقَوْلِهِ « لَا رَيْبَ فِيهِ » أَيْ لَا شَكَّ . وَأَصْلُهُ مِنَ الْقَسْرِ وَهُوَ الْيَأْنُ ؛ يُقَالُ : قَسَرْتُ

الشيء (مخففاً) أَصْبَرُهُ (بالكسر) قَسَرًا . والتأويل بيان المعنى ؛ كقوله لاشك لي فيه عند المؤمنين . أو لأنه حق في نفسه فلا تقبل ذاته الشك ؛ وإنما الشك وصف الشاك . وكقول ابن عباس في الجدل بآ ؛ لأنه تأول قول الله عز وجل : « يَا بَنِي آدَمَ » .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ اختلف العلماء في « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » هل هو ابتداء كلام مقطوع بما قبله ، أو هو معطوف على ما قبله فتكون الواو للجمع . فالذي عليه الأكثر أنه مقطوع بما قبله ، وأن الكلام تم عند قوله « إِلَّا اللَّهُ » هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ، وهو مذهب الكسائي والأخفش والقرطبي وأبي عبيد . قال أبو تيبك الأندلسي : إنكم تصطلون هذه الآية وإنها مقطوعة . وما انتهى علم الراسخين إلا إلى قولهم « آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » . وقال مثل هذا عمر بن عبد العزيز ، وحكي الطبري نحوه عن يونس عن أنسب عن مالك بن أنس . و« يَقُولُونَ » على هذا خبر الراسخين : قال الخطابي : وقد جعل الله تعالى آيات كتابه الذي أمرنا بالإيمان به والتصديق بما فيه قسمين : مُحْكَمًا وَمُنْتَهَايًا ؛ فقال عز من قائل : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ... إِلَى قَوْلِهِ : كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » فاعلم أن المتشابه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه ، فلا يعلم تأويله أحد غيره ، ثم اتخى الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمنا به . ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا التناء عليه . ومذهب أكثر العلماء أن الوقت التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » وأن ما بعده استئناف كلام آخر ، وهو قوله « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ » . وروى ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة . وإنما روى عن مجاهد أنه نسق « الراسخين » على ما قبله وزعم أنهم يعلمونه . واحتج له بعض أهل اللغة فقال : معناه والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنا ، وزعم أن موضع « يَقُولُونَ » نصب هل الحلال . وعامة أهل اللغة يتكرونها ويستبعدونها ؛ لأن العرب لا تضمر الفعل والمفعول معا ، ولا تذكر حالاً إلا مع ظهور الفعل ؛ فإذا لم يظهر فعل فلا يكون حال ؛ ولولا ذلك لجاز

أن يقال : عبد الله راجيا ، بمعنى أقبل عبد الله راجيا ، وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله :
عبد الله يتكلم يصلح بين الناس ؛ فكان « يصلح » حاله ، وكقول الشاعر — أنشدني
أبو عمر قال أنشدنا أبو العباس ثعلب — :

أرسلت فيها قِطْمًا لِكَلِّكَ^(١) . يَقْصُرِيْنِي وَيَطْلُو بَارِكَا

أى يقصر ماشيا . فكان قول عامة العلماء مع مساعدة مذاهب النحويين له أولى من قول
مجاهد وحده . وأيضاً فإنه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئا عن الخلق ويخبر نفسه ثم يكون
له في ذلك شرك . ألا ترى قوله عز وجل : « قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ
إِلَّا اللَّهُ » وقوله : « وَلَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ إِلَّا هُوَ » وقوله : « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ » ، فكان هذا
كله بما استأثر الله سبحانه بعلمه لا يشركه فيه غيره . وكذلك قوله تبارك وتعالى : « وَمَا يَشْعُرُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . ولو كانت الراوي قوله : « وَالرَّاسِخُونَ^(٢) » للنسخ لم يكن لقوله : « كُلُّ
مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » فائدة . والله أعلم .

قلت : ما حكاه الخطابي من أنه لم يقل بقول مجاهد غيره فقد روى عن ابن عباس
أن الراسخين معطوف على اسم الله عز وجل ، وأنهم داخلون في علم التشابه ، وأنهم مع مدحهم به
يقولون آمنا به ؛ وقوله الزبيج وعبد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم . ويقولون :
على هذا التأويل نصب على الحال من الراسخين ؛ كما قال :

الريح تبكي عجبوها . والبرق يلع في الغمام

وهذا البيت يحتمل المعنيين ؛ فيجوز أن يكون « والبرق » مبتدأ ، والخبر « يلع » على التأويل
الأول ، فيكون مقطوعا عما قبله . ويجوز أن يكون معطوفا على الريح ، و« يلع » في موضع
الحال على التأويل الثاني أى لا يمس . واحتج قائلو هذه المقالة أيضا بأن الله سبحانه مدحهم

(١) في الأصول : « أرسلت فيها رجلا » والنسب عن السان وشرح القاموس . والقسم : الضمان ؛ وقيل
قيل وقيل وقيل : مؤول ، والقسم أيضا : للتشكيك ونفيه . والكلالة (ضم اللام الألف وكسر التانية) : أجل النفس
المرتب بالهم . ومن الشعر الثاني كما قال أبو العباس : يقصر إذا منى لا تخاف من بكه وخضه وقاره من الأرض ،
فإذا بك رأيه طولا لا ارتفاع ساءه ؛ فهو باركا أطول من قاتما . (عن لسان العرب مادة لكل) .

(٢) في الأصول : « والراسخون ما القس » بزيادة كة « سا » .

بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم جهال! وقد قال ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله .
وقرأ مجاهد هذه الآية وقال: أنا ممن يعلم تأويله، حكاه عنه إمام الحرمين أبو المعالي .

قلت - وقد ردّ بعض العلماء هذا القول إلى القول الأوّل فقال: وتقدر تمام الكلام
«عند الله» أن معناه وما يعلم تأويله إلا الله يعني تأويل المتشابهات، والراشخون في العلم يعلمون
بعضه فأتين آتياه كلّ من عند ربنا بما يُصيب من الدلائل في المحكّم وممكن من رده إليه .
فاذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا آتينا بالجميع كلّ من عند ربنا، وما لم يُعطَ به
علمنا من الخفايا بما في شرعه الصالح فعله عند ربنا . فإن قال قائل: قد أشكل على الراشخين
بعضُ تفسيره حتى قال ابن عباس: لا أدري ما الأثره ولا ما غشّين، قيل له: هذا لا يلزم؛
لأن ابن عباس قد علم بعد ذلك ففسّر ما وقف عليه . وجوابُ أقطع من هذا وهو أنه سبحانه
لم يقل وكلّ راسخ فيجب هذا، فإذا لم يعلمه أحد علمه الآخر . ورجّح ابنُ قُورك أنّ الراشخين
يعلمون التأويل وأطّبق في ذلك؛ وفي قوله عليه السلام لابن عباس: «اللهم قهقهة في الدين
وعنده التأويل» ما يبيّن لك ذلك، أي علمه معاني كتابك . والوقف على هذا يكون عند قوله
«والراشخون في العلم» . قال شيخنا أبو البباس أحمد بن عمر: وهو الصحيح؛ فإن تسميتهم
راشخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكّم الذي يستوى في علمه جميع من يفهم كلام العرب .
وفي أي شيء هو رسوخهم إن لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع! لكن المتشابه يتنوع، فنه ما لا يعلم
البينة كاسم الروح والساعة مما استأثر الله بنيه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد إلا ابنُ عباس
ولا غيره . فن قال من العلماء الخُذاف بأن الراشخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا النوع،
وأما ما يمكن حمله على وجوه في اللغة ومحتاج في كلام العرب فيتأوّل ويعلم تأويله المستقيم،
وزال ما فيه مما عسى أن يتعلق من تأويل غير مستقيم؛ كقوله في عيسى: «وَرُوحٌ مِنْهُ»
إلى غير ذلك . فلا يسمّى أحدُ راسخاً إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدر له .
وأما من يقول: إن المتشابه هو المنسوخ فيستقيم على قوله إدخال الراشخين في علم التأويل؛
لكن تخصيصه بالمتشابهات بهذا النوع غير صحيح .

والرُسوخ : الثبوت في الشيء ، وكل ثابت راسخ . وأسسه في الأجرام أن يرخّ الجبل
والشجر في الأرض . وقال الشاعر :

لقد رَمَحْتَ في الصدر مَنِيَّ مَوْدَّةً * لَلَّيْ أَبَتْ آيَاتُهَا أَنْ تَغَيَّرَا

ورمّح الإيمان في قلب فلان يرمّح رموحا . وحكى بعضهم : رمّح القدير : نصب مأواه ؛ حكاه
ابن فارس فهو من الأضداد . ورّمّح ورمّح ورمّس ورمّس كلّه ثبت فيه . وسئل النبي صلى
الله عليه وسلم عن الراسخين في العلم فقال : « هُوَ مَنْ بَرَّتْ يَمِينُهُ وَصَدَقَ لِسَانُهُ وَاسْتَقَامَ قَلْبُهُ » .
فإن قيل : كيف كان في القرآن مثابه والله يقول : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ
إِلَيْهِمْ » فكيف لم يعمل كلّه واحدا ؟ قيل له : الحكمة في ذلك — والله أعلم — أن يظهر
فضل العلماء ؛ لأنه لو كان كلّه واحدا لم يظهر فضل بعضهم على بعض . وهكذا يفعل من
يصنّف تصنيفا يعمل بعضه واحدا وبعضه مشكلا ، ويترك الجُثَّةَ موضعا ؛ لأن ما هان
وجوده قلّ بهأوه . والله أعلم .

التاسعة — قوله تعالى : (كُلُّ مِنْ عِنْدَ رَبَّنَا) فيه ضمير عائذ على خطاب الله تعالى تحكيه
ومثابه ؛ والتقدير كلّه من عند ربنا . وحذف الضمير لدلالة « كل » عليه ؛ إذ هي لفظة
تقتضي الإضافة . ثم قال : (وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ) أي ما يقول هذا ويؤمن
حيث وقف ويدع اتباع التشابه إلا ذؤب ، وهو العقل . ولب كل شيء خالصة ؛ فلذلك
قبل للعقل لب . و « أولو » جمع ذو .

قوله تعالى : رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٥٥﴾
فيه مسائلان :

الأولى — قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا) في الكلام حذف تقديره يقولون .
وهذا حكاية عن الراسخين . ويجوز أن يكون المعنى قل يا محمد ، ويقال : إزاعة القلب فساد

(١) كما وردت هذه الكلمة في أكثر الأصول ، وفي بعض الأصول وردت بهذا الرسم من غير إجماع .

وميل عن الدين، أنفكوا يخافون وقد هدوا أن ينظلم الله إلى الفساد؟ فالجواب أن يكونوا حالوا إذ هداهم الله ألا يعطيهم بما يتقبل عليهم من الأعمال فيعجزوا عنه؛ نحو «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دِيَارِكُمْ». قال ابن كيسان: سألوا ألا يزيهوا فيزيغ الله قلوبهم؛ نحو «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» أي ثبتنا على هدايتك إذ هديتنا وألا يزيغ فلسحق أن يزيغ قلوبنا. وقيل: هو منقطع مما قبل؛ وذلك أنه تعالى لما ذكر أهل الزنج عقب ذلك بأن علم عباده الدعاء إليه في ألا يكونوا من الطائفة الذميمة التي ذكرت وهي أهل الزنج. عن الموطأ عن أبي عبد الله الصائحي أنه قال: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ، فَحَسَرْتُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةَ مَنْ قَصَّارِ الْمُفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَدَنُوتُ مِنْهُ حَتَّى إِذَا نَبَّأْتُ لَكَادَ تَمَسُّ ثِيَابَهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَهَذِهِ الْآيَةُ «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا» الْآيَةَ. قَالَ الْعَلَمَاءُ: قِرَاءَتُهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ضَرْبٌ مِنَ الْقُنُوتِ وَالِدُعَاءِ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الرُّقَّةِ. وَالْقُنُوتُ جَائِزٌ فِي الْمَغْرِبِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَفِي كُلِّ صَلَاةٍ أَيْضًا إِذَا دَعَا الْمُسْلِمِينَ أَمْرَ عَظِيمٍ يُفْزِعُهُمْ وَيَخَافُونَ مِنْهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ؟ قَالَتْ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَائِهِ «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَكْثَرُ دُعَائِكَ يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ؟ قَالَ: «يَا أُمُّ سَلَمَةَ إِنَّهُ لَيْسَ أَدْوَى إِلَّا وَقْلُهُ بَيْنَ أَصْبَحِينَ مِنْ أَصْبَاحِ اللَّهِ فَمَنْ شَاءَ أَقَامَ وَمَنْ شَاءَ أَزَاغَ». فَلَمَّا مَعَاذُ^(١) «رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا». قَالَ: حَاسِبٌ حَسَنٌ. وَهَذِهِ الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَى الْمُتَرَلِّهِ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِلُّ الْعِبَادَ. وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْإِزَاغَةُ مِنْ قِبَلِهِ لَمَا جَازَ أَنْ يُدْعَى فِي دَفْعِ مَا لَا يَحُوزُ عَلَيْهِ قَلْبُهُ. وَقَرَأَ أَبُو وَاقِدٍ الْجَزَّاحُ «لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا» بِاسْتِدْعَاةٍ إِلَى الْقُلُوبِ، وَهَذِهِ رَغْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَمَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْفَرَامَتَيْنِ لَا يَكُونُ مِنْكَ خَلْقُ الزَّيْغِ فِيهَا قُتْرِيغٌ.

(١) هو أحد رجال سنة هذا الحديث.

الثانية - قوله تعالى : (وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً أَي من عندك ومن قبلك تحفلاً
لا عن سبب ميتاً ولا عمل . وفي هذا استسلام وتطالح . وفي «لَدُنْ» أربع لغات : لَدُنْ بفتح
اللام وضم الدال وجرم النون ، وهي أفصحها ؛ و بفتح اللام وضم الدال وحذف النون ؛ و بضم
اللام وجرم الدال وفتح النون ؛ و بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون . ولعل جهال المتصوفة
وزنادقة الباطنية يشبهون هذه الآية وأمثالها فيقولون : العلم ما وهبه الله ابتداءً من غير كسب ،
والتفكر في الكتب والأوراق حجاب . وهذا مردود على ما يأتي بيانه في هذا الموضع .
ومعنى الآية : هب لنا نعماً صادرة عن الرحمة ؛ لأن الرحمة واجبة إلى صفة القلت فلا يتصور
فيها المحبة . يقال : وهب سبباً ، والأصل يوهبُ بكسر الهاء . ومن قال : الأصل يوهبُ
بفتح الهاء فقد أخطأ ؛ لأنه لو كان كما قال لم تحذف الواو ، كما لم تحذف في يوجل . وإنما
حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ ثم فتح بعد حذفها لأن فيه حرفاً من حروف الخلق .

قوله تعالى : رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ
لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١﴾

أى باعهم ومجيهم بعد تفرقهم . وفي هذا إقرار بالبعث ليوم القيامة . قال الزجاج :
هذا هو التاويل الذى علمه الراشخون وأقرؤا به ، وخالف الذين اتبعوا ما تشابه عليهم من أمر
البعث حتى أنكروه . والرب الشك ، وقد تعذمت حامله في البقرة ^(١) . والميعاد مفعال من الوعد .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ
مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُم وَقُودُ النَّارِ ﴿٢﴾

معناه ين . أى لن تدفع عنهم أموالهم ولا أولادهم من عذاب الله شيئاً . وقرأ السلي
«لَن يُغْنِي» بآلاء تقدم الفعل ودخول الخائل بين الاسم والفعل . وقرأ الحسن «يُنِي» بآلاء
وسكون الياء الآخرة للتخفيف ؛ كقول الشاعر :

(١) راجع ١٠٧ ص ١٥٩ طبع ثانية أرفأة . (٢) السلي (بضم السين) هو أبو عبد الرحمن محمد
ابن الحسين الصوفي الأزدي . (من تذكرة الحفاظ وأساب السلف)

كَتَمَ بِالْيَسِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي * وَلَيْسَ لِسُغِيهَا إِذْ طَالَ شَاغٍ
وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ كَافِيًا، فَارْسَلْ إِلَيْهِ . وَأَنشَدَ الْقَرَاءُ فِي مَثَلِهِ :

كَأَنَّ أَيْدِيَيْنِ بِالْفَصَاحِ التَّرْقِي * أَيْدَى جَوَارٍ يَتَمَاطِقِينَ الْوَرِقَ

التَّرْقِيُّ وَالْقَرِيقَةُ لَتَنَانٌ فِي الْقَاعِ . وَ « مَب » فِي قَوْلِهِ « مِنْ اللَّهِ » بِمَعْنَى عِنْدَ؛ قَالَ أَبُو عِينَةَ .
(أَدْلَكَهُمْ وَقُودُ النَّارِ) وَالْوُقُودُ اسْمٌ لِلْطَّبْ ، وَقَدْ تَخَذَمَ فِي « الْبَقَرَةِ » . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَجَاهِدُ
وطلحة بن مُصَرِّف « وَقُود » بضم الواو على حذف مضاف تقديره حطب وَقُودُ النَّارِ .
ويعجز في العريضة إذا ضم الواو أن يقول أقود مثل أَقَتَّ . وَالْوُقُودُ بضم الواو المصدر ؛
وَقَدَّتِ النَّارُ تَحْدُ إِذَا اشْتَعَلَتْ . وَنَزَّاجِ بْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَظْهَرُ هَذَا الدِّينَ حَتَّى يُجَاوِزَ الْبَحَارَ وَحَتَّى تُخَاطَسَ الْبَحَارُ
بِالْخَلِيفَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ثُمَّ يَأْتِي أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ فَإِذَا قَرَأُوهُ قَالُوا مَنْ أَقْرَأَ مِنَّا
مَنْ أَظْهَرَ مِنَّا . ثُمَّ انْفَتَحَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ فِي أَوَّلِكُمْ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالُوا لَا . قَالَ :
« أَوَّلُكُمْ مِنْكُمْ وَأَوَّلُكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَوَّلُكُمْ هُمْ وَقُودُ النَّارِ » .

قوله تعالى : كَذَّبَ آلُ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا
فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَلِيدٌ الْعِقَابِ ﴿١٣١﴾

الذُّبَابُ الْعَادَةُ وَالشَّانُ . وَدَابَّ الرَّجُلُ فِي عَمَلِهِ يَدْبُؤُ دَابًّا وَيُدْعُو إِذَا جَدَّ وَاجْتَهَدَ ،
وَأَذَابُهُ أَنَا . وَادَابَ بَعِيرُهُ إِذَا جَهَدَهُ فِي السَّيْرِ . وَالدَّابَّانِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
وَسَمِعْتُ يَمْقُورَ يَذْكُرُ « كَذَّابٌ » بِفَتْحِ الْمُهْمَزَةِ ، وَقَالَ لِي وَأَنَا عَلِيمٌ : عَلَى أَيْ شَيْءٍ يَحْجُوزُ
« كَذَّابٌ » ؟ فَقُلْتُ لَهُ : أَظْنَتُهُ مِنْ ذَيْبٍ يَدْبُؤُ دَابًّا . فَقِيلَ ذَلِكَ مِنِّي وَصَحِبَ مِنْ جُودَةِ
تَقْدِيرِي حَلَّ صِغَرِي ؛ وَلَا أَدْرِي إِجَالُ أَم لَا . قَالَ النَّحَّاسُ : « وَهَذَا الْقَوْلُ خَطَأٌ ، لَا يَقَالُ

(١) كَذَا فِي الْأَسْمُولِ . وَالْقِي فِي لِسَانِ الْمَرْسُوبِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَجِيئاتِ الْفَعْلِ أَنَّهُ الْقَرَقُ (بفتح الصاد وكسر الراء)
وَالْقَرَقُ (بفتح القاف والراء) وَالْقَرَقُ (بكسر القاف وكسر الراء) . وَالْقَاعُ الْفُرْقُ : الْبَلْبُ الَّذِي لَا جَارَةَ فِيهِ .

(٢) رَاجِعٌ جَد ١ ص ٢٢٥ طَبْعَةٌ ثَانِيَةٌ أَوْ ثَالِثَةٌ .

الْبَيْتِ ثَبَتَ لَوْ إِنَّمَا يُقَالُ : كَذَابٌ بِمَنْبَأٍ دُورًا [وَدَابًّا] ، هَكَذَا حَكَى التَّحْوِيلُونَ ، مِنْهُمْ الْقَرَاءَةُ
حَكَاهُ فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ ؛ كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

كَذَابُكَ مِنْ أُمِّ الْحَوْرِيثِ قَبْلَهَا • وَجَارِئَتِهَا أُمُّ الرِّبَابِ بِمَسْأَلِ

فَاتِمَا الذَّنَابُ فَانْهَ يَمْجُوزُ ؛ كَمَا يُقَالُ : شَعْرٌ وَشَعْرٌ وَشَعْرٌ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حُرُوفُ الْحَلَقِ • .
وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَافِ ؛ فَقِيلَ : هِيَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ تَقْدِيرُهُ دَلِيلُهُمْ كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ ، أَيْ صَنِيعِ
الْكُفَّارِ مَلِكِ كَهْنُوعِ آلِ فِرْعَوْنَ مَعَ مُوسَى • وَزَعِمَ الْقَرَاءَةُ أَنَّ الْمَعْنَى : كَفَرَتْ الْعَرَبُ كَكْفَرِ
آلِ فِرْعَوْنَ • قَالَ النَّبَّاسُ : لَا يَمْجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مُتَعَلِّقَةً بِكَفَرُوا ، لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا دَاخِلَةً
فِي الصَّلَاةِ • وَقِيلَ : هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَخَذِهِمْ اللَّهُ ، أَيْ أَخَذَهُمْ أَخَذًا كَمَا أَخَذَ آلَ فِرْعَوْنَ • وَقِيلَ :
هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ «لَنْ تُقْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ» أَيْ لَمْ تُقْنِي عَنْهُمْ غَنَاءً كَمَا لَمْ تُقْنِ الْأَمْوَالُ
وَالْأَوْلَادُ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ • وَهَذَا جَوَابُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجِهَادِ وَقَالَ : شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَاهْلَوْنَا •
وَيَصِحُّ أَنْ يَسْمَعَ فِيهِ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِ الْوُقُودِ ، وَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي نَفْسِ الْإِحْرَاقِ • وَوُجِدَ
هَذَا الْمَعْنَى «... وَحَقَّ إِلَيْ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ
السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» • وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَرْجَحُ ، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ •
قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : «كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ» أَيْ كَلَامُهُ آلِ فِرْعَوْنَ • يَقُولُ : اعْتَادَ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ
الْإِلْحَادَ وَالْإِعْصَاةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اعْتَادَ آلُ فِرْعَوْنَ مِنَ إِعْصَاةِ الْأَنْبِيَاءِ ؛ وَقَالَ مَعْنَاهُ
الْأُزْهَرِي • فَاتِمَا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ (الْأَنْفَالِ) «كَذَابُ آلِ فِرْعَوْنَ» فَالْمَعْنَى جُوزِي هَؤُلَاءِ بِالْقَتْلِ
وَالْأَمْرِ كَمَا جُوزِيَ آلُ فِرْعَوْنَ بِالْفِرْقِ وَالْمَلَاحِ .

قَوْلُهُ تَبَالٍ : (يَا بَنَاتِنَا) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْآيَاتِ الْمُتَلَوَّةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْآيَاتِ
الْمَنْصُوبَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ . (فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ) •

(١) زِيَادَةُ مِنْ أَسْرَابِ الْفَرَّكَانِ النَّبَّاسِ • (٢) أُمُّ الْحَوْرِيثِ : هِيَ «مَرْءٌ» أُمُّ الْمُسْلِمَاتِ بِنِ هَمِيْنِ
أَبْنِ ضَمْنٍ الْكَلَابِيِّ ؛ وَكَانَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ يَشِيْبُهَا فِي أَشْجَارِهِ • وَامُّ الرِّبَابِ مِنْ كَلْبٍ أَيْضًا • وَمَسْأَلُ • مَوْضِعٌ •
يَقُولُ : قَلْبِي مِنْ وَفَرْتِكَ عَلَى هَذِهِ الْمَبَارِزَةِ تَذَكَّرْتُ أَهْلَهَا كَأَقْرَبَتْ مِنْهَا الْحَوْرِيثُ وَجَارِئَتَهَا • (مِنْ شَرْحِ الْمَقَاتِلِ) •

قوله تعالى : قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيٌ لَّهُمْ وَهُمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ
وَيُسْأَلُونَ الْمَهَادُ (١٢)

يعني اليهود . قال محمد بن إسحاق : لما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشا
بيتر وقدم المدينة جمع اليهود فقال : « يامعشر اليهود آخذوا من الله مثل ما نزل به ريش
يوم بدر قبل أن ينزل بكم ما نزل بهم فقد عرقتم أني نبي مرسل تجدون ذلك في كتابكم
وعهد الله إليكم » فقالوا : يا محمد ، لا يفترئك أنك قتلت أقواما أغاروا^(١) لا علم لهم بالحرب فاصبت
فيهم فرصة ! والله لو قاتلنا لعرفت أننا نحن الناس . فانزل الله تعالى « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا
سَعْيٌ » بالياء يعني اليهود ، أي تهتمون « وَهُمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ » في الآخرة ، فهذه رواية عكرمة
وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس . وفي رواية أبي صالح عنه أن اليهود لما فرحوا بما أصاب
المسلمين يوم أحد نزلت : فالتمس على هذا « سيفلون » بالياء ، يعني قريشا ، « ويحتشرون » بالياء
فيهما ، وهي قراءة نافع .

قوله تعالى : (وَيُسْأَلُونَ الْمَهَادُ) يعني جهنم ، هذا ظاهر الآية . وقال مجاهد : المعنى
بش ما مهدوا لأنفسهم ، فكان المعنى : بش فعلهم الذي أدام إلى جهنم .

قوله تعالى : قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِّثْلِهِمْ رَأَىٰ الْعَيْنُ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ
يَسَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ (١٣)

قوله تعالى : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ) أي علامة . وقال « كان » ولم يقل « كانت » لأن
« آية » تأتيها غير حقيق . وقيل : ردها إلى البيان ، أي قد كان لكم بيان ؛ فذهب إلى المعنى
وترك اللفظ ، كقول امرئ القيس :

(١) الأغار : جمع غر (بالهم) وهو الجائل الغر الذي لم يجرب الأمور .

بِرَهْمَةِ رِزْدَةٍ رَحْمَةٍ • تَكْرُوعِ الْبَانَةِ الْمُغْطَرِ^(١)

ولم يقل المنفطرة؛ لأنه ذهب إلى الغضيب . وقال القزواء : ذكره لأنه فرق بينهما بالصفة ، فلما حالت الصفة بين الاسم والفعل دُكِّرَ الفعل . وقد مضى هذا المعنى في البقرة في قوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ » .

(فِي فَيْتَيْنِ التَّقَاتِ) يعني المسلمين والمشركين يوم بدر (فئة) قرأ الجمهور « فنة » بالرفع ، بمعنى إحداهما فنة . وقرأ الحسن وبجاءه « فئنة » بالخفض « وأُتْرَى كَافِرَةً » على البدل . وقرأ ابن أبي عمير بالنصب فيما . قال أحمد بن يحيى : ويموز بالنصب على الحال ، أى التفتنا عفتين مؤمنة وكافرة . قال الزجاج : النصب بمعنى أئني . وسُميت الجماعة من الناس فنة لأنها يُفَاء إليها ، أى يرجع إليها في وقت الشدة . وقال الزجاج : الفنة الفرقة ، مأخوذة من فَأَوْتُ رأسه بالسيف — ويقال : فأبته — إنا فنته . ولا خلاف أن الإشارة بهاتين الفئتين هي إلى يوم بدر . واختلف فن الخطاب بها ؛ فقليل : يحتمل أن يُخاطَبَ بها المؤمنون ، ويحتمل أن يُخاطَبَ بها جميع الكفار ، ويحتمل أن يُخاطَبَ بها يهود المدينة ؛ وبكل احتمال منها قد قال قوم . وقائدة الخطاب للمؤمنين تبيّت النفوس وتسجّعها حتى يقدّموا على مطيهم وأمانهم كما قد وقع قوله تعالى : (يَرَوْنَهُمْ مَّظْيِمٌ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَصِيرَةَ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) قال أبو علي : الرؤية في هذه الآية رؤية عين ؛ ولذلك تعدّت إلى مفعول واحد . قال مكي والمهدوي : يدل عليه « رَأَى الْعَيْنِ » . وقرأ نافع « تَرَوْنَهُمْ » بالياء والباقون بالياء . (مَظْيِمٌ)^(٢) نصب على الحال من الهاء والميم في « تَرَوْنَهُمْ » . والجمهور من الناس على أن الفاعل يترون هم المؤمنون ، والضمير المتصل هو للكفار . وأنكر أبو عمرو أن يُفسرَ .

(١) البرهمة : الرقعة الجاهة ، أو هي الهاء التبرية . والرزدة والرمدة : الناقة الحسة السريعة لكسب حسن غذاء . والرحمة : البية الخلق . والكرعة : الغضيب المنض اللدن . والبانة : واحدة شجر البان . والمنفطر : المنشق . يقال : قد انقطع العود إذا انشق وانزعج وروحه . (عن شرح الطيران) . (٢) رابع آية ١٨ ج ٢ ص ٢٥٧ ، وآية ١٨١ ص ٢٦٨ طبع ثانية . (٣) الذي في تفسير غرائب القرآن للسياهري : « تَرَوْنَهُمْ بِأَنْهُمُ الْمُخْطَبُ أَبُو جَسْرٍ وَنَافِعٌ سَمِلٌ وَيَقُوبُ الْبَقْرُونُ بِالْهَاءِ » .

« ترونها » بالنساء قال : ولو كان كذلك لكان مثليكم . قال النحاس : وهذا يلزم ، ولكن يجوز أن يكون مثلي أصحابكم . قال مكي : « ترونها » بالنساء جرى على الخطاب في « لكم » فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والماء والميم للمشركون . وقد كان يلزم من قرأ بالنساء أن يقرأ مثليكم بالكاف ، وذلك لا يجوز لخالفه الخط ؛ ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى النية ؛ كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِرَبِّكُمْ » ، وقوله تعالى : « وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ » فخطب ثم قال : « فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْطَفُونَ » فرجع إلى النية . فالحاء والميم في « مثليكم » يحتمل أن يكون للمشركون ، أى ترون أيها المسلمون المشركون مثل ما هم عليه من القصد ؛ وهو بعيد في المعنى ؛ لأن الله تعالى لم يذكر المشركون في عين المسلمين بل أعلن أنه قائلهم في أمين المؤمنين ، فيكون المعنى ترون أيها المؤمنون المشركون مثليكم في العدد وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقل الله المشركون في عين المسلمين فاراهم إياهم مثلي عقبتهم لتقوى أنفسهم ويقع التجاسر ، وقد كانوا أعلموا أن المائة منهم تطلب المائتين من الكفار ، وقل المسلمين في عين المشركون ليجترأوا عليهم فيغذو حكم الله فيهم . ويحتمل أن يكون الضمير في « مثليهم » للمسلمين ، أى ترون أيها المسلمون المسلمين مثلي ما أنتم عليه من العدد ، أى ترون أنفسكم مثلي عددكم ؛ فعل الله ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركون . والتأويل الأول أول ؛ يدل عليه قوله تعالى : « إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَتَابِكِ قَلِيلًا » وقوله : « وَإِذْ يُرِيكُهُمُ إِذْ تُنْفِثُ فِي أعْيُنِكُمْ قَلِيلًا » . وروى عن ابن مسعود أنه قال : قلت لرجل إلى جنتي : أنزاهم سبعين ؛ قال : أنزلتهم مائة . فلما أخذنا الأسارى أخبرونا أنهم كانوا ألفا ، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا : بل كثر الله عدد المؤمنين في عيون الكافرين حتى كانوا عندهم ضخمهم . وضعت الطبري هذا القول . قال ابن عطية : وكذلك هو مردود من جهات . بل قل الله المشركون في عين المؤمنين كما تقدم . وعلى هذا التأويل كان يكون « ترون » للكافرين ، أى ترون أيها الكافرون المؤمنين مثليهم ، ويحتمل مثليكم ، على ما تقدم . وزعم الفراء أن المعنى ترونها مثليهم ثلاثة أمثالهم . وهو بعيد غير معروف في اللغة . قال الزجاج : وهذا باب النلط ،

فيه غلطٌ في جميع المقاييس؛ لأننا إنما نقول مثل الشيء مساوياً له ، ونقول مثله ما يساويه مرتين . قال ابن كيسان : وقد بين الفراء قوله بأن قال : كما تقول وعندك عبد : أحتاج إلى مثله ، فأنت محتاج إليه وإلى مثله . وتقول : أحتاج إلى مثله ، فأنت محتاج إلى ثلاثة . والمعنى على خلاف ما قال واللغة . والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر؛ فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عدتهم . وهذا بعيد وليس المعنى عليه ، وإنما أراهم الله على غير عدتهم بلهتين : إحداهما أنه رأى الصلاح في ذلك ؛ لأن المؤمنين تقوى قلوبهم بذلك . والأخرى أنه آية التي حتى الله عليه وسلم . وسأني ذكر وقعة بدر إن شاء الله تعالى . وأما قراءة الباء فقال ابن كيسان : الماء والميم في « يرونهم » حادثة على « وأخرى كآفروه » والماء والميم في مثلهم حادثة على « فَنُفِثَ فَنُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » وهذا من الاستفهام الذي يدل عليه سياق الكلام ، وهو قوله : « يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ » . فدل ذلك على أن الكافرين كانوا مثلي المسلمين في رأى العين وثلاثة أمثالهم في العدد . قال : والرؤية هنا لليهود . وقال مكي : الرؤية لفئة المنافقة في سبيل الله ، والمرئية لفئة الكافرة؛ أى ترى الفئة المنافقة في سبيل الله الفئة الكافرة مثلى الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقالهم الله في أمينهم على ما تعلم . والمخاطب في « لكم » اليهود . وقرأ ابن عباس وعلمة « ترونهم » بضم التاء ، والسلمى بإثاء مضمومة على ما لم يسم فاعله .

(وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) فقدم معناه والحمد لله .

قوله تعالى : زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْمَنْطَرِ الْمَقْتَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَلَبِ ١١

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : (زَيْنَ النَّاسِ) زَيْنٌ من التزين . واختلف الناس من المرئى ؛ فقالت فرقة : أنه زَيْن ذك ؛ وهو ظاهر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره البطارى . وفي التبريل : « إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا » ؛ ولما قال عمر : الآن يا رب حين زينت لنا نزلت « قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِمَنِّكُمْ » . وقالت فرقة : للزَيْن هو الشيطان ؛ وهو ظاهر قول الحسن ، فإنه قال : مَنْ زَيْنَا ؟ ما أهدأ لهما ذماً من خلقها . فزَيْنُ الله تعالى إنما هو بالإيجاد والتهيئة للانتفاع وإنشاء الحيلة على الميل إلى هذه الأشياء . وتزين الشيطان إغماؤه بالوسوسة والحديسة وتحسين أخذها من غير وجوهها . والآية على كلا الوجهين ابتداء وعظ لجميع الناس ، وفي ضمن ذلك توبيخ لمعاصري عهد صلى الله عليه وسلم من اليهود وغيرهم . وقرأ الجمهور «زَيْن» على بناء الفعل للفاعل ، ونصب «حُب» . وقرأ الضحاك وبجاءه «زَيْن» على بناء الفعل للفاعل ، ونصب «حُب» . وحركت الهاء من «الشهوات» فرقاً بين الاسم والنعمة . والشهوات جمع شهوة ، وهى معروفة . ورجل شهوان لشيء ، وشىء أى مُشْتَبَى . واتباع الشهوات مُرِدُّ وطاعُها مهلكة . وفي صحيح مسلم : « حَقَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفائدة هذا التمثيل أن الجنة لا تُنال إلا بقطع مفارز المكارهِ والبصير عليها ، وأن النار لا يُجنى منها إلا بترك الشهوات ويطام النفس عنها . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « طَرِيقُ الْجَنَّةِ حَزَنٌ بِرُبُورَةٍ وَطَرِيقُ النَّارِ سَهْلٌ بِسُهُورَةٍ » وهو معنى قوله : « حَقَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُقَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » . أى طريق الجنة صعب المسلك فيه أعل ما يكون من الزواني ، وطريق النار سهل لا يَظَلُّ فيه ولا وُعُورَةٍ ، وهو معنى قوله «سهل بسهورة» وهو بالسين المهملة .

(١) هذه عبارة الصالح الذى يستند عليه المؤلف كثيرا . وفي الأصول : « الشهوات لشيء » .

(٢) الحزن (يفتح فكون) : المكان القليل المشتمل - والربوة (بالهم والفتح) : ما ارتفع من الأرض . والسهرة : الأرض البالية التربة .

الثانية - قوله تعالى: (وَمِنَ النِّسَاءِ) بدأ بين لكثرة تنوُّف النفوس اليهن لأنهن حيال للشیطان وقتة الرجال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَا تَرَكْتُ بَعْدِي ذَنْبًا أَشَدَّ عَلَيَّ مِنَ النِّسَاءِ » أخرجه البيهقي ومسلم . ففتنة النساء أشد من جميع الأشياء . وقال : في النساء فتان ، وفي الأولاد فتنة واحدة . فأما اللتان في النساء فإحداها أن تؤدي إلى قطع الرحم ؛ لأن المرأة تامر زوجها بقطعها عن الأمهات والأخوات . والثانية يقتل بجمع المال من الحلال والحرام . وأما البنون فإن الفتنة فيهم واحدة ، وهو ما أبطل بجمع المال لأجلهم . وروى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُسْكِنُوا نِسَاءَكُمْ الْغُرَفَ وَلَا تَمْلُوهنَّ الْكِتَابَ » . حذروهم صلى الله عليه وسلم ؛ لأن في إسكانهن للغرف تطلعا إلى الرجال ، وليس في ذلك تحصين لمن ولا ستر؛ لأنهن قد يشرفن على الرجال فعلمت الفتنة والبلاء ، ولأنهن قد خلفن من الرجل ؛ فهتتا في الرجل والرجل خفي فيه الشهوة وجعلت سكنا له ؛ ففسد ما مرن كل واحد منهما على صاحبه . وفي تملهن الكتاب هذا المعنى من الفتنة وأشد . وفي كتاب التَّهَاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أَعْرَبُوا النِّسَاءَ بِزَيْنِ الْحِجَالِ » . فعلى الإنسان إذا لم يصبر في هذه الأزمان أن يثبت على ذات الدين ليسلم له الدين . قال صلى الله عليه وسلم : « عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبُّتٌ بِذَلِكَ » . أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وفي سنن ابن ماجه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَرْجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِ فَمَسِي حُسْنِهِنَّ أَنْ يَرِدِينَ وَلَا تَرْجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَمَسِي أَمْوَالِهِنَّ أَنْ تُطْلِقِينَ وَلَكِنْ تَرْجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلَا مَةَ سِدَّاءَ نَرَمَاءَ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ » .

الثالثة - قوله تعالى : (وَالَّذِينَ) عطف على ما قبله . وواحد البين أين . قال الله تعالى شعرا عن نوح : « إِنْ أَتَيْتُ مِنْ أَهْلِي » . وتقول في التصغير « بَيْتٌ » كما قال لُهمان . وفي الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأشعث بن قيس : « هَلْ لَكَ مِنْ أَمَةِ حَمْرَةٍ مِنْ »

(١) ترب الرجل : افسد ، أي لسن بالراب ؛ وأترب إذا استغنى . وهذه الكلمة جلوية على أمة العرب ، لا يريدون بها الله على الخاطب ولا وقوع الأمر ؛ كما يقولون : فاعل الله في مقام التاء والملاح .

(٢) نرماء : مقطوعة بعض الأذن ومقنعة الأذن .

وله ؟ قال ؟ نعم ، إلى منها غلام ولَرِدْتُ إِنْ لِي بِهِ جَفَّةٌ مِنْ طَعَامٍ أَطْعَمَهَا مَنْ بَنِي مِنْ بَنِي جَلَّةٍ .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "لَنْ تَلْتَ ذَلِكَ إِنْهُمْ ثَمَرَةُ الْقُلُوبِ وَفَرَّةُ الْأَعْيُنِ وَإِنْهُمْ مَعَ ذَلِكَ لِحَبْنَةٍ يَخْلَعُهُمْ حَبْنَةٌ" .

الرابعة - قوله تعالى : (وَالْقَنَاطِيرُ) القناطر جمع قنطار ، كما قال تبارك : «وَأَنْتُمْ إِحْدَاثُ قَنَاطَرًا» وهو القنطرة الكبيرة من المال ، وقيل : هو اسم الليار الذي يوزن به ؛ كما هو الرطل والرابع . ويقال لما بلغ ذلك الوزن : هذا قنطار ، أي يمدل القنطار . والعرب تقول : قَنَطَرَ الرَّجُلُ إِذَا بَلَغَ مَالُهُ [أ] يُوَزَنُ بِالْقَنْطَارِ . وقال الزجاج : القنطار مأخوذ من عقد الشيء وإحكامه ؛ تقول العرب : قَنَطَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْكَمْتَهُ ؛ ومنه سُمِّيَتِ الْقَنْطَرَةُ لِإِحْكَامِهَا . قال طرفة :

كقنطرة الروي أنعم ربها • لتكتفن حتى تُشَادَ بِرُمِدِ

والقنطرة المعقودة ؛ فكان القنطار عقد مال . واختلف العلماء في تحريك حده كم هو على أقوال عديدة ؛ فروى أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " القنطار ألف أوقية ومائتا أوقية " ؛ وقال بذلك ماذن بن جبيل وعبد الله بن عمر وأبو هريرة وجماعة من العلماء . قال ابن عطية : «وهو اسم الأقوال . لكن القنطار على هذا يختلف باختلاف البلاد في قدر الأوقية» . وقيل : اثنا عشر ألف أوقية ؛ أسنده البُيُوتِيُّ في مسنده الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " القنطار اثنا عشر ألف أوقية الأوقية خير مما بين السماء والأرض " . وقال بهذا القول أبو هريرة أيضا . وفي مسند أبي محمد الدارمي عن أبي سعيد الخدري قال : «من قرأ في ليلة عشر آيات كتب من الذاكرين ، ومن قرأ بمائة آية كُتِبَ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، ومن قرأ بخمسة آيات إلى الألف أصبح وله قنطار من الأجر» . قيل : وما القنطار ؟ قال : ملء مسك تورذهبا . موقوف ؛ وقال به أبو نضرة البغدادي . وذكر

(١) أي أن الآباء يحملون آباءهم يحسون خوفًا من الموت فيعيب آباءهم بالتم واللام ، ويعلمونهم بكونهم يخلعونهم فيأبى أن يخلف فيه آباءهم بالممال ، ويعلمونهم يحزنون عليهم إن أصابهم مرض ونحوه .

(٢) القنطرة : الأجر والجملة .

ابن سيدة أنه هكنا بالسريانية . وقال النقاش عن ابن الكلبي أنه هكنا بلغة الروم . وقال ابن عباس والفضالك والحسن : ألف ومائتا مثقال من الفضة ؛ ورضه الحسن . وعن ابن عباس : اثنا عشر ألف درهم من الفضة ، ومن الذهب ألف ديناروية الرجل المسلم ؛ وروى عن الحسن والفضالك ، وقال سعيد بن المسيب : ثمانون ألفا ، قنطرة مائة رطل من الذهب أو ثمانون ألف درهم من الفضة . وقال أبو حمزة الثمالي : القنطار بألف قرية والأندلس ثمانية آلاف مثقال من ذهب أو فضة . السدي : أربعة آلاف مثقال . مجاهد : سبعون ألف مثقال ؛ وروى عن ابن عمر . وحكى مكى قولاً أن القنطار أرمون أوقية من ذهب أو فضة ؛ وقاله ابن سيدة في الحكم ، وقال : القنطار لغة بربر ألف مثقال . وقال الربيع ابن أنس : القنطار المال الكثير يعضه على بعض ؛ وهذا هو المعروف عند العرب ، ومنه قوله : « وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا » أى مالا كثيرا . ومنه الحديث : « إِنْ صَفَّوْا بَنَ أُمَيَّةَ فَتَنْطَرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَنْطَرُ أَبِيهِ » أى صار له قنطار من المال . وعن الحكم : القنطار هو ما بين السماء والأرض . واختلفوا في معنى « الْمُقَنْطَرَةِ » قال الطبري وغيره : معناه المُضَعَّفَةُ ، وكانت القناطير ثلاثة والمقنطرة تسع . وروى عن الفراء أنه قال : القناطير جمع القنطار ، والمقنطرة جمع الجمع ، فيكون تسع قناطير . السدي : المقنطرة المضروبة حتى صارت ذاتين أو دراهم . مكى : المقنطرة المُكَمَّلَةُ ؛ وحكاها الهروي ؛ كما يقال : يَدْرُسُهُ ، والآف مؤلَّفة . وقال بعضهم . ولما سمي البناء القنطرة لكأنف البناء يعضه على بعض . ابن كيسان والفراء : لا يكون المقنطرة أقل من تسعة قناطير . وقيل : للمقنطرة إشارة إلى حضور المال وكونه غنيدا . وفي صحيح البيهقي عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ قَامَ بِعَشْرِ آيَاتٍ لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْفَاطِنِينَ وَمَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْفَاطِنِينَ وَمَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْمُقَنْطَرِينَ » .

(١) القنطار (بضم القاف) وتخفيف الميم واللام) : نسبة إلى قنطرة بن من الأزد :

الخامسة - قوله تعالى : (**مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ**) الذهب مؤنثة ؛ قال : هو الذهب الخضة ، جميعها ذهب وذوئب . ويجوز أن يكون جمع ذهبية ، ويجمع على الذهب : ذهب فلان ذهباً حسناً . والذهب : مذكّر لأنّ اليمين . ورجلٌ ذهبٌ إذا رأى معدن الذهب فلهش . والفضة معروفة ، وجميعها فضة . فالذهب مأخوذة من الذهب ، والفضة مأخوذة من افقضى الشيء تفرق ، ومنه فصّفت القوم فافقضوا ، أي فزقهم ففقرقوا . وهذا الاشتقاق يُشعر بزرعها وتمام ثبوتها كما هو متخذ في اليهود . ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى قول بعضهم :

النَّارُ أَكْرَبُ بِنَارِ طَلْقَ بِهِ • وَالْمَاءُ أَكْرَبُ هَذَا الْقَرْعِ الْجَارِ
وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ ذَا وَرَج • مُعْدَبُ الْقَلْبِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالنَّارِ

السادسة - قوله تعالى : (**وَالنَّحْلِ**) النحل مؤنثة . قال ابن كثير : حدثت عن أبي عبيدة أنه قال : واحد نحيل خائل ، مثل طائر وطير ، وضأن وضين ، ونمى القرم بذلك لأنه يخال في شيه . وقال غيره : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأحد قرم ، كالقرم والرمط والنساء والإبل ونحوها . وفي الخبر من حديث عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله خلق القرم من الريح ولذلك جعلها تطير بلا جناح " . ذهب بن ميمون : نقلها من ربيع الجنوب ، قال ذهب : فليس تسبيحة ولا تكبيرة ولا تهليلة يكبرها صاحبها إلا وهو يسمعها فيجيبه بمثلها " . وسبأى لذكر النحل ووصفها في سورة " الأنعام " ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى . وفي الخبر : " إن الله تعالى مرض على آدم جميع الدواب ، فبذل له : آخرة منها واحدا فاختار القرم ؛ فبذل له : آخرة عزةك ؛ فصار اسمه الخير من هذا الوجه . وسبأى خيلاً لأنها موسومة بالخير فمن ركبته اعتر بخيلة الله له ويختار به على ألسنة الله تعالى . ونسب قريشاً

(١) هذا رأى المؤلف ، وعند ذكره شراح القاموس (في مادة ذهب) . والتبريد أن الذهب يذكر ويؤنث كما هو مفصل في سميات الفقه .

(٢) هذا ما ورد في الأصول : والذي في سميات الله أن الذهب يجمع على أنطاب وذوئب وذهبان (بكرأوله) كقريش وريشان وذهبان (بضم أوله) كعدل وعلان ، على ما ذهبوا إلى ورود في الأصول مرة عن «ذهبان» .

لأنه يفترس مسافات الجزو اقتراس الأسد وثباتاً ، ويقطعها كاللثام بيديه على شيء خطئاً
وتأولاً . وسُمِّيَ عربيًّا لأنه جئ به من بعد آدم لإسماعيل جزء عن رفع قواعد البيت ،
وإسماعيل عربيٌّ فصارت بحلة من الله قسَمِيَّ عربيًّا . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم : " لا يدخل الشيطان داراً فيها قرسٌ عتيق " . وإنا سَمِيَّ عتيقاً لأنه قد تخلص من الحَبَانَةِ^(١) .
وقد قال صلى الله عليه وسلم : " عَمْرُ الحَلِيلِ الأَذْمُ الأَفْرَحُ الأَذْمُ^(٢) [ثم الأفراح المحبَّل] طلق
اليمين فإن لم يكن أذَمُّ فكُتِبَ على هذه الشَّيْء " . أخرجه الترمذِيُّ عن أبي قتادة . وفي مسند
البارقي عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إني أريد أن أشتري فرساً فأبياً اشتري ؟ قال :
" اشترِ أذَمُّ أذَمُّ عَجَلًا طلق البعْثي أو من الكُتِبَ على هذه الشَّيْء تَمَّ وتَمَّ . وروى
النسائي عن أنس قال : لم يكن أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من
الخليل . وروى الأئمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الخليل ثلاثة
لرجل أبرو لرجل ستر ورجل وزر " الحديث بطوله ، شهرته أغنت عن ذكره . وسيأتي ذكر
أحكام الخليل في «الأفعال» و«العمل» بما فيه كفاية إن شاء الله تعالى .

السابعة — قوله تعالى : (المَسْمُومَةُ) يعني الرابعة في المروج والمسارح ، قاله سعيد
ابن جبير . يقال : سامت البناية والشاة إذا سرحت قسوم قسوماً فهي سائمة وأسمتها إذا تركتها
لذلك فهي مَسَامَةٌ . وسومتها تسويماً فهي مَسُومَةٌ . وفي سنن ابن ماجه عن عليّ قال : نهى

(١) المجين الذي ولده برفوة من حسان عربي .

(٢) الأفراح : ما في جبهه فرحة ، وهي يابض سير في وجه الفرس دون الفروة . والأذم : أبيض الألف والشفة
الغيا . والمحبَّل : أن تكون فرائمه الأربع يتجلى منها ثلث الوئيب (سندق الفراع والباء أو ما فوق الرسغ
ان السابق) أو نصفه أو ثلثه بعد أن يتجاوز الأضلاع ولا يبلغ الركبتين والفرجيين . وطعن الجين : لا تعجيل فيها .
والكبت : ما لونه بين السواد والحمره . والشيء : كل لون يختلف ضمن لون الفرس وغيره .

(٣) زيادة عن سنن الترمذى . (٤) زيادة عن مسند الهاربي .

(٥) في مسند الهاربي والأصول : «عجبل» .

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السَّوْمِ قبل طلوع الشمس، وعن ذبغ ذوات الدز . السَّوْمُ
هنا في معنى الرِّزْقِ . وقال الله عز وجل : « فِيهِ تُبَيِّنُونَ » . قال الأخطل :
مثل ابنِ بَزَّةٍ أو كَأَحْمَرِ مِثْلِهِ . ^(١) أَوَّلَى لَكَ ابْنُ مُسَيْمَةَ الْأَجْمَلِ

أولاد ابن ربيعة الإبل . والسَّوَامُ : كل بيعة ترى ، وقيل : المُعْتَمَدُ لِلجِهَادِ ؛ قاله
ابن زيد . مجاهد : السَّوْمَةُ الْمُطَهَّمَةُ الْحَسَنُ . وقال عكرمة : سَوَّمَهَا الْحَسَنُ ؛ واختاره
النَّسَاسُ ، من قولهم : رَجُلٌ وَسِيمٌ . وروى عن ابن عباس أنه قال : السَّوْمَةُ الْمُعْتَمَدَةُ
بشبات الخليل في وجوهها ، من السِّيا وهي العلامة . وهذا مذهب الكِسَائِيِّ وأبي عبيدة .

قلت : كل ما ذكر يحتمله اللفظ ، فتكون ربيعة مُعْتَمَدَةً حَسَنًا مُعْتَمَدَةً تُرْتَفَعُ مِنْ غَيْرِهَا .
قال أبو زيد : أصل ذلك أن تجعل عليها صوفة أو علامة تخالف سائر جسدائها لتبين من غيرها
في المرمى . وحكى ابن فارس اللغوي في مُجْمَلِهِ : السَّوْمَةُ الْمُرْسَلَةُ وعليها رُكْبَانُهَا . وقال المؤرِّجُ ^(٢) :
السَّوْمَةُ الْمَكْنُوتَةُ . المبرَّد : المعروفة في البلدان . ابن كيسان : البَيْتِيُّ . وكلها متقاربة من
السِّيا . قال النابغة :

بَضُرٍ كَالْفَيْحِ سَوَامٍ * عليها معشر أشباهُ جِنِّ

الثامنة - قوله تعالى : (وَالْأَنْثَامُ) قال ابن كيسان : إذا قلت نعم لم تكن إلا للإبل ،
فإنما قلت أنثاماً وقعت للإبل وكل ما يرى . قال الفراء : هو مُدَكَّرٌ وَلَا يُؤْتَى ؛ يقولون :

(١) في حاشية السدي على سنن ابن ماجه والسان (مادة سوم) عند الكلام عن هذا الحديث : « السوم :
أن يسام يسمه ، بمنى عن ذلك في ذلك الوقت لأنه وقت يذكر الله فيه فلا يشغل بغيره . - ويحتمل أن المراد بالسوم
الرمي ؛ لأنها إذا رعت الرمي قبل شروق الشمس عليه وهو خير أمانيها منه داء قلها ؛ وذلك سرور عند أهل المال
من العرب » . (٢) كذا في ديوانه . ورواية الأغان (ج ٨ ص ٣١٩ طبع دار الكتب المصرية) :
« كائن الزبيدة ... » . والقى في الأصول : « مثل ابن بزة ... » . ويبنى ابن بزة : شداد بن المظرا أنا حسين
القلبي . وقوله « كثرته » يبنى حوشب بن وزيم . (٣) أول لك : ويل لك ، فهي كلمة يقال في مقام
التعدي والقرع . وقال الأصمسي : بيتاه فاربه ما يهلكه ، أي يزل به .

(٤) المؤرِّج (كسدت) : أبو زيد عمرو بن الحارث السدي النجدي القيسري ، أحد أئمة اللغة والأدب .

هَذَا تَمَّ وَارِدٌ ، وَيَجْعَ أَنْسَامًا . قَالَ الْحَرَوِيُّ : وَالْتَمَّ يَذْكُرُ وَيُؤْتِ ، وَالْأَنْسَامُ لِلْمَوَاتَى مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ؛ وَإِذَا قِيلَ : التَّمَّ فَهُوَ الْإِبِلُ خَاصَّةً . وَقَالَ حَسَنٌ :
وَكَاثَتْ لَا يَزَالُ بِهَا أُنَيْسٌ • خِلَالُ مُرُوجِهَا تَمَّ وَشَاءُ
وَقِي سَنَنْ ابْنِ مَاجَهٍ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ يَرْفَعُهُ قَالَ : « الْإِبِلُ عَزُّ لَأَهْلِهَا وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . وَفِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« الشَّاةُ مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ » . وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَغْنِيَاءَ بِاتِّخَاذِ الْغَنَمِ ، وَالْفُقَرَاءَ بِاتِّخَاذِ الدَّجَاجِ ، وَقَالَ : عِنْدَ اتِّخَاذِ الْأَغْنِيَاءِ الدَّجَاجِ يَأْذَنُ اللَّهُ بِهَلَاكِ الْفَقْرِ . وَفِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ أُمِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا : « إِنِّي خِذِي غَنًا فَإِنَّ فِيهَا بَرَكَةً » . أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ ، إِسْنَادٌ صَحِيحٌ .

الثامنة — قوله تعالى : (وَالْحَرْثُ) الْحَرْثُ هُنَا اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُحْرَثُ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ مِمَّا بِهِ ، فَسَوَّلَ : حَرَّثَ الرَّجُلُ حَرْثًا إِذَا أَعَارَ الْأَرْضَ بِمَعْنَى الْفِلَاحَةِ ؛ فَيَقَعُ اسْمُ الْحَرْثَانَةِ عَلَى زَرْعِ الْحَبُوبِ وَعَلَى الْجَنَاتِ وَعَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ الْفِلَاحَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ : « أُحْرِثُ لِدُنْيَاكَ كَأَنَّكَ تَمِيشُ أَبَدًا » . يُقَالُ حَرَّثْتُ وَاحْتَرَمْتُ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ « أُحْرَثُوا هَذَا الْقُرْآنَ » أَيْ قَتَلُوهُ . قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْحَرْثُ التَّفْتِيشُ . وَفِي الْحَدِيثِ : « أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ الْحَارِثُ » لِأَنَّ الْحَارِثَ هُوَ الْكَاسِبُ . وَاحْتَرَمْتُ الْمَالَ كَسْبُهُ . وَالْحَرْثَاتُ مُسَرَّ النَّارِ . وَالْحَرْثَاتُ بِحَسْرِ الْوَرَقِ النَّفِيسِ ، الْجَمْعُ أَحْرِمَةٌ . وَاحْرَثَ الرَّجُلُ نَاقَتَهُ حَزَنًا . وَفِي حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ : مَا قُفِلْتُ نَوَاصِيكُمْ ؟ قَالُوا : حَرَّثْنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : يَمْنُونُ هُنَا لَهَا ؛ يُقَالُ : حَرَّثْتُ الدَّيَابَةَ وَاحْتَرَمْتُهَا ، لَتَنْتَانِ . وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ وَقَدْ رَأَيْ سِكَّةً^(١)

(١) التَّوَانُخُ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي يَسْتَقْ طِيحًا ، وَاسْتَقَ تَانَخَ . وَالتَّلَاطُلُ لِلْأَنْسَاءِ ، وَقَدْ قَدَمُوا عَنْ تَقَبُّ لِمَا جِ ، وَارَادَ مَعَاوِيَةَ بِذِكْرِ تَوَانُخِهِمْ تَقَرُّبًا لَمْ يَقْرَضُوا ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ زَرْعٍ وَحَرْثٍ وَسُقٍ ؛ فَأُجَابَهُ بِمَا اسْتَكْبَهُ ، فَهَمَّ بِإِدْرَاقِهِمْ بِغَزَلِنَاهَا يَوْمَ بَدْرٍ ، الصَّرِيحُ بِقَتْلِ أَنْبِيَائِهِ يَوْمَ بَدْرٍ . (عَنْ تَهَابَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ) .

(٢) السِّكَّةُ (بِكَسْرِ السِّينِ وَتَشْدِيدِ الْكَافِ) الْفَتْوَةُ ؛ الْمُدَّةُ الَّتِي تَحْرَثُ بِهَا الْأَرْضُ .

وحيثما من آلة الحرب فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يدخل هذا بيت قويم إلا دخله القتل " . إن الذي هنا ما يلزم أهل الشغل بالحرب من حقوق الأرض التي يطالبهم بها الأنمة والسلاطين . وقال المهلب : معنى قوله في هذا الحديث والله أعلم الحش على معالي الأحوال وطلب الرزق من أشرف الصناعات ؛ وذلك لما خشى النبي صلى الله عليه وسلم على أئمة من الاشتغال بالحرب وتضييع ركوب الخيل في سبيل الله ؛ لأنهم إن اشتغلوا بالحرب غلبتهم الأثم الراكبة هيل المعيشة من مكاسها ؛ فخصهم على التيسر من الجهاد لا من الحصاد إلى عمارة الأرض ولزوم المهنة . ألا ترى أنه عمر قال : تمددوا وأخشوشوا^(١) واقطعوا الزك ويثوا على الخيل وتبأ لا تغلبكم طهيأ رعاة الإبل . فأمرهم بملازمة الخيل ، ورياضة إبلانهم بالونوب عليها . وفي الصحيحين عن أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ما من مسلم غرس غرساً أو زرع زرعاً فياكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة إلا كان له به صدقة " .

قال العلماء : ذكر الله تعالى أربعة أصناف من المال كل نوع من المال يتمثل به صنف من الناس . أما الذهب والفضة فيتمثل بها التجار . وأما الخيل المسؤمة فيتمثل بها^(٢) الملوك . وأما الأنعام فيتمثل بها أهل البوادي . وأما الحرب فيتمثل بها أهل الرماطين . فتكون فتنة كل صنف في النوع الذي يتمثل به . فأما النساء والبنون فتنة للجميع .

المباشرة - قوله تعالى : (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) أي ما يجتمع به فيها ثم ينهب ولا يبقى . وهذا منه ترديد في الدنيا وترقيب في الآخرة . روى ابن ماجه وفيه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما الدنيا متاع وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة " . وفي الحديث : " إزهد في الدنيا يحبك الله " أي في متاعها من الجاه والمال الزائد على الضروري . قال صلى الله عليه وسلم : " ليس لابن آدم حق في سوى هذه

(١) اللغة التمسى « من الإغلا » . (٢) يقال : تمدد الغلام إذا شب وغلظ . وقيل : أراد تشبهاً ببيت من مدان وكانوا أهل غلظ وتشف ؛ أي كونوا مثلهم ودعوا التمس وزى العيم . (٣) في مسد الإمام أحمد بن حنبل : « وأهملوا الزك » . ولم يوفق الراصد منه . (٤) الجارماتين ؛ البوان والقرى واحده رماق .

الْحَصَالِ يَتَّيَسَّرُ وَيُجْلَى عَوْرَتُهُ وَيُجْلَى الْخَلْفُ وَالْمَاءُ^(١) أَخْرَجَهُ التَّيْمَنِيُّ مِنْ حَلِيَّتِ
الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبٍ . وَسَمِعَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : سَمِعَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ تَرَكَ الدُّنْيَا وَكُلَّ
الشَّهَوَاتِ ؟ قَالَ : يَتَشَاغَلُ بِمَا أَمْرُهُ .

الحادية عشرة - قوله تعالى : (وَاللَّهُ عِنْدَهُ خُسْنُ الْمُنَاقَبِ) ابتداء وخبر . والمآب
المرجع ؛ آب يؤوب إنيابا إذا رجع . قال عمرو القيس :
وقد طَوَّفْتُ فِي الْإِثْقَانِ حَتَّى . وَرَضِيتُ مِنَ النِّعْمَةِ بِالْإِيَابِ
وقال آخر :

وَكُلُّ ذِي غِيَّةٍ يُؤُوبُ . وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يُؤُوبُ .

وأصل مأب مأوب ، قلبت حركة الواو إلى الهززة وأبدل من الواو ألف ، مثل مقال . ومعنى
الآية تَقْلِيلُ الدُّنْيَا وَتَحْقِيقُهَا وَالتَّوَجُّبُ فِي حَسَنِ الْمَرْجِعِ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ .

قوله تعالى : قُلْ أُوْنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ آمَنُوا عِندَ رَبِّهِمْ
جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾

منتهى الاستفهام عند قوله : « مِنْ ذَٰلِكُمْ » . « لِلَّذِينَ آمَنُوا » خبر مقدم ، « وَجَنَّاتٌ »
رفع بالابتداء . وقيل : منتهاه « عِندَ رَبِّهِمْ » ، و « جَنَّاتٌ » على هذا رفع بإختصار مضمر تقديره
ذلك جَنَاتٌ . ويجوز على هذا التأويل « جَنَّاتٌ » بالخفض بدلًا من « خَيْرٌ » ولا يجوز ذلك
على الأول . قال ابن عطية : وهذه الآية والتي قبلها نظير قوله عليه السلام : « تُنَكِّحُ الْمَرَأَةَ
لأَرْبَعِ مِائِلًا وَحَسْبُهَا وَجَمَالًا وَدِينَهَا فَانظُرْ بَنَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ^(٢) » ترجمه مسلم وغيره .
فقوله « فَانظُرْ بَنَاتِ الدِّينِ » مثال لهذه الآية . وما قبل مثال للأولى . فذكر تعالى هذه
تسليًا عن الدنيا وتقويةً لنفوس تاركها . وقد تعذمت في البقرة معاني ألفاظ هذه الآية .

(١) الجلف (بكر فكون) : الخبز وحده لا آدم معه ، وقيل : هو الخبز النقيط اليابس .

(٢) راجع هامش ١ ص ٢٩ من هذا الجزء .

وَالرَّضْوَانُ مصدرٌ مِنَ الرِّضَا، وهو أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ "تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ" ؟ فَيَقُولُونَ : يَا رَبَّنَا وَآيُ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا ؟ فَيَقُولُ : "رِضَايَ فَلَا أُعْطِيكُمْ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا" خَرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَاللَّهُ يَصِيرُ بِالْعِبَادِ» وَعْدٌ وَوَعْدٌ .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَفَنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦٦﴾ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنِيفِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأُتْحَارِ ﴿١٦٧﴾

(الذين) بدل من قوله «وَالَّذِينَ آمَنُوا» وإن شئت كان رفعا أى هم الذين، أو نصبا على للمدح . (رَبَّنَا) أى يَا رَبَّنَا . (إِنَّا أَمْنَا) أى صَدَقْنَا . (فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا) دعاء بالمغفرة . (وَفَنَا عَذَابَ النَّارِ) هَدَمَ فِي الْبُقْرة . (الصَّابِرِينَ) ببنى عن الماصي والشهوات، وقيل : على الطاعات . (وَالصَّادِقِينَ) أى فِي الْأَصَالِ وَالْأَقْوَالِ . (وَالْقَانِتِينَ) العاطمين . (وَالْمُسْتَغْفِرِينَ) ببنى فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وقد هَدَمَ فِي الْبُقْرة هذه الماعى على الكمال .

ففسر تعالى في هذه الآية أحوال المتقين الموعودين بالجنات .
«اختلف في معنى قوله تعالى : (وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأُتْحَارِ) فقال أنس بن مالك : هم السامعون نفرة . قلادة : المصاؤون .

قلت : ولا تناقض، فإنهم يصلون ويستغفرون . وخصَّ السحر بالذكر لأنه مظان القبول ووقت إجابة الدعاء . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير قوله تعالى غفيرا عن يعقوب عليه السلام لبنيه : «سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي» : «لأنه أخر ذلك إلى السحر» خَرَجَهُ الترمذى وسياق . وسأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل «أى-الليل أسمع» ؟ قال : «لا أدرى غير أن العرش يهتز عند السحر» . يقال سحر وسحر، يفتح الحاء وسكونها . وقال الزجاج : السحر من حين يُدبر الليل إلى أن يطلع الفجر الثاني . وقال ابن زيد : السحر هو مُدَسُّ الليل الآخر .

(١) راجع المسألة الثانية ج ٢ ص ٢٢٢ طبة ثانية .

(٢) راجع ج ١ ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٢٢ ، ٢٧١ راجع المسألة الخامسة ج ٣ ص ٢١٢

قلت : أجمع من هذا ما رَوَى الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمُضِي ثَلَاثُ لَيَالٍ الْأَوَّلُ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ
 أَنَا الْمَلِكُ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ مِنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مِنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي
 فَأُغْفِرَ لَهُ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » ، في رواية « حَتَّى يَفْجُرَ الصُّبْحُ » لِقَظِ مُسْلِمٍ .
 وقد اختلف في تأويله ؛ وأولى ما قيل فيه ما جاء في كتاب النسائي مَقْرَأَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ
 يَمِيلُ حَتَّى يَمُضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ هَلْ مِنْ دَاعٍ يَسْتَجَابُ لَهُ هَلْ مِنْ
 مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى » . صححه أبو محمد عبد الحق ، وهو يرفع الإشكال
 ويوضح كُلَّ احتمال ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ يَقُولُ مَلَكٌ رَبَّنَا يَقُولُ . وقد
 رَوَى « يُقْرَأُ » بضم الياء ، وهو بين ما ذكرنا ، والله توفيقنا . وقد أتينا على ذكره في « الكتاب
 الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » .

مسألة - الاستغفار مندوب إليه ، وقد أثبت الله تعالى على المستغفرين في هذه الآية
 وغيرها فقال : « وَالَّذِينَ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » . وقال أنس بن مالك : أُمِرْنَا أَنْ نَسْتَغْفِرَ بِالْحَجَرِ
 سَبْعِينَ اسْتِغْفَارَةً . وقال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : بلغني أنه إذا كان أَوَّلُ اللَّيْلِ نادى مُنَادٍ لِقَمِّ النَّفَّاسَاتِ
 فَيَقْرَأُونَ كَذَلِكَ يَصَلُّونَ إِلَى السَّحَرِ . فإذا كان عند السحر نادى مُنَادٍ مِنَ الْمُسْتَغْفِرِينَ فَيَسْتَغْفِرُ
 أَوَّلَكَ وَيَقْرَأُ آخِرُونَ فَيَصَلُّونَ فَيَلْحَقُونَ بِهِمْ . فإذا طلع الفجر نادى مُنَادٍ : أَلَا يَتِمُّ النَّافِلُونَ فَيَقْرَأُونَ
 مِنْ قُرْآنِهِمْ كَالْمَوْتَى تُشْرَا مِنْ قُبُورِهِمْ . وروى عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
 « إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ إِنِّي لَأَكْفَمُ بِعَذَابِ أَحَدٍ لِلْأَرْضِ فَإِنَّا نَنْظُرُ إِلَى عَمَّارٍ يَبْكُ وَإِلَى الْمُتَحَابِّينَ فِي
 وَإِلَى الْمُتَهَبِّدِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ صَفَتْ عَنْهُمْ الْعَذَابَ بِهِمْ » . قال مكحول : إذا كان في
 أَمَّةٍ ثَمَانَةَ عَشَرَ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ كُلَّ يَوْمٍ ثَمَانًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً لَمْ يُؤَاخِذْ اللَّهُ تِلْكَ الْأَمَّةَ
 بِعَذَابِ السَّاتَةِ . ذكره أبو نُعَيْمٍ في كتاب الحليّة له . وقال نافع : كان ابن عمر يقوم الليل ثم

يقول : يا نافع أتحزن؟ فأقول لا . فيعاهد الصلاة ثم يسأل : لماذا قلت نعم فقد يستغفر . وروى إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال : سمعت رجلا في السحر في ناحية المسجد يقول : يا رب ، امرهني فأطعك ، وهذا بحر فأغفر لي . فنظرت فإذا ابن مسعود .

قلت : فهذا كله يدل على أنه استغفار باللسان مع حضور القلب ، لا ما قال ابن زيد أن المراد بالمستغفرين الذين يصلون صلاة الصبح في جماعة . والله أعلم . وقال لقمان لابنه : "يا بُنَيَّ لا يكن الله بك أكْبَسَ منك ، يُتَادَى بالأسفار وأنت نائم" . والمختار من لفظ الاستغفار ما رواه البخاري عن شذاد بن أَوْس ، وليس له في الجامع غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "سَيِّدُ الاستغفار أن تقول اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعتُ أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت - قل - ومن قالها من النهار مُوقِنًا بها مات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن قالها من الليل وهو موقِنٌ بها مات من ليله قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة" . وروى أبو محمد عبد الفتى بن سعيد من حديث ابن طيعة عن أبي مخر عن أبي معاوية عن سعيد بن جبيرة عن أبي الصهباء البكري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم قال : "أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَقُولُنَّ لَوْ كُنْتَ ذَنْبُكَ كَذَبَ النَّخْلِ - أَوْ كَذَبَ الذَّرَى - لَغَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ عَلَى أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَكَ : اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ عَمَلْتُ سُوءًا وَظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفُرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ إِلَّا أَنْتَ" .

قوله تعالى : شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾
فيه أربع مسائل :

الأولى - قال سعيد بن جبيرة : كان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنًا ، فلما نزلت هذه الآية تحرَّروا سيجًا ، وقال الكلبي : لما ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قدم عليه

حِزْرَانٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ؛ فَلَمَّا أَبْصَرَا الْمَدِينَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْمَدِينَةَ بِصِفَةِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ الَّذِي يُخْرُجُ فِي تَحْرِ الزَّيْمَانِ! . فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفَاهُ بِالصِّفَةِ وَالتَّعْتِ، فَقَالَا لَهُ: أَنْتَ مُحَمَّدٌ؟ قَالَ "نَعَمْ". قَالَا: وَأَنْتَ أَحَدٌ؟ قَالَ "نَعَمْ". قَالَا: نَسْأَلُكَ عَنْ شَهَادَةٍ، فَإِنْ أَنْتَ أَخْبَرْتَنَا بِهَا آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "سَلَانِي". قَالَا: أَخْبَرْنَا عَنْ الْأَعْظَمِ شَهَادَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ. فَاتَّزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نِيَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ» فَاسْلَمَ الرَّجُلَانِ وَصَدَّقَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِأَوَّلِ الْعِلْمِ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ. مُقَاتِلٌ: مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ. السُّدِّيُّ وَالْكَلْبِيُّ: الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ؛ وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِأَنَّهُ عَامٌ.

الثانية — في هذه الآية دليل على فضل العلم وشرف العلماء؛ فإنه لو كان أحدُ أَشْرَفَ من العلماء لقرئهم الله باسمه وأسم ملأنته كما قرئ اسم العلماء. وقال في شرف العلم لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا». فلو كان شيء أَشْرَفَ من العلم لأمر الله تعالى نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْأَلَ الزَّيْدَ مِنْهُ كَمَا أَمَرَ أَنْ يَسْتَرِيدَ، مِنْ الْعِلْمِ. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْعِلْمَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ». وقال: «الْعِلْمُ أَمْنَاءُ اللَّهِ عَلَى حَقِّهِ». وَهَذَا شَرَفُ الْعِلْمِ عَظِيمٌ، وَعَلَى لَمْ فِي الدِّينِ خَطِيرٌ. وَنَزَّجَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ بَرَكَةِ ابْنِ نَسِيطٍ — وَهُوَ عَنكَ بَنَ حَكَارِكُ وَنَفْسِهِ بَرَكَةُ بَنَ نَسِيطٍ — وَكَانَ حَافِظًا، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَصِيبِ حَدَّثَنَا عَنكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا شَرِيكُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعِلْمُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ يَجْرِيهِمْ أَهْلُ السَّمَاءِ وَيَسْتَفِرُّونَ الْخِيَانَةَ فِي الْبَحْرِ إِذَا مَاتُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَفِي هَذَا الْبَابِ [حَدِيثُ] عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

الثالثة — رَوَى غَالِبُ الْقَطَّانِ قَالَ: أَتَيْتُ الْكُوفَةَ فِي تِجَارَةٍ فَتَزَلْتُ قَرِيبًا مِنَ الْأَعْمَشِ فَكُنْتُ أَخْطِفُ إِلَيْهِ. فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةً أَرَدْتُ أَنْ أَتَحَدَّرَ إِلَى الْبَيْتَةِ فَأَمَّ قَهْقَرَةً مِنَ اللَّيْلِ فَقَرَأَ بِهَذِهِ الْآيَةِ «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

العزيز الحكيم . إن الدين عند الله الإسلام ، قال الأعشى : وأنا أشهد بما شهد الله به ، واستودع الله هذه الشهادة وهي لي وديعة ، وأن الدين عند الله الإسلام . قالوا مرارا . فحدثت إليه وودعته ثم قلت : إني سمعتك تقرأ هذه الآية فما بلغك فيها ؟ أنا عندك منذ سنة لم تحدثني به . قال : والله لأحدثك به سنة . قال : فافتت وكتبت على بابي ذلك اليوم . فلما مضت السنة قلت : يا أبا محمد قد مضت السنة . قال : حدثني أبو وأهل عن عبد الله ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” يُمَاءُ بصاحبها يوم القيامة فيقول الله تعالى عبدي عهد إلى وأنا أحق من وقى أذخلوا عبدي الجنة “ . قال أبو الفرج الجوزي : غالب القبطان هو غالب بن خطاف يروي عن الأعشى حديث ” شهد الله “ ، وهو حديث معضل . قال ابن عدي الضعيف على حديثه يمين . وقال أحمد بن حنبل : غالب بن خطاف القبطان ثقة ثقة . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو شيham : صدوق صالح .

قلت : يكفيك من عدائه وصلفه وقته أن يخرج له البخاري ومسلم في كتابهما ، وحسبك . وروى من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” من قرأ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو السلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم عند منامه خلق الله له سبعين ألف ملك يستغفرون له إلى يوم القيامة “ . ويقال : من أقر بهذه الشهادة عن عقد من قلبه فقد قام بالعدل . وروى عن سعيد بن جبيرة أنه قال : كان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنما لكل حي من أحياء العرب صنم أو صنمان ، فلما نزلت هذه الآية أصبحت الأصنام قد نخرت ساجدة لله .

الرابعة — قوله تعالى : (شهد الله) أي بين وأعلم ، كما يقال : شهد فلان عند القاضي إننا بين وأعلم لمن الحق أو على من هو . قال الزجاج : الشاهد هو الذي يعلم الشيء وبينه ، فقد دلنا الله تعالى على وحدانيته بما خلق وبين . وقال أبو عبيدة : ” شهد الله “ بمعنى قضى الله ، أي أعلم . قال ابن عطية : وهذا مردود من جهات . وقرأ الكسائي بفتح ” أن “ في قوله

(١) بنسب الخلاء ، وتقول بفتحها . (٢) المفضل من الحديث : ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً ؛

« أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » وقوله « أَتَا الدِّينَ » . قال المبرد : التقدير : أَنَّ الدِّينَ عند الله الإسلام بأنه لا إله إلا هو ، ثم حذفت الباء كما قال : أمرُكَ الخَيْرُ أى بالخير . قال الكِشَاي : أَنْصَبُهَا جَمِيعًا ، بمعنى شهد الله أنه كذا ، وَأَنَّ الدِّينَ عند الله . قال ابن كَيْسَانَ : « وَأَنَّ » الثانية بدل من الأولى ؛ لأنَّ الإسلام تفسير المعنى الذى هو التوحيد . وقرا ابن عباس فيا حكي الكِشَاي : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ » بالكسر « أَنَّ الدِّينَ » بالفتح . والتقدير : شهد الله أَنَّ الدِّينَ الإسلام ، ثم ابتداء فقال : إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . وقرا أبو المهلب وكان قارئاً — شَهِدَ اللَّهُ أَنْصَبَ عَلَى الْحَالِ ، وعنه « شَهِدَ اللَّهُ » . وروى شُعْبَةُ عَنْ حَاصِمٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأ « أَنَّ الدِّينَ » عند الله الْحَنِيبَةَ لَا الْيَهُودِيَّةَ وَلَا النَّصْرَانِيَّةَ وَلَا الْمَجُوسِيَّةَ . قال أبو بكر الأنباري : ولا يخفى على ذى تمييز أنَّ هذا كلام من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جهة التفسير ، أدخله بعض من نقل الحديث في القرآن . و (قَائِمًا) نصب على الحال المؤكدة من اسمه تعالى في قوله « شَهِدَ اللَّهُ » أو من قوله « إِلَّا هُوَ » . وقال الفراء : هو نصب على القطع ، كان أصله القائم ، فلما قطعت الألف واللام نُصِبَ كقوله : « وَلَهُ الدِّينُ وَأَصَابَا » . وفي قراءة عبد الله « الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ » على النعت . والقِسْطُ العدل . (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) كثر لأن الأولى حلت محل الدعوى ، والشهادة الثانية حلت محل الحكم . وقال جعفر الصادق : الأولى وصف وتوحيد ، والثانية رسم وتعليم ؛ بمعنى قولوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ العزيز الحكيم .

قوله تعالى : إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا أَلْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِطَاغُوتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١١﴾

قوله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) الدِّينُ في هذه الآية الطاعة والملة ، والإسلام بمعنى الإيمان والطاعات ؛ قاله أبو العالية وعليه جمهور المتكلمين . والأصل في مسمى الإيمان

والإسلام التقدير؛ لحديث بيهزل . وقد يكون بمعنى الرادفة، فيسمى كل واحد منهما باسم الآخر؛ كما في حديث وفد عبد القيس وأنه أمرهم بالإيمان وسدد وقال: "هل تدرون ما الإيمان؟" قالوا: الله ورسوله أعلم . قال: "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمساً من المنى" الحديث . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "الإيمان يضع وسبعون باباً فادعها إلى طاعة الأئمة وأرغمها قول لا إله إلا الله" أخرجه الزبيدي . وزاد مسلم "والحياء شعبة من الإيمان" . ويكون أيضاً بمعنى التداخل، وهو أن يطاق أحدهما ويراد به منهما في الأصل وسمى الآخر؛ كما في هذه الآية إذ قد دخل فيها التصديق والأعمال؛ ومنه قوله عليه السلام: "الإيمان مرفقة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان" . أخرجه ابن ماجه، وقد تقدم . والحقيقة غير الأول وضماً وشرواً، وما عدها من باب التوسع . والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا إِلَهُتَابَ﴾ الآية . أختبر نساء من اختلاف أهل الكتاب أنه كان على علم منهم بالحقائق، وأنه كان يقينا وطلباً للدين؛ ناله ابن عمر وغيره . وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: وما اختلف الذين أوتوا الكتاب يقيناً بعد ما جاءهم العلم؛ قاله الأخفش . قال محمد بن جعفر بن الزبير: المراد بهذه الآية النصارى، وهو توبيخ للنصارى بخبران . وقال الربيع بن أنس: المراد بها اليهود . ولقد أوتوا الكتاب يوم اليهود والنصارى؛ أي «وما اختلف الذين أوتوا الكتاب» يعني بنو محمد صلى الله عليه وسلم «إلا من بعد ما جاءهم العلم» يعني بيان صفة ونسبته في كتبهم . وقيل: أي وما اختلف الذين أوتوا الكتاب في أمر ميسر وترقوا فيه القول إلا من بعد ما جاءهم العلم بأن الله واحد وأن عيسى عبده ورسوله . و«يقيناً» تنسب على المفعول من أجله، أو على الحال من «الذين» . والله تعالى أعلم .

(١) راجع هذا الحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان الجزء الأول .

(٢) هو عبد القيس بن أمية بن دهم، أريسية، كانوا يزلون البحرين وكان قدومهم عام الفتح وصل وأسلم صيدانه بن عرف الأنبياء . (راجع كتاب الطبقات الكبير ج ١ قسم ثان ص ٤٤ طبع أدب) وشرح التفسير ج ١ ص ١٢٣ طبع دار الفكر .

قوله تعالى : فَإِذَا حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ احْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ يَهْدِي بِكَيْرٍ بِالْعِبَادِ ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : (فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ) أى جادلوك بالأقاويل المذمومة والمغالطات ، فأسند امرك الى ما كُلفت من الإيمان والبالغ وعمل الله نصرته . وقوله « وَجْهِيَ » بمعنى ذاتي ، ومنه الحديث « سجد وجهي للذي خلقه وصوره » ، وقيل : الوجه هنا بمعنى القصد ؛ كما تقول : نرجع فلان في وجه كذا . وقد تقدم هذا المعنى في البقرة مستوفى ؛^(١) والآخر أولي . وعبر بالوجه عن سائر اللغات إذ هو أشرف أعضاء الشخص وأجملها للجواس . وقال :

أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِمَنْ أَسْلَمْتُ • لَهُ الْمَرْزُومُ تَحْمِلُ عَذَابًا زَلَالًا

وقد قال حُطَّاقُ الْمُتَكَلِّمِينَ في قوله تعالى « وَيَتَّبِعْ وَجْهَ رَبِّكَ » : إنها عبارة عن اللغات ، وقيل : العمل الذي يقصده به وجهه . وقوله : « وَمَنِ اتَّبَعَنِ » « مَنْ » في عمل رفع عطفا على التاء في قوله « أَسْلَمْتُ » أى وَمَنِ اتَّبَعَنِ أَسْلَمَ أَيْضًا . وجاز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد للفصل بينهما . وأثبت نافع وأبو عمرو ويقوب ياء « اتَّبَعَنِ » على الأصل ، وحذف الآخرون اتباعا للمصحف إذ وقعت فيه بغير ياء . وقال الشاعر :

لَيْسَ تَخْفَى بِسَارِقٍ قَدْرُ يَوْمٍ • وَلَقَدْ تُخْفِ شَيْئِي إِعْصَارِي

قوله تعالى : (وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ احْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ يَصِيرُ بِالْإِنْيَادِ) معنى اليهود والنصارى والإميين الذين لا كتاب لهم وهو مشركو العرب . « أَسْلَمْتُمْ » استفهام مبتدأ التقرير وفي ضمنه الأمر ، أى أسلموا ؛ كنا قال الطبري وغيره . وقال الزجاج : « أَسْلَمْتُمْ » تهديد . وهذا حسن ، لأن المعنى أسلمتم أم لا . وجاءت العبارة في قوله « فَقَدِ احْتَدَوْا » بالماضي مبالغة في الإخبار بوقوع الهدى لهم

وتعصله . و « البلاغ » مصدر بلغ بتخفيف عين الفعل ، أى إنما عليك أن تبلغ . وقيل : إنه مما نسخ بالجهاد . قال ابن عطية : « وحذا يحتاج إلى معرفة تاريخ زولها ؛ وأما على ظاهر نزول هذه الآيات في وفد تجران فأما المعنى فإما عليك أن تبلغ ما أنزل إليك بما فيه من قال وغيره » .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقِطَ اللَّهُمَّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ٢٢** فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ)** قال أبو العباس المبرد : كان ناس من بني إسرائيل جاءهم النبيون يدعونهم إلى الله عز وجل فقتلوه ؛ فقام أناس من بعدهم من المؤمنين فأمرهم بالإسلام فقتلوه ؛ فميمم زلت الآية . وكذلك قال معقل بن أبي مسكين : كانت الأنبياء صلوات الله عليهم نجي إلى بني إسرائيل بغير كتاب فيقتلونهم ، فيقوم قوم ممن أتبعهم فيأمرهم بالقسط ، أى بالعدل ، فيقتلون ، وقد روى عن ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : **« بئس القوم قوم يقتلون الذين يأمرهم الناس بالقسط من الناس بئس القوم قوم لا يأمرهم بالمعروف ولا ينهون عن المنكر بئس القوم قوم يمشي المؤمن بهم بالقيّة »** . وروى أبو عبيدة بن الجراح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **« قتل بنو إسرائيل ثلاثة وأربعين نبياً من أول النهار في ساعة واحدة فقام مائة رجل واثنا عشر رجلاً من عبادة بني إسرائيل فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر فقتلوا جميعاً من آخر النهار من ذلك اليوم وهم الذين ذكرهم الله في هذه الآية »** . ذكره المهدوي وغيره . وروى شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : كانت بنو إسرائيل تقتل في اليوم سبعين نبياً ثم تقوم سوتهم يقتلهم من آخر

النهار . فإن قال قائل : الذين وعظوا بهذا لم يقتلوا قتيلاً . فالجواب عن هذا أنهم رَضُوا فُضِّلَ مِنْ قَتْلِ فَكَانُوا بِمَنْزِلَةِ ؛ وأيضاً فإنهم قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومُؤْمِنِي قَتْلِهِمْ ؛ قال الله عز وجل : « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ » .

الثانية - دلت هذه الآية على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان واجباً في الأمم المتقدمة ، وهو قائمة الرسالة وخلافة النبوة . قال الحسن قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَخَلِيفَةُ رَسُولِهِ وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ » . وعن دُرَّة بنت أبي لُحَيْبٍ قالت : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر فقال : « مَنْ خَيْرُ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » قال : « أَمَرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَتَاهُمُ اللَّهُ وَأَوْصَاهُمْ » . وفي الترمذي : « وَالْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ » ثم قال : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » . فجعل تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقاً بين المؤمنين والمتقين ؛ فدل على أن أخص أوصاف المؤمنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ورأسها الدعوة إلى الإسلام والفعال عليه . ثم إن الأمر بالمعروف لا يليق بكل أحد ، وإنما يقوم به السلطان إذا كانت إقامة الحدود إليه والتعزير إلى رأيه والحبس والإطلاق له والنهي والتعريب ؛ فنصيب في كل بلدة رجلاً صالحاً قوياً عالماً أميناً يأمره بذلك ، ويمضي الحدود على وجهها من غير زيادة . قال الله تعالى : « الَّذِينَ إِنْ مَكَامُ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ » .

الثالثة - وليس من شرط الناهي أن يكون عدلاً عند أهل السنة ، خلافاً للبندعة حيث تقول : لا يشترط إلا عدل . وهذا ساقط ؛ فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس . فان تشبهوا بقوله تعالى : « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ أَنْفُسَكُمْ » وقوله : « كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » ونحوه ، قيل لهم : إنما وقع الذم ما هنا على ارتكاب ما نهى عنه لا على النهي عن المنكر . ولا شك أن أن

النبى عنه من ياتيه أقبح عن لا ياتيه، ولذلك يدور في جهنم كما يدور الحمار بالرحى، كما بيناه في البقرة عند قوله تعالى «أَنَّا مُرُّونَ النَّاسَ بِالْأَلْبِ» .

الرابعة - أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه، وأنه إذا لم يلحقه بتغييره إلا اللزوم الذي لا يستدعى إلى الأذى فإن ذلك لا ينبغي أن يمنعه من تغييره، فإن لم يقدر فإسائه، فإن لم يقدر فقلبه ليس عليه أكثر من ذلك . وإذا أنكر فقلبه فقد أذى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك . قال : والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً ولكنها مقيدة بالاستطاعة . قال الحسن : إنما يكلم مؤمن يرمى أو جاهل بعلم، فأنما من وضع سيفه أو سوطه فقال : انهي انهي فمالك وله . وقال ابن مسعود : يحسب المرء إذا رأى منكراً لا يستطيع تغييره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره . وروى ابن خزيمة عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَدُلَّ نَفْسَهُ» . قالوا : يارسول الله وما إذلاله نفسه ؟ قال : «يتعرض من البلاء لما لا يقوم له» .

قلت : وترجمه ابن ماجه عن علي بن زيد بن جذعان عن الحسن بن جندب عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلاهما قد تكلم فيه . وروى عن بعض الصحابة أنه قال : إن الرجل إذا رأى منكراً لا يستطيع التكبير عليه فليقل ثلاث مرات «اللهم إن هذا منك» فإذا قال ذلك فقد فصل ما عليه، وزعم ابن العربي أن من رجا زواله وخاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل جاز له عند أكثر العلماء الاقتحام عند هذا الضرر، وإن لم يرج روائه فأي فائدة عنده . قال : والذي عندي أن النية إذا خلصت فليفتح كيف ما كان ولا يبالي . قلت : هذا خلاف ما ذكره أبو عمر من الإجماع . وحججه الآية تدل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع خوف القتل . وقال تعالى : «وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْرُ عَلَى مَا أَصَابَكَ» . وهذا إشارة إلى الإنذابة .

الأساسة - روى الإمامة عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلْسَانُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيُغَيِّرْهُ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». قال العلماء: الأمر بالمعروف باليد على الأمراء، وباللسان على العلماء، وبالقلب على الضعفاء. يعني عوام الناس. فأينك إذا أمكنت لسانك باللسان للناهي فليغمره، وإن لم يمكنه إلا بالعقوبة أو القتل فليغمره، فإن زال بدون القتل لم يجر القتل. وهذا تلقى من قول الله تعالى: «فَقَاتِلُوا آلَ ثَيْفِي حَتَّى تَكُونَ أَلَى أَمْرِ اللَّهِ». وعليه بنى العلماء أنه إذا دفع الصائل على النفس أو على المال عن نفسه أو عن ماله أو نفس غيره فله ذلك ولا شيء عليه. ولو رأى زيد عمرا وقد قصد مال يكره فيجب عليه أن يدفعه عنه إذا لم يكن صاحب المال قادرا عليه ولا راضيا به، حتى لقد قال العلماء: لو فرضنا ... وقيل: كل بلدة يكون فيها أروسة فأهلها معصومون من البلاء: إمام عادل لا يظلم، وعلامة على سبيل الهدى، ومشايخ يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويعرضون على طلب العلم والقرآن، ونسائهم مستورات لا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى.

السادسة - روى أنس بن مالك قال قيل: يا رسول الله، متى يتوكل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قال: «إِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ مَا ظَهَرَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ». قلنا: يا رسول الله وما ظهر في الأمم قبلنا؟ قال: «الْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ وَالْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ وَالْعِلْمُ فِي رُدَائِكُمْ». قال زيد: تفسير معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم «والعلم في رُدَائِكُمْ» إذا كان العلم في الفساق. أخرجه ابن ماجه. وسألت لهذا الباب مزيد بيان في «المائدة» وغيرها إن شاء الله تعالى. وقدم معنى «فَبَشِّرْهُمْ» «وَحَبِطَتْ» في البقرة فلا معنى للإعادة.

قوله تعالى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بِهِمْ ثُمَّ يَتَوَكَّلُونَ فَرِيقًا مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٢٢﴾

(١) يابض في أكثر الأصول. وفي نسخة: «لو فرضنا فردا». ولم نرى السواب فيه.

(٢) راجع ج ١ ص ٢٢٨ طبع ثانية أمانة. و ج ٣ ص ٤٨ طبع أول أمانة.

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قال ابن عباس : هذه الآية نزلت بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت المدراس على جماعة من يهود فدعاهم إلى الله . فقال له تميم بن عمرو والحارث بن زبدة : على أي دين أنت يا محمد ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني على ملة إبراهيم » .
ثانياً : فإن إبراهيم كان يهودياً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فهاجوا إلى التوراة فهي يتكلمونكم » . فأتى عليه فزلت الآية . وذكر القاسم أنها نزلت لأن جماعة من اليهود أنكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « ها هموا إلى التوراة ففنيها صفى »
ثالثاً : وقرأ الجمهور « لِيُحْكَمْ » وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع « لِيُحْكَمْ » بضم الياء . والقراءة الأولى أحسن ؛ لقوله تعالى : « هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكَ بِالْحَقِّ » .

الثانية - في هذه الآية دليل على وجوب ارتفاع المدعى إلى الحاكم لأنه دُعي إلى حكم الله ؛ فإن لم يفعل كان مخالفاً ليمين عليه الزجر بالأدب على قدر المخالف والمخالف . وهذا الحكم جارٍ عندنا بالأندلس وبلاد المغرب وليس بالديار المصرية . وهذا الحكم الذي ذكره مبيّن في الترتيل في سورة « النور » في قوله تعالى : « وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ فِيهِمْ وَإِنَّا لَنَرَيْنَهُمْ مَعْرِضُونَ » - إلى قوله - « بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » . وأسند الزهري عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ دُعِيَ خَصْمُهُ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يَحْبِ فَهُوَ ظَالِمٌ وَلَا حَقُّ لَهُ » . قال ابن العربي : وهذا حديث باطل . أمّا قوله « فهو ظالم » فكلام صحيح . وأمّا قوله « فلا حق له » فلا يصح ؛ ويحتمل أن يريد أنه على غير الحق . قال ابن خزيمة ^(٢٢) المتألف : واجب على كل من دُعي إلى مجلس الحاكم أن يحب ما لم يعلم أن الحاكم فاسق أو يعلم عداوة بين المدعى والمدعى عليه .

الثالثة - وفيها دليل على أن شرائع من قبلنا شريعة لنا إلا ما علينا نسخه ، وأنه يجب علينا الحكم بشرائع الأنبياء قبلنا ، على ما يأتي بيانه . وإما لا تقرأ التوراة ولا نعمل (١) الآيات ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ - (٢) تنهى عبادة من غوريمنداد في تحية البحر لأبي حيان عند قوله : « ما لم يعلم أن الحاكم فاسق » فصارود في الأصول بعد هذه الكلمة غير واضح .

بما فيها لأن من هم في يده غير أمين عليها وقد غيرها وبتلها، ولو علمنا أن شيئا منها لم يتغير ولم يتبدل جاز لنا قراءته . ونحو ذلك روى عن عمر حيث قال لكعب : إن كنت تعلم أنها السوراة التي أنزلها الله على موسى بن عمران فأقرأها . وكان عليه السلام عالما بما لم يغير منها فذلك دعاهم إليها وإلى الحكم بها . وسأى بيان هذا في « المائدة » والأخبار الواردة في ذلك إن شاء الله تعالى . وقد قيل : إن هذه الآية نزلت في ذلك . والله أعلم .

قوله تعالى : **ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَحْمَسَ النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ**^ط
وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٦٦﴾

إشارة إلى التوفى والإعراض . واعتار منهم في قولهم : « نحن أبناء الله وأحباؤه » إلى غير ذلك من أقوالهم . وقد مضى الكلام في معنى قولهم : « لن نحس النار » في البقرة .

قوله تعالى : **فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ**
نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٧﴾

خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمنته على جهة التوقيف والتعجب ، أى فكيف يكون عالم أو كيف يصنعون إذا حشروا يوم القيامة وأضحت عنهم تلك الزخارف التي آذعوها في الدنيا، وجوزوا بما اكتسبوه من كفرهم وأجترأهم وقبح أعمالهم . واللام في قوله « ليوم » بمعنى « في » قاله الكاظم . وقال البصريون : المعنى لحساب يوم . الطبري : لما يحدث في يوم .

قوله تعالى : **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ**
الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدَأُ الْخَيْرَ إِنَّكَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦٨﴾

قال علي رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لما أراد الله تعالى أن يزل
 داحية الكتاب وآية الكرسي وشهد الله وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب تعلقن
 بالعرش وليس بينهما وبين الله حجاب وقلن يا رب تهبط بنا دار الذنوب وإلى من يصيبك
 فقال الله تعالى وعزني وجلالي لا يقرأ كن عبد عقيب كل صلاة مكتوبة إلا أسكتته حظيرة
 القدس على ما كان منه وإلا نظرت إليه بعيني المكتوبة في كل يوم سبعين نظرة وإلا قضيت له
 في كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة وإلا أعذته من كل عدو ونصرته عليه ولا يمنعه من
 دخول الجنة إلا أن يموت " . وقال معاذ بن جبل : احتبست عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يوما فلم أصل معه الجمعة فقال : " يا معاذ ما منعك من صلاة الجمعة ؟ قلت : يا رسول الله ،
 كان ليوحن بن ياريا اليهودي على أوقية من يتر وكان على بابي يرصدني فاشفقت أن يجسني
 دونك . قال : " أحب يا معاذ أن يقضى الله دينك ؟ قلت نعم . قال : " قل كل يوم
 قل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما تعطى منهما من
 تشاء وتمنع منهما من تشاء أفيض عني ديني فلو كان عليك ملء الأرض ذهباً لأثاء الله عنك " .
 ترجمه أبو نعيم الحافظ . أيضا عن عطاء الخراساني أن معاذ بن جبل قال : علمني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم آيات من القرآن أو كلمات ما في الأرض مسلم يدعو بهن وهو مكروب
 أو غارم أو ذودين إلا قضى الله عنه وفرج همه ، احتبست عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
 فذكره . غريب من حديث عطاء أرسله عن معاذ . وقال ابن عباس وأنس بن مالك :
 لما أفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وواعد أخته ملك فارس والروم قال المنافقون
 واليهود : هيات هيات ! من أين لمحمد ملك فارس والروم ! هم أعز وأمنع من ذلك ،
 ألم يكف محمدا مكة والمدينة حتى طمع في ملك فارس والروم ؟ فانزل الله تعالى هذه الآية .
 وقيل : تزلت دامية لباطل نصارى أهل تجران في قولهم : إن عيسى هو الله ؟ وذلك أن هذه
 الأوصاف تبين لكل صحيح الفطرة أن عيسى ليس في شيء منها . قال ابن إسحاق : أعلم الله
 عز وجل في هذه الآية بتمامهم . وأن عيسى صلى الله عليه وسلم وإن كان الله تعالى

أعطاه آيات تدل على نبوته من إحياء الموتى وغير ذلك فإن الله عز وجل هو المفرد بهذه الأشياء ؛ من قوله : « يؤتى الملك من تشاء ويتروح الملك من تشاء وتعر من تشاء وتذل من تشاء » . وقوله : « توبخ الليل في النهار وتوبخ النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب » فلو كان عيسى إنما كان هذا إليه ؛ فكان في ذلك اعتبار وآية بينة .

قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ) اختلف التحويون في تركيب لفظة « اللهم » بعد إجماعهم أنها مضمومة الهاء مشددة اللام المفتوحة ، وأنها تنادي ؛ وقد جاءت غفقة الميم في قول الأعشى :
كدعوة من أبي رباح * يسميها لأمم الكبر

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل اللهم يا الله ، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو « يا » جعلوا بدل هذه الميم المشددة بفتحها بحرفين وهما اللام عوذاً من حرفين وهما الباء والالف ، والضممة في الهاء هي ضمة الأسم المنادى المفرد . وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الأصل في اللهم يا الله أننا بغيره ؛ فحذف وخطت الكلمتين ، وأن الضمة التي في الهاء هي الضمة التي كانت في أننا لما حذفنا الهمزة انتقلت الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء المفرد ، وأن يجعل في أسم الله ضمة أم ، هذا إلحاد في أسم الله تعالى . قال ابن عطية : وهذا غلو من الزجاج ، وزعم أنه ما سمع قط يا الله أم ، ولا تقول العرب يا اللهم . وقال الكوفيون : إنه قد يدخل حرف النداء على « اللهم » وأنشدوا على ذلك قول الرازي :

« غفرت أو عذبت يا اللهما »

آخر :

وما عليك أن تقول كلاً * سبحت أو حلت يا اللهما^(١)
أردد علينا شيخاً مسلماً * فلما من خيره أنت قصداً

(١) ورد هذا البيت في العرب (مادة اله) وليس فيه الشطر الأخير .

آخر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أُمَّةً ۖ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

قالوا : فلو كان الميم عوضا من حرف النداء لما اجتمعنا . قال الزجاج : وهذا شاذ ولا يعرف قائله ، ولا يترك له ما كان في كتاب الله وفي جميع ديوان العرب ؛ وقد ورد مثله في قوله ^(١) :

مَا قَتْنَا فِي فِيٍّ مِنْ نَمَوَيْهِمَا ۖ عَلَى النَّابِجِ الْهَارِي أَشَدَّ رِجَامِ

قال الكوفيون : وإنما زاد الميم غفقة في فيٍّ وأبهم ، وأما ميمٌ مشددةٌ فلا تزد . وقال بعض النحويين : ما قاله الكوفيون خطأ ؛ لأنه لو كان كما قالوا كان يجب أن يقال : « اللهم » ويستصر عليه لأنه معه دعاء . وأيضاً فقد تقول : أنت اللهم الرزاق ، فلو كان كما آذعوا لكنت قد فصلت بجمتين بين الآبداء والخبير . قال النضر بن شميل : من قال اللهم فقد دعا الله تعالى بجميع اسمائه كلها . وقال الحسن : اللهم تجمع الدعاء .

قوله تعالى : (يَا مَالِكُ الْمَلِكِ) قال قتادة : بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله عز وجل أن يعطى أنته ملك فارس فأرسل الله هذه الآية . وقال مقاتل : سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمل الله له ملك فارس والروم في أمته فعمله الله تعالى بأن يدعو بهذا الدعاء . وقد تقدم معناه . « وَمَالِكٌ » منصوب عند سيويه على أنه نداء ثان ؛ ومثله قوله تعالى : « قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » ولا يجوز عنده أن يوصف اللهم ؛ لأنه قد صفت إليه الميم . وخالفه محمد بن يزيد وإبراهيم بن السري الزجاج فقالا : « مَالِكٌ » في الإعراب صفة لأسم الله تعالى ، وكذلك « فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . قال أبو علي : وهو مذهب

(١) القائل هو الفرزدق . وصف شاعرين من قومه نزع في الشعر اليها . وأراد بالناج الهاري من جهاد ، ورجل

الحيا . كالمراجة ليلته المهابس كالكتاب النابج ، والرجل المراجعة . (عن شرح الشواهد للشنبري) .

(٢) في الأصول : « ... وإبراهيم بن السري والزجاج فقالوا » . ولا حتى لذكر الوارد ؛ لأن الزجاج هو إبراهيم

ابن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج .

أبي العباس المبرد؛ وما قاله سيويه أصوب وأمين، وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد « اللهم » لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت، والأصوات لا توصف؛ نحو فاق وما أشبهه . وكان حكم الاسم المفرد ألا يوصف وإن كانوا قد وصفوه في مواضع . فلما ضم هنا ما لا يوصف إلى ما كان قايما ألا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت؛ نحو حمل فلم يوصف . و(الملك) هنا النبوة؛ عن مجاهد . وقيل : النية . وقيل : المال والبيد . الزجاج : المعنى مالك العباد وما ملكوا . وقيل : المعنى مالك الدنيا والآخرة . ومعنى (تَوْتَى الْمَلِكُ) أى الإيمان والإسلام . (مَنْ تَشَاءُ) أى من تشاء أن تؤتبه إياه، وكذلك ما بعده ، لا بد فيه من تهديد الحذف ، أى وتزعج الملك ممن تشاء أن تزعجه منه، ثم حذف هذا، وأشد سيويه .

ألا هل لهذا الأمر من متعلل . على الناس مهما شاء بالثامس يفعل^(١)

قال الزجاج : مهما شاء أن يفعل بالثامس يفعل . وقوله : (مَنْ تَشَاءُ) يقال : عز إذا علا وقهر وقلب؛ ومنه « وعزفني في الخطاب » . (وَيَذِلُّ مَنْ تَشَاءُ) ذل يذل ذلاً . قال طرفة :

بطي عن الجمل سريع إلى الخنا . ذليل باجماع الرجال مله^(٢)

(يَذِلُّ الْخَيْرُ) أى يذل الخير والشر فحذف؛ كما قال : « سَرَّابِلٌ يَهَيِّجُ الْحَرَّ » . وقيل : خُص الخير لأنة موضع دعا ورغبة في فضله . قال النقاش : يذل الخير ، أى النصر والفتيمة . وقال أهل الإشارات . كان أبو جهل يملك المال الكثير، ووقع في الرِّس يوم بدر، والقراء صُيِّب وبلال وعتَّاب لم يكن لهم مال ، وكان ملكهم الإيمان « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء » تقيم الرسول عليهم أبى طالب على رأس الرِّس حتى يُنادى أبدأنا قد انقلب

(١) البيت لا سود بن يعقوب التَّهْلِيل . يقول ابن هذا الدهر يذهب بهجة الإنسان وشبابه ، وينطلق فيه ذلك تمل المتجنى على غيره . (عن شرح التواهد) . (٢) الجمل : الأمر العظيم الذى يدعى له ذور الزاوى . وذلنا : الفساد والفسخ في التلق . والذليل : القهور ، وهو ضد العزيز . وأجماع : جمع جمع ، وهو ظهر الكف إذا حمت أمانتك وضمتها . والمهيد : المضروب ، وهو الحق . (عن شرح المعاني) . (٣) الرِّس : البُرْ الطويلة بالهارة .

إِلَى الْقَلْبِ : يَا عُبَّةُ ، يَا ثَيْبَةَ تَبَيَّنَ مِنْ نَسَاءٍ وَتَذَلَّ مِنْ نَسَاءٍ . أَيْ صُبْرٍ ، أَيْ دِلَالٍ ، لَا تَمْتَدُّوا
أَنَا مِمَّا تَكُمُ مِنَ الدُّنْيَا يَفْضَحُكُمْ . بِيَدِكَ الْخَيْرُ مَا مَنَعَكُمْ مِنْ عِزٍّ . إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنْ شَاءَ
الْحَقُّ عَامَ بَتُولَى مِنْ نِسَاءٍ .

قوله تعالى : **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ**
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ نَسَاءُ بِغَيْرِ
حِسَابٍ ﴿٣٧﴾

قال ابن عباس ومجاهد والحسن وقادة والسدي في معنى قوله « **تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ** »
الآية ، أَيْ تُدْخِلُ مَا تَقْصُ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ ، حَتَّى يَصِيرَ النَّهَارُ ثَمَنَ عَشْرَةِ سَاعَةٍ وَهُوَ
أَطْوَلُ مَا يَكُونُ ، وَاللَّيْلُ تِسْعَ سَاعَاتٍ وَهُوَ أَقْصَرُ مَا يَكُونُ ، وَكَذَا تُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ؛ وَهُوَ
قَوْلُ الْكَلْبِيِّ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَتَحْتَمِلُ أَلْفَاظُ الْآيَةِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا تَعَاقُبُ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ كَأَنْ زَوَالَ أَحَدِهِمَا وَلَوْجُ فِي الْآخَرِ . وَاخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **وَتُخْرِجُ**
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ فقال الحسن : مَتَدُّ نَجْوَى الْمُؤْمِنِ مِنَ الْكَافِرِ وَالْكَافِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِ ، وَرَوَى
نَحْوَهُ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ . وَرَوَى مَعْمَرُ بْنُ الزُّهَيْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى
نِسَاءِهِ إِذَا بَا مَرَأَةً حَسَنَةَ الْهَيْئَةِ قَالَ « مِنْ هَذِهِ ؟ » قُلْنَ : إِسْحَدَى خَالَاتُكَ . قَالَ : « وَمَنْ
هِيَ ؟ » قُلْنَ : هِيَ خَالِدَةُ بِنْتُ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَنْبُوتَ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« سُبْحَانَ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ » . وَكَانَتْ أَمْرًا صَالِحَةً وَكَانَ أَبُوهَا كَافِرًا . فَالمراد على
هذا القول موت قلب الكافر وحياة قلب المؤمن ؛ فالمراد والحياة مستاران ، وَهَذَا كَثِيرٌ مِنْ
الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ فِي الْآيَةِ حَقِيقَتَانِ ؛ فَقَالَ عِكْرَمَةُ : هِيَ إِخْرَاجُ الدُّعَاةِ وَهِيَ حَيَاةُ
مِنَ الْيَسِةِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ ، وَإِخْرَاجُ الْيَسِةِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ مِنَ الدُّعَاةِ وَهِيَ حَيَّةٌ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ :
هِيَ النُّطْقَةُ تَخْرُجُ مِنَ الرَّجُلِ وَهِيَ مَيِّتَةٌ وَهِيَ حَيَّةٌ ، وَيَخْرُجُ الرَّجُلُ مِنْهَا حَيًّا وَهِيَ مَيِّتَةٌ . وَقَالَ عِكْرَمَةُ
وَالسُّدِّيُّ : هِيَ الْحَبِيبَةُ تَخْرُجُ مِنَ السَّبَابَةِ وَالسَّبَابَةُ تَخْرُجُ مِنَ الْحَبِيبَةِ ، وَالتَّوَادُّ مِنَ النَّخْلَةِ وَالتَّخْلَةُ^١

تخرج من النواة؛ والحياة في النخلة والمسيلة تشبيهه. ثم قال: ﴿وَرَزُّونَ مَنْ شَاءُ مِنْكُمْ حِسَابُ﴾^(١)
أي بنير تضيق ولا تتسع؛ كما تقول: فلان يبطئ بنير حساب؛ كأنه لا يحسب ما يبطئ.

قوله تعالى: لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا
وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾

فيه مسالتان:

الأولى: قال ابن عباس: نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار فيتنفخهم أولياء؛
ومثله: «لَا تَتَّخِذُوا وِلَدَانَهُ مِنْ دُونِكُمْ»^(٢) وهناك يأتي بيان هذا المعنى. ومعنى ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾
أي فليس من حزب الله ولا من أوليائه في شيء؛ مثل «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ». وسكن
سبويه «هو متى فرمحين» أي من أصحابي ومعى. ثم أستثنى وحى:

الثانية: فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا﴾ قال معاذ بن جبل وبجاهد: كانت الثقة
في جنة الإسلام قبل قوة المسلمين؛ فأما اليوم فقد أعز الله الإسلام أن يتقوا من عدوهم.
قال ابن عباس: هو أن يتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا يقتل ولا يأتي ماثما. وقال
الحسن: الثقة جائزة للإنسان إلى يوم القيامة، ولا ثقة في القتل. وقرأ جابر بن زيد ويجاهد
والضحاك: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُوا» وقيل: إن المؤمن إذا كان قائما بين الكفار فله أن
يدارهم باللسان إذا كان حائفا على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان. والثقة لا تمل إلا مع خوف
القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم. ومن أكرهه على الكفر فالصحيح له أن يتصلب ولا يجيب
إلى التلفظ بكلمة الكفر؛ بل يجوز له ذلك على ما يأتي بيانه في «التحل»^(٣) إن شاء الله تعالى.
وأما حمزة والكسائي «تقات» ونظم الباقون؛ وأصل «تقات» وقية على وزن قولة؛ مثل

(١) آية ١٢٨ من هذه السورة.

(٢) حديثه تعالى: «من كفر بإيمانه من بعد إيمانه إلا من أكره وقله مطمئن بالإيمان...» آية ١٠٦.

تُؤَدِّهِ وَتُهَمِّهِ، قَلْبُ الْوَالِدِ وَالْيَا أَلْفَا . وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ بَدْرِيًّا نَقِيًّا وَكَانَ لَهُ حَلْفٌ مِنَ الْيَهُودِ؛ فَلَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ قَالَ عِبَادَةُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنْ مَعِيَ نَحْمَسَانَةُ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ يَخْرُجُوا مَعِيَ فَاسْتَظْهَرَهُمْ عَلَى الْعَدُوِّ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» الْآيَةَ . وَقِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ حِينَ تَكَلَّمَ بِبَعْضِ مَا أَرَادَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي «النَّمْلِ» .

قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ قَالَ الرَّجَّازُ: أَيْ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ لِيَاهِهِ . ثُمَّ أَسْتَفْتُوا عَنْ ذَلِكَ بِنَا وَصَارَ السَّمْعَلِيُّ؛ قَالَ تَعَالَى: «تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ» فَعَنَاهُ تَعَلَّمْ مَا عِنْدِي وَمَا فِي حَقِيقَتِي وَلَا أَعْلَمْ مَا عِنْدَكَ وَلَا مَا فِي حَقِيقَتِكَ . وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمَعْنَى وَيُحَذِّرُكَ اللَّهُ عِقَابَهُ؛ مِثْلُ «وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ» . وَقَالَ: «تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي» أَيْ مُنَبِّئِي؛ فَجَعَلَتْ النَّفْسُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِخَارَةِ لِأَنَّهُ فِيهَا يَكُونُ . ﴿وَالِلَّهِ الْمَصِيرُ﴾ أَيْ وَإِلَى اللَّهِ جَزَاءُ الْمَصِيرِ . وَفِيهِ إِقْرَارٌ بِالْبَحْثِ .

قوله تعالى: قُلْ إِنْ تُحْفَظُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْلَوْهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢١﴾

فهو العالم بخصفيات الصدور وما أشتملت عليه، وما في السموات والأرض وما اجتوت عليه . علام النيوب لا يُزْبَعُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَلَا يُنِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ، سبحانه لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عالم الغيب والشهادة .

قوله تعالى: يَوْمَ يُحْذِرُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمِمَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٢﴾

يوم منصوب متصل قوله : « وَيَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ تَجِدُ » . وقيل : هو متصل بقوله : « وإلى الله المصير . يوم تجد » . وقيل : هو متصل بقوله : « والله على كل شيء قدير . يوم تجد » . ويجوز أن يكون مقطعا على إضمار اذكر؛ ومثله قوله : « إن الله عزيز ذو انتقام . يَوْمَ تَبْلُكُ الْأَرْضُ » . و« مُحَضَّرًا » حال من الضمير المخذوف من صلة « ما » تقديره تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا . هذا على أن يكون « تجد » من وُجِدَ النُّفُوسُ . و« ما » من قوله « وما عملت من سوء » عطف على « ما » الأولى . و« تود » في موضع الحال من « ما » الثانية . وإن جعلت « تجد » بمعنى تعلم كان « مُحَضَّرًا » المفعول الثاني ، وكذلك تكون « تود » في موضع المفعول الثاني ؛ تقديره يوم تجد كل نفس جزءا ما عملت محضرا . ويجوز أن تكون « ما » الثانية رفعا بالابتداء ، و« تود » في موضع رفع على أنه خبر الابتداء ، ولا يصح أن تكون « ما » بمعنى الجزء ؛ لأن « تود » مرفوع ، ولو كان ماضيا لجاز أن يكون جزءا ، وكان يكون معنى الكلام : وما عملت من سوء وذت لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ؛ أي كما بين المشرق والمغرب . ولا يكون المستقبل إذا جعلت « ما » للشرط إلا مجزوما ؛ إلا أن تحمله على تهدير حذف الفاء على تقدير : وما عملت من سوء فهي تود . أبو علي : هو قياس قول الفراء عندى ؛ لأنه قال في قوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ » : إنه على حذف الفاء . والآمد : الناية ، وجمعه آماد . ويقال : استولى على الأمد ، أي غلب ما بقا . قال النابتة :

إِلَّا لَيْلَكَ أَوْ مَنْ أَنْتَ سَائِقُهُ . سَبَقَ الْحَوَادِ إِذَا اسْتَوْلَى عَلَى الْأَمَدِ

والآمد : الغضب . يقال : أمد أمدًا ، إذا غَضِبَ .

قوله تعالى : قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦١﴾

الحُبُّ : المحبة ، وكذلك الحب بالكسر . والحب أيضا الحبيب ؛ مثل الحَدَن والحَدِين ؛

يقال أحبه فهو مُحِبٌّ ، وحبته محبة (بالكسر) فهو مُحَبُّوبٌ . قال الجوهري : وهذا شاذ ؛ لأنه

لَا يَأْنِي لِلْمُضَاعَفِ فَعِيلٌ (بالكسر) . قال أبو الفتح : والأصل فيه حَبَّ كَطَرَفٌ ، فَاسْكَنْتَ الْبَاءَ وَأَدْعَمْتَ فِي الثَّانِيَةِ . قَالَ آيْنُ التَّحَانِ سَعِيدٌ : فِي حَبٍّ لَتَانٍ : حَبٌّ وَاحَبٌ ، وَأَصْلُ « حَبٍّ » فِي هَذَا الْبَاءِ حَبُّ كَطَرَفٍ ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : حَبِيتُ ، وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ قِيلَ مِنْ قِيلٍ . قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَالِدَلَالَةِ عَلَى أَحَبِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يُبَيِّنُهُمْ وَيُخَيِّبُهُمْ » بِضَمِّ الْبَاءِ . وَهُوَ أَيْمُونِي يُخَيِّبُكُمْ اللَّهُ » وَ « حَبٌّ » يَرُدُّ عَلَى قِيلٍ لَقَوْلِهِمْ حَبِيبٌ . وَعَلَى قِيلٍ لَقَوْلِهِمْ مَحْبُوبٌ : وَلَمْ يَرِدْ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ حَبِّ التَّمْدِيدِ ، فَلَا يَقَالُ : أَنَا حَلْبٌ . وَلَمْ يَرِدْ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَفْعَلَ إِلَّا قَلِيلًا ؛ كَقَوْلِهِ :

• مَنِيَّ بِمَثَلَةِ الْحَبِّ لِلْكُرْمِ ^(١) •

وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ حَبِيَّتَهُ أَحَبَّةً . وَأَنشَدَ :

فَوَاقِهِ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبِيتُهُ • وَلَا كَانَ أَذْنِي مِنْ عُرُوفٍ وَهَائِمِ

وَأَنشَدَ :

لَتَمَرِكَ إِنِّي وَطْلَابٌ مِضِرٌّ • لَكَالْزُنَادِ مَا حَبَّ بَعْدًا

وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ نَسَحَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مَعَ الْبَاءِ وَحْدَهَا . وَلِطَبِّ الْخَالِيَةِ ، فَارَسَى مُعَرَّبٌ . وَالْمَجْعُ حَبَابٌ وَحِيَّةٌ ؛ حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَالْآيَةُ تَزَلُّ فِي وَفْدِ تَجْرَانٍ إِذْ زَعَمُوا أَنَّ مَا أَدْعَوُهُ لَيْسَ حَبٌّ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْرِ . وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ : تَزَلُّ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكُتَّابِ قَالُوا : نَحْنُ الَّذِينَ نَحِبُّ رَبَّنَا . وَرَوَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاقِهِ إِنَّا لَنُحِبُّ رَبَّنَا ؛ فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . قَالَ أَبُو عَرَفَةَ : أَلْتَبَّةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ إِرَادَةُ الشَّيْءِ عَلَى قَصْدِهِ . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : عِبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ طَاعَتُهُ لِمَا وَاتَّبَاعُهُ أَمْرَهَا ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » . وَعِبَّةُ اللَّهِ لِلْعِبَادِ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ » . أَيْ لَا يَفْخَرُ لَهُمْ . وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : عَلَامَةُ حَبِّ اللَّهِ حُبُّ الْقُرْآنِ . وَعَلَامَةُ حَبِّ

• وَقَدْ تَزَلُّ تَلَا تَلْقَى غَيْرُهُ •

(١) عَلَا عِزَّتِ لِسْتَرَةٍ فِي مَقَلَّتِهِ وَصَدْرِهِ :

القرآن حب النبي صلى الله عليه وسلم . وعلامة حب النبي صلى الله عليه وسلم حب السنة .
 وعلامة حب الله وحب القرآن وحب النبي وحب السنة حب الآخرة . وعلامة حب الآخرة
 أن يُحِبَّ نفسه . وعلامة حب نفسه أن يُفَضِّدَ الدنيا . وعلامة بغض الدنيا ألا يأخذ منها
 إلا الزاد والبقية . وروى أبو الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى :
 « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ » قال : « عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَى وَالتَّوَاضُّعِ وَذَلِكَ
 النَّفْسُ » ترجمه أبو عبد الله الترمذی . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ
 أَرَادَ أَنْ يُحِبَّ اللَّهَ فَلْيَحِبَّ بِصَدَقِ الْحَدِيثِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ وَالْأَيُّذَى بِأَرِهِ » . وفي صحيح مسلم
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يُحِبَّ عَبْدًا جَبْرِئِيلَ
 فَقَالَ إِنِّي أَحِبُّ فَلَا تَأْجِبْهُ قَالَ فَيُحِبُّهُ جَبْرِئِيلُ ثُمَّ يَنْدِي فِي السَّمَاءِ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَا تَأْجِبْهُ
 فَاحْبُوهُ فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ قَالَ ثُمَّ يَوْضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ . وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا جَبْرِئِيلُ
 فَيَقُولُ إِنِّي أَبْغَضُ فَلَا تَأْجِبْهُ قَالَ فَيَبْغِضُهُ جَبْرِئِيلُ ثُمَّ يَنْدِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ
 فَلَا تَأْجِبْهُ قَالَ فَيَبْغِضُونَهُ ثُمَّ تَوْضَعُ لَهُ الْبُغْضُ فِي الْأَرْضِ » . وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر
 سورة « صريم » إن شاء الله تعالى . وقرأ أبو رجا السطاري « فَأَتَّبَعُونِي » ففتح الباء ،
 « وَبَغِضُوا لَكُمْ » عطف على يحبكم . وروى محبوب عن أبي عمرو بن القلاء أنه أدغم الراء من
 « ينفروا » في اللام من « لكم » . قل النحاس : لا يُحِبُّ الخليل وسيبويه إدغام الراء في اللام ،
 وأبو عمرو أجمل من أن يغلط في مثل هذا ، ولعله كان يُخَفِّفُ الحركة كما يفعل في أشياء كثيرة .
 قوله تعالى : قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْكَافِرِينَ ﴿١١﴾

قوله تعالى : (قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ) يأتي بيانه في « النساء » .

(فَإِنْ تَوَلَّوْا) شرط ، إلا أنه ماض لا يُعْرَب . والتقدير فإن تَوَلَّوْا على كفرهم وأعرضوا عن
 طاعة الله ورسوله (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) أي لا يرضى فعلهم ولا ينفرد لهم كما تقدم .

(١) عذره تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ ... » آة ٥٩ .

وقال : « فَاِنَّ اللَّهَ » ولم يقل « فَاِنَّهُ » لَانَّ الْعَرَبَ إِذَا عَظَّمَتِ الشَّيْءَ إِعَادَتِ ذِكْرَهُ ، وَأَنَسَدَ سَبِيْعِيهِ :

لَا أَبَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا * نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا النِّسَى وَالْفَقِيرَا ^(١)

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ^(٢)

قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا) اصْطَفَى اخْتَارَهُ ، وَقَدْ قَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ . وَتَقَدَّمَ فِيهَا اسْتِثْقَاءُ آدَمَ وَكَيْفِيَّتِهِ . وَالتَّعْدِيرُ إِنْ كَانَ اللَّهُ اصْطَفَى دِينَهُمْ وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ ، فَخَلَفَ الْمُضَافَ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : اخْتَارَهُمُ النَّبُوَّةَ عَلَى عَالِي زَمَانِهِمْ . « وَنُوحًا » قِيلَ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ نَاحٍ يَنْبُحُ ، وَهُوَ أَسْمُ الْعَجَبِيِّ إِلَّا أَنَّهُ انْصَرَفَ لِأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَهُوَ شَيْخُ الْمُرْسَلِينَ ، وَأَوَّلُ رَسُولٍ بَنِيهِ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بَعْدَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْرِمُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ وَسَائِرِ الْقَرَابَاتِ . وَمَنْ قَالَ إِنْ لَمْ يَدْرِسْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْمُؤَخَّرِينَ فَقَدْ وَهَمَ عَلَى مَا بَيَّنَّا بَيَانَهُ فِي « الْأَعْرَافِ » ^(٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله تعالى : (وَأَلَّ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ مَعْنَى الْآلِ وَعَلَى مَا يُطْلَقُ ^(٤) مُسْتَوْفٍ . وَفِي الْبَخَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَالَ : آلُ إِبْرَاهِيمَ وَآلُ عِمْرَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ وَآلِ عِمْرَانَ وَآلِ يَاسِينَ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : « إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا آلَهُ وَآلَهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ » وَقِيلَ : آلُ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ وَالْأَسْبَاطُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ . وَقِيلَ : آلُ إِبْرَاهِيمَ نَفْسُهُ ، وَكَلَّا آلُ عِمْرَانَ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ » . وَفِي الْحَدِيثِ : « لَقَدْ أُعْطِيَ مِنْ مَرَامِرَ آلِ دَاوُدَ » ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) الْبَيْتُ لِإِسْرَافِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَقِيلَ : لِأَيَّةِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ . (عَنْ شَرْحِ التَّرَاوُدِ) .

(٢) رَابِعٌ ٢٠٠ ص ١٢٢ طَبْعَةٌ ثَانِيَةٌ . (٣) رَابِعٌ ٢٠٠ ص ٢٧٩ طَبْعَةٌ ثَانِيَةٌ أَرْبَعَةٌ .

(٤) مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ... » آيَةٌ ٥٩ .

(٥) رَابِعٌ ٢٠٠ ص ٢٨١ طَبْعَةٌ ثَانِيَةٌ أَرْبَعَةٌ .

وَلَا تَبْكِي يَتَا بَعْدَ مَيِّتٍ أَحِبُّهُ ۖ عَلٌّ وَعَبَّاسٌ وَأَلٌّ أَبِي بَكْرٍ

وقال أنس :

يُتْلَقُ مِنْ تَذَكُّرِ آلِ لَيْلَى ۖ كَمَا يُلَقَّى السَّلَامُ مِنَ الْمَدَائِدِ^(١)

أراد من تذكرك ليلي نفسها . وقيل : آل عمران آل إبراهيم ، كما قال : « ذُوِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ » . وقيل : المراد عيسى ، لأنَّه أبنه عمران . وقيل : نفسه كما ذكرنا . قال مقاتل : هو عمران أبو موسى وهارون ، وهو عمران بن يصر بن فهاث بن لاوي بن يعقوب . وقال الكلبي : وهو عمران أبو مريم ، وهو من ولد سليمان عليه السلام . وحكى السهيلي : عمران ابن ماثان ، واسم أمه حنة (بالنون) . وخص هؤلاء بالله كرم من بين الأنبياء لأن الأنبياء والرسل يَقْضِيهِمْ وَقَضِيهِمْ مِنْ فَسْهِمْ . ولم ينصرف عمران لأن في آخره ألفا ونونا زائدتين . ومعنى قوله : (على العالمين) أي على عالمي زمانهم ، في قول أهل التفسير . وقال الترمذی الحكيم أبو عبد الله محمد بن علي : جميع الخلق كلهم : وقيل « على العالمين » : على جميع الخلق كلهم إلى يوم الصور ، وذلك أن هؤلاء رسل وأنبياء فهم صَفْوَةُ الْخَلْقِ ، فأما محمد صلى الله عليه وسلم فقد جازت مرتبة الأصطفاء لأنه حبيب ورحمة . قال الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » . فالرسل خلقوا للرحمة ، ومحمد صلى الله عليه وسلم خلق بنفسه رحمة ، فلذلك صار أماتا لخلق . لما بعثه الله آمن الخلق العذاب إلى نعمة الصور . وسائر الأنبياء لم يخلو هذا المحل ؛ ولذلك قال عليه السلام : « أنا رحمة مهداة » يخبر أنه بنفسه رحمة لخلق من الله . وقوله « مهداة » أي هدية من الله لخلق . ويقال : اختار آدم نجمة أشياء : أولها أنه خلقه بيده في أحسن صورة بقدرته . والثاني أنه علمه الأسماء كلها . والثالث أمر الملائكة بأن يسجدوا له . والرابع أسكنه الجنة . والخامس جعله أبا البشر . واختار نوحا بنجسة

- (١) في الأصول : « ولا تس » والمصوب من خير ابن علي . ولدت لأدراك ابن عبد الله التقي في رثا .
التي من الله عليه وسلم . أي أحبة على وعباس وأبو بكر ، ويريد جميع المؤمنين (راجع تفسير ابن علي) .
(٢) المداد : احتياج الجميع للدين ، وذلك إذا تمت له سنة من يوم بلغ حاجه إلى الأمل . وقيل : عداد السلام أن تعد له سبعة أيام فإن مضت رجوعا له الهدى . وبالمثل نفس قيل هو في عبادته .

أشياء : أنظما أنه جعله أبا البشر، لأن الناس كلهم غيرتوا وصار ذريته هم الباقون . والثاني أنه أطال عمره، ويقال : طوي لمن طال عمره وحسن عمله . والثالث أنه استجاب دعائه على الكافرين والمؤمنين . والرابع أنه حله على السفينة . والخامس أنه كان أول من نسخ الشرائع ؛ وكان قبل ذلك لم يحرم تزويج إناثات والهة . واختار إبراهيم نجسة أشياء : أولا أنه جعله أبا الأنبياء؛ لأنه روى أنه خرج من صلبه ألف نبي من زمانه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . والثاني أنه اتخذه خليلا . والثالث أنه أنجاه من النار . والرابع أنه جعله إماما للناس . والخامس أنه ابتلاه بالكلمات فوقه حتى أتمهم . ثم قال : « وأل عمران » فإن كان عمران أبا موسى وهارون فلما اختارهما على العالمين حيث بست على قومه المن والسلوى وذلك لم يكن لأحد من الأنبياء في العالم . وإن كان أبا مريم فإنه أصطفى له مريم بولادة عيسى بنيراب ولم يكن ذلك لأحد في العالم . والله أعلم .

قوله تعالى : ذَرِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١﴾

تقسم في البقرة معنى الذرية واشتقاقها . وهي نصب على الحال ؛ قاله الأخفش . أي في حال كون بعضهم من بعض ، أي ذرية بعضها من ولد بعض . الكوفيون : على القطع . الزواج : بدل ، أي أصطفى ذرية بعضها من بعض ، ومعنى بعضها من بعض ، يعني في التناصر . في الدين ؛ كما قال : « الْمُتَأَقُّونَ وَالْمُتَأَقِّلَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » يعني في الضلالة ؛ قاله الحسن وقادة . وقيل : في الاجتناء والأصطناء والنيوة . وقيل : المراد به التناسل ، وهذا أصحها م

قوله تعالى : إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي بَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٢٢﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرِيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٢٣﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) قال أبو عبيد : « إذ » زائدة . وقال محمد بن يزيد : التصدير أذكر إذ . وقال الزجاج : المعنى وأصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران . وهي حنّة (بالهاء للمهمله والتون) بنت قافود بن قنبل أمّ مريم جنة عيسى عليه السلام ، وليس باسم عرق ولا يعرف في العربية حنّة اسم امرأة . وفي العربية أبو حنّة البكري ، ويقال فيه : أبو حنّة (بالباء يواحدة) وهو اصم ، وأمه عامر . ودير حنّة بالشام .^(١) ودير آخر أيضا يقال له كذلك ؛ قال أبو نؤاس .

بأدير حنّة من ذات الأكيّاج^(٢) . من يَصْحُ عَنكَ فَأَنْقِ لِسْتَ بالصّاحي

وحنّة في العرب كثير ، منهم أبو حنّة الأنصاري . وأبو السّائب بن يحنّك المذكور في حديث^(٣) وسبيّة حنّة . ولا يعرف حنّة بالهاء المعجمة [وتون] إلا بنت يحيى بن اكثم القاضي ، وهي أم محمد بن نصر . ولا يعرف حنّة (بالجيم) إلا أبو حنّة ، وهو خال ذى الرمة الشاعر . كل هذا من كتب ابن ماكولا .

الثانية - قوله تعالى : (رَبِّ إِنِّي نَفَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) تقدم معنى النفرة ، وأنه لا يلزم العبد إلا بأن يلزم نفسه . يقال : إنها لما حملت قالت : لن نجتني الله ووضعت

- (١) هو دير حنّة بالمدينة من بناء نوح (رابع مسالك الأبحار ج ١ ص ٣١٢ طبع دار الكتب المصرية) .
(٢) الأكيّاج (بالضم ثم الفتح وياء ساكنة وواو واو وف وحاء) : مواضع تخرج إليها العنابر في أباديم (عن الفاسوس) . وفي مسالك الأبحار : « أنها قباب صناريكنا وديان يقال الواحد منها الكرح » .
(٣) هي سبيّة بنت الحارث الأسلية ، كانت زوجة لسعد بن خولة فاتت بمكة فقال لها أبو السائب حنّة : إن أجلك أربعة أشهر وعشر ، وقد كنت وضعت بدوّة زرعها بليل ، قيل خمس وعشرون ليلة ، وقيل أقل من ذلك . فلما قال لها أبو السائب ذلك أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال لها : « قد حلت فاكسي من شئت » . وروى عنها قتادة ، أهل المدينة ، وقتها . أهل الكوفة من القاميين حديثها هذا . وذكر ابن سعد أن أبا السائب بن يحنّك قد كان فيمن غلبها . وذكر ابن البرقي أنه تزويجها وأولها ابنه سائب . (رابع كتاب الاستيعاب وتبويب التهذيب ولبقات ابن سعد) . (٤) زيادة من كتاب المشته للهوى . (٥) الذي في المشته : زوجة عمه .
(٦) رابع ج ٢ ص ٢٢ طبعه أدل أو ثانية .

ما في بطنى بلية محمرا . ومعنى « لك » أى لبيادتك . « محمرا » نصب على الحال . وقيل :
نعت لمفعول محذوف ، أى إلى نذرت لك ما في بطنى غلاما محمرا . والأول أولى من جهة
التفسير وسياتي الكلام والإعراب . أما الإعراب فإن إقامة النعت مقام المنعوت لا يجوز
في مواضع ويجوز على المجاز في أخرى . وأما التفسير فقول امرأة عمران هذا
أنها كانت كبيرة لا تلد ، وكانوا أهل بيت من الله بمكان ، وأنها كانت تحت شجرة فصارت بطائر
يزق قرحا فحزرت نفسها لذلك ، ودعت ربها أن يهب لها ولدا ، ونذرت إن ولدت أن
تجعل ولدها محررا ، أى عتقا خالصا لله تعالى ، خادما للكنيسة حبيسا عليها ، مغرزا لعبادة الله
تعالى . وكان ذلك جائزا في شريعتهم ، وكان على أولادهم أن يطعموهم . فلما وضعت مريم
قالت : « رب أنى وهذا » أى أى أنى لا تصلىح لخدمة الكنيسة . قيل : لما يصيبها
من الحيف والأذى . وقيل : لا تصلىح لمخالطة الرجال . وكانت ترجو أن يكون ذكرا
فذلك حررت .

الثالثة — قال ابن العربي : « لا خلاف أن امرأة عمران لا يتطرق إلى حملها نذر
لكونها حرة ، فربما كانت أمراته أمة فلا خلاف أن المرء لا يصح له نذوق ولده كيفما تصرف
حاله ، فإنه إن كان الناذر عبدا فلم يقرر له قول في ذلك ، وإن كان حرا فلا يصح أن يكون
مملوكا له ، وكذلك المرأة . » نأى وجه للنذر فيه . وإتمامه — والله أعلم — أن المرء إنما
يريد ولده للأنس به وإن سلبه والتسل ، فطلبت هذه المرأة الولد أنسا به وسكونا إليه ؛
فلما من الله تعالى عليها به نذرت أن حظها من الأنس به متروك فيه ، وهو على خدمة الله تعالى
موقوف . وهذا نذر الأحرار من الأبرار . وأرادت به محررا من جهنم ، محررا من ريق الدنيا
واشغالها ، وقد قال رجل من الصوفية لأخته : يا أخته : ذرينى لله أتعبه وأتعلم العلم .
فقلت نعم . فسار حتى تبصر ثم عاد إليها فدق الباب ، فقالت من ؟ فقال لها : أبنتك فلان .
قالت : قد تركك به ولا تعود فيك .

الرابعة — قوله تعالى : (محررا) مأخوذ من الحرية التي هي ضد العبودية ؛ من هذا
تحرر الكتاب ، وهو تخليصه من الانضطراب والتساد . وروى حنيفة عن عكرمة بن واعد :

أن المحضر الخالص لله عز وجل لا يشوبه شيء من أمر الدنيا . وهذا معروف في اللغة أن يقال لكل ما خلص : حُرّ، ومحضر عمتاد قال ذو الرمة :

والْقُرْطُ فِي حُرَّةِ الدَّقْرِ مُنْقِطَةٌ تَبْعَدُ الْجُلَّ مِنْهُ فَهُوَ يَضْطَرِبُ
وَيُطِينُ حُرًّا رَمْلِيًّا . وَبِأَنْتَ فَلَانَةُ بِلَالِ حُرَّةٌ إِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا زَوْجُهَا أَوَّلَ لَيْلَةٍ فَإِنْ تَمَكَّنَ
مِنْهَا فَهُوَ بِلَالَةُ شِفَاءٍ .

الخامسة - قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ قال ابن عباس: إنما قالت هذا لأنه لم يكن يُعْلَمُ في التثنية إلا الذكور، فَعَبِلَ اللهُ مريمَ . « وَأَنِّي » حال، وإن شئتَ بدل، فعيل: إنها رَبَّتْها حتى ترعرعت وحيث أرسلتها، ورواه أشهب عن مالك . وقيل: لفتها في حِرْقِها وأرسلت بها إلى المسجد، فَوَقَّتْ بِنَدْرِها وتَبَرَّأتَ منها . ولعلَّ المحجَّاب لم يكن عندهم كما كان في صدر الإسلام؛ ففى البخارى: وسلم أن امرأة سوداء كانت تَقُمُّ المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت . الحديث .

السادسة - قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ هو على قراءة من قرأ «وضعت» بضم الراء من جملة كلامها ؛ فالكلام متصل . وهى قراءة أبى بكر وأبن عامر ، وفيها معنى التسليم لله والخضوع والتزيم له . ولم نقله على طريق الإخبار لأن علم الله فى كل شئ قد تفرد فى نفس المؤمن ، وإنما قاله على طريق التعظيم والتزيم لله . وعلى قراءة الجمهور هو من كلام الله عز وجل قُدم ، وتقديره أن يكون مؤثرا بعد «وإني أعيدها بك وذرتيها من الشيطان الرجيم» وأنه أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ ؛ قاله المَهْدَوِيُّ . وقال مكى : هو إعلام من الله تعالى لنا على طريق التثبيت فقال : والله أعلم بما وضعت أم مريم قاله أول من نقله . ويقوى ذلك أنه لو كان من كلام أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ؛ لأنها نادت به أول الكلام فى قولها : رب إني وضعتها أنثى . وروى عن ابن عباس «بما وضعت» بكسر الراء ، أى قبل لما هذا .

(١) أنمر يان : ما بين عين العين وساره . وتباد الحبل منه ، أي تباد حبل العين من القرمط لأنها طرية
أنمر نيز : برفشاء . ومعناه ، أي مكان تعليقه .

السابعة - قوله تعالى : (وَلَيْسَ الَّذِي كَفَرْنَا عَلَىٰ شَيْءٍ سَاسِدًا) استدلل به بعض النافعية على أن المطاردة في نهار رمضان لزوجها على الوطء لا تساويه في وجوب الكفارة عليها . ابن العربي : وهذه منه غفلة ، فإن هنا خبر عن شرع من قبلنا وهم لا يقولون به . وهذه الصالحة إنما قصدت بكلامها ما تشهد له به بينة حالها ومقطع كلامها ، فإنها نذرت خدمة المسجد في ولدها ، فلما رآته أثنى لا تصلح وأنها عورة اعتذرت إلى ربها من وجودها لما على خلاف ما قصده فيها . ولم ينصرف « مريم » لأنه مؤثت مرفة ، وهو أيضا أعجب ؛ قاله النحاس . والله تعالى أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : (وَإِنِّي نَسِيتُهَا مَرِيَمَ) يعني خادم الرب بلعنهم . (وَإِنِّي أُعِيدُهَا بَكَ) يعني مريم . (وَذَرَيْتَهَا) يعني عيسى . وهذا يدل على أن الذرية قد تقع على الولد خاصة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود يولد إلا نحسه الشيطان فيستهل صارخا من نحسة [الشيطان] إلا أبَنَ مريم وأُمّه " ثم قال أبو هريرة : اقرعوا إن شئتم وإني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم . قال علماؤنا : فأفاد هذا الحديث أن الله تعالى استجاب دعاء أُم مريم ، فإن الشيطان ينحس جميع ولد آدم حتى الأنبياء والأولياء إلا مريم وآبئها . قال قتادة : كل مولود يطن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى وأُمّه جعل بينهما حجاب فأصابت الطعنة الحجاب ولم ينفذ لها منه شيء . قال علماؤنا : وإن لم يكن كذلك بطلت الخصوصية بهما . ولا يلزم من هذا أن ينحس الشيطان بدم منه إضلال المسوس وإغوائه فإن ذلك ظن فاسد ؛ فكيف تعرض الشيطان للأنبياء والأولياء بأنواع الإفساد والإغواء ومع ذلك عصمهم الله عما يرمونه الشيطان ؛ كما قال : « إِنِّي عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ » . هذا مع أن كل واحد من بني آدم قد وكل به قريشه من الشياطين ؛ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قَرِيبٌ وَأَبْنَاءُ وَإِنْ عَصَا مِنْ نَحْسِهِ فَلَمْ يَعْصِمْهُ مِنْ مَلَازِمَتِهِ لَهَا وَمَقَارَنَتِهِ " . والله أعلم .

